









إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كزار
القاهرة

زاد المعاد^{رحمته} في هدى خير العباد^{رحمته}

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر
المعروف بابن قيم الجوزية
١٢٩١هـ - ١٣٥٠م / ١٢٩٢ - ١٣٥٠م

راجعه وقدم له
طه عبد الرؤف طه

الجزء الثالث

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
مصر - محمد مصطفى وهدي وهدي - غلطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل : في غزوة تبوك ، وكانت في شهر رجب سنة تسع

قال ابن إسحاق : وكانت في زمن عسرة من الناس ، وجذب من البلاد ، وحين طابت الثمار ، والناس يحبون المقام في ثمارهم وظلالهم ، ويكرهون شخوصهم على تلك الحال ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما يخرج في غزوة إلا كثر عنها ، وورثى بقيرها ، إلا ما كان من غزوة تبوك ، لبعث الشقة ، وشدة الزمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو في جهازه للجد بن قيس أحد بني سلمة : «ياجد هل لك العام في جلاء بني الأصفر؟ فقال : يا رسول الله أو تأذن لي ولا تفنني؟ فوالله لقد عرف قوى أنه ما من رجل بأشد عجباً بالنساء مني ، وإنني أخشى إن رأيت نساء بني الأصفر أن لأصبر . فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قد أدنت لك . ففيه نزلت الآية : (ومنهم من يقول انذني ولا تفنني) وقال قوم من المنافقين بعضهم لبعض : (لاتنفروا في الحر) فأ نزل الله فيهم : (وقالوا لاتنفروا في الحر) الآية .

ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جد في سفره . وأمر الناس بالجهاز . وحض أهل الغنى على النفقة والحملان في سبيل الله . فحمل رجال من أهل الغنى ، واحتسبوا . وأنفق عثمان بن عفان في ذلك نفقة عظيمة لم ينفق أحد مثلها .

قلت : كانت ثلاثمائة بعير بأحلاسها وأقتابها وعدتها ، وألف دينار عينا .

وذكر ابن سعد قال : «بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الروم قد جمعت جموعاً كثيرة بالشام ، وأن هرقل قد رزق أصحابه لسنة ، وأجلبت معه لحم ، وجذام ، وعاملة ، وغسان ، وقدموا مقدماهم إلى البلقاء ، وجاء البكلاء وهم سبعة ، يستحملون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا أجد ما أحلکم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون » وهم سالم بن عمير ، وعلية بن يزيد ، وأبو ليلى المازني ، وعمرو بن غنمة ، وسلمة بن ضرر ، والرباض بن سارية ، وفي بعض الروايات : وعبد الله بن مغفل ، ومعلل ابن يسار ، وبعضهم يقول البكلاء : بنو مقرن السبعة ، وهم من مزينة ، وابن إسحاق يعد فيهم عمرو بن الحمام ابن الجموح .

وأرسل أبو موسى أصحابه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحملهم ، فوافاه غضبان فقال : « والله لا أحلکم ولا أجد ما أحلکم عليه » ثم أتاه إبل فأرسل إليهم ، ثم قال : « ما أنا حلتکم ولكن الله حلتکم ، وإنی والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني ، وأتيت الذي هو خير » .

وقام عليه بن يزيد ، فصل من الليل وبكى ، وقال : اللهم إنك قد أمرت بالجهاد ورغبت فيه ، ثم لم تجعل عندى ما أتقوى به مع رسولك ، ولم تجعل فى يد رسولك ما يعملنى عليه ، وإنى أتصدق على كل مسلم بكل مظلمة أصابنى فيها ، من مال أوجد أو عرض ، ثم أصبح مع الناس فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أين المتصدق هذه الليلة ؟ فلم يبق إليه أحد . ثم قال : أين المتصدق ؟ فليقم . فقام إليه فأخبره ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أبشر فوالذى نفس محمد بيده لقد كتبت فى الزكاة المتقبلة . »

وجاء المعتزرون من الأعراب ليؤذن لهم فلم يعذرهم ، قال ابن سعد ، وهم اثنان وثمانون رجلا ، وكان عبد الله بن أبى بن سلول قد عسكر على ثنية الوداع فى حلفائه من اليهود والمنافقين ، فكان يقال ليس عسكره بأقل العسكرين .

واستخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة محمد بن مسلمة الأنصارى . وقال ابن هشام : سباع بن عرفة ، والأول أثبت ، فلما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم تخلف عبد الله بن أبى ومن كان معه وتخلف نفر من المسلمين من غير شك ولا ارتياب ، منهم كعب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومرارة بن الربيع وأبو خيثمة السلمى ، وأبو ذر ، ثم لحقه أبو خيثمة وأبو ذر ، وشهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثين ألفا من الناس ، والخيل عشرة آلاف فرس ، وأقام بها عشرين ليلة يقصر الصلاة ، وهرقل يومئذ بمحصر .

قال ابن إسحاق : ولما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخروج خلفت على بن أبى طالب على أهله ، فأرجف به المنافقون وقالوا : ماخلفه إلا استغفالا وتخفيفا منه ، فأخذ على رضى الله عنه سلاحه ، ثم خرج حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نازل بالجرف ، فقال : يا نبى الله زعم المنافقون أنك إنما خلفتني لأتلك استغفلتني وتخففت منى . فقال : « كذبوا ولكنى خلفتك لما تركت ورائى ، فأرجع فأخلفنى فى أهلى وأهلك ، أفلا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانبى بعدى ؟ » فرجع على إلى المدينة .

ثم إن أبا خيثمة رجع بعد أن سار رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما إلى أهله فى يوم حار ، فوجد امرأتين له فى عريشين لهما فى حائطه . قدرشت كل واحدة منهما عريشها . وبردت له ماء ، وهبأت له فيه طعاما . فلما دخل قام على باب العريش ، فنظر إلى امرأته . وما صنعتا له فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الضَّحِّ والريح والحر ، وأبو خيثمة فى ظل بارد ، وطعام مهيل ، وامرأة حسناء ، ماهذا بالمتنصف ؟ ثم قال : والله لا أدخل عريش واحدة منكما ، حتى ألحق برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهيتا لى زادا ففعلتا ، ثم قدَّم ناضحه فارتحله . ثم خرج فى طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أدركه حين نزل تبوك .

وقد كان أدرك أبا خيثمة عمير بن وهب الجمحى فى الطريق يطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فترافقا حتى إذا دنوا من تبوك . قال أبو خيثمة لعمير بن وهب : إن فى ذنبا فلا عليك أن تتخلف عني حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل . حتى إذا دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نازل بتبوك ، قال الناس : هذا راكب على الطريق مقبل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كن أبا خيثمة . قالوا : يا رسول الله هو والله أبو خيثمة . فلما أناخ أقبل فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولى لك يا أبا خيثمة . فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولى لك خيرا . ودعا له بخير .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بالحجر بديار ثمود ، قال : « لا تشربوا من مائها شيئا ولا تنوضوا منه للصلاة ، وما كان من عجين عجنتموه فاعلفوه الإبل ، ولا تأكلوا منه شيئا ، ولا يخرج أحد منكم إلا ومعه صاحب له ، ففعل الناس إلا أن رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته . وخرج الآخر في طلب بعيره ، فأما الذي خرج لحاجته فإنه خنت على مذهبه ، وأما الذي خرج في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طي ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ألم أنهيكم أن لا يخرج أحد منكم إلا ومعه صاحبه ؟ ثم دعا للذي خنت على مذهبه فشنى ، وأما الآخر فأهدته طي لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة .

قلت : والذي في صحيح مسلم من حديث أبي حيد : « انطلقنا حتى قدمنا تبوك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبب عليكم الليلة ريح شديدة فلا يتم منكم أحد ، فمن كان له بعير فليشد عقاله ، فهبت ريح شديدة فقام رجل فحملته الريح حتى ألقته بجبل طي » .

قال ابن هشام : بلغني عن الزهري أنه قال : « لما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجر سمى ثوبه عن وجهه ، واستحث راحلته . ثم قال : لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا أنفسهم إلا وأنتم باكون . خوفا أن يصيبكم ما أصابهم » .

قلت : في الصحيحين من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعذنين إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم مثل ما أصابهم . وفي صحيح البخاري : « أنه أمرهم بإلقاء العجين وطرحه » وفي صحيح مسلم : « أنه أمرهم أن يعلفوا الإبل العجين ، وأن يهريقوا الماء ، ويستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة » وقد رواه البخاري أيضا . وقد حفظ راويه ما لم يحفظه من روى الطرح .

وذكر البيهقي : « أنه نادى فيهم الصلاة جامعة ، فلما اجتمعوا قال : علام تدخاون على قوم غضب الله عليهم ؟ فناداه رجل فقال نعجب منهم يا رسول الله ؟ فقال : ألا أنبئكم بما هو أعجب من ذلك ، رجل من أنفسكم ينبئكم بما كان قبلكم ، وما هو كائن بعدكم . استقيموا وسددوا ، فإن الله عز وجل لا يعبأ بعذابكم شيئا ، وسيأتي الله بقوم لا يدفعون عن أنفسهم شيئا » .

قال ابن إسحاق : وأصبح الناس ولا ماء معهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل الله سبحانه بحبابة فأمطرت حتى ارتوى الناس ، واحتملوا حاجتهم من الماء ، « ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار حتى إذا كان ببعض الطريق ضلت ناقته ، فقال زيد بن أبي الصلت وكان متافقا : أليس محمد يزعم أنه نبي ؟ ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقته ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن رجلا يقول ، وذكر مقالته ، وإلى الله لا أعلم إلا ما علمني الله ، وقد دلني الله عليها وهي في الوادي في شعب كذا وكذا ، وقد حبسها شجرة بزمامها ، فانطلقوا حتى تأتوني بها ، فذهبوا فأتوه بها » . وفي طريقه تلك خرص حديقة المرأة بعشرة أوسق .

ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل يتخلف عنه الرجل ، فيقولون : تخلف فلان فيقول : « دعوه فإن يكن فيه خير فسيحلقه الله بكم ، وإن يك غير ذلك فقد أراحكم الله منه » وتولم على أبي ذر بعيره ، فلما

أبطأ عليه أخذ متاعه على ظهره ، ثم خرج يتبع أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشيا ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض منازلهم ، فنظرناظر من المسلمين ، فقال : يا رسول الله إن هذا الرجل يمشي على الطريق وحده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كن أبا ذر : فلما تأمله القوم ، قالوا : يا رسول الله والله هو أبو ذر . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله أبا ذر يمشي وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده »

قال ابن إسحاق : فحدثني يزيد بن سفيان الأسلمي : عن محمد بن كعب القرظي : عن عبد الله بن مسعود قال : لما نفي عثمان أبا ذر إلى الريدة ، وأصابه بها قدره ، لم يكن معه أحد إلا امرأته وغلामه ، فأوصاهما أن غسلائي وكفنائي ثم ضائي إلى قارة الطريق ، فأول ركب يمر بكم فقولوا : هذا أبو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعينونا على دفته ، فلما مات فعلا ذلك به ، وأقبل عبد الله بن مسعود في رهط معه من أهل العراق أبو عمار ، فلم يرعهما إلا بالحنيزة على ظهر الطريق ، قد كادت الإبل تطوها ، وقام إليهم الغلام فقال : هذا أبو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعينونا على دفته ، فاستهل عبد الله يميني ويقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : تمشي وحدك ، وتموت وحدك ، وتبعث وحدك ، ثم نزل هو وأصحابه فزاروه ، ثم حدثهم عبد الله بن مسعود حديثه ، وما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره إلى تبوك .

قلت : وفي هذه القصة نظر . فقد ذكر أبو حاتم بن حبان في صحيحه وغيره في قصة وفاته عن مجاهد عن إبراهيم بن الأشتر عن أبيه : عن أم ذر قالت : لما حضرت أبا ذر الوفاة بكيت . فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : مالي لا يبكي وأنت تموت بفلاة من الأرض . وليس عندي ثوب يسلط كفنا ، ولا يدان لي في تغيبك . قال : أبشري ولا تبكي ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم : « ليون رجل منكم بفلاة من الأرض يشهده عصابة من المسلمين » وليس أحد من أولئك النفر إلا وقد مات في قرية وجماعة ، فإنا ذلك الرجل ، فوالله ما كذبت ، ولا كذبت ، فأبصري الطريق : فقلت : أتى وقد ذهب الحاج ، وتقطعت الطرق ؟ فقال : اذهبي فتبصري ، قالت : فكنت أشته إلى الكتيب أتبصر ثم أرجع ، فأمرضه : فبينما أنا وهو كذلك إذ أنا برجال على رحلهم كأنهم الرخم تحب بهم وراحلهم . قالت : فأشرت إليهم فأسرعوا إلى حتى وقفوا على . فقالوا : يا أمة الله مالك ؟ قلت : امرؤ من المسلمين يموت تكفونه ، قالوا : ومن هو ؟ قلت : أبو ذر . قالوا : صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : نعم . ففدوه بأبائهم وأمهاتهم ، فأسرعوا إليه ، حتى دخلوا عليه . فقال لم : أبشروا فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم : « ليون رجل منكم بفلاة من الأرض يشهده عصابة من المؤمنين » وليس من أولئك النفر رجل إلا وقد هلك في جماعة ، والله ما كذبت ولا كذبت . وإنه لو كان عندي ثوب يسعني كفنا ، أو لأمراؤي لم أكفن إلا في ثوب هو لي أو لها ، فإني أنشدكم الله أن لا يكفني رجل منكم كان أميرا أو عريفا ، أو بريدا ، أو نقيبا ، وليس من أولئك النفر أحد إلا وقد قارف بعض ما لا فتي من الأنصار قال : أنا أكفنتك ياعم ، أكفنتك في ردائي هذا ، وفي ثوبين من عيبي من غزل أمي . قال : فأنت تكفني . فكفنه الأنصارى وقاموا عليه ودفنوه في نفر كلهم بماء .

رجعنا إلى قصة تبوك : وقد كان رهط من المنافقين منهم وديعه بن ثابت ، أنحو بن عمرو بن عوف ، ومنهم رجل من أشجع حليف لبني سلمة . يقال له غشن بن حير . قال بعضهم لبعض : اتعسبون جيلاد بني الأصفر كقتال العرب بعضهم لبعض ؟ والله لكانا بكم غدا مقرنين في الجبال ، إرجافا وترهيبا للمؤمنين . فقال

عُشْن بن حير : والله لو ددت أني أفاضي على أن يضرب كل منا مائة جلدة ، وأنا تنقلب أن ينزل فينا قرآن لمقاتلكم هذه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر : أدرك القوم ، فإنهم قد احترقوا ، فسلمهم عما قالوا ، فإن أنكروا فقل : بل قلم كذا وكذا ، فانطلق إليهم عمار فقال لهم ذلك : فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتنقون إليه . فقال وديعة بن ثابت : كنا نخوض ونلعب : فأنزل الله فيهم : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب) فقال عُشْن بن حير : يا رسول الله فعل في اسمي واسم أبي ، فكان الذي عني عنه في هذه الآية ، وتسمى عبد الرحمن ، وسأل الله أن يقتل شهيدا لا يعلم بمكانه ، فقتل يوم البجعة فلم يوجد له أثر .

وذكر ابن عازق في مغازيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل تبوك في زمان قل ماؤها فيه ، فاغترف رسول الله صلى الله عليه وسلم غرفة بيده من ماء فمضمض بها فاه ، ثم بصقه فيها . فقارت عينها حتى امتلأت فهي كذلك حتى الساعة » .

قلت : في صحيح مسلم : أنه قال قبل وصوله إليها : إنكم ستأتون غدا إن شاء الله تعالى عين تبوك . وإنكم لن تأتوها حتى يصحى النهار . فن جاءها فلا يس من مائها شيئا ، حتى أتى . قال : فجبناها وقد سبق إليها رجلان ، والعين مثل الشوك تبض بشيء من مائها . فسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل مستسا من مائها شيئا ؟ قال : نعم . فسيهما . وقال لهما ماشاء الله أن يقول . ثم غرخوا من العين قليلا قليلا . حتى اجتمع في شيء ، ثم غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وجهه ويديه . ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير ، فاستقى الناس . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ويوشك بامعاذ إن طالت بك حياة أن ترى ماء ههنا قد ملأ جنانا » .

فصل : في تصالحه صلى الله عليه وسلم مع صاحب أيلة

ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك : أتاه صاحب أيلة فصالحه ، وأعطاه الجزية ، وأتاه أهل جربا وأذرح فأعطوه الجزية ، وكتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا فهو عندهم . وكتب لصاحب أيلة : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليحنة بن روية وأهل أيلة . سفنهم وسيارتهم في البر والبحر لهم ذمة الله ومحمد النبي . ومن كان معهم من أهل الشام ، وأهل اليمن ، وأهل البحر ، فمن أحدث منهم حدثا فإنه لا يحول ماله دون نفسه ، وإنه لمن أخذه من الناس ، وأنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه ، ولا طريقا يردونه من بحر أو بر » .

فصل : في بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة

قال ابن إسحاق : ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة ، وهو أكيدر ابن عبد الملك رجل من كندة ، وكان نصرانيا . وكان ملكا عليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالد : إنك ستجده يصيد البقر ، فخرج خالد حتى إذا كان من حصنه بمنظر العين ، وفي ليلة مقمرة صافية وهو على سطح له ومعه امرأته ، فبانت البقر تحك بقرونها باب القصر ، فقالت له امرأته : هل رأيت مثل هذا قط ؟ قال : لا والله ، قالت : فمن يترك هذه ؟ قال : لا أحد ، فنزل فأمر بفرسه فأسرج له وركب معه نفر من أهل بيته ، فيهم أخ له يقال له حسان ، فركب وخرجوا معه بمطاردهم ، فلما خرجوا تلقىهم خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذته وقتلوا أخاه ، وقد كان عليه قباء من ديباج مخوص بالذهب فاستلبه خالد ،

فيث به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قدمه عليه ، ثم إن خالدا قدم بأكيبر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحقن له دمه ، وصالحه على الجزية ، ثم خلى سبيله فرجع إلى قريته .

وقال ابن سعد : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالدا في أربعمئة وعشرين فارسا فذكر نحو ما تقدم . قال : وأجاز خالد أكيبر من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ، ففعل ، وصالحه على ألفي بعر وثمانمئة رأس ، وأربعمئة درع ، وأربعمئة رمح ، فعزل للنبي صلى الله عليه وسلم صفيه خالدا ، ثم قسم الغنيمة ، فأخرج الخمس . فكان للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قسم ما بقي في أصحابه ، فصار لكل واحد منهم خمس فرائض .

وذكر ابن عاثب في هذا الخبر : أن أكيبر قال عن البقر : والله ما رأيته قط أتتنا إلا بالارحة ، ولقد كنت أضمر لها اليومين والثلاثة ، ولكن قدر الله .

قال موسى بن عقبة : واجتمع أكيبر وبيعة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهما إلى الإسلام ، فأبيا وأقرا بالجزية . ففأصاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على قضية دومة . وعلى تبوك . وعلى أيلة . وعلى تيا : وكتب لهما كتابا .

رجعنا إلى قصة تبوك : قال ابن إسحاق : فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك بضعة عشرة ليلة لم يجاوزها . ثم انصرف قافلا إلى المدينة . وكان في الطريق ماء يخرج من وشل ما يروى الراكب والراكبين والثلاثة بواد يقال له وادي المشق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سبقنا إلى ذلك الماء فلا يستقين منه شيئا حتى نأتيه . قال : فسبقه إليه نفر من المنافقين فاستقوا فلم ير فيه شيئا . فقال : من سبقنا إلى هذا الماء؟ فقبل له : يارسول الله فلان وفلان . فقال : أولم أنبههم أن يستقوا منه شيئا حتى آتية ؟ ثم لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا عليهم ، ثم نزل فوضع يده تحت الوشل فجعل يصب في يده ماشاء الله أن يصب ، ثم نفضه به ومسحه بيده . ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما شاء الله أن يدعو به . فانخرج من الماء كما يقول من سمعه : ما إن له حسا كحس الصواعق ، فشرب الناس واستقوا حاجتهم منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لئن بقيتم أو من بقي منكم ليسمعن بهذا الوادي : وهو أنصب ما بين يديه وما خلفه» :

قلت : ثبت في صحيح مسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم «إنكم ستأتون غدا إن شاء الله عتب تبوك ، وإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار ، فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا» الحديث . وقد تقدم فإن كانت القصة واحدة فالخفوظ حديث مسلم ، وإن كانت قصتين فهو ممكن :

قال : وحدثني محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي : أن عبد الله بن مسعود كان يحدث قال : «قمت من جوف الليل وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فرأيت شملة من نار في ناحية العسكر ، فاتبعها أنظر إليها . فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وإذا عبد الله ذو النجادين المزني قد مات ، وإذا هم قد حفروا له ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في حفرة ، وأبو بكر وعمر يدلانيه إليه ، وهو يقول : «أدنيا إلى أخاكما . فدلانيه إليه فلما هبأ لشقه قال : اللهم إني قد أسيت راضيا عنه فارض عنه» . قال : يقول عبد الله بن مسعود : ياليتني كنت صاحب الحفرة .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرجعه من غزوة تبوك : «إن بالمدينة لأقواما ماسرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم . قالوا : يارسول الله وهم بالمدينة ؟ قال : نعم حبسهم العذر» .

فصل : في خطبته صلى الله عليه وسلم بتوبك وصلاته

ذكر البيهقي في الدلائل ، والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فاسترد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة لما كان منها على ليلة ، فلم يستيقظ فيها حتى كانت الشمس قيد رمح ، قال : ألم أقل لك يا بلال اكلاً لنا الفجر ؟ فقال : يا رسول الله ذهب في النوم الذي ذهب بك ، فانتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك المنزل غير بعيد ، ثم صلى ، ثم ذهب بقية يومه وليته فأصبح بتوبك ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد . فإن أصدق الحديث كتاب الله . وأوثق المعرى كلمة التقوى ، وخير المال ملة إبراهيم . وخير السن سنة محمد . وأشرف الحديث ذكر الله . وأحسن القصص هذا القرآن . وخير الأمور عوازمها ، وشر الأمور محدثاتها . وأحسن الهدى هدى الأنبياء ، وأشرف الموت قتل الشهداء ، وأعمى العمى الضلالة بعد الهدى . وخير الأعمال ما نفع . وخير الهدى ما اتبع ، وشر العمى عمى القلب ، واليد العليا خير من اليد السفلى . وما قلّ وكفى خير مما كثر وألغى . وشر المنفرة حين يحضر الموت : وشر الندامة يوم القيامة . ومن الناس من لا يأتى الجمعة إلا دُبراً ، ومنهم من لا يذكر الله إلا هجراً . ومن أعظم الخطايا اللسان الكذاب . وخير الغنى غنى النفس . وخير الزاد التقوى ، ورأس الحكمة مخافة الله عز وجل . وخير ما قرقر القلوب اليقين . والارتياح من الكفر ، والنيابة من عمل الجاهلية . والغلول من حر جهنم . والسكر من النار . والشعر من إبليس . وانحرم جماع الإثم . وشر المأكّل مال اليتيم . والسعيد من وعظ بغيره . والشق من شق في بطن أمه . وإنما يصير أحدكم إلى موضع أربعة أذرع والأمم إلى الآخرة ، وملاك العمل خواتمه . وشر الرؤيا رؤيا الكذب . وكل ما هو آت قريب ، وسباب المؤمن فسوق ، وقتاله كفر ، وأكل لحمه من معصية الله . وحرمة ماله كحرمة دمه . ومن يتألى على الله يكذبه . ومن يغفر يغفر له . ومن يعف يعف الله عنه . ومن يكظم الغيظ يأجره الله ، ومن يصبر على الرزية يعرضه الله . ومن يتبع السب يسمع الله به ، ومن يتصبر يصعق الله له . ومن يهض الله يعذبه الله . ثم استغفر ثلاثاً .

وذكر أبو داود في سننه من حديث ابن وهب : أخبرني معاوية بن سفيان عن غزوان عن أبيه : أنه نزل بتوبك وهو حاج ، فإذا رجع مقعد ، فسأله عن أمره ؟ قال : سأحدثك بحديث فلا تحدث به ما سمعت أني حتى : وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بتوبك إلى نخلة فقال : هذه قبلتنا ثم صلى إليها . قال : فأقبلت وأنا غلام أسعى حتى مررت بينه وبينها . فقال : قطع صلاتنا قطع الله أثره . قال : فما قمت عليهما إلى يومى هذا ؟ ثم ساقه أبو داود من طريق وكيع : عن سعيد بن عبد العزيز عن مولى يزيد بن نمران : عن يزيد بن نمران قال : « رأيت رجلاً بتوبك مقعداً فقال : مررت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار وهو يصلى . فقال : اللهم اقطع أثره فامشيت عليهما بعد » وفي هذا الإسناد والذي قبله ضعف .

فصل : في جمعه بين الصلاتين في غزوة تبوك

قال أبو داود : حدثنا قتبية بن سعيد : حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ، عن عامر بن وثالة ، عن معاذ بن جبل : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن ترفع الشمس أشر الظاهر حتى يجمعها إلى مصر فيصليهما جميعاً ، وإذا ارتحل قبل المغرب أشر المغرب حتى يصليها مع المشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل المشاء فصلها مع المغرب » .

وقال الترمذى : « إذا ارتحل بعد زيف الشمس عجل المصير إلى الظهر وصلى الظهر والمصر جميعاً وقال : حديث حسن غريب . وقال أبو داود : هذا حديث منكر ، وليس في تقديم الوقت حديث قائم . وقال أبو محمد بن حزم : لا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد بن أبي حبيب ما علم من أبي الطفيل . وقال الحاكم في حديث أبي الطفيل هذا : هو حديث رواه أئمة ثقات وهو شاهد الإسناد والتميز . لا نعرف له علة نعله بها ، فنظرنا فإذا الحديث موضوع .

وذكر عن البخارى ، قلت : لقتية بن سعيد مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل : قال : كتبه مع خالد المدائني . وكان خالد المدائني يُدخِل الأحاديث على الشيوخ .

ورواه أبو داود أيضاً : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملى : حدثنا مفضل بن فضالة عن الليث : عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا زافت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وفي المغرب مثل ذلك ، إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء . وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل المشاء ثم يجمع بينهما » وهشام بن سعد ضعيف عندهم : ضعفه الإمام أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، ويحيى بن سعيد ، وكان لا يحدث عنه : وضعفه النسائي أيضاً . وقال أبو بكر البزار : لم أر أحداً توقفه عن حديث هشام بن سعد ولا اعتل عليه بعلته توجب التوقف عنه . وقال أبو داود : حديث المفضل عن الليث حديث منكر .

فصل : في رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك . وما هم المنافقون به من الكيد به وعصمة الله إياه

ذكر أبو الأسود في مغازيه عن عروة قال : « ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلاً من تبوك إلى المدينة . حتى إذا كان ببعض الطريق مكرّر برسول الله صلى الله عليه وسلم ناس من المنافقين ، فتأمروا أن يطرحوه من عقبة في الطريق . فلما بلغوا العقبة أرادوا أن يسلكوها معه ، فلما غشيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر خبرهم . فقال من شاء منكم أن يأخذ ببطن الوادى فإنه أوسع لكم ، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العقبة . وأخذ الناس ببطن الوادى إلا نفر الذين هموا بالمرور برسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمعوا بذلك استعدوا وتلصقوا ، وقد هموا بأمر عظيم ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة بن اليمان وعمار ابن ياسر فشيا معه ، وأمر عمار أن يأخذ بزمام الناقة ، وأمر حذيفة بسوقها فينبأهم يسرون إذ سمعوا وكرة القوم من ورائهم قد غشوه ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر حذيفة أن يردهم ، وأبصر حذيفة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع معه محجن ، واستقبل وجوه راحلهم فضر بها ضرباً بالهجن ، وأبصر القوم وهم مثلثون . ولا يشر إلا أن ذلك فعل المسافر ، فأرعبهم الله سبحانه حين أبصروا حذيفة ، وظنوا أن مكرمهم قد ظهر عليه . فأسرعوا حتى خالطوا الناس ، وأقبل حذيفة حتى أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أدركه قال : اضرب الراحلة يا حذيفة ، وامش أنت يا عمار ، فأسرعوا حتى استووا بأعلاها ، فخرجوا من العقبة ينتظرون الناس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة : هل عرف من هؤلاء الرهط أو الركب أحداً ؟ قال حذيفة : عرف راحلة فلان وفلان . وقال : كانت ظلمة الليل وغشيهم وهم مثلثون . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل علمتم ما كان شأن الركب ، وما أرادوا ؟ قالوا : لا والله يا رسول الله .

قال : فلأنهم مكروا ليسيروا معي حتى إذا طلعت في العقبة طرحتوني منها . قالوا : أو لا تأمر بهم يا رسول الله إذا فنضرب أعناقهم ؟ قال : أكره أن يتحدث الناس ويقولوا إن محمدا قد وضع يده في أصحابه . فسأهم لها ، وقال أكتأهم .

وقال ابن إسحاق في هذه القصة : « إن الله قد أخبرني بأسمائهم وأسماء آبائهم . وسأخبرك بهم إن شاء الله غدا عند وجه الصبح ، فانطلق حتى إذا أصبحت فاجمعهم ، فلما أصبح قال : ادع عبد الله بن أبي . وسعد ابن أبي سرح ، وأبا خاطر الأعرابي ، وعامرا ، وأبا عامر ، والخلاس بن سويد بن الصلت ، وهو الذي قال : لانتهي حتى نرى محمدا من العقبة الليلة ، وإن كان محمد وأصحابه خيرا منا إنا إذا لقمتم ، وهو الراعي ، ولا عقل لنا ، وهو العاقل . وأمره أن يدعو جميع بن حارثة ، ومليحا النخعي . وهو الذي سرق طيب الكعبة ، وارتد عن الإسلام ، وانطلق محاربا في الأرض ، فلا يدري أين يذهب ، وأمره أن يدعو حصن بن غير الذي أغار على تمر الصدقة فسرقه ، وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويحك ما حملك على هذا ؟ فقال : حملني عليه أتى ظننت أن الله لا يظلمك عليه ، فأما إذا أظلمك عليه . وعلمت ، فانا أشهد اليوم أنك رسول الله وإن لم أؤمن بك قط قبل هذه الساعة . فأقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عثرته وعفا عنه . وأمره أن يدعو طعيمة بن أبيرق ، وعبد الله بن عينة وهو الذي قال لأصحابه اسهروا هذه الليلة تسلموا الدهركه . فوالله ما لكم أمر دون أن تقتلوا هذا الرجل ، فدعاه فقال : ويحك ما كان ينفك من قتل لو أتى قتلت ؟ فقال عبد الله : فوالله يا رسول الله لا تزال بخير ما أعطاك الله النصر على عدوك . إنما نحن بالله وبك . فتركة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ادع مرة بن الربيع . وهو الذي قال : تقتل الواحد الفرد فيكون الناس عامة يقتله مطمئنين . فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ويحك ما حملك على أن تقول الذي قلت ؟ فقال : يا رسول الله إن كنت قلت شيئا من ذلك إنك لعالم به ، وما قلت شيئا من ذلك . فجمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم اثنا عشر رجلا الذين حاربوا الله ورسوله ، وأرادوا قتله ، فأخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهم ومنطقهم وسرهم وعلانياتهم . وأطاع الله سبحانه نبيه على ذلك بعلمه . ومات الاثناعشر منافقين محاربين لله ولرسوله ، وذلك قوله عز وجل : (وهموا بما لم ينالوا) وكان أبو عامر رأسهم . وله بناو مسجد الضرار . وهو الذي كان يقال له الراهب فسأه رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاسق . وهو أبو حنظلة غسيل الملائكة . فأرسلوا إليه فقدم عليهم . فلما قدم عليهم أخزاه الله وإياهم : فانبأرت تلك البقعة في نار جهنم .

قلت : وفي سياق ما ذكره ابن إسحاق وهم من وجوه :

أحدها : أن النبي صلى الله عليه وسلم أسرى لحذية أساء أولئك المنافقين : ولم يطلع عليهم أحدا غيره . وبذلك كان يقال لحذية : إنه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ، ولم يكن عمر ولا غيره يعلم أسماهم ، وكان إذا مات الرجل ، وشكوا فيه يقول عمر : انظروا فإن صلى عليه حذية وإلا فهو منافق منهم .

الثاني : ما ذكرناه من قوله : « فيهم عبد الله بن أبي » وهو وهم ظاهر ، وقد ذكر ابن إسحاق نفسه أن عبد الله بن أبي تخلف في غزوة تبوك .

الثالث : أن قوله « وسعد بن أبي سرح » وهم أيضا لو خطأ ظاهرا ، فإن سعد بن أبي سرح لم يعرف له إسلام البتة وإنما عبد الله كان قد أسلم وهاجر ثم ارتد ولحق بمكة ، حتى استأمن له عثمان النبي صلى الله عليه وسلم

عام الفتح : فأمنه وأسلم فحسن إسلامه ، ولم يظهر منه بعد ذلك شيء ينكر عليه ، ولم يكن مع هؤلاء الاثنى عشر البتة ، فأدري ما هذا الخطأ الفاحش ! .

الرابع : قوله : « وكان أبو عامر رأسهم » وهذا وهم ظاهر لا يخفى على من دون ابن إسحاق ، بل هو نفسه قد ذكر قصة أبي عامر هذا في قصة الهجرة عن عاصم بن عمرو بن قتادة : « أن أبا عامر لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة : خرج إلى مكة ببضعة عشر رجلا ، فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة خرج إلى الطائف ، فلما أسلم أهل الطائف : خرج إلى الشام فأتى بها طريدا وحيدا غريبا ، فأين كان الفاسق وغزوة تبوك ذهابا وإيابا .

فصل : في أمر مسجد الضرار الذي نهى الله رسوله أن يقوم فيه فهلمه صلى الله عليه وسلم

وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك ، حتى نزل بذي أوان وبيننا وبين المدينة ساعة ، وكان أصحاب مسجد الضرار أتوه وهو يتجهز إلى تبوك فقالوا : يا رسول الله إنا قد بنينا مسجدا للذي العلة والحاجة ، واليلة المطيرة الشاتية ، وإننا نحب أن تأتينا فتصلي لنا فيه . فقال : إني على جناح سفر وحال شغل ، ولو قدمنا إن شاء الله لأتيناكم فصلينا لكم فيه . فلما نزل بذي أوان ، جاءه خبر المسجد من السماء ، فدعا مالك ابن الدخشم أخا بني سلمة بن عوف ، ومع ابن عدى العجلاني . فقال : انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله فاهدماه وحرقاه . فخرجا مسرعين حتى أتيا بني سالم بن عوف ، وهم رهط مالك بن الدخشم ، فقال مالك لمن : أنظرنى حتى أخرج إليك بنار من أهل ودخل إلى أهله فأخذ سعفا من النخل ، فاشعل فيه ناره ثم خرجا يشتدان حتى دخلاه وفيه أهله فحرقاه وهدماه . فنصرفوا عنه فأنزل الله فيه : (والذين اتخولوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين) إلى آخر القصة .

وذكر ابن إسحاق الذين بنوه . وهم اثنا عشر رجلا . منهم ثعلبة بن حاطب .

وذكر عثمان بن سعيد الدارمي : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح : عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : (والذين اتخولوا مسجدا ضارا وكفرا) هم أناس من الأنصار ابتنوا مسجدا . فقال لهم أبو عامر : ابنو مسجداكم واستملوا ما استطعتم من قوة ومن سلاح . فلما ذهب إلى قيصر ملك الروم فأتى بجند من الروم ، فأخرج عمدا وأصحابه ، فلما فرغوا من مسجدهم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا قد فرغنا من بناء مسجدنا فنحب أن تصلي فيه ، وتدعوا بالبركة ، فأنزل الله عز وجل : (لا تقم فيه أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) يعني مسجد قباء (أحق أن تقوم فيه) إلى قوله : (فانهار به في نار جهنم) يعني قواعد (لا يزال بانيهم الذي بناؤهم في قلوبهم) يعني الشك (إلا أن تقطع قلوبهم) يعني بالموت .

فصل : في تلقى أهل المدينة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما دنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة خرج الناس لتلقيه ، وخرج النساء والصبيان والولائد

يقفن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داعي

وبعض الرواة بهم في هذا ، ويقول إنما كان ذلك عند مقدمه المدينة من مكة ، وهو وهم ظاهر ، لأن ثنيات الدواع إنما هي من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة . ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام ، فلما أشرف على المدينة قال : « هذه طابة » ، وهذا أحد جبل يميناً ويحبه ، فلما دخل قال العباس : يا رسول الله اللذن لي أمتدحك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل لا يفرض الله فاك ، فقال :

من قبلها طبت في الظلال وفي	مستودع حيث يُخفف الورق
ثم هبطت البلاد لا بشر	أنت ولا مضمة ولا علق
بل نطفة تركب السفين وقد	ألجم نسرا وأهله الفرق
تنقل من صلب إلى رحم	إذا مضى علم بدا طبق
حتى استوى بينك المهيم من	خندف عليا تحمها النطق
وأنت لما ولدت أشرفت الأر	ض وضاعت بنورك الأفق
فنحن من ذلك النور في الضيا	ء وسبل الرشاد نحترق

فصل : في قصة الثلاثة الذين خَلَفُوا

ولما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين . ثم جلس للناس فجاءه المخلفون . فطفقوا يتنزلون إليه . ويحلفون له : وكانوا بضعة وثمانين رجلا . فقبل منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم علانيتهم . وبايعهم واستغفر لهم ووكّل سرائرهم إلى الله .

« وجاءه كعب بن مالك . فلما سلم عليه تبسم تبسم الغضب . ثم قال له : تعال . قال : فجلست أمشي حتى جلست بين يديه . فقال لي : ما خلعتك ؟ ألم تكن قد ابنت ظهرك ؟ فقلت : بلى والله إنى لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أن سأخرج من خطه بعذر . ولقد أعطيت جدلا . ولكني والله لقد علمت إن حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به عليّ ليوشكن الله أن يسخطك عليّ . ولئن حدثتك حديث صدق تجد عليّ فيه . إنى لأرجو فيه عفو الله عني ، والله ما كان لي من عذر . والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هذا فقد صدق . فقم حتى يقضى الله فيك فقامت . وثار رجال من بني سلمة فاتبعوني يؤنبوني ، فقالوا لي : والله ما علمنا لك كنت أذنبت ذنبا قبل هذا ، ولقد عجزت أن لا تكون اعتذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما اعتذرت إليه المخلفون . فقد كان كافيك ذنبك استغفار رسول الله صلى الله عليه وسلم لك . قال : فوالله ما زالوا يؤنبوني حتى أردت أن أرجع ، فأكذب نفسي ، ثم قلت لهم : هل لقي هذا معي أحد ؟ قالوا : نعم رجلان قالوا مثل ما قلت فقبل لهما مثل الذي قبل لك ، فقلت : من هما ؟ قالوا : مرارة بن الربيع العامري ، وهلال بن أمية الوائلي ، فذكروا لي رجلين صالحين شهدا بدرا فيما أسوة ، فضيقت حين ذكر وهما لي : ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه ، فاجتنبنا الناس ، وتغيروا لنا ، حتى تنكرت لي الأرض ، فما هي بالتي أعرف ، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة ، فأما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يكيان . وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم ، فكنت أخرج وأشهد الصلاة مع المسلمين ، وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد ، وآتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم عليه وهو في مجلسه بعد الصلاة ، فأقول في نفسي : هل حركت شفتي برد السلام عليّ ؟ أم لا ؟ ثم أصلى قريبا منه فأسرته النظر ، فلذا أقبلت على صلاتي

أقبل إلىّ . وإذا التفت نحوه أعرض عني ، حتى إذا طال على ذلك من جفوة المسلمين مشيت حتى تسورت جدار حائط أبي قتادة ، وهو ابن عمي ، وأحب الناس إلىّ ؟ فسلمت عليه . فوالله ما رد عليّ السلام ، فقلت : يا أبا قتادة أشدك الله هل تملني أحب الله ورسوله ؟ فسكت ، فعدت له فنشدته فسكت . فعدت له فنشدته فقال : الله ورسوله أعلم . ففاضت عيني . وتوليت حتى تسورت الجدار ، فبينما أنا أمشي بسوق المدينة وإذا نبطي من أنباط الشام بمن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة ، يقول : من يدل على كعب بن مالك ؟ فطلق الناس يشيرون له حتى إذا جماعتي دفع إلىّ كتابا من ملك غسان ، فإذا فيه : أما بعد ، فإنه بلغني أن صاحبك قد جفأك ، ولم يجعلك الله بداره وان ولا مضية ، فالحق بنا نواسك . فقلت : لما قرأتها : وهذا أيضا من البلاء ، فتيممت بها التنوير فسرحتها .

حتى إذا مضت أربعون ليلة من الخميس ، إذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تنزل امرأتك . فقلت : أطلقها أم ماذا ؟ قال : لا ولكن اعزها ولا تقر بها . وأرسل إلى صاحبي مثل ذلك . فقلت لامرأتي الحق بأهلك فكوثي عندهم حتى يقضى الله في هذا الأمر ، فجاءت امرأة هلال بن أمية فقالت : يا رسول الله إن هلال بن أمية شيخ ضائع ليس له خادم ، فهل تكره أن أخدمه ؟ قال لا : ولكن لا يقر بك . قالت : إنه والله ما به حركة إلى شيء ، والله ما زال يبكي منذ كان من أمره ما كان إلى يومه هذا . قال كعب : فقال لي بعض أهلي : لو استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأتك كما أذن لامرأة هلال بن أمية أن تخدeme . فقلت : والله لا أستأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وما يدريني ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذنته فيها وأنا رجل شاب ، ولبت بعد ذلك عشر ليال حتى كملت لنا خمسون ليلة من حين نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلامنا .

فلما صلينا صلاة الفجر صبح خمسين ليلة على سطح بيت من بيوتنا ، بينا أنا جالس على الحال التي ذكر الله تعالى قد ضاقت على نفسي ، وضاقت على الأرض بما رحبت سمعت صوت صارخ أوفى على جبل سلج بأعلى صوته : يا كعب بن مالك : أبشر ، فخررت ساجدا . ففرقت أن قد جاء فرج من الله ، وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتوبة الله علينا حين صلى الفجر . فذهب الناس يبشروننا ، وذهب قبل صاحبي مبشرون ، وركض إلى رجل فرسا ، وسعى ساع من أسلم فأوفى على ذروة الجبل ، وكان الصوت أسرع من الفرس ، فلما جماعتي الذي سمعت صوته يبشرونني تزع له ثوبي فكسوته إياها . ببشراه . والله ما أملك غيرهما ، واستمرت ثوبين فلبستهما . فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلقاني الناس فوجا فوجا يهتفونني بالتوبة ، يقولون : ليبتك توبة الله عليك .

قال كعب : حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس حوله الناس . فقام إلى طلحة ابن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني ، والله ما قام إلى رجل من المهاجرين غيره ، ولست أنساها لطلحة ، فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وهويشرق وجهه من السرور : أبشر بخير يوم مرّ عليك منذ ولدتك أمك . قال : قلت : أهو من عندك يا رسول الله أم من عند الله ؟ قال : لا بل من عند الله .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سر استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر ، وكنا نعرف ذلك منه ، فلما جلست بين يديه قلت : يا رسول الله إن من توبتي أن أتخلف من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ، فقال : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك . قلت : فإني أمسك سهمي الذي بخير . فقلت : يا رسول الله إن الله إنما يخافني

بالصدق ، وإن من توبى أن لا أحدث إلا صدقا ما بقيت ، فوالله ما أعلم أحدا من المسلمين أبلاه الله في صدق الحديث ، منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومى هذا ما أبلىنى ، والله ما تعمدت بعد ذلك إلى يومى هذا كذبا ، وإنى لأرجو أن يحفظنى الله فيما بقيت ، فأنزل الله تعالى على رسوله : (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار) إلى قوله (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) فوالله ما أنعم الله على نعمة قط بعد أن هدانى للإسلام أعظم فى نفسى من صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أكون كذبتة فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، فإن الله قال للذين كذبوا حين أنزل الوحي شر ما قال لأحد . قال : (سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم) إلى قوله : (فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) .

قال كعب : وكان تخلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حلفوا له ، فبايعهم واستغفر لهم ، وأرجأ أمرنا حتى قضى الله فيه . فبذلك قال الله : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) وليس الذى ذكر الله مما خلفنا عن الغزو ، وإنما هو تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا عن حلف له واعتذر إليه فقبل منه .

وقال عثمان بن سعيد الدارى : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا) قال : كانوا عشرة رهط تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فلما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم أوثق سبعة منهم أنفسهم بسوارى المسجد ، وكان يمر النبي صلى الله عليه وسلم إذا رجع في المسجد عليهم . فلما رأهم قال : من هؤلاء الموثقون أنفسهم بالسوارى ؟ قالوا : هذا أبو ليابة وأصحاب له تخلفوا عنك يا رسول الله أوثقوا أنفسهم حتى يطلقهم النبي صلى الله عليه وسلم ويمرهم . قال : وأنا أقسم بالله لا أطلقهم ولا أعذرهم حتى يكون الله هو الذى يطلقهم ، رغبا عنى وتخلفوا عن الغزو مع المسلمين . فلما بلغهم ذلك قالوا : ونحن لانطلق أنفسنا حتى يكون الله هو الذى يطلقنا ، فأنزل الله عز وجل : (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وعسى من الله واجب (إنه هو التواب الرحيم) .

فلما نزلت أرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فأطلقهم وعلرهم فجاءوا بأموالهم . فقالوا : يا رسول الله هذه أموالنا فتصدق بها عنا ، واستغفر لنا . قال : ما أمرت أن آخذ أموالكم . فأنزل الله : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم) يقول : استغفر لهم (إن صلاتك سكن لهم) فأخذ منهم الصدقة واستغفر لهم ، وكان ثلاثة نفر لم يوثقوا أنفسهم بالسوارى ، فأرجئوا لا يدرون أيعذبون أم يتاب عليهم ؟ فأنزل الله تعالى : (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار) إلى قوله (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) إلى قوله : (إن الله هو التواب الرحيم) تأييده عطية بن سعد .

فصل : في الإشارة إلى بعض ما تضمنته هذه الغزوة من الفقه والقوائد

فإنها : جواز القتال في الشهر الحرام إن كان خروجه في رجب معفوفا ، على ما قاله ابن إسحاق ، ولكن ههنا أمر آخر ، وهو أن أهل الكتاب لم يكونوا يحرمون الشهر الحرام ، بخلاف العرب ، فلأنها كانت تحمه ، وقد تقدم أن في نسخ تحريم القتال فيه قولين ، وذكرنا حجج الفريقين .

ومنها تصريح الإمام للرعية ، وإعلامهم بالأمر الذى يضرهم ستره وإخفاؤه ، ليتأهبوا له ، ويعبدوا له عدته ، وجواز ستر غيره عنهم ، والكناية عنه للمصلحة .

ومنها : أن الإمام إذا استنفر الجيش لزمهم التفير ، ولم يجوز لأحد التخلف إلا بإذنه ، ولا يشترط في وجوب التفير تعيين كل واحد منهم بعينه ، بل متى استنفر الجيش لزم كل واحد منهم الخروج معه . وهذا أحد المواضع الثلاثة التي يصير فيها الجهاد فرض عين . والثاني إذا حضر العدو البلد . والثالث إذا حضر بين الصفين .

ومنها : وجوب الجهاد بالمال كما يجب بالنفس ، وهذا أحد الروايتين عن أحمد ، وهي الصواب الذي لا ريب فيه ، فإن الأمر بالجهاد بالمال شقيق الأمر بالجهاد بالنفس في القرآن وقرينه ، بل جاء مقدما على الجهاد بالنفس في كل موضع إلا موضعا واحدا ، وهذا هو الذي يدل على أن الجهاد به أهم وأكدم من الجهاد بالنفس ، ولا ريب أنه أحد الجهادين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من جهز غازيا فقد غزا » فيجب على القادر عليه كما يجب على القادر بالبدن ، ولا يتم الجهاد بالبدن إلا بالبدن ، ولا يتصور إلا بالعدد والعدد ، فإن لم يقدر أن يكثر العدد وجب عليه أن يمد بالمال والعدة ، وإذا وجب الحج بالمال على العاجز بالبدن ، فوجوب الجهاد بالمال أولى وأحرى .

ومنها : ما برز به عثمان بن عفان من النفقة العظيمة في هذه الغزوة ، وسبق به الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « غفر الله لك يا عثمان ما أسررت وما أعلنت . وما أخفيت وما أبديت . ثم قال : ما ضر عثمان ما فعل اليوم ، وكان قد أنفق ألف دينار وثلاثمائة بعير بعدتها وأحلاسها وأفتابها .

ومنها : أن العاجز بماله لا يملأ حتى يبذل جهده ويتحقق عجزه . فإن الله سبحانه إنما نفي المخرج عن هؤلاء العاجزين . بعد أن أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحملهم . فقال لا أجد ما أحملكم عليه . فرجعوا فيكون لما فاتهم من الجهاد ، فهذا العاجز الذي لا حرج عليه .

ومنها استخلاف الإمام إذا سافر رجلا من الرعية على الضعفاء ، والمعدورين ، والنساء ، والذرية ، ويكون تنزيه المجاهدين ، لأنه من أكبر العون لهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستخلف ابن أم مكتوم فاستخلفه بضع عشرة مرة . وأما في غزوة تبوك فالمعروف عند أهل الأثر أنه استخلف على بن أبي طالب ، كما في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال : « خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه في غزوة تبوك ، فقال يارسول الله تخلفني مع النساء والصبيان ، فقال : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي » ولكن هذه كانت خلافة خاصة على أهله صلى الله عليه وسلم ، وأما الاستخلاف العام فكان لمحمد بن مسلمة الأنصاري : ويدل على هذا أن المتأخرين لما أرجعوا به وقالوا : خلفه استغفالا أخذ سلاحه ، ثم لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال : « كذبوا ولكن خلفتكم لما تركت ورائي ، فارجع فاختفني في أهل وأهلك » .

ومنها : جواز الخرص للربط على رموس التخل ، وأنه من الشرع ، والعمل بقول الخارص ، وقد تقدم في غزاة خيبر . وأن الإمام يجوز أن يحرص بنفسه كما حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة المرأة . ومنها : أن الماء الذي يآبار ثمود لا يجوز شربه ، ولا الطبخ منه ، ولا العجين به ، ولا الطهارة به ، ويجوز أن يسق البهائم إلا ما كان من بئر الناقة ، وكانت مطومة باقية إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم استنفر علم الناس بها قرنا بعد قرن إلى وقتنا هذا ، فلا يرد الركوب بئر غيرها ، وهي مطومة بحكمة البناء واسعة الأرجاء ، آثار العنق عليها يادية ، لا تشبهه بغيرها .

ومنها : أن من مرّ بديار المغضوب عليهم والمغذيين لم يفتح له أن يدخلها ، ولا يقيم بها ، بل يسرع السير ، ويتعقب بئوه حتى يماوزها ، ولا يدخل عليهم إلا باكياً معتبراً ، ومن هذا إسراع النبي صلى الله عليه وسلم السير ، وادى محسر بين منى وعرفة ، فإنه المكان الذى أهلك الله فيه القليل وأحياه .

ومنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في السفر . وقد جاء جمع التقديم في هذه القصة في حديث معاذ كما تقدم . وذكرنا علة الحديث ومن أنكره . ولم يجرى جمع التقديم عنه في سفر إلا هذا . وصح عنه جمع التقديم بعرفة قبل دخوله إلى عرفة ، فإنه جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر . فقيل : ذلك لأجل النسك كما قال أبو حنيفة رحمه الله . وقيل : لأجل السفر الطويل . كما قاله الشافعي وأحمد رحمهما الله ، وقيل لأجل الشغل : وهو اشتغاله بالوقوف . وإيصاله إلى غروب الشمس . قال أحمد : يجمع للشغل وهو قول جماعة من السلف والخلف . وقد تقدم .

ومنها : جواز التيمم بالرمل . فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قطعوا الرمال التي بين المدينة وتبوك ، ولم يحملوا معهم تراباً بلا شك ، وتلك مفاوز معطشة شكو فيها العطش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقطعا كانوا يتيممون بالأرض التي هم فيها نازلون . هذا كله مما لا شك فيه مع قوله صلى الله عليه وسلم : « فحيثما أدركت رجلا من أمي الصلاة فعنده مسجده وطهوره » .

ومنها : أنه صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة ، ولم يقل للأمة لا يقصر الرجل الصلاة إذا قام أكثر من ذلك ولكن اتفق إقامته هذه المدة ، وهذه الإقامة في حال السفر لا تخرج عن حكم السفر . سواء طالبت أو قصرت إذا كان غير مستوطن ولا عازم على الإقامة بذلك الموضع . وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافا كبيرا . ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال : « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين » فنحن إذا قمنا تسع عشرة نصلي ركعتين « وإن زدنا على ذلك أقمنا » وظاهر كلام أحمد أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة زمن الفتح . فإنه قال : « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثمان عشرة زمن الفتح » لأنه أراد حنيناً . ولم يكن ثم أجمع المقام . وهذه إقامته التي رواها ابن عباس . وقال غيره : بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك كما قال جابر بن عبد الله : « أقام النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة » ورواه الإمام أحمد في مسنده .

وقال المسور بن غزوة : أقمنا مع سعد بعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد ونتمها . وقال نافع : أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين ، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول .

وقال حفص بن عبيد الله : أقام أنس بن مالك بالشام سنتين يصلي صلاة المسافر .

وقال أنس : أقام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم برام هرمز سبعة أشهر يقصرون الصلاة .

وقال الحسن : أقمت مع عبد الرحمن بن سمرة بكابل سنتين يقصر الصلاة ولا يجمع .

وقال إبراهيم : كانوا يقيمون بالرى السنة وأكثر من ذلك ، وصحبتان السنين ، فهذا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما ترى وهو الصواب ، وأما مناهب الناس : فقال الإمام أحمد : إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم ، وإن نوى دونها قصر ، وحمل هذه الآثار على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يجمعوا الإقامة البتة ، بل كانوا يقولون اليوم نخرج ، غدا نخرج ، وفي هذا نظر لا يفتي ، فإن رسول الله

صلى الله عليه وسلم فتح مكة وهى ماهى وأقام فيها يؤمس قواعد الإسلام ويهدم قواعد الشرك ، ويجهد أمر ماحوها من العرب : ومعلوم قطعاً أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام لا يتأتى في يوم واحد ولا يومين ، وكذلك إقامته بتبوك ؛ فإنه أقام ينتظر العدو ، ومن المعلوم قطعاً أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل يحتاج إلى أيام ، وهو يعلم أنهم لا يوافون في أربعة أيام ، وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة من أجل الثلج ، ومن المعلوم أن مثل هذا الثلج لا يتحمل ويذوب في أربعة أيام بحيث تفتح الطرق ، وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر ، وإقامة الصحابة برام هرمز سبعة أشهر يقصرون ، ومن المعلوم أن مثل هذا الحصار والجهاد يعلم أنه لا يتقضى في أربعة أيام .

وقد قال أصحاب أحد : إنه لو أقام لجهاد عدو ، أو حبس سلطان أو مرض قصر ، سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة أو طويلة ، وهذا هو الصواب . لكن شرطوا فيه شرطاً لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة . ولا إجماع ، ولا عمل الصحابة . فقالوا : شرط ذلك احتمال انقضاء حاجته في المدة التي لا تقطع حكم السفر ، وهى مادون الأربعة الأيام .

فيقال : من أين لكم هذا الشرط ؟ والنبي لما أقام زيادة على أربعة أيام يقصر الصلاة بمكة وتبوك لم يقل لهم شيئاً ، ولم يبين لهم أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام . وهو يعلم أنهم يقتنون به في صلاته ، ويتأسون به في قصرها في مدة إقامته . فلم يقل لهم حرفاً واحداً . لا تقصروا فوق إقامة أربع ليال . وبيان هذا من أهم المهمات ، وكذلك اقتداء الصحابة به بعده . ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئاً من ذلك .

وقال مالك والشافعي : إن نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أتم . وإن نوى دونها قصر .

وقال أبو حنيفة : إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً أتم ، وإن نوى دونها قصر . وهو مذهب الليث بن سعد ، وروى عن ثلاثة من الصحابة : عمر ، وابنه ، وابن عباس .

وقال سعيد بن المسيب : إذا أقمت أربعة فصل أربعا ، وعنه كقول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال علي بن أبي طالب : إن أقام عشراً أتم ، وهو رواية عن ابن عباس .

وقال الحسن : يقصر مالم يقدم مصر .

وقالت عائشة : يقصر مالم يضع الزاد والمزاد .

والأئمة الأربعة متفقون على أنه إذا أقام لحاجة ينتظر قضاءها ، يقول اليوم أخرج غدا أخرج ، فإنه يقصر أبداً إلا الشافعي في أحد أقواله . فإنه يقصر عنده إلى سبعة عشر ، أو ثمانية عشر يوماً ، ولا يقصر بعدها ، وقد قال ابن المنذر : إشارته : أجمع أهل العلم أن للمسافر أن يقصر . مالم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون .

ومنها جواز . بل استحباب حنث الحالف . يمينه إذا رأى غيرها خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ويفعل الذي هو خير . وإن شاء قدم الكفارة على الحنث . وإن شاء أخرها . وقد روى حديث أبي موسى هذا : « لا أتيت الذي هو أخير وتحللها » وفي لفظ : « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو أخير » وفي لفظ « إلا أتيت الذي هو أخير وكفرت عن يميني » وكل هذه الألفاظ في الصحيحين ، وهى تقتضى عدم الترتيب .

وفي السنن من حديث عبد الرحمن بن شمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك ، ثم أتت الذي هو خير » وأصله في الصحيحين . فذهب أحمد ومالك

والشافعي إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث ، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم . فقال : لا يميز التقديم ، ومنع أبو حنيفة رحمه الله تقديم الكفارة مطلقا .

ومنها انعقاد العين في حال الغضب إذا لم يخرج بصاحبه إلى حد لا يعلم معه ما يقول ، وكذلك ينفذ حكمه وتصح عقوده ، فلو بلغ به الغضب إلى حد الإغلاق لم تنعقد يمينه ولا طلاقه . وقال أحمد في رواية حنبل في حديث عائشة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا طلاق ، ولا عتاق في إغلاق » يريد الغضب .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنا حلتكم ولكن الله حلتكم » قد يتعلق به الجبري ، ولا يتعلق له به ، وإنما هذا مثل قوله : « والله لا أعطى أحدا شيئا ، ولا أمنع ، وإنما أنا قاسم وأضع حيث أمرت » فإنه عبد الله ورسوله ، إنما يتصرف بالأمر ، فإذا أمره ربه بشيء نقله ، فالله هو المعطي والمانع والحامل ، والرسول منفذ لما أمر به . وأما قوله تعالى : (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) فالمراد به القبضة من الحصباء التي رى بها وجوه المشركين فوصلت إلى عيون جميعهم . فأثبت الله سبحانه له الرمي باعتبار النبذ . والإلقاء ، فإنه فعله ، ونفاه عنه باعتبار الإيصال إلى جميع المشركين . وهذا فعل الرب تعالى . لاتصل إليه قدرة العبد . والرمي يطلق على الحذف ، وهو مبلوؤه ، وعلى الإيصال وهو نهايته .

ومنها : تركه قتل المنافقين ، وقد بلغه عنهم الكفر الصريح ، فاحتج به من قال : لا يقتل الزنديق إذا أظهر التوبة ، لأنهم حلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم ما قالوا . وهذا إذا لم يكن إنكارا فهو توبة وإقلاع . وقد قال أصحابنا وغيرهم : ومن شهد عليه بالردة ، فشهد أن لا إله إلا الله . وأن محمدا رسول الله . لم يكشف عن شيء بعد .

وقال بعض الفقهاء : إذا جحد الردة كفاه جحدها . ومن لم يقل بتوبة الزنديق قال : هؤلاء لم نقر عليهم بينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم عليهم بعلمه ، والذي بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم قولهم لم يبلغه إياه نصاب البينة ، بل شهد به عليهم واحد فقط . كما شهد زيد بن أرقم وحده على عبد الله بن أبي ، وكذلك غيره أيضا إنما شهد عليه واحد .

وفي هذا الجواب نظر ، فإن نفاق عبد الله بن أبي وأقواله في النفاق كانت كثيرة جدا كالتواترة عند النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وبعضهم أقر بلسانه ، وقال : (إنما كنا نخوض ونلب) وقد واجهه بعض الخوارج في وجهه بقوله إنك لم تعدل . والنبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له : ألا تقتلهم ، لم يقل ما قامت عليهم بينة . بل قال : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه .

فالجواب الصحيح إذن أنه كان في ترك قتلهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم مصلحة تتضمن تأليف القلوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجمع كلمة الناس عليه ، وكان في قتلهم تنفير ، والإسلام بعد في غربة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أحرص شيء على تأليف الناس ، وأترك شيء لما يفرهم عن الدخول في طاعته ، وهذا أمر كان يخص بحال حياته صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ترك قتل من طعن عليه في حكمه بقوله : أن كان ابن عمك ، وفي قسمه بقوله : إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله ، وقول الآخر له :

إنك لم تعدل ، فإن هذا محض حقه ، له أن يستوفيه وله أن يتركه ، وليس للأمة بعده ترك استيفاء حقه ، بل يتعين عليهم استيفاءه ولا بد ، ولتقرير هذه المسائل موضع آخر ، والغرض التنبيه والإشارة .
ومنها : أن أهل العهد والذمة إذا أحدث أحد منهم حدثا فيه ضرر على الإسلام انتقض عهده في ماله ونفسه ، وأنه إذا لم يقدر عليه الإمام فدمه وماله هدر ، وهو لمن أخذه ، كما قال في صلح أهل أيلة : « فن أحدث منهم حدثا فإنه لا يحول ماله دون نفسه ، وهو لمن أخذه من الناس » وهذا لأنه بالإحداث صار محاربا حكمه حكم أهل الحرب .

ومنها جواز الدفن بالليل ، كما دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا النجادين ليلا . وقد سئل أحد عنه فقال : وما بأس بذلك . وقال : أبو بكر دفن ليلا ، وعلى دفن فاطمة ليلا .
وقالت عائشة : وسمعت صوت المساحي من آخر الليل في دفن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . ودفن عثمان وعائشة وابن مسعود ليلا .

وفي الترمذي عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج . فأخذ من قبل القبلة . وقال : رحلك الله : إذ كنت لأوآها تلاء للقرآن » قال الترمذي حديث حسن .
وفي البخاري : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن رجل فقال : من هذا ؟ قالوا : فلان دفن البارحة . فصرى عليه » .

فإن قيل : فما تصنعون بما رواه مسلم في صحيحه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ودفن ليلا . فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر الناس إلى ذلك » .

قال الإمام أحمد : إليه أذهب . قيل نقول بالحديثين بحمد الله . لا نرد أحدهما بالآخر ، فنكره الدفن بالليل بل يزجر عنه إلا لضرورة أو مصلحة راجحة . كيت مات مع المسافرين بالليل . ويتضررون بالإقامة به إلى النهار . وكما إذا خيف على الميت الانفجار ، ونحو ذلك من الأسباب المرجحة للدفن ليلا وبالله التوفيق .

ومنها : أن الإمام إذا بعث سرية فغنمت غنيمة ، أو أسرت أسيرا أو فتحت حصنا . كان ما حصل من ذلك ذا بعد تخميسه . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قسم ما صالح عليه أكيدر من فتح دومة الجندل بين السرية الذين بعثهم مع خالد . وكانوا أربعمئة وعشرين فارسا ، وكانت غنائمهم ألفي بعير ، وثمانمئة رأس ، فأصاب كل رجل منهم خمس فرائض . وهذا بخلاف ما إذا أخرجت السرية من الجيش في حال الغزو ، فأصاب ذلك بقوة الجيش . فإن ما أصابوا يكون غنيمة للجميع بعد الخمس والنفل . وهذا كان هديبه صلى الله عليه وسلم .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم « إن بالمدينة أقواما ما سرتهم سيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم » فهذه المعية هي بقلوبهم وهمهم . لا كما يظنه طائفة من الجهال أنهم معهم بأبدانهم . فهذا محال . لأنهم قالوا له : وهم بالمدينة فقال : « وهم بالمدينة حبسهم العذر » وكانوا معه بأرواحهم ويدار الهجرة بأشباحهم . وهذا من الجهاد بالقلب . وهو أحد مراتبه الأربع : وهي القلب . واللسان . والمال . والبدن . وفي الحديث : « جاهدوا المشركين بألسنتكم وقلوبكم وأموالكم » .

ومنها تحريق أكنة المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها وهدمها . كما حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد الضرار وأمر بهدمه ، وهو مسجد يصل فيه ، ويذكر اسم الله فيه ، لما كان بناؤه ضرارا ونفريقا بين المؤمنين ، ومأوى للمنافقين . وكل مكان هذا شأنه فواجب على الإمام تعطيله . إما بهدم وتحريق ، وإما بتغيير صورته وإخراجه عما وضع له . وإذا كان هذا شأن مسجد الضرار . فشاهد الشرك التي تدعو سدنتها إلى اتخاذ من فيها أننادا من دون الله أحق بذلك وأوجب . وكذلك حال المعاصي والفسوق كالكهانات ، وبيوت الخمارين ، وأرباب المنكرات . وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكاملها يباع فيها الخمر ، وحرق حانوت رويشد الثقفي . وسماه فويسقا ، وحرق قصر سعد عليه ، لما احتجب فيه عن الرعية . وهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت تارك حضور الجماعة والجمعة . وإنما منعه من فيها من النساء والنرية الذين لا يحب عليهم كما أخبر هو عن ذلك .

ومنها : أن الوقف لا يصح على غير بر ولا قرية ، كالم يصح وقف هذا المسجد . وعلى هذا فيدم المسجد إذا بنى على قبر كما ينش المبت إذا دفن في المسجد . نص على ذلك الإمام أحمد وغيره . فلا يجتمع في دين الإسلام مسجد وقبر . بل أيهما طرأ على الآخر منع منه . وكان الحكم السابق . فلورضا معالم يميز . ولا يصح هذا الوقف ولا يجوز . ولا تصح الصلاة في هذا المسجد . لئلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . ولعنه من اتخذ القبر مسجدا . أو أوقد عليه سراجا . فهذا دين الإسلام الذي بعث الله به رسوله ونبيه . وغرته بين الناس كما ترى .

ومنها : جواز إنشاد الشعر للقادم فرحا وسرورا به . ما لم يكن معه فو من محرم . كزمار وشبابة وعود . ولم يكن غناء يتضمن رقية الفواحش . وما حرم الله . فهذا لا يخرجه أحد . وتعلق أرباب السماع الفسقى به . كتملقن من يستحل شرب الخمر السكر . قياسا على أكل العنب وشرب العصير الذي لا يسكر . ونحو هذا من القياسات التي تشبه قياس الذين قالوا : (إنما البيع مثل الربا) .

ومنها : استماع النبي صلى الله عليه وسلم مدح المادحين له . وترك الإنكار عليهم . ولا يصح قياس غيره عليه في هذا . لما بين المادحين والمدحوحين من الفرق . وقد قال : « احتوا في وجوه المداحين الرباب » .

الحكم المستفادة من قصة الثلاثة الذين خلفوا

ومنها : ما اشتملت عليه قصة الثلاثة الذين خلفوا من الحكم والقوائد الجمعة ، فتشير إلى بعضها : فنها جواز إخبار الرجل عن تفريطه وتقصيره في طاعة الله ورسوله ، وعن سبب ذلك ، وما آل إليه أمره ، وفي ذلك من التحذير والنصيحة ، وبيان طرق الخير والشر وما يترتب عليها ما هو من أهم الأمور . ومنها جواز مدح الإنسان نفسه بما فيه من الخير ، إذا لم يكن على سبيل الفخر والرفع ، ومنها تسلية الإنسان نفسه عما لم يقدر له من الخير بما قدر له من نظيره ، أو خير منه .

ومنها أن بيعة العقبة كانت من أفضل مشاهد الصحابة ، حتى إن كمبا كان لا يراها دون مشهد بدر .

ومنها : أن الإمام إذا رأى المصلحة في أن يسر عن رعيته بعض ما يهيم به ، ويقصده من العلو ، ويورث به عنه ، استحبه له ذلك ، أو يتعين بحسب المصلحة .

ومنها : أن السر والكنان إذا تضمن مفسدة لم يجوز .

ومنها : أن الجيف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لم ديوان ، وأن أول من دون الديوان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهذا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم باتباعها ، وظهرت مصلحتها ، وحاجة المسلمين إليها .

ومنها : أن الرجل إذا حضرت له فرصة القرية والطاعة ، فالحزم كل الحزم في انتهازها ، والمبادرة إليها ، والعجز في تأخيرها . والتسوية بها . ولا سيما إذا لم يتق بقدرته وتمكنه من أسباب تحصيلها : فإن العزائم والمهم سريعة الانتقاص . فلما ثبت ، والله سبحانه يعاقب من فتح له بابا من الخير فلم ينتزه . بأن يحول بين قلبه وإرادته : فلا يمكنه بعد من إرادته عقوبة له ، فمن لم يستجب لله ورسوله إذا دعاه حال بينه وبين قلبه وإرادته : فلا يمكنه الاستجابة بعد ذلك . قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحییکم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه) وقد صرح الله سبحانه بهذا في قوله : (وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة) وقال تعالى : (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وقال : (وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وهو كثير في القرآن .

ومنها : أنه لم يكن يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أحد رجال ثلاثة إما مغموص عليه في النفاق . أو رجل من أهل الأعداء . أو من خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم واستسلمه على المدينة ، أو خلفه لمصلحة .

ومنها : أن الإمام المطاع لا ينبغي له أن يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور ، بل يذكره ليراجع الطاعة ويتوب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال بنوبك : ما فعل كعب ؟ ولم يذكر سواه من المتخلفين استصلاحا له ومراعاة . وإمهالا للقوم المناقين .

ومنها : جواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهد الطاعن حية ، أو ذبا عن الله ورسوله . ومن هذا طعن أهل الحديث فيمن طعنوا فيه من الرواة . ومن هذا طعن ورثة الأنبياء وأهل السنة في أهل الأهواء والبدع لله لا لحظوظهم وأغراضهم .

ومنها : جواز الرد على الطاعن إذا غلب على ظن الراد أنه وهم وغلط ، كما قال معاذ للذي طعن في كعب : « بئس ماقلت . والله يارسول الله ما علمنا عليه إلا خيرا » ولم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على واحد منهما . ومنها : أن السنة للقادم من السفر أن يدخل البلد على وضوء ، وأن يبدأ ببيت الله قبل بيته ، فيصل في ركعتين . ثم يجلس للمسلمين عليه . ثم يتصرف إلى أهله .

ومنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل علانية من أظهر الإسلام من المنافقين . ويكل سريره إلى الله . ويجري عليه حكم الظاهر ولا يعاقبه بما لم يعلم من سره .

ومنها : ترك الإمام والحاكم رد السلام على من أحدث حدثا تأديبا له وزجرا لغيره ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينقل أنه رد على كعب . بل قابل سلامه بتيسم المغضب .

ومنها أن التيسم قد يكون عن الغضب كما يكون عن التعجب والسرور ، فإن كلا منهما يوجب انبساط دم القلب وثورانه ، ولهذا تظهر حمرة الوجه بسرعة فوران الدم فيه . فينشأ عن ذلك السرور ، والغضب تعجب ينتج ضحك وتيسم . فلا يغير المهر بضحك القادر عليه في وجهه . ولا سيما عند المعبة كما قيل :

إذا رأيت نياح الليث بارزة فلا تظن أن الليث مبتسم

ومنها : معاناة الإمام والمطاع أصحابه ومن يرض عنه ويكرم عليه ، فإنه عاتب الثلاثة دون سائر من تخلف عنه . وقد أكثر الناس من مدح عتاب الأحبة ، واستلذاذه والسرور به ، فكيف بعتاب أحب الخلق على الإطلاق إلى المحتوب عليه ، والله ما كان أحل ذلك العتاب ، وما أعظم ثمرته ، وأجل فائدته : والله ما نال به الثلاثة من أنواع المسرات ، وحلاوة الرضا ، وخلع القبول .

ومنها : توفيق الله لكعب وصاحبه فيما جاءوا به من الصدق ، ولم يخلفهم حتى كذبوا واعتلوا بغير الحق ، فصلحت عاجلهم ، وضدت عاقبتهم كل الفساد ، والصادقون تبعوا في العاجلة بغض التعب ، فأعقبهم صلاح العاقبة ، والقلاح كل القلاح ، وعلى هذا قامت الدنيا والآخرة ، فمرارات المبادئ حلوات في العواقب ، وحلوات المبادئ مرارات في العواقب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لكعب : أما هذا فقد صدق ، دليل ظاهر في التمسك بفهم القلب عند قيام قرينة تقتضي تخصيص المذكور بالحكم . كقوله تعالى : (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفث فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان) وقوله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجدا وترتيبا طهورا » وقوله في هذا الحديث : « أما هذا فصدق » وهذا مما لا يشك السامع أن التكلم قصد تخصيصه بالحكم . وقول كعب : هل لى هذا معى أحد ؟ فقالوا : نعم مرارة بن الربيع . وهلال بن أمية . فيه أن الرجل ينبغي له أن يرد حر المصيبة بروح التأسي بمن لى مثل ما لى ، وقد أرشد سبحانه إلى ذلك بقوله تعالى : (ولا تنهوا عن ابتغاء القوم إن تكونوا تأملون فإنهم يأملون كما تأملون وترجون من الله ما لا يرجون) وهذا هو الروح الذى منحه الله سبحانه أهل النار فيها بقوله : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون). وقوله : فذكروا لى رجلين صالحين قد شهدا بدرا لى فيما أسوة ، هذا الموضع مما عد من أوامم الزهرى ، فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازى والسير البتة ، ذكر هذين الرجلين فى أهل بدر ، لا ابن إسحاق ، ولا موسى بن عقبة ، ولا الأُموى ، ولا الواقدى ، ولا أحد من عد أهل بدر ، وكذلك ينبغي أن لا يكونا من أهل بدر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهجر حاطبا ولا عاقبه ، وقد جس عليه . وقال لعمر لما هم يقتله : « وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر . فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وأين ذنب التخلف من ذنب الجس .

قال أبو الفرج ابن الجوزى : ولم أزل حريصا على كشف ذلك وتحقيقه ، حتى رأيت أبا بكر الأثرم قد ذكر الزهرى . وذكر فضله وحفظه وإتقانه ، وأنه لا يكاد يحفظ عليه غلط إلا فى هذا الموضع ، فإنه قال : إن مرارة بن الربيع . وهلال بن أمية . شهدا بدرا ، وهذا لم يقله أحد غيره ، والغلط لا يصح منه إنسان .

وفى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام هؤلاء الثلاثة من بين سائر من تخلف عنه دليل على صدقهم . وكذب الباقيين ، فأراد هجر الصادقين وتأديبهم على هذا الذنب . وأما المناهقون فجزيمهم أعظم من أن يقابل بالهجر ، فدواء هذا المرض لا يعمل فى مرض النفاق ، ولا فائدة فيه ، وهكذا يفعل الرب سبحانه بعباده فى عقوبات جرائمهم ، فيؤدب عبده المؤمن الذى يحبه ، وهو كريم عنده بأدنى زلة وهفوة ، فلا يزال مستيقظا حذرا ، وأما من سقط من عينه وهان عليه ، فإنه يخلى بينه وبين معاصيه ، وكلما أحدث ذنبا أحدث له نعمة ، والمنور يظن أن ذلك من كرامته عليه ، ولا يعلم أن ذلك عين الإهانة ، وأنه يريد به العذاب الشديد والعقوبة التى لا عاقبة معها ، كما فى الحديث المشهور : « إذا أراد الله بعبده خيرا عجل له عقوبته فى الدنيا ، وإذا أراد

بعد شراً أمسك عنه عقوبته في الدنيا فبرد القيامة بذنوبه وفيه دليل أيضاً على هجران الإمام والعالم والمطاع لمن فعل ما يستوجب العتب . ويكون هجرانه دواء له بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء به ، ولا يزيد في الكيفية والكيفية عليه فيهلكه ، إذ المراد تأديبه لا إتلافه .

وقوله : حتى تنكرت لي الأرض ، فما هي بالتي أعرف ، هذا التنكر يجده الخائف والحزين والمهموم في الأرض وفي الشجر والنبات : حتى يجده فيمن لا يعلم حاله من الناس ، ويجده أيضاً المذنب العاصي بحسب جرمه حتى في خلق زوجته وولده وخادمه ودابته . ويجده في نفسه أيضاً فتتنكر له نفسه حتى ما كأنه هو ولا كأن أهله وأصحابه ، ومن يشفق عليه بالذين يعرفهم . وهذا سر من الله لا يخفى إلا على من هو ميت القلب ، وعلى حسب حياة القلب يكون إدراك هذا التنكر والوحشة : . وما بلجرح بميت لإيلا .

ومن المعلوم أن هذا التنكر والوحشة كان لأهل النفاق أعظم . ولكن لميت قلوبهم لم يكونوا يشعرون به . وهكذا القلب إذا استحكّم مرضه : واشتد ألمه بالذنوب والإجرام لم يجد هذه الوحشة والتنكر ، ولم يحس بها : وهذه علامة الشقاوة . وأنه قد أيس من عافية هذا المرض . وأعياء الأطباء شفاؤه . والخوف والمهم مع الريبة والأمن والسرور مع البراءة من الذنب .

فما في الأرض أشجع من برئ ولا في الأرض أخوف من مرب

وهذا الصدر قد ينتفع به المؤمن البصير إذا ابتلى به . ثم راجع فإنه ينتفع به نفعاً عظيماً من وجوه عديدة تفوت الحصر . ولو لم يكن منها إلا استئثاره من ذلك أعلام النبوة وذوقه نفس ما أخبر به الرسول . فيصير تصديقه ضرورياً عنده ، ويصير ما ناله من الشر بمعاصيه . ومن الخير بطاعته من أدلة صدق النبوة الذوقية التي لا تنطرق إليها الاحتمالات ، وهذا كمن أخبرك أن في هذه الطريق من المعاطب والمخاوف كبت وكبت على التفصيل ، فخالفته وسلكتها : فأريت عين ما أخبرك به ، فإنك تشهد صدقه في نفس خلافتك له . وأما إذا سلكت طريق الأمن وحدها ولم تجد من تلك المخاوف شيئاً . فإنه وإن شهد صدق الخبر بما ناله من الخير والظفر مفصلاً . فإن علمه بذلك يكون محملاً .

ومنها : أن هلال بن أمية ومرارة قعدا في بيوتهما ، وكانا يصليان في بيوتهما . ولا يحضران الجماعة ، وهذا يدل على أن هجران المسلمين للرجل عذر يبيح له التخلف عن الجماعة . أو يقال من تمام هجرانه أن لا يحضر جماعة المسلمين . لكن يقال : فكعب كان يحضر الجماعة ، ولم يمنعه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عتب عليهما على التخلف . وعلى هذا فيقال : لما أمر المسلمون بهجرهم تركوا ما يؤمروا ولم ينهوا . ولم يكلموا . وكان من حضر منهم الجماعة لم يمنع : ومن تركها لم يكلم ؛ أو يقال لعلهما ضغفا وعجزا عن الخروج . ولهذا قال كعب : وكنت أنا أجهد القوم وأشبههم ، فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين .

وقوله : وآتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم عليه : وهو في مجلسه بعد الصلاة ، فأقول هل حركه شفتيه برد السلام على أم لا ؟ فيه دليل على أن الرد على من يستحق المجر غير واجب ، إذ لو وجب الرد لم يكن بد من إسماعه .

وقوله : حتى إذا طال ذلك على تسورت جدار حائط أبي قتادة . فيه دليل على دخول الإنسان دار

صاحبه وجاره ، إذا علم رضاه بذلك وإن لم يستأذنه . وفي قول أبي قتادة له : الله ورسوله أعلم دليل على أن هذا ليس بخطاب ولا كلام له ، فلو حلف لا يكلمه فقال مثل هذا الكلام جواباً له لم يحنث ولا سباً إذا لم ينو به مكالته ، وهو الظاهر من حال أبي قتادة . وفي إشارة الناس إلى النبطي الذي كان يقول : من يدل على كعب بن مالك دون نطقهم له بتحقيق المقصود المجر . وإلا فلو قالوا له صريحاً ذاك كعب بن مالك لم يكن ذلك كلاماً له . فلا يكونون به مخالفين للنبي ، ولكن لفرط تحريمهم وتسكهم بالأمر لم يذكره له بصريح اسمه .

وقد يقال : إن في الحديث عنه بحضرته وهو يسمع نوع مكالة له . ولا سباً إذا جعل ذلك ذريعة إلى المقصود بكلامه وهي ذريعة قريبة . فالمنع من ذلك من باب منع الحيل وسد الذرائع ، وهذا أفقه وأحسن .

وفي مكاتبة ملك غسان له بالمصير إليه ابتلاء من الله تعالى . وامتحان لإيمانه ومحبة لله ورسوله . وإظهار للصحابه أنه ليس ممن ضعف إيمانه بهجر النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين له . ولا هو ممن تحمله الرغبة في الجاه والملك مع هجران الرسول والمؤمنين له على مفارقة دينه . وهذا فيه من تنزيه الله له من التناق . وإظهار قوة إيمانه وصدقه لرسوله وللمسلمين : ما هو من تمام نعمة الله عليه . ولطفه به . وجبره لكسره . وهذا البلا . يظهر لب الرجل وسره . وما ينطوى عليه . فهو كالكبير الذي يخرج الخبيث من الطيب .

وقوله : فتميمت بالصحيفة التور . فيه المبادرة إلى إتلاف ما ينشئ منه الفساد والمضرة في الدين . وأن الحازم لا ينتظر به ، ولا يؤخره . وهذا كالعصبر إذا غمر . وكالكتاب الذي ينشئ منه الضرر والشر . فالحزم المبادرة إلى إتلافه وإعدامه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث شجاع بن وهب إلى غسان

وكانت غسان إذ ذاك وهم ملوك عرب الشام حرباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يتعلون خيولهم لحاربه ، وكان هذا لما بعث شجاع بن وهب الأسدي إلى ملكهم الحارث بن أبي شمر الغساني يدعو إلى الإسلام ، وكتب معه إليه . قال شجاع : فأنهيت إليه وهو في غوطة دمشق ، وهو مشغول بتهيئة الإنزال والأبطال لقيصر ، وهو جاء من حصص إلى إيليا : فأقمت على بابيه يومين أو ثلاثة فقلت لحاجبه : إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه ، فقال : لاتصل إليه حتى يخرج يوم كذا وكذا ، وجعل حاجبه وكان رومياً اسمه مري يسألني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكنت أحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدعو إليه ، فيرق حتى يغلب عليه اليكاه ، ويقول : إني قرأت الإنجيل فأجد صفة هذا النبي بعينه : فإنا أؤمن به ، وأصدق ، فأخاف من الحارث أن يقتلني . وكان يكرمني ويحسن ضيافي . وخرج الحارث يوماً فجلس فوضع التاج على رأسه ، فأذن لي عليه ، فدفعته إليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأه ثم رمى به قال : من ينزع مني ملكي ؟ وقال : أنا سائر إليه ولو كان باليمن جئت على بالناس ، فلم تزل تعرض حتى قام وأمر بالخيول تمل ثم قال : أخبر صاحبك بما ترى . وكتب إلى قيصر يخبره خبري وما عزم عليه ، فكتب إليه قيصر أن لا تسر ولا تعبر إليه والله عنه ووافي بإيليا ، فلما جاءه جواب كتابه دعاني . فقال : متى تريد أن تخرج إلى صاحبك ؟ فقلت غدا فأمر لي بمائة مثقال ذهباً ، ووصلني حاجبه بنفقة وكسوة . وقال : اقرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم مني السلام ، فسلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته . فقال : باد ملكه وأقرأته من

حاجبه السلام ، وأخبرته بما قال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق . ومات الحارث بن أبي شهر عام الفتح . ففي هذه المدة أرسل ملك غسان يدعوكمبا إلى اللحاق به ، فأبى له سابقة الحسنى أن يرغب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه .

فصل : في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء الثلاثة أن يعتزلوا نسائهم

لما مضى لهم أربعون ليلة كالشارة بمقدمات الفرج والفتح من وجهين : أحدهما كلامه لهم ، وإرساله إليهم بعد أن كان لا يكلمهم بنفسه ، ولا برسوله . الثاني من خصوصية أمرهم باعتزال النساء . وفيه تنبيه وإرشاد لهم إلى الجهد والاجتهاد في العبادة . وشد المأثر ، واعتزال محل اللهن واللذة ، والتعوض عنه بالإقبال على العبادة . وفي هذا إيذان بقرب الفرج . وأنه قد بقي من العتب أمر يسير .

وقفه هذه القصة أن زمن العبادات ينبغي فيه تجنب النساء كزمن الإحرام ، وزمن الاعتكاف ، وزمن الصيام ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون آخر هذه المدة في حق هؤلاء بمنزلة أيام الإحرام والصيام ، في توفرها على العبادة . ولم يأمرهم بذلك من أول المدة رحمة بهم . وشفقة عليهم إذ لهمهم بضعف صبرهم عن نسائهم في جميعها ، فكان من التطف بهم والرحمة . أن أمروا بذلك في آخر المدة كما يؤمر به الحاج من حين يحرم . لامن حين يعزم على الحج . وقول كعب لامرأته : الحق بأهلك دليل على أنه لم يقطع بهذه اللفظة وأما طلاق مالم ينوه . والصحيح أن لفظ الطلاق والعناق والحرية كذلك إذا أراد به غير تسيب الزوجة . وإخراج الرقيق عن ملكه . لا يقع به طلاق ولا عناق ، هذا هو الصواب الذي ندين الله به ، ولا نزاع فيه البتة : فإذا قيل له : إن غلامك فاجر ، وجاريتك تزني . فقال : ليس كذلك . بل هو غلام عفيف حر ، وجارية عفيفة حرة . ولم يرد بذلك حرية العتق . وإنما أراد حرية العفة ، فإن جاريتيه وعبيده لا يعشقان بهذا أبداً ، وكذا إذا قيل له : كم لغلامك عندك سنة ؟ فقال : هو عتيق عندي . وأراد قدم ملكه له لم يعتق بذلك . وكذلك إذا ضرب امرأته الطلق ففشل عنها . فقال : هي طالق . ولم يخطر بقله إيقاع الطلاق . وإنما أراد أنها في طلق الولادة لم تطلق بهذا . وليست هذه الألفاظ مع هذه القرائن صريحة ، إلا فيما أريد بها . ودل السياق عليها . فدعوى أنها صريحة في العناق والطلاق مع هذه القرائن مكابرة . ودعوى باطلة قطعاً .

فصل : في عبود الشكر عند النعم المتجددة والتقم المتدعة

وفي عبود كعب حين سمع صوت المبشر . دليل ظاهر أن تلك كانت عادة الصحابة ، وهي عبود الشكر عند النعم المتجددة . والتقم المتدعة . وقد عهد أبو بكر الصديق لما جاءه قتل مسيلة الكذاب . ومجد على ابن أبي طالب لما وجد ذا الندية مقتولا في الخوارج ، ومجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بشره جبريل أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا . ومجد حين شفع لأمته فشفعه الله فيهم ثلاث مرات ، وأناه بشير بفسره بظفر جند له على عدوهم ورأسه في حجر عائشة ، فقام فخر ساجدا .

وقال أبو بكر : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه أمر يسره خر لله ساجدا » وهي آثار صحيحة لا مطمئن فيها . وفي استباق صاحب الفرس والراق على سلع ليبشرا كعبا . دليل على حرص القوم على الخير ، واستباقهم إليه . وتنافسهم في مسرة بعضهم بعضا ، وفي نزع كعب ثوبيه وإعطائهما البشير . دليل على أن إعطاء المبشرين من مكارم الأخلاق والشيم . وعادة الأشراف . وقد أعتق العباس غلامه لما بشره أن عند

الحجاج بن علاط من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مايسره . وفيه دليل على جواز إعطائه البشير جميع ثيابه . وفيه دليل على استحباب تهنئة من تجددت له نعمة دينية ، والقيام إليه إذا أقبل ومصافحته فهذه سنة مستحبة ، وهو جائز لمن تجددت له نعمة دنيوية ، وأن الأولى أن يقال له : لينك ما أعطاك الله ، ومامن الله به عليك ، ونحو هذا الكلام ، فإن فيه تولية النعمة ربما ، والدعاء لمن نالها بالثني بها . وفيه دليل على أن خير أيام العبد على الإطلاق وأفضاها يوم توبته إلى الله ، وقبل الله توبته ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك » .

فإن قيل : فكيف يكون هذا اليوم خيرا من يوم إسلامه ؟ قيل : هو مكل ليوم إسلامه ومن تمامه ، فيوم إسلامه بداية سعادته ، ويوم توبته كمالها وتمامها ، والله المستعان .

وفي سرور رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وفرحه به ، واستنارة وجهه دليل على ما جعل الله فيه من كمال الشفقة على الأمة ، والرحمة بهم والرأفة ، حتى لعل فرحه كان أعظم من فرح كعب وصاحبيه ، وقول كعب : يا رسول الله إن من توبتي أن أتخلص من مالى دليل على استحباب الصدقة عند التوبة بما قدر عليه من المال .

فصل : في الحكم في من نذر أن يتصدق بماله كله

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، دليل على أن من نذر الصدقة بكل ماله لم يلزمه إخراج جميعه ، بل يجوز له أن يبقى له منه بقية . وقد اختلفت الرواية في ذلك . ففي الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : أمسك عليك بعض مالك » ولم يعين له قدرا ، بل أطلق ووكاله إلى اجتباؤه في قدر الكفاية ، وهذا هو الصحيح ، فإن ما نقص عن كفايته وكفاية أهله لا يجوز له التصديق به ، فنهزه لا يكون طاعة ، فلا يجب الوفاء به ، وما زاد على قدر كفايته وحاجته فإخراجه والصدقة به أفضل ، فيجب إخراجه إذا نذره ، وهذا قياس المذهب ، ومقتضى قواعد الشريعة ، ولهذا تقدم كفاية الرجل وكفاية أهله على أداء الواجبات المالية ، سواء كانت حقا لله كالكفارات والحج ، أو حقا للآدميين كأداء الديون ، فلما نذر للمفلس مالا بد منه من مسكن وخادم ، وكسوة وآلة حرفة ، أو ما يتجر به لمثوته إن فقدت الحرفة ، ويكون حق الغرماء فيها يتي .

وقد نص الإمام أحمد على أن من نذر الصدقة بماله كله أجزأه ذلك ، واحتج له أصحابه بما روى في قصة كعب هذه أنه قال : « يا رسول الله إن من توبتي إلى الله ورسوله أن أخرج من مالى كله إلى الله ورسوله صدقة ، قال : لا . قلت : فنصفه ؟ قال : لا . قلت : فثلثه ؟ قال : نعم . قلت : فإني أمسك سهي الذي بخير » رواه أبو داود . وفي ثبوت هذا فيه نظر ، فإن الصحيح في رواية كعب هذا ما رواه أصحاب الصحيح ، من حديث الزهري عن ولد كعب بن مالك عنه : « أنه قال أمسك عليك بعض مالك » من غير تعيين لقدرة . وهم أعلم بالقصة من غيرهم ، فذهب ولدوه ، وعنه نقولها .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه الإمام أحمد في مسنده ، أن أبا لبيبة بن عبد المنذر ، لما تاب الله عليه قال : « يا رسول الله : إن من توبتي أن أهب دار قومي فأسكنك ، وأن أتخلص من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجرى عنك الثلث » .

قيل : هذا هو الذي احتج به أحمد لإباحتك كعب : فإنه قال في رواية ابنه عبد الله : إذا نذر أن يتصدق

بماله كله أو ببعضه ، وعليه دين أكثر مما يملكه ، فالذي أذهب إليه أنه يميزه من ذلك الثلث ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا لبابة بالثلث ، وأحد أعلم بالحديث أن يحتاج بحديث كعب هذا الذي فيه ذكر الثلث ، إذ المحفوظ في هذا الحديث « أسلك عليك بعض مالك » وكان أحد رأى تنقيح إطلاق حديث كعب هذا بحديث أبي لبابة ، وقوله : فيمن نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه وعليه دين يستغرقه أنه يميزه من ذلك الثلث ، دليل على انعقاد نذره ، وعليه دين يستغرق ماله ، ثم إذا قضى الدين أخرج مقدار ثلث ماله يوم النذر ، وهكذا قال في رواية ابنه عبد الله : إذا وهب ماله وقضى دينه واستفاد غيره ، فإنما يجب عليه إخراج ثلث ماله يوم حنته ، يريد بيوم حنته يوم نذره ، فينظر قدر الثلث ذلك اليوم ، فيخرجه بعد قضاء دينه ، وقوله أو ببعضه ، يريد أنه إذا نذر الصدقة بمعين من ماله ، أو مقدار كالف ونحوها ، فيجزيه ثلثه ، كنذر الصدقة بجميع ماله .

والصحيح من مذهبه لزوم الصدقة بجميع المعين ، وفيه رواية أخرى : أن المعين إن كان ثلث ماله فما دونه لزمه الصدقة بجميعه ، وإن زاد على الثلث لزمه منه بقدر الثلث ، وهي أصح عند أبي البركات .

وبعد : فإن الحديث ليس فيه دليل على أن كعباً وأبا لبابة نذرا نذرا منجزاً ، وإنما قال : إن من توبنا أن ننخلع من أموالنا وهذا ليس بصريح في النذر ، وإنما فيه العزم على الصدقة بأموالهما شكراً لله على قبول توبتهما . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن بعض المال يميز من ذلك ، ولا يحتاجان إلى إخراجيه كله ، وهذا كما قال لسعد وقد استأذنه أن يوصي بماله كله . فأذن له في قدر الثلث .

فإن قيل : هذا يدفعه أمران : أحدهما قوله يميزك . والجزاء إنما يستعمل في الواجب . والثاني أن منعه من الصدقة بما زاد على الثلث دليل على أنه ليس بقرية . إذ الشارع لا يمنع من القرب . ونذر ما ليس بقرية لا يلزم الوفاء به .

قيل أما قوله : « يميزك » فهو بمعنى يكتفيك . فهو من الرباعى وليس من جزى عنه إذا قضى عنه . يقال أجزأتى إذا كفايتى . وجزى عنى إذا قضى عنى وهذا هو الذى يستعمل في الواجب . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بردة في الأصعية : « تجزى عنك ولن تجزى عن أحد بعدك » والكفاية تستعمل في الواجب والمستحب وأما منعه من الصدقة بما زاد على الثلث فهو إشارة منه عليه بالأرق به وما يحصل له به منفعة دينه ودنياه . فإنه لو مكنته من إخراج ماله كله لم يصبر على الفقر والعدم . كما فعل الذى جاءه بالصرّة ليتصدق بها فصر به بها . ولم يقبلها منه خوفاً عليه من الفقر . وعدم الصبر .

وقد يقال وهو أرجح إن شاء الله تعالى : إن النبي صلى الله عليه وسلم عامل كل واحد من أراد الصدقة بماله بما يعام من حاله . فكان أبا بكر الصديق من إخراج ماله كله . وقال : « ما أبقيت لأهلك ؟ » فقال : أبقيت لهم الله ورسوله . فلم ينكر عليه ، وأقر عمر على الصدقة بشطر ماله . ومنع صاحب الصرة من التصديق بها . وقال لكعب : « أسلك عليك بعض مالك » وهذا ليس فيه تعيين المخرج بأنه الثلث . ويبعد جداً بأن يكون المسلك ضمني المخرج في هذا اللفظ ، وقال لأبي لبابة « يميزك الثلث » ولاتناقض بين هذه الأخبار ، وعلى هذا فن نذر الصدقة بماله كله أسلك منه ما يحتاج إليه هو وأهله ، ولا يحتاجون معه إلى سؤال الناس مدة حياتهم من رأس مال أو عتار أو أرض يقوم مغلها بكتايبهم ، وتصدق بالباقي والله أعلم .

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : يتصدق منه بقدر الزكاة . ويمسك الباقي .

وقال جابر بن زيد : إن كان ألفين فأكثر أخرج عشرة . وإن كان ألفاً فما دونه فبعضه ، وإن كان خمسة فما دونه فخمسه .

وقال أبوحنيفة رحمه الله : يتصدق بكل ماله الذي تجب فيه الزكاة ، ومالا تجب فيه الزكاة فيه روايتان : أحدهما يخرج به ، والثانية لا يلزمه منه شيء .

وقال الشافعي رحمه الله : يلزمه الصدقة بماله كله .

وقال مالك والزهري وأحد رحمهم الله يتصدق بثلثه ، وقالت طائفة يلزمه كفارة يمين فقط .

فصل : في عظم مقدار الصدق والمعجزة به من شر الدنيا والآخرة

ومنها عظم مقدار الصدق وتعلق سعادة الدنيا والآخرة . والنجاة من شرهما به . فأنجي الله من أنجاء إلا بالصدق ، ولا أهلك من أهلك إلا بالكذب . وقد أمر الله سبحانه عباده المؤمنين أن يكونوا مع الصادقين . فقال : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) .

وقد قسم سبحانه الخلق إلى قسمين : سعداء وأشقياء . فجعل السعداء هم أهل الصدق والتصدق . والأشقياء هم أهل الكذب والتكذيب . وهو تقسيم حاصر مطرد متعكس . فالسعادة دائرة مع الصدق والتصدق ، والشقاوة دائرة مع الكذب والتكذيب .

وأخير سبحانه وتعالى أنه لا ينفع العباد يوم القيامة إلا صدقهم . وجعل علم المنافقين الذي تميزوا به هو الكذب في أقوالهم وأفعالهم ، فجميع ما نعاه عليهم أصله الكذب في القول والفعل ، فالصدق بريد الإيمان ودليله ومركبه وسائقه وقائده وحليته ولياسه . بل هو له وروحه ، والكذب بريد الكفر والتناقض ودليل ذلك ومركبه وسائقه وقائده وحليته ولياسه وله . ففضادة الكذب للإيمان كفضادة الشرك للتوحيد . فلا يجتمع الكذب والإيمان إلا ويطردهما أحدهما صاحبه . ويستقر موضعه . والله سبحانه أنجي الثلاثة بصدقهم . وأهلك غيرهم من المخلفين بكذبهم ، لما أنعم الله على عبد من نعمة بعد الإسلام أفضل من الصدق الذي هو غذاء الإسلام وحياته ، ولا ابتلاء بيلية أعظم من الكذب الذي هو مرض الإسلام وفساده ، والله المستعان .

وقوله تعالى : (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رءوف رحيم) هذا من أعظم ما يعرف العبد قدر التوبة وفضلها عند الله ، وأنها غاية كمال المؤمن ، فإنه سبحانه أعطاهم هذا الكمال بعد آخر الغزوات بعد أن قضوا نحبهم ، وبذلوا نفوسهم وأموالهم وديارهم لله ، وكان غاية أمرهم أن تاب عليهم . ولهذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم توبة كعب خير يوم مر عليه منذ ولدته أمه إلى ذلك اليوم ، ولا يعرف هذا حق معرفته إلا من عرف الله ، وعرف حقوقه عليه ، وعرف ما ينبغي له من عبوديته ، وعرف نفسه وصفاتها وأفعالها ، وأن الذي قام به من العبودية بالنسبة إلى حق ربه عليه كخطرة في بحر ، هذا إذا سلم من الآفات الظاهرة والباطنة ، فبعضان من لا يسع عباده غير عفوه ومغفرته ، وتعمده لم بمغفرته ورحمته ، وليس إلا ذلك أو الملاك ، فإن وضع عليهم عدله فغلب أهل مساواته وأرضه عندهم وهو غير ظالم لهم ، وإن رحمهم فرحتهم خير لهم من أعمالهم ، ولا ينجي أحدا منهم عمله .

وتأمل تكريره سبحانه توبته عليهم مرتين في أول الآية وآخرها ، فإنه تاب عليهم أولا بتوفيقهم للتوبة ، فلما تابوا تاب عليهم ثانيا بقبولها منهم ، وهو الذي وقفهم لفعلها ، وتفضل عليهم بقبولها ، فالخير كله منه وبه وله وفي يديه ، يعطيه من يشاء إحسانا وفضلا ، ويحرمه من يشاء حكمة وعدلا .

وقوله تعالى : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) قد فسرهما كعب بالصواب ، وهو أنهم خلفوا من بين من حلف لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتذر من المتخلفين ، فخلف هؤلاء الثلاثة عنهم ، وأرجى أمرهم دونهم . وليس ذلك تخلفهم عن الغزو ؛ لأنه لو أراد ذلك لقال تخلفوا ، كما قال تعالى : (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله) وذلك لأنهم تخلفوا بأنفسهم بخلاف تخلفهم عن أمر المتخلفين سواهم . فإن الله سبحانه هو الذى خافهم عنهم ، ولم يتخلفوا عنه بأنفسهم ، والله أعلم .

فصل : فى حجة أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه سنة تسع بعد مقدمه من تبوك

قال ابن إسحاق : ثم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد منصرفه من تبوك بقية رمضان وشوال وذا القعدة . ثم بعث أبا بكر أميرا على الحج سنة تسع . ليقيم للمسلمين حجهم ، والناس من أهل الشرك على منازلهم من حجهم ، فخرج أبو بكر والمؤمنون .

قال ابن سعد : فخرج فى ثلاثمائة رجل من المدينة . وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرين بدنة قلدها وأشعرها بيده . عليها ناجية بن جندب الأسلمى . وساق أبو بكر خمس بدنان .

قال ابن إسحاق : فزلت براءة فى نقض ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين من العهد الذى كانوا عليه . فخرج على بن أبى طالب رضى الله عنه على ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم المضيئة .

قال ابن سعد : فلما كان بالرجع وابن عائذ يقول بضجنان لقيه على بن أبى طالب رضى الله عنه على المضيئة . فلما رآه أبو بكر قال : أمير أو مأمور ؟ قال : لا بل مأمور . ثم مضيا . وقال ابن سعد : فقال له أبو بكر : استعملك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحج ؟ قال : لا . ولكن يعنى أقرأ براءة على الناس وأنبئ إلى كل ذى عهد عهده ، فأقام أبو بكر للناس حجهم ، حتى إذا كان يوم النحر قام على بن أبى طالب كرم الله وجهه . فأذن فى الناس عند الجمرة بالذى أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونبذ إلى كل ذى عهد عهده . وقال : « أيها الناس : لا يدخل الجنة كافر ، ولا يخرج بعد العام مشرك . ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان له عهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو إلى مدته » .

وقال الحميدى : حدثنا سفيان قال : حدثني أبو إسحاق الحميداني عن زيد بن نفع قال : سألنا عليا بأى شيء بعث فى الحج ؟ قال : « بعث بأربع : لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة . ولا يطوف بالبيت عريان . ولا يجتمع مسلم وكافر فى المسجد الحرام بعد عامه هذا ، ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهد إلى مدته . ومن لم يكن له عهد فأجله إلى أربعة أشهر » .

وفى الصحيحين عن أبى هريرة قال : « بعث أبو بكر فى تلك الحجة فى مؤذنين . بعثهم يوم النحر يؤذنون يعنى : أن لا يبيع بعد هذا العام مشرك . ولا يطوف بالبيت عريان . ثم أودع النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على بن أبى طالب رضى الله عنهما ، فأمره أن يؤذن براءة . قال : فأذن معنا على كرم الله وجهه فى أهل منى يوم النحر براءة ، وأن لا يبيع بعد العام مشرك . ولا يطوف بالبيت عريان » وفى هذه القصة دليل على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر .

واختلف فى حجة الصديق هذه هل هى التى أسقطت الفرض ، أو المسقطه هى حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم على قولين . أحدهما الثانى . والقولان مبنيان على أصليين : أحدهما : هل كان الحج فرض

قبل عام حجة الوداع أولاً؟ والثاني: هل كانت حجة الصديق رضى الله عنه في ذى الحجة أم وقعت في ذى القعدة من أجل النسيء الذي كان الجاهلية يؤخرون له الأشهر ويقدمونها؟ على قولين. والثاني قول مجاهد وغيره، وعلى هذا فلم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بعد فرضه عاماً واحداً، بل بادر إلى الامتثال في العام الذي فرض فيه، وهذا هو الأليق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم، وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد، وغاية ما احتج به من قال: فرض سنة ست قوله تعالى: (وأتموا الحج والعمرة لله) وهي قد نزلت بالحديبية سنة ست؛ وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج. وإنما فيه الأمر بإتمامه إذا شرع فيه. فأين هذا من وجوب ابتدائه؟ وآية فرض الحج؟ وهي قوله تعالى: (وقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع.

فصل: في قدوم وفود العرب وغيرهم على النبي صلى الله عليه وسلم

فقدّم عليه وفد ثقيف، وقد تقدم مع سياق غزوة الطائف.

قال موسى بن عقبة: وأقام أبو بكر للناس حجهم. وقدم عروة بن مسعود الثقفي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرجع إلى قومه فذكر نحو ما تقدم.

وقال: فقدم وفدهم وفيهم كنانة بن عبد باليل. وهو رأسهم يومئذ. وفيهم عثان بن أبي العاص وهو أصغر الوفد. فقال المغيرة بن شعبه: يا رسول الله أنزل قومي على فأكرمهم فإني حديث الجرح فيهم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا أمتك أن تكرم قومك، ولكن أنزلهم حيث يسمعون القرآن» وكان من جرح المغيرة في قومه أنه كان أجيراً لثقيف، وأنهم أقبلوا من مضر. حتى إذا كانوا ببعض الطريق عدا عليهم وهم نيام فقتلهم. ثم أقبل بأموالهم حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما الإسلام فتقبل، وأما المال فلا، فلأنا لا نغدر» وأبى أن يخمس ماله.

وأُنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف في المسجد، وبني لهم خياماً لكي يسمعوا القرآن، ويروا الناس إذا صلوا، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب لا يذكر نفسه، فلما سمعهم وفد ثقيف قالوا: يأمرنا أن نشهد أنه رسول الله. ولا يشهد به في خطبته. فلما بلغه قولهم قال: «فإني أول من شهد أني رسول الله»

فصل: في حرص عثان بن أبي العاص على الإسلام

وكانوا يفتنون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يوم، ويخلفون عثان بن أبي العاص على رحاهم لأنه أصغرهم. فكان عثان كلما رجع الوفد إليه وقالوا بالهجرة، عمد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن الدين، واستقرأه القرآن؛ فاختلف إليه عثان مراراً حتى فقه في الدين وعلم، وكان إذا وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم نائماً عمد إلى أبي بكر، وكان يكتم ذلك من أصحابه؛ فأعجب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحبه فبكث الوفدي يخلفون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدعوهم إلى الإسلام فأسلموا.

فقال كنانة بن عبد باليل: هل أنت مقاضيتنا حتى نرجع إلى قومتنا؟ قال: نعم. إن أنتم أقرتم بالإسلام أقاضيتكم، وإلا فلا قضية ولا صلح بيني وبينكم. قال: أفرأيت الزنا؟ فلأنا قوم تنزب ولا بد لنا منه. قال: هو عليكم حرام، فإن الله يقول: (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) قالوا: أفرأيت الربا؟ فلأنه أموالنا كلها. قال: لكم رموس أموالكم؛ إن الله تعالى يقول: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وفروا ما بقى

من الربا إن كنتم مؤمنين . قالوا : أفأريت الحمير ؟ فإنه عصير أرضنا لا بد لنا منها . قال : إن الله قد حرّمها وقرأ : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فارتفع القوم ، فخلأ بعضهم ببعض . فقالوا : ويحكم إنا نخاف - إن خلفناه - يوما كيوم مكة ، انطلقوا نكاتبه على ما سألتنا . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : نعم لك مسائلت . أأريت الربة ؟ ماذا تصنع فيها ؟ قال : اهدموها . قالوا : هيات ، لو تعلم الربة أنك تريد هدمها لقتلت أهلها . فقال عمر بن الخطاب : ويحك يا ابن عبد ياليل . ما أجهلك ، إنما الربة حجر . فقالوا : إن لم نأتك يا ابن الخطاب . وقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : تول أنت هدمها ، فأما نحن فإنا لانهلما أبدا . قال : فسأبت إليكم من يكايكم هدمها . فكتابوه . فقال كنانة بن عبد ياليل : انفذ لنا قبل رسولك ، ثم ابعث في آثارنا ، فإذا أعلم بقومنا . فإذا لم يرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرمهم وحياتهم ، وقالوا : يا رسول الله أمر علينا رجلا يومنا من قومنا ، فأمر عليهم عثمان بن أبي العاص لما رأى من حرصه على الإسلام ، وكان قد تعلم سورا من القرآن قبل أن يخرج . فقال كنانة بن عبد ياليل : أنا أعلم الناس بتيقّف حكمهم القصة ، وخوفهم بالحرب والقتال ، وأخبروهم أن محمدا سألنا أمورا أبيتناها عليه . سألنا أن نهدم اللات والعزى ، وأن نحرم الحمير والزنا ، وأن نبطل أموالنا في الربا .

فخرجت ثقيف حين دنا منهم الوفد يتلقونهم . فلما رأوهم قد ساروا العتق وقطروا الإبل ، وتغشوا ثيابهم كهية القوم . قد حزنوا وكرهوا . ولم يرجعوا بخير . فقال بعضهم لبعض : ما جاء وفدكم بخير . ولا رجعوا به ، وترجل الوفد . وقصدوا اللات ، ونزلوا عندها . واللات وثن كان بين ظهري الطائف يسر ويهدى له الهدى كما يهدى لبيت الله الحرام . فقال ناس من ثقيف حين نزل الوفد إليها إنهم لا عهد لهم بروثيها . ثم رجع كل رجل منهم إلى أهله . وجاء كلا منهم خاصة من ثقيف فسألوهم ماذا جئتم به ؟ وماذا رجعت به ؟ قالوا : أتينا رجلا فظا غليظا يأخذ من أمره ما يشاء ؟ قد ظهر بالسيف . وداخ له العرب . ودان له الناس . فعرض علينا أمورا شدادا : هدم اللات والعزى ، وترك الأموال في الربا إلا رموس أموالكم ، وحرم الحمير والزنا ، فقالت ثقيف : والله لا نقبل هذا أبدا . فقال الوفد : أصلحوا السلاح وتبأوا للقتال ، وتمبوا له ، ورموا حصنكم . فكثت ثقيف بذلك يومين أو ثلاثة يريدون القتال ، ثم أتى الله عز وجل في قلوبهم الرعب . وقالوا : والله مالنا به طاقة . وقد داخ له العرب كلها . فارجعوا إليه فأعطوه ما سأل وصالحوه عليه .

فلما رأى الوفد أنهم قد رغبوا واختاروا الأمان على الخوف والحرب . قال الوفد : فإذا قد قاضيتنا ، وأعطينا ما أجبنا . وشرطنا ما أردنا وجدناه أتى الناس ، وأوفاهم وأرحمهم وأصدقهم . وقد بورك لنا ولكم في مسيرنا إليه . وفيها قاضيتنا عليه . فاقبلوا عاقية الله . فقالت ثقيف : فلم كسبتونا هذا الحديث ؟ وعصمتونا أشد الغم ؟ قالوا : أردنا أن ينزع الله من قلوبكم نخوة الشيطان ، فأسلموا مكانهم ومكثوا أياما .

ثم قدم عليهم رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أمر عليهم خالد بن الوليد ، وفيهم المغيرة بن شعبة . فلما قدموا عبدوا إلى اللات ليهدموها ، واستنكفت ثقيف كلها الرجال والنساء والصبيان حتى خرج العواتق من الحجاب لا ترى عامة ثقيف أنها مهدومة ، يظنون أنها بمنعة . فقام المغيرة بن شعبة فأخذ الكرزيين وقال لأصحابه : والله لأضحكنكم من ثقيف . فضرب بالكرزيين ، ثم سقط يركض ، فارتج أهل الطائف بضجة واحدة . وقالوا : أبعد الله المغيرة قتله الربة . وفرحوا حين رأوه ساقطا . وقالوا : من شاء منكم

فليجهد على هدمها ، فوالله لاستطاع ، فوثب المغيرة بن شعبة فقال : فبحكم الله يامعشر تقيف ، إنما هي لكاع حجارة ومدى ، فاقبلوا حافية الله واحيدوه ، ثم ضرب الباب فكسره ثم علا أعلى سورها ، وعلا الرجال معه ، فأزالوا يهدمونها حجرا حجرا حتى سووها بالأرض ، وجعل صاحب المفتاح يقول : ليفضبن الأساس فليخفن بهم . فلما سمع ذلك المغيرة قال لخالد : دعني أحفر أساسها ، فحضره حتى أخرجوا ترابها ، وانزعوا حليها ولباسها ، فبنت تقيف فقالت عجوز منهم : أسلمها الرضاع ، وتركوا المصاع .

وأقبل الوفد حتى دخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجلىها وكسوتها ، فقسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه ، وحمد الله على نصرته نبيه ، وإعزاز دينه ، وقد تقدم أنه أعطاه لأبي سفيان بن حرب لفظ موسى بن عقبة .

وزعم ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم من تبوك في رمضان . وقدم عليه في ذلك الشهر وفد تقيف . وروينا في سنن أبي داود عن جابر قال : اشترطت تقيف على النبي صلى الله عليه وسلم أن لا صدقة عليها ولا جهاد . فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك : سينصدقون ويجاهدون إذا أسلموا . وروينا في سنن أبي داود الطيالسي عن عثمان بن أبي العاص : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طاغيهم » .

وفي المغاري لمعمر بن سائبان قال : سمعت عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي يحدث عن عمه عمرو بن أوس عن عثمان بن أبي العاص قال : « استعملني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصغر الستة الذين وفدوا عليه من تقيف ، وذلك أني كنت قرأت سورة البقرة . فقلت : يا رسول الله إن القرآن ينزل مني ، فوضع يده على صدرى وقال : يا شيطان اخرج من صدر عثمان فما نسيت شيئا بعده أريد حفظه » .

وفي صحيح مسلم عن عثمان بن أبي العاص : « قلت يا رسول الله : إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي . قال : ذاك شيطان يقال له خنزب ، فإذا أحسسته فتعوذ بالله منه ، وانتقل عن يسارك ثلاثا ففعلت فأذهب الله عني » .

الأحكام الفقهية المستمدة من قصة وفد تقيف

وفي قصة هذا الوفد من الفقه : أن الرجل من أهل الحرب إذا غدر بقومه ، وأخذ أموالهم ، ثم قدم مسلما لم يتعرض له الإمام ، ولما أخذه من المال ، ولا يضمن ما أتلفه قبل مجيئه من نفس ولا مال ، كما لم يتعرض النبي صلى الله عليه وسلم لما أخذه المغيرة من أموال التقيفيين ، ولا ضمن ما أتلفه عليهم ، وقال : « أما الإسلام فأقبل وأما المال فلست منه في شيء » .

ومنها : جواز إززال المشرك في المسجد ، ولا سيما إذا كان يرجو إسلامه وتمكيته من سجاج القرآن ، ومشاهدة أهل الإسلام وعبادتهم .

ومنها : حسن سياسة الوفد وتلطفهم حتى تمكنوا من إبلاغ تقيف ما قدموا به ، فتصوروا لهم بصورة المنكر لما يكرهونه الموافق لهم فيما يهونونه ، حتى ركنوا إليهم واطمأنوا ، فلما علموا أنه ليس لهم بد من المنحول في دعوة الإسلام أذعنوا فأعلمهم الوفد أنهم بذلك قد جامعوا ، ولو فاجأهم به من أول وهلة ، لما أقروا به ولا أذعنوا ، وهذا من أحسن الدعوة وتمام التبليغ ، ولا يتأتى إلا مع ألباء الناس وعقلاهم :

ومنها : أن المستحق لإمرة القوم وإمامتهم أفضلهم وأعلمهم بكتاب الله ، وأقربهم في دينه .
ومنها : هدم مواضع الشرك التي تتخذ بيوتا للطواغيت ، وهدمها أحب إلى الله ورسوله وأنتفع للإسلام والمسلمين من هدم الحانات والمواخير . وهذا حال المشاهد المنيعة على القبور التي تعبد من دون الله ، ويشرك بأربابها مع الله ، لاجل إيقاظها في الإسلام ويجب هدمها ، ولا يصح وقفها ولا الوقف عليها .
وللإمام أن يقطعها وأوقافها بخند الإسلام ، ويستعين بها على مصالح المسلمين ، وكذلك ما فيها من الآلات والمتاع والنور التي تساق إليها ، يضاهى بها الهدايا التي تساق إلى البيت الحرام ، للإمام أخذها كلها .
وصرفها في مصالح المسلمين ، كما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم أموال بيوت هذه الطواغيت وصرفها في مصالح الإسلام . وكان يفعل عندها ما يفعل عند هذه المشاهد سواء من النور لها ، والتبرك بها ، والتسبح بها ، وتقبلها واستلامها ، هذا كان شرك القوم بها ، ولم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السموات والأرض ؛ بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه .

ومنها : استحباب اتخاذ المساجد مكان بيوت الطواغيت ، فيعيد الله وحده لا يشرك به شيئا في الأمكنة التي كان يشرك به فيها . وهكذا الواجب في مثل هذه المشاهد أن تهدم . وتجعل مساجد إن احتاج إليها المسلمون ولأقطعتها الإمام هي وأوقافها للمقاتلة وغيرهم .

ومنها : أن العبد إذا تَوَعَّذ بالله من الشيطان الرجيم . ونقل عن يساره لم يضره ذلك . ولا يقطع صلاته ، بل هذا من تمامها وكاملها . والله أعلم .

قال ابن إسحاق : ولما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة . وفرغ من تبوك . وأسلمت ثقيف ، وبايعت صرفت إليه وفود العرب من كل وجه . فدخلوا في دين الله أفواجا ، يضرئون إليه من كل وجه .
وقد تقدم ذكر وفد بني تميم ووفد طي .

ذكر وفد بني عامر . ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم على عامر بن الطفيل
وكفاية الله شره . وشر أريد بن قيس بعد أن عصم نبيه

روينا في كتاب الدلائل البيهقي عن زيد بن عبد الله بن العلاء قال : وفد أبي في وفد بني عامر إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقالوا : أنت سيدنا وذو الطول علينا . فقال : « مه مه قولوا بقولكم ، ولا يسخرن بكم الشيطان . السيد الله » .

وروينا عن ابن إسحاق قال : لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد بني عامر ، فيهم عامر بن الطفيل وأريد بن قيس . وخالد بن جعفر . وحيان بن مسلم بن مالك . وكان هؤلاء الثفر رؤساء القوم وشياطينهم ؛ فقد عذ الله عامر بن الطفيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد أن يغدر به فقال له قومه : يا عامر إن القوم قد أسلموا . فقال : والله لقد كنت آليت أن لا أنهي حتى تتبع العرب عقي ، وأنا أنبع عقب هذا القتي من قريش ؟ ثم قال لأريد : إذا قدمنا على الرجل . فإني شاغل عنك وجهه ، فإذا فعلت ذلك فاعله بالسيف .

فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عامر : يا محمد خالتي ، قال : لا والله حتى تؤمن بالله وحده . قال : يا محمد خالتي . قال : لا حتى تؤمن بالله وحده لا شريك له ، فلما أبى عليه رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : أما والله لأملأنها عليك خيلا ورجالا . فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم اكفني عامر بن الطفيل . فلما خرجوا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عامر لأريد : ويحك يا أريد أين ما كنت أمرتك به ؟ والله ما كان على وجه الأرض أخوف عندى على نفسى منك . وإيم الله لا أعافك بعد اليوم أبدا . قال : لا أبالك لاتعجل على ، فوالله ما محمت بالذى أمرتنى به إلا دخلت بينى وبين الرجل فأضربك بالسيف ؟ ثم خرجوا راجعين إلى بلادهم ، حتى إذا كانوا ببعض الطريق بعث الله على عامر ابن الطفيل الطاعون فى عنقه فقتله الله فى بيت امرأة من بنى سلول ، ثم خرج أصحابه حين رأوه حتى قدموا أرض بنى عامر أتاهم قومهم فقالوا : ما وراك يا أريد ؟ فقال : لقد دعانى إلى عبادة شيء لوددت أنه عندى فأرميه بنبل هذه حتى أقتله ، فخرج بعد مقاتله بيوم أو يومين معه جل يبيعه ، فأرسل الله عليه وعلى جملة صاعقة فأحرقتهما ، وكان أريد أخا لبيد بن ربيعة لأمه فيكي وراثه .

وفى صحيح البخارى : « أن عامر بن الطفيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أخبرك بين ثلاث خصال : يكون لك أهل السبل ولى أهل المدر ، أو أكون خليفتك من بعدك . أو أغروك بغطفان بألف أشقر وألف شقره . فظعن فى بيت امرأة فقال : أغدة كغدة البكر فى بيت امرأة من بنى فلان . اتثنى بفرسى فركب فأت على ظهر فرسه » .

فصل : فى قدوم وفد عبد القيس

فى الصحيحين من حديث ابن عباس : « أن وفد عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من القوم ؟ فقالوا : من ربيعة . فقال : مرحبا بالوفد غير خزايا ولا ندامى . فقالوا : يا رسول الله إن بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر ، وإننا لانصل إليك إلا فى شهر حرام . فرنا بأمر فصل نأخذ به ونأمر به من وراءنا وندخل به الجنة ، فقال : آمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : آمركم بالإيمان بالله وحده . أندرون ما الإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . وإقام الصلاة . وإيتاء الزكاة . وصوم رمضان . وأن تعطوا الخمس من المغنم ، وأنهاكم عن أربع : عن الدباء ، والحنتم ، والنقير ، والمزفت ، فاحفظوهن وادعوا إليهن من وراءكم » زاد مسلم : « قالوا يا رسول الله ما علمك بالنقير ؟ قال : بلى جذع تنفرونه ثم تلقون فيه من التمر ثم تصبون عليه الماء حتى يفل ، فإذا سكن شربتموه ففسى أحدكم أن يضرب ابن عمه بالسيف ، وفى القوم رجل به ضربة كذلك . قال وكنت أحببها حياء من رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالوا : فقيم نشرب يا رسول الله ؟ قال : اشربوا فى أسقية الأدم التى يلاث على أفواهها . قالوا : يا رسول الله إن أرضنا كثيرة الجردان لا يبق فيها أسقية الأدم . قال : وإن أكلها الجرذان مرتين أو ثلاثا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأشجع عبد القيس : إن فىك خصلتين يحبهما الله الحلم والأناة » .

قال ابن إسحاق : « قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم الجارود بن العلاء وكان نصرانيا : فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وفد عبد القيس ، فقال : يا رسول الله إني على دين وإني تارك دينى لدينك ، فتضمن لى بما فيه . قال : نعم أنا ضامن لذلك ، إن الذى أدعوك إليه خير من الذى كنت عليه ، فأسلم وأسلم أصحابه ، ثم قال : يا رسول الله احملنا ، فقال : والله ما عندى ما أحملكم عليه . فقال : يا رسول الله إن بيننا وبين بلادنا ضوال من ضوال الناس ، أفتبليغ علينا ؟ قال : لا تلك حرق النار » .

الأحكام المستمدة من قصة وفد عبد القيس

ففي هذه القصة : أن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل ، كما على ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وتابعهم كلهم ، ذكره الشافعي رضي الله عنه في الميسر ، وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسنة .

وفيه : أنه لم يعد الحج من هذه الخصال ، وكان قلوبهم في سنة تسع ، وهذا أحد ما يحتاج به على أن الحج لم يكن فرض بعد ، وأنه إنما فرض في العاشرة ، ولو كان فرض لعد من الإيمان كما عد الصوم والصلاة والزكاة .

وفيه : أنه لا يكره أن يقال رمضان للشهر ، خلافا لمن كره ذلك . وقال : لا يقال إلا شهر رمضان ، وفي الصحيحين : « من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » .

وفيه وجوب أداء الخمس من الغنمية ، وأنه من الإيمان .

وفيه : النهي عن الانتباز في هذه الأوعية : وهل تحريمه باق أو منسوخ ؟ على قولين ، وهما روايتان عن أحمد رحمه الله : والأكثر على نسخه بحديث بريدة الذي رواه مسلم ، وقال فيه : « كنت نهيتكم عن الأوعية ، فانتبلوا فيها بدا لكم ، ولا تشربوا مسكرا » ومن قال بإحكام أحاديث النهي وأنها غير منسوخة قال : هي أحاديث تكاد تبلغ التواتر في تعددها ، وكثرة طرقها ، وحديث الإباحة فرد فلا يبلغ مقاومتها . وسر المسألة أن النهي عن الأوعية المذكورة من باب سد الزرائع ، إذ الشراب يسرع إليه الإسكار فيها ، وقيل : بل النهي عنها لصلابتها ، وأن الشراب يسكر فيها ولا يعلم به . بخلاف الخمر وغير المزفة فإن الشراب متى غلا فيها وأسكر انشقت ، فيعلم بأنه مسكر . فعل هذه العلة يكون الانتباز في الحجارة والصغار أولى بالتحريم . وعلى الأول لا يحرم إذ لا يسرع الإسكار إليه فيها كإسراعه في الأربعة المذكورة . وعلى كلا العلتين فهو من باب سد الزريعة كالنهي أولا عن زيارة القبور سدا للزريعة الشرك ، فلما استقر التوحيد في نفوسهم ، وقوى عندهم . أباح لهم في زيارتها غير أن لا يقولوا هجرا .

وهكذا قد يقال في الانتباز في هذه الأوعية . أنه قطعهم عن المسكر وأوعيته ، وسد الزريعة إليه ، إذ كانوا حديثي عهد بشربه . فلما استقر تحريمه عندهم ، وأطمأنت إليه نفوسهم أباح لهم الأوعية كلها غير أن لا يشربوا مسكرا فهذا فقه المسألة وسرها .

وفيه : مدح صفى الحلم والأناة ، وأن الله يحبهما . وضدهما الطيش والعجلة ، وهما خلقان ملمومان مفسدان للأخلاق والأعمال . وفيه دليل على أن الله يحب من عبده ما يجلب عليه من خصال الخير ، كالذكاء والشجاعة والحلم . وفيه دليل على أن الخلق قد يحصل بالتخلق والتكلف ، لقوله في هذا الحديث « خلقين تخلفت بهما أو جلتي الله عليهما » فقال : « بل جبلت عليهما » وفيه دليل على أنه سبحانه خالق أفعال العباد وأخلاقهم كما هو خالق ذواتهم وصفاتهم ، فالعبد كله مخلوق ذاته وصفاته وأفعاله . ومن أخرج أفعاله عن خلق الله فقد جعل فيه خالقا مع الله . ولهذا شبه السلف القدرية التفاهة بالهوس ، وقالوا : « هم يحرس هذه الأمة » صح ذلك عن ابن عباس . وفيه إثبات الجبل لا الجبر لله تعالى ، فإنه يجبل عبده على ما يريد ، كما جبل الأشج على الحلم والأناة . وهما فعلان ناشتان عن خلقين في النفس ، فهو سبحانه الذي جبل العبد على أخلاقه

وأفعاله ، ولهذا قال الأوزاعي وغيره من أئمة السلف نقول : إن الله جبل العباد على أعمالهم . ولا نقول إن الله جبرهم عليها ، وهذا من كمال علم الأئمة ، ودقيق نظرهم ، فإن الجبر أن يحمل العبد على خلاف مراده كجبر البكر الصغيرة على النكاح ، وجبر الحاكم من عليه الحق على أدائه ، والله سبحانه أقدر من أن يجبر عبده بهذا المعنى ، ولكنه يجبله على أن يفعل ما يشاء الرب بإرادة عبده واختياره ومشيئته . فهذا لون ، والجبر لون .

وفينا أن الرجل لا يجوز له أن ينتفع بالضالة التي لا يجوز التقاطها كالإبل . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجر للجارود ركوب الإبل الضالة ، وقال : « ضالة المسلم حرق النار » وذلك لأنه إنما أمر بتركها . وأن لا يلتقطها حفظاً على ربها حتى يجدها إذا طلبها ، فلو جوزه له ركوبها والانتفاع بها لأفضى إلى أن لا يقدر عليها ربها ، وأيضاً تطمع فيها النفوس وتملكها ، فمنع الشارع من ذلك .

فصل : في قدوم وفد بني حنيفة

قال ابن إسحاق : قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد بني حنيفة . فيهم مسيلة الكذاب . وكان منزلهم في دار امرأة من الأنصار من بني النجار . فأتوا بمسيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستر بالثياب . ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس مع أصحابه في يده عسيب من صعف النخل . فلما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسترونه بالثياب كلمه وسأله . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو سألتني هذا العسيب الذي في يدي ما أعطيتك .

قال ابن إسحاق : فقال لي شيخ من أهل الإمامة من بني حنيفة : إن حديثه كان على غير هذا . زعم أن وفد بني حنيفة أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفوا مسيلة في رحاهم ، فلما أسلموا ذكروا له مكانه فقالوا : يا رسول الله إننا قد خلفنا صاحبنا لنا في رحالنا وركابنا يحفظنا لنا ، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أمر به القوم ، وقال : أما إنه ليس بشركم مكاناً . يعني حفظه ضبيعة أصحابه ، وذلك الذي يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انصرفوا ، وجاءوا بالذي أعطاه ، فلما قدموا الإمامة ارتد عبد الله وتنبأ . وقال : إنني أشركت في الأمر معه ، ألم يقل لكم حين ذكروا تخونوني له ، أما إنه ليس بشركم مكاناً ؟ وما ذاك إلا لما كان يعلم أنني قد أشركت في الأمر معه ، ثم جعل يسجع السجعات ، فيقول لم فيما يقول مضاهاة للقرآن : لقد أنعم الله على الحبيلى ، أخرج منها نسمة تسمى ، من بين صفاق وحشا : ووضع عنهم الصلاة ، وأحل لهم الحمر والزنا ، وهو مع ذلك يشهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نبي ، فأصفت معه بنو حنيفة على ذلك .

قال ابن إسحاق : وقد كان كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من مسيلة رسول الله إلى محمد رسول الله . أما بعد : فإني أشركت في الأمر معك ، وإن لنا نصف الأمر ولقريش نصف الأمر ، وليس قريش قوما يعدلون . فقدم عليه رسوله بهذا الكتاب ، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى مسيلة الكذاب . سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، والعاقبة للمتقين » وكان ذلك في آخر سنة عشر .

قال ابن إسحاق : فحدثني سعد بن طارق : عن سلمة بن نعم بن مسعود عن أبيه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاءه رسولاً مسيلة الكذاب بكتابه يقول لهما : وأنتما تقولان بمثل ما يقول ؟ قالنا نعم . فقال : أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما » .

ورويانا في مسند أبي داود الطيالسي عن أبي وائل عن عبد الله قال : جاء ابن النواحة وابن أثال ، رسولين لمسيمة الكذاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهدان أني رسول الله ؟ فقالا : تشهد أن مسيمة رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا تقتلتكما . قال عبد الله : فقصت السنة بأن الرسل لا تقتل .

وفي صحيح البخاري عن أبي رجاء العطاردي قال : لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم فسمعنا به ، لحقنا بمسيمة الكذاب . فلحقنا بالنار وكنا نعبد الحجر في الجاهلية ، فإذا وجدنا حجرا هو أحسن منه ألقينا ذلك وأخذناه ، فإذا لم نجد حجرا جمنا حثية من تراب . ثم جئنا بغم فحلبناها عليه ، ثم طلقنا به ، وكنا إذا دخل رجب قلنا : جاء منصل الأسنه . فلا ندع سهما فيه حديدية . ولا حديدية في رمح إلا نزعناها وألقيناها .

قلت : وفي الصحيحين من حديث نافع بن جبير . عن ابن عباس قال : « قدم مسيمة الكذاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . فجعل يقول إن جعل لي محمد الأمر من بعده تبعته . وقدمها في بشر كثير من قومه . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم و معه ثابت بن قيس بن شماس . وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم قطعة جريد حتى وقف على مسيمة في أصحابه . فقال : إن سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها . ولن تمدوا أمر الله فيك . ولكن أدبرت ليعقرنك الله . وإني أراك الذي أريت فيه ما أريت . وهذا ثابت بن قيس يبيحك عني . ثم انصرف . قال ابن عباس : سألت عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنك الذي أريت فيه ما أريت . فأخبرني أبو هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بينا أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهني شأنهما . فأوحى إلي في المنام أن انفخهما فنفخهما فطارا ، فأولتهما كذاين يخرجان من بعدي . فهذان هما : أحدهما العنسي صاحب صنم . والآخر مسيمة الكذاب صاحب الهامة » وهذا أصح من حديث إسحاق المتقدم . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينا أنا نائم إذ أتيت بجزائن الأرض . فوقع في يدي سواران من ذهب . فكبرا علي وإهاني . فأوحى إلي أن انفخهما فنفخهما فذهب . فأولتهما الكذاين اللذين أنا بينهما : صاحب صنم . وصاحب الهامة » .

فصل : في فقه هذه القصة

فيها جواز مكاتبه الإمام لأهل الردة إذا كان لم شوكة . ويكتب لم وإخوانهم من الكفار : سلام على من تبع الهدى .

ومنها : الرسول لا يقتل ولو كان مرتدا . هذه السنة . ومنها : أن للإمام أن يأني بنفسه إلى من قدم يريد لقاءه من الكفار . ومنها : أن الإمام ينبغي أن لا يستعين برجل من أهل العلم يجب عنه أهل الاعتراض والعتاد . ومنها : توكيل العالم لبعض أصحابه أن يتكلم عنه . ويوجب عنه . ومنها : أن هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق . فإن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ السوارين بروحه فطارا . وكان الصديق هو ذلك الروح الذي نفخ مسيمة وأطاره . قال الشاعر :
« قفلت له انفخها بروحك . البيت .

ومن ههنا دل لباس الحل للرجل على نكده يلحقه . وهم يناله . وأنبأني أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عبد النعم بن نعمة بن سرور المقدسي المعروف بالشهاب العابر . قال : قال لي رجل : رأيت في رجلي خلعالا ، قفلت له : تنخلخل رجلك بالأم . فكان كذلك . وقال لي آخر : رأيت كأن في أنفي حلقة ذهب وفيها حب

ملبح أحر . فقلت له : يقع بك رعاف شديد فجرى كذلك . وقال آخر : رأيت كلابندا معلقا في شفق . قلت : يقع بك ألم يحتاج إلى الفصد في شفتيك ، فجرى كذلك ، وقال لي آخر : رأيت في يدي سوارا والناس يصرونه ، فقلت له : سوء يصهره الناس في يدك ، فمن قليل طلع في يده طلوع . ورأى ذلك آخر لم يكن يصهره الناس . فقلت : تزوج امرأة حسنة ، وتكون رقيقة .

قلت : عبر له السوار بالمرأة لما أخفاه . وسره عن الناس . ووصفها بالحسن لحسن منظر الذهب وبهجته . وبالرقة لشكل السوار . والحلية للرجل تنصرف على وجوه ، فربما دلت على تزويج العزاب لكونها من آلات التزويج ، وربما دلت على الإماء والسراري . وعلى الفناء وعلى البنات وعلى الخدم وعلى الجهاز . وذلك بحسب حال الرائي وما يليق به .

قال أبو العباس المابر : وقال لي رجل : رأيت كأن في يدي سوارا متفوخا لا يراه الناس . فقلت له : عندك امرأة بها مرض الاستسقاء ، فتأمل كيف عبر له السوار بالمرأة . ثم حكم عليها بالمرض لصفرة السوار ، وأنه مرض الاستسقاء الذي ينتفخ معه البطن .

قال : وقال آخر : رأيت في يدي خلخالا وقد أمسكه آخر وأنا ممسك له وأصبح عليه وأقول : اترك خلخالى فتركه . فقلت له : فكان الخلخال في يدك أمس ؟ فقال : بل كان خشنا تأملت منه مرة بعد مرة وفيه شراريف ، فقلت له : أمك وخلخالك شريفان . ولست بشريف . واسمك عبد القاهر . وخلخالك لسانه نجس ردى يتكلم في عرضه . وبأخذها في يدك . قال : نعم . قلت : ثم إنه يقع في يد ظالم متعد ويحصى بك فتش منه ، وتقول خل خل . فجري ذلك عن قليل . قلت : تأمل أخذه الخال من لفظ الخلخال . ثم عاد إلى اللفظ بتمامه حتى أخذ منه خل خل . وأخذ شرفة من شرائف الخلخال . ودل على شرف أمه إذ هي شقيقة خاله ، وحكم عليه بأنه ليس بشريف إذ شرافات الخال الدالة على الشرف اشتقاقا هي في أمر خارج عن ذاته . واستدل على أن لسان خاله لسان ردى يتكلم في عرضه بالألم الذي حصل له بنشونة الخلخال مرة بعد مرة . فهي خشونة لسان خاله في حقه . واستدل على أخذ خاله ما في يديه بتأذيه به ، وبأخذه من يديه في النوم بنشونته . واستدل بإمسك الأجنبي للخلخال ، ومجاذبة الرائي عليه على وقوع الخال في يد ظالم متعد يطلب منه ما ليس له . واستدل بصياحه على المجاذب له . وقوله : خل خل . على أنه يعين خاله على ظالمه . ويشد منه . واستدل على قهره لذلك المجاذب له . وأنه القاهر يده عليه على أنه اسمه عبد القاهر ، وهذه كانت حال شيخنا هذا وروسخه في علم التعبير ، وسمعت عليه عدة أجزاء ، ولم يفتق لي قراءة هذا العلم عليه لصغر السن . واخترام النية له رحمه الله تعالى .

فصل : في قدوم وفد طي على النبي صلى الله عليه وسلم

قال ابن احمق : وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد طي . وفيهم زيد الخيل ، وهو سيدهم ، فلما انتهوا إليه كلمهم ، وعرض عليهم الإسلام . فأسلموا وحسن إسلامهم . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ذكر لي رجل من العرب بفضل : ثم جاءني إلا رأيته دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل . فإنه لم يبلغ كل ما فيه ، ثم ساء زيد الخيل » وقطع له فيه أرضين ، وكتب له بذلك ، فخرج من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم واجعا إلى قومه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن ينج زيد من حمى المدينة فإنه . فلما انتهى إلى ماء من مياه نجد ، يقال له قردة أصابته الحمى بها ، فأت فلما أحس بالموت أنشد :

أمر نحل قومي المشرق غلوة وأترك في بيت بقرة منجد
ألا رب يوم لومرست لعافى عوائد من لم يبر منهن يجهد

قال عبد البر : وقيل : مات في آخر خلافة عمر رضي الله عنه ، وله ابنان مكثف وحريث ، أسلما وصحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهدا قتال أهل الردة مع خالد بن الوليد .

فصل : في قدوم وفد كندة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن إسحاق : حدثني الزهري : قال : « قدم الأشعث بن قيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمانين أو ستين راكبا من كندة . فدخلوا عليه صلى الله عليه وسلم مسجدة ، قد رجلوا جميعهم ، وتساحوا ولبسوا جباب الخبرات مكففة بالحرير ، فلما دخلوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولم تسلموا ؟ قالوا : بلى . قال : فإهذا الحرير في أعناقكم ؟ فشقوقه وتزعوه وألقوه ، ثم قال الأشعث : يا رسول الله نحن بنو آكل المرار ، وأنت ابن آكل المرار . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : ناسب بهذا النسب ريعة بن الحرث ، والعباس بن عبد المطلب . »

قال الزهري وابن إسحاق : كانا تاجرين ، وكانا إذا سارا في أرض العرب فستلا من أنثا ؟ قال : نحن بنو آكل المرار ، يتعززون بذلك في العرب ويدفعون به عن أنفسهم ، لأن بني آكل المرار من كندة كانوا ملوكا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننفي من أبنائنا . »

وفي المسند من حديث حماد بن سلمة : عن عقيل بن طلحة ، عن مسلم بن مسلم ، عن الأشعث بن قيس قال : « قدمننا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد كندة . ولا يرون إلا أني أفضلهم . قلت : يا رسول الله لستم منا ؟ قال : لا ، نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننفي من أبنائنا . وكان الأشعث يقول : لا أوقى برجل نبي رجلا من قريش من النضر بن كنانة إلا جلده الحدة . »

وفي هذا من الفقه : أن من كان من ولد النضر بن كنانة فهو من قريش . وفيه جواز إتلاف المال المحرم استعماله كشياب الحرير على الرجال ، وأن ذلك ليس بإضاعة .

والمرار : هو شجر من شجر البوادي ، وآكل المرار هو الحرث بن عمرو بن حجر بن عمرو بن معاوية بن كندة . ولأنني صلى الله عليه وسلم جلد من كندة مذكورة . وهي أم كلاب بن مرة ، ولإياها أراد الأشعث . وفيه أن من انتسب إلى غير أبيه فقد انتفى من أبيه ، وفقى أمه أي رماها بالفجور ، وفيها أن كندة ليسوا من ولد النضر بن كنانة . وفيه أن من أخرج رجلا عن نسبه المعروف جلد حد القذف .

فصل : في قدوم وفد الأشعرين وأهل اليمن

روى يزيد بن هارون عن حميد : عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقدم قوم هم أرق منكم قلوبا » فقدم الأشعريون فجعلوا يرتجزون :

غدا نلقى الأحبه محمدا وحزبه

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « جاء أهل اليمن هم أرق أفئدة . وأضعف قلوبا ، والإيمان يمان ، والحكمة يمانية ، والسكينة في أهل النعم ، والفخر والخيلة في الفدادين من أهل الوبر قبل مطلع الشمس . »

ورويانا عن يزيد بن هارون : أنبأنا ابن أبي ذؤيب عن الحرث بن عبد الرحمن : عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر . فقال : أتاكم أهل اليمن كأنهم السحاب . هم خيار من في الأرض» فقال رجل من الأنصار : إلا نحن يا رسول الله ؟ فسكت . ثم قال : إلا نحن يا رسول الله ؟ فسكت . ثم قال : إلا أنتم كلمة ضيقة .»

وفي صحيح البخارى : «أن نفرا من بنى تميم جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أبشروا يا بنى تميم . فقالوا : بشرتنا فأعطينا، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجاء نفر من أهل اليمن فقال : أقبأوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم . قالوا : قد قبلنا . ثم قالوا يا رسول الله جئنا لنفقه في الدين . ونسألك عن أول هذا الأمر ؟ فقال : كان الله ولم يكن شيء غيره ، وكان عرشه على الماء . وكتب في الذكر كل شيء .»

فصل : في قدوم وفد الأزدي على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن إسحاق : وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سرد بن عبد الله الأزدي . فأسلم وحسن إسلامه في وفد من الأزدي . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أسلم من قومه . وأمره أن يجاهد بمن أسلم من كان يليه من أهل الشرك من قبائل اليمن . فخرج سرد يسير بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بجرش ، وهى يومئذ مدينة مغلقة . وبها قبائل من قبائل اليمن . وقد ضوت إليهم خشم . فدخلوها معهم حين سمعوا بسمير المسلمين إليهم . فحاصروهم فيها قريبا من شهر . وامتنعوا فيها فرجع عنهم قافلا . حتى إذا كان في جبل لم يقال له شكر ظن أهل جرش أنه إنما ولى عنهم منزما . فخرجوا في طلبه حتى إذا أدركوه عطف عليهم ، فقتلهم قتلا شديدا .

وقد كان أهل جرش يعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين منهم يرتادان وينظران . فبينما هما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية بعد العصر : إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «بأى بلاد الله شكر ؟ فقام الجرشيان فقالا : يا رسول الله ببلادنا جبل يقال له كشر ، وكذلك تسميه أهل جرش فقال : إنه ليس بكشر ولكنه شكر . قال : فما شأنه يا رسول الله ؟ قال : فقال : إن بدن الله لتنحر عنده الآن . قال : فجلس الرجلان إلى أبي بكر وإلى عثمان فقالا لهما : ويحكما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لينبئ لكما قومكما فقوما إليه فأسألاه أن يدعو الله أن يرفع عن قومكما . فقاما إليه فسألاه ذلك . فقال : اللهم ارفع عنهم . فخرجوا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعين إلى قومهما : فوجدوا قومهما أصيبوا في اليوم الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال . وفي الساعة التى ذكر فيها ما ذكر . فخرج وفد جرش حتى قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلموا ، وهى لم حى حول قريبهم .»

فصل : في قدوم وفد بنى الحرث بن كعب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن إسحاق : ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر ، أو جمادى الأولى سنة عشر إلى بنى الحرث بن كعب بنجران ، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثا ، فإن استجابوا فاقبل منهم ، وإن لم يفعلوا فقاتلهم . فخرج خالد حتى قدم عليهم ، فبعث الركبان يضربون في كل وجه ، ويدعون إلى الإسلام ويقولون : أيها الناس أسلموا لتسلموا ، فأسلم الناس ودخلوا فيها دعوا إليه ، فأقام فيهم خالد يعلمهم الإسلام ، وكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، فكتب له رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن يقبل ويقبل معه وقدمهم ، فأقبل وأقبل معه وقدمهم فيهم قيس بن الحصين ذي القصة ، ويؤيد بن عبد المدان ، ويزيد بن النجمل ، وعبد الله بن قراد ، وشداد بن عبد الله . وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بمكنتم تغلبون من قاتلكم في الجاهلية ؟ قالوا : لم تكن تغلب أحدا . قال : بلى . قالوا : كنا نجتمع ولا نتفرق ولا نبدا أحدا بظلم . قال : صدقتم . وأمر عليهم قيس بن الحصين « فرجعوا إلى قومهم في بقية من شوال أو من ذي القعدة . فلم يمكنوا إلا أربعة أشهر حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فصل : في قدوم وفد همدان عليه صلى الله عليه وسلم
وقدم عليه وفد همدان . منهم مالك بن النخبط . ومالك بن أنفع ، وضام بن مالك ، وعمرو بن مالك ، فلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرجعه من تبوك وعليهم مقطعات الخبرات والعماثم العدينية على الرواحل المهريّة والأرحية : ومالك بن النخبط يرتجز بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول :
إليك جاوزن سواد الريف في هبوات الصيف والخريف
مخططات بجبال اللبف
وذكروا له كلاما حسنا فصيحاً : فكتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً أقطعهم فيه ما سألوه ، وأمر عليهم مالك بن النخبط ، واستعمله على من أسلم من قومه . وأمره بقتال ثقيف . وكان لا يخرج لهم سرح إلا أغاروا عليه .

وقد روى البيهقي بإسناد صحيح من حديث ابن إسحاق عن البراء : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام . قال البراء : فكتب فيمن خرج مع خالد بن الوليد ، فأقمنا ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلم يجيبوه . ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فأمره أن يعقب خالداً إلا رجلاً ممن كان مع خالد أحب أن يعقب مع علي رضي الله عنه ، فليعقب معه قال البراء : فكتب فيمن عقب مع علي ، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا فصل بنا علي رضي الله عنه . ثم صفنا صفاً واحداً ثم تقدم بين أيدينا . وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان جميعاً فكتب علي رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامهم ، فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خرّ ساجداً ، ثم رفع رأسه فقال : السلام على همدان ، السلام على همدان ، وأصل الحديث في صحيح البخاري ، وهذا أصح مما تقدم ولم تكن همدان أن تقاقل ثقيفا . ولا تغير على سرحهم . فإن همدان باليمن ، وثقيفا بالطائف .

فصل : في قدوم وفد مزينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
روينا من طريق البيهقي عن النعمان بن مقرن قال : « قلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة رجل من مزينة ، فلما أردنا أن نتصرف قال : يا عمر زود القوم . فقال : ما عندى إلا شيء من تمر ما أظنه يقع من القوم موقعا . قال : انطلق فزودهم . قال : فانطلق بهم عمر رضي الله عنه فأدخلهم منزله ، ثم أصعدهم إلى علي . فلما دخلنا إذا فيها من القمر مثل الحمل الأورق ، فأخذ القوم منه حاجتهم . قال النعمان : فكتب في آخر من خرج فنظرت فما أقدم موضع تمر من مكانها . »

فصل : في قدوم وفد دوس على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك بخير
قال ابن إسحاق : كان الطفيل بن عمرو الدوسي يحدث : أنه قدم مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بها فبشى إليه رجال من قريش ، وكان الطفيل رجلاً شريفاً شاعراً ليلاً ، قالوا له : إنك قدمت بلادنا ، وإن هذا الرجل وهو الذي بين أظهرنا فرق جماعتنا ، وشئت أمرنا . وإنما قوله كالسحر يفرق بين

المرء وابنه، وبين المرء وأخيه، وبين المرء وزوجته، وإنا نخشى عليك وعلى قومك ما قد حلّ علينا . فلا تكلمه ولا تسمع منه . قال : فوالله ما زالوا بي حتى أجمعت أن لا أسمع منه شيئا ، ولا أكلمه حتى حشوت في أذني حين غدت إلى المسجد كرسفا فرقا من أن يبلغني شيء من قوله . قال : فغدوت إلى المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي عند الكعبة ، فمقت قريبا منه ، فأبى الله إلا أن يسمعي بعض قوله ، فسمعت كلاما حسنا . فقلت في نفسي ، والكللا أمناه ، والله إن لي لرجل لبيب شاعر ما يغني عن الحسن من القبيح . فما يعني أن أسمع من هذا الرجل ما يقول . فإن كان ما يقول حسنا قبلت ، وإن كان قبيحا تركت . قال : فكثت حتى انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيته فقبعت حتى إذا دخل بيته دخلت عليه ، فقلت : يا محمد إن قومك قد قالوا لي كذا وكذا . فوالله ما رجوا يخوفوني أمرك حتى سددت أذني بكرسف لئلا أسمع قولك ، ثم أبى الله إلا أن يسمعني ، فسمعت قولا حسنا ، فأعرض على أمرك فعرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم الإسلام ، وتلا على القرآن ، فلا والله ما سمعت قولا قط أحسن منه ، ولا أمرا أعدل منه ، فأسلمت ، وشهدت شهادة الحق وقلت : يا بني الله إنني امرؤ مطاع في قومي وإنني راجع إليهم فدعيتهم إلى الإسلام فادع الله أن يجعل لي آية تكون عوناً لي عليهم فيما أدعوهم إليه فقال : اللهم اجعل له آية . قال : فخرجت إلى قومي حتى إذا كنت بثنية تطلعي على الحاضر ، وقع نور بين عيني مثل المصباح . قلت : اللهم في غير وجهي . إنني أخشى أن يظنوا أنها مثلة وقعت في وجهي لفراق دينهم . قال : فتحول فوقم في رأس سوطي كالقنديل المعلق . وأنا أنبط إليهم من الثنية حتى جثمت . وأصبحت فيهم . فلما نزلت أتاني أبي وكان شيخا كبيرا . فقلت : إليك عني يا أبت فلست مني ولست منك قال : ولم يابني ؟ قلت : قد أسلمت وتابعت دين محمد قال : يابني فدينك دينك . قلت : أذهب فاغتسل وطهر ثيابك ثم تعال حتى أعلمك ما علمت . قال : فذهب فاغتسل وطهر ثيابه ثم جاء فعرضت عليه الإسلام فأسلم ، ثم أتتني صاحبتى فقلت لها : إليك عني فلست منك ولست مني . قالت : لم بأبي أنت وأمي ؟ قلت : فرق الإسلام بيني وبينك . أسلمت وتابعت دين محمد . قالت : فدينك دينك . قال : قلت : فاذهبي فاغتسل ، ففعلت ثم جاءت فعرضت عليها الإسلام فأسلمت ، ثم دعوت دوسا إلى الإسلام ، فأبطأوا علي فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، إنه قد غلبني على دوس الزنا ، فادع الله عليهم . فقال : اللهم اهد دوسا ، ثم قال : ارجع إلى قومك فادعهم إلى الله وارفق بهم . فرجعت إليهم ، فلم أزل بأرض دوس أدعوهم إلى الله ، ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير . فنزلت المدينة بسبعين أو ثمانين بيتا من دوس . ثم لحقنا برسول الله صلى الله عليه وسلم بنغير فأسهم لنا مع المسلمين .

قال ابن إسحاق : فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب خرج الطفيل مع المسلمين ، حتى إذا فرغوا من طليحة ، ثم سار مع المسلمين إلى الحيمة ومعه ابنه عمرو بن الطفيل . فقال لأصحابه : إنني قد رأيت رؤيا فاعبروها لي ، رأيت أن رأسي قد حلق ، وأنه قد خرج من فمي طائر ، وأن امرأة لقيتني فأدخلتني في فرجها ، ورأيت أن ابني يطعنني طلبا حثيثا ، ثم رأيته حبس عني . قالوا : خيرا رأيت . قال : أما والله إنني قد أولتها . قالوا : وما أولتها ؟ قال : أما حلق رأسي فوضعه . وأما الطائر الذي خرج من فمي فروجى : وأما المرأة التي أدخلتني في فرجها فالأرض تحفر فأغيب فيها ، وأما طلب ابني ليأبى وحبسه عني فلأن أراه

سيجهد لأن يصيبه من الشهادة ما أصابني . فقتل الطفيل شهيدا بالنيامة ، وجرح ابنه جرحا شديدا ، ثم قتل عام اليرموك شهيدا في زمن عمر رضي الله عنه .

فصل : في فقه هذه القصة

فيها أن عادة المسلمين كانت غسل الإسلام قبل دخولهم فيه ، وقد صح أمر النبي صلى الله عليه وسلم به . وأصبح الأقوال وجوبه على من أجنب في حال كفره ، ومن لم يجب .

وفيها أنه لا ينبغي للعاقل أن يقلد الناس في المدح والذم ، ولا سيما تقليد من يمدح بهوى ويذم بهوى ، فكم حال هذا التقليد بين القلوب وبين الهدى ، ولم ينجم منه إلا من سبقت له من الله الحسنى .
ومنا أن المدد إذا حلق بالجيش قبل انقضاء الحرب أسهم لهم .

ومنا : وقوع كرامات الأولياء ، وأنها إنما تكون لحاجة في الدين ، أو لمنفعة للإسلام والمسلمين ، فهذه هي الأحوال الرحانية سببها متابعة الرسول ، ونتيجتها إظهار الحق وكسر الباطل ، والأحوال الشيطانية ، ضدها سببا ونتيجة :

ومنا : التأني والصبر في الدعوة إلى الله ، وأن لا يعجل بالعقوبة والدعاء على العصاة . وأما تعبيره خلق رأسه بوضعه فهذا لأن خلق الرأس وضع شعره على الأرض ، وهو لا يدل بمجردة على وضع رأسه ، فإنه دال على خلاص من هم . أو ممرض . أو شدة قلن يليق به ذلك ، وعلى فقره وتكد وزوال رياسة وجه لمن يليق به ذلك . ولكن في منام الطفيل قرآن اقتضت أنه وضع رأسه منها : أنه كان في الجهاد ومقاتلة العدو ذي الشوكة والبأس . ومنها أنه دخل في بطن المرأة التي رآها وهي الأرض التي هي بمنزلة أمه ، ورأى أنه قد دخل في الموضع الذي خرج منه . وهذا هو إعادته إلى الأرض . كما قال تعالى : (منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم) فأول المرأة بالأرض إذ كلاهما محل الوطء ، وأول دخوله في فرجها عوده إليها كما خلق منها . وأول الطائر الذي خرج من فيه بروحه . فإنها كالطائر المحبوس في البدن . فإذا خرجت منه كانت كالطائر الذي فارق حبه فذهب حيث شاء . ولهذا أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : ه إن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ، وهذا هو الطائر الذي روى دخلا في قبر ابن عباس لما دفن ، وسمع قارئ يقرأ : (يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية) وعلى حسب بياض هذا الطائر وسواده وحسنه وقبحه تكون الروح ، ولهذا كانت أرواح آل فرعون في صورة طيور سود ترد النار بكرة وعشية ، وأول طلب ابنه له باجتهاده في أنه يلحق به في الشهادة ، وحبه عنه هو مدة حياته بين وقعة النيامة واليرموك ، والله أعلم .

فصل : في قدوم وفد نجران عليه صلى الله عليه وسلم

قال ابن إسحاق : وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد نصارى نجران بالمدينة . فحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال : ه لما قدم وفد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه مسجده بعد العصر فحانت صلاتهم . فقاموا يصلون في مسجده . فأراد الناس منهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعوهم ، فاستقبلوا المشرق . فصلوا صلاتهم .

قال : وحدثنى يزيد بن سفيان : عن ابن السلماني : عن كرز بن علقمة قال : « قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد نصارى نجران ستون راجيا منهم أربعة وعشرون رجلا من أشرافهم . والأربعة والعشرون منهم ثلاثة نفر للإمام يقول أمرهم : العاقب أمير القوم . وفوزا بهم ، وصاحب مشورتهم . والذي لا يصعدون إلا عن رأيهم وأمرهم ، واسمه عبد المسيح ، والسيد . وتماثلهم وصاحب رحلتهم ومجتهمهم واسمه الأهم . وأبو حارثة ابن علقمة أخو بني بكر بن وائل أسقفهم وحبرهم وإمامهم ، وصاحب مدراسهم^١ . وكان أبو حارثة قد شرف فيهم ، ودرس كتبهم ، وكانت ملوك الروم من أهل النصرانية قد شرفوه ومولوه وأخذوه . وبنوا له الكنائس وبسطوا عليه الكرامات ، لما يبلغهم عنه من علمه واجتهاده في دينهم . فلما وجهوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نجران ، جلس أبو حارثة على بغلة له وجهها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإلى جنبه أخ له يقال له كرز بن علقمة يسايره ، إذ عثرت بغلة أبي حارثة ، فقال له كرز : تعس الأبعد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له أبو حارثة : بل أنت تعست . فقال : ولم يا أخى ؟ فقال : والله إنه النبي الأُمِّي الذي كنا ننتظره . فقال له كرز : فما يمنعك من اتباعه وأنت تعلم هذا ؟ فقال : ما صعب بنا هؤلاء القوم شرفونا ومولونا وأكرمونا ، وقد أبوا إلا خلافه . ولو فعلت نزعوا منا كل ماترى . فأضمر عليها منه أخوه كرز ابن علقمة حتى أسلم بعد ذلك .

قال ابن إسحاق : وحدثنى محمد بن أبي عمارة عن زيد بن ثابت . قال : حدثني سعيد بن جبيرة وعكرمة عن ابن عباس قال : « اجتمعت نصارى نجران وأخبار يهود عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتنازعوا عنده فقالت : الأخبار : ما كان إبراهيم إلا يهوديا . وقالت النصارى : ما كان إلا نصرانيا فأنزله الله عز وجل فيهم : (قل يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون . ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون . ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين . إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين) فقال رجل من الأخبار : أتريد منا يا محمد أن نعبدك كما تعبد النصارى عيسى بن مريم . وقال رجل من نصارى نجران : أو ذلك تريد يا محمد وإليه تدعون ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : معاذ الله أن أعبد غير الله أو آمر بعبادة غيره ، ما بذلك بعثي ولا أمرني ، فأنزله الله عز وجل في ذلك : (ما كان لبشر أن يوحيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن تتخفوا الملائكة والنبين أربابا يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) ثم ذكر ما أخذ عليهم وعلى آبائهم من الميثاق بتسليمه وإقرارهم به على أنفسهم ، فقال : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) إلى قوله : (من الشاهدين) .

وحديث محمد بن سهل بن أبي أمامة قال : لما قدم وفد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه عن عيسى بن مريم ، نزل فيهم فاتحة آل عمران - إلى رأس الثمانين منها .

كتابه صلى الله عليه وسلم لنجران

وروي عن أبي عبد الله الحاكم عن الأصم ، عن أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير ، عن سلمة بن عبد يشوع عن أبيه عن جده قال يونس - وكان نصرانيا فأسلم - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى

(١) المدراس : البيت الذي يحفظ فيه الآثار .

أهل نجران : « باسم إله إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب ، أما بعد : فإنني أدعوكم إلى عبادة الله من عبادة العباد ، وأدعوكم إلى ولاية الله من ولاية العباد ، فإن أبيتم فالجزية ، فإن أبيتم فقد آذنتكم بحرب . والسلام . »

فلما أتى الأسقف الكتاب فقرأه فقطع به وذعره ذعرا شديدا . فبعث إلى رجل من أهل نجران يقال له : شرحبيل بن وداعة وكان من همدان ، ولم يكن أحد يدعى إذا نزل معضلة قبله لا الأيهم ، ولا السيد ، ولا العاقب . فدخل الأسقف كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقرأه فقال الأسقف : يا أبا مريم مازيك ؟ فقال شرحبيل : قد علمت ما وعد الله إبراهيم في ذرية إسماعيل من النبوة فأيؤمن أن يكون هذا هو ذلك الرجل ليس لي في النبوة رأى : لو كان من أمر الدنيا أشرت عليك فيه برأى ، وجهدت لك فيه . فقال الأسقف : تنح فاجلس : فتنح شرحبيل فجلس ناحية . فبعث الأسقف إلى رجل من أهل نجران يقال له عبد الله بن شرحبيل وهو من ذى أصبح من حير . فأقرأه الكتاب وسأله عن الرأي فيه ، فقال له مثل قول شرحبيل . فقال له الأسقف :

تنح فاجلس - فجلس فتنحى ناحية . فبعث الأسقف إلى رجل من أهل نجران يقال له : جبار بن قيس من بني الحرث بن كعب . فأقرأه الكتاب وسأله عن الرأي فيه . فقال له مثل قول شرحبيل وعبد الله . فأمره الأسقف فتنحى . فلما اجتمع الرأي منهم على تلك المقالة جميعا أمر الأسقف : الناقوس فضرب به ، ورفعت المسوح في الصوامع . وكذلك كانوا يفعلون إذا فرغوا بالتهار . وإذا كان فرغهم بالليل ضرب الناقوس ورفعت الثيران في الصوامع . فاجتمع حين ضرب الناقوس . ورفعت المسوح . أهل الوادي أعلاه وأسفله بطول الوادي مسيرة يوم للراكب السريع ، وفيه ثلاثة وسبعون قرية ، وعشرون ومائة ألف مقاتل . فقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسألم عن الرأي فيه : فاجتمع رأى أهل الوادي منهم على أن يعمروا شرحبيل بن وداعة الممداني . وعبد الله بن شرحبيل ، وجبار بن قيس الحارثي ، فيأتونهم بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فانطلق الوفد . حتى إذا كانوا بالمدينة وضوا ثياب السفر عنهم . ولبسوا حللا لم يجرؤوا من الحبرة ، وخواتم الذهب . ثم انطلقوا حتى أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسلموا عليه فلم يرد عليهم السلام ، وتصعدوا لكلامه نهارا طويلا . فلم يكلمهم وعليهم تلك الحلل والخواتم الذهب ، فانطلقوا يتبعون عثمان ابن عفان رضي الله عنه . وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وكانا معرفة لهم . وكانا يخرجان العير في الجاهلية إلى نجران فيشترى ضما من يرها وتمرها وذرتها . فوجدوها في ناس من الأنصار والمهاجرين في مجلس . فقالوا : يا عثمان . وباعبد الرحمن : إن نبيكم كتب إلينا بكتاب فأقبلنا مجيبين له فأتيناه فسلمنا عليه فلم يرد سلامنا ، وتصدينا لكلامه نهارا طويلا فأعيانا أن يكلمنا . فما الرأي منكنا أنعود ؟ فقالا لعل في أبي طالب وهو في القوم : ما ترى يا أبا الحسن رضي الله عنك في هؤلاء القوم ؟ فقال على رضي الله عنه لعثمان وعبد الرحمن رضي الله عنهما : أرى أن يرضعوا حللهم هذه وخواتمهم ويلبسون ثياب سفرهم ثم يأتون إليه . ففعل الوفد ذلك فوضعوا حللهم وخواتمهم . ثم عادوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه فرد سلامهم . ثم سألم وسألوه ، فلم تزل به وبهم المسألة حتى قالوا له : « ما تقول في عيسى عليه السلام ؟ » فلما ترجع إلى قومنا ونحن نصارى فيسرتنا إن كنت نبيا أن نعلم بما تقول فيه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عندي فيه شيء يؤي هذا ، فأقيموا حتى أخبركم بما يقال لي في عيسى عليه السلام . فأصبح الغد وقد نزل الله عز وجل (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون . الحق من ربك فلا تكن من الممترين . فمن حاجك

فيه من بعد ما جاءك من العلم قتل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبذل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) فأبوا أن يقرؤا بذلك، فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد بعد ما أخبرهم الخبر أقبل مشتملا على الحسن والحسين رضي الله عنهما في خيل له وفاطمة رضي الله عنها تمشى عند ظهره للمباهلة، وله يومئذ عدة نسوة، فقال شرحبيل لصاحبه: يا عبد الله بن شرحبيل، ويأجبار بن قيس: قد علمنا أن الراوي إذا اجتمع أعلاه وأسفله، لم يردوا ولم يصدروا إلا عن رأي، وإنى والله أرى أمرا مقبلا. وأرى والله إن كان هذا الرجل ملكا مبعوثا فكنا أول العرب طعن في عينه ورد عليه أمره. لا يذهب لنا من صدره ولا من صدور قومه حتى يصيبونا بمخاضة، وإنى لأرى القرب منهم جوارا. وإن كان هذا الرجل نبيا مرسلا فلا عنه فلا يبقى على وجه الأرض منا شجرة ولا ظفر إلا هلك. فقال له صاحبه: فإلى أين؟ فقد وضعتك الأمور على خراع. فهات رأيك. فقال: رأي أن أحكمه فإني أرى رجلا لا يحكم شططا أبدا. فقالا له: أنت وذاك. فلي شرحبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنى قد رأيت خيرا من ملاعتك. فقال: وما هو؟ قال شرحبيل: أحكمك اليوم إلى الليل وليلته إلى الصباح، فهما حكمت فينا فهو جائز. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعل ورائك أحدا يثرب عليك. فقال له شرحبيل: سل صاحبي. فسألما فقالا: ما يرد الوادي ولا يصدر إلا عن رأي شرحبيل. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كافرو أو قال جاحد موقف، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلاعنهم حتى إذا كان من الغد أتوه فكتب لهم في الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لنجران إذ كان عليهم حكمه في كل غمرة. وفي كل صفراء وبيضاء وسوداء وورق، فأفضل عليهم. وترك ذلك كله على أنى حلة، في كل رجب ألف حلة، وفي كل صفر ألف حلة. وكل حلة أوقية مازادت على الخراج أو نقصت على الأوقاف فيحساب، وما قضا من دروع أو خيل أو ركاب أو عرض أخذ منهم بحساب، وعلى نجران مائة رسل ومتمتهم بها عشرين فدونه، ولا يجبس رسول فوق شهر، وعليهم عارية ثلاثين درعا، وثلاثين فرسا، وثلاثين بعيرا، إذا كان كيد باليمن ومعدرة، وما هلك مما أعاروا رسول من دروع أو خيل أو ركاب فهو ضمان على رسول حتى يؤديه إليهم، ولنجران وحسبها جوار الله وذمة محمد النبي على أنفسهم وملتهم وأرضهم وأموالهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وتبعهم، وأن لا يغيروا عما كانوا عليه، ولا يغير حق من حقوقهم ولا ملتهم. ولا يغير أسقف من أسقفيتهم، ولا رهاب من رهبانيتهم، ولا وقعة من وقعيتهم، وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير، وليس عليهم رية ولا مداهلية، ولا يحشرون ولا يعشرون ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقا فيهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا من ذى قبل فتمنى منه بريئة، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر، وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله، حتى يأتي الله بأمره، ما نصصوا وأصلحوا فيها عليهم غير متغلبين بظلم: شهد أبو سفيان بن حرب، وغيلان بن عمرو، ومالك بن عوف، والأقرع بن حابس الحنظلي، والمغيرة بن شعبة. وكتب حتى إذا قضا كتابهم انصرفوا إلى نجران، فتلقاهم الأسقف ووجوه نجران على مسيرة ليلة، ومع الأسقف أخ له من أمه، وهو ابن عمه من النسب، يقال له بشر بن معاوية وكنيته أبو علقمة، فدفع الوفد كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأسقف فيينا هو يقرؤه وأبو علقمة معه وهما يسيران، إذ كتب ببشر ناقته فتعس بشر غير أنه لا يكتفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الأسقف عند ذلك: قد تعست والله نبيا مرسلا. فقال بشر: لا جرم والله لا أحل عنها عقدا حتى آتية،

فصرب وجه ناقته نحو المدينة ونفى الأسقف ناقته عليه . فقال له : افهم عني ، إنما قلت هذا لتبلغ عني العرب عذاقة أن يقولوا إنما أخذنا حقة ، أو نجما بهذا الرجل بما لم تنجع به العرب ، ونحن أعزهم وأجمعهم دارا . فقال له بشر : لا والله لا أقيلك ماخرج من رأسك أبدا . ففصرب بشر ناقته وهو مومل ظهره للأسقف وهو يقول : إليك تعدو قلقتا وضيتها معترضا في بطنها جثينا مخالفا دين النصارى دينها حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يزل مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى استشهد أبو علقمة بعد ذلك .

ودخل الوفد نجران ، فأقى الراهب لثب بن أبي شمر الزبيدي ، وهو في رأس صومعة له . فقال له : إن نيا قد بعث بهامة ، وإنه كتب إلى الأسقف : فأجمع أهل الوادي أن يسروا إليه شرحيل بن وداعة ، وعبد الله ابن شرحيل ، وجبار بن قيصر : فيأتونهم بخبره ، فساروا حتى أتوه فدعاهم إلى المباحلة ففكروا ملاعته ، وحكمه شرحيل . فحكم عليهم حكما . وكتب لهم كتابا . ثم أقبل الوفد بالكتاب حتى رفعوه إلى الأسقف ، فبينما الأسقف يقرؤه وبشر معه حتى كبت ببشر ناقته . فتعصه . فشهد الأسقف أنه نبي مرسل ، فانصرف أبو علقمة نحوه يريد الإسلام . فقال الراهب : أنزلوني وإلا رميت بنفسي من هذه الصومعة ، فأنزله فوافطق الراهب بهدية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها هذا البرد - الذي يليه الخلفاء - والقعب والعصا ، وأقام الراهب بعد ذلك يسبح كيف ينزل الوحي والسنن والفرائض والحدود . وأبى الله للراهب الإسلام فلم يسلم . واستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرحمة إلى قومه . وقال : إن لي حاجة ومعاذا إن شاء الله تعالى . فرجع إلى قومه : فلم يعد حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كتابه صلى الله عليه وسلم لأساقفة نجران

وإن الأسقف أباه الحرفث أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه السيد والعاقب . ووجه قومه . وأقاموا عنده يستمعون ما أنزل الله عليه . فكتب للأسقف هذا الكتاب . وللأساقفة بنجران بعده « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد النبي إلى الأسقف أبي الحرفث وأساقفة نجران وكهنتهم ورهبانهم وأهل بيعتهم ورفيقهم وملتهم وسواطهم . وعلى كل ماتحت أيديهم من قليل وكثير جوار الله ورسوله . لا يغير أسقف من أسقفته ، ولا راهب من رهبانيته . ولا كاهن من كهناته . ولا يغير حق من حقوقهم . ولا سلطانهم ، ولا بما كانوا عليه ، على ذلك جوار الله ورسوله أبدا مانصحا وأصلحا عليهم غير متقلبن بظالم ولا ظالمين » وكتب المغيرة بن شعبة . فلما قبض الأسقف الكتاب استأذن في الانصراف إلى قومه ومن معه . فأذن لهم فانصرفوا .

وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن مسعود : « أن السيد والعاقب أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأراد أن يلاعنهما ، فقال أحدهما لصاحبه : لاتلاعه . فوالله إن كان نيا فلاعته لاتفلع نحن ولا عقبنا من بعدنا . قالوا له : تعطيك ما سألت . فابعث معنا رجلا أميناً ولا تبعث معنا إلا آميناً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأبعثن معكم رجلا أميناً حق أمين ، فاستشفها أصحابه فقال : قم يا أبا عبيدة بن الجراح فلما قام قال : هذا أمين هذه الأمة » ورواه البخاري في صحيحه من حديث حذيفة بنحوه .

وفي صحيح مسلم من حديث المغيرة بن شعبة قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى نجران فقالوا فيما قالوا أرأيت ما يقرءون (يا أخت هارون) وقد كان بين عيسى وموسى ما قد علمتم . قال : فأبئت النبي صلى الله عليه وسلم فأعبرته . قال : أفلا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون يعني بأساءه أنبيائهم والصالحين الذين كانوا قبلهم »

ورويانا عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : «وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب إلى أهل نجران ليجع صدقاتهم ، ويقدم عليه بجزيتهم » .

فصل : في فقه هذه القصة

ففيها : جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين . وفيها : تمكين أهل الكتاب من صلاتهم بحضرة المسلمين وفي مساجدهم أيضا إذا كان ذلك عارضا ، ولا يمكنوا من اعتياد ذلك .

وفيها : أن إقرار الكاهن الكتابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه نبي لا يدخله في الإسلام مالم يلتزم طاعته ومتابعته ، فإذا تمسك بدينه بعد هذا الإقرار لا يكون ردة منه . ونظير هذا قول الحبرين له وقد سألاه عن ثلاث مسائل ، فلما أجابهما قال : نشهد أنك نبي . قال : فما بمنكما من اتباعي ؟ قال : نخاف أن تقتلنا اليهود ، ولم يلزمهما بذلك الإسلام . ، ونظير ذلك شهادة عمه أبي طالب له بأنه صادق . وأن دينه من خير أديان البرية دينا . ولم تدخله هذه الشهادة في الإسلام ، ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، وأنه صادق فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام علم أن الإسلام أمر وراء ذلك ، وأنه ليس هو المعرفة فقط . ولا المعرفة والإقرار فقط . بل المعرفة والإقرار والانقياد ، والزام طاعته ودينه ظاهرا وباطنا .

وقد اختلف أئمة الإسلام في الكافر إذا قال : أشهد أن محمدا رسول الله . ولم يزد هل يحكم بإسلامه بذلك على ثلاثة أقوال . وهي ثلاث روايات عن الإمام أحمد : أحدها يحكم بإسلامه بذلك . والثانية : لا يحكم بإسلامه حتى يأتي بشهادة أن لا إله إلا الله . والثالثة : أنه إذا كان مقرا بالتوحيد حكم بإسلامه . وإن لم يكن مقرا لم يحكم بإسلامه ، حتى يأتي به ، وليس هذا موضع استيفاء هذه المسألة ، وإنما أشرنا إليه إشارة . وأهل الكتابيين مجمعون على أن نبيا يخرج في آخر الزمان وهم ينتظرونه ، ولا يشك علماءهم في أنه محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب ، وإنما يمتنعهم من الدخول في الإسلام رئاستهم على قومهم . وخضوعهم لهم . وما ينالونه منهم من المال والجاه .

ومنها : جواز محادثة أهل الكتاب ومناظرتهم ، بل استحباب ذلك ، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم ، وإقامة الحجية عليهم ، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجية ، فليول ذلك إلى أهله ، وليخل بين المطى وحاديها ، والقوس وباريها ، ولولا خشية الإطالة لذكرنا من الحجج التي تازم أهل الكتابيين الإقرار بأنه رسول الله بما في كتيبهم ، وبما يعتقدونه بما لا يمكنهم دحضه ما يزيد على مائة طريق ، ونرجو من الله سبحانه إفرادها بمصنف مستقل .

وداريني وبين بعض علمائهم مناظرة في ذلك . فقلت له في أثناء الكلام : ولا يتم لكم القدح في نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم إلا بالظن في الرب تعالى ، والقدح فيه ، ونسبته إلى أعظم الظلم والسفاهة والفساد تعالى الله عن ذلك . فقال : كيف يلزمنا ذلك ؟ قلت : بل أبلغ من ذلك لا يتم لكم ذلك إلا بجموده وإنكار وجوده تعالى . وبيان ذلك : أنه إذا كان محمد عندكم ليس بنبي صادق ، وهو بزعمكم ملك ظالم ، فقد تبوأ له أن يفترى على الله ويتكلم عليه مالم يقله ، ثم يتم له ذلك ويستمر حتى يحلل ويحرم : ويفرض القرائض ، ويشترع الشرائع ، وينسخ الملل ، ويضرب الرقاب ، ويقتل أتباع الرسل ، وهم أهل الحق ، ويسبي نساءهم وأولادهم ويغني أموالهم وديارهم ، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض ، وينسب ذلك كله إلى أمر الله تعالى له به . وعجبت له ، والرب تعالى

يشاهده وما يفعل بأهل الحق وأتباع الرسل ، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثا وعشرين سنة ، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره ويعلل أمره ، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر . وأعجب من ذلك أنه يجيب دعواته ، ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب ، بل تارة بدعائه ، وتارة يستأصلهم سبحانه من غير دعاء منه صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك يقضى له كل حاجة سأله إياها ، ويعدو كل وعد جميل ، ثم ينجز له وعده على أتم الوجوه وأتمها وأكملها ، هذا وهو عندكم في غاية الكذب والافتراء والظلم ، فإنه لا أكذب ممن كذب على الله واستمر على ذلك ، ولا أظلم ممن أبطل شرايع أنبيائه ورسله ، وسعى في رفعها من الأرض ، وتبديلها بما يريد هو ، وقتل أوليائه وحزبه وأتباع رسله ، واستمرت نصرته عليهم دائما ، والله تعالى في ذلك كله بقره ، ولا يأخذ منه باليمين ، ولا يقطع منه الوتين ، وهو يخبر عن ربه أنه أوحى إليه أنه لا أظلم ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى إليّ ولم يوح إليه شيء ، ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله ، فيازمكم معاشر من كذبه أحد أمرين لا بد لكم منهما .

إما أن تقولوا لا صانع للعالم ولا مدبر ، ولو كان للعالم صانع مدبر قدير حكيم لأخذ على يديه ، ولقايه أعظم مقابلة ، وجعله نكالا للظالمين ؛ إذ لا يليق بالملك غير هذا . فكيف يملك السموات والأرض وأحكم الحاكمين . الثاني نسبة الرب إلى ما لا يليق به من الجور والسفه والظلم ، وإضلال الخلق دائما أبدا لا آباد ، لا بل نصرة الكاذب . والتمكين له من الأرض . وإجابة دعواته . وقيام أمره من بعده . وإعلاء كلماته دائما ، وإظهار دعوته . والشهادة له بالنبوة قربا بعد قرن على رموس الأشهاد في كل مجمع وناد ، فأين هذا من فعل أحكم الحاكمين . وأرحم الراحمين . فلقد قدحتم في رب العالمين أعظم قدح . وعلنتم فيه أشد طعن ، وأنكرتموه بالكيفية . ونحن لاننكر أن كثيرا من الكذابين قام في الوجود . وظهرت له شوكه . ولكن لم يتم له أمره . ولم تطل مدته . بل سلط عليه رسله وأتباعهم فحقوا أثره . وقطعوا دابره . واستأصلوا شأفته ، هذه سنته في عباده منذ قامت الدنيا ، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها .

فلما سمع مني هذا الكلام قال : معاذ الله أن تقول إنه ظالم ، أو كاذب . بل كل منصف من أهل الكتاب يقر بأن من سلك طريقه واقتفى أثره فهو من أهل النجاة والسعادة في الآخرة . قلت له : فكيف يكون سالك طريق الكذاب ومقتفى أثره يزعمكم من أهل النجاة والسعادة ؟ فلم يجد بدا من الاعتراف برسالته ، ولكن لم يرسل إليهم .

قلت : فقد لزمك تصديقه ولا بد . وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنه رسول رب العالمين إلى الناس أجمعين . كتابيهم وأميين . ودعا أهل الكتاب إلى دينه ، وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتى أفرأوا بالصغار والحرية . فبنت الكافر ، ونهض من فورهِ .

والمقصود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل في جدال الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم إلى أن توفي . وكذلك أصحابه من بعده . وقد أمره الله سبحانه بمجاهدكم بالتي هي أحسن في السورة المكية والمدنية ، وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحججة إلى المباحلة ، وبهذا قام الدين ، وإنما جعل السيف ناصرا للحجة ، وأعدل السيف سيف ينصر حجج الله وبيناته ، وهو سيف رسوله وأمته .

ومنها : أن من عظم مخلوقا فوق منزله التي يستحقها بحيث أخرجه عن منزلة المبردية المهضمة ، فقد أشرك بالله ، وعبد مع الله غيره ، وذلك مخالف لجميع دعوة الرسل ، وأما قوله : إنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى

نجران : باسم إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، فلا أظن ذلك محفوظا ، وقد كتب إلى هرقل : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذه كانت سنته في كتبه إلى الملوك كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وقد وقع في هذه الرواية هذا ، وقال ذلك قبل أن يزل عليه : (طس) تلك آيات القرآن وكتاب مبين) وذلك غلط على غلط ، فإن هذه السورة مكية بائناق ، وكتابه إلى نجران بعد مرجعه من تيوك .

وفيها : جواز إهانة رسل الكفار ، وترك كلامهم إذا ظهر منهم التعاطف والتكبر . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكلم الرسل ، ولم يرد السلام عليهم حتى لبسوا ثياب سفرهم ، وألقوا حللهم وحلالم .

ومنها : أن السنة في محادثة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجة الله ، ولم يرجعوا ، بل أصروا على العناد أن يدعوه إلى المباحة ، وقد أمر الله سبحانه بذلك رسوله ، ولم يقل إن ذلك ليس لأمتك من بعدك .

ودعا إليه ابن عمه عبد الله بن عباس لمن أنكر عليه بعض مسائل الفروع ، ولم ينكر عليه الصحابة ، ودعا إليه الأوزاعي سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين ، ولم ينكر عليه ذلك ، وهذا من تمام الحجة .

ومنها : جواز صلح أهل الكتاب على ما يريد الإمام من الأموال ومن الثياب وغيرها . ويجرى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم ، فلا يحتاج إلى أن يفرد كل واحد منهم بجزية . بل يكون ذلك المال جزية عليهم يقسمونها كما أحبوا ، ولما بعث معاذا إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حاكم ديناراً . والفرق بين الموضعين : أن أهل نجران لم يكن فيهم مسلم ، وكانوا أهل صلح ، وأما اليمن فكانت دار إسلام ، وكان فيهم يهود . فأمره أن يضرب الجزية على كل واحد منهم ، والفقهاء يخصون بهذا القسم دون الأول . وكلاهما جزية . فإنه مال مأخوذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام .

ومنها : جواز ثبوت الحلل في اللمة كما ثبت في الدية أيضا . وعلى هذا يجوز ثبوتها في اللمة بعقد السلم وبالضمان وبالتلف ، كما ثبت فيها بعقد الصداق والتلف .

ومنها : أنه يجوز معاوضتهم على ما صالحوا عليه من المال بغيره من أموالهم بحسابه .

ومنها : اشتراط الإمام على الكفار أن يؤثروا رسله . ويكرمهم ، ويضيّفهم أياما معدودة .

ومنها : جواز اشتراطه عليهم عارية ما يحتاج المسلمون إليه من سلاح أو متاع أو حيوان ، وأن تلك العارية مضمونة ، لكن هل هي مضمونة بالشرط أو بالشرع ؟ هذا محتمل . وقد تقدم الكلام عليه في غزوة حنين ، وقد صرح ههنا بأنها مضمونة بالرد ، ولم يتعرض لضمان التلف .

ومنها : أن الإمام لا يقرّ أهل الكتاب على المعاملات الربوية ، لأنها حرام في دينهم ، وهذا كما لا يفهم على السكر ولا على اللواط والزنا ، بل يحدّهم على ذلك .

ومنها : أنه لا يجوز أن يأخذ رجل من الكفار بظلم آخر ، كما لا يجوز ذلك في حق المسلمين ، وكلاهما ظلم .

ومنها : أن عقد العهد واللمة مشروط بنصح أهل العهد واللمة وإصلاحهم ، فإذا غشوا المسلمين ، وأفسدوا في دينهم ، فلا عهد لهم ولا ذمة ، وبهذا أفتينا نحن وغيرنا في انتقاض عهدهم لما حرقوا الحريق العظيم في دمشق ، حتى سرى إلى الجماع ، وانتقاض عهد من وأطاعهم وأعانتهم بوجه ما ، بل ومن علم ذلك ولم يرفعه إلى والي الأمر ، فإن هذا من أعظم الغش والضرر بالإسلام والمسلمين .

ومنها : بعث الإمام الرجل العالم إلى أهل المدينة في مصلحة الإسلام ، وأنه ينبغي أن يكون أميناً ، وهو الذي لا غرض له ولا هوى ، وإنما مراده مجرد مرضاة الله ورسوله ، لا يشوبها بغیرها ، فهذا هو الأمين حق الأمين ، كحال أبي عبيدة بن الجراح .

ومنها : مناظرة أهل الكتاب وجوابهم عما سألوهم عنه ، فإن أشكل على المسئول سأل أهل العلم .

ومنها : أن الكلام عند الإطلاق يحمل على ظاهره . حتى يقوم دليل على خلافه ، وإلا لم يشكل على المغيرة قوله تعالى : (يا أبا هارون) هذا وليس في الآية ما يدل على أنه هارون بن عمران حتى يلزم الإشكال ، بل المرد ضم إلى هذا أنه هارون بن عمران . ولم يكف بذلك حتى ضم إليه أنه أخو موسى بن عمران ، ومعلوم أنه لا يدل اللفظ على شيء من ذلك . فإيراده إيراد فاسد ، وهو إما من سوء الفهم ، أو فساد القصد .

وأما قول ابن إسحاق : إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث على بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى أهل نجران ليجمع صدقاتهم ، ويقدم عليه بجزيتهم . فقد يظن أنه كلام متناقض . لأن الصدقة والخزينة لا يجتمعان . وأشكل . ما ذكره هو وغيره : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر أو جمادى الأولى سنة عشر إلى بني الحارث بن كعب بنجران . وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً . فإن استجابوا فاقبل منهم . وإن لم يفعلوا فقاتلهم فخرج خالد حتى قدم عليهم . فبعث الركاب بضربون في كل وجه . ويدعون إلى الإسلام . فأسلم الناس . ودخلوا فيها دعوا إليه . وأقام خالد فيهم يعلمهم الإسلام . وكتب بذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يقبل ويقبل إليه بوفدهم . وقد تقدم أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فصالحهم على أئني حلة ، وكتب لهم كتاب أمن . وأن لا يغيروا عن دينهم . ولا يحشروا ، ولا يمشروا .

وجواب هذا : أن أهل نجران كانوا صنفين نصارى وأمين . فصالح النصارى على ما تقدم . وأما الأميون منهم فبعث إليهم خالد بن الوليد . فأسلموا وقدم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . وهم الذين قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : هم كنتم تغلبون من قاتلكم في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نجتمع ولا نتفرق ولا نبداً أحداً بظلم . قال : صدقتم . وأمر عليهم قيس بن الحصين ، وهؤلاء هم بنو الحارث بن كعب . فقوله بعث علياً كرم الله وجهه إلى أهل نجران ليأتيهم بصدقاتهم أو جزيتهم . أراد به الطائفتين من أهل نجران صدقات من أسلم منهم . وجزية النصارى .

فصل : في قتل رسول فروة بن عمرو الجندى ملك عرب الروم

قال ابن إسحاق : وبعث فروة بن عمرو الجندى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً بإسلامه . وأهدى له بقلعة بيضاء . وكان فروة عاملاً للروم على من يليهم من العرب . وكان منزله معان وما حوله من أرض الشام . فلما بلغ الروم ذلك من إسلامه طلبوه حتى أخذوه . فحبسوه عندهم . فلما اجتمعت الروم لصلبه على ماء لم يقال له غفراء بفلسطين قال :

ألا هل أتى سلمى بأن خليلها
على ماء غفرا فوق إحدى الرواحل
على ناقة لم يضرب التحمل أمها
مشدبة أطرافها بالمتناجل

قال ابن إسحاق : وزعم الزهري أنهم لما قدموه ليقتلوه قال :

بلغ سراة المسلمين بأبني سلم لربي أعظمى ومقامي
ثم ضربوا عقه على ذلك الماء .

فصل : في قدوم وفد بني سعد بن بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن إسحاق : حدثني محمد بن الوليد . عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وأغدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم عليه . فأتانا بحبره على باب المسجد فقبله ، ثم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو في المسجد جالس في أصحابه . فقال : أيكم ابن عبد المطلب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا ابن عبد المطلب . فقال : محمد ؟ فقال : نعم . فقال : يا ابن عبد المطلب إني سألتك ومغظ عليك في المسألة فلا تجدن في نفسك . فقال : لا أجد في نفسي فصل عما بدا لك . فقال : أنشدك بالله إهلك . وإله أهلك . وإله من كان قبلك . وإله من هو كائن بعلك : الله بعثك إلينا رسولا ؟ قال : اللهم نعم . قال : فأنشدك بالله إهلك . وإله من كان قبلك . وإله من هو كائن بعلك : الله أهلك أن تعبد لا تشرك به شيئا ؟ وإن نخلع هذه الأنداد التي كان آباؤنا يعبدون ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم نعم . ثم جعل يذكر فرائض الإسلام فريضة فريضة : الصلاة . والزكاة . والصيام . والحج . وفرائض الإسلام كلها ينشده عند كل فريضة كما أنشده في التي قبلها . حتى إذا فرغ قال : فإني أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . وسأؤدى هذه الفرائض . وأجتنب ما نهيتني عنه لا أزيد ولا أنقص . ثم انصرف راجعا إلى بيهره . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولي : إن يصدق ذو العقيصتين يدخل الجنة » وكان ضمام رجلا جلدا أشقر ذا غديرتين .

ثم أتى بيهره ، فأطلق عقاله ، ثم خرج حتى قدم على قومه . فاجتمعوا عليه . وكان أول ما تكلم به أن قال : بثت اللات والعزى . فقالوا : مه يا ضمام . اتق البرص والجنون والحلما . قال : ويلكم : إنهما ما يضران ولا ينفعان ، إن الله قد بعث رسولا . وأنزل عليه كتابا استنقذكم به مما كنتم فيه . وإني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . وإني قد جئتكم من عنده بما أمركم به . ونهاكم عنه . فوالله ما أسمى في اليوم في حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما .

قال ابن إسحاق : فما سمعنا بوفاء قوم أفضل من ضمام بن ثعلبة . والقصة في الصحيحين من حديث أنس بنحو هذه ، وذكر الحج في هذه القصة بدل على أن قدوم ضمام كان بعد فرض الحج وهذا بعيد . فالظاهر أن هذه اللفظة مدرجة من كلام بعض الرواة ، والله أعلم .

فصل : في قدوم طارق بن عبد الله وقومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم

روينا في ذلك لأبي بكر البيهقي : عن جامع بن شداد قال : حدثني رجل يقال له طارق بن عبد الله قال : « إني لقائم بسوق الحجاز إذ أقبل رجل عليه جبة له وهو يقول : يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله فتلحقوا . ورجل يتبعه يرميه بالحجارة ، ويقول : يا أيها الناس لا تصدقوه فإنه كذاب . فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا رجل من بني هاشم الذي يزعم أنه رسول الله . قال : قلت : من هذا الذي يفعل به هذا ؟ قالوا : هذا عمه عبد العزى قال : فلما أسلم الناس وهاجروا ، خرجنا من الربة نريد المدينة نمتار من تمرها ، فلما دنونا من حيطانها ونخلها قلنا : لو نزلنا فلبسنا ثيابا غير هذه ، فلذا رجل في طمرين له فسلم . وقال : من أين أقبل القوم ؟ قلنا من الربة .

قال : وأين تريدون ؟ قلنا : نريد هذه المدينة . قال : ما حاجتكم فيها ؟ قلنا : ننتار من تمرها . قال : ومعنا ظمينة لنا . ومعنا جمل أحر مخطوم . فقال : أتبيعون جملكم هذا ؟ قالوا : نعم بكذا وكذا صاعا من تمر . قال : فما استوصينا بما قلنا شيئا . فأخذ بخنطام الجمل فانطلق ، فلما توارى عنا بجيطان المدينة ونخلها ، قلنا : ما صنعتنا ، والله ما بيعنا جملنا من نعرف ولا أخذنا له تمنا . قال : تقول المرأة إلى معنا : والله لقد رأيت رجلا كأن وجهه شقة القمر ليلة البدر أنا ضامنة لمن جملكم . وفي رواية ابن إسحاق : قالت الظمينة : فلا تلاموا . فلقد رأيت وجه رجل لا يغدر بكم ، ما رأيت شيئا أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه . فبينما هم إذ أقبل رجل فقال : أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم هذا تمركم فكلوا واشبعوا واكتالوا واستوفوا فأكلنا حتى شبعنا واكتلنا واستوفينا . ثم دخلنا المدينة فدخلنا المسجد فإذا هو قائم على المنبر يخطب الناس فأدركنا من خطبته ، وهو يقول : تصدقوا فإن الصدقة خير لكم . اليد العليا خير من اليد السفلى . أمك وأباك وأختك وأخاك ، وأدناك أدناك . إذ أقبل رجل من بني يربوع . أو قال من الأنصار فقال : يا رسول الله لنا في هؤلاء دماء في الجاهلية فقال : إن أماً لا تحبني على ولد ثلاث مرات .

فصل : في قدوم وفد نجيب

وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وفد نجيب . وهم من السكون ثلاثة عشر رجلا . قد ساقوا معهم صدقات أموالهم التي فرض الله عليهم . فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ، وأكرم منزلهم . وقالوا : يا رسول الله سقنا إليك حق الله في أموالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ردوها فاقسموها على قرائكم . قالوا : يا رسول الله ما قدمنا عليك إلا بما فضل عن قرائنا . فقال أبو بكر : يا رسول الله ما وفد من العرب بمثل ما وفد به هذا الحى من نجيب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الهدى بيد الله عز وجل ، فمن أراد به خيرا شرح صدره للإيمان . وسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء فكتب لهم بها ، وجعلوا يسألونه عن القرآن والسنة . فازداد رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم رغبة ، وأمر بلالا أن يحسن ضيافتهم ، فأقاموا أياما ، ولم يطيلوا الألب ، فقيل لهم : ما بعجلكم ؟ فقالوا : نرجع إلى من وراءنا فنخبرهم بزيارتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلامنا إياه وما رد علينا . ثم جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعونه . فأرسل إليهم بلالا ، فأجازههم بأرفع ما كان يجيز به الوفود . قال : هل بقي منكم أحد ؟ قالوا : نعم غلام خلفناه على رحالنا هو أحدنا سنا . قال : أرسلوه إلينا . فلما رجعوا إلى رحالهم . قالوا للغلام : انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض حاجتك منه فإننا قد قضينا حوائجنا منه وودعناه فأقبل الغلام حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنى امرؤ من بني أبذى . يقول : من الرهط الذى أتوك أتنا . فقضيت حوائجهم فاقض حاجتى يا رسول الله . قال : وما حاجتك ؟ قال : إن حاجتى ليست كمحاجة أصحابي وإن كانوا قدموا راغبين في الإسلام وساقوا ما ساقوا من صدقاتهم . وإنى والله ما أعملنى من بلادى إلا أن تسأل الله عز وجل أن يغفر لى ويرحمى . وأن يجعل غناى فى قلبى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل إلى الغلام : اللهم اغفر له وارحمه . واجعل غناه فى قلبه . ثم أمر له بمثل ما أمر به لرجل من أصحابه . فانطلقوا راجعين إلى أهلهم . ثم وافوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموسم بمضى سنة عشر . فقالوا : نحن بنو أبذى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ضل الغلام الذى أتانى معكم ؟ قالوا : يا رسول الله ما رأينا مثله قط . وما حدثنا بأقبح منه بما رزقه الله . لو أن الناس اقتسموا الدنيا ما نظر نحوها ولا التفت إليها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الحمد لله إلى لأرجو أن يموت جميعا . فقال رجل منهم : لو ليس يموت الرجل جميعا يارسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تشعب أهواؤه وهوومه في أودية الدنيا ، فغلل أجله أن يدركه في بعض تلك الأودية ، فلا يبالي الله عز وجل في أيها هلك . قالوا : فعاش ذلك الغلام فينا على أفضل حال ، وأزهد في الدنيا ، وأقنعه بما رزق ، فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع من رجع من أهل اليمن عن الإسلام قام في قومه فذكرهم الله والإسلام ، فلم يرجع منهم أحد ، وجعل أبو بكر الصديق يذكره . ويسأل عنه حتى بلغه حاله وما قام به ، فكتب إلى زياد بن ليلى يوصيه به خيرا .

فصل : في قدوم وفد بني سعد هذيم من قضاة

قال الواقدي : عن أبي النعمان : عن أبيه من بني سعد هذيم : « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وافدا في نفر من قومي ، وقد أوطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاد . وأدأخ العرب . والناس صفنا : إما داخل في الإسلام راغب فيه ، وإما خائف من السيف ، فزنا لناحية من المدينة . ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى بابه ، فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على جنازة في المسجد . فقننا ناحية ، ولم ندخل مع الناس في صلاتهم . حتى نال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبايعه . ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلينا فدعا بنا . فقال : من أنتم ؟ فقلنا : من بني سعد هذيم . فقال : أمسلمون أنتم ؟ قلنا : نعم . قال : فهلا صليتم على أخيكم ؟ قلنا : يارسول الله ظننا أن ذلك لا يجوز لنا حتى نبايعك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها أسلمتم فأنتم مسلمون . قالوا : فأسلمنا . وبايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام ، ثم انصرفنا إلى رحالنا قد خلفنا عليها أصغرنا . فبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبنا ، فأتي بنا إليه فقدم صاحبنا إليه فبايعه على الإسلام . فقلنا : يارسول الله إنه أصغرنا وإنه خادمنا . فقال : أصغر القوم خادمهم ، بارك الله عليه . قال : وكان والله خيرنا وأقرأنا للقرآن ، لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له . ثم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا فكان يؤمننا ، ولما أردنا الانصراف أمر بلالا فأجازنا بأواق من فضة لكل رجل منا فرجعنا إلى قومنا فرزقهم الله الإسلام . »

فصل : في قدوم وفد بني فزارة

قال أبو الربيع بن سالم في كتاب الاكتفاء : « ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك قدم عليه وفد بني فزارة بضعة عشر رجلا ، فيهم خارجة بن حصين ، والحسن بن قيس ابن أخي عيينة بن حصن ، وهو أصغرهم ، فنزلوا في دار بنت الحرث ، وجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقررين بالإسلام . وهم مستنون على ركاب عجاف ، فسألم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بلادهم . فقال أحدهم : يارسول الله أسنت بلادنا ، وهلكت مواشينا ، وأجذب جناننا ، وغرث عيالنا ، فادع لنا ربك يفتينا . واشفع لنا إلى ربك ، وليشفع لنا ربك إليك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله . ويحك . هذا إنما شفعت إلى ربّي عز وجل ، فمن الذي يشفع ربنا إليه . لا إله إلا هو العظيم ، وسع كرسيه السموات والأرض ، فهي تنط من عظمت وجلاله كما تنط الرجل الحديد . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل ليضحك من شفقكم وأزلكم وقرب غياثكم ، فقال الأعرابي : يارسول الله ويضحك ربنا عز وجل ؟ قال : نعم . فقال الأعرابي : لن يعلمك من ب يضحك خيرا . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم من قوله ، وصعد المنبر فتكلم بكلمات ، وكان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا رفع الاستسقاء فرفع يديه حتى رقى بياض إبطيه ، وكان

ما حفظ من دعائه : اللهم اسق بلادك وبهائلك ، وانشر رحمتك ، وأحى بلادك الميت ، اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريحا مريحا طبقا واسما عاجلا غير آجل ، نافعا غير ضار . اللهم سقيا رحمة لاسقيا عذاب ، ولا هدم ، ولا غرق ، ولا محق . اللهم اسقنا الغيث ، وانصرنا على الأعداء .

فصل : في قدوم وفد بني أسد

وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وفد بني أسد ، عشرة رهط فيهم وابصة بن معبد ، وطلحة بن خويلد ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس مع أصحابه في المسجد فتكلموا . فقال متكلمهم : يا رسول الله إنا شهدنا أن الله وحده لا شريك له ، وأنت عبده ورسوله ، وجنتك يا رسول الله . ولم تبعث إلينا بعثا ، ونحن لمن وراءنا .

قال محمد بن كعب القرظي : فأنزل الله على رسوله : (يمتنون عليك أن أسلموا قل لا تنصروا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين) وكان مما سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه يومئذ العياقة . والكهانة ، وضرب الخصى ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله . فقالوا : يا رسول الله إن هذه أمور كنا نعملها في الجاهلية رأيت خصلة بقيت ؟ قال : وما هي ؟ قالوا : الخط . قال : علمه نبي من الأنبياء . فمن صادف مثل علمه علم .

فصل : في قدوم وفد بهراء

ذكر الواقدي عن كريمة بنت المقداد قال : سمعت أمي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب تقول : ه قدم وفد بهراء من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم ثلاثة عشر رجلا ، فأقبلوا يقودون رواحلهم حتى انتهوا إلى باب المقداد . ونحن في منازلنا ببني جذيلة . فخرج إليهم المقداد . فرحب بهم ، فأنزلهم وجاءهم بحفنة من حبيس قد كنا هيأناها قبل أن يحلوا للنجس عليها . فحملها المقداد . وكان كريما على الطعام . فأكلوا منها حتى نهوا . وردت إلينا القصعة وفيها أكل فجمعنا تلك الأكل في قصعة صغيرة ، ثم بعثنا بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع سدره مولاني . فوجدته في بيت أم سلمة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضباعة أرسلت بهذا ؟ قالت سدره : نعم يا رسول الله . قال : ضعي . ثم قال : ما فعل ضيف أبي معبد ؟ قلت : عندنا . قالت : فأصاب منها رسول الله صلى الله عليه وسلم أكلا هو ومن معه في البيت حتى نهوا . وأكلت معهم سدره ثم قال : اذهبي بما بقي إلى ضيفكم . قالت سدره : فرجعت بما بقي في القصعة إلى مولاني . قالت : فأكل منها الضيف ما أقاموا ترددها عليهم وما تنيف حتى جعل القوم يقولون : يا أبا معبد إنك لتبذلنا من أحب الطعام إلينا . ما كنا نقدر على مثل هذا إلا في الحين . وقد ذكر لنا أن الطعام ببلادكم إنما هو العلق ونحوه ونحن عندك في الشبع . فأعجبهم أبو معبد بنجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أكل منها أكلا ثم ردها . فهذه بركة أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل القوم يقولون : نشهد أنه رسول الله . وازدادوا يقينا وذلك الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلموا القرائض . وأقاموا أياما ، ثم جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعونهم وأمرهم بمجاورتهم . وانصرفوا إلى أهلهم .

فصل : في قدوم وفد عذرة

وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد عذرة في صفر سنة تسع اثنا عشر رجلا ، فيهم حمزة بن النعمان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من القوم ؟ فقال متكلمهم : من لا تنكره . نحن بنو عذرة لغوة

قصي لآلهم ، نحن الذين عضدوا قصبيا ، وأزاحوا من بطن مكة خزاعة وبني بكر ، ولنا قرابات وأرحام . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مرجا بكم وأهلا ، ما أعرفق بكم ، فأسلموا ، وبشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الشام ، وهرب هرقل إلى ممتنع من بلاده ، ونهائم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سؤال الكاهنة ، وعن الدبائع التي كانوا يذبحونها ، وأنعبرهم أن ليس عليهم إلا الأضحية . فاقاموا أياما بدار رملة ، ثم انصرفوا وقد أجزوا .

فصل : في قدوم وفد بلي

وقدم عليه وفد بلي في ربيع الأول من سنة تسع . فأنزلهم رويفع بن ثابت البلوي عنده . وقدم بهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : هؤلاء قومي . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مرجا بك وبقومك فأسلموا وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذي هداكم للإسلام فكل من مات على غير الإسلام فهو في النار . فقال له أبو الضيف شيخ الوفد : يا رسول الله إني رجل في رغبة في الضيافة فهل لي في ذلك أجر ؟ قال : نعم وكل معروف صنعته إلى غنى أو فقير فهو صدقة . قال : يا رسول الله ما وقت الضيافة ؟ قال : ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل للضيف أن يقم عندك فيمحرجك ، قال : يا رسول الله أرأيت الضالة من الغنم أجدها في القلاة من الأرض ؟ قال : هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : فالبعير ؟ قال : مالك وله دعه حتى يجده صاحبه . قال رويفع : ثم قاموا فرجعوا إلى منزلي . فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منزلي يحمل تمرا فقال : استعن بهذا التمر ، وكانوا يأكلون منه ومن غيره . فأقاموا ثلاثا ، ثم ودعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأجازهم ، ورجعوا إلى بلادهم .

ما في القصة من الفقه

في هذه القصة من الفقه : أن للضيف حقا على من نزل به ، وهو ثلاث مراتب : حق واجب ، وتعام مستحب ، وصدقة من الصدقات . فالحق الواجب يوم وليلة ، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مراتب الثلاثة في الحديث المتفق على صحته من حديث أبي شريح الخزاعي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته . قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال يومه وليلته والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يحرجه » .

وفيه جواز التلقاط الغنم ، وأن الشاة إذا لم يأت صاحبها فهي ملك الملتقط . واستدل بهذا بعض أصحابنا على أن الشاة ونحوها مما يجوز التقاطه يغير الملتقط بين أكله في الحال وعليه قيمته ، وبين بيعه وحفظ ثمنه ، وبين تركه والإنفاق عليه من ماله ، وهل يرجع به ؟ على وجهين : لأنه صلى الله عليه وسلم جعلها له إلا أن يظهر صاحبها ، وإذا كانت له خير بين هذه الثلاثة ، فإذا ظهر صاحبها دفعها إليه أو قيمتها ، وأما مقدم أصحاب أحد ففعل خلاف هذا . قال أبو الحسين : لا يتصرف فيها قبل الحول رواية واحدة . قال : وإن قلنا : يأخذ مالا يستقل بنفسه كالغنم فإنه لا يتصرف بأكل ولا غيره رواية واحدة ، وكذلك قال ابن عقيل . ونص أحمد في رواية أبي طالب في الشاة يعرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ردها إليه . وكذلك قال الشريهان : لا يملك الشاة قبل الحول رواية واحدة . وقال أبو بكر : وضالة الغنم إذا أخذها يعرفها سنة ، وهو الواجب ، فإذا مضت السنة ولم يعرف صاحبها كانت له ، والأول أفقه وأقرب إلى مصلحة الملتقط والمالك ، إذ قد يكون تعريفها

سنة مستلزما لتفريم مالكمها أضمااف قيمتها إن قلنا يرجع عليه بتفقيها، وإن قلنا لا يرجع استلزم تفريم الملتقط ذلك : وإن قيل يدعها ولا يلتقطها كانت للذئب وتلفت ، والشارع لا يأمر بضيااع المال . فإن قيل : فهذا الذى رجحتومه مخالفة لنصوص أحد وأقوال أصحابه ، وللدليل أيضا : أما مخالفة نصوص أحد فما تقدم حكايته فى رواية أنى طالب : ونص أيضا فى روايته : فى مضطر وجدشاة مذبوحة ، وشاة ميتة ، قال : يأكل من الميتة ولا يأكل من المذبوحة ، الميتة أحلت والمذبوحة لها صاحب قد ذبحها ، يريد أن يعرفها ، ويطلب صاحبها ، فإذا أوجب إبقاء المذبوحة على حالها فإبقاء الشاة الحية بطريق الأولى ، ولما مخالفة كلام الأصحاب فقد تقدم ، وأما مخالفة الدليل فى حديث عبد الله بن عمرو : « يارسول الله كيف ترى فى ضالة الغنم ؟ فقال : هى لك أو لأخيك أو للذئب . احبس على أخيك ضالته » وفى لفظ « رد على أخيك ضالته » وهذا يمنع البيع والذبح .

قيل : ليس فى نص أحد أكثر من التعريف ، ومن يقول إنه غير بين أكلها وبيعها وحفظها لا يقول بسقوط التعريف . بل يعرفها مع ذلك . وقد عرف شيئا وعلامتها ، فإن ظهر صاحبها أعطاه القيمة ، فقول أحد يعرفها أعم من تعريفها وهى باقية ، أو تعريفها وهى مضمونة فى الذمة لمصلحة صاحبها وملقطها ولا سيما إذا التقطها فى السفر . فإن فى إيجاب تعريفها سنة من الحرج والمشقة ما لا يرضى به الشارع ، وفى تركها من تعريفها للإضاعة والمهلاك ما يناق أمره بأخذها . وإخباره أنه إن لم يأخذها كانت للذئب فيتين ولا بد إما بيعها وحفظ ثمنها . وإما أكلها وضمان قيمتها أو مثلها . وأما مخالفة الأصحاب فالذى أختار التخيير من أكبر أئمة الأصحاب . ومن يقاس بشيوخ المذهب الكبار الأجلاء . وهو أبو محمد المقدسى قدس الله روحه ، ولقد أحسن فى اختياره التخيير كل الإحسان . وأما مخالفة الدليل : فأين فى الدليل الشرعى المنع من التصرف فى الشاة الملتقطة فى المفازة وفى السفر بالبيع والأكل ، وإيجاب تعريفها ، والإنفاق عليها سنة مع الرجوع بالإنفاق أو مع عدمه ، هذا مالا تأتى به شريعة ، فضلا أن يقوم عليه دليل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « احبس على أخيك ضالته » صريح فى أن المراد به أن لا يستأثر بها دونه ويزيل حقه ، فإذا كان بيعها وحفظ ثمنها خيرا له من تعريفها سنة والإنفاق عليها ، وتفريم صاحبها أضمااف قيمتها ، كان حبسها وردها عليه هو بالتخيير الذى يكون له فيه الحفظ ، والحديث يقتضيه بضمهاه وقوته ، وهذا ظاهر وبالله التوفيق .

ومنها : أن البعير لا يجوز التقاطه : اللهم إلا أن يكون فلوا صغيرا لا يمتنع من الذئب ونحوه ، فحكمه حكم الشاة بتنبية النص ودلالته .

فصل : فى قلوبم وغد ذى مرة

وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغد ذى مرة ثلاثة عشر رجلا ، رأسهم الحرث بن عوف فقالوا : يارسول الله إنا قومك وعشيرتك ، نحن قوم من بنى لؤى بن غالب . فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للحرث : أين تركت أهلك ؟ قال : بسلاح وما والاها . قال : وكيف البلاد ؟ قال : والله إنا لسختون مائى المال منغ ، فادع الله لنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم اسقهم الغيث ، فأقاموا أياما ثم أرادوا الانصراف إلى بلادهم فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مودعين له ، فأمر بلالا أن يجيزهم ، فأجازهم بعشر أواقى فضة ، وفضل الحرث بن عوف أعطاه اثنتى عشرة أوقية ، ورجعوا إلى بلادهم فوجدوا البلاد

مطيرة ، فسألوا : متى مطرم ؟ فإذا هو ذلك اليوم الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وأخصبت بعد ذلك بلادهم .

فصل : في قدوم وفد خولان

وقدم عليه صلى الله عليه وسلم في شهر شعبان سنة عشر وفد خولان ، وهم عشرة . فقالوا : « يا رسول الله نحن على من وراعتنا من قومتنا ، ونحن مؤمنون بالله عز وجل ، ومصدقون برسوله ، وقد ضربنا إليك آباط الإبل ، وقد ركبنا حزون الأرض وسهولها ، وللمنة لله ولرسوله علينا ، وقدمنا زائرين لك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما ما ذكرتم من مسيركم إلى فإن لكم بكل خطوة خطاها بمير أحدكم حسنة ، وأما قولكم زائرين فإنه من زائري بالمدينة كان في جوارى يوم القيامة . قالوا : يا رسول الله هذا السفر الذي لا توى عليه . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماضل عم أنس وهو صنم خولان الذي كانوا يعبدونه . قالوا : أبشر بدلنا الله به ما جئت به ، وقد بقيت منا بقايا من شيخ كبير وعجوز كبيرة متمسكون به ، ولو قدمنا عليه خدمناه إن شاء الله ، فقد كنا منه في غرور وقتنة . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما أعظم ما رأيتم من فتنته . قالوا : لقد رأينا أسنتنا حتى أكلنا الرمة ، فجعنا ما قدرنا عليه ، وابتصنا به مائة ثور ونحرناها لم أنس قربانا في غداة واحدة ، وتركتها تردها السباع ، ونحن أخرج إليها من السباع ، فجاءنا الغيث من ساعتنا . ولقد رأينا العشب يورى الرجال ، ويقول قائلنا : أنتم علينا عم أنس . وذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يقسمون لصلتهم هذا من أنعامهم وحروهم ، وأنهم كانوا يجعلون من ذلك جزءا له وجزءا لله يزعمهم ، قالوا : كنا نزرع الزرع ، فنجعل له وسطه ، فنسميه له ، ونسعى زراعا آخر حجرة لله ، فإذا مالت الريح فالذي سمينا الله جعلناه لم أنس ، وإذا مالت الريح فالذي جعلناه لم أنس لم نجعله لله ، فذكر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله أنزل على ذلك (وجعلوا لله عما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا) الآية قالوا : وكنا نتحاكم إليه فيتكلّم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك الشياطين تكلمكم ، وسألوه عن فرائض الدين ، فأخبرهم وأمرهم بالوفاء بالعهد ، وأداء الأمانة ، وحسن الجوار لمن جاوروا ، وأن لا يظلموا أحدا ، قال : فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، ثم ودعوه بعد أيام ، وأجازهم ، فرجعوا إلى قومهم ، فلم يخلوا عقدة حتى هدموا عم أنس .

فصل : في قدوم وفد محارب

وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد محارب عام حجة الوداع ، وهم كانوا أغلظ العرب . وأفظهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك المواسم . أيام عرضه نفسه على القبائل يدعوهم إلى الله ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عشرة ناطقين عن وراعتهم من قومهم ، فأسلموا ، وكان بلال يأتيهم بغداء وعشاء ، إلى أن جلسوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما من الظهر إلى العصر ، فمرف رجل منهم فأمد النظر ، فلما رآه المحارب يديم النظر إليه قال : كأنك يا رسول الله توهمني ؟ قال : لقد رأيته . قال المحارب : إني والله لقد رأيته ، وكلمته ، وكلمتهك بأقبح الكلام ، ورددتك بأقبح الرد بمكاذ . وأنت تطوف على القبائل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . ثم قال المحارب : يا رسول الله ما كان في أصحابي أشد عليك يومئذ ولا بعد عن الإسلام مني ، فأحد الله الذي أبقاني حتى صدقت بك ، ولقد مات أولئك النفر الذين كانوا معي على دينهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذه القلوب بيد الله عز

وجل . فقال الحارثي : يا رسول الله استغفرني من مراجعتي إياك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الإسلام يَجِبُ ما كان قبله من الكفر ، ثم انصرفوا إلى أهلهم .

فصل : في قتلهم وقد صدأ في سنة ثمان

وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وقد صدأ ، وذلك أنه لما انصرف من المعركة بعث بعوثاً ، وهياً بعثاً استعمل عليه قيس بن سعد بن عباد ، وعقد له لواء أبيض ، ودفع إليه راية سوداء ، وعسكر بناحية قناة في أربعمائة من المسلمين . وأمره أن يبطأ ناحية من الجن كان فيها صدأ ، فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل منهم ، وعلم بالجيش : فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله جئتك وأخذا على من ورائي فأردد الجيش ، وأنا لك بقوى . فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيس بن سعد من صدر قناة ، وخرج الصدائي إلى قومه ، فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر رجلاً منهم . فقال سعد بن عباد : يا رسول الله دعهم ينزلوا على ، فنزلوا عليه فحياهم وأكرمهم وكساهم ، ثم راح بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الإسلام ، فقالوا : نحن لك على من وراءنا من قوما ، فرجعوا إلى قومهم ففشا فيهم الإسلام . فوافى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم مائة رجل في حجة الوداع . ذكر هذا الواقدي عن بعض بني المصطلق .

وذكر عن حديث زياد بن الحرث الصدائي أنه الذي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : أردد الجيش وأنا لك بقوى . فردهم قال : وقد قوى عليه . فقال لي : يا أخا صدأ إنك لمطاع في قومك قال : قلت : بلى يا رسول الله من من الله عز وجل ومن رسوله . وكان زياد هذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفار . قال : فاعتشى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي سار ليلاً . واعتشينا معه . وكنت رجلاً قويا . قال : فجعل أصحابه يتفرون عنه . ولزمت غرزه . فلما كان في السحر قال : أذن يا أخا صدأ . فأذنت على راحتي . ثم سرنا حتى ذهبنا فنزل لحاجته ثم رجع فقال : يا أخا صدأ هل معك ماء ؟ قال : قلت : معي شيء في الإداوة . فقال : هاته . فجئت به . فقال : صب فصبت ما في الإداوة في العقب فجعل أصحابه يتلاحقون . ثم وضع كفه على الإناء . فرأيت بين كل أصبعين من أصابعه عينا تفور . ثم قال يا أخا صدأ لولا أني أستحي من ربي عز وجل سقيتنا وأسقيتنا ثم توضأ وقال : أذن في أصحابي من كانت له حاجة بالوضوء فليرد . قال : فوردوا عن آخرهم ثم جاء بلال يقيم . فقال : إن أخا صدأ أذن ، ومن أذن فهو يقيم . فأقمتم . ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بنا . وكنت سألته قبل أن يؤمرني على قوى . ويكتب لي بذلك كتاباً . ففعل .

فلما فرغ من صلاته قام رجل يشتكي من عامله . فقال : يا رسول الله إنه أخذنا بلحول كانت بيننا وبينه في الجاهلية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا خير في الإمارة لرجل مسلم » .

ثم قام آخر فقال : يا رسول الله أعطني من الصدقة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يكل قسمها إلى ملك مقرب ، ولا نبي مرسل . حتى جزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت جزأها منها أعطيتك ، وإن كنت غنيا عنها ، فلما هي صداع في الرأس ، وداء في البطن » .

فقلت : في نفسي : هاتان خصلتان حين سألت الإمارة وأنا رجل مسلم ، وسألت من الصدقة وأنا غني عنها . فقلت : يا رسول الله هذان كتاباك فاقبلهما ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولم ؟ فقلت : إني

سمعتك تقول ولا خير في الإمارة لرجل مسلم وأنا مسلم . وسمعتك تقول ومن سأل من الصدقة وهو غني عنها فإنما هي صداع في الرأس وداء في البطن . وأنا غني . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إن الذي قلت كما قلت ، فقبلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال لي : دلتني على رجل من قومك أستعمله ، فدللتني على رجل منهم فاستعمله ، قلت : يا رسول الله إن لنا بثرا إذا كان الشتاء كفانا ماؤها . وإذا كان الصيف قل علينا فنفترقنا على المياه ، والإسلام اليوم فينا قليل ، ونحن نخاف ، فادع الله عز وجل لنا في بثرا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ناولني سبع حصيات ، فناولته فمركهن بيده ، ثم دفعهن إلي وقال : إذا انتهيت إليها فأتني فيها حصاة حصاة وسم الله ، قال : فعلت فما أدركتنا لها قمر حتى الساعة .

فصل : في فقه هذه القصة

وفيها : استحباب عقد الألوية والرايات للجيش ، واستحباب كون الاواء أبيض . وجواز كون الراية سوداء من غير كراهية .

وفيها : قبول خبر الواحد . فإن النبي صلى الله عليه وسلم رد الجيش من أجل خبر الصدائي وحده . ومنها جواز سير الليل كله في السفر إلى الأذان . فإن قوله : « اعتش » أي سار عشية . ولا يقال لما بعد نصف الليل .

وفيها : جواز الأذان على الراحة .

وفيها : طلب الإمام الماء من أحد رعيته للوضوء . وليس ذلك من السؤال .

وفيها : أنه لا يقيم حتى يطلب الماء فيعوزه .

وفيها : المعجزة الظاهرة بفوران الماء من بين أصابعه ، لما وضعها فيه أمده الله به . وكثره حتى جعل يفور من خلال الأصابع الكريمة ، والجهال تظن أنه كان يشق الأصابع ، ويخرج من خلال اللحم والدم . وليس كذلك ، وإنما بوضعه أصابعه الكريمة فيه حلت فيه البركة من الله والممدد ، فجعل يفور حتى خرج من بين الأصابع ، وقد جرى له هذا مرارا عديدة بمشهد أصحابه .

وفيها : أن السنة أن يتولى الإقامة من تولى الأذان . ويجوز أن يؤذن واحد ، ويقم آخر ، كما ثبت في قصة عبد الله بن زيد . أنه لما رأى الأذان وأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم : قال : ألقه على بلال . فالتقاء عليه . ثم أراد بلال أن يقيم . فقال عبد الله بن زيد : يا رسول الله أنا رأيت أريد أن أقيم . قال : فاقم . فاقام هو ، وأذن بلال . ذكره الإمام أحمد رحمه الله .

وفيها : جواز تأمير الإمام ، وتوليته لمن سألته ذلك ، إذا رآه كفوا ، ولا يكون سؤاله مانعا من توليته ، ولا يناقض هذا قوله في الحديث الآخر : « إنا لن نؤلى على عملنا من أراده » فإن الصدائي إنما سألته أن يؤمره على قومه خاصة ، وكان مطاعا فيهم ، محبا إليهم ، وكان مقصده إصلاحهم ، ودعاهم إلى الإسلام ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أن مصلحة قومه في توليته ، فأجابه إليها ، ورأى أن ذلك السائل إنما سألته الولاية لحظ نفسه ومصلحته هو فمنه منها ، فولى للمصلحة ومنع للمصلحة ، فكان توليته لله ، ومنه لله .

وفيها : جواز شكاية العمال الظلمة ، ورفضهم إلى الإمام ، والقدح فيهم بظلمهم ، وأن ترك الولاية خير

للمسلم من الدخول فيها ، وأن الرجل إذا ذكر أنه من أهل الصدقة أعطى منها بقوله ، ما لم يظهر منه خلافه .
ومنها : أن الشخص الواحد يجوز أن يكون وحده صنفًا من الأصناف لقوله : « إن الله جزأها ثمانية أجزاء
فإن كنت جزءًا منها أعطيتك » .

ومنها : جواز إقالة الإمام لولاية من ولاه إذا سأل ذلك .

ومنها : استشارة الإمام لدى الرأي من أصحابه فيمن يوليه .

ومنها : جواز الوضوء بالماء المبارك ، وأن يركته لا توجب كراهة الوضوء منه ، وعلى هذا فلا يكره
الوضوء من ماء زمزم ، ولا من الماء الذي يجري على ظهر الكعبة ، والله أعلم .

فصل : في قدوم وفد غسان

وقدموا في شهر رمضان سنة عشر ، وهم ثلاثة نفر فأسلموا ، وقالوا : لاندري أيتبعنا قومنا أم لا ؟
وهم يجون بقاء ملكهم - وقرب قيصر - فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجواز ، وانصرفوا راجعين ،
فقدوا على قومهم فلم يستجيبوا لهم ، وكتبوا إسلامهم حتى مات منهم رجلان على الإسلام ، وأدرك الثالث
منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عام اليرموك ، فلقى أباعبيدة فخبّره بالإسلام فكان يكرمه .

فصل : في قدوم وفد سلامان

وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وفد سلامان سبعة نفر فيهم حبيب بن عمرو ، فأسلموا . قال حبيب :
فقلت : « أي رسول الله ما أفضل الأعمال ؟ قال الصلاة في وقتها » ثم ذكر حديثنا طويلا ، وصلوا معه يومئذ
الظهر والعصر . قال : فكانت صلاة العصر أخف من القيام في الظهر ، ثم شكوا إليه جدد بلادهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : بيده اللهم اسقهم الغيث في دارهم . فقلت : يا رسول الله ارفع يدك . فإنه
أكثر وأطيب . فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع يديه . حتى رأيت بياض إبطيه ، ثم قام وقمنا
عنه . فأقمنا ثلاثا وضيافته تجرى علينا . ثم ودعاه وأمر لنا بجواز ، فأعطينا خمس أواق لكل رجل منا ،
واعتذر إلينا بلال وقال : ليس عندنا اليوم مال . فقلنا : ما أكثر هذا وأطيبه . ثم رحلنا إلى بلادنا ، فوجدناها
قد مطرت في اليوم الذي دعا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الساعة ، قال الواقدي : وكان مقدمهم
في شوال سنة عشر .

فصل : في قدوم وفد بني عبس

وقدم عليه وفد بني عبس ، فقالوا : يا رسول الله قدم علينا قراؤنا فأخبرونا أنه لا إسلام لمن لا هجرة له ،
ولنا أموال ومواش وهي معاشنا . فإن كان لا إسلام لمن لا هجرة له . فلا خير في أموالنا ومواشينا بعناها
وهاجرنا عن آخرنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقوا الله حيث كنتم ، فلن يترككم الله من أعمالكم
شيئا وسألم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خالد بن سنان ، هل له عقب ؟ فأخبروه أنه لا عقب له ،
كانت له ابنة فأنقضت وأنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه عن خالد بن سنان ، فقال : « نبي
ضيعه قومه » .

فصل : في قدوم وفد غامد

قال الواقدي : « وقد قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد غامد ستة عشر ، وهم عشرة ، فزولوا ببيع النرغد ، وهو يومئذ أثل وطرفة ، ثم انطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفوا عند رحلهم أحد عشر سناً فنام عنه ، وأتى سارق فسرقة عبيه لأحدكم فيها أبواب له وانتهى القوم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلدوا عليه ، وأقروا له بالإسلام ، وكتب لهم كتاباً فيه شرائع من شرائع الإسلام . وقال لهم : « من خلفتم في رحالكم ؟ فقالوا : أحدنا سناً يارسول الله . قال : فإنه قد نام عن متاعكم حتى أتى آت فأخذ عبيه أحدكم فقال رجل من القوم : يارسول الله ما لأحد من القوم عبيه غيرى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقد أخذت وردت إلى موضعها » فخرج القوم سراعا حتى أتوا رواحلهم فوجدوا أصحابهم فسألوه عما أخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فرزت من نوى ففقدت العبيه ، فقامت في طلبها ، فإذا رجل قد كان قاعدا : فلما رأته صار يعدونى : فانتهيت إلى حيث انتهى ، فإذا أثر حفرة ، وإذا هو قد غيب العبيه فاستخرجتها . فقالوا نشهد أنه رسول الله ، فإنه قد أخبرنا بأخذها ، وأنها قد ردت ، فرجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه ، وجاء الغلام الذى خلفوه فأسلم ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يئ كعب فعلمهم قرآنا ، وأجازهم كما كان يجيز الوفود ، وانصرفوا . »

فصل : في قدوم وفد الأزد على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذكر أبو نعيم في كتاب معرفة الصحابة والحافظ أبو موسى المدينى من حديث أحمد بن أبي الخوارى قال : سمعت أبا سليمان الداراني قال : حدثني علقمة بن يزيد بن سويد الأزدي قال : حدثني أبي عن جدتي سويد ابن الحرث قال : « وفدت سابع سبعة من قوى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما دخلنا عليه وكلمناه أعجبه ما رأى من سمته وزينا . فقال : ما أنتم ؟ قلنا : مؤمنون ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إن لكل قول حقيقة فاحقيقة قولكم وإيمانكم ؟ قلنا : خمس عشرة خصلة : خمس منها أمرتنا بها رسلك أن تؤمن بها ، وخمس أمرتنا أن نعمل بها ، وخمس تخلقنا بها في الجاهلية فنحن عليها الآن إلا أن تكره منها شيئا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما الخمس التى أمرتكم بها رسل أن تؤمنوا بها ؟ قلنا : أمرتنا أن نؤمن بالله : وملائكته وكتبه ، ورسله ، والبعث بعد الموت . قال : وما الخمس التى أمرتكم أن تعملوا بها ؟ قلنا : أمرتنا أن نقول لا إله إلا الله ، ونقيم الصلاة ، ونؤتي الزكاة ، ونصوم رمضان ، ونحج البيت الحرام من استطاع إليه سبيلا . فقال : وما الخمس التى تخلقكم بها في الجاهلية ؟ قالوا : الشكر عند الرخاء ، والصبر عند البلاء ، والرضا بمر القضاء ، والصدق في مواطن اللقاء ، وترك الشهادة بالأعداء . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حكاه علماء كادوا من فهمهم أن يكونوا أنبياء . ثم قال : وأنا أزيدكم خمسا فتم لكم عشرون خصلة إن كنتم كما تقولون ، فلا تجمعوا ما لا تأكلون ولا تلبثوا ما لا تسكنون ولا تنافسوا في شيء أتم عنه غدا تزولون ، واتقوا الله الذى إليه ترجعون ، وعليه تعرضون ، وارغبوا فيما عليه تقدمون ، وفيه تخلدون ، فانصرف القوم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظوا وصيته وعملوا بها . »

فصل : في قدوم وفد بنى المصطلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم

روينا عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبيه قال : كتب إلى إبراهيم بن حزة بن محمد بن حزة

ابن مصعب بن الزبير الزبيدي : كتبت إليك بهذا الحديث ، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك ، فحدث بذلك عني قال : حدثني عبد الرحمن بن المغيرة الخزاعي قال : حدثنا عبد الرحمن بن عياش الأنصاري عن دلم ابن الأسود بن عبد الله بن حجاب بن عامر بن المتفق العقيلي عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر قال دلم : وحدثني أيضا أبو الأسود عن عبد الله بن عاصم بن لقيط : « أن لقيط بن عامر خرج واغدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعه صاحب له يقال له نيلك بن عاصم بن مالك بن المتفق . قال لقيط : خرجت أنا وصاحبي حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافيناه حين انصرف من صلاة الغداة ، فقام في الناس خطيبا فقال : أيها الناس ألا إني قد خبأت لكم صوتي منذ أربعة أيام . ألا لتسمعوا اليوم . ألا فهل من امرئ بعثه قومه ؟ فقالوا له : اعلم لنا ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألا ثم رجل لعله يليه حديث نفسه ، أو حديث صاحبه . أو يليه ضال ، ألا إني مستول هل بلغت ؟ ألا اسمعوا تمشوا . ألا اجلسوا . فجلس الناس وقمت أنا وصاحبي حتى إذا فرغ لنا فواده ونظره . قلت : يا رسول الله ما عندك من علم الغيب ؟ فضحك ، فقال : لعمر الله أعلم أني أبتغي السقطة . فقال : ضن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله . وأشار بيده . فقلت : ما هن يا رسول الله ؟ قال : علم المنية قد علم متى منة أحلكم ولا تعلمونه . وعلم متى حين يكون في الرحم قد علمه وما تعلمونه . وعلم ما في غد قد علم ما أنت طاعم ولا تعلمه . وعلم يوم الغيث يشرف عليكم أزلين مشفقين فيظل بضحك قد علم أن غوثكم إلى قريب . قال لقيط : فقلت : لن نعدم من رب يضحك خيرا يا رسول الله . قال : وعلم يوم الساعة . »

قلنا : « يا رسول الله علمنا ما تعلم الناس وتعلم . فلما من قبيل لا يصدق تصديقنا أحد من مذبح التي تدنو علينا . وخشم التي توالينا وعشيرتنا . »

قال : « ثم تلبثون ما لبثتم . ثم تبعث الصائحة . فلعمركم ما تدع على ظهرها شيئا إلا مات . تلبثون ما لبثتم ثم يتوفى نبيكم والملائكة الذين مع ربك . فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض . وخلت عليه البلاد . فأرسل ربك السماء تهضب من عند العرش . فلعمركم ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل . ولا مدفن ميت ، إلا شقت القبر عنه حتى تخلفه من عند رأسه . فيستوى جالسا . فيقول ربك : مهيم لما كان فيه يقول يارب أمس اليوم لعهدك بالحياة يحسبه حديثا بأهله . »

فقلت : « يا رسول الله فكيف يجتمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلاء والسباع ؟ قال : أنييك بمثل ذلك في آلاء الله . الأرض أشرفت عليها وهي في مدرة بالية فقلت : لا تحيا أبدا . ثم أرسل الله عليها السماء فلم تلبث عليك إلا أياما حتى أشرفت عليها وهي شربة واحدة . ولعمركم ما أقدر على أن يجتمعكم من الماء على أن يجتمع نوات الأرض . فتخرجون من الأصواء ومن مصارعكم . فتنتظرون إليه وينظر إليكم . »

قال : قلت : « يا رسول الله كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا ونظر إليه ؟ قال : أنييك بمثل هذا في آلاء الله : الشمس والقمر آية منه صغيرة ترونها . وتريانكم ساعة واحدة . ولا تضاهون في رؤيتهما . »

قلت : « يا رسول الله فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه ؟ قال : تعرضون عليه بادية له صفحاتكم . لا يخفى عليه منكم خافية . فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من ماء فينضح بها بقلكم . فلعمركم ما يبعث وجه أحد منكم

منها قطرة ؛ فأما المسلم فتدع وجهه مثل الريغة البيضاء ، وأما الكافر فينفضحه ، أو قال فينطحه بمثل الحمم الأسود ، ألا ثم ينصرف نبيكم ، وتغرق على أثره الصالحون ، فيسلكون جسرا من النار يطأ أحدكم الحمرة يقول : حس . يقول ربك عز وجل : أوانه ، ألا فتطلمون على حوض نبيكم على أظلم والله ناملة قط مارأيها ، فلعمرك ما يسط أحد منكم يده إلا وقع عليها قدح يطهره من الطوف والبول والأذى . وتحبس الشمس والقمر ، فلا ترون منهما واحدا .

قال : قلت : « يا رسول الله فيما تبصر ؟ قال : بمثل بصرك ساعتك هذه ، وذلك مع طلوع الشمس في يوم أشرقت الأرض ، وواجهت به الجبال » .

قال : قلت : « يا رسول الله فم تجزى من سيئاتنا وحسناتنا ؟ قال صلى الله عليه وسلم : الحسنة بعشر أمثالها ، والسيئة بمثلها إلا أن يعفو » .

صفة أبواب الجنة وأبواب النار

قال : قلت : « يا رسول الله ما الجنة وما النار ؟ قال : لعمر إلك إن النار لها سبعة أبواب ما منها بابان إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاما ، وإن الجنة لها ثمانية أبواب ما منها بابان إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاما » .
قلت : « يا رسول الله فعلام نطلع من الجنة . قال : على أنهار من عسل مصفى . وأنهار من خمر ما بها صداع ولا ندامة ، وأنهار من لبن ما يغيثر طعمه ، وماء غير آسن . وفاكهة . ولعمرك ما تطعمون . وغير من مثله معه أزواج مطهرة » .

قلت : « يا رسول الله أو لنا فيها أزواج ومنهن مصلمات ؟ قال : المصلحات للصالحين » وفي لفظ « المصلحات للصالحين ، تلذونهن ويلذونكم مثل لذاتكم في الدنيا غير أن لا توالد » .

قال لقيط : فقلت : « يا رسول الله أفصى ما نحن بالغون ومنهون إليه ؟ فلم يجبه النبي صلى الله عليه وسلم . قال : قلت يا رسول الله « علام أبايعك ؟ فبسط النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال : على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وزيال المشرك ، وأن لا تشرك بالله لها غيره » .

قال : قلت : « يا رسول الله وإن لنا ما بين المشرق والمغرب ؟ فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ، وظن أني مشرط مالا يعطينيه . قال : قلت : نحل منها حيث شئنا ولا يجنى على امرئ إلا نفسه ؟ فبسط يده وقال : لك ذلك نحل حيث شئت ، ولا يجنى عليك إلا نفسك » .

قال : فانصرفنا عنه . ثم قال : « ها إن ذين ، ها إن ذين مرتين ، من اتقى الناس في الأولى والآخرة ، فقال له كعب بن الجذارية أحد بني بكر بن كلاب : من هم يا رسول الله ؟ قال : بنو المنتقى ، بنو المتقى ، بنو المتقى ، أهل ذلك منهم » .

قال : فانصرفنا ، وأقبلت عليه فقلت : « يا رسول الله هل لأحد من مضي من خير في جاهليتهم ؟ فقال رجل من عرض قريش ، والله إن أباك المتقى لفي النار . قال : فكأنه وقع حريين جلد وجهي ولحمه مما قال لأبي على رموس الناس ، فهمت أن أقول وأبولك يا رسول الله ، ثم إذا الأخرى أجل . فقلت : يا رسول الله وأهل ؟ قال : وأهل لعمر الله حيث ما أتيت على قبر عامري ، أو قريشي ، أو دوسي ، قل : أرسلى إليك محمد فأبشر بما يسوءك تجر على وجهك وبطنك في النار » .

قال : قلت : يا رسول الله وما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسنون إلا إياه وكانوا يحسبون أنهم مصلحون ؟ قال صلى الله عليه وسلم : ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمة نبيا ، فمن عصى نبيه كان من الضالين ، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين .

هذا حديث كبير جليل . تنادى جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة ، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني ، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري ، وهما من كبار علماء المدينة ، ثقتان محتج بهما في الصحيح ، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري ، ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم ، وتلقوه بالقبول ، وقابلوه بالتسليم والانتقاد ، ولم يطن أحد منهم فيه ، ولا في أحد من رواه .

فمن رواه الإمام ابن الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ، وفي كتاب السنة ، وقال : كتب إلى إبراهيم بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزيري : كتبت إليك بهذا الحديث ، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك فحدث به هي .

ومهم : الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب السنة له .

ومهم : الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الفسالي في كتاب المعرفة .

ومهم حافظ زمانه وحدث أوانه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في كثير من كتبه .

ومهم الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حبان أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة .

ومهم : الحافظ ابن الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده حافظ أصبهان .

ومهم : الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه .

ومهم حافظ عصره أبو نعم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني . وجاعة من الحفاظ سواهم يطول ذكرهم .

وقال ابن منده : روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وغيرهما .

وقد رواه بالعراق بجميع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم أبو زرعة الرازي وأبو حاتم وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل ولم ينكره أحد ، ولم يتكلم في إسناده ، بل روه على سبيل القبول والتسليم ، ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة ، هذا كلام أبي عبد الله بن منده .

وقوله : «هضب» أي تطهر . والأصواء القبور ، والشرية : بفتح الراء الحوض الذي يجتمع فيه الماء ، وبالسكون الحنطة ، يريد أن الماء قد كثُر ، فمن حيث شئت تشرب ، وعلى رواية السكون يكون قد شبه الأرض بخضرتها بالنبات بخضرة الحنطة واستوائها .

وقوله : «حس» كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه على خفلة ما يحرقه أو يؤله . قال الأصمعي : وهي مثل أوه .

وقوله : «يقول ربك عز وجل أوانه» قال ابن تقيية : فيه قولان : أحدهما أن يكون أنه بمعنى نعم ، والآخر أن يكون الخبر محفوفا كأنه قال أنتم كذلك أوانه على ما يقول ، والظوف الفاظ .

وفي الحديث «لا يصل أحدكم وهو يدافع الظوف والبول» والجسر : الصراط .

وقوله : « فيقول ربك مهم ، أى ما شأنك ؟ وما أمرك ؟ وفيم كنت ؟ »
وقوله « شرف عليكم أزلين » الأزل بسكون الزاى الشدة ، والأزل على وزن كتف : هو الذى قد أصابه
الأزل واشتد به ، حتى كاد يقطع :
وقوله : « فيظل يضحك » هو من صفات أفعاله سبحانه وتعالى التى لا يشبه فيها شىء من مخلوقاته .
كصفات ذاته :

وقد وردت هذه القصة فى أحاديث كثيرة لا سبيل إلى ردها ، كما لا سبيل إلى تشبيهها وتحريفها .
وكذلك « فأصبح ربك يطوف فى الأرض » هو من صفات فعله ، كقوله : (وجاء ربك والملك)
(هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك) . « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا ويدنو عشية عرفة »
فيأمر بأهل الموقف الملائكة ، والكلام فى الجميع صراط واحد مستقيم : إثبات بلا تمثيل ، وتزيه بلا تحريف
ولا تعطيل .

وقوله : « والملائكة الذين عند ربك » لا أعلم موت الملائكة جاء فى حديث صريح إلا هذا . وحديث
إسماعيل بن رافع الطويل ، وهو حديث الصور . وقد يستدل عليه بقوله تعالى : (ونفخ فى الصور فصعق
من فى السموات والأرض إلا من شاء الله) .

وقوله : « فلعمرك لئك » هو قسم بحياة الرب جل جلاله . وفيه دليل على جواز الإقسام بصفاته . وانعقاد
اليمين بها ، وأنها قديمة ، وأنه يطلق عليه منها أسماء المصادر . ويوصف بها . وذلك قدر زائد على مجرد الأسماء
وأن الأسماء الحسنى مشتقة من هذه المصادر دالة عليها .
وقوله : « ثم تحيىء الصائغة » هى صيحة البعث وتضخته .

وقوله : « حتى يخلفه من عند رأسه » هو من أخلف الزرع : إذا نبت بعد حصاده . شبه النشأة الأخرى
بعد الموت باختلاف الزرع بعد ما حصد . وتلك الخلفة من عند رأسه كما ينبت الزرع .
وقوله : « فيستوى جالسا » هذا عند تمام خلقته . وكال حياته ، ثم يقوم بعد جلوسه قائما ، ثم يساق
إلى موقف القيامة إما راكبا وإما ماشيا .

وقوله : « يقول يارب أمس اليوم » استقلال لمدة ليته فى الأرض ، كأنه لبث فيها يوما فقال : أمس
أو بعض يوم . فقال : اليوم يحسب أنه حديث عهد بأهله ، وأنه إنما فارقهم أمس أو اليوم .

وقوله : « كيف يجتمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلاء والسياع » وإقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم له
على هذا السؤال ، رد على من زعم أن القوم لم يكونوا يخوضون فى دقائق المسائل ، ولم يكونوا يفهمون
حقائق الإيمان ، بل كانوا مشغولين بالعمليات ، وأن أفراخ الصائبة والهوس من الجهمية والمغزلة والقدرية
أعرف منهم بالعمليات . وفيه دليل على أنهم كانوا يوردون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشكل
عليهم من الأسئلة والشبهات ، فيجيبهم عنها بما ينتج صدورهم . وقد أورد عليه صلى الله عليه وسلم الأسئلة
أعداؤه وأصحابه ، أعداؤه للتعتن والمغالبة . وأصحابه للتمهم والبيان وزيادة الإيمان ، وهو يجب كلا عن
سؤاله إلا مالا جواب عنه كسؤال عن وقت الساعة .

وفي هذا السؤال دليل على أنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد مافرقها ، وينشأها نشأة أخرى ، ويخلقها خلقا جديدا كما جاء في كتابه ، كذلك في موضعين منه . وقوله : « أنبتك بمثل ذلك في آلاء الله » الآية نعمه وآياته التي تعرف بها إلى عباده . وفيه إثبات القياس في أدلة التوحيد والمعاد ، والقرآن مملوء منه ، وفيه أن حكم الشيء حكم نظيره ، وأنه سبحانه إذا كان قادرا على شيء فكيف تعجز قدرته عن نظيره ومثله ؟ فقد قرر الله سبحانه أدلة المعاد في كتابه أحسن تقرير ، وأبينه ، وأبلغه ، وأوصله إلى العقول والفطر ، فأبى أعداؤه الجاحلون إلا تكذيبها له وتعميزها له ، وعلتنا في حكمه ، تعالى عما يقولون علوا كبيرا .

وقوله : « في الأرض أشرق عليها وهي مدرة بالية » هو قوله تعالى (يحيي الأرض بعد موتها) وقوله (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج) ونظائره في القرآن كثيرة .

وقوله : « فتنترون إليه وينظر إليكم » فيه إثبات صفة النظر لله عز وجل . وإثبات رؤيته في الآخرة . وقوله : « كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد » قد جاء هذا في هذا الحديث وفي قوله في حديث آخر : « لا شخص أغبر من الله » والمخاطبون بهذا قوم عرب يعلمون المراد منه ، ولا يقع في قلوبهم تشبيه سبحانه بالأشخاص . بل هم أشرف عقولا وأصح أذهانا ، وأسلم قلوبا من ذلك . وحقق صلى الله عليه وسلم وقوع الرؤية عيانا بروية الشمس والقمر . تحقيقا لها . ونفيا لثوم الهجاز الذي يظنه المعطلون .

وقوله : « فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء فينضح بها قبلكم » فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله . وإثبات الفعل الذي هو النضح . « والريطة » الملازمة « والحجم » جمع حمة : وهي الفحمة .

وقوله : « ثم ينصرف نبيكم » هذا انصراف من موضع القيامة إلى الجنة .

وقوله : « ويفرق على أثره الصالحون » أي يفزعون ويمضون على أثره .

وقوله : « فتطعمون على حوض نبيكم » ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر . فكانهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر . وللسلف في ذلك قولان حكاهما القرطبي في تذكرته والغزالي . وغلط من قال إنه بعد الجسر .

وقد روى البخاري عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بينا أنا قائم على الحوض إذا زمرة حتى إذا عرفهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم : هلم . فقلت : إلى أين ؟ فقال : إلى النار والله . قلت ماشأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا على أديارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل حمل النمل قال : فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط لأن الصراط إنما هو جسر ممدود على جهنم . فمن جازه سلم من النار .

قلت : وليس بين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تعارض ولا تناقض ولا اختلاف ، وحديثه كله يصدق بعضه بعضا . وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط . فحدث أبي هريرة هذا وغيره يرد قولهم ، وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدا لهم الحوض . فشرّبوا منه . فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا . وهو يناقض كونه قبل الصراط ، فإن قوله

« طوله شهر ، وعرضه شهر » فإذا كان بهذا الطول والسعة ، فما الذى يحيل امتداده إلى وراء الجسر فيرده المؤمنون قبل الصراط وبعده . فهذا في حيز الإمكان . ووقوعه موقوف على خبر الصادق . والله أعلم .

وقوله : « والله على أظلم ناهلة قط » الناهلة . العطاش الواردون الماء أى يردونه أظماً ما هم إليه . وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط . فإنه جسر النار . وقد وردوها كلهم . فلما قطعوه اشتد ظمؤهم إلى الماء . فوردوا حوضه صلى الله عليه وسلم . كما وردوه في موقف القيامة .

وقوله « تخمس الشمس والقمر » أى تخفیان . فتحتبان ولا يريان . والاحتباس التوارى والاختفاء . ومنه قول أبى هريرة : « فأنخست منه » .

وقوله : « ما بين البابين مسيرة سبعين عاما » يحتمل أن يريد به أن ما بين الباب والباب هذا المقدار . ويحتمل أن يريد بالبابين المصراعين .

ولا يناقض هذا ما جاء من تقديره بأربعين عاما لوجهين : أحدهما : أنه لم يصرح فيه راويه بالرفع . بل قال : « ولقد ذكر لنا أن ما بين المصراعين مسيرة أربعين عاما » والثاني : أن المسافة تختلف باختلاف سرعة السير فيها وبطئه . والله أعلم .

وقوله : في حجر الجنة : « أن ما بها صداع ولا ندامة » تعريض بخمر الدنيا . وما يلحقها من صداع الرأس والندامة على ذهاب العقل والمال . وحصول الشر الذى يوجه زوال العقل . والماء الغير الآسن : هو الذى لم يتغير بطول مكثه .

وقوله ونساء الجنة : « غير أن لاتوالد » قد اختلف الناس هل تلد نساء أهل الجنة؟ على قولين : فقالت طائفة : لا يكون فيها حمل ولا ولادة . واحتجت هذه الطائفة بهذا الحديث . وبحديث آخر أظنه في المسند وفيه « غير أن لا نرى ولا منية » وأثبتت طائفة في السلف الولادة في الجنة واحتجت بما رواه الترمذى في جامعهم من حديث أبى الصديق التاجى عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن إذا اشتبهى الولد في الجنة كان حمله ووضعوه وسنه في ساعة كما يشبهى » قال الترمذى حسن غريب . ورواه ابن ماجه .

قالت الطائفة الأولى : هذا لا يدل على وقوع الولادة في الجنة . فإنه علقه بالشرط ، فقال : « إذا اشتبهى » ولكنه لا يشبهى ، وهذا تأويل إصفاق بن راهويه حكاه البخارى عنه . قالوا : والجنة دار جزاء على الأعمال . وهؤلاء ليسوا من أهل الجزاء . قالوا : والجنة دار خلود لاموت فيها . فلو تولد فيها أهلها على اللوام والأبد لما وسعهم . وإنما وسعهم الدنيا بالموت .

وأجابت الطائفة الأخرى عن ذلك كله وقالت : « إذا » إنما تكون للمحقق الوقوع لا المشكوك فيه . وقد صرح أنه سبحانه ينشئ للجنة خلقا ليسكنهم إياها بلا عمل منهم . وقالوا : وأطفال المسلمين أيضا فيها بغير عمل ، وأما حديث سفيان : « فلو رزق كل واحد منهم عشرة آلاف من الولد وسعهم » فإن أدناهم من ينظر في ملكه مسيرة ألنى عام » .

وقوله : « يارسول الله أقصى مانحن بالفنون ومتنهن إليه » لأجواب هذه المسئلة ، لأنه إن أراد أقصى مدة الدنيا وانتهائها فلا يعلمه إلا الله ، وإن أراد أقصى مانحن بالفنون إليه بعد دخول الجنة والنار ، فلا تعلم نفس أقصى ما ينتهى إليه من ذلك ، وإن كان الانتهاء إلى نعيم وجميع ، ولهذا لم يجبه النبي صلى الله عليه وسلم .

وقوله في عقد البيعة : « وزبال المشرك : أي مفارقتة ومعاداته فلا تجاوره ولا تواله . كما جاء في الحديث الذي في السنن « لاتراعى ناراهما » يعنى المسلمين والمشركين .

وقوله : « حيث مامرت بقبر كافر فقل أرسلنى إليك محمد » هذا إرسال تقرير وتوبيخ لاتبليغ أمر ونهى . وفيه دليل على مباح أصحاب أهل القبور كلام الأحياء وخطابهم لهم ، ودليل على أن من مات مشركا فهو في النار . ومثله من مات قبل البعثة . لأن المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين إبراهيم واستبدلوا بها الشرك . وارتكبه . وليس معهم حجة من الله به ، وقبحه ، والوعيد عليه بالنار لم يزل معلوما من دين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم . وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرنا بعد قرن ، فقه الحجة البالغة على المشركين في كل وقت . ولو لم يكن إلا ما فطر عباده عليه من توحيد ربوبيته المستلزم لتوحيد إلهيته . وأنه يستحيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه إله آخر وإن كان سبحانه لا يعذب بمقتضى هذه الفطرة وحدها . فلم تزل دعوة الرسل إلى التوحيد في الأرض معلومة لأهلها ، فالمشرك يستحق العذاب بمخالفتة دعوة الرسل والله أعلم .

فصل : في قدوم وفد النخع على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدم عليه وفد النخع . وهم آخر الوفود قدوما عليه في نصف المحرم سنة إحدى عشرة في مائى رجل فزلوا دار الضيافة . ثم جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرين بالإسلام . وقد كانوا بايعوا معاذ بن جبل . فقال رجل منهم يقال له زرارة بن عمرو : « يارسول الله إنى رأيت في سفرى هذا عجبا . قال : وما رأيت ؟ قال : أنا أن تركتها في الحى كأنها ولدت جديا أسفع أحوى . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تركت أمة لك مصرة على حمل ؟ قال : نعم . قال : فلها قد ولدت غلاما وهو ابنك . قال : يارسول الله فما باله أسفع أحوى ؟ فقال : ادن منى . فدنا منه . فقال : هل بك من برص تكتمه ؟ قال : والذي بئسك بالحق ما علم به أحد . ولا اطلع عليه غيرك . قال : فهو ذلك . قال : يارسول الله ورأيت النعمان ابن المنذر عليه قرطان مدملجان ومسكتان . قال : ذلك ملك العرب رجع إلى أحسن زيه وبهجته . قال : يارسول الله ورأيت عجوزا شمطاء قد خرجت من الأرض . قال : تلك بقية الدنيا . قال : ورأيت نارا خرجت من الأرض فحالت بينى وبين ابن لى يقال له عمرو . وهى تقول : لظى لظى . بصير . وأعمى . أطعمونى . كلكم أهلكم ومالكم . قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك فتنة تكون في آخر الزمان . قال : يارسول الله وما الفتنة ؟ قال : يقتل الناس إمامهم . ويستجرون أطباق الرأس . وخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه بحسب المسمى فيها أنه محسن . ويكون دم المؤمن عند المؤمن فيها أحلى من شرب الماء . إن مات ابنك أدركت الفتنة . وإن مت أنت أدركها ابنك . فقال : يارسول الله ادع الله أن لا أدركها . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم لا يدركها . فأتى ابنه وكان من خلق عثمان .

ذكر هديه صلى الله عليه وسلم في مكاتباته إلى الملوك وغيرهم

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى هرقل

ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه كتب إلى هرقل « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم : سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم . أسلم يؤتلك الله أجره مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين . (ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى كسرى

وكتب إلى كسرى : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس : سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله . وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله . أدعوك بدعاية الله : فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة (لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) أسلم تسلم . فإن أبيت فعليكم إثم الجحوس » فلما قرئ عليه الكتاب مزقه . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مزق الله ملكه » .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي

وكتب إلى النجاشي : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله : إلى النجاشي ملك الحبشة : أسلم أنت . فإني أهدى إليك ، الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن ، وأشهد أن عيسى ابن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحسنة فحملت بعبسى ، فخلق الله من روحه ، ونفخه ، كما خلق آدم بيده ، وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له . والموالة على طاعته ، وأن تتبعني . وتؤمن بالذي جاءني ، فإني رسول الله ، وإني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل . وقد بلغت ونصحت ، فاقبلوا نصيحتي والسلام على من اتبع الهدى » وبعث بالكتاب مع عمرو بن أمية الضمري .

فقال ابن إسحاق : إن عمراً قال له : يا أصممة إن على القول عليك الاستماع ، إنك كأنك في الرقة علينا ، وكأننا في الثقة بك منك ، لأننا لم نظن بك خيراً قط إلا لنائه ، ولم نخفك على شيء قط إلا أمنائه ، وقد أخذنا الحجة عليك من فيك ، الإنجيل بيننا وبينك شاهد لا يرد ، وقاض لا يجور ، وفي ذلك الموقع الحز وإصابة الفصل ، وإلا فأتت في هذا النبي الأسمى كاليهود في عيسى ابن مريم ، وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم رسله إلى الناس فرجاء لما لم يرجعهم له ، وأمنك على ما أخافهم عليه بخير سالف وأجر ينتظر .

فقال النجاشي : أشهد بالله أنه النبي الأسمى الذي ينتظره أهل الكتاب ، وأن بشارة موسى براكب الحمار كبشارة عيسى براكب الجمل ، وأن الصياني ليس بأشنى من الخبر .

ثم كتب النجاشي جواب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمن الرحيم . إلى محمد رسول الله من النجاشي أصممة : سلام عليك يابني الله من القورحة الله وبركات الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد : فقد

بلغنى كتابك يا رسول الله فيها ذكرت من أمر عيسى ، فغرب السماء والأرض إن عيسى لا يزيد على ما ذكرت تفروفاً إنه كما ذكرت ، وقد عرفنا ما بعثت به إلينا ، وقد عرفنا ابن عمك وأصحابك ، فأشهد أنك رسول الله صادقاً مصداقاً ، وقد بايعتك ، وبايعت ابن عمك ، وأسلمت على يديه لله رب العالمين ، والثغرى : خلافة بين النواة والقشر . وتوفى النجاشى سنة تسع وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ذلك اليوم ، فخرج بالناس إلى المصلى ، فصلّى عليه وكبر أربعاً .

قلت : وهذا وهم والله أعلم ، وقد خلط راويه ولم يميز بين النجاشى الذى صلى عليه وهو الذى آمن به وأكرم أصحابه ، وبين النجاشى الذى كتب إليه يدعو ، فهما اثنان . وقد جاء ذلك مبيناً فى صحيح مسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى النجاشى وليس بالذى صلى عليه » .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس

وكتب إلى المقوقس ملك مصر والإسكندرية : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله . إلى المقوقس عظيم القبط . سلام على من اتبع الهدى أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام . أسلم تسلم . وأسلم يوثق لك أجره مرتين . فإن توليت فإن عليك إثم أهل القبط : (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقلوا اشهدوا بأننا مسلمون) » .

وبعث به مع حاطب بن أبى بلتمه . فلما دخل عليه قال : إنه كان قبلك رجل يزعم أنه الرب الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والأولى . فانتقم به ثم انتقم منه . فاعتبر بخيرك . ولا يعتبر بخيرك بك ، فقال : إن لنا ديناً لن ندعه إلا لما هو خير منه . فقال له حاطب : ندعوك إلى دين الإسلام الكافى به الله فقد ماسوا ، إن هذا النبى دعا الناس فكان أشدهم عليه قرش ، وأعداهم له اليهود . وأقربهم منه النصارى ولعمري ما بشاره موسى بعيسى إلا كبشارة عيسى بمحمد ، وما دعائنا إياك إلى القرآن إلا كدعائك أهل التوراة إلى الإنجيل . وكل نبى أدرك قوما فهم أمته . فالحق عليهم أن يعطوه . وأنت ممن أدركه هذا النبى ، ولست نهابك عن دين المسيح ، ولكننا نأمرك به .

فقال المقوقس : إني قد نظرت فى أمر هذا النبى فوجدته لا يأمر بمزهود فيه ، ولا ينهى عن مرغوب فيه ولم أجده بالساحر الفضال . ولا الكاهن الكاذب . ووجدت معه آية النبوة بإخراج الخبء ، والإخبار بالنجوى وسأظنر . وأخذ كتاب النبى صلى الله عليه وسلم فجعله فى حق من عاج ، وختم عليه ، ودفعه إلى جارية له . ثم دعا كاتباً له يكتب بالعربية فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمن الرحيم محمد بن عبد الله . من المقوقس عظيم القبط . سلام عليك . أما بعد : فقد قرأت كتابك ، وفهمت ما ذكرت فيه . وما تدعو إليه ، وقد علمت أن نبياً بقى وكنت أظن أنه يخرج بالشام ، وقد أكرمت رسولك ، وبعثت إليك بجاريتين هما مكان فى القبط عظيم . وبكسوة ، وأهديت إليك بغلة لركبها ، والسلام عليك » ولم يزد على هذا . ولم يسلم . والجاريان مارية . وسيرين . والبغلة دللد بقيت إلى زمن محبوبة .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى

وكتب إلى المنذر بن ساوى . فذكر الواقلى بإسناده عن عكرمة قال : وجدت هذا الكتاب فى كتب ابن عباس بعد موته . فنسخته فإذا فيه : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمى إلى المنذر

ابن سائى ، وكتب إليه كتابا يدعو فيه إلى الإسلام ، فكتب المنذر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 أما بعد : يا رسول الله فلاني قرأت كتابك على أهل البحرين ، ففهم من أحب الإسلام وأعجبه ودخل فيه ، ومنهم
 من كرهه ، وبأرضى محوس ويهود ، فأحدثت إلى في ذلك أمرك فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله . إلى المنذر بن سائى . سلام عليك فلاني أحمد إليك الله الذي
 لا إله إلا هو . وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . أما بعد . فلاني أذكرك الله عز وجل . فإنه من
 ينصح إنما ينصح لنفسه . وأنه من يطع رسل . ويتبع أمرهم فقد أطاعنى . ومن نصح لم فقد نصح لى . وأن
 رسل قد أئتنا عليك خيرا . وإنى قد شفعتك في قومك ، فأتارك المسلمين ما أسلموا عليه . وعفوت عن أهل
 الذنوب فأقبل منهم . وإنك مهما تصلح فلم نغزك عن عملك . ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى ملك عمان

وكتب إلى ملك عمان كتابا . وبعثه مع عمرو بن العاص : بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد بن عبد الله
 إلى جيفر وعبد ابني الجندى . سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فلاني أدعوكما بدعاية الإسلام . أسلما تسلما
 فلاني رسول الله إلى الناس كافة لأتذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين . فإنكما إن أقرتما بالإسلام
 ولينكما : وإن أبينا أن تقررا بالإسلام فإن ملككما زائل عنكما . وخيل تحمل بساحتكما . وتظهر نبوتى على ملككما
 وكتب أبى بن كعب وخم الكتاب .

قال عمرو : فخرجت حتى انتهيت إلى عمان . فلما قدمتها عمدت إلى عبد . وكان أحلم الرجلين وأسلمهما
 خلقا . فقلت : إنى رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك وإلى أخيك . فقال : أنسى المقدم على بالسنة
 والملك . وأنا أوصلك إليه حتى يقرأ كتابك . ثم قال : وما تدعو إليه ؟ قلت : أدعوك إلى الله وحده لا شريك
 له . وتخلع ما عبد من دونه . وتشهد أن محمدا عبده ورسوله . قال : يا عمرو وإنك ابن سيد قومك . فكيف
 صنع أبوك ؟ فإن لنا فيه قلدوة . قلت : مات . ولم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم . ووددت أنه كان أسلم .
 وصدق به . وقد كنت أنا على مثل رأيه حتى هداني الله للإسلام . قال : ففى تبعته ؟ قلت : قريبا .
 فسألنى : أين كان إسلامك ؟ قلت : عند النجاشى ، واستخبرته أن النجاشى قد أسلم . قال : فكيف صنع قومه
 بملكه ؟ فقلت : أقروه واتبعوه . قال : والأساقفة والرهبان تبعوه ؟ قلت : نعم . قال : انظر يا عمرو ما تقول ، إنه
 ليس من خصلة في رجل أفضع له من الكذب . قلت : ما كذبت وما نستحل في ديننا . ثم قال : ما أرى هرقل
 علم بإسلام النجاشى . قلت : بلى . قال : بأى شيء علمت ذلك ؟ قلت : كان النجاشى يخرج له خرجا
 فلما أسلم وصدق بمحمد صلى الله عليه وسلم قال : لا والله لو سألتى درهما واحدا ما أعطيته ، فبلغ هرقل قوله
 فقال له الباقى أخوه : أتدع عبدك لإخراج لك خرجا ويدين بدين غيرك دينا عثدا ؟ قال هرقل : رجل رغب
 في دين فاختاره لنفسه ما أمتع به ؟ والله لولا الفضة لمكلى لصنعت كما صنع . قال : انظر ما تقول يا عمرو .
 قلت : والله صدقتك . قال عبد : فأخبرنى ما الذى يأمر به وينهى عنه ؟ قلت : يأمر بطلاعة الله عز وجل ،
 وينهى عن معصيته ، ويأمر بالبر ، وصلة الرحم ، وينهى عن الظلم والعنوان ، وعن الزنا ، وعن الخمر ، وعن
 عبادة الحجر والوثن والصليب . قال : ما أحسن هذا الذى يدعو إليه لو كان أنسى يتابعنى عليه لركبنا حتى
 نؤمن بمحمد ونصدق به ، ولكن أنسى أضن بملكه من أن يدعه ويصير ذنبا . قلت : إنه إن أسلم ملكه رسول

الله صلى الله عليه وسلم على قومه ، فأخذ الصدقة من غنيمت فبردها على فقيرهم . قال : إن هذا لخلق حسن . وما الصدقة ؟ فأخبرته بما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات في الأموال حتى انتهت إلى الإبل . قال : يا عمر و توخذ من سوائم مواشينا التي ترعى الشجر وترد المياه ؟ قلت : نعم . فقال : والله ما أرى قوى في بُعد دارهم وكثرة عددهم يطيعون لهذا .

قال : فكنت ببابه أياما . وهو يصل إلى أخيه فيخبره كل خبرى . ثم إنه دعاني يوما فدخلت عليه ، فأخذ أعوانه بضبعي . فقال : دعوه . فأرسلت . فذهبت لأجلس فأبوا أن يدعوني أجلس . فنظرت إليه فقال : تكلم بحاجتك . فدفعته إليه الكتاب محتوما . ففرض خاتمه وقرأ حتى انتهى إلى آخره ثم دفعه إلى أخيه فقرأه مثل قراءته . إلا أني رأيت أخاه أرق منه قال : ألا تخبرني عن قريش كيف صنعت ؟ قلت : تبعوه إما راغب في الدين ، وإما مقهور بالسيف . قال : ومن معه ؟ قلت : الناس قد رغبوا في الإسلام واختاروه على غيره . وعرفوا بقوم مع هدى الله أيامهم أنهم كانوا في ضلال . فما أعلم أحدا بغيرك في هذه الخرجة وأنت لم تسلم اليوم وتنبه توطئك الخيل وتبذ خضرك . فأسلم تسلم ويستملك على قومك ، ولا تدخل عليك الخيل والرجال قال : دعني يومى هذا وارجع إلى غدا .

فرجعت إلى أخيه فقال : يا عمرو إلى لأرجو أن يسلم إن لم يضمن بملكه . حتى إذا كان الغد أتيت إليه فأبى أن يأذن لي ، فانصرفت إلى أخيه فأخبرته أني لم أصل إليه ، فأوصلني إليه ، فقال : إني فكرت فيما دعوتني إليه ، فإذا أنا أضعف العرب : إن ملكت رجلا ما في يدي وهو لا تبلغ خيله ههنا ، وإن بلغت خيله لاقت قتالا ليس كقتال من لاق . قالت : وأنا خارج غدا . فأما أيقن بمخرجي خلا به أخوه فقال : مانحن فيما ظهر عليه ، وكل من أرسل إليه قد أجابه . فأصبح فأرسل إلى فأجاب إلى الإسلام هو وأخوه جميعا ، وصدقا النبي صلى الله عليه وسلم ، وخليا بيني وبين الصدقة ، وبين الحكم فيما بينهم ، وكانوا على عونا علي من خالفي .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى صاحب اليمامة

وكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى صاحب اليمامة هوزة بن علي ، وأرسل به مع سليط بن عمرو العامري : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله : إلى هوزة بن علي . سلام علي من أتبع الهدى . واعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الخلف والخافر ، فأسلم تسلم ، وأجعل لك مائحت يديك » .

فلما قدم عليه سليط بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محتوما ، أنزل له وحياء وأقرأ عليه الكتاب فرد ردا دون رد . وكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أحسن ما تدعوني إليه وأجمله ، والعرب تهاب مكانتي ، فاجعل لي بعض الأمر أتبعك » وأجاز سليطا بمائة ، وكساه أثوابا من نسج هجر ، فقدم بذلك كله على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره . وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كتابه فقال : لو سألني سبابة من الأرض ما قبلت . بادوباد ما في يديه .

فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفتح . جاءه جبريل عليه السلام بأن هوزة مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما إن اليمامة سيخرج بها كذاب يقتل بعدي . فقال قاتل : يا رسول الله من يقتله ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت وأصحابك . فكان كذلك » .

وذكر الواقدي : أن أركون دمشق عظيم من عظماء النصارى كان عند هوزة فسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : جاني كتابه يدعوني إلى الإسلام فلم أجبه قال الأركون : لم تمجب ؟ قال : ضمنت بديني ، وأنا ملك قومي . وإن تبعته لم أملك . قال : بلى والله إن تبعته لئملكك . فإن الأخيرة لك في اتباعه ، وإنه للنبي العربي الذي بشر به عيسى بن مريم . وإنه لمكتوب عندنا في الإنجيل بمحمد رسول الله .

فصل : في كتابه إلى الحرث بن أبي شمر الغساني

وكان بدمشق بغوطتها ، فكتب إليه كتابا مع شجاع بن وهب ، مرجه من الحديبية : « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله إلى الحرث بن أبي شمر : سلام على من اتبع الهدى . وآمن به وصدق . وإن أدعوك إلى أن تؤمن بالله وحده لا شريك له . يبقى لك ملكك » وقد تقدم ذلك .

فصول نافعة في هديه صلى الله عليه وسلم في الطب

وقد أتينا على جمل من هديه صلى الله عليه وسلم في المغازي والسير ، والبعوث والسرائيا ، والرسائل والكتب التي كتب بها إلى الملوك ونوابهم . ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة في هديه في الطب الذي تطلب به . ووصفه لغيره ، ونبين مافيه من الحكمة التي تعجز عقول أكثر الأطباء عن الوصول إليها . وأن نسبة طبهم إليها كنسبة طب العجائر إلى طبهم .
فنقول وبالله المستعان ، ومنه نستمد الحول والقوة .

والمرض نوعان : مرض القلوب ، ومرض الأبدان ، وهما المذكوران في القرآن .

ومرض القلوب نوعان : مرض شهوة وشك ، ومرض شهوة وغى ، وكلاهما في القرآن . قال تعالى في مرض الشهوة : (في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا) وقال تعالى : (وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا) وقال تعالى في حق من دعى إلى تحكيم القرآن والسنة فأبى وأعرض : (وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين . أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون) فهذا مرض الشبهات والشكوك ، وأما مرض الشهوات فقال تعالى : (يانسأ النبي لسنن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالنول فيقطع الذي في قلبه مرض) فهذا مرض شهوة الزنا ، والله أعلم .

وأما مرض الأبدان فقال تعالى : (ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج) وذكر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء لسر بديع ، يبين لك عظمة القرآن والاستغناء به لمن فهمه ، وعقله عن سواء ، وذلك أن قواعد طب الأبدان ثلاثة : حفظ الصحة . والحمية عن المؤذى ، واستفراغ المواد الفاسدة . فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة ، فقال في آية الصوم : (فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فأباح الفطر للمريض لعذر المرض ، وللمسافر طلبا لحفظ صحته وقوته ، لثلا يذهب الصوم في السفر لاجتماع شدة الحركة ، وما يوجبهم التحليل ، وعدم الغذاء الذي يتخلل ما تحلل . فتخور القوة وتضعف . فأباح للمسافر الفطر حفظا لصحته وقوته عما يضعفها .

وقال في آية الحج : (فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فأباح للمريض ومن به أذى من رأسه من قمل أو حكة أو غيرهما أن يخلق رأسه في الإحرام استفراغا لمادة الأبخرة الرديئة التي ألوجبت له الأذى في رأسه باحتقانها تحت الشعر ، فإذا حلق رأسه فتفتحت المسام فخرجت تلك الأبخرة منها فهذا الاستفراغ يقاس عليه كل استفراغ يؤذى انحباسه .

والأشياء التي يؤذى انحباسها ومدافعها عشرة : الدم إذا هاج ، والمني إذا سبغ ، والبول ، والغائط ، والريح ، والقيء ، والعطاس ، والنوم ، والجوع ، والعطش . وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبه داء

من الأدواء بحسبه ، وقد نبه سبحانه باستفراغ أذناها وهو البخار المحترق في الرأس على استفراغ ما هو أصعب منه . كما هي طريقة القرآن التنبيه بالأدنى على الأعلى .

وأما الحمية فقال تعالى في آية الوضوء : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء إلى التراب حمية له أن يصبب جسه مايؤذيه ، وهذا تنبيه على الحمية عن كل مؤذ له من داخل أو خارج ، فقد أرشد سبحانه عباده إلى أصول الطب الثلاثة ، وجميع قواعده ، ونحن نذكر هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ونبين أن هديه فيه أكل هدى .

فأما طب القلوب فسلم إلى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ، ولا سبيل إلى حصوله إلا من جهتهم وعلى أيديهم ، فإن صلاح القلوب أن تكون عارفة بربها وفاطرها ، وبأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وأن تكون مؤثرة لمرضاته ولحاجبه ، متجنبه لنماهيه ومسأخله ، ولا محبة لها ولا حياة الأتية إلا بذلك ، ولا سبيل إلى تلقيه إلا من جهة الرسل ، وما يظن من حصول محبة القلب بدون اتباعهم فغلط ممن يظن ذلك ، وإنما ذلك حياة نفسه البهيمية الشهوانية ومحبتها وقوتها ، وحياة قلبه وصحته وقوته عن ذلك بمعزل ، ومن لم يميز بين هذا وهذا فليترك على حياة قلبه ؛ فإنه من الأموات ، وعلى نوره فإنه منغمس في بحار الظلمات .

وأما طب الأبدان فإنه نوعان :

نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيمه ، فهذا لا يحتاج فيه إلى معالجة طبيب كطب الجوع ، والعطش والبرد ، والتعب بأضدادها وما يزيلها .

والثاني يحتاج إلى فكر وتأمل ، كدفع الأمراض المتشابهة الحادثة في المزاج ، بحيث يخرج بها عن الاعتدال إما إلى حرارة أو برودة أو ييوسة أو رطوبة . أو ما يتركب من اثنين منها ، وهي نوعان : إما مادية . وإما كيفية . أعنى إما أن يكون بانصباب مادة ، أو بخلوث كيفية . والفرق بينهما أن أمراض كيفية تكون بعد زوال المواد التي أوجبتها فتزول موادها ، ويبقى أثرها كيفية في المزاج . وأمراض المادة أسبابها معها تمدها . وإذا كان سبب المرض معه فالنظر في السبب ينبغي أن يقع أولاً . ثم في المرض ثانياً ، ثم في الدواء ثالثاً . أو الأمراض الآلية . وهي التي تخرج العضو عن هيئته . إما في شكل . أو تحجوف ، أو مجرى ، أو خشونة ، أو ملاسة . أو عدد ، أو عظم . أو وضع . فإن هذه الأعضاء إذا تألفت وكان منها البدن سمي تألفها اتصالاً ، والخروج عن الاعتدال فيه يسمى تفرق الاتصال ، أو الأمراض العامة التي تتم المتشابهة والآلية .

والأمراض المتشابهة هي التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال ، وهذا الخروج يسمى مرضاً بعد أن يضر بالفعل إضراراً محسوساً . وهي على ثمانية أضرب : أربعة بسيطة ، وأربعة مركبة . والبسيطة : البارد . والحرار . والرطب . واليابس . والمركبة : الحار الرطب . والحرار اليابس . والبارد الرطب ، والبارد اليابس ، وهي إما أن تكون بانصباب مادة . أو بغير انصباب مادة . وإن لم يضر المرض بالفعل يسمى خروجاً عن الاعتدال محبة .

وللبدن ثلاثة أحوال : حال طبيعية . وحال خارجة عن الطبيعية . وحال متوسطة بين الأمرين ، فالأولى بها يكون البدن صحيحاً . والثانية بها يكون مريضاً . والحال الثالثة هي متوسطة بين الخاليتين ، فإن الفسد لا ينتقل إلى ضده إلا لمتوسط . وسبب خروج البدن عن طبيعته إما من داخله . لأنه مركب من الحار والبارد

والرطب واليابس ، وإما من خارج . فلأن ما يلقاه قد يكون موافقا ، وقد يكون غير موافق ، والضرر الذي يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال . وقد يكون من فساد العضو ، وقد يكون من ضعف في القوى أو الأرواح الحاملة لها ، ويرجع ذلك إلى زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته . أو نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه ، أو تفرق ما الاعتدال في اتصاله ، أو اتصال ما الاعتدال في تفرقه . أو امتداد ما الاعتدال في انقباضه ، أو خروج ذى وضع وشكل عن وضعه وشكله ، بحيث يخرج عن اعتداله . فالطبيب هو الذى يفرق ما يضر بالإنسان جمعه . أو يجمع فيه ما يضره تفرقه . أو ينقص منه ما يضره زيادته . أو يزيد فيه ما يضره نقصه . فيجلب الصحة المفقودة أو يحفظها بالشكل والشبه . ويدفع العلة الموجودة بالضد والقبض ، ويخرجها أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمية . وسرى هذا كله في هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كالنبي ، بحول الله وقوته وفضله ومعونته .

هديه صلى الله عليه وسلم في التداوى والأمر به

فكان من هديه صلى الله عليه وسلم فعل التداوى في نفسه ، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه . ولكن لم يكن من هديه ولا هدى لأصحابه استعمال هذه الأدوية المركبة التي تسمى أقر باذين ، بل كان غالب أدويتهم بالمفردات ، وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونه . أو يكسر سرورته ، وهذا غالب طب الأمم على اختلاف أجناسها من العرب والترك . وأهل البوادي قاطبة . وإنما عني بالمركبات الروم واليونانيون . وأكثر طب الهند بالمفردات .

وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوى بالغذاء لا يعبدل إلى الدواء ، ومتى أمكن بالبسيط لا يعبدل إلى المركب . قالوا : وكل داء قدر على دفعه بالأغذية والحمية لم يحاول دفعه بالأدوية . قالوا : ولا ينبغي للطبيب أن يولع بقتل الأدوية فإن الدواء إذا لم يجد في البدن داء يحلله ، أو وجد داء لا يوافقه ، أو وجد ما يوافقه فزادت كهيته عليه أو كفيته : تشبث بالصحة ، وعيبت بها .

وأرباب التجارب من الأطباء طبهم بالمفردات غالبا ، وهم أحد فرق الطب الثلاثة .

والتحقيق في ذلك أن الأدوية من جنس الأغذية ، والأمة والطائفة التي غالب أغذيتها المفردات فأمرضاها قليلة جدا ، وطبها بالمفردات ، وأهل المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة . وسبب ذلك أن أمراضهم في الغالب مركبة ، فالأدوية المركبة أضع لها ، وأمراض أهل البوادي والصحاري مفردة فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة . فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية .

ونحن نقول : إن ههنا أمرا آخر : نسبة طب الأطباء إليه كنسبة طب الطريقة والمجاهد إلى طبهم ، وقد اعترف به حذاقهم وأئمتهم ، فإن ما عتداهم من العلم بالطب ، منهم من يقول : هو قياس ، ومنهم من يقول : هو تجربة ، ومنهم من يقول : هو إلهامات ومنامات وحس صائب ، ومنهم من يقول : أخذ كثير من الحيوانات البيمية ؛ كما نشاهد السناير إذا أكلت ذوات السموم تعمد إلى السراج فتلعق في الزيت تتداوى به ، وكما رثيت الحيات إذا خرجت من بطون الأرض ، وقد غشيت أبصارها تأتي إلى ورق الرازيانج فتسرع عيونها عليها ، وكما عهد من الطير الذي يحتمن بماء البحر عند انحباس طبعه ؛ وأمثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب ، وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي الذي يوحى الله إلى رسوله بما يضعه ويضره ؛ ففسية ما عتداهم من الطب إلى

هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء ، بل ههنا من الأدوية التي تشفى من الأمراض ما لم يتد إليها عقول أكابر الأطباء ، ولم تصل إليها علومهم وتجاربهم وأقنيسهم ، من الأدوية القلبية والروحانية ، وقوة القلب ، واعتمادهم على الله والتوكل عليه ، والاتجاه إليه ، والانطراح ، والانكسار بين يديه ، والتشليل له . والصدقة ، والدعاء ، والتوبة ، والاستغفار ، والإحسان إلى الخلق ، وإغاثة الملهوف ، والتفريع عن المكروب ، فإن هذه الأدوية قد جربتها الأمم على اختلاف أديانها ومللها ، فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علم أعلم الأطباء . ولا تجربته ، ولا قياسه .

وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أمور كثيرة ، ورأيناها فضل ما لا تفعل الأدوية الحسية ، بل نصير الأدوية الحسية عندها بمنزلة الأدوية الطرقية عند الأطباء ، وهذا جار على قانون الحكمة الإلهية ليس خارجا عنها ، ولكن الأسباب متنوعة . فإن القلب متى اتصل برب العالمين ، وخالق الداء والدواء ، ومدير الطبيعة ومصرفها على ما يشاء ، كانت له أدوية أخرى غير الأدوية التي يعاينها القلب البعيد منه . الممرض عنه . وقد علم أن الأرواح متى قويت . وقويت النفس والطبيعة تعاونوا على دفع الداء وقهره ، فكيف ينكر لمن قويت طبيعته ونفسه . وفرحت بقربها من بارئها وأنسها به وحيا له ، وتنعمها بذكره ، وانصرف قواها كلها إليه ، وجمعها عليه . واستأنبتا به . وتوكلها عليه . أن يكون ذلك لها من أكبر الأدوية ، وتوجب لها هذه القوة دفع الألم بالكلية . ولا ينكر لها إلا أجهل الناس . وأعظمهم حجابا ، وأكثفهم نفسا ، وأبعدهم عن الله ، وعن حقيقة الإنسانية . وسنذكر إن شاء الله السبب الذي به أزلت قراءة الفاتحة داء اللدغة عن الديدغ التي رقى بها . فقام حتى كأن ما به قلبه . فهذان نوعان من الطب النبوي نحن بحول الله نتكلم عليهما بحسب الجهد والطلاقة . ومبلغ علومنا المتاصرة . ومعارفنا المتلاشية جدا . وبضاعتنا المزجاة ، ولكننا نستوهب من بيده الخير كله : ونستمد من فضله فإنه العزيز الوهاب .

روى مسلم في صحيحه من حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لكل داء دواء . فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل » وفي الصحيحين عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » وفي مسند الإمام أحمد من حديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الأعراب فقالوا : يا رسول الله أتندوى ؟ فقال : نعم . يا عباد الله تداووا ، فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد . قالوا : ماهو ؟ قال : الهرم . وفي لفظ : « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله » وفي المسند من حديث ابن مسعود يرفعه : « إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله » وفي المسند والسنن عن أبي خزيمة قال : « قلت يا رسول الله : رأيت رقى نسترقها ، ودواء نتداوى به ، وثقاة نتقيا . هل ترد من قدر الله شيئا ؟ فقال : هي من قدر الله .

فقد تضمنت هذه الأحاديث لإثبات الأسباب والمسببات ، وإبطال قول من أنكرها . ويجوز أن يكون قوله : « لكل داء دواء » على عومه . حتى يتناول الأدوية القاتلة ، والأدواء التي لا يمكن طبيا أن يبرئها ، ويكون الله عز وجل قد جعل لها أدوية تبرئها ، ولكن طوى علمها عن البشر ، ولم يجعل لهم إليه سبيلا ، لأنه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله . ولهذا علق النبي صلى الله عليه وسلم الشفاء على مصادقة الدواء للداء ، فإنه لا شيء من المخلوقات إلا له ضد ، وكل داء له ضد من الدواء يعالج بضده ، فعلق النبي صلى الله عليه وسلم البرء

بموافقة الداء للدواء ، وهذا قدر زائد على مجرد وجوده ؛ فإن الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية . أو زاد في الكمية على ما ينبغي ، نقله إلى داء آخر ، ومتى قصر عنها لم يف بمقاومته . وكان العلاج قاصرا ، ومتى لم يقع المداوى على الدواء لم يحصل الشفاء ، ومتى لم يكن الزمان صالحا لذلك الدواء لم ينفع . ومتى كان البدن غير قابل له ، أو القوة عاجزة عن حمله ، أو ثم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادفة . ومتى تمت المصادفة حصل البرء ولا بد ، وهذا أحسن المصلين في الحديث .

والثاني : أن يكون من العام المراد به الخاص ، لا سببا والدخل في اللفظ أضعاف أضعاف الخارج منه . وهذا يستعمل في كل لسان ، ويكون المراد أن الله لم يضع داء يقبل الدواء إلا وضع له دواء ، فلا يدخل في هذا الأدوية التي لا تقبل الدواء ، وهذا كقوله تعالى في الريح التي سلطها على قوم عاد : (تدمر كل شيء بأمر ربها) أي كل شيء يقبل التدمير ، ومن شأن الريح أن تدمره ، ونظائره كثيرة .

ومن تأمل خلق الأضداد في هذا العالم ، ومقاومة بعضها لبعض ، ودفع بعضها ببعض ، وتسلط بعضها على بعض . تبين كمال قدرة الرب تعالى وحكمته ، وإتقانه ما صنعه ، وتفرد به بالربوبية والوحدانية ، والقهر وأن كل ما سواه فله ما يضاده ويمانه ، كما أنه الغني بذاته ، وكل ما سواه محتاج بذاته .

وفي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوى ، وأنه لا ينافي التوكل ، كما لا ينافي دفع داء الجوع والعطش ، والحر والبرد بأضدادها ، بل لا يتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله . مقتضيات معلها أن تركها لمسيباتها قدرا وشرعا ، وأن تعطيلها يقدر في نفس التوكل ، كما يقدر في الأمر والحكمة . ويضعفه من حيث يظن أقوى في التوكل ، فإن تركها عجزا ينافي التوكل الذي حقيقة اعتداد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه . ودفع ما يضره في دينه ودنياه ، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب ، وإلا كان معطلا للحكمة والشرع . فلا يعمل العبد عجزه توكلا ، ولا توكله عجزا .

وفيها رد على من أنكر التداوى . وقال : إن كان الشفاء قد قدر فالتداوى لا يفيد ، وإن لم يكن قدر فكذلك . وأيضا . فإن المرض حصل بقدر الله ، وقدر الله لا يدفع ولا يرد ، وهذا السؤال هو الذي أوردته الأعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما أفاضل الصحابة فأعلم بالله وحكمته وصفاته من أن يوردوا مثل هذا . وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وسلم بما شئ وكفى فقال : « هذه الأدوية والرق والتي هي من قدر الله ، فما خرج شيء عن قدره ، بل يرد قدره بقدره ، وهذا الرد من قدره ، فلا سبيل إلى الخروج عن قدره بوجه ما ، وهذا كرد قدر الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها ، وكرد قدر العدو بالجهاد ، وكل من قدر الله الدافع والمدفوع والدفع ، ويقال لمورد هذا السؤال هذا يوجب عليك أن لا تبأس سببا من الأسباب التي تجلب بها منفعة ، أو تدفع بها مضرة ، لأن المنفعة والمضرة إن قدرتا لم يكن بد من وقوعهما . وإن لم تقدر لم يكن سبيل إلى وقوعهما ، وفي ذلك خراب الدين والدنيا ، وفساد العالم ، وهذا لا يقوله إلا دافع الحق معانده . فيذكر القدر ليدفع حجة الحق عليه كالمشركين الذين قالوا : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا) و (لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آبائنا) فهذا قالوه دفعا لحجة الله عليهم بالرسول .

وجواب هذا السائل أن يقال : بقي قسم ثالث لم تذكره ، وهو أن الله قدر كلنا وكلنا بهذا السبب ، فإن أثبت بالسبب حصل المسبب ، وإلا فلا . فإن قال : إن كان قدر لي السبب فعلته ، وإن لم يقدره لم أتمكن من

فعله . قيل : فهل تقبل هذا الاحتجاج من عبدك ولذلك وأجبرك إذا احتج به عليك فيما أمرته به ونهته عنه مخالفتك ، فإن قبلته فلا تلزم من عصاك ، وأخذ مالك ، وقذف عرضك ، وضيع حقوقك ، وإن لم تقبله فكيف يكون مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك ؟ !

وقد روى في أثر إسماعيل : أن إبراهيم الخليل قال : يا رب من الداء ؟ قال : منى . قال : فمن الداء ؟ قال : منى . قال : فما بال الطبيب ؟ قال : رجل أرسل الدواء على يديه . وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « لكل داء دواء » : تقوية للنفس المريض والطبيب : وحث على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه : فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء ، وبرد من حرارة اليأس ، وانفتح له باب الرجاء ، ومنى قوية بنفسه انبعثت حرارته الغريزية ، وكان ذلك سببا لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية : ومنى قوية هذه الأرواح قويت القوى التي هي حاملة لها : فقهرت المرض ودفعته : وكذلك الطبيب إذا علم أن هذا الداء دواء أمكنه طلبه والتفتيش عليه : وأمراض الأبدان على وزان أمراض القلوب . وما جعل الله للقلب مرضا إلا جعل له شفاء بضده : فإن علمه صاحب الداء واستعمله وصادف داء قلبه أبراه بإذن الله تعالى .

مدية صلى الله عليه وسلم في الاحتياج من التخم . والزيادة في الأكل
على قدر الحاجة . والقانون الذي ينبغي مراعاته في الأكل والشرب

في المسند وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما ملأ آدمى وعاء شرا من بطن . يحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه . فإن كان لا بد فاعلا فثلاث لطعامه وثلاث لشربه وثلاث لنفسه » .

الأمراض نوعان : أمراض مادية تكون عن زيادة مادة أفرطت في البدن حتى أضرت بأعضائه الطبيعية . وهي الأمراض الأكثرية . وسببها إدخال الطعام على البدن قبل هضم الأول . والزيادة في القدر الذي يحتاج إليه البدن ، وتناول الأغذية القليلة النفع الطبيعية المضخم ، والإكثار من الأغذية المختلفة التراكيب المتنوعة ، فإذا ملأ الآدمي بطنه من هذه الأغذية ، واعتاد ذلك ، أورثته أمراضا متنوعة . منها بطن الزوال وسريعه ، فإذا توسط في الغذاء وتناول منه قدر الحاجة ، وكان معتدلا في كيبته وكيفيته . كان انتفاع البدن به أكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير .

ومراتب الغذاء ثلاثة : أحدها مرتبة الحاجة . والثانية مرتبة الكفاية . والثالثة مرتبة الفضلة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يكفي لقيمات يقمن صلبه . فلا تسقط قوته ولا تضعف معها ، فإن تجاوزها فليأكل في ثلث بطنه . ويدع الثلث الآخر للداء . والثالث للنفس ، وهذا من أنفع ما للبدن والقلب ، فإن البطن إذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب . فإذا ورد عليه الشراب ضاق عن النفس ، وعرض له الكرب والتعب ، وصار عمله بمنزلة حامل الحمل الثقيل ، هذا إلى ما يلزم ذلك من فساد القلب ، وكسل الجوارح عن الطاعات ، وتحريكها في الشهوات التي يستلزمها الشبع . فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن ، هذا إذا كان دائما أو أكثريا . وأما إذا كان في الأحيان فلا بأس به . فقد شرب أبو هريرة بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من

الذين سقى قال : « والذي يمثلك بالحق لا أجد له مسلكا ، وأكل الصحابة بحضرة مرارا حتى شجوا ، والشيع المقر بضعمف القوى والبدن وإن أخصبه ، وإنما يقوى البدن بحسب مايقبل من الغذاء لا بحسب كثرتة .

أجزاء البدن

ولما كان فى الإنسان جزء أرضى ، وجزء هوائى ، وجزء مائى ، قسم النبى صلى الله عليه وسلم طهامه وشرابه ونفسه على الأجزاء الثلاثة . فإن قيل : فأين حظ الجزء النارى ؟ قيل هذه مسألة تكلم فيها الأطباء وقالوا : إن فى البدن جزءا ناريا بالفعل ، وهو أحد أركانه واسطقاته ، ونازعهم فى ذلك آخرون من العقلاء من الأطباء وغيرهم ، وقالوا : ليس فى البدن جزء نارى بالفعل . واستدلوا بوجوه :

أحدها : أن ذلك الجزء النارى إما أن يدعى أنه نزل عن الأثير واختلط بهذه الأجزاء المائية والأرضية ، أو يقال إنه تولد فيها وتكون . والأول مستبعد لوجهين :

أحدهما : أن النار بالطبع صاعدة ، فلو نزلت لكانت بقاسم من مركزها إلى هذا العالم .

الثانى : أن تلك الأجزاء النارية لا بد فى نزولها أن تعبر على كرة الزمهرير التى هى فى غاية البرد . ونحن نشاهد فى هذا العالم أن النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل . فتلك الأجزاء الصغيرة عند مرورها بكرة الزمهرير التى هى فى غاية البرد ، ونهاية العظم أولى بالانطفاء .

وأما الثانى وهو أن يقال : إنها تكونت ههنا فهو أبعد وأبعد . لأن الجسم الذى صار نارا بعد أن لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورته ، إما أرضا وإما ماء وإما هواء لا يحصر الأركان فى هذه الأربعة . وهذا الذى قد صار نارا أولا كان مختلطا بأحد هذه الأجسام ومتصلا بها ، والجسم الذى لا يكون نارا إذا اختلط بأجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا لأن يتقلب نارا ، لأنه فى نفسه ليس بنار . والأجسام المختلطة به باردة ، فكيف يكون مستعدا لانقلابه نارا .

وإن قلتم : لم لا تكون هناك أجزاء نارية تقلب هذه الأجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها إياها ؟ قلنا : الكلام فى حصول تلك الأجزاء النارية كالكلام فى الأول .

فإن قلتم : إننا نرى من رش الماء على النورة المطفأة تنفصل منها نار ، وإذا وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها ، وإذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار ، وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط ، وذلك يطل ماقرنموه فى القسم الأول أيضا .

قال المتكرون : نحن لانكر أن تكون المصاكة الشديدة محدثة للنار ، كما فى ضرب الحجارة على الحديد ، أو تكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار كما فى البلورة ، لكننا نستبعد ذلك جدا فى أجرام النبات والحيوان . إذ ليس فى أجرامها من الاصطكاك مايجب حدوث النار ، ولا فيها من الصفاء والصفال مايبلى إلى حد البلورة ، كيف وشعاع الشمس يقع على ظاهرها فلا تتولد النار ألبة ، فالشعاع الذى يصل إلى باطنها كيف يولد النار ؟

الوجه الثانى فى أصل المسألة : أن الأطباء مجمعون على أن الشراب العتيق فى غاية السخونة بالطبع ، فلو كانت تلك السخونة بسبب الأجزاء النارية لكانت عمالا ، إذ تلك الأجزاء النارية مع حقاتها كيف يعقل بقاؤها فى الأجزاء المائية الغالبة دهرًا طويلا بحيث لا تنطفئ ، مع أننا نرى النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل .

الوجه الثالث : أنه لو كان في الحيوان والثبات جزء نارى بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائى الذى فيه ، وكان الجزء النارى مقهورا به ، وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضى انقلاب طبيعة المغلوب إلى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الأجزاء النارية القليلة جدا إلى طبيعة الماء الذى هو ضد النار .

الوجه الرابع : أن الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الإنسان في كتابه في مواضع متعددة ، يخبر في بعضها أنه خلقه من ماء . وفي بعضها أنه خلقه من تراب ، وفي بعضها أنه خلق من المركب منهما وهو الطين ، وفي بعضها أنه خلق من صلصال كالغبار وهو الطين الذى ضربته الشمس والريح حتى صار صلصالا كالغبار ، ولم يخبر في موضع واحد أنه خلقه من نار . بل جعل ذلك خاصة لإبليس . وثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خلقت الملائكة من نور . وخلق إبليس من مارج من نار . وخلق آدم مما وصف لكم » وهذا صريح في أنه خلق مما وصفه الله في كتابه فقط : ولم يصف لنا سبحانه أنه خلقه من نار ، ولا أن في مادته شيئا من النار .

الوجه الخامس : أن غاية ما يستدلون به ما يشاهدون من الحرارة في أبدان الحيوان ، وهى دليل على الأجزاء النارية . وهذا لا يدل فإن أسباب الحرارة أعم من النار . فلها تكون عن النار تارة . وعن الحركة أخرى ، وعن انعكاس الأشعة ، وعن سخونة الهواء . وعن مجاورة النار . وذلك بواسطة سخونة الهواء أيضا ، وتكون عن أسباب أخر . فلا يلزم من الحرارة النار .

قال أصحاب النار : من المعلوم أن التراب والماء إذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة تقتضى طبعهما وامتزاجهما وإلا كان كل منهما غير ممزوج للآخر ولا متحدا به ، وكذلك إذا ألقينا البذر في الطين بحيث لا يصل إليه الهواء ولا الشمس فسد . فلا يتولد إما أن يحصل في المركب جسم منضج طابخ بالطبع أو لا ، فإن حصل فهو الجزء النارى ، وإن لم يحصل لم يكن المركب مسخنا بطبعه . بل إن سخن كان التسخين عرضيا ، فإذا زال التسخين العرضى لم يكن الشيء حارا في طبعه ولا في كيفيته . وكان باردا مطلقا ، لكن من الأخذية والأدوية ما يكون حارا بالطبع . فعلمنا أن حرارتها إنما كانت لأن فيها جوهر نارى . وأيضا فلو لم يكن في البدن جزء مسخن لوجب أن يكون في نهاية البرد ، لأن الطبيعة إذا كانت مقتضية للبرد ، وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجب انتهاء البرد إلى أقصى الغاية . ولو كان كذلك لما حصل لها الإحساس بالبرد لأن البرد الواصل إليه إذا كان في الغاية كان مثله ، والشيء لا ينفصل عن مثله . وإذا لم يتفعل عنه لم يحس به وإذا لم يحس به لم يتألم وإن كان دونه فعدم الانفصال يكون أولا . فلو لم يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفصل عن البرد ، ولا تألم به . قالوا : وأدلتكم إنما تبطل قول من يقول الأجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ، ونحن لا نقول بذلك ، بل نقول إن صورتها النوعية تفسد عند الامتزاج .

قال الآخرون : لما لا يجوز أن يقال : إن الأرض والماء والهواء إذا اختلطت ، فالحرارة المنضجة الطابخة لها هي حرارة الشمس وسائر الكواكب ، ثم ذلك المركب عند كمال نضجه يستعد لقبول الهيئة التركيبية بواسطة السخونة نباتا كان أو حيوانا أو معدنا ، وما المانع أن تكون السخونة والحرارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى يمدتها الله تعالى عند ذلك الامتزاج لا من أجزاء نارية بالفعل ، ولا سبيل لكم إلى إبطال هذا الإمكان البتة . وقد اعترف جماعة من فضلاء الأطباء بذلك ، وأما حديث إحساس البدن بالبرد فتقول : هذا يدل على أن في البدن حرارة وتسخينا ، ومن ينكر ذلك ؟ لكن ما الدليل على انحصار المسخن في النار ،

فإنه وإن كان كل نار مسخنا فإن هذه القضية لاتتمكس كلية ، بل عكسها الصادق بغض المسخن نار . وأما قولكم بفساد صورة النار النوعية فأكثر الأطباء على بقاء صورتها النوعية . والقول بفسادها قول فاسد ، قد اعترف بفساده أفضل متأخريكم في كتابه المسى بالشفاء ، ويبرهن على بقاء الأركان أجمع على طبائعها في المركبات ، وبالله التوفيق .

أنواع الأدوية التي وصفها واستعملها صلى الله عليه وسلم

وكان علاجه صلى الله عليه وسلم للمرض ثلاثة أنواع : أحدها : بالأدوية الطبيعية ، والثاني : بالأدوية الإلهية ، والثالث : بالمركب من الأمرين ، ونحن نذكر أنواع الثلاثة من هديه صلى الله عليه وسلم ، فنبدأ بذكر الأدوية الطبيعية التي وصفها واستعملها ، ثم نذكر الأدوية الإلهية ، ثم المركبة ، وهذا إنما يشير إليه إشارة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بعث هادياً ، وداعياً إلى الله ، وإلى جنته . ومعرفة بالله ، وميمناً للأمة مواقع رضاه ، وأمرهم بها ، ومواقع يحفظه ، ونهاهم عنها ، ونحبرهم أخبار الأنبياء والرسل ، وأحوالهم مع أمهم ، وأخبار مخلوق العالم ، وأمر المبدأ والمعاد ، وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها ، وأسباب ذلك .

وأما طب الأبدان فجاء من تكبير شريعته ، ومقصوداً لغيره ، بحيث إنما يستعمل عند الحاجة إليه . فإذا قدر الاستغناء عنه كان صرف الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح . وحفظ صحتها . ودفع أسقامها . وحيثما يفسدها هو المقصود بالمقصد الأول ، وإصلاح البدن بدون إصلاح القلب لا ينفع . وفساد البدن مع إصلاح القلب مضرة يسيرة جداً ، وهي مضرة زالتة تقضيها المنفعة الدائمة التامة ، وبالله التوفيق .

ذكر النوع الأول وهو العلاج بالأدوية الطبيعية

فصل : في هديه في علاج الحمى

ثبت في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما الحمى أوشدة الحمى من فيح جهنم ، فأبردوها بالماء » وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جملة الأطباء ، ورآه منافي لدواء الحمى وعلاجها . ونحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفقهه ، فنقول : خطاب النبي صلى الله عليه وسلم نوحان : عام لأهل الأرض ، وخاص ببعضهم . فالأول كعامة خطابه . والثاني كقوله : « لاستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق والمغرب ولا العراق ، ولكن لأهل المدينة ، وما على سمتها كالشام وغيرها ، وكذلك قوله : « ما بين المشرق والمغرب قبله » وإذا عرف هذا فخطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز وما والاها ، إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس ، وهذه ينفعها الماء البارد شرباً وَاغْتَسالاً ، فإن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب ، وتثبت منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق إلى جميع البدن ، فتشتعل فيه اشتعالاً يضر بالأفعال الطبيعية وهي تنقسم إلى قسمين :

عرضية : وهي الحادثة إما عن الورم ، أو الحركة ، أو إصابة حرارة الشمس ، أو القيظ الشديد ، ونحو ذلك .

ومرضية : وهي ثلاثة أنواع : وهي لا تكون إلا في مادة أولى ، ثم منها تسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حمى يوم لأنها في الغالب تزول في يوم ، ونهايتها ثلاثة أيام ، وإن كان مبدأ تعلقها بالأعلاط سميت عتنية وهي أربعة أصناف : صفراوية وسوداوية وبلغمية ودموية ، وإن كان مبدأ تعلقها بالأعضاء الصلبة الأصلية سميت حمى دق ، وتحت هذه الأنواع أصناف كثيرة .

وقد ينتفع البدن بالحمى انتفاعا عظيما لا يباغه الدواء ، وكثيرا ما يكون حمى يوم وحى العفن سببا لإنضاج مواد غليظة ، لم تكن تنضج بدونها ، وسببا لتفتح سدلم يكن تصل إليها الأدوية المفتحة . وأما اليرقان الحديث والمتقدم فلأنها تبرئ أكثر أنواعه برما عجيا سريعا ، وتنفع من الفالج ، والقوة ، والتشنج الامتلائي وكثيرا من الأمراض الحادثة عن الفضول الغليظة .

وقال لي بعض فضلاء الأطباء : إن كثيرا من الأمراض نستبشر فيها بالحمى كما يستبشر المريض بالعافية ، فتكون الحمى فيه أنفع من شرب الدواء بكثير ، فلأنها تنضج من الأخطا ، والمواد الفاسدة ما يضر بالبدن ، فإذا أنضجتها صادفها الدواء مهيئة للخروج بنضاجها فأخرجها فكانت سببا للشفاء .

وإذا عرف هذا فيجوز أن يكون مراد الحديث من أقسام الحميات المرضية : فلأنها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد . وسقى الماء البارد المثلوج . ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر ، فلأنها مجرد كيفية حادة متعلقة بالروح . فيكنى في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تسكنها ، وتحمد لها من غير حاجة إلى استفرغ مادة . أو انتظار نضج . ويجوز أن يراد به جميع أنواع الحميات .

وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس بأن الماء البارد ينفع فيها قال في المقالة العاشرة من كتاب حيلة البرء : ولو أن رجلا شابا حسن اللحم خصب البدن في وقت القيظ . وفي وقت منتهى الحمى . وليس في أحشائه ورم . استحم بماء بارد أو سبح فيه . لانتفع بذلك . قال : ونحن تأمر بذلك بلا توقف .

وقال الرازي في كتابه الكبير : إذا كانت القوة قوية . والحمى حادة جدا . والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق . ينفع الماء البارد شربا . وإن كان الليل خصب البدن . والزمان حار . وكان معتادا لاستعمال الماء البارد من خارج . فليؤخذ فيه : وقوله : الحمى من فيج جهنم هو شدة لها وانتشارها ، ونظيره قوله : « شدة الحر من فيج جهنم » وفيه وجهان :

أحدهما : أن ذلك أعوذج ورققة اشتقت من جهنم ؛ ليستدل بها العباد عليها ويعتبروا بها . ثم إن الله سبحانه قدر ظهورها بأسباب تقتضيها . كما أن الروح والفرح والسرور واللذة من نعم الجنة . أظهرها الله في هذه الدار عبرة ودلالة . وقدر ظهورها بأسباب توجبها .

والثاني : أن يكون المراد التشبيه . فشبه شدة الحمى ولها بفوح جهنم . وشبه شدة الحربة أيضا تنبها للنفس على شدة عذاب النار . وأن هذه الحرارة العظيمة مشبهة بفيجها . وهو ما يصاب من قرب منها من حرها . وقوله : « فأبردوها » روى بوجهين يقطع الميزة وفتحها رباعي من أبرد الشيء إذا صيره باردا . مثل أخذه إذا صيره سخنا . والثاني بهزة الوصل مضمومة من برد الشيء يبرده . وهو أفصح لغة واستعمالا . والرباعي لغة رديئة عندهم . قال الحماسي :

إذا وجدت لبيب الحب في كبدى أقبلت نحو سقاء القوم أبرد
هني يبردت يبرد الماء ظاهره فن لار على الأحشاء تنقد ؟

وقوله : « بالماء » فيه قولان : أحدهما : أنه كل ماء . وهو الصحيح . والثاني : أنه ماء زمزم ، واحتج أصحاب هذا القول بما رواه البخاري في صحيحه عن أبي حمزة نضر بن عمران الضبي قال : كنت أجالس ابن عباس بمكة . فأخذت الحمى . فقال : أبردها عنك بماء زمزم . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

إن الحمى من فيج جهنم فأبردوها بالماء» أو قال : « بما زمرم » وروى هذا قد شك فيه ، ولوجزم به لكان أمرا لأهل مكة بما زمرم إذ هو متيسر عندهم ولغيرهم بما عندهم من الماء . ثم انخطف من قال إنه على عموه ؛ هل المراد به الصدقة بالماء أو استعماله على قولين ، والصحيح أنه استعماله وأظن أن الذي حل من قال : المراد الصدقة به أنه أشكل عليه استعمال الماء البارد في الحمى ، ولم يفهم وجهه مع أن لقوله وجهها حسنا ، وهو أن الجزاء من جنس العمل ، فكما أخذ لبيب العطش عن الظمان بالماء البارد . أخذ الله لبيب الحمى عنه جزاء وفاقا ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به فاستعماله .

وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أنس يرفعه « إذا حم أحدكم فليرش عليه الماء البارد ثلاث ليال من السحر » وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة يرفعه : « الحمى من كبر جهنم فتحوها عنكم بالماء البارد » وفي المسند وغيره من حديث الحسن عن سمرة يرفعه : « الحمى قطعة من النار فأبردوها عنكم بالماء البارد » وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقربة من ماء فأفرغها على رأسه فاقشعل . وفي السنن من حديث أبي هريرة قال : « ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسبها فإنها تنفي الذنوب كما تنفي النار حيث الحديد » لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الأغذية الرديئة . وتناول الأغذية . والأدوية النافعة . وفي ذلك إعانة على تنقية البدن ونفي أعيانه وفضوله . وتصفيته من مواد الرديئة ، وتفضل فيه كما تفضل النار في الحديد في نفي خبثه . وتصفيه جوهره ، كانت أشبه الأشياء بنار الكبر التي تصنى جوهر الحديد ، وهذا القدر هو المعلوم عند أطباء الأبدان . وأما تصفيها القلب من وحمه ودرنه ، وإخراجها خبائثه فأمر يعلمه أطباء القلوب ، ويجدون كما أخبرهم به نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن مرض القلب إذا صار مايوسا من برئه لم ينفع فيه هذا العلاج ، فالحمى تنفع البدن والقلب . وما كان بهذه المثابة فسبه ظلم وعدوان . وذكرت مرة وأنا عموم قول بعض الشعراء يسبها :

زارت مكفرة الذنوب وودعت تباهيا من زائر ومودع

قالت وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد قلت أن لا ترجى

قلت : تباهيه إذا سب ما نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبه . ولو قال :

زارت مكفرة الذنوب لصبا أهلا بها من زائر ومودع

قالت وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد قلت أن لا تقبلى

لكان أولى به ، ولأقلت عنه ، فأقلت عني سريعا .

وقد روى في أثر لا أعرف حاله : « حمى يوم كضارة سنة » وفيه قولان :

أحدهما : أن الحمى تدخل في كل الأعضاء والمفاصل ، وعدتها ثلاثمائة وستون مفصلا ، فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم .

والثاني : أنها تؤثر في البدن تأثيرا لا يزول بالكلية إلى سنة ، كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما » إن أثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه وأعضائه أربعين يوما ، والله أعلم .

قال أبو هريرة : مامن مرض يصيبني أحب إلي من الحمى ، لأنها تدخل في كل عضو مني ، وإن الله سبحانه يعطى كل عضو حظه من الأجر .

وقد روى الترمذى فى جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه : « إذا أصابت أحدكم الحمى - وإنما الحمى قطعة من النار - فليطفئها بالماء البارد ، ويستقبل نهرا جاييا فليستقبل جرية الماء بعد الصبح ، وقبل طلوع الشمس ، وليقل : بسم الله . اللهم اشف عيبتك ، وصدق رسولك ، وينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن برئ - وإلا ففى خمس ، فإن لم يبرأ فى خمس ف سبع ، فإنها لا تكاد تجاوز السبع بإذن الله . »

قلت : وهو ينفع فعله فى فصل الصيف فى البلاد الحارة على الشرايط التى تقدمت ، فإن الماء فى ذلك الوقت أبرد مايكون لبعده عن ملاقاته الشمس ، ووفور القوى فى ذلك الوقت ، لما أفادها النوم ، والسكون ، وبرد الهواء : فيجتمع قوى القوى ، وقوة الدواء ، وهو الماء البارد على حرارة الحمى المرضية ، أو الغب الخالصة . أعنى التى لاورم معها ، ولاشئ من الأعراض الرديئة ، والمواد الفاسدة ، فيطفئها بإذن الله ، لاسيا فى أحد الأيام المذكورة فى الحديث : وهى الأيام التى يقع فيها بحران الأمراض الحادة كثيرا سيما فى البلاد المذكورة . لوقه أخلط سكانها . وسرعة انفعالهم عن الدواء النافع .

فصل : فى هديه فى علاج استطلاق البطن

وفى الصحيحين من حديث أبى المتوكل عن أبى سعيد الخدرى : « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إن أخى يشكى بطنه . وفى رواية : « استطلق بطنه ، فقال : اسقه عسلا . فذهب ثم رجع فقال : قد سقيته فلم ينف عنه شيئا . وفى لفظ : « فلم يزد إلا استطلاقا مرتين أو ثلاثا ، كل ذلك يقول له : اسقه عسلا . فقال له فى الثالثة أو الرابعة . صدق الله وكذب بطن أخيك . وفى صحيح مسلم فى لفظ له : « إن أخى عرب بطنه ، أى فسد هضمه . واعتلت معدته ، والاسم العرب بفتح الراء والنرب أيضا . »

منافع العسل

والعسل فيه منافع عظيمة : فإنه جلاء للأوساخ التى فى العروق والأمعاء وغيرها ، محلل للرطوبات أكلا وطلاء . نافع للمشايخ وأصحاب البلغم ، ومن كان مزاجه باردا رطبا . وهو مضد ملين للطبيعة ، حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه . مذهب لكيفيات الأدوية الكريهة ، منق للكبد ، والصدر ، مدر للبول ، موافق للسعال الكائن عن البلغم ، وإذا شرب حارا بدهن الورد نفع من نهش الهوام وشرب الأفيون ، وإن شرب وحده بمزوجا بماء نفع من غصة الكلب الكلب وأكل القطر القتال . وإذا جعل فيه اللحم الطرى حفظ طراوته ثلاثة أشهر . وكذلك إن جعل فيه القثاء والخيار والقرع والباذنجان . ويحفظ كثيرا من الفاكهة ستة أشهر . ويحفظ جنة الموت . ويسمى الحافظ الأمين . وإذا لطح به البدن المقصل والشعر قتل قملته وصنباته . وطول الشعر وحسنه ونعمه . وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر . وإن استن به ينقى الأسنان وصقلها ، وحفظ صحتها وصحة اللثة . ويفتح أفواه العروق ، ويدبر الطمث . ولعقه على الرقي يذهب البلغم ، ويفعل خل المعدة . ويدفع الفضلات عنها ، ويسخن تسخينتا معتدلا ، ويفتح سدها ، ويفعل ذلك بالكبد والكلب والمثانة . وهو أقل ضررا لسد الكبد ، والطحال من كل حلو ، وهو مع هذا كله مأمون الغائلة ، قليل المضار مضر بالعرض للصفاويين ودفعها بالخل ونحوه . فيعود حينئذ نافعا له جدا ، وهو غذاء من الأغذية ، ودواء مع الأدوية ، وشراب مع الأشربة ، وحلو مع الحلو ، وطلاء مع الأعطية ، ومفرج مع المفرحات ، فخالق لناشئ فى معناه أفضل منه ، ولا مثله ، ولا قريبا منه ، ولم يكن معول القنماء إلا عليه ، وأكثر كتب القنماء

لا ذكر فيها للسكر أئمة ولا يعرفونه ، فإنه حديث العهد حديث قريبا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على الريق ، وفي ذلك سرٌ بديع في حفظ الصحة لا يدركه إلا القطن الفاضل ، وسنذكر ذلك إن شاء الله عند ذكر هديه في حفظ الصحة .

وفي سنن ابن ماجه مرفوعا من حديث أبي هريرة : «من لقي ثلاث غنوات كل شهر لم يصبه عظيم البلاء» ، وفي أثر آخر «عليكم بالشفاءين العسل والقرآن» فجمع بين الطب البشري والإلهي . وبين طب الأبدان وطب الأرواح ، وبين الدواء الأرضي والدواء السماوي .

إذا عرف هذا فهذا الذي وصف له النبي صلى الله عليه وسلم العسل ، كان استطلاق بطنه عن نخمة أصابته عن امتلاء فأمره بشرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء . فإن العسل فيه جلاء ودفع للفضول ، وكان قد أصاب المعدة أخلاط لزجة ، تمنع استقرار الغذاء فيه لزوجتها ، فإن المعدة لها خل كخصل المنشفة ، فإذا علقت بها الأخلاط اللزجة أفسدتها ، وأفسدت الغذاء ، فدواؤها بما يخلوها من تلك الأخلاط ، والعسل جلاء ، والعسل من أحسن ما عولج به هذا الداء ، لا سيما إن مزج بالماء الحار ، وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع . وهو أن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكية بحسب حال الداء ، إن قصر عنه لم يزل به بالكلية ، وإن جاوزه أضره أضعف القوى ، فأحدث ضررا آخر ، فلما أمره أن يسقيه العسل سقاء مقدارا لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض ، فلما أخبره علم أن الذي سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة ، فلما تكرر تزاده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أكد عليه المعادة ، ليصل إلى المقدار المقاوم للداء . فلما تكررت الشرابات بحسب مادة الداء برعاً يئذ الله .

واعتبار مقادير الأدوية وكيفياتها ، ومقدار قوة المرض والمريض من أكبر قواعد الطب .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : «صدق الله وكذب بطن أخيك» إشارة إلى تحقيق نفع هذا الدواء وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ، ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فأمره بتكرار الدواء لكثرة المادة ، وليس طبعه صلى الله عليه وسلم كطب الأطباء . فإن طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعي إلهي صادر عن الوحي ، ومشكاة النبوة ، وكال العقل ، وطب غيره أكثره حدس وظنون ، وتجارب ، ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة ، فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول ، واعتقاد الشفاء به وكال التلقي له بالإيمان والإذعان فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور إن لم يتلق هذا التلقي لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائه ، بل لا يزيد المناقذين إلا رجسا إلى رجسهم ، ومرضا إلى مرضهم ، وأين يقطع طب الأبدان منه ؛ فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا الأرواح الطيبة ، والقلوب الحية ، فإعراض الناس عن طب النبوة كإعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع ، وليس ذلك لقصور في الدواء ولكن تخلف الطبيعة ، وفساد الحبل ، وعدم قبوله ، والله الموفق .

وقد اختلف الناس في قوله تعالى : (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس) هل الضمير في (فيه) راجع إلى الشراب ؟ أورايجع إلى القرآن ؟ على قولين الصحيح رجوعه إلى الشراب ، وهو قول ابن مسعود ، وابن عباس ، والحسن ، وقتادة والأكثرين ، فإنه هو المذكور ، والكلام سيق لأجله ولا ذكر للقرآن في الآية ، وهذا الحديث الصحيح وهو قوله : «صدق الله» كالصرح فيه ، والله تعالى أعلم .

فصل : في هديه في الطاعون وعلاجه والاحتراز منه

في الصحيحين : عن عامرين سعد بن أبي وقاص عن أبيه : أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، وعلى من كان قبلكم ، فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فرارا منه » وفي الصحيحين أيضا عن حفصة بنت سيرين قالت : قال أنس بن مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الطاعون شهادة لكل مسلم » .

الطاعون من حيث اللغة : نوع من الوباء ، قاله صاحب الصحاح ، وهو عند أهل الطب ورم ردىء قتال ، يخرج معه تلهب شديد ولم جدا ، يتجاوز المقدار في ذلك . ويصير ماحولة في الأكثر أسود أو أخضر أو أكمد . ويثول أمره إلى التقرح سريعا . وفي الأكثر يحدث في ثلاث مواضع في الإبط ، وخلف الأذن . والأرنبة . وفي اللحوم الرخوة . وفي أثر عن عائشة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : « الطعن قد عرفناه فإنا الطاعون » قال : غدة كغدة البعير يخرج في المراق والإبط .

قال الأطباء : إذا وقع الخراج في اللحوم الرخوة . والمغابن . وخلف الأذن . والأرنبة . وكان من جنس فاسد سمى يسمى طاعونا . وسببه دم ردىء مائل إلى العفونة والفساد مستحيل إلى جوهر سمى يفسد العضو ويغير مايليه . وربما رشح دما وصديدا . ويؤدى إلى القلب كيفية رديئة . فيحدث القيء والخفقان والغثى . وهذا الاسم وإن كان يعم كل ورم يؤدى إلى القلب كيفية رديئة حتى يصير لذلك قتالا . فإنه يختص به الحادث في اللحم الغددي . لأنه لرداءته لا يقبله من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع . وأردؤه ماحدث في الإبط . وخلف الأذن . لقربهما من الأعضاء التي هي رأس . وأسلمه الأحمر . ثم الأصفر . والذي إلى السواد . فلا يقلت منه أحد .

ولما كان الطاعون يكثر في الوباء . وفي البلاد الويبة . عبر عنه بالوباء كما قال الخليل : الوباء الطاعون . وقيل : هو كل مرض يعم . والتحقيق أن بين الوباء والطاعون عموما وخصوصا . فكل طاعون وباء ، وليس كل وباء طاعون . وكذلك الأمراض العامة أعم من الطاعون . فإنه واحد منها . والطواعين خراجات وقروح وأورام رديئة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها .

قلت : هذه القروح والأورام والجراحات هي آثار الطاعون وليست نفسه . ولكن الأطباء لما لم يدرك منه إلا الأثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون . والطاعون يعبر به عن ثلاثة أمور :

أحدها : هذا الأثر الظاهر ، وهو الذى ذكره الأطباء .

والثاني : الموت الحادث عنه . وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله : « الطاعون شهادة لكل مسلم » .

والثالث : السبب الفاعل لهذا الداء . وقد ورد في الحديث الصحيح « إنه بقية رجز أرسل على بني إسرائيل » وورده : « إنه وخز الجفن » وجاء : « إنه دعوة نبي » وهذه العلل والأسباب ليس عند الأطباء ما يدعيها ، كما ليس عندهم ما يدل عليها . والرسول يخبر بالأمور الغائبة . وهذه الآثار التي أدركوها من أمر الطاعون ليس معهم ما يبنى أن تكون بتوسط الأرواح ، فإن تأثير الأرواح في الطبيعة وأمراضها وهلاكها أمر لا ينكره إلا من هو أجهل الناس بالأرواح وتأثيراتها . وانفعال الأجسام وطبائعها عنها . والله سبحانه قد يعمل لهذه

الأرواح تصرفا في أجسام بني آدم عند حدوث الوباء ، وفساد الهواء ، كما يحمل لها تصرفا عند غلبة بعض المواد الرديئة التي تحدث للنفس هتقرة رديئة ، ولا سيما عند هيجان الدم ، والمرة السوداء ، وعند هيجان المني . فإن الأرواح الشيطانية تتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض مالا تتمكن من غيره . ما لم يدفعها دافع أقوى من هذه الأسباب من الذكر والدعاء والابتهاال والتضرع والصدقة وقراءة القرآن ؛ فإنه يستنزل لذلك من الأرواح الملكية ما يقهر هذه الأرواح الخبيثة ، ويبطل شرها ، ويدفع تأثيرها . وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصى إلا الله ، ورأينا لاستئزال هذه الأرواح الطيبة ، واستجلاب قريبا تأثيرا عظيما في تقوية الطيبة ودفع المواد الرديئة ، وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يجرم . فمن وقفه الله بادر عند إحساسه بأسباب الشر إلى هذه الأسباب التي تدفعها عنه . وهي له من أنفع الدواء ، وإذا أراد الله عز وجل إنفاذ قضائه وقدره أغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وإرادتها ، فلا يشعر بها ولا يريد بها . ليقضي الله فيه أمرا كان مفعولا . وسنزيد هذا المعنى إن شاء الله تعالى أيضا بياننا عند الكلام على التداوى بالرق . والموذ النبوية . والأذكار ، والدعوات ، وفعل الخيرات ، ونبين أن نسبة طب الأطباء إلى هذا الطب النبوي كنسبة طب الطريفة والمجائر إلى طبهم كما اعترف به حذاقهم وأئمتهم ؛ ونبين أن الطيبة الإنسانية أشد شئ انفعالا عن الأرواح ، وإن قوى الموذ والرق والدعوات فوق قوى الأدوية حتى أنها تبطل قوى السموم القاتلة .

والمقصود أن فساد الهواء جزء من أجزاء السبب التام . والعلة الفاعلة للعطاون . فإن فساد جوهر الهواء الموجب لحدوث الوباء وفساده يكون لاستحالة جوهره إلى الرءاءة لغلبة إحدى الكيفيات الرديئة عليه كالعطوة والتئن والسمية في أى وقت كان من أوقات السنة . وإن كان أكثر حدوثه في أواخر الصيف وفي الخريف غالبا ؛ لكثرة اجتياح الفضلات المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف ؛ وعدم تحللها في آخره . وفي الخريف لبرد الجو ، وردعه للأبخرة . والفضلات التي كانت تتحلل في زمن الصيف . فتتصرف فسسخن وتعفن فتحدث الأمراض العفنة ولا سيما إذا صادفت البدن مستعدا قابلا رهلا قليل الحركة كثير المواد ؛ فهذا لا يكاد يفلت من العطش ؛ وأصح الفصول فيه فصل الربيع . قال بقراط : إن في الخريف أشد ما يكون من الأمراض وأقفل . وأما الربيع فأصح الأوقات كلها ، وأقلها موتا . وقد جرت عادة الصيادلة ومجهمزى الموتى أنهم يستدنيون ويسلفون في الربيع والصيف على فصل الخريف ، فهو ربيعهم ، وهم أشوق شئ إليه . وأفرح بقدمه .

وقد روى في حديث : ه إذا طلع النجم ارتفعت العاعة عن كل بلد . وفسر بطولوع الثريا . وفسر بطولوع الثبات من الربيع ، ومنه : (النجم والشجر يسجلان) فإن كال طلوعه ونماه يكون في فصل الربيع ، وهو الفصل الذي ترتفع فيه الآفات ، وأما الثريا فالأمراض تكثر وقت طلوعها مع الفجر وسقوطها .

قال التميمي في كتاب مادة البقاء : أشد أوقات السنة فسادا ، وأعظمها بلية على الأجساد وقتان : أحدهما وقت سقوط الثريا للمغيب عند طلوع الفجر . والثاني وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم منزلة من منازل القمر ، وهو وقت تصرم فصل الربيع وانقضائه ، غير أن الفساد الكائن عند طلوعها أقل ضررا من الفساد الكائن عند سقوطها .

وقال أبو محمد بن قتيبة : يقال ما طلمت الثريا ولا نأت إلا بهاعة في الناس والإبل ، وغروبها أعود من طولومها .

وفي الحديث قول ثالث ولعله أولى الأقوال به : أن المراد بالنجم الثريا ، وبالعامة الآفة التي تلتقي الزروع والتأثر في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع ؛ فحصل الأمن عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ، ولذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة وشرائها قبل أن يبدو صلاحها ، والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون .

وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم للأمة في نفيه عن الدخول إلى الأرض التي هو بها ، ونهيه عن الخروج منها بعد وقوعه كمال التحرز منه ؛ فإن في الدخول في الأرض التي هو بها تعرضا للبلاء . وموافاة له في محل سلطانه . وإعانة للإنسان على نفسه . وهذا مخالف للشرع والعقل . بل تجنبه الدخول إلى أرضه من باب الحماية التي أرشد الله سبحانه إليها . وهي حمية عن الأمكنة والأهوية المؤذية . وأما نفيه عن الخروج من بلده ففيه معنيان :

أحدهما : حمل النفوس على الثقة بالله . والتوكل عليه . والصبر على أقصيته . والرضى بها .

والثاني : ما قاله أئمة الطب أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية ، ويقلل الغذاء ويميل إلى التدبير الخفيف من كل وجه إلا الرياضة والحمام . فلنهما مما يجب أن يحذرا . لأن البدن لا يخلو غالبا من فضل ردىء كامن فيه . فتثيره الرياضة والحمام . ويخلطانه بالكيماوس الجيد . وذلك يجلب علة عظيمة . بل يجب عند وقوع الطاعون السكن والدعة . وتسكين هيجان الأخطا . ولا يمكن الخروج من أرض الوباء والسفر منها إلا بحركة شديدة . وهي مضرة جدا . هذا كلام أفضل الأطباء المتأخرين . فظهر المعنى الطبي من الحديث النبوي ، وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما .

فإن قيل : ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تخرجوا فرارا منه » ما يطل أن يكون أراد هذا المعنى الذي ذكرتموه ، وأنه لا يمنع الخروج لعراض . ولا يجبس مسافر عن سفره . قيل لم يقل أحد طبيب ولا غيره إن الناس يتركون حركاتهم عند الطوائع . ويصيرون بمنزلة الجمادات . وإنما ينبغي فيه التماس في الحركة بحسب الإمكان . والفار منه لا موجب لحركته إلا مجرد الفرار منه . ودعته وسكونه أنقع لقلبه ويدنه . وأقرب إلى توكله على الله تعالى . واستسلامه لقضائه . وأما من لا يستغنى عن الحركة كالصانع والأجراء والمسافرين والبرد وغيرهم . فلا يقال لم اتركوا حركاتكم جملة . وإن أمروا أن يتركوا منها ما لا حاجة لهم إليه . كحركة المسافر فاراما ، والله تعالى أعلم .

وفي المنع من الدخول إلى الأرض التي قد وقع بها عدة حكم :

أحدها : تجنب الأسباب المؤذية . والبعد منها .

الثاني : الأخذ بالعافية التي هي مادة المعاش والمعاد .

الثالث : أن لا يستنشقوا الهواء الذي قد عفن وفسد . فيمرضون .

الرابع : أن لا يتناولوا المرضى الذين قد مرضوا بذلك . فيحصل لهم مجاورتهم من جنس أمراضهم . وفي سنن أبي داود مرفوعا : إن من العرق التلف « قال ابن قتيبة : العرق عفانة الوباء . وعلانة المرضى . الخامس : حمية النفوس عن الطيرة والعلوى . فلأنها تتأثر بهما . فإن الطيرة على من تطير بها .

وبالجملعة : ففي النهي عن الدخول في أرضه الأمر بالحذر والحمية . والنهي عن التعرض لأسباب التلف . وفي النهي عن الفرار منه الأمر بالتوكل . والتسليم والتفويض . فالأول تأديب وتعليم . والثاني تفويض وتسليم . وفي الصحيح : « أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسرغ . لقيه أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ، فأخبروه أن الرباء قد وقع بالشام . فاختلفوا فقال لابن عباس : ادع لي المهاجرين الأولين . قال : فدعوتهم فاستشارهم . وأخبرهم أن الرباء قد وقع بالشام . فاختلفوا فقال له بعضهم : خرجت لأمر فلا تنزى أن ترجع عنه . وقال آخر : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرى أن تقدمهم على هذا الرباء ، فقال عمر : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي الأنصار ، فدعوتهم له . فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين ، واختلفوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من ههنا من شبيخة قريش من مهاجرة الفتوح ، فدعوتهم له ، فلم يختلف عليه منهم رجلان . قالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الرباء ، فأذن عمر في الناس : إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : يا أمير المؤمنين أفرار من قدر الله تعالى ؟ قال : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . نعم نقر من قدر الله تعالى إلى قدر الله تعالى . أرأيت لو كان لك إبل فهبطت واديا له غنوتان لإحداها خصبة والأخرى جدبة أأنت إن رعيها الخصبة رعيها بقدر الله تعالى ؟ وإن رعيها الجدبة رعيها بقدر الله تعالى ؟ قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان متغيبا في بعض حاجاته . فقال : إن عندي في هذا علما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا كان بأرض وأنت بها فلا تخرجوا فرارا منه ، وإذا سمعته بأرض فلا تقدموا عليه » .

فصل : في هديه في داء الاستسقاء وعلاجه

في الصحيحين من حديث أنس بن مالك قال : « قدم رهط من عربة وعكل على النبي صلى الله عليه وسلم فاجتروا المدينة ، فشكروا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو خرجتم إلى إبل الصدقة فشرتم من أبواها وألبانها ففعلوا . فلما صحوا . عمدوا إلى الرعاة فقتلوه ، واستاقوا الإبل ، وحاربوا الله ورسوله . فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثارهم ، فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، وألقاهم في الشمس حتى ماتوا » والدليل على أن هذا المرض كان الاستسقاء ما رواه مسلم في صحيحه في هذا الحديث : أنهم قالوا : « إنا اجترونا المدينة فعظمت بطوننا وارتفعت أعضاؤنا » وذكر تمام الحديث ، والجوى داء من أدواء الجوف ، والاستسقاء مرض ماضى سببه مادة غريبة باردة تتخلل الأعضاء فتربو بها : إما الأعضاء الظاهرة كلها ، وإما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والأخلاط . وأقسام ثلاثة : لحمي وهو أصعبها ، وزقي . وطلي . ولما كانت الأدوية المحتاج إليها في علاجه هي الأدوية الجالبة التي فيها إطلاق معتدل . وإدراج بحسب الحاجة . وهذه الأمور موجودة في أبوال الإبل وألبانها : أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشربها ، فإن في لبن القحاح جلاء وتلين وإدراج وتلطيفا وتفتيحا للسدد ، إذ كان أكثر رعيها الشيح والقيصوم والبايونج والأقحوان والإذخر . وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء . وهذا المرض لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة ، أو مع مشاركته ، وأكثرها عن السدد فيها ، ولبن القحاح العربية نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة .

قال الرازي : لبن القحاح يشق أوجاع الكبد : وفساد المزاج .

وقال الإسرأيلي : لبن القحاح أرق الألبان وأكثرها مائية وحدة ، وأقلها غذاء ، فلذلك صار أقواما على تلطيف الفضول ، وإطلاق البطن ، وتفتيح السدد .

ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التي فيه ، لإفراط حرارة حيوانية بالطبع ، ولذلك صار أخصص الألبان بتطرية الكبد ، وتفتيح سدددها ، وتحليل أصلاية الطحال إذا كان حديثا ، والنفع من الاستسقاء خاصة إذا استعمل لحرارته التي يخرج بها من الضر مع بول التفصيل وهو حار كما يخرج من الحيوان فإن ذلك مما يزيد في ملوحته وتقطيعه الفضول ، وإطلاقة البطن ، فإن تغلظا تحداؤه وإطلاقة البطن وجب أن يطلق بدواء مسهل .

قال صاحب القانون : ولا يلتفت إلى ما يقال من أن طبيعة اللبن مضادة لمعالجة الاستسقاء . قال : واعلم أن لبن النوق دواء نافع لما فيه من الجلاء برفق ، وما فيه من خاصية ، وأن هذا اللبن شديد المنفعة ، فلو أن إنسانا أقام عليه بدل الماء والطعام شئ به ، وقد جرب ذلك في قوم دفعوا إلى بلاد العرب ، فقادتهم الضرورة إلى ذلك فعوفوا . وأنفع الأبوال بول الحمل الأعراي ، وهو النجب انتهى .

وفي القصة دليل على التداوى والتطبيب ، وعلى طهارة بول مأكول اللحم ، فإن التداوى بالمهرمات غير جائز . ولم يؤمروا مع قرب عهدهم بالإسلام بفصل أفواههم ، وما أصابته ثيابهم من أبوالها للصلاة . وتأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة . وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل ، فإن هؤلاء قتلوا الراعى ، وسملوا عينيه ، ثبت ذلك في صحيح مسلم . وعلى قتل الجماعة وأخذ أطرافهم بالواحد : وعلى أنه إذا اجتمع في حق الجاني حد وقصاص استوفيا معا ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قطع أيديهم وأرجلهم حدا لله على حراهم . وقتلهم لقتلهم الراعى ، وعلى أن المحارب إذا أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله في مقام واحد وقتل ، وعلى أن الجنائيات إذا تعددت تغلظت عقوباتها ، فإن هؤلاء ارتدوا بعد إسلامهم . وقتلوا النفس : ومثلوا بالمقتول . وأخذوا المال . وجأهروا بالمخارية ، وعلى أن حكم رده المخاريين حكم مباشرهم ، فإنه من المعلوم أن كل واحد منهم لم يباشر القتل بنفسه . ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وعلى أن قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حدا . فلا يسقطه الغفو : ولا تعتبر فيه المكافأة . وهذا مذهب أهل المدينة . وأحد الوجهين في مذهب أحد اختاره شيخنا وأقوى به .

فصل : في هديه في علاج الجرح

في الصحيحين عن أبي حازم ، أنه سمع سهل بن سعد يسأل عما دوى به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال : جرح وجهه . وكسرت رباعيته ، وهشمت البيضة على رأسه . وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم ، وكان علي بن أبي طالب يسكب عليها بالحنين ، فلما رأته فاطمة الدم لا يزيد إلا كثرة أخذت قطعة حصير فأحرقتها ، حتى إذا صارت رمادا ألصقته بالجرح ، فاستمسك الدم برماد الحصير المعمول من البردى . وله فعل قوى في حبس الدم ، لأن فيه تحفيضا قويا . وقلة للذع . فإن الأدوية القوية التحييف إذا كان فيها لذع هيجت الدم وجلبته ، وهذا الرماد إذا نفخ وحده أو مع الخل في أنف الراعى قطع رعاظه .

وقال صاحب القانون : البردى ينفع من الزحف ويمنعه ، ويلز على الجراحات الطرية فيدملها ، والقرطاس المصرى كان قديما يعمل منه ، ومزاجه بارد يابس ، ورماده نافع من أكلة الفم ، ويحبس نفث الدم ، ويمنع القروح الخبيثة أن تسمى .

فصل : في هديه في العلاج بشرب العسل والحجامة والكلى

في صحيح البخارى عن سعيد بن جبير : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشفاء في ثلاث : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار » ، وأنا أنهى أمتى عن الكى » .

قال أبو عبد الله المازرى : الأمراض الالتهابية ، إما أن تكون دموية ، أو صفراوية ، أو بلغمية . أو سوداوية . فإن كانت دموية فشفاؤها بإخراج الدم ، وإن كانت من الأقسام الثلاثة الباقية فشفاؤها بالإسهال الذى يليق بكل خلط منها ، وكأنه صلى الله عليه وسلم نيه بالعسل على المسهلات ، وبالحجامة على الفصد .

وقد قال بعض الناس : إن الفصد يدخل في قوله : « شرطة محجم فإذا أعيى الدواء فآخى الطب الكى » فذكره صلى الله عليه وسلم في الأدوية لأنه يستعمل عند غلبة الطباع لقوى الأدوية ، وحيث لا ينفع الدواء المشروب . وقوله : « أنا أنهى أمتى عن الكى » وفي الحديث الآخر : « وما أحب أن أكرى » إشارة إلى أن يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة إليه ، ولا يعجل التداوى به ، لما فيه من استعجال الألم الشديد . دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكى ، انتهى كلامه .

وقال بعض الأطباء : الأمراض المزاجية إما أن تكون بمادة ، أو بغير مادة ، والمادية منها : إما حارة أو باردة ، أو رطبة ، أو يابسة . أو ما تركب منها . وهذه الكيفيات الأربع منها كيفيتان فاعلتان وهما الحرارة والبرودة ، وكيفيتان منفعلتان : وهما الرطوبة واليبوسة ، ويلزم من غلبة إحدى الكيفيتين الفاعلتين استصحاب كيفية منفعة معها ، وكذلك كان لكل واحد من الأخلاط الموجودة في البدن وسائر المركبات كيفيتان - علة ومنفعة ، فحصل من ذلك أن أصل الأمراض المزاجية هي التابعة لأقوى كيفيات الأخلاط التي هي الحرارة والبرودة . فحاصل كلام النبوة في أصل معالجة الأمراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل ، فإن كان المرض حاراً عالجناه بإخراج الدم بالفصد كان أو بالحجامة ، لأن في ذلك استغراقاً للمادة ، وتبريداً للمزاج . وإن كان بارداً عالجناه بالتسخين وذلك موجود في العسل ، فإن كان يحتاج مع ذلك إلى استغراق المادة الباردة فالعسل أيضا يفصل في ذلك لما فيه من الإنضاج والتطهير والتلطيف والحلاوة والتلين ، فيحصل بذلك استغراق تلك المادة برفق ، وأمن من نكابة المسهلات القوية ، وأما الكلى فلا ين كل واحد من الأمراض المادية إما أن يكون حاداً فيكون سريع الانقضاء لأحد الطرفين ، فلا يحتاج إليه فيه ، وإما أن يكون مزمناً ، وأفضل علاجه بعد الاستغراق الكلى في الأعضاء التي يميز فيها الكلى ، لأنه لا يكون مزمناً إلا عن مادة باردة غليظة قد رنخت في العضو ، وأفسدت مزاجه ، وأحالت جميع ما يصل إليه إلى مشابهة جوهرها ، فيشتغل في ذلك العضو ، فيستخرج بالكلى تلك المادة من ذلك المكان الذى هو فيه بإفناء الجزء النارى الموجود بالكلى لتلك المادة . فتعلمنا بهذا الحديث الشريف أخذ معالجة الأمراض المادية جميعها ، كما استنبطنا معالجة الأمراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن شدة الحمى من فيج جهنم فأبردوها بالماء » .

الحجامة ومناضها

وأما الحجامة ففي سنن ابن ماجه من حديث جنادة بن المفلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما مررت ليلة أسرى في بلاء إلا قالوا : يا محمد مر أمكتك بالحجامة » وروى الترمذى في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث . وقال فيه : « عليك

بالحجامة بإعتمد ، وفي الصحيحين من حديث طاوس عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجامة أجره » . وفي الصحيحين أيضا عن حيد الطويل عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حججه أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام ، وكلم مواله خففوا عتمن ضريبتة وقال : خير ما تدأويتم به الحجامة » وفي جامع الترمذى : عن عباد بن منصور قال : سمعت عكرمة يقول : كان لابن عباس غلظة ثلاثة حجامة ، فكان الثمان يفلان عليه وعلى أهله ، وواحد لحججه وحججه أهله . قال وقال ابن عباس : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم : « ثم العبد الحجامة ، يذهب الدم ، ويخفف الصلب ، ويحلو عن البصر » وقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به مامر على ملا من الملائكة إلا قالوا : عليك بالحجامة » وقال : « إن خير ما يجتمعون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم إحدى وعشرين » وقال : « إن خير ما تدأويتم به السعوط واللدود والحجامة للمشي » « وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لد فقال : من لدني ؟ فكلهم أمسكوا . فقال لا يبقى أحد في البيت إلا لد إلا العباس » قال هذا حديث غريب ، ورواه ابن ماجه .

وأما منافع الحجامة فلإنها تنقى سطح البدن أكثر من القصد . والقصد لأعماق البدن أفضل . والحجامة تستخرج الدم من نواحي الجلد .

قلت : والتحقيق في أمرها وأمر القصد أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان . والأستان والأمزجة . والبلاد الحارة . والأزمنة الحارة . والأمزجة الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج الحجامة فيها أنفع من القصد بكثير ، فإن الدم ينضج ويروق . ويخرج إلى سطح الجسد الداخل . فتخرج الحجامة ما لا يخرج القصد . ولذلك كانت أنفع للصبيان من القصد . ولأن لا يقوى على القصد .

وقد نص الأطباء على أن البلاد الحارة الحجامة فيها أنفع وأفضل من القصد ، وتستحب في وسط الشهر ، وبعد وسطه ، وبالحملة في الربع الثالث من أرباع الشهر . لأن الدم في أول الشهر لم يكن بعد قد هاج ويتبع وفي آخره يكون قد سكن . وأما في وسطه وبعيده فيكون في نهاية التزايد .

قال صاحب القانون : ويؤمر باستعمال الحجامة لاني أول الشهر ، لأن الأخطا لا تكون قد تحركت وهاجت . ولا في آخره لأنها تكون قد قصت . بل في وسط الشهر حين تكون الأخطا هائلة باقية في تزايدها لتزايد النور في جرم القمر .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خير ما تدأويتم به الحجامة والقصد » وفي حديث : « خير الدواء الحجامة والقصد » انتهى .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « خير ما تدأويتم به الحجامة » إشارة إلى أهل الحجاز والبلاد الحارة . لأن دماءهم رقيقة . وهي أميل إلى ظاهر أبدانهم . بلحظ الحرارة الخارجة لها إلى سطح الجسد ، واجتماعها في نواحي الجلد . ولأن مسام أبدانهم واسعة . وقواهم متخلخلة . ففي القصد لهم خطر . والحجامة تفرق اتصالى إرادى . يتبعه استفرغ كل من العروق . وخاصة العروق التي لا تفصد كثيرا ، ولقصد كل واحد منها نفع خاص . فقصد الباسليق ينفع من حرارة الكبد والطحال والأورام الكائنة فيهما من الدم ، وينفع من أورام الرئة . وينفع الشوصة . وذات الحنج . وجميع الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وقصد الأكحل ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويا . وكذلك إذا كان الدم قد فسد في جميع البدن ،

وفسد التيفال ينفع من اللعل العارضة في الرأس والرقبة من كثرة الدم أو فساد ، وفسد الودجين ينفع من وجع الطحال والربو واليهو ووجع الجبين ، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والخلق ، والحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه والأسنان والأذنين واليمين والأنف والخلق . إذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم أو فساد أو غنهما جميعا .

قال أنس رضي الله تعالى عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في الأخدعين والكاهل » وفي الصحيحين عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم ثلاثا واحدة على كاهله واثنين على الأخدعين » وفي الصحيح عنه : « أنه احتجم وهو عرم في رأسه لصداق كان به » وفي سنن ابن ماجه عن علي بن جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم بحجامة الأخدعين والكاهل » وفي سنن أبي داود من حديث جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وركه من وى كان به » .

الحجامة على نقرة القفا وتحت الذقن

واختلف الأطباء في الحجامة على نقرة القفا . وهي القمحدوة^١ . وذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوي حديثا مرفوعا « عليكم بالحجامة في جورة القمحدوة فلها تشفى من خمسة أدواء ذكر منها الجذام » وفي حديث لقنر : « عليكم بالحجامة في جورة القمحدوة فلها شفاء من اثنين وسبعين داء » فطائفة منهم استحسنت وقالت : إنها تنفع من جمحظ العين . والتور العارض فيها . وكثير من أمراضها . ومن ثقل الحجابيين والجفن . وتنفع من جربه .

وروى : أن أحمد بن حنبل احتاج إليها فاحتجم في جانبي قفاه ولم يجتج في النقرة . ومن كرهها صاحب القانون وقال : إنها تورث النسيان حقا ، كما قال سيدنا ومولانا وصاحب شريعتنا محمد صلى الله عليه وسلم . فلان مؤخر الدماغ موضع الحفظ ، والحجامة تلذبه انتهى كلامه .

ورد عليه آخرون وقالوا : الحديث لا يثبت . وإن ثبت فالحجامة إنما تضعف مؤخر الدماغ إذا استعملت بغير ضرورة ، فأما إذا استعملت لغلبة الدم عليه ، فلها نافعة له طبا وشرا ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احتجم في عدة أماكن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال في ذلك . واحتجم في غير القفا بحسب ما دعت إليه حاجته .

والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه واللقوم ، إذا استعملت في وقتها ، وتنقى الرأس والكفين . والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن ، وهو عرق عظيم عند الكعب ، وتنفع من روح الفخذين والساقين ، وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأثنين . والحجامة في أسفل الصدر نافعة في دمايل الفخذ وجربه وبثورده ، ومن الثقرس ، والبواسير ، والقيل ، وحكة الظهر .

فصل : في هديه في أوقات الحجامة

روى الترمذى في جامعه من حديث ابن عباس يرفعه : « إن خير ما محتجمون فيه يوم سابع عشرة . أو ثمانية عشرة ، ويوم إحدى وعشرين » وفيه عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في خدعين والكاهل ، وكان يحتجم لسبعة عشر ، وتسعة عشر ، وفي إحدى وعشرين » .

(١) القمحدوة ينفع القاف والم وسكون الحامضم الفال ونفع الواو : حطم باروز فوق القفا من مؤخر الرأس : والجح صماد .

وفى سنن ابن ماجه عن أنس مرفوعا : « من أراد الحجامة فليشجر سبعة عشر ، أو تسعة عشر ، أو إحدى وعشرين ، ولا يتبغ بأحدكم الدم فيقتله » .

وفى سنن أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا : « من احتجم لسبع عشرة ، أو تسع عشرة ، أو إحدى وعشرين كانت شفاؤه من كل داء » وهذا معناه من كل داء سببه غلبة الدم .

وهذه الأحاديث موافقة لما أجمع عليه الأطباء أن الحجامة في النصف الثاني ، وما يليه من الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوله وآخره ، وإذا استعملت عند الحاجة إليها نفعت أى وقت كان من أول الشهر وآخره . قال الخلال : أخبرني عصمة بن عصام قال : حدثنا حنبل قال : كان أبو عبد الله أحمد بن حنبل يحتجم أى وقت حاج به الدم وأى ساعة كانت .

وقال صاحب القانون : أوقاتنا في النهار الساعة الثانية أو الثالثة . ويجب توقيها بعد الحمام إلا فيمن دمه غليظ ، فيجب أن يستحم ثم يحم ساعة ، ثم يحتجم . انتهى .

وتكره عندهم الحجامة على الشيع . فلها ربما أورثت سدا وأمراضا رديئة لاسيا إذا كان الغذاء رديئا غليظا . وق أثر : الحجامة على الريق دواء . وعلى الشيع داء . وفى سبعة عشر من الشهر شفاء . واختيار هذه الأوقات للحجامة فيها إذا كانت على سبيل الاحتياط . والتحرز من الأذى ، وحفظا للصحة . وأما في مداواة الأمراض فحيث وجد الاحتياج إليها وجب استعمالها . وفى قوله : « لا يتبغ بأحدكم الدم فيقتله » دلالة على ذلك يعنى لثلاث يتبغ . فحذف حرف الجر مع (أن) ثم حذف (أن) والتبغ : الميج . وهو مقلوب البنى . وهو بمعناه فإنه بغي الدم وهيجانه . وقد تقدم أن الإمام أحمد كان يحتجم أى وقت احتاج من الشهر .

اختيار الوقت الصالح للحجامة

وأما اختيار أيام الأسبوع للحجامة ؛ فقال الخلال في جامعہ : أخبرنا حرب بن إسماعيل قال : قلت لأحمد : تكره الحجامة في شيء من الأيام . قال : قد جاء في الأرباع والست وفيه عن الحسين بن حسان أنه سأل أبا عبد الله عن الحجامة : أى يوم تكره ؟ فقال : في يوم السبت ويوم الأربعاء . ويقولون : يوم الجمعة .

وروى الخلال عن أبي سلمة وأبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا : « من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت فأصابه بياض أو برص . فلا يلومن إلا نفسه » .

وقال الخلال : أخبرنا محمد بن علي بن جعفر ، أن يعقوب بن يحنان حدثهم قال : سئل أحمد عن الثور والحجامة يوم السبت ويوم الأربعاء فكرهما . وقال : بلغني عن رجل أنه تنور واحتجم يعني يوم الأربعاء فأصابه البرص . قلت له : كأنه تهاون بالحديث ، قال : نعم .

وفى كتاب الأفراد للدارقطني من حديث نافع قال : قال لي عبد الله بن عمر : تبغ في الدم فانبع لي حجما ، ولا يكن صيبا . ولا شيئا كبيرا . فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الحجامة تزيد الحافظ حفظا . والماعقل عقلا . فاحتجموا على اسم الله تعالى . ولا تحتجموا الخميس والجمعة والسبت والأحد ، واحتجموا الاثنين . وما كان من جذام ولا برص إلا نزل يوم الأربعاء » قال الدارقطني : تفرد به زياد بن يحيى . وقد رواه أيوب عن نافع وقال فيه : « واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ولا تحتجموا يوم الأربعاء »

وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي بكر: «أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء . وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ فيها الدم » .

وفي ضمن هذه الأحاديث المتقدمة استحباب التداوى . واستحباب الحجامة . وأنها تكون في الموضع الذى يقتضيه الحال ، وجواز احتجام المحرم وإن آل إلى قطع شيء من الشعر ، فإن ذلك جائز . وفي وجوب القدية عليه نظر ، ولا يقوى الوجوب . وجواز احتجام الأصنام . فإن في صحيح البخارى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » ولكن هل يفطر بذلك أم لا ؟ مسألة أخرى . الصواب القطر بالحجامة لصحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معارض . وأصح ما يعارض به حديث حجامة وهو صائم ، ولكن لا يدل على عدم القطر إلا بعد أربعة أمور : أحدها : أن الصوم كان فرضاً . الثانى : أنه كان مقبلاً . الثالث : أنه لم يكن به مرض احتاج معه إلى الحجامة . الرابع : أن هذا الحديث متأخر عن قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » فإذا ثبت هذه المقدمات الأربع أمكن الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم على بقاء الصوم مع الحجامة . وإلا لما المانع أن يكون الصوم فلا يجوز الخروج منه بالحجامة وغيرها . أو من رمضان . لكنه في السفر أو من رمضان في الحضر . لكن دعت الحاجة كما تدعو حاجة من به مرض إلى القطر . أو يكون فرضاً من رمضان في الحضر من غير حاجة إليها . لكنه مبنى على الأصل . وقوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » ناقل ومتأخر فتعين المصير إليه . ولا سبيل إلى إثبات واحدة من هذه المقدمات الأربع . فكيف بإثباتها كلها . وفيها دليل على استحباب الطيب وغيره من غير عقد إجارة . بل يعطيه أجره المثل . أو ما يرضيه .

وفيها دليل على جواز التكسب بصناعة الحجامة وإن كان لا يطيب للحر أكل أجرته من غير تحريم عليه . فإن النهي صلى الله عليه وسلم أعطاه أجره . ولم يمنعه من أكله . وتسميته إياه خبيثاً . كسميته للثوم والبصل خبيثين . ولم يلزم من ذلك تحريمهما .

وفيها دليل على جواز ضرب الرجل الخراج على عبده كل يوم شيئاً معلوماً بقدر طاقته . وأن للعبد أن يتصرف فيما زاد على خراجيه ولو منع من التصرف لكان كسبه كله خراجاً . ولم يكن لتقديره فائدة : بل ما زاد على خراجيه فهو تخليق من سيده له يتصرف فيه كما أراد ، والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في قطع العروق والكى

ثبت في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع له عرقاً وكواه عليه . ولما رى سعد بن معاذ في أكحله حسمة النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ورمت فحسمة ثانية » والحسم هو الكى . وفي طريق آخر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكحله بمشقص ثم حسمه سعد بن معاذ أو غيره من أصحابه » وفي لفظ آخر : « أن رجلاً من الأنصار رعى في أكحله بمشقص فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكوى » .

وقال أبو عبيد : « وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم برجل نعت له الكى . فقال : اكويه وارضعوه » قال أبو عبيد : الرضف الحجارة تسخن ثم تكذب بها .

وقال الفضل بن دكين : حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كواه في أكحله » وفي صحيح البخارى من حديث أنس : « أنه كوى من ذات الجنب والنبي صلى الله عليه وسلم حى »

في الترمذي عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة » وقد تقدم الحديث المتفق عليه ، وفيه « وما أحب أن أكتوى » وفي لفظ آخر : « وأنا أنهى أمي عن الكى » .

وفي جامع الترمذي وغيره عن عمران بن حصين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكى . قال : فابتنينا فما أفلحنا ولا أنجعنا » وفي لفظ : « نهينا عن الكى » وقال : « فما أفلحنا ولا أنجعنا » قال الخطابي : إنما كوى سعدا ليرقا الدم من جرحه . وخاف عليه أن ينفذ فيه الكى . والكى مستعمل في هذا الباب . كما يكوى من تقطع يده أو رجله .

وأما النهى عن الكى فهو أن يكوى طلبا للشفاء . وكانوا يعتقدون أنه متى لم يكن هلك . فنهاهم عنه لأجل هذه النية . وقيل : إنما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لأنه كان به ناصور . وكان موضعه خطرا فنهى عن كيه : فيشبه أن يكون النهى منصرا إلى الموضع المخوف منه . والله أعلم .

وقال ابن قتيبة : الكى جنسان كى الصحيح للثعلب . فهذا الذى قيل فيه : لم يتوكل من اكوى . لأنه يريد أن يبلغ القدر عن نفسه .

والثانى كى الجرح إذا نفل . والمعضو إذا قطع ففي هذا الشفاء . وأما إذا كان الكى للتداوى الذى يجوز أن يتنجع ، ويجوز أن لا يتنجع فإنه إلى الكراهة أقرب . انتهى .

وثبت في الصحيح من حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب : « أنهم الذين لا يسترقون ولا يكتون . ولا يعطرون . وعلى ربهم يتوكلون » فقد تضمنت أحاديث الكى أربعة أنواع : أحدها : فعله ، والثانى عدم محبته له ، والثالث : التناهى عن تركه ، والرابع : النهى عنه . ولا تعارض بينها بحمد الله تعالى ، فإن فعله يدل على جوازها ، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه . وأما التناهى على تركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل . وأما النهى عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة ، أو عن النوع الذى لا يحتاج إليه . بل يفعل خوفا من حدوث البلاء ، والله أعلم .

فصل : في عليه صلى الله عليه وسلم في علاج الصرع

أخرجنا في الصحيحين من حديث عطاء بن أبى رباح قال : قال ابن عباس : « ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت : بلى . قال : هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني أصرع ، وإني أتكتشف . فادع الله لى . فقال : إن شئت صبرت ولك الجنة . وإن شئت دعوت الله لك أن يعافيك . فقالت : أصبر . قالت : فلما أتكتشف فادع الله أن لا أتكتشف فدعا لها » .

قلت : الصرع صرعان صرع من الأرواح الخبيثة الأرضية ، وصرع من الأخطا الرديئة ، والثانى هو الذى يتكلم فيه الأطباء في سببه وعلاجه . وأما صرع الأرواح فائمتهم وعقلاؤهم يعرفونه ولا يدعونه . ويعترفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة . فتدافع آثارها . وتعارض أفعالها وتبطلها وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال : هذا إنما ينفع في الصرع الذى سببه الأخطا والمادة . وأما الصرع الذى يكون من الأرواح فلا ينفع فيه هذا العلاج ، أما جهلة الأطباء وسقطةهم وسفلةهم ، ومن يعتقد بالزندقة فضيلة ، فأولئك ينكرون صرع الأرواح ، ولا يقررون بأنها تؤثر في بدن المصروع ، وليس معهم إلا الجهل ، وإلا فليس في الصناعة الطبية ما يدفع ذلك ،

والحس والوجود شاهد به ، وإحالتهم ذلك على غلبة بعض الأخلط هو صادق في بعض أقسامه لا في كلها .
وقدماء الأطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الإلهي ، وقالوا : إنه من الأرواح .

وأما جالينوس وغيره فتأولوا عليهم هذه التسمية ، وقالوا : إنما سموه بالمرض الإلهي لكون هذه العلة تحدث في الرأس ، فضر بالجزء الإلهي الطاهر الذي مسكنه الدماغ . وهذا التأويل نشأ لم من جهلهم بهذه الأرواح وأحكامها ، وتأثيراتها ، وجاءت زنادقة الأطباء فلم ينجسوا إلا صرع الأخلط وحده ، ومن له عقل ومعرفة بهذه الأرواح وتأثيراتها يضحك من جهل هؤلاء وضعف عقولهم . وعلاج هذا النوع يكون بأمرين :
أمر من جهة المصروع ، وأمر من جهة المعالج ، فالذي من جهة المصروع يكون بقوة نفسه . وصدق توجهه إلى قاطر هذه الأرواح وبارئها ، والتعود الصحيح الذي قد توطأ عليه القلب واللسان . فإن هذا نوع محاربة . والمحارب لا يثم له الانتصاف من عدوه بالسلاح إلا بأمرين :

أن يكون السلاح صحيحا في نفسه جيدا ، وأن يكون الساعد قويا ، ففي تخلف أحدهما لم يغن السلاح كثير طائل ، فكيف إذا علم الأمران جميعا ، يكون القلب خرابا من التوحيد ، والتوكل ، والتقوى ، والتوجه . ولا سلاح له .

والثاني : من جهة المعالج بأن يكون فيه هذان الأمران أيضا ، حتى أن المعالجين من يكتفي بقوله أخرج منه أو يقول (بسم الله) أو يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « أخرج عدو الله أنا رسول الله » .

وشاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ، ويقول : قال لك الشيخ : أخرجني فإن هذا لا يجل لك فيفني المصروع . وربما خاطبها بنفسه ، وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب فيفني المصروع ولا يمس بالدم ، وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارا ، وكان كثيرا ما يقرأ في أذن المصروع : (أفضسهم) أما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون) وحديثي أنه قرأها مرة في أذن المصروع فقالت الروح : نعم . ومد بها صوته قال : فأخذت له عصا وضربت بها في عروق عنقه حتى نخلت يداي من الضرب ، ولم يشك الحاضرون بأنه يموت لذلك الضرب . ففي أثناء الضرب قالت : أنا أحبه . فقلت لها : هو لا يملك . قالت : أنا أريد أن أحج به . فقلت لها : هو لا يريد أن يحج معك . فقالت : أنا أدعه كرامة لك . قال قلت : لا . ولكن طاعة لله ولرسوله . قالت : فأنا أخرج منه ، قال : فقعد المصروع يلبث يميننا وشمالا ، وقال : ماجاء بي إلى حضرة الشيخ ؟ قالوا له : وهذا الضرب كله . فقال : وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب . ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة .

وكان يعالج بأية الكرسي . وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه بها ، وبقراءة المعوذتين . وبالجملة فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ، وأكثر تسلط الأرواح الخبيثة على أهله تكون من جهة قلة دينهم ، وخراب قلوبهم وألسنتهم ، من حقائق الذكر والتعاويد ، والتحصينات النبوية والإيمانية ، فتلقى الروح الخبيثة الرجل أعزل لا سلاح معه . وربما كان عربانا فيؤثر فيه هذا ، ولو كشف الغطاء لرأيت أكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الأرواح الخبيثة . وهي في أمرها وقبضتها تسوقها حيث شادت ، ولا يمكنها الامتناع عنها ولا تخالفها . وبها الصرع الأعظم الذي لا يفيق صاحبه إلا عند المغارقة والمعاينة ، فهناك يتحقق أنه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان .

وعلاج هذا الصرع باقتراح العقل الصحيح إلى الإيمان بما جاءت به الرسل ، وأن تكون الجنة والنار نصب عينه وقبلة قلبه . ويستحضر أهل الدنيا وحلول المثلثات والآفات بهم ، ووقوعها خلال ديارهم كواقع القطر ، وهم صرعى لا يفيتون ، وما أشد أعداء هذا الصرع ، ولكن لما عمت البلية به بحيث لا يرى إلا مصروعاً لم يصبر مستغرباً ولا مستكبراً ، بل صار لكثرة المصروعين عين المستنكر المستغرب خلافه ، فإذا أراد الله بعبده خيراً أفاق من هذه الصرعة ، ونظر إلى أبناء الدنيا مصروعين حوله يمينا وشمالاً على اختلاف طبقاتهم ، ففهم من أطق به الجنون . ومنهم من يفيق أحياناً قليلة ويعود إلى جنونه ، ومنهم من يفيق مرةً ويحين أخرى ، فإذا أفاق عمل عمل أهل الإفاقة والعقل . ثم يعاوده الصرع فيقع في التخبط .

حقبة صرع الاختلاط وسببه وعلاجه

وأما صرع الاختلاط فهو علة تمنع الأعضاء النفسية عن الأفعال ، والحركة ، والانصباب ، منعا غير تام . وسببه خلط غليظ لرج سده نافذ بطون الدماغ سدة غير تامة . فيمنع نفوذ الحس والحركة فيه . وفي الأعضاء نفوذاً ما من غير انقطاع بالكلية . وقد يكون لأسباب أخر كريع غليظ يجتسب في منافذ الروح ، أو بخار ردى يرتفع إليه من بعض الأعضاء . أو كيفية لاذعة فينبض الدماغ لدفع المؤذى . فيقبه تشنج في جميع الأعضاء . ولا يمكن أن يبي الإنسان معه متصباً . بل يسقط ويظهر في فيه الزبد غالباً . وهذه العلة تعد من جملة الأمراض الحادة باعتبار وقت وجوده المؤلم خاصة . وقد تعد من جملة الأمراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برئها لاسيما إن جاوز في السن خمساً وعشرين سنة ، وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوفه . فإن صرع هؤلاء يكون لازماً .

قال أبوقراط : إن الصرع يبق في هؤلاء حتى يموتوا .

إذا عرف هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث أنها كانت تصرع وتكشف . يجوز أن يكون صرعها من هذا النوع . فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض . ودعاها أن لا تنكشف . وخبرها بين الصبر والجنة . وبين الدعاء لها بالشفاء من غير ضهان . فاختارت الصبر والجنة .

وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والتداوى . وأن علاج الأرواح بالدعوات والتوجه إلى الله بفعل مآلاته علاج الأطباء . وأن تأثيره وفعله وتأثير الطبيعة عنه وانفعاله أعظم من تأثير الأدوية البدنية وانفعال الطبيعة عنها . وقد جربنا هذا مراراً ونحن وغيرنا . وعقلاء الأطباء معترفون بأن فعل القوى النفسية وانفعالاتها في شفاء الأمراض عجائب . وما على الصناعة الطبية أضر من زنادقة القوم وسفلهم وجهالم . والظاهر أن صرع هذه المرأة كان من هذا النوع . ويجوز أن يكون من جهة الأرواح . ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خبرها بين الصبر على ذلك مع الجنة . وبين الدعاء لها بالشفاء فاختارت الصبر والستر . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج عرق النسا

روى ابن ماجه في سننه من حديث محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : دواء عرق النسا آية شاة أعرابية تذاب ، ثم تحرق ثلاثة أجزاء ، ثم تشرب على الريق في كل يوم جزءاً . » عرق النسا وجع ينتشئ من مفصل الورك ، وينزل من خلف على الفخذ ، وربما امتد على الكعب ، وكلما طالت مدته زاد نزوله ، وينزل معه الرجل والفخذ .

وهذا الحديث فيه معنى لغوى . ومعنى طبي .

فأما المعنى اللغوى فنلبيح على جواز تسمية هذا المرض بعرق النسا . خلافاً لمن منع هذه التسمية . وقال : النسا هو العرق نفسه . فيكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممتنع . وجواب هذا القائل من وجهين : أحدهما : أن العرق أعم من النسا . فهو من باب إضافة العام إلى الخاص . نحو كل الدراهم أو بعضها . والثاني ، أن النسا هو المرض الحال بالعرق . والإضافة فيه من باب إضافة الشيء إلى محله وموضعه . قيل وسعى بذلك لأن أله ينسب ماسواه . وهذا العرق يمتد من مفصل الورك وينتهي إلى آخر القدم وراء الكعب من الجانب الوحشى . فيها بين عظم الساق والوتر .

وأما المعنى الطبى فقد تقدم أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان :

أحدهما : عام بحسب الأزمان والأماكن والأشخاص والأحوال .

والثاني : خاص بحسب هذه الأمور أو بعضها . وهذا من هذا القسم . فإن هذا خطاب للعرب وأهل الحجاز ومن جاورهم . ولا سيما أعرب البوادي . فإن هذا العلاج من أنفع العلاج لهم . فإن هذا المرض يحدث من بيس . وقد يحدث من مادة غليظة لزجة . فعلاجها بالإسهال . والآية فيها الخاصيتان . والإنضاج . والتليين . ففيها الإنضاج والإخراج . وهذا المرض يحتاج علاجه إلى هذين الأمرين . وفي تعيين الشاة الأعرابية قلة فضولها . وصغر مقدارها . ولطف جوهرها . وخاصة مرعاها لأنها ترعى أعشاب البر الحارة كالشيع والقيقصوم ونحوها . وهذه النباتات إذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعد أن ياطفها تغذية بها . وبكسبها مزاجاً لطيف منها . ولا سيما الآلية . وظهور فعل هذه النباتات في التليين أقوى منه في اللحم . ولكن الخاصية التي في الآلية من الإنضاج والتليين لا توجد في البين . وهذا مما تقدم أن أدوية غالب الأمم والبوادي بالأدوية المفردة . وعاليه أطباء الهند . وأما الروم واليونان فيعتنون بالمركبة . وهم متفقون كلهم على أن من سعادة الطبيب أن يداوى بالغذاء . فإن عجزه فبالفرد . فإن عجزه فما كان أقل تركيباً . وقد تقدم أن غالب عادات العرب وأهل البوادي الأمراض البسيطة . فالأدوية البسيطة تناسبها . وهذه لبساطة أغذيتهم في الغالب . وأما الأمراض المركبة فعالباً تحدث عن تركيب الأغذية وتنوعها واختلافها . فاختيرت لها الأدوية المركبة . والله تعالى أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج بيس الطبع واحتياجه إلى ما يشبه ويلينه

روى الترمذى في جامعه . وابن ماجه في سننه . من حديث أسماء بنت عميس قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بماذا كنت تستمشين ؟ » قالت : بالشبرم . قال : حار جار . ثم قال : استمشين بالنسا . فقال : لو كان شيء من الموت لكان النسا .

وفي سنن ابن ماجه عن إبراهيم بن أبي عيلة قال : سمعت عبد الله بن حرام . وكان ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبائين . يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « عليكم بالنسا والسنوت . فإن فيهما شفاء من كل داء إلا السام . قيل : يارسول الله وما السام ؟ قال : الموت . »

قوله « هم تستمشين » أى تليين الطبع حتى يمشى ولا يصير بمنزلة الواقف : فيؤذى باحتباس النجو . ولهذا سمي اللئواء المسهل مشياً على وزن قيل ، وقيل : لأن المسهل يكثر المشى ، والاختلاف للحاجة . وقد

روى « بما الذى تستشفين » فقالت « بالشبرم » وهو من جملة الأدوية المتوعدة ، وهو قشر عرق شجرة ، وهو حار يابس فى الدرجة الرابعة ، وأجوده المائل إلى الحمرة الخفيف الرقيق الذى يشبه الجلود الملفوف ، وبالجملة فهو من الأدوية التى أوصى الأطباء بترك استعمالها لخطورها ، وفرط إسهالها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حار جار » ويروى « حار يار » قال أبو عبيد : وأكثر كلامهم بالياء : قلت : وفيه قولان :

أحدهما : أن الحار الجار بالجمع الشديد الإسهال ، فوصفه بالحرارة ، وشدة الإسهال ، وكذلك هو حالة أبو حنيفة الدينورى .

والثانى : وهو الصواب أن هذا من الاتباع الذى يقصد به تأكيد الأول ، ويكون بين التأكيد التفظى والمضى . ولهذا يراعون فيه اتباعه فى أكثر حروفه ، كقولهم : حسن بسن ، أى كامل الحسن ، وقولهم : حسن قسن . بالقاف . ومنه شيطان ليطان . وحار جار ، مع أن فى الجار معنى آخر : وهو الذى يمر الشيء الذى يصيبه من شدة حرارته ، وجذبه له . كأنه ينزعه ويسلخه . ويار إما لغة فى جار . كقولهم : صهرى وصهرج والصهارى والصهاريج . وإما اتباع مستقل .

وأما السنافة لعتان المد والقصر . وهو نبت حجازى ، أفضله المكى . وهو دواء شريف مأمون الفائلة قريب من الاعتدال . حار يابس فى الدرجة الأولى . يسهل الصفراء والسوداء ، ويقوى جرم القلب . وهذه فضيلة شريفة فيه . وخاصيته النفع من الوسواس السوداء . ومن الشقاق العارض فى البدن . ويفتح العضل وانتشار الشعر . ومن القمل . والصداع العتيق ، والجرب ، والبثور ، والحكة ، والصرع ، وشرب مائه مطبوخا أصح من شربه مدقوقا . ومقدار الشربة منه إلى ثلاثة دراهم ، ومن مائه إلى خمسة دراهم ، وإن طبخ معه شيء من زهر البنفسج والزبيب الأحمر المزروع العجم . كان أصح .

قال الرازى : السناء والشاهرج يسهلان الأخطا المحترقة ، وينفعان من الجرب ، والحكة ، والشربة من كل واحد منهما من أربعة دراهم إلى سبعة دراهم .

وأما السنوات ففيه ثمانية أقوال : أحدها : أنه الصل . والثانى : أنه رب عكة السمن يخرج خطوطا سوداء على السمن . حكاهما عمر بن بكر السكسكى . الثالث : أنه حب يشبه الكون . وليس به . قاله ابن الأعرابى . الرابع : أنه الكون الكرماني . الخامس : أنه الرازيانج ، حكاهما أبو حنيفة الدينورى عن بعض الأعراب . السادس : أنه الشبت . السابع : أنه القمر حكاهما أبو بكر السنى الحافظ . الثامن : أنه الصل الذى يكون فى زقاق السمن . حكاه عبد اللطيف البغدادى .

قال بعض الأطباء : وهذا أجدر بالمعنى . وأقرب إلى الصواب ، أى يخلط السناء مدقوقا بالصل المخاط للسمن ، ثم يعلق فيكون أصح من استعماله مفردا ؛ لما فى الصل والسمن من إصلاح السناء وإعائته على الإسهال واقفه أعلم .

وقد روى الترمذى وغيره من حديث ابن عباس يرفعه : « إن خير ما تداوئتم به السعوط واللدود والحجامة والمشي » هو الذى يمشى الطبع . ولبينه ويسهل خروج الخارج .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الجحيم وما يولد القمل

في الصحيحين من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما في لبس الحرير لحكة كانت بهما » وفي رواية : « أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما ، شكوا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة لهما ، فرخص لهما في قمص الحرير ورأيت عليهما » .

هذا الحديث يتعلق به أمران :

أحدهما : فقهي . والآخر طبي .

فأما القديسي فالذي استمرت عليه سنته صلى الله عليه وسلم إباحة الحرير للنساء مطلقا . وتحريمه على الرجال إلا للحاجة ومصلحة راجحة ، فالحاجة من شدة البرد ولا يجده غيره . أو لا يجد ستره سواه . ومنها إباسه للجرب والمرض والحكة وكثرة القمل . كما دل عليه حديث أنس هذا الصحيح . والجواز أصبح الروايتين عن الإمام أحمد . وأصح قول الشافعي إذ الأصل عدم التخصيص . والرخصة إذا ثبتت في حق بعض الأمة لمعنى تعدت إلى كل من وجد فيه ذلك المعنى . إذ الحكم يعم بعموم سببه : ومن منع منه قال : أحاديث التحريم عامة ، وأحاديث الرخصة يشتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزبير . ويحتمل تعديلها إلى غيرهما . وإذا احتمل الأمران كان الأخذ بالعموم أولى . ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث : فلا أدري ألبفت الرخصة من بعدهم أم لا ؟ والصحيح عموم الرخصة فإنه عرف خطاب الشرع في ذلك مالم يصرح بالتخصيص . وعلم إلحاق غير من رخص له أولا به . كقوله لأبي بردة : « تجزيك ولن تجزي عن أحد بعدك » وكقوله تعالى لنبية صلى الله عليه وسلم في نكاح من وهبت نفسها له (خالصة لك من دون المؤمنين) وتحريم الحرير إنما كان سدا للزينة ، ولهذا أبيح للنساء . وللحاجة ، والمصلحة الراجحة ، وهذه قاعدة ماحرم لسد الزرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة . كما حرم النظر سدا للزينة الفعل وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة ، وكما حرم التنفل بالصلاة في أوقات النهي سدا للزينة المشابهة للصورة بعباد الشمس . وأبيحت للمصلحة الراجحة ، وكما حرم ربا الفضل سدا للزينة ربا التيسية ، وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة من العرايا . وقد أشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم من لباس الحرير في كتاب التحيير لما يحل ويحرم من لباس الحرير .

منافع الحرير الطبية

وأما الأمر الطبي : فهو أن الحرير من الأدوية المتخذة من الحيوان ، ولذلك يعد في الأدوية الحيوانية ، لأن مخرجه من الحيوان ، وهو كثير المنافع . جليل الموقع . ومن خاصيته تقوية القلب وتفرجه . والنفع من كثير من أمراضه ، ومن غلبة المرة السوداء ، والأدواء الحادثة عنها ، وهو مقو للبصر إذا احتحل به . وإنعام منه وهو المستعمل في صناعة الطب حار يابس في الدرجة الأولى ، وقيل : حار رطب فيها . وقيل معتدل في صناعة الطب . وإذا اتخذ منه ملبوس كان معتدل الحرارة في مزاجه ، مسخنا للبدن ، وربما يبرد البدن بقسميه إياه . قال الرازي : الإبريسم أحسن من الكتان ، وأبرد من القطن ، يرب اللحم ، وكل لباس عشن فإنه يهزل ، ويصلب البشرة وبالعكس .

قلت : والملابس ثلاثة أقسام : قسم يسخن البدن ويدفئه ، وقسم يدفئه ولا يسخنه ، وقسم لا يسخنه ولا يدفئه ، وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه ، إذ ما يسخنه فهو أولى بتدفئته ، فلباس الأوبار والأصواف تسخن وتدفئ ، وملابس الكتان الحرير والقطن تدفئ ولا تسخن . فثياب الكتان باردة يابسة ، وثياب الصوف حارة يابسة . وثياب القطن معتدلة الحرارة ، وثياب الحرير ألين من القطن وأقل حرارة منه .

قال صاحب المتاج : ولبسه لا يسخن كالقطن ؛ بل هو معتدل ، وكل لباس أملس صقيل ، فإنه أقل إحساناً للبدن . وأقل عونا في تحمل ما يتحمل منه ، وأحرى أن يلبس في الصيف وفي البلاد الحارة ، ولما كانت ثياب الحرير كذلك . وليس فيها شيء من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها صارت نافعة من الحكمة . إذ الحكمة لا تكون إلا عن حرارة ويبس وخشونة . فللذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير لمداواة الحكمة . وثياب الحرير أبعد عن تولد القمل فيها إذ كان مزاجها مخالفاً لمزاج ما يتولد منه القمل .

وأما القسم الذي لا يدفئ ولا يسخن . فالتخذ من الحديد . والرصاص . والخشب . والراب ونحوها . فإن قيل : فإذا كان لباس الحرير أعدل اللباس . وأوفقه للبدن . فلماذا حرمة الشريعة الكاملة الفاضلة التي أباحت الطيبات . وحرمت الخبائث ؟ قيل : هذا السؤال يجيب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين بنجواب . فتكرو الحكم والتعليل . لما رفعت قاعدة التعليل من أصلها . لم تحتج إلى جواب عن هذا السؤال . ومثبتو التعليل والحكم . وهم الأكثرون . منهم من يجيب عن هذا بأن الشريعة حرمة . لتصبر النفوس عنه . وتركه لله . فتأب على ذلك لأسباب ولها عوض عنه بغيره . ومنهم من يجيب عنه بأنه خلق في الأصل للنساء كالحاية بالذهب . فحرم على الرجال لما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء . ومنهم من قال : حرم لما يورثه من التمخر والخيلاء والعجب . ومنهم من قال : حرم لما يورثه البدن للامسة من الأنوثية والتخنث . وضد الشهامة والرجولية . فإن لبسه يكسب القلب صفة من صفات الإناث . ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الأكثر إلا وعلى شاكلته من التخنث والتأنث والرخاوة مالا ينق . حتى لو كان من أشبه الناس . وأكثرهم فحولية ورجولية . فلا بد أن ينقصه لبس الحرير منها إن لم يذهبها . ومن غلظت طباعه . وكثفت عن فهم هذا فليسلم لشارع الحكيم . ولهذا كان أصح القولين أنه يحرم على الولي أن يلبسه الصبي لما ينشأ عليه من صفات أهل التأنيث .

وقد روى النسائي من حديث أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله أحل لإناث أمتي الحرير والذهب . وحرمه على ذكورها » وفي لفظ : « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم » . وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه . وقال : هو لم في الدنيا ولكم في الآخرة » .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الجنب

روى الترمذي في جامعه من حديث زيد بن أرقم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تداووا من ذات الجنب بالقسط البحري والثريت » . وذات الجنب عند الأطباء نوعان ، حقيقي . وغير حقيقي . فالحقيقي : ورم حار بعرض في نواحي الجنب في النشأة المستبطن للأضلاع .

وغير الحقيقى ألم يشبه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة مؤذية تحث بين الصفقات ، فتحدث وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقى . إلا أن الوجع في هذا القسم محدود وفي الحقيقى ناعس .

قال صاحب القانون : قد يعرض في الجنب والصفقات والمعضل الى في الصدر والأضلاع ونواحيها أورام مؤذية جدا موجعة ، تسمى شوصة ، وبرساما ، وذات الجنب . وقد تكون أيضا أوجعا في هذه الأعضاء ليست من ورم ، ولكن من رياح غليظة فيطن أنها من هذه العلة . ولا تكون .

قال : واعلم أن كل وجع في الجنب قد يسمى ذات الجنب اشتقاقا من مكان الألم لأن معنى ذات الجنب صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب ، فإذا عرض في الجنب ألم عن أى سبب كان نسب إليه . وعليه حمل كلام بقراط في قوله : إن أصحاب ذات الجنب يتفقون بالحمام . وقيل : المراد به كل من به وجع جنب . أو وجع رتة من سوء مزاج . أو من انحطاط غليظة ، أو لذاعة من غير ورم ولا حمى .

قال بعض الأطباء : وأما معنى ذات الجنب في لغة اليونان . فهو ورم الجنب الحار . وكذلك ورم كل واحد من الأعضاء الباطنة ، وإنما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو إذا كان ورما حارا فقط . ويازم ذات الجنب الحقيقى خمسة أعراض وهي : الحمى والسعال ، والوجع الناعس . وضيق النفس ، والتبضع المتشاورى . والملاج الموجود في الحديث ليس هو لهذا القسم . لكن للقسم الثانى الكائن عن الريح الغليظة . فإن القسط البحرى ، وهو العود الهندى على ما جاء مفسرا في أحاديث أخر صنف من القسط إذا دق دقا ناعما . وخلط بالزيت المسخن . وذلك به مكان الريح المذكور أو لعق ، كان دواء موافقا لذلك ناعما له . محلا لحادثه ، مذهبها ، مقويا للأعضاء الباطنة . مفتحا للسدد . والعود المذكور في منافعه كذلك .

قال المسيحى : العود حار يابس قابض ، يحبس البطن ، ويقوى الأعضاء الباطنة . ويطرد الريح . ويفتح السدد ، نافع من ذات الجنب : ويذهب فضل الرطوبة ، والعود المذكور جيد للدماغ . قال : ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقية أيضا . إذا كان حدوثها عن مادة بلغمية لاسيا في وقت انحطاط العلة والله أعلم .

وذات الجنب من الأمراض الخطيرة . وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة أنها قالت : « بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضه في بيت ميمونة . وكان كلما خف عليه خرج وصلى بالناس ، وكان كلما وجد ثقلا قال : مروا أبابكر فليصل بالناس ، واشتد شكواه من شدة الوجع ، فاجتمع عنده نساؤه ، وعمه العباس ، وأم الفضل بنت الحرث ، وأسما بنت عيسى ، فتشاوروا في لده فلهوه وهو مغبور ، فلما أفاق قال : من فعل بي هذا ، هذا من عمل نساء جئن من ههنا ، وأشارني به إلى أرض الحبشة ، وكانت أم سلمة وأسما لدهاته . فقالوا : يا رسول الله خشيتنا أن يكون بك ذات الجنب : قال : فم لم لدموتى؟ قالوا : بالعود الهندى ، وشئ من ورس ، وقطران من زيت . فقال : ما كان الله ليقتلنى بذلك الداء ، ثم قال : عزمت عليكم أن لا يبقى في البيت أحد إلا لد إلا عمى العباس » .

وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : « لدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض اللواء ، فلما أفاق قال : ألم أنكم أن لا تلدونى ؟ لا يبقى منكم أحد إلا لد غير عمى العباس ، فإنه لم يشهدكم » .

قال أبو عبيد عن الأصمعي : اللدود ما يسقى الإنسان في أحد شقي النهر ، أخذ من ليدى الوادى ، وهما جانباه . وأما الوجور فهو في وسط النهر .

قلت : واللدود بالفتح هو الدواء الذى يلد به . والسحوط ما أدخل من أنفه .

وفى هذا الحديث من الفقه معاقبة الجاني بمثل ما فعل . سواء إذا لم يكن فعله محرماً لحق الله ، وهذا هو الصواب المتعارف به لبضعة عشر دليلاً قد ذكرناها في موضع آخر . وهو منصوب أحمد . وهو ثابت عن الحلفاء الراشدين ، وترجمة المسألة بالتصاوص في اللطمة والضربة . وفيها عدة أحاديث لامعارض لها البتة . فيتعين القول بها .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة

روى ابن ماجه في سننه حديثاً في صحته نظر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صدع غاف رأسه بالخناء ، ويقول : إنه نافع بإذن الله من الصداع » والصداع ألم في بعض أجزاء الرأس أو كله . فما كان منه في أحد شقي الرأس لازماً يسمى شقيقة . وإن كان شاملاً لجميعه لازماً يسمى يضة وخوذة . تشبهاً ببيضة السلاح التي تشتمل على الرأس كله . وربما كان في مؤخر الرأس أو في مقدمه . وأنواعه كثيرة وأسبابه مختلفة .

وحقيقة الصداع : سخونة الرأس واحتماؤه لما دار فيه من البخار . يطلب النفوذ من الرأس . فلا يجد . فغذا . فيصدعه كما يصدع الوعى إذا حى ما فيه وطلب النفوذ . فكل شيء مرطب إذا حى طلب مكاناً أوسع من مكانه الذى كان فيه . فإذا عرض هذا البخار في الرأس كله بحيث لا يمكنه التفشى والتحلل . وجال في الرأس سمي السدر .

والصداع يكون عن أسباب عديدة :

أحدها : من غلبة واحد من الطبائع الأربعة .

والثاني : يكون من قروح تكون في المعدة . فيألم الرأس لذلك الورم للاتصال من العصب المنحدر من الرأس بالمعدة .

والسادس : من ريع غليظة تكون في المعدة فتصعد إلى الرأس فيصدعه .

والسابع : يكون من ورم في عروق المعدة . فيألم الرأس بألم المعدة للاتصال الذى بينهما .

والثامن : صداع يحصل عن امتلاء المعدة من الطعام . ثم ينحدر . ويبقى بعضه نيئاً ، فيصدع الرأس وينقله .

والثاسع : يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسم . فيصل إليه من حر الهواء أكثر من قدره .

والعاشر : صداع يحصل بعد القيء والاستفراغ . إما لغلبة اليبس . وإما لتصادع الأبخرة من المعدة إليه .

والحادى عشر : صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء .

والثاني عشر : ما يعرض عن شدة البرد . وتكاثف الأبخرة في الرأس وعدم تحللها .

والثالث عشر : ما يحدث من السهر . وحبس النوم .

والرابع عشر : ما يحدث من ضغط الرأس ، وحمل الشيء الثقيل عليه .

والخامس عشر : ما يحدث من كثرة الكلام . فتضعف قوة الدماغ لأجله .

- والسادس عشر : ما يحدث من كثرة الحركة . والرياضة المفرطة .
والسابع عشر : ما يحدث من الأعراض النفسانية ، كالهجوم ، والغموم . والأحزان : والوساوس .
والأفكار الرديئة .
والثامن عشر : ما يحدث من شدة الجوع ، فإن الأبتة لا تجد ماتمحل فيه . فتكثر وتتصاعد إلى الدماغ فتؤله .
والتاسع عشر : ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ . ويجد صاحبه كأنه يضرب بالمطارق على رأسه .
والعشرون : ما يحدث بسبب الحمى . لاشتعال حرارتها فيه فيتألم . والله أعلم .

سبب صداع الشقيقة

وسبب صداع الشقيقة مادة في شرايين الرأس وحدها ، حاصلة فيها ، أو مرتقبة إليها . فيقبلها الجانب الأضعف من جانبيه . وتلك المادة إما بخارية . وإما أخلاط حارة أو باردة . وعلامتها الخاصة بها ضربان الشرايين ، وخاصة في الدمى . وإذا ضبطت بالعصائب . ومنعت من الضربان سكن الوجع .
وقد ذكر أبو نعيم في [كتاب الطب النبوى] له : أن هذا النوع كان يعصّب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم واليومين ولا يخرج . وفيه عن ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصّب رأسه بعصابة » وفي الصحيح أنه قال في مرض موته : « وأرأساه » وكان يعصّب رأسه في مرضه . وعصّب الرأس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من أوجاع الرأس .
وعلاجه يختلف باختلاف أنواعه وأسبابه : فنه ما علاجه بالاستفراغ . ومنه ما علاجه بتناول الغذاء . ومنه ما علاجه بالسكون والدعة . ومنه ما علاجه بالضادات . ومنه ما علاجه بالتبريد . ومنه ما علاجه بالتسخين ، ومنه ما علاجه بأن يمتنع سماع الأصوات والحركات .
إذا عرف هذا فعلاج الصداع في هذا الحديث بالحناء هو جزئى لا كلى ، وهو علاج نوع من أنواعه ، فإن الصداع إذا كان من حرارة ملهية ، ولم يكن من مادة يجب استفراغها نفع فيه الحناء نفعاً ظاهراً . وإذا دق وضمدت به الجبهة مع الخل سكن الصداع ، وفيه قوة موافقة للعصب إذا ضمد به سكن أوجاعه . وهذا لا ينحصر بوجع الرأس بل يعم الأعضاء ، وفيه قبض تشد به الأعضاء : وإذا ضمد به موضع الورم الحار والتهب سكنه .

وقد روى البخارى في تاريخه . وأبو داود في السنن : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشكى إليه أحد وجعا في رأسه إلا قال له : احتجم ، ولا شكى إليه وجعا في رجله إلا قال له : اختضب بالحناء » وفي الترمذى عن سلمى أم رافع خادمة النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « كان لا يعصّب النبي صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوكة إلا وضع عليها الحناء » .

منافع الحناء

والحناء بارد في الأولى . يابس في الثانية . وقوة شجر الحناء وأغصانها مركبة من قوة محلة اكتسبتها من جوهر فيها مائى جار باعتدال ، ومن قوة قابضة اكتسبتها من جوهر فيها أرضى بارد . ومن منافعه أنه محلل نافع من حرق النار ، وفيه قوة موافقة للعصب إذا ضمد به ، وينفع إذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه .

ويرى القلاع الحادث في أفواه الصبيان ، والصداد به ينفع من الأورام الحارة الملتهبة ، ويفعل في الجراحات فعل دم الأخوين ، وإذا خلط نوره مع الشمع المصق وذعن الورد ينفع من أوجاع الجنب . ومن خواصه أنه إذا بدا البلعوى يخرج بصبي فخصبت أسافل رجله بحناء فإنه يؤمن على عينه أن يخرج فيها شيء منه . وهذا صحيح مجرب لا شك فيه ، وإذا جعل نوره بين طلي ثياب الصوف طيبها ، ومنع السوس عنها ، وإذا نقع ورقه في ماء عذب يغمه ثم عصر وشرب من صفوه أربعين يوما كل يوم عشرين درهما مع عشرة دراهم سكر ، وينقى عليه بلغم الضأن الصغير ، فإنه ينفع من ابتداء الجذام بمخاضيه فيه عجيبة .

وحكى : أن رجلا تشققت أطافير أصابع يده ، وأنه يدل لمن يبره مالا فلم يجد . فوصفت له امرأة أن يشرب عشرة أيام حناء ، فلم يقدم عليه ، ثم نفعه بماء وشربه فبرأ ، ورجعت أطافيره إلى حسنها . والحناء إذا ألزمت به الأنفاز معجوننا حسنا ونفعها . وإذا عجن بالسمن وضمد به بقايا الأورام الحارة التي ترشح ماء أصفر نفعها . ونفع من الجرب المتفروح المزمن منفعة بليغة . وهو ينبت الشعر ، ويقويه ويحسنه ، ويقوى الرأس ، وينفع من التفاطات والبثور العارضة في الساقين والرجلين ، وسائر البدن .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في معالجة المرضى بترك إعطائهم

ما يكرهونه من الطعام والشراب ، وأنهم لا يكرهون على تناولها

روى الترمذي في جامعه ، وابن ماجه عن عتبة بن عامر الجهني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتركوا مرضاكم على الطعام والشراب ، فإن الله عز وجل يطعمهم ويستقيم » .

قال بعض فضلاء الأطباء : ما أغزر فوائد هذه الكلمة النبوية المشتعلة على حكم إلمية لاسميا للأطباء ولئن يعالج المرضى . وذلك أن المريض إذا عاف الطعام أو الشراب فذلك لاشتغال الطبيعة بمجاهدة المرض . أو لسقوط شيوته ، أو نقصانها لضعف الحرارة الغريزية أو خودها ، وكيفما كان فلا يجوز حينئذ إعطاء الغذاء في هذه الحالة .

واعلم أن الجوع إنما هو طلب الأعضاء للغذاء لتخلف الطبيعة به عليها عوض ما يتحلل منها ، فتجذب الأعضاء القصوى من الأعضاء الدنيا حتى ينتهي الجذب إلى المعدة . فيحس الإنسان بالجوع : فيطلب الغذاء . وإذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة بمادته وإنضاجها وإخراجها عن طلب الغذاء أو الشراب ، فإذا أكره المريض على استعمال شيء من ذلك تعطلت به الطبيعة عن فعلها ، واشتغلت بهضمه وتديره عن إنضاج مادة المرض ودفعه . فيكون ذلك سببا لضرر المريض ولا سيما في أوقات البحارين ، أو ضعف الحار الغريزي . أو خودها . فيكون ذلك زيادة في البلية . وتجعل التازلة المتوقعة . ولا ينبغي أن يستعمل في هذا الوقت والحال إلا ما يحفظ عليه قوته ويقويه من غير استعمال مزيج للطبيعة ألبتة . وذلك يكون بما لطف قوامه من الأشربة والأغذية . واعتدال مزاجه كشراب الينوفر والتفاح والورد الطرى وما أشبه ذلك . ومن الأغذية أمراق الترابيح المعتدلة الطيبة فقط . وإنعاش قواه بالأرايح العطرة الموافقة . والأخبار السارة . فإن الطبيب خادِم الطبيعة ومعينها لا مبيقها .

واعلم أن الدم الجديد هو المنذى للبدن . وأن البلغم دم فح قد نضج بعض النضج ، فإذا كان بعض المرضى في بدنه بلغم كثير وعدم الغذاء عطلت الطبيعة عليه وطبيعته وأنضجته وصيرته دما ، وغدت به الأعضاء ،

واكتفت به عما سواه ، والطبيعة هي القوة التي وكلها الله سبحانه بتدبير البدن وحفظه وصحته . وحراسته مدة حياته .

واعلم أنه قد يحتاج في التندرة إلى إجبار المريض على الطعام والشراب . وذلك في الأمراض التي يكون معها اختلاط العقل ، وعلى هذا فيكون الحديث من العام المخصوص . أو من المطلق الذي قد دل على تقييده دليل ، ومعنى الحديث أن المريض قد يعيش بلا غذاء أياما لا يعيش الصحيح في مثله .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن الله يطعمهم ويسقيهم » معنى لطيف زائد على ما ذكره الأطباء لا يعرفه إلا من له عناية بأحكام القلوب والأرواح . وتأثيرها في طبيعة البدن . وانفعال الطبيعة عنها كما تنفعل هي كثيرا عن الطبيعة ، ونحن نشير إليه إشارة فنقول : النفس إذا حصل لها ما يشغلها من محبوب أو مكروه أو مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء والشراب . فلا تحس بجوع ولا عطش . بل ولا حر ولا برد . بل تشتغل به عن الإحساس المؤلم الشديد الألم فلا تحس به . وما من أحد إلا وقد وجد في نفسه ذلك أو شيئا منه . وإذا اشتغلت النفس بما دهمها وورد عليها لم تحس بالجويع . فإن كان الوارد مفرحا قوى التفریح قام لها مقام الغذاء فشبع به . وانتعشت قواها وتضاعفت . وجرت الدموية في الجسد حتى تظهر في سطحه . فيشرق وجهه . وتظهر دمويته . فإن الفرح يوجب انبساط دم القلب فينبعث في العروق فتمتلئ به . فلا تطلب الأعضاء معلوما من الغذاء المعتاد لاشتغالها بما هو أحب إليها وإلى الطبيعة منه . والطبيعة إذا ظفرت بما تحب آثرته على ما هو دونه . وإن كان الوارد مؤلما أو مخوفا اشتغلت بمحاربته ومقاومته ومدافعته عن طلب الغذاء ، فهي في حال حربها في شغل عن طلب الطعام والشراب ، فإن ظفرت في هذا الحرب انتعشت قواها ، وأخلفت عليها نظير ما فاتها من قوة الطعام والشراب ، وإن كانت مغلوبة مهزومة انحطت قواها بحسب ما حصل لها من ذلك ، وإن كانت الحرب بينها وبين هذا العدو مجالا فالقوة تظهر تارة وتختفي أخرى .

وبالحكمة فالحرب بينهما على مثال الحرب الخارج بين العدوين المتقابلين . والنصر للغالب . والمغلوب إما قتل وإما جريح ، وإما أسير . فالمرضى له مدد من الله تعالى يغنيه به زلزالا على ما ذكره الأطباء من تغذيته بالدم ، وهذا المدد بحسب ضعفه وانكساره وانطراحه بين يدي ربه عز وجل ، فيحصل له من ذلك ما يوجب له قربا من ربه ، فإن العبد أقرب ما يكون من ربه إذا انكسر قلبه ، ورحمة ربه قريبة منه . فإن كان وليا له حصل له من الأغذية القلبية ما تقوى به قوى طبيعته ، وتنتعش به قواه أعظم من قوتها . وانتعاشها بالأغذية البدنية ، وكلما قوى إيمانه ، وحبه لربه ، وأنسه به ، وفرحه به ، وقوى يقينه بربه . واشتد شوقه إليه ، ورضاه به وعنه ، وجد في نفسه من هذه القوة ما لا يعبر عنه ، ولا يدركه وصف طبيب ، ولا يناله علمه . ومن غلظ طبعه ، وكثفت نفسه عن فهم هذا والتصديق به ، فلينظر حال كبير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يعشقونه من صورة أوجاه أو مال أو علم ، وقد شاهد الناس من هذا عجائب في أنفسهم وفي غيرهم .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يواصل في الصيام الأيام ذوات العدد وينهى أصحابه عن الوصال . ويقول : لست كهيتكم ، إني أظل يطعمني ربي ويسقيني » ومعلوم أن هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الإنسان بفمه ، وإلا لم يكن مواصلا ، ولم يتحقق الفرق ، بل لم يكن صائما ، فإنه قال : « أظل يطعمني ربي ويسقيني » وأيضا فإنه فرّق بينه وبينهم في نفس الوصال ، وأنه يقدر منه على

مالا يقدرّون عليه ، فلو كان يأكل ويشرب بضمه لم يقل « لست كهيتكم » وإنما فهم هذا من الحديث من قل نصيبه من غذاء الأرواح والقلوب وتأثيره في القوة وإعاشها واغتذائها به فوق تأثير الغذاء الجسدي ، والله الموفق .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العنزة والسعوط

ثبت عنه في الصحيحين أنه قال : « خير ما تداويتم به الحجامة ، والقسط البحري ، ولا تعلموا صبيانكم بالضمز من العنزة » وفي السنن والمستد من حديث جابر بن عبد الله قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراة دما . فقال : ما هذا ؟ فقالوا : به العنزة ، أو وجع في رأسه ، فقال : ويلكن . لا تقتلن أولادكن . أيما امرأة أصاب ولدها عنزة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطا هنديا فلتحككه بماء ثم تسعطه بإياه ، فأمرت عائشة رضي الله عنها فصنع ذلك بالصبي فبرأ » .

قال أبو عبيد : عن أبي عبيدة : العنزة شئ في الخلق من الدم ، فإذا عولج منه قيل قد علر به فهو معلور ، انتهى .

وقيل العنزة : قرحة تخرج فيها بين الأذن والخلق ، وتعرض للصبيان غالبا ، وأما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك : فلأن العنزة مادتها دم يغلب عليه البلغم . لكن تولده في أبدان الصبيان . وفي القسط تحضيف يشد اللهاة ويرفعها إلى مكانها . وقد يكون نفعه في هذا الداء بالخاصية ، وقد ينفع في الأدوية الحارة الحارة بالذات تارة وبالعرض أخرى .

وقد ذكر صاحب التمانون في معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب الجاني . وبزر المرو .

والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندى ، وهو الأبيض منه ، وهو حلو ، وفيه منافع عديدة : وكانوا يعالجون أولادهم بغمز اللهاة والعلاقى ، وهو شئ يعلقونه على الصبيان ، فنهام النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وأرشدهم إلى ما هو أنفع للأطفال وأسهل عليهم . والسعوط : ما يصب في الأنف . وقد يكون بأدوية مفردة ومركبة تدق وتخل وتمجن وتجفف . ثم تحل عند الحاجة ويسعط بها في أنف الإنسان وهو مستلق على ظهره . وبين كتفيه ما يرفعهما لينخفض رأسه . فيتمكن السعوط من الوصول إلى دماغه ويستخرج ما فيه من الداء بالعطاس . وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التداوى بالسعوط فيما يحتاج إليه فيه ، وذكر أبو داود في سننه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعط » .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفتود

روى أبو داود في سننه من حديث مجاهد عن سعيد قال : « مرضت مرضا فأثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودى . فوضع يده بين يدي حتى وجدت بردا على فؤادى . وقال لى : إنك رجل مفتود فأث الحرت ابن كلداء من تقيف . فإنه رجل يتقلب فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلك بهن » .

الفتود : الذى أصيب فؤاده فهو يشتكيه كالمبطون الذى يشتكى بطنه ، واللاد ما يسقاه الإنسان من أحد جانبيه التيم . وفي التمر خاصية عجبية لهذا الداء ، ولا سيما تمر المدينة ، ولا سيما العجوة منه ، وفي كونها سبعا خاصة أخرى تترك بالوحى . وفي الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تصبغ بسبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ، ولا سحر » وفي لفظ : « من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح لم يضره سم حتى يمسي » .

منافع التمر

والتمر حار في الثانية يابس في الأولى ، وقيل : رطب فيها ، وقيل معتدل ، وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لاسيما لمن اعتاد الغذاء به كأهل المدينة وغيرهم ، وهو من أفضل الأغذية في البلاد الباردة والحارة التي حرارتها في الدرجة الثانية . وهو لم أنفع منه لأهل البلاد الباردة لبرودة بواطن سكانها . وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة ، ولذلك يكثر أهل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الأغذية الحارة ما لا يتأتى لغيرهم كالتمر والعسل ، وشاهدناهم يضعون في أطعمتهم من الفلفل والزنجبيل فوق ما يضعه غيرهم نحو عشرة أضعاف أو أكثر ، ويأكلون الزنجبيل كما يأكل غيرهم الحلوى . ولقد شاهدت من ينتقل به منهم كما ينتقل بالثقل ، ويوافقهم ذلك ، ولا يضرهم لبرودة أجوافهم ، وخروج الحرارة إلى ظاهر الجسد . كما تشاهد مياه الآبار تبرد في الصيف ، وتسخن في الشتاء . وكذلك تنضج المعدة من الأغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضجها في الصيف .

وأما أهل المدينة فالتمر لم يكاد أن يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم . وهو قوتهم . ومادتهم . وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم . فإنه متين الجسم لذيذ الطعم صادق الحلاوة . والتمر يدخل في الأغذية والأدوية والفاكهة ، وهو يوافق أكثر الأبدان مقول للحار الفريزي . ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الأغذية والفاكهة ، بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الأخلاط وفسادها .

وهذا الحديث من الخطاب الذي أريد به الخاص كأهل المدينة ومن جاوهم . ولا ريب أن للأمانة اختصاصا ينفع كثيرا من الأدوية في ذلك المكان دون غيره . فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعا من الداء ، ولا يوجد فيه ذلك النفع إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أو هما جميعا . فإن للأرض خواص وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الإنسان ، وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء مأكولا . وفي بعضها سماً قاتلا . ورب أدوية لقوم أغذية لآخرين : وأدوية لقوم من أمراض هي أدوية لآخرين في أمراض سواها ، وأدوية لأهل بلد ما لاتناسب غيرهم ولا تفهمهم .

وأما خاصية السبع فلأنها قد وقعت قدرا وشرعا ، فخلق الله عز وجل السواوات سبعا ، والأرضين سبعا ، والأيام سبعا ، والإنسان كل خلقه في سبعة أطوار ، وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعا ، والسعي بين الصفا والمروة سبعا ، ورمى الجمار سبعا سبعا ، وتكبيرات العيدين سبعا في الأولى ، وقال صلى الله عليه وسلم : «مروم بالصلاة لسبع ، وإذا صار للغلام سبع سنين خير بين أبيه في رواية ، وفي رواية أخرى أبوه أحق به من أمه ، وفي ثالثة أمه أحق به ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أن يصب عليه من سبع قرب ، ويحرق الله الريح على قوم عاد سبع ليال ، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم أن يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ، ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بمئة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ، والسنابل التي رآها صاحب يوسف سبعا ، والسنين التي زرعوها دأبا سبعا ، وتضاعف الصدقة إلى سبعة مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، ويدخل الجنة من هذه الأمة بغير حساب سبعون ألفا ، فلا ريب أن لهذا العدد خاصية ليست لغيره ، والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه ، فإن العدد شفع ووتر ، والشفع أول وثنان ، والوتر كذلك . فهذه أربع مراتب شفع أول وثنان ، ووتر أول وثنان ، ولا تجتمع هذه المراتب في أقل من سبعة ، وهي عدد كامل جامع

لرأب العدد الأربعة أضى الشفع والوتر والأوائل والثواني ، ونغنى بالوتر الأول الثلاثة ، وبالثاني الخمسة ، وبالشفع الأول الاثنين ، وبالثاني الأربعة .

وللأطباء اعتناء عظيم بالسبعة ، ولا سيما فى البحارين . وقد قال بقراط : كل شىء من هذا العالم فهو مقدر على سبعة أجزاء ، والنجوم سبعة ، والأيام سبعة ، وأسنان الناس سبعة ، وأولها طفل إلى سبع ، ثم صبي إلى أربع عشرة ، ثم مراهق ، ثم شاب ، ثم كهل ، ثم شيخ ، ثم هرم إلى منتهى العمر .

والله تعالى أعلم بحكمته وشرعه وقدره فى تخصيص هذا العدد . هل هو لهذا المعنى أو لغيره ، ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السم والسحر . بحيث تمنع إصابته من الخواص التى لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والإذعان والانقياد ، مع أن القائل إنما معه الحسد والتخمين والظن : فن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحى أولى أن تتلقى أقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض . وأدوية السموم تارة تكون بالكيفية : وتارة تكون بالخاصية كخواص كثير من الأحجار والجواهر والياقوت ، والله أعلم .

علاج السموم

ويموز نفع التمر المذكور فى بعض السموم . فيكون الحديث من العام المخصوص ، ويموز نفعه لخاصية تلك البلد : وتلك التربة الخاصة من كل سم ، ولكن هنا أمر لابد من بيانه : وهو أن من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاده النفع به . فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع العلة . حتى إن كثيرا من المبالغات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكآل التلى . وقد شاهد الناس من ذلك عجائب . وهذا لأن الطبيعة يشتد قبولها له وتفرح النفس به : فتتشمع القوة . ويقوى سلطان الطبيعة : وينبت الحار الغريزى فيساعد على دفع المؤذى ، وبالعكس يكون كثير من الأدوية نافعا لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه ، وعدم أخذ الطبيعة له بالقرول فلا يبدى عليها شيئا . واعتبر هذا بأعظم الأدوية والأشوية وأنفعها للقلوب والأبدان والمعاش والمعاد والدنيا والآخرة ، وهو القرآن الذى هو شفاء من كل داء كيف لا ينفع القلوب التى لا تعتقد فيه الشفاء والنفع ؟ بل لا يزيدا إلا مرضا إلى مرضا ، وليس لشفاء القلوب دواء قط أنفع من القرآن : فإنه شفاؤها التام الكامل الذى لا يغادر فيها سقما إلا أبرأه . ويحفظ عليها صحتها المطلقة : ويحميها الحمية التامة من كل مؤذ ومضر ، ومع هذا فإعراض أكثر القلوب عنه ، وعدم اعتقادها الجازم الذى لا ريب فيه أنه كذلك ، وعدم استعماله ، والعلول عنه إلى الأدوية التى ركبها بنوجسها . حال بينها وبين الشفاء به ، وغلبت العوائد ، واشتدت الأعراض وتمكنت العلل والأدواء الزمنة من القلوب ، وتربى المرضى والأطباء على علاج بنى جنسهم ، وما وضعه لهم شيوخهم ، ومن يعظمونه ، ويمسنون به ظنونهم . فعظم المصاب ، واستحكم الداء . وتركت أمراض وعلل أعيا عليهم علاجها ، وكلما جالحوها بتلك العلاجات الحادثة تنافق أمرها وقويت . ولسان الحال ينادى عليهم :

ومن المعائب - والمعائب جمه - قرب الشفاء وما إليه وصول

كالعيش فى البقاء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

فصل : فى هديه صلى الله عليه وسلم فى دفع ضرر الأغذية

والفاكهة وإصلاحها بما يدفع ضررها ويقوى نفعها

ثبت فى الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل

الربط بالقتاء ، والربط حار رطب في الثانية . يقوى المعدة الباردة . ويواقيها ويزيد في الباء . ولكنه سريع التفتن ممطش ، معكر للدم ، مصدع ، مولد للسدد ، ووجع المثانة . ومضر بالأسنان . والقتاء بارد رطب في الثانية ، مسكن للعطش . منمنش للقوى يشمه لما فيه من العطرية . « طفي » حرارة المعدة المتنبية . وإذا جفف بزره ودق واستحلب بالماء وشرب سكن العطش وأدر البول . ونفع من وجع المثانة . وإذا دق ونخل وذلك به الأسنان جلاها . وإذا دق ورقه ، وعمل منه ضماد مع الميفختج نفع من غضة الكلب الكليلب .

وبالجمله فهذا حار وهذا بارد . وفي كل منهما صلاح الآخر . وإزالة لأكثر ضرره . ومقاومة كل كيفية بضدها . ودفع سورتها بالآخرى . وهذا أصل العلاج كله . وهو أصل في حفظ الصحة . بل علم الطب كله يستفاد من هذا ، وفي استعمال ذلك وأمثاله في الأغذية والأدوية إصلاح لها وتعديل . ودفع لما فيها من الكيفيات المضرة لما يقابلها . وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه . قالت عائشة رضی الله عنها : سموني بكل شيء فلم آمن فسموني بالقتاء والربط فسمت .

وبالجمله فدفع ضرر البارد بالحار . والحار بالبارد . والربط باليابس . واليابس بالربط . وتعديل أحدهما بالآخر من أبلغ أنواع العلاجات . وحفظ الصحة . ونظير هذا ما تقدم من أمره بالسنا والسنت . وهو السبل الذي فيه شيء من السمن يصلح به السنا ويعدله . فصلوات الله وسلامه على من بعث بعمارة القلوب والأبدان ، وبمصلح الدنيا والآخرة .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية

الدواء كله شيطان : حية وحفظ صحة . فإذا وقع التخليط احتيج إلى الاستفراغ الموافق . وكذلك مدار الطب كله على هذه القواعد الثلاث . والحمية جيتان : حية مما يجلب المرض ، وحية عما يزيده . فيقف على حاله ؛ فالأولى حية الأصحاء . والثانية حية المرضى : فإن المريض إذا احتسى وقف مرضه عن التزايد . وأخذت القوى في دفعه .

والأصل في الحمية قوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) فحصى المريض من استعمال الماء لأنه يضره .

وفي سنن ابن ماجه وغيره عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي » ، وعلى ناقه من مرض ، ولنا دوال مطقة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها . وقام علي « يأكل منها ، فلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي : إنك ناقه حتى كف . قالت : وصنعت شعيرا وسلقا ، فجنبت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي : من هذا أصب فإنه أنفع لك » . وفي لفظ فقال : « من هذا فأصب فإنه أوفق لك » .

وفي سنن ابن ماجه أيضا : عن صهيب قال : « قلعت على النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديه خبز وتمر . فقال : ادن فكل فأخذت تمرا فأكلت ، فقال : أأكل تمرا وبك رمد ؟ فقلت يا رسول الله أمضغ من الناحية الأخرى ، فتيسم رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا أحب عبدا حماه من الدنيا كما يحمي أحدكم مريضه عن الطعام والشراب » . وفي لفظ : « إن الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا » .

وأما الحديث الدائر على ألسنة كثير من الناس : [الحمية رأس الدواء ، والمعدة بيت الداء] ، وعودا كل

جسم ما اعتاد [. فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب . ولا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله غير واحد من أئمة الحديث .

ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن المعدة حوض البدن ، والعروق إليها واردة ، فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة . وإذا سقمت المعدة صدرت العروق بالسقم » .

وقال الحارث : رأس الطب الحمية ، والحمية عندهم للصحيح في المضرة بمنزلة التخليط للمريض والناقه ، وأنفع ما تكون الحمية للناقه من المرض ، فإن طبيعته لم ترجع بعد إلى قوتها ، والقوة الهاضمة ضعيفة ، والطبيعة قابلة ، والأعضاء مستعدة ، فتخليطه يوجب انتكاسها وهو أصعب من ابتداء مرضه .

واعلم أن في منع النبي صلى الله عليه وسلم لعل من الأكل من الدوالي وهو ناقه أحسن التدبير ، فإن الدوالي أثناء من الرطب تعلق في البيت للأكل بمنزلة عقائد العنب والفاكهة تضر بالناقه من المرض لسرعة استحالتها ، وضعف الطبيعة عن دفعها ؛ فلذا بعد لم تتمكن قوتها ، وهي مشغولة بدفع آثار العلة ولذا لها من البدن : وفي الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة فتشتغل بمعالجته وإصلاحه عما هي بصده من لذة بقية المرض وآثاره ، فلما أن تقف تلك البقية ، وإما أن تزايد ، فلما وضع بين يديه السلق والشعير أمره أن يصيب منه فإنه من أنفع الأغذية للناقه ؛ فإن في ماء الشعير من التبريد والتغذية والتلطيف والتلين وتقوية الطبيعة ما هو أصلح للناقه . ولا سيما إذا طبخ بأصول السلق ، فهذا من أوفق الغذاء لمن في معدته ضعف ، ولا يتولد عنه من الأخطار ما يخاف منه .

وقال زيد بن أسلم : « حي عمر رضي الله عنه مريضا له حتى أنه من شدة ما حاه كان يحس النوى ؛ وبالحملة فالحمية من أكبر الأدوية قبل الدواء ؛ فتمنع حصوله . وإذا حصل فتضع تزايدته وانتشاره . وما ينبغي أن يعلم أن كثيرا مما يحس عنه العليل والناقه والصحيح ، إذا اشتدت الشهوة إليه ، ومالت إليه الطبيعة ، فتناول منه الشيء اليسير الذي لا تعجز الطبيعة عن هضمه لم يضره تناوله ، بل ربما انتفع به ، فإن الطبيعة والمعدة تلقيانها بالقبول والمحبة ، فيصلحان ما يغشى من ضرره ، وقد يكون أنفع من تناول ما تكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ، ولهذا أقر النبي صلى الله عليه وسلم صبيبا وهو أرمد على تناول الثمرات اليسيرة ، وعلم أنها لا تضره . ومن هذا ما يروى عن علي : « أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أرمد وبين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تمر يأكله فقال : يا علي تشبهه وري إليه بتمر ثم بأخرى ، حتى رى إليه سبعا ثم قال : حسبك يا علي » .

ومن هذا ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد رجلا فقال له : ما تشهى ؟ فقال : أشهى خبز بر وفي لفظ : « أشهى كعكا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كان عنده خبز بر فليعطه إلى أخيه ثم قال : إذا اشتهى مريض أحدكم شيئا فليطعمه » .

ففي هذا الحديث سر طبي لطيف ، فإن المريض إذا تناول ما يشبهه عن جوع صادق طبيعى ، وكان فيه ضرر ما كان أنفع . وأقل ضررا مما لا يشبهه ، وإن كان ناقضا في نفسه ، فإن صدق شهورته ، ومجبة الطبيعة له يدفع ضرره ، وبغض الطبيعة وكراهتها للتأخر قد يجلب لها منه ضررا .

وبالحملة فاللذيق المشتهى قبل الطبيعة عليه بعناية فتهضمه على أمد الوجوه ، سيما عند انبعاث النفس إليه بصدق الشهوة وصحة القوة ، والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الرمد بالسكون والدعة

وترك الحركة والحمية مما يبيح الرمد

وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم حى صبييا من القر . وأنكر عليه أكله وهو أرمد . وحى عليا من الرطب لما أصابه الرمد . وذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوى : « ه صلى الله عليه وسلم كان إذا رمدت عين امرأة من نساءه لم يأتها حتى تبرا عينها » .

الرمد ورم حار يعرض في الطبقة الملتصقة من العين ، وهو يياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الأخطاط الأربعة ، أو ربيع حارة تكثر كبتها في الرأس والبدن ، فينبعث منها قسط إلى جوهر العين ، أو ضربة تصيب العين . فترسل الطبيعة إليها من الدم والروح مقدارا كثيرا تروم بذلك شفاها مما عرض لها ، ولأجل ذلك يورم العضو المضروب ، والقياس يوجب ضده .

واعلم أنه كما يرتفع من الأرض إلى الجو بخاران أحدهما حار يابس ، والآخر حار رطب . فينقدان صحابا متراكما ، ويمعان أبصارنا من إدراك السماء ، فكذلك يرتفع من قعر المعدة إلى منبها مثل ذلك فيمنعان النظر ويتولد عنهما علل شتى ، فإن قويت الطبيعة على ذلك ودفعته إلى الخياشيم أحدث الزكام . وإن دفعته إلى اللهاث والمنخرين أحدث الخناق . وإن دفعته إلى الجنب أحدث الشوصة . وإن دفعته إلى الصدر أحدث النزلة ، وإن انحدر إلى القلب أحدث الخبطة . وإن دفعته إلى العين أحدث رمدًا . وإن انحدر إلى الجوف أحدث السيلان ، وإن دفعته إلى منازع الدماغ أحدث النسيان . وإن تربطت أوعية الدماغ منه وامتلاّت به عروقه أحدث النوم الشديد ، ولذلك كان النوم رطبا ، والسرير يابسا . وإن طلب البخار النفوذ من الرأس فلم يقدر عليه أعقبه الصداع والسر ، وإن مال البخار إلى أحد شتى الرأس أعقبه الشقيقة . وإن ملك قمة الرأس ووسط الهامة أعقبه داء البضة ، وإن برد منه حجاب الدماغ أو سخن أو تربط وهاجت منه أرياح أحدث العطاس . وإن أهاج الرطوبة البلغمية فيه حتى غلب الحار الفريزى أحدث الإنعماء والسكتات . وإن أهاج المرة السوداء حتى أظلم هواء الدماغ أحدث الوسواس ، وإن فاض ذلك إلى مجارى العصب أحدث الصرع الطبيعى . وإن تربطت بجماع عصب الرأس وفاض ذلك في مجاريه أعقبه الفالج ، وإن كان البخار من مرة صفراء ملهبة عمية للدماغ أحدث البرسام ، فإن شره الصدر في ذلك كان سرساما ، فافهم هذا الفصل .

والمقصود أن أخطاط البدن والرأس تكون متحركة هائجة في حال الرمد : والجماع مما يزيد حركتها وفورانها فإنه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة ، فأما البدن فيسخن بالحركة لا بحالة ، والنفس تشد حركتها طلبا للذة واستكمالها ، والروح تتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن ، فإنه أول تعلق الروح من البدن بالقلب ، ومنه ينشأ الروح . وينبث في الأعضاء ، وأما حركة الطبيعة فلا تزل ترسل ما يجب لإرساله من المني على المقدار الذى يجب لإرساله .

وبالجملة فالجماع حركة كلية عامة ، يتحرك فيها البدن وقواه وطبيعته وأخطاطه ، والروح والنفس ، فكل حركة فيها ميثرة للأخطاط مرقة لها توجب دفعها وسيلانها إلى الأعضاء الضعيفة ، والعين في حال رمدها أضعف ما يكون ، فأضر ما عليها حركة الجماع .

قال بقراط في كتاب (الفصول) : وقد يدل ركوب السفن أن الحركة تثر الأبدان ، هذا مع أن في الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحمية والاستفراغ . وتنقية الرأس والبدن من فضلاتهما وغفواتهما . والكف

عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والحزن من الحركات العنيفة ، والأعمال الشاقة . وفي أثر سلمي : لا تكثرهما الرمد فإنه يقطع عروق العمى ، ومن أسباب علاجه ملازمة السكون والراحة ، وترك مس العين ، والاشتغال بها ، فإن إصداً ذلك يوجب انصباب المواد إليها .

وقد قال بعض السلف : مثل أصحاب محمد مثل العين ، ودواء العين ترك مسها .

وقد روى في حديث مرفوع الله أعلم به : « علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين » وهو من أكبر الأدوية للرمد الحار . فإن الماء دواء بارد يستعان به على طغي حرارة الرمد إذا كان حاراً ، ولهذا قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه لامرأته زينب وقد اشتكت عينها : « لو فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خيراً لك وأجدر أن تشفى . تنضحين في عينك الماء . ثم تقولين : أذهب الباس رب الناس . اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً » .

وهذا مما تقدم مراراً أنه خاص ببعض البلاد . وبعض أوجاع العين ، فلا يجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كلياً عاماً . ولا الكلي العام جزئياً خاصاً . فيقع من الخطأ . وخلاف الصواب مايقع . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخلدان الكلي الذي يحمده معه البدن

وذكر أبو عبيد في غريب الحديث من حديث أبي عثمان التدي : « أن قوما مروا بشجرة فأكلوا منها . فكانما مرت بهم ريح فأجدهتهم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فرسوا الماء في الشنان : وصبا عليهم فيها بين الأذنين » ثم قال أبو عبيد : فرسوا : يعني بردوا . وقول الناس : قد فرس البرد إنما هو من هذا بالسبب ليس بالصاد . والشنان الأسقية . والقرب الخلقان . يقال للسقاء : شن . وللقرية شنة . وإنما ذكر الشنان دون الجلد لأنها أشد تبريدا للماء . وقوله بين الأذنين يعني أذان الفجر والإقامة . فسمى الإقامة أذاناً انتهى كلامه . قال بعض الأطباء : وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل علاج هذا الداء . إذا كان وقوعه بالحجاز . وهي بلاد حارة يابسة ، والحار الغريزي ضعيف في بواطن سكانها . وصب الماء البارد عليهم في الوقت المذكور وهو أبرد أوقات اليوم يوجب جمع الحار الغريزي المنتشر في البدن الحامل للجميع قواه . فيقوى القوة الدافعة . ويجمع من أقطار البدن إلى باطنه الذي هو محل ذلك الداء ، ويستظهر بياق القوى على دفع المرض المذكور . فيدفع بإذن الله عز وجل ، ولو أن بقرط أو جالينوس أو غيرها وصف هذا الدواء لهذا الداء لخصمت له الأطباء ، وعجبوا من كمال معرفته .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في إصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب

وإرشاده إلى دفع مضرات السموم بأعضادها

في الصحيحين من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه . فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » .

وفي سنن ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحد جناحي الذباب سم . والآخر شفاء . فإذا وقع في الطعام فامقلوه . فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء » .

هذا الحديث فيه أمران : أمر فقهي وأمر طبي .

فما الفقهى فهو دليل ظاهر الدلالة جدا على أن الذباب إذا مات في ماء أو مائع فإنه لا ينجسه. وهذا قول جمهور العلماء ، ولا يعرف في السلف مخالف في ذلك . ووجه الاستدلال به أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمقله . وهو غمسه في الطعام ، ومعلوم أنه يموت من ذلك . ولا سيما إذا كان الطعام حارا . فلو كان ينجسه لكان أمرا بإفساد الطعام . وهو صلى الله عليه وسلم إنما أمر بإصلاحه . ثم عدى هذا الحكم إلى كل مالا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والتكيوت وأشياء ذلك . إذ الحكم يعم بعموم علته . وينتفى لانتهاء سببه . فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته . وكان ذلك مفقودا فيها لادم له سائل . انتفى الحكم بالتنجيس لانتهاء علته .

ثم قال : من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة إذا كان هذا ثابتا في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات وعدم الصلابة . فدبوته في العظم الذى هو أبعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم أولى . وهذا في غاية التوقه فالمصير إليه أولى .

وأول من حفظ عنه في الإسلام أنه تكلم بهذه اللفظة فقال : مالا نفس له سائلة . إبراهيم النخعي رضى الله عنه . وعنه تلقاها الفقهاء . والنفس في اللغة يعبر بها عن الدم . ومنه نفست المرأة بفتح النون إذا حاضت ونفست بضمها إذا ولدت .

وأما المعنى الطبي : فقال أبو عبيد : معنى « امقلوه » اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء . يقال للرجلين هما يتماقلان : إذا تفاعلا في الماء .

واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسمه . وهي بمنزلة السلاح : فإذا سقط فيها يؤذيه انتفاخه بسلاحه . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء . فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها . وهذا طب لا يهتدى إليه كبار الأطباء وأئمتهم ، بل هو خارج من مشكاة النبوة ، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر لمن جاء به ، بأنه أكل الخلق على الإطلاق ، وأنه مؤيد بوحى إلهي خارج عن القوى البشرية . وقد ذكر غير واحد من الأطباء : أن لسع الزنبور والعقرب إذا ذلك موضع بالذباب نفع منه نفعا بينا وسكنه وما ذلك إلا للمادة التي فيه من الشفاء . وإذا ذلك به الورم الذى يخرج في شعر العين المسماة شعرة بعد قطع رموس الذباب أبرأه .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة

ذكر ابن السني في كتابه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في أصبعي بثرة » فقال : عندك ذرية ؟ قلت : نعم . قال : ضعها عليها . وقال قولى : اللهم مصغر الكبير ومكبر الصغير صغر ما في « الذرية دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة : وهي حارة يابسة تنفع من أورام المعدة والكبد والاستسقاء ، وتقوى القلب لطيبا .

وفى الصحيحين عن عائشة أنها قالت : « طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بلريرة في حجة الوداع للحل والإحرام » .

والبثرة : خراج صغير يكون عن مادة حارة تلدنها الطليمة ، قسرتق مكانا من الجسد تخرج منه : فهي

محتاجة إلى ما ينضجها ويخرجها ، والنزيرة أحد ما يفعل بها ذلك ، فإن فيها إنضاجا وإخراجا مع طيب رائحتها ، مع أن فيها تبريدا للتارية التي في تلك المادة ، وكذلك قال صاحب القانون : إنه لا أفضل لحرق النار من اللدبرة بدهن الورد والخل .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الأورام والخراجات التي تبرا بالبط والبزل

يذكر عن علي أنه قال : دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعود بظهره ورم ، فقالوا : يا رسول الله بهذه مدة . قال : بطوا عنه ، قال علي : فإبرحت حتى بطت ، والنبي صلى الله عليه وسلم شاهده ويذكر عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر طبيبا أن يبط بطن رجل أجوى البطن فقيل : يا رسول الله هل ينفع العلب ؟ قال : الذي أنزل الله أنزل الشفاء فيها شاء .

الورم مادة في حجم العضو لفصل مادة غير طبيعية تنصب إليه ، ويوجد في أجناس الأمراض كلها ، والمواد التي يكون عنها من الأختلاط الأربعة والمائية والريح ، وإذا اجتمع الورم سمى خراجا ، وكل ورم حار ينشأ أمره إلى أحد ثلاثة أشياء : إما تحلل . وإما جمع مدة . وإما استحالة إلى الصلبة . فإن كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحلته ، وهي أصلح الحالات التي ينشأ حال الورم إليها . وإن كانت دون ذلك أنضجت المادة وأحالتها مدة بيضاء . وفتحت لها مكانا أسالتها منه . وإن نقصت عن ذلك أحالت المادة مدة غير مستحكة النضج . وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه . فيخاف على العضو الفساد بطول لبثها فيه . فيحتاج حينئذ إلى إعانة الطبيب بالبط أو غيره لإخراج تلك المادة الرديئة المفسدة للعضو .

وفي البط فائدتان : إحداهما : إخراج المادة الرديئة المفسدة . والثانية : منع اجتماع مادة أخرى إليها تقويا .

وأما قوله في الحديث الثاني : إنه أمر طبيبا أن يبط بطن رجل أجوى البطن ، فبالجوى يقال على معان منها الماء المتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء . وقد اختلف الأطباء في بزله لخروج هذه المادة . فمنهم طائفة منهم لحظوه وبعد السلامة معه . وجوزته طائفة أخرى وقالت : لا علاج له سواء . وهذا عندهم إنما هو في الاستسقاء الزقي ، فإنه كما تقدم ثلاثة أنواع : طيل وهو الذي ينفع مع البطن بمادة ريمية إذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل . ولحمى : وهو الذي يربو معه لحم جميع البدن بمادة بلغمية تفسد مع الدم في الأعضاء . وهو أصعب من الأول . وزق : وهو الذي يتجمع معه في البطن الأسفل مادة رديئة يسمع لها عند الحركة خضخضة خضخضة الماء في الرق . وهو أردأ أنواعه عند الأكثرين من الأطباء . وقالت طائفة : أردأ أنواعه الحمى . لمعوم الآفة به . ومن جملة علاج الزق إخراج ذلك الماء بالبزل . ويكون ذلك بمنزلة فصد العروق لإخراج الدم التماسد . لكنه خطر كما تقدم . وإن ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز بزله والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وتقوية قلوبهم

روى ابن ماجه في سننه من حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل فإن ذلك لا يرد شيئا ، وهو تطبيب نفس المريض .

في هذا الحديث نوع شريف جدا من أشرف أنواع العلاج ، وهو الإرشاد إلى ما يطيب نفس العليل من

الكلام الذى تقوى به الطبيعة ، وتتمتع به القوة ، وينبث به الحار الغريزى ، فيساعد على دفع العلة أو تخفيفها الذى هو غاية تأثير الطبيب . وتفرغ نفس المريض ، وتطيب قلبه ، وإدخال مايسره عليه له تأثير عجيب فى شفاء علته وخفها ، فإن الأرواح والقوى تقوى بذلك فتساعد الطبيعة على دفع المؤذى ، وقد شاهد الناس كثيرا من المرضى تتمتع قواه بعبادة من يحبونه ويعظمونه ، ورويتهم لهم . ولطفهم بهم . ومكالمهم إياهم ، وهذا أحد فوائد عبادة المرضى التى تتعلق بهم . فإن فيها أربعة أنواع من الفوائد : نوع يرجع إلى المريض ، ونوع يعود على العائد ، ونوع يعود على أهل المريض . ونوع يعود على العامة . وقد تقدم فى هديه صلى الله عليه وسلم أنه كان يسأل المريض عن شكواه . وكيف يجده . ويسأله عما يشتهي . ويضع يده على جبهته ، وربما وضعها بين ثدييه ، ويدعو له . ويصف له ماينفعه فى علته . وربما توضأ وصب على المريض من وضوئه . وربما كان يقول للمريض : لا بأس عليك . طهور إن شاء الله وهذا من كمال اللطف . وحسن العلاج والتدبير .

فصل : فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج الأبدان بما اعتادته من الأدوية

والأغذية دون ما لم تعتده

هذا أصل عظيم من أصول العلاج وأنفع شيء فيه : وإذا أخطأه الطبيب ضرر المريض من حيث يظن أنه ينفعه . ولا يعدل عنه إلى مايجده من الأدوية فى كتب الطب إلا طبيب جاهل : فإن ملامة الأدوية والأغذية للأبدان بحسب استعدادها وقبولها . وهؤلاء أهل البوادرى والأكارون وغيرهم لا ينبع فيهم شراب البنتوفر ، والورد الطرى . ولا الخالى . ولا يؤثر فى طباعهم شيئا ، بل عامة أدوية أهل الحضرة وأهل الرفاهية لا تجدى عليهم ، والتجربة شاهدة بذلك . ومن تأمل مذكرناه من العلاج النبوى رآه كله موافقا لعادة العليل وأرضه ، وما نشأ عليه . فهذا أصل عظيم من أصول العلاج يجب الاعتناء به ، وقد صرح به أفاضل أهل الطب ، حتى قال طبيب العرب بل أطبهم الحمر بن كلداء : وكان فيهم كأبقراط فى قومه : الحمية رأس الدواء . والمعدة بيت الداء . وعوقوا كل بدن ما اعتاد . وفى لفظ عنه : الأزم دواء ، والأزم : الإمساك عن الأكل يعنى به الخروج ، وهو من أكبر الأدوية فى شفاء الأمراض الامتلائية كلها . بحيث أنه أفضل فى علاجها من المستفرغات . إذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الأختلاط وحدثها وغليناها .

وقوله : « المعدة بيت الداء » المعدة عضو عصبي محجوف كالقرعة فى شكله ، مركب من ثلاث طبقات مولفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى الليف . ويحيط بها لحم وليف ، إحدى الطبقات بالطول . والأخرى بالعرض ، والثالثة بالورواب . وفي المعدة أكثر عصب . وقعرها أكثر لحما ، وفى باطنها خلل . وهى محصورة فى وسط البطن ، وأميل إلى الجانب الأيمن قليلا : خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه ، وهى بيت الداء وكانت ملا للهمز الأول : وفيها ينضج الغذاء . وينحدر منها بعد ذلك إلى الكبد والأمعاء ، ويتخلف منه فيها فضلات عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها ، إما لكثرة الغذاء ، أو لرداءته ، أو لسوء ترتيب فى استعماله ، أو لمجموع ذلك ، وهذه الأشياء بعضها مما لا يتخلص الإنسان منه غالبا ، فتكون المعدة بيت الداء لذلك ، وكأنه يشير بذلك إلى الحث على تقليل الغذاء ، ومنع النفس من اتباع الشهوات ، والتحرز عن الفضلات .

وأما العادة فلأبها كالطبيعة للإنسان ، ولذلك يقال : العادة طبع ثان . وهى قوة عظيمة فى البدن حتى أن

أمرأ واحدا إذا قيس إلى أبدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة إليها ، وإن كانت تلك الأبدان متفقة في الوجه الأخرى . مثال ذلك أبدان ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب : أحدها : عود تناول الأشياء الحارة ، والثاني : عود تناول الأشياء الباردة ، والثالث : عود تناول الأشياء المتوسطة ، فإن الأول متى تناول صلا لم يضر به ، والثاني متى تناوله أضر به ، والثالث يضر به قليلا ، فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ، ومعالجة الأمراض ، ولذلك جاء العلاج النبوي بإجراء كل بدن على عادته في استعمال الأغذية والأدوية ، وغير ذلك .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الأغذية

في الصحيحين من حديث عروة عن عائشة : « أنها كانت إذا مات الميت من أهلها اجتمع لذلك النساء ثم تفرقن إلى أهلهن . أمرت بمرقة تليينة فطبخت ، وصنعت ثريدا . ثم صبت التليينة عليه ثم قالت : كلوا منها فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : التليينة بمجة لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن » .

وفي السنن من حديث عائشة أيضا قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالبيض النافع التلين » . قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى أحد من أهله لم تزل البرمة على النار حتى ينتهى أحد طريقه » . يعنى يربأ أو يموت .

وعنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قيل له : إن فلانا وجع لا يطعم الطعام . قال : عليكم بالتليينة فحموه إياها ويقول : والذي نفسى بيده إنها تتسل بطن أحدكم كما تتسل إحداكن وجهها من الوسخ » . التلين هو الحساء الرقيق الذى هو في قوام اللبن ، ومنه اشتق اسمه ، قال الهروى : سميت تليينة لشبهها باللبن ليياضها ورحتها . وهذا الغذاء هو النافع للعليل . وهو الرقيق النضيج لا الغليظ القى . وإذا شئت أن تعرف فضل التليينة فأعرف فضل ماء الشعير . بل هى ماء الشعير لم . فإنها حساء متخذ من دقيق الشعير بنخالته . والفرق بينها وبين ماء الشعير أنه يطبخ سمحاحا . والتليينة تطبخ منه مطحونا . وهى أنفع منه لخروج خاصية الشعير بالطحن . وقد تقدم أن للعادات تأثيرا في الانتفاع بالأدوية والأغذية . وكانت عادة القوم أن يتخذوا ماء الشعير منه مطحونا لا سمحاحا . وهو أكثر تغذية وأقوى فعلا . وأعظم جلاء . وإنما اتخذ الأطباء المدن منه سمحاحا ليكون أرق وألطف . فلا يتقل على طبيعة المريض . وهذا بحسب طبائع أهل المدن ورخاوتها . وتقل ماء الشعير المطحون عليها .

والمقصود أن ماء الشعير مطبوخا سمحاحا ينفذ سريعا . ويجلو جلاء ظاهرا . ويغذى غذاء لطيفا . وإذا شرب حارا كان إحلاؤه أقوى . ونفوذ أسرع . وإغاؤه للحرارة الغريزية أكثر . وتلميسه لسطوح المعدة أوفق . وقوله صلى الله عليه وسلم فيها : « بمجة لفؤاد المريض » يروى بوجهين يفتح الميم والجيم ، وبضم الميم وكسر الجيم . والاول أشهر . ومعناه أنها مريحة له . أى تريحه وتسكنه من الإجم وهو الراحة ، وقوله : « ويذهب ببعض الحزن » هذا والله أعلم لأن الغم والحزن يبردان المزاج . ويضعفان الحرارة الغريزية في ليل الروح الحامل لها إلى جهة القلب الذى هو منشؤها . وهذا الحساء مقوى الحرارة الغريزية بزيادته في مادتها ، فتريل أكثر ما عرض له من الغم والحزن .

وقد يقال وهو أقرب : أنها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الأغذية المفرحة ، فإن من الأغذية ما يفرح بالخاصية . والله أعلم .

وقد يقال : إن قوى الحزين تضعف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء . وهذا الحساء يربطها ويقويها ويغذيها . ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيرا ما يجتمع في معدة

خلط مرارى ، أو بلغمى ، أو صديدى ، وهذا الحساء يحل محل ذلك عن المعدة ويسروه ويخفوه ويمنحه . ويعدل كيميته ، ويكسر سوره فيريحها ولا سيما لمن عادته الاعتناء بنجس الشعر . وهى عادة أهل المدينة إذ ذاك . وكان هو غالب قوتهم ، وكانت الحنفلة عزيزة عندهم . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السم الذى أصابه بنجير من اليهود

ذكر عبد الرزاق . عن معمر . عن الزهرى . عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك : « أن امرأة يهودية أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بنجير . فقال ما هذه ؟ قالت : هدية . وحذرت أن تقول من الصدقة فلا يأكل منها . فأكل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكل الصحابة . ثم قال : أمسكوا . ثم قال للمرأة : هل سمعت هذه الشاة ؟ قالت : من أخبرك بهذا ؟ قال : هذا العظم لساقها . وهو في يده . قالت : نعم . قال : لم ؟ قالت : أردت إن كنت كاذبا أن يسرع منك الناس . وإن كنت نبيا لم يضرك . قال : فاحتجم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة على الكاهل ، وأمر أصحابه أن يحتجموا . فاحتجموا فأت بعضهم . وفى طريق أخرى : « واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهله من أجل الذى أكل من الشاة . حججه أبو هند بالقرن والشفرة . وهو مول لبني بياضة من الأنصار . وبقي بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجهه الذى توفى فيه . فقال : ما زلت أجد من الأكلة التى أكلت من الشاة يوم نجير . حتى كان هذا أو انقطاع الأبر منى . فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا » قاله موسى بن عقبة .

معالجة السم تكون بالاستفراغات والأدوية التى تعارض فعل السم وتبطله . إما بكيفياتها . وإما بنحوها فمن عدم الدواء فليبادر إلى الاستفراغ الكلى : وأنفعه الحجامة لاسيا إذا كان البلد حارا . والزمان حارا . فإن الثروة السمية تسرى إلى الدم ، فتنبعث في العروق والمجارى حتى تصل إلى القلب . فيكون الهلاك . فالدم هو المنفذ الموصل للسم إلى القلب والأعضاء . فإذا بادر المسموم وأخرج الدم خرجت معه تلك الكيفية السمية التى خالطته . فإن كان استفراغا تاما لم يضره السم ، بل إما أن يذهب ، وإما أن يضعف فتقرى عليه الطبيعة فتبطل فعله أو تضعفه .

ولما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في الكاهل ، وهو أقرب المواضع التى يمكن فيها الحجامة إلى القلب ، فخرجت المادة السمية مع الدم لا خروجا كليا . بل بى أثرها مع ضعفه . لما يريد الله سبحانه من تكبير مراتب الفضل كلها له ، فلما أراد الله إكرامه بالشهادة ظهر تأثير ذلك الأثر الكامن من السم . (يقضى الله أمرا كان مفعولا) .

وظهر سرّ قوله تعالى لأعدائه من اليهود : (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) فجاء بلفظ « كذبتم » بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق ، وجاء بلفظ « تقتلون » بالمستقبل الذى يتوقعونه وينتظرونه ، والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر الذى سحرته اليهود به

قد أنكر هذا طائفة من الناس ، وقالوا : لا يجوز هذا عليه ، وظنوه نقصا وعيبا ، وليس الأمر كما زعموا ، بل هو من جنس ما كان يعترى صلى الله عليه وسلم من الأسقام والأوجاع : وهو مرض من الأمراض ، وإصابته به كإصابته بالسم ، لا فرق بينهما .

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها : « أنها قالت : سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

إن كان ليخيل إليه أنه يأتي نساءه ، ولم يأتهن ، وذلك أشد ما يكون من السحر . قال القاضي عياض : والسحر مرض من الأمراض . وعارض من العلل ، يجوز عليه صلى الله عليه وسلم كأنواع الأمراض مما لا ينكر ولا يقدح في نبوته . وأما كونه يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله ، فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من صدقه لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا . وإنما هذا فيما يجوز طروءه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث لسيبها . ولا فضل من أجلها . وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر ، فغير بعيد أنه يخيل إليه من أمورها مالا حقيقة له ثم ينجلي عنه كما كان .

والمقصود ذكر هديه في علاج هذا المرض . وقد روى عنه فيه نوعان :

أحدهما : وهو أبلغهما استخراجا وتبليغا . كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سأل ربه سبحانه في ذلك فدل عليه فاستخرجه من بئر . فكان في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر . فلما استخرجه ذهب ما به حتى كأنما نشط من عقال . فهذا من أبلغ ما يعالج به المخطوب . وهذا بمنزلة إزالة المادة الخبيثة وقلعها من الجسد بالاستفراغ .

والنوع الثاني الاستفراغ في المحل الذي يصل إليه أذى السحر . فإن للسحر تأثيرا في الطبيعة . وهي جان أخلاطها . وتشويش مزاجها . فإذا ظهر أثره في عضو . وأمكن استفراغ المادة الزدنية من ذلك العضو نفع جدا . وقد ذكر أبو عبيد في كتاب [غريب الحديث] له بإسناده : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم على رأسه بقرن حين طب » قال أبو عبيدة : معنى طب أى سحر .

وقد أشكل هذا على من قل علمه وقال : ما للحجامة والسحر ، وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الدواء ؟ ولو وجد هذا القائل أبقراط أو ابن سينا أو غيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم ، وقال : قد نص عليه من لا تشك في معرفته وفضله . فاعلم أن مادة السحر الذي أصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت إلى رأسه إلى إحدى قواه التي فيه بحيث كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله ، وهذا تصرف من الساحر في الطبيعة ، والمادة النورية ، بحيث غلبت تلك المادة على البطن المتقدم منه ، فغير مزاجه عن طبيعته الأصابية . والسحر هو مركب من تأثيرات الأرواح الخبيثة ، وافعال القوى الطبيعية عنها ، وهو سحر الترميمات وهو أشد ما يكون من السحر . ولا سببا في الموضع الذي انتهى السحر إليه . واستعمال الحجامة على ذلك المكان الذي تضررت أفعاله بالسحر من أنفع المعالجة إذا استعملت على القانون الذي ينبغي .

قال أبقراط : الأشياء التي ينبغي أن تستفرغ يجب أن تستفرغ من المواضع التي هي إليها أميل بالأشياء التي تصلح لاستفراغها . وقالت طائفة من الناس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب بهذا الداء ، وكان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله ظن أن ذلك عن مادة دعوية أو غيرها . مالت إلى جهة الدماغ ، وغلبت على البطن المتقدم منه . فأزال مزاجه عن الحالة الطبيعية له . وكان استعمال الحجامة إذ ذاك من أبلغ الأدوية وأنفع المعالجة فاحتجم . وكان ذلك قبل أن يوحى إليه أن ذلك من السحر ، فلما جاءه الوحي من الله تعالى وأخبره أنه قد سحر عدل إلى العلاج الحقيقي . وهو استخراج السحر وإبطاله ، فسأل الله سبحانه فدل على مكانه فاستخرجه فقام كأنما نشط من عقال . وكان غاية هذا السحر فيه إنما هو في جسده ، وظاهر جوارحه لأعلى عقله وقلبه ، ولذلك لم يكن يعتقد صحة ما يخيل إليه من إتيان النساء . بل يعلم أنه خيال لاحقيقة له ، ومثل هذا قد يحدث من بعض الأمراض ، والله أعلم .

ومن أنفع علاجات السحر الأدوية الإلهية . بل هي أدوية النافعة بالذات . فإنه من تأثيرات الأرواح الخبيثة السفلية ، ودفع تأثيرها يكون بما يعارضها ويقاومها من الأذكار والآيات والدعوات التي تبطل فعلها وتأثيرها . وكلما كانت أقوى وأشد . كانت أبلغ في النشرة . وذلك بمنزلة اللقاء جيشين مع كل واحد منهما عدته وسلاحه . فأيهما غلب الآخر قهره . وكان الحكم له . فالقلب إذا كان ممتلئاً من الله مغموراً بذكره . وله من التوجهات والدعوات والأذكار والتعوذات ورد لا يحل به يطابق فيه قلبه لسانه . كان هذا من أعظم الأسباب التي تمنع إصابة السحر له ، ومن أعظم العلاجات له بعد ما يصيبه . وعند السحرة أن يحرم إنما يتم تأثيره في القلوب الضعيفة المتفعلة ، والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفليات . ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهاش وأهل البراءة ، ومن ضعف حظه من الدين والتوكل والتوحيد ، ومن لا نصيب له من الأوراد الإلهية ، والدعوات والتعوذات النبوية . وبالجملة فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المتفعلة التي يكون ميلها إلى السفليات .

قالوا : والمسحور هو الذي يعين على نفسه ، فإنما نجد قلبه متعلقاً بشيء كثير الالتفات إليه . فيتسلط على قلبه بما فيه من الميل والالتفات . والأرواح الخبيثة إنما تتسلط على أرواح تلقاها مستعدة لتسلطها عليها بميلها إلى ما يناسب تلك الأرواح الخبيثة . وبفراغها من القوة الإلهية . وعدم أخذها للعدة التي تحاربها بها . فتجدها فارغة لأعدة معها . وفيها ميل إلى ما يناسبها . فتتسلط عليها ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر . وغيره . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في الاستفراغ بالتي :

روى الترمذي في جامعه عن معدان بن أبي طلحة : عن أبي الدرداء : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ ، فلقبث ثوبان في مسجد دمشق ، فذكرت له ذلك فقال : صدق . أنا صبيت له وضوءه » قال الترمذي وهذا أصح شيء في الباب .

التي : أحد الاستفراغات الخمسة التي هي أصول الاستفراغ ، وهي : الإسهال . والتي . وإخراج الدم ، وخروج الأبخرة ، والعرق ، وقد جاءت بها السنة .

وأما الإسهال فقد مر في حديث « خير ما تداويتم به المشي » وفي حديث السنة .

وأما إخراج الدم فقد تقدم في أحاديث الحجامة .

وأما استفراغ الأبخرة فذكره عقيب هذا الفصل إن شاء الله .

وأما الاستفراغ بالعرق فلا يكون غالباً بالقصد . بل تدفع الطبيعة له إلى ظاهر الجسد . فتصادف المسام مفتحة فيخرج منها .

والتي : استفراغ من أعلى المعدة . والخفنة من أسفلها . والدواء من أعلاها وأسفلها .

والتي : نوعان : نوع بالظبة والميجان . ونوع بالاستدعاء والطلب .

فأما الأول فلا يسوغ حبسه ودفعه إلا إذا أفرط وخيف منه التلف . فيقطع بالأشياء التي تمسكه .

وأما الثاني فأقنعه عند الحاجة إذا روعى زمانه وشروطه التي تذكر .

وأسابب التي عشرة :

أحدها : غلبة المرة الصفراء وطفوها على رأس المعدة ، فتطلب الصعود .

الثاني : من غلبة بلغم لزج قد تحرك في المعدة ، واحتاج إلى الخروج .

الثالث : أن يكون من ضعف المعدة في ذاتها ، فلا تهضم الطعام فتقذفه إلى جهة فوق .

الرابع : أن يخالطها خلط ردي ينصب إليها فيفسد هضمها ، ويضعف فعلها .

الخامس : أن يكون من زيادة المأكول أو المشروب على القدر الذي تحتمله المعدة ، فتعجز عن إمساكه ، فتطلب دفعه وتقفه .

السادس : أن يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها ، وكراهتها له ، فتطلب دفعه وتقفه .

السابع : أن يحصل فيها ما يثور الطعام بكيفيته ، وطبيعته ، فتقذف به .

الثامن : القرف : وهو موجب غثيان النفس وتهوعها .

التاسع : من الأعراض النفسانية كالم شديد والغم والحزن ، وغلبة اشتغال الطبيعة ، والقوى الطبيعية به ، وأهمها ما يورده عن تدبير البدن ، وإصلاح الغذاء وإنضاجه ، وهضمه . فتقذفه المعدة ، وقد يكون لأجل تحريك الأحملاط عند تحييط النفس ، فإن كل واحد من النفس والبدن يفعل عن صاحبه ، ويؤثر بكيفيته في كلفيته .

العاشر : نقل الطبيعة بأن يرى من يتقيا فيغلبه هو التيء من غير استدعاء . فإن الطبيعة نقالة ، وأخبرني بعض حذائق الأطباء قال : كان لى ابن أخت حذق في الكحل ، فجلس كحالا ، فكان إذا فتح عين الرجل ورأى الرمد وكحله رمد هو . وتكرر ذلك منه ، فترك الجلوس . قلت له : فما سبب ذلك ؟ قال : نقل الطبيعة فلما نقالة . قال : وأعرف آخر كان رأى خراجا في موضع من جسم رجل يحكه فحك هو ذلك الموضع . فخرجت فيه خراجة .

قلت : وكل هذا لا يد فيه من استعداد الطبيعة ، وتكون المادة ساكنة فيها غير متحركة ، فتتحرك لسبب من هذه الأسباب . فهذه أسباب لتحرك المادة لا أنها هي الموجبة لهذا العارض .

ولما كانت الأحملاط في البلاد الحارة ترق وتنجذب إلى فوق . كان التيء فيها أنفع . ولما كانت في الأزمنة الباردة والبلاد الباردة تغلظ ويصعب جذبها إلى فوق . كان استفرغها بالإسهال أنفع . وإزالة الأحملاط ودفعها تكون بالجذب والاستفراغ والجذب يكون من أبعد الطرق : والاستفراغ من أقربها . والفرق بينهما أن المادة إذا كانت عاملة في الانصباب أو الرق لم تستقر بعد ، فهي محتاجة إلى الجذب . فإن كانت متصاعدة جذبت من أسفل ، وإن كانت منصبة جذبت من فوق ؛ وأما إذا استقرت في موضعها استفرغت من أقرب الطرق إليها . فتي أضرت المادة بالأعضاء العليا اجتذبت من أسفل ، ومتى أضرت بالأعضاء السفلى اجتذبت من فوق . ومتى استقرت استفرغت من أقرب مكان إليها ؛ ولهذا احتجم النبي صلى الله عليه وسلم على كاهله تارة . وفي رأسه أخرى . وعلى ظهر قدمه تارة . فكان يستفرغ مادة الدم المؤذى من أقرب مكان إليه . والله أعلم .

فوائد الاستفراغ بالتيء :

والتيء ينقى المعدة ويقويها . ويحد البصر . ويزيل ثقل الرأس . وينفع قروح الكلى والمثانة ، والأمراض المزمنة كالجنام . والاستسقاء . والفالج . والرعدة . وينفع البرقان . وينبغي أن يستعمله الصمحيح في الشهر مرتين متواليين من غير حفظ دور ليتدارك الثاني ما قصر عنه الأول . وينقى الفضلات التي انصبت بسببه ،

والإكثار منه يضر المعدة . ويجعلها قابلة للفضول . ويضر بالأسنان . والبصر والسمع . وربما صدع عرقا . ويجب أن يجتنبه من له ورم في الحلق ، أو ضعف في الصدر ، أو دقيق الرقبة . أو مستعد لنفث الدم ، أو عسر الإجابة له . وأما ما يفعله كثير ممن نسي التدبير . وهو أن يمتلئ من الطعام . ثم يقذفه فيه آفات عديدة : منها : أنه يجعل الهرم . ويوقع في أمراض رديئة . ويجعل التيء له عادة . والتيء مع اليبوسة . وضعف الإحشاء وهزال المراق . أو ضعف المستقيء خطر ؛ وأحد أوقاته الصيف . والربيع دون الشتاء . والخريف . وينبغي عند التيء أن يعصب العينين . ويقمط البطن . ويغسل الوجه بماء بارد عند الفراغ . وأن يشرب عقبه شراب التفاح مع سير من مصطكي ، وماء الورد ينفعه نفعاً بينا . والتيء يستفرغ من أعلى المعدة . ويجذب من أسفل . والإسهال بالعكس .

قال أبقراط : وينبغي أن يكون الاستفراغ في الصيف من فوق أكثر من الاستفراغ بالدواء . وفي الشتاء من أسفل .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في الإرشاد إلى معالجة أحذق الطيبين

ذكر مالك في موطنه : عن زيد بن أسلم : أن رجلاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح . فاحتقن الدم . وأن الرجل دعا رجلين من بني أتمار فنظرا إليه . فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما : أيكما أطب ؟ فقال : أو في الطب خير يارسول الله ؟ فقال : أنزل الدواء الذي أنزل الله ؛ في هذا الحديث أنه ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة بأحدق من فيها فالأحدق . فإنه إلى الإصابة أقرب . وهكذا يجب على المستفتي أن يستعين على ما نزل به بالأعلم فالأعلم ؛ لأنه أقرب إصابة ممن هو دونه . وكذلك من خفيت عليه القبلة . فإنه يقلد أعلم من يجده . وعلى هذا فطر الله عبادہ . كما أن المسافر في البر والبحر إنما سكنون نفسه وطمأنينته إلى أحدق الدليلين وأخيرهما . وله بقصد وعليه يعتمد . فقد اتفقت على هذا الشريعة والفطرة والعقل .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل الدواء الذي أنزل الله » قد جاء مثله عنه في أحاديث كثيرة . فنها : مارواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على مريض يعودہ . فقال : أرسلوا إلى طبيب . فقال قاتل : وأنت تقول ذلك يارسول الله ؟ قال : نعم . إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء » .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة يرفعه : « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » وقد تقدم هذا الحديث وغيره .

واختلف في معنى أنزل الداء والدواء . فقال طائفة إنزاله لإعلام العباد به ، وليس بشيء . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بعموم الإنزال لكل داء ودوائه ، وأكثر الخلق لا يطمون ذلك . ولهذا قال : « علمه من علمه وجهله من جهله » .

وقالت طائفة : إنزالهما خلقهما ووضعهما في الأرض ، كما في الحديث الآخر : « إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء » وهذا وإن كان أقرب من الذي قبله ، فللغة الإنزال أحص من لفظة الخلق والوضع ، فلا ينبغي إسقاط خصوصية اللفظة بلا موجب .

وقالت طائفة : إنزالهما بواسطة الملائكة الموكلين بمباشرة الخلق من داء ودواء وغير ذلك ؛ فإن الملائكة

موكلة بأمر هذا العالم، وأمر النوع الإنساني من حين سقوطه في رحم أمه إلى حين موته فلأنزال الداء والدواء مع الملائكة . وهذا أقرب من الوجهين قبله .

وقالت طائفة : إن عامة الأدوية والأدوية هي بواسطة إنزال النيث من السماء الذي تتولد به الأغذية والأنوات . والأدوية والأدواء . وآلات ذلك كله وأسبابه ومكملاته . وما كان منها من المعادن العلوية فهي تنزل من الجبال ، وما كان منها من الأدوية والأنهار والثمار فداخل في اللفظ على طريق التغليب ، والاكتفاء عن الفعلين بفعل واحد يتضمنهما ، وهو معروف من لغة العرب ، بل وغيرها من الأمم كقول الشاعر :

وعلفنا ثينا وماء باردا حتى غدت همالة عينها

وقال الآخر : ورأيت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورعسا

وقال الآخر : وزججن الحواجب والعيونا .

وهذا أحسن مما قبله من الوجه ، والله أعلم .

وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل . وتمام ربوبيته . فإنه كما ابتلى عباده بالأدواء أعانهم عليها بما يسره لهم من الأدوية ، وكما ابتلاهم بالذنوب أعانهم عليها بالتوبة . والחסنات الماحية . والمصائب المكفرة . وكما ابتلاهم بالأرواح الخبيثة من الشياطين أعانهم عليها بجند من الأرواح الطيبة وهم الملائكة . وكما ابتلاهم بالشهوات أعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقدر من المشبهات اللذيذة النافعة . لما ابتلاهم سبحانه بشيء إلا أعطاهم ما يستعينون به على ذلك البلاء . ويدفعونه به . ويبقى التفاوت بينهم في العلم بذلك ، والعلم بطريق حصوله والتوصل إليه ، وبالله المستعان .

فصل : في هدية صل الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب
روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تطيب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن . هذا الحديث يتعلق به ثلاثة أمور : أمر لغوي ، وأمر فقهي ، وأمر طبي .

فأما اللغوي : فالطبيب بكسر الطاء في لغة العرب يقال على معان منها :

الإصلاح : يقال طبيته إذا أصلحته ، ويقال له طب بالأمور ، أي لطف وسياسة . قال الشاعر :

وإذا تفسير من عيم أمرها كنت الطبيب لما يرى ثاقب

ومنها الحذق . قال الجوهري : كل حاذق طبيب عند العرب . قال أبو عبيد : أصل الطب الحنق بالأشياء والمهارة بها . يقال للرجل طب وطبيب إذا كان كذلك . وإن كان في غير علاج المريض . وقال غيره : رجل طبيب أي حاذق . سمى طبيا لحذقه وفطنته . قال علقمة :

فإن تسألوني بالنساء فإني خير بأدواء النساء طبيب

إذا شاب رأس المرء أو قل ماله فليس له من ودهن نصيب

وقال عنترة : إن تعد في ذوى القنوع فإني طب بأخذ الفارس المستئم

أي إن ترخى عنى قناعك . وتسرى وجهك رغبة عنى ، فإني خير حاذق بأعداء الفارس الذي قد لبس لأمة حرب به .

(١) فلما لا ينعف ، والريح لا يتقلد . والميمون لا تزجج . والتغدير : سقيها ماء ، وماكارها ، وكلن الميمونا .

ومنها العادة يقال : ليس ذلك بطبي : أى عاقد . قال فروة بن مسيك :
فما إن طبنا جبن ولكن متايانا ودولة آخرينا
وقال أحمد بن الحسين :

وما ألقيه طبي فيهم غير أننى بفيض إلى الجاهل المتغفل
ومنها السحر ، يقال : رجل مطبوع أى مسحور ، فى الصحيح فى حديث عائشة : لما سحرت يهود رسول
الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان عند رأسه وعند رجله فقال أحدهما : ما بال الرجل ؟ قال الآخر :
مطبوع قال من طبيه ؟ قال : فلان اليهودى ، قال أبو عبيد : إنما قالوا للمسحور مطبوع لأنهم كانوا بالطب
عن السحر . كما كانوا عن اللدغ . فقالوا : سلم تفاولا بالسلامة . وكما كانوا بالمفازة عن الفلاة المهلكة إلى
لاماء فيها فقالوا : مفازة تفاولا بالفوز من الهلاك . ويقال الطب لنفس الدواء . قال ابن الأست :
ألا من مبلغ حسان عنى أسحر كان طبك أم جنون ؟
وأما قول الحماسى :

فإن كنت مطبوعا فلا زلت هكذا وإن كنت مسحورا فلا برئ السحر
فإنه أراد بالمطبوع الذى قد سحر . وأراد بالمسحور العليل بالمرض .
قال الجوهري : ويقال للعليل مسحور . وأنشد البيت . ومعناه إن كان هذا الذى قد عراني منك ومن
حبك أسأل الله دوامه . ولا أريد زواله سواء كان سحرا أو مرضا . والطب مثلث الطاء . فالمفتوح الطاء هو
العالم بالأمور . وكذلك الطبيب يقال له طب أيضا . والطب : بكسر الطاء فعل الطبيب . والطب : بضم الطاء اسم
موضع . قاله ابن السكيت وأنشد :

فقلت هل انتهتم بطب ركابكم بجائزة الماء التى طاب طبها
وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تطب » ولم يقل من طب لأن لفظ الفعل يدل على تكلف الشيء والدخول
فيه بمسرو وكلفة . وأنه ليس من أهله . كتحمل وتشجع وتصبر ونظائرها . وكذلك بنوا تكلف على هذا الوزن .
قال الشاعر :

« وقيس غيلان ومن تقيما »
وأما الأمر الشرعى : فإيجاب الضمان على الطبيب الجاهل ، فإذا تعاطى علم الطب وعمله ، ولم يتقدم له به
معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس . وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه ، فيكون قد غرر بالعليل . فيلزمه
الضمان لذلك ، وهذا إجماع من أهل العلم .

قال الخطابي : لا أعلم خلافا فى أن المعالج إذا تعدى قتل المريض كان ضامنا . والمتعاطى علما أو
عملا لا يعرفه متعدي ، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية ، وسقط عنه القود ، لأنه لا يستبد بذلك بدون إذن
المريض ، وجناية المتطبب فى قول عامة الفقهاء على عاقلته .

أنواع المتطبيين

قلت : الأقسام خمسة :

أحدها : طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها ، ولم يجن يده فتولد من فعله المأذون من جهة الشارع ، ومن

جهة من يعطيه تلف العضو ، أو النفس ، أو ذهاب صفة ، فهذا لاختيان عليه اتفاقا ، فإنها سرية مأذون فيه ، وهذا كما إذا ختن الصبي في وقت وسنه قابل للختان ، وأعطى الصنعة حقها فتلّف العضو أو الصبي لم يضمن . وكذلك إذا بط من عاقل أو غيره ما يبغي بطله في وقته على الوجه الذي يبغي فتلّف به لم يضمن ، وهكذا سرية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببها كسرارية الحد بالاتفاق ، وسرية القصاص عند الجمهور ، خلافا لأبي حنيفة رحمه الله في إيجابه للضيان بها ، وسرية التعزير ، وضرب الرجل امرأته ، والمعلم الصبي . والمستأجر الدابة . خلافا لأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله في إيجابهما الضيان في ذلك ، واستثنى الشافعي رحمه الله ضرب الدابة .

وقاعدة الباب إجماعا ونزاعا أن سرية الجناية مضمونة بالاتفاق ، وسرية الواجب مهددة بالاتفاق . وما بينهما ففيه النزاع ، فأبو حنيفة رحمه الله أوجب ضيانه مطلقا ، وأحمد ومالك رحمهما الله أهذا ضيانه . وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدّر فأهذر ضيانه ، وبين غير المقدّر فأوجب ضيانه ، فأبو حنيفة رحمه الله نظر إلى أن الإذن في الفعل إنما وقع مشروطا بالسلامة . وأحمد ومالك رحمهما الله نظرا إلى أن الإذن أسقط الضيان . والشافعي رحمه الله نظر إلى أن المقدّر لا يمكن انتقصان منه . فهو بمنزلة النص ، وأما غير المقدّر كالتعزيرات والتأديبات فاجتنبادة : فإذا تلف بها ضمن ، لأنه في مظنة العدوان .

القسم الثاني : متطلب جاهل باشرت يده من يعطيه فتلّف به . فهذا إذا علم المخطئ عليه أنه جاهل لا علم له . وأذن له في طبعه لم يضمن ، ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث ، فإن السياق وقوة الكلام يدل على أنه غير الليل وأموه أنه طبيب ، وليس كذلك . وإن غل المريض أنه طبيب : وأذن له في طبعه لأجل معرفته ضمن الطبيب ما جنت يده ، وكذلك إن وصف له دواء يستعمله . والليل يظن أنه وصفه لمعرفته وحذقه فتلّف به ضمنه : والحديث ظاهر فيه أو صريح .

القسم الثالث : طبيب حاذق أذن له : وأعطى الصنعة حقها . لكنه أخطأت يده . وتعدت إلى عضو صحيح فأتلفه ، مثل : أن سبقت يد الخائن إلى الكفرة ، فهذا يضمن لأنها جناية خطأ ، ثم إن كانت الثلث فما زاد هو على عاقلته ، فإن لم يكن عاقلة فهل تكون الدية في ماله أو في بيت المال ؟ على قولين . هما روايتان عن أحمد . وقيل : إن كان الطبيب ذميا ففي ماله . وإن كان مسلما ففيه الروايتان . فإن لم يكن بيت مال أو تعذر تحميله . فهل تسقط الدية أو تجب في مال الخائن ؟ فيه وجهان أشهرهما سقوطها .

القسم الرابع : الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتهد فوصف للمريض دواء فأخطأ في اجتباؤه فقتله ، فهذا يخرج على روايتين : أحدهما : أن دية المريض في بيت المال . والثانية : أنها على عاقلة الطبيب . وقد نص عليها الإمام أحمد في خطأ الإمام والحاكم .

القسم الخامس : طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها . فقطع سلة من رجل أو صبي أو مجنون بغير إذنه ، أو إذنه وليه . أو ختن صبي بغير إذن وليه فتلّف . فقال أصحابنا : يضمن لأنه تولد من فعل غير مأذون فيه ، وإن أذن له البالغ أو ولي الصبي والمجنون لم يضمن . ويحتمل أن لا يضمن مطلقا لأنه محسن ، وما على المحسنين من سبيل . وأيضاً فإنه إن كان متعديا فلا أثر للإذن الولي في إسقاط الضيان : وإن لم يكن متعديا فلا وجه لفضائه . فإن قلت : هو متعد عند عدم الإذن ، غير متعد عند الإذن . قلت : العدوان وعلمه إنما يرجع إلى فعله هو ، فلا أثر للإذن وعلمه فيه . وهذا موضع نظر .

والطبيب في هذا الحديث يتناول من طب "بوصفه" ، وقوله ، وهو الذى يخص باسم الطبائى ، وبمروده وهو الكحال ، وبمنصحه ومراهمه ، وهو الجراحي ، وبموساه وهو الخائن ، وبريشته وهو القاصد ، وبمحاجمه ومشطره وهو الحجام ، وبخلعه ووصله ورباطه وهو الخبير ، وبمكواته وناره وهو الكواء ، وبقرينته وهو الحاقن ، وسواء كان عليه الحيوان بهيم أو إنسان : فاسم الطبيب يطلق لفة على هؤلاء كلهم كما تقدم ، وتخصيص الناس له ببعض أنواع الأطباء عرف حادث ، كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم .

والطبيب الحاذق هو الذى يراعى في علاجه عشرين أمرا :

أحدها : النظر في نوع المرض من أى الأمراض هو .

الثاني : النظر في سببه من أى شيء حدث . والعلة الفاعلة التى كانت سبب حدوثه ماهي ؟

الثالث : قوة المريض ، وهل هي مقاومة للمرض أو أضعف منه ، فإن كانت مقاومة للمرض مستظهرة عليه تركها والمرض ولم يحرك بالدواء ساكتا .

الرابع : مزاج البدن الطبيعى ما هو ؟

الخامس : المزاج الحادث على غير انحرى الطبيعى .

السادس : سن المريض .

السابع : عاداته .

الثامن : الوقت الحاضر من فصول السنة . وما يليق به .

التاسع : بلد المريض وتربته .

العاشر : حال امواه في وقت المرض .

الحادى عشر : النظر في الدواء المضاد لتلك العلة .

الثاني عشر : النظر في قوة الدواء . ودرجته ، والموازنة بينها وبين قوة المريض .

الثالث عشر : أن لا يكون كل قصده إزالة تلك العلة فقط . بل إزالتها على وجه يأمن معه حدوث أصعب منها . ففى كان إزالتها لا يأمن معها حدوث علة أخرى أصعب منها أبقاها على حالها . وتلطيفها هو الواجب . وهذا كمرض افواه العروق فإنه متى عولج يقطعوه وحسبه خيف حدوث ما هو أصعب منه .

الرابع عشر : أن يعالج بالأسهل فالأسهل ، فلا ينتقل من العلاج بالغذاء إلى الدواء إلا عند تنوره . ولا ينتقل إلى الدواء المركب إلا عند تنمر الدواء البسيط . فن سعادة الطبيب علاجه بالأغذية بدل الأدوية . وبالأدوية البسيطة بدل المركبة .

الخامس عشر : أن ينظر في العلة هل هي مما يمكن علاجها أو لا ، فإن لم يمكن علاجها حفظ صناعته وحرمته ، ولا يحمله الطمع على علاج لا يفيد شيئا ، وإن أمكن علاجها نظر هل يمكن زوالها أم لا ؟ وإن علم أنه لا يمكن زوالها نظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها أم لا ، فإن لم يمكن تقليلها ورأى أن غاية الإمكان إيقافها وقطع زيادتها قصد بالعلاج ذلك ، وأعان القوة وأضعف المادة .

السادس عشر : أن لا يتعرض للخلط قبل نضجه باستفراغ : بل يقصد لنضاجه ، فإذا تم نضجه يادر إلى استفراغه .

السابع عشر : أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح وأدويتها ، وذلك أصل عظيم في علاج الأبدان ، فإن انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب أمر مشهود . والطبيب إذا كان عارفا بأمراض القلب والروح وعلاجهما . كان هو الطبيب الكامل ، والذي لاخبرة له بذلك وإن كان حاذقا في علاج الطبيعة وأحوال البدن نصف طبيب . وكل طبيب لايدأوى العليل بتفقد قلبه وصلاحه ، وتقوية أرواحه وقواه بالصدقة . وفضل الخير . والإحسان . والإقبال على الله . والدار الآخرة . فليس بطبيب . بل متطبب قاصر ؛ ومن أعظم علاجات المرض فضل الخير . والإحسان . والذكر . والدعاء ، والتضرع . والإقبال إلى الله . والتوبة ، وهذه الأمور تأثير في دفع العلل وحصول الشفاء أعظم من الأدوية الطبيعية ، ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها في ذلك ونفعه .

الثامن عشر : التلطف بالمرض ، والرفق به . كالتلطف بالصبي .

التاسع عشر : أن يستعمل أنواع العلاجات الطبيعية والإلهية ، والعلاج بالتخييل . فإن لحذاق الأطباء في التخييل أمورا عجيبة لا يصل إليها الدواء ، فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل معين . العشرون : وهو ملاك أمر الطبيب أن يجعل علاجه وتديره دائرا على ستة أركان : حفظ الصحة الموجودة ورد الصحة المفقودة بحسب الإمكان . وإزالة العلة أو تقليلها بحسب الإمكان . واحتمال أدنى المفسدين لإزالة أعظمهما ، وتقوية أدنى المصلحتين لتحصيل أعظمهما ، فعل هذه الأصول الستة مدار العلاج ، وكل طبيب لا تكون هذه أعينته التي يرجع إليها فليس بطبيب . والله أعلم .

أحوال المرض

ولما كان للمرض أربعة أحوال : ابتداء . وصعود . وانتهاء . وانحطاط . تعين على الطبيب مراعاة كل حال من أحوال المرض بما يناسبها ويليق بها . ويستعمل في كل حال مايجب استعماله فيها . فإذا رأى في ابتداء المرض أن الطبيعة محتاجة إلى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها بادر إليه . فإن فاته تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعاقب منع من ذلك . أو لضعف القوة وعدم احتياها للاستفراغ . أو لبرودة الفصل . أو لتفريط وقع ، فينبغي أن يحذر كل الحذر أن يفعل ذلك في صعود المرض . لأنه إن فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء ، وتحلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية . ومثاله أن يجيء إلى فارس مشغول بمواقعة عدوه فيشغله عنه بأمر آخر . ولكن الواجب في هذه الحال أن يعين الطبيعة على حفظ القوة ما أمكنه . فإذا انتهى المرض ووقف وسكن أخذ في استفراغه . واستتصال أسبابه . فإذا أخذ في الانحطاط كان أولى بذلك . ومثال هذا مثال العدو إذا انتهت قوته . وفرغ سلاحه . كان أخذه سهلا . فإذا ولي وأخذ في الحرب كان أسهل أخذا ، وحدته وشوكته إنما هي في ابتدائه . - وحال استفراغه . وسعة قوته . فهكذا الداء والدواء سواء .

ومن حذق الطبيب أنه حيث أمكن التدبير الأسهل فلا يعدل إلى الأصعب ، ويتدرج من الأضعف إلى الأقوى إلا أن يخاف فوت القوة حينئذ فيجب أن يتبدى بالأقوى ، ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة ، فتألفها الطبيعة ، ويقل انفعالها عنه ، ولا تنجر على الأدوية القوية في الفصول القوية ، وقد تقدم أنه إذا أمكنه العلاج بالغذاء ، فلا يعالج بالدواء ، وإذا أشكل عليه المرض أحرار هو أم بارد فلا يقدم حتى يتبين له ، ولا يبره بما يخاف عاقبته ، ولا بأس بتجربته بما لا يضر أثره ، وإذا اجتمعت أمراض بدأ بما تحصى واحدة من ثلاث خصال :

أحدهما : أن يكون برء الآخر موقفا على برئه ، كالورم والقرحة . فإنه يبدأ بالورم .

الثاني : أن يكون أحدهما سببا للآخر ، كالسدة والحمى العفنة ، فإنه يبدأ بإزالة السبب .

الثالث : أن يكون أحدهما أهم من الآخر ، كالحاد والمزمن فبدأ بالحاد . ومع هذا فلا يخل من الآخر . وإذا اجتمع المرض والعرض بدأ بالمرض إلا أن يكون العرض أقوى كالقولنج . فيسكن الوجع أولا ، ثم يعالج السدة ، وإذا أمكنه أن يعتاض عن المعالجة بالاستغراغ بالجوع أو الصوم أو النوم لم يستفرغه ، وكل حصة أراد حفظها حفظها بالمثل أو الشبه ، وإن أراد نقلها إلى ما هو أفضل منها نقلها بالقد .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز من الأحواء المهدية بطبيعتها

ولإرشاده الأصحاء إلى مجانية أهلها

نبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله ، « أنه كان في وفد ثقيف رجل مجنون . فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم : ارجع فقد باعناك » وروى البخاري في صحيحه تعليقا من حديث أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فر من المجنون كما فر من الأسد » وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدعوا النظر إلى المجنون » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يوردن معرض على مصح » ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم : « كلم المجنون وبينك وبينه قيد رمح أو رمحين » .

مرض الجذام وما جاء فيه من الأحاديث

الجذام علة رديئة . تحدث من انتشار المدة بسوداء في البدن كله . فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها وشكلها وربما فسدت في آخره اتصالها حتى تتأكل الأعضاء وتسقط . ويسمى داء الأسد . وفي هذه التسمية ثلاثة أقوال للأطباء :

أحدها : أنها لكثرة ما يعثرى الأسد .

والثاني : لأن هذه العلة تجهم وجه صاحبها وتجعله في محبة الأسد .

والثالث : أنه يقرس من يقربه . أو يدنو منه بدائه اقتراس الأسد .

وهذه العلة عند الأطباء من العلل المهدية المتوارثة . ومقارب المجنون . وصاحب السل يسقم برأخته . فالنبي صلى الله عليه وسلم لكامل شففته على الأمة . ونصحه لم نهامهم من الأسباب التي تعرضهم لوصول العيب والفساد إلى أجسامهم وقلوبهم . ولا ريب أنه قد يكون في البدن تهيؤ واستعداد كامن لقبول هذا الداء . وقد تكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من أبدان من تجاوره وتخالطه فلذا نقالة ، وقد يكون خوفها من ذلك ووهما من أكثر أسباب إصابة تلك العلة لها . فإن الوباء فعال مستول على القوى والطباع . وقد تصل راحة العليل إلى الصحيح فتسقمه . وهذا معانين في بعض الأمراض والراحة أحد أسباب العدوى . ومع هذا كله فلا بد من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء . وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فلما أراد المخول بها وجد بكنسها يباضا فقال : « اختي بأهلك » .

ما جاء في العلوى

وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الأحاديث معارضة بأحاديث أخر تبطلها وتناقضها ، فنها ما رواه الترمذى من حديث عبد الله بن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد رجل من مجنوم فأدخلها معه في القصعة وقال : كل باسم الله ، وثقلا عليه » ورواه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله وبما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا عدوى ولا طيرة » .

ونحن نقول : لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة ، فإذا وقع التعارض ، فلما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا ، فالثقة يغلط . أو يكون أحد الحديثين ناهيا للآخر ، إذا كان مما يقبل التدخ ، أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم . فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة ، وإما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناهيا للآخر . فهذا لا يوجد أصلا ، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق . والآفة من التخصيص في معرفة المتقول ، والتمييز بين صحيحه ومعلوله ، أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم . وهل كلامه على غير ما عناه به ، أو منهما معا . ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع ، وبالله التوفيق .

قال ابن قتيبة في كتاب [اختلاف الحديث] له : حكاية عن أعداء الحديث وأهله قالوا : حديثان متناقضان رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا عدوى ولا طيرة » وقيل له إن النقة تقع بمشفر البعير فيجرب لذلك الإبل . قال : « فما أعدى الأول » ثم رويتم « لا يورد ذو عاعة على مصح » و « فر من المجلوم فرارك من الأسد » وأما رجل مجنوم يلبى على الإسلام فأرسل إليه البيعة وأمره بالانصراف ولم يأذن له . وقال : « الشؤم في المرأة والدار والداية » قالوا : وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضا .

قال أبو محمد : ونحن نقول : إنه ليس في هذا اختلاف ، ولكل معنى منها وقت وموضع . فإذا وضع موضعه زال الاختلاف . والعدوى جفسان :

أحدهما : عدوى الجلام . فإن المجلوم يشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادته ، وكذلك المرأة تكون تحت المجلوم فتضاجعه في شعار واحد ، فيوصل إليها الأذى ، وربما جذمت . وكذلك ولده يزعون في الكبر إليه . وكذلك من كان به سل ودق وتقب ، والأطباء تأمر أن لا يجالس المسلول ولا المجلوم ، ولا يريدون بذلك معنى العدوى . وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة ، وأنها قد تسقم من أطال اشتياها ، والأطباء أبعد الناس عن الإيمان بيمين وشؤم ، وكذلك النقة تكون بالبعير ، وهو جرب رطب ، فإذا خالط الإبل أو حاكها . وأوى في مباركتها ، وصل إليها بالماء الذي يسيل منه ، وبالطلف نحو ما به ، فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يورد ذو عاعة على مصح » كره أن يخالط المتور الصحيح لئلا يناله من نطقه وخلقه نحو ما به .

قال : وأما الجنس الآخر من العلوى فهو الطاعون ينزل ببلى فيخرج منه خوف العدوى ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إذا وقع ببلى وأنتم به فلا تخرجوا منه ، وإذا كان ببلى فلا تدخلوه » يريد بقوله لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه كأنكم تظنون أن التمرار من قدر الله بئجيكم من الله ، ويريد إذا كان ببلى فلا تدخلوه ، أى مقامكم في الموضع الذى لا طاعون فيه . أسكن قلوبكم ، وأطيب لمشكم ، ومن ذلك المرأة تعرف بالشؤم

أو الدار ، فينال الرجل مكروه أو جائحة . فيقول : أعدتني بشؤمها . فهذا هو العدوى الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى » .

وقالت فرقة أخرى : بل الأمر باجتنب المجهنوم والقرار منه على الاستحباب والاختيار . والإرشاد : وأما الأكل معه ففعله لبيان الجواز ، وأن هذا ليس بحرام .

وقالت فرقة أخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئى لا كلى . فكل واحد خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بما يليق بحاله ، فبعض الناس يكون قوى الإيمان . قوى التوكل . يدفع قوة توكله قوة العدوى . كما تدفع قوة الطيبة قوة العلة فتبطلها . وبعض الناس لا يقوى على ذلك . فخاطبه بالاحتياط والأخذ بالتحفظ . وكذلك هو صلى الله عليه وسلم فعل الحالتين مما تقتضى به الأمة فيما . فيأخذ من قوى من أمته بطريقة التوكل والقوة ، والثقة بالله . وبأخذ من ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط : وهما طريقان صحيحان : أحدهما للمؤمن القوى . والآخر للمؤمن الضعيف . فتكون لكل واحد من الطائفتين حجة وقوة بحسب حاله وما يناسبهم ، وهذا كما أنه صلى الله عليه وسلم كوى . وأثنى على تارك الكى ، وقرن تركه بالتوكل . وترك الطيرة . ولهذا نظائر كثيرة . وهذه طريقة لطيفة . حسنة جدا . من أعطاها حقها . ورزق فقه نفسه فيها زالت عنه تعارضا كثيرا . يظنه بالسنة الصحيحة .

وذهبت فرقة أخرى إلى أن الأمر القرار منه . ومجانبته لأمر طبيعي وهو انتقال الداء منه . بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة إلى الصحيح . وهذا يكون مع تكرير المخالطة واللامسة له . وأما أكله معه مقدارا يسيرا من الزمان لمصلحة راجحة فلا بأس به . ولا تحصل العدوى من مرة واحدة ولحظة واحدة . فنبى سدا للزريعة . وحماية للصحة . وخالطه غائلة ما للحاجة والمصلحة . فلا تعارض بين الأمرين .

وقالت طائفة أخرى : يجوز أن يكون هذا المجهنوم الذى أكل معه به . من الجذام أمر يسير لا يعدي مثله . وليس الجذام كلهم سواء . ولا العدوى حاصلة من جميعهم . بل منهم من لا تنثر غائلته ولا تعدى . وهو من أصابه من ذلك شيء يسير ثم وقف واستمر على حاله . ولم يعد بقية جسمه . فهو أن لا يعدي غيره أولى وأحرى .

وقالت فرقة أخرى : إن الجاهلية كانت تعتقد أن الأمراض المعدية تعدى بطبعها من غير إضافة إلى الله سبحانه . فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم ذلك ، وأكل مع المجهنوم ، ليبين لهم أن الله سبحانه هو الذى يمرض ويشفى . ونهى عن القرب منه ، ليتبين لهم أن هذه من الأسباب التى جعلها الله مفضية إلى مسيئاتها ، ففى نفيه إثبات الأسباب ، وفى فعله بيان أنها لا تستقل بشيء . بل الرب سبحانه إن شاء سلها قواها فلا تؤثر شيئا ، وإن شاء أبى عليها قواها فأنثرت .

وقالت فرقة أخرى : بل هذه الأحاديث فيها التناسخ والمنسوخ ، فينظر فى تاريخها ، فإن علم المتأخر منها حكم بأنه التناسخ ، وإلا توقفتا فيها .

وقالت فرقة أخرى : بل بعضها محفوف ، وبعضها غير محفوف ، وتكلمت فى حديث « لا عدوى » وقالت : قد كان أبو هريرة يرويه أولا ثم شك فيه فتركه وراجعه فيه . وقالوا : سمعناك تحدث ، فأبى أن يحدث به . قال أبو سلمة : فلا أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد الحديثين الآخر ؟ وأما حديث جابر : وأن النبي صلى الله عليه وسلم

أخذ بيد مجنوم فأدخلها معه في القصعة فحدث لا يثبت ، ولا يصح . وغاية ما قال فيه الترمذى : إنه غريب لم يصححه ولم يحسنه ، وقد قال شعبة وغيره : اتقوا هذه الفرائب .

قال الترمذى : ويروى هذا من فضل عمر ، وهو أثبت . فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النبي . أحدهما رجح أبو هريرة عن التحديث به وأنكره . والثاني : لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم . وقد أشبهنا الكلام في هذه المسألة في كتاب [المفتاح] بأطول من هذا وبالله التوفيق .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في المنع من التداوى بالمهرمات

روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بالمهرم » وذكر البخارى في صحيحه عن ابن مسعود : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وفي السنن عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث » وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد الجمعى : « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أو كرهه أن يصنعها . فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : إنه ليس بدواء ولكنه داء » وفي السنن : « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يجعل في الدواء فقال : إنها داء وليست بالدواء » رواه أبو داود والترمذى وفي صحيح مسلم بن طارق بن سويد الحضرمى قال : « قلت : يا رسول الله : إن بارضنا أعتابا نمتصرها فنشرب منها . قال : لا . فراجعت : إنا نستشفى للمريض . قال : إن ذلك ليس بشفاء ولكنه داء » وفي سنن النسائى : « أن طبيباً ذكر ضفدعا في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن قتلها » ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من تداوى بالخمر فلا شفاء الله » .

المعالجة بالمهرمات قبيحة عقلاً وشرعاً

أما الشرع فما ذكرنا من هذه الأحاديث وغيرها . وأما العقل فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لخبيثه . فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيباً عقوبة لما كرهه على بنى إسرائيل بقوله (فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وإنما حرم على هذه الأمة ما حرم لخبيثه . وتحريمه له حية لهم وصيانة عن تناوله . فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل ، فإنه وإن أثر في إزالتها لكنه يعقب سقماً أعظم منه في القلب بقوة الخبيث الذى فيه . فيكون المداوى به قد سعى في إزالة سقم البدن بسقم القلب . وأيضاً فإن تحريمه يقتضى تجنبه والبعد عنه بكل طريق . وفي اتخاذ دواء حرض على الرغبة فيه وملاسته . وهذا ضد مقصود الشارع . وأيضاً : فإنه داء كما نص عليه صاحب الشريعة . فلا يجوز أن يتخذ دواء . وأيضاً فإنه يكسب الطبيعة والروح صفة الخبيث لأن الطبيعة تفعل عن كيفية الدواء انفعالاتها . فإذا كانت كهيته خبيثة اكتسبت الطبيعة منه خبيثاً . فكيف إذا كان خبيثاً في ذاته ، ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الأغذية والأشربة والملابس الخبيثة لما تكتسب النفس من هيئته الخبيث وصمته ، وأيضاً فإن في إباحة التداوى به ولاسيما إذا كانت النفوس تميل إليه ذريعة إلى تناوله للشهوة واللذة لاسيما إذا عرفت النفوس أنه نافع لما مزيل لأسقامها . جالب لشفائها . فهذا أحب شيء إليها ، والشارع سد الذريعة إلى تناوله بكل ممكن . ولا ريب أن بين سد الذريعة إلى تناوله وفتح الذريعة إلى تناوله تناقضاً وتعارضاً ، وأيضاً فإن في هذا الدواء المهرم من الأدواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء . ولغيره من الكلام في أم الخبائث التى ما جعل الله لنا فيها شفاء قط . فإنها شديدة الضرر بالمعاش الذى هو مركز العقل عند الأطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين .

قال أبقراط في أثناء كلامه في الأمراض الحادة : ضرر الخمرة بالرأس شديد ، لأنه يسرع الارتفاع إليه . ويرتفع بارتفاعه الأعطال التي تملو في البدن . وهو كذلك يضر بالذهن .

وقال صاحب الكامل : إن خاصية الشراب الإضرار بالدهاغ والعصب . وأما غيره من الأدوية المهرمة فتوعان : أحدهما : تعافه النفس ولا تبعث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به . كالسوم ولحوم الأفاعي وغيرها من المستقلرات . فيبقى كلا على الطبيعة مثملا لما فيصير حيثئذ داء لا جواء .

والثاني : مالا تعافه النفس كالشراب التي تستعمله الحوامل مثلا . فهذا ضرره أكثر من نفعه . والعقل يقضى بتحريم ذلك ، فالعقل والقطرة مطابق للشرع في ذلك .

وهنا سر لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها فإن شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول . واعتقاد منفعته . وما جعل الله فيه من بركة الشفاء . فإن النافع هو المبارك . وأنفع الأشياء أبركها . والمبارك من الناس أيما كان هو الذي يتنفع به حيث حل . ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها وبين حسن فائدها . وتلقى طبعه لها بالقبول . بل كلما كان العبد أعظم إيمانا كان أكثره لها . وأسوأ اعتقادا فيها . وطبعه أكثره شيء لها . فإذا تناولاها في هذه الحال كانت داء له لا دواء . إلا أن يزول اعتقاد الخبث فيها وسوء الظن . والكره لها بالخبث . وهذا يناق في الإيمان فلا يتناولها المؤمن قط إلا على وجه داء . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج القمل الذي في الرأس وإزالته

في الصحيحين عن كعب بن عجرة قال : « كان في أذى من رأسي فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي . فقال : ما كنت أرى الجهد قد بلغ بك ما أرى . وفي رواية : « فأمره أن يخلع رأسه وأن يطعم فرقا بين ستة . أو يهدي شاة أو يصوم ثلاثة أيام » .

القمل تولد في الرأس والبدن من شيتين خارج عن البدن وداخل فيه . فالخارج الوسخ والدنس المركب في سطح الجسد . والثاني من خلط ردى عفن تدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم . فيفتعن بالرطوبة الدموية في البشرة بعد خروجها من المسام . فيكون منه القمل . وأكثر ما يكون ذلك بعد العلل والأسقام . وبسبب الأوساخ . وإنما كان في رموس الصبيان أكثر لكثرة رطوباتها . وتعاطيهم الأسباب التي تولد القمل . ولذلك حلق النبي صلى الله عليه وسلم رموس بنى جعفر . ومن أكبر علاجه حلق الرأس ليفتح مسام الأبخرة فتصاعد الأبخرة الرديئة فتضعف مادة الخلط . وينبغي أن يطلى الرأس بعد ذلك بالأدوية التي تقتل القمل وتمنع تولده . وحلق الرأس ثلاثة أنواع :

أحدها : تسك وقربة ، والثاني : بدعة وشرك ، والثالث : حاجة ودواء ، فالأول الحلق في أحد النسيكين الحجج أو العمرة . والثاني حلق الرأس لغير الله سبحانه كما يحلقها المربلون لشيوخهم . فيقول أحدهم : أنا حلقت رأسي لفلان ، وأنت حلقتة لفلان ، وهذا بمنزلة أن يقول : سمحت لفلان ؛ فإن حلق الرأس خضوع وعبودية وذل ، ولهذا كان من تمام الحجج ، حتى أنه عند الشافعي رحمه الله ركن من أركانه لايم إلا به ، فإنه وضع النواصي بين يدي ربها خضوعا لعظمته وتذلا لعزته ، وهو من أبلغ أنواع العبودية ، ولهذا كانت العرب إذا أرادت إذلال الأسير منهم وعقه حلقوا رأسه وأطلقوه ، فجاء شيوخ الضلال والمزاحون للرهبانية ، الذين أساس مشيختهم على الشرك والبدعة ، فأرادوا من مريديهم أن يتعبدوا لهم ، فزينا لهم حلق رموسهم لهم ، كما زينا السجود لهم ، وسموه بغير اسمه ، وقالوا : هو وضع الرأس بين يدي الشيخ . ولعمرك الله

أن السجود لله هو وضع الرأس بين يديه سبحانه ، وزينوا لهم أن يتنوروا لهم ، ويتوبوا لهم ، ويحلفوا بأسمائهم ، وهذا هو اتخاذهم أربابا وآلهة من دون الله ، قال تعالى : (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) وأشرف العبودية عبودية الصلاة ، وقد قسمها الشيوخ والمتشبهون بالعلماء والنجباء ، فأخذ الشيوخ منها أشرف ما فيها وهو السجود ، وأخذ المتشبهون بالعلماء منها الركوع ، فإذا لقي بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلئ لربه سواء ، وأخذ النجباء منهم القيام فيقوم الأحرار والعبيد على رءوسهم عبودية لهم وهم جلوس ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمور الثلاثة على التفصيل ، فتصاطبا مخالفة صريحة له ، فنهى عن السجود لغير الله ، وقال : « لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد » ، وأنكر على معاذ لما سجد له ، وقال : « مه » ، وتحريم هذا معلوم من دينه بالضرورة ، وتجويز من جوزه لغير الله مراعاة لله ولرسوله . وهو من أبلغ أنواع العبودية ، فإذا جوز هذا المشرك هذا النوع للبشر . فقد جوز عبودية غير الله ، وقد صح : « أنه قيل له : الرجل يلقى أخاه أينحنى له ؟ قال : لا . قيل : أيلزمه ويقبله ؟ قال : لا . قيل : أيسافحه ؟ قال : نعم » وأيضا فلا تحناء عند التحية بسجود . ومنه قوله تعالى : (وادخلوا الباب سجدا) أى منحنين . وإلا فلا يمكن الدخول على الجباء .

وصح عنه النهى عن القيام وهو جالس كما تعظم الأعاجم بعضها بعضا حتى منع من ذلك في الصلاة . وأمرهم إذا صلى جالسا أن يصلوا جلوسا . وهم أمعاء لا عذر لهم . لئلا يقوموا على رأسه وهو جالس . مع أن قيامهم لله ، فكيف إذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه ؟

والمتقصدون أن النفوس الجاهلة الضالة أسقطت عبودية الله سبحانه . وأشركت فيها من يعظمه من الخلق . فسجدت لغير الله ، وركعت له . وقامت بين يديه قيام الصلاة : وحلفت بغيره ، ونذرت لغيره . وحلفت لغيره . وذبحت لغيره . وطافت لغير بيته . وعظمت به بالحلب والخوف والرجاء والطاعة . كما يعظم الخائف بل أشد . وسوت من تعبد من المخلوقين برب العالمين : وهؤلاء هم المضادون لدعوة الرسل . وهم الذين يربهم يعدلون ، وهم الذين يقولون وهم في النار مع آلهتهم يختصمون : (تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين) وهم الذين قال فيهم : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وهذا كله من الشرك . والله لا يغفر أن يشرك به . فهذا فصل مبرز في هديه في حق الرأس ، ولله أهم مما قصد الكلام فيه : والله أعلم .

فصول : في هديه صلى الله عليه وسلم

في العلاج بالأدوية الروحانية الإلهية المفردة والمركبة منها . ومن الأدوية الطبيعية

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المصاب بالعين

روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العين حق ، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين » وفي صحيحه أيضا عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الرؤية من الحمة والعين والتملة » .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العين حق » .

وفى سنن أبى داود عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه العين »
وفى الصحيحين عن عائشة قالت : « أمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أن نسرق من العين » .
وذكر الرمذى من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عامر . عن عبيد بن رفاعه
الزرقى : « أن أسماء بنت عميس قالت : يارسول الله إن بنى جعفر تصيبهم العين أفأسترق لهم ؟ فقال : نعم .
فلو كان شئ يسبق القضاء لسبقته العين » قال الرمذى : حديث حسن صحيح .
وروى مالك رحمه الله : عن ابن شهاب عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف قال : « رأى عامر بن ربيعة
سهل بن حنيف يغتسل . فقال : والله ما رأيت كاليوم ولا جلد عناة . قال : فلبط سهل . فأتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عامراً فتغيط عليه . وقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ ألا بركت . اغتسل له . فغسل له عامر وجهه
ويديه ومرفقيه . وركبته وأطراف رجله . وداخلة إزاره فى قدح . ثم صب عليه فراح مع الناس » .
وروى مالك رحمه الله أيضاً : عن محمد بن أبى أمامة بن سهل : عن أبيه هذا الحديث . وقال فيه : « إن
العين حتى : توضأ له فتوضأ له » .

وذكر عبد الرزاق عن معمر . عن ابن طاوس . عن أبيه مرفوعاً : « العين حتى . ولو كان شئ مما سبق
القدر لسبقته العين . وإذا استغسل أحدكم فليغتسل » ووصله صحيح .

علاج المصاب بالعين وما جاء فى الرق

قال الرمذى : يؤمر الرجل العائن بقدح فيدخل كله فيه فيتمضمض ثم يمجء فى القدح . ويغسل وجهه
فى القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى فى القدح : ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته
اليسرى . ثم يغسل داخلة إزاره . ولا يوضع القدح فى الأرض . ثم يصب على رأس الرجل الذى بصيبه
العين من خلفه صبة واحدة .

والعين عيان : عين إنسية . وعين جنية . فقد صح عن أم سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى فى
بيتها جارية فى وجهها سعة فقال : استرقوا لها . فإن بها النظرة » قال الحسين بن مسعود القراء : وقوله : « سعة »
أى نظرة . يعنى من الجن . يقول : بها عين أصابتها من نظر الجن أفخذ من أسنة الرماح .
ويذكر عن جابر يرضه : « إن العين لتدخل الرجل القبر والجمل القبر » .

وعن أبى سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجن . ومن عين الإنسان » .
فأطلعت طائفة من قل تصيبهم من السم والعقل أمر العين . وقالوا : إنما ذلك أوهام لاحقيقة لها . وهؤلاء
من أجهل الناس بالسم والعقل . ومن أغلظهم حجاًبا . وأكثرهم طباعاً . وأبعدهم معرفة عن الأرواح
والنفوس . وصفاتها وأفعالها وتأثيراتها ؛ وعقلاء الأمم على اختلاف مللهم ونحلهم لا تبلغ أمر العين ولا تنكره .
وإن اختلطوا فى سببه ووجهة تأثير العين .

فقال طائفة : إن العائن إذا تكيف نفسه بالكيفية الرديئة انبعث من عينه قوة سمية تتصل بالعين فيضرب
قالوا : ولا يستنكر هذا كما لا يستنكر انبعثات قوة سمية من الأذى تتصل بالإنسان فيهلك ، وهذا أمر قد اشتهر
عن نوع من الأفاعى أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك . فكلتلك العائن .

وقالت فرقة أخرى : لا يستبعد أن يبعث من عين بعض الناس جواهر لطيفة غير مرئية فتتصل بالعين . وتتخلل مسام جسمه فيحصل له الضرر .

وقالت فرقة أخرى : قد أجرى الله العادة بخلق ما يشاء من الضرر عند مقابلة عين العائن لمن يعينه من غير أن يكون منه قوة ولا سبب ولا تأثير أصلا .

وهذا مذهب منكرى الأسباب والقوى . والتأثيرات في العالم . وهؤلاء قد سدوا على أنفسهم باب العلل والتأثيرات والأسباب ، وخالفوا العقلاء أجمعين . ولا ريب أن الله سبحانه خلق في الأجسام والأرواح قوى وطبائع مختلفة ، وجعل في كثير منها خواص وكميات مؤثرة . ولا يمكن العاقل إنكار تأثير الأرواح في الأجسام فإنه أمر مشاهد محسوس . وأنت ترى الوجه كيف يحمر حمرة شديدة إذا نظر إليه من يحشمه . ويستحي منه . ويصفر صفرة شديدة عند نظر من يخافه إليه ، وقد شاهد الناس من يسقم من النظر وتضعف قواه ، وهذا كله بواسطة تأثير الأرواح ، ولشدة ارتباطها بالعين ينسب الفعل إليها . وليست هي الفاعلة وإنما التأثير للروح . والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكمياتها وخواصها . فروح الحاسد مؤذية للمحسود أذى يئس ، ولهذا أمر الله سبحانه رسوله أن يستعذ به من شره . وتأثير الحاسد في أذى المحسود أمر لا ينكره إلا من هو خارج عن حقيقة الإنسانية ، وهو أصل الإصابة بالعين . فإن النفس الخبيثة الحاسدة تتكيف بكيفية خبيثة ، وتقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصية . وأشبه الأشياء بهذا الأفعى . فإن السم كامن فيها بالقوة ، فإذا قابلت عدوها انبعث منها قوة غضبية . وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة مؤذية . فنها ماتتشد كيميئها وتقوى حتى تؤثر في إسقاط الجنين ، ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأبر وذي الطفيئين من الحيات « إنما يلتسان البصر ويسقطان الجبل » ومنها ما تؤثر في الإنسان كيميئها بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك النفس وكيميئها الخبيثة المؤثرة ، والتأثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل علمه ومعرفته بالطبيعة والشرعية ، بل التأثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة . وتارة بالرؤية . وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه ، وتارة بالأدعية والرق والتعوذات ، وتارة بالوهم والتخيل ، ونفس العائن لا يتوقف تأثيرها على الرؤية ، بل قد يكون أعمى فيوصف له الشيء فتؤثر نفسه فيه وإن لم يره . وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير رؤية . وقد قال تعالى (لنبيه : وإن يكاد الذين كفروا ليزلفونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر) وقال : (قل أعوذ برب الفلق . من شر ما خلق . ومن شر غاسق إذا وقب . ومن شر النفاثات في العقد . ومن شر حاسد إذا حسد) فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عاتنا . فلما كان الحاسد أعم من العائن كانت الاستعاذة منه استعاذة من العائن . وهي سهام تخرج من نفس الحاسد والعائن نحو المحسود والمعين تصيبه تارة وتخطئه تارة . فإن صادفته مكشوفاً لا وقاية عليه أثرت فيه ولا بد . وإن صادفته حذراً شاكى السلاح لا متغذ فيه لسهام لم تؤثر فيه . وربما ردت السهام على صاحبها . وهذا بمثابة الرمي بالحصى سواء . فهذا من النفوس والأرواح . وذلك من الأجسام والأشياء . وأصله من إعجاب العائن بالشيء ، ثم تتبعه كيفية نفسه الخبيثة ، ثم تستعين على تنفيذ سهمها بنظرة إلى المعين ، وقد يعين الرجل نفسه ، وقد يعين بغير إرادته بل بطبعه . وهذا أروءاً ما يكون من النوع الإنساني .

وقد قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء : إن من عرف بذلك حسبه الإمام ، وأجرى له ما ينطق عليه إلى الموت ، وهذا هو الصواب قطعا .

عليه صلى الله عليه وسلم في الرق من العين والدغة والحصى

والمقصود العلاج النبوي لهذه العلة وهو أنواع ، وقد روى أبو داود في سننه عن سهل بن حنيف قال : « مررنا بسيل فلخلت فاغتسلت فيه فخرجت محموا ، فتمى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مروا أباً ثابت يتعوذ . قال : فقلت : ياسيدى والرق صالحة ؟ فقال : لا رقية إلا في نفس أوحدة أو لدغة . والنفس العين يقال : أصابت فلانا نفس أى عين ، والنافس العائن ، والدغة بدل مهمله وغين معجمة : وهى ضربة العقرب ونحوها .

فمن التعوذات والرق : الإكثار من قراءة المعوذتين ، وقراءة الكتاب ، وآية الكرسي .

ومنها التعوذات النبوية نحو : « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » ونحو : « أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة » ونحو : « أعوذ بكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، من شر ما خلق وخرأوبرأ ، ومن شر ما ينزل من السماء ، ومن شر ما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ فى الأرض . ومن شر ما يخرج منها . ومن شر فتن الليل والنهار . ومن شر طوارق الليل والنهار إلا طارقا يطرق بخير يارحمين » .

ومنها : « أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه . ومن شر عبادته . ومن هزات الشياطين وأن يحضرون » .

ومنها : « اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر ما أنت آخذ بناصيته . اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم ، اللهم إنه لا يزم جنئك ، ولا يخاف عدلك ، سبحانه وبحمده » .

ومنها : « أعوذ بوجه الله العظيم الذى لا شئ أعظم منه ، وبكلماته التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، وأسماء الله الحسنى ما علمت منها وما لم أعلم . من شر ما خلق وخرأوبرأ ، ومن شر كل ذي شر لأطيق شره . ومن شر كل ذى شر أنت آخذ بناصيته ، إن ربي على صراط مستقيم » .

ومنها : « اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت . عليك توكلت . وأنت رب العرش العظيم . ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، لا حول ولا قوة إلا بالله : أعلم أن الله على كل شئ قدير . وأن الله قد أحاط بكل شئ علما ، وأحصى كل شئ عددا . اللهم إني أعوذ بك من شر نفسى . وشر الشيطان وشركه ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها . إن ربي على صراط مستقيم » .

وإن شاء قال : « تحصنت بالله الذى لا إله إلا هو إلهى وإله كل شئ ، واعتصمت بربى ورب كل شئ . وتوكلت على المحى الذى لا يموت . واستدفعت الشر بلا حول ولا قوة إلا بالله ، حسبي الله ونعم الوكيل . حسبي الرب من العباد . حسبي الخالق من المخلوق ، حسبي الرازق من المرزوق . حسبي الذى هو حسبي : حسبي الذى بيده ملكوت كل شئ . وهو يجير ولا يجار عليه . حسبي الله وكفى ، سمع الله لمن دعا ، ليس وراء الله مرمى ، حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم » .

ومن جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها . وشدة الحاجة إليها ، وهى تمنع وصول أثر العائن وتدفعه بعد وصوله بحسب قوة إيمان قائلها ، وقوة نفسه . واستعداده ، وقوة توكله ، وثبات قلبه . فلأنها سلاح ، والسلاح مضارب .

وإذا كان العائن يخشى ضرر عينه وإصابته للمعين فليدفع شرها بقوله : « اللهم بارك عليه » كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعامر بن ربيعة لما كان سهل بن حنيف : « ألا بركت ؟ أي قلت : اللهم بارك عليه . وما يدفع به إصابة العين قول : « ماشاء الله لا قوة إلا بالله » .

روى هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان إذا رأى شيئا يعجبه ، أو دخل حائطا من حيطانه قال : ماشاء الله لا قوة إلا بالله .

رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم

ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه : « باسم الله أرقياك من كل داء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك . باسم الله أرقياك » .
ورأى جماعة من السلف أن يكتب له الآيات من القرآن ثم يشربها .

قال مجاهد : لا بأس أن يكتب القرآن ويغسله ويستقيه المريض ، ومثله عن أبي قلابة . ويذكر عن ابن عباس أنه أمر أن يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها أثر من القرآن ثم يغسل ويسقى . وقال أيوب : رأيت أبا قلابة كتب كتابا من القرآن . ثم غسله بماء وسقاه رجلا كان به وجع .

ومنها : أن يؤمر العائن بغسل مقابته وأطرافه ودخلته لإزاره . وفيه قولان : أحدهما أنه فرجه ، والثاني أنه طرف لإزاره الداخل الذي يلي جسده من الجانب الأيمن ، ثم يصب على رأس المعين من خلفه بغتة . وهذا مما لا يناله علاج الأطباء . ولا ينفع به من أنكره . أو صر منه ، أو شك فيه ، أو فعاه مجربا لا يعتمد أن ذلك ينفعه . وإذا كان في الطبيعة خواص لا تعرف الأطباء عللها البتة . بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة بفعل بالخاصة . فما الذي ينكره زنادقهم وجهلهم من الخواص الشرعية . هذا مع أن في المعالجة بهذا الاستئصال ماتشهد له العقول الصحيحة . وتقر المناسبتة .

فاعلم أن تريق سم الحية في لحمها . وأن علاج تأثير النفس الغضبية في تسكين غضبها ، وإطفاء ناره بوضع يده عليه والمسح عليه ، وتسكين غضبه ، وذلك بمنزلة رجل معه شعلة من نار وقد أراد أن ينفثك بها فصبيت عليها الماء وهي في يده حتى طفت ، ولذلك أمر العائن أن يقول : « اللهم بارك عليه » ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو إحصان إلى المعين ، فإن دواء الشيء بضده . ولما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد . لأنها تطلب النفوذ فلا تجد أرق من المغايب ، ودخلته الإزار ، ولا سيما إن كان كناية عن الفرج . فإذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعملها ، وأيضا فهذه المواضع للأرواح الشيطانية بها اختصاص . والمقصود أن غسلها بالماء يطفي تلك النارية . ويذهب بتلك السمية . وفيه أمر آخر وهو وصول أثر الفضل إلى القاب من أرق المواضع وأسرعها تنفيذا . فيطفي تلك النارية والسمية بالماء ، فيشفي المعين .

وهذا كما أن ذوات السموم إذا قتلت بعد لمسها خف أثر السمعة عن الممسوع . ووجد راحة . فإن أنفصها تمد أذاها بعد لمسها . وتوصله إلى الممسوع . فإذا قتلت خوف الألم ، وهذا مشاهد . وإن كان من أسبابه فرح الممسوع . واشتغاف نفسه بقتل عدوه . فتتقوى الطبيعة على الألم فتدفعه . وبالحمامة غسل العائن يذهب تلك الكيفية التي ظهرت منه . وإنما ينفع غسله عند تكيف نفسه بتلك الكيفية .

فإن قيل : فقد ظهرت مناسبة غسل فم مناسبة صب ذلك الماء على العين ؟ قيل هو في غاية المناسبة . فإن ذلك الماء ماء طي " به تلك النارية ، وأبطل تلك الكيفية الرديئة من الفاعل . فكما طفتت به النارية القائمة بالفاعل طفتت به ، وأبطلت عن المحل المتأثر بعد ملاسته للموثر العائن . والماء الذي يطفأ به الحديد يدخل في أدوية عدة طبيعية ذكرها الأطباء ، فهذا الذي طي " به نارية العائن لا يستنكر أن يدخل في دواء يناسب هذا الداء .

وبالمعملة طبب الطباعية وعلاجهم بالنسبة إلى العلاج النبوي كطبب الطريقة بالنسبة إلى طبهم . بل أقل . فإن التفاوت الذي بينهم وبين الأنبياء أعظم وأعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطريقة . بما لا يدرك الإنسان مقداره . فقد ظهر لك عقد الإخاء الذي بين الحكمة والشرع . وعدم مناقضة أحدهما للآخر . والله يهدي من يشاء إلى الصواب . ويفتح لمن أدام قرع باب التوفيق منه كل باب . وله النعمة السابقة . والحجة البالغة .

علاج العين والاحتراز بما يردّها

ومن علاج ذلك أيضاً والاحتراز منه : سرّ محاسن من يخاف عليه العين بما يردّها عنه . كما ذكر البخوي في كتاب شرح السنة : أن عثمان رضي الله عنه رأى صبياً مليحاً فقال : دسموا نونته لئلا تصيبه العين . ثم قال في تفسيره : ومعنى دسموا نونته : أي سودوا نونته . والنون : النقرة التي تكون في ذقن الصبي الصغير . وقال الخطاطي [في غريب الحديث] له عن عثمان : « أنه رأى صبياً تأخذه العين فقال : دسموا نونته » فقال أبو عمرو : سألت أحمد بن يحيى عنه فقال : أراد بالنون النقرة التي في ذقنه . والتدسيم التسويد . أرادوا سودوا ذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال : ومن هذا حديث عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب ذات يوم وعلى رأسه عمامة دسماء : أي سوداء » أراد الاستشهاد على اللفظة . ومن هذا أخذ الشاعر قوله :

ما كان أحوج ذا الكمال إلى عيب يوقيه من العين

ومن الرق التي تردّ العين مآذرك عن أبي عبد الله التياحي : أنه كان في بعض أسفاره للحج أو الغزو على ناقه فارقة . وكان في الرفقة رجل عائن . فلما نظر إلى شيء إلا أثلفه . فقيل لأبي عبد الله : احفظ ناقتك من العائن ، فقال : ليس له إلى ناقتي سبيل . فأخبر العائن بقوله ، فتحين غيبة أبي عبد الله فجاء إلى رحله فنظر إلى الناقة . فاضطربت وسقطت . فجاء أبو عبد الله ، فأخبر أن العائن قد عانها وهي كما ترى . فقال : دلوني عليه . فدل فوقف عليه وقال : « باسم الله . حبس حبس ، وحجر يابس ، وشهاب قابس . رددت عين العائن عليه . وعلى أحب الناس إليه (فارجع البصر هل ترى من فطور ، ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حير) » فخرجت حلتقتا العائن . وقامت الناقة لابأس بها .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الإلهية

روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكاه أخ له فليقل : ربنا الله الذي في السماء . تقدس اسمك ، أمرك في السماء والأرض . كما رحمتك في السماء . فاجعل رحمتك في الأرض . واغفر لنا حوبتنا وخطايانا . أنت رب الطيبين . أنزل رحمة من عندك ، وشفاء من شفائك على هذا الوجع : فيرد بإذن الله » .

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري : « أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

يا محمد اشتكيت ؟ قال : نعم ، فقال جبريل عليه السلام : باسم الله أريقك من كل داء يؤذيك ، من شر كل نفس ، أو عين حاسد الله يشفيك ، باسم الله أريقك .

فإن قيل : فما تقولون في الحديث الذي رواه أبو داود : « لارقة إلا من عين أوحه » والحمة ذوات السموم كلها ؟

فالجواب : أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد به نبي جواز الرقية في غيرها ، بل المراد به لارقة أولى وأنفع منها في العين والحمة : ويدل عليه سياق الحديث « فإن سهل بن حنيف قال له لما أصابته العين : أو في الرق خير ؟ فقال : لارقة إلا في نفس أوحه » ويدل عليه سائر أحاديث الرق العامة والخاصة .

وقد روى أبو داود من حديث أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لارقة إلا من عين أوحه أو دم يرقا » وفي صحيح مسلم عنه أيضا : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والحمة » .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللديغ بالفاتحة

أخرجنا في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري قال : « انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها . حتى نزلوا على حي من أحياء العرب . فاستضافوهم . فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي . فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلمهم أن يكون عند بعضهم شيء ؟ فأتوهم . فقالوا : يا أيها الرهط : إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه . فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إنى لأرقى ، ولكن استصفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق حتى نجعلوا لنا جملا . فصالحوهم على قطع من الغنم . فانطلق يتفل عليه . وقرأ (الحمد لله رب العالمين) . فكأنما نشط من عقال . فانطلق يمشى وما به قلبية . قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقتسموا . فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكر له الذي كان ، فننظر ما يأمرنا . ففعلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ذلك . فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد أصبتم اقتسموا واضربوا إلى معكم سهما » .

وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الدواء

القرآن » .

ومن المعلوم أن بعض الكلام له خواص ومنافع مجربة . فما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كتفصل الله على خلقه . الذي هو الشفاء التام . والعصمة النافعة . والنور الهادي . والرحمة العامة . الذي لو أنزل على جبل لتصدع من عظمت وجلالته قال تعالى : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) ومن ههنا لبيان الجنس لا للتبعض . هذا أصبح القولين كقول تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) وكلهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات . فما الظن بفاتحة الكتاب التي لم ينزل في القرآن . ولا في التوراة . ولا في الإنجيل . ولا في الزبور مثلها . المتضمنة لجميع معاني كتب الله ، المشتملة على ذكر أصول أسماء الرب ومجدها . وهي : الله . والرب . والرحمن . وإثبات المعاد ، وذكر التوحيدين : توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلهية ، وذكر الافتقار إلى الرب سبحانه في طلب الإحاة . وطلب الهداية ،

ومخصصه سبحانه بملك ، وذكر أفضل الدعاء على الإطلاق ، وأتمه ، وأفرضه ، وما العباد أحوج شيء إليه ، وهو الهداية إلى صراطه المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه ، والاستقامة عليه إلى الممات . ويتضمن ذكر أصناف الخلائق وانقسامهم إلى منعم عليه بمعرفة الحق . والعمل به ، ومحبة ، وإثارة . ومغضوب عليه بعلوه عن الحق بعد معرفته له . وضال بعدم معرفته له .

وهؤلاء أقسام الخليفة مع تضمينها لإثبات القدر والشرع : والأسماء والصفات . والمعاد والنبوات . وتركيز النفوس ، وإصلاح القلوب ، وذكر عدل الله وإحسانه . والرد على جميع أهل البدع والباطل . كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها ، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستثنى بها من الأدواء . ويرق بها اللدغ .

وبالحمله فما تضمنته الفاتحة من إخلاص العبودية . والثناء على الله . وتقويض الأمر كله إليه . والاستعانة به ، والتوكل عليه ، وسؤاله بجامع النعم كلها . وهي الهداية التي تجلب النعم . وتدفع النعم . من أعظم الأدوية الشافية الكافية .

وقد قيل : إن موضع الرقية منها : (إياك نعبد وإياك نستعين) ولا ريب أن هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الدواء . فإن فيها من عموم التفويض . والتوكل . والاتجاه . والاستعانة . والافتقار . والطلب . والجمع بين إعلاء الغايات وهي عبادة الرب وحده . وأشرف الوسائل وهي الاستعانة به على عبادته مالم يس في غيرها . ولقد مرّ في وقت بمكة سمعت فيه وقلدت الطيب والدواء . فكنت أتعالج بها آخذ شربة من ماء زمزم وأقرأها عليها مرارا . ثم أشربه . فوجدت بذلك البرء التام . ثم صرت أعتد ذلك عند كثير من الأوجاع . فأنفع بها غاية الانتفاع .

لماذا تؤثر الرقية بالفاتحة في علاج ذوات السموم ؟

وفي تأثير الرق بالفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سرّ بديع . فإن ذوات السموم أثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم . وسلاحها حاتها التي تلدغ بها . وهي لا تلدغ حتى تغضب . فإذا غضبت ثارت فيها السم فتتلفه بآلها ، وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء ، ولكل شيء ضدا ، ونفس الراق تفعل في نفس المرق فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال . كما يقع بين الداء والدواء ، فتقوى نفس الراق وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه بإذن الله . ومدار تأثير الأدوية والأدواء على الفعل والانفعال ، وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين ، يقع بين الداء والدواء الروحانيين ، والروحاني والطبيعي ، وفي النفس والنقل استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشرة للرقية ، والذكر والدعاء ، فإن الرقية تخرج من قلب الراق وقوه . فإذا صاحبها شيء من أجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت أتم تأثيرا ، وأقوى فعلا ونفوذ ، ويحصل بالأزواج بينهما كيفية مؤثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الأدوية .

وبالحمله نفس الرق تحابل تلك النفوس الخبيثة ، وتزيد بكيفية نفسه ، وتستعين بالرقية بالنفث على إزالة ذلك الأثر ، وكلما كانت كيفية نفس الرق أقوى كانت الرقية أتم ، واستعانت بنفسه كاستعانة تلك النفوس الرديئة بلسمها .

وفي النفث سرّ آخر . فإنه مما تستعين به الأرواح الطيبة والخبيثة ، ولهذا فعمله السحرة كما يفعله أهل

الإيمان ، قال تعالى : (ومن شرّ الفئآت في العقد) وذلك لأن النفس تتكيف بكيفية الغضب والمهارة ، وترسل أنفاسها سهاما لها ، وتحدها بالفت والتفل الذي معه شيء من الريق بمصاحب لكيفية مؤثرة ، والسواحر تستعين بالفت لاستعانة بينة ، وإن لم يتصل بجسم المسحور ، بل ينفث على العقدة ، ويعقدها ، ويتكلم بالسحر . فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الأرواح السفلية الخبيثة ، فتقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الدفع والتكلم بالريقة . وتستعين بالفت : فأبها قوى كان الحكم له .

ومقابلة الأرواح بعضها لبعض . ومحاربتها . وآلتها من جنس مقابلة الأجسام ومحاربتها وآلتها سواء . بل الأصل في المحاربة والتقابل للأرواح والأجسام آلتها وجندها . ولكن من غلب عليه الحس لا يشعر بتأثيرات الأرواح وأفعالها وانفعالاتها . لاستيلاء سلطان الحس عليه . وبعده من عالم الأرواح وأحكامها وأفعالها .

والمقصود أن الروح إذا كانت قوية . وتكيفت بمعاني الفاتحة . واستعانت بالفت والتفل قابلت ذلك الأثر الذي حصل من النفوس الخبيثة فأزالته . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالريقة

روى ابن أبي شيبة في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود قال : « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إذ سجد فلدغته عقرب في أصبعه . فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : لعن الله العقرب ماتلع نبيا ولاغيره . قال : ثم دعا بإناء فيه ماء وملح . فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح . ويقرأ : (قل هو الله أحد) والمعوذتين . حتى سكنت » .

في هذا الحديث العلاج بالدواء المركب من الأمرين الطيبين والإلهي . فإن في سورة الإخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي . وإثبات الأحديّة لله المستلزمة نفي كل شركة عنه . وإثبات الصمدية المستلزمة لإثبات كل كمال له مع كون الخلائق تصمد إليه في حوائجها . أي تقصده الخليقة . وتوجه إليه علوياً وسفلياً : ونفي الوالد والولد . والكفو عنه المتضمن لنفي الأصل والفرع والتظير والمائل . مما اختصت به ، وصارت تعدل ثلث القرآن . في اسمه الصمد لإثبات كل الكمال . وفي نفي الكفو التنزيه عن الشبيه والمثال . وفي الأحد نفي كل شريك لنفي الجلال . وهذه الأصول الثلاثة هي مجامع التوحيد .

وفي المعوذتين الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلاً . فإن الاستعاذة من شر ما خلق تم كل شر يستعاذ منه . سواء كان في الأجسام أو الأرواح . والاستعاذة من شر الغاسق وهو الليل وآيته وهو القمر إذا غاب تتضمن الاستعاذة من شر ما ينتشر فيه من الأرواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار . فإما أعظم الليل عليها . وغاب القمر . انتشرت وعاثت . والاستعاذة من شر الفئآت في العقد تتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحروهم . والاستعاذة من شر الحاسد تتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها .

والسورة الثانية تتضمن الاستعاذة من شرّ شياطين الإنس والجن . فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر . ولهما شأن عظيم في الاحتراس والتحصن من الشرور قبل وقوعها . ولهذا أوصى النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن عامر بقراءة عقيب كل صلاة ذكره الترمذي في جامعه . وفي هذا سرّ عظيم في استنفاع الشرور من الصلاة إلى الصلاة . وقال : « ما تموز المتوعدون بمثلها » .

وقد ذكر : « أنه صلى الله عليه وسلم سحر في إحدى عشرة عقدة ، وأن جبريل نزل عليه بهما فعمل كلما يقرأ آية منها انحلت عقدة حتى انحلت العقد كلها . وكأنما نشط من عقال » .

وأما العلاج الطبيعي فيه فإن في الملح نفعاً لكثير من السموم ولا سيما لدغة العقرب .

قال صاحب القانون : يضمد به مع بزر الكتان للبع العقرب ، وذكره غيره أيضاً .

وفي الملح من القوة الجاذبة المحللة ما يجذب السموم ويحللها . ولما كان في لسعها قوة نارية تحتاج إلى تبريد وجذب وإخراج ، جمع بين الماء المبرد انار اللسعة والملح الذي فيه جذب وإخراج ، وهذا أتم ما يكون من العلاج وأيسره وأسهله ، وفيه تنبيه على أن علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والإخراج . والله أعلم .

وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : ما لقيت من عقرب لدغني البارحة . فقال : أما لو قلت حين أمسيت : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضرك » .

واعلم أن الأدوية الإلهية تنفع من الداء بعد حصوله : وتمنع من وقوعه . وإن وقع لم يقع وقوعاً مضراً وإن كان مؤذياً ، والأدوية الطبيعية إنما تنفع بعد حصول الداء . فالتعوذات والأذكار إما أن تمنع وقوع هذه الأسباب . وإما أن تحول بينها وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضبطه . فالرق والعوذ تستعمل لحفظ الصحة . ولإزالة المرض .

أما الأول : فكما في الصحيحين من حديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوى إلى فراشه نثت في كفيه بقل هو الله أحد ، والمعوذتين . ثم مسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده » وكما في حديث عوفة أبي الرداء المرفوع : « اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم » وقد تقدم ، وفيه : « من قالها أول نهاره لم تصبه مصيبة حتى يمسي ، ومن قالها آخر نهاره لم تصبه مصيبة حتى يصبح » وكما في الصحيحين : « من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » وكما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من نزل منزلاً فقال : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرخل من منزله ذلك » وكما في سنن أبي داود : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في السفر يقول بالليل : يا أرض ربى وربك الله . أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك . وشر ما يدب عليك . أعوذ بالله من أمد وأسد . ومن الحية والعقرب ، ومن ساكن البلد ، ومن والد وما ولد » .

وأما الثاني فكما تقدم من الرقية بالفاعحة : والرقية للعقرب وغيرها مما يأتي .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة

قد تقدم من حديث أنس الذي في صحيح مسلم : « أنه صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحمة والعين والنملة » وفي سنن أبي داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة فقال : ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتها الكتابة » .

النملة قروح تخرج في الجنبين ، وهو داء معروف ، وسمى نملة لأن صاحبها يحس في مكانه كأن نملة تدب عليه وتعضه . وأصنافها ثلاثة ، قال ابن قتيبة وغيره : كان الجحوش يزعمون أن ولد الرجل من أخته إذا حط على النملة شيء صاحبها ، ومنه قول الشاعر :

ولا عيب فينا غير حط لمعشر كرام وإنما لا نخط على النمل

وروى الخلال : أن الشفاء بنت عبد الله كانت ترقى في الجاهلية من النملة ، فلما هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة قالت : « يا رسول الله إني كنت أرقى في الجاهلية من النملة ، وإني أريد أن أعرضها عليك فعرضتها . فقالت : باسم الله صلت حتى يعود من أفواهها . ولا تضر أحدا ، اللهم اكشف اليأس رب الناس . قال : ترقى بها على عود سبع مرات . وتقصد مكانا نظيفا ، وتدلكه على حجر ينخل خر حاذق ، وتطليه على النملة » وفي الحديث دليل على جواز تعلم النساء الكتابة .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الحية

قد تقدم قوله : « لا رقية إلا في عين أو خة » الحمة : بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها . وفي سنن ابن ماجه من حديث عائشة : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحية والعقرب » ويذكر عن ابن شهاب الزهري قال : « لدغ بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل من راق ؟ فقالوا : يا رسول الله إن آل حزم كانوا يرقون رقية الحية . فلما نبيت عن الرقي تركوها . فقال : ادعوا عمارة بن حزم . فدعوه ففرض عليه رقاها فقال : لا بأس بها فأذن له فيها فرقاها . »

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح

أخرجنا في الصحيحين عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى الإنسان . أو كانت به قرحة أو جرح . قال : بأصبغه هكذا . ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها وقال : باسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا يشفى سقيمنا بإذن ربنا . »

هذا من العلاج السهل اليسر . النافع المركب . وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية . لاسيما عند عدم غيرها من الأدوية إذ كانت موجودة بكل أرض . وقد علم أن طبيعة التراب الخالص باردة يابسة مجففة لرطوبات القروح والجراحات التي تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندماجها ، لاسيما في البلاد الحارة . وأصحاب الأمزجة الحارة . فإن القروح والجراحات يتبعها في أكثر الأمر سوء مزاج حار . فيجتمع حرارة البلد . والمزاج . والجراح . وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة أشد من برودة جميع الأدوية المفردة الباردة . فتقابل برودة التراب حرارة المرض لاسيما إن كان التراب قد غسل وجفف ، ويتبعها أيضا كثرة الرطوبات الرديئة والسيلان . والتراب مجفف لما مزبل لشدة يسه . وتخفيفه للرطوبة الرديئة المانعة من برئها ، ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو اللبيل ، ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة ، ودفعت عنه الأكم بإذن الله .

ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ، ثم يضعها على التراب فيعلق بها منه شيء فيمسح به على الجرح . ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله ، وتفويض الأمر إليه ، والتوكل عليه . فينضم أحد العلاجات إلى الآخر . فيقوى التأثير . وهل المراد بقوله : « تربة أرضنا » جميع الأرض أو أرض المدينة خاصة ؟ فيه قولان . ولاريب أن من التربة ما تكون فيه خاصية ينفع بخاصيته من أدواء كثيرة ، ويشفى بها أسقاما رديئة :

قال جالينوس : رأيت بالإسكندرية مطحولين ومستقيين كثيرا يستعملون طين مصر . ويطلون به على سوقهم وأعضائهم وسواعدهم وظهورهم وأضلاعهم . فينقعون به منقعة بينة . قال : وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للأورام الغضة والتهلة الرخوة . قال : وإنى لأعرف قوما تهرلت أبدانهم كلها من كثرة استنراق الدم من أسفل ، انتفخوا بهذا الطين نفعا بينا ، وقوما آخرين شفوا به أوجاعا مزمنة كانت متمكنة في بعض الأعضاء تمكنا شديدا فبرأت وذهبت أصلا .

وقال صاحب الكتاب المسيحي : قوة الطين المخلوب من كنوس وهي جزيرة المصطكى قوة تجلو وتضل وتثبت اللحم في القروح ، وتحم القروح انتهى .

وإذا كان هذا في هذه التربات فما الظن بأطيب تربة على وجه الأرض وأبركها . وقد خالطت ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقارنت رقيقته باسم ربه ، وتفويض الأمر إليه . وقد تقدم أن قوى الرقية وتأثيرها بحسب الرائق ، وانفعال المرقى عن رقيقته ، وهذا أمر لا ينكره طبيب فاضل . عاقل مسلم ، فإن انتفى أحد الأوصاف فليقل ماشاء .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية

روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن أبي العاص : « أنه شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يحده في جسده منذ أسلم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ضع يلك على الذى تألم من جسديك وقل : باسم الله ثلاثا . وقل سبع مرات : أعذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر » .

ففي هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض إليه . والاستعاذة بعزته وقدرته من شر الألم ما يذهب به . وتكراره ليكون النجى وأبلغ تكرار الدواء لإخراج المادة . وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها .

وفي الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض أهله يمسح عليه بيده اليمنى ويقول : اللهم رب الناس . أذهب الباس . واشف أنت الشافي . لاشفاء إلا شفاؤك . شفاء لا يغادر سقما » . وفي هذه الرقية توسل إلى الله بكامل ربوبيته . وكمال رحمته بالشفاء : وأنه وحده الشافي . وأنه لاشفاء إلا شفاؤه . فتضمنت التوسل إليه بتوحيده وإحسانه وربوبيته .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج حر المصيبة وحزنها

قال تعالى : (وبشر الصابرين . الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) .

وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مامن أحد تصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي ، واخلف لي خيرا منها ، إلا أجره الله في مصيبته ، وأخلفه خيرا منها » .

وهذه الكلمة من أبلغ علاج المصاب وأنفعه له في عاجلته وآجلته ، فإنها تتضمن أصليين عظيمين إذا تحقق العبد بمعرفتهما تسلى عن مصيبته .

أحدهما : أن العبد وأهله وماله ملك لله عز وجل حقيقة . وقد جعله عند العبد عارية . فإذا أخذه منه فهو

كالمير يأخذ متاعه من المستعير . وأيضاً فإنه محفوف بعلمين : عدم قبله ، وعدم بعده ، وملك العبد له منعه معاره في زمن يسير . وأيضاً فإنه ليس الذي أوجده عن علمه حتى يكون ملكه حقيقة ، ولا هو الذي يحفظ من الآفات بعد وجوده ، ولا يبقى عليه وجوده ، فليس له فيه تأثير ولا ملك حقيقى . وأيضاً فإنه منصرف فيه بالأمر تنصرف العبد المأمور المنهى ، لاتصرف الملائك ، ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه إلا ما وافق أمر مالكة الحقيقى .

والثانى : أن مصير العبد ومرجه إلى الله مولاه الحق ، ولا بد أن يخلف الدنيا وراء ظهره ، ويحسب ربه فرداً كما خلقه أول مرة بلا أهل ولا مال ولا عشيرة . ولكن بالحسنات والسيئات ، فإذا كانت هذه بداية العبد وما حوّلته ونهايته ، فكيف يفرح بوجود . أو يأسى على مفقود ! ففكره في مبدئه ومعاده من أعظم علاج هذا الداء . ومن علاجه أن يعلم علم اليقين أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه . قال تعالى : (ما أصاب من مصيبة إلا الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور) .

ومن علاجه أن ينظر إلى ما أصيب به فيجد ربه قد أبى عليه مثله أو أفضل منه . وادخر له إن صبر ورضى ما هو أعظم من فوات تلك المصيبة بأضعاف مضاعفة ، وأنه لو شاء لجعلها أعظم مما هي .

ومن علاجه أن يطفى " نار مصيبته ببرد التأسي بأهل المصائب ، وليعلم أنه في كل واد بنو سعد ، ولينظر بمنة فهل يرى إلا بمنة ، ثم ليعطف يسرة فهل يرى إلا حسرة ، وأنه لو فتنش العالم لم ير فيهم إلا مبتلى ، إما بفوات محبوب . أو حصول مكروه . وأن سرور الدنيا أحلام نوم ، أو كسل زائل ، إن أضحكك قليلاً أبكت كثيراً . وإن سرت يوماً سامت دهرًا ، وإن متعت قليلاً متعت طويلاً ، وما ألت داراً خيرة إلا ملأتها غيرة . ولا سرت يوماً سرور إلا خيأت له يوم شرور .

قال ابن مسعود رضى الله عنه : لكل فرحة ترحه ، وما ملي بيت فرحاً إلا ملي ترحاً .

وقال ابن سيرين : ما كان ضحكك قط إلا كان من بعده بكاء .

وقالت هند بنت النعمان : لقد رأيتنا ونحن من أعز الناس وأشدهم ملكاً ، ثم لم تغب الشمس حتى رأيتنا ونحن أقل الناس . وأنه حق على الله أن لا يملأ داراً خيرة إلا ملأها غيرة . وسألها رجل أن تحده عن أمرها ، فقالت : أصبحتنا ذات صباح وما في العرب أحد إلا يرجونا ، ثم أمسينا وما في العرب أحد إلا يرجنا . وبكت أخيها حرة بنت النعمان يوماً وهى في عزها فقيل لها ما يبكيك ؟ لعل أحداً آذاك ، قالت : لا ولكن رأيت غصارة في أهلى . وقلما امتلأت دار سرور إلا امتلأت حزناً . قال إصحاق بن طلحة : دخلت عليها يوماً فقلت لها : كيف رأيت عبرات الملوك ؟ فقالت : مانحن فيه اليوم خير مما كنا فيه الأمس ، إنا نجد في الكتب أنه ليس من أهل بيت يعيشون في خيرة إلا يسبقون بعدها غيرة ، وأن الدهر لم يظهر لقوم بيوم يجيونه إلا بطن لهم بيوم يكرهونه ، ثم قالت :

فينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

فأف لدنيا لا يلوم نعيمها تقلب تارات بنا وتنصرف

ومن علاجه أن يعلم أن الجزع لا يرد ما بل يضاعفها ، وهو في الحقيقة من ترديد المرض . ومن علاجه أن

يعلم أن فوت ثواب الصبر والتسليم ، وهو الصلاة والرحمة والمداية التي ضمنها الله على الصبر والاسترجاع . أعظم من المصيبة في الحقيقة .

ومن علاجها أن يعلم أن الجزع يشمت عدوه . ويسوء صديقه . ويغضب ربه . ويسر شيطانه . ويحبط أجره . ويضعف نفسه . وإذا صبر واحتسب أقصى شيطانه ورده خاسئا . وأرضى ربه وسر صديقه وساء عدوه . وتحل عن إخوانه وعزاهم هو قبل أن يزهوه ، فهذا هو الثبات والكمال الأعظم . لا لطم الخدود . وشق الجيوب . والدعاء بالويل والثبور ، والسخط على المقدور .

ومن علاجها أن يعلم أن ما يعقبه الصبر والاحتساب من اللذة والمسرّة أضعاف ما كان يحصل له ببقاء ما أصيب به لو بقي عليه . ويكفيه من ذلك بيت الحمد الذي بنى له في الجنة على حمده لربه واسترجاعه . فلينظر أى المصيبتين أعظم : مصيبة العاجلة أو مصيبة فوت بيت الحمد في جنة الخلد .

وفي الترمذى مرفوعا : « يود ناس يوم القيامة أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض في الدنيا لما يرون من ثواب أهل البلاد » .

وقال بعض السلف : لولا مصائب الدنيا لوردنا القيامة « فإليس » .

ومن علاجها أن يروح قلبه بروح رجاء الخلف من الله . فإنه من كل شيء عوض إلا الله فما منه عوض . كما قيل :

من كل شيء إذا ضيعته عوض وما من الله إن ضيعته عوض

ومن علاجها أن يعلم أن حظه من المصيبة ما تحببه له . فمن رضى فله الرضى . ومن سخط فله السخط . فحفظك منها ما أحدثته لك . فآختر خير الحفظ أو شرّها . فإن أحدثت له سخطا وكفرا كتب في ديوان المالكين ، وإن أحدثت له جزعا وتفريطا في ترك واجب أو فعل محرم كتب في ديوان المفرطين . وإن أحدثت له شكاية وعدم صبر كتب في ديوان المغبونين . وإن أحدثت له اعتراضا على الله وقدها في حكمته فقد قرع باب الزندقة أو ولجه ، وإن أحدثت له صبرا وثباتا لله كتب في ديوان الصابرين . وإن أحدثت له الرضا عن الله كتب في ديوان الراضين . وإن أحدثت له الحمد والشكر كتب في ديوان الشاكرين . وكانت تحت لواء الحمد مع الحمدادين . وإن أحدثت له حجة واشتياقا إلى لقاء ربه كتب في ديوان المحبين المخلصين .

وفي مسند الإمام أحمد والترمذى من حديث محمود بن لبيد يرفعه : « إن الله إذا أحب قوما ابتلاهم . فمن رضى فله الرضى . ومن سخط فله السخط » زاد أحمد « ومن جزع فله الجزع » .

ومن علاجها أن يعلم أن وإن بلغ في الجزع غايته فآختر أمره إلى صبر الاضطراب وهو غير عمود ولا مثاب . قال بعض الحكماء : العاقل يفعل في أول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد أيام . ومن لم يصبر صبر الكرام سلاسل البهائم .

وفي الصحيح مرفوعا : « الصبر عند الصلوة الأولى » وقال الأشعث بن قيس : إنك إن صبرت لإيماننا واحتسابا ، وإلا سلوت سلو البهائم .

ومن علاجها أن يعلم أن أنفع الأدوية له مواقة ربه وإلهه فيما أحبه ورضيه له . وأن خاصية المحبة سرها مواقة

المحبوب ، فمن ادعى محبة محبوب ثم سخط ما يحبه وأحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه وتمتعت إلى محبوبه . وقال أبو الدرداء : إن الله إذا قضى قضاء أحب أن يرضى به . وكان عمران بن حصين يقول في علقته : أحبه إلى أحب إليه . وكذلك قال أبو العالية .

وهذا دواء وعلاج لا يعمل إلا مع المحبين . ولا يمكن كل أحد أن يتعالج به . ومن علاجها أن يوازن بين أعظم اللذتين والتمتعين ، وأدومهما ، لذة تمتعه بما أصيب به ، ولذة تمتعه بثواب الله له ، فإن ظهر له الرجحان قاتر الرجحان فليحمد الله على توفيقه ، وإن آثر المرجوح من كل وجه فليعلم أن مصيبته في عقله وقلبه ودينه أعظم من مصيبته التي أصيب بها في دنياه .

ومن علاجها أن يعلم أن الذي ابتلاه بها أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين ، وأنه سبحانه لم يرسل إليه البلاء ليلكه به . ولا ليعذبه به . ولا ليبتلحه . وإنما افتقده به ليتحن صبره ورضاه عنه وإيمانه . وليرحمه . وليراه طريقاً يباه . لافتنا بجزاه . مكسور القلب بين يديه ، رافعا قصص الشكوى إليه .

قال الشيخ عبد القادر : يأتي إن المصيبة ما جاءت لتهلكك ، وإنما جاءت لتحن صبرك وإيمانك ، يأتي القدر سبع والسبع لا يأكل الميتة . والمقصود أن المصيبة كبر العبد الذي يسبك به حاصه فلما أن يخرج ذهباً أحر . وإنما أن يخرج خبثاً كله كما قيل :

سكنناه ونحبه بلحينا فأبدي الكبر عن غيب الحلايد

فإن لم ينفعه هذا الكبر في الدنيا فبين يديه الكبر الأعظم ، فإذا علم العبد أن إدخاله كبر الدنيا ومسبكها خير له من ذلك الكبر والمسبك . وأنه لا بد من أحد الكبرين فليعلم قدر نعمة الله عليه في الكبر العاجل . ومن علاجها أن يعلم أنه لو لا نحن الدنيا ومصائبها لأصاب العبد من أدواء الكبر ، والعجب ، والفرقة ، وقسوة القلب . ما هو سبب هلاكه عاجلاً وأجلاً ، فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقد في الأحيان بأنواع من أدوية المصائب . تكون حية له من هذه الأدواء . وحفظاً لصحة عبوديته . واستغفاراً للمواد الفاسدة الرديئة المهلكة منه . فسبحان من يرحم ببلائه ، ويبتلي بنعمائه كما قيل :

قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم

فلولا أنه سبحانه يداوى عباده بأدوية الخن والابتلاء لطغوا وبغوا وعتوا . والله سبحانه إذا أراد بعد خيرا سقاء دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله . يستفرغ به من الأدواء المهلكة حتى إذا هذب وبقاه وصفاء ، أهله لأشرف مراتب الدنيا . وهي عبوديته . وأرفع ثواب الآخرة وهي رؤيته وقربه .

ومن علاجها أن يعلم أن مرارة الدنيا هي بعينها حلالة الآخرة . يقلبها الله سبحانه كذلك . وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة . ولأن ينتقل من مرارة منقطعة إلى حلالة دائمة خير له من عكس ذلك . فإن خفي عليك هذا فانظر إلى قول الصادق المصدوق : « حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات » .

وفي هذا المقام تفاوتت عقول الخلائق . وظهرت حقائق الرجال . فأكثرهم آثر الحلالة المنقطعة على الحلالة الدائمة التي لا تزول . ولم يحتمل مرارة ساعة بحلاوة الأبد . ولا ذل ساعة لعز الأبد . ولا محنة ساعة لعافية الأبد . فإن الحاضر عنده شهادة . والمتنظر غيب . والإيمان ضعيف ، وسلطان الشهوة حاكم ، فتولد من ذلك إثارة العاجلة ورفض الآخرة . وهذا حال النظر الواقع على ظواهر الأمور وأولئها ومبادئها .

وأما النظر الثاقب الذى يخرق حجب العاجلة ، ويمارزه إلى العواقب والغايات . فله شأن آخر ، فادع نفسك إلى ما أعد الله لأولياته وأهل طاعته من النعيم المقيم . والسعادة الأبدية . والفوز الأكبر . وما أعد لأهل البطالة والإصاعة من الخزي والعقاب ، والحسرات الدائمة ، ثم اخترأى القسمين أيتى بك ، وكل يعمل على شاكلته . وكل أحد يصبو إلى ما يناسبه . وما هو الأولى به . ولا تستغل هذا العلاج . فشدة الحاجة إليه من الطيب والليل دعت إلى بسطه وبالله التوفيق .

فصل : فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج الكرب والمغم والغم والحزن

أخرجنا فى الصحيحين من حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب : لا إله إلا الله العظيم الحليم . لا إله إلا الله رب العرش العظيم . لا إله إلا الله رب السموات السبع ورب الأرض رب العرش الكريم » .

وفى جامع الترمذى عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا حزبه أمر قال : يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث . وفيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أهمه الأمر رفع طرفه إلى السماء فقال : سبحان الله العظيم ، وإذا اجتهد فى الدعاء قال : يا حى يا قيوم » .

وفى سنن أبى داود عن أبى بكر الصديق : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : دعوات المكروب : اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسى طرفة عين ، وأصلح لي شأنى كله . لا إله إلا أنت » .

وفىها أيضا عن أسماء بنت عميس قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أعلمك كلمات تقولين عند الكرب . أو فى الكرب ؟ الله ربى لا أشرك به شيئا » وفى رواية : « أنها تقول سبع مرات » .

وفى مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أصاب عبدا هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمك ، ناصيتي بيدك . ماض فى حكمك . عدل فى قضاؤك . أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك . أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبى . ونور صدري ، وجلاء حزنى . وذهاب همى . إلا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحا » .

وفى الترمذى عن سعد بن أبى وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوة ذى النون إذ هجره وهو فى بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين : لم يدع بها رجل مسلم فى شيء قط إلا استجيب له » وفى رواية : « إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرّج الله عنه : كلمة أئبى يونس » .

وفى سنن أبى داود عن أبى سعيد الخدرى قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة فقال : يا أبا أمامة ما لى أراك فى المسجد فى غير وقت الصلاة ؟ فقال : هموم لزمته وديون يارسول الله ، فقال : ألا أعلمك كلاما إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل همك وقضى دينك ؟ قال : قلت : بلى يارسول الله . قال : قل إذا أصبحت وإذا أمسيت : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، وأعوذ بك من المعجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال . قال : ففعلت ذلك ، فأذهب الله عز وجل همى ، وقضى عني دينى » .

وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ، ومن كل ضيق مخرجا ، وورقه من حيث لا يحتسب » .
وفي المسند : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة » وقد قال تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة) .

وفي السنن : « عليكم بالجهاد فإنه باب من أبواب الجنة يدفع الله به عن النفوس المم والنم ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كثرت همومه ومغومه فليكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله » . وثبت في الصحيحين : « أنها كنز من كنوز الجنة » . وفي الترمذي : « أنها باب من أبواب الجنة » .

هذه الأدوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدواء ، فإن لم تقو على إذهاب داء المم والنم والحزن فهو داء قد استحکم وتمكنت أسبابه ، ويحتاج إلى است فراغ كل :

الأول : توحيد الربوبية . الثاني : توحيد الإلهية ، الثالث : التوحيد العلمي الاعتقادي . الرابع : تنزيه الرب تعالى عن أن يظلم عبده . أو يأخذ به بلا سبب من العبد يوجب ذلك . الخامس : اعتراف العبد بأنه هو الظالم . السادس : التوسل إلى الرب تعالى بأحب الأشياء إليه . وهو أساؤه وصفاته . ومن أجمعها المعاني الأسماء والصفات المحلى القبول . السابع : الاستعانة به وحده . الثامن : إقرار العبد له بالرجاء . التاسع : تحقيق التوكل عليه . والتفويض إليه والاعتراف له بأن ناصيته في يده . بصرفه كيف يشاء . وأنه ماض فيه حكمه . عدل فيه قضاءه . العاشر : أن يرتع قلبه في رياض القرآن ويحمله لقلبه كالربيع للحيوان . وأن يستضيء به في ظلمات الشبهات والشهوات . وأن يتسلى به عن كل فائت . ويتعزى به عن كل مصيبة . ويستشفي به من أدواء صدره ، فيكون جلا محزنه وشفاء همه ونعمه . الحادي عشر : الاستغفار . الثاني عشر : التوبة . الثالث عشر : الجهاد . الرابع عشر : الصلاة . الخامس عشر : البراعة من الحول والقوة وتفويضهما إلى من هما بيده .

فصل : في بيان جهة تأثير هذه الأدوية في هذه الأمراض

خلق الله سبحانه ابن آدم وأعضائه . وجعل لكل عضو منها كمالا . إذا فقدته أحس بالألم ، وجعل للملكها وهو القلب كمالا إذا فقدته حصرته أسفاه وآلامه . من المحموم والغموم والأحزان . فإذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الإبصار . وفقدت الأذن ما خلقت له من قوة السمع . واللسان ما خلق له من قوة الكلام . فقدت كمالها . والقلب خلق لمعرفة فاطره ومحبه وتوحيده . والسرور به . والابتهاج بمحبه . والرضا عنه ، والتوكل عليه ، والحب فيه . والبغض فيه . والموالاة فيه . والمعاداة فيه . ودوام ذكره . وأن يكون أحب إليه من كل ماسواه . وأرجى عنده من كل ماسواه . وأجل في قلبه من كل ماسواه . ولا نعيم له ولا سرور ولا لذة ، بل ولا حياة إلا بذلك . وهذا له بمنزلة الغذاء والصحة والحياة ، فإذا فقد غذاءه وصحته وحياته فالحموم والغموم والأحزان مسارعة من كل صوب إليه ، وذهن مقيم عليه .

ومن أعظم أحواله الشرك . والذنوب والغفلة ، والاستهانة بمحابه ومراضيه ، وترك التفويض إليه ، وقلة

الأمهات عليه ، والركون إلى ماسواه ، والسخط بمقدوره ، والشك في وعده ووعده .
وإذا تأملت أمراض القلب وجدت هذه الأمور وأمثالها هي أسبابها لأسباب لها سواها . فداؤه الذي لا دواء
له سواء ماتت من هذه العلاجات النبوية من الأمور المضادة لهذه الأدوية . فإن المرض يزال بالصد . والصحة
تتحفظ بالمثل . فصحة تحفظ بهذه الأمور النبوية . وأمراضه بأضدادها . فالتوحيد يفتح للعبد باب الخير ،
والسرور واللذة والفرح والإبتهاج . والتوبة استفرغ للأخطا والمواد الفاسدة التي هي سبب أسقامه .
وحية له من الخليط ، فهي تغلق عنه باب الشرور ، فيفتح له باب السعادة والخير بالتوحيد . ويفلق باب
الشرور بالتوبة والاستغفار .

قال بعض المتقدمين من أئمة الطب : من أراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب . ومن أراد عافية
القلب فليترك الآثام .

وقال ثابت بن قرة : راحة الجسم في قلة الطعام . وراحة الروح في قلة الآثام . وراحة اللسان في قلة
الكلام . والذنوب للقلب بمنزلة السموم . إن لم تتركها أضغته ولا بد . وإذا ضعفت قوته لم يقدر على مقاومة
الأمراض .

شفاء القلوب في مخالفة النفس والهوى

قال طبيب القلوب عبد الله بن المبارك :

رأيت الذنوب تحميت القلوب وقد يورث الذل إدمانها
وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصبانها

فالهوى أكبر أذوائها ، ومخالفته أعظم أذويتها ، والنفس في الأصل خلقت جاهلة ظالمة . فهي لجهلها تنظر
شفاءها في اتباع هواها ، وإنما فيه تلفها وعطيا . ولظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح . بل يضع الداء موضع
الدواء فتعتمله . ويضع الدواء موضع الداء فتجتنبه . فيتولد من بين إثارها للداء واجتنابها للدواء أنواع
من الأسقام والعلل التي تعمي الأطباء . ويتعذر معها الشفاء . والمصيبة العظمى أنها تركب ذلك على القدر .
فتبرئ نفسها ، وتلوم ربه بلسان الحال دائماً . ويقوى القوم حتى يصرح به اللسان . وإذا وصل العليل إلى هذه
الحال فلا يطمع في برئه إلا أن تتنازله رحمة من ربه . فيحييه حياة جديدة . ويرزقه طريقة جديدة .

فلهذا كان حديث ابن عباس في دعاء الكرب مشتقاً على توحيد الإلهية والربوبية . ووصف الرب
سبحانه بالعظمة والحلم ، وهاتان الصفتان مستزمتان لكمال القدرة والرحمة والإحسان والتجاوز . ووصفه
بكمال ربوبيته لعالم العلوى والسفلى ، والعرش الذي هو سقف المخلوقات وأعظمها . والربوبية التامة تستلزم
توحيد ، وأنه الذي لا ينبغي العبادة والحب والخوف والرجاء والإجلال والطاعة إلا له ، وعظمته المطلقة
تستلزم إثبات كل كمال له ، وسلب كل نقص وتمثيل عنه ، وحلمه يستلزم كمال رحمته وإحسانه إلى خلقه ؛
فلم القلب ومعرفة بذلك توجب محبة وإجلاله وتوحيد . فيحصل له من الإبتهاج واللذة والسرور ما يدفع
عنه ألم الكرب والحلم والغم ، وأنت تجد المريض إذا ورد عليه ما يسره ويفرحه ، ويقوى نفسه ، كيف تقوى
الطبيعة على دفع المرض الحسى ، فحصل هذا الشفاء للقلب أولى وأحرى .

ثم إذا قابلت بين ضيق الكرب ، وسعة هذه الأوصاف التي تضمنها دعاء الكرب وجدته في غاية المناسبة

لتفريغ هذا الضيق ، وخروج القلب منه إلى سمة البهجة والسرور ، وهذه الأمور إنما يصدق بها من أشرق فيه أنوارها ، وبأشرف قلبه حقائقها .

وفي تأثير قوله : « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث » في دفع هذا الداء مناسبة بديعة ، فإن صفة الحياة متضمنة لجميع صفات الكمال مستلزمة لها ، وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الأفعال . ولهذا كان اسم الله الأعظم الذي إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى ، وهو اسم (الحى القيوم) والحياة التامة تضاد جميع الأقسام والآلام . ولهذا لما كتلت حياة أهل الجنة لم يلحقهم هم ولا غم ولا حزن ولا شيء من الآفات ، ونقصان الحياة يضر بالأفعال ، وينافي القيومية ، فكانال القيومية لكمال الحياة ، فالهى المطلق التام لا يفوته صفة الكمال ألبته . والقيوم لا يتعذر عليه فعل ممكن ألبته ، فالتوسل بصفة الحياة والقيومية له تأثير في إزالة ما يضاد الحياة ويضر بالأفعال .

ونظير هذا توسل النبى صلى الله عليه وسلم إلى ربه بربوبيته لجبريل وميكائيل وإسرافيل أن يديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه . فإن حياة القلب بالهداية : وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الأملاك الثلاثة بالحياة ، فجبريل موكل بالوحى الذى هو حياة القلوب . وميكائيل بالقطر الذى هو حياة الأبدان والحيوان ، وإسرافيل بالنفخ فى الصور الذى هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها . فالتوسل إليه سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة المؤكدة بالحياة له تأثير فى حصول المطلوب .

والمقصود أن لاسم الحى اقيام تأثيرا خاصا فى إجابة الدعوات . وكشف الكربات . وفى السنن وصحيح أنى حاتم مرغوعا : « اسم الله الأعظم فى هاتين الآيتين : (وإلهمك إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) وفاتحة آل عمران : (لم الله لا إله إلا هو الحى القيوم) » قال الترمذى : حديث صحيح .

وفى السنن وصحيح ابن حبان أيضا من حديث أنس : « أن رجلا دعا فقال : اللهم إنى أسألك بأن لك الحمد . لا إله إلا أنت المنان ، بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام . يا حي يا قيوم . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لقد دعا الله باسمه الأعظم الذى إذا دعى به أجاب . وإذا سئل به أعطى » ولهذا كان « النبى صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد فى الدعاء قال : يا حي يا قيوم » .

وفى قوله : « اللهم رحمتك أرجو فلا تكلنى إلى نفسى طرفة عين وأصلح لى شأنى كله لا إله إلا أنت » من تحقيق الرجاء لمن الخير كله بيديه . والاعتماد عليه وحده . وتقويض الأمر إليه ، والتضرع إليه ، أن يتولى إصلاح شأنه . ولا يتركه إلى نفسه . والتوسل إليه بتوحيده ، مما له تأثير قوى فى دفع هذا الداء . وكذلك قوله : « الله ربي لا أشرك به شيئا » .

وأما حديث ابن مسعود : « اللهم إنى عبدك وابن عبدك » ففيه من المعارف الإلهية وأسرار العبودية ما لا يتسع له كتاب . فإنه يتضمن الاعتراف بعبوديته وعبودية آباءه وأمهاته ، وأن ناصيته بيده يصرفها كيف يشاء . فلا يملك العبد دونه لنفسه نفعا ولا ضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، لأن من ناصيته بيد غيره فليس إليه شيء من أمره . بل هو عان فى قبضته . ذليل تحت سلطان قهره .

وقوله : « ماضى حق حركك عدل فى قضاؤك » متضمن لأصلين عظيمين عليهما مدار التوحيد :

أحدهما : إثبات القدر ، وأن أحكام الرب تعالى نافذة في عبده ماضية فيه . لا انشكاك له عنها . ولا حيلة له في دفعها .

والثاني : أنه سبحانه عدل في هذه الأحكام غير ظالم لعبده ، بل لا يخرج فيها عن موجب العدل والإحسان فإن الظلم سببه حاجة الظالم أو جهالة أو سفهه ، فيستحيل صدورهم ممن هو بكل شيء عليم . ومن هو غنى عن كل شيء ، وكل شيء فقير إليه . ومن هو أحكم الحاكمين ، فلا يخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته وحكمه . كما لم يخرج عن قدرته ومشيتة ، فحكمته نافذة حيث نفذت مشيتته وقدرته . فلماذا قال نبي الله هود صلى الله على نبينا وعليه وسلم وقد خوفه قوله بأهلهم : (إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون . من دونه فكيذوبن جيماً ثم لا تنتظرون إني توكلت على الله ربي ربكم ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم) أي مع كونه سبحانه آخذاً بناصي خلقه وتصريفهم كما يشاء ، فهو على صراط مستقيم . لا يتصرف فيهم إلا بالعدل والحكمة والإحسان والرحمة .

فقوله : « ماض في حكمك » مطابق لقوله : (ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها) وقوله : « عدل في قضاؤك » مطابق لقوله : « إن ربي على صراط مستقيم » .

ثم توسل إلى ربه بأسأله التي سعى بها نفسه . ما علم العباد منها وما لم يعلموا . ومنها ما استأثره في علم الخيب عنده فلم يطلع عليه ملكاً قرباً . ولا نبياً مرسلأ . وهذه الوسيلة أعظم الوسائل وأحبها إلى الله . وأقربها تحصيلاً للمطلوب .

ثم سأله أن يجعل القرآن لقلبه كالربيع الذي يرتع فيه الحيوان . وكذلك القرآن ربيع القلوب . وأن يجعله شفاه همه ونعمه ، فيكون له بمنزلة الدواء الذي يستأصل الداء . ويعيد البدن إلى صحته واعتداله . وأن يجعله لخرنه كالجلاء الذي يجلو الطيور والأصديع وغيرها . فأحرى بهذا العلاج إذا صدق العليل في استعماله أن يزبل عنه داءه ، ويعقبه شفاء تاماً ، وصحة وعافية : والله الموفق .

وأما دعوة ذي النون فإن فيها من كمال التوحيد والتنزيه للرب تعالى . واعتراف العبد بظلمه وذنبه ما هو من أبلغ أدوية الكرب وألم وألم ، وأبلغ الوسائل إلى الله سبحانه في قضاء الخواص ، فإن التوحيد والتنزيه يتضمنان إثبات كل كمال لله . وساب كل نقص وعيب وتمثيل عنه . والاعتراف بالظلم يتضمن إيمان العبد بالشرع والثواب والعقاب ، ويوجب انكساره ورجوعه إلى الله . واستغاثته عثرته . والاعتراف بعبوديته . واختصاره إلى ربه . فهنا أربعة أمور قد وقع التوسل بها : التوحيد . والتنزيه . والعبودية . والاعتراف .

وأما حديث أبي أمامة : « اللهم إني أعوذ بك من ألم والحزن » فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية أشياء كل اثنين منها قرينان مزدوجان ، فآلم والحزن أخوان . والعجز والكسل أخوان . والجبن والبخل أخوان . وضلع الدين وغلبة الرجال أخوان . فإن المكروه المؤلم إذا ورد على القلب فلما أن يكون سببه أمراً ماضياً فيوجب له الحزن ، وإن كان أمراً متوقفاً في المستقبل أوجب ألم ، وتختلف العبد عن مصالحه وتقويتها عليه . إما أن يكون من عدم القدرة وهو العجز ، أو من عدم الإرادة وهو الكسل . وجس خيره ونفعه عن نفسه وبني

جنسه إما أن يكون منع نفعه بيده فهو الجين ، أو بماله فهو البخل ، وقهر الناس له إما بحق فهو ضلع الدين ، أو بباطل فهو غلبة الرجال ، فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل شر .

وأما تأثير الاستغفار في دفع المم والنم والضيق ، فلما اشترك في العلم به أهل الملل ، وعقلاء كل أمة . أن المعاصي والفساد توجب المم والنم والخوف والحزن وضيق الصدر ، وأمراض القلب ، حتى أن أهلها إذا قضوا منها أوطارهم ، وسمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما يجلونه في صدورهم من الضيق والمم والنم ، كما قال شيخ الفسوق :

وكأسي شربت على لسة وأخرى تداويت منها بها

وإذا كان هذا تأثير الذنوب والآثام في القلوب فلا دواء لها إلا التوبة والاستغفار .

أدوية بخلاء الذنوب والآثام

وأما الصلاة فشأنها في تفريخ القاب وتقويته ، وشرحه وإبهاجه ، ولذته أكبر شأن ، وفيها من اتصال القاب والروح بالله ، وقربه والتمتع بذكره . والابتهاج بمناجاته ، والوقوف بين يديه . واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبادته . وإعطاء كل عضو حظه منها . واشتغاله عن التعلق بالمخلوق وملابسهم ومحاوراتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه إلى ربه وفطرته . وراحته من عدوه حالة الصلاة ما صارت به من أكبر الأدوية والمفرحات . والأغذية التي لاتلأم إلا القلوب الصحيحة .

وأما القلوب العليلة فهي كالأبدان العليلة لاتناسبها الأغذية الفاضلة . فالصلاة من أكبر العون على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة . ودفع مفاسد الدنيا والآخرة .

وهي نهاية عن الإنم . ودافعة لأدواء القلوب . ومطرودة للداء عن الجسد . ومنورة للقلب ، ومبيضة للوجه . ومنشطة للجوارح والنفس . وجالبة للرزق . ودافعة للظلم ، وناصرة للمظالم ، وقامعة لأخلاق الشهوات . وحافظة للنعمة . ودافعة للنعمة . ومنزلة للرحمة . وكاشفة للنعمة . وناقة من كثير من أوجاع البطن .

وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث مجاهد عن أبي هريرة قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نائم أشكو من وجع بطني . فقال : لي يا أبا هريرة أشكم درد ؟ قال : قلت : نعم يا رسول الله . قال : قم فصل فإن في الصلاة شفاء » .

وقد روى هذا الحديث موقفا على أبي هريرة ، وأنه هو الذي قال ذلك لمجاهد . وهو أشبه ، ومعنى هذه النقطة بالفارسي أبو جعك بطنك ؟ فإن لم ينشرح صدر زليلق الأطباء بهذا العلاج . فيخاطب بصناعة الطب . ويقال له الصلاة رياضة النفس والبدن جميعا . إذ كانت تشتمل على حركات وأوضاع مختلفة . من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الأوضاع التي يتحرك معها أكثر المفاصل . وينغمز معها أكثر الأعضاء الباطنة كالمعدة والأمعاء . وسائر آلات النفس والغذاء ؛ فما ينكر أن يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للمواد ولا سيما بواسطة قوة النفس وانشراحها في الصلاة . فتقوى الطبيعة فيندفع الألم . ولكن داء الزنقة والإعراض عما جاءت به الرسل والتعوض عنه بالإلحاد داء ليس له دواء إلا نار تلظى لا يصلاها إلا الأشقي الذي كذب وتولى .

وأما تأثير الجهاد في دفع المم والتم فأمر معلوم بالوجدان . فإن النفس متى تركت صائل الباطل ووصلته واستيلاءه اشتد معها ونمها وكرها وخوفها ، فإذا جاهدته لله أبدل الله ذلك المم والحزن فرحا ونشاطا وقوة . كما قال تعالى : (قاتلوهم يعلمهم الله بأيديكم ويغزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين . ويذهب غيظ قلوبهم) فلا شيء أنهب لجوى القلب ونمحه وهمه وحزنه من الجهاد . والله المستعان .

وأما تأثير لاجول ولا قوة إلا بالله في دفع هذا الداء فلما فيها من كمال التفويض . والتبري من الجول والقوة إلا به ، وتسليم الأمر كله له . وعدم منازعته في شيء منه ، وعموم ذلك لكل تحول من حال إلى حال في العالم العلوي والسفلي . والقوة على ذلك التحول . وأن ذلك كله بالله وحده فلا يقوم لهذه الكلمة شيء . وفي بعض الآثار : أنه ما ينزل ملك من السماء ولا يصعد إليها إلا بلا حول ولا قوة إلا بالله . ولها تأثير عجب في طرد الشيطان . والله المستعان .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والأرق المانع من النوم

روى الترمذي في جامعه عن بريدة قال : « شكنا خالد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما أنام الليل من الأرق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أويت إلى فراشك قل : اللهم رب السموات السبع وما أظلت . ورب الأرضين وما أقلت . ورب الشياطين وما أضلت . كن لي جارا من شر خالقك كلهم جميعا . أن يفرط على أحد منهم أو يبغي عليّ . عز جارك . وجل تناورك . ولا إله غيرك » .

وفيه أيضا : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع : أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده . ومن هزات الشياطين . وأعوذ بك رب أن يحضرون » قال : وكان عبد الله بن عمر يعلمهم من عقل بن بنيه . ومن لم يعقل كتبه فقلعه عليه . ولا يخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج داء الحريق وإطفائه

يذكر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الحريق فكبروا . فإن التكبير يطفئه » .

لما كان الحريق سببه النار . وهي مادة الشيطان التي خلق منها . وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وقواه . كان للشيطان إغاة عليه . وتنفيذ له ، وكانت النار تطالب بطبعها العلو والفساد . وهذان الأمران وهما العلو في الأرض والفساد هما هدى الشيطان . وإليهما يدعو . وبهما يهلك بني آدم . فالنار والشيطان كل منهما يريد العلو في الأرض والفساد . وكبرياء الرب عز وجل تنفع الشيطان وفعله . ولهذا كان تكبير الله عز وجل له أثر في إطفاء الحريق . فإن كبرياء الله عز وجل لا يقوم لها شيء . فإذا كبر المسلم ربه أثر تكبيره في خود النار . وخود الشيطان التي هي مادته . فيطفى الحريق ، وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك . والله أعلم .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة

لما كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه إنما هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة . فالرطوبة مادته . والحرارة تنضجها ، وتذفع فضلاتها وتصلحها وتطفيها ، وإلا أفسدت البدن . ولم يمكن قيامه ، وكذلك الرطوبة هي

غذاء الحرارة ، فلولا الرطوبة لأحرقت البدن وأبسته وأفسدته ، فقوام كل واحدة منهما بصاحبها ، وقوام البدن بهما جميعا ، وكل منهما مادة للأخرى ، فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة ، والرطوبة مادة للحرارة تغذيها وتحملها ، ومتى مالت إحداهما إلى الزيادة على الأخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك ، فالحرارة دائما تحلل الرطوبة فيحتاج البدن إلى ما به يخلف عليه ما حلته الحرارة ضرورة بقاءه ، وهو الطعام والشراب ؛ ومتى زاد على مقدار التحلل ضغفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحالت مواد رديئة ، فعاثت في البدن وأفسدت ، فحصلت الأمراض المتنوعة ، بحسب تنوع موادها ، وقبول الأعضاء واستعدادها ، وهذا كله مستفاد من قوله تعالى : (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) فأرشد عباده إلى إدخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه ، وأن يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية . فتنى جاوز ذلك كان إسرافا . وكلاما مانعا من الصحة جالب للمرض ، أعنى عدم الأكل والشرب ، أو الإسراف فيه ، فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الإلهيتين .

ولا ريب أن البدن دائما في التحلل والاستخلاف ، وكما كثر التحلل ضعفت الحرارة لقضاء مادتها ، فإن كثرة التحلل تنفي الرطوبة وهي مادة الحرارة . وإذا ضعفت الحرارة ضعف المهضم ، ولا يزال كذلك حتى تنفي الرطوبة وتنطفئ الحرارة جملة فيستكمل العبد الأجل الذي كتب الله له أن يصل إليه . فغاية علاج الإنسان لنفسه ولغيره حراسة البدن إلى أن يصل إلى هذه الحالة ، لا أنه يستلزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما ، فإن هذا مما لم يحصل لبشر في هذه الدار . وإنما غاية الطبيب أن يحصى الرطوبة عن مفسداتها من العفونة وغيرها . ويحصى الحرارة عن مضغفاتها ، ويعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الإنسان ، كما أن به قامت السموات والأرض . وسائر المخلوقات إنما قوامها بالعدل .

ومن تأمل هدى النبي صلى الله عليه وسلم وجده أفضل هدى يمكن حفظ الصحة به . فإن حفظها موقوف على حسن تدبير الطعام والمشرب . والملبس والمسكن . والهواء والنوم واليقظة . والحركة والسكون والتمكيع والاستفراغ والاحتباس ؛ فإذا حصلت هذه على الوجه المعتدل ، الموافق للملائم للبدن والبلد ، والسن والعادة ، كان أقرب إلى دوام الصحة أو غلبتها إلى انقضاء الأجل . ولما كانت الصحة والعافية من أجل نعم الله على عبده ، وأجزل عطاياه . وأوفر منحه بل العافية المطلقة أجل النعم على الإطلاق ، فحقيق لمن رزق حظا من التوفيق مراعاتها ، وحفظها وحمايتها عما يفسدها .

وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ » .

وفي الترمذي أيضا وغيره من حديث عبد الله بن محصن الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أصبح معافى في جسده آمنا في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا » .

وفي الترمذي أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة من النعم أن يقال له : ألم نصنع لك جسما ، ونزولك من الماء البارد » .

ومن ههنا قال من قال من السلف في قوله تعالى : (ثم لتسئلن يومئذ عن النعم) قال عن الصحة .

وفي مسند الإمام أحمد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس : يا عباس : يا عم رسول الله صلى الله عليه وسلم العافية في الدنيا والآخرة » .

وفيه عن أبي بكر الصديق قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سلوا الله اليقين والمعافة . فما أوتي أحد بعد اليقين خيرا من العافية » فجمع بين عافيتي الدين والدنيا ، ولا يتم صلاح العبد في الدارين إلا باليقين والعافية ؛ فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة ، والعافية تدفع عنه أمراض الدنيا في قلبه وبدنه .

وفي سنن النسائي من حديث أبي هريرة يرفعه : « سلوا الله العفو والعافية والمعافة . فما أوتي أحد بعد يقين خيرا من معافة » .

وهذه الثلاثة تتضمن إزالة الشرور الماضية بالعفو ، والحاضرة بالعافية ، والمستقبل بالمعافة ، فلأنها تتضمن المداومة والاستمرار على العافية .

وفي الترمذي مرفوعا : « ما سئل الله شيئا أحب إليه من العافية » . وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الدرداء قلت : « يا رسول الله لأن أعاف فأشكر أحب إلي من أن أبطل فأصبر » . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ورسول الله يحب معك العافية » .

ويذكر عن ابن عباس : « أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : ما أسأل الله بعد الصلوات الخمس ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فأعاده عليه فقال له في الثالثة : سل الله العافية في الدنيا والآخرة » .

وإذا كان هذا شأن العافية والصحة ، فنذكر من هديه صلى الله عليه وسلم في مراعاة هذه الأمور ما يتبين لمن نظر فيه أنه أكمل الهدى على الإطلاق . ينال به حفظ صحة البدن والقلب ، وحياة الدنيا والآخرة . والله المستعان وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

عادته صلى الله عليه وسلم في المأكول والمشرب

فأما الطعام والمشرب فلم يكن من عادته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الأغذية لا يتعداه إلى ماسواه ، فإن ذلك يضر بالطبيعة جدا . وقد يتعذر عليها أحيانا . فإن لم يتناول غيره ضعف أو هلك وإن تناول غيره لم تقبله الطبيعة فاستغنى به : فقصرها على نوع واحد دائما ، ولو أنه أفضل الأغذية خطر مضر ، بل كان يأكل ما جرت عادة أهل بلده بأكله ، من اللحم والفاكهة والخبز والتمر . وغيره مما ذكرناه في هديه في المأكول ، فعليك بمراجعته ههنا .

وإذا كان في أحد الطعامين كيفية تحتاج إلى كسر وتعديل كسرها وعدلها بضدها إن أمكن . كتعديل حرارة الرطب بالبطيخ ، وإن لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير إسراف . فلا تضر به الطبيعة ، وكان إذا عافت نفسه الطعام لم يأكله . ولم يحملها إزاء على كره ، وهذا أصل عظيم في حفظ الصحة ، فحق أكل الإنسان ما تعافه نفسه ولا يشتهيته كان تضرره به أكثر من انتفاعه .

قال أنس : « ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط إن اشتهاه أكله ولا تركه ولم يأكل منه » . « ولما قدم إليه الضب المشوي لم يأكل منه ، فقيل له : أهو حرام ؟ قال : لا ، ولكن لم يكن بأرض قومي » .

فأجبت أعاذه فراعى عادته وشهوته ، فلما لم يكن يعتاد أكله بأرضه ، وكانت نفسه لانتشبهه أمسك عنه ، ولم يمنع من أكله من يشبهه ، ومن عادته أكله .

وكان يحب اللحم ، وأحبه إليه النراع ، ومقدم الشاة ، ولذلك سم فيه . وفي الصحيحين : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فرفع إليه النراع وكانت تعجه » وذكر أبو عبيد وغيره عن ضباعة بنت الزبير : « أنها ذبحت في بيتها شاة ، فأرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن أطلعينا من شاتكم ، فقالت للرسول ما بيني عندنا إلا الرقبة ، وإنى لأستحي أن أرسل بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجع الرسول فأخبره ، فقال : ارجع إليها فقل لها : أرسل بها فإنها هادية الشاة ، وأقرب إلى الخير ، وأبعدا من الأذى .

ولا ريب أن أخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم النراع والعضد ، وهو أخف على المعدة وأسرع انقباضا ، وفي هذا مراعاة الأغذية التي تجمع ثلاثة أوصاف : كثرة نفعها ، وتأثيرها في القوى . الثاني : خفها على المعدة وعدم ثقلها عليها . الثالث : سرعة هضمها . وهذا أفضل ما يكون من الغذاء والتغذية باليسر من هذا أنفع من الكثير من غيره .

وكان يحب الحلواء والعسل ، وهذه الثلاثة أعنى اللحم والعسل والحلواء من أفضل الأغذية وأنفعها للبدين والكبد والأعضاء وللإغناء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة . ولا ينفر منها إلا من به علة وآفة . وكان يأكل الخبز مادوما وما وجد له إداما . فتارة يأداه باللحم ويقول : « هو سيد طعام أهل الدنيا والآخرة » رواه ابن ماجه وغيره . وتارة بالطيخ ، وتارة بالتمر « فإنه وضع تمر على كسرة وقال : هذا إدام هذه .

وفي هذا من تدبير الغذاء أن خبز الشعير بارد يابس . والتمر حار رطب على أصح القولين . فأدم خبز الشعير به من أحسن التدبير . لاسيما لمن تلك عادتهم كأهل المدينة ؛ وتارة بالخل . ويقول : « نعم الإدام الخل » وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال الحاضر لا تفصيل له على غيره . كما يظن الجاهل .

وسبب الحديث : « أنه دخل على أهله يوما فقدموا له خبزا . فقال : هل عندكم من إدام ؟ قالوا : ما عندنا إلا خل . فقال : نعم الإدام الخل » .

والمقصود أن أكل الخبز مادوما من أسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصار على أحدهما وحده . وسمى الأدم أداما لإصلاحه الخبز . وجعله ملائما لحفظ الصحة . ومنه قوله في إباحته للاخطاب النظر : « إنه أحرى أن يؤدم بينهما » أي أقرب إلى الائتام والمواقة . فإن الزوج يلتصق على بصيرة فلا يندم . وكان يأكل من فاكهة بلده عند مجيئها . ولا يجتني عنها . وهذا أيضا من أكبر أسباب حفظ الصحة . فإن الله سبحانه يحكمته جعل في كل بلدة من الفاكهة ما ينفع به أهلها في وقته . فيكون تناوله من أسباب صحتهم وعافيتهم . ويغني عن كثير من الأدوية ، وقل من احتسنى عن فاكهة بلده خشية السقم إلا وهو من أسقم الناس جسما . وأبعدهم من الصحة والقوة ، وما في تلك الفاكهة من الرطوبات . فحرارة الفصل والأرض وحرارة المعدة تنضجها وتنفع شرها . إذا لم يسرف في تناولها . ولم يحمل منها الطبيعة فوق ما يحتمل . ولم يفسد بها الغذاء قبل هضمه ، ولا أسلدها بشرب الماء عليها . وتناول الغذاء بعد التحلي منها . فإن القولنج كثيرا ما يحدث عند ذلك ، فمن أكل منها ما ينبغي ، في الوقت الذي ينبغي ، على الوجه الذي ينبغي ، كانت له دواء نافعا .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في هيئة الجلوس للأكل

صح عنه أنه قال : « لا تأكل متكئا » وقال : « إنما أجلس كما يجلس العبد وأكل كما يأكل العبد » وروى ابن ماجه في سننه : « أنه نهى أن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه » . وقد فسر الاتكاء بالتربيع . وفسر بالاتكاء على الشيء وهو الاعتقاد عليه . وفسر بالاتكاء على الجنب . والأنواع الثلاثة من الاتكاء . فتوع منها يضر بالأكل وهو الاتكاء على الجنب ، فإنه يمنع مجرى الطعام الطبيعي عن هيئته ويعوقه عن سرعة نفوذه إلى المعدة ، ويضغط المعدة فلا يستحكم فتحها للغذاء . وأيضاً فلها تميل ولا تبقى منتصبه فلا يصل الغذاء إليها بسهولة .

وأما النوعان الآخران فمن جلوس الجبارة المتأني للعبودية . ولهذا قال : « آكل كما يأكل العبد » وكان يأكل وهو مقع . ويذكر عنه أنه كان يجلس للأكل متوركا على ركبتيه . ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى تواضعا لربه عز وجل . وأدبا بين يديه . واحتراما للطعام وللمواكل ، فهذه الهيئة أنفع هيئات الأكل وأفضلها . لأن الأعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه . مع ما فيها من الهيئة الأدبية . وأجود ما اغتذى الإنسان إذا كانت أعضاؤه على وضعها الطبيعي ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان الإنسان متصببا بالانصباب الطبيعي . وأردأ الجلوسات للأكل الاتكاء على الجنب لما تقدم من أن المرىء . وأعضاء الأزداد تضيق عند هذه الهيئة . والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعي : لأنها تنعصر مما على البطن بالأرض ومما على الظهر بالحجاب القاصد بين آلات الغذاء وآلات النفس . وإن كان المراد بالاتكاء الاعتقاد على الوسائد والوطاء الذي تحت الجالس ، فيكون المعنى إلى إذا أكلت لم أقعد متكئا على الأوطية والوسائد . كفضل الجبارة ومن يريد الإكثار من الطعام : لكني آكل بلغة كما يأكل العبد .

هديه صلى الله عليه وسلم في المأكل

وكان يأكل بأصابعه الثلاث : وهذا أنفع ما يكون من الأكالات . فإن الأكل بأصبع أو أصبعين لا يستلذ به الأكل ، ولا يجرى ولا يشبعه إلا بعد طول : ولا تفرح آلات الطعام والمعدة بما ينالها في كل أكلة : فتأخذها على إغماض كما يأخذ الرجل حقه حبة أو حبتين أو نحو ذلك . فلا يلتذ بأخذه . ولا يسر به . والأكل بالخمسة والراحة يوجب ازدحام الطعام على آلاته . وعلى المعدة وربما استدنت الآلات فأت . وتنصب الآلات على دفعه ، والمعدة على احتمالها . ولا يجد له لذة ولا استمراء ، فأنفع الأكل أكله صلى الله عليه وسلم : وأكل من اقتدى به بالأصابع الثلاث .

ومن تدبر أخلاقيته صلى الله عليه وسلم ، وما كان يأكله وحده لم يجمع قط بين لبن وسمك ، ولا بين لبن وحامض ، ولا بين غذاءين حارين ، ولا باردتين ، ولا لزجين ، ولا قابضين ، ولا مسهلين ، ولا غليظين ، ولا مرخين ، ولا مستحيلين ، إلى خلط واحد ، ولا بين مختلفين كقايض ومسهل ، وسريع المضغ وبطيء ، ولا بين شوي وطيبخ ، ولا بين طري وقديد ، ولا بين لبن وبيض ، ولا بين لحم ولبن ، ولم يكن يأكل طعاما في وقت شدة حرارته ، ولا طيبخا باثنا يسخن له بالقد ، ولا شيئا من الأطعمة العفنة والمسالحة ، كالكوامخ والمخللات والمطوحات ، وكل هذه الأنواع ضار ، مولد لأنواع من الخروج عن الصحة والاعتدال .

وكان يصلح ضرر بعض الأغذية ببعض إذا وجد إليه سبيلا ، فيكسر حرارة هذا ببرودة هذا ، ويؤسسه هذا برطوبة هذا ، كما فعل في القثاء والربط ، وكما كان يأكل التمر بالسمن وهو الحليس ، ويشرب القثاء بيطبخ به كيوسات الأغذية الشديدة ، وكان يأمر بالعشاء ولو يكف من تمر ، ويقول : « ترك العشاء مهمة » ذكره الترمذى في جامعه ، وابن ماجه في سننه .

وذكر أبو نعيم عنه : أنه كان ينهى عن النوم على الأكل ويذكر أنه يقضى القلب ، ولهذا في وصايا الأطباء لمن أراد حفظ الصحة أن يمشی بعد العشاء خطوات ، ولو مائة خطوة ولا ينام عقبه ، فإنه مضر جدا . وقال مسلموم : أو يصل عقبه ، ليستقر الغذاء بقر المعدة ، فيسهل هضمه ، ويوجد بذلك ، ولم يكن من هديه أن يشرب على طعامه فيفسده ، ولا سبيا إن كان الماء حارا أو باردا فإنه ردى جدا ، قال الشاعر :

لا تكن عند أكل بعض ويرد ودخول الحمام تشرب ماء

فإذا ما اجتنب ذلك حقا لم تخف ماحيت في الجوف داء

ويكره شرب الماء عقب الرياضة والتعب . وعقب الجماع . وعقب الطعام وقبله . وعقب أكل الفاكهة وإن كان الشرب عقب بعضها أسهل من بعض : وعقب الحمام : وعند الانتباه من النوم . فهذا كله مناف لحفظ الصحة : ولا اعتبار بالعوائد ، فإنها طبائع ثوان .

هديه صلى الله عليه وسلم في المشرب

وأما هديه في الشرب فن أكل هدى يحفظ به الصحة . فإنه كان يشرب العسل المزوج بالماء البارد ، وفى هذا من حفظ الصحة ما لا يهتدى إلى معرفته إلا أفاضل الأطباء . فإن شربه ولعله على الرقيق يذيب البلغم ، ويسهل خل المعدة ويحلو لزوجتها . وينفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفتح سدها ، ويفعل مثل ذلك بالكبد والكلى والمثانة . وهو أنفع للمعدة من كل حلو دخلها ، وإنما يضر بالعرض لصاحب الصفراء لحدته ، وحدة الصفراء ، فرما هيجهما ودفع مضرته لم يأنحل ، فيعود حينئذ لم نافعها جدا . وشربه أنفع من كثير من الأشربة المتخذة من السكر أو أكثرها ، ولا سبيا لمن لم يتعد هذه الأشربة ، ولا ألفها طبعه ، فإنه إذا شربها لا يلائمه ملاءمة العسل ولا قريبا منه . والمحكم في ذلك العادة فلنأخذها أصولا ، وتبنى أصولا .

وأما الشرب إذا جمع وصنى الخلاوة والبرودة : فن أنفع شئ للبدن ، ومن أكد أسباب حفظ الصحة ، وللأرواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له : واستمداد منه ، وإذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام إلى الأعضاء وإيصاله إليها آتم تنفيذ : والماء البارد رطب يفتح الحرارة ، ويحفظ على البدن رطوباته الأصلية ، ويرد عليه بدل ما انحلت منها ، ويرقق الغذاء وينفذه في العروق .

واختلاف الأطباء هل يغنى البدن ؟ على قولين : فأثبت طائفة التغذية به بناء على ما يشاهدونه من النمو والزيادة والقوة في البدن به . ولا سبيا عندئذ الحاجة إليه . قالوا : وبين الحيوان والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة . منها النمو والاعتدال والاعتدال . وفى النبات . قوة حس وحركة تناسبه ، ولهذا كان غذاء النبات بالماء . فما ينكر أن يكون للحيوان به نوع غذاء ، وأن يكون جزءا من غذائه التام . قالوا : ونحن لا ننكر أن قوة الغذاء ومعظمه في الطعام . وإنما أنكرنا أن لا يكون للماء تغذية البتة .

قالوا : وأيضا الطعام إنما يغنى بما فيه من المائية . ولولاها لما حصلت به التغذية . قالوا : ولأن الماء

مادة حياة الحيوان والنبات . ولاريب أن ماكان أقرب إلى مادة الشيء حصلت به التغذية . فكيف إذا كانت مادته الأصلية قال الله تعالى : (وجعلنا من الماء كل شيء حي) فكيف ننكر حصول التغذية بما هو مادة الحياة على الإطلاق .

قالوا : وقد رأينا العطشان إذا حصل له الرى بالماء البارد تراجعت إليه قواه ونشاطه وحركته . وصبر عن الطعام ، وانفع بالقدر اليسير منه ، ورأينا العطشان لا ينفع بالقدر اليسير من الطعام . ولا يحدته القوة والاعتناء . ونحن لا ننكر أن الماء ينفع الغذاء إلى أجزاء البدن ، وإلى جميع الأعضاء ، وأنه لا يتم أمر الغذاء إلا به . وإنما ننكر على من سبب قوة التغذية عنه البتة ، ويكاد قوله عندنا يدخل في إنكار الأمور الوجدانية .

وأنتكرت طائفة أخرى حصول التغذية به ، واحتجت بأمور يرجع حاصلها إلى عدم الاكتفاء به . وأنه لا يقوم مقام الطعام ، وأنه لا يزيد في نمو الأعضاء ، ولا يخاف عليها بدل ماحلته الحرارة ونحو ذلك مما لا ينكره أصحاب التغذية ، فإنهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته ورقته وتغذية كل شيء بحسبه . وقد شوهدهم الهواء الرطب البارد البين اللذيذ ينفذ بحسبه ، والرائحة الطيبة تغذى نوعا من الغذاء . فتغذية الماء أظهر وأظهر . والمقصود أنه إذا كان باردا وخالطه ما يحلجه كالصل أو الزبيب أو التمر أو السكر كان من أنفع ما يدخل البدن ، وحفظ عليه صمته ، فلهذا كان أحب الشراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم البارد الحلو . والماء القاتر ينفع ويفعل ضد هذه الأشياء ، ولما كان الماء البائت أنفع من الذى يشرب وقت استغاثه قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل إلى حائط أبي الميهم بن النتيان « هل من ماء بات في شئ ؟ فأتاه به فشرب منه » رواه البخارى ولفظه : « إن كان عندكم ماء بات في شئ وإلا كرتنا » والماء البائت بمنزلة العجين الخمرى ، والذى شرب لوقته بمنزلة القطير . وأيضا فإن الأجزاء القريبة والأرضية تفارقه إذا بات .

وقد ذكر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء ويختار البائت منه » وقالت عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقى له الماء العذب من بئر السقياء والماء الذى فى القرب والشان أئذ من الذى يكون فى آنية الفخار والأحجار وغيرهما . ولا سبأ أسقية آدم . ولهذا التمس النبي صلى الله عليه وسلم ماء بات فى شئ دون غيرها من الأواني . وفى الماء إذا وضع فى الشان وقرب آدم خاصة لطيفة . لما فيها من المسام المفتحة التى يرشح منها الماء ، ولهذا الماء فى الفخار الذى يرشح أئذ منه وأبرد فى الذى لا يرشح . فصلاة الله وسلامه على أكل الحلق وأشرفهم نفسا . وأفضلهم هدبا فى كل شيء ؛ لقد دل أمته على أفضل الأمور وأنفعها لهم فى القلوب والأبدان والدنيا والآخرة .

قالت عائشة : كان أحب الشراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلو البارد ، وهذا يحتمل أن يريد به الماء العذب كياه العيون والآبار الحلوة . فإنه كان يستعذب له الماء . ويحتمل أن يريد به الماء المزوج بالصل ، أو الذى تقع فيه التمر أو الزبيب . وقد يقال - وهو الأظهر - يعمهما جميعا .

وقوله فى الحديث الصحيح : « إن كان عندك ماء بات فى شئ وإلا كرتنا » فيه دليل على جواز الكرع . وهو الشرب بالقلم من الخوض ، والمقراة ونحوها . وهذه والله أعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها إلى الكرع بالقلم ، أو قاله مينا لجوازه ، فإن من الناس من يكرهه . والأطباء تكاد تحرمه . ويقولون : إنه يضر بالمعدة . وقد روى فى حديث لا أدري ما حاله عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن نشرب على

بطوننا وهو الكرع ، ونها أن نغترف باليد الواحدة وقال : لا يلبغ أحدكم كما يلبغ الكلب ، ولا يشرب بالليل من إناء حتى يخبره إلا أن يكون مخمرا .

وحديث البخارى أصح من هذا ، وإن صح فلا تعارض بينهما ، إذ لعل الشرب باليد لم يكن يمكن حينئذ فقال : « ولا كرعنا » والشرب بالقم إنما يضر إذا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذى يشرب من الزهر والغدير ، فأما إذا شرب منتصباً بقمه من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين أن يشرب بيده أو بقمه .

وكان من هديه الشرب قاعداً ، هذا كان هديه المتعاد ، وصح عنه : « أنه نهى عن الشرب قائماً » وصح عنه : « أنه أمر الذى شرب قائماً أن يستق » وصح عنه : « أنه شرب قائماً » .

قالت طائفة : هذا ناسخ للنهى .

وقالت طائفة : بل مبين أن النهى ليس للتحريم بل للإرشاد . وترك الأولى .

وقالت طائفة : لا تعارض بينهما أصلاً ، فإنه إنما شرب قائماً للحاجة ، فإنه جاء إلى زمزم ، وهم يسقون منها . فاستقى فناولوه الدلو فشرب وهو قائم ، وهذا كان موضع حاجة . وللشرب قائماً آفات عديدة منها : أنه لا يحصل به الرى التام ، ولا يستقر فى المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء . وينزل بسرعة وحدة إلى المعدة فيخشى منه أن يبرد حرارتها ويشوشها . ويسرع التفوذ إلى أسفل البدن بغير تدريج ، وكل هذا يضر بالشارب . وأما إذا فعله نادراً أو للحاجة لم يضره ، ولا يعترض بالعوائد على هذا ، فإن العوائد طالع ثوان ، ولها أحكام أخرى وهى بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء .

وفى صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس فى الشراب ثلاثاً . ويقول إنه أروى وأبرأ وأبرأ » .

الشراب فى لسان الشارع وحمة الشرع هو الماء . ومعنى تنفسه فى الشراب : إبانته القدح عن فيه وتنفسه خارجه . ثم يعود إلى الشراب . كما جاء مصرحاً به فى الحديث الآخر : « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى القدح ولكن ليبين الإناء عن فيه » . وفى هذا الشرب حكم جمه وفوائد مهمة . وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله : « إنه أروى وأبرأ وأبرأ » فأروى : أشد رياً وأبلغه وأنفعه ، وأبرأ : أفضل من البرء وهو الشفاء ، أى يبرى من شدة العطش ودائه ليردده على المعدة الملهبة دفعت . فتسكن الدفعة الثانية ما عجزت الأولى عن تسكينه . والثالثة ما عجزت الثانية عنه .

وأيضاً فإنه أسلم لحارة المعدة ، وأبقى عليها من أن يهجم عليها البارد وهلة واحدة ، ونهلة واحدة .

وأيضاً فإنه لا يروى لمصادفته لحارة العطش لحظة . ثم يقلع عنها . ولما تكسر سورتها وحدتها ، وإن انكسرت لم تبطل بالكلية بخلاف كسرها على التهل والتدريج .

وأيضاً فإنه أسلم عاقبة وآمن غائلة من تناول جميع ما يروى دفعة واحدة . فإنه يخاف منه أن يطفى الحرارة الغريزية بشدة برده وكثرة كيبته أو يضعفها . فيؤدى ذلك إلى فساد مزاج المعدة والكبد . وإلى أمراض رديئة ، خصوصاً فى سكان البلاد الحارة كالخجاز واليمن ونحوهما . أو فى الأزمنة الحارة كشدة الصيف . فإن الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جداً . فإن الحار الغريزى ضعيف فى بواطن أهلها . وفى تلك الأزمنة الحارة .

وقوله : « وأمرأه » هو أفضل من مرى الطعام والشراب في بدنه ، إذا دخله وخالطه بسهولة ، ولذّة ونفع ، ومنه : (فكلوه هنيئا مريئا) هنيئا في عاقبته ، مريئا في مذاقه ، وقيل : معناه أنه أسرع انحدارا عن المرى لسهولته وخفته عليه ، بخلاف الكثير فإنه لايسهل على المرى انحداره .

ومن آفات الشرب نيلة واحدة أنه يخاف منه الشرق ، بأن ينسد مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه فينقص به ، فإذا تنفس رويدا ثم يشرب أمن من ذلك .

ومن فوائد الشرب إذا شرب أول مرة تصاعد البخار الدخان الحار الذي كان على القلب والكبد ، لورود الماء البارد عليه ، فأخرجته الطبيعة عنها ، فإذا شرب مرة واحدة انقضى نزول الماء البارد وصعد البخار فيتداخعان ويتماثلان ، ومن ذلك يحدث الشرق والغصة ، ولا يئب الشارب بالماء ، ولا يجره ولا يئم ربه .

وقد روى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا شرب أحدكم فليمص الماء مصا ، ولا يعب عبا ، فإن منه الكباد والكباد يهضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد ، وقد علم بالتجربة أن ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها ، وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها وبين ماورد عليها من كيفية البرود وكيفية ، ولو ورد بالتدريج شيئا فشيئا لم يضاد حرارتها ولم يضعفها ، وهذا مثاله صب الماء البارد على القدر وهي تقور لا يضرها صبه قليلا قليلا .

وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه وسلم : « لا تشربوا نقسا واحدا كشراب البعير لكن اشربوا مئتي وثلاث ، وسجوا إذا أنتم شربتم واحدا إذا أنتم فرغتم » وللتسمية في أول الطعام والشراب وحده الله في آخره تأثير عجيب في نفعه واستمرانه ، ودفع مضرته ، قال الإمام أحمد : إذا جمع الطعام أربعا فقد كمل إذا ذكر اسم الله في أوله وحده الله في آخره ، وكثرت عليه الأئدي ، وكان من حل .

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « غطوا الإناء ، وأوكوا السقاء ، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء ، وسقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الداء » .

وهذا مما لاتتاه علوم الأطباء ومعارفهم ، وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة ، قال الليث بن سعد أحذروا الحديث : الأعاجم عندنا يتقون تلك الليلة في السنة في كاتون الأول منها .

وصح عنه : « أنه أمر بتخمير الإناء ولو أن يعرض عليه عودا ، وفي عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخميره ، بل يبتاده حتى بالعود ، وفيه أنه ربما أراد الديب أن يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جسرا له بمنع من السقوط فيه ، وصح عنه أنه أمر عند إيكاء الإناء بذكر اسم الله ، فإن ذكر اسم الله عند تخمير الإناء يطرد عنه الشيطان ، وإيكاءه يطرد عنه الهوام ، ولذلك أمر بذكر اسم الله في هذين الموضعين لهذين المعنيين وروى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء » .

وفي هذا آداب عديدة منها : أن تردد أنفاس الشارب فيه يكسبه زهومة ورائحة كريهة يعاف لأجلها . ومنها : أنه ربما غلب الداخل إلى جوفه من الماء فتضرر به ، ومنها : أنه ربما كان فيه حيوان لا يشربه فيؤذيه .

ومنها : أن الماء ربما كان فيه قذارة أو غيرها لا يراها عند الشرب فتلجج جوفه . ومنها : أن الشرب كذلك يملأ البطن من الهواء فيضيق عن أخذ حظه من الماء أو يزاحه أو يؤذيه ، ولغير ذلك من الحكم .
فإن قيل : فما تصنعون بما في جامع الترمذى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بإداوة يوم أحد فقال : اختنفت في الإداوة . ثم شرب منها من فيها » .

قلنا : نكتفي فيه بقول الترمذى هذا حديث ليس إسناده بصحيح ، وعبد الله بن عمر العمرى يضعف من قبل حفظه ، ولا أدرى سمع من عيسى أولا . انتهى . يريد عيسى بن عبد الله الذي رواه عنه عن رجل من الأنصار .
وفي سنن أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح . وأن ينفخ في الشراب » .

وهذا من الآداب التي يتم بها مصلحة الشارب . فإن الشرب من ثلثة القدح فيه عدة مفسدات :
أحدها : أن ما يكون على وجه الماء من قذى أو غيره يجمع إلى الثلثة ، بخلاف الجانب الصحيح .
الثاني : أنه ربما شوش على الشارب . ولم يتمكن من حسن الشرب من الثلثة .
الثالث : أن الوسخ والزهومة يجمع في الثلثة . ولا يصل إليها الغسل . كما يصل إلى الجانب الصحيح .
الرابع : أن الثلثة محل العيب في القدح . وهي أردأ مكان فيه ، فينبغي تجنبه ، وقصد الجانب الصحيح .
فإن الردى من كل شيء لا خير فيه ، ورأى بعض السلف رجلا يشترى حاجة رديئة فقال : لا تفعل ، أما علمت أن الله نزع البركة من كل ردىء .

الخامس : أنه ربما كان في الثلثة شق أو تحديد يجرح فم الشارب . ولغير هذه من المفسدات .
وأما النفخ في الشراب فإنه يكسبه من فم النافع رائحة كريهة يعاف لأجلها . ولا سيما إن كان متغير القم ، وباجلملة فأنتفاس النافع تخالطه . ولهذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النهي عن التنفس في الإناء ، والنفخ فيه . في الحديث الذي رواه الترمذى ومصححه عن ابن عباس رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه » .
فإن قيل : فأتصنعون بما في الصحيحين من حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الإناء ثلاثا » .

قيل : نقابله بالقبول والتسليم . ولا معارضة بينه وبين الأول . فإن معناه أنه كان يتنفس في شربه ثلاثا . وذكر الإناء لأنه آلة الشرب . وهذا كما جاء في الحديث الصحيح : « أن إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في الثلثى » أى في مدة الرضاع .

وكان صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالسا تارة . ومشوبا بالماء أخرى . وفي شرب اللبن الحلوى تلك البلاد الحارة خالسا ومشوبا تقع عظيم في حفظ الصحة . وترطيب البدن . ورى الكبد . ولا سيما اللبن الذى ترعى دوابه الشيخ والقيصوم والخزاي وما أشبهها . فإن لبنها غذاء مع الأغذية . وشراب مع الأشرطة ودواء مع الأدوية .

وفي جامع الترمذى عنه صلى الله عليه وسلم « إذا أكل أحدكم طعاما فليقل : اللهم بارك لنا فيه . وأطعما خيرا منه . وإذا سقى لنا فليقل : اللهم بارك لنا فيه . وزدنا منه . فإنه ليس شيء يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن » قال الترمذى : هذا حديث حسن .

وثبت في صحيح مسلم : ه أنه صلى الله عليه وسلم كان ينذ له أول الليل ويشر به إذا أصبح يومه ذلك واليلة التي تجيء والغد ، واليلة الأخرى ، والغد إلى العصر ، فإن بقى منه شيء سقاء الخادم . أو أمر به فصب . وهذا التيز هو ما يطرح فيه تمر عليه ، وهو يدخل في الغذاء والشراب ، وله نفع عظيم في زيادة القوة ، وحفظ الصحة ، ولم يكن يشر به بعد ثلاث خروفا من تغيره إلى الإصكار .

فصل : في تدبيره لأمر الملابس

وكان من أهم الهدى . وأتقنه البدن ، وأخفه عليه ، وأيسره لبسا وخلعا . وكان أكثر لبسه للأردية والأزر وهي أخف على البدن من غيرها ، وكان يلبس القميص . بل كان أحب الثياب إليه . وكان هديه في لبسه لما يلبسه أنفع شيء للبدن ، فإنه لم يكن يطيل أكمامه ويوسعها . بل كانت كم قميصه إلى الرسغ لا يجاوز اليد . فيشق على لباسها ويمتعه خفة الحركة والبطش . ولا يقصر عن هذه . فبخر للحر والبرد . وكان ذيل قميصه وإزاره إلى أنصاف الساقين . لم يتجاوز الكعبين . فيؤذى الماشي ويؤذيه . ويجعله كالقيد . ولم يقصر عن عضلة ساقه فتكشف ويتأذى بالحر والبرد ، ولم تكن عمامته بالكبيرة التي يؤذى الرأس حلها ويضعفه . ويجعله عرسة للضعف والآفات : كما يشاهد من حال أصحابها . ولا بالصغيرة التي تقصر عن وقاية الرأس من الحر والبرد . بل وسطا بين ذلك . وكان يدخلها تحت حنكته .

وفي ذلك فوائد عديدة . فإنها تقي العنق الحر والبرد وهو أثبت لها . ولا سيما عند ركوب الخيل والإبل والكر والفر ، وكثير من الناس اتخذ الكلايب عروضا عن الحنك . ويا بعد ما بينهما في النفع والزينة . وأنت إذا تأملت هذه اللبسة وجدتها من أنفع اللبسات وأبلغها في حفظ صحة البدن وقوته ، وأبعداها من التكاف والمشقة على البدن .

وكان يلبس الخفاف في السفر دائما أو أغلب أحواله لحاجة الرجلين إلى ما يقيهما من الحر والبرد ، وفي الحضر أحيانا .

وكان أحب ألوان الثياب إليه البياض والخمرة . وهي البرود المحبرة . ولم يكن من هديه لبس الأحمر : ولا الأسود . ولا المصبغ . ولا المصقول . وأما الحلة الحمراء التي لبسها فهي الرداء الجاني الذي فيه سواد وحرمة وبياض كالحلة الخضراء ، فقد لبس هذه وهذه ، وقد تقدم تقرير ذلك وتغليط من زعم أنه لبس الأحمر الثاني . بما فيه كفاية .

فصل : في تدبيره لأمر المسكن

لما علم صلى الله عليه وسلم أنه على ظهر سير وأن الدنيا مرحلة مسافر . ينزل فيها مدة عمره . ثم ينتقل عنها إلى الآخرة ، لم يكن من هديه وهدى أصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمساكن . وتشبيدها وتعليقها وزخرفتها وتوسيعها ، بل كانت من أحسن منازل المسافر . تبقى الحر والبرد . وتستر عن العيون . وتمنع من ولوج الدواب ، ولا يخاف سقوطها لفرط ثقلها . ولا تتشوش فيها الهوام لسعتها . ولا تتنور عليها الأهوية والرياح المؤذية لارتفاعها ، وليست تحت الأرض فتؤذي ساكنها ، ولا في غاية الارتفاع عليها . بل وسط .

وتلك أعبد المساكن وأمنها ، وأقلها حرا وبردًا ، ولا تضيق عن ساكنها فينحصر . ولا تفصل عنه بغير منفعة ولا فائدة . فتأوى الهوام في خلوها ، ولم يكن فيها كنف تؤذي ساكنها برائحتها . بل رائحتها من أطيب

الروائع . لأنه كان يحب الطيب ، ولا يزال عنده ، وريحه هو من أطيب الرائحة ، وريحته من أطيب الطيب ، ولم يكن في الدار كثيف تظهر رائحته ، ولا ريب أن هذه من أعدل المساكن وأنعمها وأوفقها للبدن ، وحفظ صحته .

فصل : في تدبيره لأمر النوم واليقظة

من تدبر نومه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجده أعدل نوم . وأتقنه للبدن والأعضاء والقوى ، فإنه كان ينام أول الليل ويستيقظ في أول النصف الثاني . فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلي ما كتب الله له ، فيأخذ البدن والأعضاء والقوى حظها من النوم والراحة ، وحفظها من الرياضة مع وفور الأجر . وهذا غاية صلاح القلب والبدن والدنيا والآخرة ، ولم يكن يأخذ من النوم فوق القدر المحتاج إليه ، ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج إليه منه : وكان يقضه على أكل الوجوه ، فينام إذا دعته الحاجة إلى النوم على شقه الأيمن : ذاكراً الله حتى تغلبه عيناه . غير مملى البدن من الطعام والشراب : ولا مباشر بمجنبة الأرض : ولا متخذ للفرش المرتفعة ، بل له اضطجاع من آدم حشوه ليف . وكان يضطجع على الوسادة ويضع يده تحت خده أحياناً .

ونحن نذكر فصلاً في النوم النافع منه والضرار : فنقول : النوم حالة للبدن يتبعها غور الحرارة الغريزية ، والقوى إلى باطن البدن : لطلب الراحة وهو نوعان : طبيعي . وغير طبيعي .

فالتطبيعي إمساك القوى النفسانية عن أفعالها . وهي قوى الحس ، والحركة الإرادية . ومضى أمسكت هذه القوى عن تحريك البدن استرخى . واجتمعت الرطوبات والأبخرة التي كانت تتحلل وتنفرد بالحرركات واليقظة في الدماغ الذي هو مبدأ هذه القوى ، فيتخدر ويسترخى . وذلك النوم الطبيعي .

وأما النوم غير الطبيعي فيكون لعرض أو مرض . وذلك بأن تستوى الرطوبات على الدماغ استيلاء لا تنضد اليقظة على تفريقها . أو تصعد أبخرة رطبة كثيرة كما يكون عقيب الامتلاء من الطعام والشراب . فتثقل الدماغ وترتفع فيتخدر ويقع إمساك القوى النفسانية عن أفعالها . فيكون النوم . وللنوم فائدتان جليلتان :

إحداها : سكن الجوارح وراحتهما معرض لما من التعب : فيريح الحواس من نصب اليقظة ، ويزيل الإعياء والكلال .

والثانية : هضم الغذاء ، ونضج الأخلاط . لأن الحرارة الغريزية في وقت النوم تفور إلى باطن البدن فتمين على ذلك . ولهذا يرد ظاهره . ويحتاج النائم إلى فضل دثار .

وأنتع النوم أن ينام على الشق الأيمن . ليستقر الطعام بهذه الهيئة في المعدة استقرا حساناً ، فإن المعدة أميل إلى الجانب الأيسر قليلاً . ثم يتحول إلى الشق الأيسر قليلاً ليسرع الهضم بذلك لاستيلاء المعدة على الكبد ، ثم يستقر نومه على الجانب الأيمن . ليكون الغذاء أسرع انحطاداً من المعدة . فيكون النوم على الجانب الأيمن بدامة نومه ونهايته . وكثرة النوم على الجانب الأيسر مضر بالقلب بسبب ميل الأعضاء إليه . فتتصب إلى المواد ، وأردأ النوم على الظهر . ولا يضر الاستلقاء عليه للراحة من غير نوم . وأردأ منه أن ينام منبطحاً على وجهه .

وفي المسند وسنن ابن ماجه عن أبي أمامة قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل نائم في المسجد منبطح على وجهه فضربه برجله وقال : قم أو اتعد . فلما نومة جهنمية .

قال أبقراط في كتاب التقلبة : وأما نوم المريض على بطنه من غير أن يكون عادته في صحته جرت يلك ، فذلك يدل على اختلاط عقل . وعلى ألم في نواحي البطن . قال الشراح لكتابنا : لأنه يخالف العادة الجيدة إلى هيئة

هيئة رديئة من غير سبب ظاهر ولا باطن . والنوم المعتدل ممكن للقوى الطبيعية من أعضائها . مريح للقرة النفسانية مكثر من جوهر حاملها ، حتى أنه ربما عاد بإرغائه مانعا من تحلل الأرواح . ونوم النهار ردىء يورث الأمراض الرطوبية والترازل ، ويفسد اللون ، ويورث الطحال ، ويرى العصب . ويكسل . ويضعف الشهوة إلا في الصيف وقت الهجرة ، ولردؤه نوم أول النهار . وأردأ منه النوم آخره بعد العصر .

ورأى عبد الله بن عباس ابنا له نائما نومة الصبيحة فقال له : قم أتنام في الساعة التي تقسم فيها الأرزاق . وقيل نوم النهار ثلاثة : يخلق . وحرق . وحق . فالخلق نومة الهجرة . وهى خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحرق نومة الضحى يشغل عن أمر الدنيا والآخرة . والحق نومة العصر .

قال بعض السلف : من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلومن إلا نفسه . وقال الشاعر :

ألا إن نومات الضحى تورث الفتى خيالا ونومات العصر جنون

ونوم الصبيحة يمنع الرزق . لأن ذلك وقت تطالب فيه الخليفة أرزاقها . وهو وقت قسمة الأرزاق . فنومه حرمان إلا لعارض أو ضرورة . وهو مضر جدا بالبدن لإرغائه البدن . وإفساده ثقلات التي ينبغي تحميلها بالرياضة ، فيحدث تكسرا وعيا وضعفا . وإن كان قبل التبرز . والحركة . والرياضة . وإشغال المعدة بشئ . فذلك الداء العضال المولد لأنواع من الأدوية . والنوم في الشمس يثير الداء الدفين . ونوم الإنسان بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردىء .

وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان أحدكم في الشمس فقلص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقيم » .

وفي سنن ابن ماجه وغيره من حديث بريدة بن الحصيب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقعد الرجل بين الظل والشمس » وهذا تنبيه على منع اننوم بينهما .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتيت مضجعت فتوضأ وضوءك للصلاة . ثم اضطجع على شقك الأيمن . ثم قل : اللهم إني أسلمت نفسي إليك . ووجهت وجهي إليك . وفوضت أمري إليك . وألجأت ظهري إليك . رغبة وربة إليك . لاملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . آمنت بكتابتك الذي أنزلت . ونبيك الذي أرسلت . واجعلن آخر كلامك . فإن مت من ليلتك مت على الفطرة . وفي صحيح البخارى عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر (يعنى سنها) اضطجع على شقه الأيمن » .

وقد قيل : إن الحكمة في النوم على الجانب الأيمن أن لا يستغرق النائم في نومه . لأن القلب فيه ميل إلى جهة اليسار . فإذا نام على جنبه الأيمن طلب القلب مستقره من الجانب الأيسر . وذلك يمنع من استقرار النائم واستفقاله في نومه . بخلاف قراره في النوم على اليسار ، فإنه مستقره . فيحصل بذلك الدعة التامة . فيستغرق الإنسان في نومه ويستقل . فيفوته مصالح دينه ودنياه .

ولما كان النائم بمنزلة الميت . والنوم أشو الموت . ولهذا يستحيل على الحي الذى لا يموت . وأهل الجنة لا ينامون فيها ، كان النائم محتاجا إلى من يحرس نفسه ويحفظها . مما يعرض لها من الآفات . ويحرس بدنه أيضا من طوارق الآفات ، وكان ربه وقاطرو تعالى هو المتولى لذلك وحده . علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم أن

يقول كلمات التوفيق والاتجاه والرهبة ، ليستدعي بها كمال حفظ الله له ، وحراسته لنفسه وبدنه ، فأرشده مع ذلك إلى أن يستذكر الإيمان . وينام عليه . ويجعل التكلم به أكثر كلامه ، فإنه ربما توفاه الله في منامه . فإذا كان الإيمان آخر كلامه دخل الجنة . فتضمن هذا الهدى في المنام مصالح القلب والبدن والروح في النوم واليقظة . والدنيا والآخرة . فصولات الله وسلامه على من نالت به أمته كل خير .

وقوله : « أسأمت نفسي إليك » أي جعلتها مسلمة لك تسليم العبد المملوك نفسه إلى سيده ومالكة ، وتوجيه وجهه إليه ، يتضمن إقباله بالكلية على ربه . وإخلاص القصد والإرادة له ، وإقراره بالخضوع والذل والانتقاد قال تعالى : (فإن حاجوك فقل أسأمت وجهي لله ومن اتبعن) وذكر الوجه إذ هو أشرف ما في الإنسان ، وجميع الحواس . وأيضاً ففيه معنى التوجه والقصد من قوله : رب العباد إليه الوجه والعمل . وتفويض الأمر إليه رده إلى الله سبحانه . وذلك يوجب سكون القلب وطمأنينته . والرضا بما يقضيه ويخاره له مما يحبه ويرضاه ، والتفويض من أشرف مقامات العبودية . ولا علة فيه . وهومن مقامات الخاصة خلافاً لراعي خلافت ذلك ، وإلحاح الظاهر إليه سبحانه يتضمن قوة الاعتدال عليه . والثقة به . والسكون إليه . والتوكل عليه ، فإن من أسند ظهره إلى ركن وثيق لم يخف السقوط .

ولما كان للقلب قوتان : قوة الطلب وهي الرغبة . وقوة الحرب وهي الرهبة . وكان العبد طالباً لمصالحه ، هارباً من مضاره جمع الأمرين في هذا التوفيق والتوجه . فقال : « رغبة ورهبة إليك » ثم أتى على ربه بأنه لا مآجاً للعبد سواء ولا منجى له منه غيره . فهو الذي يابجأ إليه العبد لتوجيه من نفسه ، كما في الحديث الآخر : « أهو برضاك من سطك . وبغضك من عقوبتك . وأعوذ بك منك » فهو سبحانه الذي يعبد عبده وينجي من بأسه الذي هو بمشيئته وقدرته . فنه البلاء ومنه الإعانة . ومنه ما يطلب النجاة منه وإليه الاتجاه في النجاة فهو الذي يابجأ إليه في أن ينجي مما منه . ويستعاذ به مما منه . فهو رب كل شيء . ولا يكون شيء إلا بمشيئته (وإن يمسك الله بضرب فلا كاشف له إلا هو - قل من ذا الذي يعصمكم من الله إن أراد بكم سوءاً أو أراد بكم رحمة) ثم ختم الدعاء بالإقرار بالإيمان بكتابه ورسوله الذي هو ملك النجاة والفوز في الدنيا والآخرة ، فهذا هديه في نومه :

لو لم يقل إلى رسول لكان شاهد في هديه ينطق

وأما هديه في يقظته . فكان يستيقظ إذا صاح الصارخ وهو الديك ، فيحمد الله تعالى ، ويكبره ويهلله ويدعوه ثم يستاك . ثم يقوم إلى وضوئه . ثم يقف للصلاة بين يدي ربه متاجياً له بكلامه ، مثنياً عليه راجياً له راحياً راحباً . فأى حفظ لصحة القلب والبدن والروح والقوى . ولتعم الدنيا والآخرة فوق هذا ؟

هديه صلى الله عليه وسلم في الرياضة

وأما تدبير الحركة والسكون وهو الرياضة . فنذكر منها فصلاً يعلم منه مطابقة هديه في ذلك لأكل أنواعه وأحدها وأصوبها . فنقول :

من المعلوم افتقار البدن في بقاءه إلى الغذاء والشراب . ولا يصير الغذاء يملكه جزءاً من البدن ، بل لابد أن يبقى منه عند كل هضم بقية ما إذا كثرت على عمر الزمان اجتمع منها شيء له كية وكيفية ، فيضرب كيته بأن يسد ويقفل البدن . ويوجب أمراض الاحتباس . وإن استفرغ تأذى البدن بالأدوية ، لأن أكثرها حمية ، ولا تخلو من إخراج الصالح المتضعب به . ويضر بكيفيته بأن يسخن نفسه أو بالبرق أو يبرد نفسه ، أو يضعف الحرارة الغريزية عن انضاجه . وسدد الفضلات لاحتالة ضارة . تركت أو استفرغت ، والحركة أقوى

الأسباب في منع تولدها ، فلذا تسخن الأعضاء . وتسيل فضلاتها . فلا تجتمع على طول الزمان . ويعود البدن الخفة والنشاط ، ويحصل قابلاً للغذاء ، ويصلب المفاصل . ويقوى الأوتار والرباطات . ويؤمن جميع الأمراض المادية ، وأشد الأمراض المزاجية إذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته . وكان باقي التدبير صواباً . ووقت الرياضة بعد انحلال الغذاء ، وكالضم . والرياضة المعتدلة هي التي تحمر فيها البشرة وتربو . ويتشبه بها البدن ، وأما التي يلزمها سيلان العرق ففرطة . ولهي عضو كثرت رياضته قوى . وخصوصاً على نوع تلك الرياضة ، بل كل قوة فهذا شأنها ، فإن من استكثر من الحفاظ قويت حافظته ، ومن استكثر من الفكر قويت قوته المفكرة .

ولكل عضو رياضة تخصه ، فلهذا القراءة فليتنشئ فيها من الخفية إلى الجهر بتدرج . ورياضة السمع بسمع الأصوات والكلام بالتدرج فينتقل من الأخفض إلى الأعلى ، وكذلك رياضة اللسان في الكلام . وكذلك رياضة البصر ، وكذلك رياضة المشي بالتدرج شيئاً فشيئاً .

وأما ركوب الخيل . ورمى النشاب . والصراع . والمسابقة على الأقدام . فرياضة للبدن كله . وهي قاعة لأمراض مزمنة كالجلد والاسهال والقيح .

وررياضة النفوس بالتعلم والتأدب . والفرح والسرور . والصبر . والثبات والإقدام . والسباحة . وفعل الخير . ونحو ذلك مما تترافض به النفوس ، ومن أعظم رياضتها الصبر . والحب . والشجاعة . والإحسان . فلا تزال تترافض بذلك شيئاً فشيئاً حتى تصير لها هذه الصفات هيئات راسخة . وملكات ثابتة .

وأنت إذا تأملت هديه صلى الله عليه وسلم في ذلك وجدته أكل هدى . حافظ لصحة والقوى . ونافع في المعاش والمعاد ، ولا ريب أن الصلاة نفسها فيها من حفظ صحة البدن . وإذابة أخلاطه وفضلاته ما هو من أنفع شيء له . سوى ما فيها من حفظ صحة الإيمان ، وسعادة الدنيا والآخرة .

وكذلك قيام الليل من أنفع أسباب حفظ الصحة ، ومن أمنع الأمور لكثير من الأمراض المزمنة . ومن أنشط شيء للبدن والروح والقلب ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد . فإن هواسيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ثانية . فإن صلى انحلت عقده كلها . فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان » .

وفي الصوم الشرعي من أسباب حفظ الصحة . ورياضة البدن والنفس . مالا يدفعه صحيح الفطرة . وأما الجهاد وما فيه من الحركات الكلية التي هي من أعظم أسباب القوة . وحفظ الصحة . وصلاية القلب والبدن ، ودفع فضلاتهما . وزوال ألم والغم والحزن . فأمر إنما يعرفه من له منه نصيب .

وكذلك الحج وفعل المناسك ، وكذلك المسابقة على الخيل والتمسك . والمشى في الخواص . وإن الإخوان وقضاء حقوقهم ، وعيادة مرضاهم ، وتشجيع جنائزهم ، والمشى إلى المساجد للجمعات والجماعات . وحركة الوضوء والاعتساف وغير ذلك ، وهذا أقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة . ودفع الفضلات .

وأما ما شرع له من التوصل به إلى خيرات الدنيا والآخرة ، ودفع شرورها فأمر وراء ذلك ، فعلمت أن هديه فوق كل هدى في طب الأبدان والقلوب ، وحفظ صحتهما ، ودفع أسقامهما ، ولا مزيد على ذلك لمن قد أحضر رشده ، وبالله التوفيق .

هديه صلى الله عليه وسلم في الجماع

وأما الجماع والياه فكان هديه فيه أكل هدى ، يحفظ به الصحة ، ويتم به اللذة ، وسرور النفس ، ويحصل به مقاصده التي وضع لأجلها ، فإن الجماع وضع في الأصل لثلاثة أمور هي مقاصده الأصلية : أحدها : حفظ النسل ، ودوام النوع إلى أن تتكامل العلة التي قدر الله بروزها إلى هذا العالم .

الثاني : إخراج الماء الذي يضر احتباسه واحتقانه بجملته البدن .

الثالث : قضاء الوطر . ونيل اللذة . والتمتع بالنعمة . وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجمعة . إذ لا تناسل هناك . ولا احتقان يستقرغه الإنزال .

وفضلاء الأطباء يرون أن الجماع من أحد أسباب حفظ الصحة . قال جالينوس : الغالب على جوهر المني النار والهواء ، ومزاجه حار رطب ، لأن كونه من الدم الصافي الذي تقتضيه الأعضاء الأصلية . وإذا ثبت فضل المني فاعلم أنه لا ينبغي إخراجُه إلا في طاب النسل ، أو إخراج المحتقن منه ، فإنه إذا دام احتقانه أحدث أمراضا رديئة منها الوسواس والجنون ، والصرع وغير ذلك . وقد يرى استعماله من هذه الأمراض كثيرا . فإنه إذا طال احتباسه فسد واستحال إلى كيفية سمية توجب أمراضا رديئة كما ذكرنا ، ولذلك تدفعه الطبيعة إذا كثُر عنها من غير جماع .

وقال بعض السلف : ينبغي للرجل أن يتعاهد من نفسه ثلاثا ، ينبغي أن لا يدع المشي فإن احتاج إليه يوما فليدع عليه . وينبغي أن لا يدع الأكل فإن أمعاه تضيق . وينبغي أن لا يدع الجماع فإن البرداء لم ينزع ذهب ماؤها . وقال محمد بن زكريا : من ترك الجماع مدة طويلة ضعفت قوى أعصابه ، واستد مجاريها وتقلص ذكره . قال : ورأيت جماعة تركوه لنوع من التشيف . فبردت أبدانهم . وعسرت حركاتهم . ووقعت عليهم كآبة بلا سبب . وقالت شهوراتهم وهضمهم . انتهى .

وهن منافع غرض البصر وكف النفس . والقدرة على العفة عن الحرام . وتحصيل ذلك للمرأة ، فهو ينفع نفسه في دنياه وآخرته . وينفع المرأة . ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يتعاهده ويحبه ويقول : « حُب إلى من دنياكم النساء والطيب » .

وفي كتاب الزهد الإمام أحمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي : « أصبر عن الطعام والشراب ولا أصبر عنهن » وحث على التزويج أمته فقال : « تزوجوا فإنى مكاتر بكم الأمم » وقال ابن عباس : « خير هذه الأمة أكثرها نساء » وقال « إنى أتزوج النساء . وأكل اللحم ، وأنام وأقوم ، وأصوم وأفطر ، فن رغب عن سني فليس مني » وقال : « يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج . فإنه أغض للبصر وأحفظ للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

ولما تزوج جابر ثيبا قال له : « هلا بكرا تلاعيا وتلاعيك » وروى ابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أراد أن يلي الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر » وفي سننه أيضا من حديث ابن عباس يرفعه قال : « لم نر للمتحيين مثل النكاح » .

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » .

وكان صلى الله عليه وسلم يحرم على نكاح الأبقار الحسان ، وفوات الدين . وفي سنن الترمذي عن أبي هريرة قال : « مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي النساء خير ؟ قال : التي تسره إذا نظر . وطيعه إذا أمر ، ولا تخالف فيما يكره في نفسها وماله » .

وفي الصحيحين عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح المرأة لما لها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

وكان بحث على نكاح الولود . ويكره المرأة التي لاتلد . كما في سنن أبي داود عن معقل بن يسار : « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال . وإنها لاتلد . أفأتزوجها ؟ قال : لا . ثم أتاه الثانية فنهاه . ثم أتاه الثالثة فقال : تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم » وفي الترمذي عنه مرفوعاً « أربع من سنن المسلمين : النكاح ، والسواك ، والتطهر ، والخلاء » روى في الجامع بالتون والياء . وسعدت أبا الحجاج الحافظ يقول : الصواب أنه الختان ، وسقطت التون من الحاشية . وكذلك رواه الهاملي عن شيخ أبي عيسى الترمذي .

وما ينبغي تقديمه على الجماع لملاعبة المرأة وتقبيلها . ومص لسانها . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعب أهلها وقبيلها . وروى أبو داود في سننه : « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل عائشة ويمص لسانها » ويذكر عن جابر بن عبد الله قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة قبل الملاعبة » .

« وكان صلى الله عليه وسلم ربما جامع نساء كلهن بغسل واحد . وربما اغتسل عند كل واحدة منهن » فروى مسلم في صحيحه عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد » وروى أبو داود في سننه عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في ليلة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلاً . فقلت : يا رسول الله لو اغتسلت غسلاً واحداً ؟ فقال : هذا أطهر وأطيب » .

وشرع له جامع إذا أراد العود قبل الغسل الوضوء بين الجماعين . كما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ » وفي الغسل والوضوء بعد الوطء من النشاط . وطيب النفس . وإخلاف بعض ما عمل بالجماع . وكامل الطهر . والنظافة . واجتماع الحار الغريزي إلى داخل البدن بعد انتشاره بالجماع . وحصول النظافة التي يحبها الله . ويبغض خلافها . ما هو من أحسن التدبير في الجماع . وحفظ الصحة . والقوى فيه .

أنفع الجماع

وأنفع الجماع ما حصل بعد المضغ . وعند اعتدال البدن في حره وبرده . وبيوسه ورطوبته . وخلاته وامتلأته . وضرره عند امتلاء البدن أسهل وأقل من ضرره عند خلوه . وكذلك ضرره عند كثرة الرطوبة أقل منه عند اليبوسة . وعند حرارته أقل منه عند برودته . وإنما ينبغي أن يجامع إذا اشتدت الشهوات ، وحصل الانتشار التام الذي ليس عن تكلف ولا فكر في صورة ، ولا نظر متتابع . ولا ينبغي أن يستدعي شهوة الجماع ويتكلمها ، ويعمل نفسه عليها ، وليبادر إليه إذا حاجت به كثرة المتى . واشتد شيقه ، وليحضر جماع العجوز والصغيرة التي لا يوطأ مثلها . والتي لاشهوة لها . والمريضة . والقبيحة المنظر . والغيضة . فوطء .

هؤلاء يوهن القوى ، ويضعف الجماع بالخاصية . وغلط من قال من الأطباء : إن جماع الثيب أنفع من جماع البكر ، وأحفظ للصحة ، وهذا من القياس الفاسد ، حتى ربما حلو منه بعضهم ، وهو مخالف لما عليه عقلاء الناس ، ولما اتفقت عليه الطبيعة والشريعة . وفي جماع البكر من الخاصة ، وكما التعلق بينها وبين مجامعها ، وامتلاء قلبها من محبتها ، وعدم تقسيم هواها بينها وبين غيره ما ليس للثيب . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر : « هلا تزوجت بكرا » وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء أهل الجنة من الحور العين أنهن لم يطمئن أحد قبل من جعلن له من أهل الجنة . وقالت عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم : « أ رأيت لو مررت بشجرة قد أرتع فيها ، وشجرة لم يرتع فيها ، ففى أيهما كنت ترتع بعيرك ؟ قال : فى التى لم يرتع فيها » تريد أنه لم يأخذ بكرا غيرها . وجماع المرأة المحبوبة فى النفس يقل إضعافه للبدن مع كثرة استغراغه للمنى ، وجماع البغيضة يحل البدن ويوهن القوى مع قلة استغراغه ، وجماع الحائض حرام طبعاً وشرعاً ، فإنه مضر جداً ، والأطباء قاطبة تحلونه منه .

أشكال الجماع المستحسنة

وأحسن أشكال الجماع أن يعلو الرجل المرأة مستغرماً لها بعد الملاعبة والقبلة ، وبهذا سميت المرأة فراشا ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش » وهذا من تمام قوامية الرجل على المرأة . كما قال تعالى (الرجال قوامون على النساء) وكما قيل :

إذا رميتها كانت فراشا يقلى وعند فراغى خادماً يتملق

وقد قال تراز : (هن لباس لكم وأنتم لباس لمن) وأكل اللباس وأسبغه على هذه الحال . فإن فراش الرجل لباس له . وكذلك لحاف المرأة لباس لها . فهذا الشكل الفاضل مأخوذ من هذه الآية . وبه يحسن موقع استعارة اللباس من كل من الزوجين الآخر . وفيه وجه آخر وهو أنها تنعطف عليه أحياناً فحسب عليه كاللباس قال الشاعر :

إذا ما الضجيع ثنى عطفه تثنت فكانت عليه لباساً

وأردأ أشكاله أن تطلو المرأة ويجامعها على ظهره . وهو خلاف الشكل الطبيعى الذى طبع الله عليه الرجل والمرأة . بل نوع الذكر والأنثى . وفيه من الفساد أن المني يتعسر خروجه كاله . فربما بقى فى العضو منه بقية فيتخض ويفسد فيضر . وأيضاً فربما سال إلى الذكر رطوبات من الفرج . وأيضاً فإن الرحم لا يتمكن من الاشتغال على الماء واجتماعه فيه وانضمامه عليه لتخليق الولد . وأيضاً فإن المرأة مفعول بها طبعاً وشرعاً . وإذا كانت فاعلة خالفت مقتضى الطبع والشرع . وكان أهل الكتاب إنما يأتون النساء على جنوبيهن على حرف . ويقولون : هو أيسر للمرأة .

وكانت قريش والأنصار تشرح النساء على أفتانين . فعابت اليهود عليهم ذلك . فأنزل الله عز وجل (نسأوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) وفى الصحيحين عن جابر قال : « كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل (نسأوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) . وفى لفظ لاسم « إن شاء عجيبة وإن شاء غير عجيبة » غير أن ذلك فى صهام واحد ، والعجيبة المنكبة وجهها . والصهام الواحد الفرج ، وهو موضع الحرث والولد .

وأما الدبر فلم يبع قط على لسان نبي من الأنبياء ، ومن نسب إلى بعض السلف إباحة وطء الزوجة فى دبرها فقد غلط عليه . وفى سنن أبى داود عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ملعون

من أتى المرأة في دبرها « وفي لفظ لأحمد وابن ماجه : « لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها » وفي لفظ للترمذى وأحمد : « من أتى حائضا ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهنا فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم » وفي لفظ للبيهقي : « من أتى شيئا من الرجال والنساء في الأدبار فقد كفر » .

وفي مصنف وكيع : حدثني زمة بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن يزيد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يستحي من الحق . لا تأتوا النساء في أعجازهن » وقال مرة « في أدبارهن » وفي الترمذى عن طلق بن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تأتوا النساء في أعجازهن . فإن الله لا يستحي من الحق » .

وفي الكامل لابن عدى من حديثه ، عن المحاملى ، عن سعيد بن يحيى الأموى قال : حدثنا محمد بن حمزة عن زيد بن رفيع ، عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود يرفعه « لا تأتوا النساء في أعجازهن » .

وروينا في حديث الحسن بن علي الجوهري عن أبي ذر مرفوعا « من أتى الرجال أو النساء في أدبارهن فقد كفر » .

وروى إسماعيل بن عياش ، عن شريك بن أبي نافع ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر يرفعه : « استحيوا من الله فإن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في حشوشهن » ورواه الدارقطني من هذه الطريق . ولفظه « إن الله لا يستحي من الحق . لا يلجأ مأتاك للنساء في حشوشهن » .

وقال بغوي : حدثنا هبة : حدثنا همام قال : سئل قتادة عن الذي يأتي امرأته في دبرها ؟ فقال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تلك اللوطية الصغرى » . وقال أحمد في مسنده ، حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا همام . أخبرنا عن قتادة . عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكره .

وفي المسند أيضا عن ابن عباس : « أنزلت هذه الآية (نساؤكم حرث لكم) في أناس من الأنصار أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه فقال : اتبها على كل حال إذا كان في الفرج » .

وفي المسند أيضا عن ابن عباس قال : « جاء عمر بن الخطاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هلكت فقال : وما الذي أهلكك ؟ قال حولت رحلي الباردة قال فلم يرد عليه شيئا . فأوحى الله إلى رسوله (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) أقبل وأدبر . واتق الحيفضة . والدبر » .

وفي الترمذى : عن ابن عباس مرفوعا « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر » .

وروينا من حديث أبي علي الحسن بن الحسين بن دوما عن البراء بن عازب يرفعه : « كفر بالله العظيم عشرة من هذه الأمة : القتاتل . والساحر . والديوث . وناكح المرأة في دبرها . ومانع الزكاة . ومن وجد سعة فمات ولم ينجح . وشارب الخمر ، والساعي في الفتن ، وياثق السلاح من أهل الحرب ، ومن نكح ذات محرم منه » .

وقال عبد الله بن وهب : حدثنا عبد الله بن لمية ، عن مشرق بن عاهان ، عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من يأتي النساء في محاشهن » يعنى أدبارهن .

وفي مسند الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس قالا : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبل وفاته وهي أكثر خطبة خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عز وجل، وعظنا فيها وقال : من نكح امرأة في دبرها ، أو رجلا ، أو صبيا ، حشر يوم القيامة وريحه أثن من الحيفة يتأذى به الناس حتى يبلغل النار ، وأحبط الله أجره ، ولا يقبل منه صرفا ولا عدلا ، ويدخل في تابوت من نار ، ويشد عليه مسامير من نار ، قال أبو هريرة : هذا لمن لم يقب .

وذكر أبو نعيم الأصبهاني من حديث خزيمة بن ثابت يرفعه : « إن الله لا يستحي من الحق ؛ لا تأتوا النساء في أعجازهن » .

وقال الشافعي : أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع قال : أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو ابن أحيحة بن الجلاح عن خزيمة بن ثابت : « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إتيان النساء في أدبارهن فقال : حلال . فلما ولي دعاه فقال : كيف قلت ؟ في أي الحزبتين . أو في أي الخرزتين . أو في أي الخصفتين . أم من دبرها في قبلها فنع . أم من دبرها في دبرها فلا . إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن » قال الربيع : فقيل للشافعي : فما تقول ؟ فقال : عمي ثقة . وعبد الله بن علي ثقة . وقد أئني على التصاريح خيرا . يعني عمرو بن الجلاح . وخزيمة ممن لا يشك في ثقته . فليست أرخص فيه . بل أنهى عنه . قلت : ومن ههنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة من السلف والأئمة ، فأنهم أباحوا أن يكون الدبر طريقا إلى الوطء في القرج . فبطأ من الدبر لا في الدبر . فاشتبه على السامع من نبي أولم يظن بينهما فرقا . فهذا الذي أباحه السلف والأئمة . فغلط عليهم الغلط أقيح الغلط وأفحشه . وقد قال تعالى : (فأتوهن من حيث أمركم الله) .

قال مجاهد : سألت ابن عباس عن قوله تعالى : (فأتوهن من حيث أمركم الله) فقال : تأتينا من حيث أمرت أن تتزوها . يعني في الخيض .

وقال علي بن طلحة عنه : يقول في القرج ولا تعده إلى غيره .

وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دبرها من وجهين :

أحدهما : أنه أباح إتيانها في الحرت . وهو موضع الولد . لا في الحش الذي هو موضع الأذى ، وموضع الحرت هو المراد من قوله (من حيث أمركم الله) الآية . قال : (فأتوا حرتكم أي شتم) وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضا لأنه قال (أي شتم) أي من حيث شتم من أمام أو من خلف .

قال ابن عباس : (فأتوا حرتكم) يعني القرج .

مضار الإتيان في الدبر

وإذا كان الله حرم الوطء في القرج لأجل الأذى العارض . فما الظن بالحش الذي هو محل الأذى اللازم ، مع زيادة المفاسد بالتعرض لاقطاع النسل . والذريعة القريبة جدا من أدبار النساء إلى أدبار الصبيان . وأيضا فللمراة حق على الزوج في الوطء . ووطؤها في دبرها يفوت حقها ولا يقضى وطرها ، ولا يحصل مقصودها .

وأیضا فإن الدبر لم يتبأ لهذا العمل ، ولم يخلق له ، وإنما الذي هيئ له التخرج ، فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا .

وأيضاً فإن ذلك مضّر بالرجل ، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم . لأن الفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن ، وراحة الرجل منه ، والوطء في الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء . ولا يخرج كل المحتقن مخالفته للأمر الطبيعي .

وأيضاً يضر من وجه آخر ، وهو إحواله إلى حركات متعبة جداً لمخالفته للطبيعة .

وأيضاً فإنه يحل القدر والنحو . فيستقبله الرجل بوجهه ويلابسه .

وأيضاً فإنه يضر المرأة جداً ، لأنه وارد غريب بعيد عن الطباع . متافر لها غاية المنافرة .

وأيضاً فإنه يحدث ألم والم ، والنفرة عن القاعل والمفعول .

وأيضاً فإنه يسوّد الوجه . ويظلم الصدر ، ويطمس نور القلب . ويكسو الوجه وحشة تصير عليه كالسياء يعرفها من له أدنى قراسة .

وأيضاً فإنه يوجب النفرة والتباغض الشديد . والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد .

وأيضاً فإنه يفسد حال الفاعل والمفعول فساداً لا يكاد يرجى بعده صلاح . إلا أن يشاء الله بالثبوت النصح .

وأيضاً فإنه يذهب بالهاسن منها . ويكسوها ضدّها ، كما يذهب بالمودة بينهما . ويبلهاها بتباغض وتلاعنا .

وأيضاً فإنه من أكبر أسباب زوال النعم . وحلول النقم . فإنه يوجب العنة والمقت من الله . وإعراضه عن فاعله . وعدم نظره إليه . فأى خير يرجوه بعد هذا ؟ وأى شر يأمنه ؟ وكيف حياة عبد قد حلت عليه لعنة الله وهدمته . وأعرض عنه بوجهه . ولم ينظر إليه .

وأيضاً فإنه يذهب بالحياء جملة ، والحياء هو حياة القلوب . فإذا فقدتها القلب استحسن الصبيح . واستقبح الحسن ، وحينئذ فقد استحکم فسادّه .

وأيضاً فإنه يحيل الطباع عما ركبها الله . ويخرج الإنسان عن طبعه إلى طبع لم يركب الله عليه شيئاً من الحيوان ، بل هو طبع منكوس . وإذا نكس الطبع انتكس القلب والعمل والهدى . فيستطيع حينئذ الخبيث من الأعمال ، والهيئات . ويفسد حاله وعمله وكلامه بغير اختياره .

وأيضاً فإنه يورث من الوقاحة والجرأة مالا يورثه سواه .

وأيضاً فإنه يورث من المهانة والسفال والخفارة مالا يورثه غيره .

وأيضاً فإنه يكسو العبد من حلة المقت واليغضاء ، وازدراء الناس له . واحتقارهم إياه . واستصغارهم له ما هو مشاهد بالحس . فصلاة الله وسلامه على من سعادة الدنيا والآخرة في هديه . واتباع ما جاء به . وهلاك الدنيا والآخرة في مخالفة هديه . وما جاء به .

والجماع الضار نوعان : ضارّ شرعاً ، وضارّ طبيعياً .

فالضارّ شرعاً المحرم ، وهو مراتب بعضها أشد من بعض . والتحريم العارض منه أخف من اللازم . كتحریم الإحرام والصيام والاعتكاف . وتحريم المظاهر منها قبل التكفير . وتحريم وطء الحائض ونحو ذلك . ولهذا لا حد في هذا الجماع . وأما اللازم فتوعان :

نوع لاسبيل إلى حله البتة ككلمات المحارم ، فهذا من أضرّ الجماع . وهو يوجب القتل حداً عند طائفة من العلماء كأحمد بن حنبل رحمه الله وغيره ، وفيه حديث مرفوع ثابت .

والثاني ما يمكن أن يكون حلالاً كالأجنبية ، فإن كانت ذات زوج فحق وطئها حلال : حتى لله ، وحق للزوج ، فإن كانت مكروهة فيه ثلاثة حقوق . وإن كان لها أهل وأقارب يلحقهم العار بذلك ، صار فيه أربعة حقوق . فإن كانت ذات محرم منه صار فيه خمسة حقوق ، فضرورة هذا النوع بحسب درجاته في التحريم .

وأما الضرر طبعاً فنوعان أيضاً : نوع ضرر بكيفيته كما تقدم ، ونوع ضرر بكميته كالإكثار منه ، فإنه يسقط القوة ، ويضر بالعصب ، ويحدث الرعدة ، والقالج ، والتشنج ، ويضعف البصر ، وسائر القوى . ويطغى الحرارة الغريزية ، ويوسع المجرى ، ويجعلها مستعدة للفضلات المؤذية . وأنفع أوقاته ما كان بعد انقضاء الغداء في المعدة . وفي زمان معتدل : لأعلى جوع ، فإنه يضعف الحار الغريزي ، ولا على شبع فإنه يوجب أمراضاً شديدة . ولا على تعب ، ولا أثر حمام ولا استفرغ . ولا أفعال نفساني كالتم والم والحزن وشدة الفرح . وأجود أوقاته بعد مزج من الليل إذا صادف انقضاء الطعام . ثم يقتل أو يتوضأ وينام عقبه فيرجع إليه قواه . وليحذر الحركة والرياضة عقبه فلها مضرة جدا .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العشق

هذا مريض من أمراض القلب يخالف لسائر الأمراض في ذاته وأسبابه وعلاجه . وإذا تمكن واستحكم عز على الأطباء دوائه . وأعيى العليل دأوه . وإنما حكاه الله سبحانه في كتابه عن طائفتين من الناس . من النساء وحشاق الصبيان المردان . فحكاه عن امرأة العزيز في شأن يوسف . وحكاه عن قوم لوط . فقال تعالى إخباراً عنهم لما جاءت الملائكة لوطاً : (وجاء أهل المدينة يستبشرون . قال : إن هؤلاء ضغني فلا تفيضون . واتقوا الله ولا تخزون . قالوا أولم ننبئك عن المالمين ؟ قال هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين . لعمرك لئن لم أسكتهم يصمهم) . وأما ما زعمه بعض من لم يقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قتره . أنه ابتلى به في شأن زينب بنت جحش وأنه رآها فقال : « سبحان مقلب القلوب - وأخذت بقلبه - وجعل يقول لزيد بن حارثة : أمسكها حتى أنزل الله عليه : (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) » فظن هذا الزاعم أن ذلك في شأن العشق .

وصنف بعضهم كتاباً في العشق . وذكر فيه عشق الأنبياء وذكر هذه الواقعة ، وهذا من جهل هذا القائل بالقرآن وبالرسل . وتحميلة كلام الله ما لا يحتمله . ونسبته رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما برأه الله منه ؛ فإن زينب بنت جحش كانت تحت زيد بن حارثة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تنهأ ، وكان يدعى ابن محمد . وكانت زينب فيها هم وترفع عليه ، فشاو رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلاقها . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمسك عليك زوجك واتق الله ، وأخفى في نفسه أن يتزوجها إن طلقها زيد . وكان يخشى من قالة الناس أنه تزوج امرأة ابنه . لأن زيدا كان يدهى ابنه . فهذا هو الذي أنشأه في نفسه . وهذه هي الخشية من الناس التي وقعت له . ولهذا ذكر سبحانه هذه الآية بعدد فيها نعمه عليه ليعاتبه فيها . وأعلمه أنه لا ينبغي له أن يخشى الناس فيما أحل الله له . وأن الله أحق أن يخشاه . فلا يخرج ما أحله له ، لأجل قول الناس ، ثم أخبره أنه سبحانه زوجة إياها بعد قضاء زيد وطره منها لتقتدى أمته به في ذلك ، ويتزوج الرجل بامرأة ابنه من النبي لا امرأة ابنه لصلبه . ولهذا قال في آية التحريم : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم)

وقال في هذه السورة : (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم) وقال في أولها (وما جعل أديعائكم أبناءكم ذلكم قولكم بألوهائكم) .

فأمل هذا الذنب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ودفع طعن الطاعنين عنه . وباقه التوفيق .
نعم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب نسائه : وكان أحبين إليه عائشة رضى الله عنها . ولم تكن تبلغ محبة لها ولا لأحد سوى به نهاية الحب ، بل صبح أنه قال : « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا تتخذت أباً بكر خليلاً » وفي لفظ « وإن صاحبكم خليل الرحمن » .

وعشق الصور إنما يبطل به القلوب الفارغة من محبة الله تعالى ، المعرضة عنه المتعوضة بغيره عنه ، فإذا امتلأ القلب من محبة الله ، والشوق إلى لقائه . دفع ذلك عنه مرض عشق الصور ، ولهذا قال تعالى في حق يوسف : (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المهضمين) فدل على أن الإخلاص سبب الدفع العشق . وما يتوهم عليه من السوء والفحشاء التي هي ثمرته ونتيجته ، فصيرف المسبب صرف لسيبه ولهذا قال بعض السلف : العشق حركة قلب فارغ ، يعني فارغاً مما سوى معشوقه . قال تعالى : (وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً إن كادت لتبدي به) أى فارغاً من كل شيء إلا من موسى لفرط محبتها له . وتعلق قلبها به .

والعشق مركب من أمرين : استحقاق للمعشوق . وطمع في الوصول إليه . ففى اتنى أحدهما اتنى العشق ، وقد أعيت علة العشق على كثير من العقلاء . وتكلم فيها بعضهم بكلام يرغب عن ذكره إلى الصواب . فنقول : قد استمرت حكمة الله عز وجل في خلقه وأمره على وقوع التناسب والتألف بين الأشياء . وانجذاب الشيء إلى موافقه ومجانسه بالطبع ، وهروبه من مخالفه ونفرته عنه بالطبع . فسر التمازج والاتصال في العالم العلوى والسفلى إنما هو التناسب والتشاكل والتوافق ، وسر التباين والانفصال إنما هو بعدم التشاكل والتناسب . وعلى ذلك تمام الخلق والأمر . فائل إلى مثله مائل . وإليه صائر . والضد عن ضده هارب . وعنه نافر .

وقد قال تعالى : (هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها) فجعل سبحانه علة سكون الرجل إلى امرأته كونها من جنسه وجوهره . فعلة السكون المذكور وهو الحب كونها منه . فدل على أن العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة في القصد والإرادة . ولا في الخلق والهدى وإن كانت هذه أيضاً من أسباب السكون والمحبة .

وقد ثبت في الصحيح : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرواح جنود مجنونة . فما تعارف منها ائتلف . وما تناكر منها اختلف » .

وفي مسند الإمام أحمد وغيره في سبب هذا الحديث « أن امرأة بمكة كانت تضحك الناس . فجاءت إلى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الأرواح جنود مجنونة » الحديث .
وقد استمرت شريعته سبحانه أن حكم الشيء حكم مثله . فلا تفرق شريعته بين متماثلين أبداً . ولا تجمع بين متضادين ، ومن ظن خلاف ذلك فلما لقلة علمه بالشرعية ، وإما لتقصيره في معرفة القائل والاختلاف . وإما لتسبته إلى شريعته فلم يتزل به سلطاناً ، بل يكون من آراء الرجال ، فبحكمته وعداه ظهر خلقه وشرعه . وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع : وهو التسوية بين المتماثلين ، والتفريق بين المختلفين .
وهذا كما أنه ثابت في الدنيا ، فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى : (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعملون من دون الله فاهلهم إلى صراط الجحيم) .

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وبعده الإمام أحد رحمه الله : أزواجهم أشباههم ونظراؤهم . وقال تعالى : (وإذا النفوس زوجت) أى قرن كل صاحب عمل بشكله ونظيره ، فقرن بين المتحابين فى الله فى الجنة وقرن بين المتحابين فى طاعة الشيطان فى الجحيم . فالمرء مع من أحب ، شاء أو أبى .

وفى صحيح الحاكم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحب المرء قوما إلا حشر معهم » .
والحبة أنواع متعددة ، فأفضلها وأجلها المحبة فى الله وقله ، وهى تستلزم محبة ما أحب الله ، وتستلزم محبة الله ورسوله .

ومنها محبة الاتفاق فى طريقة أودين أو مذهب أو نحلة أو قرابة أو صناعة أو مراد مآ ، ومنها محبة لنيل غرض من المحبوب إما من جاهه ، أو من ماله . أو من تعليمه وإرشاده ، أو قضاء وطر منه ، وهذه هى المحبة الغرضية التى تزول بزوال موجبها ، فإنه من ودك لأمرولى عند اقتضائه . وأما محبة المشاكلة والمناسبة التى بين المحب والمحبوب ، فحبة لازمة لا تزول إلا لعارض يزيلها ، ومحبة العشق من هذا النوع ، فلها استحسان روحانى وامتزاج نفسانى ، ولا يعرض فى شيء من أنواع المحبة من الوسواس والتحول وشغل البال والتألف ما يعرض من العشق .

فلان قيل : فإذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحانى فما باله لا يكون دائما من الطرفين ، بل تجده كثيرا من طرف العاشق وحده ، فلو كان سببه الاتصال النفسى والامتزاج الروحانى لكانت المحبة مشتركة بينهما .

فالجواب أن السبب قد يتخالف عنه مسببه لقوات شرط أو لوجود مانع . وتختلف المحبة من الجانب الآخر لابد أن يكون لأحد ثلاثة أسباب :

الأول : علة فى المحبة . وأنها محبة غرضية لا ذاتية . ولا يجب الاشتراك فى المحبة الغرضية ، بل قد يلزمها نفرة من المحبوب .

الثانى : مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له . إما فى خلقه أو خلقه أو هديه أو فعله أو هيئته أو غير ذلك .

الثالث : مانع يقوم بالمحبيب يمنع مشاركته للمحب فى محبته . ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام بالآخر . فلذا انتفت هذه الموانع وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قط إلا من الجانبين . ولولا مانع الكبر والحسد والرياسة والمادة فى الكفار لكانت الرسل أحب إليهم من أنفسهم وأهلبيهم وأموالهم . ولما زال هذا المانع من قلوب أتباعهم كانت محبتهم لهم فوق محبة الأتقى والأهل والمال .

والمقصود أن العشق لما كان مرضا من الأمراض كان قابلا للعلاج . وله أنواع من العلاج : فلان كان مما للعاشق سبيل إلى وصل محبوبه شرعا وقلدا فهو علاجه كما ثبت فى الصحيحين من حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصوم بالصوم فإنه له وجاء » فدل المحب على علاجين : أصلى . وبسلى . وأمره بالأصلى وهو العلاج الذى وضع لهذا الداء فلا يبننى العدول عنه إلى غيره ما وجد إليه سبيلا . وروى ابن ماجه فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنهما : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لم نر للمتحابين مثل النكاح » وهذا المعنى الذى أشار إليه سبحانه عقيب إحلال النساء حرائرهن وإماتتهن عند الحاجة بقوله : (يريد الله أن يخفف عنكم

وخلق الإنسان ضعيفا) فذكر تخفيفه في هذا الموضع . وإخباره عن ضعف الإنسان يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة . وأنه سبحانه خفف عنه أمرها بما أباحه له من أطيب النساء مثي وثلاث ورياح . وأباح له ما شاء مما ملكت يمينه . ثم أباح له أن يتزوج بالإمام إن احتاج إلى ذلك علاجاً لهذه الشهوة . وتخفيفاً عن هذا الخلق الضعيف . وروحه به .

وإن كان لاسبيل للعاشق إلى وصال معشوقه قدراً أو شرعاً . أو هو محتج عليه من الجهتين . وهو الداء العضال . فن علاجه إشعار نفسه اليأس منه . فإن النفس متى يئست من الشيء استراحت منه . ولم تلتفت إليه . فإن لم يزل مرض العشق مع اليأس فقد انحرف الطبع انحرافاً شديداً . فينقل إلى علاج آخر وهو علاج عقله . بأن يعلم بأن تعلق القلب بما لا يطعم في حصونه نوع من الجنون . وصاحبه بمنزلة من يشق الشمس . وروحه متعلقة بالصعود إليها . والدوران معها في فلكها . وهذا ممدود عند جميع العقلاء في زمرة المجانين .

وإن كان الوصال معتبراً شرعاً لا قدراً . فعلاجه : بأن يترأه منزلة المتعذر قدراً . إذ ما لم يأخذ فيه الله فعلاج العبد ونجاته موقوف على اجتنابه . فليشعر نفسه أنه معدوم متمتع لاسبيل له إليه . وأنه بمنزلة سائر المخلوقات . فإن لم تجبه النفس الأمانة فليتركه لأحد أمرين : إما خشية . وإما فوات محبوب هو أحب إليه وأنفع له . وخير له منه . وأدوم المدة وسروراً . فإن العاقل متى وازن بين نيل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب أعظم منه وأدوم وأنفع وألذ أو بالمعكس ظهر له التفاوت . فلا تبع لفئة الأبد التي لا تخطر لها بالذة ساعة تغلب آلاما . وحقيقته أنها أحلام نائم . أو خيال لا ثبات له . فتذهب الآلة . وتبقى النبعة . وتزول الشهوة . وتبقى الشهوة .

الثاني : حصول مكروه أشق عليه من فوات هذا المحبوب . بل يجتمع له الأمران . أغنى فوات ما هو أحب إليه من هذا المحبوب وحصول ما هو أكره إليه من فوات هذا المحبوب . فإذا تيقن أن في إعطاء النفس حظها من هذا المحبوب . هذين الأمرين . هان عليه تركه . ورأى أن صبره على فواته أسهل من صبره عليهما بكثير . فعقله ودينه ومروءته وإنسانيته . تأمره باحتيال الضرر اليسير الذي يتقلب سريعا لذة وسرورا وفرحا . يدفع هذين الضررين العظيمين . وجهله . وهواه . وظلمه . وطمشه . وخفته . يأمره بإيثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالباً عليه ما يجلب . والمعصوم من عصمه الله . فإن لم تقبل نفسه هذا الدواء . ولم تطاوعه فذه المعالجة . فليظفر ما يجلب عليه هذه الشهوة من مفاسد عاجلته . وما تمنعه من مصالحها . فلنأبجأ شيء . لمقاصد الدنيا . وأعظم شيء تعطيلاً لمصالحها . فلنأبجأ تحول بين العبد وبين رشد الذي هو ملاك أمره . وقوام مصالحه . فإن لم تقبل نفسه هذا الدواء فليذكر قبائح المحبوب . وما يدعوه إلى الفرة عنه . فإنه إن طلبها وتأملها وجدها أضعاف محاسنها التي تدعو إلى حبها . وليسأل جيرانه عما خفي عليه منها . فإن المحاسن كما هي داعية الحب والإرادة . فالساوئ داعية البغض والنفرة : فليوازن بين الداعيتين . وليحب أسبقهما وأقربهما منه بابا . ولا يكن ممن غره لون جمال على جسم أبرص مجنوم . وليجاوز بصره حسن الصورة إلى قبح الفعل . وليعبر من حسن المنظر والجسم إلى قبح الخبر والقلب . فإن عجزت عنه هذه الأدوية كلها لم يبق له إلا صدق الجمل إلى من يجيب المضطر إذا دعاه . وليطرح نفسه بين يديه على باب مستغيث به . متضرعا متذللاً مستكيناً . فلي وفق لذلك فقد قرع باب التوفيق . فليسمع . وليكتم . ولا يشيب بذكر المحبوب . ولا يفضحه بين الناس . ويرحمه للأذى . فإنه إن كان ظالمًا لمعتدلاً .

ولا يفر بالحدّث الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي رواه سويد بن سعيد ، عن عليّ ابن مسهر ، عن أبي يحيى القنات ، عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما : عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه عن أبي مسهر أيضا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه الزبير ابن بكار ، عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن أبي حازم . عن ابن أبي نجيع ، عن مجاهد . عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من عشق ففقد فوات فهو شهيد » وفي رواية « من عشق وكم وعف وصبر غفر الله له وأدخله الجنة » فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز أن يكون من كلامه .

فإن الشهادة درجة عالية عند الله ، مقرونة بدرجة الصديقية ، ولها أعمال ، وأحوال ، هي شرط في حصولها . وهي نوعان : عامة ، وخاصة .

فالأخاسة الشهادة في سبيل الله .

والعامة خمس المذكورة في الصحيح ليس العشق واحدا منها . وكيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة وفراغ عن الله . وتحريك القلب والروح والحب لغيره . تنال به درجة الشهادة هذا من المحال ، فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد . بل هو خر الروح الذي يسكرها ويصدها عن ذكر الله . وجهه والتأذ بمناجاته والأنس به . ويوجب عبودية القلب لغيره . فإن قلب العاشق متعبد لمعشوقه . بل العشق أب العبودية : فإنها كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم . فكيف يكون تعبد القلب لغير الله بما تنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم . ونحوها الأولياء . فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس كان غلطا ووهما . ولا يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ العشق في حديث صحيح البتة .

ثم إن العشق منه حلال ومنه حرام . فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه يحكم على كل عاشق بكنم ويعف بأنه شهيد . فترى من يعشق امرأة غيره أو يعشق المردان والبغايا ينال بعشقه درجة الشهداء ؟ وهل هذا إلا خلاف المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم . كيف والعشق مرض من الأمراض التي جعل الله سبحانه لها الأدوية شرعا وقدر . والتلاوى منه إما واجب إن كان عشقا حراما . وإما مستحب .

وأنت إذا تأملت الأمراض والأفات التي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأخصائها بالشهادة وجلبتها من الأمراض التي لا علاج لها . كالطعون . والميطون . والجنون . والحرق . والغريق . وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها . فإن هذه بلايا من الله لأصنع للعبد فيها . ولا علاج لها . وليست أسبابها محرمة . ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبد لغير الله ما يترتب على العشق . فإن لم يكف هذا في إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلد أئمة الحديث العالين به وبطلانه : فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة : بل ولا بحسن . كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث ، ورموه لأجله بالظالم ، واستحل بعضهم غزوه لأجله .

قال أبو أحمد بن عدى في كتابه : هذا الحديث أحد ما أنكر على سويد . وكذلك قال البيهقي : إنه مما أنكر عليه . وكذلك قال ابن طاهر في اللبيرة . وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور وقال أنا أنصحب من هذا الحديث

لأنه لم يحدث به عن غير سويد وهو ثقة ، وذكره أبو الفرج ابن الجوزى فى كتاب الموضوعات ، وكان أبو بكر الأزرقي يرفعه أولا عن سويد فوثب فيه ، فأسقط النبي صلى الله عليه وسلم . وكان لا يجاوز به ابن عباس رضى الله عنهما .

ومن المصائب التى لا تخفى جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن له أدنى للمام بالحديث وعظه لا يخفى هذا البتة . ولا يخفى أن يكون من حديث المشايخ عن ابن أبي حازم عن ابن أبي عمير عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا . وفى صحته موقوفا على ابن عباس نظر . وقد روى الناس سويد بن سعيد روى هذا الحديث بالعظام . وأنكره عليه يحيى بن معين . وقال : هو ساقط كذاب . لو كان لى فرس ورمح كنت أغزوه .

وقال الإمام أحمد : متروك الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال البخارى : كان قد عمى فلقن ما ليس من حديثه . وقال ابن حبان : يأتى بالعضلات عن الثقات . يجب عناية ما روى انتهى .

وأحسن ما قبل فيه قول أبي حاتم الرازى إنه صدوق كثير التدليس . ثم قول الدارقطنى هو ثقة غير أنه لما كبر كان ربما قرئ عليه حديث فيه بعض التكارة فيجيزه انتهى . وعيب على مسلم إخراج حديثه وهذه حاله ؛ ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره . ولم ينفرده به . ولم يكن منكرا ولا شافا . بخلاف هذا الحديث والله أعلم .

فصل : فى هديه صلى الله عليه وسلم فى حفظ الصحة بالطيب

لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح . والروح مطية القوى . والقوى تزداد بالطيب . وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر الأعضاء الباطنة . ويفرح القلب ويسر النفس ويسيطر الروح . وهو أصدق شئ للروح : وأشد ملاءمة لها ، وبينه وبين الروح الطيبة نسبة قريبة . كان أحد المحبوبين من الدنيا إلى أطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه .

وفى صحيح البخارى : « أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب » .

وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم : « من عرض عليه ريحان فلا يرد فانه طيب الريح خفيف الحمل » وفى سنن أبي داود : والنسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الحمل طيب الرائحة » .

وفى مسند الزائر : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله طيب يحب الطيب . نظيف يحب النظافة . كريم يحب الكرم . جواد يحب الجود . فظفوا أفئدكم وساحاتكم . ولا تشبهوا باليود . يجمعون الأكب فى دورهم » الأكب : الزبالة .

وذكر ابن أبى شيبة : « أنه صلى الله عليه وسلم كان له سكة يتطيب منها » وصح عنه أنه قال : « إن الله حقا على كل مسلم أن يقتل فى كل سبعة أيام . وإن كان له طيب أن يمس منه » .

وفى الطيب من الخاصة أن الملائكة تحبه . والشياطين تنفر عنه . وأحب شئ إلى الشياطين الرائحة المنتنة الكريهة . فالأرواح الطيبة تحب الرائحة الطيبة . والأرواح الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة ، وكل روح تميل إلى ما يناسبها ، فالخبيثات للخبيثين ، والخبيثون للخبيثات ، والطيبات للطيبين ، والطيبون للطيبات ، وهذا

وإن كان في النساء والرجال ، فإنه يتناول الأفعال والأقوال ، والمطاعم والمشارب ، والملابس ، والروائح ، إما بعموم لفظه ، أو بعموم معناه .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ صحة العين

روى أبو داود في سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة الأنصاري عن أبيه عن جده رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالإثمد المروح عند النوم . قال : ليقته الصائم » . قال أبو عبيد : المروح المطيب بالمسك .

وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كانت للنبي صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل منها ثلاثا في كل عين » .

وفي الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اكحل يعمل في اليمنى ثلاثا يبتدئ بها ويختم بها . وفي اليسرى ثنتين » .

وقد روى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم : « من اكحل فليوتر » .

فهل الوتر بالنسبة إلى العينين كليهما . فيكون في هذه ثلاث ، وفي هذه ثنتان . واليمنى أولى بالابتداء والتفضيل . أو هو بالنسبة إلى كل عين فيكون في هذه ثلاث . وفي هذه ثلاث ؟ وهما قولان في مذهب أحمد وغيره .

وفي الكحل حفظ لصحة العين . وتقوية للنور الباصر . وجلاء لما . وتلطيف للمادة الرديئة . واستخراج لما مع ازيتة في بعض أنواعه . وله عند النوم مزيد فضل لاشتغالها على الكحل . وسكونها عقيقه عن الحركة المضرة بها . وتخدمة الطليعة لها . والإثمد من ذلك خاصية .

وفي سنن ابن ماجه عن سالم عن أبيه يرفعه : « عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر » .

وفي كتاب أبي نعيم « فإنه منبتة للشعر . مذهبة للقدى . مصفاة للبصر » .

وفي سنن ابن ماجه أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما يرفعه « خير أكل حالكم الإثمد يجلو البصر وينبت الشعر » .

(فصل : في ذكر شيء من الأدوية والأغذية المفردة)

التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم مرتبة على حروف المعجم

(حرف الهمة)

(إثم) هو حجر الكحل الأسود . يؤتى به من أصهبان . وهو أفضل . ويؤتى به من جهة المغرب أيضا ، وأجوده السريع التفتت الذي لفتاته بصيص . وداخله أملس . ليس فيه شيء من الأوساخ . ومزاجه بارد يابس . ينفع العين ويقويها . ويشد أعصابها . ويحفظ صحتها . ويذهب الاعم الزائد في القروح وينملها ، ويتقأ أوساخها ويجلوها . ويذهب الصلناخ . إذا اكحل به مع العسل المائي الرقيق ، وإذا دق وخلط ببعض الشحوم الطرية ولطخ على حرق النار لم يمرض فيه خشك ريشة . وتنع من التنفط الحادث بسببه . وهو أجود أكحال العين . لاسيما للمشايخ . والذين قد ضففت أبصارهم ، إذا جعل معه شيء من المسك .

(أخرج) ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب » .

في الأترج منافع كثيرة ، وهو مركب من أربعة أشياء : قشر ، ولحم ، وحض ، وبزر ، ولكل واحد منها مزاج يخصه ، فقشره حار يابس ، ولحمه حار رطب ، وحضه بارد يابس . وبزره حار يابس .

ومن منافع قشره أنه إذا جعل في الثياب منع السوس . ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء . ويطيب النكهة إذا أمسكها في الفم . ويحلل الرياح . وإذا جعل في الطعام كالأبازير أعان على الهضم .

قال صاحب القانون : وعصارة قشره تنفع من نهش الأفاعي شربا . وقشره ضادا . وحرارة قشره طلاء جيد للبرص انتهى .

وأما لحمه فملطف لحرارة المعدة . نافع لأصحاب المرة الصفراء . قاصح للبخارات الحارة .

وقال الغافقي : أكل لحمه ينفع البواسير انتهى .

وأما حائه فقابض . كاسر للصفراء . ومسكن للحفقان الحار . نافع من اليرقان شربا واكتحالا . قاطع لاني الصفراوي . شمس للطعام . عاقل للطبيعة . نافع من الإسهال الصفراوي . وعصارة حماضه . يسكن غلته النساء . وينفع طلاء من الكاف . ويذهب بالقروبا . ويستدل على ذلك من فعله في الخبر إذا وقع في الثياب قلعه . وله قوة تلطف وتقطع . وتبرد وتطفى حرارة الكبد . وتقوى المعدة . وتنعم حمة المرة الصفراء . وتزيل اللم العارض منها . وتسكن العطش .

وأما بزره فله قوة محللة خفيفة . وقال ابن ماسويه : خاصية حبه النفع من السموم القاتلة إذا شرب منه وزن مثقال مقشرا بماء فاتر . وطلاء مطبوخ ، وإن دق ووضع على موضع السعة نفع ، وهو ملين للطبيعة . مطيب للنكهة . وأكثر هذا العمل موجود في قشره .

وقال غيره : خاصية حبه النفع من لسعات العقارب إذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بماء فاتر . وكذلك إذا دق ووضع على موضع اللدغة .

وقال غيره : حبه يصلح للسموم كلها ، وهو نافع من لدغ الحوام كلها . وذكر أن بعض الأكاسرة غضب على قوم من الأطباء فأمر بحبسهم ، وخيرهم أدما لا يزيد لهم عليه فاختاروا الأترج ، فقيل لهم : لم اخترتموه على غيره ؟ فقالوا : لأنه في العاجل ريحان ، ومنظرة مفرحة . وقشره طيب الرائحة . ولحمه فاكهة . وحضه آدم وحبه ترياق . وفيه دهن ، وحقيق بشيء هذه منافعه أن يشبه به خلاصة الوجود وهو المؤمن الذي يقرأ القرآن . وكان بعض السلف يحب النظر إليه لما في منظره من التفریح .

(أُرژ) فيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم . أحدهما : أنه لو كان رجلا لكان حلبا . الثاني : كل شيء أخرجه الأرض ففيه داء وشفاء إلا الأرض فإنه شفاء لا داء فيه . ذكرناهما تنبيها وتحذيرا من نسبهما إليه صلى الله عليه وسلم .

وبعد : فهو حار يابس ، وهو أغذى الحبوب بعد الحنطة ، وأحدها خلطا . يشد البطن شدا يسيرا . ويقوى المعدة ويدبغها ويمكث فيها . وأطباء الهند تزعم أنه أحد الأعذية وأنفعها إذا طبخ باللبان البقر . وله تأثير في خصب البدن ، وزيادة المني ، وكثرة التخصيب ، وتصفية اللون .

(أرز) يفتح الهزء وسكون الراء ، وهو الصنوبر ، ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تنقيها الرياح تقيها مرة وتميلها أخرى ، ومثل المنافق مثل الأرزة لا تزال قائمة على أصلها حتى يكون انجفافها مرة واحدة » .

وحه حار رطب . وفيه إنضاج وتلين ، وتحليل ، ولذع يلعب بتقعه في الماء ، وهو عسر الهضم ، وفيه تغذية كثيرة . وهو جيد للسعال ، ولتنقية رطوبات الرئة ، ويزيد في المنى ، ويولد مقصا ، وتريقه حب الرمان المر .

(إذخر) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في مكة : « لا ينجلى خلاها ، فقال له العباس رضى الله عنه إلا إذخر يارسول الله فإنه لقينهم وليبوتهم » ، فقال : « إلا الإذخر » .

والإذخر حار في الثانية يابس في الأولى ، لطيف ، مفتاح للسدد وأقواء العروق ، يدر البول ، والطمث . وينبت الحصى . ويحلل الأورام الصلبة في المعدة ، والكبد ، والكليتين شربا وضادا ، وأصله يقوى عود الأسنان . والمعدة ، ويسكن الغثيان ، ويعقل البطن .

(حرف الباء)

(بطيخ) روى أبو داود والترمذى : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل البطيخ بالرطب ، يقول : يدفع حر هذا برد هذا ، وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد . والمراد به الأخضر . وهو بارد رطب . وفيه جلاء . وهو أسرع اعتدلا عن الملحة من القثاء والخيار . وهو سريع الاستحالة إلى أى خلط كان صادفه في المعدة . وإذا كان أكله محرورا انتفع به جدا ، وإن كان مبرودا دفع ضرره يسير من الزجيجيل ونحوه ، وينبى أكله قبل الطعام ويتبع به ، وإلا غشى وقيا . وقال بعض الأطباء : إنه قبل الطعام يشل البطن غسلا ، ويذهب بالداء أصلا .

(بلح) روى الترمذى وابن ماجه في سننهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلوا البلح بالتمر . فإن الشيطان إذا نظر إلى ابن آدم يأكل البلح بالتمر يقول : بئى ابن آدم حتى أكل الحديث بالعتيق » وفي رواية : « كلوا البلح بالتمر . فإن الشيطان يحزن إذا رأى ابن آدم يأكله يقول : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق » رواه البزار في مسنده وهذا لفظه .

قلت : الباء في الحديث بمعنى مع . أى كلوا هذا مع هذا .

قال بعض أطباء الإسلام : إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل البلح بالتمر . ولم يأمر بأكل البسر مع التمر . لأن البلح بارد يابس ، والتمر حار رطب . ففى كل منهما إصلاح للآخر ، وليس كذلك البسر مع التمر ، فإن كل واحد منهما حار ، وإن كانت حرارة التمر أكثر ، ولا ينبى من جهة الطب الجمع بين حارين أو باردين كما تقدم .

وفى هذا الحديث التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ، ومراعاة التدبير الذى يصلح في دفع كفيات الأغذية والأدوية بعضها ببعض . ومراعاة القانون الطبي الذى يحفظ به الصحة ، وفى البلح برودة وبيوسة ، وهو ينفع الهم والفتة والمعدة ، وهو ردىء للصدر والرئة بالخشونة التى فيه ، بطيء في المعدة ، يسير التغذية ، وهو للتنخلة كالحصرم لشجرة العنب ، وهما جميعا يولدان رياحا وقرقرة ونفعا ولا سببا إذا شرب عليهما الماء . ودفع مضرتهما بالتمر أو بالصل والزبد .

(بسر) ثبت في الصحيح : « أن أبا الحيثم بن التيهان لما ضافه النبي صلى الله عليه وسلم . وأبو بكر . وعمر رضي الله عنهما ، جامعهم بعثق » وهو من النخلة كالمعقود من العنب فقال له : هلا انتقيت لنا من رطب ؟ فقال : أحببت أن تنتقوا من بسره ورطبه » بسر حار يابس ، وييسه أكثر من حره . ينشف الرطوبة . ويدفع المعدة ، ويعبس البطن ، وينفع اللثة والضم . وأنفمه ما كان هشاً وحلوا . وكثرة أكله وأكل البلبج يحدث السدد في الأحشاء .

(بيض) ذكر البيهقي في شعب الإيمان أثرا مرفوعا : « أن نبيا من الأنبياء شكا إلى الله سبحانه الضعف . فأمره بأكل البيض » وفي ثبوته نظر .

ويختار من البيض الحديث على العتيق ، وبيض الدجاج على سائر بيض الطير . وهو معتدل يميل إلى البرودة قليلا .

قال صاحب القانون : وعنه حار رطب ، يولد دما صحيفا محمودا ، ويقضى غذاء يسيرا . ويسرع الانحدار من المعدة إذا كان رخوا .

وقال غيره : مع البيض مسكن للألم ، ملمس للحلق وقصبة الرئة . نافع للحلق والسعال . وقروح الرئة والكلب والمثانة ، مذهب للخشونة لاسيا إذا أخذ بدهن اللوز الحلو . ومنضج لما في الصدر ملين له . مسهل لخشونة الحلق .

وبياضه إذا قطر في العين الوارمة ورما حارا برده وسكن الوجع . وإذا لطخ به حرق النار أو ما يعرض له لم يدعه يتفط ، وإذا لطخ به الوجع منع الاحتراق العارض من الشمس ، وإذا خلط بالكندر ولطخ على الجبهة فنع من النزلة .

وذكره صاحب القانون في الأدوية القلبية ثم قال : وهو وإن لم يكن من الأدوية المطلقه فإنه مما له مدخل في تقوية القلب جدا ، أعنى الصفرة ، وهي تجمع ثلاثة معان : سرعة الاستحالة إلى الدم ، وقلة الفضلة ، وكون الدم المتولد منه مجانسا للدم الذي يغلو القلب خفيفا متدفعا إليه بسرعة ، ولذلك هو أوفق ما يتلافى به عادية الأمراض المعلقة بلجوهر الروح .

(بصل) روى أبو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها : « أنها سئلت عن البصل ، فقالت : إن آخر طعام أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل » وثبت عنه في الصحيحين : « أنه منع آكله من دخول المسجد » .

والبصل حار في الثالثة ، وفيه رطوبة فضلية ينفع من تغير المياه ، ويدفع ريح السموم ، ويفتح الشهوة . ويقوى المعدة ، ويهيج الباه ، ويزيد في المني ، ويحسن اللون ، ويقطع البلغم ، ويجلو المعدة . وبزره يذهب البهق ، ويدلك به حول داء الثعلب فينفع جدا ، وهو بالمالح يقلع الثآليل . وإذا شمه من شرب دواء مسهلا منعه من القيء والغثيان ، وأذهب رائحة ذلك الدواء ، وإذا تسعط بمائه نقي الرأس ، ويقطر في الأذن لتقل السمع ، والطنين ، والقيح ، والماء الحادث في الأذنين ، وينفع من الماء النازل في العينين استحالا يكتحل ببزره مع الصل لبياض العين ، والمطبوخ منه كثير الغذاء ، ينفع من البرقان ، والسعال ، وخشونة الصدر ، ويسر البول ، ويلين الطبع ، وينفع من عضه الكلب غير الكلب إذا تطل عليها ماؤه يملح وسذاب ، وإذا احتمل نفع أنواء البواسير .

وأما ضرره فإنه يورث الشقيقة ، ويصدع الرأس ، ويولد أرياحا ، ويظلم البصر ، وكثرة أكله تورث النسيان ، ويفسد العقل ، ويغير رائحة الفم والنعمة ، ويؤذى الحليس والملائكة ، وإماتته طبعها تذهب بهذه المضرات منه .

وفي السنن : « أنه صلى الله عليه وسلم أمر آكله وآكل الثوم أن يمينهما طيبعا » . ويذهب رائحته مضيق ورق السذاب عليه .

(باذنجان) في الحديث الموضوع المختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم : الباذنجان لما أكل له ، وهذا الكلام مما يستتبع نسبه إلى آحاد العقلاء فضلا عن الأنبياء .

وبعد فهو نوعان : أبيض وأسود ، وفيه خلاف هل هو بارد أو حار ؟ والصحيح أنه حار . وهو مولد للسواد ، والبواسير ، والسدد ، والسرطان ، والجذام ، ويفسد اللون ويسوده ، ويضر بتنن الفم ، والأبيض منه المستطيل عار من ذلك .

(حرف التاء)

(تمر) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم : « من تصبح يسبح تمرات » وفي لفظ « من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا ضر » . وثبت عنه أنه قال : « بيت لآتمر فيه جياح أهله » . وثبت عنه « أكل التمر بالزبد » . وأكل التمر بالخبز . وأكله مفردا « وهو حار في الثانية . وهل هو رطب في الأولى أو يابس فيها ؟ على قولين .

وهو مقو للكبد . ملين للطبع ، يزيد في الباه ولا سيما مع حب الصنوبر . ويرى من خشونة الحلق . ومن لم يعتده كآهل البلاد الباردة فإنه يورث لم السدد . ويؤذى الأسنان . ويبيح الصلداق . ودفع ضرره باللوز والخشخاش . وهو من أكثر التمار تغذية للبدن بما فيه من الجوهر الحار والرطب . وأكله على الريق يقتل اللود . فإنه مع حرارته فيه قوة ترياقية . فإذا أديم استعماله على الريق خفف مادة اللود وأضعفه . وقلة أو قتله . وهو فاكهة وغذاء : ودواء . وشراب . وحلوى .

(تين) لما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة . فإن أرضه تنافى أرض النخل . ولكن قد أقسم الله به في كتابه لكثرة منافعه وفوائده : والصحيح أن المقسم به هو التين المعروف . وهو حار . وفي رطوبته وبيوسه قولان . وأجوده الأبيض الناضج القشر . يحلو رمل الكل ، والمثانة ، ويؤمن من السموم . وهو أغذى من جميع الفواكه . وينفع خشونة الحلق . والصلبر . وقصبة الرئة ، ويفسل الكبد والطحال . وينفي الخلط البلغمي من المعدة . ويفقد البدن غذاء جيدا . إلا أنه يولد القمل إذا أكثر منه جدا . وبإسه يفتن ويضعف العصب . وهو مع الجوز واللوز محمود .

قال جالينوس : وإذا أكل مع الجوز والسذاب قبل أخذ السم القاتل نفع . وحفظ من الضرر .

ويذكر عن أبي بردة : « أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين . فقال كلوا . وأكل منه . وقال : لو قلت أن فاكهة نزلت من الجنة قلت هذه : لأن فاكهة الجنة بلا عجم » . فكلوا منها ، فإنها تقطع البواسير . وتنفع من القيرس « وفي ثبوت هذا نظر .

واللحم منه أجود ، ويعطش المحرورين . ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح . وينفع السعال المزمن ، ويدبر البول . ويفتح سد الكبد والطحال . ويوافق الكلى والمثانة . ولأكله على الريق منفعة عجيبة في تفتيح مجارى الغذاء . وخصوصا بالوز والجوز . وأكله مع الأعذية الغليظة ردى جدا .
والتوت الأبيض قريب منه ، لكنه أقل تغذية وأضر بالمعدة .

(تليينة) قد تقدم أنها ماء الشعير المطحون . وذكرنا منافعتها وأنها أنفع لأهل الحجاز من ماء الشعير الصحيح .

(حرف التاء)

(تلج) ثبت في الصحيح : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والتلج والبرد » .

وفى هذا الحديث من الفقه أن الداء يدلوى بضده . فإن فى الخطايا من الحرارة والحريق ما يضاده التلج والبرد . والماء البارد . ولا يقال إن الماء الحار أبلغ فى إزالة الوسخ . لأن فى الماء البارد من تصلب الجسم وتقويته ما ليس فى الحار . والخطايا توجب أثرين : التدنيس والإرخاء . فالمطلوب تداويا بما يظف القلب ويصلبه . فذكر الماء البارد والتلج والبرد إشارة إلى هذين الأمرين .

وبعد فالتلج بارد على الأصح وغلط من قال حار . وشبهته تولد الحيوان فيه . وهذا لا يدل على حرارته . فإنه يتولد فى القواكه الباردة ، وفى الخل .

وأما تعطيше فلهيجه الحرارة لحرارته فى نفسه . ويضر المعدة والعصب . وإذا كان وجع الأسنان من حرارة مفرطة سكنها .

(ثوم) هو قريب من البصل . وفى الحديث « من أكلهما فليمتما طيبا » وأهدى إليه طعام فيه ثوم فأرسل به إلى أبى أيوب الأنصارى فقال : « يا رسول الله تكرهه وترسل به إلى ؟ » فقال لى أناجى من لانتاجى .
وبعد : فهو حار يابس فى الرابعة . يسخن إسخانا قويا . ويخفف تخفيفا بالغا . نافع للمبرودين . ولن مزاجه يافى . ولن أشرف على الوقوع فى القالج . وهو يخفف للمنى . مفتاح للسدد . محلل للرياح الغليظة . هاضم للطعام . قاطع للعطش . مطلق للبطن . مدر للبول . يقوم فى لسع الهوام وجميع الأورام الباردة مقام الترياق . وإذا دق وعمل فيه ضاد على نهش الحيات أو فى لسع العقارب نفعها . وجذب السموم منها . ويسخن البدن ويزيد فى حرارته . ويقطع البلغم . ويحلل النخ . ويصنى الحلق . ويحفظ صحة أكثر الأبدان . وينفع من تغير المياه . والسعال المزمن . ويؤكل نيئا ومطبوخا ومشويا . وينفع من وجع الصدر من البرد . ويخرج الباق من الحلق . وإذا دق مع الخل والملح والعسل ثم وضع على الضرس المتأكل فته وأسقطه . وعلى الضرس الوجع سكن وجعه . وإن دق منه مقدار درهمين وأخذ مع ماء العسل أخرج البلغم والدود . وإذا صلى بالعسل على البهق نفع .

ومن مضاره أنه يصدع . ويضر الدماغ والعينين . ويضعف البصر والباه . ويعطش . ويبيج الصفراء . ويخفف رائحة الفم ، وينهب رائحته أن يخضع عليه ورق السذاب .

(ثريد) ثبت فى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

والزبد وإن كان مركبا فإنه مركب من غوبز ولحم ، فالحليز أفضل الأقوات ، واللحم سيد الإدام ، فإذا اجتمعا لم يكن بعدهما غاية .

وتتازع الناس أربعا أفضل ؟ والصواب : أن الحاجة إلى الخبز أكثر وأعم ، واللحم أجل وأفضل . وهو أشبه بجوهر البدن من كل ما عده ، وهو طعام أهل الجنة ، وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والغوم والعفس والبصل : (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) وكثير من السلف على أن الغوم الجنة . وعلى هذا فالآية نص على أن اللحم غير من الجنة .

(حرف الجيم)

(جمار) قلب النخل ، ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : « بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من الشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها » الحديث .

والجمار بارد يابس في الأولى . ينجم القروح . وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن . وغلبة المرة الصفراء . وثائرة الدم . وليس يردى الكيموس . ويغذى غداء يسيرا . وهو بعل المضم . وشجرته كلها منافع ولهذا مثله النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه .

(جين) في السنن عن عبد الله بن عمر قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة في ثوبك فدعا بسكين وسمى وقطعه » رواه أبو داود . وأكله الصحابة رضي الله عنهم بالشام والعراق . والرطب غير المملوح جيد للمعدة . هين السلوك في الأعضاء يزيد في اللحم ، ويلين البطن تليينا معتدلا . والمملوح أقل غذاء من الرطب وهو ردي للمعدة مؤذ للأعضاء ، والعتيق يعقل البطن ، وكذا المشوى . وينفع القروح . وينعج الإسهال . وهو بارد رطب ، فإن استعمل مشويا كان أصلح لمزاجه . فإن النار تصلحه وتعذله وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته . والعتيق المالح حار يابس ، وشبه يصلحه أيضا بتلطيف جوهره وكسر حرافته لما تجذبه النار منه من الأجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها . والمملح منه ييزل ويولد حصاة الكلى والمثانة ، وهو ردي للمعدة . وخطئه بالمطقات أربأ بسبب تنفيذها له إلى المعدة .

(حرف الحاء)

(حناء) قد تقدمت الأحاديث في فضله ، وذكر منافعه ، فأغنى عن إعادته .
(حبة السوداء) ثبت في الصحيحين من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عليكم بهذه الحبة السوداء ، فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام » والسام الموت . الحبة السوداء هي الثونيز في لغة الفرس . وهي الكون الأسود ، وتسمى الكون الهندي .
قال الحربي : عن الحسن رضي الله عنه أنها الخردل . وحكى الهروي أنها الحبة الخضراء ثمرة البطيخ ، وكلاهما وهم والصواب أنها الثونيز .

وهي كثيرة المنافع جدا . وقوله : « شفاء من كل داء » مثل قوله تعالى : (تدمر كل شيء بأمر ربها) أي كل شيء يقبل التدمير . ونظائره . وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة ، وتدخل في الأمراض الحارة اليابسة بالعرض ، فتوصل قوى الأدوية الباردة الرطبة إليها بسرعة تنفيذها إذا أخذ سيراها .

وقد نص صاحب القانون وغيره على الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وإصماله قوته . وله نظائر يعرفها حلقاق الصناعة ولاستبعاد منفعة الحار في أمراض حارة بالخاصة فلذلك تجدد ذلك في أدوية كثيرة ، منها الأنزروت وما يركب معه من أدوية الرمد كالسكر وغيره من المفردات الحارة . والرمد ورم حار باتفاق الأطباء . وكذلك نفع الكبريت الحار جدا من الحرب . والشونيز حار يابس في الثالثة . مذهب للنفخ . مخرج لحب القرع ، نافع من البرص . وحى الربيع والبغمية ، مفتاح للسدد ، ومحلل للرياح . محفف لبلة المعدة وورطوبتها ، وإن دق وعجن بالعسل وشرب بالماء الحار أذاب الحصاة التي تكون في الكليتين والثالثة . وتدر البول والحيض واللبن إذا أديم شربه أياما ، وإن سخن بالخل وطلى على البطن قتل حب القرع . فلن عجن بماء الحنظل الرطب أو المطبوخ كان فعله في إخراج السود أقوى ، ويجلو ويقطع ويحلل ويشفي من الزكام البارد إذا دق وصير في خرقة واشم دائما أذهبه . ودهنه نافع لداء الحية . ومن الثآليل والخييلان . وإن شرب منه مثقال بماء نفع من البرص وضيق النفس ، والصداد به ينفع من الصداغ البارد . وإذا نفع منه سبع حبات عددا في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعه نفعاً بليفاً . وإذا طبخ بخل وتخمض به نفع من وجع الأسنان عن برد . وإذا استعط به مسحوقا نفع من ابتداء الماء العارض في العين ، وإن ضمد به مع الخل قلع البثور والحرب المتقرح ، وحلل الأورام البغمية المزمنة . والأورام الصلبة ، وينفع من القوة إذا تسعط بدهنه . وإذا شرب منه مقدار نصف مثقال إلى مثقال نفع من لسع الزيتلاء ، وإن سخن ناعماً وخطط بدهن الحبة الخضراء وقطر منه في الأذن ثلاث قطرات نفع من البرد العارض فيها . والريح والسدد . وإن قلى ثم دق ناعماً ثم نفع في زيت وقطر في الأنف ثلاث قطرات أو أربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير . وإذا أحرق وخطط بشمع مذاب بدهن السوسن أو دهن الحناء وطلى به القروح الخارجة من الساقين بعد غسلها بالخل نفعها . وأزال القروح . وإذا سخن بخل . وطلى به البرص والبهق الأسود والخزاز الخليط نفعها وأبرأها . وإذا سخن ناعماً واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد من عضة كلب كلب قبل أن يفزع من الماء نفعه نفعاً بليفاً ، وأمن على نفسه من الحلاك . وإذا سمط بدهنه نفع من الفالج والكزاز وقطع موادها . وإذا دخن به طرد الحوام . وإذا أذيب الأنزروت بماء ولطخ على داخل الحلقة ثم ذر عليها الشونيز كان من الذرورات الجيدة العجيبة النفع من البواسير ، ومنافعه أضعاف ما ذكرنا والشربة منه درهمان . وزعم قوم أن الإكثار منه قاتل .

(حرير) قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه للزبير . ولعبد الرحمن بن عوف . من حكمة كانت بهما ، وتقدم منافعه ومزاجه فلا حاجة إلى إعادته .

(حرف) قال أبو حنيفة : هذا هو الحب الذي يتداوى به . وهو الشفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ونياته يقال له الحرف . وتسميه العامة الرشاد ، وقال أبو عبيد : الثفاء هو الحرف .

قلت : والحديث الذي أشار إليه ما رواه أبو عبيد وغيره . من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : ه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ماذا في الأمرين من الشفاء : الثفاء والصبر ه رواه داود في المراسيل .

وقوته في الحرارة واليبوسة في الدرجة الثالثة ، وهو يسخن ، ويلين البطن ، ويخرج السود وحب القرع ، ويحلل أورام الطحال ، ويمرّك شهوة الجماع ، ويجلو الجرب المتقرح والقوباء . وإذا ضمد به مع العسل حلل ورم الطحال ، وإذا طبخ مع الحناء أخرج الفضول التي في الصدر ، وشربه ينفع من نهش الحوام ولسمها ،

وإذا دخن به في موضع طرد الحوام عنه ، ويمسك الشعر المتساقط ، وإذا خلط بسويق الشعير والخل وتضمده به نفع من عرق النسا ، وحلل الأورام الحارة في آتورها ، وإذا تضمده به مع الماء والملح أنصبع الدمايل ، وينفع من الاسترخاء في جميع الأعضاء ، ويزيد في الباه ، ويشهى الطعام ، وينفع الربو وعسر النفس ، وغلظ الطحال وينقى الرئة ، ويدبر الطمث . وينفع من عرق النسا . ووجع حق الورك بما يخرج من القفول إذا شرب أو احتقن به ، ويجلو ما في الصدر والرئة من البلغم اللزج . وإن شرب منه بعد صفه وزن خمسة دراهم بالماء الحار أسهل الطبيعة . وحلل الرياح ، ونفع من وجع القولنج البارد السب . وإذا سحق وشرب نفع من البرص . وإن لطخ عليه وعلى البق الأبيض بالخل نفع منهما وينفع من الصداع الحادث من البرد والبلغم . وإن قل وشرب عقل الطبع لاسياً إذا لم يسحق لتحلل لزوجته بالقل . وإذا غسل بمائه الرأس نقاه من الأوساخ والرطوبات اللزجة . قال جالينوس : قوته مثل قوة بزر الخردل . ولذلك قد يسخن به أوجاع الورك المعروفة بالنسا . وأوجاع الرأس . وكل واحد من اللبل التي تحتاج إلى التسخين . كما يحسن بزر الخردل . وقد يخلط أيضاً في أدوية يسقاها أصحاب الربو من طريق أن الأمر فيه معلوم أنه يقطع الأخلاط الغليظة تقطيعاً قوياً كما يقطعها بزر الخردل . لأنه شبيه به في كل شيء .

(حلبة) يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بمكة فقال : ادعوا له طبيباً . فدعى النازر بن كلداء فنظر إليه فقال : ليس عليه بأس . فأتوا له فريقة . وهي الحلبة . مع تمر عجوة رطبة يطبخان فيحساها ، ففعل ذلك فبرئ .

وقوة الحلبة من الحرارة في الدرجة الثانية . ومن الببوسة في الأولى . وإذا طبخت بالماء لينت الحلق والصدر والبلغم . وتسكن السعال والخشونة والربو وعسر النفس . وتزيد في الباه ، وهي جيدة للريح والبلغم والبواسير . مخرطة الكيموسات المرتبكة في الأمعاء . وتحلل البلغم اللزج من الصدر ، وتنفع من الديبلات . وأمراض الرئة . وتعمل لهذه الأدوية في الأحشاء مع السمن والقانيد . وإذا شربت مع وزن خمسة دراهم قوة أدبرت الحيف . وإذا طبخت وغسل بها الشعر جددته وأذهبت الخزاز . ودقيقتها إذا خلط بالنطرون والخل وضمد به حلل ورم الطحال . وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة فتفتتح به من وجع الرحم العارض من ورم فيه . وإذا وضد به الأورام الصلبة القليلة الحرارة نفعها وحلها . وإذا شرب ملوؤها نفع من المخص العارض من الرياح وأزلق الأمعاء . وإذا أكلت مطبوخة بالتمر أو الصل أو التين على الريق حلت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة . ونفعت من السعال المتطاوّل منه . وهي نافعة من الحصر مطلقة للبلغم . وإذا وضعت على الظهر المتشنج أصلحته . ودهنها ينفع إذا خلط بالشمع من الشقاق العارض من البرد . ومنافعها أضعاف ما ذكرنا .

ويذكر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « استشفوا بالحلبة » وقال بعض الأطباء : لو علم الناس منافعتها لاشتروها بوزنها ذهباً .

(حرف الخاء)

(خبز) ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تكون الأرض يوم القيامة خبزاً واجدة . يتكفؤ بها الجبار بيده نزلاً لأهل الجنة » .

وروى أبو داود في سننه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرزء من الخبز والرء من الحنيس » .

وروى أبو داود في سننه أيضا من حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ووددت أن عندى خبزة بيضاء من برة سمراء ملبقة بسمن ولبن ، فقام رجل من القوم فاتخذها فجاء به فقال : في أى شء كان هذا السمن ؟ فقال : : في عكة خبب فقال : ارفعه » .

وذكر البيهقى من حديث عائشة رضى الله عنها رزفه « أكرموا الخبز » ومن كرامته أن لا ينتظر به الأدم والموقوف أشبه ، فلا يثبت رزفه ولا رزف مائله .

وأما حديث النهى عن قطع الخبز بالسكين فباطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما المروى النهى عن قطع اللحم بالسكين ، ولا يصح أيضا .

قال مهنا : سألت أحمد عن حديث أبى معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها عن النهى صلى الله عليه وسلم « لا تقطعوا اللحم بالسكين فإن ذلك من فعل الأعاجم » فقال : ليس بصحيح ، ولا يعرف هذا ، وحديث عمرو بن أمية خلاف هذا . وحديث المغيرة يعنى بحديث عمرو بن أمية : « كان النهى صلى الله عليه وسلم يحتر من لحم الشاة » وبحديث المغيرة « أنه لما أضافه أمر بحجب فشوى ثم أخذ الشفرة فجعل يخر » .

وأحد أنواع الخبز أجودها اختيارا وعمنا . ثم خبز التنور أجود أصنافه . وبعده خبز الفرن . ثم خبز الملة في المرتبة الثالثة ، وأجوده ما اتخذ من الحنطة الحديثة . وأكثر أنواعه تغذية خبز السيد وأبطؤها هضمها . لقلة نخالته . ويتلوه خبز الحواري ، ثم الخشكار ، وأحد أوقات أكله في آخر اليوم الذى خبز فيه : واللبن منه أكثر تليينا وغذاء وترطيبا ، وأسرع انحطارا ، واليابس بخلافه . ومزاج الخبز من البرحار في وسط الدرجة الثانية ، وقرىب من الاعتدال في الرطوبة واليبوسة ، واليبس يغلب على ما جففته النار منه . والرطوبة على ضده . وفى خبز الحنطة خاصية وهو أنه يسمن سريعا ، وخبز القطارف يولد خلطا غليظا ، والفتيت نقاخ بطنى الهضم والمعمول بالبن مسدد كثير الغذاء بطنى الانحطار ، وخبز الشعير بارد يابس في الأولى . وهو أقل غذاء من خبز الحنطة .

(خل) روى مسلم في صحيحة عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أهله الإدام فقالوا : ما عندنا إلا خل فلما به وجعل يأكل ويقول : نم الإدام الخل ، نم الإدام الخل » . وفى سنن ابن ماجه عن أم سعيد رضى الله عنها : عن النهى صلى الله عليه وسلم : « نم الإدام الخل ، اللهم بارك في الخل ، ولم يفتر بيت فيه الخل » .

الخل مركب من الحرارة ، والبرودة أغلب عليه ، وهو يابس في الثالثة قوى التجفيف ، يمنع من انصباب المواد ، ويلطف الطبيعة ، وخل الخمر ينفع المعدة الملتببة ، ويقمع الصفراء ، ويدفع ضرر الأدوية القتالة ، ويحلل اللبن والدم إذا جمد في الجوف ، وينفع الطحال ، ويدفع المعدة ، ويعقل البطن ، ويقطع العطش ، ويمنع الورم حيث يريد أن يحدث ، ويعين على الهضم ، ويضاد البلغم ، ويلطف الأغذية الغليظة ، ويرق الدم .

وإذا شرب بالملح نفع من أكل القطر القتال، وإذا اجتمى قطع العلق المتعلق بأصل الحنك، وإذا شمضمض به مسخنا نفع من وجع الأسنان وقوى اللثة، وهو نافع للداحس إذا طلى به، والنفلة والأورام الحارة، وحرق النار، وهو مشه للأكل مطيب للمعدة، صالح للشباب وفي الصيف لسكان البلاد الحارة.

(خلال) فيه حديثان لا يثبتان.

أحدهما: يروى من حديث أبي أيوب الأنصاري يرضه «ياحبذا المتخطلون من الطعام، إنه ليس شيء أشد على الملك من بقية تبقى في القم من الطعام».

وفيه وأصل بن السائب. قال البخاري والرازي: منكر الحديث، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث.

الثاني: يروى من حديث ابن عباس، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن شيخ روى عنه صالح الرحاطي يقال له: محمد بن عبد الملك الأنصاري: حدثنا عطاء عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخلل بالليط والآس، وقال: إنهما يسقيان عروق الجذام» فقال أبي: رأيت محمد بن عبد الملك وكان أعمى يضع الحديث ويكتب.

وبعد، فإن خلال نافع اللثة والأسنان حافظ لصحتها. نافع من تغير النكهة، وأجوده ما اتخذ من عيدان الأشعة وخشب الزيتون. والخلاف، والتخلل بالقصب والآس والريحان، والبادروج مضر.

(حرف الدال)

(دهن) روى الترمذي في كتاب [الشمائل] من حديث أنس بن مالك رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه، وتسريح لحيته. ويكثر القناع كان ثوبه ثوب زيات».

(الدهن) يسد مسام البدن ويمنع ما يتخلل منه. وإذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه، وإن دهن به الشعر حسنه وطوله، ونفع من الحصبية، ودفع أكثر الآفات عنه.

وفي الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. «كلوا الزيت وادهنوا به» وسأيت إن شاء الله تعالى، والدهن في البلاد الحارة كالخجاز ونحوه من أكد أسباب حفظ الصحة، وإصلاح البدن وهو كالضروري لهم، وأما البلاد الباردة فلا يحتاج إليه أهلها والإحاح به في الرأس فيه خطر بالبصر، وأنفع الأدهان البسيطة الزيت ثم السمن. ثم الشبرج. وأما المركبة فمنها بارد ورطب كدهن البنفسج ينفع من الصداع الحار. وينوم أصحاب السهر. ويرطب الدماغ، وينفع من الشقاق، وغلبة البس والجفاف، ويطل به الجرب والحكة للبابسة فينفعها، ويسهل حركة المفاصل. ويصلح لأصحاب الأمزجة الحارة في زمن أيام الهيف.

وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما: «فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان كفضلي على سائر الناس».

والثاني: «فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان كفضل الإسلام على سائر الأديان».

ومنها حار رطب كدهن البان. وليس دهن زهره. بل دهن يستخرج من حب أبيض أغبر نحو الفستق كثير الدهنية والدم ينفع من صلابة العصب ويليته. وينفع من البرش والنفش والكلف والبق، ويسهل بلغمًا غليظًا. ويلين الأوتار اليابسة. ويسخن العصب.

وقد روى فيه حديث باطل غثق لا أصل له : « ادعنوا بالبان فإنه أحظى لكم عند نساتكم » ومن منافعه أنه ينجو الأسنان ويكسبها بهجة ، ويتقيها من الصدى . ومن مسح به وجهه ورأسه لم يصبه حصا ولا شقاق . وإذا دهن به حقوه ومذاكيره وما والاها نفع من برد الكلتيين . وتقطير البول .

(حرف الذال)

(ذرية) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضی الله عنها قالت : « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى بذرية في حجة الوداع لحله وإحرامه » .

تقدم الكلام في الذرية ومنافعها وماهيها فلا حاجة لإعادته .

(ذباب) تقدم في حديث أبي هريرة المتفق عليه في أمره صلى الله عليه وسلم بتمسك الذباب في الطعام إذا سقط فيه لأجل الشفاء الذي في جناحه ، وهو كالترياق للسم الذي في الجناح الآخر ، وذكرنا منافع الذباب هناك . (ذهب) روى أبو داود والترمذي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لمرغبة بن أسعد لما قطع أنفه يوم الكلاب واتخذ أنفا من ورق فأثنت عليه . فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب وليس لمرغبة عندهم غير هذا الحديث الواحد .

الذهب : زينة الدنيا ، وطلمس الوجود . ومفرح النفوس . ومقوى الظهور . وسر الله في أرضه . ومزاجه في سائر الكيفيات . وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر المعجونات اللطيفة والمفرحات . وهو أعدل المعديات على الإطلاق وأشرفها .

ومن خواصه : أنه إذا دفن في الأرض لم يضره التراب ولم يتقصه شيئا . ويزادته إذا خلطت بالأدوية نفعت من ضعف القلب والرجفان العارض من السوداء . وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفزع والعشق . ويسمن البدن ويقويه . ويذهب الصفار . ويحسن اللون . وينفع من الجذام وجميع الأوجاع والأمراض السوداء ، ويدخل بخاصية في أدوية داء الثعلب . وداء الحية شربا وطلاء . ويجلو العين ويقويها . وينفع من كثير من أمراضها . ويقوى جميع الأعضاء . وإسماكه في التيم يزيل البخر . من كان به مرض يحتاج إلى الكي وكوى به لم ينقطع موضعه ويبرأ سريعا . وإن اتخذ منه ميلا واحتكل به قوى العين وجلاها . وإذا اتخذ منه خاتم فصبه منه وأحى وكوى به قوادم أجنحة الحمام ألقت أبراجها ولم تنتقل عنها . وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس لأجلها أبيع في الحرب والسلاح منه ما أبيع .

وقد روى الترمذي من حديث بريدة العنبري رضی الله عنه قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وقضة » .

وهو معشوق النفوس التي متى ظفرت به سلاها عن غيره من محبوبات الدنيا .

قال تعالى : (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المنقطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كان لابن آدم واد من ذهب لا يتبغى إليه ثانيا . ولو كان له ثان لا يتبغى ثالثا ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » .

هذا ، وإنه أعظم سائل بين الخلق وبين فوزها الأكبر يوم معادها ، وأعظم شيء عصى الله به . وبه

قطعت الأرحام ، وأريقَت الدماء ، واستحلت المحارم ، ومنعت الحقوق ، وتظالم العباد . وهو المرغَّب في الدنيا وعاجلها ، والمزهد في الآخرة وما أعدّه الله لأوليائه فيها ، فكُم أُميت به من حق ، وأُسيء به من باطل ، ونصر به ظالم ، وقهر به مظلوم .

وما أحسن ما قال فيه أبو القاسم الحريري :

تبا له من خادع مصادق	تُهمر ذى وجهين كالمناقب
يبدو بوصفين لعين الزامق	زينة معشوق ولون عاشق
وحبه عند ذوى الحقائق	يدعو إلى ارتكاب خطئ الخالق
لولا له لم تقطع يد من السارق	ولا بدت مظلمة من فاسق
ولا انماز بأحد من طارق	ولا اشتكى المطول مطل العائق
ولا استعبد من حسود راشق	وشر ما فيه من الخلاق
أن ليس يخفى عنك في المضائق	إلا إذا فر فرار الآبق

(حرف الراء)

(رطب) قال الله تعالى لرميم : (وهزى إليك بجلد النخلة تساقط عليك رطبا جنيا نكلى واشربي وقرى عينا) . وفي الصحيحين عن عبد الله بن جعفر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الفناء بالرطب » . وفي سنن أبي داود عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصل ، فإن لم تكن رطبات فتمر ، فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء » .

طبع الرطب طبع المياه . حار رطب . يقوى المعدة الباردة ويوافقها . ويزيد في الباه . ويغصب البدن . ويوافق أصحاب الأمزجة الباردة . ويغزو غذاء كثيرا . وهو من أعظم الفاكهة موافقة لأهل المدينة وغيرها من البلاد التي هو فاكهتهم فيها . وأنعمها للبدن . وإن كان من لم يعتده يسرع التعفن في جسده . ويتولد عنه دم ليس بمحمود . ويحدث في إكثاره منه صداع وسوداء . ويؤذى أسنانه ، وإصلاحه بالسكتنجين ونحوه .

وفي فطر النبي صلى الله عليه وسلم من الصوم عليه أو على التمر أو الماء تدبير لطيف جدا ، فإن الصوم يخلى المعدة من الغذاء . فلا تجد الكبد فيها مانعده ، وترسله إلى القوى والأعضاء ، والخلو أسرع شيء وصولا إلى الكبد وأجبه إليها . ولا سيما إن كان رطبا فيشتد قبولها له فتنتفع به هي والقوى ، فإن لم يكن فاقتر خلواته وتغذيته . فإن لم يكن فحسوات الماء تطفئ لهيب المعدة وحرارة الصوم ، فتنبه بعده للطعام ، وتأخذ به شهوة . (ربحان) قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم) وقال تعالى : (والحب ذو العصف والريحان) .

وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من عرض عليه ربحان فلا يردّه فإنه خفيف المحمل طيب الرائحة » .

وفي سنن ابن ماجه من حديث أسامة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا مشعر للجنة ! فإن الجنة لا خطر لها ، هي ورب الكعبة نور يتلألأ ، وريحانة تهتز ، وقصر مشيد ، ونهر مطرد ،

وتحمة نصفيحه . وزوجة حسنة جميلة ، وحال كثيرة ، ومقام في أبد في دار سليمة . وفاكهة وخضرة . وحبة ونعمة ، في حلة عالية بيضاء . قالوا : نعم يا رسول الله نحن المشركون لها . قال : قولوا : إن شاء الله تعالى . فقال القوم : إن شاء الله .

الريحان كل نبت طيب الريح ، فكل أهل بلد يخصونه بشيء من ذلك ، فأهل الغرب يخصونه بالآس وهو الذي يعرفه العرب من الريحان ، وأهل العراق والشام يخصونه بالحليق . فأما الآس فزاجه بارد في الأولي يابس في الثانية ، وهو مع ذلك مركب من قوى متضادة ، والأكثر فيه الجوهر الأرضي البارد . وفيه شيء حار لطيف ، وهو يجفف تجفيفاً قوياً ، وأجزاؤه متقاربة القوة . وهي قوة قابضة حابسة من داخل وخارج معا ، وهو قاطع للإسهال الصفراوي . دافع للبخار الحار الرطب إذا شم ، مفرح للقلب تقريباً شديداً . وشبه مانع للوباء ، وكذلك اقتراشه في البيت . ويرى الأورام الحادة في الحائضين إذا وضع عليها . وإذا دق ورقه وهو غص ، وضرب بالخل . ووضع على الرأس قطع الرعاف . وإذا سحق ورقه الباس وذر على القروح ذوات الرطوبة نفعها . ويقوى الأعضاء الواهية إذا ضمد به . وينفع داء الداحس . وإذا ذر على البثور والقروح التي في اليدين والرجلين نفعها . وإذا دلك به اليدين قطع العرق ونشف الرطوبات الفضلية وأذهب نبت الإبط . وإذا جلس في طبيخه نفع من خروج المقعدة والرحم . ومن استرخاء المفاصل . وإذا صب على كسور العظام التي لم تنلتج نفعها . ويحلو قشور الرأس وقروحه الرطبة وبثوره . ويمسك الشعر المتساقط ويسوده . وإذا دق ورقه وصب عليه ماء يسير وخلط به شيء من زيت أو دهن الورد وضمد به . وافق القروح الرطبة والتملة والحمرة والأورام الحادة والشرى والبواسير . وحبه نافع من نفث الدم العارض في الصدر والرئة دايع للمعدة . وليس بضار للصدر ولا الرئة بللأونه . وخاصيته النفع من استطلاق البطن مع السعال ، وذلك نادر في الأدوية . وهو مدر للبول . نافع من لدغ المئات . وعض الزنبيلاء . ولسع العقارب . والتخلل بعرقه مضر فليحذر .

وأما الريحان الفارسي الذي يسمى الحليق فحار في أحد القولين . ينفع شمه من الصداع الحار إذا رش عليه الماء . ويبرد ويرطب بالعرض . وبارد في الآخر وهل هو رطب أو يابس ؟ على قولين ، والصحيح أن فيه من الطبايع الأربع . ويحبب النوم . ويزره حابس للإسهال الصفراوي . ومسكن للمغص . مقو للقلب . نافع للأمراض السوداوية .

(رمان) قال تعالى : (فيها فاكهة ونخل ورمان) .

ويذكر عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً : « ما من رمان من رمانكم هذا إلا وهو ملقح بحبة من رمان الجنة » والموقوف أشبه .

وذكر حرب وغيره عن علي أنه قال : « كلوا الرمان بشحمه ، فإنه دباغ المعدة » .

حلو الرمان حار رطب ، جيد للمعدة مقو لها بما فيه من قبض لطيف ، نافع للحلق والصدر والرئة ، جيد للسعال . وماتوه ملين للبطن يقوى البدن غذاء فاضلاً يسيراً سريع التحلل لرقته ولطافته ، ويولد حرارة سيرة في المعدة وريحاً ، ولذلك يعين على الباء ، ولا يصلح للمحمومين . وله خاصية عجيبة إذا أكل بالخيز يتمتع من الفساد في المعدة ، وحامضه بارد يابس قابض لطيف ينفع المعدة المتبته ، ويبرد البول أكثر من غيره من الرمان ، ويسكن الصفراء ، ويقطع الإسهال ، ويمتنع القيء ، ويلطف الفضول ، ويطفى حرارة الكبد ، ويقوى الأعضاء .

نافع من الخفقان الصفراوي والالام العارضة للقلب وفم المعدة ، ويقوى المعدة ويدفع الفضول عنها ، ويطفىء المرة الصفراء والدم . وإذا استخرج ماؤه بشحمه وطين ييسر من الصل حتى يصير كالمرهم واكتحل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة ، وإذا لطخ على اللثة نفع من الأكلة العارضة لها ، وإن استخرج ماؤها بشحمها أطلق البطن وأحدر الرطوبات العتنة المرية ، ونفع من حيات الغب المتطاولة .

وأما الرمان المز فتوسط طيبا وفضلا بين النوعين ، وهذا أميل إلى لطافة الحامض قليلا ، وحسب الرمان مع الصل طلاء للداحس والقروح الخبيثة ، وأقماعه للجراحات .

قالوا : ومن ابتلع ثلاثة من جنبه الرمان في كل سنة أمن من الرمد سنته كلها .

(حرف الزاي)

(زيت) قال تعالى : (يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) . وفي الترمذى . وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة » .

وللبهي وابن ماجه أيضا عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتشموا بالزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة » .

الزيت حار رطب في الأولى ، وغلط من قال يابس : والزيت بحسب زيتونه ، فالمتصر من التضييع أعدله وأجوده . ومن الفج فيه برودة ويؤس . ومن الزيتون الأحمر متوسط بين الزيتين ، ومن الأسود يسخن ويرطب باعتدال ، وينفع من السموم ، ويطلق البطن ، ويخرج الدود ، والعقيق منه أشد تسخيناً وتحليلاً ، وما استخرج منه بماء فهر أقل حرارة والطف وأبلغ في النفع ، وجميع أصفاته ملينة للبشرة ، وتبطن الشيب ، وما الزيتون المالح يمنع من تفسخ حرق النار . ويشد اللثة ، وورقه ينفع من الحمرة والخلة والقروح الوحمة ، والشرى ، ويمنع العرق ، ومنافه أضعاف ما ذكرنا .

(زبد) روى أبو داود في سننه عن ابنى بشر السلميين رضى الله عنهما قالوا : « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمنا له زبدا ونمرا وكان يحب الزبد والتمر » .

الزبد حار رطب ، فيه منافع كثيرة . منها الإنضاج والتحليل ، ويرى الأورام التي تكون إلى جانب الأذنين والخالين . وأورام الفم وسائر الأورام التي تعرض في أبدان النساء والصبيان . إذا استعمل وحده ، وإذا امتزج منه نفع من نفث الدم الذي يكون من الرئة . وأنضج الأورام العارضة فيها ، وهو ملين للطبيعة والعصب ، والأورام الصلبة العارضة من المرة السوداء والبلم . نافع من اليبس العارض في البدن . وإذا طلى على منابت أسنان الطفل كان معينا على نباتها وطلوعها ، وهو نافع من السعال العارض من البرد واليبس ، وينهب القوى والخشونة التي في البدن ، ويلين الطبيعة ، ولكنه يسقط شهوة الطعام ، وينهب بونخامة الحلق كالسل والتمر . وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين التمر وبينه من الحكمة إصلاح كل منهما بالآخر .

(زبيب) روى فيه حديثان لا يصحان أحدهما : « نعم الطعام الزبيب . يطيب النكهة ، وينذب البلم » والثاني : « نعم الطعام الزبيب . ينهب النصب ، ويشد العصب ، ويطفىء الغضب ، ويصن اللون ، ويطيب النكهة » . وهذا أيضا لا يصح فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبعد : فأجود الزبيب ما كبر جسمه . وسمن شحمه ولحمه . ورق قشره ، ونزع عجمه ، وصغره حبه . وجرم الزبيب حار رطب في الأولى ، وحبه بارد يابس ، وهو كالعنب المتخذ منه . الحلو منه حار ، والحامض قابض بارد ، والأبيض أشد قبضا من غيره . وإذا أكل لحمه وافق قسبة الرئة ونفع من السعال ووجع الكلى والمثانة ، ويقوى المعدة ، ويلين البطن . والحلو اللحم أكثر غذاء من العنب . وأقل غذاء من التين اليابس ، وله قوة منضجة هاضمة قابضة محللة باعتدال .

وهو بالحملة يقوى المعدة والكبد والطحال . نافع من وجع الحلق والصدر والرئة والكلى والمثانة . وأعدله أن يؤكل بغير حبه ، وهو يغذى غذاء صالحا ولا يسدد كما يفعل النمر . وإذا أكل منه بعجمه كان أكثر نفعاً . المعدة والكبد والطحال . وإذا لصق لحمه على الأظافر المتحركة أسرع قلعها . والحلو منه وما لا عجم له نافع لأصحاب الرطوبات والبلغم . وهو ينصب الكبد وينفعها بخاصيته . وفيه نفع للحفظ . قال الزهري : من أحب أن يحفظ الحديث فليأكل الزبيب . وكان المنصور يذكر عن جده عبد الله بن عباس : عجمه داء ولحمه دواء .

(زنجبيل) قال تعالى : (وسقون فيها كأسا كان مزاجها زنجبيلا) .

وذكر أبو نعم في كتاب (الطب النبوي) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « أهدى ملك الروم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل فأطعم كل إنسان قطعة وأطعمني قطعة » .

الزنجبيل حار في الثانية ، رطب في الأولى . مسخن معين على هضم الطعام . ملين للبطن تليينا معتدلا ، نافع من سد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة . ومن ظلمة البصر الحادثة عن الرطوبة أكلا واكتحالا ، معين على الجماع ، وهو محلل الرياح الغليظة الحادثة في الأمعاء والمعدة .

وبالحملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردتين المزاج ، وإذا أخذ منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار أسهل فضولا لرجة لعابية . ويقع في المعجنات التي تحلل البلغم وتلينه ، والمزى منه حار يابس يهيج الجماع . ويزيد في المنى ، ويسخن المعدة والكبد ، ويعين على الاستمرار ، وينشف البلغم الغالب على البدن ، ويزيد في الحفظ ، ويوافق برد الكبد والمعدة ، ويزيل بلتها الحادثة عن أكل التماكة . وبطيّب النكهة . ويدفع به ضرر الأطعمة الغليظة الباردة .

(حرف السين)

(سنا) قد تقدم ، وتقدم سنوت أيضا . وفيه سبعة أفرال : أحدها أنه العسل . الثاني أنه رب عكة السمن يخرج خططا سوداء على السمن . الثالث : أنه حب يشبه الكون وليس بكون . الرابع : الكون الكوماني . الخامس : أنه الشيت ، السادس : أنه النمر . السابع : أنه الرازيانج .

(سفرجل) روى ابن ماجه في سننه حديث إسماعيل بن محمد الطلحي عن شعيب بن حاجب ، عن أبي سعيد عن عبد الملك الزبيري عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ويده سفرجلة فقال دونكها ياطلمة ، فلما تجم التروادة » .

ورواه التستائي من طريق آخر وقال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من أصحابه ، ويده سفرجله بقلبه ، فلما جلست إليه دحا بها إلي ثم قال : دونكها أبا ذر فلما تشد القلب ، وتطيب النفس ، وتذهب بطخاء الصدر ، وقد روى في السفرجل أحاديث أخر هذا أمثلها ، ولا تصح .

والسفرجل بارد يابس ، ويختلف في ذلك باختلاف طعمه ، وكله بارد قابض جيد للمعدة ، والحلو منه أقل برذا وييسا . وأميل إلى الاعتدال ، والحامض أشد قبضا وييسا وبردا ، وكله يسكن العطش والتي ويدبر البول ، ويعقل الطبع ، وينفع من قرحة الأمعاء ، ونفث الدم والمهضة ، ويتبع من الثثيان : ويمنع من تصاعد الأبخرة إذا استعمل بعد الطعام وحرارة أغصانه ، وورقه المنفولة كالتوتياء في فعله ، وهو قبل الطعام يقبض وبعده يلين الطبع ويسرع بانحدار الفضل ، والإكثار منه مضر بالعصب ، مولد للقولنج ، ويعطى المرة الصفراء المتولدة في المعدة . وإن شوى كان أقل نخشوته وأخف . وإذا قور وسطه ونزع حبه ، وجعل فيه العسل ، وطحن جرمه بالعجين وأودع الرماد الحار نفع نفعا حسنا . وأجود ما أكل مشويا ، أو مطبوخا بالعسل ، وحبه ينفع من خشونة الحلق ، وقصبة الرئة . وكثير من الأمراض . ودهنه يمنع العرق ويقوى المعدة . والمرني منه تقوى المعدة والكبد ، وتشد القلب ، وتطيب النفس .

ومعنى نيم القواد : تريحه . وقيل : تفتح وتوسع من جفام الماء وهو اتساعه وكثرته ، والطخاء للقلب مثل الفيم على السواء .

قال أبو عبيد : الطخاء ثقل وغشاء . تقول : ماف السواء طخاء أى صحاب وظلمة .

(سواك) في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

وفيها : « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .

وفي صحيح البخاري تعليقا : عنه صلى الله عليه وسلم « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » .

وفي صحيح مسلم : « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك » .

والأحاديث فيه كثيرة ، وصح عنه : « أنه استاك عند موته » وصح عنه أنه قال : « أكثرت عليكم في السواك » وأصلح ما اتخذ السواك من خشب الأراك ونحوه .

ولا ينبغي أن يؤخذ من شجرة مجهولة فرما كانت سما ، وينبغي القصد في استعماله ، فإن بالغ فيه فرما أذهب طلالة الأسنان وصفاها ، وهياها لقبول الأبخرة المتصاعدة من المعدة والأوساخ ، ومتى استعمل باعتدال جلى الأسنان ، وقوى العمود . وأطلق اللسان ، ومنع الحفر ، وطيب النكهة ، وتقى الدماغ ، وشهى الطعام ، وأجود ما استعمل مبلولا بماء الورد ، ومن أنفعه أصول الجوز .

قال صاحب التيسير : زعموا أنه إذا استاك به المستاك كل خماس من الأيام تقي الرأس ، وصنى الحواس ، وأحد الشعر .

وفي السواك عدة منافع : يطيب الفم ، ويشد اللثة ، ويقطع البلغم ، ويجلو البصر ، وينهب بالحفر ، ويصحح المعدة ، ويعنى الصوت ، ويعين على هضم الطعام ، ويسهل مجارى الكلام . وينشط للقراءة والذكر والصلاة . ويغفر النوم ، ويرضى الرب ، يعجب الملائكة ، ويكثر الحسنات . ويستحب كل وقت ، ويتأكد عند الصلاة والوضوء والانتباه من النوم ، وتغيير رائحة الفم . ويستحب للمفطر والصائم في كل وقت لعوموم

الأحاديث فيه ، ولحاجة الصائم إليه ، ولأنه مرضاة للرب . ومرضاته مطلوبة في الصوم أشد من طلبها في المفطر .
ولأنه مطهرة للنفس ، والظهور للصائم من أفضل أعماله .

وفي السنن عن عامر بن ربيعة رضى الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يستاك وهو صائم » .

وقال البخارى : قال ابن عمر : « يستاك أول النهار وآخره » .

وأجمع الناس على أن الصائم يتمتع ببعض وجوبا واستحبابا . والمضغضة أبلغ من السواك . وليس لله غرض في التقرب إليه بالرائحة الكريهة . ولا هي من جنس ما شرع التعبد به . وإنما ذكر طيب الخلوف عند الله يوم القيامة حثا منه على الصوم . لاحثا على إبقاء الرائحة . بل الصائم أحوج إلى السواك من المفطر .

وأیضا فإن رضوان الله أكبر من استطابته لخلوف فم الصائم .

وأیضا فإن محبة للسواك أعظم من محبة لبقاء خلوف فم الصائم .

وأیضا فإن السواك لا يمنع طيب الخلوف الذى يزيله السواك عند الله يوم القيامة . بل يأتي الصائم يوم القيامة وخلوف فمه أطيب من المسك ، علامة على صيامه ولو أزاله بالسواك . كما أن الجريح يأتي يوم القيامة ولون دم جرحه لون الدم . وريحه ريح المسك . وهو مأمور بإزالته في الدنيا .

وأیضا فإن الخلوف لا يزول بالسواك . فإن سببه قائم وهو خلو المعدة عن الطعام . وإنما يزول أثره وهو المنعقد على الأسنان واللثة .

وأیضا فإن النبي صلى الله عليه وسلم علم أمته ما يستحب لهم في الصيام . وما يكره لهم . ولم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم أنهم يفعلونه . وقد حضهم عليه بأبلغ ألقاظ العموم والشمول . وهم يشاهدونه يستاك وهو صائم مرارا كثيرة تفوت الإحصاء . ويعلم أنهم يقتادون به . ولم يقل لهم يوما من الدهر لا تستاكوا بعد الزوال ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع ، والله أعلم .

(ممن) روى محمد بن جرير الطبرى بإسناده من حديث صهيب يرفعه : « عليكم بالبان البقر فإنها شفاء . ومنعها دواء . ولحومها داء » .

رواه عن أحمد بن الحسن الترمذى : حدثنا محمد بن موسى التستالى : حدثنا دقاع بن دغفل السدوسى : عن عبد الحميد بن صفي بن صهيب : عن أبيه عن جده ، ولا يثبت ما في هذا الإسناد .

والسمن حار رطب في الأولى ، وفيه جلاء يسير ولطافة ، وتنشئة للأورام الحادثة من الأبدان الناعمة ، وهو أقوى من الزبد في الإنصاج والتلين .

وذكر جالينوس أنه أبرأ به الأورام الحادثة في الأذن وفي الأرنبة ، وإذا ذلك به موضع الأسنان نبت سرعيا ، وإذا خلط مع عسل ولوز مرّ جلا ما في الصدر والرئة والكيموسات الغليظة الزجة إلا أنه ضار بالمعدة ، سيما إذا كان مزاج صاحبها بلغفيا .

وأما سمن البقر والمزقانة إذا شرب مع العسل نفع من شرب السمن القاتل ، ومن لدغ الحيات والعقارب . وفي كتاب ابن السني : عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : لم يستشف الناس بشيء أفضل من السمن

(مسك) روى الإمام أحمد بن حنبل ، وابن ماجه في سننه من حديث عبد الله بن عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » .

أصناف السمك كثيرة ، وأجوده ماله طعمه . وطاب ريحه ، وتوسط مقدارها ، وكان رقيق القشر ، ولم يكن صلب اللحم ولا يابس ، وكان في ماء عذب جار على الحصاء ، ويتنقى بالنبات لا الأكذار . وأصلح أماكنه ما كان في نهر جيد الماء ، وكان يأوى إلى الأماكن الصخرية ، ثم الرملية ، والمياه الجارية العذبة التي لا قدر فيها ، ولا حمأة ، الكثيرة الاضطراب والتفوج ، المكشوفة للشمس والرياح .

والسمك البحرى فاضل محمود لطيف ، والطرى منه بارد رطب ، عسر الانضمام ، يولد بلغها كثيرا إلا البحرى . وما جرى مجراه ، فإنه يولد خلطا محمودا . وهو ينحصب البدن ويزيد في المنى ، ويصلح الأزواج الحارة . وأما المالح فأجوده ما كان قريب العهد بالخلع ، وهو حار يابس ، وكلما تقدم عهدله ازداد حرا وببسه ، والسلور منه كثير الزوجة ، ويسمى البحرى ، واليهود لا تأكله ، وإذا أكل طريا كان مليئا بالطن . وإذا ملح وعق وأكل صنى قصبه الرقة وجود الصوت . وإذا دق ووضع من خارج أنخرج السلا والفضول من عمق البدن ، من طريق أن له قوة جاذبة ، وماء ملح البحرى المالح إذا جلس فيه من كانت به قرحة الأمعاء في ابتداء العلة وافقه يجلبه المراد إلى ظاهر البدن ، وإذا استحقق به أبرأ من عرق النساء .

وأجود ما في السمك ما قرب من مؤخرها ، والطرى السمين منه ينحصب البدن لحمه وودكه .

في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ، فأتينا الساحل فأصابنا جوع شديد ، حتى أكلنا الخبط ، فألقى لنا البحر حوتاً يقال لها عتير ، فأكلنا منه نصف شهر ، واتلطنا بودكه حتى ثابت أجسامنا ، فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه وحل رجلاً على بعيره ونصبه فرمحه » .

(سلق) روى الرملى وأبو داود عن أم المنذر قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه على رضى الله عنه : ولنا دوال ملقة . قالت : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل معه يأكل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مه يا على فإنك ناقة . قالت : فجعلت لهم سلقاً وشعباً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا على فأصب من هذا فإنه أوفى لك » قال الرملى : حديث حسن غريب .

السلق حار يابس في الأولى ، وقيل رطب فيها ، وقيل مركب منها ، وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيح ، وفي الأسود منه قبض وتنع من داء الثعلب والكلف والحزاز والتآليل إذا طلى بمائه ، ويقتل القمل ، ويطلى به القوبا مع العسل ، ويفتح سدد الكبد والطحال ، وأسوده يعقل البطن ولا يسامع العلس ، وهما رديتان ، والأبيض يلين مع العلس ويخفف بمائه للإسهال ، وينفع من القولنج مع المرى والتوابل . وهو قليل الغذاء ، رديء الكيموس ، يحرق الدم ، ويصلحه الخلل والخرول ، والإكثار منه يولد القبض والتفخ .

(حرف الشين)

(شونيز) هو الحبة السوداء ، وقد تقدم في حرف الحاء

(شبرم) روى الرملى . وابن ماجه في سننهما من حديث أسماء بنت حميس قالت : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : « بماذا كنت تستميشين ؟ قالت : بالشبرم . قال : حار يار » .

الشبرم شجر صغير وكبير كقمامة الرجل وأرجح ، له قضبان حمر ملجمة بياض . وفي وروس قضبانه جمة من ورق ، وله نور صفار أصفر إلى البياض . يسقط ويخافه مراود صفار فيأحب صغير مثل البطم في قدره أجم اللون ، ولها عروق عليها قشور حمر ، والمستعمل منه قشر عروقه . ولبن قضبانته . وهو حار يابس في الدرجة الرابعة ، ويسهل السوداء والكيموسات الغليظة : والماء الأصفر والبلغم . مكرب مثث . والإكثار منه يقتل ، ويذهب إذا استعمل أن ينفع في اللبن الحليب يوما وليلة . ويغير عليه اللبن في اليوم مرتين أو ثلاثا . ويخرج ويخفف في الظل ، ويخلط معه الورد والكثيرا . ويشرب بماء العسل أو عصير العنب . والشربة منه ما بين أربع دواقي إلى دافقين على حسب القوة .

قال حنين : أما لبن الشبرم فلا خير فيه ، ولا أرى شربه البتة ، فقد قتل به أطباء الطرقات كثيرا من الناس . (شعير) روى ابن ماجه من حديث عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ أحدا من أهله الوعلك أمر بالحساء من الشعير فصنع . ثم أمرهم فحسوا منه ، ثم يقول : إنه ليقو فؤاد الحزين . ويسرو فؤاد السقيم . كما تسرو إحداناكن الوسخ بالماء عن وجهها » ومعنى يرقوه يشده ويقويه . ويسرو يكشف ويزيل . وقد تقدم أن هذا هو ماء الشعير المغلى . وهو أكثر غذاء من سويقه . وهو نافع للسعال وخشونة الحلق ، صالح لقمع حدة الفضول . ملر للبول . جلاء لما في المعدة . قاطع للعطش . مطف للحرارة . وفيه قوة يجلو بها ويلطف . ويحلل . وصفته أن يؤخذ من الشعير الجيد المروض مقدار . ومن الماء الصافي العذب خسة أمثاله . ويلقى في قدر نظيف . ويطبخ بنار معتدلة إلى أن يبقى منه خساء . ويصنى . ويستعمل منه مقدار الحاجة علاج .

(شوى) قال الله تعالى في ضيافة خليله لإبراهيم عليه السلام لأضيافه : (قال لبث أن جاء بعجل حنيد) والحنيد المشوى على الرضف وهي الحجارة المحماة .

وفي الترمذى عن أم سلمة رضى الله عنها : « أنها قرّبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فأكل منه ثم قام إلى الصلاة وما تواضأ » . قال الترمذى : حديث صحيح .

وفيه أيضا عن عبد الله بن المحرز قال : « أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شواء في المسجد » .

وفيه أيضا عن مغيرة بن شعبه قال : « ضفّت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فأمر يجنب . فشوى ، ثم أخذ الشفرة ، فجعل ينزى بها منه ، قال : فجاء بلال يؤذن للصلاة فألقى الشفرة فقال ماله تربت يده » .

أنفع الشوى شوى الضأن الحولى ، ثم العجل اللطيف السمين ، وهو حار رطب إلى الببوسة ، كثير التوليد للسوداء ، وهو من أغذية الأتوياء والأحصاء والمرتاضين ، والمطبوخ أنفع وأخف على المعدة ، وأرطب منه ، ومن المطعنين ، وأردؤه المشوى في الشمس ، والمشوى على الجمر خير من المشوى باللهب ، وهو الحنيد .

(شحم) ثبت في المسند عن أنس : « أن يهوديا أضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له خبز شعير ولحالة سنخة » والإهالة الشحم المذاب ، والآلية والسنخة المتغيرة .

وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال : « دنى جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته . وقلت : والله لا أعطى أحدا منه شيئا ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضطحك ولم يقل شيئا » .

أجود الشحم ما كان من حيوان مكمل . وهو حار رطب ، وهو أقل وطوية من السمن ، ولهذا لو أذيب الشحم باليمن كان الشحم أسرع جودا . وهو ينفع من غشونة الحلق ، ويرينى ويغن ، ويدفع ضرره باليمن المملوح والزنجبيل ، وشحم المزمز أبيض الشحم ، وشحم الثيوس أشد تحليلا ، وينفع من قروح الأئمة ، وشحم العنز أقوى في ذلك ، ويحتقن به للسحق والزحير .

(حرف الصاد)

(صلاة) قال الله تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين) وقال : (يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين) وقال تعالى : (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نستطيك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى) .

وفي السنن : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلاة من عامة الأوجاع قبل استحكامها .

والصلاة عجلة للرزق ، حافظة للصحة ، دافعة للأذى ، مطردة للأدواء ، مقوية للقلب ، مبيضة للوجه ، مفرجة للنفس ، مذهبة للكسل ، منشطة للجوارح ، ممدة للقوى ، شارحة للصدر ، مغذية للروح ، منورة للقلب ، حافظة للنعمة ، دافعة للفتنة ، جالبة لبركة ، مبعدة من الشيطان ، مقربة من الرحمن .

وبالجمله فلها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب وقواها ، ودفع المواد الردية عنها ، وما ابتلى رجلا ن بهاء أو داء أو عنة أو بلية إلا كان حظ المصل منها أقل ، وعاقبه أسلم .

والصلاة تأثير عجيب في دفع شرور الدنيا . ولا سيما إذا أعطيت حقها من التكيل ظاهرا وباطنا ، فما استدعت شرور الدنيا والآخرة . واستجلبت مصالحهما بمثل الصلاة . وسر ذلك أن الصلاة صلة بالله عز وجل . وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل تفتح عليه من الخيرات أبوابها . وتقطع عنه من الشرور أسبابها . وتفرض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل . والعافية ، والصحة ، والفنية ، والغنى ، والراحة ، والنعيم . والأفراح والسررات ، كلها محضرة لديه ومساعة إليه .

(صبر) الصبر نصف الإيمان . فإنه ماهية مركبة من صبر وشكر ، كما قال بعض السلف : الإيمان نصفان : نصف صبر ونصف شكر . قال تعالى : (إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور) .

والصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد . وهو ثلاثة أنواع : صبر على فرائض الله فلا يضيعها ، وصبر عن محارمه فلا يرتكبها . وصبر على أقصيته وأقداره فلا يتسخطها ، ومن استكمل هذه المراتب الثلاث استكمل الصبر ، ولذة الدنيا والآخرة ونعيمها ، والفوز والظفر فيما فلا يصل إليه أحد إلا على جسر الصبر ، كما لا يصل أحد إلى الجنة إلا على الصراط . قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : خير عيش أدركناه بالصبر .

وإذا تأملت مراتب الكمال المكتسب في العالم رأيتها كلها منوطة بالصبر . وإذا تأملت النقصان الذي يلزم صاحبه عليه ويدخل تحت قدرته رأيت كنهه من عدم الصبر : فالشجاعة ، والعفة ، والجلود ، والإيثار كله صبر ساعة :

فالصبر طلسم على كثر العلى من حل ذا الطلسم فاز بكثرة

وأكثر أسقام البدن والقلب إنما تنشأ من عدم الصبر ، فاحفظت صحة القلوب والأبدان والأرواح بمثل الصبر ، فهو الفاروق الأكبر ، والرياق الأعظم ، ولولم يكن فيه إلا معة الله مع أهله ، فإن الله مع الصابرين وعيته لهم ، فإن الله يحب الصابرين ، ونصره لأهله ، فإن النصر مع الصبر ، وإنه خير لأهله : (ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) وإنه سبب الفلاح : (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا وربطوا وانتقوا الله لعلكم تفلحون) (صبر) روى أبو داود في كتاب [المراسيل] من حديث قيس بن رافع القيسي رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ماذا في الأمرين من الشفاء : الصبر والثفاء » .

وفي السنن لأبي داود من حديث أم سلمة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا . فقال : ماذا يا أم سلمة ؟ فقلت : إنما هو صبر يارسل الله ليس فيه طيب . قال : إنه يشب الوجه ، فلا تجعله إلا بالليل ونهى عنه بالهار » .

الصبر كثير المنافع لاسيا للمندى منه ، ينقي الفضول الصفراوية التي في الدماغ . وأعصاب البصر . وإذا طلى على الجبهة والصدغ بدهن الورد نفع من الصداع . وينفع من قروح الأنف والقم . ويسهل السوداء والماليخوليا . والصبر الفارسي يذكي العقل ، ويمد القواد . وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة إذا شرب منه معلقتان بماء ، ويرد الشهوة الباطلة والفسادة . وإذا شرب في البرد خيف أن يسهل دما .

(صوم) الصوم جنة من أدواء الروح والقلب والبدن . منافعه تفوت الإحصاء . وله تأثير عجيب في حفظ الصحة ، وإذابة الفضلات ، وحبس النفس عن تناول موزياتها ولاسيا إذا كان باعتدال وقصد في أفضل أوقاته شرعا . وحاجة البدن إليه طبعيا . ثم إن فيه من إراحة القوى والأعضاء ما يحفظ عليها قواها . وفيه خاصية تقتضي إثارته وهي تفرجه للقلب عاجلا وأجلا ، وهو أنفع شيء لأصحاب الأمزجة الباردة والرطبة . وله تأثير عظيم في حفظ صحتهم . وهو يدخل في الأدوية الروحية والطبيعية .

وإذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبعيا وشرعا . عظم انتفاع قلبه وبدنه به . وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة التي هو مستعد لها ، وأزال المواد الرديئة الحاصلة بحسب كماله وتقضاه . ويحفظ الصائم مما ينبغي أن يتحفظ منه . وقيامه بمقصود الصوم . وسره . وعلته الغائية . فإن القصد منه أمر آخر وراء ترك الطعام والشراب : وباعتبار ذلك الأمر اختص من بين الأعمال بأنه لله سبحانه . ولما كان غاية وجنة بين العبد وبين ما يؤذى قلبه وبدنه عاجلا وأجلا قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) فأحد مقصود الصيام الجنة والوقاية . وهي حمية عظيمة النفع ، والمقصود الآخر اجتياح القلب والهم على الله تعالى ، وتوفير قوى النفس على محابه وطاعته ، وقد تقدم الكلام في بعض أسرار الصوم عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه .

(حروف الضاد)

(غيب) ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنه لما قدم إليه وامتنع من أكله . أحرام هو ؟ فقال : لا ، ولكن لم يكن بأرض قوى فأجبتني أعافه . وأكل بين يديه وعلى مائدته وهو ينظر » .

وفي الصحيحين من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم « أنه قال : لا أحله ولا أحرمه » .

وهو حار يابس يقوى شهوة الجماع ، وإذا دق ووضع على موضع الشوكه اجتذبا .
(ضفدع) قال الإمام أحمد : الضفدع لا يمل في الدواء ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها ، يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه : « أن طيبا ذكر ضفدعا في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فناه عن قتلها » .
قال صاحب التانون : من أكل من دم الضفدع أو جرمه ورم بدنه وكبد لونه ، وقذف المني حتى يموت .
ولذلك ترك الأطباء استعماله خوفا من ضرره . وهي نوعان مائية وترابية ، والترابية يقتل أكلها .

(حرف الطاء)

(طيب) ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « : حجب إلى من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة » .

وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب . وتشند عليه الرائحة الكريهة وتشقّ عليه . والطيب غذاء الروح التي هي عطية القوى . والقوى تتضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب ، والدعة والسرور . ومعاشر الأجرة . وحدوث الأمور المحبوبة . وغية من تسر غييته . وينقل على الروح مشاهدته كاللقلاء والبغضاء . فإن معاشرتهم توهن القوى . وتجلب المم والغم . وهي الروح بمنزلة الحمى للبدن . وبمنزلة الرائحة الكريهة . ولهذا كان مما حجب الله سبحانه الصحابة بنهيهم عن التخلق بهذا الخلق في معاشرته رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك . (ة) قال : (إذا دعيت فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا) ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق) والمقصود أن الطيب كان من أحب الأشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وله تأثير في حفظ الصحة . ودفع كثير من الآلام وأسبابها . بسبب قوة الطبيعة به .
(طين) ورد في أحاديث موضوعة لا يصح منها شيء . مثل حديث : « من أكل الطين فقد أعان على قتل نفسه » ومثل حديث : « يا حيراء لا تأكل الطين فإنه يعصم البطن ويصفر اللون ويذهب بهاء الوجه » .

وكل حديث في الطين فإنه لا يصح . ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه رديء مؤذ يسد مجاري العروق . وهو بارد يابس قوى التجفيف . ويمنع استطلاق البطن ، ويوجب نفث الدم . وقروح الفم .

(طلع) قال تعالى : (وطلع منضود) قال أكثر المفسرين : هو الموز ، والمنضود هو الذي قد تضمد بعضه على بعض كالمنشط . وقيل : الطلع الشجر ذو الشوك ، تضمد مكان كل شوكه ثمرة ، ثمرة قد تضمد بعضه إلى بعض فهو مثل الموز . وهذا القول أصح . ويكون من ذكر الموز من السلف أراد التخليل لا التخصيص والله أعلم .

وهو حار رطب ، أجوده التضييع الحلو ، ينفع من خشونة الصدر والرتة والسعال ، وقروح الكليتين والمثانة ، ويدبر البول ، ويزيد في المني ، ويحرك الشهوة للجماع ، ويلين البطن ، ويؤكل قبل الطعام ، ويضمر المعلقة ، ويزيد في الصفراء والبليغ ، ودفع ضرره بالسكر ، أو العسل .

(طلع) قال تعالى : (والتخل باسقات لما طلع نصيد) وقال تعالى : (وتخل طلعهما هضم) .
طلع التخل ما يبدو من ثمرته في أول ظهوره ، وقشره يسمى الكفري . والنصيد المنضود الذي قد نضد
مضه على بعض ، وإنما يقال له نصيد مادام في كفره ، فإذا افتتح فليس بنصيد ، وأما الهضم فهو المنضم بمضه
إلى بعض فهو كالنصيد أيضا ، وذلك يكون قبل تشقق الكفري عنه .
والطلع نوعان : ذكر وأنثى ، والتلقيح هو أن يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق الحنطة فيجعل في الأنثى
وهو التأبير ، فيكون ذلك بمنزلة القحاح بين الذكر والأنثى .

وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال : « مررت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في نخل فرأى قوما يلحقون . فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قالوا : يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى
قال : ما أظن ذلك يفتي شيئا ، فبلغهم فتركوه فلم يصلح ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو ظن .
فإن كان يفتي شيئا فاصنوه . فإنا أنا بشر مثلكم : وإن الظن يخطئ ويصيب ، ولكن ما قلت لكم عن الله عز
وجل فإن أكذب على الله انتهى .

طلع النخل ينفع من الباه . ويزيد في المباضة ، ودقيق طلعه إذا تحملت به المرأة قبل الجماع أعان على
الحبل إعانة بالغة ، وهو في البرودة واليبوسة في الدرجة الثانية ، يقوى الملمدة ويخففها ، ويسكن نازلة الدم مع
غلظة ويطهه هضم ، ولا يحتمل إلا أصحاب الأمزجة الحارة . ومن أكثر منه ، فإنه ينبغي أن يأخذ عليه شيئا
من الجوارشات الحارة . وهو يعقل الطبع . ويقوى بالأحشاء ، والجوار يجرى مجراه ، وكذلك البلع والبسر ،
والإكثار منه يضر بالملمدة والصدر ، وربما أورث القولنج . وإصلاحه بالسمن أو بما تقدم ذكره .

(حرف العين)

(عنب) في الغليانيات من حديث حبيب بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأكل العنب خرطا » قال أبو جعفر العقيلي : لا أصل لهذا الحديث .
قلت : وفيه داود بن عبد الحبار أبو سلم الكوفي . قال يحيى بن معين : كان يكذب ويدكر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب العنب والبطيخ .

وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه في حلة نعمه التي أنعم بها على عباده في هذه الدار
وفي الجنة . وهو من أفضل الفواكه وأكثرها منافع . وهو يؤكل رطبا ويابس . وأخضر ويابس . وهو فاكهة
مع الفواكه ، وقوت مع الأقوات ، وأدم مع الإدام ، ودواء مع الأدوية ، وشراب مع الأشرطة ، وطيبه طبع
الحبات الحارة والرطوبة ، وجيده الكبار المسائي ، والأبيض أحد من الأسود إذا تساوى في الخلاوة . والمتروك
بعد قطعه يومين أو ثلاثة أحد من المقطوف في يومه ، فإنه منفع مطلق للبطن . والمعلق حتى يفسر قشره جيد
للغذاء ، مقو للبطن ، وغذاؤه كغذاء التين والزبيب . وإذا ألقى عجم العنب كان أكثر تليينا للطبيعة ، والإكثار
منه مصدع للرأس ، ودفع مضرة بالربان المز ، ومنفعة العنب يسهل الطبع ، ويسمن ويغزو جيده غذاء حسنا .
وهو أحد الفواكه الثلاث التي هي ملوك الفواكه ، هو والرطب والتين .

(صل) قد تقدم ذكر منافعه ، قال ابن جرير : قال الزهري : عليك بالصل فإنه جيد للحفظ ،

وأجوده أصفاه وأبيضه وألبنه حدة ، وأصدقته حلاوة . وما يؤخذ من الجبال والشجر له فضل على ما يؤخذ من الخلایا ، وهو بحسب مرعي نخله .

(عجوة) فی الصحيحین من حدیث سعد بن أبی وقاص رضی الله عنه : عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال : « من تصبح بسبع تمرات عجوة لم یضره ذلك الیوم سم ولا بحر » .

وفی سنن النسائی وابن ماجه من حدیث جابر وأبی سعید رضی الله عنهما ، عن النبی صلی الله علیه وسلم العجوة من الجنة وهی شفاء من السم . والحکمة من المن وماؤها شفاء للعين » .

وقد قيل : إن هذا فی عجوة المدينة : وهی أحد أصناف التمر بها . ومن أنفع تمر الحجاز علی الإطلاق ، وهو صنف کریم ملفذ متین للجسم والقوة . من ألین التمر وأطيبه وألذّه . وقد تقدم ذکر التمر وطبعه ومنافعه فی حرف التاء . والكلام علی دفع العجوة للسم والسحر فلا حاجة لإعادته .

(عنبر) تقدم فی الصحيحین من حدیث جابر فی قصة أبی عبيدة ، وأكلهم من العنبر شهرا ، وأنهم تزودوا من لحمه وشاتئ إلى المدينة . وأرسلوا منه إلى النبی صلی الله علیه وسلم .

وهو أحد ما یدل علی أن إباحة مافی البحر لا یختص بالمسک . وعلی أن میته حلال . واعترض علی ذلك بأن البحر ألقاه حیا . ثم جزر عنه الماء فات . وهذا حلال فإن موته بسبب مفارقتها للماء ، وهذا لا یصح ، فأنهم إنما وجدوه میتا بالساحل ولم يشاهدوه قد خرج عنه حیا . ثم جزر عنه الماء .

وأیضا فلو كان حیا لما ألقاه البحر إلى ساحله . فإنه من المعلوم أن البحر إنما یقذف إلى ساحله میت من حیواناته لا الحی منها .

وأیضا فلو قدر إحتمال ما ذكره لم یجز أن یكون شرطا فی الإباحة . فإنه لا یباح الشیء مع الشك فی سبب إباحتہ . ولذا منع النبی صلی الله علیه وسلم من أكل الصيد إذا وجده الصائد غریقا فی الماء لاشك فی سبب موته هل هو الآلة أم الماء ؟ .

وأما العنبر الذی هو أحد أنواع الطیب فهو من أفخر أنواعه بعد المسک . وأخطأ من قدمه علی المسک . وجعله سید أنواع الطیب . وقد ثبت عن النبی صلی الله علیه وسلم « أنه قال فی المسک : هو أطیب الطیب » وسأقی إن شاء الله تعالی ذکر الخصائص والمنافع الی خص بها المسک ، حتی إنه طیب الجنة . والکتابان الی هی مقاعد الصدیقین هناك من مسک لامن عنبر . والذی غر هذا القائل أنه لا یدخله التغير علی طول الزمان . فهو كالذهب . وهذا لا یدل علی أنه أفضل من المسک . فإنه بهذه الخاصیة الواحدة لا یقاوم مافی المسک من الخواص .

وبعد فضروبه كثيرة . وألوانه مختلفة . فنه الأبيض والأشهب والأحمر والأصفر والأخضر والأزرق والأسود . وذو الألوان . وأجوده الأشهب . ثم الأزرق . ثم الأصفر : وأردؤه الأسود .

وقد اختلف الناس فی عنبره ، فقالت طائفة : هو نبات ینبت فی قعر البحر فیبتلحه بعض دوابه ، فإذا ثملت منه قلخته رجعا فیقذفه البحر إلى ساحله .

وقيل : « ینزل من السماء فی جزائر البحر فتلقیه الأمواج إلى الساحل .

وقيل : روث دابة بحریة تشبه البقرة ، وقيل : بل هو جثاء من جثاء البحر أی زبد .

وقال صاحب القانون: هو غيا يظن ينبع من عين في البحر ، والذي يقال إنه زيد البحر أو روث دابة بعيد ، انتهى .

ومزاجه حار يابس مقو القلب والدماغ والحواس وأعضاء البدن ، نافع من الفالج واللقوة والأمراض البغمية ، وأوجاع المعدة الباردة ، والرياح الغليظة ، ومن السدد إذا شرب أو طلى به من خارج ، وإذا تيسر به نفع من الزكام والصداع والشقيقة الباردة .

(عود) العود الهندى نوعان :

أحدهما : يستعمل فى الأدوية وهو الكست ، ويقال له القسط . وسأى فى حرف القاف .

الثانى : يستعمل فى الطيب ، ويقال له الألوة .

وقد روى مسلم فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما : « أنه كان يستجمر بالألوة غير مطراة وبكافور يطرح معها ويقول : هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وثبت عنه فى صفة نعيم أهل الجنة : « عابروهم الألوة » والمجاور جمع جمر : وهو ما يتجمر به من عود وغيره . وهو أنواع أجودها الهندى . ثم الصينى ، ثم القمارى . ثم المنلى ، وأجوده الأسود والأزرق الصلب الرزين اللين . وأقله جودة ما ينبع وطفا على الماء . ويقال إنه شجر يقطع ويدفن فى الأرض ستة فأكال الأرض منه ما لا ينفع . ويبقى عود الطيب لا تعمل فيه الأرض شيئا . ويتعفن منه قشره وملاطيب فيه . وهو حار يابس فى الثالثة . يفتح السدد ويكسر الرياح . وبذهب بفضل الرطوبة . ويقوى الأحشاء والقلب ويفرجه . وينفع الدماغ ، ويقوى الحواس . ويحبس البطن . وينفع من سلس البول الحادث عن برد المثانة .

قال ابن سمين : العود ضروب كثيرة يجمعها اسم الألوة . ويستعمل من داخل وخارج ويتجمر به مفردا ومع غيره . وفى الخلط للكافور به عند التجمير معنى طيب ، وهو إصلاح كل منهما بالأخضر : وفى التجمير مراعاة جوهر الهواء وإصلاحه ، فإنه أحد الأشياء الستة الضرورية التى فى صلاحها صلاح الأبدان .

(علس) قد ورد فيه أحاديث كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا منها كحديث « إنه قلس على فى سبعين نبيا » وحديث : « إنه يرق القلب ويفرز اللعنة وإنه مأكول الصالحين » وأرفع شئ . جاء فيه وأحصه « إنه شهوة اليهود التى قدموها على المن والسوى » .

وهو قرين الثوم والبصل فى الذكر ، وطبعه طبع الموت ، بارد يابس . وفيه قوتان متضادتان إحداهما تعقل الطبيعة ، والأخرى تطلقها .

وقشره حار يابس فى الثالثة ، حاريف مطلق البطن ، وترياقه فى قشره . ولهذا كان صحاحه أنفع من مطبوخه وأنفع على المعدة وأقل ضررا ، فإن له بطنىه الحضم لبرودته وبيوسته ، وهو موكد للسوداء ، ويضر بالماليغوليا ضررا يينا ، ويضر بالأعصاب والبصر ، وهو غليظ الدم ، وينبئ أن يتجنبه أصحاب السوداء ، وإكثارهم منه يولد لهم أدواء رديئة كالوسواس والجذام وحى الرنخ ، ويقلل ضرره السلق والإسفاناخ وإكثار اللين ، وأردأ ما أكل بالكمسود ، ولتجنب خلط الخلاوة به فإنه يورث سديدا كبدية ، وإدمانه يظلم البصر لشدة تخفيفه ، ويضر البول ، ويوجب الأورام الباردة والرياح الغليظة . وأجوده الأبيض السمين

السريع التضاج ، وأما ما يظنه الجهال أنه كان سباط الخليل الذى يقدمه لأضيافه فكذلك تنفثرى ، وإنما حكى الله عنه الضيافة بالشوى وهو العجل الحنيذ .

وذكر البيهقى عن إسحاق قال : سئل ابن المبارك عن الحديث الذى جاء فى العنبر بأنه قدس على لسان سبعين نبيا فقال : ولا على لسان نبى واحد . وإنه لمؤذ متفخ من حديثكم به ؟ قالوا سلم بن سالم ، فقال : عن ؟ قالوا : عنك . قال : وعنى أيضا !!

(حرف الغين)

(غيث) مذكور فى القرآن فى عدة مواضع ، وهو لذيذ الاسم على السمع ، والمسمى على الروح والبدن تهبج الأسماك بذكوه ، والقلوب بوروده ، وماؤه أفضل المياه وألطفها وأنعما وأعظمها بركة . ولا سبأ إذا كان من صباب راعد ، واجتمع فى مستنقعات الجبال . وهو أرطب من سائر المياه لأنه لم تغل مدته على الأرض فيكتسب من يوسبها ، ولم يغاطه جوهر يابس ، ولذلك يتغير ويتعفن سريعا لطافته وسرعة انفعاله ، وهل الغيث الربيعي ألطف من الشتوي أو بالعكس ؟ فيه قولان .

قال من رجح الغيث الشتوي : حرارة الشمس تكون حينئذ أقل فلا يجتذب من ماء البحر إلا لطفه ، والهبو صاف ، وهو خال من الأمجرة الدخانية ، والغبار المخالط للماء ، وكل هذا يوجب لطفه وصفاءه وخلوه من مخالط .

وقال من رجح الربيعي : الحرارة توجب تحلل الأمجرة الغليظة . وتوجب رقة الهواء ولطافته فيخف بذلك الماء . وتقل أجزاؤه الأرضية ، وتصادف وقت حياة النبات والأشجار وطيب الهواء .

وذكر الشافعي رحمه الله عن أنس بن مالك رضى الله عنهما قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصابنا مطر . فحسر عنه وقال : إنه حديث عهد بربه » .

وقد تقدم فى هديه فى الاستسقاء ذكر استمطاره صلى الله عليه وسلم وتبركه بماء الغيث عند أول هيمته .

(حرف الفاء)

(فاتحة الكتاب) وأم القرآن . والسمع المثاني . والشفاء التام . والدواء النافع ، والرقية التامة ، ومفتاح النفي والفلاح ، وحافظة القوة . ودافعة ألم والنم والخوف والحزن لمن عرف مقدارها ، وأعطاهها حقها ، وأحسن تنزيلها على داله . وعرف وجه الاستشفاء والتداوى بها . والسر الذى لأجله كانت كذلك .

ولما وقع بعض الصحابة على ذلك رقى بها اللديغ فبرا لوقته . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « وما أدراك أنها رقية » .

ومن ساعده التوفيق . وأعين بنور البصيرة حتى وقف على أسرار هذه السورة ، وما اشتملت عليه من التوحيد . ومعركة الذات والاسباء والصفات والأفعال . وإثبات الشرع والقدر والمعاد ، وتجريد توحيد الربوبية والإلهية . وكال التوكيل والتفويض إلى من له الأمر كله . وله الحمد كله ، ويبيده الخير كله ، وإليه يرجع الأمر كله . والافتقار إليه فى طلب الهداية إلى أصل سعادة الدارين ، وعلم ارتباط معانيها بمجيب مصالحهما . ودفع مفاسدهما . وأن العاقبة المطلقة التامة . والنعمة الكاملة منوطة بها . موقوفة على التحقق بها ،

أخفته عن كثير من الأدوية والرق ، واستفتح بها من الخير أروابه . ودفع بها من الشر أسبابه ، وهذا أمر يحتاج استحداث فطرة أخرى . وعقل آخر . وإيمان آخر ، وثاق لا يجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة إلا وفاتحة الكتاب متضمنة لردّها وإبطالها بأقرب طرق وأصحها وأوضحها ؛ ولا تجد باباً من أبواب المعارف الإلهية ، وأعمال القلوب وأدويتها من علها وأسقامها إلا وفي فاتحة الكتاب مفتاحه . وموضع الدلالة عليه . ولا منزلاً من منازل السائرين إلى رب العالمين إلا وبدايته ونهايته فيها . ولعمرك إن شأنها لأعظم من ذلك . وهي فوق ذلك ؛ وما تحقق عبد بها ، واعتصم بها ، وعقل عن تكلم بها . وأنزلها شفاء تاماً . وعصمة بالغة . ونورا مبينا وفهمها وفهم لوازمها كما ينبغي . ووقع في بدعة ولا شرك ولا أصابه مرض من أمراض القلوب إلا لاساما غير مستقر .

هذا وإنها المفتاح الأعظم لكنوز الأرض ، كما أنها المفتاح لكنوز الجنة ، ولكن ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح ، ولو أن طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها . وركبوا لهذا المفتاح أسنانا ، وأحسنوا الفتح به لوصولاً إلى تناول الكنوز من غير معاق . ولا مانع . ولم تقل هذا مجازة ولا استعارة بل حقيقة . ولكن لله تعالى حكمة بالغة في إخفاء هذا السر عن نفوس أكثر العالمين ، كما له حكمة بالغة في إخفاء كنوز الأرض عنهم . والكنوز المحجوبة قد استخدم عليها أرواح خبيثة شيطانية . تحول بين الإنسان وبينها . ولا تقهرها إلا أرواح علوية شريفة غالبية لها بخالها الإيماني . معها منه أسلحة لا تقوم لها الشياطين . وأكثر نفوس الناس ليست بهذه المثابة . فلا يقاوم تلك الأرواح ولا يقهرها . ولا ينال من سلبها شيئا . فإن من قتل قتيلاً فله سلبه .

(فاقية) هي نور الحناء ، وهي من أطيب الرياحين .

وقد روى البيهقي في كتابه (شعب الإيمان) من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه يرفعه : وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاقية .

وروى فيه أيضا عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « كان أحب الرياحين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاقية » .

والله أعلم بحال هذين الحديتين . فلا تشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا نعلم محصته .

وهي معتدلة في الحر واليبس ، فيها بعض القبض . وإذا وضعت بين طلي ثياب الصوف حفظها من السوس ، وتدخل في مراهم القالج والتدد ، ودهنها يحلل الأعضاء ، ويلين العصب .

(فضة) ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خاتمه من فضة . وفصه منه . وكانت قبضة سيفه فضة ، ولم يصح عنه في المنع من لباس الفضة . والتحلل بها شيء البتة . كما صح عنه المنع من الشرب في آنيةها . وباب الآنية أضيّق من باب اللباس والتحلل . ولهذا يباح للنساء لباسا وحلية ما يحرم عليهن استعماله آنية ، فلا يلزم من تحريم الآنية تحريم اللباس والحلية .

وفي السنن عنه : « وأما الفضة فالعبوا بها لعبا » فالمنع يحتاج إلى دليل يبينه إما نص ، أو إجماع ، فإن ثبت أحدهما ، وللا في القلب من تحريم ذلك على الرجال شيء .

والنبي صلى الله عليه وسلم : وأمسك بيده ذمها ، وبالأخرى حريرا وقال : هذان حرام على ذكور أمتي وحل لآئنتهم .

والقصة سر من أسرار الله في الأرض ، وطلسم الحاجات ، وإحسان أهل الدنيا بينهم ، وصاحبها مرموق بالعيون بينهم ، معظم في النفوس ، مصدر في المجالس ، لا تنطق دونه الأبواب ، ولا تمل عجاسته ولا معاشرته ، ولا يستقل مكانه . نشر الأصابع إليه ، وتعد العيون نطقها عليه ، إن قال سمع قوله : وإن شفع قبلت شفاعته ، وإن شهد زكيت شهادته ، وإن خطب فكف لا يعاب ، وإن كان ذا بشية ييضأ فهي أجل عليه من حلية الشباب .

وهي من الأدوية المفرحة النافعة من ألم والتم والحزن ، وضعف القلب وخفقانه . وتدخل في المعاجين الكبار ، وتجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الأخطاط الفاسدة ، خصوصا إذا أضيفت إلى العسل المصن ، والزعفران ، ومزاجها إلى اليبوسة والبرودة ، ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد .

والحنان إلى أعداء الله عز وجل لأوليائه يوم يلقونه أربع : جنتان من ذهب ، وجنتان من فضة ، آنيهما وحليتهما وما فيهما . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال : « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جرج في بطنه نار جهنم » وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما فإنها لم في الدنيا ولكم في الآخرة » .

ف قيل على التحريم تضييق التقود ، فلما إذا اتخذت أواني فانت الحكمة التي وضعت لأجلها من قيام مصالح بني آدم . وقيل العلة الفخر والخيلاء . وقيل العلة كسر قلوب الفقراء والمساكين إذا رأوها وعابوها .

وهذه العلل فيها ما فيها . فإن التعليل بتضييق التقود يمنع من التحلي بها . وجعلها سبائك ونحوها مما ليس بآنية ولا نقد . والفخر والخيلاء حرام بأي شيء كان ، وكسر قلوب المساكين لأصايط له . فإن قلوبهم تنكسر بالدور الواسعة . والحدائق المعجبة . والمراكب الفارحة . والملابس الفاخرة . والأطعمة اللذيذة ، وغير ذلك من المباحات ، وكل هذه علل متقضة إذ توجد العلة ويتخلف معلولها .

فالصواب : أن العلة والله أعلم ما يكسب استعمالها القلب من الهيئة والحالة المنافية للعبودية ومنافاة ظاهرة ، ولهذا علل النبي صلى الله عليه وسلم بأنها لكفار في الدنيا ، إذ ليس لهم نصيب من العبودية التي يتناولونها في الآخرة . فلا يصلح استعمالها لعباد الله في الدنيا ، وإنما يستعملها من خرج عن عبوديته ، ورضى بالدنيا وعاجلها من الآخرة .

(حرف القاف)

(قرآن) قال الله تعالى : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) والصحيح أن من ههنا لبيان الجنس لا لتبعض . وقال تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور) فالقرآن

هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية ، وأدواء الدنيا والآخرة . وما كل أحد يؤمل ولا يوفق للاستشفاء به . وإذا أحسن العليل التداوى به ووضع على دائه بصدق . وإيمان وقبول تام . واعتقاد جازم ، واستيفاء شروطه ، لم يقاومه الداء أبداً ، وكيف تقاوم الأدواء كلام رب الأرض والسموات الذي لو نزل على الجبال لصدت عنها ، أو على الأرض لقطعها ، فإمن مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحكمة منه لمن رزقه الله فهما في كتابه . وقد تقدم في أول الكلام على الطب بيان إرشاد القرآن العظيم إلى أصوله وحججه التي هي حفظ الصحة والحمية ، واستغراق المؤذى . والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه الأنواع .

وأما الأدوية القلبية فإنه يذكرها مفصلة ، ويذكر أسباب أدوائها وعلاجها . قال : (أولم يكنهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) فمن لم يشفه القرآن فلا شفاء الله . ومن لم يكنه فلا بكاء الله .

(قتاد) في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالربط » . ورواه الترمذى وغيره .

القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية . مطفي لحرارة المعدة الملتبئة بعلل الفساد فيها . نافع من وجع المثانة . ورائحته تنفع من القثى . وبلره يدر البول ، وورقه إذا اتخذ ضمادا نفع من غصة الكلب . وهو يطى بالانحدار عن المعدة . برده مضر ببعضها . فينبغي أن يستعمل معه ما يصلحه ويكسر برودته . ورطوبته . كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكله بالربط . فإذا أكل بتمر أو زبيب أو غسل عدله .

(قسط وكس) بمعنى واحد . وفي الصحيحين من حديث أنس رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم « خير ما تداوون به الحجامة والقسط البحرى » .

وفي المسند من حديث أم قيس : عن النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بهذا العود الهندى فإن فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب » .

القسط نوعان : أحدهما الأبيض الذى يقال له البحرى ، والآخر الهندى . وهو أشدهما حرا . والأبيض أليهما ، ومنافعهما كثيرة جدا . وهما حاران يابسان في الثالثة . ينشقان البلغم . قاطعان للزكام . وإذا شربا نفعنا من ضعف الكبد والمعدة . ومن بردهما ومن حمى الدور والربيع . وقطعا وجع الجنب ونفعا من السموم . وإذا طلى به الوجه معجوناً بالماء والعسل قلع الكلف .

وقال جالينوس : ينفع من الكزاز ، ووجع الجنين ، ويقتل حب القرع .

وقد خفى على جهال الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب فأنكروه . ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس نزل منزلة النص ، كيف وقد نص كثير من الأطباء المتقدمين على أن القسط يصلح للوجع البلغمى من ذات الجنب ، ذكره الخطايب عن محمد بن الجهم .

وقد تقدم أن طب الأطباء بالنسبة إلى طب الأنبياء أقل من نسبة طب الطفرية والحجائر إلى طب الأطباء ، وأن بين ما يلقى بالوحى وبين ما يلقى بالتجربة والقياس من الفرق أعظم ما بين القدم والقرم . ولو أن هؤلاء الجاهل وجدوا أجواء منصوباً عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الأطباء لتلقوه بالقبول والتسليم . ولم يتوقفوا

على تجربته ، نعم نحن لانكر أن للعادة تأثيرا في الانتفاع بالدواء وعدمه ، فمن اعتاد دواء وغذاء كان أنفع له ولوقت من لم يعتده ، بل ربما لم ينفع به من لم يعتده ، وكلام فضلاء الأطباء وإن كان مطلقا فهو بحسب الأبرجة والأزمنة والأماكن والمعاقد ، وإذا كان التقييد بذلك لا يقدر في كلامهم ومعارفهم ، فكيف يقدر في كلام الصادق المصدوق ، ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم إلا من أيده الله بروح الإيمان ، ونور بصيرته بنور الهدى .

(قصب السكر) جاء في بعض ألفاظ السنة الصحيحة في الحوض : « ماؤه أحل من السكره ولا أعرف السكر في الحديث إلا في هذا الموضع ، والسكر حادث لم يتكلم فيه متقدمو الأطباء ، ولا كانوا يعرفونه ولا يصفونه في الأشربة ، وإنما يعرفون البصل ويدخلونه في الأدوية .

وقصب السكر حار رطب ، ينفع من السعال ، ويحلل الرطوبة والمثانة وقصبة الرئة ، وهو أشد تلينا من السكر ، وفيه معونة على القيء ويدبر البول ، ويزيد في الباه .

قال عفان بن مسلم الصفار : من « ص » قصب السكر بعد طعامه لم يزل يومه أجمع في سرور . انتهى .

وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق إذا شوى ، ويولد رياحا دفعها بأن يقشر ويفسل بماء حار . والسكر حار رطب على الأصح . وقيل بارد ، وأجوده الأبيض الشفاف والطبرزد . وعتيقه ألطف من جديده ، وإذا طبخ ونزعت رغوته سكن العطش والسعال . وهو يضر المعدة التي تتولد فيها الصفراء لاستحالتها إليها ، ودفع ضرره بماء الليمون أو التارنج أو الزمان اللقان ، وبعض الناس يفضل على العسل لقله حرارته ولينه ، وهذا يحمل منه على العسل ، فإن منافع العسل أضعاف منافع السكر . وقد جعله الله شفاء ودواء وإدما وحلاوة ، وأبى نفع السكر من منافع العسل . أمن تقوية المعدة ، وتلين الطبع ، وإحداث البصر ، وجلاء ظلمته ، ودفع الخواثيق بالغرغرة به . وإبرائه من القالنج والقوة . ومن جميع العلل الباردة التي تحدث في جميع البدن من الرطوبات فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن . وحفظ صحته . وتسميته . وتسخيه . والزيادة في الباه ، والتحليل والجلاء . وفتح أفواه العروق . وتنقية الملى . وإحداث اللود . ومنع التختم وغيره من الغض : والأدم النافع ، وموافقة من غلب عليه البلغم . والمشايخ وأهل الأمزجة الباردة .

وبالحملة فلا شيء أنفع منه للبدن وفي العلاج ، وعجز الأدوية وحفظ قواها ، وتقوية المعدة إلى أضعاف هذه المنافع . فأين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص أو قريب منها ؟ .

(حرف الكاف)

(كتاب للحمي) قال المروزي : بلغ أبا عبد الله أني حمت فكتب لي من الحمى رقعة فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، بسم الله . وبالله . محمد رسول الله (قلنا ياتار كوني بردا وسلاما على إبراهيم وأرادوا به كيدا فجعلناهم الأخسرين) اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل اشف صاحب هذا الكتاب بحولك وقوتك وجبروتك إله الحق آمين » .

قال المروزي : وقرأ على أبي عبد الله وأنا أسمع أبو المنذر عمرو بن مجع : حدثنا يونس بن حبان قال : « سألت أبا جعفر محمد بن علي أن أعلق التبريد فقال : إن كان من كتاب الله أو كلام عن نبي الله فعلقه واستشف به ما استطعت ، قلت : اكتب هذه من حمى الربيع . بسم الله وبالله ، ومحمد رسول الله إلى آخره قال : أي نعم » .

وذكر أحمد عن عائشة رضي الله عنها وغيرها : أنهم سهلوا في ذلك . قال حرب : ولم يشدد فيه أحد بن حنبل . قال أحمد : وكان ابن مسعود يكرهه كراهة شديدة جداً . وقال أحمد : وقد سئل عن التهام تعلق بعد زول البلاء . قال : أرجو أن لا يكون به بأس . قال الخلال : وحدثنا عبد الله بن أحمد قال : رأيت أبي يكتب التوراة للذي يفرغ وللحمى بعد وقوع البلاء .

(كتاب لعسر الولادة) قال الخلال : حدثني عبد الله بن أحمد قال : رأيت أبي يكتب للمرأة إذا عسر عليها ولادتها في جام أبيض . أو شيء نظيف . يكتب حديث ابن عباس رضي الله عنه : « لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين » (كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ) (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها) قال الخلال : أبا ناس أبو بكر المروزي أن أبا عبد الله جاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين ؟ فقال : قل له يحيى . بجام واسع ، وزعفران ، ورأيت يكتب لغير واحد .

ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال : « مر عيسى صلى الله عليه وسلم على بقرة قد اعترض ولدها في بطنها فقالت : يا كلمة الله ادع الله أن يخلصني مما أنا فيه ، فقال : يا خالق النفس من النفس ، ياخالص النفس من النفس . وياخرج النفس من النفس خطيها . قال : فرمت بولدها فإذا هي قائمة تشمه » قال : فإذا عسر على المرأة ولدها فاكتبها .

وكل ما تقدم من الرق فإن كتابته نافعة . ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه . وجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه .

(كتاب آخر لذلك) يكتب في إناة نظيف : (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت) وتشرب منه الحامل . ويرش على بطنها .

(كتاب للرعاف) كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته : (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر) وصمته يقول : كتبها لغير واحد فبرأ . فقال : ولا يجوز كتابتها بدم الزاعف كما يفعله الجهال ، فإن الدم نجس فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى .

(كتاب آخر له) خرج موسى عليه السلام برداء فوجد شعبياً فشمده بردائه (عمره الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) .

(كتاب آخر للحزاز) يكتب عليه : (فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت) يحول الله وقوته .

(كتاب آخر له) عند اصفرار الشمس ، يكتب عليه : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويعمل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم) .

(كتاب آخر للحمى المتلفة) يكتب على ثلاث ورقات لطاف (بسم الله فزت ، بسم الله ، مرت بسم الله قلت) ويأخذ كل يوم ورقة ، ويجعلها في فم ، ويبتلعها بماء .

(كتاب آخر لمرق النسا) بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم رب كل شيء ، ومليك كل شيء ، وخالق كل شيء ، أنت خلقتني ، وأنت خلقت النسا ، فلا تسلطه عليّ بأذى ، ولا تسلط عليّ بقطع ، ولا شقي شقاء لا يفاقر سقماً لا شاق إلا أنت .

(كتاب الفرق الضارب) روى الترمذى فى جامعه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الحمى ومن الأوجاع كلها أن يقولوا : بسم الله الكبير ، أعوذ بالله العظيم ، من شر عرق نعل ، ومن شر حر النار » .

(كتاب لوجع الضرس) يكتب على الخد الذى إلى الوجة : (بسم الله الرحمن الرحيم - قل هو الله الذى أنشأكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون) وإن شاء كتب (وله ما سكن فى الليل والنهار وهو السميع العليم) .

(كتاب للخراج) يكتب عليه (ويسألو نك عن الجبال فقل ينسفها ربى نسفا فيلهمها قاعا صافصفا لا ترى فيها عوجا ولا أمتا) .

(كأة) ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « الكأة من المن ، وماؤها شفاء للعين » أخرجه فى الصحيحين .

قال ابن الأعرابى : الكأة جمع واحدة كم ، وهذا خلاف قياس العربية ، فإن ما بينه وبين واحدة التاء ، فالواحد منه بالتاء ، وإذا حذف كان للجمع ، وهل هو جمع أو اسم جمع ، على قولين مشهورين . قالوا : ولم يخرج عن هذا إلا حر فإن كأة وكم ونجاة ونجب .

وقال غير ابن الأعرابى : بل هى على القياس الكأة للواحد والكم للكثير .

وقال غيرهما : الكأة تكون واحدا وجمعا . واحتج أصحاب القول الأول بأنهم قد جمعوا كأة على أكو . قال الشاعر :

ولقد جنيتك أكو! وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهذا يدل على أن كم مفرد ، وكأة جمع . والكأة تكون فى الأرض من غير أن تزرع . وسيت كأة لاستنارها ومنه كأ الشهادة إذا سترها وأغضاها . والكأة غفية تحت الأرض لا ورق لها ولا ساق ، ومادتها من جوهر أرضى بخارى محتقن فى الأرض نحو سطحها ، يحتقن ببرد الشتاء . وتنمى أقطار الربيع فيتولد ويندفع نحو سطح الأرض متجسدا . ولذلك يقال لها جدرى الأرض تشبيها بالجدرى فى صورته ومادته ، لأن مادته رطوبة دموية فتندفع عندئذ الرعيرع فى الغالب . وفى ابتداء استيلاء الحرارة ، ونماء القوة ، وهى مما يوجد فى الربيع ويؤكل نيتا ومطبوخا . وتسمي العرب نبات الرعد لأنها تكثر بكثرة ، وتنفطر عنها الأرض ، وهى من أطعمة أهل البوادر ، وتكثر بأرض العرب ، وأجودها ما كانت أرضها ملة قليلة الماء ، وهى أصناف : منها صنف قتال يشرب لونه إلى الحمرة يحدث لأجله الاختناق ، وهى باردة رطبة فى الدرجة الثالثة ، رديئة للمعدة بطينة المضم . وإذا أدمت أورثت القولنج ، والسكته ، والفالج . ووجع المعدة ، وعسر البول . والرطبة أقل ضررا من اليابسة . ومن أكلها فليدفعها فى الطين الرطب . ويصلقها بالساء والملح والصمغ ، ويأكلها بالزيت والتوابل الحارة لأن جوهرها أرضى غليظ ، وغذاؤها رديء لكن فيها جوهر مائى لطيف يدل على خضها . والاحتكاك بها نافع من ظلمة البصر والبرد الحار . وقد اعترف الأطباء بأن ماءها يجلو العين ، ومن ذكره للمسحى . وصاحب القانون وغيرهما .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الكأة من المن » وفيه قولان :

أحدهما : أن المن الذي أنزل على بنى إسرائيل لم يكن هذا الحلوة فقط ، بل أشياء كثيرة من " الله عليهم : بها من النبات الذي يوجد عفوا من غير صنعة ولا علاج ولا حرث ، فإن المن مصدر بمعنى المفعول أى ممنون به . فكل ما رزقه الله العبد عفوا بغير كسب منه ولا علاج فهو من " من الله تعالى . لأنه لم يشبه كسب العبد . ولم يكدره تعب العمل ، فهو من " محض . وإن كانت سائر نعمه منا منه على عبده فخص منها مالا كسب له فيه . ولا صنع باسم المن " ، فإنه من " بلا وساطة العبد . وجعل سبحانه قوتهم بآتيه الكفاة ، وهى تقوم مقام الخبز . وجعل آدمهم السلوى وهو يقوم مقام اللحم . وجعل حلواهم الطل الذى ينزل على الأشجار يقوم لهم مقام الحلوى ، فكمل عيشهم .

وتأمل قوله صل الله عليه وسلم : الكفاة من المن " الذى أنزله الله على بنى إسرائيل ، فجعلها من جلته . وفردا من أفرادها . والترجيح الذى يسقط على الأشجار نوع من المن . ثم غلب استعمال المن عليه عرفا حادثا . والقول الثانى : أنه شبه الكفاة بالمن المنزل من السماء . لأنه يجمع من غير تعب ولا كلفة ولا زرع بزر ولا سقى . فإن قلت : فإن كان هذا شأن الكفاة فما بال هذا الضرر فيها ؟ ومن أين أتاها ذلك .

فاعلم أن الله سبحانه أتقن كل شيء صنعه . وأحسن كل شيء خلقه . فهو عند مبدأ خلقه برىء من الآفات والعلل ، تام المنفعة لما هي " وخلق . وإنما تعرض له الآفات بعد ذلك بأمر آخر من مجاورة أو امتزاج واختلاط ، أو أسباب آخر تقتضى فساده . فلوترك على خلقه الأصلية من غير تعلق أسباب الفساد به لم يفسد . ومن له معرفة بأحوال العالم ومبدئه يعرف أن جميع الفساد فى جوه ونباته وحيراته وأحوال أهله . حادث بعد خلقه بأسباب اقتضت حلوته . ولم تزل أعمال بنى آدم ومخالفاتهم للرسل تحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام والأمراض والأسقام . والطواعين والقحوط والجذوب . وسلب بركات الأرض ونماها ونباتها . وسلب منافعها . أو نقصانها . أمورا متتابعة يتلو بعضها بعضا ، فإن لم يتسع علمك لهذا فاكتف بقوله تعالى : (ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) ونزل هذه الآية على أحوال العالم ، وطابق بين الواقع وبينها ، وأنت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت فى الخمار والزرع والحيوان ، وكيف يحدث من تلك الآفات آفات أخرى متلازمة بعضها آخذ برقاب بعض ، وكلما أحدث الناس ظلما وفجورا أحدث لهم ربه تبارك وتعالى من الآفات والعلل فى أغذيتهم وفواكههم وأهويتهم ومياهمهم . وأبدانهم وخلقهم وصورهم ، وأشكالهم وأخلاقهم . من النقص والآفات ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم .

ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها أكبر مما هي اليوم ، كما كانت البركة فيها أعظم .

وقد روى الإمام أحمد بإسناده : « أنه وجد فى خزائن بعض بنى أمية صرة فيها حنطة أمثال نوى القمح مكتوب عليها : هذا كان يبت أيام العدل » وهذه القصة ذكرها فى مسنده على أثر حديث رواه .

وأكثر هذه الأمراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الأمم السالفة ، ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من أعمالهم ، حكما قصطا . وقضاء عدلا .

وقد أشار النبي صل الله عليه وسلم إلى هذا بقوله فى الطاعون : « إنه بقية رجز أو عذاب أرسل على بنى

إسرائيل » .

وكذلك سطر الله سبحانه وتعالى الريح على قوم سبع ليال وثمانية أيام ، ثم أبى في العالم منها بقية في تلك الأيام أو في نظيرها عظة وعبرة . وقد جعل الله سبحانه أعمال البر والفاجر مقتضيات لأثارتها في هذا العالم اقتضاء لا بد منه ، فجعل منع الإحسان والبركة والصدقة ، سببا لمنع الغيث من السماء والقمط والجذب ، وجعل ظلم المساكين والبخس في المكاييل والموازين وتعدى القوى على الضعيف سببا لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون إن استرحوا ، ولا يعطفون إن استعطفوا ، وهم في الحقيقة أعمال الرعايا ظهرت في صور ولائهم ، فإن الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس أعمالهم في قوالب وصور تناسبها ، فتارة بقسط وجذب ، وتارة بعلو ، وتارة بولاة جائرين ، وتارة بأمراض عامة ، وتارة بهجوم وآلام وعموم تخضرها نفوسهم لا ينشكون عنها ، وتارة بمنع بركات السماء والأرض عنهم ، وتارة بتسليط الشياطين عليهم تؤزهم إلى أسباب العذاب أزا لتحق عليهم الكلمة ، وليصير كل منهم إلى ما خلق له ، والمائل يسير بصيرته بين أقطار العالم فيشاهده ، وينظر مواقع عدل الله وحكمته . وحينئذ يتبين له أن الرسل وأتباعهم خاصة على سبيل النجاة ، وسائر الخلق على سبيل الهلاك سائررون ، إلى دار البوار صائررون . والله بالغ أمره لامعقب لحكمه ، ولأراد لأمره وبالله التوفيق .

فصل : وقوله صلى الله عليه وسلم في الكأأة : « وماؤها شفاء للعين فيه ثلاثة أقوال »

أحدها : أن ماءها يخلط في الأدوية التي يعالج بها العين ، لا أنه يستعمل وحده . ذكره أبو عبيد .

الثاني : أنه يستعمل بمحنا بعد شربها واستقطار ماؤها ، لأن النار تطفئه وتنضجه وتذيب فضلاته ورطوبته المؤذية ، وتبقى المنافع .

الثالث : أن المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر . وهو أول قطر ينزل إلى الأرض فتكون الإضافة إضافة اقتران لا إضافة جزء . ذكره ابن الجوزي وهو أبعد الوجوه وأضعفها .

وقيل : إن استعمال ماءها لتبريد مافي العين فإؤها مجرد شفاء . وإن كان لغير ذلك فركب مع غيره . وقال اللغافي : ماء الكأأة أصلح الأدوية للعين إذا عجن به الإثمد واكتحل به . ويقوى أجفانها . ويزيد الروح الباصرة قوة وحلة . ويلفع عنها نزول النوازل .

(كبات) في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخبى الكبات فقال : عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه . »

الكبات بفتح الكاف والباء الموحدة المصغرة والثاء المثلثة ثمر الأراك . وهو بأرض الحجاز ، وطبعه حار يابس ومنافسه كمنافع الأراك يقوى المعدة ، ويبيد المضغ . ويجلو البلغم . وينفع من أوجاع الظهر ، وكثير من الأدواء .

قال ابن جليل : إذا شرب طحيته . أدر البول ، وتبقى المثانة .

وقال ابن رضوان : يقوى المعدة ، ويمسك الطيبة .

(كم) روى البخاري في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال : ودخلنا على أم سلمة رضى الله عنها فأخرجت إلينا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو مخضوب بالحناء والكتم .

وفي السنن الأربعة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أحسن ما غيّر به النشيب الخناء والكتم .
وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه : « أن أبا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتم » .
وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد
خضب بالحناء فقال : ما أحسن هذا . فرآه آخر قد خضب بالحناء والكتم فقال : هذا أحسن من هذا . فرآه آخر
قد خضب بالصفرة فقال : هذا أحسن من هذا كله » .

قال الخافق : الكتم نبت ينبت بالسوول ، ورقه قريب من ورق الزيتون ، يطو فوق القامة ، وله ثمر قدر
حب الفلفل في داخله نوى إذا رضع أسود ، وإذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قدر أوقية قياً قيثا
شديدا وينفع من عضة الكلب ، وأصله إذا طبع بالماء كان منه مداد يكتب به .
وقال الكندي : بزر الكتم إذا اكتحل به حلل الماء النازل في العين وأبرأها .

وقد ظن بعض الناس أن الكتم هو الوسمه . وهي ورق النيل ، وهذا وهم ، فإن الوسمه غير الكتم .
قال صاحب الصحاح : الكتم بالتحريك نبت يغلط بالوسمه يختضب به . قيل والوسمه نبت له ورق طويل
بضرب لونه إلى الزرقه أكبر من ورق الخلاف . يشبه ورق اللوبيا وأكبر منه . يؤتى به من الحجاز واليمن .
فإن قيل : قد ثبت في الصحيح عن أنس رضي الله عنه أنه قال : « لم يختضب النبي صلى الله عليه وسلم » .
قيل : قد أجاب أحمد بن حنبل عن هذا وقال : « قد شهد به غير أنس رضي الله عنه على النبي صلى الله
عليه وسلم : أنه خضب » وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد ، فأحمد أثبت خضاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه جماعة من المهاجرين . ومالك أنكره .

فإن قيل : فقد ثبت في صحيح مسلم : التهي عن الخضاب بالسواد في شأن أبي قحافة لما أتى به ورأسه
ولحيته كالنخامة بيضا فقال : « غير هذا الشيب . وجنبوه السواد » والكتم يسود الشعر ؟ فالجواب من وجهين :
أحدهما : أن النبي عن التسويد البحث . فأما إذا أضيف إلى الخناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به
فإن الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود بخلاف الوسمه . فلأنها تجعله أسود فاحما . وهذا أصح الجوابين .
الجواب الثاني : أن الخضاب بالسواد المنهي عنه خضاب التديليس . كخضاب شعر البخارية . والمرأة
الكبيرة تفر الزوج والسيد بذلك . وخضاب الشيخ بفر المرأة بذلك ، فإنه من الفس والخذاع : فأما إذا لم يتضمن
تديلسا ولا خدعا فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما : أنهما كانا يختصيان بالسواد . ذكر ذلك
ابن جرير عنهما في كتاب [تهذيب الآثار] وذكره عن عثمان بن عفان . وعبد الله بن جعفر . وسعد بن
أبي وقاص ، وعقبة بن عامر ، والمغيرة بن شعبة . وجرير بن عبد الله . وعمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين .
وحكاة عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان . وعلي بن عبد الله بن عباس . وأبو سلمة بن
عبد الرحمن ، وعبد الرحمن بن الأسود ، ومومي بن طلحة . والزهرى . وأيوب . وإسماعيل بن معد يكرب
رضي الله عنهم أجمعين .

وحكاة ابن الحوزي عن مغارب بن دثار ، ويزيد ، وابن جريج ، وأبي يوسف ، وأبي إسحاق ، وابن
أبي ليلى ، وزيد بن علاقة ، وغيلان بن جامع ، ونافع بن جبير . وعمرو بن علي المقدسي ، والقاسم بن
سلام ، رضي الله عنهم أجمعين .

(كرم) شجرة العنب وهى الحبلية ، ويكره تسميتها كرما ، لما روى مسلم فى صحيحه : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقولن أحدكم لعنب الكرم ، الكرم الرجل المسلم » .
وفى رواية : « إنما الكرم قلب المؤمن » وفى أخرى : « لا تقولوا الكرم وقولوا العنب والحبلية » وفى هذا معنيان :

أحدهما : أن العرب كانت تسمى شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها وخيرها . فكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يبيح النفوس على محبتها : وحببة ما يتخذ منها من السكر وهو أم الخبائث ، فكره أن يسمى أصله بأحسن الأسماء وأجمعها للخير .

والثانى : أنه من باب قوله : « ليس الشديد بالصرعة » وهـ ليس المسكين بالطواف » أى إنكم تسمون شجرة العنب كرما لكثرة منافعه ، وقلب المؤمن أو الرجل المسلم أولى بهذا الاسم منه ، فإن المؤمن خير كله ونفع ، فهو من باب التنبيه والتعريف لما فى قلب المؤمن من الخير والجلود والإيمان ، والنور والمضى والتفوى ، والصفات التى يستحق بها هذا الاسم أكثر من استحقاق الحبلية له .

وبعد : ففوة الحبلية باردة يابسة : وورقها وعلائقها وعرموشها مبرد فى آخر الدرجة الأولى ، وإذا دقت وضمد بها من الصلداق سكنته ، ومن الأورام الحارة ، والتهاب المعدة . وعصاره قضبانه ، إذا شربت سكنت القيء : وعقلت البطن ، وكذلك إذا مضغت قلوبها الرطبة ، وعصاره ورقها تنفع من قروح الأمعاء ، ونفت الدم ، وقيته ، ووجع المعدة . ودعم شجره الذى يحمل على القضبان كالصمغ إذا شربت أخرجت الحصاة . وإذا طلخ بها أبرأت القوي والجرب المتقرح وغيره ، ويغنى غسل العضو قبل استعمالها بالماء والظفرون ، وإذا تمسح بها مع الزيت حطقت الشعر . ورماد قضبانها إذا تضمد به مع الخل ودهن الورد والسداب نفع من الورم العارض . الطحال . وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد . ومنافعها كثيرة قريبة من منافع النخلة .

(كرمس) روى فى حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أكله ثم نام عليه نام ونكهته طيبة » وينام آمنا من وجع الأضراس والأسنان .

وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن البستاني منه يطيب النكهة جدا ، وإذا علق أصله فى الرقبة نفع من وجع الأسنان . وهو حار يابس ، وقيل : رطب مفتوح لسدد الكبد والطحال ، وورقه رطبا ينفع المعدة والكبد الباردة . ويلد البول ، والطمث ، ويفتت الحصاة . وحبه أقوى فى ذلك ، ويبيح الباه ، وينفع من البخر .

قال الرازى : وينهى أن يحتب أكله إذا خيف من لدغ العقارب .

(كرات) فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو باطل موضوع : « من أكل الكرات ثم نام عليه نام آمنا من ريح البواسير واعتزله الملك لئلا نكهته حتى يصبح » .

وهو نوعان : نبطى وشامى ، فالنبطى البقل الذى يوضع على المائدة . والشامى الذى له رهوس وهو حار يابس مصدع . وإذا طبخ وأكل أو شرب ماؤه نفع من البواسير الباردة ، وإن سحق بزره وعجن بقطران وبغرت به الأضراس التى بها الدود نثرها وأخرجها . ويسكن الوجع العارض فيها . وإذا دسخت المقعدة بزره

خفت البواسير . هذا كله في الكراث النبطي ، وفيه مع ذلك فساد الأسنان واللثة . ويصدع . ويرى أحلاما رديئة . ويظلم البصر ، ويتنن النكهة . وفيه إدرار للبول واللطمث . وتحريك الباه . وهو بطل المضم .

(حرف اللام)

(لحم) قال الله تعالى : (وأمددناهم بفاكهة ولحم مما يشتهون) وقال : (ولحم طير مما يشتهون) .
وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي الدرداء : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم » .

ومن حديث بريدة يرفعه : « خير الإدام في الدنيا والآخرة اللحم » .
وفي الصحيح : عنه صلى الله عليه وسلم « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » والثريد الخبز واللحم ، قال الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم

فذاك أمانة الله الثريد

وقال الزهري : أكل اللحم يزيد سبعين قوة .

وقال محمد بن واسع : اللحم يزيد في البصر .

ويروي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه : « كلوا اللحم فإنه يصنئ اللون ، ويخصم البطن ، ويحسن الخلق » .

وقال نافع : كان ابن عمر إذا كان رمضان لم يفته اللحم ، وإذا سافر لم يفته اللحم .

ويذكر عن علي رضى الله عنه : من تركه أربعين ليلة ساء خلقه .

وأما حديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه أبوداود مرفوعا : « لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنع الأعاجم . وإنشوه نهشا فإنه أهنى وأمرى » فرده الإمام أحمد بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدما .

واللحم أجناس يختلف باختلاف أصوله وطبائمه ، فنذكر حكم كل جنس وطبيعته ومنفعته ومضرته .

(لحم الضأن) حار في الثانية ، رطب في الأولى . يجيده الحولى . يولد الدم الممود القوى لمن جاد هضمه يصلح لأصحاب الأمزجة الباردة والمعتدلة ، ولأهل الرياضات التامة في المواضع والقصور الباردة ، نافع لأصحاب المرة السوداء ، يقوى الذهن والحفظ ، ولحم الهرم والمجيب ردىء . وكذلك لحم النعاج ، وأجوده لحم الذكر الأسود منه ، فإنه أخف وألذ وأنفع ، والمخصى أنفع وأجود ، والأحر من الحيوان السمين أخف وأجود غذاء ، والجذع من الميز أقل تغذية ، ويطلق في الملة .

وأفضل اللحم عائد به بالعظم ، والأيمن أنفع وأجود من الأيسر ، والمقدم أفضل من المؤخر ، وكان أحب الشاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمها ، وكل ما علا منه سوى الرأس كان أخف وأجود مما سفل .

وأعطى الفرزدق رجلا يشترى له لحما وقال له : خذ المقدم وإياك والرأس والبطن فإن الداء فيهما .

ولحم العنق جيد للذئب سريع الهضم خفيف ، ولحم الذراع أخف اللحم وألذّه وأطعمه ، وأبعدّه من الأذى وأسرع انقباضاً . وفي الصحيحين : « أنه كان يعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ولحم الظهر كثير الغذاء يولد دماً محموداً . وفي سنن ابن ماجه مرفوعاً : « أطيب اللحم لحم الظهر » .
(لحم المعز) قليل الحرارة يابس ، وخلطه المتولد منه ليس بفاضل ، وليس يجيد الهضم ، ولا محمود الغذاء ، ولحم التيس رديء مطلقاً ، شديد اليبس ، عسر الانقباض ، مولد للخلط السوداء .

قال الجاحظ : قال لي فاضل من الأطباء : يا أبا عثان إياك ولحم المعز ، فإنه يورث الفم ، ويحرك السوداء ويورث النسيان ، ويفسد الدم ، وهو والله يجهل الأولاد .

وقال بعض الأطباء : إنما الممنوم منه السن . ولا سيما للسنين . ولا رداة فيه لمن اعتاده .
وجالينوس جعل الحوى منه من الأغذية المعتدلة المدّة للكيموس المحمود . وإنّاته أنفع من ذكروره .
وقد روى التستائي في سننه : عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أحسنوا إلى المساعز وأميطوا عنها الأذى فإنها من دواب الجنة » . وفي ثبوت هذا الحديث نظر .

وحكم الأطباء عليه بالضرّة حكم جزئى ليس بكل عام ، وهو بحسب المعدة الضعيفة ، والأمزجة الضعيفة التى لم تتعدّه ، واعتادت المأكولات اللطيفة ، وهؤلاء أهل الرفاهية من أهل المدن وهم القليلون من الناس .

(لحم الجدى) قريب إلى الاعتدال خاصة مادام رضيعاً . ولم يكن قريب العهد بالولادة ، وهو أسرع هضمًا لما فيه من قوة اللبن ، ملين للطبع ، موافق لأكثر الناس في أكثر الأحوال ، وهو ألطف من لحم الحمل ، والدم المتولد عنه معتدل .

(لحم البقر) بارد يابس . عسر الانقباض . بطلّ الانحدار يولد دماً سوداويًا لا يصلح إلا لأهل الكد والتعب الشديد . ويورث إدمانه الأمراض السوداء كالهبق . والجرب . والقوب . والجذام . وداء الفيل ، والسرطان . والوسواس . وحى الربيع . وكثير من الأورام ، وهذا لمن لم يعتده . أو لم يدفع ضرره بالفلفل والثوم والدارصيني والزنجبيل ونحوه . وذكره أقل برودة . وأثناء أقل يباساً . ولحم العجل ولاسيما السمين من أعدل الأغذية وأطيبها وألذّها وأحدها . وهو حار رطب . وإذا انقبض غذى غداء قويا .

(لحم الغرس) ثبت في الصحيح عن أسماء رضى الله عنها قالت : « نحرنا فرسا فأكلناه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه أذن في لحوم الخيل ونهى عن لحوم الحمير » . أخرجاه في الصحيحين .
ولا يثبت عنه حديث المقدم بن معد يكره رضى الله عنه : « أنه نهى عنه » قاله أبو داود وغيره من أهل الحديث ، وافرأه بالبعال والحمير في القرآن لا يدل على أن حكم لحمه حكم لحومها بوجه من الوجوه ، كما لا يدل على أن حكمها في السهم في الغنمة حكم القرس والله سبحانه يقرن في الذكر بين المثائلات تارة ، وبين المختلفات وبين المتضادات . وليس في قوله - تركبها - ما يمنع من أكلها . كما ليس ما يمنع من غير الركوب من وجوه الانقضاع . وإنما نص على أجل متافها وهو الركوب . والحديثان في حلها صحيحان لا معارض لهما .
ويهد : فلعنهما حار يابس غليظ سوداوى ، مغير لا يصلح للبهتان اللطيفة .

(لحم الحمل) فرق ما بين الرافضة وأهل السنة ، كما أنه أحد الفروق بين اليهود وأهل الإسلام . فاليهود والرافضة تلذّه ولا تأكله ، قد علم بالاضطرار من دين الإسلام حله ، وطالما أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حضرا وسفرا . ولحم الفصيل منه من الذّ اللحم وأطيبها وأقواها غذاء ، وهو لمن اعتاده بمنزلة لحم الضأن لا يضرهم البتة ، ولا يولد لهم داء ، وإنما ذمه بعض الأطباء بالنسبة إلى أهل الرافضة من أهل الحضر الذين لم يعتادوه ، فإن فيه حرارة وييسا ، وتوليدا للسوداء ، وهو عسر الانهضام وفيه قوة غير محمودة لأجلها أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من أكله في حديثين صحيحين لامعارض لهما . ولا يصح تأويلهما بفصل اليد ، لأنه خلاف المذهب من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم لتفريقه بينه وبين لحم الغنم . فخير بين الوضوء وتركه منها . وحتم الوضوء من لحوم الإبل ، ولو حمل الوضوء على غسل اليد فقط لحمل على ذلك في قوله : « من مس قرجه فليتوضأ » .

وأياها فإن آكلها قد لا يباشر أكلها بيده بأن يوضع في فمّه ، فإن كان وضوءه غسل يده فهو عبث . وحمل لكلام الشارع على غير معهوده وعرفه . ولا يصح معارضته بحديث : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » لعدة أوجه :

أحدها : أن هذا عام والأمر بالوضوء منها خاص .

الثاني : أن الجهة مختلفة ، فالأمر بالوضوء منها بجهة كونها لحم إبل سواء كان نيئاً أو مطبوخاً أو قديداً . ولا تأثير للنار في الوضوء . وأما ترك الوضوء مما مست النار ففيه بيان أن مس النار ليس بسبب للوضوء . فأين أحدهما من الآخر ؟ هذا فيه إثبات سبب الوضوء وهو كونه لحم إبل . وهذا فيه نفي لسبب الوضوء وهو كونه ممسوس النار ، فلا تعارض بينهما بوجه .

الثالث : أن هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب الشرع . وإنما هو إختيار عن واقعة فعل في أمرين أحدهما متقدم على الآخر . كما جاء ذلك مبينا في نفس الحديث : « أنهم قربوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لحما فأكل ثم حضرت الصلاة فتوضأ فصل ثم قربوا إليه فأكل ثم صلى ولم يتوضأ » فكان آخر الأمرين منه ترك الوضوء مما مست النار . وهكذا جاء الحديث فاخصره الراوى لمكان الاستدلال ، فأين في هذا ما يصلح لنسخ الأمر بالوضوء منه ؟ حتى لو كان لفظا عاما متأخرا مقاوما لم يصلح للنسخ ، ووجب تقديم الخاص عليه ، وهذا في غاية الظهور .

(لحم الضب) تقدم الحديث في حله ، وخمسه حار يابس ، يقوى شهوة الجماع .

(لحم الغزال) الغزال أصلح الصيد وأحده لحما ، وهو حار يابس : وقيل معتدل جدا . نافع للأبدان المعتدلة الصحيحة . وجيده الخشيف .

(لحم الظبي) : حار يابس في الأولى ، مجفف للبدن صالح للأبدان الرطبة .

قال صاحب القانون : وأفضل لحوم الوحش لحم الظبي مع ميله إلى السوادوية .

(لحم الأرنب) ثبت في الصحيحين عن أنس بن مالك قال : « أفضنا أرنبا فسمعوا في طلبها فأخفوها فبعث أبو طلحة بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله » .

لحم الأرنب معتدل إلى الحرارة واليبوسة ، وأطيبها وركها ، وأحد ما أكل لحما مشويا ، وهو يعقل البطن ، ويندربول ، ويفت الحمى ، وأكل وغوسها ينفع من الرعشة .

(لحم حار الوحش) ثبت في الصحيحين من حديث أبي قتادة رضي الله عنه: «أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض عمره، وأنه صاد حمار وحش فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بأكله وكانوا محرمين ولم يكن أبو قتادة محرما».

وفي سنن ابن ماجه عن جابر قال: «أكلنا من خبير الحليل وحير الوحش».

لحمه حار يابس، كثير التفذية، يولد دما غليظا سوداويا إلا أن شحمه نافع من دهن القسط لوجع الفرس والريح الغليظة المرحية للكل، وشحمه جيد للكلف طلاء، وبالحملة فلهوم الوحش كلها تولد دما غليظا سوداويا، وأحمده الفزال، وبعده الأرنب.

(لحوم الأجنة) غير عمودة لاحترقان الدم فيها، وليست بحرام لقوله صلى الله عليه وسلم: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ومنع أهل العراق من أكله إلا أن يدركه حيا فيذكيه، وأولوا الحديث على أن المراد به أن ذكاته كذكاة أمه قالوا: فهو حجة على التحريم.

وهذا فاسد، فإن أول الحديث: «أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله نذبح الشاة فتجد في بطنها جنينا أفنأكله؟ فقال: كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه».

وأیضا فالقياس يقتضي حله، فإنه مادام حلا فهو جزء من أجزاء الأم، فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها. وهذا هو الذي أشار إليه صاحب الشرع بقوله: «ذكاته ذكاة أمه» كما يكون ذكاة ذكاة سائر أجزائها، فلو لم تأت عنه السنة الصريحة بأكله لكان القياس الصحيح يقتضي حله.

(لحم القديد) في السنن من حديث بلال رضي الله عنه قال: «بعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة ونحن مسافرون فقال: أصلح لحمها، فلم أزل أطعمه منه إلى المدينة» القديد أنفع من المكسود. ويقوى الأبدان، ويحدث حكة، ودفع ضرره بالأبازير الباردة الرطبة. ويصلح الأمزجة الحارة. والمكسود حار يابس مجفف، جيده من السمين الرطب، يضر بالقولنج، ودفع مضرته طبخه بالابن والدهن. ويصلح للمزاج الحار الرطب.

فصل: في لحوم الطير

قال الله تعالى: (ولحم طير مما يشبهون).

وفي مسند البزار وغيره مرفوعا: «إنك لتنظر إلى الطير في الجنة فتشبهه فيخبر مشوبا بين يديك».

ومنه حلال ومنه حرام، فالحرام ذو الخلب كالصقر والبازي والشاهين، وما يأكل الجيف كالنسر والرنخم والقلاق والمقنن والغراب الأبيض والأسود الكبير. وما نهى عن قتله كالحدهد والعرد، وما أمر بقتله كالخداة والغراب.

والحلال أصناف كثيرة فنه الدجاج، ففي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحم الدجاج» وهو حار رطب في الأول خفيف على المعدة، سريع الهضم، جيد الخلط. يزيد في الدماغ والمني، ويصني الصوت، ويحسن اللون، ويقوى العقل، ويولد دما جيدا. وهو مائل إلى الرطوبة ويقال: إن مداومة أكله تورث الفرس، ولا يثبت ذلك، ولحم الديك أحسن مزاجا وأقل رطوبة

والمتيق منه دواء ينفع البقولنج والربو والرياح الغليظة ، إذا طبخ بماء القرطم والشبث ، وخصيها بمحمود الغذاء سريع الانهضام ، والفرايج سريعة المضم ملينة الطبع ، والدم المتولد منها دم لطيف جدا .

(لحم الدراج) حار يابس في الثانية ، خفيف لطيف سريع الانهضام ، مولد للدم المعتدل ، والإكثار منه يحد البصر .

(لحم الحجل والقيج) يولد الدم الجيد سريع الانهضام .

(لحم الإوز) حار يابس ، رديء الغذاء إذا اعتيد ، وليس بكثير الفضول .

(لحم البط) حار رطب ، كثير الفضول : عسر الانهضام ، غير موافق للمعدة .

(لحم الجباري) في السنن من حديث مويه بن عمر بن سفيته عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال : « أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم جباري » وهو حار يابس . عسر الانهضام . نافع لأصحاب الرياضة والتعب .

(لحم الكركي) يابس خفيف ، وفي حره وبرده خلاف . يولد دما سوداويا . ويصلح لأصحاب الكد والتعب ، وينبغي أن يترك بعد ذبحه يوما أو يومين ثم يؤكل .

(لحم المصافير ، والقنابر) روى النسائي في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مامن إنسان يقتل عصفورا فما فوقه بغير حقه إلا سأله عز وجل . قيل : يا رسول الله وما حقه ؟ قال : تذبحه فتأكله ، ولا تقطع رأسه وترى به » .

وفي سننه أيضا عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يقول : يارب إن فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني لمنفعة » .

ولحمه حار يابس ، عاقل للطبيعة ، يزيد في الباه ، ومرقه يلين الطبع . وينفع المفاصل ، وإذا أكلت أدمغتها بالزنجبيل والبصل هيئت شهوة الجماع . وغلطها غير محمود .

(لحم الحمام) حار رطب ، وحشيه أقل رطوبة ، وفرائحه أرطب خاصية ، وما ربي في الدور وناهضة أنحف لحما ، وأحد غذاء ، ولحم ذكورها شفاء من الاسترخاء والخلل والسكنة والرعدة . وكذلك شمع رائحة أنفاسها ، وأكل فرائضها معين على النساء ، وهو جيد لكل يزيد في الدم .

وقد روى فيها حديث باطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رجلا شكى إليه الوحدة فقال : اتخذ زوجا من الحمام » وأجود من هذا الحديث : « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتبع حمامة فقال : شيطان يتبع شيطانة » وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في خطبته : يأمر بقتل الكلاب ، وذبح الحمام .

(لحم القطا) يابس يولد السوداء ، ويجبس الطبع ، وهو من شرّ الغذاء إلا أنه ينفع من الاستسقاء .

(لحم السمان) حار يابس ينفع المفاصل ويغفر بالكبد الحار . ودفع مضرته بالخل والكسفرة ، وينبغي أن يجتنب من لحوم الطير ما كان في الأجسام والمواضع العضة ، ولحوم الطير كلها أسرع انهضاما من المواشي ، وأسرعها انهضاما وأقلها غذاء ، وهي الرقاب والأجنحة ، وأدمغتها أحد من أدمغة المواشي .

(الجراد) في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل الجراد » .

وفي المسند عنه : « أحلت لنا ميتتان ودمان : الحوت والجراد ، والكبد والطحال » ، يروى مرفوعا وموقوفا عن ابن عمر رضي الله عنه .

وهو حار يابس قليل الغذاء : وإدامة أكله تورث المغزال ، وإذا تبخر به نفع من تقطير البول وعصره ، وخصوصا للنساء ، ويتبخر به البواسير ، وسماه يشوى ويوكل للسهل المقرب ، وهو ضار لأصحاب الصرع ، ردىء الخلط . وفي إباحة ميتته بلا سبب قولان . ولا خلاف في إباحة ميتته إذا مات بسبب كالكبس والتحريق ونحوه ، فالجمهور على حله ، وحرمة ماله .

وينبغي أن لا يداوم أكل اللحم . فإنه يورث الأمراض النموية والامتلائية والحميات الحادة : وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر ، وإن الله يبغض أهل البيت اللحمي » ذكره مالك في الموطأ عنه . وقال بقرط : لا تجعلوا أجوافكم مقبرة للحيون .

(حرف اللام)

(لبن) قال الله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونهم من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين) وقال في الجنة (فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه) .

وفي السنن مرفوعا : من أطعمه الله طعاما فليقل : اللهم بارك لنا فيه . وازرقنا خيرا منه . ومن سقاها الله لبنا فليقل : اللهم بارك لنا فيه . وزدنا منه . فإني لا أعلم ما يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن » .

اللبن وإن كان بسيطا في الحس إلا أنه مركب في أصل الخلقة تركيبا طبعيا من جواهر ثلاثة : الجينية والسمنية والمائية . فالجينية باردة رطبة مغذية للبدن . والسمنية معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن الإنساني الصحيح . كثيرة المنافع ، والمائية حارة رطبة مطلقة للطبيعة . مرطبة للبدن .

واللبن على الإطلاق أبرد وأرطب من المعتدل . وقيل قوته عند حله الحرارة والرطوبة . وقيل معتدل في الحرارة والبرودة . وأجود ما يكون اللبن حين يحلب ، ثم لا يزال تنقص جودته على عمر الساعات . فيكون حين يحلب أقل برودة وأكثر رطوبة . والخاص بالعمى .

ويختار اللبن بعد الولادة بأربعين يوما . وأجوده ما اشتد بياضه وطاب ريحه ولذ طعمه . وكان فيه حلالة يسيرة ودسومة معتدلة . واعتدل قوامه في الرقة والغلظ . وحلب من حيوان في صحيح . معتدل اللحم ، محمود المرعى والمشرى . وهو محمود يولد دما جيدا ويرطب البدن اليابس . ويفغو غذاء حسنا . وينفع من الوسواس والغث والأمراض السوداوية . وإذا شرب مع العسل نقي القروح الباطنة من الأغصاط الفضة ، وشربه مع السكر يحسن اللون جدا . والحليب يتدارك ضرر الجماع . ويوافق الصدر والرثة . جيد لأصحاب السبل ، ردىء للرأس والمعدة والكبد والطحال . والإكثار منه يضر بالأسنان والمثة ، ولذلك ينبغي أن يتمضمض بعده بالماء .

وفي الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا ثم دعا بماء فتمضمض وقال : إن له دسما »

وهو ردى للمحمومين وأصحاب الصداع . مؤذ للدماغ والرأس الضعيف . والمداومة عليه تحدث ظلمة البصر والقشاة . ووجع المفاصل . وسدة الكبد . والتفخ في المعدة . والأحشاء . وإصلاحه بالعسل والزنجبيل المرقي ونحوه . وهذا كله لمن لم يعتده .

(لبن الضأن) أغلظ الألبان وأرطبها . وفيه من الدسومة والزهومة ما ليس في لبن الماعز والبقرة . يولد فضولا بلفيا ، ويحدث في الجلد ياضا ، إذا أدمن استعماله ، ولذلك ينبغي أن يشاب هذا اللبن بالماء ليكون ما نال البدن منه أقل ، وتسكينه للمطش أسرع ، وتبريده أكثر .

(لبن المعز) لطيف معتدل ، مطلق البطن ، مرطب للبطن اليابس ، نافع من قروح الحلق والسعال اليابس . ونفث الدم . واللبن المطلق أنفع المشروبات للبدن الإنساني لما اجتمع فيه من التغذية والدموية . ولا عتياه حال الطفولية وموافقته للقطرة الأصلية .

وفي الصحيحين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ليلة أسرى به بقدر من خر وقدر من لبن فنظر إليهما ثم أخذ اللبن فقال جبرائيل عليه السلام : الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . »
والحامض منه بطله الاستمراء . خام الخلط . والمعدة الحارة تهضمه . وتنفع به .

(لبن البقر) يغذو البدن ويخصبه . ويطلق البطن باعتدال . وهو من أعدل الألبان . وأفضلها بين لبن الضأن ولبن المعز في الرقة والغلظ والدم . وفي السنن من حديث عبد الله بن مسعود يرفقه : « عليكم بألبان البقرة فإنها تقيم من كل الشجر » .

(لبن الإبل) تقدم ذكره في أول الفصل وذكر منافعه فلا حاجة لإعادته .

(لبان) هو الكندر قد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تخروا بيوترك باللبان والصمغ » ولا يصح عنه . ولكن يروى عن علي أنه قال لرجل شكاه إليه النسيان : عليك باللبان فإنه يشجع القلب . ويذهب بالنسيان .

ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن شربه مع السكر على الريق جيد للبول والنسيان . ويذكر عن أنس رضي الله عنه : أنه شكاه إليه رجل النسيان فقال : عليك بالكندر واقع من الليل : فإذا أصبحت فخذ منه شربة على الريق فإنه جيد للنسيان .

ولهذا سبب طبيعي ظاهر ، فإن النسيان إذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدماغ فلا يحفظ ما ينطبق فيه نفع منه اللبان . وأما إذا كان النسيان لغلبة شيء عارض أمكن زواله سريريا بالمربات . والفرق بينهما أن اليبوس يتبعه سهو وحفظ الأمور الماضية دون الحالية . والرطوبة بالعكس . وقد يحدث النسيان أشياء بالخاصية كحجامة نقرة القفا ، وإدمان أكل الكسفرة الرلبة . والتضاح الحامض . وكثرة الهم والغم . والنظر في الماء الواقف ، والبول فيه ، والنظر إلى المصلوب . والإكثار من قراءة ألواح القبور . والمشى بين جملين مقطورين . وإلقاء القمل بالحياة ، وأكل سوز القار ، وأكثر هذا معروف بالتجربة .

والمقصود أن اللبان مسخن في الدرجة الثانية ، ومجفف في الأولى ، وفيه قبض يسير ، وهو كثير المنافع ، قليل المضار . فمن منافعه أن ينفع من قذف الدم وزفه ، ووجع المعدة واستطلاق البطن ، ويضمم الطعام ، ويبرد الرياح ، ويجلو قروح العين ، وينبت اللحم في سائر القروح ، ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها ، ويخفف

البغم وينشف رطوبة الصدر ، ويجلو ظلمة البصر ، ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار ، وإذا مضغ وحده أو مع الصمغ القارسي جلب البغم ، ونفع من اعتقال اللسان ، ويزيد في الدهن ويذكيه ، وإن بخر به ماء نفع من الربو ، وطيب رائحة الفم .

(حرف الميم)

(ماء) مادة الحياة : وسيد الشراب ، وأحد أركان العالم بل ركنه الأصل ، فإن السموات خلقت من بخاره ، والأرض من زبله ، وقد جعل الله منه كل شيء حي .

وقد اختلف فيه هل يغلو أو ينفذ الغذاء فقط ؟ على قولين وقد تقدم ، وذكرنا القول الراجح ودليله . وهو بارد رطب يرفع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته ، ويرد عليه بدل ما تحل منه ، ويرقق الغذاء وينفذ في العروق . وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق . أحدها : من لونه بأن يكون صافيا ، الثاني : من رائحته بأن لا يكون له رائحة البتة ، الثالث : من طعمه بأن يكون عذب الطعم حلوه ، كماء النيل والفرات ، الرابع : من وزنه بأن يكون خفيفا رقيق القوام ، الخامس : من مجراه بأن يكون طيب المجرى والمسلك ، السادس : من منبهه بأن يكون بعيد المنبع ، السابع : من بروزه للشمس والرياح ، بأن لا يكون مخفيا تحت الأرض فلا تتمكن الشمس والرياح من قصارته ، الثامن : من حركته بأن يكون سريع المجرى والحركة ، التاسع : من كثرتة بأن يكون له كثرة يدفع الفضلات المخالطة له ، العاشر : من مصبه بأن يكون آخذا من الشمال إلى الجنوب ، أو من المغرب إلى المشرق . وإذا اعتبرت هذه الأوصاف لم تجد لها بكمالها إلا في الأنهار الأربعة : النيل والفرات وسبحون وجيحدون .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « سيحان وجيحدان والنيل والفرات كلها من أنهار الجنة » .

وتعتبر خفة الماء من ثلاثة أوجه . أحدها : سرعة قبوله للحر والبرد . قال أبقراط : الماء الذي يسخن سريعا ويبرد سريعا أخف المياه . الثاني بالميزان ، الثالث : أن تبل قطلتان متساويتا الوزن بماءين مختلفين ثم يغفقا بالغا . ثم توزن فأيهما كانت أخف فأوفا كذلك .

والماء وإن كان في الأصل باردا رطبا فإن قوته تنتقل وتتغير لأسباب عارضة توجب انفعالها ، فإن الماء المكشوف للشمال المستور عن الجهات الأخر يكون باردا وفيه ييس مكتسب من ربيع الشمال . كذلك الحكم على سائر الجهات الأخر . والماء الذي ينبع من المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن . ويؤثر في البدن تأثيره والماء العذب نافع للمرضى والأصحاء . والبارد منه أنفع وألذ ، ولا ينفى شربه على الرقيق . ولا عقيب الجماع ولا الاتباه من النوم ، ولا عقيب الحمام . ولا عقيب أكل الفاكهة ، وقد تقدم . وأما على الطعام فلا بأس به إذا اضطر إليه ، بل يتبعن ، ولا يكثر منه بل يتمصصه مصا ، فإنه لا يضره البتة بل يقوى المعدة . وينهى الشهوة . ويزيل العطش ، والماء الفاتر يفتح ويفعل ضد ما ذكرناه ، وبالله أجود من طريه ، وقد تقدم . والبارد ينفع من داخل أكثر من نفعه من خارج والجار بالعكس . وينفع البارد من غفوة الدم وصعود الأبخرة إلى الرأس . ويدفع الضغونات . ويوافق الأمزجة والأسنان والأزمان والأماكن الحارة ، ويضر كل حالة تحتاج إلى نضج وتحليل كالزكام والأورام ، والشديد البرودة منه يؤذى الأسنان ، والإيمان عليه يجلت أنضجار الدم

والنزلات ، وأوجاع الصدر : والبارد والحر يفرط ضاران للعصب ولاكثر الأعضاء ، لأن أحدهما يحلل والآخر مكثف . والماء الحار يسكن لذع الأغلاط الحادة ، ويحلل وينضج ويخرج الفضول . ويرطب ويسخن ويفسد الغضم شربه ، ويطفو بالطعام إلى أعلى المعدة ويرسخها ، ولا يسرع في تسكين العطش . ويذبل البدن ، ويؤدى إلى أمراض رديئة ، ويضر في أكثر الأمراض على أنه صالح للشيخ وأصحاب الهرع . والصداع البارد والرمد ، وأنفع ما استعمل من خارج ، ولا يصح في الماء المسخن بالشمس حديث ولا أثر . ولا كرهه أحد من قدماء الأطباء . ولا عابوه . والشديد السخوة يذيب شحم الكلى . وقد تقدم الكلام على ماء الأمطار في حرف العين .

(ماء الثلج والبرد) ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يدعو في الاستفتاح وغيره : اللهم اغسلني من خطاياي بماء الثلج والبرد » .

الثلج له في نفسه كيفية حادة دخانية . فإؤه كذلك . وقد تقدم وجه الحكمة في طلب الفصل من الخطايا بانه لما يحتاج إليه القلب من التبريد والتصلب والتقوية . ويستفاد من هذا أصل طب الأبدان والقلوب . ومعالجة أدوائها بضدها ، وماء البرد ألطف وألذ من ماء الثلج . وأما ماء الحمد وهو الجليد فيحسب أصله . والثلج يكسب كيفية الجبال والأرض التي يسقط عليها في الجودة والرداعة . وينبغي تجنب شرب الماء الثلج عقب الحمام والجماع والرياضة والطعام الحار ، ولأصحاب السعال . ووجع الصدر ، وضعف الكبد وأصحاب الأمزجة الباردة .

(ماء الآبار والقناة) مياه الآبار قليلة الطافة . وماء القناة المنفوعة تحت الأرض ثقيل ، لأن أحدهما محقق لا يخلو عن تفتن ، والآخر محجوب عن الهواء . وينبغي أن لا يشرب على الفور حتى يصعد للهواء وتأتي عليه ليلة ، وأردؤه ما كانت مجاريه من رصاص . أو كانت بئر معطلة . ولا سيما إذا كانت تربتها رديئة . فهذا الماء في موضع .

(ماء زمزم) سيد المياه وأشرفها . وأجلها قلرا . وأحبها إلى النفوس ، وأغلاها ثمنا . وأنفسها عند الناس ، وهو هزمة جبرائيل وسقيا لإسماعيل .

وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي ذر وقد أقام بين الكعبة وأستارها أربعين ما بين يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنها طعام طعم » وزاد غير مسلم بإسناده « وشفاة سقم » .

وفي سنن ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وقد ضعف هذا الحديث طائفة بعد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر .

وقد روينا عن عبد الله بن المبارك : أنه لما حج أتى زمزم فقال : اللهم إن ابن أبي المولى : حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له ، فإني أشربه لظما يوم القيامة » وابن أبي المولى ثقة ، فالحديث إذا حسن ، وقد صححه بعضهم ، وجعله بعضهم موضوعا ، وكلا القولين فيه مجازة .

وقد جربت أنا وغيرى من الاستشفاء بماء زمزم أورا عجيبة ، واستشفيت به من عدة أمراض فبرأت بإذن الله ، وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريبا من نصف الشهر أو أكثر ولا يجد جوعا ، ويطوف مع الناس كأحدهم ، وأخبرنى أنه ربما بقى عليه أربعين يوما ، وكان له قوة يجامع بها أهله ويصوم ويطوف مرارا . (ماء النيل) لأحد أنهار الجنة . أصله من وراء جبال القمر فى أقصى بلاد الحبشة ، من أمطار تجتمع هناك وسيول يمد بعضها بعضها ، فيسوقه الله تعالى إلى الأرض الجزر التى لا نبات لها ، فيخرج به زرعاً تأكل منه الأنعام والأنام . ولما كانت الأرض التى يسوقه إليها إيليزا صلبة إن أمطرت مطر العادة لم ترو . ولم تنبأ للنبات وإن أمطرت فوق العادة ضرت المساكن والساكين . وعطلت المعاش والمصالح . فأمطر البلاد البعيدة ، ثم ساق تلك الأمطار إلى هذه الأرض فى نهر عظيم . وجعل سبحانه زيادته فى أوقات معلومة على قدر رى البلاد وكفافها ، فإذا أروى البلاد وعمها أذن سبحانه بتناقصه وهبوطه ، لتتم المصلحة بالتمكن من الزرع . واجتمع فى هذا الماء الأمور العشرة التى تقدم ذكرها . وكان من ألطف المياه وأخفها وأعذبها وأحلاها .

(ماء البحر) ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : فى البحر : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقد جعله الله سبحانه ملحا أجاجا . مرأزعاقا . تمام مصالح من هو على وجه الأرض من الآدميين والبهائم . فإنه دائم راكد كثير الحيوان . وهو يموت فيه كثيرا ولا يقبر . فلو كان حلوا لأن من إقامته ، وموت حيوانه فيه وأجاف . وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب منه ذلك وينتج ويحيى ، فيفسد العالم ، فاقترض الحكمة الرب سبحانه وتعالى أن يجعله كالملاحة التى توائى فيه جيف العالم كلها وأتانه وأماته لم تغيره شيئا ولا يتغير على مكانه من حين خلق وإلى أن يطوى الله العالم . فهذا هو السبب الغائى الموجب للموت . وأما الفاعلى فكون أرضه سبخة مالحة .

وبعد : فالإغتراس به نافع من آفات عديدة فى ظاهر الجلد . وشربه مضر بدناخله وخارجيه . فإنه يطلق البطن ويبرزل . ويحدث حكة وجربا وتنفخا وعطشا . ومن اضطر إلى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرته منها : أن يجعل فى قدر ويجعل فوق القدر قصباب . وعليها صوف جديد منقوش . ويوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها إلى الصوف . فإذا كثر عصره ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد . فيحصل فى الصوف من البخار ما غلب . ويبقى فى القدر الزعاق . ومنها : أن يخفر على شاطئه حفرة واسعة يرشح ماؤه إليها . ثم إلى جانبها قريبا منها أخرى ترشح هى إليها . ثم ثالثة . إلى أن يعذب الماء . وإذا أبلغته الضرورة إلى شرب الماء الكدر فعلاجه أن يلقى فيه نوى المشمش . أو قطعة من خشب الساج . أو جرا ملتبا يطفأ فيه . أو طينا أرمنيا . أو سويق حنطة . فإن كلوته ترسب إلى أسفل .

(مسك) ثبت فى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أطيب الطيب المسك » وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها : « كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم . ويوم النحر . وقيل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك . »

المسك ملك أنواع الطيب وأشرفها وأطيبها . وهو الذى يضرب به الأمثال . ويشبه به غيره . ولا يشبه بغيره . وهو كتيان الجنة . وهو حار يابس فى الثانية . يبرئ النفس ويقويها ، ويقوى الأعضاء الباطنة جميعها

شربا وشما ، والظاهرة إذا وضع عليها ، نافع للمشايع والمبرودين لاسيا زمن الشتاء . جيد للنفث والمخففات
وضعت القوة بإنعاشه للحرارة الغريزية ، ويجلب بياض العين وينشف رطوبتها . ويفش الرياح منها ، ومن
جميع الأعضاء ، ويصل عمل السموم . وينفع من نهش الأفاقي ، ومنافعه كثيرة جدا . وهو أقوى المقرحات .
(مرزنجوش) ورد فيه حديث لا تعلم صمته : « عليكم بالمرزنجوش فإنه جيد للششام » والحشام الزكام .
وهو حار يابس في الثانية . ينفع شمه من الصداع البارد والكائن عن البلغم . والسوداء . والزكام .
والرياح الغليظة . ويفتح السدد الحادثة في الرأس والمنخرين . ويحلل أكثر الأورام الباردة فينفع من أكثر
الأورام والأوجاع الباردة الرطبة . وإذا احتمل أدر الطمث : وأعان على الحبل . وإذا دق ورقه اليابس
وكده به أذهب آثار الدم العارض تحت العين . وإذا ضمده به مع الخل نفع لسعة العقرب . ودهنه نافع لوجع
الظهر والركبتين . ويذهب بالإعياء . ومن أدمن شمه لم ينزل في عينيه الماء . وإذا سعط بمائه مع دهن الثور
المرفتح سدد المنخرين . وتقع من الريح العارضة فيها ، وفي الرأس .

(ملح) روى ابن ماجه في سننه من حديث أنس يرفعه : « سيد إدامكم الملح » وسيد الشئ هو الذي
يصلحه ويقوم عليه . وغالب الإدام إنما يصلح بالملح .

وفي مسند البزار مرفوعا : « سيوشك أن تكونوا في الناس مثل الملح في الطعام . ولا يصلح الطعام إلا بالملح »
وذكر البغوي في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا : « إن الله أنزل أربع بركات من السماء
إلى الأرض : الحديد . والنار . والماء . والملح » والموقوف أشبه .

الملح يصلح أجسام الناس وأطعمتهم . ويصلح كل شيء يتخالطه حتى الذهب والفضة . وذلك أن فيه
قوة تزيد الذهب صفرة . والفضة بياضا . وفيه جلاء وتحليل وإذهاب للرطوبات الغليظة . وتثيف لها .
وتقوية للأبدان ، ومنع من عفونها وفسادها . ونفع من الجرب المتقرح . وإذا اكتحل به قلع اللحم الرائد
من العين . وعن الطفرة . والأندرا في أبلغ في ذلك . ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار . ويحدر البراز . وإذا
ذلك به بطون أصحاب الاستسقاء تفهم . وينقى الأسنان . ويدفع عنها العقوة . ويشد اللثة ويقويها . ومنافعه
كثيرة جدا .

(حرف النون)

(نخل) مذكور في القرآن في غير موضع . وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « بينا نحن
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من الشجر شجرة مثلها
مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها . أخبروني ما هي ؟ فوقع الناس في شجر البوادي . فوقع في نفسي أنها
النخلة فأردت أن أقول هي النخلة ثم نظرت فإذا أنا أصفر القوم سنا فسكت . فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : هي النخلة فذكرت ذلك لعمر ، فقال : لأن تكون قلبها أحب إلي من كذا وكذا » .

ففي هذا الحديث إلقاء العالم المسائل على أصحابه وتمريضهم : واختبار ما عندهم . وفيه ضرب الأمثال والتشبيه
وفي ما كان عليه الصحابة من الحياء من أكابره وأجلائهم : وإسماهم عن الكلام بين أيديهم . وفيه فرح
الرجل بإصابة ولده وتوفيجه للصواب ، وفيه أنه لا يكره للولد أن يجيب بما عرف بحضرة أبيه ، وإن لم يعرفه الأب
وليس في ذلك إسامة أدب عليه ، وفيه ماتضمنه تشبيه المسلم بالنخلة : وكثرة خيرها . ودوام ظلها . وطيب

ثمرها ، ووجوده على الدوام ، وثمرها يؤكل رطباً ويابساً وبلحاً ويانعاً ، وهو غذاء ودواء وثقوت وحلوى وشراب وفاكهة ، وجفوعها للبناء والآلات والأواني . ويتخذ من شحوص الحصر والمكائيل والأواني والمرابح وغير ذلك ، ومن ليفها الحبال والحشايا وغيرها ، ثم أكثر شيء نواها علف الإبل ، ويدخل في الأدوية والأحمال ، ثم جال ثمرتها ونياتها وحسن هيئتها ، وبهجة منظرها ، وحسن نضد ثمرها وصنعتها ، وبهجته ، ومسرة النفوس عند رؤيته ، فرويتها مذكرة لفاطرها ونخالقها ، ويدبغ صنعتها ، وكمال قدرته ، وتمام حكيمته ، ولا شيء أشبه بها من الرجل المؤمن : إذ هو خير كله ، ونفع ظاهر وباطن ، وهي الشجرة التي حن جذعها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه شوقاً إلى قربه ، وسماح كلامه ، وهي التي نزلت تحتها مريم لما ولدت عيسى ، وقد ورد في حديث في إسناده نظر : « أكرموا عمتكم النخلة ، فإنها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم » .

وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبة أو بالعكس على قولين ، وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع ، وما أقرب أحدهما من صاحبه : وإن كان كل واحد منهما في محل سلطانه ومنتهى ، والأرض التي توافقه أفضل وأنفع .

(نرجس) فيه حديث لا يصح : « عليكم بشم النرجس ، فإن في القلب حبة الجنون والجذام والبرص لا يقطعها إلا شم النرجس » .

وهو حار يابس في الثانية . وأصله يدل على القروح الغائرة إلى العصب ، وله قوة غسالة جالية جانبية ، وإذا طبخ وشرب ماؤه : أو أكل مصلوقاً مع الليمون وجذب الرطوبة من قعر المعدة ، وإذا طبخ مع الكرسنة والعسل نقي أو ساخن القروح ، وقهر الدبيلات المسرة النضج ، وزهره معتدل الحرارة لطيف ينفع الزكام البارد ، وفيه تحليل قوى ، ويفتح سدد الدماغ والمنخريين . وينفع من الصداع الرطب والسوداوي ، ويصدع الرؤوس الحارة ، واحرق منه إذا شق بصله صليبا وغرس صار مضاعفاً . ومن أدمن شمه في الشتاء أمن من البرسام في الصيف ، وينفع من أوجاع الرأس الكائنة من البلغم المرة السوداء . وفيه من العطرية ما يقوى القلب والدماغ ، وينفع من كثير من أمراضها . وقال صاحب التيسير : شمه يذهب بصرع الصبيان .

(نورة) روى ابن ماجه من حديث أم سلمة رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فاطلاً بالنورة وسائر جسده » وقد ورد فيها عدة أحاديث هذا أمثلاً .

وقد قيل : إن أول من دخل الحمام ، وصنعت له النورة سليمان بن داود : وأصلها كل سن جزءان وزرنيخ جزء يغسلان بالماء ، ويتركان في الشمس أو الحمام بقدر ما تنضج وتشتد زرقته ، ثم يطلى به ، ويجلس ساعة ريثما يعمل ، ولا يجس بماء ثم يغسل ويطلى مكانها بالخناء لإذهاب ناريتها .

(نبق) ذكر أبو نعيم في [كتابه الطب النبوي] مرفوعاً : « إن آدم لما أهبط إلى الأرض كان أول شيء أكل من ثمارها النبق » وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النبق في الحديث المتفق على صحته : « أنه رأى سدره المنتهى ليلة أسرى به وإذا بنحها مثل قلال هجر » .

والنبق ثمر شجر السدر . يعقل الطبيعة . وينفع من الإسهال . ويدبغ المعدة ، ويسكن الصفراء ، ويغذو البدن ، ويشهي الطعام . ويولد بلغمًا . وينفع الذرب الصفراوي . وهو يطلى بالهضم وسويقه يقوى الحشا ،

وهو يصلح الأمزجة الصفراوية ، وتدفع مفرته بالشدة ، واختلف فيه هل هو رطب أو يابس ؟ على قولين ، والصحيح أن رطبه بارد رطب ، ويابس بارد يابس .

(حرف الهاء)

(هندبا) ورد فيه ثلاثة أحاديث لاتصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هي مرفوعة . أحدها : « كلوا الهندباء ولا تنقصوه فإنه ليس يوم من الأيام إلا وقطرات من الجنة تقطر عليه » .

الثاني : « من أكل الهندباء ثم نام عليه لم يحل فيه سم ولا سحر » .

الثالث : « ما من ورقة من ورق الهندباء إلا وعليها قطرة من الجنة » .

وبعد : فهي مستحيلة المزاج . متقلبة بانقلاب فصول السنة ؛ فهي في الشتاء باردة رطبة . وفي الصيف حارة يابسة ، وفي الربيع والخريف معتدلة . وفي غالب أحوالها تميل إلى البرودة واليبس . وهي قابضة مبردة جيدة للمعدة ، وإذا طبخت وأكلت بخل عقلت البطن . وخاصة البرى منها . فهي أجود للمعدة . وأشد قبضا ، وتنفع من ضعفها . وإذا ضمد بها سكنت الالتهاب العارض في المعدة . وتنفع من التقرس . ومن أورام العين الحارة ، وإذا تضمد بورقها وأصلها نفع من لسع العقرب ؛ وهي تقوى المعدة . وتفتح السدد العارضة في الكبد ؛ وتنفع من أوجاعها حارها وباردها . وتفتح سدد الطحال والعروق والأحشاء . وتنبى مجارى الكلى ، وأنفعتها للكبد أمرا . وماؤها المعتصر ينفع من البرقان السدى . ولا سيما إذا خلط به ماء الرازيانج الرطب . وإذا دق ورقها ووضع على الأورام الحارة بردها وحللها . وينعش ما في المعدة . ويعطى حرارة الدم والصفراء . وأصلح ما أكلت غير مفسولة ولا منقوضة . لأنها متى غسلت أو نقضت فارقتها فوثبت فيها مع ذلك قوة ترياقية تنفع من جميع السموم . وإذا اكتحل بمائها نفع من العشا ؛ ويدخل ورقها في الترياق وينفع من لدغ العقرب . ويقاوم أكثر السموم . وإذا اعتصر ماؤها وصب عليه الزيت خلص من الأدوية الفتالة كلها . وإذا اعتصر أصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الأفاعى . ولسع العقرب . ولسع الزنبور . ولبن أصلها يحلوي بياض العين .

(حرف الواو)

(ورس) ذكر الهمذنى في جامعهم من حديث زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان ينعم الزيت والورس من ذات الجنب » قال قتادة : يلد به ويلد من الجانب الذى يشتكيه .

وروى ابن ماجه في سننه من حديث زيد بن أرقم أيضا قال : « نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب ورسا وقسطا وزيتا يلد به » .

وصح عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : « كانت النساء تقعد بعد نفاسا أربعين يوما ، وكانت إحداها تطل الورس على وجهها من الكلف » .

قال أبو حنيفة اللغوى : الورس يزرع زرضا ، وليس بيرى ، ولست أعرفه بغير أرض العرب ، ولا من أرض العرب بغير بلاد اليمن ، وقوته في الحرارة واليبوسة في أول الدرجة الثانية . وأجوده الأحمر الثمين القليل النخالة ، ينفع من الكلف والحكة والبثور الكائنة في سطح البدن إذا طلى به . وله قوة قابضة صابغة ، وإذا

شرب نفع من الوضع ، ومقدار الشربة منه وزن درهم ، وهو في مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط
انبجى ، وإذا لطخ به على البهق والحكة والبثور والسفة نفع منها ، والثوب المصبوغ بالورس يقوى على الباء .
(وصفة) هي ورق النبل ، وهي تسود الشعر ، وقد تقدم ذكر الخلاف في جواز الصبغ بالسواد
ومن فعله .

(حرف الباء)

(يقطين) وهو الدباء والقرع وإن كان اليقطين أعم ، فإنه في اللغة : كل شجر لا تقوم على ساق
كالبطيخ والقثاء والخيار . قال الله تعالى : (وأنبتنا عليه شجرة من يقطين) .
فإن قيل : ما لا يقوم على ساق يسمى نجما لاشجرا ، والشجر ماله ساق ، قاله أهل اللغة . فكيف قال :
« شجرة من يقطين ؟ » .

فالجواب : أن الشجر إذا أطلق كان ماله ساق يقوم عليه ، وإذا قيد بشيء تفيد به . فالفرق بين المطلق
والمقيد في الأسماء باب مهم عظيم النفع في الفهم : ومراتب اللغة .
والقطين المذكور في القرآن هو نبات الدباء . وثمرة يسمى الدباء والقرع وشجرة اليقطين .

وقد ثبت في الصحيحين ، حديث أنس بن مالك : « أن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام
صنع ، قال أنس رضي الله عنه : فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأت إليه خبزا من شعير ومرقا
فيه دباء وقديد . قال أنس : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوائى الصفحة ، فلم أزل
أحب الدباء من ذلك اليوم » .

وقال أبو طالوت : دخلت على أنس بن مالك رضي الله عنه وهو يأكل القرع . ويقول : يالك من
شجرة ما أحبك إلى حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إناك !

وفي الفيلايات من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم « يا عائشة إذا طبخت قنرا فأكروا فيها من الدباء فلها تشد قلب الحزين » .

القطين بارد رطب : يفتو غداء يسيرا ، وهو سريع الانحدار ، إن لم يفسد قبل الهضم تولد منه خلط
محمود . ومن خاصيته أنه يتولد منه خلط محمود مجانس لما يصحبه ، فإن أكل بالخرجل تولد منه خلط حريف
وبالمخ خلط مالح ، ومع القابض قابض ، وإن طبخ بالسفرجل غلى البدن غذاء جيدا ، وهو لطيف مائي
يفتو غذاء رطبا بلغميا ، وينفع المهرورين . ولا يلائم البرودين ومن الغالب عليهم البلغم ، وماؤه يقطع
العطش ، ويذهب الصداع الحار إذا شرب أو غسل به الرأس . وهو ملين للبطن كيف استعمل ، ولا يتداوى
المهرورون بمثله ، ولا أعجل منه نفعاً . ومن منافعه أنه إذا لطخ بهجين وشوى في الفرن أو التنور واستخرج
ماؤه وشرب ببعض الأشربة اللطيفة سكن حرارة الحمى اللبئية . وقطع العطش . وغذى غذاء حسنا ، وإذا
شرب بترنجين وسفرجل مربى أسهل صفراء عضه . وإذا طبخ القرع وشرب ماؤه بشيء من غسل وشيء
من نظرون أحسن بلغما ومرة معا . وإذا دق وعمل منه ضماد على اليافوخ نفع من الأورام الحارة في الدماغ .
وإذا عصرت جرداته وخلط ماؤها بدهن الورد وقطر منها في الأذن نفع من الأورام الحارة ، وجرداته نافعة
من أورام العين الحارة ومن القرمس الحار . وهو شديد النفع لأصحاب الأمزجة الحارة والمضمومين ، ومتى

صادف في الملة خلطاً رديئاً استحال إلى طبيعته، وفسد وولد في البدن خلطاً رديئاً. ودفع مضرته بالخل والمرى . وبالحمة فهو من أطف الأغذية وأسرعها انفعالا ، ويذكر عن أنس رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر من أكله » .

المحاذير والوصايا الطبية الكلية

وقد رأيت أن أختم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذير والوصايا الكلية النافعة . ليتم منفعة الكتاب . ورأيت لابن ماسويه فصلاً في كتاب المحاذير نقله بلفظه قال : من أكل البصل أربعين يوماً وكلف فلا يلومن إلا نفسه .

ومن اقتصد فأكل مالها فأصابه بهق أو جرب فلا يلومن إلا نفسه .

ومن جمع في معدته البيض والسملك فأصابه فالج أو لقوة فلا يلومن إلا نفسه .

ومن دخل الحمام وهو ممتلئ فأصابه فالج فلا يلومن إلا نفسه .

ومن جمع في معدته اللبن والسملك فأصابه جذام أو برص أو قرقس فلا يلومن إلا نفسه .

ومن جمع في معدته اللبن والتبيذ فأصابه برص أو قرقس فلا يلومن إلا نفسه .

ومن احتلم فلم يقتل حتى وطئ أهله فولدت مجنوناً أو مجنونة فلا يلومن إلا نفسه .

ومن أكل بيضاً مسلوفاً بارداً وامتلاً منه فأصابه ربو فلا يلومن إلا نفسه .

ومن جامع فلم يصبر حتى يفرغ فأصابه حصاة فلا يلومن إلا نفسه .

ومن نظر في المرأة ليلاً فأصابه لقوة أو أصابه داء فلا يلومن إلا نفسه .

وقال ابن بختيشوع : تحذر أن تجمع البيض والسملك . فإلها يورثان القولنج . والبواسير . ووجع الأضراس .

وإدامة أكل البيض يولد الكلف في الوجه .

أكل الملوحة والسملك المالح والاقتصاد بعد الحمام يولد البهق والجرب .

إدامة أكل كلى الغنم يعقر المثانة .

الاغتسال بالماء البارد بعد أكل السملك الطرى يولد القالج .

وطء المرأة الحائض يولد الجذام .

الجماع من غير أن يهريق الماء عقيه يولد الحصاة .

طول المكث في الخارج يولد الداء الدوى .

قال أبقراط : الإقلال من الضار خير من الإكثار من النافع . وقال : استديموا الصحة بترك التكاسل عن التعب ، وترك الامتلاء من الطعام والشراب .

وقال بعض الحكماء : من أراد الصحة فليجود الغذاء : وليأكل على نقاء . وليشرب على ظمأ . وليقلل من شرب الماء . ويمتد بعد الغذاء ، ويمش بعد المشاء : ولا ينام حتى يمرض نفسه على الخلاء ، وليحذر

دخول الحمام عقيب الامتلاء ، ومرة في الصيف خير من عشر في الشتاء ، وأكل القديد اليابس بالليل معين على القضاء . ومجامة العجائر تهزم أعمار الأحياء وتسقم أبدان الأصحاء .

ويروى هذا عن علي " كرم الله وجهه ، ولا يصح عنه ، وإنما بعضه من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب وكلام غيره .

وقال الحارث : من سره البقاء ولا بقاء . فليباكر الغذاء . وليعجل العشاء ، وليخفف الرداء ، وليقل غشيان النساء .

وقال الحارث : أربعة أشياء تهدم البدن : الجماع على البطنة ، ودخول الحمام على الامتلاء ، وأكل القديد ، وجماع العجوز .

ولما احتضر الحارث اجتمع إليه الناس فقالوا : مرنا بأمر ننهي إليه من بعلك . فقال : لا تزوجوا من النساء إلا شابة . ولا تأكلوا من الفاكهة إلا في أوان نضجها ، ولا يتعاجن أحدكم ما احتمل بدنه الداء . وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر فلها مذيبة للبغم ، مهلكة للمرء ، منبئة للحم ، وإذا تغذى أحدكم فليمن على أثر غدائه ساعة ، وإذا تعشى فليمش أربعين خطوة .

وقال بعض الملوك لطبيبه : لعلك لا تبقى في فصف لي صفة آخذها عنك . فقال : لا تنكح إلا شابة ، ولا تأكل من اللحم إلا فنيا ، ولا تشرب الدواء إلا من علة ، ولا تأكل الفاكهة إلا في نضجها ، وأجد مضغ الطعام ، وإذا أكلت نهاراً فلا بأس أن تنام ، وإذا أكلت ليلاً فلا تنم حتى تمشي ولو خمسين خطوة ، ولا تأكلن حتى تجوع . ولا تتكاثرن على الجماع ، ولا تحبس البول ، وغذ من الحمام قبل أن يأخذ منك ، ولا تأكلن طعاماً وفي معدتك طعام ، وإياك أن تأكل ما يعجز أسنانك عن مضغه فتعجز معدتك عن هضمه ، وعليك في كل أسبوع بقية تبقى جسمك ، ونم الكثر الدم في جسدك فلا تخرجه إلا عند الحاجة إليه ، وعليك بدخول الحمام فإنه يخرج من الأطباق ما لا تصل الأدوية إلى إخراجه .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى : أربعة تقوى البدن : أكل اللحم - وشم الطيب - وكثرة الفسل من غير جماع - وليس الكتان . وأربعة توهن البدن : كثرة الجماع . وكثرة المم - وكثرة شرب الماء على الريق . وكثرة أكل الحامض . وأربعة تقوى البصر : الجلوس تجاه الكعبة . والكحل عند النوم . والنظر إلى الخضرة ، وتنظيف المجلس . وأربعة توهن البصر : النظر إلى القدر . وإلى المصلوب ، وإلى فرج المرأة . والقعود مستدير القبة . وأربعة تزيد في الجماع : أكل العصافير ، والإطريقل ، والقسق ، والحروب . وأربعة تزيد في العقل : ترك الفضول من الكلام ، والسواك ، ومجالسة الصالحين ، ومجالسة العلماء .

وقال أفلاطون : خمس يذهب البدن . وربما قتلن : قصر ذات اليد ، وفراق الأحبة ، وتجرع المغايط ، ورد الصبح . وضحك ذوى الجهل بالعقلاء .

وقال طبيب المأمون : عليك بخصال من حفظها فهو جدير أن لا يعتل إلا لعلة الموت : لا تأكل طعاماً وفي معدتك طعام . وإياك أن تأكل طعاماً يتعب أضراسك في مضغه فتعجز معدتك عن هضمه ، وإياك وكثرة الجماع فإنه يقتبس نور الحياة . وإياك ومجامة العجوز فإنه يورث موت الصبابة ، وإياك والفصد إلا عند الحاجة إليه ، وعليك بالنوم في الصيف .

ومن جوامع كلمات أبقراط قوله : كل كثير فهو معاد للطبيعة .

وقيل لجالينوس : مالك لا تعرض ؟ فقال : لأنى لم أجمع بين طعامين رديئين . ولم أدخل طعاما على طعام ، ولم أحبس فى المعدة طعاما تأذيت به .

وأربعة أشياء تمرض الجسم : الكلام الكثير ، والنوم الكثير ، والأكل الكثير . والجماع الكثير . فالكلام الكثير : يقلل مغ الدماغ ويضعفه . ويعمل الشيب . والنوم الكثير : يصفى الوجه . ويعمى القلب . ويبهج العين ، ويكسل عن العمل ، ويولد الرطوبات فى البدن . والأكل الكثير : يفسد فم المعدة . ويضعف الجسم . ويولد الرياح الغليظة . والأدواء العسرة . والجماع الكثير يهد البدن . ويضعف القوى . وينغف رطوبات البدن ، ويرضى العصب . ويورث السدد ، ويم ضرره جميع البدن . ويخص الدماغ لكثرة مايتحلل منه به من الروح النفساني ، وإضعافه أكثر من إضعاف جميع المستفرغات . ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا . وأنفع ما يكون إذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن حلالا مع السن الشوبية . وحرارة المزاج ورطوبته . وبعد العمد به . وجلاء القلب من الشواغل النفسانية . ولم يفرط فيه . ولم يقارنه ماينبئ تركه معه من امتلاء مفرط . أو غواء . أو استفراغ . أو رياضة تامة . أو حر مفرط . أو برد مفرط . فلذا راعى فيه هذه الأمور العشرة انتفع به جلد . وأبها فعل فقد حصل له من الضرر بحسبه . وإن فقدت كلها أو أكثرها فهو الهلاك المعجل .

والحمية المفرطة فى الصحة كالخليط فى المرض ، والحمية المعتدلة نافعة .

وقال جالينوس لأصحابه : اجتنبوا ثلاثا ، وعليكم بأربع . ولا حاجة لكم إلى طبيب : اجتنبوا الغبار ، والدخان . والنث . وعليكم بالدم . والطيب ، والحلوى ، والحمام . ولا تأكلوا فوق شبعكم . ولا تتخللوا بالبادروج والريحان ، ولا تأكلوا الجوز عند المساء . ولا ينام من به زكمة على قفاه . ولا يأكل من به غم حامضا . ولا يسرع المشى من اقتصد . فإنه يكون مخاطرة الموت . ولا يتيقا من تولد عينه . ولا تأكلوا فى الصيف لحما كثيرا ، ولا ينام صاحب الحمى الباردة فى الشمس . ولا تقربوا الباذنجان العتيق الميزر . ومن شرب كل يوم فى الشتاء قدحا من ماء حار أمن من الأعلال . ومن ذلك جسمه فى الحمام بقشور الرمان أمن من الحرب والحكة . ومن أكل خمس سوسنات مع قليل مصطكى روى وعود دخام ومسك بقى طول عمره لاتضعف معدته . ولا يفسد . ومن أكل بزر البطيخ مع السكر نظف الحصى من معدته . وزالت عنه حرقة البول .

أربعة تهمد البدن : الهم ، والحزن ، والجوع ، والسهل . وأربعة تفرح : النظر إلى الخضرة ، وإلى الماء الجارى ، والمحبوب ، والمأثر . وأربعة تظلم البصر : المشى حافيا ، والتصبح والمساء بوجه البقيض والثقيل والعبو ، وكثرة الكآبة ، وكثرة النظر فى الخط الدقيق . وأربعة تقوى الجسم : ليس الثوب الناعم . ودخول الحمام المعتدل ، وأكل الطعام الحلو والدم ، وشم الروائح الطيبة . وأربعة تبيس الوجه وتذهب مائه وبهجته وطلاقة : الكذب ، والوقاحة . وكثرة السؤال عن غير علم . وكثرة الفجور . وأربعة تزيد من ماء الوجه وبهجته : المروعة ، والوفاء . والكرم ، والتقوى . وأربعة تجلب البغضاء والمقت : الكبر ، والحسد . والكذب ، والفيحة . وأربعة تجلب الرزق : قيام الليل ، وكثرة الاستغفار بالأحجار ، وتعاهد الصدقة ، والذكر أول النهار وآخره . وأربعة تمنع الرزق : نوم الصبيحة ، وقلة الصلاة ، والكسل ، والحيانة . وأربعة تضر

بالفهم والذهن : إدمان أكل الحامض والفواكه ، والنوم على القفا ، ولمّ والغم . وأربعة تزيد في الفهم : فراغ القلب ، وقلة النمل من الطعام والشراب ، وحسن تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة . وإخراج الفضلات المثقلة للبدن . وما يضر بالعقل : إدمان أكل البصل ، والبقلا ، والزيتون ، والباذنجان ، وكثرة الجماع ، والوحدة ، والأفكار ، والسكر ، وكثرة الضحك ، والغم . قال بعض أهل النظر : قطعت في ثلاثة مجالس ، فلم أجِدْ لِنَفسِكَ علة إلا أني أكثر من أكل الباذنجان في أحد تلك الأيام ، ومن الزيتون في الآخر ، ومن البقلا في الثالث .

قد أتينا على جملة نافعة من أجزاء الطب العلمي ، لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها إلا في هذا الكتاب ، وأرى أنك قرب ما بينا وبين الشريعة ، وأن الطب النبوي نسبة طب الأطباء إلى أقل من نسبة طب العجائز إلى طبهم : والأمر فوق ما ذكرناه . وأعظم مما وصفناه بكثير ، ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسر على ما وراءه ، ومن لم يبرزه الله بصيرة على التفصيل : فليعلم ما بين القوة المؤيدة بالوحي من عند الله ، والعلوم التي رزقها الله الأنبياء والعقول والبصائر التي منحهم الله إياها ، وبين ما عند غيرهم .

ولعل قائلًا يقول : ما لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم وما لهذا الباب ، وذكر قوى الأدوية وقوانين العلاج وتدبير أمر الصحة . وهذا من تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن هذا وأعضاءه وأعضاءه أضعاف مضاعفة من فهم بعض ما جاء به وإرشاده إليه ، ودلالته عليه . وحسن الفهم عن الله ورسوله من يمن الله به على من يشاء من عباده . فقد أوجدنا أصول الطب الثلاثة في القرآن ، وكيف تنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة على صلاح الأبدان كاشتهاها على صلاح القلوب . وأنها مرشدة إلى حفظ صحبها . ودفع آفاتنا بطرق كلية ، قد وكل تفصيلها إلى العقل الصحيح ، والفترة السليمة بطريق القياس والتنبية والإيحاء . كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ، ولا يمكن من إذا جهل شيئًا عاداه : ولو رزق العبد تضلعًا من كتاب الله وسنة رسوله . وفهما تامًا في النصوص ولوازمها . لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه . ولاستنبط جميع العلوم الصحيحة منه . فدار العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخلقه . وذلك مسلم إلى الرسل صلوات الله عليهم وسلامه . فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخلقه . وحكته في خلقه ، وأمره . وطب أتباعهم أصح وأنفع من طب غيرهم . وطب أتباع خائنهم وسيدهم وإمامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أكل الطب وأصح وأنفعه . ولا يعرف هذا إلا من عرف طب الناس سواهم وطبهم . ثم وازن بينهما . فحينئذ يظهر له التفاوت . وهم أصح الأمم عقولا وفطرا ، وأعظمهم علما وأقربهم في كل شيء إلى الحق . لأنهم خيرة الله في الأمم . كما رسولهم خيرة من الرسل ، والعلم الذي وهبهم إياه ، والحكمة أمر لا يبدانهم فيه غيرهم .

وقد روى الإمام أحمد في مسنده من حديث بهز بن حكيم عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ه أنتم توفون سبعين أمة . أنتم خيرها . وأكرمهم على الله .

فظهر أثر كرامتها على الله سبحانه في علومهم وعقولهم وأحلامهم وفطرتهم ، وهم الذين عرضت عليهم علوم الأمم قبلهم وعقولهم وأعمالهم ودرجاتهم ، فازدادوا بذلك علما وحلما وعقولا إلى ما أفاض الله سبحانه وتعالى عليهم من علمه وحلمه . ولذلك كانت الطبيعة الدعوية لهم ، والصفراوية لليهود ، والبغمية للنصارى ،

ولذلك غلب على النصارى البلاءة وقلة الفهم والفتنة . وغلب على اليهود الحزن والم والغم والصفار . وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجدة والفرح والسرور ، وهذه أسرار وحقائق إنما يعرف مقدارها من حسن فهمه ، ولطف ذهنه ، وخزر علمه ، وعرف ما عند الناس وبالله التوفيق .

فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في أقضيته وأحكامه

وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وإن كانت أقضيته الخاصة تشريعا عاما : وإنما الغرض ذكر هديه في الأحكام الجزئية الى فصل بها بين المصوم ، وكيف كان هديه في الحكم بين الناس ونذكر مع ذلك قضايا من أحكامه الكلية .

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث بزين حكيم عن أبيه عن جده « أنه حبس في تهمة » قال أحمد . وعلى بن المديني : هذا إسناد صحيح .

وذكر ابن زياد عنه صلى الله عليه وسلم في أحكامه : « أنه صلى الله عليه وسلم حين رجلا أعتق شركا له في عبد فوجب عليه استئمان عتقه حتى باع غنيمة له » .

فصل : في حكمه فيمن قتل عبده

روى الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلبه النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة . ونفاه سنة ، وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به » .

وروى الإمام أحمد من حديث الحسن عن سمرة رضى الله عنه . عنه صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده قتلناه » فإن هذا كان محظوظا وقد سمعه منه الحسن ، كان قتله تعزيرا إلى الإمام بحسب ما يراه من المصلحة .

وأمر رجلا بملازمة غريمه كما ذكر أبو داود عن النضر بن شميل عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفرهم لي فقال لي : الزمه ثم قال : لي : يا أبا بني سهم ما تريد أن تفعل بأسيرك » .

وروى أبو عبيد رضى الله عنه : « أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل القاتل ، وصبر الصابر » .

قال أبو عبيد : أي يحبس للموت حتى يموت : وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن علي كرم الله وجهه : « يحبس المسك في السجن حتى يموت » .

فصل : في حكمه في المخاريين

حكم بقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم : كما سملوا عين الراعي ، وتركهم حتى ماتوا جوعا وعطشا ، كما فعلوا بالراعي .

فصل : في حكمه بين القاتل وولي المقتول

ثبت في صحيح مسلم عنه : « أن رجلا ادعى على آخر أنه قتل أخاه فاعترف فقال : دونك صاحبك ، فلما ولي قال : إن قتله فهو مثله ، فرجع فقال : إنما أخلته بأمرك . فقال صلى الله عليه وسلم : أما تريد أن تبوء بثلثك وإثم صاحبك ؟ فقال : بلى ، فخطب سبيله » وفي قوله فهو مثله قولان :

أحدهما : أن القاتل إذا قُيد منه سقط ماعليه ، فصار هو والمستفيد بمنزلة واحدة ، وهو لم يقل إنه بمنزلة قتل القاتل ، وإنما قال : « إن قتلته فهو مثله » وهذا يقتضى المماثلة بعد قتله فلا إشكال فى الحديث ، وإنما فيه التعريض للحق بترك القود والعفو .

والثانى : أنه إن كان لم يرد قتل أخيه فقتله به فهو متمدّ مثله ، إذ كان القاتل متعددا بالجناية ، والمقتنع متمد بقتل من لم يتعمد القتل . وبذلك على هذا التأويل ما روى الإمام أحمد فى مسنده من حديث أنى هريرة رضى الله عنه قال : « قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه إلى ولّى المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله ما أردت قتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولّى : أما إنه إذا كان صادقا ثم قتلته دخلت النار ، فخلّ سبيله » وفى كتاب ابن حبيب فى هذا الحديث زيادة وهى : قال النبىّ صلى الله عليه وسلم : « محمد يد ، وخطأ قلب » .

فصل : فى حكمه بالقود على من قتل جارية وأنه يفعل به كما فعل

ثبت فى الصحيحين : « أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين على أوضح لها : أى حلّى . فأخذ فاعترف ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين » .

وفى هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة ، وعلى أن الحافى يفعل به كما فعل ، وأن القتل غيلة لا يشترط فيه إذن الولّى ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدفعه إلى أوليائها ، ولم يقل إن شئتم فاقتلوه . وإن شئتم فاعفوا عنه : بل قتله حيا . هذا مذهب مالك واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

ومن قال : إنه فعل ذلك لنقض المهد لم يصح ، فإن ناقض المهد لا ترسخ رأسه بالحجارة . بل يقتل بالسيف ،

فصل : فى حكمه صلى الله عليه وسلم فىمن ضرب امرأة حاملا فطرحها

فى الصحيحين : « أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلها وما فى بطنها . فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : بغرة عبد أو وليدة فى الجنين . وجعل دية المقتولة على عصابة القاتلة » هكذا فى الصحيحين .

وفى النسائى : « فقضى فى حملها بغرة ، وأن تقتل بها » وكذلك قال غيره أيضا : « إنه قتلها مكانها » والصحيح أنه لم يقتلها لما تقدم .

وقد روى البخارى فى صحيحه عن أنى هريرة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قضى فى جنين امرأة من بنى لحيان بغرة عبد أو وليدة : ثم إن المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبها » .

وفى هذا الحكم أن شبه العمد لا يوجب القود . وأن العاقلة تحمل الغرة تبعا للدية ، وأن العاقلة هم العصابة ، وأن زوج القاتلة لا يدخل معهم ، وأن أولادها أيضا ليسوا من العاقلة .

فصل : فى حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسامة فىمن لم يعرف قاتله

ثبت فى الصحيحين : « أنه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الأنصار واليهود . وقال لحريصة وعيصمة وعبد الرحمن : أخطفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » وقال البخارى : « وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ؟

فقالوا : أر لم نشهده ولم نره فقال : فخيركم يهود بأيمان حسين . فقالوا : كيف تقبل إيمان قوم كفار ؟ فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، وق لفظ : « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته إليه » واختلف لفظ الأحاديث الصحيحة في عمل الدية ، ففى بعضها : « أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده » وفى بعضها : « وداه من إبل الصدقة » وفى سنن أبى داود : « أنه صلى الله عليه وسلم أتى ديتة على اليهود لأنه وجد بينهم » .

وفى مصنف عبد الرزاق : « أنه صلى الله عليه وسلم بدأ باليهود فأبوا أن يحلفوا . فرد القسامة على الأنصار فأبوا أن يحلفوا فجعل عقله على يهود » وفى سنن النسائى : « فجعل عقله على اليهود وأعانهم ببعضها » .

وقد تضمنت هذه الحكومة أمورا :

منها : الحكم بالقسامة ، وأنها من دين الله وشرعه .

ومنها : القتل بها لقوله : « فيدفع برمته إليه » وقوله فى لفظ آخر : « وتستحقون دم صاحبكم » فظاهر القرآن والسنة القتل بإيمان الزوج ، وإيمان الأولياء فى القسامة ، وهو مذهب أهل المدينة . وأما أهل العراق فلا يقتلون فى واحد منها ، وأحد يقتل فى القسامة دون اللعان ، والشافعى رحمه الله عكسه .

ومنها : أنه يبدأ بإيمان المدعين فى القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى .

ومنها : أن أهل اللمة إذا منعوا حقا عليهم انتقض عهدهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنا أن تدوه ، وإما أن تأذنوا بحرب » .

ومنها : أن المدعى عليه إذا بعد عن مجلس الحكم كتب إليه ولم يشخصه .

ومنها : جواز العمل والحكم بكتاب القاضى ، وإن لم يشهد عليه .

ومنها : القضاء على الغائب .

ومنها : أنه لا يكتفى فى القسامة بأقل من خمسين إذا وجبوا .

ومنها : الحكم على أهل اللمة بحكم الإسلام وإن لم يتحاكوا إلينا إذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين .

ومنها : وهو الذى أشكل على كثير من الناس إعطاؤه الدية من إبل الصدقة . وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغارمين ، وهذا لا يصح ، فإن غارم أهل اللمة لا يعطى من الزكاة . وظن بعضهم أن ذلك مما فضل من الصدقة عن أهلها ، فالإمام أن يصرفه فى المصالح ، وهذا أقرب من الأول ، وأقرب منه أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده ، واقتضى الدية من إبل الصدقة ، ويدل عليه : « فوداه من عنده » . وأقرب من هذا كله أن يقال : لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لإصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم ، لما غرمه لإصلاح ذات البين ، ولعل هذا مراد من قال إنه قصاها من سهم الغارمين ، وهو صلى الله عليه وسلم لم يأخذ منها لنفسه شيئا فإن الصدقة لا تحمل له ، ولكن جرى إعطاء الدية منها بجزئ إعطائها من الغرم لإصلاح ذات البين ، والله أعلم .

فإن قيل : فكيف تصنعون بقوله : « فجعل عقله على اليهود » فيقال : هذا يجعل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم ، فإنه صلى الله عليه وسلم لما كتب إليهم أن يلوا القتل أو يأذنوا بحرب ، كان هذا كالإلزام لهم بالدية ، ولكن الذى حفظ أنهم أنكروا أن يكونوا قتلوا وحلفوا على ذلك ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده ، حفظوا زيادة على ذلك فهم أولى بالتقدم .

فلان قبل : فكيف تضمنون برواية النسائي : « أنه قسمها على اليهود وأعانهم ببعضها ؟ » .
 قيل : هذا ليس بمحفوظ قطعا ، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى أولياء القتل ، بل لا يه من إقرار أو بينة أو إيمان المدعين ، ولم يوجد هنا شيء من ذلك ، وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم إيمان القسامة على المدعين فأبوا أن يحلفوا ، فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى ؟ .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في أربعة سقطوا في بئر فعلق بعضهم ببعض فهل كانوا ذكر الإمام أحمد والبراز وغيرهما ، أن قوما احتضروا بئرا باليمن فسقط فيها رجل فعلق بآخر ، والثاني بالثالث والثالث بالرابع ، فسقطوا جميعا فأتوا ، فارتفع أولياؤهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : اجعوا من حفر البئر من الناس : وقضى للأول ربع الدية لأنه هلك فوقه ثلاثة ، والثاني بثلثها لأنه هلك فوقه اثنين ، والثالث بنصفها لأنه هلك فوقه واحد ، والرابع بالدية تامة . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال : هو ماضى بينكم هكذا سياق البراز .
 وسياق أحمد نحوه وقال : « إنهم أبوا أن يراضوا بقضاء علي كرم الله وجهه فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام إبراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعل الدية على قبائل الدين أزدحموا » .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة أبيه
 روى الإمام أحمد والنسائي وغيرهما ، عن البراء رضي الله عنه قال : « لقيت خالئ أبا بردة ومعه الزاية ، فقال : أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يقتله وأخذ ماله » .
 وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن أبيه عن جده رضي الله عنهم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى رجل عرس بامرأة أبيه فضرب عنقه وخس ماله » قال يحيى بن معين : هذا حديث صحيح .
 وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وقع على ذات محرمة فاقطعوه » .

وذكر الجوزجاني : أنه رفع إلى الحجاج رجل اغتصب أخته على نفسها ، فقال : احبسوه وسلوا من ههنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألو عبد الله بن مطرف رضي الله عنه فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من تخلى حرم المؤمنين خطوا وسطه بالسيف » .
 وقد نص أحمد في رواية إسحاق بن سعيد « في رجل تزوج امرأة أبيه أو بنتا محرمة فقال : يقتل ويخل ماله في بيت المال » وهذا القول هو الصحيح ، وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة : حدة حد الزاني ، ثم قال أبو حنيفة : إن وطئها بقدر حرز فلا حد عليه ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه أحق وأولى .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم يقتل من أتهم بأم ولده فلما ظهرت برأته أمسك عنه
 روى ابن أبي خيثمة ، وابن السكن وغيرهما ، من حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه : « أن ابن عم مارية كان يتهم بها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : اذهب فإن وجدته عندك

مارية فاضرب عنقه ، فأناه على " فلذا هو في بركة يتود فيها فقال له علي " : اخرج فناوله يده فأخرجه . فإذا هو محبوب ليس له ذكر فكف عنه علي " كرم الله وجهه ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنه محبوب ماله ذكر ، وفي لفظ آخر : " أنه وجدته في نخلة يجمع تمرًا وهو ملفوف بخمرة . فلما رأى السيف ارتعد وسقطت الخمرة فإذا هو محبوب لا ذكر له .

وقد أشكل هذا القضاء على كثير من الناس ، فطعن بعضهم في الحديث ، ولكن ليس في إسناده من يتعلق عليه ، وتأوله بعضهم على أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة القتل ، إنما أراد تخويفه ، ليزدجر عن مجيئه إليها ، قال : وهذا كما قال سليمان للمراتين اللتين اختصمتا إليه في الولد : علي " بالسكين حتى أشق الولد بينهما . ولم يرد أن يفعل ذلك بل قصد استعلام الأمر من هذا القول .

ولذلك كان من تراجم الأئمة على هذا الحديث : باب الحاكم يوم غير الحق ليتوصل به إلى معرفة الحق . فأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعرف الصحابة نراءته وبراهمة ماوية ، وعلم أنه إذا عاين النسيب كشف عن حقيقة حاله ، فجاء الأمر كما قدره رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأحسن من هذا أن يقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر عليا رضي الله عنه بقتله تعزيرًا لإقدامه وجرأته على خلوته بأمر ولده . فلما تبين لعل حقيقة الحال وأنه يرى من الريبة كف عن قتله . واستغنى عن القتل بتبيين الحال . والتعزير بالقتل ليس بلازم كالحسد . بل هو تابع للمصلحة دالٌّ معها وجودا وعلمًا .

فصل : في قصاته صلى الله عليه وسلم في القتل يوجد بين قريتين

روى الإمام أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « وجد قتل بين قريتين ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فذرع ما بينهما فوجد إلى أحدهما أقرب . فكأن أنظر إلى شبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالتقاء إلى أقربهما » .

وفي مصنف عبد الرزاق قال عمر بن عبد العزيز : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا في القتل يوجد بين ظهرانى ديار قوم أن الأيمان على المدعى عليهم . فإن نكلوا حلف المدعون واستحقوا . فإن نكل القريقتان كانت الدية نصفها على المدعى عليهم . وبطل النصف إذا لم يحلفوا » .

وقد نص الإمام أحمد في رواية المروزي على القول بمثل رواية أبي سعيد فقال : قلت لأبي عبد الله : القوم إذا أعطوا الشيء فثبتوا أنه ظلم فيه قوم ، فقال : ترد عليهم إن عرف القوم ، قلت : فإن لم يعرفوا . قال : يفرق على مساكين الموضع ، قلت : فما الحجة في أن يفرق على مساكين ذلك الموضع ؟ فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : جعل الدية على أهل المكان يعني القرية التي وجد فيها القتل . فأراه قال : كما أن عليهم الدية هكذا يفرق فيهم . يعني إذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا . فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث ، وجعل الدية على أهل المكان الذي وجد فيه القتل . واحتج به أحمد ، وجعل هذا أصلاً في تفريق المال الذي ظلم فيه أهل ذلك المكان عليهم ، إذا لم يعرفوا بأعيانهم . وأما الأثر الآخر فربما لا تقوم بمثله حجة ، ولو صح تبين القول بمثله ولم تجز مخالفته ، ولا يخالف باب الدعاوى ، ولا باب القسامة ، فإنه ليس فيهم لوث ظاهر يوجب تقديم المدعين فيقدم المدعى عليهم في العيين ، فإذا نكلوا قوى جانب المدعى من وجهين :

أحدهما : وجود القتل بين ظهرانيهم . والثاني : نكولهم عن براءة ساحتهم باليمين ، وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر فيحلف المدعون ويستحقون ، فإذا نكل الفريقان كلاهما أورد ذلك شبهة مركبة من نكول كل واحد منهما ، فلم ينهض ذلك سببا لإيجاب كمال الدية عليهم إذا لم يحلف غرماؤهم ، ولا إسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا ، فجعلت الدية نصفين ، ووجب نصفها على المدعى عليهم لثبوت الشبهة في حقهم بترك اليمين ، ولم يجب عليهم بكاملها لأن خصومهم لم يحلفوا ، فلما كان اللوث متركبا من يمين المدعين ، ونكول المدعى عليهم ولم يتم سقط ما يقابل إيمان المدعين وهو النصف ، ووجب ما يقابل نكول المدعى عليهم وهو النصف ، وهذا من أحسن الأحكام وأعلها . وبالله التوفيق .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم بتأخير القصاص من الجرح حتى يتدمل

ذكر عبد الرزاق في مصنفه وغيره من حديث ابن جريج عن عمرو بن شعيب رضي الله عنه قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل طعن آخر بقرن في رجله فقال : يا رسول الله أقفني ، فقال : حتى يبرأ جراحك ، فأبى الرجل إلا أن يستقيده فأقاده النبي صلى الله عليه وسلم ، فصح المستقدم منه وخرج المستفيد ، فقال : عرجت وبرئ صاحبي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألم آمرك أن لا تستقيده حتى يبرأ جراحك فعصيتني ؟ فأبعدك الله وبطأ عرجك ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل الذي عرج أن لا يستقدم منه حتى يبرأ جراح صاحبه ، فالجرح على ما بلغ حتى يبرأ ، فما كان من عرج أو شال فلا قود فيه وهو عقل ، ومن استقدم جرحا فأصيب المستقدم منه فعقل ما فضل من دينه على جرح صاحبه له . »

قلت : الحديث في مسند الإمام أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده متصل : « أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقفني ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه فقال : أقفني ، فأقاده ، ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله عرجت . فقال : قد تبتلك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ عرجك . ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . »

وفي سنن الدارقطني عن جابر رضي الله عنه : « أن رجلا جرح فأراد أن يستفيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقدم من الجراح حتى يبرأ الجروح . »

وقد تضمنت هذه الحكمة أنه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر أمره . إما باندمال ، أو بسلامة مستمرة . وأن سرية الجنابة مضمونة بالقود . وجواز القصاص في الضربة بالعصا والقرن ونحوهما . ولا ناسخ لهذه الحكمة ولا معارض لها ، والذي نسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لا نفس القصاص فتأمل ، وأن الهني عليه إذا باذر واقتص من الجناني ثم سرت الجنابة إلى عضو من أعضائه أو إلى نفسه بعد القصاص ، فالسرية هنر ، وأنه يكتفى بالقصاص وحده دون تعزيز الجناني وحجسه .

قال عطاء : الجروح قصاص ، وليس للإمام أن يضربه ولا يسجنه إنما هو القصاص : (وما كان ربك نسيا) ولو شاء لأمر بالضرب والسجن .

وقال مالك : يقتص منه بحق الأدنى ، ويعاقب لجرأته .

والجمهور يقولون : القصاص يغني عن العقوبة الزائدة ، فهي كالحد إذا أقيم على المخلود لم يخرج معه إلى عقوبة أخرى .

والمعاصي ثلاثة أنواع : نوع عليه حد مقدر فلا يجمع بينه وبين التحذير . ونوع لا حد فيه ولا كفارة فهذا يردع فيه بالتحذير . ونوع فيه كفارة ولا حد فيه كالوطء في الإحرام والصيام . فهل يجمع فيه بين الكفارة والتحذير ؟ على قولين للعلماء ، وهما وجهان لأصحاب أحد . والقصاص يجري مجرى الحد ، فلا يجمع بينه وبين التحذير .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في كسر السن

في الصحيحين من حديث أنس : « أن ابنة النضر أتت الربيع لطمت جارية فكسرت سنها ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقنع من فلاة ؟ لا والله لا يقنع منها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سبحان الله يا أم الربيع ، كتاب الله القصاص . فقالت : لا والله لا يقنع منها أبداً ، فضا القوم ، وقبلوا الدية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره . »

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يد رجل فأنزع يده من فيه

فسقطت ثنية الماض بإهدارها

ثبت في الصحيحين : « أن رجلاً عض يد رجل ، فأنزع يده من فيه . فوقعت ثنياه . فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لأديه لك . » وقد تضمنت هذه الحكومة أن من غلص نفسه من يد ظالم له قتلت نفس الظالم . أو شيء من أطرافه . أو ماله بذلك ، فهو هل غير مضمون .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن أطلع في بيت رجل بغير إذنه فحلفه بحصاة

أو عود ففقا عينه وفي مسائل أخرى

ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فحلفه بحصاة ففقا عينه لم يكن عليك جناح . » وفي لفظ فيها : « من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقا عينه فلا دية ولا قصاص . » وفيها : « أن رجلاً أطلع في حجرة من حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه بمشقص وجعل يخنقه ليطعته . »

فذهب إلى القول بهذه الحكومة وإلى التي قبلها فقهاء الحديث . منهم الإمام أحمد والشافعي رحمهما الله ، ولم يقل بها أبو حنيفة ومالك .

« وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحامل إذا قتلت عمداً لاقتل حتى تضع مافي بطنها وحتى يكفل ولدها . ذكره ابن ماجه في سننه ، « وقضى : أن لا يقتل الوالد بالولد ، ذكره النسائي وأحمد ، « وقضى : أن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ، ولا يقتل مؤمن بكافر . » وقضى : أن من قتل له قاتل فأهله بين خيرتين : إما أن يقتلوا ، أو يأخذوا الفل . « وقضى : أن في دية الأصابع من اليمين والرجلين في كل واحدة عشرة من الإبل . « وقضى في الأستان : في كل سن بخمس من الإبل وأنها كلها سواء . وقضى في الواضع بخمس خمس . وقضى في العين السادة لكانها إذا طمست بثلاث ديتها ، وفي اليد السلاء إذا قطعت بثلاث ديتها ، وفي السن السوداء

إذا تزعت بثا ديتها . وقضى في الأنف إذا جلع كله بالدية كاملة ، وإذا جدعت أرنبتها بنصفها ، وفي اليد بنصف الدية . وقضى في المأمومة بثلث الدية ، وفي الجائفة بثلثها ، وفي المنقعة بخمسة عشر من الإبل . وقضى في اللسان بالدية ، وفي الشفتين بالدية ، وفي الذكر بالدية ، وفي الصلب بالدية ، وفي العينين بالدية ، وفي إحداهما بنصفها ، وفي الرجل الواحدة بنصف الدية ، وفي اليد بنصف الدية .

« وقضى أن الرجل يقتل بالمرأة . وقضى أن دية الخطأ على العاقلة مائة من الإبل » واختلفت الرواية عنه في أسناتها . ففي السنن الأربعة عنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة ابن لبون ذكر » قال الخطابي : ولا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا . وفيها أيضا من حديث ابن مسعود : « أنها أخماس : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة » .

« وقضى في العمد إذا رضوا بالدية ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خففة ، وما صولحوا عليه فهو لهم » .

فذهب أحمد وأبو حنيفة إلى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنهما ، وجعل الشافعي ومالك بدل ابن مخاض ابن لبون . وليس في واحد من الحديثين « وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على أهل الإبل مائة . وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة أثنى شاة » . وعلى أهل الحبل مائتي حلة » .

وقال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه : « إني صلى الله عليه وسلم جعلها ثمانمائة دينار ، وثمانية آلاف درهم » .

وذكر أهل السنن الأربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن رجلا قتل ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفا » .

وثبت عن عمر أنه خطب فقال : إن الإبل قد غلت ففرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا . وعلى أهل البقر مائتي بقرة . وعلى أهل الشاة أثنى شاة . وعلى أهل الحبل مائتي حلة ، وترك دية أهل اللمة فلم يرضها فيما رفع من الدية » .

وقد روى أهل السنن الأربعة عنه صلى الله عليه وسلم : « دية المعاهد نصف دية الحر » . ولفظ ابن ماجه : « قضى أن عقل أهل الكنايين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى » .

واختلف الفقهاء في ذلك ، فقال مالك : ديتهم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد . وقال الشافعي رحمه الله : ثلثها في الخطأ والعمد . وقال أبو حنيفة : بل كدية المسلم في الخطأ والعمد . وقال الإمام أحمد : مثل دية المسلم في العمد . وعنه في الخطأ روايتان : إحداهما نصف الدية وهي ظاهر مذهبه . والثانية ثلثها ، فأخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب . وأخذ الشافعي بأن عمر جعل دية أربعة آلاف وهي ثلث دية المسلم . وأخذ أحمد بحديث عمرو إلا أنه في العمد ضمت الدية عقوبة لأجل سقوط القصاص ، وهكذا عبده من سقط عنه القصاص ضفت عليه الدية عقوبة ، نص عليه توفيقا ، وأخذ أبو حنيفة بما هو أصله من جريان القصاص بينهما فتساوى ديتهما .

« وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة مثل عقل الرجل إلى الثلث من دينها » ذكره النسائي : فخصير على النصف من دينه » وقضى بالدية على العاقلة . وبراؤها الزوج وولد المرأة العاقلة . وقضى في المكاتب أنه إذا قتل يودي بقدر ما أدى من كتابته دية الجبر ، وما بقى فدية المملوك » قلت : يعني قيمته .

وقضى بهذا القضاء على بن أبي طالب ، وإبراهيم النخعي ، ويذكر رواية عن أحمد . وقال عمر : إذا أدى شطر كتابته كان غريما . ولا يرجع رقيقا ، وبه قضى عبد الملك بن مروان . وقال ابن مسعود : إذا أدى الثلث . وقال عطاء : إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة فهو غريم .

والمقصود أن هذا القضاء الذي لم يجمع الأمة على تركه . ولم يعلم نسخته . وأما حديث المكاتب عبد مابق عليه درهم » فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء ، فإنه في الرق بعد ، ولا تحصل حرية التامة إلا بالأداء .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم على الزاني ومن أقر بالزنا

ثبت في صحيح البخاري ومسلم : « أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا . فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أباك جنون ؟ قال : لا ، قال : أحصنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم في المصل ، فلما أذلقته الحجارة فرأه فادرك فرجم حتى مات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا ، وصلى عليه » .

وفي لفظ لهما : « أنه قال له : أحق ما بلغني عنك ؟ قال وما بلغك عني ؟ قال : بلغني أنك وقعت بجارية بني فلان . فقال : نعم ، فشهد على نفسه أربع شهادات . ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أباك جنون ؟ قال : لا ، قال : أحصنت ؟ قال : نعم . ثم أمر به فرجم » .

وفي لفظ لهما : « فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال : أباك جنون ؟ قال : لا ، قال : أحصنت ؟ قال : نعم ، قال اذهبوا به فارجموه » .

وفي لفظ البخاري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لم لك قبلت أو عجزت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكها (لا يكتفى) قال : نعم ، فعند ذلك أمر بجمه » .

وفي لفظ لأبي داود : « أنه شهد على نفسه أربع مرات ، كل ذلك يعرض عنه فأقبل في الخامسة قال : أنكها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال كما يغيب الميل في المكحلة والرشا في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حللا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تطهرني ، قال : فأمر به فرجم » .

وفي السنن : « أنه لما وجد من الحجارة قال : يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل » .

وفي صحيح مسلم : « وضعت النخاعية فقالت : يا رسول الله إنني قد زنت تطهرني وأنه ردعها ، فلما كان من الغد قالت : يا رسول الله لم تردني لم لك أن تردني كما ردوت ناعزا فوافقه إلى الجبل » قال : أما الآن فأذهبي حتى تلدني ، فلما ولدت أتته بالصبى في شقة قالت : هذا قد ولدته ، قال : أذهبي فأرضعيه حتى تضطعمه ، فلما فطمته أتته بالصبى في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا ياتني الله قد فطمته وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحضر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها ، فأقبل خالد بن الوليد بمحجر فرمى

رأسها ، فانتضح الدم على وجهه فسبها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا خالد ، فالذي تقسى يديه لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت .

وفي صحيح البخاري : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام ، وإقامة الحد عليه . »

وفي الصحيحين : « أن رجلا قال له : أنشدك بالله إلا قضيت بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال : صدق ، اتقض بيننا بكتاب الله واذهب لي فقال : قل ، قال : إن ابني كان عسيفا على هذا فزنا بامرأته ، فاختدبت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم فقال : والذي تقسى يديه لأقض بينكما بكتاب الله ، المائة والخادم ترد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها . »

وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم : « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام . »

فخصمت هذه الأقضية رجم الثيب ، وأنه لا يرمح حتى يقر أربع مرات ، وأنه إذا أقر دون الأربع لم يلزم بتكثير نصاب الإقرار ، بل للإمام أن يعرض عنه ، ويعرض له بعدم تكثير الإقرار ، وأن إقرار زائل العقل بجنون أو سكر ملغى لا عبرة به . وكذلك طلاقه وعتقه وأمانه ووصيته ، وجواز إقامة الحد في المصل ، وهذا لا يناقض نفيه أن تقام الجنود في المساجد ، وأن الحر المحصن إذا زنى بجارية فعده الرجم كما لو زنى بجمرة ، وأن الإمام يستحب أن يعرض المقر بأن لا يقر ، وأنه يجب استفسار المقر على الإجمال لأن اليد والقدم والعين لما كان استمعاعها زنا استفسر عنه دفعا لاحتماله ، وأن الإمام له أن يصرح باسم الوطء الخاص به عند الحاجة إليه كالسؤال عن الفعل ، وأن الحد لا يجب على جاهل بالتحريم . لأنه صلى الله عليه وسلم سأل عن حكم الزنا فقال : أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من أهله حلالا ، وأن الحد لا يقيم على الحامل ، وأنها إذا ولدت الصبي أمهلت حتى ترضعه وتقطعه ، وأن المرأة يحضر لها دون الرجل ، وأن الإمام لا يجب عليه أن يتدبى بالرجم وأنه لا يجوز سب أهل المعاصي إذا تابوا ، وأنه يصلى على من قتل في حد الزنا ، وأن المقر إذا استقل في أثناء الحد وفر ترك ولم يتم عليه الحد . فقيل : لأنه رجوع ، وقيل : لأنه توبة قبل تكثير الحد فلا يقيم عليه كما لو تاب قبل الشروع فيه ، وهنا اختيار شيخنا . وأن الرجل إذا أقر أنه زنى بفلاتة لم يتم عليه حد القذف مع حد الزنا ، وأن ما قبض من المال بالصلح الباطل باطل يجب رده . وأن الإمام له أن يوكل في استيفاء الحد ، وأن الثيب لا يجمع عليه بين الحد والرجم . لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد معزرا ولا الغامدية ، ولم يأمر أنيسا أن يجلد المرأة التي أرسله إليها وهذا قول الجمهور .

وحديث عبادة : « دخلنا حتى قد جعل الله من سيلا : الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » منسوخ ، فإن هذا كان في أول الأمر عند نزول حد الزاني ، ثم رجم معزرا والغامدية ولم يجلدهما وهذا كان بعد حديث عبادة بلا شك .

وأما حديث جابر في السنن : « أن رجلا زنى فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم أقر أنه محصن

فأمر به فرجمه . فقد قال جابر في الحديث نفسه : « أنه لم يعلم إحصائه فجلد ثم علم بإحصائه فرجمه » رواه أبو داود .

وفيه أن الجهل بالعقوبة لا يسقط الحد إذا كان عالماً بالتحريم . فإن ما زال لم يعلم أن عقوبته القتل . ولم يُسقط هذا الجهل الحد عنه .

وفيه أنه يجوز للحاكم أن يحكم بالإقرار في مجلسه وإن لم يسمعه معه شاهدان . نص عليه أحمد . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لأتيس فإن اعترفت بمضرة شاهدين فارجمها . وأن الحكم إذا كان حقا محضاً لم يشترط الدعوى به عند الحاكم ، وأن الحد إذا وجب على امرأة جاز للإمام أن يبعث إليها من يقيمه عليها . ولا يحضرها . وترجم النساء على ذلك صونا للنساء عن مجلس الحكم . وأن الإمام والحاكم والمفتي يجوز له الحلف على أن هذا حكم الله عز وجل إذا تحقق ذلك وتيقنه بلا ريب . وأنه يجوز التوكيل في إقامة الحدود وفيه نظر : فإن هذا استنباط من النبي صلى الله عليه وسلم . وتضمن تغريب المرأة كما يغرب الرجل . لكن يغرب معها محرماً إن أمكن وإلا فلا ، وقال مالك : لا تغريب على النساء لأنهن عورة .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم على أهل الكتاب في الحدود بحكم الإسلام

ثبت في الصحيحين والمسند : « أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجلون في التوراة في شأن الرجم ؟ قالوا : ننضمهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام : كذبتم إن فيها الرجم . فأمروا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأها قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يديك . فرفع يده فلذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد إن فيها الرجم . فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما . »

فتضمنت هذه الحكومة أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان ، وأن النفي يحصن النمة . وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي . ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث ، فقال مالك في غير الموطأ : لم يكن اليهود بأهل ذمة ، والذي في صحيح البخاري أنهم أهل ذمة ، ولا شك أن هذا كان بعد العهد الذي وقع بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ، ولم يكونوا إذ ذاك حرباً . كيف ذلك وقد تحاكموا إليه ، ورضوا بحكمه ؟ .

وفي بعض طرق الحديث : « أنهم قالوا : اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه يبعث بالتخفيف » وفي بعض طرقه : « أنهم دعوه إلى بيت مدراسهم ، فأناهم وحكم بينهم » فهم كلوا أهل عهد وصلح بلا شك .

وقالت طائفة أخرى : إنما رجمهما بحكم التوراة ، قالوا : وسياق القصة صريح في ذلك . وهذا ما لا يجدى عنهم شيئاً البتة ، فإنه حكم بينهم بالحق المحض فيجب اتباعه بكل حال ، فإذا بعد الحق إلا الضلال .

وقالت طائفة رجمهما سياسة ، وهذا من أقبح الأقوال ، بل رجمهما بحكم الله الذي لا حكم سواه .

وتضمنت هذه الحكومة أن أهل الذمة إذا تحاكموا إلينا لانحكم بينهم إلا بحكم الإسلام . وتضمنت قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض . لأن الزانين لم يقرأ ولم يشهد عليهما المسلمون . فلو لم يمحضوا زناهما . كيف وفي السنن في هذه القصة : « ف دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا أربعة فشهدوا أنهم

رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، وفي بعض طرق هذا الحديث : « فجاء أربعة منهم » وفي بعضها « فقال لليهود : اتوني بأربعة منكم » .

وتضمنت الاكتفاء بالرجم ، وأن لا يجمع بينه وبين الجلد .

قال ابن عباس : الرجم في كتاب الله ، لا يفرغ عليه إلا غواص ، وهو قوله تعالى : (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب) واستنبطه غيره من قوله : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) قال الزهري في حديثه : فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا) كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم .

فصل : في فضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يزني بجارية امرأته

في المسند والسنن الأربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم : « أن رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة ، فقال : لأقسمين فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة جلدة ، وإن لم تكن أحلتها رجعتك بالحجارة ، فوجدوه أحلتها له فجلده مائة » قال الترمذي : في إسناده هذا الحديث اضطراب ، سمعت محمدا يعني البخاري يقول : لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث ، إنما رواه عن خالد بن عرفة ، وأبو اليسر لم يسمعه أيضا من حبيب بن سالم إنما رواه عن خالد بن عرفة . وسألت محمدا عنه فقال : أنا أنفي هذا الحديث ، وقال النسائي : هو مضطرب ، وقال أبو حاتم الرازي : خالد بن عرفة مجهول .

وفي المسند والسنن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته : إن كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدها مثلها ، وإن كانت طارعه فهي له وعليه لسيدها مثلها » فاختلف الناس في القول بهذا الحكم . فأخذ به أحمد في ظاهر مذهبه ، فإن الحديث حسن ، وخالد بن عرفة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وأبو اليسر . ولم يعرف فيه دح ، والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين ، والقياس وقواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة ، فإن إحلال الزوجة شبهة توجب سقوط الحد . ولا تسقط التعزير ، فكانت المائة تعزيرا فإذا لم تكن أحلتها كان زنا لاشبهة فيه ، ففيه الرجم : فأى شيء في هذه الحكومة مما يخالف القياس .

وأما حديث سلمة بن المحبق فإن صح تعين القول به ولم يعدل عنه . ولكن قال النسائي : لا يصح هذا الحديث . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن . يعني قبيصة بن حريث . وقال البخاري في التاريخ : قبيصة بن حريث مع سلمة ابن المحبق في حديثه نظر . وقال ابن المنذر : لا يثبت خبر سلمة بن المحبق . وقال البيهقي : وقبيصة بن حريث غير معروف ، وقال الخطابي : هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف ، والحجة لا تقوم بمثله ، وكان الحسن لا يبالى أن يروى الحديث من سمع .

وطائفة أخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه ، فقالت طائفة : هو منسوخ ، وكان هذا قبل نزول الحدود وقالت طائفة : بلى وجهه أنه إذا استكرهها فقد أفسدها على سيدها ، ولم يبق من تصليحها ، ولحقه

العار ، وهذا مثله معنوية فهي كالمثلة الحسية أو أبلغ منها . وهو قد تضمن أمرين : إيتلافها على سيدتها . والمثلة المعنوية بها ، فتلزمه غرامتها لسيدها وتحت عليه . وأما إن طاعته فقد أقصدها على سيدتها فتلزمه قيمتها لها ويعلمها ، لأن القيمة قد استحققت عليه وبطاعته وإرادتها خرجت عن شبهة المثلة .

قالوا : ولا يبعد في تنزيل الإيتلاف المعنوي منزلة الإيتلاف الحسي ، إذ كلاهما يحول بين المالك وبين الانضاع بملكه . ولا ريب أن جارية الزوجة إذا صارت موطوءة لزوجها فلها أن تبقى لسيدها كما كانت قبل الوطء . فهذا الحكم من أحسن الأحكام ، وهو موافق للقياس الأصولي . وبالحملة فالقول به مبنى على قبول الحديث . ولا تنصر كثرة المخالفين له ولو كانوا أضعاف أضعافهم .

قضاؤه صلى الله عليه وسلم في اللواط

ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى في اللواط بشيء لأن هذا لم تكن تعرفه العرب . ولم يرفع إليه صلى الله عليه وسلم . ولكن ثبت عنه أنه قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أهل السنن الأربعة . وإسناده صحيح ، وقال الترمذى : حديث حسن .

وحكم به أبو بكر الصديق ، وكتب به إلى خالد بعد مشاورة الصحابة . وكان على كرم الله وجهه أشدهم في ذلك . وقال ابن القصار وشيخنا : أجمعت الصحابة على قتله . وإنما اختلفوا في كيفية قتله ، فقال أبو بكر الصديق : يرى من شاقه . وقال على كرم الله وجهه : يهدم عليه حائط . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : يقتلان بالحجارة . فهذا اتفاق منهم على قتله وإن اختلفوا في كيفية . وهذا موافق لحكمه صلى الله عليه وسلم فيمن وطئ ذات محرم لأن الوطء في الموضوعين لا يباح لنواطي بحال . ولهذا جمع بينهما في حديث ابن عباس رضى الله عنهما . فإنه روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه » وروى أيضا عنه : « من وقع على ذات محرم فاقتلوه » وفي حديثه أيضا بالإسناد : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه » .

وهذا الحكم على وفق حكم الشارع . فإن المحرمات كلها تغلظت عقوبتها . ووطء من لا يباح بحال أعظم جرما من وطء من يباح في بعض الأحوال ، فيكون حده أغلظ . وقد نص أحد في إحدى الروايتين عنه « أن حكم من أتى بهيمة حكم اللواط سواء يقتل بكل حال . أو يكون حده حد الزاني » . واختلف السلف في ذلك ، فقال الحسن رضى الله عنه : حده حد الزاني . وقال أبو سلمة رضى الله عنه : يقتل بكل حال . وقال الشعبي والنخعي : يعزر ، وبه أخذ الشافعي ومالك وأبو حنيفة . وأحد في رواية : فإن ابن عباس رضى الله عنه أتى بذلك ، وهو راوى الحديث .

قضاؤه صلى الله عليه وسلم فيمن أقر بالزنا بامرأة معينة

وحكم صلى الله عليه وسلم على من أقر بالزنا بامرأة معينة بحد الزنا دون حد القذف ، ففي السنن من حديث سهل بن سعد : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سيها ، فبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألها عن ذلك فأبكرت أن تكون زنت ، فجلده الحد وتركها » . فتضمنت هذه الحكمة أمرين :

أحدهما : وجوب الحد على الرجل وإن كذبت المرأة ، خلافا لأبي حنيفة وأبي يوسف : أنه لا يحد .

الثاني : أنه لا يجب عليه حد القذف للمرأة ، وأما ما رواه أبو داود في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنه : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجعلده مائة جلدة وكان بكرا ، ثم سأله البيهقي عن المرأة فقالت : كذب والله يارسول الله ، فجعلده حد القربة ثمانين » فقال السائي : هذا حديث منكر انتهى . وفي إسناده القاسم بن فياض الأنباري الصنفاني تكلم فيه غير واحد . وقال ابن حبان : بطل الاحتجاج به .

حكم الأمة إذا زنت

وحكم في الأمة إذا زنت ولم تحصن بالجلد ، وأما قوله تعالى في الإمام : (فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة فعليّن نصف ما على المحصنات من العذاب) فهو نص في أن أحدها بعد التزويج نصف حد الحرة من الجلد ، وأما قبل التزويج فأمر بجلدها ، وفي هذا الجلد قولان : أحدهما : أنه الحد ، ولكن يختلف الحال قبل التزويج وبعده ، فإن للسيد إقامة قبله ، وأما بعده فلا يقبضه إلا الإمام .

والقول الثاني : أن جلدها قبل الإحصان تعزير لا حد ولا يبطل ، هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولا يعيرها ثلاث مرات ، فإن عادت في الرابعة فليجلدها وليعيرها ولو بشفير » وفي لفظ : « فليضربها بكتاب الله » وفي صحيحه أيضا من حديث عليّ كرم الله وجهه أنه قال : « أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن فإن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجدها فإذا هي حديثة عهد بنفاس ، فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت » فإن التعزير يدخل فيه لفظ الحد في لسان الشارع كما في قوله صلى الله عليه وسلم « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى » وقد ثبت التعزير بالزيادة على العشرة جنسا وقدرًا في مواضع عديدة لم يثبت نسخها . ولم تجمع الأمة على خلافها . وعلى كل حال فلا بد أن يخالف حالها بعد الإحصان حالها قبله . وإلا لم يكن للتقييد فائدة ، فلما أن يقال قبل الإحصان لا حد عليها والسنة الصحيحة تبطل ذلك ، وإما أن يقال حدّها قبل الإحصان حد الحرة وبعده نصفه . وهذا باطل قطعًا مخالف لقواعد الشرع وأصوله . وإما أن يقال جلدها قبل الإحصان تعزير وبعده حد ، وهذا أقوى ، وإما أن يقال الافتراق بين الحالتين في إقامة الحد لا في قدره ، وأنه في إحدى الحالتين للسيد . وفي الأخرى للإمام وهذا أقرب ما يقال . وقد يقال : إن تنصيصه على التنصيف بعد الإحصان لثلاث أيّام متوهم أن بالإحصان يزول التنصيف ، ويعصير حدّها حد الحرة . كما أن الجلد عن البكر زال بالإحصان وانتقل إلى الرجم فبقي على التنصيف في أكمل حالتها وهي الإحصان فنبهنا على أنه إذا اكتفى به فيها فقيا قبل الإحصان أولى وأحرى والله أعلم .

وهو قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريض زنى ولم يحتمل إقامة الحد بأن يؤخذ له مائة شراخ فيضرب بها ضربة واحدة .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حد القذف وبعض المخلود الأخرى

وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحد القذف لما أنزل الله سبحانه برأه زوجته من المماء فجعل

رجلين وامرأة وهما حسان بن ثابت ، ومسطح بن أثانة . قال أبو جعفر النعماني : « ويقولون : المرأة حنة بنت جحش » .

وحكم فبين بدل دينه بالقتل . ولم ينص رجلا من امرأة . وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد إسلامها يقال لها أم قرفة . وحكم في شارب الخمر بضربه بالجريد والتعال . وضربه أربعين . وتبعه أبو بكر رضي الله عنه على الأربعين .

وفي مصنف عبد الرزاق : « أنه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين » وقال ابن عباس رضي الله عنه : لم يوقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا . وقال علي « كرم الله وجهه » : جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين ، وأبو بكر أربعين . وكلها عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة . وصح عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر بقتله في الرابعة أو الخامسة » .

واختلف الناس في ذلك فقيل : هو منسوخ وانسخه : « لا يجعل دم امرئ مسلم إلا يلجدي ثلاث » . وقيل هو محكم ، ولا تعارض بين الخاص والعام ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام . وقيل ناسخ حديث عبد الله ابن حمار . فإنه أتى به مرارا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعله ولم يقتله . وقيل : قتله تعزير بحسب المصلحة ، فإذا أكثر منه ولم ينه الحد واستهان به فالإمام قتله تعزيرا لاحدا . وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « اتفقوا في الرابعة فعلى أن أقتله لكم » وهو أحد رواة الأمر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم معاوية ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم .

وحديث قبيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بعد وأنه منسوخ ، فإنه قال فيه : « فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجعله ، ثم أتى به فجعله ، ثم أتى به فجعله ، ورفع القتل كانت رخصة » رواه أبو داود .

فإن قيل : لما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي « كرم الله وجهه » أنه قال : « ما كنت لأدعي من أقمعت عليه الحد إلا شارب الخمر » فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئا إنما هو شيء قلناه نحن لفظ أبي داود ولفظهما . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يسنه .

قيل : المراد بذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تقديره لايزاد عليه ولا ينقص كسائر الحدود ، وإلا فعلى رضي الله عنه قد شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها أربعين . وقوله إنما هو شيء قلناه نحن يعني التقدير بثانين ، فإن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشارهم فأشاروا بثانين فأضماها ، ثم جلد علي « كرم الله وجهه » في خلافته أربعين ، وقال : هذا أحب إلينا . ومن تأمل الأحاديث رأها تدل على أن الأربعين حد ، والأربعون الزائدة عليها تعزير ، اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم . والقتل إما منسوخ ، وإما أنه إلى رأي الإمام بحسب تلك الناس فيها واستهانتهم بجلدها ، فإذا رأى قتل واحد ليزجر الباقون فله ذلك ، وقد حلق فيها عمر رضي الله عنه وغريب ، وهذا من الأحكام المتعلقة بالأئمة ، وبالله التوفيق .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في السارق

« قطع سارقاً في جَنِّ قيمته ثلاثة دراهم ، وقضى أنه لا تقطع اليد في أقل من ربع دينار وصح عنه أنه قال : « اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك » - ذكره الإمام أحمد رحمه الله .

وقالت عائشة رضي الله عنها : « لم تكن تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أدنى من ثمن الخمين ترمس أو حشفة وكان كل منهما ذا ثمن » .

وصح عنه أنه قال : « لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده ، ويسرق البيضة فتقطع يده » .

فقيل : هذا حبل السفينة وبيضة الحديد ، وقيل : بل كل حبل وبيضة ، وقيل : هو إخبار بالواقع أي أنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه .

قال الأعمش : كانوا يرون أنه يبيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أن منه ما يساوي دراهم .

« وحكم في امرأة كانت تستعير المتاع وتجده بقطع يدها » . وقال أحمد رحمه الله : بهذه الحكومة لأمه أرض لها « وحكم صلى الله عليه وسلم بإسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن » والمراد بالخائن خائن الوديعة ، وأما جاحد العارية فيدخل في اسم السارق شرعاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما كلموه في شأن المستعيرة الجاحدة قطعها ، وقال « والذي نفسي بيده لو أن فاطمة رضي الله عنها بنت محمد سرت لقطعتم يدها » فإذا خاله صلى الله عليه وسلم جاحد العارية في اسم السارق كل دخاله سائر أنواع المسكر في اسم الخمر : فتأمله وذلك تعريف للأمة بمراد الله من كلامه .

وأسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق التمر والكثير ، وحكم أن من أصاب منه شيئاً بفمه وهو محتاج فلا شيء عليه ، ومن خرج منه شيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة . ومن سرق منه شيئاً في جريته وهو يبدؤه فعليه القطع إذا بلغ ثمن الخمين . فهذا قضاءه الفصل ، وحكمه العدل .

« وقضى في الشاة التي تؤخذ من مراتعها بشئها مرتين . وضرب نكال ، وما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ثمن الخمين » .

« وقضى بقطع سارق رداء صفوان بن أمية وهو تائم عليه في المسجد . فأراد صفوان أن يهبه إياه أو يبيعه منه فقال : هلا كان قيل أن تأتيني به » .

« وقطع سارقاً سرق ثياباً كان في صفة النسماني المسجد . ودرأ القطع عن عبد من رقيق الخمس سرق من الخمس وقال : مال الله سرق بعضه بعضاً » رواه ابن ماجه .

« ورفع إليه سارق فاعترف ولم يوجد معه متاع . فقال له : ما إخاله سرق ، قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع » .

« ورفع إليه آخر فقال ما إخاله سرق ، فقال : بلى ، فقال : اذهبوا به فاقطعوه ، ثم اجسموه ثم اتفوا به فقطع ثم أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : له تب إلى الله ، فقال : تبّت إلى الله ، فقال : تاب الله عليك وفي الترمذي عنه : « أنه قطع سارقاً وعلق يده في عنقه » قال : حديث حسن .

فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقة

روى أبو داود عن أزهر بن عبد الله : « أن قوما سرق لم متاع ، فأتهموا ناسا من الحاشية ، فأتوا التهمان ابن بشر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحبسهم أياما ، ثم خلى سبيلهم فأتوه فقالوا : خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان ، فقال : ما شئتم ، إن شئتم أن أضربهم ، فإن خرج متاعكم فذاك ، وإلا أخذت من ظهوركم مثل الذي أخذت من ظهورهم ، فقالوا : هذا حكمتك ؟ فقال : حكم الله وحكم رسوله ، وقد تضمنت هذه الأقضية أمورا :

أحدها : أنه لا يقطع في أقل من ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار .

الثاني : جواز لعن أصحاب الكبار بأنواعهم دون أعيانهم ، كما لعن السارق ، ولعن آكل الربوا . وموكله : ولعن شارب الخمر وعاصرها ، ولعن من عمل عمل قوم لوط : ونهى عن لعن عبد الله بن حار وقد شرب الخمر . ولا تعارض بين الأمرين فإن الوصف الذي علق عليه اللعن مقتضى . وأما المعين فقد يقوم به ما يمنع لحوق اللعن به من حسنات ماحية أو توبة أو مصائب مكفرة . أو عفو من الله عنه . فتضمن الأنواع دون الأعيان .

الثالث : الإشارة إلى سد الذرائع ، فإنه أخبر أن سرقة الحبل والبيضة لاتدعه حتى تقطع يده .

الرابع : قطع جاسد العارية ، وهو سارق شرعا كما تقدم .

الخامس : أن من سرق مالا قطع فيه ضعف عليه الغرم . وقد نصى عليه الإمام أحمد رحمه الله فقال : كل من سقط عنه القطع ضعف عليه الغرم ، وقد تقدم الحكم الزوى به في صورتين : سرقة الثمار المعلقة ، والاشاة من المرتع .

السادس : اجتماع التمييز مع الغرم ، وفي ذلك الجمع بين العقوبتين : مالية . وبدنية .

السابع : اعتبار الحرز ، فإنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة ، وأوجب عليه سارقه من البحرين . وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لتقصان ماله لإسراع الفساد إليه ، وجعل هذا أصلا في كل ما نقصت ماله بإسراع الفساد إليه . وقول الجمهور أصح : فإنه صلى الله عليه وسلم جعل له ثلاثة أحوال حالة لا شيء فيها ، وهو ما إذا أكل منه بفيه ، وحالة يفرم مثليه ويضرب من غير قطع . وهو ما إذا أخذ من شجرة وأخرجها ، وحالة يقطع فيها وهو ما إذا سرق من بيده سواء كان قد انتهى جفافه أو لم ينته ، فالعبرة للمكان والحرز لا لبيسه وطوبته ، ويدل عليه « أنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاه ، وأوجب على سارقها من عطاها » فإنه حرزها .

الثامن : إثبات العقوبات المالية ، وفيه عدة سنن ثابتة لا معارض لها ، وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وأكثر من عمل بها عمر رضي الله عنه .

التاسع : أن الإنسان حرز لثيابه ولقرائه الذي هو تائم عليه أين كان سواء كان في المسجد أو في غيره .

العاشر : أن المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه ، فإن التبي صلى الله عليه وسلم قطع من سرق منه ترسا ، وعلى هذا فيقطع من سرق من حصيره وقناديله وبسطه ، وهو أحد القولين في منسب أحمد رحمه الله وغيره ، ومن لم يقطعه قال : له فيها حق ، فإن لم يكن له فيها حق قطع كالذي .

الحادى عشر : أن المطالبة في المسروق شرط في القطع ، فلو وهبه إياه أو باعه قبل رفعه إلى الإمام سقط عنه القطع ، كما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « هلا كان قبل أن تأتيني به » .

الثاني عشر : أن ذلك لا يسقط القطع بعد رفعه إلى الإمام ، وكذلك كل حد بلغ الإمام وثبت عنده لا يجوز إسقاطه . وفي السنن عنه : « إذا بلغت الحدود الإمام فلن الله الشافع والمشفع » .

الثالث عشر : أن من سرق من شيء له فيه حتى لم يقطع .

الرابع عشر : أنه لا يقطع إلا بالإقرار مرتين ، أو بشهادة شاهدين ، لأن السارق أقرّ عنده مرة فقال : « ما إخراجك سرق ؟ فقال : بلى ، فقطعه حينئذ ولم يقطعه حتى أعاد عليه مرتين » .

الخامس عشر : التعريض للسارق بعدم الإقرار وبالرجوع عنه ، وليس هذا حكم كل سارق ، بل من السارق من يقرّ بالعقوبة والتهديد كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

السادس عشر : أنه يجب على الإمام حسمه بعد القطع لئلا يتلف ، وفي قوله : « أحسموه » دليل على أن مؤنة الحسم ليست على السارق .

السابع عشر : تطبيق يد السارق في عنقه تنكيلا له وبه ليراه غيره .

الثامن عشر : ضرب المتهم إذا ظهر منه أمارات الريبة ، وقد عاقب النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة ، وحبس في تهمة .

التاسع عشر : وجوب تخفية المتهم إذا لم يظهر عنه شيء مما اتهم به ، وأن المتهم إذا رضى بضرب المتهم فإن خرج ماله عنده وإلا ضرب هو مثل ضرب من اتهمه إن أجيب إلى ذلك ، وهذا كله مع أمارات الريبة ، كما قضى به العثمان بن بشير رضى الله عنه ، وأخير أنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

العشرون : ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا .

وقد روى أبو داود : « أنه أمر بقتل سارق فقالوا : إنما سرق ، فقال : اقطعوه . ثم جرى به ثانيا فأمر بقتله فقالوا : إنما سرق . فقال : اقطعوه . ثم جرى به في الثالثة فأمر بقتله ، فقالوا : إنما سرق فقال : اقطعوه . ثم جرى به رابعة فقال : اقلوه ، فقالوا : إنما سرق فقال : اقطعوه . فأقى به في الخامسة فأمر بقتله فقتلوه » .

فاختلف الناس في هذه الحكومة ؛ فالنسائي وغيره لا يصححون هذا الحديث . قال النسائي : هذا حديث منكر . ومصعب بن ثابت ليس بالقوى ، وغيره يحسنه ويقول : هذا حكم خاص بذلك الرجل وحده ، لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتله . وطائفة ثالثة تقبله وتقول به ، وأن السارق إذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ، ومن ذهب إلى هذا المذهب أبو المصعب من المالكية .

وفي هذه الحكومة الإتيان على أطراف السارق الأربعة . وقد روى عبد الرزاق في مصنفه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعبد سرق فأقى به أربع ميرت فركه ثم أتى به في الخامسة فقطع يده ثم في السادسة رجله ثم السابعة يده ، ثم في الثامنة رجله » .

واختلاف الصحابة ومن بعدهم هل يؤتى على أطرافه كلها أم لا ؟ على قولين . فقال الشافعي ومالك وأحمد

رحمهم الله في إحدى روايته . يؤتى عليها كلها ، وقال أبو حنيفة وأحد في رواية ثانية : لا يقطع منه أكثر من يد ورجل ، وهل هذا القول فهل المحلور تعطيل منفعة الجنس أو ذهاب عضوين من شئ؟ فيه وجهان . يظهر أثرهما لو كان أقطع اليد اليمنى فقط ، أو أقطع الرجل اليسرى فقط . فإن قلنا يؤتى على أطرافه لم يؤثر ذلك ، وإن قلنا لا يؤتى عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الأولى . ويده اليمنى في الثانية على العلتين ، وإن كان أقطع اليد اليسرى مع الرجل اليمنى لم يقطع على العلتين ، وإن كان أقطع اليد اليسرى فقط لم يقطع يمناه على العلتين ، فيه نظر فأمثل . وهل قطع رجله اليسرى يبتنى على العلتين ، فإن عللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله ، وإن عللنا بذهاب عضوين من شئ لم تقطع ، وإن كان أقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله اليسرى ، وإن عللنا بذهاب عضوين من شئ لم تقطع ، هذا طرد هذه القاعدة .

وقال صاحب المهر فيه : تقطع يمنى يديه على الروايتين . وفرق بينها وبين مسألة «مطوع الدين» . والذي يقال في الفرق : أنه إذا كان أقطع الرجلين فهو كالقعد . وإذا قطعت إحدى يديه انتفع بالأخرى في الأكل والشرب والوضوء والاستجمار وغيره ، وإذا كان أقطع الدين لم ينتفع إلا برجليه . فلذا ذهبت إحداهما لم يمكنه الانتفاع بالرجل الواحدة بلا يد ، ومن الفرق أن اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشى ، والرجل الواحدة لا تنفع مع عدم مقعة البطش .

فصل : في قصاته صلى الله عليه وسلم فيمن سبه من مسلم أو ذى أو معاهد

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه قضى بإهدار دم أم ولد الأعمى لما قتلها مولاها على السب » ، وقتل جماعة من اليهود على سبه وأذاه . وأمن الناس يوم الفتح إلا نفرًا ممن كان يؤذيه ويجهوه . وهم أربعة رجال وامرأتان ، وقال : « من لكعب بن الأشرف ؟ فإنه قد آذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم » وأهدر دمه . ودم أبي رافع . وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأبي برزة الأسلمي وقد أراد قتل من سبه . ليست هذه لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهذا قضاءه صلى الله عليه وسلم وقضاء خلفائه من بعده رضي الله عنهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة . وقد أعادهم الله من مخالفة هذا الحكم .

وقد روى أبو داود في سننه عن علي كرم الله وجهه : « أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فختفها رجل حتى مات ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه » . وذكر أصحاب السير والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « هجيت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من لى بها ؟ فقال رجل من قومه : أنا ، قتهض فقتلها فأعجب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تنتطح فيها عزان » .

وفي ذلك بضعة عشر حديثًا مابين صحاح وحسان ومشاهير ، وهو إجماع الصحابة .

وقد ذكر حرب في مسائله عن عباد قال : أتى عمر رضي الله عنه برجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ، ثم قال عمر رضي الله عنه : من سب الله ورسوله أو سب أحدًا من الأنبياء فاقطعوا . ثم قال عباد عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أيما مسلم سب الله ورسوله أو سب أحدًا من الأنبياء فقد كذب برسول الله

صلى الله عليه وسلم ، وهى ردة يستتاب فإن رجع وإلا قتل ، وأيما معاهد عاهد قسب الله أو سب أحدا من الأنبياء أو جهر به فقد نقض العهد فاقتلوه .

وذكر أحد رحمه الله عن ابن عمر رضى الله عنهما : « أنه مر به راهب فقيل له : هذا يسب النبي صلى الله عليه وسلم . فقال ابن عمر رضى الله عنه : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعطهم اللمة إلا على أن لا يسبوا نبينا . والآثار عن الصحابة بذلك كثيرة ، وحكى غير واحد من الأئمة الإجماع على قتله ، قال شيخنا : وهو محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين .

والمقصود إنما هو ذكر حكم النبي صلى الله عليه وسلم وقضائه فيمن سبه ، وأما تركه صلى الله عليه وسلم قتل من قدح في عدله بقوله : اعدل فإنك لم تعدل ، وفي حكمه بقوله : أن كان ابن عمك ، وفي قصده بقوله : إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله ، أو في حكومته بقوله يقولون : إنك تهى عن الفنى وتستحل به وغير ذلك ، فذلك أن الحق له فله أن يستوفيه ، وله أن يتركه ، وليس لأئمة ترك استيفاء حقه صلى الله عليه وسلم .

وأیضا فإن هذا كان في أول الأمر حيث كان صلى الله عليه وسلم مأمورا بالغفو والصفح ، وأيضا فإنه كان يغو عن حقه لمصلحة التأليف وجمع الكلمة . ولئلا ينفّر الناس عنه : ولئلا يتحدّثوا أنه يقتل أصحابه ، وكل هذا يخص بجاته صلى الله عليه وسلم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن سمه

ثبت في الصحيحين : « أن يهودية سمته في شاة فأكل منها لقمة ، ثم لفظها ، وأكل معه بشر بن البراء فغفا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها » هكذا في الصحيحين .

وعن أبي داود : « أنه أمر بقتلها ، فقيل : إنه عفا عنها في حقه . فلما مات بشر بن البراء قتلها به . » وفيه دليل على أن من قدم لغيره طعاما مسموما يعلم به دون آكله فمات به أقيد منه .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر

في الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم : « حد الساحر ضربه بالسيف » والصحيح أنه موقوف على جندب ابن عبد الله . وصح عن عمر رضى الله عنه : أنه أمر بقتله . وصح عن حفصة رضى الله عنها : أنها قتلت مدبرة سحرها ، فأنكر عليها عثمان رضى الله عنه إذ فعلته دون أمره ، وروى عن عائشة رضى الله عنها أيضا : أنها قتلت مدبرة سحرها ، وروى أنها باعها ، ذكره ابن المنذر وغيره .

وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل من سحره من اليهود ، فأخذ بهذا الدافعي وأبو حنيفة رحمهما الله وأما مالك وأحمد رحمهما الله فلأنهما يقتلانه ، ولكن متصوي أحمد رحمه الله أن ساحر أهل اللمة لا يقتل ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل لبيد بن الأعصم اليهودي حين سحره ، ومن قال يقتل ساحرهم يجب عن هذا بأنه لم يفر . ولم يبق عليه بينة ، وبأنه خشى صلى الله عليه وسلم أن يثير على الناس شرا يترك لإخراج السحر من البئر . فكيف لو قتله .

فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم في أول غنيمة كانت في الإسلام وأول قتيل

ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش ومعه سرية إلى نخلة ترصد عبداً لقريش . وأعطاه كتاباً غنوماً ، وأمره أن لا يقرأه إلا بعد يومين ، فقتلوا عمرو بن الحضرمي . وأسروا عثمان بن عبد الله . والحكم بن كيسان ، وكان ذلك في الشهر الحرام فغضبهم المشركون ، ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمة والأسيرين ، حتى أنزل الله سبحانه وتعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير . وصعد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله) فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والأسيرين ، وبعث إليه قريش في فدائهما فقال : لا حتى يقدم صاحبان ، يعني سعد بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان ، فإننا نخشاكم عليهما ، فإن تقتلوهما تقتل صاحبكم . فلما قلعا فاداهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتاب ، والحكم ، وقسم الغنيمة ، وذكر ابن وهب : أن النبي صلى الله عليه وسلم رد الغنيمة وودى القتيل ، والمعروف في السير خلاف هذا .

وفي هذه القصة من الفقه : إجازة الشهادة على الوصية المقتومة . وهو قول مالك رحمه الله وكثير من السلف . ويدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين : ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليئتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ، وفيها أنه لا يشترط في كتاب الإمام والحاكم البيعة . ولا أن يقرأه الإمام والحاكم على الحامل له . وكل هذا لا أصل له من كتاب ولا سنة . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع كعبه مع رسله . ويسيرها إلى من يكتب إليه . ولا يقرؤها على حاملها . ولا يقيم عليها شاهدين . وهذا معلوم بالضرورة من هديه وسنته .

فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم في الجاسوس

ثبت : أن حاطب بن أبي بلتعة لما جاس على عمر رضي الله عنه ضرب عنقه فلم يمكثه وقال : ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، وقد تقدم حكم المسألة مستوفى . واختلف الفقهاء في ذلك ، فقال سحنون : إذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل . ولم يستتب ، وماله أورثته . وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله يجلد جلداً وجيماً ، وبطلان حبسه ، ويبنى من موضع يقرب من الكفار . وقال ابن القاسم : يقتل ولا يعرف لهذا توبة . وهو كالزناديق . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله : لا يقتل . والفرقان احتجاجاً بقصة حاطب ، وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم . ووافق ابن عثيمين من أصحاب أحمد مالكا وأصحابه .

فصل : في حكمة في الأسرى

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأسرى أنه قتل بعضهم ، ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بمال ، وبعضهم بأسرى من المسلمين ، وأسرق بعضهم ، ولكن المعروف أنه لم يسرق رجلاً بالغا ، فقتل يوم بدر من الأسرى حقيقة بن أبي معيط ، والضمر بن الحرث : وقتل من يهود جماعة من الأسرى كثيرين ، وفادى أسرى بدر بمال بالاربعة آلاف إلى أربعمائة ، وفادى بعضهم على تعلم جماعة من المسلمين الكتابة ، ومن على أبي حبة الشاعر يوم بدر ، وقال في أسارى بدر : لو كان المعلم بن عدى حياً ثم كلمني في هؤلاء النقي

لأطلقهم له ، وغدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين ، وغدى رجلا من المسلمين بامرأة من السبي استوهبا من سلمة بن الأكوع ، ومن على ثمامة بن أثال ، وأطلق يوم فتح مكة جماعة من قريش ، فكان يقال لهم : الطلقاء .

وهذه أحكام لم ينسخ منها شيء بل يغير الإمام فيها بحسب المصلحة .
واسترق من أهل الكتاب وغيرهم ، فسبايا أو طاس ، وبني المصطلق ، لم يكونوا كتابيين وإنما كانوا عبدة أو ثان من العرب ، واسترق الصحابة من سبي بني حنيفة ، ولم يكونوا كتابيين . قال ابن عباس : رضى الله عنهما : « خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسرى بين الفداء والمن والقتل والاستعباد بفعل ماشاء » هذا هو الحق الذي لا قول سواه .

وحكم في اليهود بعدة قضايا ، فعاهدتم أول مقدمه المدينة ، ثم حاربه بنو قينقاع فظفر بهم ومن عليهم ، ثم حاربه بنو النضير فظفر بهم وأجلاهم ، ثم حاربه بنو قريظة فظفر بهم وقتلهم ، ثم حاربه أهل خيبر فظفر بهم وأقرهم في أرض خيبر ماشاء سوى من قتل منهم .

ولما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة بأن تقتل مقاتلتهم ، وتسي ذراريهم ، وتغنم أموالهم ، أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا حكم الله عز وجل من فوق سبع سموات . وتضمن هذا الحكم أن ناقضى العهد يسرى تقضهم إلى نساءهم وذريتهم إذا كان تقضهم بالحرب ، ويعودون أهل حرب ، وهذا عين حكم الله عز وجل .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر

حكم يومئذ بإقرار يهود فيها على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، وحكم بقتل ابني أبي الحقيق لما تقضوا الصلح بينهم وبينه على أن لا يكتسبوا . ولا يغيبوا شيئا من أموالهم . فكتسبوا وغيبوا . وحكم بعقوبة المهمل بتغيب المال حتى أقر به . وقد تقدم ذلك مستوفى في غزوة خيبر . وكانت لأهل الحديبية خاصة ، ولم يغب عنها إلا جابر بن عبد الله فقص له رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة

حكم بأن من أغلق بابه أو دخل دار أو سفيا أو دخل المسجد أو وضع السلاح فهو آمن ، وحكم بقتل نفر ستة منهم مقيس بن صبابه . وابن خطل . ومغنيان كانتا يغنيان بهجائه ، وحكم بأنه لا يجهز على جريح ، ولا يبيع مدير ، ولا يقتل أسير . ذكره أبو عبيد في الأموال . وحكم لخزاعة أن يبذلوا سيوفهم في بني بكر إلى صلاة النصر ، ثم قال لهم : « يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل » .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الفنائم

حكم صلى الله عليه وسلم : أن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ، هذا حكمه الثابت عنه في مغازيه كلها وبه أخذ جمهور العلماء ، وحكم أن السلب للقاتل . وأما حكمه بإخراج الخمس فقال ابن إسحاق : كانت الخيل يوم بني قريظة ستة وثلاثين فرسا . وكان أول في وقت فيه السهمان ، وأخرج منه الخمس ، ومضت به السنة وواقعه على ذلك القاضي إسماعيل بن إسحاق ، فقال إسماعيل : وأحسب أن بعضهم قال :

ترك أمر الخمس بعد ذلك ، ولم يأت في ذلك من الحديث ما فيه بيان شاف . وإنما جاء ذكر الخمس بقينا في غنائم حنين .

وقال الواقدي : أول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر بشهر وثلاثة أيام : نزلوا على حكمه فصالحهم على أن له أموالهم ولهم النساء والذرية وخمس أموالهم .

وقال عبادة بن الصامت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر فلما هزم الله العدو وتبعهم طائفة يقتلونهم ، وأخذت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطائفة استولت على العسكر والغنيمة ، فلما رجع الذين طلبهم قالوا : لنا النفل ونحن طلبنا العدو ، وقال الذين أخذوا برسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن أحق به لأننا أخذنا برسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينال العدو غرته ، وقال الذين استولوا على العسكر : هو لنا نحن حوينا ، فأنزله عز وجل : (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول) فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بواء قبل أن ينزل : (واعلوا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة) .

وقال القاضي إسماعيل : إنما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير بين المهاجرين . وثلاثة من الأنصار : سهل بن حنيف ، وأبي دجاجة ، والحارث بن الصمة : أن المهاجرين حين قدموا المدينة شاطروهم الأنصار ثمارهم . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن شئتم قسمت أموال بني النضير بينكم وبينهم . وأقسمتم على وادعائكم في ثماركم . وإن شئتم أعطيتنا للمهاجرين دونكم وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم . فقالوا : بل تعطيتهم دوننا ونمكث ثمارنا . فأعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستفتوا بما أخذوا . واستغنى الأنصار بما رجع إليهم من ثمارهم . وهؤلاء الثلاثة من الأنصار شكوا حاجة » .

وكان طلحة بن عبيد الله . وسعيد بن زيد رضي الله عنهما بالشام . لم يشهدا بدر . فقسم لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيهما فقالا : وأجورنا يارسول الله ؟ فقال : وأجوركما .

وذكر ابن هشام وابن حبيب : أن أبا لياثة ، والحارث بن حاطب . وعاصم بن عدي ، خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فردهم . وأمر أبا لياثة على المدينة . وابن أم مكتوم على الصلاة ، وأسهم لهم . والحارث بن النعمان كسر بالروحاء فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه . قال ابن هشام : وخوات ابن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه ، ولم يختلف أحد أن عثمان بن عفان رضي الله عنه تختلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب له بسهمه . فقال : وأجرى يارسول الله ؟ قال : وأجره .

قال ابن حبيب وهذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم . وأجمع المسلمون أن لا يقسم لغائب . قلت : وقد قال أحد وجاعة من السلف والخلف : إن الإمام إذا بعث أحدا في مصالح الجيش فله سهمه ، قال ابن حبيب : ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسهم للنساء والصبيان والعبيد ، ولكن كان يوزعهم من الغنيمة .

وعدل في قسمة الإبل والغنم كل عشرة منها بغير ، فهذا في التقويم ، وقسمة المال المشترك ، وأما في الهدى فقد قال جابر : « نخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، فهذا في الحديبية . وأما في حجة الوداع فقال جابر أيضا : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدة » وكلامهما في الصحيح .

وفي السنن من حديث ابن عباس : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن عليّ بدة وأنا موسر بها ولا أجدها فأشترىها ، فأمره أن يتاع صبح شياء فيذبحهن » .

حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل ، ولم يغمسه ولم يجعله من الخمس بل من أصل الغنيمة ، وهذا حكمه وقضاؤه

قال البخاري في صحيحه : السلب للقاتل إنما هو من غير الخمس ، وحكم به بشهادة الواحد ، وحكم به بعد القتل . فهذه أربعة أحكام تضمنها حكمه صلى الله عليه وسلم بالسلب لمن قتل قتيلًا .

وقال مالك وأصحابه : السلب لا يكون إلا من الخمس وحكمه حكم النفل . قال مالك : ولم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ، ولا فاء في غير يوم حنين ، ولا فعله أبو بكر ، ولا عمر رضي الله عنهما .

قال ابن الموزان : ولم يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله وخمسه ، قال أصحابه : قال الله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) فجعل أربعة أخماس لمن غنمها فلا يجوز أن يؤخذ شيء مما جعله الله لهم بالاحتمال . وأيضاً فلو كانت هذه الآية إنما هي في غير الأسلاب لم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم حكمها إلى حنين ، وقد نزلت في قصة بدر . وأيضاً إنما قال : « من قتل قتيلًا فله سلبه » بعد أن برد القتال . ولو كان أمراً متقدماً لعلمه أبو قتادة فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد أكابر الصحابة ، وهو لم يطلبه حتى سمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

قالوا : وأيضاً فالتى صلى الله عليه وسلم أعطاه إياه بشهادة واحد بلا يمين ، فلو كان من رأس الغنيمة لم يخرج حق مغمم إلا بما تخرج به الاملاك من البيئات أو شاهد ويمين .

قالوا : وأيضاً فلو وجب للقاتل ولم يجد بيئته لكان يوقف كالنقطة ، ولا يقسم ، وهذا إذا لم تكن بيئته يقسم . فخرج من معنى الملك ، ودل على أنه إلى اجتهد الإمام يجعل من الخمس الذي يجعل في غيره . هذا مجموع ما احتج به لهذا القول .

قال الآخرون : قد قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل حنين بستة أعوام . فذكر البخاري في صحيحه : « أن معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء الأنصاريين ضربا أباهما جهل بن هشام يوم بدر سيفيهما حتى قتلاه . فأنصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه ، فقال أيكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما أنا قتله ، فقال : هل مسحتما سيفكما ؟ قال : لا . فنظر إلى السيفين ، فقال : كلاكما قتله ، وسلبه لمعاذ ابن عمرو بن الجموح » .

وهذا يدل على أن كون السلب للقاتل أمر مقرر معلوم من أول الأمر ، وإنما تجدد يوم حنين للإعلام العام والمناداة به لا شرعيته . وأما قول ابن الموزان إن أباهما بكر وعمر لم يفعلاه فنجوابه من وجهين : أحدهما : أن هذا شهادة على النبي فلا تسمع . الثاني : أنه يجوز أن يكون ترك المناذاة بذلك على عهدهما ، اكتفاء بما تقرر وثبت من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه . وحتى لو صح عنها ترك ذلك تركا صحيحا لا احتمال فيه لم يقدم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما قوله ولم يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله ، فقد أعطى السلب لسلمة بن الأكوع ، ولمعاذ بن عمرو ، ولأبي طلحة الأنصاري ، قتل عشرين يوم حنين ، فأخذ

أسلابهم وهذه كلها وقائع صحيحة معظمتها في الصحيح ، فالشهادة على النبي لا تكاد تسلم من النقص ، وأما قوله وخمسة فهذا لم يحفظ به أثر البتة بل المحفوظ خلافه . ففي سنن أبي داود عن خالد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخنس السلب » وأما قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) فهذا عام ، والحكم بالسلب للقاتل خاص ، ويموز تخصيص عموم الكتاب والسنة ، ونظائره معلومة . ولا يمكن دفعها . وقوله لا يجمل شيء من الغنيمة لغير أهلها بالاكتفاء جوابه من وجهين : أحدهما : أننا نجعل السلب لغير الغانمين ، الثاني : إنما جعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال ، ولم يؤخر رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية إلى يوم نحين كما ذكرتم . بل قد حكم بذلك يوم بدر ، ولا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقة قتله بالقتل .

وأما كون أبي قتادة لم يطلبه حتى سمع منادى النبي صلى الله عليه وسلم يقول ، فلا يدل على أنه لم يكن متقدرا معاوما ، وإنما سكت عنه أبو قتادة لأنه لم يكن يأخذه بمجرده دعواه ، فلما شهد له به شاهد أعطاه . والصحيح أنه يكتفى في هذا بالشاهد الواحد ، ولا يحتاج إلى شاهد آخر ولا معين ، كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها . وقد تقدم هنا في موضعه : وأما قوله إنه لو كان للقاتل لوقف ولم يقسم كاللقطة ، فجوابه إنه للغانمين ، وإنما للقاتل حق التقديم ، فإذا لم يعلم عين القاتل اشترك فيه الغانمون . فإنه حقهم . ولم يظهر مستحق التقديم منهم فاشتركوا .

حكمه صلى الله عليه وسلم فيها حازه المشركون من أموال المسلمين

ثم ظهر عليه المسلمون ، أو أسلم عليه المشركون

في البخاري : « أن فرسا لابن عمر رضى الله عنه ذهب وأخذته العدو ، فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبقى له عبد فلقح بالروم فظهر عليه المسلمون فردوه عليه خالد في زمن أبي بكر رضى الله عنه . وفي سنن أبي داود : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي رد عليه الغلام » . وفي المدونة والواضحة : « أن رجلا من المسلمين وجد بعيرا له في المغام فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدته لم يقسم فضده ، وإن وجدته قد قسم فأنت أحق به باليمن إن أردته » .

وصح عنه : « أن المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على أحد داره ، وقيل له : أين تنزل غدا من دارك بمكة ؟ فقال : وهل ترك لنا عقيل منزلا ؟ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة ، وثب عقيل على ربيع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فحازها كلها ، وحوى عايبا ، ثم أسلم وهى في يده . وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أسلم على شيء فهو له ، وكان عقيل ورث أبا طالب . ولم يرثه على كرم الله وجهه لتقدم إسلامه على موت أبيه ، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث من عبد المطلب ، فإن أباه عبد الله هلك وأبوه عبد المطلب حي ، ثم هلك عبد المطلب فورثه أولاده ، وهم أعمام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهلك أكثر أولاده ولم يعقبوا ، فحاز أبو طالب ريباعه ، ثم مات فاستولى عليها عقيل دون على كرم الله وجهه لاختلاف الدين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره ، فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وهل ترك لنا عقيل منزلا ؟ وكان المشركون يعملون إلى من هاجر

من المسلمين ولحق بالمدينة ، فيستولون على داره وعقاره ، فضمت السنة أن الكفار المحاربين إذا أسلموا لم يضمنوا ما ألتفوه على المسلمين من نفس أو مال ، ولم يردوا عليهم أموالهم التي غصبوها عليهم ، بل من أسلم على شيء فهو له . - هذا حكمه وتضارؤه صلى الله عليه وسلم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى إليه

كان أصحابه رضي الله عنهم يهدون إليه الطعام وغيره فيقبل منهم ، ويكافئهم أضعافها ، وكانت الملوك تهدى إليه فيقبل هداياهم ويقسمها بين أصحابه ، ويأخذ منها لنفسه ما يختاره ، فيكون كالصفي الذي له من المغم .

وفي صحيح البخاري : - أن النبي صلى الله عليه وسلم أهديت إليه أقيية دياج مزورة بالذهب فقسمها في تاس من أصحابه ، وعزل منها واحدا فخرمة بن نوفل ، فجاء معه المسورابته فقام على الباب فقال : ادعني ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فطلقه به فاستقبله وقال : يا أبا المسور غبات هذا لك ، وأهدى له المقوقس مارية أم ولده ، وسيرين التي وهبها لحسان ، وبغلة شبيهة ، وحمار . وأهدى له النجاشي هدية فقبلها منه ، وبعث إليه هدية عوضا ، وأخبر أنه مات قبل أن تصل إليه وأنها ترجع ، فكان الأمر كما قال ، وأهدى له فروة بن نفاثة الجنداء بغلة بيضاء ركبها يوم حنين ذكره مسلم .

وذكر البخاري : أن ملك أيلة أهدى له بغلة بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة . وكتب له بجرهم ، وأهدى له أبو سفيان هدية فقبلها .

وذكر أبو عبيد : أن عامر بن مالك ملاعب الأسته أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فرسا فرده . وقال : ه إنا لا نقبل هدية مشرك وكذلك قال لعياض المخاشعي : ه إنا لا نقبل زيد المشركين ، يعني ردهم . قال أبو عبيد : وإنما قبل هدية أبي سفيان لأنها كانت في مدة الهدنة بينه وبين أهل مكة .

وكذلك المقوقس صاحب الإسكندرية إنما قبل هديته لأنه أكرم حاطب بن أبي بلتعة رسوله إليه وأقر بنبوته . ولم يؤس من إسلامه . ولم يقبل صلى الله عليه وسلم هدية مشرك محارب له قط .

وأما حكم هدايا الأئمة بعده ، فقال يحنون من أصحاب مالك رحمه الله : إذا أهدى أمير الروم هدية إلى الإمام فلا بأس بقبولها وتكون له خاصة . وقال الأوزاعي : تكون للمسلمين ويكافئها بمثلها من بيت المال . وقال الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه : ه أهداه الكفار للإمام أو لأمير الجيش أو قواده . فهو غنيمة حكمها حكم الغنائم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الأموال

الأموال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمها ثلاثة : الزكاة ، والغنائم ، والفيء . فأما الزكاة والغنائم فقد تقدم حكمهما . وبيننا أنه لم يكن يستوعب الأصناف الثمانية ، وأنه كان ربما وضعها في واحد .

وأما حكمه في الفيء فثبت في الصحيح : - أنه صلى الله عليه وسلم قسم يوم حنين في المئوفة قلوبهم من الفيء ، ولم يعط الأنصار شيئا فغيتوا عليه فقال لهم : ألا ترضون أن يلعب الناس بالشاة والبعير وتتطلقون برسول الله صلى الله عليه وسلم تقودونه إلى محالكم ؟ فوالله لما تقبلوا به خير مما يتقبلون به . وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في مواضعها ، والقصة هنا أن الله سبحانه أباح لرسوله من الحكم في مال الفيء ما لم يبيحه لغيره .

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم : ه إني لأعطى أقواما وأدع غيرهم ، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطى .

وفى الصحيح عنه : « إني لأعطي أقراماً أخاف ظلمهم وجزعهم ، وأكل أقراماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الفنى والخير ، منهم عمرو بن تغلب ، قال عمرو بن تغلب : فما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم حر التيم . »

وفى الصحيح : « أن علياً بعث إليه بذهبية من اليمن قسمها أربعة . فأعطى الأقرع بن حابس ، وأعطى زيد الخيل ، وأعطى علقمة بن علاثة ، وعينة بن حصن ، فقام إليه رجل غائر العينين ، نأى الجبهة . كثر اللحية ، علقق الرأس فقال : إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحديث . »

وفى السنن : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذى القرنين في بئر هاشم . وفى بئر المطلب . وترك بئر نوفل . وبئر عبد شمس . فانطلق جبير بن مطعم . وعثمان بن عفان إليه فقالا : يا رسول الله لا نذكر فضل بئر هاشم لموضعهم منك . فما بال إخواننا بئر المطلب أعطيتهم وتركنا . وإنما نحن وهم بمنزلة واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام . وإنما نحن وهم شيء واحد . وشبك بين أصابعه . »

وذكر بعض الناس أن هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأن سهم ذوى القرنين يصرف بعده في بئر عبد شمس وبئر نوفل كما يصرف في بئر هاشم وبئر المطلب . قال : لأن عبد شمس وهاشم والمطلب ونوفل إخوة . وهم أولاد عبد مناف . ويقال إن عبد شمس وهاشم توأمان .

والصواب استمرار هذا الحكم النبوى . وأن سهم ذوى القرنين لبني هاشم وبئر المطلب حيث خصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ، وقول هذا القائل إن هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم باطل . فإنه بين مواضع الخمس الذى جعله الله لذوى القرنين فلا تعدى به تلك المواضع . ولا يقصر عنها . ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين أغنيائهم وفقراءهم . ولا كان يقسمه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين . بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة . فبزوج منه أعزبهم ، ويقضى منه عن غارمهم . ويعطى منه فقيرهم كفايته .

وفى سنن أبى داود عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه قال : « ولانى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس ، فوضعت مواضع حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحياة أبى بكر رضى الله عنه ، وحياة عمر رضى الله عنه : »

وقد يستدل به على أنه كان يصرف في مصارفه الخمسة : ولا يقوى هذا الاستدلال ، إذ غاية ما فيه أنه صرفه في مصارفه التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه فيها . ولم يعمده إلى سواها . فأين تصعب الأصناف الخمسة ؟ والذى يدل عليه هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحكامه أنه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكاة ، ولا يخرج بها عن الأصناف المذكورة ، لا أنه يقسمه بينهم قسمة الميراث . ومن تأمل سيرته وهدىه حتى التأمل لم يشك في ذلك .

وفى الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على أهله نفقة سنة . » وفى لفظ : « يجبس لأهله قوت سنتهم ، ويجعل ما بين في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله . » وفى السنن عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه النوى

قسمه من يومه فأعطى الأهل حظين ، وأعطى العزب حظاً ، فهذا تفضيل منه للأهل بحسب المصلحة والحاجة ، وإن لم تكن زوجته من ذوى القربى ، وقد اختلف الفقهاء في الشيء هل كان ملكاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء أو لم يكن ملكاً له ؟ على قولين في مذهب أحد روجه الله وغيره .

والذي تدل عليه سننه وهديه أنه كان يتصرف فيه بالأمر فيضمه حيث أمره الله ، ويقسمه على من أمر بقسمته عليهم ، فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته وإرادته ، ويعطى من أحب ، ويمنع من أحب ، وإنما كان يتصرف فيه تصرف العبد للأمور بنفذ ما أمره به سيده ومولاه ، فيعطى من أمر بإعطائه ، ويمنع من أمر بمنعه ، وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا فقال : « والله إني لأعطي أحداً ولا أمنعه ، إنما أنا قاسم أصع حيث أمرت » فكان عطاؤه ومنعه وقسمته بمجرد الأمر « فإن الله سبحانه خير من أن يكون عبداً رسولاً ، وبين أن يكون ملكاً رسولاً ، فاختار أن يكون عبداً رسولاً » .

والفرق بينهما أن العبد الرسول لا يتصرف إلا بأمر سيده ورسوله ، والملك الرسول أنه أن يعطى من يشاء ويمنع من يشاء ، كما قال تعالى الملك الرسول سليمان : (هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب) أى أعط من شئت ، أو امنع من شئت ، لا تخاسبك .

وهذه المرتبة هي التي عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها إلى ما هو أعلى منها ، وهي رتبة العبودية المحضة التي تصرف صاحبها فيها مقصور على أمر السيد في كل دقيق وجليل .

والمقصود أن تصرفه في الشيء بهذه المثابة . فهو ملك يخالف حكم غيره من المالكين ، ولهذا كان يتفق ما أفاء الله عليه مما لم يوجب المسلمون عليه بنخل ولا ركاب على نفسه وأهله نفقة سنتهم ويجعل الباقي في الكراع والصلاح عدة في سبيل الله عز وجل . وهذا النوع من الأموال هو السهم الذي وقع بعده فيه من النزاع ما وقع إلى اليوم .

فأما الزكاة والغنائم وقسمة الموارث . فإنها معينة لأهلها لا يشركهم غيرهم فيها ، فلم يشك على ولاية الأمر بعده من أمرها ما أشكل عليهم من الشيء . ولم يقع فيها من النزاع ما وقع فيه ، ولولا إشكال أمره عليهم لما طلبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثاً من تركته . وظنت أنه يورث عنه . ما كان ملكاً له كسائر المالكين ، وخفي عليها رضى الله عنها حقيقة الملك الذي ليس مما يورث عنه ، بل هو صدقة بعده ، ولما علم ذلك خليفته الراشد البار الصديق ، ومن بعده من الخلفاء الراشدين ، لم يجعلوا ما خلفه من الشيء ميراثاً يقسم بين ورثته . بل دفعوه إلى علي والعباس يصلان فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تنازعا فيه وتزافا إلى أبي بكر الصديق ، وعمر رضى الله عنهم أجمعين . ولم يقسم أحد منهما ذلك ميراثاً ، ولا مكناً منه حباساً وعلياً رضى الله عنهما .

وقد قال الله تعالى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلاً يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون . والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبور من هاجر إليهم) إلى قوله : (والذين جاءوا من بعدهم) إلى آخر الآية ، فأخبر سبحانه أن ما أفاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في هؤلاء الآيات

ولم ينقص منه خمسة بالمذكورين ، بل جم وأطلق واستوعب . ويصرف على المصارف الخاصة . وهم أهل الخمس ثم على المصارف العامة وهم المهاجرون والأنصار وأتباعهم إلى يوم الدين .

فالذي عمل به هو وخلفاؤه الراشدون هو المراد من هؤلاء الآيات : ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها رواه أحمد رحمه الله وغيره عنه : ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد . والله مامن أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبد مملوك ، ولكننا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل وقدمه في الإسلام ، والرجل وغناؤه في الإسلام . والرجل وحاجته ، والله لأن بقيت لم ليأتين الراعي يجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرى مكانه .

فهؤلاء المسمون في آية التي هم المسمون في آية الخمس ، ولم يدخل المهاجرون والأنصار وأتباعهم في آية الخمس لأنهم المستحقون بجملة التي . وأهل الخمس لم استحقاقان : استحقاق خاص من الخمس ، واستحقاق عام من جملة التي ، فأنهم داخلون في التصنيفين . وكما أن قسمته من جملة التي بين من جعل له . ليس قسمة الأملاك التي يشترك فيها المالكون . كقسمة الموارث والوصايا والأملاك المطلقة ، بل بحسب الحاجة والنفع والفناء في الإسلام ، والبلاء فيه . فكذلك الخمس في أهله ، فإن عجزهما واحد في كتاب الله . والتصنيف على الأصناف الخمسة يفيد تحقيق إدخالهم . وأنهم لا يخرجون من أهل التي بحال . وأن الخمس لا يعودهم إلى غيرهم . كأصناف الزكاة لا تعودهم إلى غيرهم . كما أن التي العام في آية الحشر للمذكورين فيها لا يعتلهاهم إلى غيرهم . ولهذا أتت أئمة الإسلام كمالك . والإمام أحمد رحمه الله وغيرهما : أن الرافضة لاحق لم في التي لأنهم ليسوا من المهاجرين ولا من الأنصار ولا من الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، وهذا مذهب أهل المدينة . واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . وعليه يدل القرآن . وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وخلفاؤه الراشدين .

وقد اختلف الناس في آية الزكاة وآية الخمس ، فقال الشافعي رحمه الله : يجب قسمة الزكاة والخمس على الأصناف كلها ، ويعطى من كل صنف من يطلق عليه اسم الجمع . وقال مالك رحمه الله وأهل المدينة : بل يعطى في الأصناف المذكورة فيما ، ولا يعنواهم إلى غيرهم ، ولا تجب قسمة الزكاة ولا التي في جميعهم . وقال الإمام أحمد وأبو حنيفة بقول مالك رحمهم الله في آية الزكاة ، ويقول الشافعي رحمه الله في آية الخمس .

ومن تأمل التصور وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه . وجده يدل على قول أهل المدينة . فإن الله سبحانه جعل أهل الخمس هم أهل التي ، وعينهم أهلباً بشأنهم . وتقديماً لهم . ولما كانت الغنائم خاصة بأهلها لا يشركهم فيها سواهم نص على حسبها لأهل الخمس ، ولما كان التي لا يخص بأحد دون أحد . جعل جلته لهم وللمهاجرين والأنصار وتابعهم ، فسوى بين الخمس والتي في الصرف .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف سهم الله . وسهمه في مصالح الإسلام . وأربعة أخماس الخمس في أهلها مقدماً للأهم فالأخوج ، والأخوج فالأخوج ، فيزوج منه عزابهم ، ويقضى منه ديونهم ، ويعين إذا الحاجة منهم ، ويعطى عزبهم حظاً ، ومزوجهم حظين ، ولم يكن هو ولا أحد من خلفائه يجمعون لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وفوى القرى ، ويقسمون أربعة أخماس التي بينهم على السوية ، ولا على التفضيل ، كما لم يكونوا يفعلون ذلك في الزكاة ، فهذا هديته وسيرته ، وهو فصل الخطاب ، ومحض الصواب .

حكاه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد لعنوه . وفي رسولهم أن لا يقتلوا ولا يحبسوا . وفي التبذ إلى من عاهد على سواء إذا خاف منه نقض العهد .

ثبت عنه أنه قال لرسول مسيلة الكذاب لما قال تقول إنه رسول الله : « لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما . »

وثبت عنه أنه : قال لأبي رافع وقد أرسلته إليه قريش فأراد المقام عنده وأنه لا يرجع إليهم فقال : « إني لا أعيس بالعهد ، ولا أحبس البرد ، ولكن أرجع إلى قومك ، فإن كان في نفسك الذي فيها الآن فارجع . »

وثبت عنه أنه رد إليهم أبا جندل للعهد الذي كان بينه وبينهم أن يرد إليهم من جاءه منهم مسلما ، ولم يرد النساء . وجاءت سبيعة الأسلمية مسامة فخرج زوجها في طلبها فأزل الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار) الآية ، فاستحلفها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يخرجها إلا الرغبة في الإسلام ، وأنها لم تخرج لحديث أحدثته في قومها ، ولا بغضا لزوجها ، فحلفت فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها ولم يرداها عليه . فهذا حكمه الموافق لحكم الله ، ولم يمس شيء ينسخه البتة ، ومن زعم أنه منسوخ فليس بيده إلا الدعوى المجردة ، وقد تقدم بيان ذلك في قصة الحديبية .

وقال تعالى : (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين) وقال صلى الله عليه وسلم : « من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحل عقدا . ولا يشدنه حتى يمضي أمده . أو ينذر إليهم على سواء » قال الترمذي : حديث حسن صحيح « ولما أسرت قريش حذيفة بن اليمان وأباه أطلقهما ، وعاهدوها أن لا يقتلنهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانوا خارجين إلى بدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نفي لم بعدهم ونستعين الله عليهم . »

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الأمان من الرجال والنساء

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلمون تكافأ دماؤهم . ويسعى بينهم أديانهم . »

وثبت عنه أنه أجار رجلين أجارتها أم هانئ ابنة عمه ، وثبت عنه أنه أجار أبا العاص بن الربيع لما أجارته ابنته زينب ، ثم قال : « يجير على المسلمين أديانهم » وفي حديث آخر : « يجير على المسلمين أديانهم ، ويرد عليهم أنفسهم » فهله أربع قضايا كلية .

إحداها : تكافؤ دماؤهم ، وهو يمنع قتل مسلمهم بكافهم .

والثانية : أنه يسعى بينهم أديانهم . وهو يوجب قبول أمان المرأة والعبد . وقال ابن الماجشون : لا يجوز الأمان إلا لوالى الجيش ، أو والى السرية . قال ابن شعبان : وهذا خلاف قول الناس كلهم .

والثالثة : أن للمسلمين يدا على من سواهم ، وهذا يمنع من تولية الكفار شيئا من الولايات ، فإن لوالى يدا على المولى عليه .

والرابعة : أن يرد عليهم أقصاهم ، وهذا يوجب أن السرية إذا غنمت غنيمة بقوة جيش الإسلام كانت لهم وللقاصي من الجيش ، إذ بقوته غنمها . وأن ما صار في بيت المال من النه كان لقاصيمه ودانييم ، وإن كان سبب أخذه دانييم ، فهذه الأحكام وغيرها مستفادة من كلماته الأربع صلوات الله وسلامه عليه .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها ومن تقبل ؟

قد تقدم أن أول ما بعث الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم للدعوة إليه بقرى قتال ولا جزية . فأقام على ذلك بضعة عشرة سنة بمكة . ثم أذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له . ثم أمره بقتال من قاتله . والكف عن من لم يقاتله . ثم لما نزلت براءة سنة ثمان . أمره بقتال جميع من لم يسلم من العرب . من قاتله أو كف عن قتاله إلا من عاهدوه ولم ينقصه من عهده شيئا . فأمره أن يبي له بعهده . ولم يأمره بأخذ الجزية من المشركين . وحارب اليهود مرارا ولم يؤمر بأخذ الجزية منهم . ثم أمره بقتال أهل الكتاب كلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فامثل أمر به . فقاتلهم فأسلم بعضهم ، وأعطى بعضهم الجزية . واستمر بعضهم على عماريته . فأخذها صلى الله عليه وسلم من أهل نجران وأيلة . وهم من نصارى العرب . ومن أهل دومة الجندل . وأكثرهم عرب . وأخذها من الجحوس . ومن أهل الكتاب باليمن . وكانوا يهودا . ولم يأخذها من مشركي العرب .

فقال أحد والشافعي رحمهما الله تعالى : لا تؤخذ إلا من الطوائف الثلاث التي أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم . وهم اليهود . والنصارى . والجحوس . ومن عداهم فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل .

وقالت طائفة في الأمم كلها : إذا بذلوا الجزية قبلت منهم . أهل الكتابين بالقرآن . والجحوس بالنسبة . ومن عداهم ملحق بهم . لأن الجحوس أهل شرك لا كتاب لهم . فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين . وإنما يأخذها صلى الله عليه وسلم من عبدة الأوثان من العرب لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية ، فلما نزلت بعد تبوك . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب . واستوثقت كلها له بالإسلام ، ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه . لأنها لم تكن نزلت بعد . فلما نزلت أخذها من نصارى العرب ومن الجحوس ، ولو بقي حينئذ أحد من عبدة الأوثان يسلما لقبلها منه . كما قبلها من عبدة الصلبان والأوثان والنيان ، ولا فرق ولا تأثير لتخليط كفر بعض الطوائف على بعض . ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر الجحوس . وأى فرق بين عبدة الأوثان والنيان بل كفر الجحوس أغلظ . وبإد الأوثان كانوا يقرئون بتوحيد الربوبية . وأنه لا خالق إلا الله وأنهم إنما يعبدون آلهتهم لتقربهم إلى الله سبحانه وتعالى ، ولم يكونوا يقرئون بصانعين للعالم . أحدهما خالق للخير . والآخر للشر كما تقول الجحوس ، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والإناث والأخوات . وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه . وأما الجحوس فلم يكونوا على كتاب أصلا ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء لا في عقائدهم ولا في شرائعهم . والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب فرفع . ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لا يصح البتة ، ولو صح لم يكونوا بملك من أهل الكتاب ، فإن كتابهم رفع ، وشريعتهم بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها .

ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه السلام ، وكان له صف وشرعة ، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه السلام وشرعته بأعظم من تغيير الجحوس لدين نبيهم ، وكتابهم لو صح فإنه لا يعرف عنهم اتسك بشيء من شرائع الأنبياء عليهم الصلوات والسلام ، بخلاف العرب ، فكيف يجعل الجحوس الذين دينهم أقيح الأديان أحسن حالا من مشركي العرب ، وهذا القول أصح في الدليل كما ترى .

وفرت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم ، فقالوا : تؤخذ من كل كافر إلا مشركي العرب .
ورابعة فرت بين قريش وغيرهم ، وهذا لاسمى له فإن قريش لم يبق فيهم كافر يحتاج إلى قتاله ، وأخذ
الجزية منه البتة .

وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل هجر ، وإلى المنذر بن ساوى ، وإلى ملوك الطوائف يدعوهم
إلى الإسلام أو الجزية ، ولم يفرق بين عرب وغيره .

وأما حكمه في قدرها فإنه بث معاذ إلى العين وأمره أن يأخذ من كل حاكم ديناراً ، أو قيمته مما فر ، وهي
ثياب معروفة بالعين ، ثم زاد فيها عمر رضى الله عنه فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهماً على
أهل الورق في كل سنة ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم ضعف أهل العين ، وعمر رضى الله عنه علم غنى
أهل الشام وقوتهم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدية وما يتقضا

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه صالح أهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين ، ودخل
حلفاؤهم من بني بكر معهم ، وحلفاؤه من خزاعة معه ، فعقدت حلفاء قريش على حلفائه ففقدوا بهم ، فرضيت
قريش ولم تنكره ، فجعلهم بذلك ناقضين للعهد ، واستباح غزوهم من غير نذ عهدهم إليهم ، لأنهم صاروا
محاربين له ، ناقضين لعهد برضاهم وإقرارهم لحلفائهم على الفدر بحلفائه ، وألحق ردعهم في ذلك بمباشرهم » .

وثبت عنه أنه صالح اليهود ، وعاهدهم لما قدم المدينة ففقدوا به وتقضوا عهده مراراً ، وكل ذلك
يحاربهم ويظفر بهم ، وآخر ما صالح يهود خيبر على أن الأرض له ويقرهم فيها عمالاً له ماشاء . وكان هذا
الحكم منه فيهم حجة على جواز صالح الإمام لعدوه ماشاء من المدة ، فيكون العقد جائزاً ، له فسخه متى شاء ،
وهذا هو الصواب ، وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ناسخ له .

وكان في صلحه لأهل مكة أن من أحب أن يدخل في عهد محمد وعقده دخل ، ومن أحب أن يدخل
في عهد قريش وعقده دخل ، وأن من جامع من عتده لا يردونه إليه ، ومن جاءه منهم رده إليهم ، وأنه يدخل
العام القابل إلى مكة فيخلونها له ثلاثاً ، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح ، وقد تقدم ذكر هذه القصة ، وفقها
في موضعه .

تم الجزء الثالث من كتاب زاد المعاد في هدى خير العباد
وبليه الجزء الرابع ، وأوله : ذكر أقضية صلى الله عليه وسلم في النكاح

فهرس

الجزء الثالث

من كتاب زاد المعاد في هدى خير العباد

مصحفة

٢٧ فصل : في الحكم في من نذر أن يتصدق بماله

كله

٢٩ فصل : في عظم مقدار الصدق والنجاة به من

شر الدنيا والآخرة

٣٠ فصل : في حجة أبي بكر الصديق رضي الله

عنه سنة تسع بعد مقدمه من تبوك

٣١ فصل : في قدوم وفود العرب وغيرهم على

النبي صلى الله عليه وسلم

فصل : في حرص عثمان بن أبي العاص على

الإسلام

٣٣ الأحكام الفقهية المستمدة من قصة وفد ثقيف

ذكر وفد بني عامر : ودعاء النبي صلى الله

عليه وسلم على عامر بن الطفيل ، وكفاية الله

شره ، وشر أريد بن قيس بعد أن عصم منها نبيه

٣٥ فصل : في قدوم وفد عبد القيس

٣٦ الأحكام المستمدة من قصة وفد عبد القيس

٣٧ فصل : في قدوم وفد بني حنيفة

٣٨ فصل : في فقه هذه القصة

٣٩ فصل : في قدوم وفد طيء على النبي صلى الله

عليه وسلم

٤٠ فصل : في قدوم وفد كنانة على رسول الله

صلى الله عليه وسلم

فصل : في قدوم وفد الأشعرين وأهل اليمن

٤١ فصل : في قدوم وفد الأزدي على رسول الله

صلى الله عليه وسلم

مصحفة

٣ فصل : في غزوة تبوك

٧ فصل : في تصالحه صلى الله عليه وسلم مع

صاحب أيلة

فصل : في بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

خالد بن الوليد إلى أكيكر دومة

٩ فصل : في خطبته صلى الله عليه وسلم بتبوك

وصلاته

فصل : في جمعه بين الصلاتين في غزوة تبوك

١٠ فصل : في رجوع النبي صلى الله عليه وسلم

من تبوك ، وماتم المنافقون به من الكيد وعصمة

الله إياه

١٢ فصل : في أمر مسجد الضرار الذي نهى الله

رسوله أن يقوم فيه ، فولهه صلى الله عليه وسلم

فصل : في تلي أهل المدينة لرسول الله صلى الله

عليه وسلم

١٣ فصل : في قصة الثلاثة الذين خَلَفُوا

١٥ فصل : في الإشارة إلى بعض ما تضمنته غزوة

تبوك من الفقه والفوائد

٢١ الحِكَم المستفادة من قصة الثلاثة الذين خَلَفُوا

٢٥ رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث شجاع بن

وهب إلى خسان

٢٦ فصل : في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لهؤلاء الثلاثة أن يعتزلوا ناسمهم

فصل : في سجد الشكر عند التعم المتجددة

والتعم المتدفقة

مصحف

مصحف

- ٤١ فصل : في قديم وفد بني الحرث بن كعب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤٢ فصل : في قديم وفد همدان عليه صلى الله عليه وسلم
- فصل : في قديم وفد مزينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- فصل : في قديم وفد دوس على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك بخير
- ٤٤ فصل : في فقه هذه القصة
- فصل : في قديم وفد نجران عليه صلى الله عليه وسلم
- ٤٥ كتابه صلى الله عليه وسلم لنجران
- ٤٨ كتابه صلى الله عليه وسلم لأساقفة نجران
- ٤٩ فصل : في فقه هذه القصة
- ٥٢ فصل : في قديم رسول فروة بن عمرو الجذاعي ملك عرب الروم
- ٥٣ فصل : في قديم وفد بني سعد بن بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- فصل : في قديم طارق بن عبد الله وقومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٥٤ فصل : في قديم وفد نجيب
- ٥٥ فصل : في قديم وفد بني سعد هذيل من قضاعة
- فصل : في قديم وفد بني فزارة
- ٥٦ فصل : في قديم وفد بني أسد
- فصل : في قديم وفد بهراء
- فصل : في قديم وفد عنزة
- ٥٧ فصل : في قديم وفد بلي
- فقه هذه القصة
- ٥٨ فصل : في قديم وفد ذي مرة
- ٥٩ فصل : في قديم وفد خولان
- فصل : في قديم وفد محارب
- ٩٠ فصل : في قديم وفد صداء في سنة ثمان
- ٩١ فصل : في فقه هذه القصة
- ٩٢ فصل : في قديم وفد غسان
- فصل : في قديم وفد سلامان
- فصل : في قديم وفد بني عيس
- ٩٣ فصل : في قديم وفد غامد
- فصل : في قديم وفد الأزد
- فصل : في قديم وفد بني المنتفق
- ٩٥ صفة أبواب الجنة وأبواب النار
- ٧٠ فصل : في قديم وفد النخع
- ٧١ ذكر هدية صلى الله عليه وسلم في مكاتباته إلى الملوك وغيرهم
- كتابته صلى الله عليه وسلم إلى هرقل
- كتابته صلى الله عليه وسلم إلى كسرى
- كتابته صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي
- ٧٢ كتابته صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس
- كتابته صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى
- ٧٣ كتابته صلى الله عليه وسلم إلى ملك عمان
- ٧٤ كتابته صلى الله عليه وسلم إلى صاحب الجامة
- ٧٥ كتابته إلى الحرث بن أبي شمر الغساني
- فصول نافعة في هدية صلى الله عليه وسلم في الطب
- ٧٧ هدية صلى الله عليه وسلم في التداوى والأمر به
- ٨٠ هدية صلى الله عليه وسلم في الاحتيا من التسمم .
- والزيادة في الأكل على قدر الحاجة . والقانون الذى ينبغي مراعاته في الأكل والشرب
- ٨١ أجزاء البدن
- ٨٣ أنواع الأدوية التى وصفها واستعملها صلى الله عليه وسلم
- ذكر النوع الأول وهو العلاج بالأدوية الطبيعية
- فصل : في هدية في علاج الحمى

صفة

- ٨٦ فصل : في هديه في علاج استطلاق البطن
منافع الصل
٨٨ فصل : في هديه في الطاعون ، وعلاجه ،
والاحتراز منه
٩١ فصل : في هديه في داء الاستسقاء وعلاجه
٩٢ فصل : في هديه في علاج الجرح
٩٣ فصل : في هديه في العلاج بشرب الصل
والحجامة والكلى
الحجامة ومنافعها
٩٥ الحجامة على نقرة القفا وتحت اللقن
فصل : في هديه في أوقات الحجامة
٩٦ اختيار الوقت الصالح للحجامة
٩٧ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في قطع
المروق والكلى
٩٨ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصرع
١٠٠ حقيقة صرع الاختلاط ، وسببه ، وعلاجه
فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
عرق النسا
١٠١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
يبس الطبع واحتياجه إلى ما يشبهه ويأينه
١٠٣ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الجسم وما يولد القمل
منافع الحريز الطبية
١٠٤ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
ذات الجنين
١٠٦ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الصداق والشقيقة
١٠٧ سبب صداق الشقيقة
منافع الحناء
١٠٨ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في
معالجة المرضى بترك إعطائهم ما يكرهونه من
الطعام والشراب ، وأنهم لا يكرهون على تناولها

صفة

- ١١٠ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الطيرة ، وفي العلاج بالسعوط
فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
المفتود
١١١ منافع القمر
١١٢ علاج السموم
فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في دفع
ضرر الأغذية والناكثة وإصلاحها بما يدفع
ضررها ويقوى تفهها
١١٣ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية
١١٥ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الرمد بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية
كما يبيح الرمد
١١٦ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الغدران الكلى الذى يجمد معه البدن
فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في إصلاح
الطعام الذى يقع فيه الذباب وإرشاده لدفع
مضرات السموم بأضدادها
١١٧ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة
١١٨ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الأورام والخراجات التى تبرا بالبزل والبط
فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
المرضى بتطبيب قلوبهم وتقوية قلوبهم
١١٩ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الأبدان بما اعتادته من الأدوية والأغذية دون
علم تعلمه
١٢٠ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية
المرضى بالطف ما اعتاده من الأغذية
١٢١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
السم الذى أصابه بخير من اليهود

صحيفة

- ١٢١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
السحر الذي يهرته اليهود به
- ١٢٣ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في
الاستفراغ بالقىء
- ١٢٤ فوائد الاستفراغ بالقىء
- ١٢٥ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في
الإرشاد إلى معالجة أحدى الطبييين
- ١٢٦ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في
تضمين من طبب الناس وهو جاهل بالطب
- ١٢٧ أنواع المتطيين
- ١٣٠ أحوال المرضى
- ١٣١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز
من الأدوية الملعبة بظيها وإرشاده الأصحاء
إلى مجانبة أهلها
- ١٣٢ مجاء في العلوى
- ١٣٤ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في المنع
من التداوى بالمهرجات
- المعالجة بالمهرجات بقبحة عقلا وشرعا
- ١٣٥ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
القفل الذى في الرأس ولزائته
- ١٣٦ فصول : في هديه صلى الله عليه وسلم في
العلاج بالأدوية الروحانية الإلهية المفردة
والمركبة منها ، ومن الأدوية الطبيعية
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
المصاب بالعين
- ١٣٧ علاج المصاب بالعين وما جاء في الرقى
- ١٣٩ هديه صلى الله عليه وسلم في الرقى من العين
واللدغة والحصى
- ١٤٠ رقية جبريل عليه السلام لتبني صلى الله عليه وسلم

صحيفة

- ١٤١ علاج العين والاحمرار بما يبرهما
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في
العلاج العام لكل شكوى بالرقية الإلهية
- ١٤٢ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية
اللدغ بالفاخحة
- ١٤٣ لماذا تؤثر الرقية بالفاخحة في علاج ذات السموم ؟
- ١٤٤ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
لدغة العقرب بالرقية
- ١٤٥ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الخلة
- ١٤٦ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الحية
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية
القرحة والجرح
- ١٤٧ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الوجع بالرقية
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
حر المصيبة وحزنها
- ١٥١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الكرب والملم والغم والخزن
- ١٥٢ فصل : في بيان جهة تأثير هذه الأدوية في
هذه الأمراض
- ١٥٣ شفاء القلوب في مخالفة النفس والهوى
- ١٥٦ أدوية بخلاء الذنوب والآثام
- ١٥٧ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
الفرح والأرق المانع من النوم
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
داء الحريق وإطفائه
- فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ
الصحة
- ١٥٩ عادته صلى الله عليه وسلم في المأكول والمشرب
- ١٦١ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في هيئة
الجلوس للأشكال

مصحف	مصحف
٢٠٢ حرف اللين	١٦٦ هديه صلى الله عليه وسلم في المناكل
٢٠٤ حرف الصاد	١٦٦ هديه صلى الله عليه وسلم في المشرب
٢٠٥ حرف الضاد	١٦٧ فصل : في تدبيره لأمر المجلس
٢٠٦ حرف الطاء	فصل : في تدبيره لأمر المسكن
٢٠٧ حرف العين	١٦٨ فصل : في تدبيره لأمر النوم واليقظة
٢١٠ حرف النين	١٧٠ هديه صلى الله عليه وسلم في الرياضة
حرف القاء	١٧٢ هديه صلى الله عليه وسلم في الجماع
٢١٢ حرف القاف	١٧٣ أضع الجماع
٢١٤ حرف الكاف	١٧٤ أشكال الجماع المستحسنة
٢٢١ حرف اللام	١٧٦ مضار الإيمان في الدبر
٢٢٤ فصل : في لحم الطير	١٧٨ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
٢٢٦ عود إلى حرف اللام	العشق
٢٢٨ حرف الميم	١٨٣ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ
٢٣١ حرف النون	الصحة بالطيب
٢٣٣ حرف الهاء	١٨٤ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ
حرف الواو	صحة العين
٢٣٤ حرف الياء	١٨٤ فصل : في ذكر شيء من الأدوية والأغذية
٢٣٥ المحاذير والوصايا الطبية الكلية	المفردة التي جاءت على لسانه صلى الله عليه
٢٣٩ فصل : في هديه صلى الله عليه وسلم في	وسلم مرتبة على حروف المعجم
أفضيته وأحكامه	حرف الهزة
فصل : في حكمة فيمن قتل عبده	١٨٦ حرف الباء
فصل : في حكمة في المحاربين	١٨٨ حرف التاء
فصل في حكمة بين القاتل وولي القتول	١٨٩ حرف الثاء
٢٤٠ فصل : في حكمة بالقود على من قتل جارية	١٩٠ حرف الجيم
وأنه يفعل به كما فعل	حرف الحاء
فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم فيمن	١٩٢ حرف الخاء
ضرب امرأة جاملا فطرحها	١٩٤ حرف الدال
فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم بالقسامة	١٩٥ حرف الذال
فيمن لم يعرف قاتله	١٩٦ حرف الزاء
٢٤٢ فصل : في حكمة صلى الله عليه وسلم في أربعة	١٩٨ حرف الزاي
سقطوا في بئر فعلق بعضهم ببعض فهلكوا	١٩٩ حرف السين

صيفة

- ٢٤٢ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة أبيه
- ٢٤٣ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتل يوجد بين قريتين
- ٢٤٤ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم بتأخير القصاص من الجرح حتى يتنمل
- ٢٤٥ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في كسر السن
- فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يد رجل فانزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض بإعذارها
- فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن اطلع في بيت رجل بغير إذنه فحفظه بمحصة أو عود ففقا عنه
- ٢٤٧ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم على الزاني ومن أقر بالزنا
- ٢٤٩ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم على أهل الكتاب في الحدود بحكم الإسلام
- ٢٥٠ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يزني بجارية امرأته
- ٢٥١ قضائه صلى الله عليه وسلم في الرواط
- قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن أقر بالزنا بأمرأة معينة
- ٢٥٢ حكم الأمة إذا زنت
- حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حد القذف وبعض الحدود الأخرى
- ٢٥٤ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في السارق
- ٢٥٥ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم على من أتهم رجلا بسرقة
- ٢٥٧ فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن صدق مسلم أو ذمي أو مشاهد
- ٢٥٨ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم حين سمع

صيفة

- ٢٥٨ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر
- ٢٥٩ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في أول غنمية كانت في الإسلام وأول قتيل الحليوس
- فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في
- فصل : في حكمه في الأمرى
- ٢٦٠ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خير
- فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة
- فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم
- ٢٦٢ حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل
- ٢٦٣ حكمه صلى الله عليه وسلم فيما حازه المشركون من أموال المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون أو أسلم عليه المشركون
- ٢٦٤ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى إليه
- فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الأموال
- ٢٦٨ حكمه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد لعدوه ، وفي رسوله أن لا يقتلوا ولا يجسوا وفي التبذ إلى من عاهد على سواه إذا تخاف منه نقض العهد
- فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الأمان من الرجال والنساء
- ٢٦٩ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها ومن تقبل
- ٢٧٠ فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما يتقضاها

زاد المعاد في هندی خیر العباد

لشمس الدین ابی عبداللہ محمد بن ابی بکر
المعروف بابن قیم الجوزیة
۶۷۱/۶۹۲ - ۷۴۰/۷۶۰

راقبہ و قدّم له
طہ عبد الرؤف طہ

الجزء الرابع

۱۳۹۰ھ = ۱۹۷۰م

شکر کتابت و طباعتہ صلیفی البانی اعلیٰ و اولادہ کجہر
محمد محمود امجدی و شریاء - غلغلہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر أقضية وأحكامه صلى الله عليه وسلم في النكاح وتوابعه
فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الثيب والبكر يزوجهما أبوهما

ثبت عنه في الصحيحين : « أن خنساء بنت جذام زوجها أبوها وهي كارهة ، وكانت ثيبا ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » .

وفي السنن من حديث ابن عباس : « أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم . وهذه غير خنساء ، فهما قضيتان قضى في إحداها بتخيير الثيب ، وقضى في الأخرى بتخيير البكر » .

وثبت عنه في الصحيح أنه قال : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله وكيف إذن ؟ قال أن تسكت » وفي صحيح مسلم : « البكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » .

وموجب هذا الحكم ، أنه لا يجبر البكر البالغ على النكاح ، ولا تزوج إلا برضاها . وهذا قول جمهور السلف ، ولهذه أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه : وهو القول الذي ندين الله به . ولا نعتقد سواه وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ونهيه ، وقواعد شريعته ، ومصالح أمته .

أما موافقته لحكمه . فإنه حكم بتخيير البكر الكارهة ، وليس رواية هذا الحديث مرسله بعلة فيه ، فإنه قد روى مسندا ومرسلا . فإن قلنا بقول الفقهاء : إن الاتصال زيادة ، ومن وصاه مقدم على من أرسله فظاهر ، وهذا تصرفهم في غالب الأحاديث ، فإبال هذا خرج عن حكم أمثاله ؟ وإن حكمنا بالإرسال كقول كثير من المحدّثين . فهذا مرسل قوى . قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة والقياس : وقواعد الشرع ، كما سنده : فينبغي القول به .

وأما موافقة هذا القول لأمره . فإنه قال : « والبكر تستأذن » وهذا أمر مؤكد . لأنه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق الخبر به وثبوته ولزومه ، والأصل في أوامره أن تكون للوجوب . ما لم يقع إجماع على خلافه . وأما موافقته لنهيه فاقوله : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » فأمر ونهى وحكم بالتخيير . وهذا إيجاب للحكم بأبلغ الطرق .

وأما موافقته لقواعد شرعه ، فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها ، ولا يجبرها على إخراج البسر منه بدون رضاها ، فكيف يجوز أن يرقها ويخرج بعضها منها بغير رضاها إلى من يريد هو ، وهي من أكره الناس فيه ، وهو من أبغض شيء إليها ، ومع هذا فينكحها إياه قهرا بغير رضاها إلى من يريد ، ويجعلها أسيرة عنده ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله في النساء فإنهن

عوان عندهم هـ أى أسرى ، ومعلوم أن إخراج مالها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا يختاره بغير رضاها . ولقد أبطل من قال : إنها إذا عرفت كفوًا تحبه ، وعين أبوها كفواً ، فالعبرة بتعيينه ، ولو كان بغيضا لها قبيح الخلقة .

وأما موافقة لمصالح الأمة ، فلا يخفى مصلحة الثيب في تزويجها بمن تختاره وترضاه ، وحصول مقاصد النكاح لها به ، وحصول ضد ذلك بمن تبغضه وتنفر عنه ، فلم لم تأت السنة الصريحة بهذا القول لكان القياس الصحيح ، وقواعد الشريعة لا تقتضى غيره ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : فقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الثيب والبكر قال : « ولا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » وقال : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها » فجعل الأيم أحق بنفسها من وليها ، فلم أن ولي البكر أحق بها من نفسها ، ولأنها يمكن لتخصيص الأيم بذلك معنى . وأيضا فإنه فرق بينهما في صفة الإذن ، فجعل إذن الثيب النطق ، وإذن البكر الصمت ، وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها ، وأنه لاحق لها مع أبيها .

فالجواب أنه ليس في ذلك ما يدل على جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورشدها ، وأن يزوجه بأبغض الخلق إليها إذا كان كفواً ، والأحاديث التي احتجتم بها صريحة في إبطال هذا القول . وليس معكم أقوى من قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » وهذا إنما يدل بطريق المفهوم ، ومنازعوكم ينازعونكم في كونه حجة ، ولو سلم أنه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح ، وهذا أيضا إنما يدل إذا قلت : إن للمفهوم عموما ، والصواب أنه لا عموم له إذ دلالة ترجع إلى أن التخصيص المذكور لا بد له من فائدة . وهى نفي الحكم عما عداه ، ومعلوم أن انقسام ماعداه إلى ثابت الحكم ومتنفيه فائدة ، وأن إثبات حكم آخر للمسكوت عنه فائدة . وإن لم يكن ضد حكم المنطوق ، وأن تفصيله فائدة ، كيف وهذا مفهوم مخالف للقياس الصريح بل قياس الأولى كما تقدم . ويخالف النصوص المذكورة . وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم : « والبكر يستأذنها أبوها » عقيب قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » قطعا لتوهم هذا القول ، وأن البكر تزوج بغير رضاها ، ولا إفتها ، فلا حق لها في نفسها البتة . فوصل إحدى الجمليتين بالأخرى دفعا لهذا التوهم ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من كون الثيب أحق بنفسها من وليها أن لا يكون للبكر في نفسها حق البتة .

وقد اختلف الفقهاء في مناهج الإيجاب على ستة أقوال : أحدها : أنه يجبر بالبكر ، وهو قول الشافعي ومالك ، وأحمد في رواية .

الثاني : أنه يجبر بالصغير ، وهو قول أبي حنيفة ، وأحمد في الرواية الثانية .

الثالث : أنه يجبر بهما معا ، وهو الرواية الثالثة عن أحمد .

الرابع : أنه يجبر بأيهما وجد ، وهو الرواية الرابعة عنه .

الخامس : أنه يجبر بالإيلاد ، فتجبر الثيب البالغ . حكاه القاضي إسماعيل عن الحسن البصري قال : وهو خلاف الإجماع ، قال : وله وجه حسن من الفقه ، فيأبى شرعى ما هذا الوجه الأسود المظلم ؟!

السادس : أنه يجبر من يكون في عياله . ولا يخفى عليك الرجوع من هذه المذاهب .

« وقضى صلى الله عليه وسلم بأن إذن البكر الصامت ، وإذن الثيب الكلام » فإن نطقت البكر بالإذن بالكلام فهو آكد . وقال ابن حزم : لا يصح أن تزوج إلا بالصامت ، وهذا هو اللائق بظاهريته .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن البتمة تستأمر في نفسها » ولا يستم بعد احتلام . فدل ذلك على جواز نكاح البتمة قبل البلوغ . وهذا مذهب عائشة رضي الله عنها . وعليه يدل القرآن والسنة . وبه قال أحمد ، وأبو حنيفة ، وغيرهما ، قال تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترضون أن تنكحوهن) قالت عائشة رضي الله عنها : هي البتمة تكون في حجر وليها . فيرغب في نكاحها . ولا يسقط لها سنة صداقها فتبوا عن نكاحهن . إلا أن يقسطوا لمن سنة صداقهن . وفي السنن الأربعة عنه صلى الله عليه وسلم : « البتمة تستأمر في نفسها . فإن صمتت فهو إذن ، وإن أبت فلا جواز عليها » .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي

في السنن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل . فنكاحها باطل فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها . فإن اشترجوا فالسلطان ولي من لا ولي له » قال الترمذي : حديث حسن . وفي السنن الأربعة عنه « لا نكاح إلا بولي » وفيها عنه : « لا تزوج المرأة المرأة . ولا تزوج المرأة نفسها . فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

وحكم أن المرأة إذا زوجها الوليان فهي للأول منهما . وأن الرجل إذا باع الرجلين . فالبيع للأول منهما .

فصل : في قضائه في نكاح التفويض

ثبت عنه : « أنه قضى في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا . ولم يدخل بها حتى ماتت أن لها مهر مثلها . لا وكس . ولا شطط . لها الميراث . وعليها العدة أربعة أشهر وعشرا » . وفي الترمذي عنه : « أنه قال لرجل : أترضى أن أزوجهك فلانة ؟ قال نعم . وقال : للمرأة أن أرضين أن أزوجهك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوج إحداهما صاحبه ، فدخل بها الرجل . ولم يفرض لها صداقا ، ولم يعطها شيئا . فلما كان عند موته عرضها من صداقها سبعا له بخير » .

وقد تضمنت هذه الأحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق ، وجواز الدخول قبل التسمية ، واستقرار مهر المثل بالموت ، وإن لم يدخل بها . ووجوب عدة الوفاة بالموت ، وإن لم يدخل بها الزوج ، وبهذا أخذ ابن مسعود وفقهاء العراق وعلماء الحديث ، منهم أحمد والشافعي في أحد قوليه ، وقال علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : لا صداق لها ، وبه أخذ أهل المدينة ، ومالك ، والشافعي ، في قوله الآخر .

وتضمنت جواز تولي الرجل طرف العقد كوكيل من الطرفين ، أو ولي فيها ، أو ولي وكله الزوج ، أو زوج وكله الولي ، ويكنى أن يقول زوجت فلانا فلائمة مقصرا على ذلك ، أو تزوجت فلانة إذا كان هو الزوج ، وهذا ظاهر مذهب أحمد ، وعنه رواية ثانية لا يجوز ذلك إلا للولي المخير ، كن زوج أمته أو ابنته المخبرة بعبده المخير . ووجه هذه الرواية أنه لا يعتبر رضي واحد من الطرفين . وفي مذهبه قول ثالث : أنه لا يجوز ذلك إلا للزوج خاصة ، فإنه لا يصح منه تولي الطرفين لتضاد أحكام الطرفين فيه .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في الحبل

في السنن ، والمسنن : عن سعيد بن المسيب : عن بصرة بن أحمق قال : « تزوجت امرأة بكرا في كسرها فدخلت عليها ، فإذا هي حبل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لها الصداق بما استحللت من فرجها ، والولد عبد لك ، وإذا ولدت فاجلدوها وافرقي بينهما » .

وقد تضمن هذا الحكم بطلان نكاح الحامل من زنا ، وهو قول أهل المدينة ، والإمام أحمد ، وجهور الفقهاء ، ووجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد ، وهذا هو الصحيح من الأقوال الثلاثة . والثاني : يجب مهر المثل ، وهو قول الشافعي رحمه الله : والثالث : يجب أقل الأمرين .

وتضمنت وجوب الحد بالحبل ، وإن لم تقم بينة ولا اعتراف ، والحبل من أقوى البينات ، وهذا منعبد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأهل المدينة ، وأحد في إحدى الروايتين عنه .

وأما حكمه بكون الولد عبدا للزوج ، فقد قيل إنه لما كان ولد زنا لا أب له وقد غرته من نفسها ، وغرم صداقها أئدهم ولدها ، وجعله له بمنزلة العبد ، لا أنه أرقه ، فإنه انقذ حرا تبعا لحرية أمه . وهذا محتمل . ويحتمل أن يكون أرقه عقوبة لأمه على زناها وغرورها للزوج ، ويكون هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم إلى غيره ، ويحتمل أن يكون هذا منسوخا ، وقد قيل : إنه كان في أول الإسلام يسترق الحر في الدين ، وعليه حمل بيعة صلى الله عليه وسلم لسرق في دينه ، والله أعلم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الشروط في النكاح

في الصحيحين عنه : « إن أحق الشروط أن توفوا ما استحلتم به الفروج » وفيما عنه : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستغرخ ما في صفتها ، فإنما لها ما قدر لها » وفيما : « أنه نهي أن تشترط المرأة طلاق أختها » . وفي مسند أحمد عنه : « لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى » .

فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشروط التي شرطت في العقد إذا لم تتضمن تغييرا لحكم الله ورسوله . وقد اتفق على وجوب الوفاء بتعجيل المهر أو تأجيله ، والضمين والرهن به ونحو ذلك ، وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطء والإنفاق . وانحلو عن المهر ونحو ذلك .

واختلف في شرط الإقامة في بلد الزوجة ، وشرط دار الزوجة . وأن لا يشرى عليها ولا يتزوج عليها ، فأوجب أحمد وغيره الوفاء به . ومنى لم يف به فلها الفسخ عند أحمد . واختلف في اشتراط الكارة ، والنسب والجمال ، والسلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح ، وهل يؤثر علمها في فسخه على ثلاثة أقوال . ثالثا الفسخ عند عدم النسب خاصة . وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق أختها . وأنه لا يجب الوفاء به .

فإن قيل : فما التارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها حتى يصح هذا ، وأبطلتم شرط طلاق الضرة ؟ قيل : الفرق بينهما أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها ، وكسر قلبها ، وغراب بيتها ، وشهادة أئدها . ما ليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها ، وقد فرق النص بينهما ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار والمهلل والمتعة

ونكاح المحرم ونكاح الزانية

أما الشغار فصح النبي عنه من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما . معاوية رضي الله عنه . وفي صحيح مسلم عن ابن عمر مرفوعا : « لا شغار في الإسلام » وفي حديث ابن عمر : « والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ، وليس بينهما صداق » وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنها : « والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني بنتك وأزوجك ابنتي ، زوجني أختك وأزوجك أختي » وفي حديث معاوية رضي الله عنه : « أن العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته ، وأنكحه عبد الرحمن ابنته ، وكانا جعلاً صداقا . فكتب معاوية رضي الله عنه إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما ، وقال هذا الشغار الذي نبى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

فأختلف الفقهاء في ذلك . فقال الإمام أحمد : الشغار الباطل أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته . ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه ، فإن سموا مع ذلك مهورا صح العقد بالمسمى عنده .

وقال الخرق : لا يصح وإن سموا مهورا على حديث معاوية رضي الله عنه .

وقال أبو البركات ابن تيمية وغيره من أصحاب أحمد : إن سموا مهورا وقالوا مع ذلك بضع كل واحدة مهر الأخرى لم يصح ، وإن لم يقولوا ذلك صح .

وأختلف في علة ، انتهى فقيل : هي جعل كل واحد من المقدين شرطا في الآخر ، وقيل العلة التشريك في البضع . وجعل بضع كل واحدة مهورا للأخرى ، وهي لا تنفع به ، فلم يرجع إليها المهر . بل عاد المهر إلى الولي وهو ملكه لبضع زوجته بتملكه لبضع موليته ، وهذا ظلم لكل واحدة من المراتين ، وإخلاء لنكاحها عن مهر تنفع به ، وهذا هو الموافق للغة العرب ، فإنهم يقولون بلد شاغر من أمير ، ودار شاغرة من أهلها إذا خلت ، وشفر الكلب إذا رفع رجله وأخطى مكانها ، فإذا سموا مهورا مع ذلك زال المحذور . ولم يبق إلا اشتراط كل واحد على الآخر شرطا لا يؤثر في فساد العقد ، فهذا منصوص أحمد .

وأما من فرق فقال : إن قالوا مع التسمية : إن بضع كل واحدة مهر للأخرى فسد ، لأنها لم يرجع إليها مهرها ، وصار بضعها لغير المستحق : وإن لم يقولوا ذلك صح . والذي يجهل على أصله أنهم متى عقدوا على ذلك وإن لم يقولوه بأنفسهم أنه لا يصح ، لأن القصد في العقود معتبرة ، والمشرط عرضا كالمشرط لفظا ، فيبطل العقد بشرط ذلك ، والتواطؤ عليه ونيتة ، فإن سمى لكل واحدة مهر مثلها صح ، وبهذا يظهر حكمة النبي واتفاق الأحاديث في هذا الباب .

نكاح المهلل

وأما نكاح المهلل ، ففي الترمذي والمسنود من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المهلل والمهلل له » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وفي المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : « لعن الله المهلل والمهلل له » وإسناده حسن . وفيه عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وفي سنن ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبركم بالنبي المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المهلل ، لعن الله المهلل والمهلل له » .

فهؤلاء الأربعة من سادات الصحابة رضى الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعنه أصحاب التحليل ، وهم الجهل والمحلل له ، وهذا إما خبر عن الله فهو خير صدق ، وإما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعا ، وهذا يفيد أنه من الكبائر الملعون فاعلمها ، ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهاهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطؤ والقصد ، فإن القصد في العقود عندهم معتبرة ، والأعمال بالنيات . والشرط المتواطأ عليه الذى دخل عليه المتعاقدان كالملفوظ عندهم ، والألفاظ لا تترادف لعينها ، بل للدلالة على المعانى ، فإذا ظهرت المعانى والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها ، فترتبت عليها أحكامها .

حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح المتعة

وأما نكاح المتعة ، فثبت عنه أنه أحلها عام الفتح ، وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح ، واختلف هل نهى عنها يوم خيبر ؟ على قولين .

والصحيح أن النهى إنما كان عام الفتح ، وأن النهى يوم خيبر إنما كان عن الحمر الأهلية ، وإنما قال على لابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن متعة النساء ، ونهى عن الحمر الأهلية ، محتجا عليه في المسألتين ، فظن بعض الرواة أن التقييد بيوم خيبر راجع إلى الفصلين . فرواه بالمعنى . ثم أفرد بعضهم أحد الفصلين وقيد به يوم خيبر . وقد تقدم بيان المسألة في غزاة الفتح ، وظاهر كلام ابن مسعود بإباحتها ، فإن في الصحيحين عنه : « كنا نزوي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله ألا نستخصي . قهنا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ، ثم قرأ عبدا لله : (يا أيها الذين آمنوا لا تعزموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) » ولكن في الصحيحين عن على « كرم الله وجهه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء » .

وهذا التحريم إنما كان بعد الإباحة وإلا لزم منه التسخير مرتين ، ولم يحتج به على ابن عباس رضى الله عنهم . ولكن النظر هل هو بتحريم نبات . وتحريم مثل تحريم الميتة والدم ، وتحريم نكاح الأمة ، فيباح عند الضرورة ، وخوف العنت . هذا هو الذى لحظه ابن عباس . وأقوى مجملها للضرورة ، فلما توسع الناس فيها ولم يقتصروا على موضع الضرورة أسلك عن فتياه ، ورجع عنها .

حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح المحرم

وأما نكاح المحرم ، فثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » واختلف عنه صلى الله عليه وسلم : هل تزوج ميمونة حلالا أم حراما ؟ فقال ابن عباس : تزوجها محرما ، وقال أبو رافع : تزوجها حلالا ، وكنت الرسول بينهما وقول أبى رافع أرجح لعدة أوجه :

أحدها : أنه إذ ذاك كان رجلا بالغا ، وابن عباس لم يكن حينئذ من بلغ الحلم ، بل كان له نحو العشر سنين . فأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه .

الثاني : أنه كان الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها ، وعلى يده دار الحديث ، فهو أعلم منه بلا شك ، وقد أشار بنفسه إلى هذه إشارة متحقق له ومتيقن لم ينقله عن غيره ، بل بآشبه بنفسه .

الثالث : أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة ، فلما كانت عمرة القضية ، وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من ولدان ، وإنما سمع القصص من غير حضور منه لما .

الرابع : أنه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت . ثم سعى بين الصفا والمروة . وحلق ، ثم حل ، ومن المعلوم أنه لم يتزوج بها في طريقه ، ولا بدأ بالتزويج قبل الطواف بالبيت . ولا تزوج في حال طوافه ، وهذا ومن المعلوم أنه لم يقع ، فصح قول أبي رافع يقينا .

الخامس : أن الصحابة رضى الله عنهم غلغلو ابن عباس . ولم يغفلوا أبا رافع .

السادس : أن قول أبي رافع موافق لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم . وقول ابن عباس يخالفه ، وهو مستلزم لأحد أمرين : إما لنسخه ، وإما لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز النكاح محرما ، وكلا الأمرين مخالف للأصل ليس عليه دليل ، فلا يقبل .

السابع : أن ابن أخي يزيد بن الأصم شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس ، ذكره مسلم .

حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الزانية

وأما نكاح الزانية . فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه في سورة النور : وأخبر أن من نكحها فهو إما زان أو مشرك . فإنه إما أن يلزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه أو لا . فإن لم يلزمه ولم يعتقد : فهو مشرك ، وإن ألزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان . ثم صرح بتحريمه فقال : (وحرم ذلك على المؤمنين) ولا ينبغي أن دعوى النسخ للآية بقوله : (وأنكحوا الأيامى منكم) من أضعف ما يقال . وأضعف منه حمل النكاح على الزنا ، إذ يصير معنى الآية : الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة ، والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك وكلام الله ينبغي أن يسان عن مثل هذا .

وكذلك حل الآية على امرأة بنى مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياقها ، كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان وهو العفة ، فقال : (فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أعدان) فلما أباح نكاحها في هذه الحالة دون غيرها ، وليس هذا من باب دلالة المفهوم ، فإن الأبحاث في الأصل على التحريم فيقتصر في إباحتها على ما ورد به الشرع ، وما عداه فعل أصل التحريم .

وأیضا فإنه سبحانه قال : (الخبيثات للمحيثين والمحيثون للخبيثات) والخبيثات : الزواني ، وهذا يقتضى أن من تزوج بهن فهو خبيث مثلهن .

وأیضا : فمن أقيح القبايح أن يكون الرجل زوج بنى ، وقبح هذا مستقر في فطر الخلق ، وهو عندهم غاية المنسبة .

وأیضا : فإن البنی لا يؤمن أن تفسد على الرجل فراشه ، وتعلق عليه أولادا من غيره ، والتحريم يثبت بكون هذا .

وأیضا : فإن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حيلة من الزنا .

وأيضاً : « فإن مرتد بن أبي مرتد الغنوي استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج حنان وكانت بغيًا ، فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم آية النور وقال : لا تنكحها » .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن أسلم على أكثر من أربع نسوة أو على أختين وفي مسائل أخرى

في الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ منهن أربعة » وفي طريق أخرى : « فارق سائرهن » .

وأسلم فيروز الدبلي وتحتة أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « اختر أيتها شئت » .

فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار : وأنه له أن يختار من شاء من السوابق واللواحق ، لأنه جعل الخيرة إليه . وهذا قول الجمهور . وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن تزوجهن في عقد واحد فسد نكاح الجميع ، وإن تزوجهن مبريات ثبت نكاح الأربع ، وفسد نكاح من بعدهن ، ولا تخيير .

وحكم صلى الله عليه وسلم : « أن العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر » وقال الترمذي : حديث حسن .

واستأذنه بنو هاشم بن المغيرة أن يزوجوا على بن أبي طالب رضي الله عنه ابنة أبي جهل ، فلم يأذن في ذلك وقال : « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما فاطمة بضعة مني يربيني ما أراها ويؤذي مني ما أذاها . إني أخاف أن تفن فاطمة في دينها . وإني لست أحرّم حلالا ، ولا أحل حراما ، ولكن والله لا اجتمع بنت رسول الله . وبنت عدو الله في مكان واحد أبدا » وفي لفظ : « فذكر صهرها له فأنى عليه ، وقال حدثني فصدقتني ، وودعتني فوفاني » .

فتضمن هذا الحكم أمورا : أحدها أن الرجل إذا شرط لزوجته أن لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط ، ومنى تزوج عليها فلها الفسخ . ووجه تضمن الحديث لذلك أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن ذلك يؤذى فاطمة رضي الله عنها ويريبها . وأنه يؤذى صلى الله عليه وسلم ويريبه . ومعلوم قطعا أنه صلى الله عليه وسلم إنما تزوجه فاطمة رضي الله عنها على أن لا يؤذيها ولا يريبها . ولا يؤذى أباهما صلى الله عليه وسلم ولا يريبه ، وإن لم يكن هذا مشروطا في صلب القصد . فإنه من المعلوم بالضرورة أنه إنما دخل عليه . وفي ذكره صلى الله عليه وسلم صهره الآخر وثأؤه عليه بأنه حدثه فصدقه . ووعده فوفى له ، تعرض بعلى رضي الله عنه ، وتبيح له على الاقتداء به . وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعد له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها . فبيحه على الوفاء له كما وفي له صهره الآخر . فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفا كالمشروط لفظا . وأن عدمه بملك الفسخ كالمشروط . فلو فرض من عادة قوم أنهم لا يخرجون نسائهم من ديارهم . ولا يمكنون أزواجهن من ذلك البتة . واستمرت عاداتهم بذلك كان كالمشروط لفظا . وهو مطرد على قواعد أهل المدينة . وقواعد أحد رده الله . أن الشرط العرفي كاللفظي سواء . ولهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غسال أو قصار ، أو عجينه إلى خباز ، أو طعامه إلى طبخ يعملون بالأجرة . أو دخل الحمام . واستخدم من يفسله ممن عادته يفضل بالأجرة ونحو ذلك ، ولم يشترط لهم أجرة أنه يلزمه أجرة المثل . وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم صرة ، ولا يمكنونه من ذلك . وعاداتهم مستمرة بذلك . كان كالمشروط لفظا . وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا يمكن

إدخال الفرة عليها عادة لشرفها وحسبها وجلالتها . كان ترك التزويج عليها كالمشروط لفظا سواء . وعلى هذا فسيده نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين أحق النساء بهذا . فلشرطه على من صاب العقد كان تأكيدا لا تأسيما .

وفى منع على من أجمع بين فاطمة رضى الله عنها ، وبين بنت أبي جهل حكمة بديعة . وهى أن المرأة مع زوجها فى درجته تبع له ، فإن كانت فى نفسها ذات درجة عالية ، وزوجها كذلك كانت فى درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلى رضى الله عنهما . ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أى جهل مع فاطمة رضى الله عنها فى درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعاً . وبينهما من الفرق ما بينهما . فلم يكن نكاحها على سيده نساء العالمين مستحسناً لا شرعاً ولا قدراً ، وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى هذا بقوله : « والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت علو الله فى مكان واحد أبداً » فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه ، أو إشارته .

فصل : فى أحكام الله سبحانه بتحريره من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
حرّم الأمهات . وهن كل من بينك وبينه إيلاد من جهة الأمومة أو الأبوة . كأمهاته . وأمهات آباءه وأجداده من جهة الرجال والنساء وإن علون .

وحرم البنات . وهن كل من ينسب إليه بإيلاد كبنات صلبه . وبنات بناته وأبنائهن . وإن سفلى .
وحرم الأخوات من كل جهة ، وحرم العمات ، وهن أخوات آباءهن وإن علون من كل جهة . وأما عمه الم . فإن كان الم لأب فهى عمه أبيه ، وإن كان لأم فعمته أجنبية منه ، فلا تدخل فى العمات ، وأما عمه الأم فهى داخلة فى عماته كما دخلت عمه أبيه فى عماته .

وحرم الخالات ، وهن أخوات أمهاته . وأمّهات آباءهن وإن علون . وأما خالة العمه . فإن كانت العمه لأب فخالتها أجنبية ، وإن كانت لأم فخالتها حرام لأنها خالة . وأما عمه الخالة . فإن كانت الخالة لأم . فعمتها أجنبية ، وإن كانت لأب فعمتها حرام ، لأنها عمه الأب .

وحرم بنات الأخ ، وبنات الأخت ، فبمع الأخ والأخت من كل جهة وبناتهما ، وإن نزلت درجتين .
وحرم الأم من الرضاة . فيدخل فيه أمهاتها من قبل الآباء والأمهات وإن علون . وإذا صارت المرضعة أمه صار صاحب اللبن وهو الزوج أو السيد إن كانت جارية أباه . وآباؤه أجداده . فبمع المرضعة صاحبة اللبن التى هى مودع فيها للأب على كونه أباً بطريق الأولى . لأن اللبن له وبوطئه ثابت . ولهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم لبن القمل ، فثبت بالنسب وإيمانه انتشار حرمة الرضاع إلى أم المرتضع وأبيه من الرضاة ، وأنه قد صار ابناً لهما ، وصاراً أبوين له ، فلزم من ذلك أن يكون إخوتها وأخواتها خالات له وعمات ، وأبنائهما وبناتهما إخوة له وأخوات ، فبمع بقوله : (وأخواتكم من الرضاة) على انتشار حرمة الرضاع إلى إخوتها وأخواتها ، كما انتشرت منها إلى أولادها ، فكما صاروا إخوة وأخوات للمرتضع ، فأخواتها وخالاتها أخوال وخالات له وأعمام وعمات له : الأول بطريق النص ، والآخر بتنبيه . كما أن الانتشار إلى الأم بطريق النص ، وإلى الأب بطريق تنبيهه ، وهذه طريقة عجيبة مطردة فى القرآن لا يقع عليها إلا كل غائص على معانيه ، ووجه دلالة ، ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم

من الرضاع ما يحرم من النسب ، ولكن الدلالة دلالتان خفية وجلية ، فجمعهما للأمة ليتم البيان ، ويحول الالتباس ، ويقع على الدلالة الجلية المظاهرة من قصر فهمه عن الخفية :

وحرم أمهات النساء ، فدخل في ذلك أم المرأة وإن علت من نسب أو رضاع ، دخل بالمرأة أو لم يدخل بها لصدق الاسم على هؤلاء كلهن ، وحرم الرباب الاتي في حجور الأزواج ، وهن بنات نسائهم المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن وأبنائهن ، فلهن داخلات في اسم الرباب . وقيد التحريم بقيدتين : أحدهما : كونهن في حجور الأزواج ، والثاني : الدخول بأمهاتهن ، فإذا لم يوجد الدخول لم يثبت التحريم ، وسواء حصلت القرقة بموت أو طلاق ، هنا مقتضى النص . وذهب زيد بن ثابت ومن وافقه وأحمد في رواية عنه إلى أن موت الأم في تحريم الربيبة كالدخول بها ، لأنه يكلل الصداق ويوجب العدة والتوارث ، فصار كالدخول . والجمهور أبوا ذلك وقالوا : الميتة غير مدخول بها فلا تحرم أبنتها ، والله تعالى قيد التحريم بالدخول وصرح بنفيه عند عدم الدخول . ولما كونا في حجره فلما كان الغالب ذلك ذكره لاثباته للتحريم به ، بل هو بمنزلة قوله : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إهلاك) ولما كان من شأن بنت المرأة أن تكون عند أمها فهي في حجر الزوج وقوعا وجوازا ، فكأنه قال الاتي من شأنهن أن يقعن في حجوركم ؛ ففي ذكر هذا فائدة شريفة وهي جواز جعلها في حجره وأنه لا يجب عليه إبعادها عنه وتجنب مؤاكلتها والسفر واختلاؤها بها ، فأفاد هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك .

ولما خفي هذا على بعض أهل الظاهر شرط في تحريم الربيبة أن تكون في حجر الزوج ، وقيد تحريمها بالدخول بأمرها وأطلق تحريم أم المرأة ولم يقيد بالدخول . فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم : إن الأم تحرم بمجرد العقد على البنت . دخل بها أو لم يدخل ، ولا تحرم البنت إلا بالدخول بالأم . وقالوا : أبهوا ما أبهم الله .

وذهبت طائفة إلى أن قوله : (الاتي دخلتم بهن) وصف لنسائكم الأولى والثانية ، وأنه لا تحرم الأم إلا بالدخول بالبنت .

وهذا يردّه نظم الكلام . وحيلولة المعطوف بين الصفة والموصوف ، وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضاف إلا عند البيان ؛ فإذا قلت مررت بغلام زيد العاقل فهو صفة للغلام لا لزيد ، إلا عند زوال اليبس كقولك مررت بغلام هند الكاتبة . ويردّه أيضا جعل صفة واحدة لموصوفين مختلفي الحكم والعلق والعامل ، وهذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن . وأيضا فإن الموصوف الذي إلى الصفة أولى بها لجواره ، ولجار أحق بصفته ما لم تدع ضرورة إلى نقلها عنه أو تخطيها إياه إلى الأبعد .

فإن قيل : فن أين أدخلتم ربيبتك التي هي بنت جاريته التي دخل بها وليست من نسائه .

قلنا : السرية قد تدخل في جملة نسائه كما دخلت في قوله : (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) ودخلت في قوله : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) ودخلت في قوله : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) .

فإن قيل : فيلزمكم على هذا إدخالها في قوله (وأمهات نسائكم) فتحرم عليه أم جاريته .

قلنا : نعم . وكللك قول : إذا وطئ أمته حرمت عليه أمها وابنتها .

فلان قيل : فأنتم قد قررتم أنه لا يشترط الدخول بالبت في تحريم أمها فكيف تشترطونه هنا . قلنا : لتصير من نسائه ، فإن الزوجة صارت من نسائه بمجرد العقد ، وأما المملوكة فلا تصير من نسائه حتى يطأها ، فإذا وطئها صارت من نسائه فحرمت عليه أمها وابنتها .

فلان قيل : فكيف أخذتم السرية في نسائه في آية التحريم . ولم تدخلوها في نسائه في آية الظهار والإيلاء .

قيل : السياق والواقع يأبى ذلك ، فإن الظهار كان عندهم طلاقا . وإنما محله الأزواج لا الإماء . فتقله الله سبحانه من الطلاق إلى التحريم الذي تزيله الكفارة ، وتقل حكمه وأبني محله . وأما الإيلاء فصرح في أن محله الزوجات لقوله تعالى : (للذين يؤثرون من نسائهم أربعة أشهر فلان قاموا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله مهيأ لهم) .

وحرم سبحانه لحلال الأبناء ، وهن موطوعات الأبناء بِنكاح أو ملك يمين ، فإنها حليلة بمعنى محلة . ويدخل في ذلك ابن صلبه . وابن ابنه . وابن ابنته . ويخرج بذلك التبنى . وهذا التقيد قصد به إخراجها . وأما حليلة ابنه من الرضاع فإن الأئمة الأربعة ومن قال بقولهم يدخلونها في قوله : (وحلال أبنائك) ولا يخرجونها بقوله : (الذين من أصلابكم) ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « حرّموا من الرضاع ما يحرم من النسب » قالوا : وهذه الحليلة تحرم إذا كانت لابن النسب . فتحرم إذا كانت لابن الرضاع .

قالوا : والتقيد لإخراج ابن التبنى لا غير . وحرّموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم من النسب . ونازعهم في ذلك آخرون وقالوا : لا تحرم حليلة ابنه من الرضاعة . لأنه ليس من صلبه . والتقيد كما يخرج حليلة ابن التبنى . يخرج حليلة ابن الرضاع سواء ولا فرق بينهما .

قالوا : وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فهو من أكبر أدلتنا . وعمدتنا في المسألة . فإن تحريم لحلال الأبناء والأبناء إنما هو بالصهر لا بالنسب ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب لأعلى شقيقه من الصهر ، فيجب الاختصار بالتحريم على ما ورد النص .

قالوا : والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة . فتحريم المصاهرة أصل قائم بذاته والله سبحانه لم ينص في كتابه على تحريم الرضاع إلا من جهة النسب ، ولم ينفه عن التحريم به من جهة الصهر البتة . لا ينص ولا إجماع ولا إشارة ، والنبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يحرم به ما يحرم من النسب ، وفي ذلك إرشاد وإشارة إلى أنه لا يحرم به ما يحرم بالصهر ، ولولا أنه أراد الاختصار على ذلك لقال حرّموا من الرضاع ما يحرم من النسب والصهر .

قالوا : وأيضا فالرضاع مشبه بالنسب ، ولهذا أخذ منه بعض أحكامه ، وهو الحرمة والمحرمية فقط دون التوارث والإتفاق وسائر أحكام النسب ، فهو نسب ضعيف ، فأخذ بحسب ضعفه بعض أحكام النسب ، ولم يبق على سائر أحكام النسب ، وهو ألحق به من المصاهرة ، فكيف يقوى على أخذ أحكام المصاهرة مع قصوره عن أحكام مشبهه وشقيقه ؟ وأما المصاهرة فالرضاع فإنه لا نسب بينهما ، ولا شبهة نسب ، ولا بعضية ، ولا اتصال .

قالوا : ولو كان تحريم الصهرية ثابتا لبينه الله ورسوله بيانا شافيا بقم الحجة ، ويقطع المنر ، فن الله البيان ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم والافتقاد .

فهذا منتهى النظر في هذه المسألة ، فن ظفر فيها بحجة فليشد إليها ، وليدل عليها فلأنها منقادون ، وبها متمصون ، والله الموفق للصواب .

وحرم سبحانه وتعالى نكاح من نكحهن الآباء ، وهذا يتناول منكوحاتهم بملك اليمين ، أو عقد نكاح ، ويتناول آباء الآباء وآباء الأمهات وإن علون ، واستثنى بقوله : (إلا ما قد سلف) والاستثناء مضمون من جملة النهى وهو التحريم المستلزم للتأنيم والعقوبة ، فاستثنى منه ما سلف قبل إقامة الحجة بالرسول والكتاب .

وحرم سبحانه الجمع بين الأختين ، وهذا يتناول الجمع بينهما في عقد النكاح وملك اليمين كسائر محرمات الآباء ، وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم وهو الصواب .

وتوقفت طائفة في تحريمه بملك اليمين لمعارضة هذا العموم بعدم قوله سبحانه : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) ولهذا قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه : أحلها آية وحرمها آية .

وقال الإمام أحمد رحمه الله في رواية عنه : لا أقول هو حرام ، ولكن نهي عنه . فن أصحابه من جعل القول بإباحته رواية عنه . والصحيح أنه لم يجه . ولكن تأدب مع الصحابة أن يطلق لفظ الحرام على أمر توقف فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه ، بل قال : نهى عنه .

والذين جزموا بتحريمه رجحوا آية التحريم من وجوه :

أحدها : أن سائر ما ذكر فيها من المحرمات عام في النكاح وملك اليمين ، فما بال هذا وحده حتى يخرج منها ، فإن كانت آية الإباحة مقتضية لحل الجمع بالملك ، فلتكن مقتضية لحل أم موطوءه بالملك ، ولوطوءة أبيه وابنه بالملك ، إذ لا فرق بينهما البتة ، ولا يعلم بهذا قائل .

الثاني : أن آية الإباحة بملك اليمين مخصوصة قطعاً بصور عديدة ، لا يختلف فيها اثنان كأمة وابنته وأخته وعمته وخالتها من الرضاغة . بل كأخته وعمته وخالتها من النسب . عند من لا يرى عتقهن بالملك ، كمالك والشافعي رحمهما الله ، ولم يكن عموم قوله : (أو ما ملكت أيمانكم) معارضا للعموم بتحريمهن بالعقد والملك ، فهذا حكم الأختين سواء .

الثالث : أن حل الملك ليس فيه أكثر من بيان جهة الحل وسببته . ولا تعرض فيه لشروط الحل . ولا لموانعه ، وآية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيره . فلا تعارض بينهما البتة . وإلا كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل وموانعه معارضا لمقتضى الحل . وهذا باطل قطعاً . بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشروط والموانع .

الرابع : أنه لو جاز الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء جاز الجمع بين الأم وابنتها المملوكتين ، فإن نص التحريم شامل للصورتين شمولاً واحداً . وأن إباحة المملوكات إن عمت الأختين عمت الأم وابنتها . الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم أختين » ولا ريب أن جمع المائة كما يكون بقصد النكاح يكون بملك اليمين ، والإيمان يمنع منه .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها . وهذا التحريم مأخوذ من تحريم الجمع بين الأختين، لكن بطريق خفي . وما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرمه الله، ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب، وكان الصحابة رضى الله عنهم أحرص شيء على استنباط أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن . ومن أئرم نفسه ذلك، وقرع بابه . ووجه قلبه إليه . واعتنى به بفطرة سليمة، وقلب زكى، رأى السنة كلها تفصيلا للقرآن، وتبيننا لدلالته، وبيننا للمراد الله منه، وهذا أعلى مراتب العلم، فمن ظفر به فليحمد الله، ومن فاتته فلا يلومن إلا نفسه وحمته وعجزه .

واستفيد من تحريم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمتها، وبينها وخالتها. أن كل امرأتين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكرا حرم على الآخر فإنه يحرم الجمع بينهما، ولا يستثنى من هذا صورة واحدة، فإن لم يكن بينهما قرابة لم يحرم الجمع بينهما، وهل يكره؟ على قولين، وهذا كالجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها .

واستفيد من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة أن كل امرأة حرم نكاحها حرم وطؤها بملك الميمن . إلا إماء أهل الكتاب . فإن نكاحهن حرام عند الأكثرين . ووطؤون بالملك جائز . وسوى أبو حنيفة رحمه الله فأباح نكاحهن كما يباح وطؤون بالملك .

والجمهور احتجوا عليه بأن الله سبحانه وتعالى إنما أباح نكاح الإماء بوصف الإيمان . فقال تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم) وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن) خص ذلك بمزاج أهل الكتاب، بقي الإماء على قضية التحريم .

وقد فهم ابن عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة إدخال الكتابيات في هذه الآية . فقال : لا أعلم شركا أعظم من أن تقول : إن المسيح لها . وأيضاً فالأصل في الأيضاع الحرمة . وإنما أبيح نكاح الإماء المؤمنات لأن عداهن على أصل التحريم . وليس تحريمهن مستفادا من المفهوم . واستفيد من سياق الآية ومدلولها أن كل امرأة حرمت حرم ابنتها إلا العمة والخالة . وحليلة الابن . وحليلة الأب، وأم الزوجة . وأن كل الأقارب حرام إلا الأربع المذكورات في سورة الأحزاب وهن : بنات الأعمام، والعمام، وبنات الأخوال والخالات .

وما حرمه النص نكاح المزوجات وهن المحصنات . واستثنى من ذلك ملك الميمن، فأشكك هذا الاستثناء على كثير من الناس، فإن الأمة المزوجة يحرم وطؤها على مالكتها، فأين عمل الاستثناء؟

فقال طائفة : هو منقطع، أى لكن ماملكت أيمانكم، فرد هذا لفظا ومعنى : أما اللفظ فإن الانقطاع إنما يقع حيث يقع التفريغ وبابه غير الإيجاب من النفي والنهي والاستفهام، فليس الموضوع موضع الانقطاع . وأما المعنى : فإن المنقطع لابد فيه من رابط يبيده وبين المستثنى منه بحيث يخرج ماتوهم دخوله فيه بوجه ما، فإنك إذا قلت ما بالدار من أحد دل على انتفاء من بها بلوايهم وأمتصهم، فإذا قلت إلا حار، أو إلا الأثافي ونحو ذلك أزلت توهم دخول المستثنى في حكم للمستثنى منه . وأبين من هذا قوله تعالى : (لا يسمعون فيها لنوا إلا سلاما) فاستثناء السلام أزال توهم نفي السماع العام، فإن عدم سماع اللفر يجوز أن يكون لعدم سماع

مكلام ما ، وأن يكون مع سماع غيره ، وليس في تحريم نكاح المزوجة ما يوجب تحريم وطء الإمام بملك العيين حتى يخرج به .

وقالت طائفة : بل الاستثناء على بابه ، ومعنى ملك الرجل الأمة المزوجة كان ملكه طلاقا لها ، وحل له وطؤها ، وهي مسألة بيع الأمة هل يكون طلاقا لها أم لا ؟ فيه مذهبان للصحاب ، فابن عباس رضى الله عنه يراه طلاقا ، ويحتج له بالأية ، وغيره يأى ذلك ، ويقول : كما يجامع الملك السابق للنكاح اللاحق اتفاقا ولا يتنافيان ، كذلك الملك اللاحق لا يتنافى النكاح السابق .

قالوا : وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة لما بيعت ، ولو انفسخ نكاحها لم يغيرها . قالوا : وهذا حجة على ابن عباس رضى الله عنه ، فإنه راوى الحديث ، والأخذ برواية الصحابي لأبراه . وقالت طائفة ثالثة : إن كان المشتري امرأة لم يفسخ النكاح ، لأنها لم تملك الاستمتاع ببضع الزوجة ، وإن كان رجلا انفسخ ، لأنه يملك الاستمتاع به ، وملك العيين أقوى من ملك النكاح ، وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس .

قالوا : وعلى هذا فلا إشكال في حديث بريرة .

وأجاب الأولون عن هذا بأن المرأة وإن لم تملك الاستمتاع ببضع أمثها فهي تملك المعاوضة عليه ، وتزويجها وأخذ مهرها ، وذلك كذلك الرجل ، وإن لم تستمتع بالبضع .

وقالت فرقة أخرى : الآية خاصة بالمسيبات . فإن المسبية إذا سببت حل وطؤها لسابيتها بعد الاستبراء وإن كانت مزوجة ، وهذا قول الشافعي رحمه الله . وأحد الوجهين لأصحاب أحمد رحمه الله ، وهو الصحيح كما روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا إلى أوطاس . فلقى عنوا فقاتلهم ، فظهروا عليهم ، وأصابوا سبائا . وكان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محررا من غنيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأذن الله عز وجل في ذلك (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أى فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن . فتضمن هذا الحكم لإباحة وطء المسبية . وإن كان لها زوج من الكفار . وهذا يدل على انفساخ نكاحه وزوال عصمة بضع امرأته ، وهذا هو الصواب لأنه قد استولى على محل حقه . وعلى رقبة زوجته . وصار سابيا أحق بها منه . فكيف يحرم بضعها عليه ؟ فهذا القول لا يعارضه نص ولا قياس .

والذين قالوا من أصحاب أحمد رحمه الله وغيرهم : إن وطأها إنما يباح إذا سببت وحدها ، قالوا لأن : الزوج يكون بقاؤه محبولا ، والمجهول كالمعلوم . فيجوز وطؤها بعد الاستبراء ، فإذا كان الزوج معها لم يمز وطؤها مع بقاءه ، فأورد عليهم ما لو سببت وحدها ، وتيقنا بقاء زوجها في دار الحرب ، فأنهم يجوزون وطأها ، فأجابوا بما لا يبدى شيئا .

وقالوا : الأصل لحاق الفرد بالأعم الأغلب ، فيقال لهم : الأعم الأغلب بقاء أزواج المسيبات إذا سبين منفردات . وموتهم كلهم نادرجا . ثم يقال إذا صارت رقبة زوجها وأملاكه ملكا لسابي ، وزالت العصمة عن سائر أملاكه وعن رقبته . فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امرأته خاصة ، وقد صارت هي وهو وأملاكهما للسابي ، ودل هذا القضاء النبوى على جواز وطء الإمام الوثنيات بملك العيين ، فإن سبائا أوطاس

لم يكن كتابات ؛ ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في وطنين إسلامهن ، ولم يجعل المانع منه إلا الاستبراء فقط ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع مع أنهم يجلبون جهد بالإسلام حتى يخفى عليهم حكم هذه المسألة ، وحصول الإسلام من جميع السبب . وكانوا عدة آلاف بحيث لم يتخاف منهم عن الإسلام جارية واحدة ، مما يعلم أنه في غاية البعد ، فلهذا لم يكونوا على الإسلام . ولم يكن لمن من البصيرة والرغبة والهمة في الإسلام ما يقتضي مبادرتهم إليه جميعا ، فقتضى السنة وجعل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤيده جواز وطء المملوكات على أي حين كان . وهذا مذهب طائفة وغيره . وقوله صاحب المغني فيه ، ورجح أدلته ، وبالله التوفيق .

ومما يدل على عدم اشتراط إسلامهن ما روى الترمذي في جامعه عن عرياض بن سارية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حرّم وطء السبايا حتى يضمن ما في بطونهن » يجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ، ولو كان متوقفا على الإسلام لكان بيانه أهم من بيان الاستبراء .

وفي السنن والمستدعة : « لا يخل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأ » ولم يقل حتى تسلم . ولأحد رحمه الله : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح سبيا من السبايا حتى تحيض » ولم يقل وتسلم ، وفي السنن عنه أنه قال في سبأيا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع » ، ولاخير حامل حتى تحيض حيضة واحدة » ولم يقل وتسلم . فلم يحم عنه اشتراط إسلام المسبية في موضع واحد البتة .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر

قال ابن عباس رضي الله عنهما : « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب البنت على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول . ولم يحدث شيئا » رواه أحد رحمه الله . وأبو داود . والترمذي ، وفي لفظ : « بعد ست سنين ولم يحدث نكاحا » قال الترمذي : ليس بإسناده بأس . وفي لفظ : « وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين ولم يحدث شهادة ولا صداقا » .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : « أسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوّجت فجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : إني كنت أسلمت وعادت يأسرا . فزوّجها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردّها على زوجها الأول » رواه أبو داود . وقال أيضا : « إن رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جاءت امرأته مسامة بعده ، فقال : يا رسول الله إنها أسلمت معي فردّها عليه » قال الترمذي : حديث صحيح .

وقال الترمذي : « إن أم حكيم بنت الحرث بن هشام أسلمت يوم الفتح بمكة ، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم اليمن ، فارتحلت أم حكيم حتى قُدمت عليه باليمن فدفعته إلى الإسلام فأسلم ، فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحا ، وما عليه رداء ، حتى بايعه فقبّلتا على نكاحهما ذلك » قال : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وزوجها كافر مقم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبينه إلا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تقتضى عنها . ذكره مالك رحمه الله في الموطأ .

تضمن هذا الحكم أن الزوجين إذا أسلما معا فهما على نكاحهما ، ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الإسلام هل وقع صحيحاً أم لا ؟ بالم يمكن المبطلاً قائماً ، كما إذا أسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيره ، أو تحريماً جمعاً عليه ، أو مؤبداً كما إذا كانت محرماً له بنسب أو رضاع ، أو كانت بما لا يجوز له الجمع بينها وبين من معه كالأختين ، والنفس وما فوقهن ، فهذه ثلاث صور أحكامها مختلفة .

فإذا أسلما وبنيها وبينه محرمة من نسب أو رضاع أو صهر ، أو كانت أخت الزوجة أو عنها أو محالها ، أو من يحرم الجمع بينها وبينها فرق بينهما بإجماع الأمة ، لكن إن كان التحريم لأجل الجمع خير بين إمساك أيهما شاء ، وإن كانت بنته من زنا فرق بينهما أيضاً عند الجمهور ، وإن كان يعتقد ثبوت النسب بالزنا فرق بينهما اتفاقاً .

وإن أسلم أحدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عقده فرق بينهما اتفاقاً ، وإن كانت العدة من كافر ، فإن اعتبرنا دوام المقدس أو الإجماع عليه لم يفرق بينهما ، لأن عدة الكافر لا تلزم ولا تمنع النكاح عند من يبطل أنكحة الكفار ، ويصح حكمها حكم الزنا .

وإن أسلم أحدهما وهي حبل من زنا قبل العقد ، فقولان مبنيان على اعتبار قيام المقدس أو كونه محبباً عليه . وإن أسلما وقد عقده بلا ولي أو بلاشهود ، أو في عدة وقد انقضت ، أو على أخت وقد ماتت ، أو على خاصة كذلك أقر عليه ، وكذلك إن قهر حرى حربية . واعتقدها نكاحاً لم أسلما أقر عليه .

وتضمن أن أحد الزوجين إذا أسلم قبل الآخر لم يفسخ النكاح بإسلامه ، فترت المهرجة بينهما أو لم تفرق ، فإنه لا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح زوجين سبق أحدهما الآخر بإسلامه قط ، ولم يزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله . ولم يعرف عن أحد منهم البتة أنه تلفظ بإسلامه هو وامرأته ، وتساوقا فيه حرفاً بحرف ، هذا مما لم يعلم أنه لم يقع البتة .

وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع ، وهو إنما أسلم زمن الحديبية وهي أسلمت من أول البعثة ، فبين إسلامهما أكثر من ثمان عشرة سنة .

وأما قوله في الحديث : « كان بين إسلامها وإسلامه ست سنين » فوهي ، وإنما أراد بين هجرتها وإسلامه . فإن قيل : وعلى ذلك فالعدة تنقضي في هذه المدة ، فكيف لم يحدد نكاحها ؟ .

جبل : تحريم المسلمات على المشركين إنما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك ، فلم يفسخ النكاح في تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيها ، ولما نزل تحريمهن على المشركين أسلم أبو العاص فردت عليه ، وأما مراعاة زمن العدة فلا دليل عليه من نص ولا إجماع .

وقد ذكر حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب : « أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما : هو أملاك بيضهما مادامت في دار هجرتهما » .

وذكر سفيان بن عيينة : عن مطرف بن طريف : عن الشعبي : عن علي كرم الله وجهه : « هو أحق بها مما يخرج من مصرها » .

وذكر ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان : عن معمر بن الزهرى : إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما إلا أن يفرق بينهما سلطان .

ولا يعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث ، ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ؟ ولا رب أن الإسلام لو كان بمجرد فرقة لم يكن فرقة رجعية بل بانه . فلا أثر للعدة في بقاء النكاح ، وإنما أثرها في منع نكاحها للغير ، فلو كان الإسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بهما في العدة ، ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم : أن النكاح موقوف . فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فبى زوجته ، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاعت ، وإن أحببت انتظرت ، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح ، ولا نعلم أحدا جدد للإسلام نكاحه البتة ، بل كان الواقع أحد أمرين : إما افتراقهما ونكاحها غيره ، وإما بقاؤها عليه . وإن تأخر إسلامها أو إسلامه . وأما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما مع كثرة من أسلم في عهده من الرجال وأزواجهم . وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه ، ولولا إقراره صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية و زمن الفتح لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى : (لا هن حل لم ولا هم يحلون لهن) وقوله : (ولا تمسكوا بهنم الكوافر) وأن الإسلام سبب الفرقة . وكل ما كان سببا للفرقة تعقبه الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق ، وهو اختيار الحلال . وأبى بكر رضى الله عنه صاحبه ، وابن المنذر ، وابن حزم . وهو مذهب الحسن . وطاوس . وعكرمة . وقتادة . والحكم .

قال ابن حزم : وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وجابر بن عبد الله . وابن عباس رضى الله عنهم . وبه قال حماد بن زيد ، والحكم بن عيينة ، وسعيد بن جبير . وعمر بن عبد العزيز . وعدى بن عدى الكندي ، والشعبي ، وغيرهم رضى الله عنهم .

قلت : وهو أحد الروايتين عن أحد ، ولكن الذي أنزل عليه قوله تعالى : (ولا تمسكوا بهنم الكوافر) وقوله : (لا هن حل لم ولا هم يحلون لهن) لم يحكم بتعجيل الفرقة ، فروى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال : « كان بين إسلام صفوان بن أمية ، وبين إسلام امرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر ، أسلمت يوم الفتح ، وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر ثم أسلم ، ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ، واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح » .

وقال ابن عبد البر : وشبهة هذا الحديث أقوى من إسناده .

وقال ابن شهاب : « أسلمت أم حكيم يوم الفتح ، وهرب زوجها عكرمة حتى أتى الهين فدعته إلى الإسلام فأسلم ، وقدم فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما » .

ومن المعلوم يقينا أن أبا سفيان بن حرب خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة . ولم تسلم هند امرأته . حتى فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فبقيا على نكاحهما . وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته ، وخرج أبو سفيان بن الحارث ، وعبد الله بن أبي أمية عام الفتح ، فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالأبواء فأسلما قبل منكوحتهما ، فبقيا على نكاحهما ، ولم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد من أسلم وبين امرأته » .

وسجواب من أجاب بتجديد نكاح من أسلم في غلبة البطلان ، والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا علم ، واتفاق الزوجين في التلفظ بكلمة الإسلام معا في لحظة واحدة معلوم الانتفاء . وفي هذا القول

مذهب من يتف التفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه ، إذ فيه آثار وإن كانت منقطعة ، ولو صحت لم يجر القول بشيها .

قال ابن شبرمة : كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسب الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته ، وإن أسلم بعد العدة فلا نکاح بينهما .

وقد تقدم قول الرمزي في أول الفصل ، وما حكاه ابن حزم عن عمر رضي الله عنه ، فما أدرى من أين حكاه ، والمقروء عنه خلافه . فإنه ثبت عنه من طريق حماد بن سلمة ، عن أيوب وقتادة كلاهما عن ابن سيرين : عن عبد الله بن يزيد الخطمي : « أن نصرانيا أسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن شاعت فارقت ، وإن شاعت أقامت عليه » ومعلوم بالضرورة أنه إنما خيرها بين انتظاره إلى أن يسلم فتكون زوجته كما هي لو تفارقه ، وكذلك صح عنه رضي الله عنه : « أن نصرانيا أسلمت امرأته فقال عمر رضي الله عنه : إن أسلم فهي امرأته ، وإن لم يسلم فرق بينهما ، فلم يسلم ففرق بينهما » وكذلك قال لعبد بن النعمان التغلبي وقد أسلمت امرأته : « إما أن تسلم ، وإلا نزعها منك ، فأبى فزدها منه » .

فهذه الآثار صريحة في خلاف ما حكاه أبو محمد بن حزم عنه ، وهو حكاه وجعلها روايات أخر ، وإنما تمسك أبو محمد بآثار فيها أن عمر وابن عباس ، وجابرا رضي الله عنهم ، فرقوا بين الرجل وبين امرأته بالإسلام ، وهي آثار مجملة ليست بصريحة في تعجيل التفرقة . ولو صحت فقد صح عن عمر رضي الله عنه ما حكاه . وعن علي رضي الله عنه ما تقدم ، وبالله التوفيق .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في العزل

ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد قال : « أصبنا سبيا فكتنا نزل ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : وإنكم لتفعلون ؟ قالوا لا ، مامن نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة » . وفي السنن عنه : « أن رجلا قال : يا رسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها . وأنا أكره أن تحمل ، وأنا أريد ما يريد الرجلان ، وإن اليهود تحدث أن العزل الموعودة الصغرى . قال : كذبت اليهود ، لو أراد الله أن يخلقها ما استطاعت أن تنصره » .

وفي الصحيحين عن جابر قال : « كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل » .

وفي صحيح مسلم عنه : « كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهاه . وفي صحيح مسلم أيضا عنه قال : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن عصى جارية وأنا أعزل عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن ذلك لا يمتنع شيئا أراد الله ، قال : فجاءه الرجل ، فقال : يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا عبد الله ورسوله » . وفي صحيح مسلم أيضا عن أسامة بن زيد : « أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنني أعزل عن امرأتي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم تفعل ذلك ؟ فقال الرجل : أشق على ولدا ، أو قال على أولادها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كان حسارا لصر فارس والروم » .

وقى غنمته أحد راحة الله ، ومن ابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزل عن الحرة إلا بإذنها .

وقال أبو داود : سمعت أبا عبد الله ذكر حديث ابن شيبة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن أبي هريرة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزل عن الحرة إلا بإذنها ، فقال : ما أنكره .

فهذه الأحاديث صريحة في جواز الزل : ولقد رويت الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة : علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب ، وزيد بن ثابت ، وجابر ، وابن عباس ، والحسن بن علي ، وخباب بن الأرت ، وأبي سعيد الخدري ، وابن مسعود رضى الله عنهم .

قال ابن حزم : وجاءت الإباحة للزل صحيحة عن جابر ، وابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود رضى الله عنهم . وهذا هو الصحيح ، وحرمه جماعة منهم أبو محمد بن حزم وغيره . وقرئت طائفة بين أن تأذن له الحرة فيباح ، أو لا تأذن فيحرم ، وإن كانت زوجته أمة أبيع بإذن سيدها ، ولم يبيع بولن إذنه ، وهذا منصوص أحد راحة الله ، ومن أصحابه من قال لا يباح بحال ، ومنهم من قال : يباح بكل حال ، ومنهم من قال : يباح بإذن الزوجة حرة كانت أو أمة . ولا يباح بولن إذنها حرة كانت أو أمة . فمن أباحه مطلقا احتج بما ذكرنا من الأحاديث ، وبأن حق المرأة في ذوق المسيلة لا في الإنزال .

ومن حرمه مطلقا احتج بما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضى الله عنها : عن جماعة بنت وهب أنعت عكاشة قالت : « حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس فسألوه عن الزل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك الواد الخبيث ، وهى قوله تعالى : (ولذا الموعودة سئلت) » .

قالوا : وهذا ناسخ لأخبار الإباحة ، فإنه ناقل عن الأهل . وأحاديث الإباحة على وفق البراءة الأصلية وأحكام الشرع نافذة عن البراءة الأصلية .

قالوا : وقول جابر رضى الله عنه : « كنا نزل ولا نقرأ ينزل ، فلو كان شيئا ينهى عنه لنهى عنه القرآن » فيقال : قد نهى عنه من أنزل عليه القرآن بقوله : « إنه الموعودة الصغرى » والواد كله حرام .

قالوا : وقد فهم الحسن البصري النهى من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه لما ذكر الزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا عليكم أن لا تنزلوا فاكم إنما هو القدر » قال ابن عون : فحدثت به الحسن ، فقال : والله لكان هذا زجرا .

قالوا : لأن فيه قطع النسل المطلوب من النكاح وسوء العشرة ، وقطع القلة عند استدعاء الطبيعة لها ، قالوا : ولهذا كان ابن عمر رضى الله عنه لا يزل ، وقال : لو علمت أن أحدا من ولدي يزل لثقلت عليه ، وكان على سكرته الله وجهه يكره الزل ، ذكره شامة عن عاصم عن زر عنه .

وتحس عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في الزل : هو الموعودة الصغرى . وصح عن أبي أمامة أنه سئل عنه قال : ما كنت أرى مسلما يفعل . وقال نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أنه ضرب عمر رضى الله عنه على الزل بقض بنيه . قال يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان رضى الله عنهما ينيبان عن الزل ، وليس في هذا ما يمارض أحاديث الإباحة مع تعارضها .

أما حديثك بتجفئة بنت وهب فإنه وإن كان رواه مسلم فإن الأحاديث الكثيرة على خلافه ، وقد كان

أبو دلود : حدثنا موسى بن إسحاق : حدثنا أبان ، حدثنا يحيى أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه أن رفاعة حدثه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن رجلا قال : يا رسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال ، وإن اليهود تحدث أن العزل المومودة الصغرى ، قال : تكذب اليهود ، لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه ، وحسبك بهذا الإسناد ، فكلهم فقات حفاظ ، وقد أعلمه بعضهم بأنه مضطرب ، فإنه اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير . فقيل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ، ومن هذه الطريق أخرجه الترمذي والنسائي . وقيل فيه : عن أبي مطيع بن رفاعة ، وقيل : عن أبي رفاعة ، وقيل عن أبي سلمة أن أباه ربيعة ، وهذا لا يقدح في الحديث ، فإنه قد يكون عند يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر ، وعنده عن ابن ثوبان عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وعنده عن ابن ثوبان عن رفاعة عن أبي سعيد .

ويبقى الاختلاف في اسم أبي رفاعة هل هو أبو رافع أو ابن رفاعة ، أو أبو مطيع ؟ وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعة .

ولاريب أن أحاديث جابر صريحة صحيحة في جواز العزل . وقد قال الشافعي رحمه الله : ونحن نروى عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا في ذلك ولم يروا به بأسا .

قال البيهقي : وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري . وزيد بن ثابت ، وابن عباس وغيرهم ، وهو مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ، وأهل الكوفة ، وجمهور أهل العلم .

وقد أجيب عن حديث جدامة بأنه على طريق التنزيه ، وضعفته طائفة وقالوا : كيف يصح أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كذاب اليهود عن ذلك ثم يخبر به كغيره ؟ هذا من المحال البين . وردت عليه طائفة أخرى وقالوا : حديث تكذيبهم فيه اضطراب . وحديث جدامة في الصحيح ، وجمعت طائفة أخرى بين الحديثين وقالت : إن اليهود كانت تقول إن العزل لا يكون معه حل أصلا ، فكذبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه » وقوله « إنه الواد الخفي » وإن لم يمنع الحمل بالكلية كترك الوطء فهو مؤثر في تنقيله .

وقالت طائفة أخرى : الحديثان صحيحان ، ولكن حديث التحريم ناسخ ، وهذه طريقة أبي محمد بن حزم قالوا : لأنه ناقل عن الأصل ، والأحكام كانت قبل التحريم على الإباحة ، ودعوى هؤلاء تحتاج إلى تأييد محقق يبين تأخير أحد الحديثين عن الآخر ، وأني لم به ١٩ .

وقد اتفق عمر وعلي رضي الله عنهما على أنها لا تكون مومودة حتى تمر عليها التارات السبع ، فروى القاضي أبو يعلى وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاعة عن أبيه قال : جلس إلى عمر علي ، والزبير ، وسعد رضي الله عنهم ، في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتذكروا العزل ، فقالوا : لأبأس به ، فقال زجل : إنهم يزعمون أنها المومودة الصغرى ، فقال علي رضي الله عنه : لا تكون المومودة حتى تمر عليها التارات السبع ، حتى تكون من سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم تكون علقة ، ثم تكون مضغة ، ثم تكون عظما ، ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر . فقال عمر رضي الله عنه : صدقت . أطال الله بقاءك .

وبهذا احتج من احتج على جواز الدعاء للرجل بطول البقاء .

وأما من عجزه بإذن الحرة ، فقال : للمرأة حق في الولد كما للرجل حق فيه ، ولهذا كانت أحق بمحضاته . قالوا : ولم يعتبروا إذن السرية فيه . لأنها أحق لها في القسم ، ولهذا لأطالبة بالفيئة ، ولو كان لها حق في الوطء لطولب المولى منها بالفيئة . قالوا : وأما زوجته الرقيقة فله أن يعزل عنها بغير إذن صيانة لولده عن الرق ، ولكن يعتبر إذن سيدها لأن له حقاً في الولد . فاعتبر إذن في العزل كالحرة ، ولأن بدل البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة ، فكان إذن في العزل كالإذن الحرة .

قال أحمد رحمه الله في رواية أبي طالب في الأمة : إذا ذكعها يستأذن أهلها . يعني في العزل لأنهم يريدون الولد ، والمرأة لها حق تريد الولد ، ومملك يمينه لا يستأذنها .

وقال في رواية صالح ، وابن منصور ، وحنبل ، وأبي الحرث ، والفضل بن زياد ، والمروزي : يعزل عن الحرة بإذنها . والأمة بغير إذنها ، يعني أمته .

وقال في رواية ابن هاني : إذا عزل عنها لزمه الولد . قد يكون الولد مع العزل . وقد قال بعض من قال : مالى ولد إلا من العزل .

وقال في رواية المروزي في العزل عن أم ولد : إن شاء . قال : قلت : لا يجل لك : ليس لها ذلك .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الغيل وهو وطء المرمضة

ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة . حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك ، فلا يفر أولادهم » .

وفي سنن أبي داود عنه : من حديث أسماء بنت يزيد : « لا تقتلوا أولادكم سرا . فوالذي نفسي بيده إنه ليسرك الفارس فيدعوه » .

قال : قلت : ما يعني ؟ قالت : الغيلة : يأتي الرجل امرأته وهي ترضع .

قلت : أما الحديث الأول فهو حديث جلداء بنت وهب ، وقد تضمن أمرين لكل منهما معارض ، فصوره هو الذي تقدم : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة » وقد عارضه حديث أسماء وعجزه : « ثم سأله عن العزل فقال : ذلك الرأى الخفى » وقد عارضه حديث أبي سعيد : « كذب يهود » وقد يقال إن قوله « لا تقتلوا أولادكم سرا » نهى أن ينسب إلى ذلك ، فإنه شبه الغيل بقتل الولد ، وليس بقتل حقيقة ، وإلا كان من الكبائر ، وكان قرين الإشراك بالله . ولا ريب أن وطء المراضع مما تم به البلوى ، ويتعلق على الرجل الصبر عن امرأته مدة الرضاع ، ولو كان وطؤه حراما لكان معلوماً من الدين ، وكان يbane من أهم الأمور ولم تهمله الأمة ، وغير القرون ، ولا يصح أحد منهم بتحريمه . فعلم أن حديث أسماء على وجه الإرشاد والاحتياط للولد ، وأن لا يرضع لفساد اللبن بالحمل الطارئ عليه ، ولهذا كان عادة العرب أن يسترخصوا لأولادهم غير أمهاتهم ، والمنع منه غايته أن يكون من باب سد الذرائع إلى قد قضى إلى الإضرار بالولد ، وقاعدة سد الذرائع إذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم بيانه مراراً ، والله أعلم .

صل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتداء والرجوع

ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أنه قال : « من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم . وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم » قال أبو قلابة : ولو ثبت لقلت : إن أنبيا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الذي قاله أبو قلابة قد جاء مبسرحا به عن أنس ، كما رواه الزوار في مسنده من طريق أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعا ، وللثيب ثلاثا » .

وروي الثوري عن أيوب ، وخالد الحذاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » .

وفي صحيح مسلم : « أن أم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل عليها أقام عندها ثلاثا ، ثم قال إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سميت لك ، وإن سميت لك سميت لكائي » وله في لفظ : « لما أراد أن يخرج أخذت بشو به فقال : إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع وللثيب ثلاث » .

وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول : اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » يعني القلب .

وفي الصحيحين : « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أترع بين نسائه ، فأيهن خرج سبها خرج بهامه » وفي الصحيحين : « أن سودة ودبت يومها لعائشة رضي الله عنها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة رضي الله عنها يومها ويوم سودة » .

وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكته عندنا . وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعا . فيدنو من كل امرأة من غير مسيس ، حتى يبلغ إلى التي هو في نوبتها فيبيت عندها » .

وفي صحيح مسلم : « أيهن كن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها » .

وفي الصحيحين : عن عائشة رضي الله عنها في قوله : (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا خلاصتها) أن يصلحا أنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول محبتها فيريد طلاقها ، فتقول : لا تطلقني وأمسكني وأنت في حل من التفقة علي . والقسم في ذلك قوله : (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) . وقضى خطبته الراشد وابن عمر على « بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه إذا تزوج المرأة على الأمة قسم للأمة أيلة والمرة إيتين . وقضاه خلفاه وإن لم يكن ميسلوا لقضاه فهو كقضاة في وجوبه على الأمة » .

وقد احتج الإجماع أحمد بهذا القضاء على رضي الله عنه . وضيفه أبو محمد بن حزم بالنيبال بن عمرو وابن أبي ليلى . ولم يصح شيئا حظهما ثقتان حافظان جليلان . ولم يزل الناس ينجحون بآين أبي ليلى على شيء مما في حظه حتى خالف فيه الأقوات . وما انفرد به عن الناس ، ولا فهو غير مدفوع عن الأمانة والصديق .

فخصم هذا القضاء أمورا عنها : وجوب قسم الابتداء ، وهو أنه إذا تزوج بكرا على ثيب أقام عندها سبعا ثم سوى بينهما . وإن كانت ثيبا فخيرها بين أن يقسم عندها سبعا ثم يقضي بها للوفاء ، وبين أن يقسم عندها

ثلاثاً ولا يحاسبها ، هذا قول الجمهور . وخالف فيه إمام أهل الرأي . وإمام أهل الظاهر . وقالوا : لأحق الجذبة غير مانستحقه التي عنده ، فيجب عليه التسوية بينهما .

ومنها أن الثيب إذا اختارت السبع قضاهن للبواق واحتسب عليها بالثلاث ، ولو اختارت الثلاث لم يحسب عليها ، وعلى هذا فن سميع بثلاث دون ما فرقتها ففعل أكثر منها دخلت الثلاث في الذي لم يسامح ، بحيث لو تزب عليه إثم أثم على الجميع ، وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، فلو أقام أبداً ذم على الإقامة كلها .

ومنها : أنه لا يجب التسوية بين النساء في المحبة ، لأنها لا تحل ، وكانت عائشة رضي الله عنها أحب نساءه إليه . وأخذ من هذا أنه لا يجب التسوية بينهن في الوطء ، لأنه موقوف على المحبة والميل . وهي بيد مقلب القلوب وفي هذا تفصيل ، وهو أنه إن تركه لعدم الداعي إليه وعدم الانتشار فهو معذور . وإن تركه مع الداعي إليه ولكن داعية إلى الضرر أقوى ، فهذا مما يدخل تحت قدرته وملكوته ، فإن أدى الواجب عليه منه لم يبق لها حق . ولم يلزمه التسوية ، وإن ترك الواجب منه فلها المطالبة به .

ومنها : إذا أراد السفر لم يحز له أن يسافر بإحداهن إلا بقرعة .

ومنها : أنه لا يقضى للبواق إذا قدم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقضى للبواق . وفي هذا ثلاثة مذاهب .

أحدها : أنه لا يقضى سواء أقرع أو لم يقرع ، وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله .

والثاني : أنه يقضى للبواق أقرع أو لم يقرع . وهذا مذهب أهل الظاهر .

والثالث : أنه إن أقرع لم يقض . وإن لم يقرع قضى . وهذا قول أحمد والشافعي رحمهما الله .

ومنها : أن المرأة أن تب ليئها لغيرتها . فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة . وإن وهبها الزوج فله جعلها لمن شاء منهن . والفرق بينهما أن الليلة حق للمرأة . فإذا أسقطها وجعلها لغيرتها تعينت لها ، وإذا جعلها للزوج جعلها لمن شاء من نساءه . فإذا اتفق أن تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين . وإن كانت لائليها ففعل له نقلها إلى مجاورتها فيجعل الليلتين متجاورتين على قولين للفقهاء : وهما في مذهب أحمد والشافعي .

ومنها : أن الرجل له أن يدخل على نساءه كلهن في يوم إحداهن ، ولكن لا يطوؤها في غير نوبتها .

ومنها : أن لئسائه كلهن أن يجتمعن في بيت صاحبة النوبة يتحدثن إلى أن يجيء وقت النوم فتتوب كل واحدة إلى منزلها .

ومنها : أن الرجل إذا قضى وطراً من امرأته وكهرتها نفسه ، أو عجز عن حقوقها فله أن يطلقها . وله أن يغيرها ، إن شامت أقامت عنده ، ولأحق لها في القسم والوطء والتفقه ، أو في بعض ذلك بحسب ما يسطرحان عليه ، فإذا رضيت بذلك لزم ، وليس لها المطالبة به بعد الرضا . هذا موجب السنة مقتضاها ، وهو الضوابط الذي لا يسوغ غيره ، وقول من قال : إن حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شامت فاسد ، فإن هذا خروج مخرج المعاوضة ، وقد ساء الله تعالى صلحاً فيلزم كما يلزم ما صالح عليه من الحقوق والأموال ، ولو مكنت من طلب حقها بعد ذلك لكان فيه تأخير الضرر إلى أكل حالته ، ولم يكن صلحاً بل كان من أقرب أسباب المصاداة ، والشرعية منزعة عن ذلك . ومن علامات المناق أن إذا وعد أعطفت ، وإذا عاهد غدر ، والتقصاء النبوي يرد هذا .

ومنها أن الأمة المزوجة على النصف من الحرة ، كما قضى به أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، ولا يعرف له في الصحابة مخالف ، وهو قول جمهور الفقهاء إلا رواية عن مالك أنها سواء ، وبها قال أهل الظاهر وقول الجمهور هو الذي يقتضيه العدل ، فإن الله سبحانه لم يوسّ بين الحرة والأمة في الطلاق ، ولا في العدة ، ولا في الحد ، ولا في الملك ، ولا في الميراث ، ولا في الحج ، ولا في مدة الكون عند الزوج ليلاً ونهاراً ولا في أصل النكاح ، بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ، ولا في عدد المنكوحات ، فإن العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين ، هذا قول الجمهور .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يتزوج العبد ثنتين ، ويطلق ثنتين ، وتعتد امرأته حقيقتين ، واحتج به أحمد ، ورواه أبو بكر عبد العزيز عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لا يحل للعبد من النساء إلا ثنتان ..

وروى الإمام أحمد بإسناده عن محمد بن سيرين قال : سألت عمر رضي الله عنه الناس كم يتزوج العبد ؟ فقال عبد الرحمن : ثنتين وطلاقه ثنتين ، فهذا عمر وعليّ وعبد الرحمن رضي الله عنهم ، ولا يعرف لهم مخالفت في الصحابة مع انتشار هذا القول وظهوره وموافقته للقياس .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في تحريم وطء المرأة الحبل من غير الواطئ

ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلم بها . فقالوا : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد سمعت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟ » قال أبو محمد بن حزم : لا يصح في تحريم وطء الحامل غير هذا انتهى .

وقد روى أهل السنن من حديث أبي سعيد رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبایا أوطاس : « لا نوطاً حامل حتى تضع ، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » .

وفي الترمذي وغيره من حديث رويغ بن ثابت رضي الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق مائه ولد غيره » قال الترمذي : حديث حسن . وفيه عن العرياض ابن سارية رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حرّم وطء السبایا حتى يضمن ما في بطونهن » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « كيف يورثه وهو لا يحل له ، كيف يستخدمه وهو لا يحل له » . كان شيخنا يقول في معناه : كيف يجعله عبداً موروثاً عنه ، ويستخدمه استخدام العبيد ، وهو ولده ، لأن وطءه زاد في خلقه .

قال الإمام أحمد : الوطء يزيد في صمعه وبصره ، قال فيمن اشترى جارية حاملاً من غيره فروطها قبل وضعها ، فإن الولد لا يلحق بالمشترى ولا يقيم ، لكن يمتقه لأنه قد شرك فيه ، لأن المأء يزيد في الولد .

وقد روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه : « عن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلم بها » وذكر الحديث ، يعني أنه إن استلمقه وشركه في ميراثه لم يحل له ، لأنه ليس بولده . وإن أخذه مملوكاً يستخدمه لم يحل له ، لأنه قد شرك فيه لكون المأء يزيد في الولد . وفي هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح الحامل . سواء كان حملها من زوج أو سيد أو شبيهة أو زناً ، وهذا لا خلاف فيه إلا

فيا إذا كان الحسل من زنا . ففي حصة المقد قولان : أحدهما يطلانه ، وهو مذهب أحد ومالك رحمه الله . والثاني حصة ، وهو مذهب أبي حنيفة والثالثي رحمه الله ، ثم اختلفا ، ففتح أبو حنيفة رحمه الله من الوطء حتى ينقضي العلة ، وكرهه الثالثي رحمه الله ، وقال أصحابه : لا يحرم .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها ثبت عنه في الصحيح : « أنه اعتق ضفية ، وجعل عتقها صداقها . قيل لأنس : ما أصلها ؟ قال : أصداقها نفسها » .

وذهب إلى جواز ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفعله أنس بن مالك رضي الله عنه ، وهو مذهب أعلم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والحسن البصري ، والزهري ، وأحمد ، وإساق .

وعن أحمد رواية أخرى : أنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها بإذنها ، فإن أبت ذلك فعليا قينها . وعنه رواية ثالثة : أنه يوكل رجلا بوجه إياها .

والصحيح هو القول الأول الموافق للسنة وأقوال الصحابة والقياس . فإنه كان يملك رقبته . فأزال ملكه عن رقبته ، وأبقى ملك المنفعة بعقد النكاح ، فهو أولى بالجواز مما لو أعتقها واستثنى خدمتها . وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة حنين .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في حصة النكاح الموقوف على الإجازة في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة . فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم » .

وقد نص الإمام أحمد على القول بمقتضى هذا ، فقال في رواية صالح في صغير زوجته عمه قال : إن رضي به في وقت من الأوقات جاز ، وإن لم يرض فسبح ، ونقل عنه ابنه عبد الله : إذا زوجت اليتيمة ، فإذا بلغت فلها الخيار .

وكذلك نقل ابن منصور عنه ، حكى له قول سفيان في يتيمة زوجت ودخل بها الزوج ، ثم حاضت عند الزوج بعد . قال : تخير . فإن اختارت نفسها لم يقع الزوج وهي أحق بنفسها ، وإن قالت : اخترت زوجي فليشهدوا علي نكاحهما .

قال أحمد : جيد . وقال في رواية حنبل في العبد إذا تزوج بغير إذن سيده ، ثم علم السيد بذلك ؛ فإن شاء يطلق عليه ، فأطلاق بيد السيد ، وإذا أذن له في الزوج فإطلاق بيد العبد ، ومعنى قوله يطلق : أي يطل العبد ويخرج تنفيذه وإجازته ، هكذا أوله القاضي ، وهو خلاف ظاهر النص ، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك رحمه الله على تفصيل في مذهبه ، والقياس يقتضي حصة هذا القول ، فإن الإذن إذا جاز أن يتقدم القبول والإيجاب جاز أن يتأخر عنه . وأيضاً فإنه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الإجازة كالوصية ولأن المعتبر هو التراضي . وحصوله في ثاني الحال كحصوله في الأول ، ولأن إثبات الخيار في عقد البيع هو وقفه للعقد في الحقيقة على إجازة من له الخيار ورده ، وبالله التوفيق .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في الكفافة في النكاح

قال الله تعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل ليعرفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال تعالى : (إنما المؤمنون إخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) وقال تعالى : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أصنع عمل عبدي من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض) .
وقال صلى الله عليه وسلم : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى : الناس من آدم ، وآدم من تراب » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن آل بني فلان ليسوا بأولياء ، إن أوليائي المتقون حيث كانوا وأين كانوا » وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير » قالوا : يا رسول الله : وإن كان فيه ؟ فقال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبي بياضة : « أنكحوا أباهم وأنكحوا إليه » وكان حجاما .
وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش القرشية من زيد بن حارثة مولاه ، وزوج فاطمة بنت قيس القهريه من أسامة ابنه . وتزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف .
وقد قال الله تعالى : (الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) وقد قال تعالى : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) .

فالذي يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفافة أصلا وكالا ، فلا تزوج مسلمة بكافر . ولا عفيفة بفاجر . ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفافة أمرا وراء ذلك ، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث . ولم يعتبر نسا ولا صناعة ولا غنى ولا حرفة . فيجوز للعبد القن نكاح الحرة النسيبة الغنية إذا كان عفيفا مسلما . وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات . وللفقراء نكاح المؤثرات .

وقد تنازع الفقهاء في أوصاف الكفافة ، فقال مالك في ظاهر مذهبه : إنها الدين ، وفي رواية عنه : إنها ثلاثة : الدين ، والحرة ، والسلامة من العيوب .

وقال أبو حنيفة : هي النسب والدين . وقال أحمد في رواية عنه : هي الدين والنسب خاصة ، وفي رواية أخرى : هي خمسة : الدين والنسب والحرة والصناعة والمال ، وإذا اعتبر فيها النسب فعنه في روايتان : أحدهما أن العرب بعضهم لبعض أكفاء . الثانية أن قريشا لا يكافئهم إلا قرشي ، وبنو هاشم لا يكافئهم إلا هاشمي .

وقال أصحاب الشافعي : يعتبر فيها الدين ، والنسب ، والحرة ، والصناعة ، والسلامة من العيوب المنقورة . ولم في اليسار ثلاثة أوجه اعتباره فيها . وإلغاه . واعتباره في أهل المدن دون أهل البرادى ، فالعجمي ليس عندهم كفوا للعربي . ولا غير القرشي للقرشية ، ولا غير الهاشمي للهاشمية ، ولا غير المنتسبة للعلماء والصلحاء المشهورين كفوا لمن ليس منتسبا إليهما ، ولا العبد كفوا للحرة ، ولا العتيق كفوا لحرة الأصل ، ولا من مس الرق أحد آبائه كفوا لمن لم يمسها رق ولا أحدا من آياتها . وفي تأثير رق الأمهات وجهان ، ولا من به عيب

مبيت للفسخ كفوا السليمة منه . فإن لم يثبت الفسخ ، وكان منفرا كالعنى ، والقطع . وتشويه الخلقة فوجهان . واختار الرويانى أن صاحبه ليس بكفو ، ولا الحجام . والحائك ، والحارس ، كفوا لبنت التاجر ، والخياط ونحوهما ، ولا المتصرف لبنت العالم ، ولا الفاسق كفوا للضعيفة . ولا المتبع للسنية .

ولكن الكفاءة عند الجمهور هى حق للمرأة والأولياء ، ثم اختلفوا فقال أصحاب الشافعى رحمه الله : هى لمن له ولاية فى الحال .

وقال أحمد رحمه الله فى رواية : حق لجميع الأولياء قريهم وبعيدهم . فمن لم يرض منهم فله الفسخ .

وقال أحمد فى رواية ثالثة : إنها حق الله . فلا يصح رضام بإسقاطه ، ولكن على هذه الرواية لا تعتبر الحرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب ، إنما يعتبر الدين فقط . فإنه لم يقل أحد ولا أحد من العلماء إن نكاح الفقير للموسرة باطل وإن رضيت ، ولا يقول هو ولا أحد إن نكاح الفاحشية تغير الماشى . والقرشية لغير القرشى باطل ، وإنما نهىنا على هذا لأن كثيرا من أصحابنا يحكون الخلاف فى الكفاءة . هل هى حق الله أو للآدى ؟ ويطلقون مع قولهم إن الكفاءة هى الحصول المذكورة . وفى هذا من التساهل ، وعدم التحقيق ما فيه .

فصل : فى حكمة صلى الله عليه وسلم فى ثبوت الخيار للمعتقة تحت العيد

ثبت فى الصحيحين والسنن : أن بريرة كانتت أهلها ، وجاءت تسأل النبي صلى الله عليه وسلم فى كتابتها ، فقالت عائشة رضى الله عنها : إن أحب أهلك أن أعدها لم . ويكون ولاؤك لى فعلت . فذكرت ذلك لأهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : اشترىها . واشترط لم الولاء . فإما الولاء لمن أعتق ، ثم خطب الناس فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، من اشترط شروطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط . قضاء الله أحق ، وشروط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق ، ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن تبقى على نكاح زوجها . وبين أن تفسخه . فاختارت نفسها . فقال لها : إنه زوجك وأيو ولدك . فقالت : يا رسول الله تأمرنى بذلك ؟ قال : لا . وإنما أنا شافع ، قالت : فلا حاجة لى فيه . وقال لها : إذ خيرها : إن قريك فلا خيار لك ، وأمرها أن تعتد . وتصدق عليها بلحم فأكل منه النبي صلى الله عليه وسلم . وقال : هو عليها صدقة . ولنا هدية .

وكان فى قصة بريرة من الفقه : جواز مكاتبه المرأة ، وجواز بيع المكاتب وإن لم يعجزه سيده . وهذا مذهب أحمد المشهور عنه . وعليه أكثر نصوصه . وقال فى رواية أبى طالب : لا يباع مكاتبته : ألا ترى أنه لا يقدر أن يبيعهما . وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعى رحمهم الله .

والنبي صلى الله عليه وسلم أقر عائشة رضى الله عنها على شرائها ، وأهلها على بيعها ، ولم يسأل أعجزت أم لا ، ومجيبا تستعين فى كتابتها لا يستلزم عجزها ، وليس فى بيع المكاتب محذور . فإن بيعه لا يطل كتابته ، فإنه يبقى عند المشتري كما كان عند البائع ، إن أدى إليه عتق ، وإن عجز عن الأداء فله أن يعيده إلى الرق ، كما كان عند بائعه ، فلم تأت السنة بجواز بيعه لكان القياس يقتضيه .

وقد ادعى غير واحد الإجماع القديم على جواز بيع المكاتب ، قالوا : لأن قصة بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك ، لأنها صفقة جرت بين أم المؤمنين وبين بعض الصحابة رضى الله عنهم ، وهم موالى بريرة ، ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فى أمر بيعها خطبة فى غير وقت الخطبة ، ولا

يكون شيء أشهر من هذا ، ثم كان من مشى زوجها خلفها باكية في أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند النساء والصبيان . قالوا : فظهر يقينا أنه إجماع من الصحابة . ثم لا يظن بصاحب أنه يخالف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الأمر الظاهر المستفيض . قالوا : ولا يمكن أن توجدوا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم نلتج من بيع المكاتب إلا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها إسناده . واعتذر من منع بيعه بعذرين : أحدهما : أن بريرة كانت قد عجزت ، وهذا عند أصحاب الشافعي . والثاني : أن البيع ورد على مال الكتابة لا على رقبته ، وهذا عند أصحاب مالك : وهذان العنران أحوج إلى أن يعتذر عنهما من الحديث ، ولا يصح واحد منهما .

أما الأول فلا ريب أن هذه القصة كانت بالمدينة ، وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضى الله عنهما ، وكانت الكتابة تسع سنين في كل سنة أوقية . ولم تكن بعد أدت شيئا . ولا خلاف أن العباس وابنه إنما سكنوا المدينة بعد فتح مكة . ولم يمش النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إلا عامين وبعض الثالث . تأين العجز وحلول النجم .

وأياها فإن بريرة لم تغل عجزت ، ولا قالت لها عائشة رضى الله عنها أعجزت ؟ ولا اعترف أهلها بعجزها ، ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصفها به ، ولا أخبر عنها البتة ، فمن أين لكم هذا العجز الذي تعجزون عن إثباته .

وأياها فلما قالت لعائشة رضى الله عنها : « كاتب أهلك على تسع أواق في كل سنة أوقية . وإن أحب أن تمنيني » ولم تغل لم أؤدلم شيئا ؟ ولا مضت على تجويع علة عجزت عن الأداء فيها ، ولا قالت : عجزني أهل . وأيضا فلهم لو عجزوها لمعادت في الرق ، ولم تكن حيثئذ لتسعى في كتابتها ، وتستعين بعائشة رضى الله عنها على أمر قد بطل .

فلن قيل : الذي يدل على عجزها قول عائشة رضى الله عنها : « إن أحب أهلك أن أشتريك وأعتقك ويكون ولاؤك لي فلت » وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « اشترىها فأعتقها » وهذا يدل على إنشاء عتق من عائشة رضى الله عنها . وعتق المكاتب بالأداء لا بإنشاء من السيد . قيل هذا هو الذي أوجب لم القول ببطلان الكتابة .

قالوا : ومن المعلوم أنها لا تبطل إلا بعجز المكاتب أو تعجيزه نفسه ، وحيثئذ فيعود في الرق ، فلما ورد البيع على رقيق لا على مكاتب .

وجواب هذا : أن ترتيب العتق على الشراء لا يدل على إنشائه . فإنه ترتيب للمسبب على سببه . ولا سيما فإن عائشة رضى الله عنها لما أرادت أن تعجل كتابتها جملة واحدة . كان هذا سببا في إعتاقها ، وقد قلتم أنتم إن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يجرى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » أن هذا من ترتيب المسبب على سببه ، وأنه بنفس الشراء يعتق عليه ، لا يحتاج إلى إنشاء عتق .

وأما العذر الثاني : فأمره أظهر . وسياق القصة يبطله ، فإن أم المؤمنين رضى الله عنها اشترتها فأعتقتها ، وكان ولاؤها لها ، وهذا مما لا ريب فيه ، ولم تشتتر المال ، والمال كان تسع أواق منجمة فعدتها لم جملة واحدة ولم تعرض للمال الذي في ذمتها . ولا كان غرضها بوجه ما ، ولا كان لعائشة غرض في شراء الدراهم الموزونة بعدها حالة .

وفى القصة جواز المعاملة بالتقود جدا إذا لم يختلف مقدارها . وفيها أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن يشترط على الآخر شرطا يخالف بحكم الله ورسوله ، وهذا معنى قوله : « ليس فى كتاب الله أى ليس فى حكم الله جوازه ، وليس المراد أنه ليس فى القرآن ذكره وإباحته . ويدل عليه قوله : « كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وقد استدلل به من صحح العقد الذى شرط فيه شرط فاسد ، ولم يبطل العقد به . وهذا فيه نزاع وتقصيل ، يظهر الصواب منه فى تبين معنى الحديث ، فإنه قد أشكل على الناس قوله : « اشترطى لم الولاء فإن الولاء لمن أحق » فأذن لها فى هذا الاشتراط ، وأخير أنه لا يفيد . والشافعى طعن فى هذه اللفظة وقال : إن هشام بن عروة انفرد بها ، وخالفه غيره ، فردها الشافعى رحمه الله ولم يثبتها ، ولكن أصحاب المصنفين وغيرهم أخرجوها ولم يعللوا فيها ، ولم يطلها أحد سوى الشافعى فيها نعم .

ثم اختلفوا فى معناها ، فقالت طائفة : اللام ليست على بابها بل هى بمعنى على كقوله : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها) أى فعلها . كما قال تعالى : (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) . وردت طائفة هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة . ولوضوع الحرف ، وليس نظير الآية فإنها قد فرقت بين ما لنفس وبين ما لغيره ، بخلاف قوله : « اشترطى لم » .

وقالت طائفة : بل اللام على بابها ، ولكن فى الكلام عنقوف تقديره : اشترطى لم أو لا تشترطى : فإن الاشتراط لا يفيد شيئا لخالفته لكتاب الله .

ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستنزاه إضمار ما لدليل عليه : والعلم به من نوع علم الغيب .

وقالت طائفة أخرى : بل هذا أمر تهديد لا إباحة ، كقوله تعالى : (عملوا ما شئتم) وهذا فى البطلان من جنس ما قبله ، وأظهر فسادا ، فإلا لئلا رضى الله عنها وما للتهديد هنا ؟ وأين فى السياق ما يقتضى التهديد لها ؟ نعم هم أحق بالتهديد لأن المؤمنين رضى الله عنها .

وقالت طائفة : بل هو أمر إباحة وإذن ، وأنه يجوز اشتراط مثل هذا ، ويكون ولاء المكاتب البائع ، قاله بعض الشافعية ، وهذا أقصد من جميع ما تقدم ، وصريح الحديث يقتضى بطلانه ورده .

وقالت طائفة إنما أذن لها فى الاشتراط ليكون وسيلة إلى ظهور بطلان هذا الشرط ، وعلم الخاص والعالم به وتقرر حكمه صلى الله عليه وسلم ، وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، فلم يقتروا دون أن يكون الولاء لهم ، فعاقبهم بأن أذن لعائشة رضى الله عنها فى الاشتراط ، ثم خطب الناس فأذن فيهم ببطلان هذا الشرط ، وتضمن حكما من أحكام الشريعة ، وهو أن الشرط الباطل إذا شرط فى العقد لم يميز الوفاء به ، ولولا الإذن فى الاشتراط لما علم ذلك ، فإن الحديث تضمن فساد هذا الحكم ، وهو كون الولاء لغير الحق . وأما بطلانه إذا شرط فلأنما استفيد من تصريح النبي صلى الله عليه وسلم ببطلانه بعد اشتراطه ، ولعل القوم اعتقدوا أن اشتراطه يفيد الوفاء به وإن كان خلاف مقتضى العقد المطلق ، فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم وإن شرط كما أبطله بدون الشرط .

فإن قيل : فإذا فات مقصود المشرط ببطلان الشرط ، فإنه إما أن يسلط على الفسخ ، أو يعطى من الأرض بقدر ما فات من غرضه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الأمرين .

تقبل : هذا إنما ثبت إذا كان المشرط جاهلا بفساد الشرط ، فأما إذا علم بطلانه ومخالفته لحكم الله كان عاصيا إنما ياقبامه على اشتراطه ، فلا نسخ له ، ولا أرض . وهذا أظهر الأمرين في موالى بريرة ، والله أعلم .

فصل : في قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الولاء لمن أعتق »

[في قوله هذا] من العموم ما يقتضى ثبوته لمن أعتق سائبة أو في زكاة أو كفارة ، أو عتق واجب ، وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ، وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايات . وقال في روايته الأخرى : لا ولاء عليه ، وقال في الثالثة : يرده ولاؤه في عتقه مثله . ويحتاج بعصومه أحمد ومن وافقه في أن المسلم إذا أعتق عبدا ذميا ، ثم مات العتيق ورثه بالولاء ، وهذا العموم أنقص من قوله ولا يرث المسلم الكافر ، فيخصه أو يقيده .

وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله : لا يرث بالولاء إلا أن يموت العبد مسلما ، ولم أن يقولوا : إن عموم قوله : « الولاء لمن أعتق » مخصوص بقوله : « لا يرث المسلم الكافر » .

وفي القصة من الفقه تخيير الأمة المروجة إذا أعتقت وزوجها عبدا ، وقد اختلفت الرواية في زوج بريرة هل كان عبدا أو حرا ؟ فقال القاسم عن عائشة رضى الله عنها : كان عبدا ، ولو كان حرا لم يغيرها . وقال عروة عنها : كان حرا ، وقال ابن عباس : كان عبدا أسود يقال له مغيث عبدا لبنى فلان ، كأنى أنظر إليه يطوف ورأعها في سكك المدينة ، وكل هذا في الصحيح .

وفي سنن أبي داود عنه رضى الله عنه : كان عبدا لآل أبي أحمد فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال لها : « إن قربك فلا خيار لك » .

وفي مسند أحمد عن عائشة رضى الله عنها : « أن بريرة كانت تحت عبد ، فلما أعتقها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : اختاري . فإن شئت أن تمكثي تحت هذا العبد ، وإن شئت أن تغارقيه » وقد روى في الصحيح أنه كان حرا .

وأصبح الروايات وأكثرها أنه كان عبدا ، وهذا الخبر رواه عن عائشة رضى الله عنها ثلاثة : الأسود ، وعروة ، والقاسم ، أما الأسود فلم يختلف عنه عن عائشة رضى الله عنها أنه كان حرا ، وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان إحداهما أنه كان حرا . الثانية أنه كان عبدا . وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان : إحداهما أنه كان حرا . والثانية الشك .

قال داود بن مقاتل : ولم يختلف الرواية عن ابن عباس أنه كان عبدا .

وافق الفقهاء على تخيير الأمة إذا أعتقت وزوجها عبدا . واختلفوا إذا كان حرا ، فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه : لا تخيير .

وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله في الرواية الثانية تخيير ، وليست الروايتان مبينتين على كون زوجها عبدا أو حرا ، بل على تحقيق المناط في إثبات الجاهل بها .

وفيه ثلاثة مأخذ للفقهاء أحدها : زوال الكفارة ، وهو المعبر عنه بقوله كملت تحت ناقص . الثاني : أن عتقها أوجب الزوج ملكة لخلقها فاعلها ، لم تكن مملوكة له بالعقد . وهذا مأخذ أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ، وينبأ على أصلهم أن الطلاق منجر بالنساء لا بالرجال . الثالث : ملكها نفسها وعن نيين ما في هذه .

المأخذ الأول : وهو كمالها تحت ناقص ، فهذا يرجع إلى أن الكفافة معتبرة في الدوام كما هي معتبرة في الابتداء ، فإذا زالت خيرت المرأة كما تخير إذا بان الزوج غير كفؤ لها . وهذا ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن شروط الكفافة لا يعتبر دوامها واستمرارها ، وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا يشترط أن تكون توابع في الدوام ، فإن رضا الزوجة غير المجبرة شرط في الابتداء دون الدوام . وكذلك الولي والشاهدان ، وكذلك مانع الإحرام والعدة والزنا عند من يمنع نكاح الزانية ، إنما يمنع ابتداء العقد دون استدامته . فلا يلزم من اشتراط الكفافة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها .

الثاني : أنه لو زالت الكفافة في أثناء النكاح بفسق الزوج ، أو حدوث عيب . وجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب ، وهو اختيار قدماء الأصحاب ، ومذهب مالك . وأثبت القاضي الخيار بالعيب الحادث ، ويلزمه إثباته بحدوث فسق الزوج . وقال الشافعي : إن حدث بالزوج ثبت الخيار . وإن حدث بالزوجة فعل قولين .

وأما المأخذ الثاني : وهو أن عتقها أوجب للزوج عليها ملك طلاقه ثالثة : فأخذ ضعيف جدا ، فأي مناسبة بين ثبوت طلاقه ثالثة وبين ثبوت الخيار لها . وهل نصب الشارع ملك الطلاق ثالثة سببا لملك الفسخ ؟ وما يثوم من أنها كانت تبين منه بائنتين فصارت لاثنتين إلا بثلاث ، وهو زيادة إمساك وحبس لم يقتضه العقد فاسد . فإنه يملك أن لا يفارقها البتة . ويمسكها حتى يفرق الموت بينهما . والنكاح عقد على مدة العمر فهو يملك استدامة إمساكها وعتقها لإسبابه هذا الملك . فكيف يسلبه إياه ملكه عليها طلاقه ثالثة ؟ وهذا لو كان الطلاق معتبرا بالنساء . فكيف والصحيح أنه معتبر بمن هو بيده وإليه ، ومشروع في جانبه .

وأما المأخذ الثالث : وهو ملكها نفسها ، فهو أرجح المأخذ وأقربها إلى أصول الشرع . وأبعدها من التناقض ، وسر هذا المأخذ أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها . والعنق يقتضي تملك الرقبة والمنافع للمعتق ، وهذا مقصود العنق وحكمته ، فإذا ملكت رقبته ملكت بضعها ومنافعها ، ومن جعلها منافع البضع . فلا يملك عليها إلا باختيارها ، فخيرها الشارع بين أن تقيم مع زوجها وبين أن تفسخ نكاحه إذ قد ملكت منافع بضعها . وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة رضي الله عنها : « أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : ملكت نفسك فاختاري » .

فإن قيل : هذا منتقض بما لو زوجها ثم باعها ، فإن المشتري قد ملك رقبته وبضعها ومنافعه ولا تسلطونه على فسخ النكاح .

قلنا : لا يرد هذا نقضا ، فإن البائع نقل إلى المشتري ما كان مملوكا له ، فصار المشتري خليفته ، وهو لما زوجها أخرج منتفعة البضع عن ملكه إلى الزوج ثم نقلها إلى المشتري مسلوية منتفعة البضع ، فصار كما لو أجزع عبده مئة ثم باعه .

فإن قيل : فبأن هذا يستقيم لكم فيما إذا باعها ، فهلا قلتم ذلك إذا أعتقها ، وأنها ملكت نفسها مسلوية منتفعة البضع ، كما لو أجزعها ثم أعتقها ، ولهذا ينتقض عليكم هذا المأخذ ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن العنق في تملك العتق رقبته ومنافعه أقوى من البيع ، ولهذا ينفذ فيما لم يعطه ، ويسرى في حصه الشريك بخلاف البيع ، فالعتق إسقاط ما كان السيد يملكه من عتيقه ، وجعله له محررا ،

وذلك يقتضي إسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها . وإذا كان العتق يسرى في ملك الغير المحض الذي لاحق له فيه البتة ، فكيف لا يسرى إلى ملكه الذي تعلق به حق الزوج ؟ فإذا جرى إلى نصيب الشريك الذي لاحق للمعتق فيه فسيروا إلى ملك الذي تعلق به حق الزوج أولى وأحرى ، فهذا محض العدل والقياس الصحيح . فإن قيل : فهذا فيه إسقاط حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك ، فإنه يرجع إلى القيمة .

قيل : الزوج قد استوفى المنفعة بالوطء ، فطريان مايزيل دوامها لا يسقط له حقا ، كما لو طرأ ما يفسده أو يفسده برضاع أو حدوث عيب أو زوال الكفاءة عند من يفسخ به .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه التستائي من حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد قال : « كان لعائشة رضي الله عنها غلام وجارية ، قالت : فأردت أن أعتهما ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ابدئي بالغلام قبل الجارية » ولولا أن التخيير يمنع إذا كان الزوج حراما لم يكن للبداءة بعقب الغلام فائدة ، فإذا بدأت به عتقت تحت حر ، فلا يكون لها اختيار . وفي سنن التستائي أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أيما أمة كانت تحت عبد فتعت فهي بالخيار ما لم يوطأها زوجها » .

قيل : أما الحديث الأول : فقال أبو جعفر العقيلي وقد رواه : هذا خبر لا يعرف إلا بعبد الله بن عبد الرحمن ابن موهب وهو ضعيف . وقال ابن حزم : هو خبر لا يصح . ثم لو صح لم يكن فيه حجة . لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين ، بل قال كان لها عبد وجارية ، ثم لو كانا زوجين لم يكن في أمره لها بعقب العبد أولا ما يسقط خيار المنة تحت الحر . وليس في الخبر أنه أمرها بالابتداء بالزوج لهذا المعنى ، بل الظاهر أنه أمرها بأن تتبدى بالذكر لفصل عتقه على الأنثى ، وأن عتق أنثيين يقوم مقام عتق ذكر ، كما في الحديث الصحيح مبينا . وأما الحديث الثاني : فضعف بأنه من رواية حسن بن عمرو بن أمية الضمري وهو مجهول . فإذا تقرر هذا وظهر حكم الشرع في إثبات الخيار لها . فقد روى الإمام أحمد بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يوطأها . إن شئت فارقته ، وإن وطئها فلا خيار لها ، ولا تستطيع فراقه » .

ويستفاد من هذا قضيتان :

أحدهما : أن خيارها على الراخي ما لم تملكه من وطئها ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد : وللشافعي رضي الله عنه ثلاثة أقوال : هذا أحدها . والثاني : أنه على الفور ، والثالث : أنه إلى ثلاثة أيام .

الثانية : أنها إذا مكنته من نفسها فوطئها سقط خيارها . وهذا إذا علمت بالعتق وثبت الخيار به ، فلو جهتها لم يسقط خيارها بالتمكين من الوطء . وعن أحمد رواية ثانية : أنها لا تعذر بجعلها بملك الفسخ ، بل إذا علمت بالعتق ومكنته من وطئها سقط خيارها . ولو لم تعلم أن لها الفسخ . والرواية الأولى أصح ، فإن عتق الزوج قبل أن تختار وقتلنا إنه لا خيار للمنتقة تحت حر بطل خيارها مساواة الزوج لها ، وحصول الكفاءة قبل الفسخ .

قال الشافعي في أحد أقواله وليس هو المنصور عند أصحابه : لها الفسخ ليتقدم ملك الخيار على العتق فلا يبطله . والأول أقيس لزوال سبب الفسخ بالعتق . وكما لو زال العيب في البيع والتكاح قبل الفسخ به ، وكما لو زال الإعسار في زمن ملك الزوجة الفسخ به . وإذا قلنا الملة ملكها نفسها فلا أثر لذلك ، فإن طلقها حلالا رجعا فعتقت في عتقها فاختارت الفسخ بطلت الرجعة . وإن اختارت المقام معه صح وسقط اختيارها للفسخ لأن الرجعية كالزوجة . وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد : لا يسقط خيارها إذا رخصت بالمقام دون الرجعة ،

ولما أن تختار نفسها بعد الارتجاع . ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق ، فإن الاختيار في زمن هي فيه صائره إلى بينونة ممتنع ، فإذا راجعها صح حينئذ أن تختاره وتقيم معه ، لأنها صارت زوجة . وعمل الاختيار عمله . وترتب أثره عليه . ونظير هذا إذا ارتد زوج الأمة بعد الدخول ثم عتقت في زمن الردة ؛ فعمل القول الأول لها الخيار قبل إسلامه ، فإن اختارته ثم أسلم سقط ملكها للفسخ . وعلى قول الشافعي لا يصح لها خيار قبل إسلامه ، لأن العقد صائر إلى البطلان ، فإذا أسلم صح خيارها .

فإن قيل : لما تقولون إذا طلقها قبل أن تفسخ هل يقع الطلاق أو لا ؟ قيل نعم يقع ، لأنها زوجة . وقال بعض أصحاب أحمد وغيرهم : يوقف الطلاق ، فإن فسخت تبين أنه لم يقع ، وإن اختارت زوجها تبين وقوعه . فإن قيل : لما حكم المهر إذا اختارت الفسخ ؟ . قيل : إما أن تفسخ قبل الدخول أو بعده ، فإن فسخت بعده لم يسقط المهر وهو لسيدها سواء فسخت أو أقامت ، وإن فسخت قبله ففيه قولان هما روايتان عن أحمد : أحدهما لا مهر لأن الفقرة من جهتها ، والثانية يجب نصفه ويكون لسيدها لا لها .

فإن قيل : لما تقولون في المعتق نصفها هل لها خيار ؟ قيل فيه قولان ، وهما روايتان عن أحمد . فإن قلنا لا خيار لها فزوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمها مائة فعقد على مائتين مهرا ثم مات عتقت ولم تملك الفسخ قبل الدخول ، لأنها لو ملكت سقط المهر أو انتصف . فلم تخرج من الثالث . فبرق بعضها فيمتنع الفسخ قبل الدخول ، بخلاف ما إذا لم تملكه فإنها تخرج من الثالث ، فيعتق جميعها .

فصل : في قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة : « لو راجعته ، فقالت : أتأمرني ؟ فقال : لا ، إنما أنا شافع »

فيه ثلاث قضايا : إحداها : أن أمره على الوجوب ، ولهذا فرق بين أمره وشفاعته ، ولا ريب أن امتثال شفاعته من أعظم المستحبات .

الثانية : أنه صلى الله عليه وسلم لم يغضب على بريرة ، ولم ينكر عليها إذ لم تقبل شفاعته : لأن الشفاعة في إسقاط المشفوع عنده حقه ، وذلك إليه إن شاء أسقطه ، وإن شاء أبقاء ، فذلك لا يحرم عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ، ويحرم عصيان أمره .

الثالثة : أن اسم المراجعة في لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية : فيكون ابتداء عقد ؛ وقد يكون مع تشبهه فيكون إمساكا ، وقد سمى سببها ابتداء النكاح للمطلق ثلاثا بعد الزوج الثاني مراجعة . فقال : (فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا) أي إن طلقها الثاني فلا جناح عليا . وعلى الأول أن يتراجعا نكاحا مستأنفا .

جواز أكله صلى الله عليه وسلم من الصدقة المهداة

وفي أكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة وقال : « هو عليا صدقة ولنا هدية » دليل على جواز أكل الغني وبني هاشم وكل من تحرم عليه الصدقة مما يهديه إليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة المأكول ، ولأنه قد بلغ حله ، وكذلك يجوز له أن يشتريه منه بماله ، هذا إذا لم تكن صدقة نفسه ، فإن كانت صدقته لم يجوز له أن يشتريها ولا يهبها ولا يقبلها هدية ، كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمه رضي الله عنه عن شراء صدقته ، وقال : « لا تشتريها وإن أعطاكها بأمرهم » .

فصل : في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق مما قل وكثر وقضائه بصحة

النكاح على ما مع الزوج من القرآن

ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها : « كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه ثلثي عشرة أوقية ونشا فذلك خمسمائة » .

وقال عمر رضى الله عنه : « ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح شيئا من نسائه ، ولا أنكح شيئا من بناته على أكثر من ثلثي عشرة أوقية » . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى . والأوقية أربعون درهما .

وفي صحيح البخارى من حديث سهل بن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل « تزوج ولو بغنام من حديد » .

وفي سنن أبي داود من حديث جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أعطى في صداق ملء كفه سويقا أو تمرا فقد استحل » .

وفي الترمذى : « أن امرأة من بنى قريظة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رضىت من نفسك وما لك لنعلين ؟ قالت : نعم ، فأجازه » قال الترمذى : حديث صحيح .

وفي مسند الإمام أحمد من حديث عائشة رضى الله عنها : « عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن أعظم النكاح بركة أبسر مؤنة » .

وفي الصحيحين : « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك ، فقامت طويلا . فقال رجل : يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ قال : ما عندي إلا إزارى هذا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك إن أعطيتني إزارك جلست ولا إزار لك . فالتمس شيئا قال : لا أجد شيئا . قال : فالتمس ولو خاتما من حديد . فالتمس ولم يجد شيئا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل معك شيء من القرآن ؟ قال : نعم . سورة كذا وسورة كذا لسور ساءها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد زوجتكها بما معك من القرآن » .

وفي التيسارى : « أن أبا طلحة خطب أم سليم فقالت : والله يا أبا طلحة ما مثلك يرده ، ولكنك رجل كافر ، وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحمل لى أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهرى لا أسألك غيره فأسلم ، فكان ذلك مهرها » قال ثابت : فاسمعنا بامرأة قط كانت أكرم مهر من أم سليم ، فلخطت به فولدت له .

فتضمن هذا الحديث : أن الصداق لا يتقدر أقله ، وأن قبضة السوق وخاتم الحديد والتعلين يصح تسميتها مهر . وتحمل بها الزوجة .

وتضمن أن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح ، وأنها من قلة بركته وعسره .

وتضمن أن المرأة إذا رضىت بعلم الزوج ، وحفظه للقرآن أو بعضه من مهرها جاز ذلك ، وكان ما حصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها . كما إذا جعل السيد عتقها صداقها ، وكان انتفاعها بحريتها وملكوها

لرقيتها هو صداقها ، وهذا هو الذي اختارته أم سليم من انضاعها بإسلام أبي طلحة ، وبنلها نفسها له إن أسلم . وهذا أحب إليها من المال الذى يبذلها الزوج ، فإن الصداق شرع فى الأصل حقاً للمرأة تنتفع به . فإذا رضيت بالطم والدين وإسلام الزوج وقراءته للقرآن كان هذا من أفضل المهور وأنفعها وأجلها . فما خلا العقد عن مهر : وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم أو عشرة من النص والقياس ، إلى الحكم بصحة كون المهر مذكراً نصاً وقياساً ؟ وليس هذا مستويًا بين هذه المرأة وبين الموهوبة التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهى خالصة له من دون المؤمنين . فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة عن ولّى وصداق . بخلاف ما نحن فيه ، فإنه نكاح بولّى وصداق وإن كان غير مالى ، فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال لما يرجع إليها من نفعه ، ولم تهب نفسها للزوج هبة مجردة كهبة شيء من مالها ، بخلاف الموهوبة التى خص الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم . هذا مقتضى هذه الأحاديث .

وقد خالف فى بعضه من قال : لا يكون الصداق إلا مالا ، ولا يكون منافع آخر ، ولا علمه ولا تعليمه صداقاً ، كقول أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله فى رواية عنه ، ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك رحمه الله ، وعشرة دراهم كإبي حنيفة رحمه الله ، وفيه أقوال أخر شاذة لادليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، ولا قول صاحب .

ومن ادعى فى هذه الأحاديث التى ذكرناها اختصاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وأنها منسوخة . أو أن عمل أهل المدينة على خلافها . فلدعى لا يقوم عليها دليل . والأصل يردّها . وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ، ولم ينكر عليه أحد . بل عد ذلك من مناقبه وفضائله . وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم . ولا سبيل إلى إثبات التقدير إلا من جهة صاحب الشرع .

العيوب التى يرد بها الزوج

فى حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه فى أحد الزوجين يجد بصاحبه برصاً أو جنوناً أو جذاماً ، أو يكون الزوج عتيماً .

فى مسند أحمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى غفار ، فلما دخل عليها . ووضع ثوبه . وقعد على الفراش أبصر بكشمها بياضاً ، فأماز عن الفراش . ثم قال : خذى عليك ثيابك ، ولم يأخذ مما آتاها شيئاً . »

وفى الموطأ عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « أيا امرأة غرت بها رجل بها جنون أو جذام أو برص ، فلها المهر بما أصاب منها ، وصداق الرجل على من غره » وفى لفظ آخر : « قضى عمر رضى الله عنه فى البرصاء والجذام والمجنونة إذا دخل بها ففرق بينهما ، والصداق لما بميسه إياها ، وهو له على وليها . »

وفى سنن أبى داود من حديث عكرمة : عن ابن عباس رضى الله عنهما « طلق عبد يزيد أبو ركاة زوجته أم ركاة ، ونكح امرأة من مزينة ، فجمعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ما بينى عني إلا كما تنفى هذه الشعرة ، لشعره أخذتها من رأسها ، ففرق بينى وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حية فذكر الحديث ،

وفيه : « أنه صلى الله عليه وسلم قال له : طلقها ، ففعل . قال : راجع امرأتك أم ركانة . فقال : إني طلقها ثلاثاً يا رسول الله ، قال : قد علمت أوجعها ، وتلا : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) » .

ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له ، عن بعض بني أبي رافع وهو مجهول ، ولكن هو تابعي ، وابن جريج من الأئمة الثقات المدلول ، ورواية المدلل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح ، ولم يكن الكذب ظاهراً في التابعين ، ولا سيما التابعين من أهل المدينة ، ولا سيما مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس إليها ، لا يظن بابن جريج أنه حملها عن كذاب ، ولا عن غير ثقة عنده ، ولم يبين حاله .

وجاء التفريق بالعدة عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، وعبد الله بن مسعود ، ومجرة بن جندب ، ومعاوية ابن أبي سفيان ، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة . والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم ، لكن عمر وابن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أجلوه سنة ، وعثمان ومعاوية ومجرة رضي الله عنهم لم يؤجلوه ، والحارث بن عبد الله رضي الله عنه أجله عشرة أشهر .

وذكر سعيد بن منصور : حدثنا هشيم ، أنبأنا عبد الله بن عوف عن ابن سيرين : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلاً على بعض السامية فزوج امرأة وكان عقياً ، فقال له عمر رضي الله عنه : أعلنها أنك عقيم ؟ قال : لا . قال : فانطلق فأعلمها ثم خيرها . وأجل مجنوناً سنة . فإن أفاق وإلا فارق بينه وبين امرأته فاختلف الفقهاء في ذلك ؟ فقال داود وابن حزم ومن وافقهما : لا يفسخ النكاح بعيب البتة ، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يفسخ إلا بالجب ، والعدة خاصة . وقال الشافعي ومالك : يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب والعدة خاصة . وزاد الإمام أحمد عليهما : أن تكون المرأة فتقاء منقرقة ما بين السبيلين ، ولأصحابه في ثفن الفرج والقلم ، واغراق جمرى البول والمثى في الفرج ، والقروح السيالة فيه ، والبواسير ، والناصور ، والاستحاضة ، واستطلاق البول ، والتجو : والخصى ، وهو قطع البيضتين ، والسل وهو سل البيضتين ، والوجه وهو رضهما ، وكون أحدهما خثى مشكلاً ، والميب الذي يصاحبه مثله من العيوب السبعة ، والميب الحادث بعد العقد وجهان .

وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى رد المرأة بكل عيب تردّ به الجارية في البيع ، وأكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مغلته ، ولا من قاله ، ومن حكاه أبو عاصم العباداني في كتاب [طبقات أصحاب الشافعي] وهذا القول هو القياس . أو قول ابن حزم ومن وافقه .

وأما الاختصار على عيبين أو سنة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له . فالعيب والخرس والطرش . وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو كون الرجل كذلك من أعظم المنفرات ، والسكوت عنه من أتمجح التدليس والفش ، وهو مناف للدين ، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة ، فهو كالمشروط عرفاً .

وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم ، وغيرها . فإذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال بلا نقص .

والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة . ويجب الخيار وهو أولى من البيع ، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع ،

وما ألزم الله ورسوله مفروراً قط ، ولا مغبوناً بما غرّبه ، وغبن به . ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده ، وعذله وحكمته ، وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة .

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال : قال عمر رضي الله عنه : أيما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها ثم أطلع على ذلك فلها مهرها بمسبه إياها ، وعلى الولي الصداق بما دلّس كما غره .

وردّ هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه ، من باب المذيان البارد المخالف لإجماع أهل الحديث قاطبة . قال الإمام أحمد : إذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه . فن يقبل ؟ وأئمة الإسلام جمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يروا عنه عمر رضي الله عنه ، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يرسل إلى سعيد يسأله عن قضايا عمر رضي الله عنه فينبئ بها ، ولم يعظم أحد قط من أهل عصره ولا من بعدهم ممن له في الإسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه ، ولا عبرة بغيرهم .

وروى الشعبي عن عليّ كرم الله وجهه : « أيما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجه بالخيار مالم يسها ، إن شاء أمسك . وإن شاء طلق ، وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها » .

وقال وكيع : عن سفيان الثوري : عن يحيى بن سعيد . عن سعيد بن المسيب . عن عمر رضي الله عنهم قال : إذا تزوجه برصاء أو عمية فدخل بها فلها الصداق ، ويرجع به على من غره . وهذا يدل على أن عمر رضي الله عنه لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والمحصرون ماعداها .

وكذلك حكم قاضي الإسلام حقا الذي يضرب المثل بعلمه ودينه ، وحكمه شريع رضي الله عنه قال عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه : خاصم رجل إلى شريع فقال : إن هؤلاء قالوا لي : إنا نزوجك أحسن الناس ، فجاؤني بامرأة عمية فقال شريع : إن كان دلّس لك بعيب لم يخر ، فتأمل هذا القضاء ، وقوله : إن كان دلّس لك بعيب كيف يقتضى أن كل عيب دلّست به المرأة فلزوج الردّ به . وقال الزهري رضي الله عنه : يرد النكاح من كل داء عضال .

ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف ، علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب ، إلا رواية رويت عن عمر رضي الله عنه : « لا لئلا النساء إلا من العيوب الأربعة : الجنون والجذام والبرص والداء الفرج » وهذه الرواية لا تنالها إسناداً أكثر من أصبغ وابن وهب عن عمر وعليّ رضي الله عنهما : وقد روى عن ابن عباس ذلك بإسناد متصل ، ذكره سفيان عن عمرو بن دينار عنه .

هذا كله إذا أطلق الزوج ، وأما إذا اشترط السلامة أو شرط الجمال فبانت شوها ، أو شرطها شابة حديثة السن فبانت هجوزاً اشطه ، أو شرطها بيضاء فبانت سوداء ، أو بكرًا فبانت ثيبًا ، فله الفسخ في ذلك كله ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، وإن كان بعده فلها المهر ، وهو غرم على وليها إن كان غره ، وإن كانت هي الغارة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته ، ونص على هذا أحد في إحدى الروايتين عنه ، وهو أنيسهما ، وأولاهما بأصوله فيما كان الزوج هو المشتراط ، وقال أصحابه : إذا شرطت فيه صفة فإن بخلافها فلا خيار لها إلا في شرط الحرية إذا بان عبداً ، فلها الخيار .

وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان : والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل إثبات الخيار لها إذا فات ما اشترطته أولى ، لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق . فإذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفرق بغيره ، فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى ، وإذا جاز لها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة لأشبهته في دينه ولا في عرضه ، وإنما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به ، فإذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً فبان شيخاً مشوهاً أعشى أطروش أغبر أسود ، فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ ؟ هذا في غاية الامتناع والتناقض ، والبعيد عن القياس ، وقواعد الشرع ، وبالله التوفيق .

وكيف يمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدة من البرص ، ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير ؟ وكذلك غيره من أنواع الداء العضال . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على البائع كتمان عيب سلعة ، وحرم على من علمه أن يكتمه من المشتري ، فكيف بالمعيوب في النكاح ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لقاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية رضي الله عنه أو أبي جهم رضي الله عنه : أما معاوية فصالح لك لامل له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، فلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب ، فكيف يكون كتمان وتدليس والغش الحرام به سبباً للزوم ؟ وجعل ذا العيب غلاً لازماً في عتق صاحبه مع شدة نفرة عنه ، ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه ، وهذا مما يعلم يقيناً أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه ، والله أعلم .

وقد ذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من المعيوب فوجد أي عيب كان فالتنكاح باطل من أصله غير منقذ ، ولا خيار له فيه ، ولا إجازة ، ولا نفقة ، ولا ميراث . قال : إن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، لإزالة غير المعبية بلاشك ، فلذا لم يزوجه فلا زوجية بينهما .

فصل : في حكم النبي صلى الله عليه وسلم في خلع المرأة لزوجها

قال ابن حبيب في الواضحة : « حكم النبي صلى الله عليه وسلم بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها حين اشتكى إليه الخلع ، فحكم على فاطمة بالخلعة الباطنة خلع البيت ، وحكم على علي كرم الله وجهه بالخلعة الظاهرة » ثم قال ابن حبيب : والخلعة الباطنة : المعجن ، والطبخ ، والفرش ، وكس البيت ، واستقاء الماء وعمل البيت كله .

وفي الصحيحين « أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرحا . وتساله خادماً فلم يجبه ، فذكرت ذلك لمائشة رضي الله عنها . فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته . قال علي كرم الله وجهه : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبتا نقوم . فقال : مكانكما ، فجاء فقمعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على بطني . فقال : ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتا ؟ إذا أخذتما مضاجعكما فسيح الله ثلاثاً وثلاثين ، واحداً ثلاثاً وثلاثين ، وكبيرا أربعاً وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم . قال علي كرم الله وجهه : فما تركها بعد . قيل : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين .

وصح عن أسهاء أنها قالت : كنت أعلم الزبير خلع البيت كله ، وكان له فرس وكنت أسوسه ، وكنت أجش له ، وأقوم عليه . وصح عنها : أنها كانت تعلف فرسه ، وتسقي الماء ، وتغز الدلو ، وتمجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ .

فأختلف الفقهاء في ذلك . فأوجب طائفة من السلف والخلف خدمتها له في مصالح البيت ، وقال أبو ثور : عليها أن تخدم زوجها في كل شيء . ومنعت طائفة وجوب خدمته عليها في شيء . وبين ذهب إلى ذلك مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة رحمهم الله :

وأهل الظاهر قالوا : لأن عقد النكاح إنما اقتضى الاستمتاع لا الاستخدام . وبذلك المنافع . قالوا : والأحاديث المذكورة إنما تدل على التطوع ومكارم الأخلاق . فأين الوجوب منها .

واحتج من أوجب الخدمة بأن هذا هو المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه . وأما ترفية المرأة ، وخدمة الزوج ، وكفنه ، وطحنه ، وعجنه ، وغسله ، وفرشه ، وقيامه بخدمة البيت فمن المنكر والله تعالى يقول : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال : (الرجال قوامون على النساء) وإذا لم تخدم المرأة بل يكون هو الخادم لها فهي القوامة عليه .

وأيضاً فإن المهر في مقابلة البضع ، وكل من الزوجين يقضى وطره من صاحبه . فلماذا أوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها في مقابلة استمتاعه بها وخدمتها . وما جرت به عادة الأرواح .

وأيضاً فإن العقود المطلقة إنما تنزل على العرف ، والعرف خدمة المرأة وقيامه بمصالح البيت الداخلة ، وقولهم : إن خدمة فاطمة رضي الله عنها ، وأسما كانت تبرعا وإحسانا . يرده أن فاطمة رضي الله عنها كانت تشكى ما تلقى من الخدمة ، فلم يقل لعل رضي الله عنه لا خدمة عليها . وإنما هي عليك . وهو صلى الله عليه وسلم لا يحبني في الحكم أحدا . ولما رأى أسما رضي الله عنها والعلف على رأسها ، والزبير معه . لم يقل له لا خدمة عليها . وإن هذا ظلم لها ، بل أقره على استخدامها . وأقر سائر أصحابه على استخدام أزواجهن مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية ، هذا أمر لا ريب فيه .

ولا يضح التفريق بين شريفة ودينية وفقيرة وغنية . فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها . وجاءته صلى الله عليه وسلم تشكو إليه الخدمة فلم يشكها .

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المرأة عانية فقال : « اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم » والعاني الأسير . ومرتبة الأسير خدمة من هو تحت يده . ولا ريب أن النكاح نوع من الرق . كما قال بعض السلف : النكاح رق فلا ينظر أحدكم عند من يرق كرمته ، ولا ينق على المنصف الراجح من المذهبين ، والأقوى من الدليلين .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما

روى أبو داود في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها : « أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن ثمارة ففكر بكسر بعضها ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا ، فقال : خذ بعض ملأ وفارقها ، فقال : ويصلح ذلك يا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فإني أصدقها حديثين وهما بيدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خذها وفارقها ففعل . »

وقد حكم تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقوله تعالى : (وإن خضم شقاق بينهما فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليا خيرا) .

وقد اختلف السلف والخلف في الحكمين : هل هما حاكمان أو وكيلان ؟ على قولين : أحدهما : أنهما

وكيلان ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله في قول ، وأحد رحمه الله في رواية . والثاني أنها حاكنا ، وهذا قول أهل المدينة ومالك : وأحد في الرواية الأخرى ، والشافعي في القول الآخر ، وهذا هو الصحيح .

والعجب كل العجب ممن يقول هما وكيلان لاحا كان ، والله تعالى قد نصبهما حكيمين ، وجعل نصبهما إلى غير الزوجين . ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلًا من أهله ، ولتبعث وكيلًا من أهلها . وأيضًا فلو كانا وكيلين لم يختصا بأن يكونا من الأهل . وأيضًا فإنه جعل الحكم إليهما فقال : (إن يريدان إصلاحًا يوفق الله بينهما) والوكيلان لا إرادة لهما إنما يتصرفان بإرادة موكليهما . وأيضًا فإن الوكيل لا يسمى حاكمًا في لغة القرآن ، ولا في لسان الشارع ، ولا في العرف العام ولا الخاص . وأيضًا فالحكم من له ولاية الحكم والإلزام . وليس للوكيل شيء من ذلك . وأيضًا فإن الحكم أبلغ من حاكم لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل دالة على الثبوت ، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك : فإذا كان اسم الحاكم لا يصدق على الوكيل المحض ، فكيف بما هو أبلغ منه ؟ وأيضًا فإنه سبحانه خاطب بذلك غير الزوجين : وكيف يصح أن يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما ، وهذا يحوج إلى تقدير الآية هكذا وإن خضم شقاق بينهما فروهما أن يوكلًا وكيلين وكيلًا من أهله ووكيلًا من أهلها ، ومعلوم بمبدأ لفظ الآية ومعتها عن هذا التقدير . وأنها لاتدل عليه بوجه . بل هي دالة على خلافه ، وهذا بحمد الله واضح .

وبعث عثمان بن عفان ابن عباس ومعاوية رضي الله عنهما حكيمين بين عقيل بن أبي طالب ، وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنهما فقيل لهما : إن رأيكما أن تفرقا ففرقا .

وصح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال للحكيم بين الزوجين : « عليكما إن رأيكما أن تفرقا ففرقا ، وإن رأيكما أن تجمعا جمعا » .

فهذا عثمان ، وعلي ، وابن عباس . ومعاوية رضي الله عنهم . جعلوا الحكم إلى الحكيمين ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وإنما يعرف الخلاف بين التابعين فمن بعدهم ، والله أعلم .

وإذا قلنا إنهما وكيلان فهل يخير الزوجان على توكيل الزوج في الفرقة بعوض وغيره . وتوكيل الزوجة في بذل العوض أولا يجبران ؟ على روايتين . فإن قلنا يجبران ، فلم يوكلًا جعل الحاكم ذلك إلى الحكيمين بخير رضا الزوجين .

وإن قلنا إنهما حكام لم يحتاج إلى رضا الزوجين . وعلى هذا النزاع يبقى مالو غاب الزوجان أو أحدهما . فإن قيل : إنهما وكيلان لم ينقطع نظر الحكيمين . وإن قيل : حكامان انقطع نظرهما لعدم الحكم على الغائب ، وقيل يبقى نظرهما على القولين ؛ لأنهما يتصرفان بمظهرهما . فهما كالتاخرين . وإن جن الزوجان انقطع نظر الحكيمين إن قيل إنهما وكيلان . لأنهما فرع الموكلين ولم ينقطع إن قيل إنهما حكام . لأن الحاكم يلي على المختار . وقيل ينقطع أيضا لأنهما منصوبان عنهما ، فكأنهما وكيلان ، ولا ريب أنهما حكام فنيما شائبة الوكالة . ووكيلان منصوبان للحكم . فمن العلماء من رجع جانب الحكم . ومنهم من رجع جانب الوكالة ، ومنهم من اعتبر الأمرين .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلع

في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه : « أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين . ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقبل الحديثة وطلقها تطليقة واحدة » .

وفي سنن النسائي عن الربيع بنت معوذ : « أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي ، فأقى أخوها يشكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه فقال : خط الذي لها عليك وخل سيئها ، قال : نعم . فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تربع حبيضة واحدة وتلتحق بأهلها » .

وفي سنن أبي داود عن ابن عباس : « أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها . فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد حبيضة » .

وفي سنن الدارقطني في هذه القصة : « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لتردين عليه حديثه التي أعطاك ؟ قالت : نعم وزيادة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة فلا . ولكن حديثه . قالت : نعم . فأخذ ماله وخل سيئها ، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال الدارقطني : إسناده صحيح .

فتضمن هذا الحكم النبوي عدة أحكام :

أحدها : جواز الخلع كما دل عليه القرآن . قال تعالى : (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله فإن خفتم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيها افتدت به) .

ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس ، خالفت النص والإجماع . وفي الآية دليل على جوازه مطلقا بإذن السلطان وغيره . ومنعه طائفة بدوئذنه . والأئمة الأربعة والجمهور على خلافه .

وفي الآية دليل على حصول البينونة به . لأنه سبحانه سياه فدية . ولو كان رجعيًا ، كما قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له . ودل قوله سبحانه : (فلا جناح عليهما فيها افتدت به) على جوازه بما قل وكثر . وأن له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما .

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل « أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثت أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه . ففخوص في ذلك إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فأجازها ، وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فما دونه » .

وذكر أيضا عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع : « أن ابن عمر رضي الله عنه جاءته امرأة لأمراه اختلعت من كل شيء لها ، وكل ثوب لها ، حتى ثوبها » .

ورفعت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة نشزت عن زوجها فقال : « اخلعها ولو من قرطها » ذكره حاد بن سلمة ، عن أيوب بن كثير بن أبي كثير عنه .

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن ليث عن الحكم بن عيينة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : لا يأخذ منها فوق ما أعطاه .

وقال طائوس : لا يجل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه ، وقال عطاء : إن أخذ زيادة على صداقها فالزيادة مردودة إليها . وقال الزهري : لا يجل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه . وقال ميمون بن مهران : إن أخذ منها أكثر مما أعطاه لم يصرح بإحسان ، وقال الأوزاعي : كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها شيئا إلا ماسقا إليها . والذين جوزوه احتجوا بظاهر القرآن ، وآثار الصحابة ، والذين منعه احتجوا بحديث أبي الزبير : أن ثابت بن قيس بن شماس لما أراد خلع امرأته قال النبي صلى الله عليه وسلم : أتدريين عليه حديثه ؟ قالت : نعم وزيادة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة فلا . قال الدارقطني : سمعه أبو الزبير من غير واحد وإسناده صحيح .

قالوا : والآثار من الصحابة مختلفة . ففهم من روى عنه تحريم الزيادة ، ومنهم من روى عنه إباحتها ، ومنهم من روى عنه كراهتها . كما روى وكيع عن أبي حنيفة رحمه الله عن عمار بن عمران الحمدي عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه ، والإمام أحمد أخذ بهذا القول ، ونص على الكراهة وأبو بكر من أصحابه حرم الزيادة وقال : ترد عليها .

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عطاء : أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : إني أبغض زوجي ، وأحب فراقه . قال : فتردين عليه حديثه التي أصدقتك ؟ قالت : نعم وزيادة من مالي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة من مالك فلا ، ولكن الحديثك ، قالت : نعم ، فقضى بذلك على الزوج ، وهذا وإن كان مرسلًا فحديث أبي الزبير مقوله . وقد رواه ابن جريج عنها . وفي تسميته صلى الله عليه وسلم الخلع فدية . دليل على أن فيه معنى المفاوضة . ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين . فإذا تقابلا الخلع ورد عليها ما أخذ منها وارتجعهما في العدة . فهل لهما ذلك ؟ منه الأئمة الأربعة وغيرهم . وقالوا : قد بانت منه بنفس الخلع .

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : في المختلعة : إن شاء أن يراجعهما فليرد عليها ما أخذ منها في العدة . وليشهد على رجعتها . قال معمر : وكان الزهري يقول بذلك ، قال قتادة : وكان الحسن يقول لا يراجعهما إلا بمخلصة .

ولقول سعيد بن المسيب والزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ ، تتلقاه قواعد الفقه وأصوله بالقبول . ولا نكاهة فيه غير أن العمل على خلافه ، فإن المرأة مادامت في العدة فهي في حبسه ، ويلحقها صريح طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء ، فإذا تقابلا عقد الخلع وتراجعا إلى ما كانا عليه بتراضيهما لم تمنع قواعد الشرع ذلك . وهو بخلاف ما بعد العدة . فلما قد صارت منه أجنبية محضة ، فهو خاطب من الخطاب ، ويدل على هذا أن له أن يتزوجها في عدتها به بخلاف غيره .

وفي أمره صلى الله عليه وسلم المختلعة أن تمتد بحيضة واحدة ، دليل على حكيم .

أحدهما : أنه لا يجب عليها ثلاث حيض . بل تكفيها حيضة . وهذا كما أنه صريح السنة ، فهو مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان . وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، والربيع بن ميمون ، وعمر رضي الله عنهم وهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم . فهؤلاء الأربعة من الصحابة لا يعرف لهم مخالفهم ، كما رواه الليث بن

سعد عن نافع مولى ابن عمر رضى الله عنه : أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء . وهى تخبر عبد الله بن عمر رضى الله عنه : أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه . ففجاء عنها إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال له : إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم ، أفنتقل ؟ فقال عثمان رضى الله عنه : لننتقل ولا ميراث بينهما ، ولا عدة عليها إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حبل . فقال عبد الله ابن عمر : فثمان رضى الله عنه خيرنا وأعلمنا .

وذهب إلى هذا المذهب إسحاق بن راهويه . والإمام أحمد في رواية عنه اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية قال : من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة ، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ، ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل ، وذلك يكفى فيه حيضة كالاستبراء .

قالوا : ولا ينتقض هذا علينا بالمطلقة ثلاثاً ، فإن باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحداً بائنة ورجعية . قالوا : وهذا دليل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق . وهو مذهب ابن عباس وعثمان وابن عمر والربيع رضى الله عنها وعنهما .

ولا يصح عن صفاء أنه طلاق البتة ، فروى الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهم : أنه قال : « الخلع تفريق ، وليس بطلاق » .

وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو عن طاوس : « أن إبراهيم بن سعد سأله عن رجل طلق امرأته تطليقتين . ثم اختلعت منه أبنتكحها ؟ قال ابن عباس رضى الله عنه : نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها واخلع بين ذلك » .

فإن قيل : كيف تقولون : إنه لا يخالف لمن ذكرتم . من الصحابة . وقد روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن مهان : « أن أم بلدة الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد ، واختلعت منه فبينما غارتها إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فأجاز ذلك ، وقال : هى واحدة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سميت » وذكر ابن أبي شيبه : حدثنا على بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم النخعي : عن علقمة عن ابن مسعود قال : « لا تكون تطليقة بائنة إلا في فدية أو إيلاء » وروى عن على بن أبي طالب رضى الله عنه ، فهو لاء ثلاثة من أجلاء الصحابة رضى الله عنهم .

قيل : لا يصح هذا عن واحد منهم . أما أثر عثمان رضى الله عنه فطعن فيه الإمام أحمد والبيهقي وغيرهما ، قال شيخنا : وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه علة ، وإنما يرى الاستبراء فيه بمحضة ، فلو كان عنده طلاقاً لأوجب فيه العدة ، وابن مهان الراوى لهذه القصة عن عثمان رضى الله عنه لا نعرفه بأكثر من أنه مولى الأسلميين ، وأما أثر على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال أبو محمد بن حزم : رويناه من طريق لا يصح عن على رضى الله عنه ، وأما أثر ابن مسعود على سوء حفظ ابن أبي ليلى ، ثم غايته إن كان محفوظاً أن يدل على أن الطالقة في الخلع تقع بائنة لا أن الخلع يكون طلاقاً بائناً ، وبين الأمرين فرق ظاهر . والذي يدل على أنه ليس بطلاق أن الله سبحانه وتعالى . رتب على الطلاق بعد الدخول الذى لم يستوف عدده ثلاثة أحكام كلها متنفذة عن الخلع أحدها : أن الزوج أحق بالرجعة فيه . الثانى : أنه محسوب من الثلاث فلا يعمل بعد استيفاء العدد إلا بعد زوج وإصابة . الثالث أن العدة فيه ثلاثة قروء ، وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع

وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة ، وثبت بالنص جوازه بعد طلقين ووقوع
ثالثة بعده ، وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق ، فإنه سبحانه قال : (الطلاق مرتان فإسناك بمعروف أو
تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله فإن خفتم أن لا يقيا
حدود الله فلا جناح عليهما فيها افتتد به) وهذا وإن لم يختص بالمطلقة تطليقتين ، فإنه يتناولها وغيرها .

ولا يجوز أن يعود الفدمير إلى من لم يذكر ويحلى منه المذكور ، بل إما أن يختص بالسابق أو يتناولها وغيره .
ثم قال : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد) وهذا يتناول من طلقت بعد فدية وطلقتين قطعا ، لأنها هي
المذكورة . فلا بد من دخولها تحت اللفظ ، فهذا فهم ترجمان القرآن الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أن يعلمه الله تأويل القرآن ، وهي دعوة مستجابة بلا شك .

وإذا كانت أحكام الفدية غير أحكام الطلاق دل على أنها غير جنسه ، فهذا مقتضى النص والقياس ،
وأقوال الصحابة .

ثم من نظر إلى حقائق العقود وما قصدتها دون ألفاظها يعد الخلع فسحا بأي لفظ كان ، حتى بلفظ الطلاق .
وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد وهو اختيار شيخنا . قال : وهذا ظاهر كلام أحمد ، وكلام ابن عباس
وأصحابه .

قال ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار : أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : ما أجزأه المال فليس
بطلاق . قال عبد الله بن أحمد : رأيت أبي كان يذهب إلى قول ابن عباس .

وقال عمرو عن طاوس عن ابن عباس : « الخلع تفريق وليس بطلاق » .

وقال ابن جريج : عن ابن طاوس ، كان أبي لا يرى الفداء طلاقا وبغيره .

ومن اعتبر الألفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله بلفظ الطلاق طلاقا ، وقواعد الفقه
وأصوله تشهد أن المرعى في العقود حقائقها ومعانيها لأصورها وألفاظها وبالله التوفيق .

ومما يدل على هذا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع
هذا أمرها أن تمتد بحیضة » وهذا صريح في أنه فسخ ولو وقع بلفظ الطلاق .

وأیضا فإنه سبحانه علن عليه أحكام الفدية بكونه فدية . ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ ، ولم يعين الله
سبحانه لها لفظا معينا . وطلاق الفداء طلاق مقيد ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق . كما لا يدخل تحتها
في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة . وبالله التوفيق .

ذكر أحكام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطلاق

ذكر حكمه صلى الله عليه وآله وسلم في طلاق المازل وزائل العقل والمكره والتطليق في نفسه

في السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « ثلاث جد من جد وهزل من جد : النكاح ، والطلاق ،
والرجعة » وفيها عنه من حديث عائشة رضي الله عنها : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه » وفيها : عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « لا طلاق في إغلاق » وصح عنه : « أنه قال للمكر بالزنا : أبك جنونا ؟ »
وثبت عنه : « أنه أمر به أن يستنكه » .

وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه : « أنه قال لعمر رضى الله عنه ألم تعلم أن القلب رفع عن ثلاث : عن الجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ » .

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به » فتضمنت هذه السنن أن ما لم ينطق به الإنسان من طلاق أو عتاق أو يمين أو نذر ونحو ذلك فهو غير لازم بالنية والقصد ، وهذا قول الجمهور .

وفي المسألة قولان آخران . أحدهما : التوقف فيها . قال عبد الرزاق عن معمر : سئل ابن سيرين عن طلق في نفسه ؟ فقال : أليس قد علم الله ما في نفسك ، قال : بلى . قال : فلا أقول فيها شيئا .

والثاني : وقوعه إذا جزم عليه ، وهذا رواية أشبه عن مالك . وروى عن الزهري ، وحجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » وأن من كفر في نفسه فهو كفر . وقوله تعالى : (إن تبدلوا ما في أنفسكم أو تنهضوا بما حسبكم به الله) وأن المصير على المعصية فاسق مؤاخذ وإن لم يفعلها . وبأن أعمال القلوب في الثواب والعقاب كأعمال الجوارح ، ولهذا يثاب على الحب . والبغض ، والموالة . والمعادة في الله ، وعلى التوكل والرضا ، والعزم على الطاعة : ويعاقب على الكبر ، والحسد ، والعجب . والشك ، والرياء ، وظن السوء بالأبرياء ، ولا حجة في شيء من هذا على وقوع الطلاق والعتاق بمجرد النية من غير تلفظ .

أما حديث : « الأعمال بالنيات » فهو حجة عليهم ، لأنه أخبر فيه أن العمل مع النية هو المعتبر لالنية وحدها . وأما من اعتقد الكفر بقلبه أو شك فهو كافر لزوال الإيمان الذي هو عقد القلب مع الإقرار . فإذا زال العقد الجازم كان نفس زواله كفرا . فإن الإيمان أمر وجودي ثابت قائم بالقلب . فالتم يقم بالقلب حصل ضده وهو الكفر ، وهذا كالعلم والجهل إذا فقد العلم حصل الجهل . وكذلك كل تقيضين زال أحدهما خالفه الآخر .

وأما الآية فليس فيها أن المحاسبة بما يخفيه العبد إلزام بأحكامه بالشرع ، وإنما فيها محاسبته بما يبيده ويخفيه ، ثم هو مغفور له ، أو معذب فأين هذا من وقوع الطلاق بالنية .

وأما أن المصير على المعصية فاسق مؤاخذ ، فهذا إنما هو فيمن عمل المعصية ثم أصر عليها ، فهذا عمل اتصل به العزم على معاودته ، فهذا هو المصير .

وأما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين أمرين : إما أن لا تكتب عليه ، وإما أن يكتب له حسنة إذا تركها لله عز وجل .

وأما الثواب والعقاب على أعمال القلوب فحق ، والقرآن والسنة به مملوءان ولكن وقوع الطلاق والعتاق بالنية من غير تلفظ أمر خارج عن الثواب والعقاب ، ولا تلازم بين الأمرين ، فإن ما يعاقب عليه من أعمال القلوب هو معاصي قلبية يستحق العقوبة عليها ، كما يستحقه على المعاصي البدنية إذ هي منافية لعبودية القلب . فإن الكبر ، والعجب ، والرياء ، وظن السوء محرمات على القلب ، وهي أمور اختيارية يمكن اجتنابها ، فيستحق العقوبة على فعلها ، وهي أسماء لمعان مسمياتها قائمة بالقلب ، وأما العتاق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان ، أو ما ما ناب عنه من إشارة أو كتابة وليسا اسمين لما في القلب مجردا عن النطق .

وتضمنت أن المكلف إذا هزل بالطلاق أو النكاح أو الرجعة لزمه ما هزل به ، فدل ذلك على أن كلام المأزول معتبر ، وإن لم يعتبر كلام النائم والناسي وزائل العقل والمكروه .

والفرق بينهما أن المأزول قاصد للفظ غير مريد لحكمه ، وذلك ليس إليه ، فإنما إلى المكلف الأسباب ، وأما ترتب مسيئتها وأحكامها فهو إلى الشارع قصده المكلف أو لم يقصده ، والعبرة بقصده السبب اختياراً في حال عقله وتكليفه ، فإذا قصده ترتب الشارع عليه حكمه ، جده أو هزل ، وهذا بخلاف التأثم والمبرسم ، والمجنون ، والسكران ، وزائل العقل ، فإنهم ليس لهم قصد صحيح ، وليسوا مكلفين ، فألفاظهم لغو بمنزلة ألفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصده .

وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عالم به ولم يرد حكمه ، وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه ، فالمراتب التي اعتبرها الشارع أربعة :

أحدها : أن يقصد الحكم ولا يتلفظ به .

الثانية : أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه .

الثالثة : أن يقصد اللفظ دون حكمه .

الرابعة : أن يقصد اللفظ والحكم ، فالأولان لغو ، والأخيران معتبران ، هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه وأحكامه ، وعلى هذا فكلما المكروه كله لغو ولو عبرة به ، وقد دل القرآن على أن من أكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ، ومن أكره على الإسلام لا يصير بمسلمات . ودلت السنة على أن الله سبحانه تجاوز عن المكروه فلم يؤخذ بما أكره عليه ، وهذا يراد به كلامه قطعاً .

وأما أفعاله ففيها تفصيل . فما أبيح منها بالإكراه فهو متجاوز عنه . كالأكل في نهار رمضان ، والعمل في الصلاة ، وليس الخفيط في الإحرام ونحو ذلك . وما لا يباح بالإكراه فهو مؤاخذ به ، كقتل المصوم ، وإتلاف ماله . وما اختلف فيه كشرب الخمر والزنا والسرقة هل يحده أو لا ؟ قال اختلاف هل يباح ذلك بالإكراه أو لا . فن لم يبيحه حده به ، ومن أبيحه بالإكراه لم يحده . وفيه قولان للعلماء . وهما روايتان عن أحمد . والفرق بين الأقوال والأفعال في الإكراه . أن الأفعال إذا وقعت لم ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها . بخلاف الأقوال فإنها يمكن إلغاؤها وجعلها بمنزلة أقوال التأثم والمجنون . ففسدة الفعل الذي لا يباح بالإكراه ثابتة ، بخلاف مفسدة القول . فإنها إنما ثبتت إذا كان قائله عالماً به مختاراً له .

وقد روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خيشمة بن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سئى فسيأها الظبية . فقالت : ماقلت شيئاً ؟ قال : فهات ما أسئيك به ، قالت : قالت : سئى خلية طالقاً قال : أنت خلية طالق . فأتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقالت : إن زوجى طلقنى ففجأ زوجها فقصص عليه القصة . فأوجع عمر رضى الله عنه رأساً . وقال لزوجها : بخذ بيدها وأوجع رأساً .

فهذا الحكم من أمر المؤمنين بعدم الوقوع لما لم يقصد الزوج اللفظ الذي يقع به الطلاق ، بل قصد لفظاً لا يريد به الطلاق ، فهو كما لو قال لأخته أو غلامه إنها حرة ، وأراد أنها ليست بفاجرة ، أو قال لامرأته : أنت مسرحة أو مسرحتك ، ومراده تسريح الشعر ونحو ذلك ، فهذا لا يقع عنقه ، ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى ، وإن قامت قرينة أو تصادقا في الحكم لم يقع به .

فلذلك قيل : فهذان من أى الأقسام ، فإنكم جعلتم المراتب أربعة . ومعلوم أن هذا ليس بمكروه ، ولا زائل العقل ، ولا هازل ، ولا قاصد لحكم اللفظ .

قيل : هذا متكلم باللفظ مریدا به أحد معنیه ، فزعم حكم ما أراد به بلفظه دون ما لم يرده ، فلا يلزم بما لم يرده باللفظ إذا كان صالحا لما أراد به .

وقد استحلقت النبي صلى الله عليه وسلم زكاة لما طلق امرأته البتة فقال : « ما أردت ؟ » قال : واحدة ، قال : آتة . قال : آتة . قال : هو . ما أردت ؟ فقبل منه نيتة في اللفظ المحتمل .

وقد قال مالك : إذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء ثم بدا له فترك البين . فليست طالقا ، لأنه لم يرد أن يطلقها .

وبهذا أفتى الليث بن سعد ، والإمام أحمد : حتى أن أحمد في رواية عنه يقبل منه ذلك في الحكم . وهذه المسألة لها ثلاث صور :

أحدها : أن يرجع عن يمينه ولم يكن التنجيز مراده ، فهذه لا تطلق عليه في الحال . ولا يكون - ألفا .

الثانية : أن يكون مقصوده اليمين لا التنجيز ، فيقول : أنت طالق ، ومقصوده إن كلمت زيدا .

الثالثة : أن يكون مقصوده اليمين من أول كلامه ، ثم يرجع عن اليمين في أثناء الكلام . ويجعل الطلاق متجزا ، فهذا لا يقع به ، لأنه لم ينو به الإيقاع . وإنما نوى به التعليق . فكان قاصرا عن وقوع المنجز . فإذا نوى التنجيز بعد ذلك لم يكن قد أتى في التنجيز بغير النية المجردة . وهذا قول أصحاب أحمد . وقد قال تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) واللغو نوعان :

أحدهما : أن يحلف على الشيء بظنه كما حلف عليه ، فيبين بخلافه .

والثاني : أن يمرى اليمين على لسانه من غير قصد للحلف ، كلا والله وبلى والله في أثناء كلامه . وكلامها رفع الله المؤاخلة به لعدم قصد الحالف إلى عقد اليمين وحقيقتها .

وهذا تشريع منه سبحانه لعباده أن لا يرتبوا الأحكام على الألفاظ التي لم يقصد المتكلم بها حقائقها ومعانيها ، وهذا غير المازل حقيقة وحكما .

وقد أفتى أصحابه بعدم وقوع طلاق المكره وإقراره . فصح عن عمر أنه قال : « ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته » .

وصح عنه : أن رجلا تلبى بجبل ليشتار صلا ، فأنت امرأته فقالت : لأطعن " الجبل أو لتطلقني ، فناشدها الله فأبت ، فطلقها ، فأقى عمر فذكر له ذلك فقال له : ارجع إلى امرأتك ، فإن ذلك ليس بطلاق ، وكان على " كرم الله وجهه : لا يميز طلاق المكره ، وقال ثابت الأعرج : سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا : ليس بشيء .

فإن قيل : فما تضمنوا بما رواه الغار بن جبلة عن صفوان بن عمرو الأصم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رجلا جلس امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له : طلقني أو لأذبحنك ، فناشدها ، فأبت فطلقها ثلاثا ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا قيلولة في الطلاق » رواه سعيد بن منصور في سننه . وروى عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل الطلاق جائزا إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله » . روى سعيد بن منصور : حدثنا فرح ابن فضالة : حدثني عمرو بن شراحيل المعافري : « أن امرأة استلت سيفا فوضعت على بطن زوجها . وقالت

والله لأفندك أو لنطلقني ، فطلقها ثلاثا . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأبى طلاقها ، وقال على : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه » .

قيل : أما خبر الفار بن جبلة ففيه ثلاث علل : إحداها : ضعف صفوان بن عمرو . والثانية : لبن الفار ابن جبلة . والثالثة : تدليس بقية الراوى عنه . ومثل هذا لا يحتاج به . قال أبو محمد بن حزم : وهذا خبر فى غاية العقوط . وأما حديث ابن عباس : « كل الطلاق جائز » فهو من رواية عطاء بن عجلان ، وضعفه مشهور ، وقدرى بالكذب . قال أبو محمد بن حزم : وهذا الخبر شر من الأول . وأما أثر عمر فالصحيح عنه خلافه كما تقدم ، ولا يعلم معاصرة الماعزى لعمر . وفرح بن فضالة فيه ضعف . وأما أثر على فالذى رواه عنه الناس : « أنه كان لا يميز طلاق المكره » وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن : أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان لا يميز طلاق المكره ، فإن صح عنه ما ذكرتم فهو عام مخصوص بهذا .

طلاق السكران

وأما طلاق السكران فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر . لأنه لا يعلم ما يقول .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر بالمكر بالزنا أن يستنكه ليعبر قوله الذى أقر به أو ينفى » .

وفى صحيح البخارى : « فى قصة حرة لما عقر بعيرى على » . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلومه . فصعد فيه النظر وصوبه وهو سكران . ثم قال : هل أنتم إلا عبيد لأبي ؟ فنكس النبي صلى الله عليه وسلم على عقبيه ، وهذا القول لو قاله غير سكران لكان ردة وكفرا . ولم يؤخذ بذلك حرة .

وصح عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال : ليس لمجنون ولا سكران طلاق : رواه ابن أبى شيبة عن وكيع عن أبى ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه .

وقال عطاء : طلاق السكران لا يجوز . وقال ابن طاووس : طلاق السكران لا يجوز : وقال القاسم بن محمد : لا يجوز طلاقه .

وصح عن عمر بن عبد العزيز : أنه أتى بسكران طلق فاستحلفه بالله الذى لا إله إلا هو لقد طلقها وهو لا يعقل ، فحلف فرد إليه امرأته وضربه الحد .

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصارى . وحيد بن عبد الرحمن ، وربيع ، واليث بن سعد ، وعبد الله ابن الحسن ، وإسحاق بن راهويه . وأبى ثور . والشافعى فى أحد قوليه . واختاره المزنى وغيره من الشافعية ، ومذهب أحمد فى إحدى الروايات عنه . وهى التى استقر عليها مذهبه ، وصرح برجوعه إليها ، فقال فى رواية التى لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة ، والذى يأمر بالطلاق فقد أتى خصلتين حرهما عليه وأحلها لغيره ، فهذا خبر من هذا وأنا أتى جميعا . وقال فى رواية الميمونى : وقد كنت أقول إن طلاق السكران يجوز حتى تبينه . فقلت : على أنه لا يجوز طلاقه . لأنه لو أقر لم يلزمه . ولو باع لم يلزمه . وقال : وألزمه الجعانية ،

وما كان من غير ذلك فلا يلزمه . قال أبو بكر عبد العزيز : وبهذا أقول . وهذا مذهب أهل الظاهر كلهم . واختاره من الخنفية أبو جعفر الطحاوى ، وأبو الحسن الكرخى .

والذين أوقفوه لهم سبعة : أخذ : أحدها : أنه مكلف : ولهذا يؤخذ بجناياته .
والثاني : أن إيقاع الطلاق عقوبة له .

والثالث : أن ترتب الطلاق على التطليق من باب ربط الأحكام بأسبابها . فلا يؤثر فيه السكر .

والرابع : أن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه . فلنهم قالوا : إذا شرب سكر . وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى ، وحده المقرئ ثمانون .

والخامس : حديث : « لا قيلولة في الطلاق » وقد تقدم .

السادس : حديث : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه » وقد تقدم .

والسابع : أن الصحابة أوقفوا عليه الطلاق ، فرواه أبو عبيد عن عمر ومعاوية رضى الله عنهما ، ورواه غيره عن ابن عباس رضى الله عنهما .

قال أبو عبيد : حدثنا يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحرث عن أبي لبيد : أن رجلا طلق امرأته وهو سكران . فرفع إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشهد عليه أربع نسوة ، ففرق عمر بينهما . قال : وحدثنا ابن أبي مريم عن ناجية بن بكر . عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : أن معاوية رضى الله عنه أجاز طلاق السكران .

هذا جميع ما احتجوا به . وليس في شيء منه حجة أصلا .

فأما المأخذ الأول وهو أنه مكلف فباطل . إذ الإجماع متعقد على أن شرط التكليف العقل ، ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف . وأيضا فلو كان مكلفا لوجب أن يقع طلاقه إذا كان مكرها على شربها أو غير عالم بأنها خمر ، وهم لا يقولون به . وأما خطابه فيجب حمله على الذى يعقل الخطاب أو على الصاحي . وأنه نهى عن السكر إذا أراد الصلاة . وأما من لا يعقل فلا يؤمر ولا ينهى . وأما إلزامه بجناياته فمحل نزاع لا محل وفاق ، فقل عثمان التيمي : لا يلزمه عقد ولا بيع ولا حد إلا الحد الأحمر فقط . وهذا أحد الروايتين عن أحمد أنه كالمتحانون في كل فعل يعبر به العقل .

والذين اعتبروا أفعاله دون أقواله . فروا بفريقين : أحدهما : أن إسقاط أفعاله ذريعة إلى تعطيل القصاص . إذ كل من أراد قتل غيره أو الزنا أو السرقة أو الحراب سكر وفضل ذلك . فيقام عليه الحد إذا أتى جرما واحدا . فإذا تضاعف جرمه بالسكر كيف يسقط عنه الحد ؟ هذا مما تأباه قواعد الشريعة وأصولها . وقال أحمد منكرا على من قال ذلك . وبعض من يرى طلاق السكران ليس بجائز يزعم أن سكرانا لو جنى جنابة أو أتى حدا أو ترك الصيام أو الصلاة . كان بمنزلة المبرسم والمجنون ، هذا كلام سوء .

والفرق الثاني : أن إلغاء أقواله لا يتضمن مفسدة . لأن القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه ، بخلاف الأفعال فإن مفسدها لا يمكن إلغاؤها إذا وقعت . فلإلغاء أفعاله ضرر محض وفساد منتشر ، بخلاف أقواله . فإن صح هذان الفرقان بطل الإلحاق ، وإن لم يصحها كانت التسوية بين أقواله وأفعاله متعينة .

وأما المأخذ الثاني : وهو أن إيقاع الطلاق به عقوبة له ففي غاية الضعف فإن الحد يكفيه عقوبة ، وقد

حصل رضا الله سبحانه من هذه العقوبة بالحد ، ولا عهد لنا في الشريعة بالعقوبة بالطلاق ، والتفريق بين الزوجين .

وأما المأخذ الثالث : أن إيقاع الطلاق به من ربط الأحكام بالأسباب ، ففي غاية الفساد والسقوط ، فإن هذا يوجب إيقاع الطلاق من سكر مكرها أو جاهلا بأنها غير ، وبالمجنون والمبرم ، بل وبالنائم ، ثم يقال : وهل ثبت لكم أن طلاق السكران سبب حتى يربط الحكم به ، وهل النزاع إلا في ذلك .

وأما المأخذ الرابع وهو أن الصحابة جعلوه كالصالح في قولهم : إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، فهو خير لا يصح البتة . قال أبو محمد بن حزم : وهو خير مكنوب قد نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف منه .

وفيه من المتناقضة ما يدل على بطلانه ، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى ، والمأخذ لاحد عليه .

وأما المأخذ الخامس : وهو حديث : « لا قول في الطلاق » فخير لا يصح ، ولو صح لوجب حمله على طلاق مكلف بعقل دون من لا يعقل ، ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرم والصبي .

وأما المأخذ السادس : وهو خبر « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه » فقله سواء لا يصح ، ولو صح لكان في المكاف . وجواب ثالث أن السكران الذي لا يعقل إما معتوه . وإما ملحق به ، وقد ادعت طائفة أنه معتوه . وقالوا : المعتوه في اللغة الذي لا عقل له . ولا يلزم ما يتكلم به .

وأما المأخذ السابع : وهو أن الصحابة رضی الله عنهم أوقفوا عليه الطلاق ، فالصحابة مختلفون في ذلك فصح عن عثمان ما حكيناه عنه . وأما أثر ابن عباس رضي الله عنه فلا يصح عنه . لأنه من طريقين في أحدهما الحجاج بن أرطاة . وفي الثانية : إبراهيم بن يحيى ، وأما ابن عمر ومعاوية رضي الله عنهما ، فقد خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنه .

طلاق الإغلاق

وأما طلاق الإغلاق ؛ فقد قال الإمام أحمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله عنها : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » يعني الغضب . هذا نص أحد حكاة الحلال وأبو بكر في الشافعي وزاد المسافر . فهذا تفسير أحمد . وقال أبو داود في سننه : أظنه الغضب . وترجم عليه باب الطلاق على غضب . وفسره أبو عبيد وغيره بأنه الإكراه ، وفسره غيرهما بالمجنون .

وقيل : هو نهي عن إيقاع الطلقات الثلاث دفعة واحدة ، فيغلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء ، كملق الرمن . حكاه أبو عبيد المروى .

قال شيخنا : وحقيقة الإغلاق أن يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به ، كأنه انغلق عليه قصده وإرادته .

قلت : قال : أبو الباس المبرد : الغلق ضيق الصدر ، وقلة الصبر ، بحيث لا يجد له مخلصا .

قال شيخنا : ويدخل في ذلك طلاق المكره ، والمجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل من لا قصد له ولا معرفة له بما قال .

والغضب على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع .
الثاني : ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده . فهذا يقع طلاقه بلا نزاع .
الثالث : أن يستحكم ويشته به ، فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكن يحول بينه وبين نيته . بحيث يتدم على ما فرط منه إذا زال ، فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوى منته .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح

في السنن : من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نذر لابن آدم فيها لا يملك ، ولا عتق له فيها لا يملك ، ولا طلاق له فيها لا يملك » . قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وهو أحسن شيء في هذا الباب .

وسألت محمد بن إسماعيل فقات : أى شيء أصبح في الطلاق قبل النكاح ؟ فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وروى أبو داود : « لا بيع إلا فيما يملك ، ولا وفاء نذر إلا فيما يملك » .

وفي سنن ابن ماجه عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل ملك » .

وقال وكيع : حدثنا ابن أبي ذئب : عن محمد بن المنكدر . وعطاء بن أبي رباح . كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه : « لا طلاق قبل النكاح » .

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول : قال ابن عباس رضى الله عنه : « لا طلاق إلا من بعد نكاح » قال ابن جريج : بلغ ابن عباس أن ابن جريج يقول : إن طلق ما لم ينكح فهو جائز ، فقال ابن عباس : أخطأ في هذا . فإن الله تعالى يقول : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن .

وذكر أبو عبيد عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أنه سئل عن رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق . فقال علي كرم الله وجهه : ليس طلاق إلا من بعد ملك . وثبت عنه رضى الله عنه أنه قال : لا طلاق إلا من بعد نكاح وإن سهاها .

وهذا قول عائشة رضى الله عنها ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد وإسحاق وأصحابهم . وداود وأصحابه ، وبجمهور أهل الحديث .

ومن حجة هذا القول أن القائل إن تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لأجنبية وذلك محال ، فإنها حين الطلاق المعلق لأجنبية . والمتجدد هو نكاحها ، والنكاح لا يكون طلاقا . فعمل أنها لو طلقت فلانها يكون ذلك استنادا إلى الطلاق المتقدم . هاتما . وهى إذ ذاك أجنبية . وتجدد الصفة لا يجعله متكلما بالطلاق عند وجودها ، فإنه عند وجودها مختار للنكاح غير مريد للطلاق فلا يصح ؛ كما لو قال لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وهى زوجته لم تطلق بغير خلاف .

فإن قيل : فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق ؟ فإنه لو قال : إن ملكت فلانا فهو حر صبح التعليق وعتق بالملك .

قيل : في تعليق المتق قولان وهما روايتان عن أحد كما عنه روايتان في تعليق الطلاق ، والصحيح من مذهبه الذى عليه أكثر نصوصه وعليه أصحابه صحة تعليق المتق دون الطلاق .

والفرق بينهما : أن المتق له قوة وسراية ، ولا يعتمد نفوذ الملك ، فإنه ينفذ في ملك الغير ، ويصح أن يكون الملك سببا لزواله بالمتق عقلا وشرعا ، كما يزول ملكه بالمتق عن ذى رحمه المحرم بشرائه ، وكما لو اشترى عبدا ليتمقه في كفارة أو نذر ، أو اشتراه بشرط المتق ، وكل هذا يشرع فيه ، جعل الملك سببا للمتق ، فإنه قرينة محبوبة لله تعالى ، فشرع الله سبحانه التوسل إليه بكل وسيلة مفضية إلى محبوبة ، وليس كذلك الطلاق ، فإنه بغض إلى الله ، وهو أبغض الحلال إليه ، ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لإزالته البتة .

وفرق ثان : أن تعليق المتق بالملك من باب نذر القرب والطاعات ، كقوله : لئن آتاني الله من فضله لأبصدقن بكذا وكذا ، فإذا وجد الشرط لزمه ماعلقه به من الطاعة المقصودة ، فهنا لون ، وتعليق الطلاق على الملك لون آخر .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة في طهرها

وتحريم إيقاع الثلاث جملة

في الصحيحين : « أن ابن عمر رضى الله عنه طلق امرأته وهى حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مره فليراجعها . ثم ليسكنها حتى تطهر . ثم تحيض . ثم إن شاء أمسكها بعد ذلك ، وإن شاء طلقها قبل أن يحبس . فذلك المدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء » .

ومسلم : « مره فليراجعها ثم ليطلقها إذا طهرت وهى حامل » وفى لفظ : « إن شاء طلقها طاهرا قبل أن يحبس فذلك الطلاق للمدة كما أمره الله تعالى » .

وفى لفظ البخارى : « مره فليراجعها ثم ليطلقها فى قبْلِ عِدَّتِها » .

وفى لفظ لأحمد وأبي داود والنسائي : عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « طلق عبد الله بن عمر رضى الله عنه امرأته وهى حائض . فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئا . وقال : إذا طهرت فليطلق أو ليسك » وقال ابن عمر رضى الله عنه « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) فى قبْلِ عِدَّتِهن » .

فنضمّن هذا الحكم أن الطلاق على أربعة أوجه : وجهان حلالان ، ووجهان حرامان . فالحلال أن يطلق امرأته طاهرا من غير جماع . أو يطلقها حاملا مستبينا حملها .

والحرام أن يطلقها وهى حائض ، أو يطلقها فى طهر جامعها فيه . وهذا فى طلاق المدخول بها . وأما من لم يدخل بها فيجوز طلاقها حائضا وطاهرا . كما قال تعالى : (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) وقد دل على هذا قوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) وهذه لأعدتهن لها ، وبه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « فذلك المدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء » ولولا هاتان الآيتان لالتان فيما لإباحة الطلاق قبل الدخول لمنع من طلاق من لا عدة له عليها .

وفي سنن النسائي وغيره من حديث محمود بن لبيد قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ، فقال : أيلب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل فقال : يارسول الله أفلا أقتله » .

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه : « أنه كان إذا سئل عن الطلاق ؟ قال : أما أنت إن طلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا ، وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك ، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك » .

فضممت هذه النصوص أن المطلقة نوعان : مدخول بها ، وغير مدخول بها ، وكلاهما لا يجوز تطليقها ثلاثا مجموعة ، ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهرا وحائضا . وأما المدخول بها فإن كانت حائضا أو نساء حرم طلاقها ، وإن كانت طاهرا ، فإن كانت مستبينة الحمل جاز طلاقها بعد الوطء وقبله . وإن كانت حائلا لم يمز طلاقها بعد الوطء في طهر الإصابة ويجوز قبله . هذا الذي شرعه الله على لسان رسوله من الطلاق .

حكمه صلى الله عليه وسلم في الطلاق المحرم

وأجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه إذا كان من مكلف مختار عالم ببدلول اللفظ قاصد له . واختلفوا في وقوع المحرم من ذلك . وفيه مسألان : المسألة الأولى الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي واقعها فيه ، المسألة الثانية : في جمع الثلاث . ونحن نذكر المسألتين تحريرا وتقريرا ، كما ذكرناهما تصورا ، ونذكر جميع الفريقين ، ومتنبئ إقدام الطائفتين ، مع العلم بأن المقلد المتصحب لا يترك قول من قلده . ولو جاءته كل آية وأن طالب الدليل لا يأتم بسواه . ولا يحكم إلا بإياه ، ولكل من الناس مورد لا يتعداه ، وسبيل لا يتخطاه ، ولقد عثر من حل ما انتهت إليه قواه ، وسمى إلى حيث انتهت إليه خطاه .

فأما المسألة الأولى : فإن الخلاف في وقوع الطلاق المحرم لم يزل ثابتا بين السلف والخلف . وقد وهم من ادعى الإجماع على وقوعه ، وقال بمبلغ علمه . وخفى عليه من الخلاف ما اطلع عليه غيره . وقد قال الإمام أحمد : من ادعى الإجماع فهو كاذب ، وما يدريه لعل الناس اختلفوا .

كيف والخلاف بين الناس في هذه المسألة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين .

قال محمد بن عبد السلام الحنفي : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي : حدثنا عبيد الله بن عمر : عن نافع مولى ابن عمر : عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر : لا يعتد بذلك ذكره أبو محمد بن حزم في الهبل بإسناده إليه .

وقال عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج : عن ابن طاوس عن أبيه : أنه قال « كان لا يرى طلاقا ماخالف وجه الطلاق ووجه العدة . وكان يقول : وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا من غير جراح » . وإذا استبان حلها .

وقال الحنفى : حدثنا محمد بن المنى : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي : حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو : « أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض ، قال : لا يعتد به » قال أبو محمد بن حزم والعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا ، وهو لا يبعد فيها يوافق قوله في إضفاء الطلاق في الحيض أو في طهر جملتها فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو

أحسن منها عن ابن عمر ، وروايتين متناقضتين عن عثمان ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهما : إحداهما :
رويناها من طريق ابن وهب عن ابن سميان عن رجل أخبره : أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقضى
فى المرأة التى يطلقها زوجها وهى حائض أنها لا تمتد بحيضها تلك ، وتعد بعدها بثلاثة قروء .
قلت : وابن سميان هو عبد الله بن زياد بن سميان الكذاب ، وقد رواه عن مجهول لا يعرف .

قال أبو محمد : والأخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان : عن قيس بن سعد مولى أبى علقمة
عن رجل ساءه عن زيد بن ثابت : أنه قال فىمن طلق امرأته وهى حائض يلزمه الطلاق وتعد بثلاث حيض
سوى تلك الحيضة .

وقال أبو محمد : بل نحن أسعد بدعوى الإجماع هاهنا ، ولو استجزنا ما يستجيزون ، ونعوذ باللهمن ذلك ،
وذلك أنه لا اختلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة ومن جملتهم جميع المخالفين لنا فى ذلك ، أن الطلاق فى الحيض
أو فى طهر جامعها فيه بدعة ، فإذا كان لا شك فى هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجوز البدعة التى يقرون
أنها بدعة وضلالة ، ليس بحكم المشاهدة يحيز البدعة ، مخالفًا لإجماع الثقاتين بأنها بدعة . قال أبو محمد :
وحى لو لم يبلغنا الخلاف لكان القاطع على جميع أهل الإسلام بما لا يقين عنده ، ولا بلغه عن جميعهم كاذبا
على جميعهم .

قال المسامعون من وقوع الطلاق المحرم : لا يزال النكاح المتيقن إلا يبقين مثله من كتاب أو سنة أو إجماع
متيقن ، فإذا أوجدتمونا واحدا من هذه الثلاثة رفعا حكم النكاح به ، ولا سبيل إلى رفعه بغير ذلك .
قالوا : وكيف والأدلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه ، فإن هذا طلاق لم يشرعه الله تعالى البتة ، ولا أذن
فيه ، فليس من شرعه ، فكيف يقال بنفوذ وصحته ؟

قالوا : وإنما يقع من الطلاق ما ملكه الله تعالى للمطلق ، ولهذا لا يقع به الرابعة ، لأنه لم يملكها إياه ، ومن
المعلوم أنه لم يملكه الطلاق المحرم ، ولا أذن له فيه ، فلا يصح ، ولا يقع .

قالوا : ولو وكل وكلا أن يطلق امرأته طلاقا جائزا ، فلو طلق طلاقا حراما لم يقع ، لأنه غير مأذون له
فيه . فكيف كان إذن المخلوق معتبرا فى صحة إيقاع الطلاق دون إذن الشارع ، ومن المعلوم أن المكلف إنما
يتصرف بالإذن فإلى ما أذن به الله ورسوله لا يكون محلا للتصرف البتة .

قالوا : وأيضا فالشارع قد حجر على الزوج أن يطلق فى حال الحيض أو بعد الوطء فى الطهر ، فلو صبح
طلاقه لم يكن لحجر الشارع معنى ، وكان حجر القاضى على من منعه التصرف أقوى من حجر الشارع حيث
يبطل التصرف بحجره .

قالوا : ولهذا أبطلنا البيع وقت النداء يوم الجمعة ، لأنه بيع حجر الشارع على بائعه هذا الوقت ، فلا
يجوز تنفيذه وتصحيحه .

قالوا : ولأنه طلاق محرم منهى عنه ، فالنهى يقتضى فساد المنهى عنه ، فلو صححناه لكان لافرق بين
المنهى عنه والمأذون فيه من جهة الصحة والفساد .

قالوا : وأيضا فالشارع إنما نهى عنه وحرّمه ، لأنه يفضيه ولا يجب وقوعه ، بل وقوعه مكروه إليه ،
فصره لثلاث يقع ما يفضيه ويكرهه . وفى تصحيحه وتنفيذه ضد هذا المقصود .

قالوا : وإذا كان النكاح المنهى عنه لا يصبح لأجل النہی . فما الفرق بينه وبين الطلاق ؟ وكيف أبطلتم ما نهى الله عنه من النكاح وصحتم ما حرّمه ونهى عنه من الطلاق ، والنہی يقتضى البطلان في الموضعين ؟

قالوا : ويكتفينا من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم العام الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف أمره وإبطاله وإلغاءه ، كما في الصحيح عنه من حديث عائشة رضی الله عنها : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وفي رواية : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وهذا صريح أن هذا الطلاق المحرم الذي ليس عليه أمره صلى الله عليه وسلم مردود باطل ، فكيف يقال إنه صحيح لازم نافذ ؟ فأين هذا من الحكم برده ؟

قالوا : وأيضا فإنه طلاق لم يشرعه الله أبدا . وكان مردودا باطلا كطلاق الأجنبية ولا ينفكم الفرق بأن الأجنبية ليست محلا للطلاق بخلاف الزوجة . فإن هذه الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم . وله هو عما ملكه الشارع إياه .

قالوا : وأيضا فإن الله سبحانه إنما أمر بالتسريع بإحسان ، ولا أسوأ من التسريع الذي حرّمه الله ورسوله . وموجب عقد النكاح أحد أمرين : إما إصااك بمعروف ، أو تسريع بإحسان . والتسريع المحرم أمر ثالث غيرهما . فلا عبرة به البتة .

قالوا : وقد قال الله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه : أن الطلاق المشروع المأخوذ فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي لم يجامع فيه ، أو بعد استبانة الحمل ، وما عداهما فليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها . فلا يكون طلاقا . فكيف تحرم المرأة ؟

قالوا : وقد قال تعالى : (الطلاق مرتان) ومعلوم أنه إنما أراد الطلاق المأخوذ فيه . وهو الطلاق للعدة . فدل على أن ماعداه ليس من الطلاق ، فإنه حصر الطلاق المشروع المأخوذ فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ماعداه طلاقا .

قالوا : ولهذا كان الصحابة رضی الله عنهم يقولون : إنهم لا طاعة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم . كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الأعمش أن ابن مسعود رضی الله عنه قال : من طلق كما أمره الله فقد بين الله له ، ومن خالف فإنما لا يطبق خلافه . ولو وقع طلاق المخالف لم يكن الإفتاء به غير مطابق لم . ولم يكن للتفريق معنى إذا كان النوعان واقعين نافذين .

وقال ابن مسعود رضی الله عنه أيضا : من أتى الأمر على وجهه فقد بين الله له وإلا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تُحدّثون .

وقال بعض الصحابة رضی الله تعالى عنهم : وقد مثل عن الطلاق الثلاث مجموعة : من طلق كما أمر فقد بين له ، ومن لبس تركناه وتليسه .

قالوا : ويكنى من ذلك كله ما رواه أبو داود بالسند الصحيح الثابت : حدثنا أحمد بن صالح : حدثنا عبد الرزاق : حدثنا ابن جرير قال : أخبرني أبو الزبير : « أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير : وأنا أسمع : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا ؟ فقال : طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن

عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض . قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئاً وقال : إذا طهرت فليطلق أو يمسك وتقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) .

قالوا : وهذا إسناد في غاية الصحة ، فإن أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة ، وإنما يخشى من تدليس ، فإذا قال : سمعت أو حدثني زال محذور التدليس ، وزالت العلة المتوهم . وأكثر أهل الحديث ينجون به إذا قال : عن ولم يصرح بالسماع ، ومسلم يصحح ذلك من حديثه ، فأما إذا صرح بالسماع فقد زال الإشكال وصح الحديث ، وقامت الحجة .

قالوا : ولا نعلم في خبر أبي الزبير هذا رداً بما يوجب رده ، وإنما رده من رده استبعاداً واعتقاداً أنه خلاف الأحاديث الصحيحة ، ونحن نحكي كلام من رده ، ونبين أنه ليس فيه ما يوجب الرد ، قال أبو داود : والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وقال الشافعي ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير ، والأكثر من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه ، وقال الخطابي : حديث يونس بن جبير أثبت من هذا ، يعني قوله : « مره فليراجعها » وقوله : « أرأيت إن عجز » واستحق قال : « فله ؟ » . قال ابن عسكبر : وهذا لم يقل عنه أحد غير أبي الزبير ، وقد رواه عنه جماعة أجلة ، فلم يقل ذلك أحد منهم ، وأبو الزبير ليس بمجته فبما خالفه فيه مثله ، فكيف بخلاف من هو أثبت منه . وقال بعض أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا ، فهذا جملة ما رده به خبر أبي الزبير ، وهو عند التأمل لا يوجب رده ولا طلاقه . أما قول أبي داود : الأحاديث كلها على خلافه فليس بأيديكم سوى تقليد أبي داود . وأنتم لاترضون ذلك ، وترعون أن الحجة من جانبكم ، فدعوا التقليد وأشعرونا أين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير ؟ فهل فيها حديث واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب عليه تلك الطلقة وأمره أن يعتد بها ، فإن كان ذلك فنعلم والله . هذا خلاف صريح لحديث أبي الزبير ، ولا ينجون إلى ذلك سبيلاً ، وغاية ما بأيديكم « مره فليراجعها » والرجعة تستلزم وقوع الطلاق ، وقول ابن عمر ، وقد سئل أنتد بتلك التغطية ؟ فقال : أرأيت إن عجز واستحقم . وقول نافع ومن دونه فحسبت من طلاقها . وليس وراء ذلك حرف واحد يدل على وقوعها ، والاعتداد بها ، ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ، ولا مطمئن فيها ، وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله : « فردها على » ولم يرها شيئاً ، وتقديمها عليه ، ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة التي سقناها ، وعند الموازنة يظهر التفاوت ، وعدم المقاومة ، ونحن نذكر ما في كل كلمة منها .

أما قوله « مره فليراجعها » فالمرجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على معان :

أحدها : ابتداء النكاح لقوله تعالى : (فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا إن ظنا أن يقبا حدود الله) ولا خلاف بين أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق هاتنا هو الزوج الثاني ، وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول ، وذلك نكاح مبتدأ .

وثانيها : الرد المحسنى إلى الحالة التي كان عليها أولاً كقوله لأبي النعمان بن بشير لما أخل ابنه غلاماً خصه به دون ولده « رده » فهذا رد ما لم تصح فيه الأهلية الجائزة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جوراً ، وأخبر أنها لاتصلح . وأنها خلاف العدل كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى ، ومن هذا قوله لمن فرق بين جارية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك : ورد البيع . وليس هذا الرد مستلزماً لصحة البيع ، فإنه بيع باطل ، بل هو

رد شيئين إلى حالة اجتماعهما ، كما كانا وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر أمرته أن يجامع ، ورد إلى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق ، وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض البتة .

وأما قوله : « أُرأيت إن عجز واستحقت » فياسبحان الله أين البيان في هذا اللفظ بأن تلك الطلقة حسبا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأحكام لا تؤخذ بمثل هذا ، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حسبا عليه ، واعتد عليه بها لم يعدل عن الجواب بفعله وشرعه إلى « أُرأيت » وكان ابن عمر رضي الله عنه أكره ما إليه « أُرأيت » فكيف يعدل للسائل عن صريح السنة إلى لفظ « أُرأيت » الدالة على نوع من الرأي سببه عجز المطلق وحققه عن إيقاع الطلاق على الوجه الذي أذن الله له فيه . والأظهر فيها هذه صفة أنه لا يعتد به ، وأنه ساقط من فعل فاعله ، لأنه ليس في دين الله تعالى حكم نافذ سببه العجز والحق عن امتثال الأمر إلا أن يكون فعلا لا يمكن رده ، بخلاف العقود المحرمة التي من عقدتها على الوجه المحرم فقد عجز واستحقت . وحينئذ فيقال : هذا أدل على الرذمة على الصحة والزوم ، فإنه عقد عاجز أحق على خلاف أمر الله ورسوله ، فيكون مردودا باطلا ، فهذا الرأي والقياس أدل على بطلان طلاق من عجز واستحقت منه على صحته واعتباره .

وأما قوله : « فحسبت من طلاقها » ففعل مبنى لما لم يسم فاعله ، فإذا سمى فاعله ظهر وتبين هل في حسبانها أولا ؟ وليس في حسبان الفاعل المجهول دليل البتة ، وسواء كان القائل فحسبت ابن عمر أو نافعاً أو من دونه ليس فيه بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها حتى تلزم الحجية به ، وتحرم مخالفته . فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تخالف حديث أبي الزبير . وأنه صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا ، وسائر الأحاديث بحملة لا بيان فيها .

قال الموفقون : لقد ارتقيتم أيها الممانعون مرتقى صحبا . وأبطلتم أكثر طلاق المطلقين . فإن غالبه طلاق بدعي ، وجاهرهم بخلاف الأئمة ، ولم تحاشوا خلاف الجمهور . وشذذتم بهذا القول الذي أفتى جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه ، والقرآن والسنة تدل على بطلانه ، قال تعالى : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وهذا يعم كل طلاق ، وكذلك قوله : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق ، وكذا قوله تعالى : (الطلاق مرتان) وقوله (وللمطلقات متاع) وهذه مطلقة وهي عمومات لا يجوز تخصيصها إلا بنص أو إجماع .

قالوا : وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه :

أحدها : الأمر بالمراجعة ، وهي لم شعث النكاح ، وإنما شعث وقوع الطلاق .

الثاني : قول ابن عمر : « فرأيتهما وحسبت لما التظليقة التي طلقها » وكيف تنظن بآب من عمر أنه يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحسبها من طلاقها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا ؟

الثالث : قول ابن عمر لما قيل له أيحسب بتلك التطليقة ؟ قال : « أُرأيت إن عجز واستحقت » أي عجزه وحقه لا يكون علوا له في عدم احتسابه بها .

الرابع : أن ابن عمر قال : « وما يعني أن أعتد بها » وهذا إنكار منه لعدم الاعتداد بها ، وهذا يبطل تلك القطة التي رواها عنه أبو الزبير ، إذ كيف يقول ابن عمر : وما يعني أن أعتد بها وهو يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ، ولم يرها شيئا .

الخامس : أن مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق في الحيض ، وهو صاحب القصة وأهل الناس بها ، وأشدهم اتباعا للسنة ونحرجا من مخالفتها .

قالوا : وقد روى ابن وهب في جامع حديث ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهم عن ابن عمر : « أنه طلق امرأته وهي حائض . فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم يحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فذلك المدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وهي واحدة » هذا لفظ حديثه .

قالوا : وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أرسلنا إلى نافع وهو يترجل في دار الندوة ذاهباً إلى المدينة ونحن مع عطاء : هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم .

قالوا : وروى حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من طلق في بدعة أزمناه بدعته » ورواه عبد الباقي بن نافع : حدثنا إسماعيل بن أمية السراخ ، حدثنا حماد فذكره .

قالوا : وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت في فتواهما بالوفاق .

قالوا : ونحريمه لا يمنع ترتيب أثره ، وحكمه عليه كالظهار ، فإنه منكر من القول وزور ، وهو محرم بلا شك . وترتيب أثره . وهو تحريم الزوجة إلى أن يكفر . فهكذا الطلاق البدعي محرم ، وترتب عليه أثره إلى أن تراجع . ولا فرق بينهما .

قالوا : وهذا ابن عمر يقول للمطلق ثلاثاً : حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك ، وعصيت ربك فيها أمر بك به من طلاق امرأتك . فأوقع عليه الطلاق الذي عصى به المطلق ربه عز وجل .

قالوا : وكذلك القذف محرم . وترتب عليه أثره من الحد ورد الشهادة وغيرها .

قالوا : والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم . أن النكاح عند يتضمن حل الزوجة وملك بضعها . فلا يكون إلا على الوجه المأذون فيه شرعاً ، فإن الأبضاع في الأصل على التحريم ، ولا يباح منها إلا ما أباحه الشارع بخلاف الطلاق ، فإنه إسقاط لحقه ، وإزالة للملك ، وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مأذوناً فيه شرعاً . كما يزول ملكه عن العين بالإتلاف المحرم ، وبالإقرار الكاذب ، وبالتبرع المحرم ، كهيئها لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصي والآثام .

قالوا : والإيمان أصل العقود وأجلها وأشرفها ، يزول بالكلام المحرم إذا كان كسراً ، فكيف لا يزول عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع لإزائه .

قالوا : ولولم يكن معنا في المسألة إلا طلاق المازل فإنه يقع مع تحريمه ، لأنه لا يحل له المزول بآيات الله ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يتخذون آيات الله هزوا : طلقتك ، راجعتك ، طلقتك ، راجعتك » فإذا وقع طلاق المازل مع تحريمه فطلاق الجاد أولى أن يقع مع تحريمه .

قالوا : وفرق آخر بين النكاح المحرم والطلاق المحرم أن النكاح نعمة فلا تستباح بالهزومات ، وإزائته وخروج البضع عن ملكه نعمة . فيجوز أن يكون سببها محرماً .

قالوا : وأيضاً فإن الخروج يحاط لها ، والاحتياط يقتضى وقوع الطلاق وتجديد الرجة والعقد . قالوا : وقد عهد بالنكاح لا يدخل فيه إلا بالتشديد والتأكيد من الإيجاب والقبول والولي والشاهدين ، ورضا الزوجة المعتبر رضاها ، ويخرج منه بأيسر شيء فلا يحتاج الخروج منه إلى شيء من ذلك . بل يدخل فيه بالعزيمة ، ويخرج منه بالشبهة فأين أحدهما من الآخر حتى يقاس عليه .

قالوا : ولو لم يكن بأيدينا إلا قول حلة الشرع كلهم قديماً وحديثاً « طلق امرأته » وهي حائض « والطلاق نوعان : طلاق سنة . وطلاق بدعة ، وقول ابن عباس رضى الله عنه : الطلاق على أربعة أوجه : وجهان حلال ووجهان حرام ، فهذا الإطلاق والتقسيم دليل على أنه تندهم طلاق حقيقة . وهو قول اسم الطلاق له كشموله للطلاق الحلال . ولو كان لفظاً مجرداً لغوالم يكن له حقيقة . ولا قيل : طلق امرأته . فإن هذا اللفظ إذا كان لغواً كان وجوده كعلمه . ومثل هذا لا يقال فيه طلق . ولا يقسم الطلاق . وهو غير واقع إليه وإلى الواقع . فإن الألفاظ اللغوية التى ليس لها معان ثابتة لا تكون هى ومعانيها قسمياً من الحقيقة الثابتة لفظاً . فهذا أقصى ما تمسك به الموقعون ، وربما ادعى بعضهم الإجماع لعدم علمه بالزواج .

قال المسامعون من الوقوع : الكلام معكم فى ثلاث مقامات بها يستبين الحق فى المسألة .

المقام الأول : بطلان ما زعمتم من الإجماع ، وأنه لا سبيل لكم إلى إثباته البتة . بل العلم بانتفائه معلوم .

المقام الثانى : أن فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته . وقول الجمهور ليس بحجة .

المقام الثالث : أن الطلاق المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التى رتب الشارع عليها أحكام الطلاق . فإن ثبت لنا هذه المقامات الثلاث كنا أسعد بالصواب منكم فى المسألة فنقول :

أما المقام الأول : فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الإجماع ، كيف ولو لم يعلم ذلك لم يكن لكم سبيل إلى إثبات الإجماع الذى تقوم به الحجة . وتنقطع معه المنزعة . وتحرم معها المخالفة . فإن الإجماع الذى يوجب ذلك هو الإجماع القطعى المعلوم .

وأما المقام الثانى : وهو أن الجمهور على هذا القول . فما وجدنا فى الأدلة الشرعية أن قول الجمهور حجة مضافة إلى كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أمته ، ومن تأمل مذاهب العلماء قديماً وحديثاً من عهد الصحابة رضى الله تعالى عنهم وإلى الآن ، واستقرأ أصولهم ، وجدهم مجمعين على تسويغ خلاف الجمهور . ووجد لكل منهم أقوالاً عديدة انفرد بها عن الجمهور ، ولا يستفى من ذلك أحد قط ، ولكن مستقل ومستكثر . فمن شتم حقيقته من الأئمة ثم تبوأوا له من الأقوال التى خالف فيها الجمهور ، ولو تبعنا ذلك وعدناه لطلال الكتاب به جذا ، ونحن نحيلكم على الكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ، ومن له معرفة بمذاهبهم وطرائقهم ، يأخذ إجماعهم على ذلك من اختلافهم ، ولكن هذا فى المسائل التى يسوغ فيها الاجتهاد ، ولا تنفصها السنة الصحيحة الصريحة ، وأما ما كان هذا سبيله ، فإنهم كالمفتفين على إنكاره ورده ، وهذا هو المعلوم من مذاهبهم فى الموضوعين .

وأما المقام الثالث : وهو دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق ، وشهوها لتنوعين إلى آخر كلامكم ففساكم : ما تقولون فيمن ادعى دخول أنواع البيع المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح ، وقال : شمول الاسم الصحيح من ذلك والباسد سواء ، بل وكذلك سائر العقود المحرمة إذا ادعى دخولها تحت

ألفاظ العقود الشرعية، وكذلك العبادات المحرمة المنهى عنها إذا ادعى دخولها تحت الألفاظ الشرعية، وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها، هل تكون دعواه صحيحة أو باطلة؟ فإن قلتم صحيحة ولا سبيل لكم إلى ذلك كان قولنا معلوم الفساد بالضرورة من الدين، وإن قلتم دعواه باطلة تركتم قولكم ورجعتم إلى ما قلناه، وإن قلتم نقبل في موضع وزد في موضع، قيل لكم: فرقوا لنا تفريقاً صحيحاً مطرداً متعكساً معكم به برهان من الله، بين ما يدخل من العقود المحرمة تحت ألفاظ النصوص. فيثبت له حكم الصحة، وبين ما لا يدخل تحتها فيثبت له حكم البطلان. وإن عجزتم عن ذلك فاعلموا أنه ليس بأيديكم سوى الدعوى التي يحسن كل أحد مقاتلتها، ومقابلتها بمثلها. أو الاعتدال على من ينتج لقوله لا بقوله، وإذا كشفت الظواهر عما قررتكموه في هذا الطريق وجد غير محل النزاع جعلتموه مقدمة في الدليل، وذلك عين المصادرة على المطلوب، فهل وقع النزاع إلا في دخول الطلاق المحرم المنهى عنه تحت قوله: (وللمطلقات متاع) وتحت قوله: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وأمثال ذلك. وهل سلم لكم منازعكم قط ذلك حتى تجعلوه مقدمة لدليلكم.

قالوا: وأما استدلالكم بحديث ابن عمر. فهو إلى أن يكون حجة عليكم أقرب منه إلى أن يكون حجة لكم من وجوه: إحداهما: صريح قوله فردها على "ولم يرها شيئاً" وقد تقدم بيان صحته، قالوا: فهذا الصريح الصحيح ليس بأيديكم ما يقاومه في الموضوعين. بل جميع تلك الألفاظ إلا صحيحة غير صريحة، وإما صريحة غير صحيحة كما استقفون عليه.

الثاني: أنه قد صرح عن ابن عمر رضي الله عنه بإستاد كالشمس من رواية عبيد الله بن نافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال: «لا يعتد بذلك» وقد تقدم.

الثالث: أنه لو كان صريحاً في الاعتدال به لما عدل به إلى مجرد الرأي، وقوله للسائل: «أرأيت».

الرابع: أن الألفاظ قد اضطربت عن ابن عمر رضي الله عنه في ذلك اضطراباً شديداً، وكلها صحيحة عنه، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتدال بها. وإذا تعارضت تلك الألفاظ نظرنا إلى مذهب ابن عمر رضي الله عنه وفتواه، فوجدناه صريحاً في عدم الوقوع. ووجدناه أحد الألفاظ صريحاً في ذلك، فقد اجتمع صريح روايته وفتواه على عدم الاعتدال، وخالف في ذلك ألفاظ جملة مضطربة: كما تقدم بيانه.

وأما قول ابن عمر رضي الله عنه: «وما لي لا أعتد بها» وقوله «أرأيت إن عجز واستحقت» فغاية هذا أن يكون رواية صريحة عنه بالوقوع، ويكون عنه روايتان، وقولكم كيف يفنى بالوقوع وهو يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردّها عليه. ولم يعتد عليه بها. فليس هذا بأوّل حديث خالفه روايه، وله غيره من الأحاديث التي خالفها رواياها أسوة حسنة في تقديم رواية الصحابي ومن بعده على رأيه.

وقد روى ابن عباس حديث بريرة وأن بيع الأمة ليس بطلاقها، وأفنى بخلافه. فأخذ الناس بروايته. وتركوا رأيه، وهذا هو الصواب. فإن الرواية معصومة عن معصوم، والرأي بخلافها. كيف وأصرح الروايتين عنه موافقته لما رواه من عدم الوقوع. على أن في هذا فقهاً دقيقاً، إنما يعرف من له غور على أقوال الصحابة ومذاهبهم، وفهمهم عن الله ورسوله. واحتياطهم للأمة. ولعلك تراه قريباً عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم في إيقاع الطلاق الثلاث جملة.

وأما قوله في حديث ابن وهب عن ابن أبي ذئب في آخره «وهي واحدة» فلعمري لو كانت هذه اللفظة

من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد منا عليها شيئا ، ولصرنا إليها بأول وهلة . ولكن لاندى ألقاها ابن وهب من عنده أم ابن أبي ذئب أو نافع ؟ فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن أنه من كلامه ، وشهد به عليه ، وترتب عليه الأحكام ، ويقال هذا من عند الله بالوهم . الاحتمال . والظاهر أنها من قول من دون ابن عمر رضى الله عنه ، ومراده بها أن ابن عمر رضى الله عنه إنما طلقها طلاقة واحدة . ولم يكن ذلك منه ثلاثا : أى طلق ابن عمر رضى الله عنه امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره .

وأما حديث ابن جريج عن عطاء عن نافع : « أن تطليقة عبد الله حسبت عليه ، فهذا غاية أن يكون من كلام نافع . ولا يعرف من الذى حسبها أمر عبد الله نفسه أو أبوه عمر رضى الله عنه أو رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ولا يجوز أن يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والحسبان ، وكيف يعارض صريح قوله : « ولم يرها شيئا » بهذا الجمل ، والله يشهد وكفى بالله شيدا . ولوثيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى حسبها عليه لم نعد ذلك ، ولم نذهب إلى سواءه .

وأما حديث أنس : من طلق في بدعة الزمانه بدعته . فعحديث باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد أنه حديث باطل عليه . ولم يروه أحد من الثقات من أصحاب حماد بن زيد . إنما هو من حديث إساعيل ابن أمية الدراع الكذاب الذى تدرع وتعطل ، ثم الراوى له عنه عبد الباقي بن قانع . وقد ضعفه البرقاني وغيره وكان قد انحط في آخر عمره . وقال الدارقطني : يخطئ كثيرا ، ومثل هذا إذا تفرد بحديث لم يكن حديثه حجة .

وأما إفتاء عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهما بالوقوع . فلو صح ذلك ولا يصح أبدا . فإن أثر عثمان رضى الله عنه فيه كذاب عن مجهول لا يعرف عينه . ولا حاله ، فإنه من رواية إساعيل ابن صعيان عن رجل ، وأثر زيد فيه مجهول عن مجهول فیس بن سعد عن رجل صاه عن زيد ، فيأله المعجب أين هاتان الروايتان من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبيد الله حافظ الأمة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « لا نعتد بها » فلو كان هذا الأثر من قبلكم لصلتم وجلتم . وأما قولكم إن تحريره لا يمنع ترتب أثره عليه كالظهار ، فيقال أولا : هذا قياس يدفعه ماذكرناه من النص ، وسائر تلك الأثلة التي هي أرجح منه ، ثم يقال ثانيا : هذا معارض بمثله ، سواء معارضة القلب ، بأن يقال تحريره يمنع ترتب أثره عليه كالنكاح ، ويقال ثالثا : ليس للظهار جهتان جهة حل وجهة حرمة ، بل كله حرام فإنه منكر من القول وزور ، فلا يمكن أن ينقسم إلى حلال جائز ، وحرام باطل ، بل هو بمنزلة القذف من الأجنبية الواردة ، فإذا وجد لم يوجد إلا مع فسدته فلا يتصور أن يقال منه حلال صحيح وحرام باطل ، بخلاف النكاح والطلاق والبيع : فالظهار نظير الأعمال المحرمة التي إذا وقعت قارتها مفسدها ، فترتب عليها أحكامها ، وإلحاق الطلاق بالنكاح والبيع والإجارة والعقد المنقسمة إلى حلال وحرام ، وصحيح وباطل أول .

وأما قولكم إن النكاح عقد يملك به البضع ، والطلاق عقد يخرج به ، فمن أين لكم برهان من الله ورسوله بالفرق بين العقدین في اعتبار حكم أحدهما والإلزام به وتنفيذه ، وإلغاء الآخر وإبطاله . وأما زوال ملكه عن المين بالإتلاف المحرم فملك قد زال حسا ، ولم يبق له محل : وأما زواله بالإقرار بالكذب فأبعد وأبعد ، فإنه صدقناه ظاهرا في إقراره ، وأزلنا ملكه بالإقرار المصدق فيه ، وإن كان كاذبا . وأما زوال الإيمان بالكلام الذى هو كفر فقد تقدم جوابه ، وأنه ليس في الكفر حلال وحرام . وأما طلاق المازل فإنه

وقع لأنه صادق علما ، وهو طهر لم يجمع فيه فنفذ ، وكونه هزل به إرادة منه أن لا يترتب أثره عليه ، وذلك ليس إليه بل إلى الشارع ، فهو قد أتى بالسبب التام ، وأراد أن لا يكون سببه فلم ينفعه ذلك ، بخلاف من طلق في غير زمن الطلاق ، فإنه لم يأت بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضيا إلى وقوع الطلاق ، وإنما أتى بسبب من عنده ، وجعله مومضيا إلى حكمه ، وذلك ليس إليه .

وأما قولكم إن النكاح نعمة فلا يكون سببه إلا طاعة بخلاف الطلاق فإنه من باب لزالة النعم ، فيجوز أن يكون سببه معصية . فيقال : قد يكون الطلاق من أكبر النعم التي يفك بها المطلق الغل من عقه ، والقيد من رجاءه ، فليس كل طلاق نعمة بل من تمام نعمة الله على عباده . إذ مكنتهم من المفارقة بالطلاق إذا أراد أحدهم استبدال زوج مكان زوج . والتخلص من لا يحبها ولا يلائمها . فلم ير للمتحابين مثل النكاح ، ولا للمتباغضين مثل الطلاق ، ثم كيف يكون نعمة والله تعالى يقول : (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) ويقول : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) .

وأما قولكم إن الفروج محتاطها فتم وهكذا . قلنا سواء . فإننا احتطنا وأيقنا الزوجين على يقين النكاح حتى يأتي ما يزيله بيقين . فإذا أخطأنا فخطؤنا في جهة واحدة . وإن أصبنا فصوابنا في جهتين ، جهة الزوج الأول وجهة الثاني . وأنتم تركبون أمرين : تحريم الفرج على من كان حلالا له بيقين ، وإحلاله لغيره ، فإن كان خطأ فهو خطأ من جهتين . فتبين أنا أولى بالاحتياط منكم . وقد قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء . فقال : الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصاصة واحدة . والذي يأمر بالطلاق أتى خصصتين خرمها عليه . وأحلها لغيره . فهذا خير من هذا .

وأما قولكم إن النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط . ويخرج منه بأدنى شيء . قلنا : ولكن لا يخرج منه إلا بما نصبه الله سببا يخرج به منه . وأذن فيه . وأما ما نصبه المؤمن عنده . ويجعله هوسا للخروج منه فكلما . فهذا منتهى أقدام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعتركة الوعة المسلك . التي يتجاذب أئمة أدلتها الفرسان . ويتضامل لدى صولتها شجاعة الشجعان . وإنما نهينا على ما أخذنا وأدلتها . ليعلم الغر الذي بضاعته من العلم مزجاة . أن هنا شيئا آخر وراء ما عنده . وأنه إذا كان من قصر في العلم باع فضضع خاف الدليل . وقناصر عن جنا ثمارة ذراعه . فليعذر من شمر عن ساق عزه . وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتحكيما والتحاكم إليها بكل همة . وإن كان غير عاذر لمنازعه في قصوره ، ورغبته عن هذا الشأن البعيد . فليعذر منازعه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد . ولينظر مع نفسه أيهما هو المعذور . وأي السعيرين أشق بأن يكون هو السعي المشكور . والله المستعان . وعليه التكلان . وهو الموفق للصواب . الفاتح لمن أم بابه طالبا لمرصاته من الخير كل باب .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طلق ثلاثا بكلمة واحدة

قد تقدم حديث محمود بن لبيد رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا تطليقات جميعا . فقام مضطربا . ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟ وإسناده على شرط مسلم . فإن ابن وهب قد رواه عن غزوة بن بكير بن الأشج عن أبيه . قال : سمعت محمود بن لبيد فذكره ، وغزوة ثقة بلا شك . وقد احتج مسلم في صحيحه بحديثه عن أبيه ، والذين أعلاه قالوا : لم يسمع منه ، وإنما هو كذاب . قال أبو طالب : سألت أحمد بن حنبل عن غزوة بن بكير فقال : هو ثقة . ولم يسمع من أبيه إنما هو

كتاب غمرة ، فنظر فيه كل شيء . يقول : بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب غمرة : وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : غمرة بن بكير وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه : وقال في رواية عباس النوري : هو ضعيف ، وحديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه ، وقال أبو داود : لم يسمع من أبيه إلا حديثا واحدا حديث الوتر .

وقال سعيد بن أبي مريم : عن خاله موسى بن سلمة : أتيت غمرة فقلت : حدثك أبوك ؟ قال : لم أدرك أبي ، ولكن هذه كتبه .

والجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن كتاب أبيه كان عنده محفوظا مضبوطا . فلا فرق في قيام الحجة بالحديث بين ما حدثه به أو رآه في كتابه ، بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا تبين الراوي أنها نسخة الشيخ بعينها . وهذا طريقة الصحابة والسلف : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بكتبه إلى الملوك ، وتقوم عليهم بها الحجة . وكتب كتبه إلى عماله في بلاد الإسلام فعملوا بها : واحتجوا بها : ودفع الصديق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنس بن مالك رضي الله عنهما ، فحمله وعملت به الأمة . وكذلك كتابه إلى عمرو بن حزم ، وكتابه في الصدقات الذي كان عند آل عمر . ولم يزل السلف والخلف يحتجون بكتاب بعضهم إلى بعض . ويقول المكتوب إليه كتب إلى فلان أن فلانا أخبره : ولو بطل الاحتجاج بالكتب لم يبق بأبدى الأمة إلا أيسر السير . فإن الاعتماد إنما هو على النسخ . لا على الحفظ . والحفظ خوان . والنسخة لا تخون . ولا يحفظ في زمن من الأزمان المتقدمة أن أحدا من أهل العلم رد الاحتجاج بالكتاب . وقال : لم يشافني به الكاتب فلا أقبله . بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به إذا صح عنده أنه كتابه .

الجواب الثاني : أن قول من قال : لم يسمع من أبيه معارض يقول من قال سمع منه : ومعه زيادة علم وإثبات . قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سئل أبي عن غمرة بن بكير فقال : صالح الحديث ، قال : وقال ابن أبي ذئب : وحدث في ظهر كتاب مالك : سألت غمرة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه ؟ فحلفت لي ورب البنية يعني المسجد سمعت من أبي . وقال علي بن المديني : سمعت معن بن عيسى يقول : غمرة سمع من أبيه ، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار وقال علي : ولا أظن غمرة سمع من أبيه كتاب سليمان ، لعله سمع منه الشيء اليسير . ولم أجد أحدا بالمدينة يخبرني عن غمرة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي ، وغمرة ثقة انتهى .

ويكنى أن مالكا أخذ كتابه فنظر فيه ، واحتج به في موطنه ، وكان يقول : حدثني غمرة ، وكان رجلا صالحا .

وقال أبو حاتم : سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت : هذا الذي يقول مالك بن أنس حدثني الثقة من هو ؟ قال : غمرة بن بكير ، وقيل لأحمد بن صالح المصري : كان غمرة من ثقات الرجال ؟ قال : نعم . وقال ابن عدى عن ابن وهب : ومن بن عيسى عن غمرة أحاديث حسان مستقيمة : وأرجو أنه لا بأس به . وفي صحيح مسلم قول ابن عمر للمطلق ثلاثا : « حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيها أمرلك به من طلاق امرأتك » وهذا تفسير منه للطلاق المأمور به ، وتفسير الصحابي حجة .

وقال الحاكم : هو عندنا مرفوع ، ومن تأمل القرآن حتى التأمل تبين له ذلك ، وعرف أن الطلاق المشروع

بعد الدخول هو الطلاق الذي تمكك به الرجعة ، ولم يشرع الله سبحانه لإيقاع الثلاث جملة واحدة البتة ، قال تعالى : (الطلاق مرتان فولا تعقل العرب في لفها وقوع المرتين إلا متماقبتين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من سبغ الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين . وحمله ثلاثا وثلاثين . وكبره أربعاً وثلاثين » ونظائره ، فإنه لا يعقل من ذلك إلا تسبيح وتكبير وتحميد متوال يتلو بعضه بعضاً . فلو قال سبحانه الله ثلاثا وثلاثين . والحمد لله ثلاثا وثلاثين . والله أكبر أربعاً وثلاثين بهذا اللفظ لكان ثلاث مرات فقط . وأصرح من هذا قوله سبحانه : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلو قال : أشهد بالله أربع شهادات إلى لمن الصادقين كانت مرة . وكذلك قوله : (ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين) فلو قالت : أشهد بالله أربع شهادات إنه لمن الكاذبين كانت واحدة . وأصرح من ذلك قوله تعالى : (منعذهن مرتين) فهذا مرة بعد مرة ، ولا ينتقص هذا بقوله تعالى : (نؤنّها أجراً مرتين) وقوله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة يؤثون أجراً مرتين » فإن المرتين هنا هما الضعفان ، وهما المثان ، وهما مثان في القدر . كقوله تعالى : (بضاعف لما العذاب ضعفين) وقوله (فأنت أكلها ضعفين) أي ضعف ما يعذب به غيرها ، وضعف ما كانت تؤثي ، ومن هذا قول أنس : « انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين » أي شقتين وفتقتين ، كما قال في اللفظ الآخر : « انشق القمر ففتقتين » وهذا معلوم قطعاً أنه إنما انشق القمر مرة واحدة ، والفرق معلوم بين ما يكون مرتين في الزمان ، وبين ما يكون مثلين وجزعين ومرتين في المضاعفة ؛ فالثاني يتصور فيه اجتماع المرتين في آن واحد ، والأول لا يتصور فيه ذلك ، وبما يدل على أن الله لم يشرع الثلاث جملة أنه قال تعالى : (والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) إلى أن قال : (ويعولن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا) فهذا يدل على أن كل طلاق بعد الدخول ، فاطلق أحق فيه بالرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا . وكذلك قوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) إلى قوله : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فهذا هو الطلاق المشروع وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أقسام الطلاق كلها في القرآن . وذكر أحكامها فذكر الطلاق قبل الدخول وأنه لأعدة فيه وذكر الطلقة الثالثة . وأنها تحرم الزوجة على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره . وذكر طلاق الفداء الذي هو الخلع . وسماه فدية . ولم يحسبه من الثلاث كما تقدم . وذكر الطلاق الرجعي الذي المطلق أحق فيه بالرجعة ، وهو ما عدا هذه الأقسام الثلاثة .

وبهذا احتج أحد الشافعي وغيرهما على أنه ليس في الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائنة ، وأنه إذا قال لها : أنت طالق طلقة بائنة كانت رجعية . ويلغو وصفها بالبينونة . وأنه لا يملك إبانها إلا بعوض . وأما أبو حنيفة رحمه الله فقال : تبين بذلك لأن الرجعة حتى له وقد أسقطها . وإجمهه يقولون : وإن كانت الرجعة حقاً له لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه . فلا يملك إسقاطها إلا باختيارها . وبلغا العوض ، وسؤاها أن تقتدي نفسها منه بغير عوض في أحد القولين . وهو جواز الخلع بغير عوض . وأما إسقاط حقها من الكسوة والنفقة بغير سؤاها . ولا بلغا العوض فخلع بالنسب والقياس .

قالوا : وأيضاً فافقه سبحانه شرع الطلاق على أكل الوجوه وأنضمها للرجل والمرأة . فإنهم كانوا يطلقون في الجاهلية بغير عدد فيطلق أحدهم المرأة كلما شاء ويراجعها ، وهذا وإن كان فيه رفق بالرجل ففيه إضرار للمرأة ، فنسخ سبحانه ذلك بثلاث ، وقصر الزوج عليها . وجعله أحق بالرجعة مالم تنقض عدتها ، فإذا استوف

العدد الذى ملكه حرمت عليه ، فكان فى هذا رفق بالرجل إذ لم تحرم عليه بأول طلاق . وبالمراة حيث لم يجعل إليه أكثر من ثلاث ، فهذا شرعه وحكمته وحدوده التى حدها لعباده : فلو حرمت عليه بأول طلاق بطلاقها كان خلاف شرعه وحكمته ، وهو لم يملك لإيقاع الثلاث جملة . بل إنما ملك واحدة . فالزائد عليها دون مأذون له فيه . قالوا : وهذا كما أنه لم يملك لإبانها بطاقة واحدة ، إذ هو خلاف ما شرعه لم يملك لإبانها بثلاث مجموعة . إذ هو خلاف شرعه . ونكتة المسألة أن الله لم يجعل للأمة طلاقاً بائناً قط إلا فى موضعين : أحدهما طلاق غير المدخول بها ، والثانى الطلاق الثالثة ، وما عداه من الطلاق . فقد جعل للزوج فيه الرجعة . وهذا مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره ، وهذا قول الجمهور . منهم الإمام أحمد . والشافعى . وأهل الظاهر . قالوا : لا يملك لإبانها بدون الثلاث إلا فى المنحل .

ولأصحاب المال ثلاثة أقوال فيما إذا قال أنت طالق طلاقاً لرجعة فيها . أحدها : أنها ثلاث . قاله ابن الماجشون لأنه قطع حقه من الرجعة . وهى لا تنقطع إلا بثلاث . فبجاءت الثلاث ضرورة .

الثانى : أنها واحدة بانه كما قال . وهذا قول ابن القاسم لأنه يملك لإبانها بطلاقه بعض فلكها بدون . وانحل عند طلاق .

الثالث : أنها واحدة رجعية ، وهذا قول ابن وهب وهو الذى يقتضيه الكتاب والاستقواء القياس وعليه الأكثرون : وأما المسألة الثانية وهى وقوع الثلاث بكلمة واحدة . فاختلف الناس فيها على أربعة مذاهب . أحدها : أنه يقع ، وهذا قول الأئمة الأربعة وجهور التابعين وكثير من الصحابة رضى الله عنهم . الثانى : أنها لا تقع بل ترد لأنها بدعة محرمة . والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده » وهذا المذهب حكاه أبو محمد بن حزم . وحكى الإمام أحمد فأنكره . وقال : هو قول الرافضة .

الثالث : أنه يقع به واحدة رجعية ، وهذا ثابت عن ابن عباس رضى الله عنهما : ذكره أبو داود عنه . قال الإمام أحمد : وهذا مذهب ابن إسحاق يقول : خالف السنة فيرد إلى السنة انتهى . وهو قول طاووس وعكرمة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

الرابع : أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها . فتقع الثلاث بالمدخول بها : وتقع بغيرها واحدة . وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس . وهو مذهب إسحاق بن راهويه فيها حكاه عنه محمد بن نصر المروزي . فى كتاب اختلاف العلماء .

فأما من لم يوفقها جملة فاحتجوا بأنه طلاق بدعة محرم . والبدعة مردودة . وقد اعترف أبو محمد بن حزم بأنها لو كانت بدعة محرمة لوجب أن ترد وتبطل . ولكنه اختار مذهب الشافعى أن جمع الثلاث جائز غير محرم . وستأتى حجة هذا القول .

وأما من جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس . فأما النص فإرواه معمر وابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصبياء قال لابن عباس : « ألم تعلم أن الثلاث كانت تحيل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى يكره رضى الله عنه . وصدرنا من إمارة عمر رضى الله عنه ؟ قال : نعم رواه مسلم فى صحيحه »

وفي لفظ : « ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وصهدوا من خلافة عمر رضي الله عنه ترد إلى واحدة ؟ قال : نعم » .

وقال أبو داود : حدثنا أحمد بن صالح : حدثنا عبد الرزاق أن ابن جريج قال : « أخبرني بعض بني أديف مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عكرمة : عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة ، ونكح امرأة من مزينة : فجمعت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ما يغني عنى إلا كما تغني هذه الشجرة لشجرة أخذتها من رأسها . ففرق بيني وبينه . فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حية فدعا بركانة وإخوته . ثم قال لجلسائه : ألا تريدون أن فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد ، وفلاناً منه كذا وكذا ؟ قالوا : نعم . قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد : طلقها ، ففعل . ثم قال : راجع امرأتك أم ركانة وإخوته . فقال : إني طلقته ثلاثا يا رسول الله . قال : قد علمت ، راجعها وتلا : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلن) » .

وقال الإمام أحمد : : حدثنا سعد بن إبراهيم قال : حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال : حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما : عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطالب امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا ، قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها ؟ فقال : طلقته ثلاثا ، فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فلماذا تلك واحدة فارجمها إن شئت . قال : فراجعتها » .

كان ابن عباس يرى أنما الطلاق عند كل طهر . قالوا : وأما القياس فقد تقدم أن جمع الثلاث محرم وبدعة ، والبدعة ، ودودة لأنها ليست على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قالوا : وسائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة . قالوا : ولو لم يكن معنا إلا قوله تعالى : (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) وقوله : (ويصدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) قالوا : وكذلك كل ما يعتبر له التكرار من حلف أو إقرار وشهادة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم ؟ » فلو قالوا : تخالف بالله خمسين يمينا أن فلانا قتله كانت يمينا واحدة . قالوا : وكذلك الإقرار بالزنا كما في الحديث أن بعض الصحابة قال لماعز : إن أقررت أربعا رجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذا لا يعقل أن يكون الأربع فيه مجموعة بضم واحد .

وأما الذين فرقوا بين المدخول بها وغيرها فلمهم حجتان : إحداهما ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن طلوس : « أن رجلا يقال له أبو الصبياء كان كثير السؤال لابن عباس ، قال : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قيل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وصهدا من إمارة عمر ، فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا فيها : قال أجيروهن عليهم » .

الحجة الثانية : أنها تبين لقوله لأنت طالق ، فيصادفها ذكر الثلاث وهي بائن فيلغو ، ورأى هؤلاء أن إلزام عمر بالثلاث هو في حق المدخول بها ، وحديث أبي الصبياء في غير المدخول بها . قالوا : ففي هذا التفريق موافقة المنقول من الجاهليين ، وموافقة القياس ، وقال بكل قول من هذه الأقوال : جماعة من أهل الفتوى ، كما حكاه أبو محمد بن حزم وغيره ، ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الإمامية ، وحكوه عن جماعة من أهل البيت .

قال الموقعون للثلاث : الكلام معكم في مقامين : أحدهما تحريم جمع الثلاث . والثاني : وقوعها جملة ولو كانت عمومة . ونحن نتكلم معكم في المقامين .

فأما الأول : فقد قال الشافعي وأبو ثور وأحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه وجماعة من أهل الظاهر : أن جمع الثلاث سنة ، واحتجوا عليه بقوله تعالى : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ولم يفرق بين أن تكون الثلاث مجموعة أو مفردة ، ولا يجوز أن نفرق بين ما جمع الله بينه كما لا يجمع بين ما فرق الله بينه . وقال تعالى : (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ولم يفرق . وقال : (ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) الآية ولم يفرق . وقال : (والمطلقات متاع بالمعروف) وقال : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ولم يفرق .

قالوا : وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه : « أن عويمرا العجلاني طلق امرأته ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره بطلاقها » .

قالوا : فلو كان جمع الطلاق الثلاث معصية لما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو بخلا طلاقها أن يكون قد وقع وهى امرأته أو حين حرمت عليه باللعان . فإن كان الأول فالحجة منه ظاهرة . وإن كان الثاني فلا شك أنه طلقها وهو يظنها امرأته . فلو كان حراما ليبينها له رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت قد حرمت عليه .

قالوا : وفي صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : « أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فزوجت فطامت ، فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحل للأول ؟ قال : لا حتى ينوق عييلها كما ذاق الأول » فلم ينكر صلى الله عليه وسلم ذلك ، وهذا يدل على إباحة جمع الثلاث . وعلى وقوعها إذ لو لم يقع لم يوقف رجوعها إلى الأول على ذوق الثاني عييلها .

قالوا : وفي الصحيحين من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن : « أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا . ثم انطلق إلى اليمن . فانطلق خالد بن الوليد في نفر ، فأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها فقالوا : إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثا . فهل لها نفقة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس لها نفقة وعليها العدة » .

وفي صحيح مسلم في هذه القصة : « قالت فاطمة : فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كم طلق ؟ قلت : ثلاثا ، فقال : صدق ليس لك نفقة » وفي لفظ له « قالت : يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثا . وإن أخاف أن يقتحم علي » وفي لفظ له عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلاثا : ليس لها سكنى ولا نفقة » .

قالوا : وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى بن العلاء : عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن إبراهيم ابن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت قال : « طلق جدى امرأة له ألف تظليقة ، فانطلق أبى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما أتى الله جلك ، أما ثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعلى من وظلم ، إن شاء الله عذبه ، وإن شاء غفر له » .

ورواه بعضهم عن صدقة بن أبي عمران عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : « طلق بعض آبائى امرأته ، فانطلق بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله إن أبانا

طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج ؟ فقال : إن أباكم لم يتق الله ، فيجعل له مخرجا ، بانث منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون إنم في عقبه .

قالوا : وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب بن زريق أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « أنه طلق امرأته وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بطلقتين آخرتين عند القمرين الباقيين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله ، أنطأت السنة » وذكر الحديث . وفيه : « فقلت : يا رسول الله لو كنت طلقها ثلاثا أكان لي أن أجمعها ؟ قال : لا ، كانت تبين ، وتكون معصية . »

قالوا : وقد روى أبو داود في سننه عن نافع عن ابن عجير بن عبد يزيد بن ركانة : « أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيمة البتة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر ، والثالثة في زمن عثمان . »

وفي جامع الترمذي عن عبد الله بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جدّه : « أنه طلق امرأته البتة ، فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما أردت ؟ قال : واحدة قال : آله ؟ قال : والله . قال : هو على ما أردت » قال الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال : فيه اضطراب .

ووجه الاستدلال بالحديث أنه صلى الله عليه وسلم أحلفه أنه أراد بالبتة واحدة ، فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أرادّه . ولو لم يفتقر الحال لم يحلفه . قالوا : وهذا أصح من حديث ابن جريج عن بعض بني رافع عن عكرمة عن ابن عباس : « أنه طلقها ثلاثا . »

قال أبو داود : لأنهم ولد للرجل ، وأهله أعلم به أن ركانة إنما طلقها البتة ، قالوا : وابن جريج إنما رواه عن بعض بني أبي رافع ، فإن كان عبيد الله فهو ثقة معروف ، وإن كان غيره من إخوته فجهول العدالة لا تقوم به حجة . قالوا : وأما طريق الإمام أحمد ففيها ابن إسحاق والكلام فيه معروف ، وقد حكى الخطابي أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها . قالوا : وأصح ما همك حديث أبي الصهباء عن ابن عباس ، وقد قال البيهقي : هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم ، فأخرجه مسلم ، وتركه البخاري ، وأظنه تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس . ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلاث ، ثم قال : فهذه رواية سعيد بن جبيرة . وعطاء بن أبي رباح . ومجاهد ، وعكرمة ، وعمرو بن دينار ، ومالك بن الحارث ومحمد بن لباس بن الكبير . قال : ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري كلهم عن ابن عباس : أنه أجاز الثلاث وأعضاها . وقال ابن المنذر : فغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ، ثم يفتي بخلافه .

وقال الشافعي : فإن كان معنى قول ابن عباس إن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ، يعني أنه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فالذي يشبهه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أنه كان شيئا فنسخ . قال البيهقي : ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا التأويل ، يريد البيهقي ما رواه أبو داود والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) الآية وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك فقال : « الطلاق ربان » .

قالوا : فيحتمل أن الثلاث كانت تجعل واحدة من هذا الوقت بمعنى أن الزوج كان يتمكن من المراجعة

بعدها ، كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ، ثم نسخ ذلك . وقال ابن جريج : يمكن أن يكون ذلك إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث ، وهو أن يفرق بين الألفاظ كأن يقول : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق .

وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر رضي الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم ، لم يكن فيهم الخب والخباع ، فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التأكيد . ولا يريدون به الثلاث ، فلما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه أمورا ظهرت ، وأحوالا تغيرت ، منع من حمل اللفظ على التكرار . وأزاهم الثلاث .

وقالت طائفة : معنى الحديث أن الناس كانت عاداتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لإيقاع الواحدة ثم يدعها حتى تنقضي عتسها ، ثم اعتادوا الطلاق الثلاث جملة وتتابعوا فيه ؛ ومعنى الحديث على هذا : كان الطلاق الذي يوقمه المطلق الآن ثلاثا يوقمه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة ، فهو إخبار عن الواقع لا عن المشروع .

وقالت طائفة : ليس في الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلاث واحدة ، ولا أنه أعلم بذلك وأقر عليه ، ولا حجة إلا فيما قاله أو فعله أو علم به ، فأقر عليه ، ولا يعلم صحة واحدة من هذه الأمور في حديث أبي الصبيان .

قالوا : وإذا اختلفت علينا الأحاديث نظرنا إلى ما عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانهم أعلم بسننه ، فنظرنا فلما التابت عن عمر بن الخطاب الذي لا يثبت عنه غير ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل : حدثنا زيد بن وهب : « أنه رفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل طلق امرأته ألفا فقال له عمر : أطلقت امرأتك ؟ فقال : إنما كنت ألعب ، فعلاه عمر بالدرة وقال : إنما يكفيك من ذلك ثلاث » وروى وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال : « جاء رجل إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : إني طلقت امرأتي ألفا . فقال له علي : كرم الله وجهه : بانت منك بثلاث . واقسم سافرهن بين نسائك » وروى وكيع أيضا عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي ينجي قال : « جاء رجل إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال : طلقت امرأتي ألفا ، فقال : بانت منك بثلاث » .

وروى عبد الرزاق عن سفيان الثوري : عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : « قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : طلقت امرأتي ألفا . فقال له ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك . وبقيتها عليك وزرا ، اتخذت آيات الله هزا » .

وروى عبد الرزاق أيضا : عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : « جاء رجل إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال : إني طلقت امرأتي تسعا وتسعين . فقال له ابن مسعود : ثلاث تبينها منك ، وسائرهن عدوان » .

وذكر أبو داود في سننه عن محمد بن إياس : « أن ابن عباس رضي الله عنهما وأبا هريرة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثا فكلهم قال : لا عمل له حتى تنكح زوجا غيره » .

قالوا : فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون قد أوقفوا الثلاث جملة ، ولو لم يكن

فيهم إلا المحدث الملهم وحده لكني ، فإنه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من الطلاق الرجعي ، فيجعله محرماً ، وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لم يحرم عليه ، وإباحته لمن لا يحل له ، ولو فعل ذلك عمر لما أقروه عليه الصحابة فضلاً عن أن يوافقوه ، ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثلاث واحدة لم يخالفها ويفي بغيرها موافقة لعمر ، وقد علم مخالفتها له في العول ، وحجب الأم بالاثنتين من الإخوة والأخوات وغير ذلك .

قالوا : ونحن في هذه المسألة تبع لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهم أعلم بسنته وشرعه ، ولو كان مستقراً من شريعته أن الثلاث واحدة وتوفي والأمر على ذلك لم يخف عليهم ، ويعلمه من بعدهم ، ولم يحرموا الصواب فيه ، ويوفقه له من بعدهم ، ويروى خبر الأمة وفتيها خبر كون الثلاث واحدة ومخالفة . قال المناهون من وقوع الثلاث : التحاكم في هذه المسألة وغيرها إلى من أقسم الله سبحانه وتعالى أصلد قسم وأبره ، أنا لا نؤمن حتى نحكمه فيها شجر بيننا ثم نرضى بحكمه ، ولا يلحقنا فيه حرج ونسلم له تسلياً لا إلى غيره كأننا من كان . اللهم إلا أن يجمع أمته إجماعاً متيقناً فيه لانشك فيه على حكم ، فهو الحق الذي لا يجوز خلافه . وبأن الله أن يجمع الأمة على خلاف سنة ثابتة عنه أبداً ، ونحن قد أوجدناكم من الأدلة ما أثبت المسألة به بل وبدونه . ونحن نناظركم فيما طعنتم به في تلك الأدلة وفيما عارضتمونا به . على أننا لا نحكم على أنفسنا إلا نصاً عن الله . أو نصاً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو إجماعاً متيقناً لاشك فيه ، وما عدا هذا فعرضة للنزاع . وغايته أن يكون سائق الاتباع لا لازمه ، فتمكن هذه القضية سالفاً لنا عندكم وقد قال تعالى : (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) فقد تنازعنا نحن وأنتم في هذه المسألة فلا سبيل إلى ردها إلى غير الله ورسوله البتة ، وسبأني أنا أحق بالصحابة وأسد بهم فيها . فنقول :

أما منكم لتحريم جمع الثلاث فلا ريب أنها مسألة نزاع . ولكن الأدلة الدالة على التحريم حجة عليكم .

أما قولكم : إن القرآن دل على جواز الجمع . فدعوى غير مقبولة بل باطلة . وغاية ما تمسككم به إطلاق القرآن لفظ الطلاق ، وذلك لا يعم جائزه ومحرمه كما لا يدخل تحته طلاق الخائض ، وطلاق الموطومة في طهرها وما مثلكم في ذلك إلا كمثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الإطلاقات سراً . ومعلوم أن القرآن لم يدل على جواز كل طلاق حتى تحمله ما يطيقه ، وإنما دل على أحكام الطلاق . والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ، ولا ريب أنا أسعد بظاهر القرآن : كما بينا في صدر الاستدلال ، وأنه سبحانه لم يشرع قط طلاقاً يثاثير بغير عوض المدخول بها إلا أن يكون آخر العدد . وهذا كتاب الله بيننا وبينكم . وغاية ما تمسككم به ألقاظ مطلقة قبلتها السنة . وبينت شروطها وأحكامها .

وأما استدلالكم بأن الملاءم طلق أدائه ثلاثاً بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أصح من حديث ، وما أبعد من استدلالكم على جواز الطلاق الثلاث بكلمة واحدة في نكاح بقصد بقاءه ودوامه . ثم المستدل بهذا إن كان ممن يقول إن الفقرة وقعت عقيب لعان الزوج وحده كما يقوله الشافعي أو عقيب لعانها ، وإن لم يفرق الحاكم كما يقوله أحمد في إحدى الروايات عنه . فالاستدلال به باطل ، لأن الطلاق الثلاث حينئذ لغو لم يقد شيئاً . وإن كان ممن يوقف الفقرة على تفريق الحاكم لم يصح الاستدلال به أيضاً ، لأن هذا النكاح لم يبق سبيل إلى بقاءه ودوامه . بل هو واجب الإزالة ومؤيد التحريم . فالطلاق الثلاث مؤيد لمقصود اللعان ، ومقرره . فإن غايته أن تحرمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره . وقررة اللعان تحرمها عليه على الأبد ، ولا يلزم من

نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التأييد نفوذه في نكاح قائم مطلوب البقاء والدوام ، ولهذا لو طلقها في هذا الحال ، وهي حائض أو نفساء ، أو في طهر جامعها فيه لم يكن عاصيا ، لأن هذا النكاح مطلوب الإزالة مؤبد التحريم ، ومن العجب أنكم متمسكون بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ، ولا متمسكون بإنكاره وغضبه للطلاق الثلاث من غير الملاءن . وتسميته لعبا بكتاب الله كما تقدم ، فكيف بين هذا الإقرار وهذا الإنكار ؟ . ونحن بحمد الله قائلون بالأمرين . مقرون لما أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منكم وما أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما استدلالكم بحديث عائشة رضي الله عنها : « أن رجلا طلق ثلاثا فزوجت فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للأول ؟ قال : لا حتى ينوق العسيلة » فهذا مما لا ننازعكم فيه ، نعم هو حجة على من اكتفى بمجرد عقد الثاني ، ولكن أين في الحديث أنه طلق الثلاث بقرعة واحدة . بل الحديث حجة لنا . فإنه لا يقال فعل ذلك ثلاثا وقال ثلاثا إلا من فعل وقال مرة بعد مرة ، وهذا هو المعقول في لغات الأمم عريهم وعجمهم . كما يقال قد فعل ثلاثا ، وشتمه ثلاثا ، وسلم عليه ثلاثا .

قالوا : أما استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس ، فن العجب العجائب فإنكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تأويلا صحيحا . وهو سقوط النفقة والكسوة للبائن مع صحتة وصراحتة . وعدم ما يعارضه مقاوما له . وتمسككم به فيما هو مجمل . بل بيانه في نفس الحديث مما يطل تعلقكم به . فإن قوله « طلقها ثلاثا » ليس بصريح في جمعها بل كما تقدم . كيف وفي الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : « أن زوجها أرسل إليها بتليقة كانت بقيت لها من طلاقها » وفي لفظ في الصحيح : « أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات » وهو سند صحيح متصل مثل الشمس . فكيف ساغ لكم تركه إلى التمسك بلفظ مجمل . وهو أيضا حجة عليكم كما تقدم .

قالوا : وأما استدلالكم بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق . فخير في غاية السقوط . لأن في طريقه يحيى بن العلاء . عن عبيد الله بن الوليد الوصافي : عن إبراهيم بن عبيد الله ضعيف عن مالك عن مجهول ، ثم الذي يدل على كذبه وطلانه أنه لم يعرف في شيء من الآثار صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ، أن والد عبادة بن الصامت أدرك الإسلام فكيف يجده . فهذا محال بلا شك .

وأما حديث عبد الله بن عمر فأصله صحيح بلا شك ، لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه : « فقلت : يا رسول الله لو طلقها ثلاثا أكانت تحل لي ؟ » إنما جاءت من رواية شعيب بن زريق وهو الشافعي ، وبعضه يقبله فيقول : زريق بن شعيب ، وكيفما كان فهو ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه حجة . لأن قوله : « لو طلقها ثلاثا » بمنزلة قوله لو سلمت ثلاثا ، أو أقررت ثلاثا أو نحو ، مما لا يعقل جمعه .

وأما حديث نافع بن عبيد الله الذي رواه أبو داود : « أن رجلا طلق امرأته البيتة . فأحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد إلا واحدة » فن العجب تقدم نافع بن عبيد الله المجهول الذي لا يعرف حاله البيتة ، ولا يدري من هو ، ولا ما هو ؟ على ابن جريج وهو عمر وعبد الله بن طاوس في قصة أبي الصبيان . وقد شهد إمام الحديث محمد بن إسماعيل البخاري بأن فيه اضطرابا ، هكذا قال الترمذي في الجامع . وذكر عنه في موضع آخر : أنه مضطرب ، فتارة يقول طلقها ثلاثا ، وتارة يقول واحدة ، وتارة يقول البيتة .

وقال الإمام أحمد : وطرقه كلها ضعيفة ، وضعفه أيضا البخاري . حكاها المنذري عنه . ثم كيف يقدم

هذا الحديث المضطرب المجهول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جريج لجهالة بعض بني أبي رافع هذا وأولاده تابعيون ، وإن كان عبيد الله أشهرهم ، وليس فيهم منهم بالكذب . وقد روى عنه ابن جريج ، ومن يقبل رواية المجهول أو يقول رواية العدل عنه تعديل له ، فهذا حجة عنده . فلما أن يضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثله من الجهالة أو أشد فكلا . فغاية الأمر أن يقساقط روايتا هذين المجهولين ، ويعدل إلى غيرهما . وإذا فعلنا ذلك نظرنا في حديث سعد بن إبراهيم فوجدناه صحيح الإسناد ، وقد زالت علة تليس محمد ابن إسحاق بقوله : حدثني داود بن الحصين ، ولكن رواه أبو عبد الله الحاكم في مستدركه وقال : إسناده صحيح ، فوجدنا الحديث لاعة له ، وقد احتج أحمد بإسناده في مواضع ، وقد صحح هو وغيره بهذا الإسناد بعينه : ه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ، ولم يحدث شيئا .

وأما داود بن الحصين عن عكرمة فلم تزل الأئمة تحتج به ، وقد احتجوا به في حديث العرايا فيما شك فيه ولم يجزم به من تقديرها بخمسة أوسق أو دونها مع كونها على خلاف الأحاديث التي نهى فيها عن بيع الرطب بالتمر ، فما ذنبه في هذا الحديث سوى رواية مالا يقولون به ، وإن قدسنا في عكرمة ولعلكم فاعلون جاءكم مالا قبل لكم به من التناقص فيما احتججتم به أنهم وأئمة الحديث من روايته ، وارضى البخارى لإدخال حديثه في صحيحه .

وأما تلك المسالك الوعة التي سلكتوها في حديث أبي الصبياء فلا يصح شيء منها .

أما المسلك الأول : وهو افتراء مسلم بروايته ، وإعراض البخارى عنه ، فذاك شكاة ظاهر عنه عارها . وما ضر ذلك الحديث افتراء مسلم به شيئا ، ثم هل تقولون أنتم أو أحد مثل هذا في كل حديث ينفرده مسلم عن البخارى ؟ وهل قال البخارى قط : إن كل حديث لم أدخله في كتابي فهو باطل ، وليس بحجة أو ضعف ؟ وكما احتج البخارى بأحاديث خارج الصحيح ليس لها ذكر في صحيحه ، وكما صحح من حديث خارج عن صحيحه . فلما تخالفة سائر الروايات له عن ابن عباس فلا ريب أن عن ابن عباس روايتين صحيحتين بلا شك ، إحداهما توافق هذا الحديث ، والأخرى تخالفه . فإن أسقطنا روايته بروايته سلم الحديث على أنه بحمد الله سالم ، ولو انفقت الروايات عنه على مخالفته فله أسوة أمثاله ، وليس بأول حديث خالفه راويه . فنسألكم هل الأخذ بما رواه الصحابي عندهم . أو بما رواه ؟ فإن قلتم الأخذ بروايته وهو قول جمهوركم . بل جمهور الأمة على هذا كفيتمونا مؤنة الجواب . وإن قلتم الأخذ برأيه أريناكم من تناقضكم مالا حيلة لكم في دفعه ، ولا سبعا عن ابن عباس نفسه فإنه روى حديث بريدة ونخيره . ولم يكن بيعة مطلقا . ورأى خلافه وأن بيع الأمة طلاقها ، فأخذتم وأصبرتم بروايته وتركتم رأيه ، فهلا فعلتم ذلك فيما نحن فيه . وقلتم الرواية معصومة . وقول الصحابي غير معصوم ، ومخالفته لما رواه بمحمل احتمالات عديدة من نسيان أو تأويل أو اعتقاد معارض راجع في ظنه ، أو اعتقاد أنه منسوخ أو مخصوص أو غير ذلك من الاحتمالات . فكيف يسوغ ترك روايته مع قيام هذه الاحتمالات . وهل هذا إلا ترك معلوم لمظنون . بل مجهول ؟ .

قالوا : وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه حديث التسيب من ولوغ الكلب . وأفتى بخلافه ، فأخذتم بروايته وتركتم فتواه . ولو تبعنا ما أخذتم فيه برواية الصحابي دون فتواه لطلال .

قالوا : وأما دعواكم نسخ الحديث فوقوف على ثبوت معارض مقاوم متراخ ، فأين هذا ؟ .

أما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلاث . فلو صح لم يكن فيه حجة . فإنه إنما فيه أن الرجل كان يطلق امرأته ويراجعها بغير عدد . فنسخ ذلك . وقصر على ثلاث فيما تنقطع الرجعة . فأين في ذلك الإلزام بالثلاث بغير واحد ؟ ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبى بكر وصلى الله عليه وسلم من خلافة عمر رضي الله عنه لانه لم يه الأمة . وهو من أهم الأمور المتعلقة بحل القروج . ثم كيف يقول عمر : إن الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة . وهل للأمة أناة في المنسوخ بوجه ما ، ثم كيف يعارض الحديث الصحيح بهذا الذي فيه على بن الحسين بن واقد وضعفه . لوم ؟

وأما حكم الحديث على قول المطلق أنت طالق أنت طالق أنت طالق . ومقصوده التأكيد بما بعد الأول . فسياق الحديث من أوله إلى آخره يريده ، فإن هذا الذي أولم الحديث عليه لا يفتير بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يختلف على عهده ، وعهد خلفائه وهلم جرا ، إلى آخر الدهر . ومن يتوبه في قصد التأكيد لا يفرق بين بر وفاجر ، وصادق وكاذب ، بل يريده إلى نيته . وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان أو فاجرا . وأيضا فإن قوله : إن الناس قد استعجلوا وتتابعوا في شيء كانت لهم فيه أناة فأنا أمضيناه عليهم . إخبار من عمر بأن الناس قد استعجلوا ما جعلهم الله في فسحة منه وشرعه متراحيا بعضه عن بعض رحمة بهم ورفقا وأناة لم تلاقى مطلق ، فيذهب حبيبه من يده من أول وهلة . فيعز عليه تداركه . فجعل له أناة ومهلة يستعته فيها ويرضيه ، ويحول ما أحدثه الغضب الداعي إلى القراق ، ويراجع كل منهما الذي عليه بالمعروف . فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه أناة ومهلة ، وأوقعوه بغير واحد ، فأرى عمر رضي الله عنه أنه يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم ، فإذا علم المطلق أن زوجته وسكنته تحرم عليه من أول مرة بجمعه الثلاث كف عنها . ورجع إلى الطلاق المشروع المأثون فيه . وكان هذا من تأديب عمر رضي الله عنه ليعتبه لما أكثروا من الطلاق الثلاث كما سأتى . مزيد تقريره عند الاعتناء عن عمر رضي الله عنه في إزائه بالثلاث . هذا وجه الحديث الذي لا وجه له غيره . فأين هذا من تأويلكم المستنكر المستبعد الذي لا توافقه ألفاظ الحديث . بل تنبو عنه وتنافره ؟

وأما قول من قال : إن معناه كان وقوع الطلاق الثلاث الآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة . فإن حقيقة هذا التأويل : كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة ، وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلاثا ، والتأويل إذا وصل إلى هذا الحد كان من باب الإنفاذ والتحريف . لا من باب بيان المراد ، ولا يصح ذلك بوجه ما . فإن الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلاثا ، وقد طلق رجال نساءهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا . فمنهم من ردها إلى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس . ومنهم من أنكر عليه وغضب وجعله متلاعبا بكتاب الله . ولم يعرف ما حكم به عليهم . وفيهم من أقره لتأكيد التحريم الذي أوجبه اللعان ، ومنهم من ألزمه بالثلاث لكون ما أتى به من الطلاق آخر الثلاث . فلا يصح أن يقال إن الناس ما زالوا يطلقون واحدة إلى أثناء خلافة عمر فطلقوا ثلاثا .

ولا يصح أن يقال إنهم قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة فتمضيه عليهم ، ولا يلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين عهده بوجه ما ، فإنه ماض منكم على عهده وبعد عهده . ثم إن في بعض ألفاظ الحديث الصحيحة : ألم تعلم أنه من طلق ثلاثا جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي لفظ : أما علمت أن الرجل . كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلها واحدة

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر ، فقال ابن عباس : بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرنا من إمارة عمر ، فلما رأى الناس - يعنى عمر - قد تنابعوا فيها قال : أجزى من عليهم .

هذا لفظ الحديث وهو بأصح إسناد وهو لا يحتمل ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعا للمذهب . فاعتقدتم استدلال . وأما من جعل المذهب تبعا للدليل واستدل ثم اعتقدتم لم يمكنه هذا العمل .

وأما قول من قال : ليس في الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذى يجعل ذلك . ولا أنه علم به وأقره عليه .

فجوابه أن يقال : (صباحناك هذا بهتان عظيم) أن يستمر هذا الجعل الحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه وإباحة الفرج لمن هو عليه حرام ، وتحريره على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه خير الخلق وهم يعاونونه ولا يعلمونه . ولا يعلمه هو والوحى ينزل عليه وهو يقرم عليه ، فهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلمه : وأصحابه يعلمونه ، ويبدلون دينه وشرعه . والله يعلم ذلك ولا يوحى إلى رسوله ولا يعلمه به : ثم يتوفى الله رسوله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ، فيستمر هذا الضلال العظيم . والخطأ المبين عندكم مدة خلافة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره إلى أن فارق الصديق الدنيا ، واستمر الخطأ والضلال المركب صدرنا من خلافة عمر حتى رأى بعد ذلك برأيه أن يلزم الناس بالصواب ، فهل في الجهل بالصحابة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائه أتبع من هذا ، وتألف لو كان جعل الثلاث واحدة خطأ محضا لكان أسهل من هذا الخطأ الذى ارتكبتموه . والتأويل الذى تأولتموه . ولو تركتم المسألة بيتها لكان أقوى لسانها من هذه الأدلة والأجوبة .

قالوا : وليس التحاكم في هذه المسألة إلى مقلد متعصب . ولا هياب للجمهور . ولا مستوحش من التفرد إذا كان الصواب في جانبه . وإنما التحاكم فيها إلى راسخ في العلم قد طال فيه باعه ورحب بنبيله ذراعه ، وفرق بين الشبهة والدليل . وتلقى الأحكام من نفس مشكاة الرسول . وعرف المراتب وقام فيها بالواجب ، وبأشرف قلبه أسرار الشريعة . وحكمها الباهرة . وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة ، وخاض في مثل هذه المضائق بصحتها . واستوفى من الجانبين حججها ، والله المستعان وعليه التكلان .

قالوا : وأما قولكم : إذا اختلفت علينا الأحاديث نظرنا فيها عليه الصحابة رضى الله عنهم ، فنعم والله حبيبا بركة الإسلام وعصاية الإيمان ، فلا تطلبن الأعواض بعدهم ، فإن قلبى لا يرضى بغيرهم ، ولكن لا يبق بكم أن تدعونا إلى شيء ، وتكونوا أول نافر عنه ومخالف له ، فقد توفى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكثر من مائة ألف عين ، كلهم قد رآه وسمع منه ، فهل يصح لكم عن هؤلاء كلهم ، أو عشرهم ، أو عشر عشرهم ، أو عشر عشر عشرهم . القول بازوم الثلاث بقم واحد ؟ هذا ولو جهدتم كل الجهد لم تطيقوا نقله عن عشرين نفسا منهم أبدا . مع اختلاف عنهم في ذلك .

فقد صرح عن ابن عباس القولان ، وصح عن ابن مسعود القول بالزوم ، وصح عنه التوقف ، ولو كان زانكم بالصحابة الذين كان الثلاث على عهدهم واحدة لكانوا أضعاف من نقل عنه خلاف ذلك ، ونحن نكافئكم بكل صحابي مات إلى صدر من خلافة عمر ، ويكتفينا مقدمهم وخبرهم وأفضلهم ، ومن كان معه من

الصحابة على عهده . بل لو شئنا لقنا ولصدقنا أن هذا كان إجماعاً قديماً لم يختلف فيه على عهد الصديق اثنان . ولكن لم ينقرض عصر المجيعين حتى حدث الاختلاف ، فلم يستقر الإجماع الأول حتى صار الصحابة على قولين ، واستمر الخلاف بين الأمة إلى اليوم .

ثم نقول : لم يخالف عمر إجماع من تقدمه . بل رأى للزامهم بالثلاث عقوبة لم يعلموا أنه حرام وتناهبوا فيه ، ولا ريب أن هذا سائق للأئمة أن يلزموا الناس ما ضيقوا به على أنفسهم . ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتيسيله ورخصته . بل اختاروا الشدة والعسر . فكيف بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال نظره للأمة وتأديبه لهم . ولكن العقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص . والفكر من العلم بتحريم الفعل المأثب عليه ونخاله . وأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه لم يقل لم إن هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما هو رأى رآه مصالحة للأمة يكفهم بها عن التسارع إلى إيقاع الثلاث . ولهذا قال : « فلو أننا أمضينا عليهم » وق لفظ آخر : « فأجيزهن عليهم » أفلا يرى أن هذا رأى منه رآه للمصالحة . لا إخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولما علم رضى الله عنه أن تلك الأناة والرخصة نعمة من الله على المطلق . ورحمة به وإحسان إليه . وأنه قابلها بضدها . ولم يقبل رخصة الله . وما جعله له من الأناة عاقبة بأن حال بينه وبينها . وألزمه ما ألزمه من الشدة والاستعجال ، وهذا موافق لقواعد الشريعة . بل هو موافق لحكمة الله في خاتمه قدرا وشرعا . فإن الناس إذا تعدوا حدوده . ولم يقفوا عندها ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج . وقد أشار إلى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضى الله عنهم للمطلق ثلاثا : « إنك لو أتيت الله لجلل لك عرجا » كما قاله ابن مسعود وابن عباس .

فهذا نظر أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه من الصحابة . لأنه رضى الله عنه غير أحكام الله . وجعل حلالها حراما . فهذا غاية التوفيق بين النصوص . وفعل أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه . وأنهم لم يمكنكم ذلك إلا بإلغاء أحد الجانبين . فهذا نهاية أقدام الفريقين في هذا المقام الضنك . والمترك الصعب . وبالله التوفيق .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ؟

ثم يمتنع بعد ذلك . هل تحمل له بلون زوج وإصابة ؟

روى أهل السنن من حديث أبي الحسن مولى بنى نوفل : « أنه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة فطلقها تطليقتين ثم عتقها بعد ذلك ، هل تصلح له أن ينكحها ؟ قال : نعم . قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم » وق لفظ : « قال ابن عباس : بقيت لك واحدة قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قال الإمام أحمد : عن عبد الرزاق : إن ابن المبارك قال لعمر بن أبي حسن : لقد تحمل حمرة عظيمة انتهى . قال المنبرى : وأبو حسن هذا قد ذكر بخير وصلاح . وقد وثقه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ، غير أن الراوى عنه عمر بن معتب ، وقد قال على بن المنبهي : هو منكر الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوى .

وإذا أعتق العبد والزوجة في جباله ملك تمام الثلاث ، وإن عتق وقد طلقها اثنتين ، ففيها أربعة أقوال للفقهاء :

أحدها : أنها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أو أمة ، وهذا قول الشافعى وأحمد في إحدى الروايتين . بناء على أن الطلاق بالرجال ، وأن العبد إنما يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرة .

والثاني : أن له أن يعقد عليها عقدا مستأنفا من غير اشتراط زوج وإصابة ، كما دل عليه حديث عمرو بن معتب هذا ، وهذا إحدى الروايتين عن أحد ، وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما ، وأحد الوجهين للشافعية ، ولهذا القول فقه دقيق . فلها إنما حرمتها عليه التطليقتان لتقصه بالرق ، فإذا عتق وهي في العدة زال النقص ، ووجد سبب ملك الثلاث . وآثار النكاح باقية . فلها عليها تمام الثلاث وله رجعتها ، وإن عتق بعد انقضاء عدتها بآنت منه . وحلت له بدون زوج وإصابة ، فليس هذا القول ببعيد في القياس .

والثالث : أن له أن يرتجئها في عدتها ، وأن ينكحها بعدها بدون زوج وإصابة ولو لم يعتق ، وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم ، فإن عتدهم أن العبد والحرة في الطلاق سواء . وذكر سفیان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما : « أن عبدا له طلاق امرأته تطليقتين ، فأمره ابن عباس أن يراجعها فأبى . فقال ابن عباس : هي لك فاستحلها بملك العيين » .

والقول الرابع : أن زوجته إن كانت حرة ملك عليها تمام الثلاث ، وإن كانت أمة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله . وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على أربعة أقوال : أحدها : أن طلاق العبد والحرة سواء . وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم ، حكاه عنهم أبو محمد بن حزم ؛ واحتجوا بعموم النصوص الواردة في الطلاق وإطلاقها وعدم تفريقها بين حر وعبد ، ولم يجمع الأمة على التفریق ؛ فقد صح عن ابن عباس : « أنه أفتى غلاما له برجمة زوجته بعد طلقتين وكانت أمة » وفي هذا النقل عن ابن عباس نظر ، فإن عبد الرزاق روى عن ابن جريج عن عمرو بن دينار : « أن أبا معبد أخبره أن عبدا كان لابن عباس . وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فيها . فقال له ابن عباس : لا طلاق لك فارجمها » قال عبد الرزاق : حدثنا معمر : عن سفيان بن الفضل : « أن العبد سأل ابن عمر رضى الله عنهما فقال : لا ترجع إليها وإن ضرب رأسك » فأخذ هذه الفتوى أن طلاق العبد بيد سيده ، كما أن نكاحه بيده .

كما روى عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن ابن عباس قال « ليس طلاق العبد ولا فرقه بشيء » .

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير : « أنه مع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق » وهذا قول أبي الشفاء .

وقال الشعبي : أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا بإذن سيده .

فهذا مأخذ ابن عباس لا أنه يرى أن طلاق العبد ثلاثا إذا كانت تحت أمة ، وما علمنا أحدا من الصحابة قال بذلك .

والقول الثاني : أنه أي الزوجين إن رق كان الطلاق بسبب رقه الاثنين ، كما روى حاد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « الحر يطلق الأمة تطليقتين ، وتعنت بحیضتين ، والعبد يطلق الحرة تطليقتين . وتعنت ثلاث حیض » وإلى هذا ذهب عثمان بن عفان .

والقول الثالث : أن الطلاق بالرجال فيملك الحر ثلاثا وإن كانت زوجته أمة ، والعبد اثنين وإن كانت زوجته حرة . وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر كلامه ، وهذا قول زيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة أم المؤمنين ، وعثمان بن عفان . وعبد الله بن عباس . وهذا مذهب القاسم وسالم وأبي سلمة وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي إرناذ وسليمان بن يسار وعمرو بن شعيب وابن المسيب وعطاء .

والقول الرابع : أن الطلاق بالنساء كالملة : كما روى شعبة عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مشروق عن ابن مسعود : « السنة الطلاق ، والعلة بالنساء » .

وروى عبد الرزاق عن محمد بن يحيى وغير واحد عن عيسى بن الشعبي عن اثني عشر من الصحابة قالوا : « الطلاق والعلة بالمرأة » هذا لقظه ، وهذا قول الحسن وابن سيرين وقتادة وإبراهيم والشعبي وعكرمة ومجاهد والثوري والحسن بن حي ، وأبي حنيفة رحمه الله وأصحابه .

فإن قيل : فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة .

قيل : قد قال أبو داود : حدثنا محمد بن مسعود ، حدثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان . وقرؤها حيضتان » .

وروى زكريا بن يحيى الساجي : حدثنا محمد بن إسماعيل بن سبرة الأحمسي : حدثنا عمر بن شبيب الملسي : حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان » . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « كتب إلى عبد الله بن زياد بن سمعان : أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين « أن غلاما لما طلق امرأة له حرة تطليقتين . فاستفتت أم سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره » .

وقد تقدم حديث عمرو بن معتب عن أبي حسن عن ابن عباس رضى الله عنه . ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه الآثار الأربعة على غيرها ويجريها .

أما الأول : فقال أبو داود : وهو حديث مجهول . وقال الترمذى : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى . وقال أبو القاسم بن عساكر في أطرافه بعد ذكر هذا الحديث : روى أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه : « أنه كان جالسا عند أبيه . فأتاه رسول الأمير فأخبره أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن ذلك فقالا : هذا ، وقال له : إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عمل به المسلمون » قال الحافظ : فدل على أن الحديث المرفوع غير محفوظ . وقال ابن عاصم النبيل مظاهر بن أسلم ضعيف . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء مع أنه لا يعرف . وقال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث . وقال البيهقي : لو كان ثابتا لقلنا به . إلا أننا لا نكتب حديثا يرويه من تجهل عداله .

وأما الأثر الثاني : ففيه عمرو بن شبيب الملسي ضعيف ، وفيه عطية وهو ضعيف أيضا .

وأما الأثر الثالث : ففيه ابن سمعان الكذاب ، وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول .

وأما الأثر الرابع : ففيه عمرو بن معتب ، وقد تقدم الكلام فيه .

والذي سلم في المسألة الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم والقياس . أما الآثار فهي متعارضة كما تقدم فليس بعضها أولى من بعض ، بقى القياس ويجاذبه طرفان طرف المطلق وطرف المطلقة ، فمن راعى طرف المطلق قال : هو الذي يملك الطلاق وهو بيده فيتنصف برقه ، كما يتنصف نصاب المنكوحات برقه . ومن راعى طرف المطلقة قال : الطلاق يقع عليها وتلزمها الملة والتحريم وتوابعها ، فتتنصف برقها كالملة ، ومن نصف

برفها كالعلة . ومن نصبت برق أى الزوجين كان راعى الأمرين ، وأعمل الشبهين ، ومن كمله وجعله ثلاثا رأى أن الآثار لم تثبت ، والمنقول عن الصحابة متعارض ، والقياس كذلك ، فلم يتعلق بشيء من ذلك ، وتمسك بإطلاق النصوص الدالة على أن الطلاق الرجعى طلقتان ، ولم يفرق الله بين حر وعبد ، ولا بين حرة وأمة ، وما كان ربك نسيا .

قالوا : والحكمة التى لأجلها جعل الطلاق الرجعى اثنتين فى الحر والعبد سواء : قالوا : وقد قال مالك : إن له أن ينكح أربعا كالحرة ، لأن حاجته إلى ذلك كحاجة الحر . وقال الشافعى وأحمد : أجله فى الإيلاء كأجل الحر ، لأن ضرر الزوجة فى الصورتين سواء . وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن طلاقه وطلاق الحر سواء إذا كانت امرأتها حرتين إعمالا لإطلاق نصوص الطلاق وعموما للحر والعبد ، وقال أحمد بن حنبل : والناس معه : صباه فى الكفارات كلها وصيام الحر سواء ، وحله فى الرقة والشراب وحد الحر سواء .

قالوا : ولو كانت هذه الآثار أو بعضها ثابتا لما سبقتونا إليه : ولا غلبتمونا عليه ، ولو اتفقت آثار الصحابة لم نعد لها إلى غيرها : فإن الحق لا يعدوم . وبالله التوفيق .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره

قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) وقال : (إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فجعل الطلاق لمن نكح لأن له الإمساك وهو الرجعة .

وروى ابن ماجه فى سننه : من حديث ابن عباس قال : « أتى النبی صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله سيدى زوجتى أمتة ، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها . قال : فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال : « يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمتة ثم يريد أن يفرق بينهما . إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » .

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول : « طلاق العبد بيد سيده إن طلق جاز . . وإن فرق فهى واحدة : إذا كان له جميعا . فإن كان العبد له والأمة لغيره طلق السيد أيضا إن شاء » .

وروى الثورى عن عبد الكريم الجزرى عن عطاء عنه : « ليس طلاق العبد ولا فرقته بشئ » .

وذكر عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير : « سمع جابرا يقول فى الأمة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع » .

وحديث ابن عباس رضى الله عنهما المتقدم . وإن كان فى إسناده ما فيه . فالقرآن بعضده . وعليه عمل الناس .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طلق دون الثلاث

ثم راجعها بعد زوج أنها على بقية الطلاق

ذكر ابن المبارك عن عثمان بن مقسم أنه أخبره أنه سمع نبيها ابن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى المرأة يطلقها

زوجها دون الثلاث ثم يرجعها بعد زوج إنهما على ما بقى من الطلاق ، وهذا الأثر إن كان فيه ضعف ومجهول فعليه أكابر الصحابة .

كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب وحيد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليان بن يسار كلهم يقول : سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « أيما امرأة طلقها زوجها طليقة أو طليقتين ثم تركها حتى تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول - فلأنها عنده على ما بقى من طلاقها » .

وعن علي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعمران بن حصين رضى الله عنهم مثله . قال الإمام أحمد : هذا قول الأكابر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم : تعود على الثلاث . قال ابن عباس رضى الله عنهما : نكاح جديد . وطلاق جديد . وذهب إلى القول الأول أهل الحديث فيهم أحمد والشافعي ومالك .

وذهب إلى الثاني أبو حنيفة رحمه الله ، هذا إذا أصابها الثاني . فإن لم يصبها فهمى على ما بقى من طلاقها عند الجميع ، وقال النخعي : لم أسمع فيها اختلافا ، ولو ثبت الحديث لكان فصل الزنا في المسألة ولو اتفقت آثار الصحابة لكانت فصلا أيضا .

وأما هذه المسألة فتجاذب فإن الزوج الثاني إذا هدمت إصابته الثلاث وأعادتها إلى الأول بطلاق جديد فما دونها أولى . وأصحاب القول الأول يقولون : لما كانت إصابة الثاني شرطا في حل المطلقة ثلاثا للأول . لم يكن بد من هدمتها وإعادتها على طلاق جديد . وأما من طلقت دون الثلاث فلم تصادف إصابة الثاني فيها تحريما تزيله ولا هي شرط في الحل للأول ، فلم تهتم شيئا فوجودها كملئها بالنسبة إلى الأول وإحلالها له . فعادت على ما بقى كما لو لم يصبها ، فإن إصابته لا أثر لها البتة ولا نكاحه . وطلاقه معلق بها بوجه ما . ولا تأثير لها فيه .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني
ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها : « أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاق . وإنني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وإن مأمهه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعنك تريد أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تدوق عيباته وينوق عيبك ؟ » .

وفي سنن النسائي عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السبيلة الجماع ولو لم ينزل » .

وفيها عن ابن عمر قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيزوجها الرجل ، فيفلق الباب ، ويرضى السر ، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر » .
فتضمن هذا الحكم أمورا : أحدها : أنه لا يقبل قول المرأة على الرجل إنه لا يقدر على جماعها .
الثاني : أن إصابة الزوج الثاني شرطا في حلها للأول ، خلافا لمن اكتفى بمجرد العقد ، فإن قوله مردود بالسنة التي لا مرد لها .

الثالث : أنه لا يشترط الإنزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو فوق العيلة .

الرابع :- أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذي هو نكاح رغبة كافيا ، ولا اتصال الخلوة به ، وإغلاق الأبواب ، وإرخاء الستور ، حتى يتصل به الوطء ، وهذا يدل على أنه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي لا غرض الزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد ، وإحلالها للأول بطريق الأولى ، فإنه إذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطء ، فكيف يكفي عقد تيسر مستعار ليحلها ، لا رغبة له في إمساكها ، وإنما هو عارية كحمار القرس المستعار للضرب ..

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم شاهدا واحدا
على طلاق زوجها والزوج منكر

ذكر ابن وضاح عن ابن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استحلقت زوجها ، فإن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد ، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه » .

فقتضين هذا الحكم أربعة أمور :

أحدها : أنه لا يكفي بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة . قال الإمام أحمد : الشاهد واليمين إنما يكون في الأموال خاصة ، لا يقع في حد ، ولا نكاح ، ولا طلاق ، ولا اعتاق ، ولا سرقة ، ولا قتل . وقد نص في رواية أخرى عنه على أن العبد إذا ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا . واختاره الخرقى . ونص أحمد في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه ، وكانا معسرين عدلين . فلهذا أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حرا ، ويحلف مع أحدهما ويصير نصفه حرا ، ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد ويمين . وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على أنه يثبت بشاهد ونكول الزوج وهو الصواب إن شاء الله تعالى ، فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يعرف من أئمة الإسلام إلا من احتج به . وبنى عليه مذهبه ، وإن خالفه في بعض المواضع ، وزهير بن محمد الراوى عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين . وعمرو بن أبي سامة هو أبو حفص التنيسي محتج به في الصحيحين أيضا ، فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه .

الثاني : أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق إذا لم يتم للمرأة به بينة ، لكن إنما استحلقت مع قوة جانب الدعوى بالشاهد .

الثالث : أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه ، وأحد في إحدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد . فإذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق ، وأحلفناه لها في إحدى الروايتين ، فنكل قضى عليه ، فإذا أقامت شاهدا واحدا . ولم يحلف الزوج على عدم دعواها فالقضاء بالنكول عليه في هذه الصورة أقوى .

وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة شاهدا واحدا ، كما هو إحدى الروايتين عن مالك . وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله ، لكن من يقضى عليه به يقول : النكول إما إقرار وإما

بينة ، وكلاهما يحكم به ، ولكن ينقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص . ويجب أن بالنكول بدلا
استغنى عنه فيما يباح بالبدل ، وهو الأموال وحقوقها دون النكاح وتوابعه .

الرابع : أن النكول بمنزلة البينة ، فلما أقامت شاهدا واحدا وهو شطر البينة كان النكول قائما تمام مقامها .
ونحن نذكر مذاهب الناس في هذه المسألة :

فقال أبو القاسم بن الجلاب في تفريمه : وإذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها ، فإن
أقامت على ذلك شاهدا واحدا لم تحلف مع شاهدها ، ولم يثبت الطلاق على زوجها ، وهذا الذي قاله لا يعلم
فيه نزاع بين الأئمة الأربعة ، قال : ولكن يحلف لها زوجها ، فإن حلف برئ من دعواها .

قلت : هذا فيه قولان للفقهاء ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، إحداهما : أنه يحلف لدعواها . وهو
مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله .

والثانية : لا يحلف . فإن قلنا : لا يحلف فلا إشكال ، وإن قلنا يحلف فنكل عن البين . فهل يقضى عليه
بطلاق زوجته بالنكول ؟ فيه روايتان عن مالك : إحداهما : أنها تطلق عليه بالشاهد والنكول عملا بهذا الحديث :
وهذا اختيار أشهب . وهذا في غاية القوة لأن الشاهد والنكول سبيان من جهتين مختلفتين . فقوى جانب
المدعى بهما فحكم له ، فهذا مقتضى الأثر والقياس .

والرواية الثانية عنه : أن الزوج إذا نكل عن البين حيس . فإن طال حيسه ترك . واختلفت الرواية عن
الإمام أحمد هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة الطلاق ؟ على روايتين ولا أثر عنده لإقامة الشاهد الواحد .
بل إذا ادعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلافه . فإن قلنا : لا يستحلف لم يكن لدعواها أثر ، وإن قلنا :
يستحلف فإلى هل يحكم عليه بالطلاق ؟ فيه روايتان . وسأيت إن شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول .
وهل هو لإقرار أو بدل أو قائم مقام البينة في موضعه من هذا الكتاب .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تخيير أزواجه بين المقام معه وبين مفارقتن له

ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير
أزواجه بدأ في فقال : إني ذاكر لك أمرا فلا عليك أن لاتعجلي حتى تستأمرى أبويك ، قالت رضي الله عنها :
وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه . ثم قرأ : (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا
وزيبتها فتعالين أمتكمن وأسرحن مراحا جيل . وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد
للمحسنات منكن أجرا عظيما) فقلت : في هذا أستأمر أبوي ؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة . قالت
عائشة رضي الله عنها : ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت ، فلم يكن ذلك طلاقا . »

قال ربيعة وابن شهاب : فاختارت واحدة منهن نفسها فذهب . وكانت أبة . قال ابن شهاب :
وكانت بلوية . قال عمرو بن شعيب وهي ابنة الضحاك العامرية رجعت إلى أهلها . وقال ابن حبيب : قد
كان دخل بها انتهى . وقيل لم يدخل بها . وكانت تلتقط بعد ذلك الجعر ، وتقول أنا الشقية .

واختلف الناس في هذا التخيير في موضعين : أحدهما : في أي شيء كان ، والثاني : في حكمه .

فأما الأول : فالذي عليه الجمهور أنه كان بين المقام معه والفراق . وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن
الحسن : أن الله تعالى إنما خير بين الدنيا والآخرة ، ولم يخير في الطلاق . وسياق القرآن ، وقول عائشة

رضى الله عنها بـ" قوله . ولا ريب أنه سبحانه خير من بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الحياة الدنيا وزينتها ، وجعل موجب اختياره من الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله ، وموجب اختياره من الدنيا وزينتها أن يتصمن ويسرحن سراجا جليلا وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع .

وأما اختلافهم في حكمه ففي موضعين : أحدهما : في حكم اختيار الزوج ، والثاني في حكم اختيار النفس . فأما الأول : فخاللني عليه معظم أصحاب النبي ونساؤه كلهن ، ومعظم الأمة أن من اختارت زوجها لم تطلق ولا يكون التخيير بمجرد طلاق . صح ذلك عن عمر ، وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنها : قالت عائشة رضي الله عنها : « خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلم نعد طلاقا » وعن أم سلمة رضي الله عنها وقريبة أنها وعبد الرحمن بن أبي بكر ، وصح عن علي ، وزيد بن ثابت وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم : أنها إن اختارت زوجها هي طلاق رجعية ، وهو قول الحسن ورواية عن أحمد رواها عنه إصحاق بن منصور . قال : « إن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة ، وإن اختارت نفسها فلا » .

قال أبو بكر : انفرد بهذا إصحاق بن منصور ، والعمل على ما رواه الجماعة . قال صاحب المغني : ووجه هذه الرواية أن التخيير كناية نوى بها الطلاق فوق بمجرد كسائر كنياته .

وهذا هو الذي صرح به عائشة رضي الله عنها . والحق معها بإتكاؤه ورده ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختاره أزواجه لم يقل وقع بكن طلاق ولم يرجعهن ، وهي أعلم الأمة بشأن التخيير .

وقد صح عن عائشة رضي الله عنها : « أنها قالت : لم يكن ذلك طلاقا ، وفي لفظ : « لم نعد طلاقا » وفي لفظ : « خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا . والذي لحظه من قال إنها طلاق رجعية أن التخيير تمليك ولا تملك المرأة نفسها إلا وقد طلقت . فالتمليك مستلزم لوقوع الطلاق . وهذا مبنى على مقدمتين : إحداهما : أن التخيير تمليك . والثانية أن التمليك يستلزم وقوع الطلاق . وكلا المقدمتين ممنوعة ، فليس التخيير بتماليك . ولو كان تماليكا لم يستلزم وقوع الطلاق قبل إيقاع من ملكه . فإن غاية أمره أن تملكه الزوجة كما كان الزوج يملكه . فلا يقع بدون إيقاع من ملكه . ولو صح ما ذكره كان باثنا لأن الرجعية لا تملك بها نفسها . وقد اختلف الفقهاء في التخيير هل هو تماليك أو توكيل أو بعض تماليك وبعضه توكيل أو هو تطلق منجز أو لغو لا أثر له البتة ؟ على مذاهب خمسة :

وعدم التفريق هو المذهب أحد ومالك .

فقال أبو الخطاب في رموس المسائل : هو تمليك يقف على القبول .

وقال صاحب المغني فيه : إذا قال أمرك بيدك أو اختاري فقالت قبلت لم يقع شيء ، لأن أمرك بيدك توكيل ، فقولها في جوابه قبلت ينصرف إلى قبول الوكالة ، فلم يقع شيء ، كما لو قال لأجنبية : أمر امرأتى بيدك فقالت قبلت . وقوله اختاري في معناه وكذلك إن قالت : أخذت أرى . نص عليهما أحمد في رواية إبراهيم بن هاني : إذا قال لامرأته : أمرك بيدك . فقالت قبلت . ليس بشيء حتى يتبين ، قال : وإذا قال لامرأته اختاري . فقالت قبلت نفسى . أو اختارت نفسى كان أبين انتهى .

وفرق مالك بين اختاري وبين أمرك بيدك ، فجعل أمرك بيدك تماليكا ، واختاري تخييرا لا تماليكا . قال أصحابه : وهو توكيل .

والشافعي قولان : أحدهما : أنه تمليك وهو الصحيح عند أصحابه ، والثاني : أنه توكيل وهو القديم . وقالت الحنفية رحمه الله : تمليك . وقال الحسن وجماعة من الصحابة : هو تعطيل تقع به واحدة منجزة وله رجعتها ، وهي رواية ابن منصور عن أحمد . وقال أهل الظاهر وجماعة من الصحابة : لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها أو اختارت زوجها ، ولا أثر للتخير في وقوع الطلاق .

ونحن نذكر ما أخذ هذه الأقوال على وجه الإشارة إليها . قال أصحاب التمليك : لما كان البضع يعود إليها بعد ما كان الزوج كان هذا حقيقة التمليك .

قالوا : وأيضا فالتوكيل يستلزم أهلية الوكيل مباشرة ما وكل فيه . والمرأة ليست بأهل لإيقاع الطلاق . ولهذا لو وكل امرأة في طلاق زوجته لم يصح في أحد القولين لأنها لا تبشر بالطلاق .

والذين مسحوه قالوا : كما يصح أن يوكل رجلا في طلاق امرأته يصح أن يوكل امرأة في طلاقها . قالوا : وأيضا فالتوكيل لا يقلل من أهلية منعه . فإن الوكيل هو الذي يتصرف لموكله لا لنفسه ، والمرأة ههنا إنما تتصرف لنفسها ولحظها ، وهذا يتنافى تصرف الوكيل .

قال أصحاب التوكيل ، واللفظ لصاحب المعنى : وقولهم إنه توكيل لا يضح . فإن الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج ، وإنما ينوب فيه غيره عنه ، فإذا استناب غيره فيه كان توكيلا لا غير .

قالوا : ولو كان تمليكا لكان مقتضاه انتقال الملك إليها في بضعها وهو محال . فإنه لم يخرج عنها . ولهذا لو وطئت بشبهة كان المهر لها لا للزوج . ولو ملك البضع الملك عوضه كن ملك متفعة عين كان عوض تلك المتفعة له .

قالوا : وأيضا فالوكان تمليكا لكانت المرأة مالكة للطلاق . وحينئذ يجب أن لا يقع الزوج مالكا لاستحالة كون الشيء الواحد بجميع أجزائه ملكا للمالكين في زمن واحد . والزوج مالكا للطلاق بعد التصخير . فلا تكون هي مالكة له . بخلاف ما إذا قلنا هو توكيل واستنابة كان الزوج مالكا وهي نائبة ووكيلة عنه .

قالوا : وأيضا فالو قال لها : طلق نفسك . ثم حلف أن لا يطلق فطلقت نفسها حنث ، فدل على أنها نائبة عنه ، وأنه هو المطلق .

قالوا : وأيضا فقولكم إنه تمليك إما أن تريدوا به أنه ملكها نفسها أو أنه ملكها أن تطلق ، فإن أردتم الأول لزمكم أن يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت . لأنه أنى بما يقتضى خروج بعضها عن ملكه واتصل به القبول ، وإن أردتم الثاني فهو معنى التوكيل وإن غيرت العبارة .

قال المرفوقون بين بعض صوره وبعض أصحاب مالك : إذا قال لها أمرك بيدك ، أو جمعت أمرك إليك ، أو أمركك أمرك فذلك تمليك ، وإذا قال لها : اختاري فهو تخيير .

قالوا : والفرق بينهما حقيقة وحكما . أما الحقيقة فلأن اختاري لم يتضمن أكثر من تخييرها لم يملكها نفسها وإنما خيرها بين أمرين بخلاف قوله : أمرك بيدك . فإنه لا يكون بيدها إلا وهي مالكة . وأما الحكم فلأنه إذا قال لها : أمرك بيدك . وقال : أردت به واحدة . فالقول قوله مع يمينه . وإذا قال اختاري فطلقت نفسها ثلاثا وقعت ، ولو قال أردت واحدة إلا أن تكون غير مدخول بها فالقول قوله في إرادته الواحدة .

قالوا : لأن التخير يقتضى أن لها أن تختار نفسها ، ولا يحصل لها ذلك إلا باليئونة ، فإن كانت مدخولا

بها لم تن إلا بالثلاث، وإن لم تكن مدخولا بها بانت بالواحدة، وهذا بخلاف أمرك بيدك، فإنه لا يقتضى تغييرها بين نفسها وبين زوجها، بل تملكها أمرها وهو أعم من تملكها الإبانة بثلاث أو بواحدة تنقض بها عنها، فإن أراد بها أحد عذمها قبل قوله، وهذا بعينه يرد عليهم في اختارى، فإنه أعم من أن يختار البيونة بثلاث أو بواحدة تنقض بها عنها، بل أدرك بيدك أصرح في تملك الثلاث من اختارى، لأنه مضاف ومضاف إليه، فيم جميع أمرها، بخلاف اختارى فإنه مطلق لا عموم له، فمن أين يستفاد منه الثلاث؟ وهذا منصوب بالإمام أحمد، فإنه قال في اختارى إنه لا تملك به المرأة أكثر من طلبة واحدة للإبانة الزوج، ونص: في أمرك بيدك، وطلقتك بيدك، ووكنتك في الطلاق، على أنها تملك به الثلاث، وعنه رواية أخرى: أنها لا تملكها إلا ببيته. وأما من جعله تطليقا منجزا فقد تقدم وجه قوله وضمه.

وأما من جعله لفرا. فلهم مأخذان: أحدهما أن الطلاق لم يجعله الله بيد النساء، إنما جعله بيد الرجال. ولا يتغير شرع الله باختيار العبد. فليس له أن يختار نقل الطلاق إلى من لم يجعل إليه الطلاق البتة.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا أبو بكر بن عياش: حدثنا حبيب بن أبي ثابت: «أن رجلا قال لامرأة له إن أدخلت هذا العبد إلى هذا البيت فأمر صاحبك بيدك فأدخلته ثم قالت هي طالق، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأبانا منه. فروا بعيد الله بن مسعود فأخبروه، فذهب بهم إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين إن الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء، ولم يجعل النساء قوامات على الرجال، فقال له عمر رضى الله عنه: فأتري؟ قال: أراها امرأته. قال: وأنا أرى ذلك، فجعلها واحدة». قلت: يتحمل أنه جعلها واحدة بقول الزوج فأمر صاحبك بيدك، ويكون كناية في الطلاق. ويحمل أنه جعلها واحدة بقول ضربها هي طالق، ولم يجعل للضربة إبانة ثلاث تكون هي القرومة على الزوج. فليس في هذا دليل لما ذهب إليه هذه الفرقة، بل هو حجة عليها.

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الغفار بن داود عن ابن لمبة عن يزيد بن أبي حبيب: «أن ربيعة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر فملكها أمرها فقالت: أنت طالق ثلاث مرات، فقال عثمان بن عفان: أعطأت لأطلاقها، لأن المرأة لا تطلق». وهذا أيضا لا يدل لهذه الفرقة لأنه إنما لم يقع الطلاق. لأنها أضافته إلى غير محله وهو الزوج، وهو لم يقل

أنا منك طالق.

وهذا نظير ما رواه عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير: «أن مجاهد أخبره أن رجلا جاء إلى ابن عباس رضى الله عنهما فقال: «لكت امرأتى أمرها فطلقتنى ثلاثا، فقال ابن عباس: خطأ الله نوأها الطلاق لك عابا. وليس لها عليك طلاق».

قال الأثرم: سألت أبا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته: أمرك بيدك فقال: قال عثمان وعلى رضى الله عنهما: القضاء أقضت. قلت: فإن قالت قد طلقت نفسى ثلاثا؟ قال القضاء. أقضت. قلت: فإن قالت قد طلقتك ثلاثا؟ قال: المرأة لا تطلق، واحتج بحديث ابن عباس رضى الله عنهما: خطأ الله نوأها، ورواه عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضى الله عنه: «في رجل جعل أمر امرأته في يدها فقالت: قد طلقتك ثلاثا. قال ابن عباس رضى الله عنه: خطأ الله نوأها، أفلا طلقت نفسها؟».

قال أحمد: صحف أبو مطرف قال: خطأ الله نوأها، ولكن روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سألت

عبد الله بن طاوس : كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أن تطلق نفسها أم لا ؟ قال : كان يقول : ليس إلى النساء طلاق ، فقلت له : فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك رجلا أمر امرأته أن يملك الرجل أن يطلقها ؟ قال : لا ، فهذا صريح من مذهب طاوس أنه لا يطلق إلا الزوج ، وأن تملك الزوجة أمرها لغو . وكذلك توكله غيره في الطلاق .

وقال أبو محمد بن حزم وهذا قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

الحجة الثانية هؤلاء : أن الله سبحانه إنما جعل أمر الطلاق إلى الزوج دون النساء ، لأنهن ناقصات عقل ودين ، والغالب عاين السفه ، وتذهب بين الشهوة والميل إلى الرجال كل مذهب . فلو جعل أمر الطلاق للذين لم يستقم للرجال معهن أمر ، وكان في ذلك ضرر عظيم بأزواجهن ، فاقضت حكمته ورحمته أنه لم يجعل بأيديهن شيئا من أمر الفراق . وجعله إلى الأزواج ، فلوجاز للأزواج نقل ذلك إليهن لناقض حكمته ورحمته ونظره للأزواج .

قالوا : والحديث إنما يدل على التخيير فقط ، فإن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كما وقع كن أزواجه بخلفن ، وإن اخترن أنفسهن متعهن وطلقهن هو بنفسه . وهو السراح الجميل . لا أن اختيارهن لأنفسهن يكون هو نفس الطلاق ، وهذا في غاية الظهور كما ترى .

قال هؤلاء : والآثار عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافا شديدا . فصح عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت : « في رجل جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثا : أنها طلقة واحدة رجعية » وصح عن عثمان رضي الله عنه : « أن القضاء ما قبضت » ورواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وغيره عن ابن الزبير . وروى عن علي بن زيد وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم : « أنها إن اختارت نفسها فواحدة بائنة . وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية » وصح عن بعض الصحابة أنها : « إن اختارت نفسها ثلاثا بكل حال » وروى عن ابن مسعود : « فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء » .

قال أبو محمد بن حزم : وقد نقصينا من روينا عنه من الصحابة أنه يقع به الطلاق . فلو لم يكونوا بين من صح عنه ومن لم يصح عنه إلا سبعة ، ثم اختلفوا . وليس قول بعضهم أولى من قول بعض : ولا أثر في شيء منها إلا ما روينا من طريق النسائي : أخبرنا نصر بن علي الجهضمي : حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا حماد بن زيد قال : « قلت : لأبيوب السخيتاني هل علمت أحدا قال في : أمرك بملك أنها ثلاث غير الحسن ؟ قال : لا ، اللهم غفرا إلا ما حدثني به قتادة عن كثير مولى ابن مسرة : سمعت عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث : قال أيوب : فقلت كثيرا مولى ابن مسرة فسأله فلم يعرفه ، فرجعت إلى قتادة فأخبرته فقال : نسي » .

قال أبو محمد : كثير مولى ابن مسرة مجهول ، ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر . وقد أوقفه بعض رواة على أبي هريرة انتهى .

وقال المروزي : سألت أبا عبد الله ما تقول في امرأة غيرت فاختارت نفسها ؟ قال فيها خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليها واحدة ولها الرجعة : عمر وابن مسعود وابن عمر وعائشة ، وذكر آخر ، قال غير المروزي : هو زيد بن ثابت .

قال أبو محمد : ومن غير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئا

فكل ذلك لا شيء ، وكل ذلك سواء ، ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ، ولا يفتى من ذلك حكم ولو مجرد التخيير ومكررت اختيارات الطلاق أو اختيار نفسها ألف مرة ، وكذلك إن مالكتها نفسها ، أو جعل أمرها بيدها ولا فرق ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا لم يأت في القرآن ، ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن قول الرجل لأمرته أمرك ببيدك أو اختاري يوجب أن يكون طلاقا ، وأن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقا ، فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم بأقوال لم يوجبها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم : انتهى كلامه .

قالوا : واضطرب أقوال الموقعين وتناقضها ، ومعارضة بعضها لبعض يدل على فساد أصلها ، ولو كان الأصل صحيحا لاطردت فروعه ولم تتناقض ولم تختلف . ونحن نشير إلى طرف اختلافهم . فاختلّفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير أو لا يقع حتى تختار نفسها ؟ على قولين تقدم حكايتهما .

ثم اختلف الذين لا يوقعونه بمجرد قوله : أمرك ببيدك هل يختص اختيارها بالجلس أو يكون في يدها أم لا ؟

أحدهما : أنه يقتيد بالجلس ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ومالك رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه . الثاني : أنه في يدها أبدا حتى يفسخ أو يطأها ، وهذا قول أحمد وابن المنذر وأبي ثور ، والرواية الثانية عن مالك : ثم قال بعض أصحابه : وذلك ما لم تطل حتى يتبين أنها تركته ، وذلك بأن يتمدى شهرين . ثم اختلفوا هل عليها عين أنها تركت أم لا ؟ على قولين .

ثم اختلفوا : إذا رجع الزوج فيما جمل إليها ، فقال أحمد وإسحاق والأوزاعي والشعبي ومجاهد وعطاء : له ذلك ويبطل خيارها .

وقال مالك وأبو حنيفة والثوري والزهري رحمهم الله : ليس له الرجوع ، وللشافعية خلاف مبنى على أنه توكيل فيملك الموكل الرجوع أو تمليك فلا يملكه .

ثم قال بعض أصحاب التليك : ولا يمنع الرجوع وإن قلنا إنه تمليك لأنه لم يتصل به القبول فجواز الرجوع فيه كالبيع والبيع .

واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها ، فقال أحمد والشافعي رحمهما الله : واحدة رجعية ، وهو قول ابن مسعود وابن عباس . واختاره أبو عبيد وإسحاق .

وعن علي كرم الله وجهه : واحدة بائنة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وعن زيد بن ثابت ثلاث ، وهو قول الليث . وقال مالك رحمه الله : إن كانت مدخولا بها ثلاث ، وإن كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى الواحدة .

واختلفوا هل يفترق قوله : أمرك ببيدك إلى نية أم لا ؟ فقال أحمد والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله : يفترق إلى نية ، وقال مالك رحمه الله : لا يفترق إلى نية .

واختلفوا هل يفترق وقوع الطلاق إلى نية المرأة إذا قالت : اخترت نفسي أو فسخت نكاحك ؟ فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يفترق وقوع الطلاق إلى نيتها إذا نوى الزوج . وقال أحمد والشافعي رحمهما الله : لا يبدل من نيتها إذا اختارت بالكناية .

ثم قال أصحاب مالك : إن قالت اخترت نفسي أو قبلت نفسي لزم الطلاق ، ولو قالت لم أرد ، وإن قالت : قبلت أمرى سلت عما أردت ، فإن أردت الطلاق كان طلاقاً . وإن لم ترد لم يكن طلاقاً .

ثم قال مالك : إذا قال لها أمرك بيدك وقال قصدت طلاقاً واحدة فالقول قوله مع يمينه ، وإن لم يكن له نية فله أن يوقع ماشاء ، وإذا قال اختارى وقال : أردت واحدة فاختارت نفسها طلقت ثلاثاً . ولا يقبل قوله . ثم ههنا فروع كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، والزوجة زوجته حتى يقوم دليل على زوال عصمتها عنها .

قالوا : ولم يجعل الله إلى النساء شيئاً من النكاح ولا من الطلاق . وإنما جعل ذلك إلى الرجال . وقد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء ، إن شاءوا أمسكوا ، وإن شاءوا طلقوا . ولا يجوز للرجل أن يجعل المرأة قوامة عليه ، إن شاءت أمسكت ، وإن شاءت طلقت .

قالوا : ولو أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء لم تعد إجماعهم ، ولكن اختلفوا فطلبنا الحجة لأقوالهم من غيرها فلم نجد الحجة تقوم إلا على هذا القول وإن كان من روى عنه قد روى عنه خلافه أيضاً وقد أبطل من ادعى الإجماع في ذلك . فالنزاع ثابت بين الصحابة والتابعين كما حكيناه ، والحجة لا تقوم بالخلاف ، فهذا ابن عباس وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قد قالاً : إن تمليك الرجل لامرأته أمرها ليس بشيء ، وابن مسعود يقول : « فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء » وطاوس يقول : « فيمن ملك امرأته أمرها : ليس إلى النساء طلاق » ويقول : « فيمن ملك رجلاً امرأته أملاك الرجل أن يطلقها ؟ » قال : لا .

قلت : أما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطن فيه سنداً وصرحة ، أما المنقول عن ابن مسعود فمختلف . فنقل عنه موافقة على « وزيد في الوقوع كما رواه ابن أبي ليلى عن الشعبي : « إن أمرك بيدك واختارى سواء » في قول على « وابن مسعود وزيد . ونقل عنه « فيمن قال لامرأته : أمر فلاته بيدك ، إن أدخلت هذا العدل البيت ففعلت : أنها امرأته ولم يطلقها عليه » .

وأما المنقول عن ابن عباس وعثمان ، فإنما هو فيما إذا أضافت المرأة الطلاق إلى الزوج وقالت أنت طالق . وأحمد ومالك رحمهما الله يقولان ذلك مع قولها بوقوع الطلاق إذا اختارت نفسها أو طلقت نفسها ، فلا يعرف عن أحد من الصحابة إلغاء التخيير والتحكيم البتة إلا هذه الرواية عن ابن مسعود . وقد روى عنه خلافها . والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك ووقوع الطلاق به وإن اختلفوا فيما تملك به المرأة كما تقدم . والقول بأن ذلك لا أثر له لا يعرف عن أحد من الصحابة البتة . وإنما وهم أبو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان ولكن هذا مذهب طاوس . وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك ، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال لعطاء : رجل قال لامرأته : أمرك بيدك يوماً أو يومين . قال : هذا ليس بشيء . قلت : فأرسل إليها رجلاً أن أمرها بيدهما يوماً أو ساعة قال : ما أدري ما هذا ، ما أظن هذا شيئاً . قلت لعطاء : أملاك عاتكة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير ؟ قال عطاء : لا ، وإنما عرضت عليهم أن يطلقها أم لا ولم يملكها أمرها ، ولولا هبة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلنا عن هذا القول ، ولكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القادة وإن اختلفوا في حكم التخيير في ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير وعدم إلغائه ، ولا مفسدة في ذلك . والمفسدة التي ذكرتموها في كون الطلاق بيد المرأة إنما تكون لو كان ذلك يدها استقلالاً ، فأذا كان الزوج

هو المستقل بها فقد تكون المصلحة له في تفويضها إلى المرأة ليصير حاله معها على بينة ، إن أسجته أقامت معه ، وإن كرهته فارقت ، فهذا مصلحة له ولها ، وليس في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمته . ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاق نفسها وتوكيل الأجنبي ، ولا معنى لمنع توكيل الأجنبي في الطلاق كما يصح توكيله في النكاح والخلع . وقد جعل الله سبحانه للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق ، إن رأيا التفريق فزقا . وإن رأيا الجمع جمعا ، وهو طلاق أو فسخ من غير الزوج ، إما برضاه إن قيل هما وكيلان ، أو بغير رضاه إن قيل حكمان . وقد جعل الله سبحانه للحاكم أن يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه ، فإذا وكل الزوج من يطلق عنه أو يخالعه لم يكن في هذا تغيير لحكم الله ولا مخالفة لدينه ، فإن الزوج هو الذي يطلق إما بنفسه أو بوكيله . وقد يكون أتم نظرا للرجل من نفسه وأعلم بمصلحته فيفوض إليه ما هو أعلم بوجه المصلحة فيه منه . وإذا جاز التوكيل في المتق والنكاح والخلع والإبراء وسائر الحقوق من المطالبة بها وإثباتها واستيفائها والخاصة فيها ، لما الذي حرم التوكيل في الطلاق ، نعم الوكيل يقوم مقام الموكل فيها يملكه من الطلاق ، وما لا يملكه ، وما يحل له منه ، وما يحرم عليه ، في الحقيقة لم يطلق إلا الزوج إما بنفسه أو بوكيله .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بينه عن ربه تبارك وتعالى

فمن حرم أمته أو زوجته أو متاعه

قال تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) .

ثبت في الصحيحين : « أنه صلى الله عليه وسلم شرب عسلا في بيت ميمونة . فاحتالت عليه عائشة وحفصة حتى قال لن أعود له » وفي لفظ « وقد حلفت » .

وفي سنن النسائي عن أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطلوها فلم تزل به عائشة رضي الله عنها وحفصة حتى حرماها ، فأنزل الله عز وجل : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) » وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها ، وقال : (لقد كان لكم من رسول الله أسوة حسنة) » .

وفي جامع الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت : « آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه ، وحرم فجعل الحرام حلالا . وجعل في اليمين كفارة » هكذا رواه مسلم بن عقلمة عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة .

ورواه علي بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وهو أصح انتهى كلام أبي عيسى .

وتولها : « جعل الحرام حلالا » أي جعل الشيء الذي حرمه وهو الصل أو الجارية حلالا بعد تحريره إياه .

وقال الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن جيرة عن قبيصة بن ذؤيب قال : « سألت زيد ابن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم عن قال لامرأته : أنت علي حرام ؟ فقالا جميعا : كفارة يمين » .

وقال عبد الرزاق عن ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال في التحريم : « هي يمين يكفرها » .

قال ابن حزم : وروى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين رضى الله عنهما .
وقال الحجاج بن منهل : حدثنا جرير بن حازم قال : « سألت نافعا مولى ابن عمر رضى الله عنه عن
الجهل أطلاق هو ؟ قال : لا ، أو ليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته فأمره الله عز وجل أن
يكثر عن يمينه ولم يحرمها عليه . »

وقال عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير وأيوب السخيتي كلاهما عن عكرمة عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه قال : « هي يمين » يعنى التحريم .

وقال إسماعيل بن إسحاق : حدثنا المقدسي : حدثنا حماد بن زيد عن صفوان بن جويرية ، عن نافع ، عن ابن عمر
رضى الله عنهما قال : « الحرام يمين » .

وفى صحيح البخارى عن سعيد بن جبير : « أنه منع ابن عباس رضى الله عنهما يقول : إذا حرم امرأته
فليس بشيء ، لكم فى رسول الله أسوة حسنة » فقليل : هذا رواية أخرى عن ابن عباس رضى الله عنهما .
وقيل : إنما أراد أنه ليس بطلاق وفيه كفارة يمين ، ولهذا احتج بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
الثاني أظهر .

وهذه المسألة فيها عشرون مذهبا للناس . ونحن نذكرها ونذكر وجوبها وما عطلها والراجع منها بعون
الله وتوفيقه .

أحدها : أن التحريم لغو لا شيء فيه لا فى الزوجة ولا فى غيرها . لا طلاق ولا إيلاء ولا يمين ولاظهار .
روى وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق : « ما أبالي حرمت امرأتى أو قصعة من ثريد »
وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي أنه قال فى تحريم المرأة : « هو أهون على من
نعل » وذكر عن ابن جريج : أخبرني عبد الكريم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : « ما أبالي حرمتها يعنى
امرأته أو حرمت ماء النهر » وقال قتادة : « سألت رجلا حميدا بن عبد الرحمن الحميرى عن ذلك فقال : قال الله تعالى :
(فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب ، فاذهب فالعب » هذا قول أهل الظاهر كلهم .

المذهب الثاني : أن التحريم فى الزوجة طلاق ثلاث . قال ابن حزم : قاله على بن أبي طالب وزيد بن
ثابت وابن عمر ، وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . وروى عن الحكم بن عيينة . قلت : الثابت
عن زيد بن ثابت وابن عمر رضى الله عنهما ما رواه من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن
أبي هيرة ، عن قبيصة : « أنه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته : أنت على حرام . فقالا جميعا :
كفارة يمين » ولم يصح عنهما خلاف ذلك ، وأما على كرم الله وجهه فقد روى أبو محمد من طريق يحيى
القطان : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : « يقول رجال فى الحرام هى حرام حتى تنكح زوجا
غيره ، ولا والله ما قال ذلك على كرم الله وجهه ، وإنما قال على : ما أنا بمحلها ولا بمحرمة » عليك إن
شئت فتقدم ، وإن شئت تأخر » وأما الحسن رضى الله عنه فقد روى أبو محمد من طريق قتادة عنه : « أنه
قال : كل حلال على حرام فهو يمين » ولعل أبا محمد غلط على زيد وابن عمر من مسألة الحلية والبرية
والبته ، فإن أحمد حكى عنهم أنها ثلاث ، وقال : هو عن على وابن عمر رضى الله عنهم صحيح . فوهم

أبو محمد وحكامه في أنت على حرام ، وهو وهم ظاهر ، فلهنم فرقوا بين التحريم فأفوا فيه بأنه يمين ، وبين الخاية فأفوا فيها بثلاث ، ولا أعلم أحدا قال : إنه ثلاث بكل حال .

المذهب الثالث : أنه ثلاث في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك ، وإن كانت غير مدخول بها وقع مانواه من واحدة والثنتين وثلاث ، فإن أطلق فواحدة ، وإن قال لم أرد طلاقا ، فإن كان قد تقدم كلام يجوز صرفه إليه قبل منه . وإن كان ابتداء لم يقبل ، وإن حرم أمته أو طعامه أو متاعه فليس بشيء ، وهذا مذهب مالك رحمه الله .

المذهب الرابع : أنه إن نوى الطلاق كان طلاقا ، ثم إن نوى به الثلاث ثلاث ، وإن نوى دونها فواحدة بائنة ، وإن نوى يمينا فهو يمين فيها كفارة - وإن لم ينو شيئا فهو إيلاء فيه حكم الإيلاء ، فإن نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئا ، ويكون في القضاء إيلاء ، وإن صادف غير الأمة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارتها وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله .

المذهب الخامس : أنه إن نوى به الطلاق كان طلاقا ويقع مانواه ، فإن أطلق وقعت واحدة ، وإن نوى الظهار كان ظهرا ، وإن نوى اليمين كان يمينا . وإن نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار فعليه كفارة يمين . وإن لم ينو شيئا فقيه قولان : أحدهما : لا يلزمه شيء ، والثاني يلزمه كفارة يمين . وإن صادف جارية فنوى عتقها وقع العتق ، وإن نوى تحريمها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ، وإن نوى الظهار منها لم يصح ولم يلزمه شيء . وقيل بل يلزمه كفارة يمين . وإن لم ينو شيئا فقيه قولان : أحدهما : لا يلزمه شيء . والثاني عليه كفارة يمين . وإن صادف غير الزوجة والأمة لم يحرم . ولا يلزمه شيء . وهذا مذهب الشافعي رحمه الله .

المذهب السادس : أنه ظهار بإطلاقه نواه أو لم ينو إلا أن يصرفه بالنية إلى الطلاق أو اليمين فينصرف إلى مانواه . هذا ظاهر مذهب أحمد رحمه الله . وعنه رواية ثانية أنه بإطلاقه يمين إلا أن يصرفه بالنية إلى الظهار أو الطلاق فينصرف إلى مانواه . وعنه رواية ثالثة أنه ظهار بكل حال ولو نوى غيره . وفيه رواية رابعة حكاهما أبو الحسين في فروعه أنه طلاق بائن . ولو وصله بقوله أعنى به الطلاق فعنه فيه روايتان . إحداهما : أنه طلاق فعلي . هذا هل تلزمه الثلاث أو واحدة على روايتين ، والثانية أنه ظهار أيضا . كما لو قال أنت على كظهر أمي . أعنى به الطلاق : هذا تلخيص مذهبه .

المذهب السابع : أنه إن نوى به ثلاثا فهي ثلاث ، وإن نوى به واحدة فهي واحدة بائنة ، وإن نوى به يمينا فهي يمين : وإن لم ينو شيئا فهي كذبة لأشياء فيها ، وهذا مذهب سفيان الثوري حكاه عنه أبو محمد ابن حزم .

المذهب الثامن : أنه طلاق واحدة بائنة بكل حال ، وهذا مذهب حماد بن أبي سليمان .

المذهب التاسع : أنه إن نوى ثلاثا ثلاث ، وإن نوى واحدة أو لم ينو شيئا فواحدة بائنة ، وهذا مذهب إبراهيم . حكاه عنه أبو محمد بن حزم .

المذهب العاشر : أنه طلاق رجعية ، حكاه ابن الصباغ وصاحبه أبو بكر الشافعي ، عن الزهري عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه .

المذهب الحادى عشر : أنها حرمت عليه بذلك فقط ، ولم يذكر هؤلاء ظهارة ولا طلاقا ولا يمينا . بل أئزموه بموجب تحريمه . قال ابن حزم : صح هذا من على بن أبى طالب رضى الله عنه . ورجال من الصحابة لم يسموا ، وعن أبى هريرة . وصح عن الحسن وخلاس بن عمرو وجابر بن زيد وقائدة : أنهم أمروه باجتنابها فقط .

المذهب الثانى عشر : التوقف فى ذلك لايحرمها المفتى على الزوج ، ولا يحلها له . كما رواه الشعبي عن على كرم الله وجهه أنه قال : « ما أنا بمحلها ولا يحرمها عليك . إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر » .

المذهب الثالث عشر : الفرق بين أن يوقع التحريم منجزا أو معاقا تعاقبا مقصودا . وبين أن يخرج مخرج اليمين . فالأول ظاهر بكل حال ولو نوى به الطلاق . ولو وصله بقوله : أعنى به الطلاق والثانى يمين يلزمه به كفارة يمين . فإذا قال : أنت على حرام . أو إذا دخل رمضان فانت على حرام فظهار . وإذا قال : إن سافرت ، أو إن كلمت هذا ، أو كلمت فلانا فأنت على حرام فيمين . كفرة . وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

فهذه أصول المذاهب فى هذه المسألة . وتتفرع إلى أكثر من عشرين مذهبا .

فأما من قال التحريم كله لغو لاشىء فيه . فاحتجوا بأن الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريما ولا تحليلا . وإنما جعل له تعاطى الأسباب التى تحل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق . وأما مجرد قوله : حرمت كذا وهو على حرام فليس إليه . قال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) وقال تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) فإذا كان سبحانه لم يجعل لرسوله أن يحرم ما أحل الله له . فكيف يجعل لغيره التحريم ؟ .

قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رده » وهذا التحريم كذلك . فيكون ردا باطلا .

قالوا : ولأنه لا فرق بين تحريم الحلال وتحليل الحرام . وكذا أن هذا الثانى لغو لا أثر له فكذلك الأول .

قالوا : ولا فرق بين قوله لا رأته : أنت على حرام . وبين قوله لطمعاه : هو على حرام .

قالوا : وقوله : أنت على حرام . إما أن يريد به إنشاء تحريمها أو الإخبار عنها بأنها حرام ، وإنشاء تحريم محال ، فإنه ليس إليه ، إنما هو إلى من أحل الحلال وحرّم الحرام ، وشرع الأحكام . وإن أراد الإخبار فهو كذب ، فهو إما خبر كاذب ، أو إنشاء باطل ، وكلاهما لغو من القول .

قالوا : ونظرا فيما سوى هذا القول فرأيناها أقوالا مضطربة متعارضة يرد بعضها بعضا ، فلم نحرّم الزوجة بشىء منها بغير برهان من الله ورسوله ، فنكون قد ارتكبنا أمرين : تحريمها على الأول ، وإحلالها لغيره ، والأصل بقاء النكاح حتى تجتمع الأمة ، أو يأتى برهان من الله ورسوله على زواله ، فتعين القول به . فهنا حجة هذا الفريق .

وأما من قال : إنه ثلاث بكل حال ، إن ثبت هذا عنه ، فيحتج له بأن التحريم جعل كناية عن الطلاق . وأعلى أنواعه تحريم الثلاث فيحمل على أعلى أنواعه احتياطا للأبضاح . وأيضا فلأنما يتقنا التحريم بذلك .

وشككتنا هل هو تحريم تزيله الكفارة كالظهار ، أو يزيله العقد كالخلع ، أو لا يزيله إلا زوج وإصابة
كتحريم الثلاث ؟ وهذا متيقن ، وما دونه مشكوك فيه ، فلا نحل بالشك .

قال : ولأن الصحابة أضافوا الخلية والبرية بأنها ثلاث : قال أحمد : هو عن علي ، وابن عمر صحيح ،
ومعلوم أن غاية الخلية والبرية أن تصير إلى التحريم ، ، فإذا صرح بالغاية فهي أولى أن تكون ثلاثا ، ولأن
الحرم لا يسبق إلى وهمه تحريم امرأته بدون الثلاث ، وكأن هذا اللفظ صار حقيقة عرفية في إيقاع الثلاث .
وأیضا فالواحدة لا تحرم إلا بعوض ، أو قبل الدخول ، أو عند تقييدها بكونها بائنة عند من يراه ، فالتحريم بها
مقيد ، فإذا أطلق التحريم ولم يقيد انصرف إلى التحريم المطلق الذي يثبت قبل الدخول أو بعده ، وبعوض
وغيره ، وهو الثلاث .

وأما من جملة ثلاثا في حق المدخول بها وواحدة بائنة في حق غيرها . فمحيته أن المدخول بها لا يحرمها إلا
الثلاث . وغير المدخول بها تحرمها الواحدة . فالزائدة عليها ليست من لوازم التحريم . فأورد على هؤلاء أن
المدخول بها يملك الزوج إبانها بواحدة بائنة .

فأجابوا بما لا يمدى عليهم شيئا وهو أن الإبانة بالواحدة الموصوفة بأنها بائنة إبانة مقيدة بخلاف التحريم ،
فإن الإبانة به مطلقة . ولا يكون ذلك إلا بالثلاث . وهذا القدر لا يخلصهم من هذا الإلزام ، فإن إبانة التحريم
أعظم تقييدا من قوله أنت طالق طلاق بائنة ، فإن غاية البائنة أن تحرمها . وهذا قد صرح بالتحريم فهو أولى
بالإبانة من قوله أنت طالق طلاق بائنة .

وأما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها فأخذ هذا القول أنها لا تفيد عددا بوضعها .
ولمّا تقتضى بينونة يحصل بها التحريم : وهو يملك إبانها بعد الدخول بها بواحدة بدون عوض ، كما إذا قال :
أنت طالق طلاق بائنة ، فإن الرجعة حتى له ، فإذا أسقطها سقطت . ولأنه إذا ملك إبانها بعوض يؤخذ منها
ملك الإبانة بدونه ، فإنه يحسن بتركه ، ولأن العوض مستحق له لاعليه . فإذا أسقطه وأبانها فله ذلك .

وأما من قال واحدة رجعية فأخذه أن التحريم يفيد مطلق انقطاع الملك ، وهو يصدق بالمتيقن به وهو
الواحدة وما زاد عليها . فلا تعرض في اللفظ لعملا يسوغ إثباته بغير موجب ، وإذا أمكن إعمال اللفظ في الواحدة
فقد وفى بموجبه ، فالزيادة عليه لا واجب لها .

قالوا : وهذا ظاهر جدا على أن أصل من يجعل الرجعية عمرة . وحينئذ فنقول : التحريم أعم من تحريم
رجعية . أو تحريم بائن . فالمدال على الأعم لا يدل على الأخص . وإن شئت قلت الأعم لا يستلزم الأخص ،
أو ليس الأخص من لوازم الأعم . أو الأعم لا ينتج الأخص .

وأما من قال : يسأل عما أراد من ظهار أو طلاق رجعي أو محرم أو عین ، فيكون ما أراد من ذلك ،
فأخذه أن اللفظ لم يوضح لإيقاع الطلاق خاصة ، بل هو محتمل للطلاق والظهار والإيلاء ، فإذا صرف إلى
بعضها بالنية فقد استعمله فيها هو صالح له وصرفه إليه بنيته . فينصرف إلى ما أراده ، ولا يتجاوز به ولا
يقصر عنه . وكذلك لو نوى عتق أمته بملك عتقت ، وكذلك لو نوى الإيلاء من الزوجة والعين من الأمة
لزمه ما نواه .

قالوا : وأما إذا نوى تحريم عتيها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين اتباعا لظاهر القرآن : وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه : « إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها » وتلا : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وهذا يشبه ما قاله مجاهد في الظهار : إنه يلزمه بمجرد التكلم به كفارة الظهار ، وهو في الحقيقة قول الشافعي رحمه الله ، فإنه يوجب الكفارة إذا لم يطلق عتيه على الفور .

قالوا : ولأن اللفظ يحتمل الإنشاء والإخبار ، فإن أراد الإخبار فقد استعمله فيها هو صالح له فيقبل منه وإن أراد الإنشاء مثل عن السبب الذي حرمها به : فإن قال : أردت ثلاثا أو واحدة أو اثنتين قبل منه لصلاحيه اللفظ له واقترانه بنيته ، وإن نوى الظهار كان كذلك ، لأنه صرح بموجب الظهار ، لأن قوله أنت على " كظهر أمي " موجه التحريم ، فإذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهارا . واحتماله للطلاق بالنية لا يزيد على احتماله للظهار بها . وإن أراد نحرعها مطلقا فهو يمين مكفرة : لأنه امتناع منها بالتحريم . فهو كامتناعه منها باليمين .

وأما من قال : إنه ظهار إلا أن ينوى به طلاقا ، فأخذ قوله : إن اللفظ موضوع للتحريم فهو متكر من القول وزور . فإن العبد ليس إليه التحريم والتحليل . وإنما إليه إنشاء الأسباب التي يرتب عليها ذلك . فإذا حرم ما أحل الله له فقد قال المتكر والزور ، فيكون كقوله : أنت على " كظهر أمي " بل هذا أولى أن يكون ظهارا لأنه إذا شبهها بمن يحرم عليه دل على التحريم بالزور . فإذا صرح بتحريمها فقد صرح بموجب التشبيه في لفظ الظهار ، فهو أولى أن يكون ظهارا .

قالوا : وإنما جعلناه طلاقا بالنية وصرفناه إليه بها لأنه يصلح كناية في الطلاق فيصرف إليه بالنية . بخلاف إطلاقه فإنه ينصرف إلى الظهار ، فإذا نوى به اليمين كان يميناً . إذ من أصل أرباب هذا القول أن تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة . فإذا نوى بتحريم الزوجة اليمين نوى ما يصلح له اللفظ فقبل منه .

وأما من قال : إنه ظهار وإن نوى به الطلاق أو وصلة بقوله : أعني به الطلاق . فأخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهارا . ولا يخرج عن كونه ظهارا بنية الطلاق ، كما لو قال : أنت على " كظهر أمي " ونوى به الطلاق ، أو قال : أعني به الطلاق ، فإنه لا يخرج بذلك عن الظهار . ويصير طلاقا عند الأكثرين إلا على قول شاذ لا يلتفت إليه لموافقة ما كان الأمر عليه في الجاهلية ، من جعل الظهار طلاقا . ونسخ الإسلام لذلك وإبطاله ، فإذا نوى به الطلاق فقد نوى ما أبطله الله ورسوله مما كان عليه أهل الجاهلية عند إطلاق لفظ الظهار ، وقد نوى ما لا يحتمله شرعا ، فلا تؤثر نيته في تغيير ما استقر عليه حكم الله الذي حكم به بين عباده . ثم جرى أحد أصحابه على أصله من التسوية بين إيقاع ذلك والحلف به كالطلاق والعتاق .

وفرق شيخ الإسلام بين البايين على أصله في التفريق بين الإيقاع والحلف ، كما فرق الشافعي وأحمد رحمهما الله ومن وافقهما بين البايين في النذر ، بين أن يحلف به فيكون يميناً مكفرة ، وبين أن ينجزه أو يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون نذرا لازم الوفاء كما سيأتي تقريره في الإيمان إن شاء الله تعالى . قال : فيلزمهم على هذا أن يفرقوا بين إنشاء التحريم وبين الحلف ، فيكون في الحلف به حالفا يلزمه كفارة يمين ، وفي تنجيذه أو تعليقه بشرط مقصود مظاهرا يلزمه كفارة الظهار ، وهذا مقتضى المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه مرة يجعله ظهارا ، ومرة يجعله يميناً .

وأما من قال : إنه يمين مكفرة بكل حال ، فأخذ قوله أن تحريم الحلال من الطعام والشراب واللباس يمين يكفر بالنص والمضى وآثار الصحابة . فإن الله سبحانه قال : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك يفتنى مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) ولا بد أن يكون تحريم الحلال داخل تحت هذا القرض ، لأنه سببه ، وتخصيص محل السبب من جملة العام ممتنع قطعاً ، إذ هو المقصود بالبيان أو لا ، فلو خص خلا سبب الحكم عن البيان وهو ممتنع ، وهذا استدلال في غاية القوة .

فسألت عنه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال : نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة الظهار وبين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله .

قال : وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ، ومن بعدهم أن التحريم يمين تكفر .

فهذا تحرير المذهب في هذه المسألة نقلاً ، وتقريرها استدلالاً ، ولا يخفى على من آثر العلم والإنصاف ، وجانب التعصب ونصرة ما بين عليه من الأقوال الراجح من المرجوح ، وبالله المستعان .

وقد تبين بما ذكرنا أن من حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام والشراب واللباس أو أمته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين ، وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع .

أحدها : أنه لا يحرم . وهذا قول الجمهور . وقال أبو حنيفة رحمه الله : يحرم تحريماً مقيداً تزيله الكفارة كما إذا ظهر من امرأته . فإنه لا يلجأ له ولطوها حتى يكفر ، ولأن الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة ، وهي ما يوجب الحل : فدل على ثبوت التحريم قبلها . ولأنه سبحانه قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : (لم تحرم ما أحل الله لك) ولأنه تحريم لما أبيع له فيحرم بتحريمه . كما أوحى زوجته .

ومنازعه يقولون : إنما سميت الكفارة تحلة من الحل الذي هو ضد العقد لامن الحل الذي هو مقابل التحريم . فهو محل اليمين بعد عقدها . وأما قوله (لم تحرم ما أحل الله لك) فالمراد تحريم الأمة أو العسل . ومنع نفسه منه . وذلك يسمى تحريماً فهو تحريم بالقول لا إثبات للتحريم شرعاً ، وأما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار . أو بقوله : أنت علي حرام ، فلو صح هذا القياس لوجب تقديم التكفير على الحنث قياساً على الظهار إذ كان في معناه ، وعندهم لا يبيح التكفير إلا بعد الحنث . فعل قولهم يلزم أحد أمرين ولا بد ، إما أن يفعله حراماً وقد فرض الله تحلة اليمين ، فيلزم كون المحرم مفروضاً ، أو من ضرورة المفروض لأنه لا يصل إلى الصلة إلا بفعل المحلوف عليه . أو أنه لا سبيل له إلى فعله حلالاً . لأنه لا يبيح تقديم الكفارة فيستفيد بها الحل . وإقدامه عليه وهو حرام ممتنع . هذا ما قيل في المسألة من الجانبين .

وبعد : فلها غور ، وفيها دقة ونعوض . فإن من حرم شيئاً فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ، ومن حلف على تركه لم يجز له متك حمة المحلوف به بفعله إلا بالتزام الكفارة ، فإذا التزمها جاز له الإقدام على فعل المحلوف عليه . فلو عزم على ترك الكفارة . فإن الشارع لا يبيح له الإقدام على فعل ما حلف عليه ، ويأذن له فيه . وإنما يأذن له فيه ويبيحه إذا التزم ما فرض الله من الكفارة ، فيكون إذنه له فيه ، وإباحته بعد امتناعه منه بالحلف أو التحريم رخصة من الله له ، ونعمة منه عليه . بسبب التزامه لحكمه الذي فرض له من الكفارة

لإذالم يلزمه بئ المنع الذي عقد على نفسه إصرار عليه ، فإن الله إنما وضع الأصار عن انتفاء الالتزام حكمه ، وقد كانت اليقين في شرع من قبلنا بتحم الوفاء بها ، ولا يجوز الحث ، فوسع الله على هذه الأمة وجوز لها الحث بشرط الكفارة ، فإذا لم يكفر لا قبل ولا بعد لم يوسع له في الحث . فهذا معنى قوله : إنه يجرم حتى يكفر . وليس هذا من مفردات أبي حنيفة رحمه الله ، بل هو أحد القولين في مذهب أحمد رحمه الله . يوضحه أن هذا التحريم والحلف قد تعلق به نعتان . منع من نفسه لقوله . ومنع من الشارع للحث بدون الكفارة ، فلم يجرمه تحريمه أو يمينه لم يكن لمنعه نفسه ولا لمنع الشارع له أثر : بل كان غاية الأمر أن الشارع أوجب في ذمته بهذا المنع صدقة أو عتقا أو صوما لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة . بل هو قبل المنع وبعد على السواء من غير فرق ، فلا يكون للكفارة أثر البتة لا في المنع منه ولا في الإذن . وهذا لا يخفى فساد .

وأما إلزامه بالإقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقديم الكفارة . فجوابه أنه إنما يجوز له الإقدام عند عزمه على التكفير ، فزعمه على التكفير منع من بقاء تحريمه عليه ، وإنما يكون التحريم ثابتا إذا لم يلزم الكفارة ومع التزامه لا يستمر التحريم .

الفصل الثاني : أن يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليقين . وهذا قول من سمينا من الصحابة . وقول فقهاء الرأي والحديث إلا الشافعي رحمه الله ومالكا . فإنهما قالا : لا كفارة عليه بذلك .

والذين أوجبوا الكفارة أسعد بالنص من الذين أسقطوها : فإن الله سبحانه ذكر تحلة الأيمان عقيب قوله : (لم تحرم ما أحل الله لك) وهذا صريح في أن تحريم الحلال قد فرض فيه تحلة الأيمان . إما مخصصا به : وإما شاملا له ولغيره ، فلا يجوز أن يخل سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة . ويتعلق بغيره ، وهذا ظاهر الأمتناع .

وأيا : فإن المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين : بل أقوى : فإن اليقين إن تضمن هتك حرمة اسمه سبحانه بالتحريم تضمن هتك حرمة شرعه وأمره . فإنه إذا شرع حلالا فحرمه المكلف كان تحريمه هتكاً لحرمه ماشرعه ، ونحن نقول : لم يتضمن الحث في اليقين هتك حرمة الاسم ، ولا التحريم هتك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء ، وهو تعليل فاسد جدا ، فإن الحث إما جائز ، وإما واجب أو مستحب . وما يجوز الله لأحد البتة أن يهتك حرمة اسمه ، وقد شرع لعباده الحث مع الكفارة ، وأخير النبي صلى الله عليه وسلم : أنه إذا حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه وأتى المحلوف عليه . ومعلوم أن هتك حرمة اسمه تبورك وتعالى لم يبيع في شريعة قط ، وإنما الكفارة كما ساءها الله تعالى تحلة ، وهي تفضة من الحل . فهى تحمل ما عقده اليقين ليس إلا . وهذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم . وظهر سر قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) عقيب قوله : (لم تحرم ما أحل الله لك) .

الفصل الثالث : أنه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الأمة وغيرها عند الجمهور إلا الشافعي رحمه الله وحده . فإنه أوجب في تحريم الأمة خاصة كفارة اليقين ، إذ التحريم له تأثير في الأضباع عنده دون غيرها .

وأيا : فإن سبب نزول الآية تحريم الجارية . فلا يخرج محل السبب عن الحكم ويتعلق بغيره . ومنازعه يقولون : النص علق فرض تحلة اليقين بتحريم الحلال . وهو أعم من تحريم الأمة وغيرها ، فتجب الكفارة حيث وجد سببها ، وقد تقدم تحريره .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الرجل لامرأته الحق بأهلك .
 ثبت في صحيح البخارى : « أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت :
 أعوذ بالله منك ، فقال لها : عدت بعظيم ، الحق بأهلك » .
 وثبت في الصحيحين : « أن كعب بن مالك رضى الله عنه لما أتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمره أن
 يعتزل امرأته قال لها : الحق بأهلك » .
 فاختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا يقع به الطلاق نواه أو لم ينوه ، وهذا قول
 أهل الظاهر .

قالوا : والتهى صلى الله عليه وسلم لم يكن عقد على ابنة الجون . وإنما أرسل إليها ليخطبها .
 قالوا : ويدل على ذلك ما في صحيح البخارى من حديث حمزة بن أبي أسيد عن أبيه : « أنه كان مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد أتى بالجرنية ، فأنزلت في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل ، ومعها
 دابها ، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هي لى نفسك ، فقالت : وهل تهب الملكة نفسها
 للسوق ؟ فأهوى ليضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أعوذ بالله منك ، فقال : قد عدت بعماد ، ثم خرج فقال :
 يا أبا أسيد اكسبا رازقتين وألحقها بأهلها » .

وفي صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال : « ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فأمر
 أبا أسيد أن يرسل إليها ، فأرسل إليها فقدمت ، فنزلت في أجم بنى ساعدة . فدخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عليها ، فلما كلمها قالت : أعوذ بالله منك قال : قد أعذتك منى ، فقالوا لها : أتدلين من هذا ؟ قالت :
 لا ، قالوا : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك : قالت : أنا كنت أشقى من ذلك » .

قالوا : وهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد ، وهى صريحة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يكن تزوجها بعد ، وإنما دخل عليها ليخطبها .

وقال الجمهور منهم الأئمة الأربعة وغيرهم : بل هذا من ألفاظ الطلاق إذا نوى به الطلاق .
 وقد ثبت في صحيح البخارى : « أن أبا ناسا عيل بن إبراهيم طلق به امرأته لما قال لها إبراهيم : مريه فليغير عتبة
 بابه فقال لها : أنت العتبة . وقد أمرنى أن أفارقك ، الحق بأهلك » .

وحديث عائشة كالصريح في أنه صلى الله عليه وسلم كان عقد عليها ، فلما قالت : « لما أدخلت عليه »
 فهذا دخول الزوج بأهلها ، ويؤيده قولها « ودنا منها » وأما حديث أبي أسيد فغاية ما فيه قوله : « هي لى
 نفسك » وهما لا يدل على أنه لم يتقدم نكاحه لها ، وجاز أن يكون هذا استدعاء منه صلى الله عليه وسلم للدخول
 للعقد . وأما حديث سهل بن سعد فهو أصرحها في أنه لم يكن وجد عقد ، فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم لما
 جاء إليها قالوا : « هذا رسول الله جاء ليخطبك » .

والظاهر أنها هى الجونية ، لأن سهلا قال في حديثه : « فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها فأرسل إليها » فالقصة
 واحدة دارت على عائشة رضى الله عنها . وأبى أسيد ، وسهل ، وكل منهم رواها ، وألفاظهم فيها متقاربة ، وبيق
 التعارض بين قوله « جاء ليخطبك » وبين قوله « فلما دخل عليها ودنا منها » فلما أن يكون أحد اللفظين وهما
 أو الدخول ليس دخول الرجل على امرأته ، بل الدخول العام ، وهذا محتمل .

وحديث ابن عباس رضى الله عنهما في قصة إسماعيل صريح ، ولم يزل هذا اللفظ من الألفاظ التى يطلق بها فى الجمالية والإسلام ، ولم ينوه النبي صلى الله عليه وسلم بل أقدم عليه . وقد أوقع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق - وهم القدوة - بأنث حرام ، وأمرك بيدك . واختارى . ووهبتك لأهلك . وأنت خلية . وقد خلوت منى ، وأنت بريئة ، وقد أبرأتك ، وأنت مبرأة ، وجعلك على غاربك . وأنت المخرج .

فقال على وابن عمر رضى الله عنهما : « الخلية ثلاث » وقال عمر رضى الله عنه : « واحدة وهو أحق بها » و« فرق معاوية رضى الله عنه بين رجل وامرأته قال لها : « إن خرجت فأنت خلية » .

وقال على وابن عمر رضى الله عنهما وزيد فى البرية : « إنها ثلاث » وقال عمر رضى الله عنه : « هى واحدة وهو أحق بها » .

وقال على رضى الله عنه فى المخرج : « هى ثلاث » وقال عمر رضى الله عنه : « واحدة » .

وقد تقدم ذكر أقوالهم فى : أمرك بيدك . وأنت حرام . والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يعين له لفظاً ، فلم أنه رد الناس إلى ما يتعارفونه طلاقاً . فأى لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية ، والألفاظ التى لا نراد أهميتها بل للدلالة على مقاصد لألفظها . فإذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه . ولهذا يقع الطلاق من العجمى والتركى والمندى بالستهم . بل لو طلق أحدهم بصريح الطلاق بالعربية ولم يفهم معناه لم يقع به شيء قطعاً ، فإنه تكلم بما لا يفهم معناه ولا قصده ، وقد دل حديث كعب بن مالك على أن الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وأمثاله إلا بالنية .

والصواب : أن ذلك جار فى سائر الألفاظ صريحها وكنياها ، ولا فرق بين ألفاظ العتق والطلاق . فلو قال : غلامى غلام حر لا يأتى الفواحش ، أو أمى أمة حرة لا يبنى الفجور ، ولم يخطر بباله العتق ولا نواه . لم يعتق بذلك قطعاً ، وكذلك لو كان معه امرأته فى طريق فافتراقاً فقبل له : أين امرأتك ؟ فقال فارتقا ، أو سرح شعرها وقال : سرحتها ولم يرد طلاقها لم تطلق : وكلنا إذا ضربها الطلاق ، وقال لغيره : إخباراً عنها بذلك إنما طالق لم تطلق بذلك ، وكذلك إذا كانت المرأة فى وثاق فأطلقت منه فقال لها أنت طالق ، وأراد من الوثاق .

هذا كله مذهب مالك وأحد رحمهما الله فى بعض هذه الصور . وبعضها نظير مانص عليه ، ولا يقع الطلاق به حتى ينويه ، ويأتى بلفظ دال عليه ، فلو نذر أحد الأمرين عن الآخر لم يقع الطلاق ولا العتاق .

وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية وإن كان تقسيماً صحيحاً فى أصل الوضع لكن يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة فليس حكماً ثابتاً للفظ لذاته ، فرب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين . أو صريح فى زمان أو مكان كناية فى غير ذلك الزمان والمكان ، والواقع شاهد بذلك . فهذا لفظ السراح لا يكاد أحد يستعمله فى الطلاق لأصربها ولا كناية ، فلا يسوغ أن يقال إن من تكلم به لزمه طلاق امرأته نواه أو لم ينوه ، ويدعى أنه ثبت له عرف الشرع والاستعمال ، فإن هذه دعوة باطلة شرعاً واستعمالاً . أما الاستعمال فلا يكاد أحد يطلق به البتة ، وأما الشرع فقد استعمله فى غير الطلاق كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تكونن منكم فليس عليكم جناح أن تنكحنهن ما لم تنكحن من بعدهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) فهذا السراح غير الطلاق قطعاً ، وكذلك الفراق استعمله الشرع فى غير الطلاق كقوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلن) إلى قوله : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو

فاروق بن عمرو (فالإسكاف هنا الرجعة ، والمفارقة ترك الرجعة لا إنشاء طلبة ثانية ، هذا مما لا اختلاف فيه البتة ، فلا يجوز أن يقال إن من تكلم به طلقت زوجته فهم معناه أو لم يفهم ، وكلامهما في البطال سواء ، وبالله التوفيق .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهار وبيان ما أنزل الله فيه

ومعنى العود الموجب للكفارة

قال تعالى : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ولعنهم وليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة من قبل أن يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) .

ثبت في السنن والمسند : أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة ، وهي التي جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واشتكت إلى الله وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات ، فقالت : يا رسول الله : إن أوس بن الصامت تزوجني وأنا شابة مرغوب في . فلما خلاصني ونثرت بطني . جعلني كأمه عنده ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عندني في أمرك شيء ، فقالت : اللهم إني أشكو إليك .

وروي أنها قالت : أني إلى صبية صفراء : إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضمهم إليّ جاعوا فأنزل القرآن . وقالت عائشة : والحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في كسر البيت يخني على بعض كلامها ، فأنزل الله عز وجل : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ليعتق ربة . قالت : لا يجد ، قال : فيصوم شهرين متتابعين . قالت : يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكينا قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قال : سأعيته بعرق من تمر ، قالت : وأنا أعيته بعرق آخر . قال أحسن ، فأطعمني عنه ستين مسكينا ، وأرجعي إلى ابن عمك .

وفي السنن : أن سلمة بن صخر البياضي ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ، ثم واقعها ليلة قبل انسلخه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أنت بذلك يأسلمة ، قال : قلت : أنا بذلك يا رسول الله مرتين ، وأنا صابر لأمر الله فأحكم فيما أراك الله . قال : حرر ربة ، قلت : والذي بعثك بالحق نبيا ما أملك ربة غيرها وضربت صفحة رقبتي . قال : ضم شهرين متتابعين ، قال : فهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام ؟ قال : فأطعم وسقا من تمر ستين مسكينا . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين ما لنا طعام . قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك فأطعم ستين مسكينا وسقا من تمر . وكل أنت وعيالك بقيتها ، قال : فرحت إلى قومي . فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي . ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأي . وقد أمرني بصلحتكم .

وفي جامع الترمذي : عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امرأته فوقع عليها . فقال : يا رسول الله إني ظاهر من امرأتي فوقع عليها قبل أن أخبر قال : وما حملك على .

ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلعها في ضوء القمر . قال : فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله . قال : هذا حديث حسن غريب صحيح .

وفيه أيضا : عن سلمة بن محرز عن النبي صلى الله عليه وسلم « في المظاهر يواقع قبل أن يكفر . فقال : كفارة واحدة » . وقال : حسن غريب انتهى . وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار ، وسلمة بن محرز .

وفي مسند البزار عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « أتى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني ظاهرت من امرأتى ثم وقعت عليها قبل أن أكفر . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألم يقل الله (من قبل أن يتأسا ؟) . فقال : أعجبتني . فقال : أمسك حتى تكفر » قال البزار : لا تعلمه يروي بإسناد أحسن من هذا . على أن إسماعيل بن مسلم قد تكلم فيه . وروى عنه جماعة كثيرة من أهل العلم .

فتضمنت هذه الأحكام أمورا . أحدها : إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية وفي صدر الإسلام من كون الظهار طلاقا . ولو صرح بنيته له فقال : أنت على « كظهر أمي » به الطلاق لم يكن طلاقا . فكان ظهارا وهذا بالاتفاق إلا ما عيناه من خلاف شاذ . وقد نص عليه أحد الشافعي رحمهما الله وغيرهما .

قال الشافعي رحمه الله : ولو ظاهر يريد طلاقا كان ظهارا . أو طلق يريد ظهارا كان طلاقا . هذا لفظه فلا يجوز أن ينسب إلى مذهبه خلاف هذا .

ونص أحمد رحمه الله على أنه إذا قال : أنت على « كظهر أمي » به الطلاق أنه ظهار . ولا تطلق به . وهذا لأن الظهار كان طلاقا في الجاهلية ففسخ . فلم يجوز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ . وأيضاً إن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه . وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق . وأيضاً فإنه صريح في حكمه . فلم يجوز كناية في الحكم الذي أبطله الله عز وجل بشرعه . وقضاء الله أحق . وحكم الله أوجب .

ومنها : أن الظهار حرام لا يجوز الإقدام عليه . لأنه كما أخبر الله عنه منكراً من القول وزورا . فكلاهما حرام . والفرق بين جهة كونه منكراً . وجهة كونه زورا . أن قوله : أنت على « كظهر أمي » يتضمن إخباره عنها بذلك وإنشاء تجريمها . فهو يتضمن إخبارا وإنشاء فهو خبر زور . وإنشاء منكراً . فإن الزور هو الباطل . بخلاف الحق الثابت . والمنكر بخلاف المعروف . ونظم سبحانه الآية بقوله تعالى (وإن الله لعفو غفور) وفيه إشعار بقيام سبب الإثم الذي لولا عفو الله وعفوه لأخذ به .

ومنها : أن الكفارة لا تجب بنفس الظهار . وإنما تجب بالعود . وهذا قول الجمهور . وروى الثوري عن ابن أبي نجیح عن طاوس قال : إذا تكلم بالظهار فقد لزمه . وهذه رواية ابن أبي نجیح عنه . وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه في قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه . ثم يعود فيطؤها فتحرير رقية . وحكى الناس عن مجاهد أنه تجب الكفارة بنفس الظهار . وحكاها ابن حزم عن الثوري . وعثمان بن النخعي . وهو لا لم يخف عليهم أن العود شرط في الكفارة ، ولكن العود عندهم هو العود إلى ما كان عليه في الجاهلية من التظاهر . كقوله تعالى في جزاء الصيد (ومن غاد فتيقنم الله منه) أي عاد إلى الاصطياد بعد نزول تحريمه . ولهذا قال : (عفا الله عما سلف) .

قالوا : ولأن الكفارة إنما وجبت في مقابلة ما تكلم به من المنكر والזור وهو الظهار دون الوطء أو العزم عليه .

قالوا : ولأن الله سبحانه لم يحرم الظهار ونهى عنه كان العود هو فعل المنهى عنه . كما قال تعالى : (عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدمتم عدنا) أى إن عدمتم إلى الذنب عدنا إلى العقوبة ، فالعود هنا نفس فعل المنهى عنه .

قالوا : ولأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل حكمه من الطلاق إلى الظهار ، ورتب عليه التكفير ، وتحريم الزوجة حتى يكفر ، وهذا يقتضى أن يكون حكمه معتبراً بلفظه كالطلاق .

ونازعهم الجمهور في ذلك وقالوا : إن العود أمر وراء مجرد لفظ الظهار ، ولا يصح حل الآية على العود إليه في الإسلام لثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذه الآية بيان لحكم من يظاهر في الإسلام ، ولهذا أتى فيها بلفظ الفعل مستتبلاً فقال : (يظاهرون) وإذا كان هذا بياناً لحكم ظهار الإسلام فهو عندكم نفس العود ، فكيف يقول بعده - ثم يعودون - وأن معنى هذا العود غير الظهار عندكم .

الثاني : أنه لو كان العود ما ذكرتم وكان المضارع بمعنى الماضي كان تقديره : والذين ظاهروا من ناسهم ثم عادوا في الإسلام لما وجبت الكفارة إلا على من تظاهر في الجاهلية ثم عاد في الإسلام . فنأين توجبونها على من ابتدأ الظهار في الإسلام غير عائد ؟ فإن هنا أمرين : ظهار سابق ، وعود إليه . وذلك يبطل حكم الظهار الآن بالكلية إلا أن تجعلوا « يظاهرون » لفرقة « ويعودون » لفرقة ، ولفظ المضارع نابياً عن لفظ الماضي . وذلك مخالف للنظم - ومخرج عن القسامة .

الثالث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أوس بن الصامت . وسلمة بن صحز بالكفارة . ولم يسألهما هل تظاهرا في الجاهلية أم لا ؟ فإن قلتم : ولم يسألهما عن العود الذي يجعلونه شرطاً ولو كان شرطاً لسأل عنه . قيل : أما من يجعل العود نفس الإمساك بعد الظهار زمنياً يمكن وقوع الطلاق فيه فهذا جار على قوله وهو نفس حجته . ومن جعل العود هو الوطء والعزم قال : سياق القصة بين في أن المتظاهرين كان قصدهم الوطء وإنما أمسكوا له . وسيأتى تقرير ذلك إن شاء الله تعالى .

وأما كون الظهار منكراً من القول وزوراً فنعى هو كذلك . ولكن الله عز وجل إنما أوجب الكفارة في هذا المنكر والזור بأمرين به وبالعود : كما أن حكم الإيلاء إنما يترتب عليه وعلى الوطء . لا على أحدهما .

وقال الجمهور : لا يجب الكفارة إلا بالعود بعد الظهار ، ثم اختلفوا في معنى العود هل هو إعادة لفظ الظهار بعينه أو أمر ورائه على قولين :

فقال أهل الظاهر كلهم : هو إعادة لفظ الظهار . ولم يحكوا هذا عن أحد من السلف البتة ، وهو قول لم يسبقوا إليه ، وإن كانت هذه الشبكة لا يكاد مذهب من المذاهب يخلو عنها .

قالوا : فلم يوجب الله سبحانه الكفارة إلا بالظهار المعاد لا المبتدأ .

قالوا : والاستدلال بالآية من وجوه :

أحدها : أن العرب لا يعقل في لغاتها العود إلى الشيء إلا فعل مظهرة ثانية .

قالوا : وهذا كتاب الله ، وكلام رسوله ، وكلام العرب بيننا وبينكم : قال تعالى : (ولودعوا لعادوا لما نوا عنه) فهذا نظير الآية سواء في أنه على فعل العود باللام وهو إتيانهم مرة ثانية بمثل ما أتوا به أولا : وقال تعالى : (وإن عدتم عدنا) أي إن كررتم الذنب كررنا العقوبة . ومنه قوله تعالى : (ألم تر إلى الذين نهبوا عن النجوى ثم يعودون لما نهبوا عنه) وهذا في سورة الظهار نفسها . وهو يبين المراد من العود فيه : فإنه نظيره فعلا وإرادة ، والمهد قريب يذكره .

قالوا : وأيضا فالذي قاله هو لفظ الظهار . فالعود إلى القول هو الإتيان به مرة ثانية : لا تعقل العرب غير هذا .

قالوا : وأيضا فما عدا تكرار اللفظ إما إمساك وإما عزم وإما فعل . وليس واحد منها يعود فلا يكون الإتيان به عودا لالفاظ ولا معنى : ولأن العزم والوطء والإمساك ليس ظهرا ، فيكون الإتيان به عودا إلى الظهار .

قالوا : ولو أريد بالعود الرجوع في الشيء الذي منع منه نفسه . كما يقال عاد في الهبة لقال ثم يعودون فيها قالوا : كما في الحديث : « العائد في هبته كالعائد في قبته » .

واحتج أبو محمد بن حزم بعديث عائشة رضى الله عنها : أن أوس بن الصامت كان به لم : « فكان إذا اشتد به لمة ظهر من زوجته . فأزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار » فقال : هذا يقتضى التكرار والأبد . قال : ولا يصح في الظهار إلا هذا الخبر وحده قال : وأما تشبيحكم علينا بأن هذا القول لم يقل به أحد من الصحابة ، فأرونا من الصحابة من قال إن العود هو الوطء أو العزم أو الإمساك أو العود إلى الظهار في الجاهلية ؟ ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكونون أسعد بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا أبنا .

وقد نازعهم الجمهور في ذلك وقالوا : ليس معنى العود إعادة اللفظ الأول ، لأن ذلك لو كان هو العود لقال ثم يعيدون ما قالوا ، لأنه يقال أعاد كلامه بعينه ، وأما عاد فلما هو في الأفعال كما يقال عاد في فعله ، وفي هبته ، فهذا استعماله بغيره ، ويقال عاد إلى عمله وإلى ولايته وإلى حاله وإلى إحصائه وإسمائه وغير ذلك ، وعاد له أيضا . وأما القول فلما يقال أعاده كما قال ضام بن ثعلبة للنبي صلى الله عليه وسلم « أعد علي كلماتك » ، وكما قال أبو سعيد : أعدنا علي يارسول الله وهذا ليس بالزعم ، فإنه يقال : أعاد مقاتله ، وعاد لقاتله ، وفي الحديث فعاد لمقاتله بمعنى أعادهما سواء .

وأشد من هذا رد من رد عليهم بأن إعادة القول محال كإعادة أمس ، قال لأنه لا إتيان اجتماع زمانين ، وهذا في غاية الفساد ، فإن إعادة القول من جنس إعادة الفعل وهي الإتيان بمثل الأول لا بعينه . والمعجب من متعصب يقول : لا يمتد بخلاف الظاهرية ، ويبحث معهم هذه البحوث ، ويرد عليهم مثل هذا الرد ، ويكلفهم رد من رد عليهم بمثل العائد في هبته ، فإنه ليس نظير الآية ، وإنما نظيرها (ألم تر إلى الذين نهبوا عن النجوى ثم يعودون لما نهبوا عنه) ومع هذا فإن هذه الآية تبين المراد من آية الظهار ، فإن عودهم لما نهبوا عنه وهو رجوعهم

إلى نفس المنهى عنه وهو التجوى ليس المراد به إعادة تلك التجوى بعينها ، بل رجوعهم إلى المنهى عنه ، وكذلك قوله تعالى في الظهار : (يعودون لما قالوا) أى لقولهم ، فهو مصدر بمعنى المفعول ، وهو تحريم الزوجة بتشييعها بالحرمه ، فالعود إلى الحرم هو العود إليه وهو فعله ، فهذا مأخذ من قال : إنه الوطء .

ونكتة المسألة أن القول في معنى المقول والمقول هو التحريم ، والعود له هو العود إليه ، وهو استياعته عائداً إليه بعد تحريمه . وهذا جار على قواعد اللغة العربية واستعمالها ، وهذا الذى عليه جمهور السلف والخلف كما قال قتادة وطائوس والحسن والزهرى ومالك وغيرهم ، ولا يعرف عن أحد من السلف أنه فسر الآية بإعادة اللفظ البتة لأمن الصحابة ولا من التابعين ولا من بعدهم . وهنا أمر نحى على من جماعه إعادة اللفظ وهو أن العود إلى الفعل يستلزم مفارقة الحال التى هو عليها الآن . وعوده ، إلى الحال التى كان عليها أولاً ، كما قال تعالى : (وإن عدم عدنا) ألا ترى أن عدمه مفارقة مامه عليه من الإحسان ، وعوده إلى الإساءة . وكقول الشاعر :

• وإن عاد للإحسان فالعود أحمد •

والحال التى هو عليها الآن التحريم بالظهار ، والتى كان عليها إباحة الوطء بالنكاح الموجب للحل . فعود المظاهر عود إلى حل ما كان عليه قبل الظهار . وذلك هو الموجب للكفارة فتأمل . فالعود يقتضى أمراً يعود إليه بعد مفارقتها . وظهر سر الفرق بين العود في الحبة وبين العود لما قال المظاهر ، فإن الحبة بمعنى الموهوب وهو عين يتضمن عوده فيه إدخاله في ملكه وتصرفه كما كان أولاً ، بخلاف المظاهر فإنه بالتحريم قد خرج عن الزوجة . وبالعود قد طلب الرجوع إلى الحال التى كان عليها معها قبل التحريم . فكان الأليق أن يقال : عاد لكذا بمعنى عاد إليه ، وفي الحبة عاد إليها .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أوس بن الصامت وسلمة بن حمر بكفارة الظهار : ولم يتلفظا به مرتين ، فلهما لم يخبرا بذلك عن أنفسهما . ولا أخبر به أزواجهما عنهما ولا أحد من الصحابة ، ولا سألهما النبي صلى الله عليه وسلم : هل قلتما ذلك مرة أو مرتين ؟ ومثل هذا لو كان شرطاً لما أهمل بيانه .

وسر المسألة أن العود يتضمن أمرين : أمراً يعود إليه . وأمراً يعود عنه . فالذى يعود عنه يتضمن نقضه وإبطاله ، والذي يعود إليه يتضمن إثارة وإرادته . فعود المظاهر يقتضى نقض الظهار وإبطاله كما الذى يعود إليه يتضمن إثارة وإرادته . وهذا عين فهم السلف من الآية ، فبعضهم يقول : إن العود هو الإصاية . وبعضهم يقول الوطء . وبعضهم يقول المس . وبعضهم يقول الزم .

وأما قولكم : إنه ما أوجب الكفارة إلا في الظهار المعاد . إن أردتم به المعاد لفظه فدعوى بحسب ما فهمتموه ، وإن أردتم به الظهار المعاد فيه لما قال المظاهر لم يستلزم ذلك إعادة اللفظ الأول .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها في ظهار أوس بن الصامت فما أحسنه . وما أبعد دلالته على مذهبكم .

ثم الذين جعلوا العود أمراً غير إعادة اللفظ اختلفوا فيه . هل هو مجرد إمسائها بعد الظهار أو أمر غيره ؟ على قولين :

فماثل طائفة : هو إمسائها زمناً يتسع لقوله : أنت طالق ، ففى لم يصل الطلاق بالظهار لزمه الكفارة ، وهو قول الشافعى .

قال منازعوه ، وهو في المعنى قبل مجاهد والثوري : فإن هذا النفس الواحد لا يخرج الظهار عن كونه موجب الكفارة ، في الحقيقة لم يوجب الكفارة إلا لفظ الظهار ، وزمن قوله : أنت طالق لا تأثير له في الحكم لإيجابا ولا نقيا ، فتعلق الإيجاب به بمتنع ، ولا تسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من الأنفس عودا ، لا في لغة العرب ، ولا في عرف الشرع ، وأى شئ في هذا الجزء اليسير جدا من الزمان من معنى العود أو حقيقته .

قالوا : وهذا ليس بأقوى من قول من قال : هو إعادة اللفظ بعينه ، فإن ذلك قول مقول يفهم منه العود لغة وحقيقة ، وأما هذا الجزء من الزمان فلا يفهم من الإنسان فيه العود البتة .

قالوا : ونحن نطلبكم بما طالعتم به الظاهرية : من قال هذا القول قبل الشافعي رحمه الله ؟

قالوا : والله سبحانه أوجب الكفارة بالعود بحرف (ثم) للدلالة على التراخي عن الظهار ، فلا بد أن يكون بين العود وبين الظهار مدة متراخية وهذا محتج عندكم ، وبمجرد انقضاء قوله : أنت علي - كظهر أبي صار عائدا ما لم يصله بقوله : أنت طالق ، فأين التراخي والمهلة بين العود والظهار . والشافعي رحمه الله لم ينقل هذا عن أحد من الصحابة والتابعين ، وإنما أخبر أنه أولى المعاني بالآية فقال : والذي عقلت مما سمعت في (يعودون لما قالوا) أنه إذا أنت على المظاهر مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم بموجب عليه الكفارة : كأنهم يذهبون إلى أنه إذا أسلمك ماحرم على نفسه عاد لما قال فخالقه فأحل ماحرم ، ولا أعلم معنى أولى بمن هذا انتهى .

والذين جعلوه أمرا ورواه الإمامك اختلفوا فيه : فقال مالك في إحدى الروايات الأربع عنه : وأبو عبيد هو العزم على الوطء . وهذا قول القاضي أبي يعلى وأصحابه ، وأنكره الإمام أحمد وقال : مالك يقول إذا أجمع لزومه الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع أكان عليه كفارة إلا أن يكون يذهب إلى قول طائوس إذا تكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق .

ثم اختلف أرباب هذا القول فيما لو مات أحدهما أو طلق بعد العزم وقبل الوطء : هل تستقر عليه الكفارة ؟ فقال مالك وأبو الخطاب : تستقر الكفارة . وقال القاضي وعامة أصحابه لا تستقر ، وعن مالك رواية ثانية أنه العزم على الإمامك وحده . ورواية الموطأ خلاف هذا كله أنه العزم على الإمامك والوطء معا ، وعنه رواية رابعة أنه الوطء نفسه . وهذا قول أبي حنيفة والإمام أحمد رحمهما الله ، وقد قال أحد في قوله تعالى : (ثم يعودون لما قالوا) قال : الغشيان إذا أراد أن ينشئ كفر . وليس هذا باختلاف رواية ، بل مذهبه الذي لا يعرف عنه غيره أنه الوطء ويلزم إخراجها قبله عند العزم عليه .

واحتج أرباب هذا القول بأن الله سبحانه قال في الكفارة : (من قبل أن يناسا) فأوجب الكفارة بعد العود وقبل الناس . وهذا صريح في أن العود غير الناس ، وإنما يحرم قبل الكفارة لا يجوز كونه متقدما عليه . قالوا : ولأنه قصد بالظهار تحريمها ، والعزم على وطئها عود فيها قصد .

قالوا : ولأن الظهار تحريم ، فإذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم ، فكان عائدا .

قال الذين جعلوه الوطء : لا ريب أن الوطء فعل ضد قوله كما تقدم تقريره ، والمائدة فيها نهي عنه وإليه وله هو فاعله لا مريد ، كما قال تعالى : (ثم يعودون لما نهوا عنه) فهذا فعل المنهي عنه نفسه لا لإرادته ، ولا يلزم أرباب هذا القول ما ألزمهم به أصحاب العزم ، فإن قولهم : إن العود يتقدم التكفير والوطء متأخر

عنه ، ظنهم يقولون إن قوله تعالى (ثم يعرّفون لما قالوا) أى يريدون العود كما قال تعالى : (فإذا قرأت القرآن فاستمع له باخٍ) وكقوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) ونظائره مما يطلق الفعل فيه على إرادته لوقوعه بها .

قالوا : وهذا أولى من تفسير العود بنفس اللفظ الأول ، وبالإمساك نفسا واحدا بعد الظاهر ، ويتكرر لفظ الظاهر ، وبالمزمع المجرّد لوطاق بعده ، فإن هذه الأقوال كلها قد تبين ضعفها . فاقرب الأقوال إلى دلالة اللفظ وقواعد الشريعة وأقوال المفسرين هو هذا القول ، وبالله التوفيق .

ومنها : أن من عجز عن الكفارة لم تسقط عنه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أحان أوس بن الصامت بمرق من تمر ، وأعانته امرأته بمثله ، فكفّر ، وأمر سلمة بن صخر أن يأخذ صدقة قومه فيكفر بها عن نفسه ، ولو سقطت بالعجز لما أمرها بإخراجها ، بل تبي في ذمته ديناً عليه ، وهذا قول الشافعي ، وأحد الروايتين عن أحمد .

ودفعت طائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجز عنها ، وعن أبيها .

ودفعت طائفة إلى أن كفارة رمضان لا تبقى في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط ، وهذا الذى صححه أبو البركات ابن تيمية .

واحتج من أسقطها بأنها لو وجبت مع العجز لما صرفت إليه ، فإن الرجل لا يكون مصرفاً لكفارته كما لا يكون مصرفاً لركاته .

وأرباب القول الأول يقولون : إذا عجز عنها وكفر الغير عنه جاز أن يصرفها إليه ، كما صرف النبي صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان إليه وإلى أهله ، وكما أباح لسلمة بن صخر أن يأكل هو وأهله من كفارته التى أخرجها عنه من صدقة قومه . وهذا مذهب أحمد . ورواية واحدة عنه في كفارة من وطئ أهله في رمضان . وعنه في سائر الكفارات روايتان . والسنة تدل على أنه إذا أصرر بالكفارة وكفر عنه غيره جاز صرف كفارته إليه وإلى أهله .

فإن قيل : فهل يجوز له إذا كان فقيراً له عيال وعليه زكاة يحتاج إليها أن يصرفها إلى نفسه وعياله ؟
قيل : لا يجوز ذلك لعدم الإخراج المستحق عليه ، ولكن الإمام أو السامع أن يدفع زكاته إليه بعد قبضها منه في أصح الروايتين عن أحمد .

فإن قيل : فهل له أن يسقطها عنه ؟

قيل : لا تصح عليه ، والفرق بينهما واضح .

فإن قيل : فإذا أذن السيد لعبده في التكفير بالعتق ، فهل له أن يعتق نفسه ؟ .

قيل : اختلفت الرواية فيما إذا أذن له في التكفير بالمال ، هل له أن ينتقل عن الصيام إليه على روايتين : إحداهما : أنه ليس له ذلك ، وفرضه الصيام . والثانية له : الانتقال إليه ولا يلزمه ، لأن المنع لحق السيد وقضاء فيه ، فإذا قلنا له ذلك . فهل له العتق ؟ اختلفت الرواية فيه عن أحمد ، فمنته في ذلك روايتان . ووجه المنع أنه ليس من أهل الولاء والعتق يعتمد الولاء ، واختار أبو بكر وغيره أن له الإعتاق ، فعلى هذا هل

له عتق نفسه ؟ فيه قولان في المذهب . ووجه الجواز إطلاق الإذن ، ووجه المنع أن الإذن في الإعتاق ينصرف إلى إعتاق غيره ، كما لو أذن له في الصدقة أنصرف الإذن إلى الصدقة على غيره .

القول في وطء ومباشرة المظاهر منها قبل الكفارة

ومنها : أنه لا يجوز وطء المظاهر منها قبل الكفارة . وقد اختلف ما هنا في موضعين : أحدهما : هل له مباشرتها دون الفرج قبل التكفير أم لا ؟ والثاني : أنه إذا كانت كفارته الإطعام فهل له لوطء قبله أم لا ؟ وفي المسألتين قولان للفقهاء ، وهما روايتان عن أحد ، وقولان للشافعي .

ووجه منع الاستمتاع بغير الوطء ظاهر قوله تعالى : (من قبل أن يناسم) ولأنه شبهها بمن يحرم وطؤها ودواعيه . ووجه الجواز أن التماس كناية عن الجماع ، ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه . فإن الحائض يحرم جامعها دون دواعيه ، والصائم يحرم منه الوطء دون دواعيه . والمسيبة يحرم وطؤها دون دواعيه . وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله .

وأما المسألة الثانية : وهي وطؤها قبل التكفير إذا كان بالإطعام فوجه الجواز أن الله سبحانه قيد التكفير بكونه قبل المسيس في العتق والصيام ، وأطلقه في الإطعام . ولكل منهما حكمه ، فلو أراد التقييد في الإطعام لذكره كما ذكر في العتق والصيام . وهو سبحانه لم يقيد هذا ويطلق هذا عتبا بل لافائدة مقصودة . ولا فائدة لإلّا تقييد ما قبله ، وإطلاق ما أطلقه .

ووجه المنع استفادة حكم ما أطلقه مما قبله إما بيانا على الصحيح . وإما قياسا قد أُلغى فيه الفارق بين الصورتين ، وهو سبحانه لا يفرق بين المتأثّلين . وقد ذكر (من قبل أن يناسم) مرتين فلو أعاده ثالثا لطلال به الكلام . وبه يذكره مرتين على تكرار حكمه في الكفارات ، ولو ذكره في آخر الكلام مرة واحدة لأوهم اختصاصه بالكفارة الأخيرة . ولو ذكر في أول مرة لأوهم اختصاصه بالأولى وإعادته في كل كفارة تطويل . وكان أفصح الكلام وأبلغه وأوجزه ما وقع . وأيضا فإنه تبه بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه وشدة الحاجة إلى مسيس الزوجة ، على أن اشتراط تقدمه في الإطعام الذي لا يطول زمنه أولى .

ومنها أنه سبحانه أمر بالصيام قبل المسيس ، وذلك يوم المسيس ليلا ونهارا . ولا خلاف بين الأئمة في تحريم وطئها في زمن الصوم ليلا ونهارا . وإنما اجتنبوا هل يبطل التتابع به ؟ فيه قولان :

أحدهما : يبطل . وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في ظاهر مذهبه .

والثاني لا يبطل . وهو قول الشافعي وأحمد في رواية أخرى عنه .

والذين أبطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن ، فإنه سبحانه أمر بشهرين متتابعين قبل المسيس ولم يوجد ، ولأن ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل إكمال الصيام وتحريمه . وهو يوجب عدم الاعتداد بالصوم . لأنه عمل ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون ردا . وسر المسألة أنه سبحانه أوجب أمرين : أحدهما تنابع الشهرين ، والثاني : وقوع صيامهما قبل التماس ، فلا يكون قد أتى بما أمر به إلا بمجموع الأمرين .

ومنها : أنه سبحانه وتعالى أطلق إطعام المساكين ولم يقيد بقدر ولا تنابع ، وذلك يقتضي أنه لو أطعمهم ففداهم وعشاهم من غير تعليق حب أو عجز جاز وكان مثالا لأمر الله . وهذا قول الجمهور : مالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه ، وسواء أطعمهم جملة أو بتفرق .

ومنها : أنه لا بد من استيفاء عدد الستين ، فلو أطعم واحدا ستين يوما لم يجره إلا من واحد ، - هذا قول الجمهور : مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه . والثانية : أن الواجب إطعام ستين مسكينا ولو لواحد وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، والثالثة إن وجد غيره لم يجر ، وإلا أجزأ وهو ظاهر مذهبه ، وهي أصح الأقوال .

ومنها : أنه لا يميزه دفع الكفارة إلا إلى المساكين ، ويخلل فيهم الفقراء ، كما يدخل المساكين في لفظ الفقراء عند الإطلاق . وعم أصحابنا وغيرهم الحكم في كل من يأخذ من الزكاة حاجته ، وهم أربعة : الفقراء والمساكين وابن السبيل والفقار لمصلحته والمكاتب ، وظاهر القرآن اختصاصها بالمساكين فلا يتصلها .

بيان عتق الرقبة في كفارة الظهار

ومنها أن الله سبحانه أطلق الرقبة ما هنا ، ولم يقيد بالإيمان ، وقيد في كفارة القتل بالإيمان : فاختلف الفقهاء في اشتراط الإيمان في غير كفارة القتل على قولين ، فشرطه الشافعي ومالك وأحمد رحمه الله في ظاهر مذهبه ، ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله ، ولا أهل الظاهر .

والذين لم يشترطوا الإيمان قالوا : لو كان شرطا لبينه الله سبحانه كما بينه في كفارة القتل ، بل يطلق ما أطلقه ويقيد ما قيد ، فيعمل بالملق والمقيد . وزادت الحنفية أن اشتراط الإيمان زيادة على النص ، وهو نسخ القرآن لا ينسخ إلا بالقرآن أو خبر متواتر .

قال الآخرون واللفظ للشافعي : شرط الله سبحانه في الرقبة في القتل مؤمنة ، كما شرط العدل في الشهادة ، وأطلق الشهود في مواضع فاستدلنا به على أن ما أطلق على معنى ما شرطه ، على أنه إنما رد الله زكاة المسلمين على المسلمين لا على المشركين . وفرض الله الصدقات فلم يميز إلا للمؤمن . وكذلك ما فرض من الرقاب لا يجوز إلا للمؤمن . فاستدل الشافعي بأن لسان العرب يقتضى حمل المطلق على المقيد إذا كان من جنسه ، فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم . وما هنا أمران :

أحدهما : أن حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس .

الثاني : أنه إنما يحمل عليه بشرطين : أحدهما : اتحاد الحكم ، والثاني أن لا يكون للمطلق إلا أصل واحد ، فإن كان بين أصليين مختلفين لم يعمل لإطلاقه على أحدهما إلا بدليل يحته .

قال الشافعي : ولو تدر رقبة مطلقة لم يجره إلا مؤمنة ، وهذا بناء على هذا الأصل ، وأن التدر محمول على واجب الشرع وواجب العتق لا يتأذى إلا بعتق المسلم . وما يدل على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استغنى في عتق رقبة منقورة : اتقي بها فسلما ؟ أين الله ؟ فقالت : في السماء ، فقال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أعنتها فلتها مؤمنة ، قال الشافعي : فلما وصفت الإيمان أمر بعتقها انتهى .

وهذا ظاهر جدا أن العتق المأمور به شرعا لا يميز إلا في رقبة مؤمنة ، وإلا لم يكن التعليل بالإيمان فائدة فإن الأم متى كان علة للحكم كان الأخص عديم التأثير ، وأيضا فإن المقصود من إعطاء المسلم تفرغه لعبادة ربه . وتخليصه من عبودية المخلوق إلى عبودية الخالق . ولا ريب أن هذا أمر مقصود للشارع محبوب له ، فلا يجوز إلغاؤه ، وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرغ العبد لعبادته وحده ، وتفرغه لعبادة الصليب أو

الشمس والقمر والنار ؟ وقد بين سبحانه اشتراط الإيمان في كفارة القتل ، وأحال ما سكت عنه على بيانه كما بين اشتراط العدالة في الشاهدين ، وأحال ما أطلقه وسكت عنه على ما بينه . وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته لمن تأملها ، وهي أكثر من أن تذكر : فلها قوله تعالى (إلا من أدر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما) وفي موضع آخر بل مواضع يعلق الأجر بنفس العمل اكتفاء بالشرط المذكور في موضعه ، وكذلك قوله تعالى : (فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه) وفي مواضع يعلق الجزاء بنفس الأعمال الصالحة اكتفاء بما علم من شرط الإيمان ، وهذا غالب في نصوص الوعد والوعيد .

ومنها : أنه لو أعتق نصي رقبتين لم يكن معتقا لرقبة ، وفي هذا ثلاثة أقوال للناس . وهي روايات عن أحمد ، ثانياها الإجزاء ، وثالثها وهو أصحها : أنه إن تكلمت الحرية في الرقبتين أجره وإلا فلا ، فإنه يصدق عليه أنه حرور رقبة أى جعلها حرة ، بخلاف ما إذا لم تكمل الحرية .

ومنها : أن الكفارة لا تسقط بالوطء قبل التكفير . . ولا تنصاعف بل هي بحالها كفارة واحدة . كما دل عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم .

قال الصلت بن دينار : سألت عبدة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر ؟ فقالوا : كفارة واحدة . قال : وهم الحسن وابن سيرين ومسروق وبكر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة . قال : والعاشر أراه نافعا ، وهذا قول الأئمة الأربعة .

وصح عن ابن عمر وعمر بن العاص رضي الله عنهم : أن عليه كفارتين . وذكر سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم في الذي يظهر ثم يظفرها قبل أن يكفر عليه ثلاث كفارات . وذكر عن الزهري وسعيد بن جبير وأبي يوسف أن الكفارة تسقط . ووجه هذا أنه فات وقتها ولم يبق له سبيل إلى إخراجها قبل المسيس ، وجواب هذا أن قوات وقت الأداء لا يسقط الواجب في النعمة كالصلاة والصيام . وسائر العبادات . ووجه وجوب الكفارتين أن إحداهما للظهار الذي اقترن به العود . والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا ، وكوطء المحرم ، ولا يعلم لإيجاب الثلاث وجه إلا أن يكون عقوبة على إقدامه على المحرام . وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذه الأقوال ، والله أعلم .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبلاء

ثبت في صحيح البخاري عن أنس قال : « آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه ، وكانت انفكت رجله فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ليلة ، ثم نزل فقالوا : يا رسول الله آليت شهرا ؟ فقال : الشهر قد يكون تسعا وعشرين » .

وقد قال سبحانه : (للذين يزلون من نساءهم أربعة أشهر فلن فاموا فلن الله غفور رحيم ، وإن عزمو الطلاق فلن الله جميع عليهم) .

الإبلاء لغة الامتناع باليمين . وخص في عرف الشرع بالامتناع باليمين من وطء الزوجة ، ولهذا عدى فعله بأداة من تضمينها له معنى يمتنعون من نساءهم ، وهو أحسن من إقامة من مقام على ، وجعل سبحانه للأزواج مدة أربعة أشهر يمتنعون فيها من وطء نساءهم بالإبلاء . فلذا مضت فلما أن ينهى ، ولها أن يطلق .

وقد اشتهر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما : أن الإيلاء إنما يكون في حال الغضب دون الرضا كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه ، وظاهر القرآن مع الجمهور .

وقد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين ورجل آخر ، فاحتج على محمد بقوله علي " كرم الله وجهه ، فاحتج عليه محمد بالآية فصكت .

وقد دلت الآية على أحكام : منها هذا ، ومنها : أن من حلف على ترك الوطء أقل من أربعة أشهر لم يكن مولياً ، وهذا قول الجمهور ، وفيه قول شاذ أنه مول .

ومنها : أنه لا يثبت له حكم الإيلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة أشهر ، فإن كانت مدة الاعتناع أربعة أشهر لم يثبت له حكم الإيلاء . لأن الله جعل لم مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضائها إما أن يطلقوا وإما أن يتنبرأ ، وهذا قول الجمهور منهم أحد والشافعي ومالك . وجعله أبو حنيفة رحمه الله مولياً بأربعة أشهر سواء . وهذا بناء على أصله أن المدة المضروبة أجل لوقوع الطلاق بانقضائها . والجمهور يجعلون المدة أجلاً لاستحقاق المطالبة .

وهذا موضع اختلف فيه السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم . فقال الشافعي : حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشار قال : أدركت بضعة عشر رجلاً من الصحابة كلهم يوقف المولى : يعني بعد أربعة أشهر .

وروى سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المولى ؟ فقالوا : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر . وهذا قول الجمهور من الصحابة والتابعين . ومن بعدهم .

وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم : إذا مضت الأربعة أشهر ولم ييء فيها طلقت منه بمضيها وهذا قول جماعة من التابعين . وقول أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه : فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضي الأربعة الأشهر . فإن فاء وإلا طلقت بمضيها . وعند الجمهور لا يستحق المطالبة حتى تمضي الأربعة الأشهر ، فحينئذ يقال : إما أن تيء . وإما أن تطلق . وإن لم ييء أخذ بريقاع الطلاق إما بالحاكم . وإما بحبس حتى يطلق . قال الموقعون للطلاق بمضي المدة : آية الإيلاء تدل على ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن عبد الله بن مسعود قرأ : (فإن فاموا فبين فإن الله غفور رحيم) فإضافة الفية إلى المدة تدل على استحقاق الفية فيها . وهذه القراءة إما أن تجرى مجرى خبر الواحد فتوجب العمل وإن لم توجب كونها من القرآن . وإما أن يكون قرأنا نسخ لفظه وبني حكمه . لا يجوز فيها غير هذا اللفظ .

الثاني : أن الله سبحانه جعل مدة الإيلاء أربعة أشهر . فلو كانت الفية بعدها لزادت على مدة النص . وذلك غير جائز .

الثالث : أنه لو وطئها في مدة الإيلاء لوقعت الفية موقعها . فدل على استحقاق الفية فيها .

قالوا : ولأن الله سبحانه وتعالى جعل لم أربعة أشهر ، ثم قال : (فإن فاموا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق) وظاهر هذا أن التقسيم في المدة التي لم فيها التبرص ، كما إذا قال لفرقة : أصبر عليك

بليثى أربعة أشهر ، فإن وفيتي وإلا حبستك . ولا يفهم من هذا إلا إن وفيتي في المدة . ولا يفهم منه إن وفيتي بعدها ، وإلا كانت مدة العسر أكثر من أربعة أشهر ، وقراءة ابن مسعود صريحة في تفسير القية بأنها في المدة ، وأقل مراتها أن يكون تفسيراً .

قالوا : ولأنه أجل مضروب للفرقة فتعقبه الفرقة كالعدة . وكالأجل الذي ضرب لوقوع الطلاق . كقولهم : إذا مضت أربعة أشهر فأنت طالق .

قال الجمهور : لنا من أدلة آية الإيلاء عشرة .

أحدها : أنه أضاف مدة الإيلاء إلى الأزواج . وجعلها لهم . ولم يجعلها عليهم . فوجب أن لا يستحق المطالبة فيها ، بل بعدها كأجل الدين ، ومن أوجب المطالبة فيها لم يكن عنده أجلاً لهم ، ولا يعقل كونها أجلاً لهم ، ويستحق عليهم المطالبة فيها .

الدليل الثاني : قوله : (فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم) فذكر القية بعد المدة بفاء التعقيب . وهذا يقتضي أن يكون بعد المدة . ونظيره قول سبحانه : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) وهذا بعد الطلاق قطعاً . فإن قيل : فإما التعقيب توجب أن يكون بعد الإيلاء لا بعد المدة ، قيل : قد تقدم في الآية ذكر الإيلاء . ثم تلاه ذكر المدة . ثم تمقيها ذكر القية ، فإذا أوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره لم يجر أن يعود إلى أبعد المذكورين ، ووجب عودها إليهما أو إلى أقربهما .

الدليل الثالث : قوله : (وإن عزموا الطلاق) وإنما عزم ما عزم العازم على فعله كقوله تعالى : (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) فإن قيل : فترك القية عزم على الطلاق . قيل : العزم هو لإدانة جازمة لفعل المزموم عليه أو تركه . وأنتم تقومون الطلاق بمجرد مضي المدة . وإن لم يكن منه عزم لاعل وطء ولا على تركه . بل لو عزم على القية ولم يجمع فلقم عليه بمضي المدة . ولم يعزم الطلاق فكيفما قدرتم فالآية حجة عليكم .

الدليل الرابع : أن الله سبحانه خيره في الآية بين أمرين القية أو الطلاق ، والتخير بين أمرين لا يكون إلا في حالة واحدة كالكفارات . ولو كان في حالتين لكان ترتيباً لا تخييراً .

وإذا تقرر هذا فالقية عندكم في نفس المدة وعزم الطلاق بانقضاء المدة . فلم يقع التخيير في حال واحد .

فإن قيل : هو غير بين أن يفيء في المدة ، وبين أن يترك القية فيكون عازماً للطلاق بمضي المدة .

قيل : ترك القية لا يكون عزمًا للطلاق ، وإنما يكون عزمًا عندكم إذا انقضت المدة فلا يتأتى التخيير بين عزم الطلاق وبين القية البتة . فإنه بمضي المدة يقع الطلاق عندكم فلا يمكنه القية ، وفي المدة يمكنه القية ولم يحضر وقت عزم الطلاق الذي هو مضي المدة . وحينئذ فهذا دليل خامس مستقل .

الدليل السادس : أن التخيير بين أمرين يقتضي أن يكون فعلهما إليه ليصبح منه اختيار فعل كل منهما وتركه ، وإلا ليعطل حكم خياره ، ومضي المدة ليس إليه .

الدليل السابع : أنه سبحانه قال : (وإن عزموا الطلاق فإن الله صحيح علم) فأنقض أن يكون الطلاق قولاً يسمع ليضمن حكم الآية بصحة السمع .

الدليل الثامن : أنه لو قال لفرعيه : لك أجل أربعة أشهر ، فإن وفيتي قبلت منك ، وإن لم توفي حيث كنت كان مقتضاه أن الوفاء والحس بعد المدة لأفيا ، ولا يعقل المخاطب غير هذا .
فإن قيل : مانع فيه نظير قوله : لك الخيار ثلاثة أيام ، فإن فسخت البيع ولا لزومك ، ومعلوم أن الفسخ إنما يقع في الثلاث لا بعدها .

قيل : هذا من أقوى حججنا عليكم ، فإن موجب العقد الزوم فجعل له الخيار في مدة ثلاثة أيام . فإذا انقضت ولم يفسخ عاد العقد إلى حكمه وهو الزوم ، وهكذا الزوجة لما حق على الزوج في الوطء كما له حق عليها ، قال تعالى : (ولئن مثل الذي عليين بالمعروف) فجعل له الشارع امتناع أربعة أشهر لاحق لما فيه ، فإذا انقضت المدة عادت على حقها بموجب العقد ، وهو المطالبة لا وقوع الطلاق ، وحينئذ فهذا دليل تاسع مستقل .

الدليل العاشر : أنه سبحانه جعل للمولين شيئا وعليهم شيئين ، فالذي لم تربص المدة المذكورة : والذي عليهم إما الفية وإما الطلاق ، وعندكم ليس عليهم إلا الفية فقط . وأما الطلاق فليس عليهم ولا إليهم ، وإنما هو إليه سبحانه عند انقضاء المدة فيحكم بطلاقها عند انقضاء المدة شاء أو أبى . ومعلوم أن هذا ليس إلى المولى ولا عليه ، وهو خلاف ظاهر النص .

قالوا : ولأنها عين بالله تعالى توجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كسائر الأيمان ، ولأنها مدة قدرها الشرع لم يتضمها الفرقة فلا يقع بها يئونة كأجل العنين ، ولأنه لفظ لا يصح أن يقع به الطلاق المعجل فلم يقع به المؤجل كالظهار . ولأن الإيلاء كان طلاقا في الجاهلية ففسخ كالظهار ، فلا يجوز أن يقع به الطلاق لأنه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه أهل الجاهلية .

قال الشافعي : كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء : بالطلاق ، والظهار . والإيلاء . فنقل الله سبحانه وتعالى الإيلاء والظهار عما كانا عليه في الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقر عليه حكمهما في الشرع . وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه . هذا لفظه .

قالوا : ولأن الطلاق إنما يقع بالصريح والكتابة . وليس الإيلاء واحدا منهما ، إذ لو كان صريحا لوقع بمجرد إن ألقاه . أو إلى أجل مسمى إن قيده ، ولو كان كناية لرجع فيه إلى نيته . ولا يرد على هذا العان . فإنه يوجب الفسخ دون الطلاق . والفسخ يقع بغير قول . والطلاق لا يقع إلا بالقول .

قالوا : وأما قراءة ابن مسعود ، فغايها أن تدل على جواز الفية في مدة التربص لا على استحقاق المطالبة بها في المدة . وهذا حق لا نكره . وأما قولكم جواز الفية في المدة دليل على استحقاقها فيها فهو باطل بالدين المؤجل . وأما قولكم إنه لو كانت الفية بعد المدة لزادت على أربعة أشهر فليس بصحيح . لأن الأربعة الأشهر مدة لزمن الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة . فبمجرد انقضائها يستحق عليه الحق ، فلها أن تعجل المطالبة به . وإما أن تنظره . وهذا كسائر الحقوق المعلقة بأجل معدودة إنما تستحق عند انقضاء آجلها ، فلا يقال إن ذلك يستلزم الزيادة على الأجل . فكلما أجل الإيلاء سواء .

ودلت الآية على أن كل من صح منه الإيلاء بأى يمين حلف فهو مول حتى يبر ، إما أن ينقض ، وإما أن يطلق . فكان في هذا حجة لما ذهب إليه من يقول من الساف والخلف إن المولى باليمين بالطلاق ،

إيماناً يلى : وإما أن يطلق ، ومن يلزمه الطلاق على كل حال لم يحكمه إدخال هذه الآية في حكم الإيلاء ، فإنه إذا قال : إن وطئت فطلق ثلاثاً ، فإذا نفدت أربعة أشهر لا يقولون له : إما أن يطلق وإذا أن يطلق . بل يقولون له : إن وطئت طلقت ، وإن لم تطأها طلقنا عليك . وأكثروا لا يمكن من الإيلاج لوقوع النزاع الذي هو جزء الوطء في أجنبية . ولا جواب عن هذا إلا أن يقال بأنه غير مول . وحيداً فيقال فلا توقوه عند مضي أربعة الأشهر ، وقولوا إن له أن يمتنع من وطئها يمين الطلاق دائماً . فإن ضربتم له الأجل أثبتتم له حكم الإيلاء من غير يمين ، وإن جعلتموه مولياً لم تجزوه ، خالفتم حكم الإيلاء وموجب النص ، فهذا بعض حجاج هؤلاء على منازعهم .

فإن قيل : فما حكم هذه المسألة وهي إذا قال : إن وطئت فطلق ثلاثاً .

قلنا : اختلف الفقهاء فيها . هل يكون مولياً أم لا ؟ على قولين : وهما روايتان عن أحمد . وقولان للشافعي الجليل أنه يكون مولياً : وهو مذهب أبي حنيفة وسالك رجليهما الله . وعلى القولين هل يمكن من الإيلاج ؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي .

أحدهما : أنه لا يمكن منه بل يحرم عليه لأنها بالإيلاج تطلق عندهم ثلاثاً فيصير ما بعد الإيلاج محرماً . فيكون الإيلاج محرماً ، وهذا كالصائم إذا ثبت أنه لم يبق إل طلع الفجر إلا قدر إيلاج الذكر ، دون إخراجة حرم عليه الإيلاج . وإن كان في زمن الإباحة لوجود الإخراج في زمن الخطر ، كذلك هنا يحرم عليه الإيلاج وإن كان قبل الطلاق لوجود الإخراج بعده .

والثاني : أنه لا يحرم عليه الإيلاج ، قال المسوردي ، وهو قول سائر أصحابنا : لأنها زوجته . ولا يحرم عليه الإخراج لأنه ترك ، وإن طلقت بالإيلاج ، ويكون المحرم بهذا الوطء استدامة الإيلاج لا الابتداء والنزع . وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله ، فإنه قال لو طلع الفجر على الصائم وهو جامع وأخرجه مكانه كان على صومه ، فإن مكث بغير إخراجة أفطر ويكفر ، وقال في كتاب الإيلاء : ولو قال إن وطئت فأت ثلاثاً وقف ، فإن فاء فإذا غيب الحشفة طلقت منه ثلاثاً ، فإن أخرجه ثم أدخله فعليه مهر مثلها .

قال هؤلاء : ويند على الجواز أن رجلاً لو قال لرجل ادخل دارى ولا تم استباح الدخول لوجهه من إذن ، ووجب عليه الخروج لمنعه من المقام ، ويكون الخروج ولو كان في زمن الخطر مباحاً ، لأنه ترك ككلمات هذا المولى يستباح أن يزوج ويستباح أن ينزع ، ويحرم عليه استدامة الإيلاج . والخلاف في الإيلاج قبل الفجر ، والنزاع بعده للصائم كالتخلف في المولى ، وقيل : يحرم على الصائم الإيلاج قبل الفجر ، ولا يحرم على المولى ، والفرق أن التحريم قد يلوأ على الصائم بغير الإيلاج ، فجواز أنه يحرم عليه الإيلاج ، والمولى لا يطرأ عليه التحريم بغير الإيلاج فافرقا .

وقالت طائفة من العلماء : لا يحرم عليه الوطء ، ولا يطلق عليه الزوجة بل يوقفه ، ويقال له يا أمة الله إن الله أمرني . وإما أن يطلق .

قالوا : وكيف يكون مولياً ولا يمكن من القية بل يلزمه بالطلاق . وإن أشك منها وقع به الطلاق ، فالطلاق واقع به على التقديرين مع كونه مولياً ، فهذا خلاف ظاهر القرآن . بل يقال : فإذا إن قام لم يقع به الطلاق .

وإن لم يرضه أئزم بالطلاق ، وهذا مذموم من يرى اليقين بالطلاق لا يوجب طلاقاً وإنما يجوز كنفارته يمين ، وهو قول أهل الظاهر وطوائف وعكوبة وجماعة من أهل الحديث ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية قيس الله وجهه .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العان

قال تعالى : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . وبدأ عنها للعذاب أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) .

وثبت في الصحيحين من حديث سهل بن سعد : « أن عويمراً الجعفي قال لعاصم بن عبيد : أ رأيت لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فيقتلونه أم كيف يفعل ؟ فسئل في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن عويمراً سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : قد نزل فيك وفي صاحبك ، فاذبح فأت بها ، ففعلننا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما فرغا قال : كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها ، ففلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الزهري : فكانت تلك سنة المتلاعنين ، قال سهل : « وكانت حاملاً وكان ابنها ينسب إلى أمه ثم جرت السنة أن يربها وترث منه » . ففرض الله لها « وفي لفظ : « وفعلننا في المسجد ، ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلكم التفريق بين كل متلاعنين » . وقول سهل : وكانت حاملاً إلى آخره هو عند البخاري من قول الزهري .

والبخاري : « ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظروا ، فإن جاءت به أمم أدهج العينين عظم الأيتيم خد ليج الساقين فلا أحسب عويمراً إلا أخذ صدق عليها ، وإن جاءت به أحمر كأنه ورة فلا أحسب عويمراً إلا قد كذب عليها ، فجاءت به على التعت الذي نعت به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر ، وفي لفظ : « وكانت حاملاً فأنكر حملها » .

وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر « أن فلان بن فلان قال : يارسول الله رأيت لو وجد أحدنا امرأته هل فاحشة كفيئة يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه ، فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به ، فأقر الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور : (والذين يرمون أزواجهم) ففعلننا عليه وعظه ، وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أمون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذي يهلكك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وذكرها ، وأخبرها أن عذاب الدنيا أمون من عذاب الآخرة ، قالت : لا والذي يهلكك بالحق إنه لكاذب ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم قال : يا أمية فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم فرق بينهما .

وفي الصحيحين عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين : « حاسبكما على الله ، أحكما كاذب لاسيلاً لك عليها . قال : يارسول الله مالي ؟ قال : لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت مني

فرجها : « وإن كنت كلمت عليها فهو أبعد لك منها » وفي النظر لهما : « ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الملاحين ، وقال : والله إن أحدكما كاذب ، فهل منكما تالِب ؟ »

وليفها عنه : « أن رجلا لاح على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد بأمه » .

وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضى الله عنهما في قصة الثلاثين : « فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، ثم لمن الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فذهب لتعلن فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم : مه فأبت ، فلعنت ، فلما أجهزت قال : لعنها أن تجيء به أسود جعدا ، فجاءته به أسود جعدا » .

وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك : « أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن صماء ، وكان أخا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاح في الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فإن جاءت به أبيض سبطا قصير العينين فهو هلال بن أمية ، وإن جاءت به أكحل أدعج أحسن العينين فهو لشريك بن صماء ، قال : فأبنت أنها جاءت به أكحل أبعد أحسن الساقين » .

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحوه هذه القصة : « فقال له رجل : أهي المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو رجعت أحدا بغيرينة لرجعت هذه ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام سوءا » .

ولأي داود في هذا الحديث : « ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا ترضى ، ولا يرضى ولدها ، ومن رماها أوى ولدها فعليه الحد ، وقضى أن لا يبيت لها ولا يوت من أجل أنها يتفرقان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها زوجها » .

وفي القصة قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميرا على مصر وما يدعى لأب .

وذكر البخاري : « أن هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صماء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : البينة أوحده في ظهرك ، فقال : يا رسول الله إذا رأى أحدا على امرأته رجلا ينطلق يبتسئ البينة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : البينة والإحد في ظهرك ، فقال : والذي بعثك إلى لصادق ، وليلزني الله ما يبرئ ظهري من الحد ، فزلزله جبرائيل عليه السلام وأنزل عليه : (والذين يرمون أزواجهم) الآيات ، فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تالِب ؟ فشهدت ، فلما كانت عند الخامسة وقفوها ، وقالوا : إنها الموجبة ، قال ابن عباس رضى الله عنهما : فتلكأت وبكمت حتى ظننا أنها ترجع ثم قالت : لا أفصح قوى سائر اليوم فضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين سابع الإكيتين خداج الساقين فهو لشريك بن صماء ، فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله كان لي ولها شأن » .

وفي الصحيحين : « أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله أرايت الرجل يجامع امرأته رجلا يقتله ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقال سمعت بلى في الذي يحلف بالحق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا إلى ما يقول سيديكم ، وفي لفظ آخر : « يا رسول الله إن زوجيت مع امرأتى ، فلا أعجلها حتى آتي بأربعة شهداء ؟ قال : نعم » وفي لفظ آخر : « لو زوجت مع أهل رجل لم أعجلهم حتى آتي بأربعة شهداء » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . قال : كلا والذي بعثك بالحق نبيا إن كنت لأعجله بالسيف قبل خلقك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا إلى ما يقول سيديكم إنه لغير وأنا أغير منه ، والله أغير مني ، وفي لفظ : « لو رأيت مع امرأتى رجلا لضربت بالسيف غير مصفح فقال : البى صلى الله عليه وسلم : أنت جحور من غيرة سيد ؟ فوافقه لأنا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا شخص أغير من الله ، ولا شخص أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث الله المرسلين ، بشريين ومنادين ، ولا أحد أحب إليه الملاح من الله من أجل ذلك وعد الله بالجنة .

واستفيد من هذا الحكيم النبوي عدة أحكام :

الحكم الأول : أن اللعان يصح من كل زوجين سواء كانا مسلمين أو كافرين عدلين ، أو فاسقين محدودين في قذف ، أو غير محدودين أو أحدهما ، كذلك قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن منصور جمع الأزواج والضمن الحر من الحرية والأمة إذا كانت زوجة ، والعبد من الحرية والأمة إذا كانت زوجة ، والمسلم من اليهودية والنصرانية . وهذا قول مالك وإسحاق وقول سعيد بن المسيب والحسن وربيعة وسليمان بن يسار .

وزعم أهل الرأي والأوزاعي والثوري وجماعة إلى أن اللعان لا يكون إلا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف ، وهو رواية عن أحمد .

وأخذ القولين : أن اللعان يجمع وصفين : التيقن والشهادة ، وقد ساء الله سبحانه شهادة ، وساء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا ، حيث يقول : « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » ونحن غلب عليه حكم الأيمان قال : يصح من كل من يصح يمينا .

قالوا : وأعموم قوله تعالى : (والذين يرمون أزواجهم) قالوا : وقد ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا .

قالوا : ولأنه مفتر إلى اسم الله ، وإلى ذكر القسم للوكل وجوابه : قالوا : ولأنه يستوى فيه الذكر والأنثى بخلاف الشهادة . قالوا : ولو كان شهادة لما تكرر لفظه بخلاف التيقن ، فإنه قد يشترع فيها التكرار كإيمان القسامة .

قالوا : ولأن حاجة الزوج إلى لاتصيح منه الشهادة إلى اللعان ونفي الولد ، كحاجة من تصيح شهادته سواء . وأما الذي نزل به مما يدخو إلى اللعان كالذي ينزل بالعدل الحر . والشرية لأنرفع ضرر أحد النوعين . وتجعل له فرجا ونجرا مما نزل به . وتدفع النوع الآخر في الأصهار والأطفال لأنفرج له مما تركبه ولا فرج . بل يستغث فلا يغاث . ويستعين فلا يجار . إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكث سكث على مثله . قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصيح شهادته . وهذا تأييد الشرعة الواسعة الحثيثة السمعة .

قالوا: (والله تعالى: (والذين يرون أن أرواحهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهدوا لهم أربع شهادات بالله) وفي الآية دليل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه سبحانه استثنى أنفسهم عن الشهادة. وهذا استثناء جمل قطعا. ولهذا جاء مرفوعا. والثاني: أنه صرح بأن الصحابة شهداء، ثم زاد سبحانه هذا بيانا فقال: (ويروا عنها العذاب أن تشهد أرواحهم شهاديات بالله إنهم الكاذبين).

والثالث: أنه جعله بدلا من الشهود. وقاموا مقامهم عند علمهم. قالوا: وقد روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا لعان بين مخلوقين ولا كافرين» ذكره أبو عمر بن عبد البر في التهذيب.

وذكر الدارقطني من حديثه أيضا عن أبيه عن جده مرفوعا: «أربعة ليس بينهم لعان: ليس بين الحر والأمة لعان، وليس بين الحر والعبد لعان، وليس بين المسلم واليهودية لعان، وليس بين المسلم والنصرانية لعان» وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال: «من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعناب بن أسيد أن لا لعان بين أربع» فذكر معناه.

قالوا: ولأن اللعان جعل بدل الشهادة وقام مقامها عند علمها. فلا يصح إلا لمن تصح منه. ولهذا نجد المروءة لعان الزوج ونكولها تزولا لعانته منزلة أربعة شهود.

قالوا: ولما الحديث: «ولا ماضى من الإيمان لكان لى ولشأن» فالحفظ فيه «ولا ماضى من كتاب الله» هذا لفظ البخارى في صحيحه. وأما قوله: «ولا ماضى من الإيمان» فن رواية عبد بن منصور، وقد تكلم فيه غير واحد. قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال علي بن الحنفية: مرفوعة قد روى. وقال السائى: ضعيف. وقد استقرت قاعدة الشريعة أن البيئة على المدعى، واليمين على المدعى عليه. والزواج هاهنا مدعى، فاعانته شهادة، ولو كان يميناً لم يشرع في جانيه.

قال الأوتون: أما تسميته شهادة فلقول المتن في يمينه أشهد بالله. فسمى بذلك شهادة وإن كان يميناً اعتبروا بالقول.

قالوا: وكيف وهو صرح فيه بالقسم وجوابه. وكل ذلك لو قال: أشهد بالله لتعقبت يمينه بذلك سواء نوى اليمين أو أطلق. والعرب تعد ذلك يميناً في لغتها واستعملها. قال قيس:

فأشهد عند الله أنى أحبها فهذا لها عنتى فما عنتها ليا ؟

وفي هذا حجة لمن قال: إن قوله أشهد تنعقد به اليمين. ولو لم يقل بالله كما هو إحدى الروايتين عن أحد، والثانية لا يكون يميناً إلا بالنية وهو قول الأكثرين. كما أن قوله: أشهد بالله يمين عند الأكثرين بمطلقه.

قالوا: ولما استثنوا صحابته أنفسهم عن الشهادة فيقال: «أولا (إلا) هاهنا حصة بمعنى غير» والمضى ولم يكن لهم شهادة غير أنفسهم. «فإن غير» ولا يتعلقان بالصفة والاستثناء. فيستثنى بغير حلا على إلا ويوصف إلا حلا على غير. ويقال ثانياً: لأن أنفسهم مستثنى من الشهادة. ولكن يجوز أن يكون منقطعاً على لغة بنى تميم. فإنهم يعدلون في الاتطاع كذا يدل أهل الحجاز وهم في الاتصال. ويقال ثالثاً: إن

استغنى أنفسهم من الشهداء لأنه تركهم منزلتهم في قبول قولهم ، وهذا قوى جدا على قول من يزعم المرأة بالشهادان الزوج إذا نكلت ، وهو الصحيح كما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى .

والصحيح أن لعنهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة . فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويحتمل مغلفظة بلفظ الشهادة والتكرار ، لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اجتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع : أحدها : ذكر لفظ الشهادة . الثاني : ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه وأجمعها لعاني أسماؤه الحسنى وهو اسم الله جل ذكره . الثالث : تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من إن واللام ، وإتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب . دون الفعل الذي هو صدق وكذب . الرابع : تكرار ذلك أربع مرات . الخامس : دعوته على نفسه في الخامسة لعنة الله إن كان من الكاذبين . السادس : إخباره عند الخامسة أنها الموجبة لعذاب الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . السابع : جعل لعناته مقتضى لحصول العذاب عليها وهو إما الحد أو الحبس ، وجعل لعناتها دارنا للعذاب عنها . الثامن : أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما إما في الدنيا وإما في الآخرة . التاسع : التفريق بين المتلاعنين وخواب بيتها وكسرهما بالفراق . العاشر : تأييد تلك الفقرة . ودوام التحريم بينهما . فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يميننا مقرونا بالشهادة ، وشهادة مقرونة باليمين . وجعل المتن لقبول قوله كالشاهد . فإن نكلت المرأة فضت شهادته وحدثت . وأفادت شهادته ويمينه شيئين : سقوط الحد عنه ، وجوبه عليها . وإن التعتت المرأة وعارضت لعناته بلعانه آخر منها أفاد لعناته سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها فكان شهادة ويمينه بالنسبة إليه دونها ، لأنه إن كان يميننا مخضة فهي لاتمد بمجرد حلفه ، وإن كان شهادة فلاتمد بمجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انضم إلى ذلك نكولها قوى جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكيده ونكولها ، فكان دليلا ظاهرا على صدقه ، فأسقط الحد عنه وأوجب عليه ، وهذا أحسن ما يكون من الحكم (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) ؟

وقد ظهر بهذا أنه يمين فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى اليمين . وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فما أبين دلالة لو كان صحيحا بوصوله إلى عمرو . ولكن في طريقه إلى عمرو مهالك ومقاو . قال أبو عمر بن عبد البر : ليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به . وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك بإجماعهم ، فالطريق به مقطوعة ، وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهرى عندهم ضعيفة لا يحتج بها . وكتاب بن أسيد كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على مكة . ولم يكن بمكة يهودي ولا نصراني البتة حتى يوصيه أن لا يلاعن بينهما .

قالوا : وأما ردكم لقوله : «لولا ماضى من الأيمان لكان لي ولها شأن» وهو حديث رواه أبو داود في سننه . وإسناده لا بأس به .

وأما تعلقكم فيه على عبادة بن منصور فأكثر ما عيب عابه أنه قدرى داعية إلى القدر . وهذا لا يوجب رد حديثه ، ففي الصحيح الاحتجاج بما عاين من القدرية والمرجئة والشيعة بمن علم صدقه . ولا تنافي بين قوله : «لولا ماضى من كتاب الله تعالى» و«لولا ماضى من الأيمان» فيحتاج إلى ترجيح أحد اللغتين وتقديمه على الآخر . بل الأيمان المذكورة هي في كتاب الله ، وكتاب الله تعالى حكمه الذي حكم به بين المتلاعنين ، وأمره صلى الله عليه وسلم لولا ماضى من حكم الله تعالى فصل بين المتلاعنين لكان لي ولها شأن آخر .

القول: وأما قولكم إن قاعدة الشريعة استقرت على أن الشهادة في جانب المدعى ، واليمين في جانب المذنب عليه ، فجوابه من وجوه :

أحدها : لأن الشريعة لم تستقر على هذا بل قد استقرت في القسمة بأن يبدأ بأيمان المدعين ، وهذا لقوة جانبهم بالثبوت . وقاعدة الشريعة أن اليمين تكون من جهة أقوى من جهة المتداعين . فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالرأية الأصلية شرعت اليمين في جانبه . فلما قوى جانب المدعى في القسمة بالثبوت كانت اليمين في جانبه ، وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالثبوت صارت اليمين في جانبه . فيقال له : اهلط واستحق . وهذا من كمال حكمة الشرع واتصفاه للمصالح بحسب الإمكان ، ولو شرعت اليمين من جانب واحد دائما لذهبت قوة الجانب الراجح هدرا . وحكمة الشارع تأتي ذلك . فالذي جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة . وإذا عرف هذا فجانب الزوج هاهنا أقوى من جانبها . فإن المرأة تذكر زناها وبنته . والزواج ليس له غرض في عتق حرته . وإفساد فراشه ، ونسبة أهله إلى الفجور . بل ذلك أشرف عليه وأكبره شيء إليه . فكان هذا لوثا ظاهرا ، فإذا انضاف إليه نكول المرأة قوى الأمر جدا في قلوب الناس خاصهم وعامهم ، فاستقل ذلك بثبوت حكم الزنا عليها شرعا ، فحدث بلعانها . ولكن لما لم تكن أيمانه بمنزلة الشهداء الأربعة حقيقة كان لها أن تعاضها بأيمان أخرى مثلها ، يدركها بها عذاب الحد المذكور في قوله تعالى (وليشهد عنايها طائفة من المؤمنين) ولو كان لعانته بينة حقيقة لما دفعت أيمانها عنها شيئا . وهذا يتضح بالفصل الثاني المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أن المرأة إذا لم تلتزم فهل تعد أو تحبس حتى تقرأ أو تلاع ؟ فيه قولان للفقهاء ، فقال الشافعي وجها من السلف والخلف تعد . وهو قول أهل الحجاز . وقال أحمد : تحبس حتى تقرأ أو تلاع ، وهو قول أهل العراق . وعنه رواية ثانية : لا تحبس وبغلي سبيلها .

قال أهل العراق ومن وافقهم : لو كان لعان الرجل بينة توجب الحد عليها لم تحك إسقاطه . باللعان ، وتكليب البينة كما لو شهد عليها أربعة .

قالوا : ولأنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تعد بهذه الشهادة ، فللتا تعد بشهادته وحده أولى وأحرى .

قالوا : ولأنه أحد المتلاعنين فلا يوجب حد الآخر ، كما لم يوجب لعانها حله .

قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعى » ولا ريب أن الزوج هاهنا مدع .

قالوا : ولأن موجب لعانته إسقاط الحد عن نفسه لا لإيجاب الحد عليها . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة والإلحاد في ظهرك » فإن موجب قذف الزوج كوجب قذف الأجنبية وهو الحد : فجعل الله سبحانه له طريقا إلى التخلص منه باللعان ، وجعل طريق إقامة الحد على المرأة أحد أمرين : إما أربعة شهود ، أو اعتراف أو الحيل عند من يعد به من الصداقة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه . وقد قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصيا » إذا قامت بينة ، أو كان الحيل أو الاعتراف . وكذلك على كرم الله وجهه فجعل طريق الحد ثلاثة لم يجعل فيها اللعان .

فقالوا : وأيضا فهناك ما يحقق : فلما فلا يجب علينا الحد ، لأن تحقق زناها إما أن يكون بلسان الزوج ، ولأنه لو تحقق به لم يسقط بلسان الحد ، ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها ، ولا يجوز أنه يحقق بتكليفها أيضا لأن الحد لا يثبت بالنكول ، فإن الحد يدرك بالشهادتين ، فكيف يجب بالنكول ، فإن النكول يحتمل أن يكون لشدة خفوها ، أو لعقلة لسانها أو لدهشها في ذلك المقام الفاضح المفضى ، أو لغير ذلك من الأسباب ، فكيف يثبت الحد الذي اعتبر في بيته من العدد ضعف ما اعتبر في سائر الحدود ، وفي إقراره أربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة . واعتبر في كل من الإقرار والبيعة أن يتضمن وصف القتل . والتصریح به مبالغة في السر ، ودفعاً لإثبات الحد بأبلغ الطرق وآكدها . وتوسلاً إلى إسقاط الحد بأدنى شبهة ، فكيف يجوز أن يقضى فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ، ولا فيها عدا الأموال .

قالوا : والثامني رحمه الله تعالى لا يرى القضاء بالنكول في درهم فما دونه . ولا في أدنى تعزير ، فكيف يقضى به في أعظم الأمور وأبعدها ثبوتاً وأسرعها سقوطاً ؟ ولأنها لو أقرت بلسانها ثم رجعت لم يجب عليها الحد فلأن لا يجب بمجرده انتاعها من البين على براحتها أولى . وإذا ظهر أنه لا تأثير لواحد منهما في تحقق زناها لم يجوز أن يقال بتحقيقهما لوجهين :

أحدهما : أن ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم أحدهما إلى الآخر ، كشهادة مائة فاسق . فإن احتمال نكولها لقررت حياتها . وهية ذلك المقام والجمع وشدة الخوف وعجزها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلسان الزوج ولا بتكليفها .

الثاني : أن ما لا يقضى فيه باليمين المقررة . لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق .

قالوا : وأما قوله تعالى : « ويدرك عنها العذاب أن تشهد » فالعذاب ههنا يجوز أن يراد به الحد . وأن يراد به الحبس والمقصود المطلوبة فلا يصح إثارة الحد به ، فإن الدال على المطلق لا يمتد على المقيد إلا بتعليل من خارج وأدنى درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه . وقد يرجع هذا بما تقدم من قول عمر وعلي رضي الله عنهما : إن الحد إنما يكون بالبيعة أو الاعتراف أو الحيل ؟ ثم اختلف هؤلاء في ماذا يصنع بها إذا لم تلاءم . فقال أحد : إذا أبت المرأة أن تلعن بعد لعان الرجل أجبرتها عليه . وهبت أن أحكم عليها بالوجع ، لأنها لو أقرت بلسانها لم أرجعها إذا رجعت . فكيف إذا أبت اللعان . وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية : يحل سبيلها ، اختارها أبو بكر . لأنها لا يجب عليها الحد . فيجب تحلية سبيلها كما لو لم تكمل البيعة .

قال الموجبون للحد : معلوم أن الله سبحانه وتعالى جعل اللعان الزوج بدلا عن الشهود . وقام مقامهم ، بل جعل الأزواج الملتصقين شهداء كما تقدم . وصرح بأن لعانهم شهادة وأوضح ذلك بقوله : (ويدرك عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) وهذا يدل على أن عذاب اللعان الذي هو الموت قد وجد . وأنه لا بد منه عنها إلا لعانها . والعذاب المذكور ههنا بلغاتها هو المذكور في قوله تعالى : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) . ولما عذب الحد قيامه فذكروا مضاعفا ومعرفة بالامتناع . فلا يجوز أن يصرف إلى عقوبة لم تذكر في اللفظ . ولا أنه عليها بوجه من حبس أو غيره ، فكيف يحل سبيلها . ويدرك عنها العذاب بغير لعان ؟ وهل هذا إلا مخالفة لظاهر القرآن ؟ .

قالوا : وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج داراً لحد الزوجة عداً ، وجعل لعان الزوجة داراً لطلب حد الزانعة ، فكان أن الزوج إذا لم يلاعن يحد حد القذف ، فكذلك الزوجة إذا لم تلاعن يجب عليها الحد :

قالوا : وأما قولكم : إن لعان الزوج لو كان بينة يوجب الحد عليها لم تحل هي إسقاطه بالعان كشهادة الأجنبية ، فاجوابه أن حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مردود إلى أحكام الدعاوى واليانات ، بل هو أصل قائم بنفسه ، شرعه الذي شرع نظيره من الأحكام ، وفصله الذي فصل الحلال والحرام . ولما كان لعان الزوج بدلاً عن الشهود ، لا جرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل وحده بحكم البينة . وجعل للمرأة معارضته بلعان نظيره ، وحينئذ فلا يظهر ترجيح أحد اللعانيين على الآخر . لئله والله يعلم إن أحدهما كاذب فلا وجه لحد المرأة بمجرد لعان الزوج ، فإذا مكنت من معارضته ، وإثباتها بما يبرئ صاحبها فلم تفعل ، ونكلت عن ذلك عمل المفتضى عمله ، وانضاف إليه قرينة قوية وأكدته ، وهي نكول المرأة وإعراضها عن ما يخصها من العذاب ويدأ عنها .

قالوا : وأما قولكم : إنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تحذف هذه الشهادة . فكيف تحذف بشهادته وحده ؟ فجاوبه : أنها لم تحذف بشهادة مجردة ، ولما حذت بمجموع لئانه خمس دوات ، ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها ، فقام من مجموع ذلك دليل في غاية الظهور والقوة على صحة قوله . والظن المستفاد منه أقوى بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود . وأما قولكم : إنه أحد اللعانيين . فلا يوجب حد الآخر كما لم يوجب لعانها حده . فجاوبه : أن لعانها إنما شرع للدفع لا للإيجاب كما قال تعالى : (ويدأ عنها العذاب أن تشهد) فدل النص على أن لعانها مقتضى لإيجاب الحد ، ولعانها دافع ودارئ لا موجب . فقياس أحد اللعانيين على الآخر يبين ما فرق الله سبحانه بينهما ، وهو باطل .

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة للمدعى » فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا ريب أن لعان الزوج المذكور المكرر بينة ، وقد انضم إليها نكولها الجارى مجرى إقرارها عند قوم ومجرى بينة المدعين عند آخرين ، وهذا من أقوى اليقات : ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « البينة وإلا حد في ظهرك » ولم يطل الله سبحانه هذا ، وإنما نقله عند عجزه عن بينة متصلة تسقط الحد عنه يعجز عن إقامتها إلى بينة يتمكن من إقامتها ، ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر لها مقو متفصل وهو نكول المرأة عن دفعها ومعارضتها مع قدرتها وتمكينا .

قالوا : وأما قولكم : إن موجب لعانها إسقاط الحد عن نفسه لا لإيجاب الحد عليها إلى آخره . فإن أردتم أن من موجه إسقاط الحد عن نفسه فحق ، وإن أردتم أن سقوط الحد عنه جميع موجه ولا موجب له سواء فباطل قطعاً ، فإن وقوع الفرقة . أو وجوب التفريق والتحريم المزيء أو الموت ، وتنفى الولد المصرح بنفيه . أو المكتنى في نفيه باللعان ، ووجوب العذاب على الزوجة ، إما عذاب الحد . أو عذاب الحبس : كل ذلك من موجب اللعان . فلا يصح أن يقال إنما يوجب سقوط حد القذف عن الزوج فقط .

قالوا : وأما قولكم : إن الصحابة رضى الله عنهم جعلوا حد الزنا بأحد ثلاثة أشياء : إما البينة ، أو الاعتراف ، أو الحمل ، واللعان ليس منها .

فجاوبه : إن منازعكم يقولون : إن كان لإيجاب الحد عليها باللعان خلافاً لأحوال هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم ، فإن إسقاط الحد بالحمل أمهل في خلافتهم وأظهر ، فما الذى مدح لكم إسقاط حد أو جبره بالحمل ؟

وصريح مخالفتهم : وحرم على منازعتكم مخالفتهم في إيجاب الحد بغير هذه الثلاثة مع أنهم أحذر منكم ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم لم يخالفوا صريح قولهم ، وإنما هو مخالفة لمفهوم سكتوا عنه ، فهو مخالفة لسكوئهم ، وأنتم خالفتم صريح أقوالهم .

الثاني : أن غاية ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بإيجاب الحد فلم يخالفوا ما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم ، وأنتم خالفتم متلوفا لا يعلم لهم فيه مخالفة البتة ، وهو إيجاب الحد بالحبل ، فلا يحفظ عن صحابي قط مخالفة عمر وعلى رضي الله عنهما في إيجاب الحد به .

الثالث : أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التي تقدمت ، ولمفهوم قوله : (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد) ولا ريب أن هذا المفهوم أقوى من مفهوم سقوط الحد بقولهم : إذا كانت البيعة أو الحبل أو الاعتراف ، فهم تركوا مفهوما لما هو أقوى منه وأولى ، هذا لو كانوا قد خالفوا الصحابة ، فكيف وقولهم موافق لأقول الصحابة رضي الله عنهم ؟ فإن اللعان مع نكول المرأة من أقوى البيئات كما تقرر .

قالوا : وأما قولكم لم يتحقق زناها إلى آخره . فجوابه : إن أردتم بالتحقق اليقين المقطوع به كالحزومات ، فهذا لا يشترط في إقامة الحد ، ولو كان هذا شرطا لما أقسمت الشهادة أربعة ، إذ شهادتهم لا تجعل الزنى محققا بهذا الاعتبار ، وإن أردتم بعدم التحقق أنه مشكوك فيه على السواء بحيث لا يرجع ثبوته فباطل قطعا : وإلا لما وجب عليها العذاب المدرأ بلعانها . ولا ريب أن التحقق المستفاد من لعان المؤكد المكرر مع إعراضها عن معارضته ممكنة منه أقوى من التحقق بأربع شهود : ولعل لم غرضا في قذفها وهتكها وإفسادها على زوجها ، والزواج لا غرض له في ذلك منها : وقولكم : إنه لو تحقق ، فلما أن يتحقق بلعان الزوج أو بتكولها أو بهما ، فجوابه أنه تحقق بهما ولا يلزم من عدم استقلال أحدا الأمرين بالحد وضعفته علم استقلالهما معا إذ هذا شأن كل مفرد لم يستقل بالحكم بنفسه ، ويستقل به مع غيره لقوته به ، وأما قولكم : عجا للشافعي كيف لا يقضي بالنكول في درهم : ويقضى به في إقامة حد بالغ الشارع في ستره واعتبر له أكل بيعة ! فهذا موضع لا ينصرف فيه للشافعي ولا لغيره من الأئمة : وليس هذا وضع كتابنا هذا ، ولا قصدنا به نصرة أحد من العلماء ، وإنما قصدنا به مجرد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته وأقضيته وأحكامه ، وما تضمن سوى ذلك فتبع مقصود لغيره ، فبأن من لم يقض بالنكول تناقض فإذا يضر ذلك هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلك شكاة ظاهرته عارها . على أن الشافعي رحمه الله تعالى لم يتناقض ، فإنه فرق بين نكول مجرد لا قوة له ، وبين نكول قد قارنه اللعان مؤكدا مكررا أقيم في حق الزوج مقام البيعة ، مع شهادة الحلال بكرامته الزوج لزنا امرأته وفضيحتها ، وخواب بيته ، وإقامة نفسه وجهه في ذلك المقام العظيم بمشهد المسلمين ، يدعو على نفسه باللعنة إن كان كاذبا بعد حلفه بالله جهد أيمانه أربع مرات إنه لمن الصادقين : والشافعي رحمه الله إنما حكم بنكول قد قارنه ما هذا شأنه ، فمن أين يلزمه أن يحكم بنكول مجرد .

قالوا : وأما قولكم : إنها لو أقرت بالزنا ثم رجعت لسقط عنها الحد ، فكيف يجب بمجرد امتناعها من التبين ؟ فجوابه ما تقرر أعلاه .

قالوا : وأما قولكم : إن العذاب المدرأ عنها بلعانها هو عذاب الجليس أو غيره . فجوابه : أن العذاب

المذكور إما عذاب الدنيا ، أو عذاب الآخرة ، وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعاً ، فإن لعابها لا يدرك ماوجب عليها ، وإنما هو عذاب الدنيا ، وهو الحد قطعاً ، فإن عذاب المحدود هو فداء له من عذاب الآخرة ، ولهذا شرعه سبحانه طهرة ولدية من ذلك العذاب ، كيف وقد صرح به في أول السورة بقوله : (وليشهد عابهما طائفة من المؤمنين) ثم أعاده بعينه بقوله (ويدركها العذاب) فهذا هو العذاب المشهود مكثها من دفعه بلعابها ، فأين هنا عذاب غيره حتى تفسر الآية به ؟ وإذا تبين هذا فهذا هو القول الصحيح الذي لا نعتقد سواه ، ولا نرضى إلا إياه ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : فلز نكل الزوج عن اللعان بعد قذفه فما حكم نكوله ؟ .

قلنا : يحد حد القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم وخالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله ، وقال : يحبس حتى يلاعن أو تقرر الزوجة ، وهذا الخلاف مبنى على أن موجب قذف الزوج لامراته هو الحد كقذف الأجنبي ، وله إسقاطه باللعان . أو موجه اللعان نفسه . فالأول قول الجمهور ، والثاني قول أبي حنيفة رحمه الله . واحتجوا عليه بعموم قوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ويقول له صلى الله عليه وسلم لجلال بن أمية : « البينة أو حد في ظهرك » ويقول له : « عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة » وهذا قاله لجلال بن أمية قبل شروعه في اللعان ، فلم يجب الحد بقذفه لم يكن لها معنى ، وبأنه قذف حرة عفيفة يجري بينه وبينها القود فحد بقذفها كأجنبي ، وبأنه لو لاعنها ثم أكلب نفسه بعد لعانها لوجب عليه الحد ، فدل على أن قذفه سبب لوجب الحد عليه ، وله إسقاطه باللعان إذ لو لم يكن سبباً لما وجب بإكثابه نفسه بعد اللعان ، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : قذفه لما دعوى يوجب أحد أمرين إما لعانه ، وإما إقرارها ، فإذا لم يلاعن حبس حتى يلاعن إلا أن تقرر فيزول موجب الدعوى ، وهذا بخلاف قذف الأجنبي ، فإنه لاحق له عند المتقوفة ، فكان قاذفاً محصناً ، والجمهور يقولون : بل قذفه جناية منه على عرضها ، فكان موجباً الحد كقذف الأجنبي . ولما كان فيها شائبة الدعوى عليها بإتلافها لحق موجباتها فيه ملك إسقاط ما يوجب القذف من الحد بلعانه ، فإذا لم يلاعن مع قدرته على اللعان وتمكته منه عمل مقتضى القذف عمله ، واستقل بإيجاب الحد إذ لا معارض له ، وبالله التوفيق .

ومنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يقضى بالوحي وبما أراه الله ، لا بما رآه هو ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل القرآن ، فقال لعويمير حيفظ : « قد نزل فيك وفي صاحبك ، فاذهب فأت بها » وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا يسألني الله عز وجل عن سنة أحدثها فيكم لم أؤمر بها » وهذا في الأقضية والأحكام والسنن الكلية ، وأما الأمور الجزئية التي لا ترجع إلى أحكام كالنزول في منزل معين ، وتأمر رجل معين ، ونحو ذلك مما هو متعلق المشاورة بالمأمور بها بقوله : (وشاورهم في الأمر) فتلك للرأي فيها مدخل ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيع النخل : « إنما هو رأي رأيائهم » فهذه القسم شيء والأحكام والسنن الكلية شيء آخر .

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأن يأتي بها فتلاعنا بحضرته ، فكان في هذا بيان أن اللعان إنما يكون بحضرة الإمام أو نائبه ، وأنه ليس لأحد الرعية أن يلاعن بينهما ، كما ليس له إقامة الحد ، بل هو للإمام أو نائبه . ومنها : أنه يسن التلاعن بحضور جماعة من الناس يشهدونه ، فإن ابن عباس وابن عمر ومول بن سعد

حضره مع حادثة أسنانهم ، فدل ذلك على أنه حضره جمع كثير ، فإن الصبيان إنما يحضرون مثل هذا الأمر تبعاً للرجال . قال سهل بن سعد : ففلاحتنا وأنا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم .
حكمة هذا والله أعلم أن اللعان ينهى عن التغليب مبالغة في الردع والزجر ، وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك .

ومنها : أنها بتلاصق قياما ، وفي قصة هلال بن أمية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قم فاشهد أربع شهادات بالله ، وفي الصحيحين في قصة المرأة : « ثم قامت فشهدت » ولأنه إذا قام شاهده الحاضرون فكان أبلغ في شهرته . وأوقع في النفوس . وفيه سر آخر : وهو أن الدعوة التي تطلب إصابتها إذا صادفت المدعو عليه قائماً تحذف فيه ، ولهذا لما دعا عقيب على المشركين حين صليوه أخيه أبوسفيان معلوبة ورضى الله عنه فأضججه ، وكانوا يرون أن الرجل إذا لعلى بالأرض زالت عنه الدعوة .

ومنها : البلية بالرجل في اللعان ، كما بدأ الله عز وجل ورسوله به ، فلو بدأت هي لم يعتد بلعانها عند الجمهور ، واعتد به أبوحنيفة رحمه الله ، وقد بدأ الله سبحانه في الحد بذكر المرأة فقال : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وفي اللعان بذكر الزوج ، وهذا في غاية المناسبة لأن الزنا من المرأة أفسح منه بالرجل ، لأنها تريد على هتك حق الله إفساد فراش بعلها ، وتعلق نسب من غيره عليه . وفضيحة أهلها وأقاربها . والبلية على محض حق الزوج وخيانته فيه ، وإسقاط حرمة عند الناس ، وتعييره بإسكالك البغي . وغير ذلك من مفاسد زناها ، فكانت البلية بها في الحد أهم . وأما اللعان فالزوج هو الذي قذفها وعرضها للعان ، وهتك عرضها ورماها بالعظيمة . وفضحها عند قومها وأهلها ، ولهذا يجب عليه الحد إذا لم يلاعن فكانت البلية منه في اللعان أولى من البلية بها .

ومنها : وعط كل واحد من المتلاعين عند إرادة الشروع في اللعان فيوعظ ويذكر ، ويقال له : عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فإذا كان عند الخامسة أعيد ذلك عليهما كما صحت الستة بهذا وهذا .
ومنها : أنه لا يقبل من الرجل أقل من خمس مرات ولا من المرأة : ولا يقبل منه إبدال اللعنة بالغضب ، والإبعاد والسخط . ولا منها إبدال الغضب باللعنة والإبعاد والسخط . بل يأتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقدر . وهذا أصح القولين في مذهب أحد ومالك وغيرهما .

ومنها : أنه لا يفتقر أن يزيد على الألفاظ المذكورة في القرآن والسنة شيئاً بل لا يستحب ذلك ، فلا يحتاج أن يقول : أشهد بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ويحرم ذلك بل يكفي أن يقول : أشهد بالله الذي لمن الصادقين وهي تقول أشهد بالله لأمن الكاذبين ، ولا يحتاج أن يقول فيما رميها به من الزنا . وتقول هي : إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا . ولا يشترط أن يقول إذا ادعى الزنية رأيتها تزي كالمردود في المكحلة ، ولا أصل لذلك في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، فإن الله سبحانه يعلمه وحكمته كتماناً بما شرعه لنا وأمرنا به عن تكلف زيادة عليه .

قال صاحب الإنصاف : وهو يحيى بن محمد بن هبيرة في إقصاحه من الفقهاء من اشتراط أن يزداد بعد قوله : (من الصادقين) فيما رميها به من الزنا ، واشترط في نفيها عن نفسها أن تقول : فيما رماني به من الزنا قال : ولا أراه يحتاج إليه . لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه . ولم يذكر هذا الاشتراط . وتظاهر كلام أحد أنه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان . فإن إسحاق بن منصور قال : قلت لأحمد كيف يلاعن ؟ قال : على

بما في كتاب الله يقول أربع مرات : أشهد بالله إني فبارميتها به لمن الصادقين ، ثم يقف عند الخامسة ، فيقول : لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين والمرأة مثل ذلك ، ففي هذا النص أنه لا يشترط أن يقول : من الزنا ولا قوله هي ، ولا يشترط أن يقول عند الخامسة فبارميتها به ، وتقول هي : فبارماني به .

والذين اشترطوا ذلك حجبتهم أن قالوا : ربما نوى إني لمن الصادقين في شهادة التوحيد أو غيره من الخير الصادق ، ونوت إنه لمن الكاذبين في شأن آخر ، فلذا ذكر بارميت به من الزنا اتقى هذا التطويل .

قال الآخرون : هب أنهما توبا ذلك فلنهما لا يتصعبان بينهما . فإن الظلم لا ينفخه تأويله ، وبميتة عقلية خصه ، وبميتة بما أمر الله به إذا كان عاجزا فنيا بالباطل والكذب توجه عليه السنة : لو انقلب نوى ما ذكرتم أو لم ينو ، فإنه لا يجوز أن يعلم المرء أننى بمثل هذا .

ومنها : أن الحمل ينتق بلعانه ، ولا يحتاج أن يقول : وما هذا الحمل هي . ولا يحتاج أن يقول : وقد استبرأنا . هذا قول أبي بكر عبد العزيز من أصحاب أحمد . وقول بعض أصحاب مالك وأهل الظاهر : إن الشافعي : يحتاج الرجل إلى ذكر الولد ، ولا يحتاج المرأة إلى ذكره . وقال الحرق وغيره : يحتاجان إلى ذكره . وقال القاضي : يشترط أن يقول هذا الولد من زنا ، وليس هو هي . وهو قول الشافعي . وقول أبي بكر أصح الأقوال ، وعليه تدل السنة الثابتة .

فإن قيل : فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمن بين رجل وامرأته . وانثنى من ولده ففرق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة » .

وفي حديث سهل بن سعد : « وكانت حاملا فأبكر حملها » .

وقد حكم صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفرش ، وهذه كانت فرشا له حال كونها حاملا . فالولد له فلا ينتق عنه إلا بغيره .

قيل : هذا موضع تخصيص لا بد منه ، وهو أن الحمل إذا كان سابقا على زناها به ، وعلم أنها زنت وهي حامل منه فالولد له قطعا ولا ينتق عنه بلعانه . ولا يحل له أن ينفق عنه في اللعان ، فإنها لما عقلت به كانت فرشا . وكان الحمل لاحقا به ، فزناها لا يزيل حكم لحوته به ، وإن لم يعلم حملها حال زناها الذي قد قدفها به . فهذا ينظر فيه . فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من الزنا الذي زناها به فالولد له ، ولا ينتق عنه بلعانه . وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر من الزنا الذي زناها به فنظر . فلما أن يكون استبرأها قبل زناها أو لم يستبرأ ، فإن استبرأ اتقى الولد عنه بمجرد اللعان سواء قناه أو لم ينفق . ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره ، وإن لم يستبرأ فهنا يمكن أن يكون الولد منه . وأن يكون من الزنا ، فإن قناه في اللعان اتقى وإلا لحق به لأنه أمكن كونه منه ولم ينفق .

فإن قيل : فأنى صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفى الولد بأنه إن جامعته الزوج صاحب الفرش فهو له ، وإن جاء بشبه الذي رويت به فهو له ، فما قولكم في مثل هذه الواقعة إذا لاین امرأة نواتني من ولدها ثم جاء الولد بشبه هل تلحقونه به بالشبه عملا بالقافة . أو تحكيون بانقطاع نسبه منه عملا بوجوب لعانه .

قيل : هذا مجال ضحك ، وموضع ضيق تحاضب . أعنت اللعان للمقتضى لا لقطع القسب وانقطع الولد ، وأنه يدعى لأمه ولا يدعى لأب . والشبه اللبالي على ثبوت نسبه من الزوج . وأنه آت مع شهادة النبي صلى الله

عليه وسلم بأنها إن جاءت به على شبهه فالولد له ، وأنه كذب عليها ، فهذا مضيق لا يتخلص منه إلا المستبصر البصير . بأدلة الشرع وأسراره والخير يجمعه وفرقه الذي سافرت به منه إلى مطلع الأحكام ، والمشكاة التي منها ظهر الحلال والحرام . والذي يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ، أن حكم اللعان قطع حكم الشبه . صار معه بمنزلة أقوى الدليلين مع أضعفهما ، فلا عبرة للشبه بعد مضى حكم اللعان في تغيير أحكامه ، والتي صلى الله عليه وسلم لم يخبر عن شأن الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان ، وإنما أخبر عنه ليتبين الصادق منهما من الكاذب الذي قد استوجب العنة والغضب ، فهو إخبار عن أمر قلبي كوفي يقين به الصادق من الكاذب بعد تقرر الحكم الديني . وأن الله سبحانه سيجعل في الولد ذليلا على ذلك ، ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد انتفائه من الولد . وقال : « إن جاءت به كذا وكذا فلا أراه إلا صدق عليها ، وإن جاءت به كذا وكذا فلا أراه إلا كذب عليها فجاءت به على النعت المكروه فلم أنه صدق عليها ولم يعرض لها . ولم ينسخ حكم اللعان ، فيحكم عليها بحكم الزانية مع العلم بأنه صدق عليها . وكذلك لو جاءت به على شبه الزوج يعلم أنه كذب عليها ، ولا يغير ذلك حكم اللعان فيحد الزوج ويلحق به الولد : فليس قوله : « إن جاءت به كذا وكذا فهو لغالل بن أمية » إلحاقا له به في الحكم . كيف وقد نفاه باللعان وانقطع نسبه به . كما أن قوله : « وإن جاءت به كذا وكذا فهو للذي رمت به » ليس إلحاقا به وجعله ابنه ، وإنما هو إخبار عن الواقع ، وهذا كما لو حكم بإيمان القسامة ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الخافقين لم ينتقض حكمها بذلك ، وكذا لو حكم بالبراءة من الدعوى يمين . ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على أنها ميمين فاجرة لم يبطل الحكم بذلك .

ومنها أن الرجل إذا قذف امرأته بالزنا برجل بعينه ثم لاحقها سقط الحد عنه لهما . ولا يحتاج إلى ذكر الرجل في لعانه : وإن لم يلاعن فعليه لكل واحد منهما حد ، وهذا موضع اختلف فيه . فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله : يلاعن للزوجة ويحد للأجنبي . وقال الشافعي في أحد قوله : يجب عليه حد واحد ، ويسقط عنه الحد لهما بلعانه . وهو قول أحمد . والقول الثاني للشافعي أنه يحد لكل واحد حد . فإن ذكر المقتوف في لعانه سقط الحد وإن لم يذكره فعل قولين : أحدهما : يستأنف اللعان ويذكره فيه . فإن لم يذكره حد له . والثاني : أنه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد الزوجة ، وقال بعض أصحاب أحمد : القذف للزوجة وحدها . ولا يتعلق بغيرها بحق المطالبة ولا الحد . وقال بعض أصحاب الشافعي : يجب الحد لهما . وهل يجب حد واحد أو حدان ؟ على وجهين . وقال بعض أصحابه : لا يجب إلا حد واحد قولا واحدا . ولا خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم أنه إذا لعن وذكر الأجنبي في لعانه يسقط عنه حكمة . وإن لم يذكره فعل قولين : الصحيح عندهم أنه لا يسقط .

والذين أسقطوا حكم قذف الأجنبي باللعان حجبتهم ظاهرة وقوية جدا . فإنه صلى الله عليه وسلم لم يحد الزوج لشريك بن صماء ، وقد ساء صريحا .

وأجاب الآخرون عن هذا بجوابين أحدهما : أن المقتوف كان يهوديا ، ولا يجب الحد بقذف الكافر . والثاني : أنه لم يطالب به وحد القذف وإنما يقام بعد المطالبة .

وأجاب الآخرون عن هذين الجوابين وقالوا : قول من قال : إنه يهودى باطل . فإنه شريك بن عبدة وأمّه صماء ، وهو حليف الأنصار ، وهو أخو البراء بن مالك لأمه .

قال عبد العزيز بن مبررة في شرحه لأحكام عبد الحق : قد اختلف أهل العلم في شريك بن صماء المقتوف

فقيل : إنه كان يهوديا وهو باطل ، والصحيح أنه شريك بن عبدة حليف الأنصار . وهو أخو البراء بن مالك لأمه .

وأما الجواب الثاني : فهو يتقلب حجة عليكم لأنه لما استقرّ عنده أنه لاحق له في هذا القذف لم يطالب به ولم يتعرض له وإلا فكيف سكنت عن برأءة عرضه ، وله طريق إلى إظهارها بعد قاذفه ، والقوم كانوا أشد حمية وأنفة من ذلك ، وقد تقدم أن اللعان أقيم مقام البيعة للحاجة ، وجعل بدلا من الشهود الأربعة ، ولهذا كان الصحيح أنه يوجب الحد عليها إذا نكلت ، فإذا كان بمنزلة الشهادة في أحد الطرفين كان بمنزلة الطرف الآخر ، ومن المحال أن تحد المرأة باللعان إذا نكلت ، ثم يحد القاذف حد القذف ، وقد أقام البيعة على صدق قوله ، وكذلك إن جعلناه يمينا فلأنها كما درأت عنه الحد من طرف الزوجة درأت عنه من طرف المقلوف . ولا فرق لأن به حاجة إلى قذف الزاني لما أفسد عليه من فراشه . وربما يحتاج إلى ذكره ليستدل بشبه الولاء له على صدق قاذفه ، كما استدلت النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبه الولد بشريك بن صماء ، فوجب أن يسقط حكم قذفه ما أسقط حكم قذفها . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج : « البيعة وإلا أخذ في ظهرك » ولم يقل وإلا حدان ، وهذا المرأة لم تطالب بحد القذف . فإن المطالبة بشرط في إقامة الحد لا في وجوبه . وهذا جواب آخر عن قولهم : إن شريك لم يطالب بالحد . فإن المرأة أيضا لم تطالب به . وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « البيعة وإلا حد في ظهرك » .

فلان قيل : فما تقولون لو قذف أجنبية بالزنا برجل سباه فقال : زنا بك فلان أو زنت به ؟ .

قيل : هاهنا يجب عليه حدان ، لأنه قاذف لكل واحد منهما . ولم يأت بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه إذ ليس هنا بيعة بالنسبة إلى أحدهما . ولا ما يقوم مقامها .

ومنها أنه إذا لاعنها وهي حامل وانتي من حملها انتفى عنه . ولم يخرج إلى أن يلاعن بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة . وهذا موضع اختلف فيه .

فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يلاعن لنفيه حتى تضع لاحتمال أن يكون ربحا فتغش . ولا يكون للعان حيثل معنى . وهذا هو الذي ذكره الخرق في مختصره فقال : وإن نفي الحمل في اتعانه لم ينتف عنه حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن ، وتبعه الأصحاب على ذلك . وخالفهم أبو محمد المقلدني كما يأتي كلامه .

وقال جمهور أهل العلم : له أن يلاعن في حال الحمل اعتمادا على قصة هلال بن أمية . فلأنها صريحة صحيحة في اللعان حال الحمل ، ونفي الولد في تلك الحال ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن جاءت به على صفة كذا وكذا فلا أراه إلا قد صدق عليها » الحديث .

قال الشيخ في المصنف : وقال مالك والشافعي وجماعة من أهل الحجاز : يصح نفي الحمل وينتفى عنه محتجين بحديث هلال ، وأنه نفي حملها فتنافى عنه النبي صلى الله عليه وسلم والحقه بالأم . ولا يخاف أنه كان حيا ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظروها فإن جاءت به كذا وكذا » .

قال : ولأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه . ولهذا ثبت للحامل أحكام تخالف فيها الحامل من النفقة والنفقة في الصيام ، وترك إقامة الحد عليها ، وتأخير التصاخص عنها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويصح استيلحاق الحمل ، فكان كالولد بعد وضعه .

قال : وهذا القول من الصحيح لموافق ظاهر الأحاديث ، وما يخالف الحديث لا يعا به كتابنا ما حكاه .
وقال أبو بكر : يبقى الولد بزوال الفراش . ولا يحتاج إلى ذكره في اللعان احتجاجا بظاهر الأحاديث حيث
لم ينقل في الحمل ، ولا تعرض لفيه

وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله : فإنه لا يصح نفي الحمل واللعان عليه ، فإن لاعنها حاملا ثم أتت بالولد
نزله عنده . ولم يتمكن من نفيه أصلا ، لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين ، وهذه قد بانت بلعانها في
حل حملها .

قال المانعون له : هذا فيه إثمها ولذا ليس منه ، وسد باب الانتفاء من أولاد الزنا ، والله سبحانه قد
جعل له إلى ذلك طريقا فلا يجوز سدّها .

قالوا : وإنما تعتبر الزوجية في الحال التي أصاب الزنا إليها فيها ، لأن الولد الذي تأتى به يلحقه إذا لم ينغه
فيحتاج إلى نفيه ، وهذه كانت زوجته في تلك الحال فلحق نفي ولعنها .

وقال أبو يوسف ومحمد : له أن ينفي الحمل ما بين الولادة إلى تمام أربعين ليلة منها . وقال عبد الملك بن
المسيك : لا يلاعن لنفي الحمل إلا أن ينفيه ثانية بعد الولادة . وقال الشافعي : إذا علم بالحمل فأمكنه الحاكم
من اللعان فلم يلاعن لم يكن له أن ينفيه بعد .

فإن قيل : فما تقولون لو استلحق الحمل وقذفها بالزنا فقال : هذا الولد مني ، وقد زنت ما حكم هذه
المسألة ؟

قيل : قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال : أحدها : أنه يجد ويلحق به الولد ، ولا يمكن
من اللعان . والثاني : أنه يلاعن وينفي الولد . والثالث : أنه يلاعن للقذف ويلحقه الولد ، والثالث روايات
عن مالك . والمنصوص عن أحمد : أنه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه .

قال أبو محمد : وإن استلحق الحمل ، فمن قال لا يصح نفيه قال : لا يصح استلحاقه . وهو المنصوص
عن أحمد .

ومن أجاز نفيه قال : يصح استلحاقه . وهو مذهب الشافعي ، لأنه محكوم بوجوده بدليل وجوب
التفقه ووقف الميراث فصح الإقرار به كالولود . وإن استلحقه لم تحلك نفيه بعد ذلك كما لو استلحقه بعد الوضع .
ومن قال : لا يصح استلحاقه قال : لو صح استلحاقه لزمه بترك نفيه كالولود ، ولا يلزمه ذلك بالإجماع ،
وليس للشبه أثر في الإلحاق بدليل حديث الملاعة . وذلك مختص بما بعد الوضع ، فاختص صفة الإلحاق به ،
فصل هذا لو استلحقه . ثم نقاه بعد وضعه كان له ذلك . فأما إن سكنت عنه فلم ينغه ولم يستلحقه لم يلزمه عند أحد
علمنا قوله ، لأن تركه محتمل . لأنه لا يتحقق وجوده إلا أن يلاعنها ، فإن أبى حنيفة رحمه الله ألزمه الولد
على ما أسلفناه .

وقول ابن عباس « ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما . وقضى أن لا يدعى ولعها لأب ، ولا
ترى . ومن زامها أوردى ولعها عليه الحد ، وقضى أن لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل أنها يفرقان من
غير خلق ولا متوفى عنها » وقول نهيل : فكان ابنتها تدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها ، وترث منه ما فرض
الله لها . وقوله : « مضت السنة في الملاعة أن يفرق بينهما لم لا يجتمعان أبدا » وقال الزهري عن سهل

ابن سعد : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وقال : لا يجتمعان أبداً ، وقراء الزوج : « يا رسول الله ما لي ؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فهو أبعد لك منها » فتضمنت هذه الجملة عشرة أحكام .

الحكم الأول - التفريق بين المتلاعنين ، وفي ذلك خمسة مذاهب :

أحدها : أن القرقة تحصل بمجرد القذف ، وهو قول أبي عبيد ، والجمهور خالفوه في ذلك . ثم اختلفوا ، فقال جابر بن زيد ، وعثمان التيمي ، ومحمد بن أبي صفرة ، وطائفة من فقهاء البصرة : لا يقع باللعان فرقة أئبته . وقال ابن أبي صفرة : اللعان لا يقطع العصمة ، واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه الطلاق بعد اللعان ، بل هو أنشأ طلاقها ، ونزه نفسه أن يحسب من قد اعترف بأنها زنت أو أن يقوم عليه دليل كذب بلإسكانها ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله سنة ، وتنازع هؤلاء جمهور العلماء وقالوا : اللعان يوجب القرقة ، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تقع بمجرد لعان الزوج وحده ، وإن لم تلتص المرأة ، وهذا القول مما تفرد به الشافعي رحمه الله ، واحتج له بأنها فرقة حاصلة بالقول فصحت بقول الزوج وحده كالطلاق .

المذهب الثاني : أنها لا تحصل إلا بلعانتها جميعا ، فإن تم لعانها وقعت القرقة ولا يعتبر تفريق الحاكم ، وهذا مذهب أحمد في أحد الروايتين عنه ، اختارها أبو بكر ، وقول مالك وأهل الظاهر :

واحتج لهذا القول بأن الشرع إنما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ، ولا يكونان متلاعنين بلعان الزوج وحده ، وإنما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام لعانتهما ، فالقول بوقوع القرقة قبله مخالف لمذلول السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم .

واحتجوا بأن لفظ اللعان لا يقتضي فرقة ، فإنه إما إيمان على زناها ، وإما شهادة وكلهما لا يقتضي فرقة ، وإنما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانتهما لمصلحة ظاهرة ، وهي أن الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة ورحمة ، وجعل كلامهما سكنا للآخر ، وقد زال هذا بالقذف ، وإقامتها مقام الخزي والعار والفضيحة ، فإنه إن كان كاذبا فقد فضحها وبهتوا ورماها بالبداء المضال ، ونكس رأسها ورموس قومها ، وهتكها على رموس الأشرار ، وإن كانت كاذبة فقد أفسدت فراشه وعرضته للفضيحة والخزي والعار بكونه زوج بغي ، وتعليق ولد غيره عليه ، فلا يحصل بعد هذا بينهما من المودة والرحمة والسكن ماهر مطلوب بالنكاح ، فكان من محاسن شريعة الإسلام التفريق بينهما ، والتحرير المؤبد على مستدركه ، ولا يترتب هذا على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج .

قالوا : ولأنه فسخ ثابت بإيمان متحالفين ، فلم يثبت بإيمان أحدهما كالفسخ لتحالف المتبايعين عند الاختلاف .

المذهب الثالث : أن القرقة لا تحصل إلا بتمام لعانها ، وتفريق الحاكم ، وهذا يلزم أبي حنيفة رحمه الله وأحمد الروايتين عن أحمد وهي ظاهر كلام للفرق ، فإنه قال : متى تلاعنا وقرق الحاكم بينهما لم يجتمعا أبداً :

واستخرج أصحابه هذا القول يقول ابن عباس في حديثه : « ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » وهذا يقتضى أن الفقرة لم يوصل قبله .

واحتجوا بأن عمر قال : « كذبت عليها يا رسول الله إن أسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وهذا حجة من وجهين : أحدهما : أنه يقتضى إمكان إسكتها ، والثاني : وقوع الطلاق ، ولو حصلت الفقرة باللعان وحده لما ثبت واحد من الأمرين ، وفي حديث سهل بن سعد : « أنه طلقها ثلاثا فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود .

قال الموقعون للفرقة بتمام اللعان بدون تفريق الحاكم : اللعان معنى يقتضى التحريم المؤبد كما سذكره ، فلم يقف على تفريق الحاكم كالرضاع .

قالوا : ولأن الفقرة لو وقعت على تحريم الحاكم لساخ ترك التفريق إذا كرهه الزوجان كالتفريق بالحبس والإحصار .

قالوا : وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل أموراً ثلاثة : أحدها : إنشام الفقرة . والثاني : الإحلام بها ، والثالث : إلزامه بموجبا من الفقرة الحسية ، وأما قوله : « كذبت عليها إن أسكتها » فهذا لا يدل على أن إسكتها بعد اللعان مأذون فيه شرعاً ، بل هو قادر على فراقها ، ولين كان الأمر صائراً إلى ما يبادر إليه . وأما طلقها ثلاثاً فما زاد الفقرة الواقعة إلا تأكيداً ، فلها حرمت عليه تحريماً مؤبداً ، فالطلاق تأكيد لهذا التحريم ، وكأنه قال : لا يحل لي بعد هذا ، وأما إنفاذ الطلاق عليه فتقرير لموجبه من التحريم ، فلها إذا لم يحل له باللعان أبداً كان الطلاق الثلاث تأكيداً للتحريم الواقع باللعان ، فهذا معنى إنفاذه ، فلما لم ينكره عليه وأقره على التكلم به وعلى موجبه جعل هذا إنفاذاً من النبي صلى الله عليه وسلم ، وسهل لم يحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وقع طلاقك ، وإنما شاهد القصة وعدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذاً ، وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار ، والله أعلم .

الحكم الثاني — أن فرقة اللعان فسخ وليست بطلاق . وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد ، ومن قال بقولهما . واحتجوا بأنها فرقة توجب تحريماً مؤبداً فكانت فسخاً كفرقة الرضاع ، واحتجوا بأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ، ولا يترى الزوج به الطلاق ، فلا يقع به الطلاق .

قالوا : ولو كان اللعان صريحاً في الطلاق أو كناية فيه لوقع بمجرد لعان الزوج ، ولم يتوقف على لعان المرأة . قالوا : ولأنه لو كان طلاقاً فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينو به الثلاث ، فكان يكون رجعيه قالوا : ولأن الطلاق بيد الزوج ، إن شاء طلق ، وإن شاء أمسك ، وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياره .

قالوا : وإذا ثبت بالسنة وأقوال الصحابة ، ودلالة القرآن أن فرقة الخلع ليست بطلاق ، بل هي فسخ

مع كونها براضيةما — فكيف تكون فرقة اللعان طلاقاً ؟
الحكم الثالث — أن هذه الفقرة توجب تحريماً مؤبداً لا يحتمل أن يفسخ بعدها أبداً ، « كل الأولي » : حملنا

الزينة، جالسنا الزهري من سهل بن سعد : « فذكر قصة التلاعنين وقال : ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وقال : لا يجتمعان أبدا » .

وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا » .

قال : ورويناه عن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا : « مضت السنة في التلاعنين أن لا يجتمعا أبدا » قال : وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه قال : « يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا » وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي ومالك والثرقي وأبو عبيد وأبو يوسف . وعن أحمد رواية أخرى أنه إذا أكلت نفسه حلت له وعاد فراشه بجاله ، وهي رواية شاذة شبه بها حبل حته ، قال أبو بكر : لا تعلم أحدا رواها غيره . وقال صاحب المغني : ويغني أن تحمل هذه على ما إذا لم يفرق الحاكم بينهما . فأما مع تفريق الحاكم بينهما فلا وجه لبقائه التلاحق بهما .

قلت : الرواية مطلقة ، ولا أثر لتفريق الحاكم في دوام التحريم . فإن الفقرة الواقعة بنفس اللعان أقوى من الفقرة الخاصة بتفريق الحاكم ، فإذا كان إكذاب نفسه موثرا في تلك الفقرة القوية . وانما التحريم الناشئ منها ، فلا ينوثر في الفقرة التي هي دونها . ويرفع تحريمها أولى . وإنما قلنا : إن الفقرة بنفس اللعان أقوى من الفقرة بتفريق الحاكم ، لأن فقرة اللعان تستند إلى حكم الله ورسوله ، سواء رضي الحاكم والمتلاعنان التفريق أو أبوه ، فهي فرقة من الشارح بغير رضي أحد منهم ولا اختياره ، بخلاف فرقة الحاكم فإنه إنما يفرق باختياره . وأيضا : فإن اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه ، بخلاف ما إذا توقف على تفريق الحاكم ، فإنه لم يقو بنفسه على اقتضاء الفقرة ، ولا كان له سلطان عليها ، وهذه الرواية هي مذهب سعيد ابن المسيب .

قال : فإن أكلب نفسه فهو خاطب من الخطاب ، وملعب أبي حنيفة وعمر رحمهما الله ، وهذا على أصله أطرد لأن فرقة اللعان عنده مطلق .

وقال سعيد بن جبير : إن أكلب نفسه ردت إليه ما دامت في العدة . والصحيح القول الأول الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصحيحة ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وهو الذي تقتضي حكمة اللعان ولا تقتضي سواء . فإن لعنة الله تعالى وغضبه قد حل بأحدهما لأعماله ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة : « إنها الموجبة أي المرجية لهذا الوعيد ، ونحن لانعلم عين من حلت به يقينا ، ففرق بينهما خشية أن يكون هو الملعون الذي قد وجبت عليه لعنة الله ، بإدبها فيعمل امرأة غير ملعونة ، وحكمة الشرع تأبى هذا كما أبت أن يعمل الكافر المسلمة والزاني عفيفة .

فإن قيل : فهذا يوجب أن لا يتزوج غيرها لما ذكرتم بعينه ، قيل : لا يوجب ذلك ، لأننا لم نتحقق أنه هو الملعون ، وإنما تحققنا أن أحدهما كذلك وشككتنا في عينه ، فإذا اجتمعا لزمه أحد الأمرين ولا بد ، إما هذا ، وإما إما كسل ملعونة مضبوطة عليها قد وجب عليها غضب الله وباتت به ، فأما إذا تزوجت بغيره أو تزوج بغيرها لم تتحقق هذه الخسلة فيهما .

وأيضا : فإن الفقرة الحاصلة من إساعة كل واحد منهما إلى صاحبه لا يزول أبدا ، فلئن الرجل إن كان

صادقا عليها فقد أشاع فاحشها وفضحها على رموس الأشهاد ، وأقامها مقام الخزي والفضب ، وقطع نسب ولدها ، وإن كان كاذبا فقد أضاف إلى ذلك بهتها بهذه القرية العظيمة ، وإحراق قلبها بها ، والمرأة إن كانت صادقة فقد أكذبته على رموس الأشهاد ، وأوجبت عليه لعنة الله ، وإن كانت كاذبة فقد أفسدت فراشه وخاتنه في نفسها وأزرمته العار والفضيحة وأخرجته إلى هذا المقام الخزي ، فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من النفرة والوحشة وسوء الظن مالا يكاد يأنس معه شملهما ، فاقضت حكمة من شرعه كله حكمة ، ومصلحة وعدل ورحمة انخام الفقرة بينهما وقطع الصلحة المتحصنة مفصلة .

وأیضا : فإنه إذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي أن يسلط على إمساكها مع ما صنع من التبيح وإلها ، وإن كان صادقا فلا ينبغي أن يمسكها مع علمه بها ، ويرضى لنفسه أن يكون زوجا بغي .

فلن قيل : فما تقولون لو كانت أمة ثم اشتراها هل يحل له وطؤها بملك العيى ؟ . قلنا : لا يحل له ، لأنه تحريم مؤبد فحرمت على مشترىها كالرضاع ، ولأن المطلق ثلاثا إذا اشترى مطلقته لم تحل له قبل زوج وإصابة ، فهاتان أولى لأن هذا التحريم مؤبد ، وتحريم الطلاق غير مؤبد .

الحكم الرابع - أنها لا يسقط صداقها بعد الدخول فلا يرجع به عليها ، فإنه إن كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق ، وإن كان كاذبا فأولى وأحرى .

فلن قيل : فما تقولون لو وقع اللعان قبل الدخول . هل تحكمون عليه بنصف مهر أو تقولون يسقط جملة ؟ . قيل : في ذلك قولان للعلماء . وهما روايتان عن أحد : مأخوذا أن الفقرة إذا كانت بسبب من الزوجين كليهما أو منهما ومن أجنبي كشرائها لزوجها قبل الدخول . فهل يسقط الصداق تغليبا لجانها كما لو كانت مستقلة بسبب الفقرة أو نصفه تغليبا لجانته . وأنه هو المشار في سبب الإسقاط والسيد الذى باعه متسبب إلى إسقاطه ببيعه إياها . فهنا الأصل فيه قولان . وكل فرقة جاءت من قبل الزوج تنصف الصداق كطلاقه إلا فسخه لعبها . أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله . وإن كان هو الذى فسخ لأن سبب الفسخ منها ، وهى الحاملة له عليه ؛ ولو كانت الفقرة بإسلامه . فهل يسقط عنه أو تنصفه على روايتين فوجه إسقاطه أنه فعل الواجب عليه . وهى المتمتعة من فعل ما يجب عليها ، فهى المتسببة إلى إسقاط صداقها بامتناعها من الإسلام ، ووجه التنصيف أن سبب الفسخ من جهته .

فلن قيل : فما تقولون في الخلع هل ينصفه أو يسقطه ؟

قيل : إن قلنا هو طلاق نصفه ، وإن قلنا هو فسخ : فقال أصحابنا : فيه وجهان : أحدهما كذلك تغليبا لجانته . والثانى : يسقط لأنه لم يستقل بسبب الفسخ . وعندى أنه إن كان مع أجنبي نصفه وجها واحدا ، وإن كان معها ففيه وجهان .

فلن قيل : فما تقولون لو كانت الفقرة بشرائه لزوجته من سيدها . هل يسقطه أو ينصفه ؟

قيل : فيه وجهان أحدهما : يسقطه لأن مستحق مهرها تسبب إلى إسقاطه ببيعها . والثانى : ينصفه لأن الزوج تسبب إليه بالشراء . وكل فرقة جاءت من قبلها كودتها وإرضاعها من يفسخ إرضاعه نكاحها ، وفسخها لإعساره أو غيبته . فإنه يسقط مهرها .

فلن قيل : فقد قلتم إن المرأة إذا فسخت لعيب في الزوج سقط مهرها ، إذ الفقرة من جهتها . وقلتم إن

الزوج إذا فسخ لعيب في المرأة سقط أيضا ، ولم يجعلوا الفسخ من جهته فتصفوه كما جعلتموه لنفسها لعيب من جهته ، فأسقطتموه فما الفرق ؟ .

قيل : الفرق بينهما أنه إنما يدل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب ، فإذا لم يبين كذلك وقصح عاذ إليها كما عرج منها ولم يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيبه لم تسلم إليه المعقود عليه ولا شيئا منه ، فلا تستحق عليه شيئا من الصداق .

الحكم الخامس - أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا موافق لحكمه في الميتة التي لأرجمة لزوجها عليها كما سيأتي بيان حكمه في ذلك . وأنه موافق لكتاب الله لا مخالفت له ، بل سقوط النفقة والسكنى للملأنة أولى من سقوطها للميتة لأن الميتة له سبيل إلى أن ينكحها في عدتها ، وهذه لأسبيل له إلى نكاحها لا في العدة ولا بعدها ، فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكناها ، وقد انقطعت العصمة انقطاعا كلياً فأقضيت صلى الله عليه وسلم يوافق بعضها بقضا . وكلها توافق كتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس بالقسط . وهو القياس الصحيح كما ستر عينك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب .

وقال مالك والشافعي : لها السكنى وأنكر القاضي إسماعيل بن إسحاق هذا القول إنكارا شديدا . وقوله من أجل أنها يفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه على أن كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى ، وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى . وذلك إذا كانت المرأة حاملا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا . وفي فرقة الموت ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت حائلا . وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله في إحدى روايتيه . والشافعي رحمه الله في أحد قوليه لزوال سبب النفقة بالموت على وجه لا يرجع عوده . فلم يبق إلا نفقة قريب فهي في مال الطفل إذا كان له مال وإلا فعل من تلزمه نفقته من أقاربه .

والثاني : أن لها النفقة والسكنى في تركته تقدم بها على الميراث . وهي إحدى الروايتين عن أحمد لأن انقطاع العصمة بالموت لا يزيد على انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق أشد . ولهذا يفسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند أحمد ومالك في إحدى الروايتين عنه . فإذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها أولى وأحرى .

والثالث : أن لها السكنى دون النفقة حاملا كانت أو حائلا وهذا قول مالك ، وأحد قول الشافعي لإجراؤها لها مجرى الميتة في الصحة ، وليس هذا موضع بسط هذه المسائل ، وذكر أدلتها والتمييز بين راجعها ومرجوحها ، إذ المقصود أن قوله من أجل أنها يفرقان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها زوجها . إنما يدل على أن المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما القوت والبيت في الجملة ، فهذا إن كان هذا الكلام من كلام الصحابي . والظاهر والله أعلم أنه مدرج من قول الزهري .

الحكم السادس - انقطاع تسب الولد من جهة الأب ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يدعى ولدا لأب وهذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو أجل فوائد العمان : وشهد بعض أهل العلم وقال

للولود للفرش لا ينفية للمساكن أئمة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد للفرش ، وإنما ينفى الممانع الحمل ، فإن لم يلاصها حتى ولدت لاعتن لإسقاط الحد فقط ولا ينفى ولدا منه ، وهذا مذهب أبي محمد بن حزم ، واحتج عليه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد لصاحب الفرش .

قال : فصيح أن كل من ولد على فراشه وند فهو ولده إلا حيث نقاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو حيث يورقن بلا شك أنه ليس ولده ولم ينقه صلى الله عليه وسلم إلا وهي حامل باللعان فقط ، فيبقى ماعدا ذلك على خاق النسب . قال : وكذلك قلنا : إن صدقته في أن الحمل ليس منه ، فإن تصديقها له لا ينفى إليه لأن الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس نفسا إلا عليها) فوجب أن إقرار الأبوين لا يسقط على نفي الولد فيكون كسبا على غيرهما ، وإنما نفي الله سبحانه الولد إذا أكرهته الأم والتعتت هي والزوج فرق فلا ينفى في غير هذا الموضع انتهى كلامه .

وهذا ضد مذهب من يقول : إنه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول أحمد وأبو حنيفة ورحمهما الله . والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي .

فالأقوال ثلاثة : لاتنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفرش بوجه ما . فإن الفرش قد زال باللعان ، وإنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفرش عند تعارض الفرش ودعوى الزاني . فأبطل دعوى الزاني للولد . وحكم به لصاحب الفرش وهما صاحب الفرش قد نفي الولد عنه .

فان قيل : فما تقولون : لو لاعتن لغير نفي الولد مع قيام الفرش . فقال : لم ترن . ولكن ليس هذا الولد ولدى .

قيل : في ذلك قولان للشافعي . وهما روايتان منصوبتان عن أحمد ، إحداهما : أنه لا لعان بينهما ويلزمه الولد ، وهو اختيار الخرق . والثانية : أن له أن يلاعن لنفي الولد فيخفى عنه بلعانه وحده ، وهو اختيار أبي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة .

فإن قيل : فخالقكم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفرش .

قلنا : ماذا الله ، بل وافقنا أحكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تأويلا ، فإنه إنما حكم بالولد للفرش حيث أذاعه صاحب الفرش ، فرجع دعواه بالفرش ، وجعله له ، وحكم بنفيه عن صاحب الفرش ، حيث نقاه عن نفسه ، وقطع نسه منه ، وقضى أن لا يدعى لأب فوافقنا الحكمين وقلنا بالأمرين . ولم نفرق تفرقا باردا جدا سمجا لا أثر له في نفي الولد حلا ونفيه مولودا ، فإن الشريعة لاتنافي على هذا الفرق الصوري الذي لامضى تحته البتة ، وإنما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه وأسرار الشريعة وحكمها ومعانيها ، والله المستعان ، وبه المتوفيق .

الحكم السابع - إلتحاق الولد بأمه عند انقطاع نسه من جهة أبيه . وهذا الإلتحاق يفيد حكما زائدا على إلتحاقها مع ثبوت نسه من الأب . وإلا كان عدم التائدة ، فإن خروج الولد منها أمر محقق فلا بد في الإلتحاق من أمر زائد عليه . وعلى ما كان حاصلا مع ثبوت النسب من الأب . وقد اختلف في ذلك .

فقلنا ملطقة : أن هذا الإلتحاق قطع توهم انقطاع نسب الولد من الأم كما انقطع من الأب ، وأنه لا ينسب إلى الأب ولا إلى الأم . قطع النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوهم ، وألحق الولد بالأم ، وأكد هذا

يلجأ إليه لجدد حل من قلقة أو قلق أمه ، وهذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله وكل من لا يرى أن أمه وعصبتها عصبه له .

وقالت طائفة ثانية : بل أفادنا هذا الإلحاق فائدة وثالثة ، وهي تحويل النسب الذي كان إلى أبيه إلى أمه . وجعل أمه قائمة مقام أبيه في ذلك ، فهي عصيته وعصبتها أيضا عصيته ، فلذا مات حازرت ميراثه وهكذا قول ابن مسعود . ويروى عن علي "كرم الله وجهه" . وهذا القول هو الصواب لما روى أهل السنن الأربعة من حديث وثالة بن الأحمق عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تحوز المرأة ثلاثة موارث : عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه » . ورواه الإمام أحمد وذهب إليه .

وروى أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها » .

وفي السنن أيضا رسلا من حديث مكحول قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها » .

وهذه الآثار موافقة لمحض القياس . فإن النسب في الأصل للأب ، فإذا انقطع من جهته صار للأُم كما أن الولاء في الأصل لمتق الأب ، فإذا كان الأب رقيقا كان لمتق الأم . فلو أعتق الأب بعد هذا انجر الولاء من موالى الأم إليه ورجع إلى أصله . وهو نظير ما إذا كذب الملاعن نفسه واستلمق الولد رجع النسب والتعصيب من الأم وعصبتها إليه . فهذا محض القياس وموجب الأحاديث والآثار . وهو مذهب جبر الأمة وعالمها عبد الله بن مسعود ، ومذهب إمامي أهل الأرض في زمانها أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وعليه يدل القرآن باللفظ وإيماء وأحسنه . فإن الله سبحانه جعل عيسى من ذرية إبراهيم بواسطة مريم أمه ، وهي من صميم ذرية إبراهيم ، وسأني مزيد تقرير لهذا عند ذكر أقضية النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه في الفرائض إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : فما تصنعون بقوله في حديث سهل الذي رواه مسلم في صحيحه في قصة اللعان وفي آخره : « ثم جرت السنة أن يرث منها وترث منه ما فرض الله لها » .

قيل : تلقيناه بالقبول والتسليم والقول بموجبه وإن أمكن أن يكون مدرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر ، فإن تعصيب الأم لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها في كتابه ، وغايتها أن تكون كالأب حيث يجتمع له الفرض والتعصيب فهي تأخذ فرضها ولدا ، فإن فضل شيء أعطته بالتعصيب وإلا فازت بفرضها : فحقن قاطون بالآثار كلها في هذا الباب ، بحمد الله وتوفيقه .

الحكم الثامن - أنها لا ترى ولا يرى ولدها ، ومن رماها ورى ولدها فعليه الحد ، وهذا لأن لعانها نفي عنها تحقيق ما ريت به ، فيحد قاذفها وقاذف ولدها ، هذا الذي طفت عليه السنة الصحيحة الصريحة ، وهو قول جمهور الأمة .

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إن لم يكن هناك ولد نفي نسبه حد قاذفها ، وإن كان هناك ولد نفي نسبه

لم يجد قاذفها ، والحديث إنما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج ، واللى أوجب له هذا الفرق ، أنه متى نفي نسب ولدها فقد حكم بزناها بالنسبة إلى الولد . فأنكر ذلك شبهة في سقوط حد القذف .

الحكم التاسع - أن هذه الأحكام إنما ترتبت على لعانتهما معا ، وبعد أن تم اللعانان فلا يترتب شيء منها على إيمان الزوج وحده . وقد خرج أبو البركات ابن تيمية على هذا المذهب انتفاء الولد بإيمان الزوج وحده ، وهو تخريج صحيح . فإن لعانه كما أفاد سقوط الحد ، وعار القذف عنه من غير اعتبار لعانه ، أفاد سقوط النسب القاسد عنه وإن لم تلacen هي بل بطريق الأولى . فإن ضرره بدخول النسب القاسد عليه أعظم من ضرره بعد القذف . وحاجته إلى نفيه عنه أشد من حاجته إلى دفع الحد ، فلعانه كما استقل بدفع الحد استقل بنفي الولد . والله أعلم .

الحكم العاشر - وجوب النفقة والسكنى للمطلقة والمتوفى عنها إذا كانتا حاملين . فإنه قال : من أجل أنها يفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها ، فأفاد ذلك أمرين : أحدهما سقوط نفقة البائن وسكناها إذا لم تكن حاملين من الزوج . والثاني وجوبها لها وللمتوفى عنها إذا كانتا حاملين من الزوج . وقوله صلى الله عليه وسلم « ابصروها فإن جاءت به كلها وكلنا فهو لفلان بن أمية » ، وإن جاءت به كلها وكلنا فهو لشريك بن صماء « إرشاد منه صلى الله عليه وسلم إلى اعتبار الحكم بالواقعة ، وأن للشبه مدخلا في معرفة النسب وإلحاق الولد بمنزلة الشبه ، وإن لم يلحق بالملاعن لو قدر أن الشبه له لمعارضة اللعان الذي هو أقوى من الشبه له كما تقدم .

حكم من رأى مع حريمه رجلا فقتله

وقوله في الحديث : « لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلونه به » دليل على أن من قتل رجلا في داره وادعى أنه وجد مع امرأته أو حريمه قتل فيه ولا يقبل قوله . إذ لو قيل قوله لأهدرت الدماء ، وكان كل من أراد قتل رجل أدخله داره وادعى أنه وجد مع امرأته . ولكن هاهنا مسألتان يجب التفريق بينهما ، إحداهما : هل يسمه فيما بينه وبين الله تعالى أن يقتله أم لا ؟ والثانية : هل يقبل قوله في ظاهر الحكم أم لا ؟ وهذا التفريق يزول الإشكال فيما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك حتى جعلها بعض العلماء مسألة نزاع بين الصحابة ، وقال : مذهب عمر رضي الله عنه أنه لا يقتل به ، ومذهب علي كرم الله وجهه أنه يقتل به . والذي غره مارواه سعيد بن منصور في سننه : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينما هو يوما يتغنى إذ جاءه رجل يعدو . وفي يده سيف ملطخ بدم ، ووراءه قوم يعدون . فجاء حتى جلس مع عمر رضي الله عنه فجاءه الآخرون فقالوا : يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا . فقال له عمر رضي الله عنه : ماتقول ؟ فقال له : يا أمير المؤمنين إني ضربت فضي أمركي فإن كان بينهما أحد فقد قتلته . فقال عمر رضي الله عنه : ماتقولون ؟ فقالوا : يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوق في وسط الرجل وفضي المرأة : فأخذ عمر رضي الله عنه سيفه فهزه ثم دفعه إليه وقال : إن عادوا فعد ، فهذا ما نقل عن عمر رضي الله عنه .

وأما على كرم الله وجهه : « فقتل عمر مع امرأته رجلا فقتله ؟ فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمه » فظن أن هذا خلاف المنقول عن عمر رضي الله عنه ، فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة . وأنت إذا تأملت حكميهما لم تجد بينهما اختلافا ، فإن عمر رضي الله عنه إنما أسقط عنه القود لما اعترف الولي بأنه كان مع امرأته .

وقد قال أصحابنا والمفتي لصاحب المفتي ، فإن اختلف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية ، لما روى عن عمر
ثم سأل القصة : وكلامه يعنى أنه لا فرق بين أن يكون حصنا وغير حصن . وكذلك حكم عمر رضي الله عنه
في هذا القتل ، ويقول أيضا : « فإن عادوا فعد » ولم يفرق بين الحصن وغيره : وهذا هو الصواب ، وإن كان
صاحب المستوعب قد قال : « وإن وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يوجب الرجم فقتله » وادعى أنه قتله لأجل
ذلك فعليه القصاص في ظاهر الحكم إلا أن يأتي بينة بدعواه فلا يلزمه القصاص ، قال : وفي عدد البينة
روايتان : إحداهما : شاهدان اختارها أبو بكر . لأن البينة على الوجود لأعلى الزنا . والأخرى : لا يقبل
أقل من أربعة ، والصحيح أن البينة متى قامت بذلك أو أقر به الولي سقط القصاص حصنا كان أو غيره .
وعليه يدل كلام علي كرم الله وجهه ، فإنه قال : « فن وجد مع امرأته رجلا فقتله إن لم يأت بأربعة شهداء
فليبط برمته ، وهذا لأن هذا القتل ليس بحد الزنا . ولو كان حدا لما كان بالسيف ولا اعتبر له شروط إقامة
الحد وكيفية ، وإنما هو عقوبة لمن تعدى عليه وهدم حرمة وأفسد أهله . وكذلك فعل الزبير رضي الله عنه :
لما تخلف عن الجيش ومعه جارية له ، فأتاه رجلان فقالا : « أعطنا شيئا ، فأعطاهما طعاما كان معه ، فقالا :
« خل » عن الجارية ، فضر بهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة . وكذلك من اطلع في بيت قوم من ثقب أو شق
في الباب بغير إذنهم فنظر حرمة أو عورة فلهم حنفة وطعنه في عينه . فإن انقلعت عينه فلا ضمان عليهم .
قال القاضي أبو يعلى : هذا ظاهر كلام أحد أنهم يذهبونه ، ولا ضمان عليهم من غير تفصيل . وفصل
ابن حامد فقال : يذهب بالأسهل فالأسهل ، فيبدأ بقوله : انصرف واذهب وإلا ففعل بك .

قلت : وليس في كلام أحد ولا في السنة للصحيفة ما يقتضى هذا التفصيل ، بل الأحاديث الصحيحة تدل
على خلافه ، فإن في الصحيحين عن أنس : « أن رجلا اطلع من جحرة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم
فقام إليه بمشقص أو بمشاقص وجعل يخنله ليطمنه » فأين الدفع بالأسهل وهو صلى الله عليه وسلم يخنله أو يخني
له ويخن ليطمنه .

وفي الصحيحين أيضا من حديث سهل بن سعد : « أن رجلا اطلع في جحرة باب النبي صلى الله عليه
وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه ، فلما رآه قال : « لو أعلم أنك تنظر لطمعت بها
عينيك ، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر » .

وفيما أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو أن امرأة اطلع
عليك بغير إذن فصلخته بمصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » .

وفيما أيضا : « من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقتوا عينه فلا دية له ولا قصاص » وهذا اختيار شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

قال : ليس هذا من باب دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدى المؤذى ، وكل هذا فيجوز له فيما بينه
وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حرمة سواء كان حصنا أو غير حصن معروفا بذلك أو غير معروف ،
كما جمل عليه كلام الأصحاب وفتاوى الصحابة .

وقد قال الشافعي وأبو ثور : يسمه قتله فيأبينه وبين الله تعالى ، إذا كان الزاني حصنا جلاؤه من باب الحدود .
وقال أحمد وإسحاق : يهدمه إذا جاء بشاهدين ، ولم يفصلا بين الحصن وغيره . ولتختلف في قول مالك
في هذه المسألة . وقال ابن جبيب : « إن كان المقتول حصنا وأقام الزوج البينة فلا شيء عليه ولا قتل به ، وقال

ابن القاسم : إذا قامت البيعة بالمحصن وغير المحصن سواء ويهلوجه ، واستحب ابن القاسم الدية في غير المحصن .
 فإن قيل : فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه قال : يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أبقته ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، فقال سعد : بلى والذي بعثك بالحق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا إلى ما يقول سيدكم » وفي اللفظ الآخر « وإن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم ، قال : والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغيور ، وأنا أغير منه ، والله أغير مني » .

قلنا : نلقاه بالقبول والتسليم والقول بموجبه ، وآخر الحديث دليل على أنه لو قتله لم يقد به لأنه قال : « بلى والذي أكرمك بالحق » لو وجب عليه القصاص بقتله لما أقره على هذا الحلف ، ولما أتى على غيرته .
 ولقال لو قتله قتلت به .

وحديث أبي هريرة صريح في هذا : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ فوالله لأنا أغير منه ، والله أغير مني » ولم ينكر عليه . ونهيه عن قتله لأن قوله صلى الله عليه وسلم حكم يلزم وكذلك فتواه حكم عام للأمة ، فلو أذن له في قتله لكان ذلك حكماً منه بأن دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ، ووقعت المفصلة التي فرأها الله بالقصاص ، ونهالك الناس في قتل من يريدون قتله في دورهم ، ويدعون أنهم كانوا يرونهم على حريمهم ، قسدت النريعة ، وحى المفسدة ، وصان العلماء . وفي ذلك دليل على أنه لا يقبل قول القاتل ، ويقاده في ظاهر الشرع ، فلما حلف سعد أنه يقتل ولا ينتظر به الشهود : عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرة وأغبر أنه غيور ، وأنه صلى الله عليه وسلم أغير منه ، والله أشد غيرة ، وهذا يحتمل معنيين : أحدهما : إقراره وسكوته على ما حلف عليه سعد أنه جائز له فيما بينه وبين الله ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع ، ولا يناقض أول الحديث آخره ، والثاني : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمنكر على سعد ، فقال : « ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم » يعنى أنا أنهاء عن قتله وهو يقول : « بلى والذي أكرمك بالحق » ثم أخبر عن الحامل له على هذه المخالفة ، وأنه شدة غيرة ثم قال : « أنا أغير منه والله أغير مني » وقد شرع إقامة الشهداء الأربعة مع شدة غيرة سبحانه فهي مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة وإحسان ، فالحق سبحانه مع شدة غيرة أعلم بمصالح عباده ، وما شرعه لم من إقامة الشهود الأربعة دون المبادرة إلى القتل « وأنا أغير من سعد » وقد نهاه عن قتله ، وقد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا الأمرين ، وهو الأليق بكلامه ، وسيأتي القصص .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في حقوق النسب بالزوج إذا خالف لون ولده لونه

ثبت عنه في الصحيحين « أن رجلاً قال له : إن امرأتى ولدت خلاماً أسود كأنه يعرض بنفي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ليل ؟ قال نعم ، قال ما لونها ؟ قال حر . قال : فهل من أورق ؟ قال : نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى أتماها ذلك ؟ قال لعله يارسل الله نزعها عرق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وهذا لعله أن يكون نزعها عرق » .

وفي هذا الحديث من الفقه أن الحد لا يجب بالتعريض إذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن أخذ منه أنه لا يجب بالتعريض ولو كان على وجه المقابلة والمشاعة فقد أبعد النجعة ، ورب تعريض أنهم وأوجع

للقلب وأبلغ في النكابة من التصريح ، وبسط الكلام وسياقه يرد ما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قسلي الدلالة على المراد . وفيه أن مجرد الرية لا تسوغ اللعان ونفى الولد . وفيه ضرب الأثام والأشياء والنظار في الأحكام . ومن تراجم البخاري في صحيحه على هذا الحديث : باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قد بين الله حكمه ، ليفهم السائل ، وساق معه حديث : « رأيت لو كان على أمك دين » .

فصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وأن الأمة تكون فراشا
وقيمن استأحق بعد موت أبيه

ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة غلام ، فقال سعد : هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد لي أنه ابنه انظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يارسول الله ، ولد علي فراش أبي من ولياته ، فظفر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شهابينا بعنية ، فقال : هلك يا عبد بن زمعة : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، واحتجني منه بإسودة ، فلم تره سودة قطه .

فهذا الحكم النبوي أصل في ثبوت النسب بالفراش ، وفي أن الأمة تكون فراشا بالوطء ، وفي أن الشبه إذا عارض الفراش قدم عليه الفراش ، وفي أن أحكام النسب تنبض تنبض من وجه دون وجه ، وهو الذي يسميه بعض الفقهاء حكماً بين حكيمين ، وفي أن الثقافة حق ، وأنها من الشرع ، فأما ثبوت النسب بالفراش فأجعت عليه الأمة . وجهات ثبوت النسب أربعة : الفراش ، والاستلحاق ، والبيعة ، والثقافة ، فالثلاثة الأول متفق عليها .

وافق المسلمون على أن النكاح يثبت به الفراش . واختلفوا في التسري فجعله جمهور الأمة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة رضي الله عنها الصحيح ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمنة . وصرح بأنه صاحب الفراش ، وجعل ذلك علة للحكم بالولد له : فسبب الحكم وعمله إنما كان في الأمة ، فلا يجوز إخلال الحديث منه وعمله على الحرية التي لم تذكر البتة ، وإنما كان الحكم في غيرها ، فإن هذا يستلزم إلغاء ما اعتبره الشارع ، وعلق الحكم به صريحاً ، وتعطيل محل الحكم الذي كان لأجله وفيه . ثم لو لم يرد الحديث الصحيح فيه لكان هو مقتضى الميزان الذي أنزله الله تعالى ليقوم الناس بالقسط ، وهو التسوية بين المائتين . فإن السرية فراش حراً وحقيقة وحكماً . كما أن الحرية كذلك ، وهي تارداً تزد به الزوجة من الاستمتاع والاستيلاء ، ولم يزل الناس قديماً وحديثاً يرغبون في السراي لاستيلائهم واستغرائهم . والزوجة إنما سميت فراشا لحفى هي والسرية فيه على حد سواء .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا تكون الأمة فراشا يأول ولد ولدت من السيد ، فلا يلحقه الولد إلا إذا استلحقه فيلحقه حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش ، فأ ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ؛ فمندم ولد الأمة لا يلحق السيد بالفراش إلا أن يتقدم ولد مستلحق ، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بزمعة . وأثبت نسبه منه ، ولم يثبت قط أن هذه الأمة ولدت له قبل ذلك غيره ، ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ولا استفصل فيه .

قال منازعهم : وليس لهذا التفصيل أصل في كتاب ولا سنة ، ولا أثر عن صاحب ، ولا تقتضيه قواعد الشرع وأصوله .

قالت الحنفية : نحن لاننكر كون الأمة فراشاً في الجملة ، ولكنه فراش ضعيف ، وهي فيه عون الحرة ، فاعتبرنا ما يعتق به بأن تلد منه ولداً يستلحقه ، فما ولدت بعده ذلك لحق به إلا أن ينغيه ، وأما الولد الأول فلا يلحقه إلا بالاستلحاق ، ولهذا قلّم أنه إذا استلحق ولداً من أمة لم يلحقه ما بعده إلا باستلحاق مستأنف ، بخلاف الزوجة . والفرق بينهما أن عقد النكاح إنما يراد للوطء والاستفراش بخلاف ملكة الميّن ، فإن الوطء والاستفراش فيه تابع ، ولهذا يجوز زوجه على من يحرم عليه ووطؤها بخلاف عقد النكاح .

قالوا : والحديث لاجبة لكم فيه ، لأن وطء زمة لم يثبت ، وإنما ألحقه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد أحمأ ، لأنه استلحقه فألحقه باستلحاقه لا بفراش الأب .

قال الجمهور : إذا كانت الأمة موطوءة فهي فراش حقيقة وحكما ، واعتبار ولادتها السابقة في صيرورتها فراشاً ، اعتبار ما لا دليل على اعتباره شرعاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في فراش زمة ، فاعتباره محكم .

وقولكم : الأمة لا تزاد بالوطء فالكلام في الأمة للموطوءة التي اتخذت سرية وفراشاً ، وجعلت كالزوجة أو أحظى منها لا في أمته التي هي أخته من الرضاع ونحوها .

وقولكم : إن وطء زمة لم يثبت حتى يلحق به الولد ، ليس علينا جوابه ، بل جوابه على من حكم بلحق الولد بزمة وقال : لابنه هو أخوك .

وقولكم : إنما ألحقه بالأخ لأنه استلحقه باطل ، فإن المستلحق إن لم يقر به جميع الورثة لم يلحق بالمقر إلا أن يشهد منهم اثنان أنه ولد على فراش الميت ، وعبد لم يكن يقر له جميع الورثة ، فإن سودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أخته ، وهي لم تقر به ولم تستلحقه ، وحتى لو أقرت به مع أخيها عبد لكان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستلحاق ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب حاكم بإلحاق النسب . بأن الولد للفراش معللاً بذلك منها على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها ، ثم جواب هذا الاعتراض الباطل المحرم ، أن ثبوت كون الأمة فراشاً بالإقرار من الواطئ أو وارثه كاف في لحوق النسب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ألحقه به بقوله : « ابن وليدة أبي ولد على فراشه » كيف وزمة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم ، وابنته تحته . فكيف لا يثبت عنده الفراش الذي يلحق به النسب ؟ .

وأما ما نقضتم به علينا أنه إذا استلحق ولداً من أمته لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار مستأنف ، فهذا فيه قولان لأصحاب أحمد هنا أحدهما . والثاني : أنه يلحقه وإن لم يتأنف إقراراً . ومن رجع القول الأول قال : قد يستبرئ السيد بعد الولادة ، فيزول حكم الفراش بالاستبراء . فلا يلحقه ما بعده الأول إلا باعتراف مستأنف أنه وطئها كالحال أول ولد . ومن رجع الثاني قال : قد ثبت كونها فراشاً أو لا . والأصل بقاء الفراش حتى يثبت ما يزيله . إذ ليس هذا بظن قولكم إنه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطئها حتى يستلحقه . وأبطل من هذا الاعتراض في قول بعضهم إنه لم يلحقه به أحمأ ، وإنما جعله له عبداً ، ولهذا أتى فيه بلام التثنية فقال : هو لك ، أي مملوك لك . وقرئ هذا الاعتراض بأن في بعض ألفاظ الحديث هو لك عبد وبأنه أمر سودة أن تحجب منه . ولو كان أحمأ لها أمرها بالاحتجاب منه . فدل على أنه أجنبي منها .

قال وقوله : « الولد للفراش » تنبيه على عدم لحوق نسبة بركة : أى لم تكن هذه الأمة فراشا له . لأن الأمة لا تكون فراشا ، والولد إنما هو للفراش ، وعلى هذا يصح أمر احتجاب سودة منه . قال : ويؤكد أنه فى بعض طرق الحديث : « احتجبى منه فإنه ليس لك بأخ » . قالوا : وحينئذ فتبين أنا أسعد بالحديث وبالقبضاء النبوى منكم .

قال الجمهور : الآن هى الوطيس . والتقت حلقتا البطن . فنقول : والله المستعان . أما قولكم إنه لم يلحقه به أمها ، وإنما جعله عبدا . يردّه ما رواه محمد بن إسحاق البخارى فى صحيحه فى هذا الحديث : « هو أخوك يا عبد بن زمة » وليس اللام التمليك ، وإنما هى للاختصاص كقوله : « الولد للفراش » فأما لفظة قوله « هو لك عبد » فرواية باطلة لا تصح أصلا . وأما أمره لسودة بالاحتجاب منه . فلما أن يكون على طريق الاحتياط والورع لمكان الشبهة التى أورثها الشبه البين بعته . ولما أن يكون مراعاة للشبهين . وإعمالا للديالين . فإمر الفراش دليل لحوق النسب . والشبه بغير صاحبه دليل نفيه . فأعمل أمر الفراش بالنسبة إلى المدعى لقوته . وأعمل الشبه بعته بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة . وهذا من أحسن الأحكام وأبنتها وأحصاها ، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه . فهذا الزانى يثبت النسب منه بينه وبين الولد فى التحريم والبعضية دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها ، وقد تخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لمانع . وهذا كثير فى الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لمانع الشبه بعته . وهل هذا إلا محض الفقه . وقد علم بهذا معنى قوله : ليس لك بأخ . لو صحت هذه اللفظة مع أنها لا تصح . وقد ضحفتها أهل العلم بالحديث ، ولا نبأى بصحتها مع قوله لعبد « هو أخوك » وإذا جعت أطراف كلام النبى صلى الله عليه وسلم ووزنت قوله « هو أخوك » بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر . تبين لك بطلان ما ذكره من التأويل . وأن الحديث صريح فى خلافه لا يحتمله بوجه ، والله أعلم .

والصعب أن ننازعنا فى هذه المسألة فيقولون الزوجة فراشا لمجرد العقد وإن كان بينها وبين الزوج بعد المشرفين ، ولا يعملون سرية التى يتكرر استغراشه لها ليلا ونهارا فراشا . واختلاف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه نفس العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها . بل لو طلقها عقيبه فى المجلس . وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله .

والثانى : أنه العقد مع إمكان الوطء . وهذا مذهب الشافعى وأحمد .

والثالث : أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه . وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية . وقال : إن أحد أشار إليه فى رواية حرب : فإنه نص فى روايته فيمن طلق قبل البناء . وأنت امرأته بولد فأنكره أنه يبنى عنه بغير لعان . وهذا هو الصحيح المخير به . وإلا فكيف تصير المرأة فراشا ولم يدخل بها الزوج ، ولم بين بها لمجرد إمكان بعيد . وهل يعد أهل العرف واللفة المرأة فراشا قبل البناء بها ، وكيف تأتى الشريعة بالحقاق نسب من لم بين بأمراته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد إمكان ذلك . وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشا إلا بدخول محقق ، وبالله التوفيق .

وهذا الذى نص عليه فى رواية حرب هو الذى تقتضيه قواعده وأصوله عليه ، والله أعلم .

واختلفوا أيضا فيما تصير به الأمة فراشا ، فالجمهور على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء . وذهب بعض المتأخرين من المالكية أن الأمة التي تشتري للوطء دون الخدمة كالمرتقة التي يفهم من قرائن الأحوال أنها إنما تراد للتسرى فتصير فراشا بنفس الشراء . والصحيح أن الأمة والحرة لا يصيران فراشا إلا بالملحوظ : فهذا أحد الأمور الأربعة التي يثبت بها النسب وهو الفراش .

الثاني : الاستلحاق . وقد اتفق أهل العلم على أن للأب أن يستلحق ، فأما الجدة ، فإن كان الأب موجودا لم يؤثر استلحاقه شيئا ، وإن كان معدوما وهو كل الورثة صبح إقراره ، وثبت نسب المقر به ، وإن كان بعض الورثة وصدوقه فكل ذلك ، وإلا لم يثبت نسبه إلا أن يكون أحد الشاهدين فيه ، والحكم في الأخ كالحكم في الجد سواء . والأصل في ذلك أن من حاز المال يثبت النسب بإقراره واحدا كان أو جماعة . وهذا أصل مذهب أحمد والشافعي . لأن الورثة قاموا مقام الميت . وحلوا محله .

وأورد بعض الناس على هذا الأصل أنه لو كان إجماع الورثة على إلحاق النسب يثبت النسب يلزم إذا اجتمعوا على نفي حل من أمة وطئها الميت أن يحلوا محله في نفي النسب كما حلوا محله في إلحاقه . وهذا لا يلزم لأننا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلم يجمع الورثة على نفيه .

فإن قيل : فأنتم اعتبرتم في ثبوت النسب إقرار جميع الورثة والمقر هاهنا إنما هو عبد وسودة لم تقر به وهي أخته . والنبي صلى الله عليه وسلم ألحقه بعد باستلحاقه . ففيه دليل على استلحاق الأخ وثبوت النسب بإقراره . وذليل على أن استلحاق أحد الإخوة كاف .

قيل : سبغة لم تكن منكورة . فإن عبدا استلحقه وأقرته سودة على استلحاقه . وإقرارها وسكوتهما على هذا الأمر المتعدي حكاه إليها من خلوته بها ورؤيته إياها . وصيرورته أخا لها تصديق لأخيها عبد وإقرار بما أقر به وإلا لبادرت إلى الإنكار والتكذيب . فجرى رضاها وإقرارها بجرى تصديقها . هذا إن كان لم يصدر منها تصديق صريح . فالواقعة واقعة عين . ومضى استلحاق الأخ أو الجد أو غيرها نسب من لو أقر به مورثهم لحقه يثبت نسبه . ما لم يكن هنا وارث متنازع . فالاستلحاق مقتضى لثبوت النسب ومنازعة غيره من الورثة مانع من الثبوت . فلذا وجد المقتضى ولم يمنع مانع من اقتضائه ترتب عليه حكمه .

ولكن هاهنا أمر آخر : وهو أن إقرار من حاز الميراث واستلحاقه هو إقرار خلافة عن الميت أو إقرار شهادة ؟ هذا فيه خلاف .

فذهب أحمد والشافعي رحمهما الله أنه إقرار خلافة : فلا تشترط عدالة المستلحق ، بل ولا إسلامه . بل يصح ذلك من الفاسق والدين .

وقالت المالكية : هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة : وحكم ابن القصار عن مذهب مالك : أن الورثة إذا أقروا بالنسب لحق ، وإن لم يكونوا عدولا ، والمعروف من مذهب مالك خلافة .

الثالث : اللينة بأن يشهد شاهدان بأنه ابنه ، أو أنه ولد على فراشه من زوجته أو أمته ، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يثبت إلى إنكار بقيتهم وثبت نسبه . ولا يعرف في ذلك نزاع .

الرابع : القافة . حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه باعتبار القافة والحق النسب بها ، ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا ، تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى أن عجزا للملحى نظر آفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد وعليهما قطيفة قد غطت رءوسهما وبنت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » . فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف .

ولو كانت كما يقول المنازعون من أمر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما سربها . ولا أعجب بها . ولكانت بمنزلة الكهانة ، وقد صح عنه وعيد من صدق كاهنا .

قال الشافعي : والنبي صلى الله عليه وسلم أبنته علما ولم ينكره ، ولو كان خطأ لأنكره لأن في ذلك قذف المحصنات ونفي الأنساب . انتهى .

كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها : فقال في ولد الملاعة : « إن جاءت به كذا وكذا فهو لجلال بن أمية . وإن جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن صهماء ، فلما جاءت به على الشبه الذي رويت به قال : لولا الأيمان لكان لي ولما شأن » وهل هذا الاعتبار للشبه وهو عين القافة . فإن القائف يتبع أثر الشبه . وينظر إلى من يتصل فيحكم به لصاحب الشبه . وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وبين سبيه ، ولهذا لما قالت له أم سلمة : « أو تحلم المرأة ؟ » فقال : بما يكون الشبه ؟ وأخبر في الحديث الصحيح : « أن ماء أنرجل إذا سبق ماء المرأة كان الشبه له ، وإذا سبق ماؤها ماءه كان الشبه لها » فهذا اعتبار منه للشبه شرعا وقدره . وهذا أقوى ما يكون من طرق الأحكام أن يتوارد عليه الخلق والأمر . والشرع في القدر ، ولهذا تبعه خلفاؤه الراشدون في الحكم بالقافة .

قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان بن يسار : « عن عمر في امرأة وطئها رجلان في طهر فقال القائف : قد اشتركا فيه جميعا فجعله بينهما » .

قال الشعبي : وعلى يقول : « هو ابنهما وهما أبواه يرثانه » ذكره سعيد أيضا .

وروى الأثرم بإسناده عن سعيد بن المسيب : « في رجلين اشتركا في طهر امرأة ، فحملت فولدت غلاما يشبههما : فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا ، فقالوا : نراه يشبههما فألقه بهما ، وجعله يرثهما ويرثانه » .

ولا يعرف قط في الصحابة من خالف عمر وعلي رضي الله عنهما في ذلك . بل حكم عمر بهذا في المدينة وبضرة المهاجرين والأنصار ، فلم ينكره منهم منكر .

قلت الحنفية : قد أجلبتم علينا في القافة بالخیل والرجل ، واحكم بالقافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتصمين ، ومعلوم أن الشبه يوجد من جانب الأجانب ، وينتفي عن الأقارب . وذكرتم قصة أسامة وزيد . ونسبتم قصة الذي ولدت امرأته غلاما أسود يخالف لونهما ، فلم يمكنه النبي صلى الله عليه وسلم من نفيه ، ولا جعل للشبه ولا لعدمه أثرا ، ولو كان للشبه أثر لاكتفى به في ولد الملاعة ، ولم يحتج إلى اللعان وكان ينظر ولادته ، ثم يلحق بصاحب الشبه ، ويستغنى بذلك عن اللعان ، بل كان لا يصح نفيه مع وجود الشبه بالزوج ، وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على نفيه عن الملاعن ، ولو كان الشبه له ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « أبصر وما فإن جاءت به كذا وكذا فهو لخلل بن أمية » وهذا قوله بعد اللعان ، ونفى النسب عنه ، فلم أنه لوجاء على الشبه المذكور لم يثبت نسبه منه ، وإنما كان محييه على شبه دليل على كذبه لاجل حقوق الولد به . قالوا : « وأما قصة أسامة وزيد ، فلما تفقوا كانوا يطعنون في نسبه من زيد بخلافته لو أنه ابن أبيه ، ولم يكونوا يكفون بالفراش ، وحكم الله ورسوله في أنه ابنه ، فلما شهد به القائف وافقت شهادته حكم الله ورسوله نسر به النبي صلى الله عليه وسلم لما وافقها حكمه . ولتكذيبها قول المنافقين ، لا لأنه أثبت نسبه بها . فأين في هذا إثبات النسب بقول القائف .

قالوا : وهذا معنى الأحاديث التي ذكر فيها اعتبار الشبه ، فإنها إنما اعتبر فيه الشبه بنسب ثابت بغير القافة . ونحن لا ننكر ذلك .

قالوا : وأما حكم عمر وعلي رضي الله عنهما . فقد اختلف عمر وعلي رضي الله عنهما . فروى عنه ما ذكرتم . وروى عنه : « أن القائف لما قال له . قد اشتركا فيه قال : إلى أيهما شئت » فلم يعتبر قول القائف .

قالوا : وكيف تقولون بالشبه . ولو أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقون والشبه موجود لم تثبتوا النسب به وقلم : إن لم تثق الورثة على الإقرار به لم يثبت النسب .

قال أهل الحديث من العجب أن ينكر علينا القول بالقافة . ويجعلها من باب الحس والتخمين من يلحق ولد المشرق بمن في أقصى المغرب مع القطع بأنهما لم يتلاقيا طرفة عين ، ويلحق الولد بآبائين مع القطع بأنه ليس ابنا لأحدهما . ونحن إنما الحقنا الولد بقول القائف المستند إلى الشبه المعترف شرعا وقدر . فهو استناد إلى ظن غالب ورأي راجح وأمانة ظاهرة بقول من هو من أهل الخبرة فهو أولى بالقبول من قول المومنين ، وهل ينكر عجب كثير من الأحكام مستندا إلى الأمانة الظاهرة والظنون الغالبة . وأما وجوب الشبه بين الأجانب وانتفاؤه بين الأقارب وإن كان واقعا فهو من أندر شيء وأقله . والأحكام إنما هي للغالب الكثير ، والتادر في حكم المعلوم .

وأما قصة من ولدت امرأته غلاما أسود فهو حجة عليكم ، لأنها دليل على أن العادة التي فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه ، وأن خلافه يوجب ريبه . وأن في طبع الخلق إنكار ذلك . ولكن لما عارض ذلك دليل أقوى منه وهو الفراش كان الحكم للدليل الأقوى . ولذلك نقول نحن وسائر الناس إن الفراش الصحيح إذا كان قائما فلا يعارض بقاء ولا شبه بخلافه ظاهر الشبه لدليل أقوى منه وهو الفراش غير مستنكر ، وإنما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر بغير شيء .

وأما تقديم اللعان على الشبه وإلغاء الشبه مع وجوده فكل ذلك أيضا . إنما هو من تقديم أقوى الدليلين على أضعفهما . وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالينة تقدم على اليد ، والبرائة الأصلية . ويعمل بهما عند علمهما .

وأما ثبوت نسب أسامة من زيد بدون القيافة نحن لم نثبت نسبه بالقيافة ، والقيافة دليل آخر موافق للدليل الفراش . فسرور النبي صلى الله عليه وسلم وفرجه بها واستبشاره لتعاوض أدلة النسب وتظاهرها ، لا لإثبات

النسب بقول القائل وحده ، بل هو من باب الترح بظهور أعلام الحق وأدلتها وتكاثرها ، ولولم تصلح القباة دليلاً يفرح ولم يسر :

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرح ويسر إذا تعاضدت عنده أدلة الحق ، ويغير بها الصحابة رضي الله عنهم ، ويجب أن يسمعوا من الهير بها ، لأن النفوس تزداد تصديقاً بالحق إذا تعاضدت أدلته ، وتسرب به وتفرح ، وعلى هذا فطر الله عباده ، فهذا حكم اتفقت عليه القطرة والشرعة وبالله التوفيق .

وأما ما روى عن عمر أنه قال : « وإلى أيهما شئت » فلا يعرف صحته عن عمر . ولو صح عنه لكان قولاً عنه ، فإن ما ذكرنا عنه في غاية الصحة ، مع أن قوله : « وإلى أيهما شئت » ليس بصريح في إبطال قول القائل ولو كان صريحاً في إبطال قوله لكان في مثل هذا الموضع ، إذا ألحقه باثنين كما يقوله الشافعي ومن وافقه . وأما إذا أقر أحد الورقة بأخ وأنكره الباقون فلإنما لم يثبت نسبه مجرد الإقرار .

فأما إذا كان هناك شبه يستند إليه القائل فإنه لا يعتبر إنكار الباقي ، ونحن لا نقصر القافة على بني مدليج ، ولا نعتبر بعدد القائل ، بل يكفي واحد على الصحيح بناء على أنه خبر ، وعن أحد رواية أخرى أنه شهادة فلا بد من اثنين ، ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ .

فلان قيل : فالمقول عن عمر أنه ألحقه بأبوين فما تقولون فيها إذا ألحقته القافة بأبوين ، هل تلحقونه بهما أو لا تلحقونه إلا بواحد ؟ وإذا ألحقتموه بأبوين فهل يختص ذلك باثنين أم يلحق بهم وإن كثروا ؟ وهل حكم الاثنين هو ذلك حكم الأبوين أم ماذا حكمهما ؟ .

قيل : هي مسائل فيها نزاع بين أهل العلم .

فقال الشافعي ومن وافقه : لا يلحق بأبوين ولا يكون للرجل إلا أب واحد ، ومنى ألحقته القافة باثنين سقط قولها ، وقال الجمهور : يلحق باثنين ، ثم اختلفوا ، فنص أحد في روايتهما بن يحيى أنه يلحق بثلاثة . وقال صاحب المغني : ومقتضى هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة به وإن كثروا ، لأنه إذا جاز إلحاقه باثنين جاز إلحاقه بأكثر من ذلك ، وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، لكنه لا يقول بالقافة ، فهو يلحقه بالمدين وإن كثروا .

وقال القاضي : يجب أن لا يلحق بأكثر من ثلاثة . وهو قول محمد بن الحسن . وقال ابن حامد : لا يلحق بأكثر من اثنين ، وهو قول أبي يوسف .

فن لم يلحقه بأكثر من واحد قال : وقد أجرى التقسيماته عادة أن الولد أباً واحداً وأماً واحدة . ولذلك يقال فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلانة فقط ، ولو قيل : فلان ابن فلان وفلان لكان ذلك منكراً وعد قذفاً ، ولهذا يقال يوم القيامة أين فلان ابن فلان . وهذه عذرة فلان ابن فلان : ولم يهد قط في الوجود نسبة ولد إلى أبوين قط ، ومن ألحقه باثنين احتج بقول عمر وإقرار الصحابة له على ذلك ، وبأن الولد قد يتعقد من ماء رجلين كما يتعقد من ماء الرجل والمرأة .

ثم قال أبو يوسف : إنما جاء الأثر بذلك فيقتصر عليه . وقال القاضي : لا يتعلل به ثلاثة ، لأن أحد إنفا نص على الثلاثة ، والأصل أن لا يلحق بأكثر من واحد ، وقد دل قول عمر على إلحاقه باثنين مع انعقاده من ماء الأم ، فدل على إمكان انعقاده من ماء ثلاثة ، وما زاد على ذلك فشكوك فيه .

قال الملحون له بأكثر من ثلاثة: إذا جاز تخليقه من ماء رجلين وثلاثة جاز خلقه من ماء أربعة وخمسة ، ولا وجه لاقتصاره على ثلاثة فقط ، بل إما أن يلحق بهم وإن كثروا ، وإما أن لا يتعدى به واحد ، ولا قول سوى القولين ، والله أعلم .

فإن قيل : إذا اشتمل الرحم على ماء الرجل وأراد الله أن يخلق منه الولد انضم عليه أحكم انضمام وأعمه ، حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء آخر ؟ .

قيل : لا يمتنع أن يصل الماء الثاني إلى حيث وصل الأول فينضم عليهما ، وهذا كما أن الولد يتعقد من ماء الأبوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة أو بالعكس ، ومع هذا فلا يمتنع وصول الماء الثاني إلى حيث وصل الأول ، وقد علم بالعادة أن الحامل إذا توبع وطؤها جاء الولد عييل الجسم ، فلم يعارض ذلك مانع ، ولهذا ألم الله سبحانه الدواب إذا حملت أن لا تمكن الفحل أن يزوي عليها ، بل تنفر منه كل النفر .

وقال الإمام أحمد : إن الوطء الثاني يزيد في صمم الولد وبصره ، وقد شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسق الزرع ، ومعلوم أن سقيه يزيد في ذاته ، والله أعلم .

فإن قيل : فقد دل الحديث على حكم استلحاق الولد ، وعلى أن الولد للفراس ، فما تقولون لو استلحق الزاني ولدا لافراس هناك يعارضه ؟ هل يلحقه نسيه ويثبت له أحكام النسب ؟ .

قيل : هذه المسئلة جلية اختلف أهل العلم فيها ، فكان إصحاق بن راهويه : يذهب إلى أن المولود من الزنا إذا لم يكن مولدا على فراش يدعيه صاحبه ، وادعاه الزاني ألحق به ، وأول قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراس » على أنه حكم بذلك عند تنازع الزاني وصاحب الفرش كما تقدم .

وهذا مذهب الحسن البصري : ورواه عنه إصحاق بإسناده في رجل زنى بامرأة فولدت ولدا فادعى ولدها فقال : « يجحد ويلزمه الولد » .

وهذا مذهب عروة بن الزبير وسليمان بن يسار : ذكر عنهما أنهما قالا : « أيا رجل أتى إلى غلام يزعم أنه ابن له ، وأنه زنا بأمه ولم يدع ذلك الغلام أحد فهو ابنه » .

واحتج سليمان بأن عمر بن الخطاب كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام . وهذا المذهب كما ترى قوة ووضوحا : وليس مع الجمهور أكثر من « الولد للفراس » وكان صاحب هذا المذهب أول قائل به ، والقياس الصحيح يقتضيه : فإن الأب أحد الزانيين ، وهو إذا كان يلحق بأمه وينسب إليها وترثه ويرثها ، ويثبت النسب بينه وبين أقارب أمه مع كونها زنت به ، وقد وجد الولد من ماء الزانيين ، وقد اشتركا فيه وانفقا على أنه ابنهما فما المانع من لحوقه بالأب إذا لم يدعه غيره ؟ فهذا محض القياس .

وقد قال جريح « للغلام الذي زنت أمه بالزاني : من أبوك يا غلام ؟ قال : فلان الزاني » وهذا إنطلاق من أنه لا يمكن فيه الكلب .

فإن قيل : فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم ؟ قيل : قد روى عنه فيها حديثان نحن نذكر شأنهما .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استلحاق ولد الزنا وتوريته

ذكر أبو داود في سننه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا مساعة

في الإسلام ، من ساعى في الجاهلية فقد لحق به مصيبته ، ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورثه .
المساعة : الزنا ، وكان الأصمعي يملؤها في الإمام دون الحرار ، لأنهم يسمعون للموالين فيكتسبن لهم ،
وكان علي بن خراش مقرر .

فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعة في الإسلام ، ولم يلحق النسب بها ، وعفا عما كان في الجاهلية
منها ، وألحق النسب به .

وقال الجوهري يقال : زنى الرجل وعهر فهذا قد يكون بالحرمة والأمة ، ويقال في الأمة خاصة قد ساعاها
ولكن في إسناده هذا الحديث رجل مجهول فلا تقوم به حجة .

وروى أيضا في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ، ففرض أن كل من كان من ماء أمه يملكها يوم
أصابها فقد لحق من استلحقه ، وليس له مما قسم قبله ، وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه ، ولا يلحق إذا
كان أبوه الذي يدعى له أنكره ، وإن كان من أمة لم يملكها أو من حره عاهر بها ، فإنه لا يلحق ولا يرث ، وإن
كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زينة من حره كان أو أمة » وفي رواية : « هو ولد الزنا لأهل أمه من
كانوا حره أو أمة » وذلك فيما استلحق في أول الإسلام ، فما اقتسم من مال قبل الإسلام فقد مضى .

وهذا لأهل الحديث في إسناده مقال لأنه من رواية محمد بن راشد المكحولي ، وكان قوم في الجاهلية لهم
إمام بغايا ، فإذا ولدت أمة أحدهم وقد وطئها غيره بالزنا فرما ادعاه سيدها ، وربما ادعاه الزاني . واختصا
في ذلك حتى قام الإسلام : فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالولد للسيد لأنه صاحب القرش ، ونفاه عن الزاني .

ثم تضمن هذا الحديث أمورا منها : أن المستلحق إذا استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ، فإن
كان الولد من أمة يملكها الواطئ يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه ، يعني إذا كان الذي استلحقه ورثه مالك
الأمة ، وصار ابنه من يومئذ ، وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء ، لأن هذا تجديد حكم نسبه ، ومن
يومئذ ثبت نسبه ، فلا يرجع بما اقتسم قبله من الميراث إذ لم يكن حكم البنوة ثابتا ، وما أدرك من ميراث لم يقسم
فله نصيبه منه . لأن الحكم ثبت قبل قسمة الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من أسلم على ميراث قبل قسمه
قسم له في أحد قولي العلماء ، وهو أحد الروايين عن أحمد ، وإن أسلم بعد قسم الميراث فلا شيء له ، فثبت
النسب ههنا بمنزلة الإسلام بالنسبة إلى الميراث .

قوله : « ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره » هذا يبين أن التنازع بين الورثة : وأن الصورة
الأولى أن يستلحقه ورثة أبيه الذي كان يدعى له ، وهذه الصورة إذا استلحقه ورثته وأبوه الذي يدعى له
كان ينكر ، فإنه لا يلحق لأن الأصل الذي الورثة خلف عنه منكر له ، فكيف يلحق به مع إنكاره ، فهذا
إذا كان من أمة يملكها ، أما إذا كان من أمة لم يملكها أو من حره عاهر بها ، فإنه لا يلحق ولا يرث ، وإن
ادعاه الواطئ وهو ولد زينة من أمة كان أو من حره .

وهذا حجة الجمهور على إصاحق ومن قال بقوله : أن لا يلحق بالزاني إذا ادعاه ولا يرثه ، وأنه ولد زنا
لأهل أمه من كانوا حره كانت أو أمة ، وأما ما اقتسم من مال قبل الإسلام فقد مضى ، فهذا الحديث يرد قول

إسحاق ومن وافقه ، لكن فيه محمد بن راشد ، ونحن نحتاج بعمره وبين شعيب ، فلا يعطل الحديث به ، فإن ثبت هذا الحديث تعين القول بموجبه والمصير إليه ، وإلا فالقول قول إسحاق ومن معه ، والله المستعان .

ذكر الحكم الذي حكم به علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ، ثم تنازعوا الولد فأقرع بينهم فيه ، ثم بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم ينكره

ذكر أبو داود ، والنسائي في سننهما من حديث عبد الله بن الخليل عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : « كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من أهل اليمن فقال : إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا رضي الله عنه يختصمون إليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لائئين : طيبا بالولد لهذا غفليا . ثم قال لائئين : طيبا بالولد لهذا غفليا ، ثم قال لائئين : طيبا بالولد لهذا غفليا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون إني مفرع بينكم ، فن قرع فله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ففعله لمن قرع ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو تواجده » وفي إسناده يحيى بن عبد الله الكندي الأجلع ، ولا يحتاج بحديثه .

لكن رواه أبو داود والنسائي بإسناد كلهم ثقات إلى عبد خير عن زيد بن أرقم قال : « أتى علي بن أبي طالب بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد : فسأل اثنين أنقران لهذا ؟ قالوا : لا . حتى سالم جيمنا ، فجعل كلما سأل اثنين قالوا : لا ، فأقرع بينهم فألقى الولد باللي صارت عليه القرعة ، وجعل عليه ثلثي الدية : قال : فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت تواجده » .

وقد أعل هذا الحديث بأنه روى عن عبد خير بإسقاط زيد بن أرقم فيكون مرسلا : قال النسائي : وهذا أصوب ، وهذا أعجب . فإن إسقاط زيد بن أرقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا ، فإن عبد خير أدرك عليا وسمع منه وعلى صاحب القصة ، فوب أن زيد بن أرقم لا ذكر له في السنن ، فن أين يجيء الإرسال إلا أن يقال عبد خير لم يشاهد ضحك النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى إذ ذلك كان باليمن ، وإنما شاهد ضحكه صلى الله عليه وسلم زيد بن أرقم أو غيره من الصحابة ، وعبد خير لم يذكر من شاهد ضحكه ، فصار الحديث به مرسلا ، فيقال : إذا صح السند عن عبد خير عن زيد بن أرقم كان متصلا ، فن رجح الاتصال لكونه زيادة من الثقة فظاهر ، ومن رجح رواية الأحفظ والأضبط وكان الترجيح من جانب ، ولم يكن على قد أخيره بالقصة فغالب أن تكون مرسلة ، وقد يقوى الحديث بروايته من طريق أخرى متصلا .

فاجتنب الفقهاء في هذا الحكم ، فذهب إليه إسحاق بن راهويه وقال : هو السنة في دعوى الولد ، فكان الشافعي يقول به في القديم . وأما الإمام أحمد فستل عن هذا الحديث فرجح عليه حديث القافة ، وقال : حديث القافة أحب إلي .

وهنا أمران أحدهما : دخول القرعة في النسب ، والثاني : تغريم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبه . وأما القرعة فقد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من بينة أو إقرار أو قافة ، وليس بمعبد تعيين المستحق بالقرعة في هذه الحال ، إذ هي غاية المقدور عليه من أسباب ترجيح الدعوى ، ولها دخول في دعوى الأملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا أمانة ، فدخلها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبه الخفي المستند إلى قول القائف أولى وأحرى .

وأما أمر الدية فشكل جدا ، فإن هذا ليس بموجب الدية ، وإنما هو تفويت نسبة بخروج القرعة يقال : وطء كل واحد صالح لجعل الولد له ، فقد فوته كل واحد منهم على صاحبه بوطئه . ولكن لم يحق من كان له الولد منهم ، فلما أخرجه القرعة لأحدهم صار مفقوتا لنفسه عن صاحبه ، فأجرى ذلك عبرة لإتلاف الولد ونزول الثلاثة منزلة أب واحد ، فحصة الخلف منه ثلث الدية ، إذ قد عاد الولد له فيغرم لكل من صاحبه ما يخصه وهو ثلث الدية .

ووجه آخر أحسن من هذا : أنه لما أتلفه عليهما بوطئه ولحق الولد به وجب عليه ضمان قيمته . وقيمة الولد شرعا هي دينه ، فازمعا ثلثا قيمته . وهي ثلثا الدية ، وصار هذا كمن أتلف عبدا بينه وبين شريك له فإنه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه . فإتلاف الولد الحر عليهما بحكم القرعة . كإتلاف الرقيق الذي بينهما ، ونظير هذا تضمين الصحابة المروءة بجمرة الأمة قيمة أولاده لسيد الأمة لما فات رقيم على السيد لحزبهم . وكانوا يصد أن يكونوا أرقاء . وهذا اللطف ما يكون من القياس وأدقه .

وأنت إذا تأملت كثيرا من أقيسة الفقهاء وتشبيهاهم وجدت هذا أقوى منها ، واللفظ مسلكا وادق مأخذا ، ولم يضحك منه النبي صلى الله عليه وسلم سني .

وقد يقال : لا تعارض بين هذا وبين حديث القافة ، بل إن وجدت القافة تعين العمل بها ، وإن لم يوجد قافة أو أشكل عليهم تعين العمل بهذا الطريق . والله أعلم .

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من أحق به في الحضانة

روى أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو : « أن امرأة قالت يا رسول الله : إن ابني هذا كان بطني له وعاء . وثدي له سقاء . وحجري له حواء . وإن أباه مطلق ، فأراد أن يزعه مني ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به ما لم تنكحي » .

وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب : « أن ابنة هزاة اختصم فيها علي وجعفر وزيد . فقال علي : أنا أحق بها وهي ابنة عمي ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها عندي ، وقال زيد : ابنة أخي ، فقصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم » .

وروى أهل السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه » قال الترمذي : حديث صحيح .

وروى أهل السنن أيضا عنه : « أن امرأة جاءت فقالت : يا رسول الله : إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استهما عليه ، فقال زوجها : من يحاقني في ولولي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك ، ويمه أمك . فخذ بيد أيمها شئت ، فأخذ بيد أمه . فانطلقت به » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وفي سنن النسائي عن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن جده : « أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم نجاه يابن له صغير لم يبلغ قال : فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب هاهنا والأم هاهنا ثم قال : خير . وقال : اللهم هذه فاعلم إلى أبيه » .

ورواه أبو داود عنه وقال : « أخبرني جدي رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ابنتي وهي طفيم أو شبهه ، وقال رافع : ابنتي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقصدا ناحية ، وقال لها : اقصدي ناحية ، فأقصدا الصبية بينهما ، ثم قال : ادعواها ، فأتتا إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اهدما فأتتا إلى أبيها فأخذهما » .

الكلام على هذه الأحكام

أما الحديث الأول : فهو حديث احتاج الناس فيه إلى عمرو بن شعيب ، ولم يجدوا بدا من الاحتجاج به . ومدار الحديث عليه ، وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الحضنة بالزواج غير هذا ؛ وقد ذهب إليه الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد صرح بأن الجدة هو جده الله بن عمرو ، فيطل قول من يقول لعلي محمد ولله شعيب ، فيكون الحديث مرسلًا ، وقد صحح سباع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، فيطل قول من قال : إنه منقطع .

وقد احتج به البخاري خارج صحيحه ؛ ونص على صحة حديثه وقال : كان عبد الله بن الزبير الحميدي وأحمد وإسحاق وعلي بن عبد الله يفتنون بحديثه . فمن الناس بعدهم ؟ هذا لفظه .

وفال إسحاق بن راهويه : فهو عندنا كأبيوب عن نافع عن ابن عمر ، وحكى الحاكم في علوم الحديث له الاتفاق على صحة حديثه .

وقال أحمد بن صالح : لا يخلط إلى عبد الله إنها ٧ .

وقولها : « كان يظني وعاء » إلى آخره إلقاء منها وتوسل إلى اختصاصها به كما اختص بها في هذه المواطن الثلاثة ، والأب لم يشاركها في ذلك ، فنهت في هذا الاختصاص الذي لم يشاركها فيه الأب على الاختصاص الذي طلبته بالاستفتاء والمخاصمة . وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثيرها في الأحكام وإمائها بها . وأن ذلك أمر مستقر في الفطرة السليمة حتى فطر النساء . وهذا الوصف الذي أدلت به المرأة ، وجعلته سببا لتعليق الحكم به قد قرره النبي صلى الله عليه وسلم ورتب عليه أثره ، ولو كان باطلا ألغاه بل ترتبه الحكم عقبيه دليل على تأثيره فيه ، وأنه سببه .

واستدل بالحديث على القضاء على الغائب : فإن الأب لم يذكر له حضور ولا مخاصمة ، ولا دلالة فيه . لأنها واقعة عين ؛ فإن كان الأب حاضرا فظاهر . وإن كان غائبا فالمرأة إنما جاءت مستفتية ، أفاتها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسألها ، وإلا فلا يقبل قولها على الزوج أنه طلقها حتى يتحكم لها بالولد بمجرد قولها .

ودل الحديث على أنه إذا افرق الأبوان وبينهما ولد فالأم أحق به من الأب ما لم يتم بالأم ما يمنع تقديمها . أو بالولد وصف يقتضى تخييره ، وهذا مالا يعرف فيه نزاع .

وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم ينكر عليه منكر ، فلما ولي عمر قضى بمثله .

فروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : « كانت عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم بن عمر ، ثم إن عمر فارقها ، فجاء عمر بقاءه فوجد ابنه عاصمًا يلعب ببناء المسجد . فأخذ بعصده فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جدة الغلام فتأزته إياه » .

حتى أنيا أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، فقال عمر : ابني ، وقالت المرأة : ابني ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : حل بيننا وبينه ، فأرجعه عمر الكلام .

وقال ابن عبد البر : هذا حديث مشهور من وجوه متقطعة ومتصلة ، تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل ، وزوجة عمر أم ابنه عاصم هي جيلة ابنة عاصم بن ثابت بن أبي الأظفح الأنصاري .

قال : وفيه دليل على أن عمر كان منعه في ذلك خلاف منعه أبي بكر ، ولكنه سلم للقضاء عن له الحكم والإمضاء ، ثم كان بعد في خلافته يقضى به ويفى ، ولم يخالف أبا بكر في شيء منه مادام العبي صغيرا لا يميز ، ولا يخالف لهما من الصحابة .

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخيرة عن عطاه الخراساني عن ابن عباس قال : « طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه عاصم ، ولقيها تحمله بمحسر وقد فطم ومشى فأخذ بيده لينزع عنها وتازعها إياه حتى أوجع الغلام وبكى ، وقال : أنا أحق بابني منك ، فاختصا إلى أبي بكر فقصى لهما به وقال : ربيها وفراشها وجرها خير له منك حتى يشب ويختار نفسه . »

ومحسر : سوق بين قباء والمدينة .

وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال : « خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر رضي الله عنه ، وكان طلقها ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : الأم أعطف وألطف وأرحم وأحن وأخبر وأرأف ، هي أحق بولدها ما لم تزوج . »

وذكر عن معمر قال : سمعت الزهري يقول : « إن أبا بكر رضي الله عنه قضى على عمر رضي الله عنه في ابنه مع أمه وقال : أمه أحق به ما لم تزوج . »

فلن قيل : فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الأم أولا ؟ ثم بينه وبين ابنته ؟ أو وقعت مرة واحدة بينه وبين إحداهما .

قيل : الأمر في ذلك قريب لأنها إن كانت من الأم فواضح ، وإن كانت من ابنته فقضاء الصديق رضي الله عنه لما يدل على أن الأم أولى .

والولاية على الطفل نوعان نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال والنكاح ، ونوع تقدم فيه الأم على الأب ، وهي ولاية الحضانة والرضاع ، وقدم كل من الأبوين فيما جعل له من ذلك تمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلى ذلك من أبويه ، وتحصل به كفايته .

ولما كان النساء أعرف بالترية وأقدر عليها وأصبر وأرأف وأفرغ لها لذلك قدمت الأم فيها على الأب . ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الأب فيها على الأم .

فتقدم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة ، والاحتياط للأطفال والنظر لهم ، وتقديم الأب في ولاية المال والزواج كذلك .

إذا عرف هذا ، فهل قدمت الأم لكون جهتها مقيدة على جهة الأبوة في الحضانة ، فقدمت لأجل الأمومة ؟ أو قدمت على الأب لكون النساء أقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور ؟ فيكون تقديمها لأجل الأمومة ؟

ففي هذا الناس قولان ، وهما قولان في منذهب أحد يظهر أثرهما في تقديم نساء العصبة على أقارب الأم ، أو بالعكس كأم الأم وأم الأب ، والأخت من الأب والأخت من الأم ، والخالدة والعمة ، وبخالدة الأم وبخالدة الأب ، ومن يدل من الخالات والعلمات بأم ، ومن يدل منهن بأب ، ففيه روايتان عن الإمام أحمد ، إحداهما تقدم أقارب الأم على أقارب الأب ، والثانية وهي أصح دليلاً واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية تقديم أقارب الأب .

وهذا هو الذي ذكره الخرق في مختصره فقال : والأخت من الأب أحق من الأخت من الأم ، وأحق من الخالدة ، وخالدة الأب أحق من خالدة الأم .

وعلى هذا فأم الأب مقدمة على أم الأم كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين عنه ، وعلى هذه الرواية فأقارب الأب من الرجال مقدمون على أقارب الأم ، والأخ للأب أحق من الأخ للأم ، والعلم أولى من الخال هذا إن قلنا إن لأقارب الأم من الرجال مدخلا في الحضنة . وفي ذلك وجهان في منذهب أحد والشافعي : أحدهما : أنه لا حضنة إلا للرجل من العصبة محرم . أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصبة أو وارث .

والثاني : أن لم الحضنة والتفريع على هذا الوجه . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وهذا يدل على رجحان جهة الأبوة على جهة الأمومة في الحضنة وأن الأم إنما قدمت لكونها أنثى لا لتقديم جهتها ، إذ لو كانت جهتها راجحة لرجح رجالها ونسائها على الرجال والنساء من جهة الأب ، ولما لم يرجح رجالها اتفاقاً فذلك النساء ، وما الفرق المؤثر ؟ .

وأيضاً فإن أصول الشرع وقواعده شاهدة بتقدم أقارب الأب في الميراث وولاية النكاح ، وولاية الموت وغير ذلك . ولم يعمد في الشرع تقديم قرابة الأم على قرابة الأب في حكم من الأحكام ، فمن قدمها في الحضنة فقد خرج عن موجب الدليل .

فالمصواب في المأخذ هو أن الأم إنما قدمت لأن النساء أرفق بالطفل وأخبر بربيته وأصبر على ذلك ، وعلى هذا فالخلة أم الأب أولى من أم الأم ، والأخت للأب أولى من الأخت للأم ، والعمة أولى من الخالدة كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين .

وعلى هذا فتقدم أم الأم على أب الأب . كما تقدم الأم على الأب . وإذا تقرر هذا الأصل فهو أصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه . بل إن اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الأنثى على الذكر . فتقدم الأخت على الأخ والعمة على العم ، والخالدة على الخال . والخلدة على الجد ، وأصله تقديم الأم على الأب . وإن اختلفت القرابة قدمت قرابة الأب على قرابة الأم . فتقدم الأخت للأب على الأخت للأم ، والعمة على الخالدة . وعمة الأب على خالته . وهلم جرا .

وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد . وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الإسلام شريح . كما روى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن الحرث قال : اختصم عم وخال إلى شريح ، فقضى به للعم ، فقال الخال : أنا أنفق عليه من مالى . فدفعه إليه شريح .

ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض . مثاله أن الثلاثة وأحمد في إحدى روايته يقدمون أم الأم على أم الأب . ثم قال الشافعي في ظاهر مذهبه ، وأحمد في المنصوص عنه : تقدم الأخت للأب على الأخت للأم ، فتركوا القياس .

وعرفه أبو حنيفة رحمه الله والمزني وابن سريج ، فقالوا : تقدم الأخت للأُم على الأخت للأب ، قالوا :
لأنها تدل بالأُم ، والأخت للأب بالأب ، فلما قدمت الأم على الأب قدم من يدل بها على من يدل به .

ولكن هذا أحد تناقضنا من الأول ، لأن أصحاب القول الأول جروا على القياس ، والأصول في تقديم
قربة الأب على قربة الأم ، وخالفوا ذلك في أم الأم وأم الأب ، وهؤلاء تركوا القياس في الموضعين
وقدموا القربة التي أعزها الشرع ، وأعزوا القربة التي قللها ، ولم يمكنهم تقديمها في كل موضع فقدموها
في موضع وأخروها في غيره مع تساويهما . ومن ذلك يقدم الشافعي في الجليلد الحالة على العمة مع تقديم
الأخت للأب على الأخت للأُم ، وطرد قواسم في تقديم أم الأم على أم الأب ، فوجب تقديم الأخت للأُم والحالة
على الأخت للأب والعمة .

وكذلك من قدم من أصحاب أحد الحالة على العمة ، وقدم الأخت للأب على الأخت للأُم كقول القاضي
وأصحابه وصاحب المغني فقد تناقضوا .

فإن قيل : الحالة تدل بالأُم ، والعمة تدل بالأب ، فكما قدمت الأم على الأب قدم من يدل بها ، ويزيده
بيانا كون الحالة أم ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ، فالعمة بمنزلة الأب .

قيل : قد بينا أنه لم يقدم الأم على الأب لقوة الأمومة وتقدم هذه الجهة ، بل لكونها أمي ، فإذا وجد
عمة وخالة فالعمة التي قدمت له الأم موجود ليهما ، وامتنازت العمة بأنها تدل بأقوى القربتين وهي قربة
الأب ، والنبي صلى الله عليه وسلم قضى بابتة حزة لخالتها ، وقال : « الحالة أم » حيث لم يكن لها مزاحم من
أقارب الأب يساويها في درجتها .

فإن قيل : فقد كان لها عمة وهي صفية بنت عبد المطلب أخت حزة ، وكانت إذ ذاك موجودة في المدينة ،
فلما هاجرت وشهدت الخلق ، وقتلت رجلا من اليهود كان يطيف بالحصن التي هي فيه ، وهي أول امرأة
قتلت رجلا من المشركين ، وبقيت إلى خلافة عمر رضي الله عنه ، فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الحالة عليها ،
وهذا يدل على تقدم من في جهة الأم على من في جهة الأب .

جوابي : إنما يدل هذا إذا كانت صفية قد نازعت معهم وطلبت الحضنة فلم يقض لها بها بعد طلبها ، وقدم
عليها الحالة ، هذا إذا كانت لم تنع منها لمعجزها عنها ، فلما توفيت سنة عشرين عن ثلاث وسبعين سنة ، فيكون
لها وقت هذه الحكومة بضعا وخمسين سنة ، فيحتمل أنها تركتها لمعجزها عنها ، أو لم تطلبها مع قدرتها عليها ،
والحضنة حق للمرأة . فإذا تركتها انتقلت إلى غيرها .

وبالجملة فلما يدل الحديث على تقديم الحالة على العمة ، إذا ثبت أن صفية خاصمت في ابنة أخيها
وطلبت كفالها ، فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحالة وهذا لا يسيئ إليه .

ومن ذلك أن مالكا لما قدم أم الأم على أم الأب قدم الحالة بعدها على الأب وأمّه ، واختلف أصحابه في
تقديم حالة الخالة على هؤلاء على وجهين ، فأحد الوجهين تقديم حالة الحالة على الأب نفسه ، وعلى أمّه ،
وهذا في غاية البعد ، فكيف يقدم قربة الأم وإن بعدت على الأب تنسبه على قريته ، مع أن الأب وأخاويه
أشفق على الطفل وأرعى لمصلحته من قربة الأم ، فإنه ليس لليتم مجال ولا ينسب إليهم بل هو أجني منهم ،
ولما نسب وولاه إلى أقارب أبيه وهم أولى به يعقلون عنه . ويعتقون عليه عند الجمهور ويتوارثون بالتعصيب
وإن بعدت القرابة بينهم ، بخلاف قربة الأم فإنه لا يثبت فيها ذلك ، ولا توارث فيها إلا في أهلكها ، وأول درجة

من فروجها ونعم ولدها . فكيف تقدم هذه القرابة على الأبى ، ومن في جهته ولا سيما إذا لم يلزم بتقديم خالة الخالة على الأب نفسه وعلى أمه ، فهذا القول مما تأباه أصول الشريعة وتوافقها ، وهذا نظير إحدى الروايتين عن أحمد في تقديم الأخت من الأم والخالة على الأب ، وهذا أيضا في غاية البعد ومخالفة القياس .

وحجة هذا القول أن كليهما تليان بالأم المقدمة على الأب فيقدمان عليه وهذا ليس بصحيح ، فإن الأم لما سالت الأب في الدرجة وامتازت عليه بكونها أقوم بالحضانة وأقدر عليها وأصبر قدمت عليه ، وليس كذلك الأخت من الأم ، أو الخالة مع الأب ، فليهما لاساويانه وليس أحد أقرب إلى ولده منه ، فكيف تقدم عليه بنت امرأته أو أختها ، وهل جعل الله الشفقة فيما أكل منه ؟ .

ثم اختلف أصحاب أحمد في فهم نصه هذا على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه إنما قدمها على الأب لأنوثنها ، فعل هذا تقدم نساء الحضنة على كل رجل ، فتقدم خالة الخالة وإن عات ، وبنت الأخت على الأب .

الثاني : أن الخالة والأخت للأم لم تلييا بالأب ، وهما من أهل الحضنة ، فتقدم نساء الحضنة على كل رجل إلا على من أدلين به فلا يقدمن عليه لأتهن فرعه ، فعل هذا الوجه لا تقدم أم الأب على الأب ولا الأخت والعمة عليه ، وتقدم عليه أم الأم والخالة والأخت للأم ، وهذا أيضا ضعيف جدا إذ يستلزم تقديم قرابة الأم البعيدة على الأب وأمه . ومعلوم أن الأب إذا قدم على الأخت للأب تقدمه على الأخت للأم أولى لأن الأخت للأب مقدمة عليها ، فكيف يقدم على الأب نفسه ؟ هذا تناقض بين .

الثالث : تقدم نساء الأم على الأب وأمهاته وسائر من في جهته ، قالوا : فعل هذا فكل امرأة في درجة رجل تقدم عليه ، ويقدم من أدل بها على من أدل بالرجل ، فلما قدمت الأم على الأب وهي في درجته قدمت الأخت من الأم على الأخت من الأب ، وقلمت الخالة على العمة .

هذا تقرير ما ذكره أبو البركات ابن تيمية في عمره من تنزيل نص أحمد على هذه المحامل الثلاثة ، وهو مخالف لعلمة نصوصه في تقديم الأخت للأب على الأخت للأم ، وعلى الخالة ، وتقدم خالة الأب على خالة الأم ، وهو الذي لم يذكر الخرق في خصمه غيره ، وهو الصحيح ، وخرجهما ابن عقيل على الروايتين في أم الأم وأم الأب ، ولكن نصه ما ذكره الخرق ، وهذه الرواية التي حكاهما صاحب المهر ضعيفة مرجوحة ، فلهذا جاءت فروعها ولوازمها أضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة منجبه .

وقد ضبط بعض الأصحاب هذا الباب بضابط فقال : كل عصة فإنه يقدم على كل امرأة هي أبعد منه ويتأخر عن هي أقرب منه ، وإذا تساوى فعل وجهين .

فعل هذا الضابط يقدم الأب على أمه وعلى أم الأم ومن معها ، ويقدم الأخ على ابنته وعلى العمة ، وانعم على عمه الأب ، وتقدم أم الأب على جد الأب ، وفي تقديمها على أب الأب وجهان ، وفي تقديم الأخت للأب على الأخ للأب وجهان ، وفي تقديم العمة على العم وجهان .

والصواب تقديم الأنثى مع التساوى كما قدمت الأم على الأب لما استويا ، فلا وجه لتقديم الذكر على الأنثى مع تساويها له وامتيازها بقوة أسباب الحضنة والتربية فيها .

واعتطف في بنات الإخوة والأخوات هل يقدمن على الخالات والعمات ؟ أو يقدمن الخالات والعمات عليهن ؟ حل وجهين : أحدهما أن الحالة والعمة تدليان بأخوة الأم والأب ، وبنات الإخوة والأخوات يدلبن ببنوة الأب ، فمن قدم بنات الإخوة راحى قوة البنوة على الأخوة وليس ذلك بمجيد ، بل الصواب تقديم العمة والحالة لوجهين :

أحدهما : أنها أقرب إلى الطفل من بنات أخيه ، فإن العمة أخت أبيه ، وابنة الأخ ابنة ابن أبيه ، وكذلك الحالة أخت أمه ، وبنات الأخت من الأم أو الأب بنت أمه أو أبيه ، ولا ريب أن العمة والحالة أقرب إليه من هذه القرابة .

الثاني : أن صاحب هذا القول إن طرد أصله ثرمه ملائقيل له به من تقديم بنت الأخت وإن نزلت على هذه الحالة إلى هي أم ، وهذا فسد من القول ، وإن خصي ذلك ببنت الأخت دون من سفل منها تنافس . واختلاف أصعب أحد أيضا في الجدة والأخت للأب أيها أولى ؟ فالجواب أن الجدة أولى منها ، وحكي القاضي في المبرد وجهها أنها أولى منه ، وهذا يحىء على أحد التأويلات التي تأول عليها الأصحاب نص أحد وقد تقدمت .

ومما بين صحة الأصل المتقدم أنهم قالوا : إذا عدم الأمهات ومن في جهنم انتقلت الحضانة إلى العصبات وقدم الأقرب فالأقرب منهم كما في الميراث ، فهذا جار على القياس ، فيقال لهم : فهنا راعيت هنا في جنس القرابة فقدمت قرابة القوة الراجحة على الضعيفة المرجوحة ، كما فعلتم في العصبات . وأيضا فإن الصحيح في الأخوات عندكم أنه يقدم منهن من كانت لأبوين ثم من كانت لأب ثم من كانت لأم ، وهذا صحيح موافق لأصول والقياس ، لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم على قرابة الأب جاء التناقض ، وتلك الفروع المشكلة المتناقضة .

وأيضا فقد قالوا بتقديم أمهات الأب والجدة على الخالات والأخوات للأم ، وهو الصواب الموافق لأصول الشرع ، لكنه مناقض لتقديمهم أمهات الأم على أمهات الأب ، ويناقض تقديم الحالة والأخت للأم على الأب ، كما هو أحد الروايتين عن أحمد رحمه الله ، والقول بتقديم الشافعي رحمه الله ، ولا ريب أن القول به اطرده للأصل ، لكنه في غاية البعد من قياس الأصول كما تقدم .

ويلزمهم من طرده أيضا تقديم من كان من الأخوات لأم على من كان منهن لأب ، وقد ألزمه أبو حنيفة رحمه الله والمزني وابن سريج ، ويلزمهم من طرده أيضا تقديم بنت الحالة على الأخت للأب ، وقد ألزمه زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ، ولكن أبو يوسف رحمه الله استثنى ذلك وقدم الأخت للأب كقول الجمهور ، ورواه عن أبي حنيفة رحمه الله .

ويلزمهم أيضا من طرده تقديم الحالة والأخت للأم على الجدة أم الأب ، وهذا في غاية البعد والوهن ، وقد ألزمه زفر ، ومثل هذا من المقاييس التي حذر منها أبو حنيفة رحمه الله لأصحابه وقال : لا تأخذوا بمقاييس زفر ، فإنكم إن أخذتم بمقاييس زفر حرمت الحلال وحلقت الحرام .

وقد رام بعض الأصحاب ضبط هذا الباب بضابط زعم أنه يتخلص به من التناقض فقال : الاعتناء في الحضانة بالولادة المتحققة وهي الأمومة ، ثم الولادة الظاهرة وهي الأبوة ، ثم الميراث ، قال : ولذلك تقدم

الأخت من الأب على الأخت من الأم وعلى الحالة ، لأنها أقوى إرثاً حينها ، قال : ثم الإدلاء ، فتقدم الحالة على العمة لأن الحالة تدل بالأم والعمة تدل بالأب ، فذكر أربع أسباب للحضانة مرتبة : الأمومة ، ثم بعدتها الأبوة ، ثم بعدهما الميراث ، ثم الإدلاء .

وهذه طريقة صاحب المستوعب وما زادت هذه الطريقة إلا لتناقصا وبعدا عن قواعد الشرع ، وهى من أفسد الطرق ، وإنما يتبين فسادها بالوزمها الباطلة : فإنه إن أراد بتقديم الأمومة على الأبوة تقديم الأم ومن في جهتها على الأب ومن في جهته ، كانت تلك الوازم الباطلة المتقدمة من تقديم الأخت للأم وبنت الحالة على الأب وأمه ، وتقديم الحالة على العمة . وتقديم حالة الأم على الأب وأمه ، وتقديم بنات الأخت من الأم على أم الأب . وهذا مع مخالفته لنصوص إمامه فهو مخالف لأصول الشرع وقواعده .

وإن أراد أن الأم نفسها تقدم على الأب فهذا حق ، لكن الشأن في مناهل هذا التقديم هل هو لكون الأم ومن في جهتها يقدم على الأب ومن في جهته ، أو لكونها أنثى في درجة ذكر ، وكل أنثى كانت في درجة ذكر قدمت عليه مع تقديم قرابة الأب على قرابة الأم وهذا هو الصواب كما تقدم .

وكذلك قوله ثم الميراث إن أراد به أن المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصحيح ، وطرده تقديم قرابة الأب على قرابة الأم لأنها مقدمة عليها في الميراث فتقدم الأخت على العمة والحالة .

وقوله وكذلك تقديم الأخت للأب على الأخت للأم والحالة ، لأنها أقوى إرثاً حينها ، فيقال لم يكن تقديمها لأجل الإرث وقوته ، ولو كان لأجل ذلك لكان العصباء أحق بالحضانة من النساء ، فيكون العم أولى من الحالة والعمة وهذا باطل .

وقد ضبط الشيخ في المعنى هذا الباب بضابط آخر فقال : فصل في بيان الأولى فالأولى من أهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء . وأولى لكل بها الأم ثم أمهاتها وإن عاون ، يقدم منهن الأقرب فالأقرب لأنهن نساء ولا تهن متحقق ، فهن في معنى الأم . وعن أحد أن أم الأب وأمهاها يقدمن على أم الأم ، فعل هذه الرواية يكون الأب أولى بالتقديم ، لأنهن يدلين به ، فيكون الأب بعد الأم ثم أمهاته ، والأولى هي المشهورة عند أصحابنا : فإن المقدم الأم ثم أمهاتها ، ثم الأب ثم أمهاته ، ثم الجد ثم أمهاته ثم جد الأب ثم أمهاته ، وإن كن غير وارثات ، لأنهن يدلن بعصية من أهل الحضانة بخلاف أم الأب الأم .

وحكى عن أحد رحمه الله رواية أخرى : أن الأخت من الأم والحالة أحق من الأب ، فتكون الأخت من الأبوين أحق منه ومنهما ومن جميع العصباء ، والأولى هي المشهورة من الملعب ، فإن انقضى الآباء والأمهات انتقلت الحضانة إلى الأخوات فتقدم الأخت من الأبوين ، ثم الأخت من الأب ، ثم الأخت من الأم ، وتقدم الأخت على الأخ لأنها امرأة من أهل الحضانة ، فقدمت على من في درجتها من الرجال كالأم تقدم على الأب . وأم الأب على أب الأب ، وكل جلة في درجة جد تقدم عليه ، لأنها تلى الحضانة بنفسها ، والرجل لا يليها بنفسه .

وفيه وجه آخر أنه يقدم عليها ، لأنه عصبية بنفسه ، والأول أولى :

وفي تقديم الأخت من الأبوين أو من الأب على الجد وجهان ، وإذ لم تكن أخت فالأخ للأبوين أولى ، ثم الأخ للأب ، ثم ابنتها ، ولا حضانة للأخ من الأم لما ذكرنا .

فإذا صاروا حضنة للمخالات على الصحيح ، وتربيتين فيها كترتيب الأخوات .
ولا حضنة للأخوال ، فإذا صاروا لصبرات للعمات ، ويقدمن على الأعمام كتقديم الأخوات على الإخوة
ثم المم للأوين ، ثم المم للأب ، ولا حضنة للمم من الأم ثم ابنتها ، ثم إلى مخالات الأب على قول المرقى .
وعلى القول الآخر إلى مخالات الأم ، ثم إلى عمات الأب .
ولا حضنة لعمات الأم . لكن يدين بأم الأم ، ولا حضنة له .

وإن اجتمع شخصان أو أكثر من أهل الحضنة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة ، انتهى كلامه .
وهذا خبر مما قبله من الضوابط . ولكن فيه تقديم أم الأم وإن علت على الأب وأمهاته ، فإنه يرد تقديم
من في جهة الأم على من في جهة الأب جاءت تلك القوازم الباطلة ، وهو لم يطرده ، وإن قدم بعض من في جهة
الأب على بعض من في جهة الأم كما فعل طوبل بالفرق ، وبمناط التقديم ، وفي إثبات الحضنة للأخت
من الأم دون الأخ من الأم ، وهو في درجتها ومساوئها من كل وجه . فإن كان ذلك لأنوثتها وهو ذكر ،
انتفض برجال العصة كلهم ، وإن كان ذلك لكونه ليس من العصة والحضنة لا تكون لرجل إلا أن
يكون من العصة ، قيل فكيف جاءت موهها لفساء ذوى الأرحام مع مساواة قرابتهن لقربته من في درجتهن
من المذكور من كل وجه . فلما أن تعتبرا الأنوثة فلا تجعلوها الذكر . أو الميراث فلا تجعلوها لغير وارث .
أو القرابة فلا تمنعوا منها الأخ من الأم والمخال وأبا الأم . أو التعصيب فلا تعطوها لغير عصة .

فإن قلتم : بقى قسم آخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقرابة في النساء : قيل : هو مخالف
لباب الولايات وباب الميراث ، والحضنة ولاية على الطفل . فإن سلكتم بها مسلك الولايات فخصوها بالأب
والجد . وإن سلكتم بها مسلك الميراث فلا تعطوها لغير وارث . وكلاهما خلاف قولكم وقول الناس أجمعين .
وفي كلامه أيضا تقديم ابن الأخ وإن نزلت درجته عن الحالة التي هي أم وهو في غاية البعد ، ومجهول
الأصحاب إنما جمعوا أولاد الإخوة بعد أب الأب والعمات وهو الصحيح . فإن الحالة أخت الأم وبها تنزل .
والأم مقلبة على الأب . وابن الأخ إنما ينزل بالأخ الذي ينزل بالأب فكيف يقدم على الحالة ، وكلنا العمة
أخت الأب وشقيقته فكيف يقدم ابن ابنة عليها .

وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية بضابط آخر فقال : أقرب ما يضبطه باب الحضنة
أن يقال : لما كانت الحضنة ولاية تعتمد الشفقة والتربية والملاطفة ، كان أحق الناس بها أقومهم به
الصفات وهم أقاربه ، يقدم منهم أقربهم إليه ، وأقومهم بصفات الحضنة ، فإن اجتمع منهم لثان فصاعدا
فإن استوت درجتهن قدم الأنثى على الذكر ، فتقدم الأم على الأب ، والجدة على الجد ، والحالة على المخال
والعمة على المم ، والأخت على الأخ ، فإن كانا ذكرين أو أثنين قدم أحدهما بالقرعة ، يعني مع استواء
درجتهما وإن اختلفت درجتهما من الطفل ، فإن كانوا من جهة واحدة قدم الأقرب إليه ، فتقدم الأخت على
ابنتها ، والحالة على حالة الأبوين ، وحالة الأبوين على حالة الجد ، والجدة والجد أبو الأم على الأخ للأم ،
هذا هو الصحيح ، لأن جهة الأبوة والأمومية في الحضنة أقوى من جهة الأخوة فيها ، وقيل : يقدم الأخ للأم
لأنه أقوى من أب الأم في الميراث والوجهان في مذهب أحمد .

وفيه وجه آخر : لاجتماع الأخت من الأم بحال لأنه ليس من العصبات ، ولا من نسله الحضنة ، وكذلك الخال أيضا ، فإن صاحب هذا الوجه يقول لاجتماع له ، ولا نزاع أن أبا الأم وأمهات أولي من الخال ، وإن كانوا من جهتين كقرابة الأم وقرابة الأب مثل العم ، والخالة والأخت للأب ، والأخت للأم ، ولم الأب ، وأم الأم ، وخالة الأب . وخالة الأم قدم من في جهة الأب في ذلك كله على إحدى الروايتين فيه ، وهذا سببه إذا استوت درجاتهم أو كانت جهة الأب أقرب إلى النطف .

وأما إذا كانت جهة الأم أقرب . وقرابة الأب أبعد كام الأم ، وأم أب الأب ، وخالة الطفل ، وعمه أبيه فقد تقابل الزوجان ، ولكن يقدم الأقرب إلى النطف لقوة شقيقته وحسنه على شقيقة الأبعد .

يروى أنهم قرابة الأب فأما يقدمها مع مسلوقة قرابة الأم لها ، فأما إذا كانت أبعدا منها قدمت قرابة الأم القوية ولا يلزم من تقديم القرابة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها أحد . فهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب وجوبا على القياس الشرعي ، وأطرا دها وموافقها لأصول الشرع . فأى مسألة وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل ، ومع سلامته من التناقض ، ومناقضة قياس الأصول . وبالله التوفيق .

وقوله : ه أنت أحق به مالم تنكحى ه فيه دليل على أن الحضنة حق للأم . وقد اختلف الفقهاء هل هي للحاضن أو عليه ؟ على قولين : في مذهب أحد مالك رحمهما الله . وينبئ عليهما هل إن له الحضنة أن يسقطها فيزول عنها ؟ على قولين ، وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حضنته إلا بأجرة إن قلنا الحق له . وإن قلنا الحق عليه وجب خدمته مجانا . وإن كان الحاضن فقيرا فله الأجرة على القولين ، وإذا وهبت الحاضنة للأب وقلنا : الحق لها لزمت الحبة ولم ترجع فيها . وإن قلنا الحق عليها فلها العود إلى طلبها .

والفرق بين هذه المسألة وبين مالم ثبت بعد كهيبة الشفقة قبل البيع حيث لا تترجم في أحد القولين . أن الحبة في الحضنة قد وجد سببا فصار بمنزلة ما قد وجد . وكذلك إذا وهبت المرأة نفقتها لزوجها شهرا لزمت الحبة ولم ترجع فيها . هذا كله كلام أصحاب مالك رحمهم الله وتفرعهم .

والصحيح أن الحضنة حق لها وعليها إذا احتاج الطفل إليها ، ولم يوجد غيرها ، وإن اتفقت هي وولي الطفل على نقلها إليه جاز . والمقصود أن في قوله صلى الله عليه وسلم : ه أنت أحق به دليلا على أن الحضنة حق لها .

وقوله : ه مالم تنكحى ه اختلف فيه : هل هو تعليل ؟ أو توقيت ؟ على قولين يبتنى عليهما مالو تزوجت وسقطت حضانتها ، ثم طلقت فهل تعود الحضنة ؟

فإن قيل : اللفظ تعليل عادى الحضنة بالطلاق . لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها . وعلة سقوط الحضنة التزويج . فإن طلقت زالت العلة زال حكمها . وهذا قول الأكثرين منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة رحمهم الله . ثم اختلفوا فيها إذا كان الطلاق رجعيا هل يعود حقها بمجرد أو يتوقف عودها على انقضاء العلة ؟ على قولين . ومما في مذهب أحمد والشافعي رحمهما الله : أحدهما : تعود بمجرد . وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله . والثاني : لا تعود حتى تنقضى العلة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والمزني ، وهذا كله تفرع على أن قوله : ه مالم تنكحى ه تعليل ، وهو قول الأكثرين .

وقال مالك رحمه الله في المشهور من مذهب : إذا تزوجت ودخل بها لم يعد حقها من الحضنة وإن طلقت ، قال بعض أصحابه : وهذا بناء على أن قوله ه مالم تنكحى ه التوقيت ، أى حلت من الحضنة موقت إلى حين

نكاحك ، فإذا نكحت انقضت وقت الحضانة فلا تعود بعد انقضاء وقتها كما لو انقضت وقتها بطرح الطفل ، واستغناؤه عنها .

وقيل بعض أصحابه : يعود حقها إذا فارقها زوجها كقول الجمهور ، وهو قول المفردة وابن أبي حازم . قالوا : لأن المقتضى لحقها من الحضانة هو قرابتها الخاصة ، وإنما عارضها مانع النكاح لما يوجب من إطفاء الطفل واشتغالها بحقوق الزوج الأجنبي عنه عن مصالحه ، ولما فيمن تغيبته وتربيته في نعمة غير أهله . وعليهم في ذلك منة وغضاضة . فإذا انقطع النكاح بموت أو فرقة زال المانع . والمقتضى قائم قريب عليه أثره ، وهكذا كل من قام به من أهل الحضانة مانع منها ككفر أو رق أو فسق أو بدو ، فإنه لاحضانة له ، فلا تزال الموانع عاد حقهم من الحضانة ، فهكذا النكاح والفرقة .

وأما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي أو بوقفه على انقضاء العدة . فأخذت كون الرجعية زوجة في عامة الأحكام ، فإنه يثبت بينهما التوارث والنفقة . ويصح منها الظهار والإبلاء ، ويحرم أن يأخذ عليها أخوها أو عمتها أو خالتها أو أربعا سواها وهي زوجة . فمن راعى ذلك لم تعد إليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضي العدة فتبين حيثل .

ومن أعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال : قد عزها عن فراشه ولم يبق لها عليه قسم ولا لها به شغل . والعلة التي سقطت الحضانة لأجلها قد زالت بالطلاق . وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المفتي : وهو ظاهر كلام الشرحي ، فإنه قال : وإذا أخذ الولد من الأم إذا تزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالة .

وقوله : « ما لم تنكح » اختلف فيه هل المراد به مجرد العقد أو العقد مع الدخول ؟ وفي ذلك وجهان : أحدهما : أن بمجرد العقد تزول حضانتها ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله ، لأنه بالعقد يملك الزوج منافع الاستمتاع بها ، ويملك نعمها من حضنة الولد .

والثاني : أنها لا تزول إلا بالدخول . وهو قول مالك ، فإن بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة ، والحديث يحتمل الأمرين ، والأشبه بسقوط حضانتها بالعقد لأنها حيثل صارت في مظنة الاشتغال عن الولد ، والجهل للدخول ، وأخذها حيثل في أسبابه ، وهذا قول الجمهور .

الاختلاف في سقوط الحضانة بالنكاح

واختلف الناس في سقوط الحضانة بالنكاح على أربعة أقوال :

أحدها سقوطها به مطلقا سواء كان المصون ذكرا أو أنثى ، وهذا لمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في المشهور عنه ، قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم . وقضى به شريح .

والقول الثاني : أنها لا تسقط بالتزويج بحال ، ولا فرق في الحضانة بين الأم وذوات البهائم ، وحكي هذا المذهب عن الحسن البصري ، وهو قول أبي همدان حرم .

والقول الثالث : أن الطفل إن كان بنتا لم تنقطع الحضانة بتكاح أمها ، وإن كان ذكرا سقطت ، وأخذت إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله ، نص عليها رواية مهنا بن يحيى الشافعي فقال : إذا تزوجت الأم وبنتها صغير أخذت بنتها ، قيل له : وبالطرية حلق الصبي ؟ قال : لا ، بالطرية تكون مع أمها إلى سبع سنين ، وتعلق

هذه الرواية فهل يكون بينهما إلى سبع سنين أو إلى أن يبلغ ؟ على روايةين . قال ابن أبي موسى : وعن أحمد أن الأم أحق بحضنة البنت وإن تزوجت إلى أن تبلغ .

والقول الرابع : أنها إذا تزوجت بنصيب من الطفل لم تسقط حضانتها . ثم اختلف أصحاب هذا القول على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن المشروط أن يكون الزوج نسيا للطفل فقط ، وهذا ظاهر قول أصحاب أحمد رحمه الله .

الثاني : أنه يشترط أن يكون مع ذلك ذارح محرم ، وهو قول أصحاب أبي حنيفة رحمه الله .

الثالث : أنه يشترط أن يكون بين الزوج وبين الطفل إيلاد ، بأن يكون نجدا للطفل ، وهذا قول مالك رحمه الله وبعض أصحاب أحمد رحمه الله ، فهذا تحرير المذهب في هذه المسألة .

فأما حجة من أسقط الحضنة بالزواج مطلقا فلا ثالث حجج : إحداهما حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره . الثانية : اتفاق الصحابة على ذلك ، وقد تقدم قول الصديق لعمر رضي الله عنهما : «لها أحق به ما لم تزوج» وموافقة عمر رضي الله عنه له على ذلك ، ولا يخالف لهما من الصحابة البقية ، وقضى به شريح والقضاة بعده إلى اليوم في سائر الأعصار والأمصار . الثالثة : ما رواه عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج ، حدثنا أبو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : «كانت امرأة من الأنصار تحت رجل من الأنصار فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد ، فخطبها عم ولدنا ، ورجل آخر إلى أبيها فأفكح الآخر ، ف جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أنكحني أبي رجلا لا أريده وترك عم ولدي ، فأخذ مني ولدي ، فعدا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباهما فقال : أنت الذي لا تكاح لك أذهب فانكحني عم ولدك » فلم ينكر أشعث الولد منها لما تزوجت ، بل أنكحها عم الولد لتبقى لها الحضنة ، ففيه دليل على سقوط الحضنة بالانكاح ويقاؤها إذا تزوجت بنصيب من الطفل .

واغترض أبو محمد بن حزم على هذا الاستدلال بأن حديث عمرو بن شعيب صحيح ، وحديث أبي سلمة هذا مرسل ، وفيه مجهول .

والاعتراضان ضعيفان . فقد بينا احتجاج الأئمة بصور رضي الله عنه في تصحيحهم حديثه . وإذا تعارض معنا في الاحتجاج برجل قول ابن حزم وقول البخاري وأحمد وابن المديني والحميدي وإسحاق بن راهويه رحمهم الله ، وأمثالهم لم نلتفت إلى سواهم .

وأما حديث أبي حنيفة هذا فلأن أبا سلمة من كبار التابعين . وقد حكى القصة عن الأنصارية ولا ينكر إسناده لما فلا يتحقق الإرسال ، ولو تحقق فرسل جيله شواهد مرفوعة وموقوفة ، وليس الاعتماد عليه وحده . وعنى بالمجهول الرجل الصالح الذي شهد له أبو الزبير بالصلاح . ولا ريب أن هذه الشهادة لا تعرف به ، ولكن المجهول إذا عدله الراوى عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحدا على أصح القولين ، فإن التعديل من باب الإخبار والحكم . لا من باب الشهادة ولا سيما التعديل في الرواية ، فإنه يكتفي فيه بالواحد ، ولا يزيده على أصل نصيب الرواية . هنا مع أن أحد القولين أن مجرد رواية العدل عن غيره تعديل له ، وإن لم يصرح بالتعديل . كما هو أحد الروايتين عن أحمد رحمه الله . وأما إذا روى عنه وصرح بتعديله خرج عن الجهالة إلى ترك لأجلها روايته . لا سيما إذا كان معروفا بالرواية عن الضعفاء والمجهين ، وأبو الزبير وإن كان فيه تليس

فليس معروفا بالتلبس عن المهيمن والضيفاء ، بل تلبس من جنس تلبس السلف لم يكونوا يلبسون من متهم ولا مجروح ، وإنما كثر هذا النوع من التلبس في المتأخرين .

واحجج أبو محمد على قوله بما رواه من طريق البخاري عن عبد العزيز بن صبيح عن أنس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة يدي ، وانطلق في إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فليخدمك ، قال : فخدمته في السفر والحضر ، وذكر الخبر .

قال أبو محمد : فهذا أنس في حضنة أمه ولها زوج ، وهو أبو طلحة يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا الاحتجاج في غاية السقوط والخير في غاية الصحة ، فإن أحدا من أقارب أنس لم يتزوج أمه فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير لم يشرب ولم يأكل وحده ، ولم يشرب وحده ولم يميز ، وأمّه مزوجة فحكم به أمه ، وإنما تم الاستدلال بهذه المقدمات كلها ، والتي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان لأنس من العمر عشر سنين فكان عند أمه ، فلما تزوجت أبا طلحة لم يأت أحد من أقارب أنس يتزوجها في ولدها ، ويقول قد تزوجت فلا حضنة لك وأنا أطلب انتزاعه منك . ولا ريب أنه لا يحرم على المرأة للزوجة حضنة ابنتها إذا اتفقت هي والزوج وأقارب الطفل على ذلك ، ولا ريب أنه لا يجب ، بل لا يجوز للحاكم أن يفرق بين الأم ولدها إذا تزوجت من غير أن يخصصها من له الحضنة ويطلب انتزاع الولد ، فلا احتجاج بهذه القضية بعد الاحتجاج وأبرده .

ونظير هذا أيضا احتجاجهم بأن أم سلمة إذ تزوجت برسول الله صلى الله عليه وسلم لم تسقط كفالتها لابنتها ، بل استمرت حضنتها ، فيعجبا من الذي نازع أم سلمة في ولدها ، ورغب أن يكون في سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

واحجج لهذا القول أيضا : بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأبنة حزة لخالتها ، وهي مزوجة . فحظر ، فلا ريب أن الناس في قصة ابنة حزة ثلاثة مأخذ : أحدها : أن النكاح لا يسقط الحضنة . الثاني : أن الحضنة إذا كانت بنتا فنكاح أمها لا يسقط حضنتها ويسقطها إذا كان ذكرا . الثالث : أن الزوج إذا كان نسيا من الطفل لم يسقط حضنتها ، ولا يسقط . فالاحتجاج بالقصة على أن النكاح لا يسقط الحضنة مطلقا لا يتم إلا بعد إبطال ذنبك الاحتمالين الآخرين .

شروط يجب توافرها في الحاضن

وقضاؤه صلى الله عليه وسلم بالولد أمه ، وقوله : أنت أحق به مالم تنكح ، لا يستفاد منه عموم القضاء لكل أم حتى يقضى به للأم وإن كانت كافرة أو رقيقة أو فاسقة أو مسافرة ، فلا يصح الاحتجاج به على ذلك ولا نفيه ، فإذا دل دليل منفصل على اعتبار الإسلام والحرية والديانة والإقامة لم يكن ذلك تخصيصا ، ولا تخافة لظاهر الحديث ، وقد اشترط في الحاضن ستة شروط : اتفاقهما في الدين ، فلا حضنة لكافر على مسلم لو جهن .

أحدهما : أن الحاضن حر يصح على تربية الطفل على دينه وأن ينشأ عليه ، ويترتب عليه فوصب بعد كبره وعقله انتقاله عنه ، وقد يغيره عن طرفة الله التي طهر عليها عباده فلا يربحها أبدا . والثاني : أن النبي صلى الله

عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يمجسانه ويمجسانه ، فلا يولد من غير المجانين وتنصيره للطفل المسلم .

فإن قيل : الحديث إما جاء في الأئمة خاصة ، قيل : الحديث يخرج مخرج الغالب إذ الغالب المتعاين نشأ الطفل بين أبيه ، فإن فقدنا الأيون أو أحدهما قام ولي الطفل من آثاره بمقامهما .

الوجه الثاني : أن الله سبحانه قطع الموالاة بين المسلمين والكفار ، وجعل المسلمين بعضهم أولياء بعضهم والكفار بعضهم أولياء بعض ، والحضانة من أقوى أسباب الموالاة التي قطعها الله بين الفريقين ، وقال أهل الرأي وابن القاسم وأبو ثور : ثبتت الحضانة لما مع كفرها ، وإسلام الولد ، واجتنبوا بما روى النسائي في سننه من حديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان : « أنه أسلم وأبنت امرأته أن تسلم ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إيتني وهي طفيل أم مشبة ، وقال رافع : إيتني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أقمي ناحية ، وقال لها : أقمي ناحية ، وقال لها : أقمي ناحية ، وقال لها : أقمي ناحية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اهدما ، قالت ليلي أيتها فأنظما .

قالوا : ولأن الحضانة لأكثرين : الرضاع وخدمة الطفل وكلامهم يفرق من الكافرة .

قال الآخرون : هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم من رافع بن سنان الأصمري الأوسي . وقد ضعفه إمام الملل يحيى بن حميد القطان ، وكان سفيان الثوري يحمل عليه ، وضعف ابن المنذر الحديث وضعفه غيره ، وقد اضطرب في القصة ، فروى أن الأخير كان بنتاً ، وروى أنه كان ابناً ، وقال الشيخ في المغني : وأما الحديث فقد روى على غير هذا الوجه ، ولا يشته أهل النقل ، وفي إسناده مقال قالوا ابن المنذر .

ثم إن الحديث قد يوجب به على صحة مذهب من اشترط الإسلام ، فإن الصبية لما مالبت إلى أمها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بهداية . قالت إلى أبيها ، وهذا يدل على أن كونها مع الكافر خلاف هدي الله الذي أراده من عباده ، ولو استقر جلها من أمها لكان فيه حجة ، بل أبطله الله سبحانه بدعوة رسول الله . ومن العجب أنهم يقولون : لا حضانة للفاسق ، فأى فسق أكبر من الكفر ، وأين الضرر المتوقع من الفاسق بنشأ الطفل على طريقته إلى الضرر المتوقع من الكافر ؟ مع أن الصواب أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعا وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعي رحمهما الله وغيرهم ، واشترطها في غاية البعد ، ولو اشترط في الحاضن العدالة لأضاع أطفال العالم ، ولعلمت المشقة على الأمة واشتد العنت ، ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفاسق بينهم لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين ، متى وقع في الإسلام انزعاع الطفل من أبيه أو أحدهما بفسقه ؟ وهذا في المخرج والنسب ، واستمرار العدل المتصل في سائر الأمصار والأصهار على خلافه ، بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية التكليف ، فإنه حاتم الوقوع في الأمصار والأصهار ، والقرى والبوادي ، مع أن أكثر الأولياء الذين يكونون ذلك فساق ، ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة قسما في تربية ابنة وتحضنته له ولا من تزويجه موليته ، والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق ، فإنه يحاط لابنته ولا يفيقها ، ويحرص على خيرها بمجهده ، وإن قدر خلاف ذلك ، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد ، والشارع يمكن في ذلك جعل الباعث الطبيعي ، ولو كان الفاسق مملوكا الحضانة ولاية التكليف لكان يباح هذه الأمة من أهم الأسور واختفاء الأمة بقتله ، وتولوث العمل به مقبها .

بأن تكثيرها في الطهر ، وهو الموضع المفضل ، فكيف يجوز فاعلم بحسينية ، وانتقل العمل بمثلها ، ولو كان الفسق يوجب الحضانة لكان من زنا أو شرب أو أتى بحرية أو طرقت بيته وبين أولادها الصغار ، فوالق لم يفرقه ، والله أعلم .
ثم العقل مشروط في الحضانة ، فلا حضانة لهنون ولا لمعتوه ولا لطفل ، لأن هؤلاء يحتاجون إلى من يحضنهم ويكفلهم ، فكيف يكونون كاطلين لغريم ؟

وأما اشتراط الحرية فلا ينهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك رحمه الله في حرله ولد من أمة : إن الأم أحق به إلا أن يتابع لفنتقل فيكون الأب أحق بها . وهذا هو الصحيح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تولد له والدة عن تولدها ، وقال : ومن فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة .

وقد قالوا : لا يجوز التفريق في البيع بين الأم وولدها الصغير . فكيف يفرض بينهما في الحضانة ؟ وعموم الأحاديث تمنع من التفريق مطلقا في الحضانة والبيع ، واستدلوا لم يكون منافضا لمملوكة السيد فهي مستغرقة في خدمته ، فلا يفرغ لحضانة الولد ممنوع ، بل حق الحضانة لما تقدم في أوقات حاجة الولد على حق السيد ، كما في البيع سواء .
وأما اشتراط خلوها من النكاح فقد تقدم .

وهاهنا مسألة ينبغي التنبيه عليها : وهي أنا إذا أسقطنا حقها من الحضانة بالنكاح ، ونقلناها إلى غيرها ، فاتفق أنه لم يكن له سواها لم يسقط حقها من الحضانة ، وهي أحق به من الأجنبي الذي يدفعه القاضي إليه ، وتربيته في حجر أمه ، ورأيه أصح له من تربيته في بيت أجنبي محض ، لأقربا بينهما توجب شفقتة ورحمته وحذره ، ومن المحال أن تأتي الشريعة بدفع مفصلة بمفصلة أعظم منها بكثير ، والتي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكما عاما كليا أن كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها في جميع الأحوال حتى يكون إثبات الحضانة للأم في هذه الحالة مخالفة للنص .

وأما اتحاد الدار : فإن كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والأخر مقيم فهو أحق ، لأن السفر بالولد الطفل ولا سيما إذا كان رضيعا إضرارا به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر الخلع من غيره ، وإن كان أحدهما منتقلا عن بلد لآخر للإقامة ، والبلد وطريقه خوفان أو أحدهما فالحق أحق ، وإن كان هو وطريقه اثنين ففيه قولان وهما روايتان عن أحمد رحمه الله . أحدهما : أن الحضانة للأب ليعتد من تربية الولد وتأديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي ومهما الله وقضى به شريح . والثانية : أن الأم أحق . وفيها قول ثالث : إن كان المقتل هو الأب فالأم أحق به ، وإن كان الأم ، فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به . وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق وهذا قول الحنفية ، وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى : أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق . وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه .

فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له والأمنع الإقامة أو التقله ، فأعجبا كان أنفع له وأهون وأحفظ روي . ولا تأثير للإقامة ولا تقله ، هذا كله ما لم يرد أحدهما بالقله مضارة الآخر ، وانزع الولد منه ، فإن أراد ذلك لم يجب إليه ، والله الموفق .

وقوله : « أنت أحق به مالم تنكح » قيل : فيه إضمار تقديره مالم تنكح ويدخل بك الزوج ويحكم الحاكم بسقوط الحضنة ، وهذا تصف بعيد لا يشعر به اللفظ ، ولا يدل عليه بوجه ، ولا هو من دلالة الانقباض التي تتوقف صفة المعنى عليها ، وللتسؤل داخل في قوله « تنكح » عند من اعتبره فهو كقول (حتى تنكح زوجا غيره) ومن لم يعتبره فالمراد بالنكاح عنده المقد .

وأما حكم الحاكم بسقوط الحضنة فذلك إنما يحتاج إليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين ، فيكون مفلا لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوقف سقوط الحضنة على حكمه ، بل قد حكم هو بسقوطها حكم به الحاكم بعده أو لم يحكموا .
والذي دل عليه هنا الحكم النبوي أن الأم أحق بالطفل مالم يوجد منها النكاح ، فإذا نكحت زال ذلك الاستحقاق ، وانتقل الحق إلى غيرها ، فأما إذا طلبه من له الحق وجب على خصمه أن يبذله له ، فإن امتنع أجبره الحاكم عليه ، وإن أسقط حقه أو لم يطالب به بقى على ما كان عليه أولا ، فهذه قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث .

وقد احتج به من لا يرى التخيير بين الأبوين بظاهر هذا الحديث ، ووجه الاستدلال أنه قال : « أنت أحق به » ولو غير الطفل لم تكن هي أحق به إلا إذا اختارها ، كما أن الأب لا يكون أحق به إلا إذا اختاره ، فإن قدر : أنت أحق به إن اختارك قدر ذلك في جانب الأب ، والذي صلى الله عليه وسلم جعلها أحق به مطلقا عند المنازعة ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك رحمهما الله .
ونحن نذكر هذه المسألة ومذاهب الناس فيها ، والاحتجاج لأحوالهم ، ونرجع ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها :

حكم الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم في الحضنة

ذكر قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه

ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « طلق عمر ابن الخطاب رضي الله عنه امرأته » وذكر الأثر المتقدم وقال فيه : « وبها وفرأشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه » فيحكم به لأمه حين لم يكن له تمييز إلى أن يشب ويميز ، ويخير حينئذ .

ذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قال الشافعي رحمه الله : حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير غلاما بين أبيه وأمه » .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج : عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : « خير عمر رضي الله عنه غلاما بين أبيه وأمه ، فاختار أمه ، فانطلقت به » .

وذكر عبد الرزاق أيضا : عن معمر عن أيوب عن إسماعيل بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن غنم قال : « انصم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال : هو مع أمه حتى يعرب عن لسانه ليختار » .

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم عن خالد عن الوليد بن مسلم قال : « انصموا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يتم فخير فاختار أمه على عمه ، فقال عمر رضي الله عنه : إن لطف أمك خير من نصبك عليك » .

ذكر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى : أنبأنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجعفي عن حمارة الجعفي قال : « خير في علي كرم الله وجهه بين أبي وعمرى ، ثم قال لأخ لي أصغر مني : وهذا أيضا لو بلغ مبلغ هذا لخبرته » .

قال الشافعي رحمه الله : قال إبراهيم عن يونس عن حمارة عن علي كرم الله وجهه مثله : قال في الحديث : « كنت ابن سبع سنين أو ثمان سنين » .

قال يحيى القطان : حدثنا يونس بن عبد الله الجعفي ، حدثني عثمان بن ربيعة : « أنه تخصمت فيه أمه وعمره إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : « خير في علي ثلاثا كلهن اختار أبي وعمرى أخ لي صغير فقال علي كرم الله وجهه : هذا إذا بلغ مبلغ هذا خير » .

ذكر قول أبي هريرة رضي الله عنه

قال أبو خيثمة زهير بن حرب : حدثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمون قال : « شهدت أبا هريرة خبر غلاما بين أبيه وأمه وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه فهذا ما ظفرت به عن الصحابة » .

ما قاله الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الخصامة

وأما الأئمة فقال حرب بن إسحاق : سألت إسحاق بن راهويه : إلى متى يكون الصبي والصبيبة مع الأم إذا طلقت ؟ قال : أحب أن يكون مع الأم إلى سبع سنين ثم يغير ، قلت له : ترى التخيير ؟ قال : شديدا ، قلت : فأقل من سبع سنين لا يغير ؟ قال : قد قال بعضهم : إلى خمس وأنا أحب إلى سبع .

وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله : فلما أن يكون الطفل ذكرا أو أنثى ، فإن كان ذكرا فلما أن يكون ابن سبع أو دونها ، فإن كان له دون السبع فأمه أحق بمحضاته من غير تخيير ، وإن كان له سبع فبها ثلاث روايات : إحداهما : وهي الصحيحية المشهورة من مذهبه أنه يغير وهي اختيار أصحابه ، فإن لم يتجر واحدا منهما أفرغ بينهما وكان لمن قرع ، وإذا اختار أحدهما ثم عاد فاختار الآخر قتل إليه ، وهكذا أبدا .
والثانية : أن الأب أحق به من غير تخيير .

والثالثة : الأم أحق به كما قبل السبع . وأما إذا كان أنثى ، فإن كان لها دون سبع سنين فأمها أحق بها بغير تخيير ، وإن بلغت سبعا فاشهور من مذهبه أن الأم أحق بها إلى تسع سنين ، فإذا بلغت تسعا فالأب أحق من غير تخيير . وعنه رواية ثالثة : أن الأم أحق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الأم ، وعنه رواية رابعة : أنها تخيير بعد السبع كالغلام ، نص عليها ، وأكثر أصحابه أنهم حكوا ذلك وجهها في المذهب : هذا تلخيص مذهبه وتحريره .

وقال الشافعي رحمه الله : الأم أحق بالطفل ذكرا كان أو أنثى إلى أن يبلغا سبع سنين ، فإذا بلغا سبعا وهما يفتلان عقل مثلهما ، خير كل منهما بين أبيه وأمه ، وكان مع من اختار .

وقال مالك وأبو حنيفة ورحمهما الله : لا يغير بحال ، ثم اختلفا :

فقال أبو حنيفة رحمه الله : الأم أحق بالحرارية حتى تبلغ ، وبالغلام حتى يأكل وحده ، ويشرب وحده ، ويلبس وحده ثم يكونان عند الأب ، ومن سوى الأبوين أحق بهما حتى يستغنيا ، ولا يعتبر البلوغ .

وقال مالك رحمه الله : الأم أحق بالولد ذكرًا كان أم أنثى حتى ينفذ ، هذه رواية ابن وهب ، وروى ابن القاسم : حتى يبلغ ، ولا يغير بحال .
وقال الليث بن سعد : الأم أحق بالابن حتى يبلغ ثمان سنين ، وبالبنت حتى تبلغ ، ثم الأب أحق بهما بعد ذلك .

وقال الحسن بن حي : الأم أولى بالبنت حتى يكعب ثديها ، وبالفلام حتى ينع ، فيخير إن بعد ذلك بين أبييهما الذكر والأنثى سواء .

قال المثيرون في الفلام دون الجارية : قد ثبت التخيير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفلام من جارية أبي هريرة . وثبت عن خلفائه الراشدين وأبي هريرة رضي الله عنه ، ولا يعرف لهم مخالف في الصمحية البتة ، ولا أنكره منكر .

قالوا : وهذا غاية في العدل الممكن . فإن الأم إنما قدمت في حال الصغر لحاجة الولد إلى الرتبة والحمل والرضاع والمداواة التي لا تنبأ لغير النساء . ولا فالأم أحد الأبوين . فكيف تقدم عليه ؟ فإذا بلغ للفلام جوارح يعرب عن نفسه . ويستغنى عن الحمل والوضع ، وما تعانيه النساء تساوى الأبوان ، وزال السبب الموجب لتقديم الأم . والأبوان متساويان فيه . فلا يقدم أحدهما إلا بمرجع ، والمرجع إما من خارج وهو القرعة . وإما من جهة الولد وهو اختياره . وقد جاءت السنة بهذا وهذا . وقد جمعها حديث أبي هريرة رضي الله عنه فاختبرناهما جميعا ، ولم نلغ أحدهما بالآخر . وقدمنا ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرنا ما أخره ، فقدم التخيير لأن القرعة إنما يصار إليها إذا تساوت الحقوق من كل وجه ، ولم يبق مرجع سواها ، وهكذا فعلنا هاهنا ، قدمنا أحدهما بالاختيار ، فإن لم يخر أو اختارهما جميعا هدلنا إلى القرعة ، فهذا لو لم يكن فيه موافقة السنة لكان من أحسن الأحكام وأعلها ، وأقطعها للنزاع يراضى المتنازعين .

وفيه وجه آخر في مذهب أحمد والشافعي رحمهما الله : أنه إذا لم يخر واحدا منهما كان عند الأم بلا قرعة لأن الحضنة كانت لها ، وإنما نقله عنها باختياره ، فإذا لم يخر بقى عندها على ما كان .

فإن قيل : فقد تقدم التخيير على القرعة ، والحديث فيه تقديم القرعة أولا ثم التخيير ، وهذا أولى لأن القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوى المستحقين ، وقد تساوى الأبوان ، فالقياس تقديم أحدهما بالقرعة ، فإن أبا القرعة لم يبق إلا اختيار الصبي فيرجع به ، فما بال أصحاب أحمد والشافعي رحمهما الله قدّموا التخيير على القرعة ؟

قيل : إنما قدم التخيير لاتفاق ألقاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به ، وأما القرعة فبعض الرواة ذكرها في الحديث . وبعضهم لم يذكرها . وإنما كانت في بعض طرق أبي هريرة رضي الله عنه وحده ، فقدم التخيير عليها ، فإذا تعذر القضاء بالتخيير تعينت القرعة طريقا للرجوع إذا لم يبق سواها .

ثم قال المثيرون للفلام والجارية : روى النسائي في سننه والإمام أحمد رحمه الله في مسنده من حديث رافع ابن ستان : « أنه تنازع هو وأم في ابنتها وأن النبي صلى الله عليه وسلم أقعدت ناحية ، وأقعد المرأة ناحية ، وأقعد الصبية بينهما وقال : ادعوا ما قالت إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم احدهما فالت إلى أبيها فأعطاهما » قالوا : ولو لم يرد هذا الحديث لكان حديث أبي هريرة رضي الله عنه والآثار المتقدمة حجة في تخيير الأنثى . لأن كون الطفل ذكرا لا تأثير له في الحكم ، بل هي كذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : « من وجد

متاحه عند رجل عد الحسن في قوله : لا تكن أحسن شركا في عديم جل حديث الحضانة أولى بطلب الغرط
الذكورية فيها لأن قنط الصبي ليس من كلام الغارخ ، إنما الصالح يحكي القصة ، وأنها كانت في صبي ،
فلذا قطع المناظر بين أنه لا تأثير لكونه ذكرا .

قالت الحنابلة : الكلام معكم في مقامين ، أحدهما : استدلالكم بحديث رافع . والثاني : الغلام وصف
الذكورية في أحاديث التخيير .

فأما الأول : فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره : وضعف يحيى بن سعيد . والثوري عبد الحميد بن
جعفر . وأيضا فقد اختلف فيه على قولين :

أحدهما : أن الغير كان بنتا ، وروى أنه كان ابنا ، فقال عبد الرزاق : أخبرنا سفيان عن عثمان التيمي عن
عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده : وأن أبويه اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مسلما ، والآخرا
كافرا ، فترجه إلى الكافر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اهدهم ، فترجه إلى المسلم قضى له به .

قال أبو الفرج بن الجوزي : ورواية من روى أنه كان غلاما أصح .

قالوا : ولو سلم لكم أنه كان أنثى ، فأنتم لا تقولون به ، فإن فيه : أن أحدهما كان مسلما ، والآخرا كافرا
فكيف يحتجون بما لا يقولون به ؟

قالوا : وأيضا فلو كانا مسلمين في الحديث : لأن الطفل كان غطيا . وهذا قطعاً دون السبع . والظاهر
أنه لو كانا مسلمين ، وأنتم لا تخبرون من له دون السبع ، فظهر أنه لا يمكنكم الاستدلال بحديث رافع هذا على كل
تخيير ، بقي المقام الثاني وهو إلغاء وصف الذكورية في أحاديث التخيير وغيرها . فقولنا : لا ريب أن من
الأحكام ما يكتفي فيها وصف الذكورية أو وصف الأنوثة قطعاً ، ومنها ما لا يكتفي فيه بل يختار فيه إما هذا وإما
هذا ، فيلغى الوصف في كل حكم تعلق بأنواع الإنسان المشتركة بين الأفراد . ويعتبر وصف الذكورية في كل
موضع يمكن له تأثير فيه كالشهادة والميراث والولاية في النكاح ، ويعتبر وصف الأنوثة في كل موضع يخص
بالإناث أو يقدم فيه على الذكور كالحضانة إذا استوفى في الدرجة الذكر والأنثى قدمت الأنثى ، بقي النظر
فيا نحن فيه من شأن التخيير ، هل توصف الذكورية تأثير في ذلك فيلحق بالقسم الذي تعتبر فيه أو لا تأثير له
فيلحق بالقسم الذي يلغى فيه ، ولا سبيل إلى جعلها من القسم الملغى فيه وصف الذكورية ، لأن التخيير هاهنا
تخيير شعبي لا تخيير رأي ومصلحة ، ولهذا إذا اختار غير من اختاره أو لاقى إليه . فلو خيرت البنت أفضى
ذلك إلى أن تكون عند الأب تارة وعند الأم أخرى : فإنها كلما شابت الانتقال أجبت إليه . وذلك عكس
ما شرع للإناث من لزوم البيوت وعدم الخروج ولزوم الخدور وراء الأستار ، فلا يليق بها أن تمكث من خلاف
ذلك : وإذا كان هذا الوصف محتمرا قد شيد له بالشرع بالاعتبار لم يمكن إلغاؤه .

قالوا : وأيضا فإن ذلك يفرض إلى أن لا يبقى الأب موكلا بحفظها ولا الأم لتلقاها بينهما ، وقد عرف بالمادة
أن ما ياتى أبواب الناس على حفظه ويترأ كلون فيه فهو آيل إلى ضياع . ومن الأمثال السائرة : لا يصلح القدر
بين عليين .

قالوا : وأيضا فالعامة شاهدة بأن اختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر فيه بالإحسان إليه وصيادته ، فلذا
اختار أحدهما ثم انتقل إلى الآخر لم يبق أحدهما تام الرغبة في حفظه والإحسان إليه .

فإن قيل فهذا البيت موجود في الصبي ولم ينج ذلك تحييره ، قلنا صدقتم ؛ ولكن عارضة كون القلوب عجيولة على حب البنين واختيلوهم على البنات ، فإذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الأمانة وكراهة البنات في الغالب ضاعت الطفلة وصارت إلى ضاد يسر تلافيه والواقع شاهد بهذا ، والفقه تنزيل المشروع على الواقع .
وسر الفرق أن البنت تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج إليه الصبي ، ولهذا شرع في حق الإناث من السر والحفظ والمأشعر مثله للذكور في لباس وإدخال الدليل شيئا أو أكثر ، وجع نفسها في الركوع والسجود دون التجافي ، ولا ترفع صوتها بقراءة القرآن ، ولا ترمل في الطواف ، ولا تنجس في الإحرام عن الحيط ، ولا تكشف رأسها ، ولا تسافر وحدها ، هذا كله مع كبرها وممرتها ، فكيف إذا كانت في سن الصغر وضعت العقل الذي يقبل فيه الانخداع ، ولا ريب أن ترددها بين الأبوين مما يعود على المقصود بالإبطال أو يحل به أو ينقصه ، لأنها لا تستقر في مكان معين ، فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين من غير تغيير كما قاله جمهور مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق رحمهم الله ، فتخيرها ليس منصوبا عليه ، ولا هو في معناه فيلحق به .

ثم ما هنا حصل الاجتهاد في تعيين أحد الأبوين لحماها عنده . وأيهما أصلح لها ، فالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه فينوا الأم ، وهو الصحيح دليلا ، وأحمد رحمه الله في المشهور عنه . واختيار عامة أصحابه عينوا الأب ، قال من رجح الأم : قد جرت العادة بأن الأب يتصرف في المعاش ، والخروج ولقاء الناس بالأم في خدرها مقصورة في بيتها ، فالبنت عندها أصون وأحفظ بلاشاك ، وعينها عليها دائما بخلاف الأب . فإنه في غالب الأوقات غالب عن البنت ، أو في مظنة ذلك ، فيجعلها عند أمها أصون لها وأحفظ .
قالوا : وكل مفسدة يعرض وجودها عند الأم ، فإنها تعرض أو أكثر منها عند الأب ، فإنه إذا تركها في البيت وحدها لم يأمن عليها ، وإن ترك عندها امرأته أو غيرها ، فالأم أشق عليها وأصون لها من الأجنبية .
قالوا : وأيضا فهي محتاجة إلى تعلم ما يصلح للنساء من النزل ، والقيام بمصالح البيت ، وهذا إنما يقوم به النساء لا الرجال ، فهي أحوج إلى أمها لتعلمها ما يصلح للمرأة ، وفي دفعها إلى أبيها تعطيل هذه المصلحة ، وإسلامها إلى امرأة أجنبية تعلمها ذلك ، وترديدها بين الأم وبينه ، وفي ذلك تحريم لها على البروز والخروج ، فصلحة البنت والأم والأب أن تكون عند أمها ، وهذا القول هو الذي لا يخترار سواه .

قال من رجح الأب : الرجال أغبر على البنات من النساء ، فلا تستوى خيرة الرجل على ابنته وغيره الأم أبدا ، وكم من أم تساعد ابنها على ما نهوا ، ويحملها على ذلك ضعف عقلها وسرعة انخداعها وضعف دأبها الفيرة في طبيعتها بخلاف الأب ، ولهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها إلى أبيها دون أمها ، ولم يجعل لأبها ولاية على بضعها البتة ولا على مالها ، فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها ما دامت محتاجة إلى الحضانة والربية ، فإذا بلغت حدا تنهى فيه وتصلح الرجال ، فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو أغبر عليها ، وأحرص على مصلحتها ، وأصون لها من الأم .

قالوا : ونحن نرى في طبيعة الأب وغيره من الرجال من الفيرة ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على قتل ابنه وأخته ومولته إذا رأى منها ما يريبه لشدة الفيرة ، ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانخداع ضد ذلك .
قالوا : وهذا هو الغالب على التوهين ، ولا حيرة بما خرج عن الغالب ، على أنا إذا قلنا أحد الأبوين فلا بد أن نراعي صيانه وحفظه للطفل ولهذا قال مالك والشافعي رحمهما الله : إذا لم تكن الأم في موضع حرز

وخصين ، أو كانت غير مرضية ، فلأب أخذ البت منها ، وكذلك الإمام أحمد رحمه الله في الرواية المشهورة عنه ، فإنه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة ، فإن كان مهملًا لذلك أو عاجزًا عنه أو غير مرضى أو ذا ديانة والأم بخلافه فهي أحق بالبت بلاربيب ، فمن قلعتها بتخير أو قرعة أو بغيره فلأنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد ، ولو كانت الأم أصون من الأب وأخير منه قلعت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة والاعب ، فإذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عند من هو أضع له وأخير ، ولا تخمل الشريعة غير هذا .

والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « مروه بالصلاة لسبع ، واضربوه على تركها لعشر - وفركوا بينهم في المضاجع » والله تعالى يقول : (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وتوقدوا الناس والحجارة) . وقال الحسن : علموهم وأدبوهم وقهوههم . فإذا كانت الأم تترك في المكتب وتعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فلأنها أحق به بلا تخيير ولا قرعة ، وكذلك العكس .

ومضى أحمل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطله ، والآخر مراعى له فهو أحق وأولى به . وصحت شيخنا رحمه الله يقول : تنازع أبوان صبيًا عند بعض الحكام ، فخير بينهما فاختار أباه ، فقالت له أمه : أسأله لأى شيء يختار أباه ، فسأله ؟ فقال : أبى يخفى كل يوم للكتاب . والفقير يضربنى ، وأبى يتركنى للعب مع الصبيان ، ففضى به للأم ، قال : أنت أحق به .

قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي وأمره الذى أوجه الله عليه فهو عاص ولا ولاية له عليه . بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته فلا ولاية له ، بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب ، إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان .

قال شيخنا : وليس هذا الحق من جنس الميراث الذى يحصل بالرحم والنكاح والولاء ، سواء كان الوارث فاسقًا أو صالحًا ، بل هذا من جنس الولاية التى لا بد فيها من القدرة على الواجب والعلم به ، وفعله بحسب الإمكان . قال : فلو قدر أن الأب تزوج امرأة لا تراعى مصلحة ابنته ولا تقوم بها وأما أقوم بمصلحتها من تلك الضررة فالخضاعة هنا للأم قطعًا . قال : وما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس عنه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقًا ، ولا تخيير الولد بين الأبوين مطلقًا ، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقًا ، بل لا يقدم ذو العدوان والضرر على البئر العادل الحسن ، والله أعلم .

قالت الحنفية والمالكية : الكلام معكم في مقامين : أحدهما : بيان الدليل الدال على بطلان التخيير . والثاني : بيان عدم الدلالة في الأحاديث التى استدلتم بها على التخيير .

فأما الأول فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به » ولم يخيره . وأما المقام الثانى : فأما رويتم من أحاديث التخيير مطلقة لا تخيير فيها ، وأنتم لا تقولون بها على إطلاقها ، بل يقدم التخيير بالسبع فما فوقها ، وليس في شيء من الأحاديث ما يدل على ذلك . ونحن نقول : إذا صار للام اختيار معتبر بخير بين أبويه ، وإنما يعتبر اختياره إذا اعتبر قوله وذلك بعد البلوغ ، وليس بتقييدكم وقت التخيير بالمسبح الأولى من تقييدنا بالبلوغ ، بل الترجيح من جانبنا لأنحن نفضل معتبر قوله ، ويدل عليه قولنا : « وقد سقاني من شر أبى عتبة » وهى على أميال من المدينة ، وغير البالغ لا يتأتى منه عادة أن يحمل الماء من هذه المسافة ويستسقى من البئر . سلمنا أنه ليس

في الحديث ما يدل على البلوغ ، فليس فيه ما ينفيه ، والواقعة واقعة عين ، وليس عن الشارع نص عام في تحيير من هو دون البلوغ حتى يجب المصير إليه . سلمنا أن فيه ما ينفى البلوغ فمن أين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم ؟ .

قالت الشافعية والحنابلة ومن قال بالتحخير : لا يتأتى لكم الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به مالم تنكح » بوجه من الوجوه ، فإن منكم من يقول : إذا استغنى بنفسه وأكل بنفسه وشرب بنفسه فالأب أحق به بغير تحيير ، ومنكم من يقول : إذا أنقر فالأب أحق به .

فتقول : النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم لها به مالم تنكح ، ولم يفرق بين أن تنكح قبل بلوغ العصبى السن الذى يكون عنده أو بعقبه ، وحينئذ فالجواب يكون مشتركاً بيننا وبينكم ، ونحن فيه على سواء ، فما أجبت به أجاب به منازعوكم سواء ، فإن أضمرتم أضمرنا ، وإن قيدتم قيدوا ، وإن خصصتم خصصوا .

وإذا تبين هذا فتقول : الحديث يقتضى أمرين : أحدهما : أنها لاحق لها في الولد بعد النكاح . والثاني : أنها أحق به مالم تنكح ، وكونها أحق به له حالتان :

إحدهما : أن يكون الولد صغيراً لم يميز فهى أحق به مطلقاً من غير تحيير .

الثاني : أن يبلغ سن التمييز فهى أحق به أيضاً ، ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط ، والحكم إذا علق بشرط صدق إطلاقه اعتماداً على تقدير الشرط ، وحينئذ فهى أحق به بشرط اختياره لها ؛ وغاية هذا أنه تقييد للمطلق بالأدلة الدالة على تحييره ، ولو حمل على إطلاقه وليس ممكناً البتة لاستلزام ذلك إبطال أحاديث التحيير . وأيضاً : فإذا كنتم قيدتموه بأنها أحق به إذا كانت مقيمة ، وكانت حرة ورشيده وغير ذلك من القيود التى لا ذكر لشيء منها في الأحاديث البتة ، فتقييده بالاختيار الذى دلت عليه السنة ، واتفق عليه الصحابة أولى : وأما حكمكم أحاديث التحيير على ما بعد البلوغ فلا يصح تخمسة أوجه :

أحدها : أن لفظ الحديث أنه خير غلاماً بين أبويه ، وحقيقة الغلام من لم يبلغ ، فحملة على البالغ إخراج له عن حقيقته إلى مجازه بغير موجب ولا قرينة صارفة .

الثاني : أن البالغ لا ضمانه عليه ، فكيف يصح أن يخير ابن أربعين سنة بين أبوين ؟ هذا من المحتنع شرها وعادة ، فلا يجوز حمل الحديث عليه .

الثالث : أنه لم يفهم أحد من السامعين أنهم تنازعوا في رجل كبير بالغ عاقل ، وأنه خير بين أبويه ، ولا يسبق إلى هذا فهم أحد البتة ، ولو فرض تحييره لكان بين ثلاثة أشياء : الأبوين والافراد بنفسه :

الرابع : أنه لا يحفل في العادة ولا العرف ولا الشرع أن تنازع الأبوين في رجل كبير بالغ عاقل ، كما لا يحفل في الشرع تحيير من هذه حاله بين أبويه .

الخامس : أن في بعض ألفاظ الحديث « أن الولد كان صغيراً لم يبلغ » ذكره النسائي ، وهو حديث رافع ابن سنان ، وفيه : « فجاء ابن ما صغير لم يبلغ فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ما هنا ، والأم ما هنا ، ثم خيره » .

وأما قولكم إن أثر أبي عتبة على أميال من المدينة ، فجوابه : مطالبتكم أولاً بصحة هذا الحديث ومن ذكره ، وثانياً : بأن مسكن هذه المرأة كان بعيداً من هذه البئر ، وثالثاً : بأن من له نحو العشرين لا يمكنه أن يستقي من البئر المذكورة عادة ، وكل هذا مما لا سبيل إليه ، فإن العرب وأهل البوادي يستقي أولادهم الصغار من آبار هي أبعد من ذلك . وأما تقييدنا له بالسبع فلا ريب أن الحديث لا يقتضي ذلك . ولا هو أمر مجمع عليه ، فإن الخبيرين على قولين :

أحدهما : أنه بخير بخمس ، حكاه إسماعيل بن راهويه ، ذكره عنه حرب في مسأله . ويخرج لهؤلاء بأن الخمس هي السن التي يصح فيها سماع الصبي ويمكن أن يعقل فيها ، وقد قال عمود بن لييد : « عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم عجة مجها في في وأنا ابن خمس سنين » .

والقول الثاني : أنه إما بخير لسبع وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق رحمهم الله ، واحتج لهذا القول بأن التخيير يستدعي التمييز والقهم ، ولا ضابط له في الأطفال . فضبط بمظنته وهي السبع ، فلها أول سن التمييز . ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم حداً للوقت الذي يؤمر فيه بالصلاة .

وقولكم : إن الأحاديث وقائع أعيان ، فتم هي كذلك ، ولكن يمتنع حملها على تخيير الرجال البالغين كما تقدم . وفي بعضها لفظ « غلام » وفي بعضها لفظ « صغير لم يبلغ » وبالله التوفيق .

وأما قصة بنت حمزة واختصاصه على يزيد وجعفر رضي الله عنهم فيها ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر ، فإن هذه الحكومة كانت عقيب فراغه من عمره القضاء ، فلهم لما خرجوا من مكة تبعهم ابنة حمزة تنادي : يا هم يا هم ، فأخذ على كرم الله وجهه بيدها ، ثم تنازع فيها هو وجعفر وزيد رضي الله عنهم ، وذكر كل واحد من الثلاثة ترجيحاً ، فذكر زيد أنها ابنة أخيه للمواخاة التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين حمزة ، وذكر على رضي الله عنه كونها ابنة عمه ، وذكر جعفر مرجحين : القرابة . وكون خالتها عنده ، فتكون عند خالتها ، فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مرجح جعفر رضي الله عنه دون مرجح الآخرين فحكم له ، وجبر كل واحد منهم ، وطيب قلبه بما هو أحب إليه من أخذ البنت .

فأما مرجح المواخاة فليس بمقتضى الحضانة ، ولكن زيد كان وصى حمزة ، وكان الإخاء حينئذ يثبت به التوارث فظن زيد أنه أحق بها لذلك :

وأما مرجح القرابة ها هنا وهي بنوة المم . فهل يستحق بها الحضانة ؟ على قولين :

أحدهما : يستحق بها ، وهو منصوب الشافعي وقول مالك وأحمد رحمهما الله وغيرهم ، لأنه عصبة وله ولاية بالقرابة ، فقدم على الأجانب كما قدم عليهم في الميراث وولاية النكاح ، وولاية الموت ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر على جعفر وعلى ادعاءهما حضانتها ، ولو لم يكن لهما ذلك لأنكر عليهما الدعوى الباطلة . فلها دعوى ما ليس لهما وهو لا يقر على باطل .

والقول الثاني : أنه لا حضانة لأحد من الرجال سوى الآباء والأجداد وهذا قول بعض أصحاب الشافعي رحمه الله وهو مخالف لنصه والدليل ، فقل قول الجمهور ، هو الصواب إذا كان الطفل أتي ، وكان ابن المم عموماً لما برضاع أو نحوه . كان له حضانتها وإن جاوزت السبع ، وإن لم يكن عموماً فله حضانتها صغيرة حتى تبلغ سبعا ، فلا يلحق له حضانتها ، بل تسلم إلى عموماً أو امرأة ثقة ، وقال أبو البركات في عمره : لا حضانة له ما لم يكن عموماً برضاع أو نحوه .

فلان قيل : ما الحكم بالحضنة من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة هل وقع الخالة أو يلحق ؟ قيل : هذا مما اختلف فيه على قولين مشهورهما اختلاف ألفاظ الحديث في ذلك ؛ ففى صحيح البخارى من حديث البراء " قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها " وعند أبى داود من حديث رافع بن عجبر عن أبيه عن علي " كرم الله وجهه " في هذه القصة " وأما البخارية فأقضت بها ليعفر تكون مع خالتها ، وإنما الخالة أم ؛ ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن أبى ليل وقال : " قضى بها ليعفر لأن خالتها عنده " ثم ساقه من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق عن هاني بن هاني وهيرة بن مريم وقال : " قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها ، وقال : الخالة بمنزلة الأم " .

واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا ، فإن القضاء إن كان ليعفر فليس محرماً لها ، وهو على " رضى الله عنهما " في القرابة سواهما ، وإن كان للخالة فهي مزوجة ، والحاضنة إذا تزوجت سقطت حضنتها .

ولما ضل هذا على ابن حزم طعن في أقصة بجميع طرقها ، وقال : أما حديث البخارى فن رواية إسرائيل وهو ضعيف ، وأما حديث هاني وهيرة فجھولان ، وأما حديث ابن أبى ليل فرسل ، وأبو فروة الراوى عنه هو مسلم بن سالم الجهني ليس بالمعروف ، وأما حديث نافع بن عجير فهو وأبوه مجهولان ولا حجة في مجهول قال : إلا أن هذا الخبر بكل وجه حجة على الحنفية والمالكية والشافعية رحمهم الله . لأن خالتها كانت مزوجة بيعفر وهو أجل شاب في قريش ، وليس هو ذارحم محرم من بلى حمزة ، قال : ونحن لا نذكر قضاءها بها ليعفر من أجل خالتها لأن ذلك أحفظ لها .

قلت : وهذا من تهوّر رحمة الله ، وإقدامه على تضعيف ما اتفقت الناس على صحته فخالقهم وحده ، فإن هذه القصة شهرتها في الصحاح والسنن والمسانيد والسير والتواريخ يغنى عن إسنادها ، فكيف وقد اتفق عليها صاحب الصحيح ، ولم يحفظ عن أحد قبله الطعن فيها البتة .

وقوله إسرائيل ضعيف ، فالذى غره في ذلك تضعيف على بن المديني له ، ولكن أبى ذلك سائر أهل الحديث واحتجوا به ووثقوه وثبته . قال أحمد رحمه الله : ثقة وتجب من حفظه . وقال أبو حاتم : هو من أثق أصحاب أبى إسحاق ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن أبى إسحاق وكان يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن ، وروى له الجماعة كلهم محتجين به .

وأما قوله : إن هانئا وهيرة مجهولان . فنعم مجهولان عنده معروفان عند أهل السنن ، ووثقهما الحفاظ ، فقال النسائي : هاني بن هاني ليس به بأس . وهيرة روى له أهل السنن الأربعة وقد وثق .

وأما قوله : حديث ابن أبى ليل وأبو فروة الراوى عنه مسلم بن مسلم بن مسلم بالمعروف ، فالتعليان باطلان ، فإن عبد الرحمن بن أبى ليل روى عن علي " كرم الله وجهه " غير حديث ، وعن عمر ومعاذ رضى الله عنهما : والذى غرأ محمد أن أبى داود قال : حدثنا محمد بن عيسى ، حدثنا سفيان عن أبى فروة عن عبد الرحمن بن أبى ليل بهذا الخبر ، وظن أبو محمد أن عبد الرحمن لم يذكر علياً في الرواية فرماه بالإرسال وذلك من وهمه ، فإن ابن أبى ليل روى القصة عن علي " كرم الله وجهه " ، فاختصر أبو داود ، وذكر مكان الاحتجاج ، وأحال على العلم المشهور برواية عبد الرحمن بن أبى ليل عن علي " كرم الله وجهه " ، وهذه القصة قد رواها على ، وسماها منه أصحابه هاني بن هاني وهيرة بن مريم وعجير بن عبد يزيد وعبد الرحمن بن أبى ليل ، فذكر

أبو داود حديث الثلاثة الأولين لسياقهم لما بنهائهم ، وأشار إلى حديث ابن أبي ليلى لأنه لم يسمه . وذكر السند منه إليه فبطل الإرسال :

ثم رأيت أبا بكر الإسماعيلي قد روى هذا الحديث في مستند على مصرحا فيه بالاتصال . فقال الجعفي بن خلف : حدثنا عثمان بن سعيد المقرئ : حدثنا يوسف بن علي : حدثنا سفيان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي كرم الله وجهه : أنه اختصم هو وجعفر وزيد و ذكر الحديث .

وأما قوله : إن أبا فروة ليس بالمعروف ، فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره ، وخرجا له في الصحيحين : وأما رمية نافع بن عجير وأباه بالجهالة ، فنعم ولا يعرف حالهما ، وليس من المشهورين بنقل العلم وإن كان نافع أشهر من أبيه ، لرواية لثنتين عنه عمده بن إبراهيم التيمي . وعبد الله بن علي ، فليس الاتحاد على روايتهما وبالله التوفيق ، فثبت صحة الحديث :

وأما الجواب عن استشكل من استشكله فنقول وبالله التوفيق : لا إشكال . سواء كان القضاء لجعفر أو للحالة . فإن ابنة العلم إذا لم يكن لها قرابة سوى ابن عمها جاز أن يعمل مع امرأته في بيته . بل يتعين ذلك . وهو أولى من الأجبي لاسيما إن كان ابن العلم مبرزاً في الديانة والعفة والصيانة ، فإنه في هذه الحال أولى من الأجانب بلا ريب .

فإن قيل : فالنبي صلى الله عليه وسلم كان ابن عمها . وكان محرمًا لها . لأن حمزة كان أخاه من الرضاعة ، فهل أخذها هو ؟ قيل : رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في شغل شاغل بأعباء الرسالة وتبليغ الوحي ، والدعوة إلى الله . وجهاد أعداء الله عن فراغه للحضانة ، فلو أخذها لدفعها إلى بعض نساءه : فخالها أمس بها رحما وأقرب .

وأيضا : فإن المرأة من نساءه لم تكن نجسها النوبة إلا بعد تسع ليال ، فإن دارت الصبية معه حيث دار كان مشقة عليها ، وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت مما لا ينبغي ، وإن جلست في بيت إحداهن كانت لها الحضانة وهي أجنبية ، هذا إذا كان القضاء لجعفر :

وإن كان للحالة وهو الصحيح . وعليه يدل الحديث الصحيح الصحيح . فلا إشكال لوجوه :

أحدها : أن نكاح الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو إحدى الروايتين عن أحمد . وأحد قول العلماء . وحجة هذا القول الحديث ، وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والأنثى .

الثاني : أن نكاحها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها وجعفر ابن عمها .

الثالث : أن الزوج إذا رضى بالحضانة ، وآثر كون الطفل عنده في حجره لم تسقط الحضانة ، هذا هو الصحيح وهو مبنى على أصل : وهو أن سقوط الحضانة بالنكاح هو مراعاة لحق الزوج ، فإنه ينتقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها بولد غيره ، ويتأكد عليه عيشه مع المرأة ، ولا يؤمن أن يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ، ولهذا كان للزوج أن يمنعها من هذا مع اشتغالها به بحقوق الزوج ، فتضيق مصلحة الطفل ، فإذا آثر الزوج ذلك وطلبه ، وحرص عليه زالت المصلحة التي لأجلها سقطت الحضانة ، والمتنصفي قائم ، غيرتبه عليه أثره . يوضحه أن سقوط الحضانة بالنكاح ليست حقا لله ، وإنما هي حق للزوج وللطفل وأقاربه . فإذا رضى من له الحق جاز ، فالإشكال على كل تقدير ، وظهر أن هذا الحكم من رسول الله

صلى الله عليه وسلم من أحسن الأحكام وأوضحها وأشدّها موافقة للمصاحبة والحكمة والرحمة والعدل وبالله التوفيق .

فهذه ثلاثة مدارك في الحديث للفقهاء : أحدها : أن نكاح الحاضنة لا يسقط حضانتها ، كما قال الحسن البصري ، وقضى به يحيى بن حزة ، وهو مذهب أبي محمد بن حزم .

والثاني : أن نكاحها لا يسقط حضانتها البتة ويسقط حضانتها الابن ، كما قال أحمد في إحدى روايته .

والثالث : أن نكاحها يقرب الطفل لا يسقط حضانتها ، ونكاحها للأجنبي يسقطها ، كما هو المشهور من مذهب أحمد . وفيه ملوك رابع لمحمد بن جرير الطبري ، وهو أن الحاضنة إذا كانت أما والمنازع لها الأب سقطت حضانتها بالتزويج ، وإن كانت خالة أو غيرها من نساء الحضانة لم تسقط حضانتها بالتزويج . وكذلك إن كانت أما والمنازع لها غير الأب من أقارب الطفل لم تسقط حضانتها .

ونحن نذكر كلامه وماله وعليه فيه . قال في تهذيب الآثار بعد ذكر حديث ابنة حزة : فيه الدلالة الواضحة على أن قيم الصبية الصغيرة والطفل الصغير من قرابتهما من قبل أمهاتهما من النساء أحق بمحضنتهما من عصبتهما من قبل الأب . وإن كن ذوات أزواج غير الأب اللئى هما منه ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حزة لخالتها في الحضانة ، وقد تنازع فيها ابنا عمها : عليّ وجعفر رضى الله عنهما ، ومولاهما وأخوه أبيها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبينه ، وخالتها يومئذ لها زوج غير أبيها ، وذلك بعد مقتل حزة ، وكان معلوما بذلك صحة قول من قال : لا حق لمصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب في حضانتها ما لم تبلغ حد الاختيار ، بل قرابتهما من النساء من قبل أمهما أحق وإن كن ذوات أزواج .

فإن قال قائل : فإن كان الأمر في ذلك عندك على ما وصفت من أن أم الصغير والصغيرة وقرابتهما من النساء من قبل أمهاتهما أحق بمحضنتهما وإن كن ذوات أزواج من قرابتهما من قبل الأب من الرجال الذين هم عصبتهما . فهلا كانت الأم ذات الزوج كذلك مع والدهما الأدنى والأبعد كما كانت الخالة أحق بهما وإن كان لها زوج غير أبيهما وإلا فما الفرق ؟

فيل الفرق بينهما واضح . وذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض . ورواية عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الأم أحق بمحضنة الأطفال إذا بانّت من والدهم ما لم تنكح زوجا غيره » ولم يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيها تعلمه . وقد روى في ذلك خبر . وإن كان في إسناده نظر . فإن النقل الذي وصفت أمره دال على صحته وإن كان واهى السند . ثم ساق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أنت أحق به ما لم تنكح » من طريق الثوري بن الصباح عنه ، ثم قال : وأما إذا تنازعها فيه عصبه أبيه . فصحة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه : أنه جعل الخالة ذات الزوج غير أبي الصبية أحق بها من بنى عمها وهم عصبتها . فكانت الأم أحق بأن تكون أولى منهم . وإن كان لها زوج غير أبيها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل الخالة أولى منهم لقرابتهما من الأم ، وإن كان ذلك كالذى وصفنا تعين أن القول الذى قلناه في المسألتين أصح لإحداهما من جهة النقل المستفيض ، والأخرى من جهة نقل الأحاد العلول ، فإذا كان كذلك فغير جائز رد حكم إحداهما إلى حكم الأخرى . إذ القياس إنما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الأحكام ، فأما ما فيه نص من كتاب الله أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حظ فيه للقياس .

فإن قال قائل : زعمت أنك إنما أبطلت حق الأم من الحضانة إذا نكحت زوجها غير أن الطفل ، وجعلت الأب أولى بحضانتها منها بالنقل المستفيض ، فكيف يكون ذلك كما قلت ، وقد علمت أن الحسن البصري رحمه الله كان يقول : المرأة أحق بولدها وإن تزوجت . وقضى بذلك يحيى بن حزمة ؟ .

قيل : إن النقل المستفيض الذي تازم به الحجة في الدين عندنا ليس صفة أن لا يكون له مخالف ، ولكن صفة أن ينقله قولاً وعملاً من علماء الأمة من يتفق عنه أسباب الكلب والخطأ ، وقد نقل من صفة ذلك من علماء الأمة أن المرأة إذا نكحت بعد بينوتها من زوجها زوجاً غيره ، أن الأب أولى بحضانة ابنتها منها ، فكان ذلك حجة لازمة غير جائز الاعتراض عليها بالرأى ، وهو قول من يجوز عليه الغلط في قوله : انتهى كلامه .

فأما قوله : إن فيه الدلالة على أن قرابة الطفل من قبل أمهاته من النساء أحق بحضانته من عصبائه من قبل الأب وإن كن ذوات أزواج ، فلا دلالة فيه على ذلك البتة ، بل أحد ألفاظ الحديث صريح في خلافه . وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « وأما الابنة فلأن أفضى بها لحسفر » وأما اللفظ الآخر : « ففضى بها لحاتها » وقال : هي أم . وهو اللفظ الذي احتج به أبو جعفر ، فلا يدل على أن قرابة الأم مطلقاً أحق من قرابة الأب ، بل إقرار النبي صلى الله عليه وسلم عليها وجعفر ارضى الله عنهما على دعوى الحضانة ، يدل على أن لقرابة الأب مدخلا فيها ، وإنما قدم الحالة لكونها أثنى من أهل الحضانة ، فتقدمها على قرابة الأب كتقديم الأم على الأب . والحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه من أن من كان من قرابة الأم أحق بالحضانة من العصبية من قبل الأب ، حتى تكون بنت الأخت للأب أحق من العم . وبنت الحالة أحق من العم والعمة ، فأين في الحديث دلالة على هذا ، فضلاً عن أن تكون واضحة ؟ .

قوله : وكان معلوماً بذلك صحة قول من قال لاحق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب في حضانته مالم يبلغ حد الاختيار ، يعني فيخير بين قرابة أبيه وأمه . فيقال : ليس ذلك معلوماً من الحديث ولا مظنوناً . وإنما دل الحديث على أن ابن العم المزوج بالحالة أولى من ابن العم الذي ليس تحته حالة الطفل . ويبقى تحقيق المناط ، هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة . فاستوت في شخصين . فراجع أحدهما بكون حالة الطفل عنده . وهي من أهل الحضانة كما فهمه طائفة من أهل الحديث . أو أن قرابة الأم وهي الحالة أولى بحضانة الطفل من عصبية الأب : ولم تسقط حضانتها بالتزويج إما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقاً كقول الحسن ومن وافقه ، وإما لكون المحضونة بنتاً كما قاله أحد رحمه الله في رواية ، وإما لكون الزوج قرابة الطفل كالمشهور من مذهب أحد رحمه الله ، وإما لكون المحضنة غير أم نازعها الأب كما قاله أبو جعفر . فهذه أربعة مدارك :

ولكن المدرك الذي اختاره أبو جعفر ضعيف جداً ، فإن المعنى الذي أسقط حضانة الأم بتزويجها هو بعينه موجود في سائر نساء الحضانة ، والحالة غائبة أن تقوم مقام الأم وتشبه بها فلا تكون أقوى منها وكذلك سائر قرابة الأم ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكماً عاماً أن سائر أقارب الأم من كمن لا يسقط حضانتهم بالتزويج ، وإنما حكم حكماً معيناً لحالة ابنة حزمة بالحضانة مع كونها مزوجة بقريب من الطفل ، والطفل ابنة .

وأما الفرق الذي فرق به بين الأم وغيرها بالنقل للمستفيض إلى آخره فيريد به الإجماع الذي لا ينقضه عنده مخالفة الواحد والاثنتين ، وهذا أصل متروك به ، ونازعه فيه الناس :

ولما حكمه على حديث عمرو بن شعيب بأنه واه ، فبقي على ما وصل إليه من طريقه ، فإن فيه المثل بن الصباح وهو ضعيف أو متروك ، ولكن الحديث قد رواه الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه أبو داود في سننه .

وفي الحديث مسلك خامس : وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها خالتها وإن كانت ذات زوج ، لأن البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها ، وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على هذا بعينه ، في حديث داود بن الحصين عن ابن عباس فذكر الحديث بطوله ، وقال فيه : « وأنت يا جعفر أولى بها تحتمك خالتها ، ولا تتكبح المرأة على عمها ولا على خالتها » .

وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي أن كون الحاضن ذارحم تحرم عليه البنت على التأييد ، حتى يعترض به على هذا المسلك . بل هذا مما لا تأباه قواعد الفقه ، وأصول الشريعة ، فإن الحالة مادامت في عصمة الحاضن فينت أختها محرمة عليه ، فإذا فارقتها فهي مع خالتها فلا يحدور في ذلك أصلا . ولا ريب أن القول بهذا أخير وأصلح للبنت من رفضها إلى الحاكم يدفعها إلى أجنبي تكون عنده ، إذ الحاكم غير متصد للحضنة بنفسه . فهل يشك أحد أن ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة هو عين المصاحبة والحكمة والعدل ، وغاية الاحتياط للبنت والنظر لها ، وأن كل حكم مخالفه لا يفتك عن جور أو فساد لا تأتق به الشريعة فلا إشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم ، والإشكال كل الإشكال فيها مخالفه ، والله المستعان ، وعليه التكلان .

ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات

وأنه لم يقدرها ، ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها ، وإنما راد الأزواج فيها إلى العرف ثبت عنه في صحيح مسلم : أنه قال في خطبة حجة الوداع بمحضر الجمع العظيم قبل وفاته بضعة وثمانين يوما « واتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين : « أن هند امرأة أبي سفيان قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدى ، إلا ما أخلفت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذي ما بكفيني وولئك بالمعروف » .

وفي سنن أبي داود من حديث حكيم بن عمار عن أبيه رضي الله عنه قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ما تقول في نساءنا ؟ قال : أطعموهن مما تأكلون ، واكسوهن مما تلبسون ، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن » .

وهذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم ، وسوى بينهما في عدم التقدير ودمها إلى المعروف فقال : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف » فجعل نفقتيها بالمعروف ، ولا ريب أن نفقة الخادم غير مقدرة ، ولم يقل أحد بتقديرها :

ومع غنى الرقيق أنه قال : « أطعمونهم بما تأكلون » وأيسرهم مما تلبسون » رواه مسلم . كما قال في الزوجة سواء . وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : « امرأتك تقول : إما أن تطعمني وإما أن تطلقني . ويقول أئيب أطعمني واستعقلني . ويقول الابن : أطعمني إلى من تدعني ؟ » فجعل ثقة الزوجة والرقيق والولد كلها الإطعام لا التملك . وروى النسائي هذا مروعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي . وقال تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) .

وصح عن ابن عباس رضي الله عنه عنهما أنه قال : « الخبز والزيت » وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « الخبز والسمن ، والخبز والتمر ، ومن أفضل ما تطعمون الخبز والاحم » .

ففسر الصحابة رضي الله عنهم إطعام الأهل بالخبز مع غيره من الأدم ، والله ورسوله ذكر الإتيان مطلقا من غير تحديد ولا تقدير ولا تشديد ، فوجب رده إلى العرف لو لم يرده النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف وهو الذي رد ذلك إلى العرف ، وأرشد أمته إليه .

ومن المعلوم أن أهل العرف إنما يعارضون بينهم في الإتيان على أهليهم ، حتى من يوجب التقدير الخبز والإدام دون الحب ، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما كانوا يتفقون على لزومهم كملك ، دون تملك الحب وتقديره ، ولأنها ثقة واجبة بالشرع فلم تقدر بالحب كثقة الرقيق ، فلو كانت مقدرة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم هندا أن تأخذ المقدر لما شرعا ، ولما أمرها أن تأخذ ما يكتفي من غير تقدير . وروى الإجماع في ذلك إليهم .

ومن المعلوم أن قدر كفايتها لا ينحصر في مدين ، ولا في رطلين ، بحيث لا يزيد عليهما ولا ينقص ، ولقوله لم يدل على ذلك بوجه ولا إجماع ولا إشارة ، وإيجاب مدين أو رطلين غير أنه يكون أقل من الكفاية . فيكون تركا للمعروف ، وإيجاب قدر الكفاية بما يأكل الرجل وولده وبقية ، وإن كان أقل من مدين أو من رطل غير إتيان بالمعروف ، فيكون هذا هو الواجب بالكتاب والسنة ، ولأن الحب يحتاج إلى طمحه وخبره وتوابع ذلك . فإن أخرجت ذلك من ملأ لم يحصل الكفاية بثقة الزوج ، وإن فرض عليه ذلك لما من ماله كان الواجب حبا وفراهم ، ولو طلبت مكان الخبز فراهم أو حبا أو دقيقا أو غيره لم يلزمه بذلك . ولو فرض عليها ذلك أيضا لم يلزمها قبوله . لأن ذلك معاوضة ، فلا يجبر أحدهما على قبولها ، ويجوز تراضيهما ما اتفقا عليه .

والذين قدروا الثقة اختلفوا . فمنهم من قدرها بالحب وهو الشافعي رحمه الله تعالى : ثقة الفقير مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن أقل ما يدفع في الكفاية إلى الواحد مد ، والله سبحانه اعتبر الكفاية بالثقة على الأهل فقال : (وكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) قاله . وعلى الميسر مدين ، لأن أكثر ما أوجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الأذى ، وعلى المتوسط مد ونصف . نصف ثقة الميسر ، ونصف ثقة الفقير .

وقال القاضي أبو يعلى : مقبلة بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة . والواجب ورطلين من الخبز في كل يوم في حق الميسر والميسر اعتبارا بالكفارات ، وإنما يختلفان في صفته وجوده ، لأن الميسر والميسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البنية ، وإنما يختلفان في وجوده ، فيكذلك الثقة الواجبة .

والجدير بالذكر : لا يحفظ من أحد من الصحابة قط تقدير النفقة لا بعد ولا برطل ، والمحمول عنهم ، بل
الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر ما ذكرناه .

قالوا : ومن الذي سلم لكم التقدير بليل والبرطل في الكفارة ، والذي دل عليه القرآن والسنة أن الواجب
في الكفارة الإطعام فقط لا التملك ، قال تعالى في كفارة اليمين : (فإطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم) وقال في كفارة الظهار : (فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) وقال في فدية الأذى : (فدية من
صيام أو صدقة أو نسك) وليس في القرآن في إطعام الكفارات غير هذا ، وليس في موضع واحد فيها تقدير
ذلك بعد ولا برطل ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لمن وثق في نهار رمضان : « أعلم ستين
مسكينا » وكذلك قال للمظاهر ولم بعد ذلك بعد ولا برطل .

فالتى دل عليه القرآن والسنة أن الواجب في الكفارات والتفقات هو الإطعام لا التملك ، وهذا هو
الثابت من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث بن عمار : « يخدعهم
ويطعمهم خبزاً وزيتاً » وقال إسحاق عن الحارث : « كان علي كرم الله وجهه يقول في إطعام المساكين في كفارة
اليمين : يخدعهم ويطعمهم خبزاً وصحاً » وقال ابن أبي شيبة : حدثنا يحيى بن يعلى عن ليث قال : « كان عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه يقول : من أوسط ما تطعمون أهلكم ، قال : الخبز والسمن ، والخبز والزيت ،
والخبز والسمن » وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « أوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز واللبن ، والخبز
والزيت ، والخبز والسمن ، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله الخبز والسمن » .

وقال يزيد بن زريع : حدثنا يونس عن محمد بن سيرين : أن الأشعري رضي الله عنه كفر عن يمين
له مرة ، فأمر بجيرا ، أو جيرا يطعم عنه عشرة مساكين خبزاً ولحماً ، وأمر لم يتوب معقد أو ظهراني .
وقال ابن أبي شيبة : حدثنا يحيى بن إسحاق : حدثنا يحيى بن أيوب عن حميد : أن أنس رضي الله عنه مرض
قبل أن يموت فلم يستطع أن يصوم ، وكان يجمع ثلاثين مسكينا فيطعمهم خبزاً ولحماً أكلة واحدة .

وأما التابعون فثبت ذلك عن الأسود بن يزيد وأبي رزينة وعبيدة ، ومحمد بن سيرين والحسن البصري
وسعيد بن جبير وشريح وجابر بن زيد وطاوس والشعبي وابن بريدة والضحاك والقاسم وسالم ومحمد بن
إبراهيم ومحمد بن كعب وقادة وإبراهيم النخعي .

والأسانيد عنهم بذلك في أحكام القرآن لإسحاق بن إبراهيم بن إسحاق ، منهم من يقول : يخدع المساكين ويطعمهم ،
ومنهم من يقول : أكلة واحدة ، ومنهم من يقول : خبزاً ولحماً ، خبزاً وزيتاً ، خبزاً وصحاً ، وهذا مطلب
جمل المكتبة وأهل العراق ، وأحد رحمه الله في إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى : أن طعام الكفارة
مقدر دون نفقة الزوجات .

فالأقوال ثلاثة : التقدير فيما تقول القاضي رحمه الله وحده ، وعدم التقدير فيما تقول مالك
وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين ، والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الأخرى عنه .
قال من تصرفنا القول : الفرق بين النفقة والكفارة أن الكفارة لا يختص بالمسار والاحتصار ، ولا هي
مقدرة بالكفاية ، ولا أوجبها الفاعز بالمعروف كنفقة الزوجية والخدم ، والإطعام فياستحقاقه تعالى لا يلقى
معين ، فيرضى بالمعروف منه ، ولهذا لم يخرج النفقة لمجرد .

وروى الصغير فيها عن الصحابة : قال القيس بن الربيع : حدثنا ججاج بن المنهال : حدثنا أبو عروة عن منصور عن أبي وائل عن يسار بن غير قال قال عمر : إن ناسا يأتوني ويسألوني فأحلف أني لأعطيهم . ثم يقولون : إن أعطيهم ، فلماذا أمرتك أن تكفر فأطعمهم . يعني عشرة مساكين ، لكل مسكين صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من بر .

حدثنا ججاج بن المنهال وسليان بن حرب قالوا : حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : يا برأ إذا حلفت فأطعم عنى ليعنى خبثة أصواع عشرة مساكين . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عمر بن أبي مرة عن عبد الله بن سلمة عن هلى كرم الله وبه قال : كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع .

حدثنا عبد الرحيم وأبو عاصم الأحمري عن ججاج بن عمرو عن حماد بن سلمة عن عطاء رضى الله عنها قالت : إذا نطعم نصف صاع من بر أو صاعا من تمر في كفارة اليمين .

وقال إسحاق بن إبراهيم : حدثنا مسلم بن إبراهيم : حدثنا هشام بن أبي عبد الله : حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زيد بن ثابت قال : يخرى في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة .

حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر رضى الله عنه كان إذا ذكر اليمين أعتق ، وإذا لم يدرها أطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد مد .

وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما : في كفارة اليمين مد ومعه أذنه .

وأما التابعون ثبت ذلك عن سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ومجاهد وقال : كل طعام ذكر في القرآن للمساكين فهو نصف صاع . وكان يقول : في كفارة الأيمان كلها مدان لكل مسكين . وقال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار : أدركت الناس وهم يطعمون في كفارة اليمين مدا بلك الأول . وقال القاسم وسالم وأبو سلمة : مد مد من بر . وقال عطاء : فرقا بين عشرة ، ومرة قال : مد مد .

قلوا : وقد ثبت في الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكلب بن عجرة في كفارة غلبة الأذى : أطعم ستة مساكين نصف صاع . نصف صاع ، طعاما لكل مسكين .

فهم ركز رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذى فطعمنا تقديرها أصلا . وعدنا بها إلى سائر الكفارات .

ثم قال من قدر طعام الزوجة : ثم رأينا النفقات والكفارات قد اشتركا في الوجوه ، فطعمونا بطعام النفقة بطعام الكفارة ، ورأينا الله سبحانه قد قال في حق جزاء العبد : (أو كفارة طعام مساكين) وما جمعت الأمة أن الطعام يقدر فيها ، ولهذا لو عدم الطعام صام عن كل مد يوما ، كما ألقى به ابن عباس والناس بعده . فلهذا ما احتج به حله البطالة على تقدير طعام الكفارة .

قال الآخرون : لا حاجة في أحد دون الله ورسوله وإجماع الأمة ، وقد أمرنا تعالى أن نرد ما تازعنا فيه إليه وإلى رسوله ، وذلك خير لنا جلا وعاقبة ، ورأينا الله سبحانه إنما قال في الكفارة : (إطعم عشرة مساكين) (إطعم ستين مسكينا) فعلق الأمر بالمصير الذي هو الإطعام ، ولم يحد لنا جنس الطعام ولا قدره . ويجوز لنا جنس الطعامين وقدرهم ، فإطلاق الطعام وقيد الطعامين . ورأينا الله سبحانه حيث ذكر طعام المسكين

في كتابه فإنما أراد به الإطعام المعهود للمصارف كقولته تعالى : (وما أدر الله ما العبة فلك وثقة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) وقال : (ويطلبون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا) .

وكان من المعلوم يتيما أنهم لو غدوم أو حشوم أو أطعمهم غيظا أو نفعا أو غيظا أو موقفا أو نحوه ، لكانوا مدحجين داخلين فيمن أتى عليهم ، وهو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسم لما كُوفِلَ إلى الإطعام الذي هو مصدر صريح ، وهذا نص في أنه إذا أطعم المساكين ولم يملكهم ، فقد امتثل ما أمر به ، وصح في كل لغة وعرف أنه أطعمهم .

قالوا : وفي أي لغة لا يصدق لفظ الإطعام إلا بالملك ، وإنما قال أنس رضي الله عنه : وإن الذي صلى الله عليه وسلم أطعم الصحابة في ليلة زيف غيظا ، ولهما كان قد أخذ طعاما ، ودعاهم إليه على عادة الولائم ، وكذلك قوله في ليلة صفة : « أطعمهم جيسا » ، وهذا أظهر من أن نذكر شواهد .

قالوا : وقد زاد ذلك أيضا وبيانا بقوله : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) ، ويحتمل يتيما أن الرجل إنما يطعم أهله الخبز واللحم والمرق والبن وجوزئك ، فإذا أطعم المساكين من ذلك فقد أطعمهم من أوسط ما يطعم أهله بلا شك ، ولهذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم في إطعام الأهل على أنه غير مقدر كما تقدم ، والله سبحانه جعله أصلا لطعام الكفارة ، فدل بطريق الأولى على أن طعام الكفارة غير مقدر .

وأما من قدر طعام الأهل ، فإنما أخذ من تقدير طعام الكفارة ، فيقال : هذا خلاف مقتضى النص ، فإن الله أطلق طعام الأهل ، وجعله أصلا لطعام الكفارة ، فلم أن طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر أصله ، ولا يعرف عن صحابي البتة تقدير طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت .

قالوا : فأما الفروق التي ذكرتموها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة . وحاصلها خمسة فروق : أنها لا تختلف باليسار والإعصار ، وأنها لا تقدر بالكفاية ، ولا أوجبها الشارع بالمرور ، ولا يجوز إخراج العرض عنها . وهي حق لا تنسقط بالإسقاط بخلاف نفقة الزوجة .

فيقال : نعم لاشك في صحة هذه الفروق ، ولكن من أين تستلزم وجوب تقديرها بمدة ومدين ، بل هي إطعام واجب من جنس ما يطعم أهله مع ثبوت هذه الأحكام لا يدل على تقديرها بوجه . وأما ما ذكرتم من الصحابة من تقديرها ، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أننا قد ذكرنا عن جماعة منهم علي وأنس وأبو موسى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا : يحزى أن يندبهم ويشيم .

الثاني : أن من روى عنهم الله والمندان لم يذكروا ذلك تقديرا وتحليدا بل تحيلا ، فإن منهم من روى عنه الله ، وروى عنه مدان ، وروى عنه مكرك ، وروى عنه جواز التولية والتعشية ، وروى عنه أكلة ، وروى عنه رغيف أو رغيفان ، فإن كان هذا اختلافا فلا حجة فيه ، وإن كان بحسب حال المستحق ، وبحسب حال الحال والمكتر فظاهر ، وإن كان ذلك على سبيل التمثيل فكلبك ، فلي بكل تقدير لاحجة فيه على التقديرين .

قالوا : وأما الإطعام في فدية الأذى فليس من هذا الباب ، فإن الله سبحانه قال : (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) فإن الله سبحانه أطلق هذه الثلاثة ولم يقيد بها ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعذيب الصيام بثلاثة أيام ، وتعذيب النسك بفتح شاة ، وتعذيب الإطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، ولم يقلن

سبحانه في فدية الأذى فإطعم من مساكين . ولكن أوجب هدية مطلقة . وصوماً مطلقاً . وهدية مطلقاً ،
بغيره النبي صلى الله عليه وسلم بالفروق الثلاثة الأيام والشقة . وأما جزاء الصيد فله من غير هذا الباب . فإن
المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام ، وهي تختلف بالهبة والحرية ، فلها بدل مثل تلف ثيابا إلى عدد
المساكين ، وذلك ما ينظر فيها إلى مبلغ الطعام فيطعمه المساكين . على ما يرى من إطعامهم . وتفضيل بعضهم على
بعض ، فتقدير الطعام فيها على حسب التلف وهو يقل ويكثر ، وليس ما يطعمه كل مسكين مقدراً .

ثم إن التقدير بالحب يستلزم أمراً باطلاً بين البطلان ، فإنه إذا كان الواجب لها عليه شرعاً الحب . وأكثر
الناس إنما يطعم أهله الخبز ، فإن جعلهم هذا معاوضة كان ربا ظاهراً . وإن لم يجعلوه معاوضة فالحب ثابت لها
في ذمته . ولم تنقض عنه ، فلم يبرأ ذمته منه إلا بإسقاطها وإبرائها . فإذا لم تبره طالبته بالحب مدة طويلة مع إنفاقه
عليها كل يوم حاجتها من الخبز والأدم . وإن مات أحدهما كان الحب ديناً له أو عليه . يؤخذ من الركنين سعة
الإنفاق عليها كل يوم ، ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتتة على العدل والحكمة والمصلحة تأتي ذلك كل الإياه
وتدفعه كل الدفع كما يدفعه العقل والعرف . ولا يمكن أن يقال إن النفقة التي في ذمته تسقط بالذي له عليها
من الخبز والأدم لوجهين : أحدهما : أنه لم يبعه إياها ، ولا أقرضها إياه حتى يثبت في ذمها ، بل هي معه فيه
على حكم الضيف لا امتناع المعاوضة عن الحب بذلك شرعاً ، ولو قدر ثبوته في ذمها لما أمكنت المقاصة
لاختلاف الدينين جنساً . والمقاصة تتحد اتفاقهما . هذا وإن قيل بأحد الوجهين أنه لا يجوز المعاوضة عن النفقة
مطلقاً لا بأداهم ولا بغيرها ، لأنه معاوضة عما لا يستقر ولم يجب ، فلها إنما تجب شيئاً فإنه لا تصح المعاوضة
عليها حتى يستقر بمعنى الزمان فيعاض عنها كما يعاض عما هو مستقر في الذمة من الديون .

ولما لم يجد بعض أصحاب الشافعي رحمه الله من هذا الإشكال مخلصاً قال : الصحيح أنها إذا أكلت سقطت
نفقتها .

قال الرافعي في محرره : أول الوجهين السقوط ، وصحة النوى بحرمان الناس عليه في كل عصر ومصر ،
واكتفاء الزوجة .

وقال الرافعي في الشرح الكبير والأوسط : فيه وجهان أقسمها أنها لا تسقط . لأنه لم يوف بالواجب
وتطوع بما ليس بواجب ، وصرحوا بأن هذين الوجهين في الرقبة التي أخذ لها قيمها . فإن لم يأذن لها لم
تسقط وجهاً واحداً .

وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه : وأن ذلك ليس بغيبة
ونظير ذلك قول الآخر في خصمه : يا رسول الله : إنه فاجر لا يبالي ما حلفت عليه . وفيه دليل على نفرد الأب
بنفقة أولاده ، ولا تشاركه فيها الأم ، وهذا إجماع من العلماء إلا قول شاذ لا يلتصق إليه أن على الأم من النفقة
بقدر ميراثها ، وزعم صاحب هذا القول أنه طرد القياس على كل من له ذكر وأنثى في درجة واحدة ، وهما
وارثان ، فإن النفقة عليهما كما لو كان له أخ وأخت ، أو أم وجد ، أو ابن وبنت فالنفقة عليهما على قدر
ميراثهما ، فكل ذلك الأب والأم .

والصحيح افتراء المصبة بالنفقة ، وهذا كله كما ينزرد الأب دون الأم بالإفراق ، وهذا هو مقتضى قواعد

«الفرع» فإن العصبه تنفرد بحمل العطل وولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولادة في كل من الشافعي رحمه الله على أنه إذا اجتمع أم وأب فالنفقة على الأب وحده - وهو أحد الروايات عن أحمد رحمه الله - وهي الصحيحة في الدليل - وكذلك إن اجتمع أب وبنت أو أم وابن أو بنت وابن - فقبل الشافعي رحمه الله النفقة في هذه المسائل الثلاث على الابن ، لأنه العصبه - وعن إحدى الروايات عن أحمد رحمه الله - والخاتمة أنها على قدر الميراث في المسائل الثلاث : وقال أبو حنيفة رحمه الله : النفقة في مسألة الابن والبنت عليهما نعمتان لتساويهما في القرب ، وفي مسألة بنت وابن ابن النفقة على البنت لأنها أقرب ، وفي مسألة أم وبنت على الأم الرزق والبقاء على البنت - وهو قول أحمد :

وقال الشافعي رحمه الله : تنفرد بها البنت ، لأنها تكون عصبه مع أخيها . والصحيح انفرد العصبه بالإتفاق لأنه الوارث المطلق . فيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية ، وأن ذلك بالمعروف ، وأن من له النفقة له أن يأخذها بنفسه إذا منعه إياها من هي عليه . وقد احتج بهذا على جواز الحكم على القاتل . ولا دليل فيه ، لأن أبا سفيان كان حاضرا في البلد لم يكن مسافرا . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسألها البيت ، ولا يعطى المدعي بمجرد دعواه . وإنما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم ، فقد احتج به على مسألة الظفر . وأن الإنسان أن يأخذ من مال غيره إذا ظفر به بقدر حقه الذي جعله إياه ، ولا يدل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن سبب الحق هاهنا ظاهر وهو الزوجية . فلا يكون الأخذ خيانة في الظاهر ، فلا يتناول قول النبي صلى الله عليه وسلم : «أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك» ولهذا نصر أحمد رحمه الله على المسائلين مفرقا بينهما . فنع من الأخذ في مسألة الظفر ، وجوز للزوجة الأخذ وعمل بكلام الحديثين . الثاني : أنه يشق على الزوجة أن ترضه إلى الحاكم فيلزمه بالإتفاق أو الفرق ، وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من أخذ حقها .

الثالث : أن حقها يتجدد كل يوم . فليس هو حقا واحدا مستقرا يمكن أن تستدين عليه أو ترضه إلى الحاكم ، بخلاف حق الدين .

وقد احتج بقصة هند هذه على أن نفقة الزوجة تسقط بمضي الزمان . لأنه لم يمكنها من أخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع قولها إنه لا يسطرها ما يكفيها . ولأدليل فيها لأنها لم تدع به ولا طلبته . وإنما استغنته هل تأخذ في المستقبل ما يكفيها . فأتاها بذلك .

وبعد فقد اختلف الناس في نفقة الزوجات والأقارب هل يسقطان بمضي الزمان كلاهما ، أو لا يسقطان ، أو تسقط نفقة الأقارب دون الزوجات ؟ على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها يسقطان بمضي الزمان وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله . وإحدى الروايتين عن أحمد .

والثاني : أنها لا يسقطان إذا كان القريب حافلا . وهذا وجه للشافعية .

والثالث : تسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة ، وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي نحو أحمد ومالك رحمهم الله . ثم الذين استعملوه بمضي الزمان منهم من قال : إذا كان الحاكم قد فرضها لم تسقط ، وهذا قول

بعض الشافعية والمخالفين : ومنهم من قال : لا يؤثر فرض الحاكم في وجوبها شيئا إذا سقطت بمضى الزمان .
والذي ذكره أبو البركات في حرره : الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة الزوج في ذلك فقال : **في نفقة الزوج**
مدة ولم ينفق لونه نفقة المأضي ، وعنه لا يلزمه إلا أن يكون الحاكم قد فرضها ، وأما نفقة أقربه فلا يلزمه لما مضى
وإن فرضت إلا أن يستدان عليه يلفظ الحاكم وهذا هو الصواب . وأنه لا تأثير لفرض الحاكم في وجوب نفقة
أقربيه لما مضى من الزمان نقلا وتوجيها .

أما النقل : فإنه لا يعرف عن أحد ولا عن قدماء أصحابه استقرار نفقة القريب بمضى الزمان إذا فرضها الحاكم .
ولا عن الشافعي رحمه الله وقداماء أصحابه والمحققين للذهب منهم كصاحب المهذب والحلوى والشامل والنهاية
والهلب والبيان والذخائر ، وليس في هذه الكتب إلا السقوط بدون استثناء فرض ، وإنما يوجد استقرارها إذا
فرضها الحاكم في الوسيط والوجيز وشرح الرافعي وطروعه .

وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه ، والمحال في العدة . وعبد بن عثمان في التمهيد : **والدينجي في**
المعتمد : بأنها لا تستقر ولو فرضها الحاكم ، وعلاوا السقوط بأنها يجب على وجه المواساة لإحياء النفس ، ولهذا
لا يجب مع يماز المنق عليه ، وهذا التحليل يوجب سقوطها فرضت أو لم تفرض .

وقال أبو المعالي : وما يدل على ذلك أن نفقة القريب إمتناع لا تمليك ، وما لا يجب فيه التمليك وانتهى إلى
الكفاية استحالة مصيره دينا في اللمة . واستبعد لهذا التحليل قول من يقول : إن نفقة الصغير تستقر بمضى
الزمان ، وبالغ في تضمينه من جهة أن إيجاب الكفاية مع إيجاب عوض ماضى متناقض ، ثم اعترض عن تحديدها
في صورة الحمل على الأصح ، إذا قلنا إن النفقة له بأن الحامل مستحقة لها أو منتفعة بها ، فهي كنفقة الزوجة .
قال : ولهذا قلنا : تستدّر . ثم قال : هذا في الحمل والولد الصغير . أما نفقة غيرها فلا تصير دينا
أصلا انتهى .

وهذا الذي قاله هؤلاء هو الصواب . فإن في تصور فرض الحاكم نظرا ، لأنه إما أن يعتقد سقوطها بمضى
الزمان أو لا . فإن كان يعتقد لم يسع له الحكم بخلافه وإلزام ما يعتقد أنه غير لازم . وإن كان لا يعتقد
سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل إلا في الطفل الصغير على وجه لأصحاب الشافعي ، فلما أن يعنى بالفرض الإيجاب
أبو إثبات الواجب أو تقديره أو أمرا رابعا ، فإن أريد به الإيجاب فهو تحصيل الحاصل ولا أثر لفرضه ،
وكذلك إن أريد به إثبات الواجب فرضه وعلمه بيان . وإن أريد به تقدير الواجب فالتقدير إنما يؤثر في صفة
الواجب من الزيادة والنقصان لا في سقوطه ولا ثبوته . فلا أثر لفرضه في الواجب البتة ، هذا مع ما في التقدير
من مصادمة الأدلة التي تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف ، فيطعمهم مما يأكل ، ويكسوم مما يلبس ،
وإن أريد به أمر رابع فلا بد من بيانه لينظر فيه .

فإن قيل : الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضى الزمان ، فهذا هو محل الحكم ، وهو الذي أثر فيه حكم
الحاكم وتعلق به .

قيل : فكيف يمكن أن يحقق السقوط ثم يلزم ويقضى بخلافه ، وإن اعتقد عدم السقوط بخلاف الإجماع ،
وتعظم أن حكم الحاكم لا يزيل حكم الله من صفته ، ولذا كانت حكمة هذا الواجب سقوطه بمضى الزمان
تتميز بجزءه حكم الحاكم من صفته .

فإن قيل : بنى قسم آخر وهو أن يعتقد الحاكم سقوط بعض الزمان مالم يفرض ، فإن فرضت أنه يثرب فهو يحكم باستمرارها لأجل القرض لا يتنفس مضي الزمان .

قيل : هذا لا يمدى شيئا ، فإنه إذا اعتقد سقوطها بمضي الزمان وأن هذا هو الحق والشرع لم يجز له أن يلزم بما يعتقد سقوطه وعدم ثبوته ، وما هذا إلا بمثابة مالو ترفع إليه مضطر وصاحب ظلام غير مضطر تقضى به المضطر بعوضه فلم يبق أخذه حتى زال الاضطراب ولم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه بالعوض ، ويلزم صاحب الطعام ببذله له ، والقريب يستحق النفقة لإحياء مهجته ، فإذا مضى زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من إحيائه ، فلا فائدة في الرجوع بما فات من سبب الإحياء ، ووسيلته مع حصول المقصود والاستثناء عن السبب بسبب آخر .

فإن قيل : فهذا ينقض عليكم نفقة الزوجة ، فإنها تستقر بمضي الزمان ، ولولم تفرض مع حصول هذا المعنى الذى ذكرتموه يمينه .

قيل : النقض لا بد أن يكون معلوم الحكم بالنص أو الإجماع ، وسقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان مسألة نزاع ، فأبو حنيفة وأحمد رحمهما الله في رواية يسقطانها ، والثاوي وأحمد رحمهما الله في الرواية الأخرى لا يسقطانها ، والذين لا يسقطونها فرقوا بينها وبين نفقة القريب بفرق .

أجدها : أن نفقة القريب صلة .

الثاني : أن نفقة الزوجة تجب مع اليسار والإعساو بخلاف نفقة القريب :

الثالث : أن نفقة الزوجة تجب مع استثنائها بما لها ونفقة القريب لا تجب إلا مع إعساره وحاجته .

الرابع : أن الصحابة رضى الله عنهم أوجبوا للزوجة نفقة ماضى ، ولا يعرف عن أحد منهم قط أنه أوجب للقريب نفقة ماضى . فصح عن عمر رضى الله عنه : « أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم ، فأمرهم بأن يتفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بطوا بنفقة ماضى » ولم يخالف عمر رضى الله عنه في ذلك منهم مخالف ، قال ابن المنذر رحمه الله : هذه نفقة وجبت بالكتاب والسنة والإجماع ، ولا يزول ماوجب بهذه الحجج إلا بمثلها .

قال المسقطون : قد شككت عندى إلى النبي صلى الله عليه وسلم : أن أبا سفيان لا يعطيا كفايتها ، فأباح لها أن تأخذ في المستقبل قدر الكفاية ، ولم يجوز لها أخذ ماضى ، وقولكم : إنها نفقة معاوضة فالعاقبة إنما هي بالصداق ، وإنما النفقة لكونها في حبه فهي عانية عنده كالأسير ، فهي من حلة عياله . ونفقة مواساة وإلا فكل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل ما يحصل للأخر ، وقد عاوضها على المهر فلماذا استغنت عن نفقة ماضى فلا وجه لإلزام الزوج به . والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف وكنفقة الرقيق . فالأنواع الثلاثة إنما وجبت بالمعروف مواساة لإحياء نفس من هو في ملكه وحبه ، ومن بينه وبينه رحم وقربة ، فإذا استغنى عنها بمضى الزمان فلا وجه لإلزام الزوج بها ، وأى معروف في إلزام نفقة ماضى وحبه على ذلك ، وللتنسيق عليه وتعليقه بطول الحبس . وتعريض الزوجة لتفريق أو طارها من المخول والمخروج ، وعشرة الأخدان باقضاء زوجها عنها ، وغية نظره عليها كما هو واقع في ذلك من التفريق المنتشر ، ما يطمئه إلا الله ، حتى أن القروج لتصل إلى الله من حبس حياتها ومن لصونها عنها ولحياتها أو طارها .

ومع ذلك إن يأق شرع الله قبل الفداء الذي قد استقر خبره وإستجبت بآره ، وإنما أمر من الجانب رضى
 القربى أن لا يزوج إذا طلقوا أن يزوجوا بغير ما مضى ، ولم يبرحوا إذا عدوا أن يزوجوا نفقة ما مضى ولا يعرف
 ذلك عن صفات البتة ، ولا يلزم من الإلزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية الإلزام بها إذا عاد
 الزوج إلى النفقة والإقامة واستقبل الزوجة بكل ما يحتاج إليه ، فاعتبار أحدهما بالآخر غير صحيح ، ونفقة
 الزوجة تجب يوما بيوم ، فهي نفقة القريب ، وما مضى فقد استغنت عنه بمضى وقته ، فلا وجه للإلزام الزوج
 به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين ، وهو قد ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة ، وهذا القول
 من الصحيح المختار الذى لا يقتضى الشريعة خبره ، وقد صرح أصحاب الشافعى رحمه الله بأن كسوة الزوجة
 وتكثافتها يسقطان بمضى الزمان إذا قبل إتيانها لمناجاة لاعتكاف ، فإن لم فى ذلك وجهين .

وأما فرض الدراهم فلا أصل له فى كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد
 من الصحابة رضى الله عنهم البتة ، ولا التابعين ولا تابعيهم ، ولا نرى عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم
 من أئمة الإسلام ، وهذه كتب الآثار والمسنن ، وكلام الأئمة بين المأثورات ، فأزجفوت من ذكر فرض الدراهم
 والله سبحانه أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف ، وليس من المعروف فرض الدراهم . بل
 المعروف الذى نص عليه صاحب الشرع أن يطمعهم بما يأكل ويكسومهم بما يلبس . ليس المعروف سوى
 هذا ، وفرض الدراهم على المطلق من المنكر ، وليست الدراهم من الواجب ولا موعده ، ولا يصح الاحتياض
 عما لم يستقر ولم يملك ، فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يومافوتما ، ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة
 عنها بغير رضى الزوج والقريب ، فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصل وهو إما البر عند الشافعى
 رحمه الله أو الطعام المعتاد عند الجمهور ، فكيف يجر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ؟ ولا
 إيجاب صاحب الشرع له على ذلك ، فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومضالعب العباد ، ولكن إن
 اتفق المطلق والمطلق عليه على ذلك جاز باتفاقهما ، هذا مع أنه فى جواز احتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها
 نزاع معروف فى مذهب الشافعى وغيره ، قيل : لا تمتاض لأن حقها طعام ثبت فى الأمة عوضا فلا تمتاض عنه
 قبل القبض كالمسلم فيه ، وعلى هذا فلا يجوز الاحتياض لا بدراهم ولا شيء البتة ، وقيل : تمتاض
 بغير التبر والدقيق ، فإن الاحتياض بهما ربا ، هذا إذا كان الاحتياض عن الماضي ، فإن كان عن المستقبل
 لم يصح عندم وجها واحدا لئلا يصدد المقوط فلا يعلم استقرارها .

ذكر ما روى من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تمكين المرأة من فراق زوجها

إذا أصر بطلاقها

روى البخاري فى صحيحه من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 وأفضل الصدقة ما ترك غنى ، وفى لفظ ما كان عن ظهر غنى . والبدل الجليل غير من البدل السفلى . والبدل
 تحول . تحول المرأة إما أن تطعننى وإما أن تطلقنى ، ويقول البدل : أطعننى ، ويقول الجليل : ويقول البدل :
 أطعننى . قال : يا أنس بن مالك : سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا
 من كيس أنس بن مالك .

وذكر الشافعي هذا الحديث في كتابه فقال فيه : « وأبدأ بمن يقول ، فقبل من أن يقول يا رسول الله ؟ قال : امرأته تقول : أطمئن وإلا فارقني ، خاضعك يقول : أطمئن وأسلمني ، ولذلك يقول : أطمئن إلى من تركني ؟ » .

وهذا في جميع نسخ كتاب الشافعي هكذا ، وهو عنده من حديث سعيد بن أيوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وسعيد ومحمد ثقتان .

وقال البلوطي : حدثنا أبو بكر الشافعي رحمه الله : حدثنا محمد بن بشر بن مطر : حدثنا شيبان بن فروخ : حدثنا حماد بن سلمة عن حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المرأة تقول تزوجها أطمئن أو طلقني » الحديث .

قال البلوطي : حدثنا عثمان بن أحمد بن السالك وعبد الباقي بن قانع وإسحاق بن علي قالوا : أخبرنا أحمد بن علي الحراني : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الماوردي : حدثنا إسحاق بن منصور : حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب : « في الرجل لا يجد ما يفتق على امرأته قال : يفرق بينهما » وبهذا الإسناد إلى حماد بن سلمة عن حاصم بن بريدة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . وقال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا سفيان عن أبي الزناد قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما يفتق على امرأته أفرق بينهما ؟ قال : نعم . قلت : سنة ؟ قال : سنة « وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخافه أن يكون من مراسيل سعيد بن المسيب . واختطف الفقهاء في حكم هذه المسألة على أقوال :

أحدها : أنه يجبر على أن يفتق أو يطلق . روى سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب قال : إذا لم يجد الرجل ما يفتق على امرأته أجبر على طلاقها .

الثاني : إنما يطلقها عليه الحاكم وهذا قول مالك رحمه الله ، لكنه قال : يؤجل في عدم التفقة شهرا ونحوه ، فإن انقضى الأجل وهي حائض أخر حتى تطهر ، وفي الصداق عاين ثم يطلقها عليه الحاكم طلاق رجعية ، فإن أسير في العدة فله الرجوع إليها . والشافعي قولان :

أحدهما : أن الزوجة تخير إن شامت أقامت معه ، وتبقى نفقة المهر دين لها في فتمته ، قال أصحابنا : هذا إذا أمكنته من نفسها ، وإن لم تمكنه سقطت نفقتها ، وإن شامت فسخت النكاح .

والقول الثاني : ليس لها أن تفسخ ، لكن يرفع الزوج يده عنها لتكتب ، والملاعب أنها تملك التمسح . قالوا : وهل هو طلاق أو فسخ ؟ فيه وجهان :

أحدهما أنه طلاق فلا بد من الرجوع إلى القاضي حتى يلزمه أن يطلقها أو يفتق ، فإن أبي طلق الحاكم عليه طلاق رجعية ، فإن راجعها طلق عليه ثانية ، فإن راجعها طلق عليه ثالثة .

والثاني : أنه فسخ فلا بد من الرجوع إلى الحاكم ليثبت الإصرار ثم تفسخ هي ، وإن اختارت المقام ، ثم اختارت التمسح ملكته ، لأن التفقة يتجدد وجوبها كل يوم ، وهل تملك التمسح في الحال أو لا تملكه إلا بعد مضي ثلاثة أيام ؟ فيه قولان ، الصحيح عندهم الثاني .

قالوا: فلو وجد في اليوم الثالث نفقها وتطر عليه نفقة اليوم الرابع، فهل يجب استئناف هذا الإمهال فيه وجهان:

وقال حماد بن أبي سليمان: يؤجل سنة، ثم يفسخ قياسا على العتق. وقال عمر بن عبد العزيز: يضرب له شهر أو شهران. وقال مالك رحمه الله: الشهر ونحوه. وعن أحمد رحمه الله روايتان: إحداهما وهي ظاهر مذهبه أن المرأة تخير بين المقام معه وبين الفسخ، فإن اختارت الفسخ رفعت إلى الحاكم، فيخير الحاكم بين أن يفسخ عليه أو يحجره على الطلاق، أو يأفلحها في الفسخ، فإن فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وإن أيسر في العدة، وإن أجبره على الطلاق فطلق رجعا فله رجعتها، فإن راجعها وهو معسر أو امتنع من الاتفاق عليها فطلبت الفسخ ففسخ عليه ثانيا وثالثا، وإن رضيت بالمقام معه مع عسرته ثم بدا لها الفسخ أو تزوجته خطبة بغيره ثم اختارت الفسخ فلها ذلك.

قال القاضي: ويظهر كلام أحمد رحمه الله أنه ليس لها الفسخ في الموضعين، ويطلق عياريها، وهو قول مالك رحمه الله لأنها رضيت بعبه ودخلت في العقد عالة به فلم تملك الفسخ، كما لو تزوجت عينا عالة بعتة، وقالت بعد العقد قد رضيت به عينا، وهذا الذي قاله القاضي هو مقتضى المذهب والمصلحة.

والذين قالوا لها الفسخ وإن رضيت بالمقام قالوا: حقها متجدد كل يوم. فيتجدد لها الفسخ بتجدد حقها. قالوا: ولأن رضاعها يتضمن إسقاط حقها فيما لم يجب فيه من الزمان، فلم يسقط كإسقاط الشفعة قبل البيع. قالوا: وكذلك لو أسقطت النفقة المستقبلية لم تسقط، وكذلك لو أسقطتها قبل العقد جملة ورضيت بلا نفقة، وكذلك لو أسقطت المهر قبله لم يسقط، وإذا لم يسقط وجوبها لم يسقط الفسخ الثابت به. والذين قالوا بالمعقود: أجابوا عن ذلك بأن حقها في الجماع يتجدد، ومع هذا إذا أسقطت حقها من الفسخ بالعتق سقط ولم تملك الرجوع فيه.

قالوا: وقياسكم ذلك على إسقاط نفقتها قياسا على أصل غير متفق عليه ولا ثابت بالدليل، بل الدليل يدل على سقوط الشفعة بإسقاطها قبل البيع كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يخلل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق بالبيع» وهذا صريح في أنه إذا أسقطها قبل البيع لم يملك طلبها بعده، ويحتج فيجعل هذا أصلا لمعقود حقها من النفقة بالإسقاط، ونقول خيار لدفع الضرر فسقط بإسقاطها قبل ثبوته كالثقة، ثم ينقض هذا بالغيب في العين المؤجرة، فإن المستأجر إذا دخل عليه أو علم به ثم اختار وترك الفسخ لم يكن له الفسخ بعد هذا، وتجدد حقه بالاتضاع كل وقت كتجدد حق المرأة من النفقة سواء ولا فرق.

وأما قوله: لو أسقطها قبل النكاح أو أسقط المهر قبله لم يسقط، فليس إسقاط الحق قبل انعقاد مبيعه بالكلية كإسقاطه بعد انعقاده، هذا إن كان في المسألة إجماع، وإن كان فيها خلاف فلا فرق بين الإسقاطين وسوينا بين الحكيمين، وإن كان بينهما فرق امتنع القياس.

وعنه رواية أخرى: ليس لها الفسخ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه، وعلى هذا لا يلزمها تمكينه من الاستمتاع لأنه لم يسلم إليها عوض فلم يلزمها تسليمه، كما لو أصر المشتري بشئ المبيع لم يجب تسليمه إليه، وعليه تحل سبيلها لتكتسب لها، ويصل لها ما تنفق على نفسها لأن في حبسها بغير نفقة إضرارا بها.

فلان قيل : قلنا كانت خروجه لهذا بملك حبسها ؟ قيل : نعم قالوا فبعضها ؟ قلنا بملكها إذا
كفها المنة وأفتاها مما لا بد لها منه من النفقة والكسوة ، ولحاجته إلى الاستمتاع الواجب له عليها ، فلو
انتفى هذا وهذا لم يملك حبسها ، وهذا قول جماعة من المتأخرين والخالف
ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سألت عطية عن لا يجد ما ينفق أمراه من النفقة قال : ليس له إلا
ما وجد ، ليس لها أن يطلقها .

وروي حماد بن سلمة عن جارية عن الحسن البصري أنه قال : إن الرجل يسهو عن امرأته قال : توأبه
وتتق الله ولعمره ، ويتفق عليها ما استطاع .

وفى كعبه الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما يتفق على امرأته فينفق عليها ؟ قال :
تساق به ، ولا يفرق بينهما ، وتلا : (لا يكلف الله نقسا لإسلامه) أهمل يعامل الله بعد غير سبيل .

قال معمر : وبالله عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء . وذكر عبد الرزاق عن سفيان
الثوري في المرأة يسهو زوجها فتنفق قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر ، ولا تأخذ بقول من فرق بينهما .

قلت : عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات هي أحداها ، والثانية : روى ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن أبي الزناد : عن أبيه قال : شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت إليه ، أنه لا يتفق عليها ،
أضربوها له أجلا شهرا أو شهرين ، فإن لم يتفق عليها إلى ذلك الأجل فارقوا بينه وبينها .

والثالثة : ذكر ابن وهب عن ابن جارية عن محمد بن عبد الرحمن : أن رجلا شكى إلى عمر بن عبد العزيز
بأنه أتتبع ابنته رجلا لا يتفق عليها فأرسل إلى الزوج فأتى فقال : أتكنى وهو يعلم أنه ليس في شيء ، فقال عمر :
أتكنه وأنت تعرفه ؟ قال : نعم قال : فما الذي أمتع ؟ أذهب بأهلك .

والقول بعدم التفريق لمذهب أهل الظاهر كلهم . وقد تناظر فيها مالك وغيره ، فقال مالك : أدركت الناس
يقولون : إذا لم يتفق الرجل على امرأته يفرق بينهما ، فقيل له : قد كانت الصحابة يفعلون الله بينهم يصبرون
ويحافظون ، فقال مالك : ليس الناس اليوم كذلك ، وإنما يفرقونه وجاهل .

ومعنى كلامه أن ساء الصحابة رضي الله عنهم كن يردن الدار الآخرة وما عند الله ، ولم يكن مرادهم الدنيا ، فلم
يكن يبالغون بحسن أولادهم ، لكن أولادهم كانوا كلهم ، وأما الدنيا اليوم فلأنما يفرقون رجاء دنيا الإزواج
وتفريقهم وكسوتهم ، فالمرأة إنما تنحل اليوم على رجاء الدنيا ، فبصل هذا الحروف كالمشروط في العقد
وكان عرف الصحابة رضي الله عنهم ونسائهم كالمشروط في العقد والشرط العربي في أجل مذهبه كاللفظي .
وأما أنك على مالك كلامه هذا من لم يفهمه ، ويفهم غوره .

وفي المسألة مذاهب آخر : وهو أن الزوج إذا عسر بالنفقة حبس حتى يجد ما يتفق ، وهذا مذهب حكاة
الناس عن ابن حزم وصاحب المغني وغيرهما عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة ، وبالله العجب لأي
شيء يمسح ويجمع عليه من عذاب السجن وعذاب القبر وعذاب البعد عن أهله ؟ سبحانك هذا يتل عظم .
وما أمكن من شيء أعلم يقول هذا .

وفي المسألة مذهب آخر : وهو أن المرأة تكلف الإنفاق عليه إذا كان عاجزا عن نفقة نفسه ، وهذا مذهب
أبي محمد بن حزم وهو غير بلا شك من مذهب المعتزلي .

قال في المطب : فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية تكلفت النفقة له لا يرجع إلى ذلك فإنه
أسر : برهان ذلك قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فكذلك تنفق المرأة

ومعها لأبصار والدلة بولدتها ولا ولد له له عدة - ثلاث مثل ذلك - فأن رجعة وأربعة - فلهما الطقة - من القرآن

ويأصبا لأن محمد لو تأمل سياق الآية لفتن لعنهما خلافا ما فهمه : فإن الله سبحانه قال : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فعلمنا بتفسير الزوجات بلا طقة - ثم قال : (وعلى الزوارث مثل ذلك) فجعل سبحانه على وارث المولود له زوارث أوله من رزق والديته وكسوتهن بالمعروف مثل ما حل المولود . فأين في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يعمل عمومها لما ذهب إليه ؟

وأخرج من لم ير النسخ بالإحصار بقوله تعالى : (ليتنن فو سعة من سعة ومن مدر عليه رزقه فليتنن بما آتاه الله ولا يكاف الله نكاحا) قالوا : وإذا لم يكف الله النفقة في هذه الحال فقد ترك فلا يجب عليه ولم يأثم بتركه ، فلا يكون سببا لتفريق بيته وبين حبه وسكنه . وتلبية بذلك :

قالوا : قوله رزق مثل في صحبة من حديث أبي الزبير عن جابر : دخل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجداه جالسا حوله نسائه وإما شاكنا فقال أبو بكر : يا رسول الله لو زليت بنت خازجة سألني النفقة فقلت إليها فوجأت عفتها - فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من حول كما ترى يسألني النفقة . فقام أبو بكر رضي الله عنه إلى عائشة رضي الله عنها يعا عفتها : وقام عمر رضي الله عنه إلى حفصة رضي الله عنها يعا عفتها ، كلاهما يقول : تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ماليس عنده ؟ فقال : والله لأنسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبدا ما ليس عنده ، ثم اعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا وذكر الحديث .

قالوا : فهذا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يضربان إبهنهما بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نسأله نفقة لا يمنعهما ، ومن مقال أن يضربا طالبتين للحق ويقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فدل على أنه لاحق لما فيها طلباه من النفقة في حال الإحصار ، وإذا كان عليهما ما باطلا فكيف تمكن المرأة من فسح الكفاح بغير ماليس لها عليه ولا يخل لها ، وقد أمر الله سبحانه صاحب الدين أن ينظر المعسر إلى الميسرة ، وغاية النفقة أن تكون دينا . والمرأة نامورة بإنظار الزوج إلى الميسرة بنظر القرآن ، هذا إن قيل ثبت في نفقة الزوج ، وإن قيل تسقط بمعنى الزمان فالنسخ أبعد وأبعد .

قالوا : والله تعالى أوجب على صاحب الحق الصبر على المعسر . وتدية إلى الصدقة بترك خلقه . وتأمنا هذين الأمرين فجور لم يسه له . ونحن نقول هذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بشوا : إما أن تنظره إلى الميسرة ، وإما أن تضيق ، ولا حق لك فيها عدا هذين الأمرين .

قالوا : ولم يزل في الصحابة المعسر والموسر . وكان مرسومهم أضعاف مضاعفات مؤسرينهم : فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من النسخ بإحصار زوجها ، ولا علمها أن النسخ حتى لما ، لأن شاكها صبرته ، وإن شامت فسخت . وهو شرح الأحكام عن الله تعالى بقره : فلهي أن الأزواج تركن حقهن إنما كان حين امرأة واحدة تطالب بمحقها . وهؤلاء نسائه صلى الله عليه وسلم خير نساء العالمين بقالته بالنفقة حتى أفضيته ، وحلف أن لا يدخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن ، ولو كان من المسترق في شرقة أن يبرأ تلك النسخ بإحصار زوجها لرفع إليه ذلك . ولو من امرأة واحدة ، وقد وقع إليه بغير وجهه فون

ضرورة فقد الثقة من فقد النكاح ، وقالت له امرأة رفاعه : إني نكحت بعد رفاعه عبد الرحمن بن الزبير ، وإن مامعه مثل هبة الثوب ، تريد أن يفرق بينه وبينها ، ومن المعلوم أن هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة إلى الإحصار ، فما طلبت منه امرأة واحدة أن يفرق بينه وبينها بالإحصار .

قالوا : وقد جعل الله الفقور والغنى مطيعين العباد ، فيفتقر الرجل الوقت ، ويستغنى الوقت ، فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امرأته لم البلاء وتقام الشر ، وفسخت أنكحة أكثر العظم ، وكان الفراق بيد أكثر النساء ، فمن الذي لم تصبه عسرة ، ويعوز الثقة أحياناً .

قالوا : ولو تعلم من المرأة الاستمتاع بمرض متطول ، وأعصرت بالجماع لم يمكن الزوج من فسخ النكاح بل يوجبون عليه الثقة كاملة مع إحصار زوجته بالوطء ، فكيف يمكنونها من الفسخ بإحصاره عن الثقة التي غايتها أن تكون عوضاً عن الاستمتاع .

قالوا : وأما حديث أبي هريرة فقد صرح فيه بأن قوله : « امرأتك تقول أفق على » وإلا طلقني » من كسبه لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا في الصحيح عنه .

ورواه عنه سعيد بن أبي سعيد وقال : ثم يقول أبو هريرة : إذا حدث بهذا الحديث : امرأتك تقول فذكر الزيادة .

وأما حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهلثة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ، فأشار إلى حديث يحيى بن سعيد عن مسدد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال : يفرق بينهما ، فحديث منكر لا يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً ، وأحسن أحواله أن يكون عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً . والظاهر أنه روى بالمعنى . وأراد قول أبي هريرة رضي الله عنه : امرأتك تقول أطعمني أو طلقني ، وإما أن يكون عند أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته : فقال : يفرق بينهما ، فوالله ما قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا سمعه أبو هريرة رضي الله عنه ولا حدث به ، كيف وأبو هريرة لا يستجيز أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : امرأتك تقول أطعمني وإلا طلقني . ويقول هذا من كيس أبي هريرة رضي الله عنه . لئلا يتوهم نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والذي تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال فزوجته على ذلك ، فظهر معلماً لا شيء له ، أو كان ذا مال وترك الإففاق على امرأته ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم أن لما الفسخ ، وإن تزوجته عالة بصرة أو كان موسراً ثم أصابته جائحة أجاحت ماله فلا فسح لها في ذلك ، ولم تزل الناس تعيينهم القاطعة بعد الإحصار ، ولم ترضعهم أزواجهم إلى الحاكم ليفرقوا بينهم وبينهن ، وبالله التوفيق .

وقد قال جمهور الفقهاء : لا يثبت لها الفسخ بالإحصار بالصدوق ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأصحابه وجمهورهم ، وهو الصحيح من مذهب أحمد رحمه الله ، اختاره عامة أصحابه . وهو قول كثير من أصحاب الشافعي رحمه الله .

وفصل الشيخ أبو إسحاق وأبو علي بن أبي هريرة رضي الله عنه فقالا : إن كان قبل الدخول ثبت به الفسخ

ويُغْنِيهِ لَا يَلِيْتُ : وهو أحد الوجوه من فحش الجحد زوجه الله ، فلما مع أنه حوَّضَ عَفْصَ ، وهو لُحْنُ أَنْ يُوَلَّى من فَمِ الْمَيْعِ : كَأَنَّ عَلَيْهِ الصَّنْ ، وكَلِمَا تَقَرَّرَ فِي عَدَمِ التَّشْخِصِ بِهِ فَفَلَّهَ فِي التَّفَقُّعِ وَأَوَّلَى .

لِإِنْ قِيلَ : فِي الْإِعْصَارِ بِالتَّفَقُّعِ مِنَ الضَّرَرِ الْإِصْطِرَاقِ بِالزَّوْجَةِ مَا لَيْسَ فِي الْإِعْصَارِ بِالصَّدَاقِ ، فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ تَقُومُ بِدَلِيلِهِ بِخِلَافِ التَّفَقُّعِ .

قِيلَ : وَالْبَيِّنَةُ تَقُومُ بِدَلِيلِهِ فَقَدْ تَنَقَّى مِنْ مَا لَهَا أَوْ يَتَقَّى عَلَيْهَا ذُو قَرَابَتِهَا أَوْ تَأْكُلُ مِنْ غَرْلِهَا ، وَيَا بَحْمَلَةَ تَضِيئُ بِمَا تَعِيشُ بِهِ زَمَنَ الْعَدَةِ ، وَيَقْدَرُ زَمَنُ عُسْرَةِ الزَّوْجِ كُلَّهُ عَدَةً .

ثُمَّ الَّذِينَ يَجُوزُونَ لَهُ التَّسْخِيعُ يَقُولُونَ : لَهَا أَنْ تَسْخِيعَ ، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا الْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا عَجَزَ الزَّوْجُ عَنْ تَقَاتُلِهَا ، وَيُزَادُ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْجِيْقِ الْعَرَبِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ حَرْمٍ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَقَّى عَلَيْهِ ؛ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَتُطْلِقُهُ مَا لَهَا وَتَمْكُمُ مِنْ تَقَاتُلِهَا ، وَمِنْ الْعَجَبِ قَوْلُ الْعَبْرِيِّ بِأَنَّهُ يَجِبُ .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ أَصُولَ الشَّرِيعَةِ وَتَوَاصَلَهَا وَاسْتَمَلْتَ عَلِيمِينَ الْمَصَالِحِ وَدَرَّ الْقَاسِدُ وَدَفَعَ أَعْلَى الْمُقْسِدِينَ بِسَاحِلِ أَدْنَاهَا ، وَتَفَوَّيْتَ أَهْلَ الْمَصْلَحَاتِ لَتَحْصِيلِ أَعْلَاهَا ، تَبَيَّنَ لَكَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ، وَبِإِلَهِ التَّوْفِيقِ .

فصل : فِي حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَوَافِقَ لِكِتَابِ اللَّهِ

أَنَّهُ لَا تَفَقُّعَ لِلْمُتَبَوِّتَةِ وَلَا سَكْنَى

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَيْتَ وَهُوَ غَالِبٌ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَلِمَةً بِعَمِيرٍ فَسَخَطَتْهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ ؛ فَبَعَثَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ وَمَا قَالَ ، فَقَالَ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ تَفَقُّعٌ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَمْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكَ ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَجْمَعُ ، أَحَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ [عِنْدَهُ] ثِيَابَكَ ، فَإِذَا سَلَّتْ فَأَذْنَبِي . قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتَ لِي أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطِيئَانِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلِّ عَلَىكَ لَا مَالَ لَهُ . انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكْرَهُتْهُ ، ثُمَّ قَالَ انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَتَنَكَّحَتْهُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاجْتَبَتْ بِهِ .

وَفِي صَحِيحِهِ أَيْضًا عَنِهَا : أَنَّهَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَتَقَّى عَلَيْهَا تَفَقُّعًا فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِإِنْ كَانَتْ فِي تَفَقُّعٍ أَتَمَلَّتُ الَّذِي يَصِلُنِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي تَفَقُّعٍ لَمْ أَغْضَمْهُ شَيْئًا ، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَا تَفَقُّعَ لَكَ وَلَا سَكْنَى .

وَفِي صَحِيحِهِ أَيْضًا عَنِهَا : أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْخَزَوِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا تَفَقُّعٌ ، فَأَنْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قِيْلَ تَرَ قَاتُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ فَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَهَلْ لَهَا مِنْ تَفَقُّعٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَتْ لَهَا تَفَقُّعٌ وَعَلَيْهَا الْعَدَةُ ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِتَفْصِيكِ ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكَ ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا : أَنَّ أُمَّ شَرِيكَ بِأَقْبَى الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ الْأَعْمَى ، فَذَلِكَ إِذَا وَضَعْتَ خِمَارَكَ مِنْ بَيْتِكَ ، فَأَنْطَلَقْتَ إِلَيْهِ فَلَمَّا انْقَضَتْ حُسْنُهَا انْكِحَهَا رَجُلٌ لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ .

وَفِي صَحِيحِهِ أَيْضًا : عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيقَةَ : أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ حُلَى

الله أني وأبائي رضي الله عنهما فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقها . وأمر بها الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بتفقة فقالا لها : « والله مالك نفقة إلا أن تكوني حاملا » فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولهما فقال : « لا نفقة لك » . فاستأذنت في الانتقال فأذن لها فقالت : أين يا رسول الله ؟ قال : إلى ابن أم مكتوم وكان أعمى . فضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت حدثها أنكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحدثته به ، فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة واحدة . ستأخذ بالمصصة التي وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة رضي الله عنها حين بلغها قول مروان : يبي وبينكم القرآن : قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن) ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) إلى قوله : (لا تئذي لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قالت : هذا لم يكن له مراجعتها ، فأمرني بعد ذلك فكيف تقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا فليامحسوها ؟

وروى أبو داود في هذا الحديث بإسناد مسلم عقيب قول عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام : « لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا » . فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا . وفي صحيحه أيضا عن الشعبي قال : « دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها . فقالت : طلبتها زوجها البتة . فخاصمتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت : فلم يعمل لي سكنى ولا نفقة . وأمرني أن أعتمد عند ابن أم مكتوم » .

وفي صحيحه عن أبي بكر بن أبي إجمهم الطبري قال : « سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها زوجها ثلاثا فلم يعمل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا حلفت قاذئتي : قاذتني فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما معاوية فوجل ترهب لا مال له ، وأما أبو جهم فوجل ضرب الفساء ، ولكن أسامة بن زيد ، فقالت بيدها هكذا : أسامة أسامة . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : طاعة الله وطاعة رسول الله ، فزوجته فاحتجبت به .

وفي صحيحه أيضا عنها قالت : « أرسل إلى زوجي أبو عمرو بن حفص بن الأمية عياش بن أبي ربيعة بطلاق . فأرسل معي خيمية أصغر تمر ، وخمسة أصغر شعير ، فقلت : مالي نفقة إلا هذا ؟ ولا أعطني ميز لك ؟ قال : لا . فشهدت على ثيابي » . وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كم طلقك ؟ قلت : ثلاثا . قال : صدق ليس لك نفقة . ولكن اعتدى بي بيت ابن عمك ابن أم مكتوم ، فإنه ضرير البصر . فبينما نوبك عليه فإذا اقتضت عدتك قاذئتي » .

وروى الترمذي في سننه هذا الحديث بطريقه وألفاظه ، وفي بعضها بإسناد صحيح لا يملح فيه . « قال لها النبي صلى الله عليه وسلم : إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرحمة » . ورواه الدارقطني وقال : « فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت : فلم يعمل لي سكنى ولا نفقة » . وإنما السكنى والنفقة لمن يملك الرحمة » . وروى الترمذي أيضا هذا اللفظ وإسناده صحيح . ذكره موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل .

قال الله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لهن من وأمسوا الصدقة وانحروا ما بينكم وبين أنفسكم وللذين خرجن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تئذي من جرت عن ذلك) .

لعل الله يحدث بكم ذلك أمرا عظيما يظن أنكم لا تعلمون بغيره وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله إلى قوله : (قد جعل الله لكل شيء قدرا) .

أما الله سبحانه الأزواج الذين لم عند بلوغ الأجل الإسماء والتسريح . بأن لا يخرجوا أزواجهم من بيوتهم ، وأمر أزواجهم أن لا يخرجن ، فدل على جواز إخراج من ليس لزوجها إسماء بعد الطلاق . فإنه سبحانه ذكر طوالة المطلقات أحكاما متلازمة ، لا ينفك بعضها عن بعض . أحدها : أن الأزواج لا يخرجوهن من بيوتهن . والثاني : أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن . والثالث : أن أزواجهن إسماء كهن بالمعروف قبل انقضاء الأجل ، وترك الإسماء فيسرحوهن بإحسان . والرابع : إظهار ذوي عدل . وهو إظهار على الرجعة إما وجوبا ، وإما استحبابا . وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك ، وأنه في الرجعات خاصة بقوله : (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) والأمر الذي يرجي إحداها هاهنا هو المراجعة . هكذا قال السلف ومن بعدهم . قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو معاوية عن داود الأودي عن الشعبي : (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قال : لعلك تندم فيكون لك سبيل إلى الرجعة .

وقال الضحاك : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قال : لعله أن يراجعها في العدة ، وقاله عطاء وقتادة والحسن : وقد تقدم قول فاطمة بنت قيس أي أمر يحدث بعد الثلاث .

فهذا يدل على أن الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبت فيه هذه الأحكام . وأن حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين اقتضت لعل الزوج أن يندم . ويحول الشر الذي نزع الشيطان بينهما . فتبعا نفسه فيراجعها . كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : لو أن الناس أغلوا بأمر الله في الطلاق ما تبع وجل نفسه امرأة يطلقها أبدا .

ثم ذكر سبحانه الأمر بإسكان هؤلاء المطلقات فقال : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) فالضابط كلها متحد مفسرها وأحكامها كلها متلازمة ، وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الثقة والسكنى لله إذا كان زوجها عليها رجعة » مستفادا من كتاب الله عز وجل ومفسر له ، وبيننا مراد التكلم به عنه . فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكتاب الله عز وجل ، والميزان الصحيح المادل معهما أيضا لا يخالفهما ، فإن الثقة إنما تكون للزوجة ، فإذا بانت منه صارت أجنبية حكمها حكم سائر الأجنيات ، ولم يبق إلا مجرد اعتدادها به . وذلك لا يوجب لها ثقة كالطولة بشبهة أو زنا ، ولأن الثقة إنما تجب في مقابلة التحنن من الاستمتاع ، وهذا لا يمكن استمتاعها به بعد بينوتها ، ولأن الثقة لو وجبت لها عليه لأجل عتسها لوجبت للموتى عنها من ماله ، ولا فرق بينهما البتة ، فإن كل واحد منهما قد بانت عنه وهي معتدة منه قد تعلم منهما الاستمتاع ، ولأنها لو وجبت لها السكنى لوجبت لها الثقة كما يقوله من يوجبها ، فأما أن يجب لها البكوى دون الثقة فالتصريح والقباس يدفعه ، وهذا قول عبد الله بن عباس وأصحابه وجابر بن عبد الله ، وفاطمة بنت قيس إحدى فقهاء نساء الصحابة ، وكانت فاطمة تناظر عليه ، وبه يقول أحمد بن حنبل وأصحابه وإسحاق بن إبراهيم وأصحابه وداود بن علي وأصحابه وسائر أهل الحديث .

ولفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال : وهي ثلاث روايات عن أحمد : أحدها : هذا . والثاني : أن لها الثقة والسكنى . وهو قول عمر بن الخطاب ، وابن مسعود وبقية الكوفة رضي الله عنهم . والثالث : أن لها السكنى دون الثقة وهذا مذهب أهل المدينة ، وبه يقول مالك والشافعي يرجعها الله .

ذكر الخطاب عن أبي طعن بها على حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا.

طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

فأولها طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : فروى مسلم في صحيحه عن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعا الشعبي ، فحدثني يحيى بن جابر فاطمة بنت قيس : وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل لها سكنى ولا نفقة ، ثم أخذ الأسود كتابا من حصي فصعبه به فقال : وبك ، فحدث بطل هذا ؟ قال عمر رضي الله عنه . لا ترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة ، لا يدرى أحفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : (لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن ياتين بفاحشة مبينة) قالوا : فهذا عمر رضي الله عنه يخبر أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها النفقة والسكنى ، ولا ريب أن هذا مرفوع ، فإن الصحابي إذا قال : من السنة كذا كان مرفوعا ، فكيف إذا قال : من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكيف إذا كان القائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ وإذا تناقضت رواية عمر رضي الله عنه ورواية فاطمة ، فرواية عمر رضي الله عنه أولى لاسيما ومعهما ظاهر القرآن كما سنذكره .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو معاوية : حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال : كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس قال : ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة .

ذكر طعن عائشة رضي الله عنها في خبر فاطمة بنت قيس

في الصحيحين من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال : تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن ابن الحكم فطلقها فأخرجها من عنده ، فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا : إن فاطمة قد خرجت . قال عروة : فأثبتت عائشة رضي الله عنها فأعيرتها بذلك فقالت : ما بفاطمة بنت قيس خير أن تذكر هذا الحديث .

وقال البخاري : فانتقلها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان وهو أمير المدينة أتى الله وأوردها إلى بيتها قال مروان : إن عبد الرحمن بن الحكم خطبني . قال : أو ما بملك شأن فاطمة بنت قيس ؟ قالت : لا يهلك أن تذكر حديث فاطمة . فقال مروان : إن كان بك شر فضيك ما بين هذين من الشر ، ومعنى كلامه إن كان خروج فاطمة لما يقال من شر كان في لسانها فيكفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأة من البشر .

وفي الصحيحين عن عروة : أنه قال لعائشة رضي الله عنها : ألم ترى إلى فلاتة بنت الحكم طلقها زوجها أيتها ؟ فخرجت فقالت : بئس ما صنعت ، فقلت : ألم تسمعي إلى قول فاطمة ؟ فقالت : أما إنه لا خير لها في ذكر ذلك .

وفي حديث القاسم من عائشة رضي الله عنها : يعني قولها لا سكنى لها ولا نفقة .

وفي صحيح البخاري : عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لفاطمة : ألا تثنى الله ؟ تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة .

وفي صحيحه أيضا عنها رضي الله عنها قالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش فخطب على ناصيتها ، فلذلك أرفض النبي صلى الله عليه وسلم لها .

وقال عبد الرزاق عن ابن أبي نجيح : أخبرني ابن شهاب عن عروة : أن عائشة رضي الله عنها أتت فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة .

وذكر القاضي إصافي: حدثنا نصر بن علي: حدثني أبي عن هرون عن محمد بن إصافي قال: أحسبه عن محمد بن إبراهيم: «أن عائشة رضي الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس: إنما أخرجك هذا السان».

ذكر طعن أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه

على حديث فاطمة

روى عبد الله بن صالح كاتب الليث قال: حدثني الليث بن سعد: حدثني جعفر عن ابن هرم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كان محمد بن أسامة بن زيد يقول: «كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يخى انتفاضا في عذتها وناغا بما في يده».

ذكر طعن مروان على حديث فاطمة

روى مسلم في صحيحه من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا: أنه حدث به مروان فقال مروان: لم نسمع هذا إلا من امرأة ستأخذ بالمعصية التي وجدنا الناس عليها.

ذكر طعن سعيد بن المسيب

روى أبو داود في سننه من حديث ميمون بن مهران قال: «قلعت المدينة فدخلت إلى سعيد بن المسيب فقلت: فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها، فقال سعيد: تلك امرأة فنت الناس، إنها كانت امرأة لسة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم».

ذكر طعن سليمان بن يسار

روى أبو داود في سننه أيضا قال: «في خروج فاطمة إنما كان من سوء الخلق».

ذكر طعن الأسود بن يزيد

تقدم حديث مسلم: «أن الشعبي حدث بحديث فاطمة فأغضب الأسود كفا من حصباء فضربه وقال: ويلك تحدث بمثل هذا» وقال الترمذي: «ويلك لم تفي بمثل هذا؟ قال عمر رضي الله عنه لها: إن جئت بشاهدین يشهدان أنهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلا لم ترك كتاب ربنا لقول امرأة».

ذكر طعن أبي سلمة بن عبد الرحمن

قال الليث: حدثني عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال: «فأنكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل أن تحمل».

قالوا: وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر رضي الله عنه في إيجاب الثقة والسكنى؛ فروى حماد ابن سلمة عن حماد بن أبي سليمان أنه أخبر إبراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس، فقال له إبراهيم: «إن عمر رضي الله عنه أخبر بقولها فقال: لستأ بتأوكي آية من كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لعلها أوهت. سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لها السكنى والثقة» ذكره أبو محمد في المحلى، فهذا نص صريح يجب تقديمه على حديث فاطمة بلحالة رواته، وترك إنكار الصحابة عليه وبواقفته لكتاب الله.

ذكر الأجوبة عن هذه المطامع وبينان بطلانها .

وحاصلها أربعة : أحدها : أن زاوية امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها .

الثاني : أن روايتها تضمنت مخالفة القرآن .

الثالث : أن خروجها من المنزل لم يكن لأمره لاسق لما في السكنى ، بل لأذاها أهل زوجها بلسانها .

الرابع : معارضة روايتها برواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمير المؤمنين .

ومن بين ما في كل واحد من هذه الأمور الأربعة بحول الله وقوته ، هنا مع أن في بعضها من الانقطاع .

وفي بعضها من الضعف ، وفي بعضها من البطلان ما سننبه عليه ، وبعضها صحيح عن أغلب الأئمة بلا شك .

فلما لم يكن الأول : وهو كون الرواية مروية عن بعض باطل بالأشكال ، وبالعلماء قاطبة على خلافه ، والحجج

بطلانها من أئمة أول مطول له وغالضه له ، فزعم لا يختلفون في أن البين يؤخذ عن المرأة كما يؤخذ عن

الرجل . هذا وكمن من سنة تلقاها الأئمة بالقبول عن امرأة من الصحابة ، وهذه مسائل نساء الصحابة بأيدي

الناس لاثبات أن ترى فيها سنة تفردت بها امرأة منهن إلا رأيها ، فما ذنب فاطمة بنت قيس دون نساء العالمين ؟

وقد أخذ الناس بحديث فرعية بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد في اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها ،

وليست فاطمة بنوتها علما وجلالة وقوة وأمانة ، بل هي أخته منها بلا شك ، فإن فرعية لا تعرف إلا في هذا

الخبر ، وأما شهرة فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة إلى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فأمر مشهور ،

وكانت أسعد بهذه المناظرة ممن خالفها كما مضى تقريره .

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الشيء فرؤى لم إحدى أمهات المؤمنين عن النبي صلى الله

عليه وسلم شيئا فيأخذون به ويرجعون إليه ويركعون ما عندهم له ، وإنما فضل على فاطمة بنت قيس بكونين

أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلا فهي من المهاجرات الأول ، وقد رضيها رسول الله صلى الله عليه

وسلم لجمه وابن حبه أمامة بن زيد ، وكان النبي خطيبا له .

وإذا ثبت أن تعرف مقدار حفظها وعلمها ، فأعرف من حديث الدجال الطويل الذي حدث به رسول الله

صلى الله عليه وسلم على المنبر . فوعته فاطمة وحفظه وأدته كما سمعته ، ولم ينكره عليها أحد مع طولها وغرابها .

فكيف بقصة جرت لها وهي سبها وخاصمت فيها ، وحكم فيها بكتلتين وهي : « لا نفقة ولا سكنى » والعادة

توجب حفظ مثل هذا وذكره ، واحتمال النسيان فيه أمر مشترك بيننا وبين من أنكر عليها ، فهذا عمر رضي الله

عنه قد نسي تيم الجنب ، وذكره عمار بن ياسر .

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بالتيمم من الجنابة ، فلم يذكره عمر رضي الله عنه ، وأقام رضي

الله عنه أن عن ألبت لا يصلح حتى يجد الماء . ونسى رضي الله عنه قوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج

مكأن زوج وآتيتم إحداهن قسطا فلا غنا على ما ذكرتم حتى ذكرتم به امرأة ، فرجع إلى قوله . ونسى قوله : «

إنك ميت وإنهم ميتون » حتى فكر به .

فلن كان جواز النسيان على الزاوي يوجب سقوط روايته سقطت رواية عمر رضي الله عنه التي عارضهم

بها خبر فاطمة ، وإن كان لا يوجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك ، فهي باطلة على التلخيص ، ولو

ردت السنن بطل هذا لم يبق بأيدي الأمة منها إلا اليسير .

ثم كيف يعارض خبر فاطمة ويعطى له بمثل هذا من يرى القول بخبر الواحد العدل ، ولا يشترط الرواية نصها ، وعرض الله عنه أصاب في مثل هذا ما أصاب في غير أن موسى في الاستئذان حين شهد له أبو سعيد وودّ خبر المخبر بن شعبة في إلباس المرأة حتى شهد له محمد بن سلمة ، وهذا كان تشكيكاً من رضى الله عنه حتى لا يركب الناس الصعيب واللول في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلا فقد قبل خبر الضمالة بن سفيان الكلبي وحده وهو أمر أي وقيل لما شكّر رضى الله عنه عدة أخبار تفرقت بها .

وبالمجمل فلا يقول أحد إنه لا يقبل قول الراوى الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان إلا بما إن كان من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

وأما المطن الثاني ، وهو أن روايتها مخالفة للقرآن ، فنحجب بحوايين مجمل ومفصل :
 ١- إذا قبل القول ، ولو كانت مخالفة كما ذكرتم لكاتبته مخالفة لضمومته ، فكأن تخصيصها للعام ، فتحكمها حكم تخصيص قوله : (يوصيكم الله في أولادكم) بالكافر والرقين والقاتل ، وتخصيص قوله : (وأهل الكفر) ما وراء ذلك ، بتحریم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها وبين خالتها ونظائره .

فإن القرآن لم يخص البائن بأنها لا تخرج ولا تخرج ، وبأنها تسكن من حيث يسكن زوجها ، بل إما أنه يعمها ونعم الرجعية ، وإما أن يخص الرجعية ، فإن عم الزوجين فالحديث يخصن لعمومه ، وإن خصن الرجعيات وهو الصواب للسباق الذى من تدبره وتأمله قطع بأنه في الرجعيات من عدة أوجه قد أشرنا إليها ، فالحديث ليس مخالفاً لكتاب الله بل موافق له .

ولو ذكر أمير المؤمنين رضى الله عنه ذلك لكان أول راجع إليه . فإن الرجل كما يفعل عن النص يفعل عن دلالة وسياقه وما يقرن به مما يبين المراد منه ، وكثير ما يدخل عن دخول الواقعة المينة تحت النص العام واندرجه تحتها ، فهذا كثير جداً . والفضل من له من الفهم الذى يؤتيه الله من يشاء من عباده .
 ولقد كان أمير المؤمنين عرضاً عن رضى الله عنه من ذلك بالمؤلة التى لا تجهل ، ولا تستوفى عبارة ، غير أن التبيان والذهول غرضه للإنسان ، فأما الفاضل العلم من إذا ذكر ذكر ورجع .

٢- الحديث فاطمة رضى الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة أطباق لا يخرج عن واحد منها . فإنه أن يكون تخصيصاً لعمه . الثانى أن يكون بياناً لما لم يتناوله بل تنكح عنه . الثالث أن يكون بياناً لما لم يزيد به وضوفاً لما أو شياً إليه سياقه وتعليقه وتقييده وهذا هو الصواب ، فهو إذن موافق له لا مخالف . وهكذا يلين قطعاً . ومعاذ الله أن يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله تعالى أو يعارضه .

وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله هذا من قول عمر رضى الله عنه ، وجعل يقيم ويقول : أين في كتاب الله إعجاب السكينة والشفقة المطلقة ثلاثاً وأنكره قبله القتيبة القاضية فاطمة وقالت : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وأى أمر يحدث بعد الثلاث . وقد تقدم أن قوله : (إذا بلغن أجلهن فأمسكوهن) يشهد بأن الآيات كلها في الرجعيات .

وأما المطن الثالث : وهو أن تزوجها لم يكن إلا لفحش من لسانها ، فما أبردته من تأويل ، وما استخرج . فإن المرأة من خيار الصحابة رضى الله عنهم وفضلاتهم ، ومن المهاجرات الأول ، ومن أجمعها رافة الذين وقلة التقوى على فحش يوجب إخراجها من دارها ، وأن يمنع حقها الذى جعله الله لها ونهى عن إضاعته ، فما عجبنا حيث لم ينكر ظليها الذى صلى الله عليه وسلم هذا الفحش ، ويقول لها اتقى الله ، وكفى لك عن

أذى أهل زوجك ، واستقرى في منكك ؟ وكيف يعدل عن هذا إلى قوله : « لا نفقة لك ولا سكنى » إلى قوله : « إنما السكنى والنفقة للمرأة إذا كان أزواجها عليها رجعة ؟ » فيا عجباً كيف يترك هذا المانع الصريح الذي خرج من بين شقبي النبي صلى الله عليه وسلم ، ويعطى بالمروم لم يعدل به رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت . ولا أشار إليه ولا فيه عليه ، هذا من الخيال البين ، ثم لو كانت فاحشة اللسان وقد أمأذها الله من ذلك لقال لما النبي صلى الله عليه وسلم ، وصحت وأطاعت كفى لسانك حتى تنفضي عدتك ، وكان من دونها تسبع وتطيع ثلاثا تخرج من سكنة .

وأما الملعن الرابع : وهو معارضة روايتها برواية عمر رضي الله عنه ، فهذه المعارضة تورد من وجهين أحدهما : قوله : « لا ندع كتاب ربنا وستة نبينا » وإن قلنا من حكم المزعوم . الثاني : بقوله : « شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا السكنى والنفقة » ونحن نقول : قد أمأذ الله خير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذي لا يوضح عنه أبداً .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يوضح ذلك عن عمر رضي الله عنه : وقال أبو الحسن الدارقطني : بل السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعا ، ومن له إمام ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد شهادة الله أنه لم يكن عند عمر رضي الله عنه ستة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المطلقة ثلاثا السكنى والنفقة ، وعمر رضي الله عنه كان أتى الله ، وأحرص على تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون هذه السنة عنده ، ثم لا يروها أصلا ولا يبينها ، ويبلفها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث حماد بن حماد عن إبراهيم عن عمر رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا السكنى والنفقة » ونحن نشهد بالله شهادة نساء إذا لقيناه أن هذا كذب على عمر رضي الله عنه ، وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويذهب أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتصصب لما على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت ، فلو يكون هذا عند عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لخربت فاطمة وفووها ولم يبرزوا بكلمة ، ولا دعت فاطمة إلى المناظرة ولا احتجج إلى ذكر إخراجها لإيذاء لسانها ، ولما فات هذا الحديث أئمة الحديث والمصنفين في الفتن والأحكام ، للتصريح السنن فقط لا للذهب ولا للرجل .

هذا قيل أن نضل به إلى إبراهيم ، ولو قدر وصولنا بالحديث إلى إبراهيم لا تقطع نخاعه ، فإن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بسنين ، فإن كان خير أخير به إبراهيم عن عمر رضي الله عنه وحسنا به الظن كان قد روى له قول عمر رضي الله عنه بالمعنى ، وظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم بثبوت النفقة والسكنى المطلقة . حتى قال عمر رضي الله عنه : « لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة » فقد يكون الرجل ضالها ، ويكون مغفلا ، ليس بحمل الحديث وحفظه وروايته من شأنه ، وبالله التوفيق .

وقد تناظر في هذه المسألة ميمون بن مهران وسعيد بن المسيب فذكر له ميمون خبر فاطمة فقال سعيد : تلك امرأة قتلت الناس . قال له ميمون : لأن كانت إنما أخطأت بما أخطأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتلت الناس . وإن لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة مع أنها أحرم الناس عليه ، ليس لها عليه رجعة ، ولا يبيها ميراث . انتهى .

ولا يلزم أحد من الفقهاء إخراجهم الله إلا وقد احتج بحديث فاطمة بنت قيس هذا ، وأخطأ به في بعض

الأحكام ما لك والشافعي رحمه الله . وجمهور الأمة يجعون به فيمضون نفقة المبتوتة إذا كانت حائلا .
وتشافعي رحمه الله نفسه احتج به على جواز جمع الثلاث ، لا بد في بعض أفاضله . ويطلق ثلاثا . وقد بينا أنه
إنما أطلقها آخر ثلاث . كما أخبرت به عن نفسها . واحتج به من يرى جواز نظر المرأة إلى الرجل .
واحتج به الأئمة كلهم على جواز خطبة الرجل على خطبة أحميها إذا لم تكن المرأة قد سكنت إلى المخاطب الأول .
واحتجوا به على جواز بيان ما في الرجل إذا كان على وجه النصيحة لمن استشاره أن يزوجه أو يعمله أو
يسافر معه وأن ذلك ليس بغيبية .

واحتجوا به على جواز نكاح القرشية من غير القرشي .
واحتجوا به على وقوع الطلاق في حال غيبة أحد الزوجين عن الآخر . وأنه لا يشترط حضوره ومواجهته به .
واحتجوا به على جواز التريض بخطبة المعتقة البائن .

وكانت هذه الأحكام كلها حاصلة ببركة روايتها واصلت حديثها . فاستنبطها الأمة منها . عملت بها ،
فأبال روايتها ترد في حكم واحد من أحكام هذا الحديث وتقبل فيها عداه . فإن كانت حفظته قبلت في جميعه .
وإن لم تكن حفظته وجب أن لا يقبل في شيء من أحكامه . وبالله التوفيق .

فإن قيل : بقي عليكم شيء واحد وهو أن قوله سبحانه : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) إنما
هو في البوائق لا في الرجيمات بدليل قوله عقيب : (ولا تصاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا
عليهن حتى يرضن) فهذا في البائن ، إذ لو كانت رجمية لما قيد النفقة عليها بالحمل . ولكان عديم
التأخير ، فلما تمتنعها حائلا كانت أو حاملا ، والظاهر أن الضمير في (أسكنوهن) هو والضمير في قوله :
(وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) واحد ؟

فالجواب : أن مورد هذا السؤال إما أن يكون من الموجبين النفقة والسكنى . أو ممن يوجب السكنى دون
النفقة . فإن كان الأول فالآية على زعم حجة عليه ، لأنه سبحانه شرط في إعاب النفقة عليهن لكونهن حوامل .
والحكم الملحق على الشرط ينتفي عند انتفائه . فدل على أن البائن الحامل لا نفقة لها .

فإن قيل : فهذه دلالة على المفهوم ولا يقول بها ؟ قيل : ليس ذلك من دلالة المفهوم . بل من انتفاء الحكم
عند انتفاء شرطه . فلو بقي الحكم بعد انتفائه لم يكن شرطا . وإن كان ممن يوجب السكنى وحدها ، فيقال له :
ليس في الآية ضمير واحد يخص البائن ، بل ضمائرها نوعان : نوع يخص الرجعية قطعا كقوله : (فإذا بائن
أجلهن فأسكنوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) ونوع يحتمل أن يكون البائن ، وأن يكون للرجعية ،
وأن يكون لهما ، وهو قوله : (لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن) وقوله : (أسكنوهن من حيث سكنتم
من وجدكم) فحمله على الرجعية هو التحيز لتعدد الضمائر ومفسرها ، فلو حمل على غيرها لزم اختلاف الضمائر
ومفسرها وهو خلاف الأصل . والحمل على الأصل أولى .

فإن قيل : فما الفائدة في تخصيص نفقة الرجعية بكونها حاملا ؟ قيل : ليس في الآية ما يقتضي أنه لا نفقة
للرجعية الحامل . بل الرجعية نواحدة بين الله سبحانه في كتابه . جائل فلها النفقة بعد الزوجية . إذ حكمها
حكم الأزواج . أو حامل فلها النفقة بهذه الآية إلى أن تضع حملها ، فتصير النفقة بعد الوضع نفقة قريب لا نفقة
زوج . فيخالف حائلا قبل الوضع حائلا بعد . فإن الزوج ينتفي عليها وحده إذا كانت حائلا ، فإذا وضعت

عن عمرو بن شعيب عن شعيب بن الحبيب : أن عمرو بن شعيب عن أبي بصير عن جابر بن عبد الله عن رجل من أصحابه : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

وقال عبد الرزاق : أنا ابن جريج : أخبرني عمرو بن شعيب : أن ابن أبي عمير عن ابن جريج : أن رجلاً من أصحابه قال : يا أبا عبد الله ،

المذهب الثالث : أنه يجب الثقة عمودي النسب خاصة دون من عليهم ، مع اتفاق الدين فيسار المنفق وقدرته وحاجة المنفق عليه وعجزه عن الكسب بصغر أو جنون أو زمانة ، إن كان من العمود الأسفل . وإن كان من العمود الأعلى ، فهل يشترط عجزهم عن الكسب ؟ على قولين . ومنهم من طرد القولين أيضا . في العمود الأسفل ، لإذا بلغ الولد صحيفا سقطت نفقته ذكرًا كان أو أنثى . وهذا مذهب الشافعي رحمه الله ، وهو أوسع من منسوب مالك رحمه الله .

المذهب الرابع : أن الثقة يجب على كل ذي رحم محرم لدى رحمه من الأولاد وأولادهم ، أو الآباء والأجداد وجبت نفقتهم مع إجماع الدين واختلافه ، وإن كان من غيرهم لم يجب إلا مع إجماع الدين ، فلا يجب على المسلم أن يتفق على ذي رحمه الكافر .

ثم لما يجب الثقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه ، فإن كان صغيرا اعتبر فقره فقط ، وإن كان كبيرا ، فإن كان أنثى فكنك ، وإن كان ذكرا فلا بد مع فقره من عاه أو زمانة ، فإن كان صحيفا بصيرا لم يجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث إلا في ثقة الولد . فلها على أبيه خاصة على المشهور من مذهبه . وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي : أنها على أبيه بقدر ميراثها طريقا للقياس ، وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وهو أوسع من منسوب الشافعي رحمه الله .

المذهب الخامس : أن القريب إن كان من عمود النسب وجبت نفقته مطلقا ، سواء كان وارثا أو غير وارث ، وهل يشترط إجماع الدين بينهم ؟ على روايتين .

وعنه رواية أخرى : أنه لا يجب نفقتهم إلا بشرط أن يرثهم بفرض أو تعصيب كسائر الأقارب ، وإن كان من غير عمود النسب وجبت نفقتهم بشرط أن يكون بينه وبينهم قوارث ، ثم هل يشترط أن يكون التوارث من الجانبين أو يكفي أن يكون من أحدهما على روايتين . وهل يشترط ثبوت التوارث في الحال ، أو أن يكون من أهل الميراث في الجملة ؟ على روايتين .

فإن كان الأقارب من ذوي الأرحام الذين لا يرثون فلا ثقة لهم على المنصوص عنه ، وعرض بعض أصحابه وجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم ولا بد عنده من إجماع الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت الثقة إلا في عمودي النسب في إحدى الروايتين ، فإن كان الميراث بتغير القرابة كالولاء وجبت الثقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون الموروث ، وإذا لزمت ثقة رجل لزمته ثقة زوجته في ظاهر مذهبه . وعنه : لا تلزمه . وعنه : تلزمه في عمودي النسب خاصة دون ما عداهم ، وعنه : تلزمه لزوجة الأب خاصة ، وتلزمه إصناف عمودي نسبه بتزوج أو تسر إذا طلبوا ذلك .

قال القاضي أبو يعلى : وكذلك يعني في كل من لزمته نفقته ابن أخ أو عم أو غيرها . يلزمه إصفاؤه ، لأن أخذ رحمه الله قد نفي في العبد : يلزمه أن يزوجه إذا طلب ذلك والإلصاق عليه ، وإذا لزمه إصفاؤه رجل لزمه ثقة زوجته ، لأنه لا يمكن من الإصفاة إلا بذلك ، وهذه غير المسألة المتقدمة وهو وجوب الإصفاة على زوجة المنفق عليه ، وهذه مأخذ ولتلك مأخذ .

وهنا منسوب الإمام أحمد رحمه الله ، وهو أوسع من منسوب أبي حنيفة رحمه الله وإن كان منسوب أبي حنيفة رحمه الله أوسع منه من وجه آخر . حيث يوجب الثقة على ذوي الأرحام وهو الصحيح في النكاح ؟

وهو الذي تنقصه أصوله أحد ونصوحه وتوابعه الشرح ، وصلة الرحم إلى أمر الله أن توصل ، وحرم الجنة على كل قاطع رحم ، فالنفقة تمتح بشيخ بالميثاق بكتاب الله وبالرحم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس عبيدة بن جندب حتى أنفقوا عليه ، وكانوا بني عمه ، وتقدم قوله زيد بن ثابت : إذا كان هم وأم فعل الم يقدر ميراثه ، وعلى الأم يقبل ميراثها : فإنه لا يخالف لهما من الصحابة البتة .

وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى : (وآت ذا القربى حقه) وقوله تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبذي القربى) .

وقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم العقيقة للأقارب ، وصرح بأنسيهم فقال : « وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك حتى واجب ورحم موصول » .

فإن قيل : المراد بذلك البر والصلة دون الوجوب . قيل : يرد هذا أنه سبحانه أمر به وسماه حقا وأضاهه إليه بقوله « حقه » وأخير النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حتى وأنه واجب . وبعض هذا يتأذى على الوجوب جهارا .

فإن قيل : المراد بحقه ترك قطيعته ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : فأى قطيعة أعظم من أن يراه يطلعي جوعا وعطشا . ويتأذى غاية الأذى بالحر والبرد ولا يطمعه لقمة ولا يسقيه جرعة . ولا يكسوه ما يستر عورته ويقيه الحر والبرد . ويسكنه تحت سقف يظله . لهذا وهو أخوه وابن أمه وأبيه ، أو عمه صنو أبيه . أو خالته التي هي أمه . وإنما يجب عليه من ذلك ما يجب بذله للأجنبي البعيد بأن يواضعه على ذلك في النعمة إلى أن يوصر ، ثم يسترجع به عليه . هذا مع كونه في غاية اليسار والجددة وسعة الأموال ، فإن لم تكن هذه قطيعة فإنما لا تدري ما هي القطيعة المحرمة والصلة التي أمر الله بها . وحرم الجنة على قاطعها .

الوجه الثاني : أن يقال : فإِنَّ هذه الصلة الواجبة التي نادى عليها النصوص وبألفت في إيجابها ، وذمت قاطعها ، فأى قدر زائد فيها على حق الأجنبي حتى تعقله القلوب وتخبر به الألسنة وتعمل به الجوارح ، أهر السلام عليه إذا لقيه ؟ وعيادته إذا مرض ؟ وتشميته إذا غطس ؟ وإجابته إذا دعاه ؟ وإنكم لا تؤجبون شيئا من ذلك إلا ما يجب نظيره للأجنبي على الأجنبي .

ولأن كانت هذه الصلة ترك ضرر به وسبه وأذاة والإضرار به ونحو ذلك ، فلهذا حتى يجب لكل مسلم على كل مسلم ، بل للذي البعيد على المسلم ، فإحصائية صلة الرحم الواجبة ؟ ولهذا كان بعض فضلاء المتأخرين يقول : أحيانا أن أعرف صلة الرحم الواجبة .

ولما أورد الناس هذا على أصحاب مالك رحمه الله وقالوا لهم : ما معنى صلة الرحم عندكم ؟ حلف بعضهم في صلة الرحم كتابا كبيرا ، واستوعب فيه من الآثار المرفوعة والمرفوعة ، وذكر جنس الصلة وأنواعها وأقسامها ومع هذا فلم يتخلص من هذا الإلزام ، فإن الصلة معروفة يعرفها الخاص والعام ، والآثار فيها أشهر من العلم . ولكن ما الصلة التي يخص بها الرحم . ويجب له الرحمة ولا يشاركه فيها الأجنبي ؟ فلا يمكنكم أن تعينوا وجوب شيء إلا وكانت النفقة أوجب منه ، ولا يمكنكم أن تذكروا مسقط لوجوب النفقة إلا وكان ما بعدها أولى بالمعقوف منه . والنبي صلى الله عليه وسلم يلقن حق الأخ والأخت بالأب والأم فقال : « أبوك وأهلك وأهلك وأهلك وأهلك ثم أدناك فأدناك » .

فما الذي نسيح هذا ؟ وما الذي جعل أوله البرج بنو آلهو والملاح بنو آله ؟ ولقد عرفت هذا فليس من بر
 الوالدين أن يدفع الرجل أباه ويكنس الكنيف ويكاري على الجدير ، ويوقظ في البيت الجمام ، ويغفل الناس
 على رأسها يتقوت بأجرته ، وهو في غاية الفنى واليسار . وسعة ذات اليد .
 وليس من بر أمه أن يدفعها يخدم الناس وتغسل ثيابهم وتشي لهم المياه وتغفو ذلك ، ولا يصونها بما يتفق
 عليها . ويقول الأبوان مكتسبان صبيحان وليسوا بزمين ولا أعميين ، فبالحق المصحب أين شرط الله ورسوله في بر
 الوالدين . وصلة الرحم أن يكون أحدهما زمتا أو أمرا ، وليست صلة الرحم . ولا بر للمؤمنين موتوفة على ذلك
 شرعا ولا لغة ولا عرفا . وبالله التوفيق .

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم فيها ، وما لا يحرم
 وحكمه في القدر المحرم منها ، وحكمه في الرضاع الكبير . على أنه لا يبرأ من الرضاعة
 ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها ، عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الرضاعة
 تحرم ما تحرم الولادة » .

وثبت فيما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على أخته حزة ،
 فقال : إنها لأخت لي ، إنها أخته أنسى من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

وثبت فيما : « أنه قال لعائشة رضي الله عنها : ائلفي لأفطح أنسى أبي القميس ، فإنه معك ، وكانت امرأته
 أرضعت عائشة رضي الله عنها ، وهذا أجاب ابن عباس لما سئل عن رجل له جارتان أرضعت إحداها جارية
 والأخرى غلاما ، أئلف للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : لا ، البقاع واحد .

وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها « عن النبي صلى الله عليه وسلم : لا يحرم المصاة ولا
 المصتان ، وفي رواية : لا يحرم الإملاجة والإملاجان ، وفي لفظ له : « أن رجلا قال : يا رسول الله هل
 يحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا » .

وثبت في صحيحه أيضا عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان فيما نزل من القرآن عشرين رضعانة معلومات
 يحرم ثم نسخ خمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن » .

وثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما الرضاعة
 من الحاجة » .

وثبت في جامع الترمذي من حديث أم سلمة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 لا يحرم من الرضاعة إلا ما نفي الأعماء في الثدي وكذا قبل القطام » .

وقال الترمذي حديث صحيح .

وفي سنن البزار طعن بإسناده صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما : « لا يرضع إلا ما كان في الجولين » .

وفي سنن أبي داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه : « لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم ، وأنشز العظم » .

وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « جاءت سلة بنت جليل إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت : يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حليمة من فحول ينام وهو حليمة ، فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم : أرضعيه تحمين عليه » .

وفي رواية عنه قالت : « جاءت نسمة بنت جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني ارى في وجهك حذيفة من دعوى سائر نبي حذيفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ارضيه ، فقالت : وكيف ارضيه ، وهو رجل كبير ؟ فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قد علمت أنه كبير . »

وفي لفظ مسلم : « أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : لما شق رضي الله عنها : إنه يدخل عليك البلايا لا يقع الذي ما أحب أن يدخل علي ، فقالت : عايشة رضي الله عنها : أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ؟ إن امرأة لي حذيفة قالت : يا رسول الله إنك لما تدخل على سحرور رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارضيه حتى يدخل عليك . »

وسماه أبو داود في سننه سنة ثامة موطوءة : « فرواه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة ولم يسمه رضي الله عنها . » « أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى خالما وأكحه ابتضاعه عند بنت الوليد بن عتبة وهو مول لامرأة من الأنصار ، كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا ، وكان من تبنى زيدا في الجاهلية عام الناس إليه ، وورث ميراثه ، حتى أنزل الله تعالى في ذلك : (ادعواكم لأبائهم هو أوسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) فخرجوا إلى آبائهم ، فمن لم يعلم لأب كان مولى ، وأما في الدين ، فجاءت نسمة بنت جبريل بن عمرو القرشي ثم العامري ، وهي امرأة أبي حذيفة فقالت :

« يا رسول الله : إنا كنا نرى سالما ولدا : « وكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ، ويراني فضلا ، وقد أنزل الله تعالى فيهمها قد علمت فكيف ترى فيه ؟ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارضيه ، فأرضعته شخص وضعت ، فكانت مولودها من الرضاعة وبذلك كانت عايشة رضي الله عنها تأمر باتباع أخوتها وبنات بأخوتها ، إنه يرضع من أحب عائشة رضي الله عنها ، وأنها وبذلك كان كبير أخس رضعات . ثم يدخل عليها ، وأبى ذلك أم سلمة وسائر نوايج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بذلك الرضاعة من الناس ، حتى يرضعن في المهد وقلن لعائشة : « لو أنكما ندرى لعلها كانت موصلة من النبي صلى الله عليه وسلم لسلم دون الناس . »

فلمستند هذه السنة الثابتة أحكاما جديدة بعضها متفق عليه بين الأمة ، وفي بعضها نزاع .

الحكم الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » وهذا الحكم متفق عليه بين الأمة حتى عند من قال : إن الزيادة على النص نسخ ، والقرآن لا ينسخ بالنسخة ، فإنه اضطر إلى قبول هذا الحكم وإن كان زائدا على ما في القرآن سواء ساء نسخا أو لم يسمه . كما اضطر إلى تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها وبين خالتها مع أنه زيادة على نص القرآن ، وذكرها هنا مع حديث أبي القعقش في تحريم لبن الحمار على أن الرضعة والزوج صاحب اللبن قد صاروا أبوين للطفل ، وصار الطفل ولعا لها ، فانتشرت الحرمة من هذه البهائم الثلاث .

فالولاد الطفل وإن نزلوا أولاد ولدها ، وأولاد كل واحد من الرضعة والزوج من الآخر ، ومن غيره إخوته وأخواته من البهائم الثلاث ، فالولاد أحدهما من الآخر إخوته ، وأخواته وأمه وأولاد الزوج من غيرها إخوته ، ولعمرة من أبيه ، وأولاد الرضعة من غيره إخوته وأخواته لأمه ، وصار أبواهما أبواهما وجداهما ، وصار إخوة المرأة وأخواتها أخوالها ، وإخوة صاحب اللبن وأخواته أعمامهم وإخواتهم بنوهم الرضاع

تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط ، ولا يتعدى التحريم إلى غير المرتضع من هو في درجته من إخوته وأخواته فيباح لأخيه نكاح من أَرْضَعَتْ أُمَّهُا وبناتها وأمهاتها ، ويباح لأخته نكاح صاحب اللبن وأباه وبناته . وكذلك لا ينتشر إلى من فوقه من آبائه وأمهاته ، ومن في درجته من أعمامه وعماته وأخواله وأخواتهم ، فلائي المرتضع من النسب وأجداده أن ينكحوا أم الطفل من الرضاع وأمهاتها وأخواتها وبناتها ، وأن ينكحوا أمهات صاحب اللبن وأخواته وبناته ، إذ نظير هذا من النسب حلال ، فلائح من الأب أن يزوج أخت أخيه من الأم ، وللأخ من الأم أن ينكح أخت أخيه من الأب ، وكذلك ينكح الرجل أم ابنه من النسب وأختها . وأما أمها وبناتها فإنما حرمت بالمصاهرة ، وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه أم امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وامرأة ابنه من الرضاعة ، أو يحرم الجمع بين الأختين من الرضاعة ، أو بين المرأة وعمها ، وبينها وبين خالتها من الرضاعة ؟ فحرم الأئمة الأربعة وأتباعهم ، وتوقف فيه شيخنا وقال : إن كان قد قال أحد بعدم التحريم فهو أقوى .

قال المحرمون : تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فأجرى الرضاعة مجرى النسب وشبهها به . ثبت تزيل ولد الرضاعة وأبي الرضاعة من ولد النسب وأبيه ، لما ثبت للنسب من التحريم ثبت الرضاعة . فإذا حرمت امرأة الأب والأب وأم المرأة وابنتها من النسب جازم بالرضاعة ، وإذا حرم الجمع بين أختي النسب حرم بين أختي الرضاعة ، هذا تقدير احتجاجهم على التحريم . قال شيخ الإسلام : الله سبحانه حرم سبعا بالنسب ، وسبعا بالرضاع . كذا قال ابن عباس .

قال : ومعلوم أن تحريم الرضاعة لا يسمى طهرا ، وإنما يحرم منه ما يحرم من النسب ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » وفي رواية : « ما يحرم من النسب » ولم يقل وما يحرم بالمصاهرة ، ولا ذكره الله سبحانه في كتابه . كما ذكر تحريم الصبر ، ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب . والصبر قسم النسب وشقيقه ، قال الله تعالى : (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وفصرا) .

فالعلاقة بين الناس بالنسب والصبر ، وهما سببا التحريم ، والرضاع قرع على النسب ، ولا تغفل المصاهرة إلا بين الأنساب ، والله تعالى إنما حرم الجمع بين الأختين ، وبين المرأة وعمها ، وبينها وبين خالتها . لثلاث يتفق على قطعية الرحم المحرمة ، ومعلوم أن الأختين من الرضاع ليس بينهما رحم محرمة في غير النكاح ولا ريب على ما بينهما من أخوة الرضاع حكم واحد قط غير تحريم أحدهما على الآخر فلا يفتق عليه بالملك ، ولا يرثه ، ولا يستحق النفقة عليه ، ولا يثبت له عليه ولاية النكاح ولا الموت . ولا يقل عنه ، ولا يدخل في الوصية والوقوف على أقاربه ، وقوى رحمه . ولا يحرم التفريق بين الأم وولدها الصغير من الرضاعة ، ويحرم من النسب والتفريق بينهما في الملك كالجمع بينهما في النكاح سواء ، ولو كان ملك شيئا من المحرمات بالرضاع لم يفتق عليه بالملك . وإذا حرمت على الرجل أمه وبناته وأخته وعمته وخالته من الرضاعة لم يلزم أن يحرم عليه أم امرأته التي أَرْضَعَتْ أُمَّهُا ، فإنه لا نسب بينه وبينها ولا مصاهرة ، ولا رضاع .

والرضاعة إذا جعلت كالنسب في حكمها لا يلزم أن تكون مثله في كل حكم ، بل ما اختلف فيه من الأحكام أعضاء الجسم اجتمعت فيه منها .

وقد ثبت جواز الجمع بين الاثنين بينهما مصاهرة بحصة ، كما جعل عبد الله بن جعفر بين امرأة علي وعليهما من غيرها ، وإن كان بينهما تحريم على جواز التكاح أحدهما للأخر لو كان ذكراً فهذا نظير الأجنبي من الرضاة سواء ، لأن سبب تحريم التكاح بينهما في أنفسهما ليس بينهما وبين الأجنبي منهما الذي لارضاة بينهما وبينهما ولا بصير ، وهذا ملحق بالأمة الأربعة وغيرهم .

«وتحجج أحد بأن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة علي وابنته ، ولم ينكر ذلك أحد .

قال البخاري : «جمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة : وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي وابنته . وقال ابن شبرمة : لأبأس به ، وكرهه الحسن مرة ، ثم قل لأبأس به ، وكرهه جابر بن زيد القطيعة : وليس فيه تحريم لقوله عز وجل : (وأطعوا لكم ما واد ذلكم) هذا كلام البخاري .

وبالحكمة فثبت أحكام اللبس من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه أو من وجه آخر . هؤلاء نساء النبي صلى الله عليه وسلم من أمهات المؤمنين في التحريم والحكمة فقط ، لا في المحرمية ، فليس لأحد أن يخلو بهن ، ولا ينظر إليهن ، بل قد أمرهن الله بالاحتجاب عن حرم عليه نكاحهن من غير أقاربهن ومن بينهن وبينه رضاع ، فقال تعالى : (وإذا سألهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب) ثم هذا الحكم لا يمتد إلى أقاربهن البتة ، فليس بينهن أخوات المؤمنين يحرم على رجالهم ولابنوهن إخوة لهم يحرم عليهم بنائهن ولا أخواتهن وإخوتهن بخالات وأعمال ، بل من حلال للمسلمين بال اتفاق المسلمين ، وقد كانت أم الفضل أخت ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس ، وكانت أسماء بنت أبي بكر أخت عائشة رضي الله عنها تحت الزبير ، وكانت أم عائشة رضي الله عنها تحت أبي بكر . وأم حفصة تحت عمر رضي الله عنه ، وليس للرجل أن يتزوج أم أمه ، وقد تزوج عبد الله بن عمر وإخوته أولاد أبي بكر ، وأولاد أبي سفيان من المؤمنات ولو كانوا أعمالاً لم يجر أن ينكحوهن . فلم تنتشر المحرمية من أمهات المؤمنين إلى أقاربهن ، ولا لازم من ثبوت حكم من أحكام الثقب بين الأمة وبينهن ثبوت غيره من الأحكام .

فوما يذلل على ذلك أيضاً قوله تعالى في الزمرات : (وحلالاً أبناكم الذين من أصلابكم) ومطلوم أن لفظ الابن إذا أطلق لم يدخل فيه ابن الرضاع ، فكيف إذا قيد بكونه ابن صلب . وقصة إخراج ابن النبي بهذا لا يمنع إخراج ابن الرضاع ، ويوجب دخوله .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالماً مولى أبي حذيفة ليصير عمراً لها ، فأرضعت بلبن أبي حذيفة زوجها . وصار ابنها وعمها بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا الحكم مختصاً بمسلم أو عاماً كما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فبقى سالم عمراً لها لكونها أرضعته وصارت أمه ، ولم يصير عمراً لها لكونها امرأة أبيه من الرضاة . فإن هذا لا تأثير فيه لرضاة سهلة له . بل لو أرضعته جارية له أو امرأة أخرى صارت سهلة امرأة أبيه ، وإنما التأثير لكونه ولداً فثبتها .

وقد حلت بهذا في الحديث نفسه ولفظه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أرضعني فأرضعتني خمس رضعات وكان بمنزلة ولد لها من الرضاة » . ولا يمكن دعوى الإجماع في هذه المسألة ومن ادعاء فهو كاذب ، فإن سعيد ابن المسيب ، وأبا سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار - وعطاء بن يسار وأبنا قلابة لم يكونوا يفتنون التحريم بلبن الفضل . وهن عروى عن الزبير ونجاعة من الصحابة كما عني أن شاء الله تعالى . وكانوا يزعمون

الحرم : إنما هو من قبل غلامية فقط - فهو لا إذا لم يحصل لم يرفع من لبن الفصل ولدا له ، فإن لا يحرموا عليه اللوازم ولا على الرضيع امرأة الفصل بطريق الأولى ، فعل قول هؤلاء فلا يحرم منع المرأة لبن زوجها من الرضاعة ولا لبنه من الرضاعة .

قال قيل : هؤلاء لم يشترط البنوة بين المرضع وبين الفصل ، فلم تثبت للمرأة لبنها طمع بثبوت بنوة الرضاع ، فإذا لم تثبت له لم تثبت خراجها ، ولما من أثبت بنوة الرضاع من جهة الفصل ، كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة . وقال به جمهور أهل الإسلام ، فإنه تثبت المضاربة بهذه البنوة ، فهل قال أحد ممن ذهب إلى التحريم يلين الفصل أن زوجة أبيه وابنه من الرضاعة لا تحرم .

قيل : المقصود أن في تحريم هذه نواحا ، وأنه ليس جميعه عليه بطريق النظر في ما بعده ، هل هي الغادة لبن الفصل ، وأنه لا تأثير له ؟ أو إتمام المضاربة من جهة الرضاع وأنه لا تأثير لها ؟ وإعنا التأثير لمضاربة النسب .

ولا شك أن المأخذ الأول باطل لثبوت السنة الصريحة بالتحريم بلبن الفصل ، وقد بينا أنه لا يلزم من القول بالتحريم به إثبات المضاربة به إلا بالقيام به ، وقد تقدم أن الفارق بين الأصل والفرع أنضاف أصنافا لم يلزم . وأنه لا يلزم من ثبوت حكم من أحكام النسب ثبوت حكم آخر .

ويدل على هذا أيضا : أنه سبحانه لم يجعل لم الرضاع وأخت الرضاعة داخل تحت أمهاتنا وأخواتنا ، فإنه سبحانه قال : (حرم عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم) ثم قال : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) فدل على أن لفظ أمهاتنا عند الإطلاق إنما يراد به الأم من النسب . وإذا ثبت هذا فقله تعالى : (وأمهات نسائكم) مثل قوله : (وأمهاتكم) إنما هن أمهات نسائنا من النسب ، فلا يتناول أمهاتنا من الرضاعة ولو أريد بغيرهن لقال : (وأمهاتنا اللاتي أرضعنهن) كما ذكر في أمهاتنا ، وقد بينا أن قوله : يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، إنما يدل على أن من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظيره من الرضاعة ، ولا يدل على أن من حرم عليه بالنسب أو بالجمع حرم عليه نظيره من الرضاعة ، بل يدل مفهومه على خلاف ذلك مع عموم قوله : (وأحل لكم ماوراء ذلك) .

وعما يدل على أن تحريم امرأة أبيه وابنه من الرضاعة ليس مسألة إجماع ، أنه قد ثبت عن جماعة من السلف : جواز نكاح بنت امرأته إذا لم تكن في حجره ، كما صح عن مالك بن أنس بن الحديثان النضري قال : « كانت عندى امرأة ، وقد ولدت لى ضوفيت ، فوجعت عليها ، فقلت : على بن أبى طالب رضى الله عنه قال لى : مالك رجلك الله ؟ قلت : توفيت المرأة ، قال : لها بنة ؟ قلت : نعم ، قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي في الطائفة ، قال : فانكحها ، قلت : فأين قوله تعالى : (وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم) قال : إنما لم تكن في حجره ، وإعنا ذلك إذا كانت في حجره » .

وصح عن إبراهيم بن ميسرة أن رجلا من بني سواة يقال له عبيد الله بن معبد أتى عليه خيرا ، أخبره بأن أباه أوجده ، فكان قد نكح امرأة ذات ولد من غيره ، ثم اصطاحه لطفه ، ثم نكح امرأة شابة فقال لعبد بن الأكرمة : قد نكحتك حمل أمي ، وكبرت ولست غيت فيها بأمرأة شابة فطلقها ، قال : لا والله إلا أن تنكحني ، أبنتك ، فقال : فطلقها ، فنكح ابنه ، ولم تكن في حجره هي ، ولا أبوها ، قال : فبنت سفيانة بن عبد الله .

فقلت : استفت لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لصحبت مني ، فأدخلني على عمر رضي الله عنه فبني فقصصت عليه الخبر ، فقال عمر رضي الله عنه : لا بأس بذلك ، وأذهب فبذل فلانا وتعال فأخبرني . قال : ولأراه إلا عليا ، قال : ضالته ، فقال : لا بأس بذلك .

وهذا منذهب أهل الظاهر ، فإن كان عمر وعلى رضي الله عنهما ومن يقول بقولهما قد أباحا الربيبة إذا لم تكن في حجر الزوج مع أنها ابنة امرأته من النسب ، فكيف يحرمان عليه ابنتها من الرضاع ؟ وهذه ثلاثة قيود ذكرها الله سبحانه وتعالى في تحريمها : أن تكون في حجره ، وأن تكون من امرأته ، وأن يكون قد دخل بأمها . فكيف يحرم عليه مجرد ابنتها من الرضاغة ، وليست في حجره ، ولا هي ربيبة لغة ، فإن الربيبة بنت الزوجة . والريب ابنتها باتفاق الناس ، ومعها ربيبا وربيبة لأن زوج أمهما يربيهما في العادة ، وأما من أرضعتهما امرأته بغير لبنه ، ولم يربها قط ولا كانت في حجره فدخلوها في هذا النص في غاية البعد لفظا ومعنى .

وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم الربيبة بكونها في الحجر ، ففي صحيح البخاري من حديث الزهري عن عروة : « أن زينب بنت أم سلمة : أخبرته أن أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت : يا رسول الله أخبرت أنك تحلب بنت أبي سلمة فقال : بنت أم سلمة ؟ قالت : نعم ، فقال : إنها لو لم تكن ربيبة في حجرى لما حلت لي » وهذا يدل على اعتباره صلى الله عليه وسلم التقيد الذي غلبه الله في التحريم ، وهو أن تكون في حجر الزوج . ونظير هذا سواء أن يقال في زوجة ابن المصلب إذا كانت محرمة برضاع لولم تكن حليلة ابني المصلي لما حلت لي سواء ، ولا فرق بينهما ، وبالله التوفيق .

الحكم الثاني المستفاد من هذه السنة : أن لبن الفضل يحرم ، وأن التحريم ينشتر منه كما ينشتر من المرأة ، وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن يقال بغيره ، وإن خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم ، فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع ، ويترك كل من خالفها لأجلها ، ولا تترك هي لأجل قول أحد كاننا من كان ولو تركت السن بخلاف من خالفها لعدم بلوغها له ، أو لتأويلها أو غير ذلك ترك سن كثيرة جدا ، وترك الحجة إلى غيرها ، وقول من يجب اتباعه إلى قول من لا يجب اتباعه . وقول المصوم إلى قول غير المصوم ، وهذه بلية نسأل الله العافية منها ، وأن لا تلقاها بها يوم القيامة .

قال الأعمش : كان عمارة وإبراهيم وأصحابنا لا يرون لبن الفضل بأسا حتى أتاهاكم الخكم بن عتبة بنجر أبي الفقيس . يعني فتركوا قولهم ورجعوا عنه ، وهكذا يصنع أهل العلم إذا أتتهم السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعوا إليها وتركوا قولهم بغيرها .

قال الذين لا يحرمون لبن الفضل : إنما ذكر الله سبحانه في كتابه التحريم بالرضاغة من جهة الأم فقال : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاغة) واللام للعهد ترجع إلى الرضاغة المتكورة وهي رضاغة الأم ، وقد قال الله تعالى : (وأهل لكم ما وراء ذلكم) فلو أثبتنا التحريم بالحديث لكننا قد نسخنا القرآن بالسنة وهذا على أصل من يقول الزيادة على النص نسخ ألزم .

قالوا : وهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أعلم الأمة بسننه ، وكانوا لا يرون التحريم به ، فصحب من أبي عبيدة بن عبد الله بن زمنة : « أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه امرأة الزبير بن العوام . قالت زينب : وكان الزبير يدخل علي وأنا أمشط فأعط بقرن

من ثورون وأمسى ويقول: أئتمل على قحطيتي، أرى أنه ألي، وما ولدته فهم إغرقى. ثم إن عبد الله بن الزبير أرسل إلى عذبة أم كلثوم ابنتي على حزة بن الزبير، وكان حزة للكلبية فكانت لرسوله: وهل تحمل له وإنما هي ابنة أخته؟ فقال عبد الله: إنما أردت بهذا المنع من قبلك، أما ما ولدت أمهات فهم إغرقك، وما كان من غير أسماء فليسوا لك بإخوة، فأرسل فأسألي عن هذا، فأرسلت فسألت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون، فقالوا لها: إن الرضاة من قبل الرجل لا يحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى هلك عنها قالوا: ولم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم.

قالوا: ومن المعلوم أن الرضاة من جهة المرأة لا من الرجل.

قال الجمهور: ليس فيها ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة، فلا يجوز العدول عنها. أما القرآن فإنه بين أمرين، إما أن يتناول الأخت من الأب من الرضاة فيكون دالاً على تحريمها، وإما أن لا يتناولها فيكون ساكتاً عنها، فيكون تحريم السنة لها تحريماً مبتدأً ومخصصاً لعدم قوله: (وأحل لكم ما وراء ذلكم) والظاهر يتناول لفظ الأخت لها، فإنه سبحانه عم لفظ الأخوات من الرضاة، فدخل فيه كل من أطلق عليه أخته، ولا يجوز أن يقال: إن أخته من أبيه من الرضاة ليست أختها، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها: «اتلني لأفصح فإنه عليك غائبت العمومة بينها وبينه بلبن الفضل وحده، فإذا ثبتت العمومة بين المرتضعة وبين أخي صاحب اللبن ثبتت الأخوة بينها وبين ابنه بطريق الأول أو مثله، فالسنة بينت مراد الكتاب لأنها مخالفتها، وغايتها أن تكون أثبتت تحريم ما سكت عنه، أو تخصيص ما لم يرد عمومها.

وأما قولكم إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة، فقد صح عن علي كرم الله وجهه إثبات التحريم به، وذكر البخاري في صحيحه أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت إحداها جارية والأخرى غلاماً أئتمل أن ينكحها؟ فقال ابن عباس: لا، القانع واحد، وهذا الأمر الذي استدلتم به صريح عن الزبير أنه كان يعتقد زينب ابنته بتلك الرضاة، وهذه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت تفتي أن لبن الفضل ينشر الحرمة فلم يبق بأيديكم إلا عبد الله بن الزبير، وأين يقع من هؤلاء؟ وأما الذين سألهم فأفتوها بالحل فجهلوا غير مسمين، ولم يقل الراوي فسألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومتوافرون، بل لعلمها أرسلت فسألت من لم تبلغه السنة الصحيحة منهم، فأفتاها بما أفتاها به عبد الله بن الزبير، ولم يكن الصحابة إذ ذاك متوافرين بالمدينة، بل كان معظمهم وأكابرهم بالشام والعراق ومصر.

وأما قولكم إن الرضاة إنما هي من جهة الأم. فالجواب: أن يقال إنما اللبن للأب الذي ثار بوطئه والأم وعاء له، وبالله التوفيق.

فإن قيل: فهل ثبت أبوة صاحب اللبن وإن لم تثبت أمومة المرضعة، أو ثبتت أبوة فرع على ثبوت أمومة المرضعة؟ قيل: هذا الأصل فيه قولان للفقهاء، وهما وجهان في ملذهب أحمد والشافعي رحمهما الله.

وعليه مسألة من له أربع زوجات فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فلهن لا يصرن أما لها، لأن كل واحدة منهن لم أرضعها خمس رضعات، وهل يصير الزوج أباً للطفلة فيه وجهان: أحدهما: لا يصير أباً كما لم تصر المرضعات أمهات، والثاني: وهو الأصح يصور أباً لكون الولد ارتضع من لبنه خمس رضعات، ولبن الفضل أصل بنفسه غير مختف على أمومة المرضعة. فإن الأبوة إنما تثبت بمحصل الارتضاع من لبنه، لا لكون المرضعة أمه.

ولا يحس هذا على أصل أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ، فإن عندهما قليل الرضاع وكثيره حرم . فإلزامات الأربع أمهات للمرضع .

فلماذا قلنا بجبوت الأبوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لأنه ربيين ، ومن موطوعات أبيه . فهو ابن بعلهن ، وإن قلنا لا تثبت الأبوة لم يحرم عليه بهذا الرضاع .

وعلى هذه المسألة مالمو كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلا كل واحدة رضعة لم يصرن أمهات له . وهل يصير الرجل جدًا له ؟ وأولاده اللين هم إخوة المرضعات أخوالا له وخالات ؟ على وجهين ، أحدهما : يصير جدًا وأخوهن خالا ، لأنه قد كمل المرضع خمس رضعات من لبن بناته فصارت جدًا ، كما لو كان المرضع بنتًا وابنة . وإذا صار جدًا كان أولاده اللين هم إخوة البنات أخوالا وخالات . لأنهن إخوة من كل له منهن خمس رضعات ، فزولوا بالنسبة إليه منزلة أم واحدة . والآخر لا يصير جدًا . ولا أخواتهن خالات لأن كونه جدًا فرع على كون ابنته أما . وكون أخيها خالًا فرع على كون أخته أما . ولم يثبت الأصل فلا يثبت فرعه . وهذا الوجه أصح في هذه المسألة بخلاف التي قبلها . فإن ثبوت الأبوة فيها لا تستلزم ثبوت الأمومة على الصحيح .

والفرق بينهما أن القرعة متحققة في هذه المسألة بين المرضعات وأبين فلزهن بناته واللين ليس له ، فالتحريم هنا بين المرضعة وابنتها ، فإذا لم تكن أما لم يكن أبوها جدًا بخلاف تلك ، فإن التحريم بين المرضع وبين صاحب اللين ، فسواء ثبت أمومة المرضعة أولا ، فعل هذا إذا قلنا يصير أخوهن خالا ، فهل تكون كل واحدة منهن خالة له ؟ فيه وجهان .

أحدهما : لا تكون خالة ، لأنه لم يرتضع من لبن أخواتها خمس رضعات ، فلا تثبت الخولة . والثاني : تثبت ، لأنه قد اجتمع من اللين المحرم خمس رضعات ، وكان ما ارتضع منها ومن أخواتها مثبتا للخولة ، ولا تثبت أمومة واحدة منهن إذا لم يرتضع منها خمس رضعات ، ولا يستبعد ثبوت خولة بلا أمومة كما ثبت في لبن الفصل أبوة بلا أمومة ، وهذا ضعيف .

والفرق بينهما أن الخولة فرع محض على الأمومة ، فإذا لم يثبت الأصل فكيف يثبت فرعه ؟ بخلاف الأبوة والأمومة ، فلزمها أصلا فلا يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر .

وعلى هذه المسألة : مالمو كان لرجل أم وأخت وابنة وزوجة ابن فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن أما ، وهل تحرم على الرجل ؟ على وجهين ، أوجههما ما تقدم ، والتحريم هاهنا بعيد . فإن هذا اللين الذي كمل للطفل لا يحل للرجل أبًا له ولا جدًا ولا أختًا ولا خالًا ولا خالة ، والله أعلم .

وقد دل التحريم بلبن الفصل على تحريم الخلوقة من ماء الزاني دلالة الأولى والأخرى ، لأنه إذا حرم عليه أن ينكح من قد تغتسل بلبن ثاب بوطه ، فكيف يحل له أن ينكح من قد خلق من نفس ماله بوطه ؟ وكيف يحرم الشارع بنته من الرضاع ، لما فيها من لبن كان وطه للرجل سببا فيه ، ثم يبيع له نكاح من خلقت من نفس وطه ؟ هذا من المستحيل ، فإن البهضية التي بينه وبين الخلوقة من ماله أكل وآثم من البهضية التي بينه وبين من تغتسل بلبنه ، فإن ثبت الرضاع فيها جزء ما من البهضية والخلوقة من ماله كاسمها مخلوقة من ماله ، فنصفها أو أكثرها بمضغ قطعا والشرط الآخر للأمر .

وهذا قول جمهور المسلمين ، ولا يعرف في الصحابة من أبيها . ونص الإمام أحمد رحمه الله على أن من تزوجها قتل بالسيف محصن كان أو غيره ، وإذا كانت بنته من الرضاة بنتا في حاكمين فقط : الحرمه والمهرية ، وتختلف سائر أحكام البنت عنها لم تخرجها عن التحريم وتوجب حلها ، فيكاد بنته من الزنا تكون بنتا في التحريم وتختلف أحكام البنت عنها لا يوجب حلها .

والله سبحانه خاطب العرب بما تعقله في لغاتها ، ولفظ البنت لفظ لغوي لم ينقله الشارع عن موضعه الأصل كلفظ الصلاة والإيمان ونحوهما ، فيحمل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه إلى غيره ، فلفظ البنت كلفظ الأخ والعلم والمحال ألفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية .

وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أنطق ابن الراعي الزاني بقوله : أئني فلان الراعي ، وهذا الإنطاق لا يحتمل الكذب . وأجمعت الأمة على تحريم أمه عليه ، وخلقه من مائها وماء الزاني خلق واحد ، وأثمها فيه سواء ، ويكونه بعضا له مثل كونه بعضا لها . وانقطاع الإرث بين الزاني والبنت لا يوجب جواز نكاحها . ثم من العجب كيف يحرم صاحب هذا القول أن يستمى الإنسان بيده ، ويقول هو نكاح ليد . ويجوز الإنسان أن ينكح بعضه . ثم يجوز له أن يستغش بعضه الذي خلقه الله من مائه ، وأخرجه من صلبه كما يستغش الأجنبية .

والحكم الثالث : أنه لا تحرم المصاة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يحرم إلا خمس رضعات .

وهذا موضع اختلف فيه العلماء . فأثبت طائفة من السلف والخلف التحريم بقليل الرضاع وكثيره ، وهذا يروى عن علي وابن عباس . وهو قول سعيد بن المسيب والحسن والزهرى وقادة والحكم وحامد والأوزاعي والثوري ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله . وزعم البيهقي بن سعد أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم ، وهذا رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . وقالت طائفة أخرى : لا يثبت التحريم بأقل من ثلاث رضعات . وهذا قول أبي ثور وأبي عبيد وابن المنذر ودาวود بن علي وهو رواية ثانية عن أحمد .

وقالت طائفة أخرى : لا يثبت بأقل من خمس رضعات ، وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس ، وهو إحدى الروايات الثلاث عن عائشة رضي الله عنها ، والرواية الثانية عنها : أنه لا يحرم أقل من سبع ، والثالثة : لا يحرم أقل من عشر ، والقول بالخمس مذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله في ظاهر مذهبه ، وهو قول ابن حزم ، وخالف داود في هذه المسألة .

نصحة الأولين أنه سبحانه علّق التحريم باسم الرضاة ، فحيث وجد اسمها وجد حكمها ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وهذا موافق لإطلاق القرآن .

وثبت في الصحيحين عن عتبة بن الحرث : « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجمعت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما ، فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما ؟ » ولم يسأل عن عدد الرضاع .

قالوا : ولأنه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوطء الموجب له . قالوا : ولأن إشارته للحظ .

وإنابت اللحم يحصل بقليله وكثيره . قالوا : ولأن أصحاب العدد قد اختلف أقوالهم في الرضعة وحقيقتها ، واضطربت أشد الاضطراب ؛ وما كان هكذا لم يجعله الشارع نصاباً لعدم ضبطه والعلم به .

قال أصحاب الثلاث : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تحرم المصّة والمصتان » ونحن أم الفضل بنت الحوت قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الإملاجة والإملاجان » .
وفي حديث آخر : « أن رجلاً قال : يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا » .

وهذه أحاديث صحيحة صريحة رواها مسلم في صحيحه فلا يجوز العلول عنها ، فأثبتنا التحريم بالثلاث لعموم الآية ونفيها التحريم بما دونها بصريح السنة . قالوا : ولأن ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلاث . قالوا : ولأنها أول مراتب الجمع ، وقد اعتبرها للشارع في مواضع كثيرة جداً .

قال أصحاب الخمس : الحجة لنا ما تقدم في أول الفصل من الأحاديث الصحيحة الصريحة « وقد أخبرت عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والأمر على ذلك » .
قالوا : ويكفي في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل « أرضعي سألما خمس رضعات تحرمي عليه » .

قالوا : وعائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هي ونساء النبي صلى الله عليه وسلم . وكانت عائشة رضي الله عنها إذا أرادت أن تدخل عليها أمدت إحدى بنات إختوتها أو أخواتها فأرضعته خمس رضعات .

قالوا : ونفي التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاغ وكثيره . وهي ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة : بعضها خرج جواباً للسائل ، وبعضها تأسيس حكم مبتدأ .

قالوا : وإذا علمنا التحريم بالخمس لم نكن قد خالفنا شيئاً من النصوص التي استدلنا بها . وإنما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس ، وتقييد المطلق ببيان لا نسخ ولا تخصيص . وأما من علق التحريم بالقليل والكثير ، فإنه يخالف أحاديث نفي التحريم بالرضعة والرضعتين .

وأما صاحب الثلاث فإنه وإن لم يخالفها فهو مخالف لأحاديث الخمس . قال من لم يقيد بالخمس : حديث الخمس لم تنقله عائشة رضي الله عنها نقل الأخبار فيحتج به ، وإنما نقلته نقل القرآن . والقرآن إنما يثبت بالتواتر . والأمة لم تنقل ذلك قرآناً فلا يكون قرآناً ، وإذا لم يكن قرآناً ولا خبراً امتنع إثبات الحكم به .

قال أصحاب الخمس : الكلام فيها نقل من القرآن أحاداً في فصلين : أحدهما : كونه من القرآن . والثاني : وجوب العمل به . ولا ريب أنهما حكمان متبايران . فإن الأول يوجب انتفاء الصلاة به . وتحريم مسه على المحدث ، وقراءته على الحنبل وغير ذلك من أحكام القرآن . فإذا انتفى هذه الأحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به ، فإنه يكفي فيه الظن .

وقد احتج كل واحد من الأئمة الأربعة به في موضع ، فاحتج به الشافعي وأحمد رحمهما الله في هذا الموضع ؛ واحتج به أبو حنيفة رحمه الله في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأم أنه السدس بقراءة أبي : (وإن كان رجل يورث ثلاثة . أو امرأة وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منها السدس) فالتاس كلهم احتجوا بهذه القراءة . ولا مستند للإجماع سواها .

قالوا : ولما قولكم : إما أن يكون نقله قرآناً أو غيراً ، قلنا بل قرآناً صريحاً قولكم فكان يجب نقله متواتراً . قلنا : حتى إذا نسخ لفظه أو بقي ، أما الأول فمنوع والثاني مسلم ، وغاية الأمر أنه قرآن نسخ لفظه وبقي حكمه ، فيكون له حكم قوله (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما) مما أكتفى بنقله أجاداً ، وحكمه ثابت ، وهذا مما لاجواب عنه . وفي المسألة مذهبان آخران ضعيفان :

أحدهما : أن التحريم لا يثبت بأقل من سبع ، كما سئل طاووس عن قول من يقول : لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات ، فقال : قد كان ذلك . ثم حدث بعد ذلك أمر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحريم ، وهذا المذهب لا دليل عليه .

الثاني : التحريم إنما يثبت بعشر رضعات ، وهذا يروى عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما . وفيها مذهب آخر : وهو الفرق بين أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن . قال طاووس : كان لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات عمومات ، ولسائر الناس رضعات معلومات ، ثم ترك ذلك بعد . وقد نبين الصحيح من هذه الأقوال ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : ما هي الرضعة التي تنفصل من أختها . وما أحدها ؟ قيل : الرضعة فطلة من الرضاع . فهي مرة منه بلا شك كضربة وجلسة وأكلة ، ففي التتم الثدي فامتص منه ثم تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة ، لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً ، فحمل على العرف والعرف هذا ، والقطع العارض لنفسه أو استراحة سيرة أو شيء يمليه ثم يعود عن قرب لا يخرجها عن كونه رضعة واحدة ، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك أكلتين بل واحدة ، هذا مذهب الشافعي رحمه الله . ولم يفتأ إذا قطعت الرضعة عليه ثم أعادته وجهان :

أحدهما : أنها رضعة واحدة ولو قطعت مراراً حتى يقطع باختياره . قالوا : لأن الاعتبار بفعله لا بفعل الرضعة . ولهذا لو ارتضع منها وهي نائمة حسب رضعة ، فإذا قطعت عليه لم يعتد به . كما لو شرع في أكلة واحدة أمره بهذا الطبيب فجاء شخص فقطعها عليه ثم عاد فظن أنها أكلة واحدة .

والوجه الثاني : أنها رضعة أخرى ، لأن الرضاع يصح من المرتضع ومن الرضعة ، ولهذا لو أوجرته وهو نائم احتسب رضعة ، ولم يفتأ إذا انتقل من ثدي إلى ثدي غيرها وجهان :

أحدهما : لا يعتد بواحد منهما . لأنه انتقل من إحدهما إلى الأخرى قبل تمام الرضعة ، فلم تم الرضعة من إحدهما ، ولهذا لو انتقل من ثدي المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة .

والثاني : أنه يحتسب من كل واحد منهما رضعة لأنه ارتضع . وقطعه باختياره من شخصين .

وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله فقال صاحب المغني : إذا قطع قطعاً بينا باختياره كان ذلك رضعة ، فإن عاد كان رضعة أخرى ، فإما إن قطع لضيق نفس أو للانتقال من ثدي إلى ثدي ، أو لشيء يمليه ، أو قطعت عليه المرضعة نظرنا ، فإن لم يعد قريباً فهي رضعة ، وإن عاد في الحال فهي وجهان :

أحدهما أن الأولى رضعة . فإذا عاد فهي رضعة أخرى . قال : وهذا اختيار أبي بكر ، وظاهر كلام أحمد في رواية جنبل . فإنه قال : أما ترى الصبي يرضع من الثدي ، فإذا أدركه النفس أمسك عن الثدي ليتنفس أو ليسترخ ، فإذا فعل ذلك فهي رضعة .

قال الشيخ : وذلك لأن الأولى رضة لو لم يعد فكانت رضة وإن عاد كما لو قطع باختياره . ولوجه الآخر أن جميع ذلك رضة : وهو مذهب الشافعي رحمه الله إلا فيما إذا قطعت عليه الرضة فيه وجهان : لأنه لو حلف : لا أكلت اليوم إلا أكلة واحدة فاستدام الأكل زمنا أو انقطع لشرب ماء ، أو انتقال من لون إلى لون ، أو انتظار لما يجعل إليه من الطعام لم يعد إلا أكلة واحدة ، قال : والوجود رضة فهكلا هذا .

قلت : وكلام أحمد يحتمل أمرين : أحدهما ما ذكره الشيخ ويكون قوله فهي رضة عائدا إلى الرضة الثانية . الثاني : أن يكون المجموع رضة . فيكون قوله فهي رضة عائدا إلى الأول والثاني وهذا أظهر محتمله لأنه استدلل بقطعه للتنفس أو الاستراحة على كونها رضة واحدة .

ومعلوم أن هذا الاستدلال ألبيح بكون الثانية مع الأولى واحدة من كون الثانية رضة مستقلة فطعمه . وأما قياس الشيخ له على يسير السحوط والوجود ، فالفرق بينهما أن ذلك مستقل ليس تابعا لرضة قبله ، ولا هو من تمامها ، فيقال : رضة بخلاف مسائلنا ، فإن الثانية تابعة للأولى . وهي من تمامها فافترقا .

والحكم الرابع : أن الرضاع الذي يتعلق به التحريم ما كان قبل القطع في زمن الارتضاع المعتاد ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك .

فقال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله : هو ما كان في الحولين ، ولا يحرم ما كان بعدهما . وصح ذلك عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر . وروى عن سعيد بن المسيب والشعبي وابن شبرمة . وهو قول سفيان وإسحاق وأبي عبيد وابن حزم وابن المنذر ودาวود وجهور أصحابه .

وقالت طائفة : الرضاع المحرم ما كان قبل الفطم ولم يحز به زمن ، صح ذلك عن أم سلمة وابن عباس . وروى عن علي بن كرم الله وجهه . ولم يصح عنه ، وهو قول الزهري والحسن وقائدة وعكرمة والأوزاعي .

قال الأوزاعي : إن فطم وله عام واحد . واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئا ، فإن تمادى رضاعه ولم يفطم ، فإنه ما كان في الحولين يحرم . وما كان بعدهما فإنه لا يحرم وإن تمادى الرضاع .

وقالت طائفة : الرضاع المحرم ما كان في الصغر ولم يورثه هؤلاء بوقت ، وروى هذا عن ابن عمر وابن المسيب وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا عائشة رضي الله عنها . وقال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله : ثلاثون شهرا ، وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى تقول لبي يوسف ومحمد .

وقال مالك رحمه الله في المشهور من من منعه : يحرم في الحولين وما قاربهما ، ولا حرمة له بعد ذلك . ثم روى عنه اعتبار أيام سيرة ، وروى عنه شهران ، وروى شهر ونحوه ، وروى عنه الوليد بن مسلم وغيره : إن كان ما بعد الحولين من رضاع شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر فإنه حلال من الحولين ، وهذا هو المشهور عند كثير من أصحابه .

والذي زواه عنه أصحاب الموطأ : وكان يقرأ عليه إلى أن مات قوله فيه : وما كان من الرضاع بعد الحولين كان قليلا وكثيرا لا يحرم شيئا إنما هو بمنزلة الماء ، هذا لفظه . وقال : إذا فصل الصبي قبل الحولين ، واستغنى بالقطام عن الرضاع ، فما ارتضع بعد ذلك لم يكن للرضاع حرمة .

وقال الحسن بن صالح وابن أبي قتيب وجماعة من أهل الكوفة : مدة الرضاع المحرم ثلاث سنين ، فما زاد

عليها لم يحرم . وقال عمر بن عبد العزيز : مدته إلى نضج سنين . وكان يزيد بن هارون يحكيه عنه ، كالمسجوب من قوله . وروى عنه خلافا هذا . وحكى عن ربيعة أن مدته حولان والثنا عشر يوما .

وقالت طائفة من السلف والخلف : يحرم رضاع الكبير ولو أنه شيخ ، فروى مالك عن ابن شهاب : أنه سئل عن رضاع الكبير ، فقال : « أخيرى عروة بن الزبير بحديث : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة بنت سبيل برضاع مسلم ، ففعلت وكانت تراه ابنا لها . قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنت أختها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال .

وقال عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج قال : سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال : سقني امرأة لبنها بعد ما كنت رجلا كبيرا ، فأناكحها ؟ قال عطاء : لا تنكحها ، فقلت له : وذلك رأيك ؟ قال : نعم . كانت عائشة رضي الله عنها تأمر بذلك بنات أختها . وهذا قول ثابت عن عائشة رضي الله عنها ، ويروى عن علي بن كرم الله وجهه وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح ، وهو قول الليث بن سعد وأبي محمد بن سعد ، وأبي محمد بن حزم قال : ورضاع الكبير ولو أنه شيخ يحرم ، كما يحرم رضاع الصغير ولا فرق ، فهذه مناهج الناس في هذه المسألة .

ولندكر مناظرة أصحاب الحولين والقائلين برضاع الكبير فإنهما طرفان ، وسائر الأقوال متقاربة . قال أصحاب الحولين : قال الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) قالوا : فيجعل تمام الرضاعة حولين . فدل على أنه لاحق لما بعدهما فلا يتعلق به التحريم . قالوا : وهذه المدة هي مدة الحجاة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة الحرمة عليها . قالوا : وهذه مدة الثدي الذي قال فيها : « لا رضاع إلا ما كان في الثدي » أي في زمن الثدي . وهذه لغة معروفة عند العرب ، فإن العرب يقولون : فلان مات في الثدي . أي في زمن الرضاع قبل القطام . ومنه الحديث المشهور : « إن إبراهيم مات في الثدي وإن له مرضعا في الجنة ثم رضاعه » يعني إبراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه .

قالوا : وأكد ذلك بقوله : « لا رضاع إلا ما فتن الأمعاء وكان في الثدي قبل القطام » فهذه ثلاثة أوصاف للرضاع المحرم . ومعلوم أن رضاع الشيخ الكبير عاز من هذه الثلاثة .

قالوا : وأخرج من هذا حديث ابن عباس : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » قالوا : وأكد أيضا حديث ابن مسعود : « لا يحرم من الرضاعة إلا ما أثبت اللحم وأنشز العظم » ورضاع الكبير لا يثبت لحما ، ولا ينشز عظما .

قالوا : ولو كان رضاع الكبير محرما لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهه . وكوه دخول أختها من الرضاعة عليها لما رآه كبيرا . وقال : « انظرون من إخوانكن » فلو حرم رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير . ولما كره ذلك . وقال : « انظرون من إخوانكن » ثم قال : « فإنما الرضاعة من الحجاة » وتحت هذا من المعنى خشية أن يكون قد ارتضع في غير زمن الحجاة فلا تنشر الحرمة فلا يكون أختا .

قالوا : ولما جئنا سبلة في رضاع سالم : فهذا كان في أول الهجرة ، لأن قصته كانت عقيب قوله تعالى :

(ادعهم لأبائهم) ونحو ذلك في أول المعجزة : وأما أحاديث اشتراط الصغر : وأن يكون في الثدي قبل الطعام فهي في رواية ابن عباس وأبي هريرة : وابن عباس إنما قدم المدينة قبل الفتح ، وأبو هريرة إنما أسلم عام فتح غير بلا شك ، كلاهما قدم المدينة بعد قصة بسم في رضاعه من امرأة أبي حنيفة .

قال الثبوت للتحريم برضاع الشيوخ : قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة ما لا يمتري فيها أحد أنه أمر سهلة بنت مسيل أن ترضع سالما مولى أبي حنيفة وكان كبيرا ذا لحية ، وقال : « أرضعني نحرى عليه » ثم ساقوا الحديث وطرقه وألفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك ، ثم قالوا : فهذه الأخبار ترفع الإشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورات أن الرضاعة التي تتم بتمام الحولين أو بتراضى الأبوين قبل الحولين إذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع ، إنما هي الموجبة للثقة على المرأة المرضعة والتي يجر عليها الأبوان أحبا أم كرها ؟ ولقد كان في الآية كفاية من هذا ، لأنه تعالى قال : (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأمر الله تعالى الوالدان بإرضاع المولود عامين ، وليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ، ولا أن التحريم ينقطع بتمام الحولين ، وكان قوله تعالى : (وأما أنكم اللاتي أرضعنكم وأنحواتكم من الرضاعة) ولم يقل في حولين . ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخرى ، وعموما لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه تخصيص له لا نظر ولا احتمال ولا بيان فيه .

وكانت هذه الآثار يعني إلى فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت مجيء التواتر . رواها نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهلة بنت مسيل . وهي من المهاجرات . وزينب بنت أم سلمة وهي زبينة التي صلى الله عليه وسلم . ورواها من التابعين القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وحيد بن نافع . ورواها عن هؤلاء الزهري وأبي أيوب ومحمد بن عبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة . ثم رواها عن هؤلاء الأئمة السخاني وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك وابن جريج وشيب ويونس وجعفر بن ربيعة ومعمّر وسليمان بن بلال وغيرهم ، ثم رواها عن هؤلاء الجهم الغفير وأحمد الكثير ، فهي نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا يخالف في مصححها ، فلم يبق من الاعتراض إلا قول القائل كان ذلك خاصا بسلام ، كما قال بعض أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن في ذلك ، فيعلم من تعلق بهذا أنه ظن من ظن ذلك متهن رضى الله عنهم ، وهكذا في الحديث أنهم قلن : ما نرى هذا إلا خاصا بسلام ، وما ندرى لعله رخص لسلام ، فإذا هو ظن بلا شك ، والظن لا يعارض به السنن الثابتة . قال الله تعالى : (وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها بظنها : وبين احتجاج عائشة رضى الله عنها بالسنن الثابتة ، ولهذا لما قالت لها عائشة رضى الله عنها : « أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسو حصة ؟ » سكنت أم سلمة ولم تنطق بحرف ، ولهذا إما رجوع منها إلى منهج عائشة رضى الله عنها ، وإما انقطاع في نفسها .

قالوا : وقول سهلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف أرضعته وهو رجل كبير ؟ بيانه أنه حكى بعد

نزول الآيات المذكورات .

وقالوا : ويعلم يقينا أنه لو كان ذلك خاصا بسلام لقطع النبي صلى الله عليه وسلم الإلحاق ، ونص على أنه ليس لأحد بعده ، كما بين لأبي بردة بن نيار أن جذعته تجزى عنه ولا تجزى عن أحد بعده ، وأين يقع ذبح جذعة أنسجة من هذا الحكم العظيم للثعلب به حل الفرج ونحره ، وثبوت الحرمة واختلوة بالمرأة ، والسفر بها ، فمعلوم قطعا أن هذا أولى ببيان التخصيص لو كان خاصا .

قالوا : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الرضاعة من المجاعة » حجة لنا ، لأن شرب الكبير اللبن يؤخر في دفع مجاعته قطعاً كما يؤخر في الصغير أو قريباً منه .

فإن قلتم : فما فائدة ذكره إذا كان الكبير والصغير فيه سواء ؟ قلنا : فائدته إبطال تعلق التحريم بالقطرة من اللبن أو المصصة الواحدة التي لا تمنى من جوع ، ولا تنبت لحماً ، ولا تنفش عظماً .

قالوا : وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » ، وكان في الثدي قبل القطام ، ليس بأبلغ من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ربا إلا في النسب » . وإنما الربا في النسب ، ولم يمنع ذلك ثبوت ربا الفضل بالأدلة الدالة عليه ، فكلنا هذا ، فأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يجب اتباعها ولا نصرف بعضها ببعض ، ولا نعارض بعضها ببعض ، بل يستعمل كل منها على وجهه .

قالوا : وما يدل على ذلك أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وأفقها نساء الأمة هي التي روت هذا وهذا فهي التي روت « إنما الرضاعة من المجاعة » وروت حديث سهلة وأخطت به ، فلو كان عندها حديث « إنما الرضاعة من المجاعة » مخالفاً لحديث سهلة لما ذهبت إليه وتركت حديثاً أجبهها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتغير وجهه ، وكره الرجل الذي رآه عندها ، وقالت : هو أخى .

قالوا : وقد صح عنها أنها كانت تدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع الحرام . ونحن نشهد بشهادة الله ، ونقطع قطعاً نلقاه به يوم القيامة يوم نلقاه ، أن أم المؤمنين لم تكن لتبيح سر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يتهكم من لا يمل له انتهاكه ، ولم يكن الله عز وجل ليبيح ذلك على يد الصديقة بنت الصديق للبراءة من فوق سبع سموات ، وقد عصم الله سبحانه ذلك الجنب الكريم ، والحمل المنيع ، والشرف الرفيع أتم عصمة ، وصانه أعظم صيانة ، وتولى صيانتة وحمايته ، واللب عنه بنفسه ووحيه وكلامه .

قالوا : فنحن نوقن ونقطع ونبت الشهادة لله بأن فعل عائشة رضى الله عنها هو الحق ، وأن رضاع الكبير يقع به من التحريم والحرمية ما يقع برضاع الصغير ، ويكفيها أننا أفقها نساء الأمة على الإطلاق ، وقد كانت تنظر في ذلك نساءه صلى الله عليه وسلم ، ولا يجنبها بغير قولن : ما أحد داخل علينا بتلك الرضاعة .

ويكفيها من ذلك أنه مذهب ابن عم نبينا ، وأعلم أهل الأرض على الإطلاق حين كان خليفة ، ومذهب الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي رحمه الله بأنه كان أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه ، ومذهب عطاء بن أبي رباح ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وذكر مالك عن الزهري : أنه سئل عن رضاع الكبير فاحتج بحديث سهلة بنت سهيل في قصة سالم مولى أبي حذيفة .

وقال عبد الرزاق وأخبرني ابن جريج قال : أخبرني عبد الكريم أن سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال : « أردت أن أتزوج امرأة قد سقني من لبنها وأنا كبير تناويت به فقال له علي كرم الله وجهه : لا تنكحها ونهاه عنها ، فهؤلاء سلفنا في هذه المسألة ، وتلك نصرونا كالشمس ضئة وصرحة .

قالوا : وأصرح أحاديثكم حديث أم سلمة ترضع : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء في الثدي ، وكان قبل القطام » فما أصرحه لو كان سلباً من العلة ، لكن هذا حديث منقطع ، لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة ، ولم تسمع منها شيئاً لأنها كانت أسن من زوجها هشام باقي عشرين عاماً ، فكان مولده

في ستة سنين ، ومولده فاطمة في سنة ثمان وأربعين ، وماتت أم سلمة سنة تسع وخسين . وفاطمة صغيرة لم تبلغها فكيف تحفظ عنها ولم تسع من خالة أبيها شيئا وهي في حجرها كما حصل معها من جلستها أمها بنت أبي بكر . قالوا : وإذا نظر العالم المنصف في هذا القول ووزن بينه وبين قول من يحد مدة الرضاع المحرم بخمسة وعشرين شهرا أو ستة وعشرين شهرا أو سبعة وعشرين شهرا أو ثلاثين شهرا من تلك الأقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا قول أحد من الصحابة تبين له فضل ما بين القولين ، فهذا منتهى إقدام الطائفتين في هذه المسألة ، ولعل الواقف عليها لم يكن يخطر له أن هذا القول ينتهي قوته إلى هذا الحد ، وأنه ليس بأيدي أصحابه بقيرة على تقريره وتصحيحه ، فاجلس أيها العالم المنصف مجلس الحكم بين هذين المتنازعين واحصل بينهما بالحجة والبيان ، لا بالتقليد وقال فلان .

واختلف القائلون بالولدين في حديث سبله هذا على ثلاثة مسالك .

أحدها - أنه منسوخ وهذا مسلك كثير منهم ، ولم يأتي على النسخ بحجة سوى الدعوى ، فإنهم لا يمكنهم إثبات التاريخ المعلوم التأخر بينه وبين تلك الأحاديث ، ولو قلب أصحاب هذا القول عليهم الدعوى ، وادعوا نسخ تلك الأحاديث بحديث سبله لكانت نظير دعواهم ، وأما قولهم : إنها كانت في أول الهجرة وحين نزول قوله تعالى : (ادعواهم لآبائهم) ورواية ابن عباس رضي الله عنه وأبي هريرة بذلك : فحجابه من وجوه : أحدها : أنها لم يصرها بساعة من النبي صلى الله عليه وسلم ، بل لم يسمع منه ابن عباس إلا دون العشرين حديثا ، وسائرهما من الصحابة رضي الله عنهم .

الثاني : أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم لم تحتاج واحدة منهن ، بل ولا غيرهن على عائشة رضي الله عنها بذلك ، بل سكن في الحديث بتخصيصه بسالم ، وعدم إلحاق غيره به .

الثالث : أن عائشة رضي الله عنها نفسها روت هذا وهذا ، فلو كان حديث سبله منسوخا لكانت عائشة رضي الله عنها قد أغلقت به وتركته التاسع ، أو غنى عنها تقلمه مع كونها هي الراوية له ، وكلاهما منتهى وفي غاية اليمد .

الرابع : أن عائشة رضي الله عنها ابتليت بالمسئلة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتدعو إليها صواحباتها ، فلها بها مزيد اعتناء فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه من الدين حجة ويغنى عنها ذلك ، ويغني عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكره لها واحدة منهن .

المسلك الثاني - أنه مخصوص بسالم دون من عداه ، وهذا مسلك أم سلمة ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم . ومن معهن وهذا المسلك أقوى مما قبله ، فإن أصحابه قالوا : بما يبين اختصاصه بسالم أن سبله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجاب ، وهي تقتضي أنه لا يحل للمرأة أن تبدي زينتها إلا لمن ذكر في الآية وسمى فيها ، ولا يخص من عوام من عداهم أحد إلا بدليل .

قالوا : والمرأة إذا أرضعت أجنبيا فقد أبدت زينتها له ، فلا يجوز ذلك تحسكا بعموم الآية ، فعلمنا أن كبداء سبله زينتها بسالم خاص به .

قالوا : وإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الأمة بأمر ، أو أباح له شيئا أو نهاه عن شيء ، وليس في الشريعة ما يعارضه ثبت ذلك في حق غيره من الأمة مالم ينص على تخصيصه . وأما إذا أمر الناس بأمر

أو نهاهم عن شيء ثم أمر واحدا من الأمة بخلاف ما أمر به الناس أو أطلق لهم مناهجهم عنه ، فإن ذلك يكون خاصا به وحده ، ولا نقول في هذا الموضع إن أمره الواحد أمر الجميع ، وإباحته الواحد إباحة للجميع ، لأن ذلك يؤدي إلى إسقاط الأمر الأول ونهْي الأول ، بل نقول إنه خاص بذلك الواحد فتبقى النصوص وتأنف ولا يعارض بعضها بعضا ، فحرم الله في كتابه أن تبدي المرأة زينتها لغير محرم ، وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم لبهله أن تبدي زينتها لاسلم وهو غير محرم عند إبداء الزينة قطعا ، فيكون ذلك رخصة خاصة لاسلم مستثناة من عموم التحريم ، ولا نقول إن حكمها عام فيطُل حكم الآية المحرمة .

قالوا : ويتعين هذا المسلك ، لأننا لو لم ضلّكه الزمنا أحد مسلمين ولا بد منها : إما نسخ هذا الحديث بالأحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم ، وإما نسخها به ، ولا سبيل إلى واحد من الأمرين لعلم العلم بالتاريخ . ولعلم تحقق المعارضة ، وإمكان العمل بالأحاديث كلها ، فإننا إذا حللنا حديث سبلة على الرخصة الخاصة ، والأحاديث الأخرى على عمومها فيما علما لم تتعارض ، ولم ينسخ بعضها بعضا ، وعمل بجميعها .

قالوا : وإذا كان النهي صلى الله عليه وسلم قد بين أن الرضاع إنما يكون في الحولين ، وأنه إنما يكون في الثدي ، وإنما يكون قبل الطعام ، كان في ذلك ما يدل على أن حديث سبلة على الخصوص سواء تقدم أو تأخر ولا يتحصّر بيان الخصوص في قوله : هذا لك وحده ، حتى يتعين طريقا .

قالوا : وأما تفسير حديث : « وإنما الرضاعة من المباحة » بما ذكرتموه في غاية البعد من اللفظ ، ولا تتبادر إليه أفهام المخاطبين ، بل القول في معناه ما قاله أبو عبيد والناس .

قال أبو عبيد : قوله « وإنما الرضاعة من المباحة » يقول : إن الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبه اللبن . إنما هو الصبي الرضيع . فأما الذي يشبه من جوعه الطعام ، فإن رضاعه ليس برضاع ، ومعنى الحديث : إنما الرضاع في الحولين قبل الطعام .

هذا تفسير آبي عبيد والناس . وهو الذي يتبادر فهمه من الحديث إلى الأذهان . حتى لو احتمل الحديث التفسيرين على السواء لكان هذا المعنى أولى به لمساعدة سائر الأحاديث لهذا المعنى وكشفها له وإيضاحها .

ومما بين أن غير هذا التفسير خطأ ، وأنه لا يصح أن يراد به رضاعة الكبير أن لفظة المباحة إنما تدل على رضاعة الصغير . فهي تثبت رضاعة المباحة وتنفى غيرها ، ومعلوم بقينا أنه إنما أراد جماعة اللبن لمباحة الخبز واللحم . فهذا لا يخطر ببال التكلم ولا السماع . فلو جعلنا حكما عاما لم يبق لنا ما ينفي ويثبت ، وسباق قوله لما رأى الرجل الكبير فقال : « إنما الرضاعة من المباحة » بين المراد ، وأنه إنما تحرم رضاعة من يجوز إلى لبن المرأة ، والسباق يزيل اللفظ منزلة الصريح ، فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه وكرامته لذلك الرجل ، وقوله « انظرون من إخوانكم » إنما هو للتنحيف في الرضاعة ، وأنها لا تحرم كل وقت وإنما تحرم وقتا دون وقت ، ولا يفهم أحد من هذا إنما الرضاعة ما كان عددها خسا فيغير عن هذا المعنى بقوله « من المباحة » وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم .

وقولكم : إن الرضاعة تطرد الجوع عن الكبير كما تطرد الجوع عن الصغير كلام باطل ، فإنه لا يعهد ذولجية قط يشبه رضاع المرأة ، ويطرده عنه الجوع بخلاف الصغير ، فإنه ليس لما يقو مقام اللبن فهو يطرده عنه الجوع ، فالكبير ليس ذا جماعة إلى اللبن أصلا . والذي يوضح هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة المباحة ، وإنما أراد مظنتها وزمنها

ولا شك أنه الصغر ، فإن أبيض إلا الظاهرية وأنه أراد حقيقها لزمكم أن لا يحرم رضاع الكبير إلا إذا ارتضع وعوجا ، فلا ارتضع وهو شعبان لم يؤثر شيئا .

وأما حديث السر المصون ، والحمة العظيمة . والحمى المنيع . فرضى الله عن أم المؤمنين . فلها وإن رأت أن هذا الرضاع يثبت الحموية فماتت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك . ولا يرين دخول هذا السر المصون والحمى الرفيع بهذه الرضاعة ، فهي مسألة اجتihad ، وأحد الحزبين مأجور أحدا واحدا . والآخر مأجور أجرين ، وأسعدهما بالأجرين من أصاب حكم الله ورسوله في هذه الواقعة . فكل من المداخل للسر المصون بهذه الرضاعة ، والمانع من البلعول فائز بالأجر عجب في مرضاة الله وطاعة رسوله وتنفيذ حكمه . ولهما أسوة بالبينين الكريمين اللذين أنبى الله عليهما بالحكمة والحكم . ونخص بفهم الحكومة أحدهما .

وأما ردكم لحديث أم سلمة فتصيف بارد . فلا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صفيرة . فقد يعقل الصغير جدا أشياء ويحفظها . وقد عقل عمود بن الربيع الهبة وهو ابن سبع سنين . ويعقل أصغر منه .

وقد قلتم : إن فاطمة كانت وقت وفاة أم سلمة بنت إحدى عشرة سنة ، وهذا سن جيد لاسيا للمرأة . فإنه تصالح فيه الزوج . فن هي في حد الزواج كيف يقال إنها لا تعقل ماتسح ولا تدرى ما تحدث به ؟ هنا هو الباطل الذي لا ترد به السن ، مع أن أم سلمة كانت مصابة قبلتها أسياء . وكانت دارهما واحدة . فنشأت فاطمة هذه في حجر جدتها أسياء مع خالة أبيها عائشة رضي الله عنها وأم سلمة . وماتت عائشة رضي الله عنها سنة سبع وخسين . وقيل سنة ثمان وخسين ، وقد يمكن سماع فاطمة منها .

وأما جدتها أسياء فماتت سنة ثلاث وسعين . وفاطمة إذا ذاك بنت خمس وعشرين سنة . فلذلك كثر سماعها منها . وقد أفتت أم سلمة بمثل الحديث الذي روته سواء .

فقال أبو عبيد : حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن جابط عن أم سلمة : أنها سئلت ما يحرم من الرضاع فقالت : ما كان في الثدي قبل القطام . فروت الحديث . وأفتت بموجبه ، وأفتى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال : سمعت عمر يقول : « لا رضاع إلا في الحولين في الصغر » .

وأفتى به ابنه عبد الله رضي الله عنه ، فقال مالك رحمه الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أنه كان يقول : لا رضاعة إلا لمن أرضع في الصغر ، لا رضاعة لكبير » .

وأفتى به ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال أبو عبيد : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « لا رضاع بعد القطام » .

وثناظر في هذه المسألة عبد الله بن مسعود وأبو موسى ، فأفتى ابن مسعود بأنه لا يحرم إلا في الصغر ، فرجع إليه أبو موسى فذكر الدارقطني أن ابن مسعود قال لأبي موسى : أنت تفتي بكنا وكنا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما شد العظم ونبت اللحم » .

وقد روى أبو داود : حدثنا محمد بن سليمان الأنباري : حدثنا وكيع : حدثنا سليمان بن المغيرة عن أبي موسى

الهلل عن أبيه عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم » ثم أفى بذلك كذا ذكره عبد الرزاق عن الثوري : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي قال : « جاء رجل إلى أبي موسى فقال : إن امرأتى ورم ثديها فصصته ، فدخل حتى شئ سقى ، فشدد عليه أبو موسى ، فأقى عبد الله بن مسعود فقال : سألت أحدا غيري ؟ قال : نعم أبا موسى فشدد على » فأقى أبا موسى فقال : أرضيع هذا ؟ فقال أبو موسى : لا تسألوني مادام هذا الحبر بين أظهركم » فهذه روايته وقته .

وأما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن جوير عن الضحاك عن البراء بن سيرة عن علي كرم الله وجهه : « لا رضاع بعد الفصال » وهذا بخلاف رواية عبد الكريم عن سالم ابن أبي الجعد عن أبيه عنه . لكن جوير لا يخرج بحديثه ، وعبد الكريم أقوى منه .

المسلك الثالث - أن حديث سهلة ليس بمنسوخ ولا مخصوص ولا عام في حق كل واحد ، وإقما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغنى عن دخوله على المرأة ، ويشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة ، فثل هذا الكبير إذا أرضعت للحاجة أثر رضاعه . وأما من عداه فلا يؤثر إلا رضاع الصغير ، وهذا مسلک شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

والأحاديث النافية للرضاع في الكبير : إما مطلقة فتفيد بحديث سهلة ، أو عامة في الأحوال فتخصص هذه الحال من عمومها ، وهذا أولى من النسخ ، ودعوى التخصيص لشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبيين : وقواعد الشرع تشهد له ، والله الموفق .

ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في العبد

هذا الباب قد تولى سبحانه بيانه في كتابه أم بيان وأوضحه وأجمع بحيث لا تشك عنه معتدة : فذكر أربعة أنواع من العبد ، وهي جملة أنواعها .

النوع الأول : علة الحامل بوضع الحمل مطلقا بائنة كانت أو رجعية مفارقة في الحياة ، أو متوفى عنها فقال : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا فيه عموم من ثلاث جهات : أحدها : عموم الخبر عنه . وهو أولات الأحمال . فإنه يتناول جميعهن .

الثاني : عموم الأجل فإنه أضاعه لإلين . وإضافة اسم الجمع إلى المعركة بعم ، فجعل وضع الحمل جميع أجلهن . فلو كان لبعضهن أجل غيره لم يكن جميع أجلهن .

الثالث : أن المبتدأ والخبر معرفتان ، أما المبتدأ فظاهر ، وأما الخبر وهو قوله تعالى : (أن يضعن حملهن) ففي تأويل مصدر مضاف أى أجلهن وضع حملهن ، والمبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين اقتضى ذلك حصر الثاني في الأول كقوله : (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد) وبهذا احتج جمهور الصحابة على أن الحامل المتوفى عنها عدتها وضع حملها ، ولو وضعت والزوج على المعتقل كما أفى به النبي صلى الله عليه وسلم لسيرة الأسلمية ، وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا له .

النوع الثاني : عدة المطلقة التي يحض وهي ثلاثة قروء كما قال الله تعالى : (والمطلقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء) .

النوع الثالث : عدة التي لاحتض لما وهي نوعان : صغيرة لاحتض . وكبيرة قد يشمت من الحيض ، فبين سبحانه عدة النوعين بقوله : (واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم إن لوتنهم فصلتن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فصلتن كذلك .

النوع الرابع : المتوفى عنها زوجها . فبين عدتها بقوله سبحانه : (والذين يتوفون منكم ويتوفون أزواجاً يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) فهذا يتناول الملتحل بها وغيرها : والصغيرة والكبيرة ، ولا يدخل فيه الحامل ، لأنها خرجت بقوله : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فجعل وضع حملهن جميع أجلهن وحصره فيه : بخلاف قوله في المتوفى عنهن : (يترصدن) فإنه فعل مطلق لا عزم له : وأيضاً فإن قوله : (أجلهن أن يضعن حملهن) متأخر في الزول عن قوله (يترصدن) وأيضاً فإن قوله : (يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) في غير الحامل بالاتفاق ، فإنها لو تمادى حملها فوق ذلك تربيسته . فعموماً مخصوص اتفاقاً .

وقوله : (أجلهن أن يضعن حملهن) غير مخصوص بالاتفاق ، هذا لو لم تأت السنة الصحيحة بذلك ، ووقعت الحولاء على القرآن ، فكيف والسنة الصحيحة موافقة لذلك مقرر له .

فهذه أصول العدد في كتاب الله مفصلة بيّنة . ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن ودلالته في مواضع من ذلك ، وقد دلت السنة بحمد الله على مراد الله منها . ونحن نذكر أولى المعاني وأشبهها بها . ودلالة السنة عليها .

فمن ذلك اختلاف السلف في المتوفى عنها إذا كانت حاملاً . فقال عليّ وابن عباس وجماعة من الصحابة : أبعد الأجلين من وضع الحمل . وأربعة أشهر وعشراً ، وهذا أحد القولين في مذهب مالك رحمه الله ، واختاره مصنفون . قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية أبي طالب عنه عن عليّ بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما يقولان في المعتلة الحامل : أبعد الأجلين ، وكان ابن مسعود يقول : من شاء باهلت أن سورة النساء القصوى نزلت بعد ، وحديث سيعة يقضى بينهم ، إذا وضعت فقد حلت ، وابن مسعود يتأول القرآن : (أجلهن أن يضعن حملهن) هي في المتوفى عنها ، والمطلقة مثلها إذا وضعت فقد حلت وانقضت عدتها ، ولا تنقضي عدة الحامل إذا أسقطت حتى يتبين خطفه ، فإذا بان له يد أو رجل عتقت به الأمة ، وتنقضي به العدة ، وإذا ولدت ولداً وفي بطنها آخر لم تنقض العدة حتى تلد الآخر ، ولا تقيب عن منزلها الذي أصيب فيه زوجها أربعة أشهر وعشراً ، إذا لم تكن حاملاً ، والعدة من يوم يموت أو يطلق ، هذا كلام أحمد رحمه الله .

وقد تناظر في هذه المسألة ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما ، فقال أبو هريرة رضي الله عنه : عدتها وضع الحمل . وقال ابن عباس رضي الله عنه : عدتها أقصى الأجلين ، فحكاهم سلمة رضي الله عنها فحككت لأبي هريرة رضي الله عنه واحتجت بحديث سيعة ، وقد قيل : إن ابن عباس رضي الله عنه رجع .

وقال جمهور الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم ، والأئمة الأربعة : إن عدتها وضع الحمل ، ولو كان الزوج على مفصلة ، فوضعت حلت .

قال أصحاب الأجلين : هذه قد تناولها عومان ، وقد أمكن دخولها في كليهما ، فلا تخرج من عدتها يقيين حتى تأتي بأقصى الأجلين .

.. قالوا : ولا يمكن تخصيص عموم أحدهما بخصوص الآخرى ، لأن كل آية منها عامة من وجه ، خاصة من وجه .

قالوا : فإذا أمكن دخول بعض الصور في عموم الآيتين يعنى إعمالا للضموم في مقتضاه ، فإذا اعتلت أقصى الأجلين دخل أدناها في أنصاهما .
والجمهور أجابوا عن هذا بثلاثة أجوبة :

أحدها : أن صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط ، كما في الصحيحين : « أن سبعة الأسامية توفي عنها زوجها وهي حبل » ، فوضعت فأرادت أن تنكح ، فقال لها أبو السنابل : ما أنت بنا كحة حتى تعتدي آخر الأجلين . فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كذب أبو السنابل ، قد حلت فانكحي من شئت .

الثاني : أن قوله : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) نزلت بعد قوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يترصدن بأنفسن أربعة أشهر وعشرا) وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخارى عنه : « أيجعلون عليها التعليل ولا يجعلون لها الرخصة : أشهد لنزول سورة النساء القصوى بعد الطول : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا الجواب يحتاج إلى تقرير : فإن ظاهره أن آية الطلاق مقدمة على آية البقرة تأخرها عنها : فكانت ناسخة لها : ولكن النسخ عند الصحابة والسلف أعم منه عند المتأخرين : فإهم يريدون به ثلاثة معان : أحدها : رفع الحكم الثابت بخطاب . الثاني : رفع دلالة الظاهر إما بتخصيص وإما بتقييد وهو أعم مما قبله . الثالث : بيان المراد باللفظ الذى بيانه من خارج ، وهذا أعم من المعنيين الأولين : فإين مسعود رضى الله عنه أشار بتأخير نزول سورة الطلاق إلى أن آية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لآية البقرة إن كان عمومها مرادا أو مخصوصة إن لم يكن عمومها مرادا . أو مبنية للمراد منها أو مقيدة لإطلاقها . وعلى التقديرات الثلاثة فيتمتع بتقديمها على عموم تلك وإطلاقها . وهذا من كمال فقهه رضى الله عنه وروسخه في العلم . وبما يبين أن أصول الفقه التى هى أصول الفقه صحيحة للقوم : وطبيعة لا يتكلفون بها . كما أن العربية والمعاني والبيان وتوابعها لم كذلك . فمن علمهم فلما يجهد نفسه ليمتلي بغيرهم وأنى له ؟! .

الثالث : أنه لو لم تأت السنة الصريحة باعتبار الحمل ولم تكن آية الطلاق متأخرة لكان تقديمها هو الواجب لما قررناه أولا من جهات العموم الثلاثة فيها ، وإطلاق قوله : (يترصدن) وقد كانت الحوالة على هذا التفهم ممكنة . ولكن لغموضه وحقه على كثير من الناس أحيى في ذلك الحكم على بيان السنة . وبالله التوفيق .

ودل قوله سبحانه : (أجلهن أن يضعن حملهن) على أنها إذا كانت حاملا بتوأمين لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعا ، ودلت على أن من عليها الاستبراء فعندنا وضع الحمل أيضا . ودلت على أن العدة تنقض وضعه على أى صفة كان حيا أو ميتا تام الخلقة أو ناقصا ، تنقض فيه الروح أو لم ينقض ، ودل قوله : (يترصدن بأنفسن أربعة أشهر وعشرا) على الاكتفاء بذلك وإن لم تحض ، وهذا قول الجمهور .

وقال مالك رحمه الله : إذا كان عادتيا أن تحض في كل سنة مرة فتوفي عنها زوجها لم تنقض عتتها حتى تحيض حيثها فتبرأ من عتتها . فإن لم تحض انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم وفاته . وعنه رواية ثانية كقول الجمهور : أنه تحض أربعة أشهر وعشرا . ولا ينتظر حيثها .

ومن ذلك اختلافهم في الأعراف . هل هى الحيض أو الأطهار ؟ فقال أكابر الصحابة : إنها الحيض ، وهذا

قول أبي بكر وعمر وحمل بن علي وابن مسعود وأبي موسى وعبد الله بن الصامت وأبو هريرة وابن عباس
وهماذين جبل رضى الله عنهم ، وهو قول أصحاب عبد الله بن مسعود كلهم كطعمة والأشود وإبراهيم وشريح ،
وقول الشعبي والحسن وقتادة ، وقول أصحاب ابن عباس : سعيد بن جبير وطولس ، وهو قول سعيد بن
المسيب ، وهو قول أئمة الحديث كإسحاق بن إبراهيم وأبي حنيفة القاسم والإمام أحمد رحمه الله فإنه يرجع إلى القول
به ، واستقر مذهبه عليه فليس له مذهب سواء ، وكان يقول : إنها الأظفار ، فقال في رواية الأثرم : رأيت
الأحاديث ممن قال : القروء الحيض تختلف ، والأحاديث ممن قال : إنه أحق بها حتى تدخل في الحيضة
الثلاثة أحاديث صحاح قوية .

وهذا النص وحده هو الذي عطف به أبو عمر بن عبد البر فقال : يرجع أحمد إلى أن الأقراء الأظفار وليس
كما قال : بل كان يقول هذا أولاً ثم توقف فيه ، فقال في رواية الأثرم أيضاً : قد كنت أقول الأظفار ثم
وقفت كقول الأكاير ، ثم جزم أنها الحيض وصرح بالرجوع عن الأظفار فقال في رواية ابن هانئ : كنت
أقول : إنها الأظفار ، وأنا اليوم أذهب إلى أن الأقراء الحيض . قال القاضي أبو يعلى : وهذا هو الصحيح عن
أحمد رحمه الله ، وإليه ذهب أصحابنا ، ورجع عن قوله بالأظفار ثم ذكر نص رجوعه من رواية ابن هانئ كما
نقلهم ، وهو قول أئمة أهل الرأي كإبي حنيفة رحمه الله وأصحابه .

وقالت طائفة : الأقراء الأظفار ، وهذا قول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وزيد بن ثابت وعبد الله
ابن عمر ، ويروى عن الفقهاء السبعة وأبيان بن عثمان والزهرى وعامة فقهاء المدينة ، وبه قال مالك والثوري
وأحمد ونجم الله في إحدى الروايتين عنه : وعلى هذا القول في طلقها في أثناء طهر فهل تحسب بقيته قرماً ؟ على
ثلاثة أقوال : أحدها : تحسب به وهو المشهور . والثاني لا تحسب به . وهو قول الزهرى كما لا تحسب ببقية
الحيضة عند من يقول القروء الحيض اتفاقاً . والثالث : إن كان قد جمعتها في ذلك الطهر لم تحسب ببقية .
وإلا احتسبت .

وهذا قول أبي عبيد ، فإنما طمئت في الحيضة الثلاثة أو الرابعة على قول الزهرى انطمئت عنها . وعلى
قول الأول لا تنقضي الصفة حتى تنقضي الحيضة الثالثة ، وهل يقف انقضاء عنها على انقضاء منها على ثلاثة
أقوال :

أحدها : لا تنقضي عنها حتى تنقضي ، وهذا هو المشهور عن أكابر الصحابة ، وقال الإمام أحمد رحمه
الله وعمر وعمر بن علي وابن مسعود : يقولون له رجلها قبل أن تنقضي من الحيضة الثلاثة انتهى . وروى ذلك عن
أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبي موسى وعبد الله بن الجهم ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم ، كما في
مصنف وكعب عن عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فالحق منهم
أبو بكر وعمر وابن عباس : أنه أحق بها ما لم تنقضي من الحيضة الثلاثة .

وفي مصنفه أيضاً : عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل : وأبى الدرداء مظه :

وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن زيد بن رفيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : أرسل
عثمان إلى أمه بن كعب في ذلك فقال أبي بن كعب : أرى أنه أحق بها حتى تنقضي من حيضتها الثلاثة ، وتحمل
بها الصلاة ، قال : فما أعلم عثمان إلا أعجز بذلك :

وفي مصنفه أيضا عن عمر بن الخطاب عن يحيى بن عبد الله بن بكير عن جعدة بن الصليب قال : لاثنين حتى تنفلس من الحيضة الثالثة ، وتحمل لها الصلاة .

فهؤلاء بضعة عشر من الصحابة ، وهو قول سعيد بن المسيب وسفيان الثوري وإسحاق بن راهوية . قال شريك : له الرجعة وإن قرئت في الفصل عشرين سنة ، وهذا إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله .
والثاني : أنها تنقضي بمجرد طهرها من الحيضة الثالثة ولا تقف على الفصل ، وهذا قول سعيد بن جبير والأوزاعي والشافعي رحمهم الله في قوله القديم حيث كان يقول : الأقراء انقيض ، وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله اختارها أبو الخطاب .

والثالث : أنها في حلتها بعد انقطاع الدم ، ولزوجها رجعتا حتى يمضي عليها وقت الصلاة التي طهرت في وقتها ، وهذا قول الثوري . والرواية الثالثة عن أحمد رحمه الله حكاهما أبو بكر عنه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، لكن إذا انقطع الدم لأكل الحيض . وإن انقطع الدم لأكثره انقضت العدة عنها بمجرد انقطاعه .
وأما من قال : إنها الأطهار اختلفوا في موضعين :

أحدهما : هل يشترط كون الطهر مسبوqa بدم قبله أو لا يشترط ذلك ، على قولين لم ، وهما وجهان في لمحب الشافعي وأحمد رحمهما الله .

أحدهما : يحسب لأنه طهر ، ولو حيض فكان قرءا ، كما لو كان قبله حيض .

والثاني : لا يعتب ، وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في البلعيد ، لأنها لا تسمى من ذوات الأقراء إلا إذا رأت الدم .

الموضع الثاني : هل تنقضي العدة بالطمع في الحيضة الثالثة حتى تحيض يوما وليلة ؟ على وجهين لأصحاب أحمد رحمه الله ، وهما قولان منصوبان للشافعي رحمه الله ، ولأصحابه وجه ثالث : إن حاضت للعادة انقضت العدة بالطمع في الحيضة ، وإن حاضت لغير العادة بالله كانت عادتيا ترى الدم في عاشر الشهر ، فراكه في أوله لم تنقضي حتى يمضي عليها يوم وليلة . ثم اختلفوا هل يكون هذا الدم محسوبا من العدة على وجهين ، تظهر فالتسهما في رجعتها في وقته ، فهذا تقدير مذاهب الناس في الأقراء .

قال من نص أنها الحيض : الدليل عليه وجوه : أحدها : أن قوله تعالى : (يترى من بأقسن ثلاثة غزوه) إما أن يرد به الأطهار فقط أو الحيض فقط أو مجموعهما ، والثالث : محال إجماع حتى عند من يحمل اللفظ المشترك على معنيين ، وإذا عيّن حمله على أحدهما فالحيض أولى به لوجوه : أحدها : أنها لو كانت الأطهار فالحالة بها كنيها قرءان والحظة من الثالث ، وإطلاق الثلاثة على هذا مجاز بعيد لنصه الثلاثة في الدم المخصوص .

فإن قلتم : بعد الطهر المطلق فيه عندنا قرء كامل ، قيل : تجاوزه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يختلف فيه كما تقيم ، فلم يجمع الأمة على أن بعض القرء قرء قط ، فدعوى هذا يفتر على دليل .

الثاني : أن هذا دعوى منهجية لا يجب حمل الآية عليها لإلزام كون الأقراء الأطهار ، واليهما للمصلحة لا يفسر بها القرآن ، وتحمل عليها اللغة ، ولا يحفل في اللغة قط أن اللحظة من الطهر بمعنى قرء كاملا ، ولا

اجتمعت الأمة على خلفيته، فذهبوا لاكتسابه بغيره ولا لإحاطة وإتمامه مجرد العمل لا لأرباب أن الجملة هي،
والوضع شيء كغيره، وإنما فيه ثبوت الوضع لثمة أو شرعا أو عرفا ..

الثالث : أن القرء إما أن يكون اسميا لمجموع الطهر كما يكون اسميا لمجموع الحبيضة أو لبعضه أو مشتركا بين
المرتين اشتراكا لفظيا أو اشتراكا معنويا ، والأقسام الثلاثة باطلة فتعين الأول : أما بطلان وضعه لبعض الطهر
فلأنه يلزم أن يكون الطهر الواحد علة أفراد ، ويكون استعمال لفظ القرء فيه مجازا . وأما بطلان الاشتراك
المستوى فن وجهين : أحدهما : أنه يلزم أن يصدق على الطهر الواحد أنه علة أفراد حقيقة ، والثاني : أن نظيره
وهو الحبيض لا يسمى جزؤه قرءا اتفاقا ، ووضع القرء لهما لثمة لا يختلف ، وهذا لا يخفى فيه .

فإن قيل : يختار من هذه الأقسام أن يكون مشتركا بين كله وجزئه اشتراكا لفظيا ، ويحمل المشترك على
معنيه فإنه أحفظ ، وبه تحصل البراءة بيقين .

قيل : الجواب من وجهين : أحدهما : أنه لا يصح اشتراكه كما تقدم . الثاني : أنه لو صح اشتراكه لم يجر
حمله على مجموع معنيه . أما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنيه فظاهر ، وأما من يجوز حمله عليها فإما
يجوزونه إذا دل الدليل على إرادتهما معا ، فلذا لم يدل الدليل وقضوه حتى يقوم الدليل على إرادة أحدهما أو
إرادتهما .

وحكى المتأخرون عن الشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر : أنه إذا تجرد عن القرائن وجب حمله على معنيه
كالاسم العام لأنه أسوط ، إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا سبيل إلى معنى ثالث ، وتعطيله غير
ممکن ، ويمتنع تأخير البيان من وقت الحاجة ، فإذا جاء وقت العمل ولم يتبين أن أحدهما هو المقصود بعينه
علم أن الحقيقة غير مائة ، إذ لو أريدت لبينت فتعين الجواز وهو مجموع للمعنيين .
ومن يقول : إن الحمل عليهما بالحقيقة يقول : لما لم يتبين أن المراد أحدهما علم أنه أراد كليهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : في هذه الحكاية عن الشافعي رحمه الله والقاضي نظر .
أما القاضي : فن أصله الوقف في صيغ العموم ، وأنه لا يجوز حملها على الاستفراق إلا بدليل ، فن يقف
في ألفاظ العموم كيف يجزم في الألفاظ المشتركة بالاستفراق من غير دليل ، وإنما الذي ذكره في كتبه إحالة
الاشتراك رأسا ، وما يدعى فيه الاشتراك فهو عنده من قبيل التواطؤ ..

وأما الشافعي رحمه الله فنصبه في العلم أجل من أن يقول مثل هذا ، وإنما استنبط هذا من قوله : إذا أوصى
لموالية تناول المولى من فوق ومن أسفل ، وهذا قد يكون قاله لاعتقاده أن المولى من الأسماء التواطئة ، وأن
موضعه القدر المشترك بينهما فإنه من الأسماء للتضايقة ، كقوله : من كنت مولاه فعلي مولاه ولا يلزم من هذا
أن يحكي عنه قاعدة عامة في الأسماء التي ليس من معانيها قدر مشترك أن تحمل عند الإطلاق على جميع معانيها .
ثم الذي يدل على فساد هذا القول وجوه :

أحدها : أن استعمال اللفظ في معنيه إنما هو مجاز ، إذ وضعه لكل واحد منهما على سبيل الانفراد هو الحقيقة
واللفظ المطلق لا يجوز حمله على الجواز ، بل يجب حمله على حقيقته .

الثاني : أنه لو قدر أنه موضوع لهما منفردين ولكل واحد منهما مجتمعين ، فإنه يكون حينئذ له ثلاثة مفاهيم .
فالحمل على أحد مفاهيمه دون غيره يغير موجب متمنع .

الثالث : أنه حيفت يستحيل حله على جميع معانيه ، إذ حله على هذا وحده وعليها معا يستلزم الجمع بين التقيضين ، فيستحيل حله على جميع معانيه ، وحله عليها معا حل له على بعض مفهوماته ، فحله على جميعها يبطل حله على جميعها .

الرابع : أن هاتما أموراً : أحدها : هذه الحقيقة وحدها . والثاني : الحقيقة الأخرى وحدها . والثالث : مجموعهما . والرابع : مجزأ حله وحدها . والخامس : مجزأ الأخرى وحدها . والسادس : مجزأهما معا . والسابع : الحقيقة وحدها مع مجزأها . والثامن : الحقيقة مع مجزأ الأخرى . والتاسع : الحقيقة الواحدة مع مجزأها . والعاشر : الحقيقة الأخرى مع مجزأها . والحادي عشر : مع مجزأ الأخرى . والثاني عشر : مع مجزأها ، فهذه اثنا عشر محلاً بعضها على سبيل الحقيقة ، وبعضها على سبيل المجزأ ، فنعين معنى واحد مجزأ دون سائر المجزئات والحقائق ، ترجيح من غير مرجع ، وهو ممنوع .

الخامس : أنه لو وجب حله على المعنيين جميعاً لفصل من صيغ العموم ، لأن حكم الاسم العام وجوب حله على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص ، ولو كان كذلك لمجاز استثناء أحد المعنيين منه ، ولسبق إلى اللحن منه عند الإطلاق العموم ، وكان للاستعمال له في أحد معنييه بمنزلة المستعمل للاسم العام في بعض معانيه ، فيكون منجزوا في عطايه غير متكامل بالحقيقة ، وأن يكون من استعماله في معنييه غير محتاج إلى دليل ، وأن لا يحتاج إليه من بقائه المعنى الآخر ، ولو وجب أن يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم ولا يفتي الإجمال عنه ، إذ يصير بمنزلة سائر الألفاظ العامة ، وهذا باطل قطعاً .

وحكام الأسماء المشتركة لا تفرق لحكام الأسماء العامة ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة ، ولكانت الآية قد أجمعت في هذه الآية على حلها على خلاف ظاهرها ومطلقها ، إذ لم يصر أحد منهم إلى حل القرء على الطهر والحيف ، وهذا يبين بطلان قولهم : حله عليها أحوط ، فإنه لو قدر حل الآية على ثلاثة من الحيف والأطهار لكان فيه خروج عن الاحتياط .

ولأن قيل : نحمله على ثلاثة من كل منهما فهو خلاف نص القرآن . إذ تعبير الأقراء ستة قولهم : لها أن يحمل على أحدهما يعنيه أو عليها إلى آخره .

قائلاً : مثل هذا لا يجوز أن يعرى عن دلالة تبيين المراد من تكافؤ الأسماء المجعلة ، وإن خفيت الدلالة على بعض المجهذين فلا يلزم أن تكون خفية عن مجموع الأمة ، وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث . فذلكلام إذا لم يكن مطلقه يدل على المعنى المراد فلا بد من بيان المراد ، وإذا تبين أن المراد بالقرء في الآية أحدهما لا كلاهما . فإرادة الحيف أولى لوجوه : منها ما تقدم . الثاني : أن استعمال القرء في الحيف أظهر منه في الطهر ، لأنهم يذكرونه تفسيراً للفظه ، ثم يدفعونه بقولهم وقيل : لو قال فلان أو يقال على الطهر أو وهو أيضاً الطهر فيجعلان تفسيره بالحيف كالاستقرار المعلوم المستفيض ، وتفسيره بالطهر قول ، وقيل وهناك حكاية ألفاظهم .

قال الجوهرى : قرء بالفتح الحيف والجمع أقراء وقروء . وفي الحديث : لأصلا أيام أقراءك . والقرء أيضاً الطهر ، وهو من الأضداد . وقال أبو عبيد : الأقراء الحيف ، ثم قال : الأقراء الأطهار ، وقال الكشافى والقرء ، أقراءت المرأة إذا حاضت .

وقال ابن فارس : القرء أوقات يكون الطهر مرة . والحيف مرة ، والواحد قرء . يقال القرء وهو الطهر

ثم قل : وقوم يلعبون إلى أن القرء الحيض ، فحكي قول من جعله مشتركا بين أوقات الطهر والحيض .
وقول من جعله لأوقات الطهر ، وقول من جعله لأوقات الحيض ، وكأنه لم يمتز واحدا منهما ، بل جعله
لكوكتابهما . قال : وأقول للمرأة إذا خرجت من الحيض إلى الطهر ، ومن الطهر إلى الحيض .

وهذا يدل على أنه لا بد من مسمى الحيض في حقيقته . يوضحه أن من قال : أوقات الطهر تسمى قرءا
لأنها يريد لأوقات الطهر التي يحتوشها الدم ، ولأنه لا ضرورة للآيسة لا يقال لزمن طهرها أقراء . ولا هما من
ذوات الأقراء باتفاق أهل اللغة .

الغليل الثاني : أن لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض ، ولم يسم عنه في موضع واحد
استعمله للطحر . فحمله في الآية على المهور المعروف من خطاب الشارع لولي بل متعين . فإنه صلى الله عليه
وسلم قال للمصاحفة : « دعي الصلاة قيام لمقرئك » وهو صلى الله عليه وسلم هو المبر عن الله تعالى ، وبالله
قومه نزل القرآن ، فإذا ورد للمشارك في كلامه على أحد معنييه وجب حمله في سائر كلامه عليه ، وإنما تمت
إرادة الآخر في شيء من كلامه البتة ، ويصير هو لغة القرآن التي غوطبنا بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام
غيره ، ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنييه ، كما يخص المتواطئ بأحد أفراد
بل هذا أولى لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد التقيتين الشيء باسم ، وتسمية الأخرى بذلك الاسم
مسمى آخر ، ثم تنح الاستعمالات .

بل قال المبرد وغيره : لا ينعى الاشتراك في اللغة إلا بهذا الوجه خاصة . والواضح لم يضع لفظا مشتركا لبتة ،
فإذا ثبت استعمال الشارع لفظ القرء في الحيض علم أن هذا لفته ، فيتعين حمله عليها في كلامه ، ويوضح ذلك
مافي سياق الآية من قوله : (ولا يحمل لمن أن يكتم ما خلق الله في أرحامهم) وهذا هو الحيض ، والحمل عند
عامة المفسرين ، والمخلوق في الرحم إنما هو الحيض الموجود . ولهذا قال السلف والخلف هو الحمل والحيض .
وقال بعضهم : الحمل . وبعضهم : الحيض . ولم يقل أحد قط إنه الطهر ، ولهذا لم ينتقله من معنى يجمع أقوال
أهل التفسير كابن الجوزي وغيره .

وأينما فقد قال سبحانه : (والثلاثي يفسن من الحيض من نسلكم إن ارتبتم فصلتين ثلاثة أشهر والثلاثي
لم يفسن) فحمل كل شهر يفسن حيضة . وعلق الحكم بعدم الحيض لا يعلم الطهر من الحيض ، وأيضا :
فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم : « طلاق الأمة تطليقتان ، وعندها حيضتان ورواه
أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعرف له
في العلم غير هذا الحديث ، وفي لفظ البارقي فيه : « طلاق العبدتتان » .

وروي ابن ماجه من حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « طلاق الأمة اثنتان ، وعندها حيضتان » .

وأينما قال ابن ماجه في سننه : حدثنا علي بن محمد : حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لموت بريرة أن تحت ثلاث حيض » وفي المسند عن ابن عباس رضي
الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاختارت نفسها ، وأمرها أن تحت عدة الحرة » وقد فسر
عدة الحرة بثلاث حيض في حديث عائشة رضي الله عنها .

عن قول قيل : فلعجب عاتقة نرضى الله عنها أن الكفرءة الأظهار ، قيل : ليس هذا بل هو حديث خالقه رواته ، فلعجب بروايته دون رايه .

وأيضاً : في حديث الربيع بنت معوذ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس بن هاشم لما اختلعت من زوجها أن تربع حيشة واحدة وتلبق بأهلها » رواه النسائي .

وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيشة » .

وفي الترمذي : « أن الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم : « أو أمرت أن تعتد بحيشة » قال الترمذي : حديث الربيع الصحيح : « أنها أمرت أن تعتد بحيشة » .
وأيضاً : فإن الاستبراء هو صلة الأمة ، وقد ثبت عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأ لو طواس : ألا لاوطأ حامل حتى تضع » ولا غير ذلك محل حتى تحيض حيشة » رواه أحمد وأبو داود ورجعها الله .

فإن قيل : لا تصل أن استبراء الأمة بالحيشة وإنما هو الطهر الذي هو قبل الحيشة كذلك . قال ابن عبد البر : وقال : فويل إن استبراء الأمة حيشة بإجماع ليس كما ظنوا ، بل جائز لها عندنا أن تنكح إذا دخلت في الحيشة واستيقنت أن دمها دم حيض ، كذلك قال إسماعيل بن إسحاق ليحيى بن أكرم حين أدخل عليه في منازعته إياه . قلنا : هذا يرده قوله صلى الله عليه وسلم : « لاوطأ الحامل حتى تضع » ولا حائل حتى تستبرأ بحيشة .

وأيضاً : فالمقصود الأصل من العدة إنما هو استبراء الرحم ، وإن كان لها فوائد أخر . ولشرف المرأة المنكحة وخطرها جعل العلم النال على برامة زوجها ثلاثة أقراء ، فلو كان القراء هو الطهر لم يحصل بالقرء الأول دلالة . فإنه لو جامعها في الطهر ثم طلقها ثم خاضت كان ذلك قرءاً محسوباً من الأقراء عند من يقول الأقراء الأظهار . وهو علم أن هذا لم يدل على شيء ، وإنما الذي يدل على البرامة الحيض الحاصل بعد الطلاق ، ولو طلقها في طهر لم يصح فيه ، وإنما يعلم هنا برامة الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق ، والعدة لا تكون قبل الطلاق لأنها حكمه ، والحكم لا يسبق سببه ، فإذا كان الطهر الموجود بعد الطلاق لا دلالة على البرامة أصلاً لم يجوز إدخاله في العدة المالة على برامة الرحم ، وكان مثله كمثل شاهد غير مقبول ، ولا يجوز تعليق الحكم بشهادة شاهد لا شهادة له . يوضحه أن العدة في المنكحات كالاستبراء في المملوكات . وقد ثبت بصريح السنة : أن الاستبراء بالحيض لا بالطهر ، فكذلك العدة لا لفرق بينهما إلا بتعدد العدة ، والاكتفاء بالاستبراء بقرء واحد ، وهذا لاوجب اختلافهما في حقيقة القرء ، وإنما يختلفان في القدر المعتبر منهما .

ولما قال الشافعي رحمه الله تعالى في أصح القولين عنه : إن استبراء الأمة يكون بالحيض ، وفرق أصحابه بين البابين بأن العدة وجبت قضاء الحق الزوج فاخصت بأزمان حقه وهي أزمان الطهر ، وبأنها تكرر فعلم معها البرامة بتوسط الحيض . بخلاف الاستبراء فإنه لا يكرر . والمقصود منه مجرد البرامة فاكفي فيه بحيشة .

وقال في القول الآخر : تستبرأ بطهر طرفاً لأصله في العدة . وعمل هذا فهل تحسب ببعض الطهر . على وجوب الإحصاء : فإذا احتسبت به فلا بد من ضم حيشة كاملة إليه ، فإذا طمعت في الطهر الثاني حلت مؤانم تحسب به فلا بد من ضم طهر كامل إليه ، ولا تحسب ببعض الطهر عنده قرءاً ولا واحداً .

والمقصود من الجمهور على أن عدة الاستبراء خمسة لا يظهر . وهذا الاستبراء في حق الأمة كالجمعة .
في معنى الجمعة قالوا : بل لا يجتهد في عدة الحرة الحيض أولى من الأمة . من وجهين : .

أحدهما : أن الاحتياط في حقها ثابت بتكرير القرء ثلاث استبراءات ، فهكذا ينبغي أن يكون الاحتياط .
في عدة الحيض الذي هو أجود من البهر فأنها لا تحبس بقية الحيضة قرءا . وتحبس بقية البهر قرءا .

الثاني : أنه استبراء الأمة في عدة الحيض . وهي الثانية . ينص القرءان : والاستبراء إنما ثبت بالجمعة .
إذا كان قد احتاط له الشارع بأن جمعه بالحيض فاستبراء الحرة أولى . فعدة الحرة استبراء لها . واستبراء الأمة
عدة لها . وأيضا : فالأدلة والعلامات والحدود والغايات إنما تحصل بالأدور الظاهرة المتميزة عن غيرها ،
والطهر هو الأمر الأصل ، ولهذا متى كان مستمرا متصحا لم يكن له حكم يفرد به في الشريعة ، وإنما الأمر
التميز هو الحيض ، فإن المرأة إذا حاضت تغيرت أحكامها من بلوغها . ومحرم العبادات عليها من الصلاة
والصوم والطواف والبيت في المسجد وغير ذلك من الأحكام . ثم إذا انقطع الدم واختلت لم تغير أحكامها
بعدة الطهر . لكن الزوال الغبير الذي هو الحيض . فلها تعود بعد الطهر إلى ما كانت عليه قبل الحيض من
غير أن يعدة لها الطهر حكما ، والقرء أمر بغير أحكام المرأة . وهذا التغيير إنما يحصل بالحيض دون الطهر ،
فهذا الوجه دال على فساد قول من يحبس بالطهر الذي قبل الحيضة قرءا ، فيها إذا طلق قبل أن تحيض ثم
حاضت ، فإن من اعتد بهذا الطهر قرءا جعل شيئا له حكم في الشريعة قرءا من الأقراء . وهذا فاسد .

قال من جعل الأقراء الأطهار : الكلام معكم في مقامين : أحدهما : بيان الدليل الدال على أنها الأطهار .
الثاني : في الجواب عن أدلتكم .

أما المقام الأول : فقوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ووجه الاستدلال به أن اللام
هي لام الوقت . أي فطلقوهن في وقت عدتهن . كما في قوله تعالى : (وتضع الموازين القسط ليوم القيامة) أي
في يوم القيامة . وقوله : (أقم الصلاة لعلكم ترحموا) أي وقت الملوك . وتقول العرب : جئتكم لثلاث
بقيين من الشهر . أي في ثلاث بقيين منه ، وقد فسّر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية بهذا التفسير .

في الصحيحين : عن ابن عمر رضي الله عنه : أنه لما طلق امرأته وهي حائض ، أمره النبي صلى الله عليه
وسلم أن يراجعها . ثم يطلقها وهي طاهرة قبل أن ينسأ ، ثم قال : فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء .
فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء هي الطهر التي بعد الحيضة . ولو
كانت أقراء هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة لأن العدة . وكان ذلك تطويلا عليها وهو غير جائز ، كما
لو طلقها في الحيض .

قال الشافعي رحمه الله : قال الله تعالى : (والمطلقات يربطن بأنفسهن ثلاثة قروء) فالأقراء عندنا والله
أعلم الأطهار .

فلان قال قائل : ما دل على أنها الأطهار . وقال غيركم : الحيض . قيل : له دلائل : أحدهما : الكتاب
الذي دل عليه السنة ، والأخرى اللسان .

فلان قال : وما الكتاب ؟ قيل : قال الله تبارك وتعالى : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ولغيرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه : أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فقال

عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مرد طهر اجسها ، ثم تحبسها حتى تطهر ، ثم تحبس ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس ، تلك الحصة التي أمر الله أن يحبس لها النساء » .

أخبرنا سلم وصحيد بن سلم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا فقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا طهرت فليطلق أو يحبس ، وتلا النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلن) أو في قبل عتبن وقال الشافعي رحمه الله : أنا شككت .

فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ثناؤه أن المدة الطهر دين الحيض وقرأ : (فطلقوهن لعلن) وهو أن يطلقها طاهرا ، لأنها حينئذ تستقبل عتبا ، ولو طلق حائضا لم تكن مستقبلة عتبا إلا بعد الحيض .

فإن قيل : فما اللسان ؟ قيل : القراء اسم وضع لحي ، فلما كان الحيض دما يرغبه الرحم فيخرج ، والطهر دما يحبس فلا يخرج ، وكان معروفا من لسان العرب أن القراء الحبس . تقول العرب : هو يقرئ النساء في حوضه وفي سقاه ، وتقول العرب : يقرئ الطعام في شدقه يعني يحبس في شدقه ، وتقول العرب : إذا أحبس الرجل الشيء قرأه يعني عساه . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تقرئ في صحافها أي تحبس في صحافها . قال الشافعي : أخبرنا مالك رحمه الله عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : « أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة » قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن . فقالت : صدق عروة ، وقد حاولها في ذلك ناس وقالوا : إن الله تعالى يقول : (ثلاثة قروء) فقالت عائشة رضي الله عنها : صدقتم وهل تدرون ما الأقرء ؟ الأقرء الأطهار » أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال : « ما أدركت أحدا من فقهاءنا إلا وهو يقول : هنا » يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها .

قال الشافعي رحمه الله : وأخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : « إذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه » .

وأخبرنا مالك رحمه الله عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار : « أن الأحوص : يعني ابن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الحيضة الثالثة ، وقد كان طلقها ، فكتب معاوية رضي الله عنه إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فكتب إليه زيد : إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ، ولا تزني ولا يرضها » .

وأخبرنا سفيان عن الزهري قال : حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال : « إذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت » .

قال : وفي حديث سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن سليمان بن يسار : « أن عثان بن حنبل وابن عمر رضي الله عنهما قالا : إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له عليها » .

وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ، ولا تزني ولا يرضها » .

أخبرنا مالك رحمه الله : أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون : إذا دخلت المعلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه ، ولا ميراث بينهما . زاد غير الشافعي عن مالك رحمه الله : ولا رجعة له عليها . قال مالك : وذلك الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا .

قال الشافعي رحمه الله : ولا بعد أن تكون الأقرء الأطهار كما قالت عائشة رضي الله عنها ، والنساء بهذا أعلم ، لأنه فيهن لا في الرجال أو الحيض ، فإذا جاءت بثلاث حيض حلت . ولا نجد في كتاب الله للغسل معنى ، ولستم تقولون بواحد من القولين ؛ يعني إن اللين قالوا : إنها الحيض قالوا : وهو أحق برجعها حتى تنسل من الحيضة الثالثة ، كما قاله علي كرم الله وجهه وابن مسعود رضي الله عنه وأبو موسى رضي الله عنه ، وهو قول عمر بن الخطاب أيضا رضي الله عنه ، فقال الشافعي رحمه الله : فقيل لم - يعني للعراقيين - لم تقولوا بقول من أحججتم بقوله ورويت هذا عنه ، ولا يقول أحد من السلف علمناه .

فإن قال قائل : أين خالفناهم قلنا : قالوا : حتى تنسل وتحل لها الصلاة . وقم : إن فرطت في الغسل حتى يذهب وقت الصلاة حلت ، وهي لم تنسل ولم تحل لها الصلاة انتهى كلام الشافعي رحمه الله . قالوا : ويدل على أنها الأطهار في اللسان قول الأعشى :

أفي كل عام أنت جاشم غزوة يحل لأقصاها عزم عزائك
مورثة عزاء وفي الحى رفعة لما ضاع فيها من قروء نساك

فالقرء في البيت الأطهار ، لأنه ضيع أطهارهن في غزاته وآثرها عليهن ، قالوا : ولأن الطهر أسبق إلى الوجود من الحيض فكان أولى بالاسم ، قالوا : فهذا أحد المقامين .

وأما المقام الآخر : وهو الجواب عن أدلتكم فنجيبكم بما بين جمل ومفصل .

أما المجهل فنقول : من أنزل عليه القرآن فهو أعلم بتفسيره ، ومراد المتكلم من كل أحد سواء ، وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء بالأطهار ، فلا تنقض بعد ذلك إلى شيء مخالفه : بل كل تفسير يخالف هذا فباطل .

قالوا : وأعلم الأمة بهذه المسألة أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأعلمهن بها عائشة رضي الله عنها ، لأنها فيهن لا في الرجال ، ولأن الله تعالى جعل قوتن في ذلك مقبولا في وجود الحيض والحمل ، لأنه لا يعلم إلا من جهتهن ، فدل على أنهن أعلم بذلك من الرجال ، فإذا قالت أم المؤمنين رضي الله عنها إن الأقرء الأطهار :

فقد قالت حذام فصلقوها فإن القول ما قالت حذام

قالوا : وأما الجواب المفصل فنفرده كل واحد من أدلتكم بجواب خاص فهاكم الأجوبة :

أما قولكم : إما أن يراد بالأقرء في الآية الأطهار فقط أو الحيض فقط أو مجموعهما إلى آخره . فجوابه أن نقول : الأطهار فقط لما ذكرنا من الدلالة .

قولكم : النص اتضح ثلاثة إلى آخره ، قلنا عنه جوابان : أحدهما أن بقية الطهر عندنا قرء كامل ، فإ

(١) أول البيت (إذا) ولكن المؤلف أبدل بـ (قد) لضرورة سياق الكلام وساق البيت ، بحسبه .

اعتدت لإثلاث كوامل . الثاني : أن العرب توقع اسم الجمع على اثنين وبعض الثالث كقوله تعالى : (الحج أشهر معلومات) فلها شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، أو تسع أو ثلاثة عشر ، ويقولون : لقفلان ثلاث عشرة سنة إذا دخل في السنة الثالثة عشرة ، فإذا كان هذا معروفاً في لغتهم وقد دل الدليل عليه وجب الصير إليه .

وأما قولكم : إن استعمال القراء في الحيض أظهر منه في الطهر فقابل بقول منازعكم ، قولكم : إن أهل اللغة يصدرون كتبهم بأن القراء هو الحيض فيذكرونه تفسيراً للفظ ثم يردفونه بقوله بقليل ، أو وقال بعضهم هو الطهر .

قلنا : أهل اللغة يحكون أن له مسميين في اللغة ، ويصرحون بأنه يقال على هذا وعلى هذا ، ومنهم من يجعله في الحيض أظهر ، ومنهم من يحكي إطلاقه عليهما من غير ترجيح ، فالجوهري رجح الحيض ، والشافعي رحمه الله من أئمة اللغة وقد رجح أنه الطهر . وقال أبو عبيد : القراء يصلح للطهر والحيض . وقال الزجاج : أخبرني من أتى به عن يونس : أن القراء عنده يصلح للطهر والحيض . وقال أبو عمرو بن العلاء : القراء الوقت وهو يصلح للحيض ويصلح للطهر ، وإذا كانت هذه نصوص أهل اللغة فكيف يحتجون بقولهم إن الأقراء الحيض . قولكم : إن من جملة الطهر فإنه يريد أوقات الطهر التي يحتوشها الدم وإلا فالصغيرة والآيسة ليستا من ذوات الأقراء . عنه جوابان :

أحدهما : المنع بل إذا طلقت الصغيرة التي لم تحض ثم حاضت فلها تعد بالطهر الذي طلقت فيه قرأ على أصح الوجهين عندنا ، لأنه طهر بعده حيض ، وكان قرأ كما لو كان قبله حيض .

الثاني : إنا وإن سلمنا ذلك ، فإن هذا يدل على أن الطهر لا يسمى قرأ حتى يحتوشه دمان ، وكذلك نقول : فالدم شرط في تسميته قرأ ، وهذا لا يدل على أن مسماه الحيض ، وهذا كالكأس الذي لا يقال على الإناء إلا بشرط كون الشراب فيه ، وإلا فهو زجاجة أو قنبر ، والمائدة التي لا يقال للسوان إلا إذا كان عليه طعام ، وإلا فهو خوان ، والكوز الذي لا يقال لسماء إلا إذا كان ذا عروة ، وإلا فهو كوب ، والقلم الذي يشترط في حصة إطلاقه على القنبرة كونها مبرية ويدون البري فهو أنبوب أو قنبرة ، والخاتم شرط لإطلاقه أن يكون ذا فص منه أو من غيره ، وإلا فهو فتحة ، والفرو شرط لإطلاقه على مسماه الصوف وإلا فهو جلد ، والريشة شرط لإطلاقها على مسماها أن تكون قطعة واحدة ، فإن كانت ملفقة من قطعتين فهي ملاعة ، والحلة شرط لإطلاقها أن تكون ثوبين إزار ورداء ، وإلا فهو ثوب ، والأريكة لا يقال على السرير إلا إذا كان عليه حجلة وهي التي تسمى بسحابة . وخركانة وإلا فهو سرير ، والبطيخة لا يقال للتجارة إلا إذا كان فيها طيب وإلا فهي عير ، والضب لا يقال إلا لسماء منفذ وإلا فهو سرب ، والعري لا يقال للصوف إلا إذا كان مصبوغاً وإلا فهو صوف ، والخيل لا يقال إلا لما اشتغل على المرأة وإلا فهو ستر ، والمهجن لا يقال للعصا إلا إذا كانت بحية الرأس وإلا فهي عصا ، والركبة لا يقال على البئر إلا بشرط كون الماء فيها وإلا فهي بئر ، والوقود لا يقال للطحب إلا إذا كان النار فيه ، وإلا فهو طحلب ، ولا يقال للتراب ثرى إلا بشرط ندائه وإلا فهو تراب ، ولا يقال للرسالة مغلفة إلا إذا حملت من بلد إلى بلد وإلا فهي رسالة ، ولا يقال للأرض قراح إلا إذا هيئت للزراعة ، ولا يقال للهروب العبد إباق إلا إذا كان هروبه من غير خوف ولا جوع ولا جهد ، وإلا فهو هروب ، والريق لا يقال له رضاب إلا إذا كان في الفم فلذا فارقوه فهو يصابق ، والشجاع لا يقال له كمي إلا إذا كان شاكياً السلاح وإلا

فهر بطل ، وفق تسميته بطلا قولان أحدهما : لأنه تطل شجاعته قرنه وضربه وطعته . والثاني : لأنه تطل شجاعة الشجعان عنده ، فعل الأول فهو فعل بمعنى فاعل ، وعلى الثاني فعل بمعنى مفعول وهو قياس اللغة ، والهير لا يقال له رواية إلا بشرط حمله الماء ، والطبق لا يسمى مهدي إلا بشرط كونه عليه هدية : والمرأة لا تسمى طعينة إلا بشرط كونها في المودج ، هذا في الأصل ولا فقد تسمى المرأة طعينة . وإن لم تكن في مودج ، ومنه في الحديث : « فرت ظعن تحرير » والدلو لا يقال له سبل إلا مادام فيه ماء ، ولا يقال لها ذنوب إلا إذا امتلأت به ، والسرير لا يقال له نمش إلا إذا كان عليه ميت ، والعظم لا يقال له عرق إلا إذا اشتمل عليه لحم ، والخيط لا يسمى سمطا إلا إذا كان فيه خرز ، ولا يقال للحبل قرن إلا إذا قرن فيه اثنان فصاعدا . والقوم لا يسمون رفقة إلا إذا انضموا في مجلس واحد وسير واحد ، فإذا تفرقوا زال هذا الاسم ولم يزل عنهم اسم الرفيق . والهجارة لا تسمى رصفا إلا إذا جيت بالشمس أو بالنار . والشمس لا يقال لها غزاة إلا عند ارتفاع النهار . والتوب لا يسمى مطرنا إلا إذا كان في طريقه علمان . والمجلس لا يقال له الثاوي إلا إذا كان أهله فيه . والمرأة لا يقال لها عاتق إلا إذا كانت في بيت أبويها . ولا يسمى الماء الملح أجاجا إلا إذا كان مع ملحته مرا ، ولا يقال للسير إهطاع إلا إذا كان معه خوف ، ولا يقال للفرس محجل إلا إذا كان البيضاء في قوائمها كلها أو أكثرها . وهذا باب طويل لو تقصيناه ، فكلكت لا يقال للظهر قره إلا إذا كان قبله دم وبعده دم . فأين في هذا ما يدل على أنه حيض ؟ .

قالوا : وأما قولكم إنه لم يسمى في كلام الشارع إلا للحيض ، فنحن نمنع مجيئه في كلام الشارع للحيض البتة فضلا عن الحيض . قالوا : إنه قال المستحاضة : « دعي الصلاة أيام أقرائك » فقد أجاب الشافعي رحمه الله عنه في كتاب حرمة بما فيه شفاء ، وهذا لفظه :

قال : وزعم إبراهيم بن إسماعيل بن علي : أن الأقراء الحيض ، واحتج بحديث سفيان عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امرأة استحيضت : تدع الصلاة أيام أقرائها » . قال الشافعي رحمه الله : وما حدث بهذا سفيان قط ، إنما قال سفيان عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تدع الصلاة عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن » . أو قال أيام أقرائها « الشك من أيوب لا يدري قال هذا أو هذا ، فجعله حديثا على ناحية ما يريد ، فليس هذا بصحيح .

وقد أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم لتنع الصلاة ثم لتستسل ولتصل » . ونافع عن سليمان بن أيوب يقول : يمثل أحد معني أيوب اللتين رواهما ، انتهى كلامه .

قالوا : وأما الاستدلال بقوله تعالى : (ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) وأنه الحيض أو الحبل أو كلاهما ، فلا ريب أن الحيض داخل في ذلك ، ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القروء المذكورة في الآية هي الحيض ، فلأنها إذا كانت الأطهار فلأنها تنقضي بالطمئ في الحيضة الرابعة أو الثالثة ، فإذا أرادت كتمان انقضاء العدة لأجل النفقة أو غيرها قالت : لم أحض فتقضي عتقي وهي كاذبة ، وقد حاضت وانقضت عتديها ، فحينئذ يكون دلالة الآية على أن القروء الأطهار أظهر ، ونحن نقنع بإضاق الدلالة بها ، وإن أقيم إلا

الاستدلال فهو من جانبنا أظهر ، فإن أكثر المحسرين قالوا : الحيض والولادة ، فإذا كانت العدة تنقضى بظهور الولادة ، فهكذا تنقضى بظهور الحيض تسوية بينهما في إثبات للمرأة على كل واحد منهما .

وأما استدلالكم بقوله تعالى : (واللأني ينسن من الحيض من نسائكم إن أوتيتن فعدتن ثلاثة أشهر) فجعل كل شهر بزله حيضة ، فليس هذا بصريح في أن القروء هي الحيض ، بل غاية الآية أنه جعل اليأس من الحيض شرطا في الاعتداد بالأشهر ، فما دامت حائضا لا تنتقل إلى عدة الآيات ، وذلك أن الأقراء التي هي الأطهار عندنا لا توجد إلا مع الحيض لا تكون بلونه ، فن أين يلزم أن تكون هي الحيض ؟ .

ولما استدلالكم بحديث عائشة رضى الله عنها : « طلاق الأمة طلقتان » وقروها حيضتان ، فهو حديث لو استدللنا به عليكم لم تقبلوا ذلك منا ، فإنه حديث ضعيف معلول . قال الرملى : غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى . ومظاهر بن أسلم هذا قال فيه أبو حاتم الرازى : منكر الحديث . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء مع أنه لا يعرف ، وضعفه أبو عاصم أيضا . وقال أبو داود : هذا حديث مجهول . وقال الخطاطى : أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث . وقال البيهقى : لو كان ثابتا لقننا به إلا أنا لا نثبت حديثا يرويه من تجهل عدلته . وقال الدارقطنى : الصحيح عن القاسم بخلاف هذا ، ثم روى زيد بن أسلم قال : سئل القاسم عن الأمة كم تطلق ؟ قال : طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان . قال : فقيل له : هل بلغك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا ؟ فقال : لا .

وقال البخارى في تاريخه : مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها يرفعه : « طلاق الأمة طلقتان وعدتها حيضتان » . قال أبو عاصم : أخبرنا ابن جريج عن مظاهر : ثم لقيت مظهرا فحدثنا به ، وكان أبو عاصم يضيف مظهرا .

وقال يحيى بن سليمان : حدثنا ابن وهب قال : حدثني أسامة بن زيد بن أسلم : أنه كان جالسا عند أبيه فأتاه رسول الأمير فقال : إن الأمير يقول لك كم عدة الأمة ؟ فقال : عدة الأمة حيضتان ، وطلاق الحر الأمة ثلاث ، وطلاق العبد الحر طليقتان ، وعدة الحر ثلاث حيض ثم قال للرسول : أين تلعب ؟ قال : أمرنى أن أسأل القاسم بن محمد ، وسلم بن عبد الله قال : فأقسم عليك إلا رجعت إلى فأخبرتني مايقولان . فذهب ورجع إلى أبى فأخبره أنهما قالا : كما قال ، وقالا له : قل له : إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عمل به المسلمون .

وقال أبو القاسم بن صاكر في أطرفه : فدل ذلك على أن الحديث المرفوع غير محفوظ .

وأما استدلالكم بحديث ابن عمر مرفوعا : « طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان » فهو من رواية عطية بن سعد الموقى ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . قال الدارقطنى : والصحيح عن ابن عمر رضى الله عنه ما رواه سالم . ونافع من قوله . وروى الدارقطنى أيضا : عن سالم ونافع : أن ابن عمر كان يقول : طلاق العبد الحر طليقتان ، وعدتها ثلاثة قروء ، وطلاق الحر الأمة طليقتان وعدتها عدة الأمة حيضتان .

قالوا : والثابت بلا شك عن ابن عمر رضى الله عنه : أن الأقراء الأطهار : قال الشافعى رحمه الله : أخبرنا مالك رحمه الله عن نافع عن ابن عمر قال : « إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ولا تتره ولا يرثها » .

قالوا : فهذا الحديث مدلوله على ابن عمر رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها ، ومعلمهما بلا شك أن الأقرء الأطهار ، فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، ولا يلحجان إليه .
قالوا : وهذا بعينه هو الجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها الآخر : « أمرت بريرة أن تعد ثلاث حيض » .

قالوا : وقد روى هذا الحديث بثلاثة ألفاظ : « أمرت أن تعد » و « أمرت أن تعد عدة الحرة » و « أمرت أن تعد ثلاث حيض » فلعل رواية من روى ثلاث حيض حملوه على اللحن . ومن العجب أن يكون عند عائشة رضي الله عنها هذا وهي تقول الأقرء الأطهار ، وأعجب منه أن يكون هذا الحديث بهذا السند المشهور الذي كلهم أئمة ولا يخرجونه أصاب الصحيح ولا الماسيد ، ولا من اعنى بأحاديث الأحكام وجمعها . ولا الأئمة الأربعة ، وكيف يصبر عن إخراج هذا الحديث من هو مضطر إليه . ولا سيما بهذا السند المعروف الذي هو كالشمس شهرة . ولا شك أن بريرة أمرت أن تعد . وأما أنها أمرت بثلاث حيض ، فهذا لو صح لم نعد له إلى غيره ، ولبادرنا إليه .

قالوا : وأما استدلالكم بشأن الاستبراء ، فلا ريب أن الصحيح كونه بمحضة وهو ظاهر النص الصريح ، فلا وجه للاشتغال بالتأويل لقول أنها تستبرأ بالطهر . فإنه خلاف ظاهر نص الرسول صلى الله عليه وسلم . وخلاف القول الصحيح من قول الشافعي رحمه الله ، وخلاف قول الجمهور من الأئمة ، فالوجه العدول إلى الفرق بين البابين . فنقول : الفرق بينهما ما تقدم أن الطهارة وجبت قضاء لحق الزوج فاخصت بزمان حقه . وهو الطهر ، بأنها تتكرر فيعمل منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء .

قولكم : لو كانت الأقرء الأطهار لم تحصل بالقرء الأول دلالة ، لأنه لو جامعها ثم طلقها فيه حبت بقيته قرءا . ومعلوم قطعا أن هذا الطهر لا يدل على شيء . فجوابه أنها إذا ظهرت بعده طهرين كاملين صحت دلالة بانضمامه إليهما .

قولكم : إن الحدود والعلامات والأدلة إنما تحصل بالأمور الظاهرة إلى آخره . جوابه : أن الطهر إذا أحوشه دأن كان كذلك . وإذا لم يكن قبله دم ولا بعده دم فهذا لا يعتد به البتة .

قالوا : ويزيد ماددنا إليه قوة أن القرء هو الجمع ، وزمان الطهر أولى به . فإنه حينئذ يجمع الحيض . وإنما يخرج بعده جمعه .

قالوا : وإدخال الماء في ثلاثة قروء يدل على أن القرء مذكر وهو الطهر . ولو كان للحيض لكان بغير تاء لأن واحدها حيضة .

فهذا ما احتج به أرباب هذا القول استدلالا وجوبا ، وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين إذ لا توسط بين القولين ، فلا بد من التحيز إلى أحد الثنتين ، ونحن متحيزون في هذه المسألة إلى أكابر الصحابة وقائلون بقولهم : إن القرء الحيض . وقد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول . فنوجب عما عارض به أرباب القول الآخر ليقين مارجحناه ، وبالله التوفيق .

فنقول : أما استدلالكم بقوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) فهو أولى أن يكون حجة عليكم أقرب منه إلى

أن يكون حجة لكم ، فإن المراد بطلاقها قبل العدة ضرورة ، إذ لا يمكن حل الآية على الطلاق في العدة ، فإن هذا مع تضمنه لكون اللام الظرفية بمعنى « في » فاسد معنى ، إذ لا يمكن إيقاع الطلاق في العدة ، فإنه سببها ، والسبب يتقدم الحكم .

وإذا تقرر ذلك فن قال : الأقراء الحيض قد جعل بالآية وطلق قبل العدة : فإن قلتم ومن قال إنها الأطهار فالعدة تصيب الطلاق فقد طلق قبل العدة . قلنا : فبطل احتجاجكم حيثئذ ، وصح أن المراد الطلاق قبل العدة لأفيا . وكلا الأمرين يصبح أن يراد بالآية ، لكن لإرادة الحيض أرجح . وبيان أن العدة فعلة بما تعبد به معنى معبودة : لأنها تعبد وتحمى كقوله : (وأحصوا العدة) والطهر الذي قبل الحيضة عما يعد ويحصى ، فهو من العدة وليس الكلام فيه ، وإنما الكلام في أمر آخر وهو دخوله في معنى القروء الثلاثة المذكورة في الآية أم لا . فلو كان النص فلفظوهن لقرئين لكان فيه تعلق ، فهنا أمران : قوله تعالى (يرتبهن بأنتسين ثلاثة قروء) والثاني قوله : (فلفظوهن لعدتهن) ولا ريب أن القائل أفضل كذا ثلاث بقين من الشهر إنما يكون المأمور محتلا إذا فعله قبل مجيء الثلاث ، وكذلك إذا كان فعلته ثلاث مضين من الشهر إنما يصدق إذا فعله بعد مضى الثلاث ، وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو « في » فإنه إذا قال فعلته في ثلاث بقين كان الفعل واقعا في نفس الثلاث .

وها هنا نقطة حسنة وهي أنهم يقولون : فعلته ثلاث ليال خلون أو بقين من الشهر ، وفعلته في الثاني أو الثالث من الشهر ، أو في ثانية أو ثالثة ، ففى أرادوا إمضاء الزمان أو استقباله أتوا باللام . ومضى أرادوا وقوع الفعل فيه أتوا بـ « في » . وسر ذلك أنهم إذا أرادوا مضى زمن الفعل أو استقباله أتوا بالعلامة الدالة على اختصاص العدد الذي يلفظون به بما مضى أو بما يستقبل ، وإذا أرادوا وقوع الفعل في ذلك الزمان أتوا بالأداة المعنية وهي أداة « في » . وهذا خير من قول كثير من النحاة إن اللام تكون بمعنى قبل في قولهم : كتبت ثلاث بقين ، وقوله : (فلفظوهن لعدتهن) وبمعنى بعد كقولهم ثلاث خلون ، وبمعنى « في » كقوله تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) وقوله : (فكيف إذا جعناهم ليوم لا ريب فيه) .

والتحقيق أن اللام على بابها للاختصاص بالوقت المذكور ، كأنهم جعلوا الفعل للزمان المذكور اتساعا لاختصاصه به ، فكان له ضامله . وفرق آخر وهو أنك إذا أثبت باللام لم يكن الزمان المذكور بعده إلا ماضيا أو مستقرا ، ومضى أثبت بـ « في » لم يكن الزمان المجرور بها إلا مقارنا للفعل .

وإذا تقرر هذا من قواعد العربية بقوله تعالى : (فلفظوهن لعدتهن) معناه لاستقبال عدتهن لا فيا ، وإذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلة بعد الطلاق ، فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض ، فإن الطاهر لا يستقبل الطهر ، إذ هي فيه وإنما تستقبل الحيض بعد حاطا التي هي فيها هذا المعروف لغة وعقلا وعرفا ، فإنه لا يقال لمن هو في حافية هو مستقبل العافية . ولا لمن هو في أمن هو مستقبل الأمن ، ولا لمن في قبض مغله وإحرازه هو مستقبل المغل .

وإنما للمهود لغة وعرفا أن يستقبل الشيء من هو على حال ضده ، وهذا أظهر من أن نكثر شواهد .

فإن قيل : فيلزم من هذا أن يكون من طلق في الحيض مطلقا للعدة عند من يقول : الأقراء الأطهار ، لأنها تستقبل طهرها بعد حاطا التي هي فيها .

ثالثا : نعم يلزم ذلك ، فإنه لو كان أول العدة التي تطلق لها المرأة هو الطهر ، لكان إذا طلقها في أثناء الحيض مطلقا العدة . لأنها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق :

فإن قيل : اللام بمعنى في ، والمعنى فطلقوهن في عدتهن ، وهذا إنما يمكن إذا طلقها في الطهر بخلاف ما إذا طلقها في الحيض ، قيل : الجواب من وجهين :

أحدهما : أن الأصل عدم الاشتراك في الحروف ، والأصل أفراد كل حرف بمعناه ، فدعوى خلاف ذلك مردودة بالأصل :

الثاني : أنه يلزم منه أن يكون بعض العدة طرعا لزمن الطلاق ، فيكون الطلاق واقعا في زمن العدة ضرورة صحة الظرفية ، كما إذا قلت : فطعت في يوم الخميس ، بل الغالب في الاستعمال من هذا أن يكون بعض الظرف سابقا على الفعل ، ولأرب في امتناع هذا ، فإن العدة تتبع الطلاق ولا تقارن ولا تقدم عليه :

قالوا : ولو سلمنا أن اللام بمعنى في ، وساعد على ذلك قراءة ابن عمر رضي الله عنه وغيره : (فطلقوهن في قبل عدتهن) فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون القراء هو الطهر فإن القراء حيثما يكون هو الحيض وهو المعلوم والمصوب ، وما قبله من الطهر يدخل في حكمه تبعا وضمنا لوجهين :

أحدهما : أن من ضرورة الحيض أن يتقدمه طهر ، فإذا قيل : قد مضى ثلاث حيض وهي في أثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التبرص ، كما لو قيل لرجل : أتم هاهنا ثلاثة أيام وهو في أثناء ليلة ، فإنه يدخل بنية تلك الليلة في اليوم الذي يليها كما يدخل ليلة اليمين الآخرين في يومهما ، ولو قيل له في النهار : أتم ثلاث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعا لليلة التي تليه :

والثاني أن الحيض إنما يتم باجتماع الدم في الرحم قبله ، فكان الطهر مقدمة وسببا لوجود الحيض ، فإذا علق الحكم بالحيض فن لوأزمه ما لا يوجد الحيض إلا بوجوده ، وبهذا يظهر أن هذا أبغ من الأيام والليالي ، فإن الليل والنهار متلازمان وليس أحدهما سببا لوجود الآخر ، وهنا الطهر سبب لاجتماع الدم في الرحم ، فقوله سبحانه وتعالى : (لعدتهن) أي لاستقبال العدة التي يتربصنها ، وهن يتربصن ثلاث حيض بالأطهار التي قبلها ، فإذا طلقت في أثناء الطهر فقد طلقت في الوقت الذي تستقبل فيه العدة المحسوبة ، وتلك العدة هي الحيض بما قبلها من الأطهار ، بخلاف ما لو طلقت في أثناء حيضة ، فإنها لم تطلق لعدة تحسبها ، لأن بقية ذلك الحيض ليس هو العدة التي تعد بها المرأة أصلا ولا تبعا لأصل ، وإنما تسمى عدة لأنها تحبس فيها عن الأزواج . إذا عرف هذا فقله : (وتضع الموازين القسط ليوزن القيامة) يجوز أن تكون لام التحليل أي لأجل يوم القيامة وقد قيل : إن القسط منصوب على أنه مفعول له : أي تضعها لأجل القسط ، وقد استوفى شروط نصبه :

وأما قوله : (أتم الصلاة لدلوك الشمس) فليست اللام بمعنى وفي قطعا ، بل قيل : إنها لام التحليل ، أي لأجل دلوك الشمس ، وقيل : إنها بمعنى بعد ، فإنه ليس المراد إقامتها وقت الدلوك ، سواء فسر بالزوال أو الغروب وإنما يؤمر بالصلاة بعده ، ويستحيل حل آية العدة على ذلك ، وهكذا يستحيل حل آية العدة عليه إذ يضرب للمعنى فطلقوهن بعد عدتهن فلم يبق إلا أن يكون المعنى : فطلقوهن لاستقبال عدتهن ، ومعلوم أنها إذا طلقت طاهرا استقبلت العدة بالحيض ، ولو كانت الأقراء الأطهار لكانت السنة أن تطلق حائضا لتستقبل العدة بالأطهار ، فحينئذ صلى الله عليه وسلم أن العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء هي التي تطلق طاهرا لتستقبل عدها بعد الطلاق :

فإن قيل : فإذا جعلنا الأكلهات استقبلت عتبتها بعد الطلاق بلا فصل ، ومن جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله ، حتى ينقضي الطهر . قيل : كلام الرب تبارك وتعالى لا يدل أن يحصل على فائتة مستقلة ، وحل الآية على معنى ضلقتوهن طلاقا يكون العدة بعده لفائتة فيه ، وهذا بخلاف ما إذا كان المعنى ضلقتوهن طلاقا يستقبل في العدة لا يستقبل في طهر الاعتد به ، فإنها إذا طلقت حائضا استقبلت طهر الاعتد به ، فلم تطلق لاستقبال العدة . ويوضحه قراءة من قرأ (فطلقوهن في قبل عدتهن) وقبل العدة هو الوقت الذي يكون بين يدى العدة تستقبل به كقبل الحائض . يوضحه أنه لو أريد ماذكروه لقبل في أول عدتهن ، فالفرق بين قبل الشيء وأوكله .

وأما قولكم : لو كانت القروء هي الحيضة لكان قد طلقها قبل العدة ، قلنا : أجل ، وهذا هو الواجب عقلا وشرعا ، فإن العدة لا تشارك الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخيرها عنه .

قولكم : وكان ذلك تطويلا عليها كما لو طلقها في الحيض . قيل : هذا مبنى على أن العدة في تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها ، وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل ويفسدونه ، بأنها لو رخصت بالطلاق فيه واختارت التطويل لم يبع له ، ولو كان ذلك لأجل التطويل لم يبع له برضاها . كما يباح إسقاط الرجعة الذي هو حق المطلق بتراضيها بإسقاطها بالعوض اتفاقا ، وبدونه في أحد القولين ، وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وإحدى الروايتين عن أحمد ومالك رحمهما الله . ويقولون : إنما حرم طلاقها في الحيض ، لأنه طلقها في وقت رغب عنها ، ولو سلمنا أن التحريم لأجل التطويل عليها فالتطويل المضر أن يطلقها حائضا ، فننظر متى الحيضة والطهر الذي يليها ، ثم تأخذ في العدة فلا تكون مستقبلة لعدتها بالطلاق . وأما إذا طلقت طاهرا فإنها تستقبل العدة عقب انقضاء الطهر ، فلا يتحقق التطويل .

قولكم : إن القرء مشتق من الجمع . وإنما يجمع الحيض في زمن الطهر عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن هذا ممنوع ، والذي هو مشتق من الجمع إنما هو من باب الباء من المعتل من قرى يقرى ، كقضى يقضى . والقرء من الموهوم من باب المعز من قرأ يقرأ . كتنحر ينحر . وهما أصلا من مختلفان ، فليتهم يقولون قريت الماء في الخوض أقرية : أى جمته ، ومنه سميت القرية . ومنه قرية النمل البيت الذي تجتمع . لأنه يقرى : أى يضمها ويجمعها ، وأما الموهوم فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ، ومنه قراءة القرآن لأن قارته يظهره ويخرجه مقدارا محدودا لا يزيد ولا ينقص ، ويدل عليه قوله : (إن علينا جمعه وقرآنه) ففرق بين الجمع والقرآن ، ولو كان واحدا لكان تكريرا محضا ، ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه) فإذا بيناه ، فبطل قرآنه نفس إظهاره وبيانه ، لا كما زعم أبو عبيدة أن القرآن مشتق من الجمع . ومنه قولهم ما قرأت هذه الناقة سلا قط ، وما قرأت جنيينا هو من هذا الباب ، أى ما ولدته وأخرجته وأظهرته . ومنه فلان يقرئك ويقرئ عليك السلام . وهو من الظهور والبيان ، ومنه قولهم : قرأت المرأة حيضة أو حيضتين : أى حاضتها ، لأن الحيض ظهور ما كان كامنا كظهور الجنين . ومنه قرء الثريا ، وقرء الريح وهو الوقت الذي يظهر فيه المطر والريح ، فإنها يظهران في وقت مخصوص .

وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون في كتب الاشتقاق ، وذكره أبو عمرو رضى الله عنه وغيره ، ولا ريب أن هذا المعنى في الحيض أظهر منه في الطهر .

قولكم : إن عائشة رضى الله عنها قالت : القرء الأطهار ، والنساء أعلم بهذا من الرجال . فالجواب : أن جليل : من جعل النساء أعلم بمراد الله من كتابه وأنهم لمعان من أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي الدرداء رضى الله عنهم ، وأكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل ذلك في شأنين لا يدل على أنهن أعلم به من الرجال . وإلا كانت كل آية نزلت في النساء تكون النساء أعلم بها من الرجال ، ويجب على الرجال تقليد من في معنائها وحكمها ، فيكون أعلم من الرجال بآية الرضاع وآية الحيض ، وتحريم وطء الحائض ، وآية عفة المتوفى عنها ، وآية الحمل والنفصال ومدتها ، وآية تحريم إبداء الزينة إلا لمن ذكر فيها ، وغير ذلك من الآيات التي تتعلق بين ، وفي شأنين نزلت ، ويجب على الرجال تقليد من في حكم هذه الآيات ومعنائها ، وهذا لا يسبيل إليه البتة ، وكيف ومدار العلم بالوحى على الفهم والمعرفة ووفور العقل ، والرجال أحق بهذا من النساء وأوفر نصيبا منه ، بل لا يكاد يختلف الرجال والنساء في مسألة إلا والصواب في جانب الرجال .

وكيف يقال إذا اختلفت عائشة رضى الله عنها وعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم في مسألة أن الأخذ بقول عائشة رضى الله عنها أولى ، وهل الأول إلا قول في خليفتهما واشدان وإن كان الصديق معهما كما حكى عنه ، فذلك القول مما لا يبعدوه الصواب البتة ، فإن النقل عن عمر وعلى رضى الله عنهما ثابت ، وأما عن الصديق ففيه غرابة . ويكفينا قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمر وعلى وابن مسعود وأبي الدرداء وأبي موسى رضى الله عنهم : فكيف تقدم قول أم المؤمنين رضى الله عنها وفيهما على أمثال هؤلاء .

ثم يقال : فهذه عائشة رضى الله عنها ترى رضاع الكبير ينشر الحرم . ويثبت المحرمية . ومعها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفها غيرها من الصحابة : وهى روت حديث التحريم به ، فهلا قلتم النساء أعلم بهذا من الرجال ، ورجعتم قولها على قول من خالفها ؟

ونقول لأصحاب مالك رحمه الله : وهذه عائشة رضى الله عنها لا ترى التحريم إلا بخمس رضعات ومعها جماعة من الصحابة وروى فيه حديثين ، فهلا قلتم النساء أعلم بهذا من الرجال ، وقلتم قولها على قول من خالفها .

فإن قلتم : هذا حكم يتعلل إلى الرجال فيستوى النساء معهم فيه ، قيل : ويتعلل حكم العدة مثله إلى الرجال ، فيجب أن يستوى النساء معهم فيه ، وهذا لا يخفى به .

ثم يرجع قول الرجال في هذه المسألة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لواحد من هذا الحزب بأن الله ضرب الحق على لسانه وقلبه ، وقد وافق ربه تبارك وتعالى في عدة مواضع ، قال فيها قولاً فنزل القرآن بمثل ما قال ، وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل إنائه في النوم ، وأوله بالعلم وشهد له بأنه عتق ملوم ، فإذا لم يكن بد من التقليد فتقليده أولى وإن كانت الحجة هي التي تفصل بين المتنازعين فتحكيمها هو الواجب . قولكم : إن من قال : إن الأكراد الحيض لا يقولون بقول على وابن مسعود ولا بقول عائشة رضى الله عنها ، فإن علياً رضى الله عنه يقول : هو أحق برجعها ملوم تنفسل وأنتم لا تقولون بواحد من القولين ، فهذا حايجه إن كان تناقضاً عن لا يقول بذلك كأصحاب أبي حنيفة رحمه الله . فذلك شكاة ظاهر عنك عاوها . ممن يقول بقول على كرم الله وجهه وهو الإمام أحد رضى الله عنه وأصحابه كما تقدم حكاية ذلك . فإن العدة تنقضي

عنده إلى أن تنقل كما قاله على كرم الله وجهه ومن وافقه ، ونحن نعلم عن يقول الأقرء الحيفى فى ذلك ولا يقول هو أحق بها مالم تنقل ، فإنه والمضى من يقول : الأقرء الحيفى فى ذلك ، وعاطفه فى توقف انقضائها على الفصل للمعارض أوجب له مخالفته ، كما يفعله سائر الفقهاء .

ولو ذهبنا نمد ما تصرف فيه هذا التصرف بعينه لعال ، فإن كان هذا المعارض صحيحا لم يكن تناقضا منهم ، وإن لم يكن صحيحا لم يكن ضعف قولهم فى إحدى المسألتين عندهم بمانع لهم من موافقتهم لهم فى المسألة الأخرى ، فإن موافقة أكابر الصحابة وقيهم من فيهم من الخلفاء الراشدين فى معظم قولهم خير وأولى من مخالفهم فى قولهم خيجه وإغائه بحيث لا يعتبر البتة .

قالوا : ثم لم نخالفهم فى توقف انقضائها على الفصل ، بل قلنا : لا تنقضى حتى تنقل أو يمضى عليها وقت صلاة ، فوافقناهم فى قولهم بالفصل ، وزدنا عليهم انقضائها بمضى وقت الصلاة ، لأنها صارت فى حكم الطاهرات بدليل استقرار الصلاة فى ذاتها ، فأين المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين وهوان الله عليهم . قولكم : لا نجد فى كتاب الله للفصل معنى ، فيقال : كتاب الله تعالى لم يتعرض للفصل بنى ولا إثبات ، وإنما علق الحل واللينونة بانقضاء الأجل .

وقد اختلفت السلف والخلف فيها ينقضى به الأجل ، فقليل : بانقطاع الحيفى ، وقيل بالفصل منه ، وقيل بالفصل أو مضى صلاة أو انقطاعه لأكثره ، وقيل : بالظمن فى الحيفى الثالثة .

وحجة من وقفه على الفصل قضاء الخلفاء الراشدين ، قال الإمام أحمد رحمه الله : عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم يقولون : حتى تنقل من الحيفى الثالثة ، قالوا : وهم أعلم بكتاب الله ، وحدود ما أنزل الله على رسوله ، وقد روى هذا المنع عن أبى بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبى موسى وعادة وأبى الدرداء رضى الله عنهم : حكاها صاحب المغنى وغيره عنهم .

ومن هاهنا قيل : إن مذهب الصديق رضى الله عنه ومن ذكر معه أن الأقرء الحيفى ، قالوا : وهذا القول له حظ وافر من الفقه ، فإن المرأة إذا انقطع حيضها صارت فى حكم الطاهرات من وجه ، وفى حكم الحيفى من وجه ، والوجه الذى هو فيها فى حكم الحيفى أكثر من الوجه الذى هو فيها فى حكم الطاهرات : فإنها فى حكم الطاهرات فى صحة الصيام ووجوب الصلاة ، وفى حكم الحيفى فى تحريم قراءة القرآن عند من حرمه على الخائض ، والابث فى المسجد ، والطواف بالبيت ، وتحريم الوطء ، وتحريم الطلاق فى أحد القولين . فاحتاط الخلفاء الراشدين ، وأكابر الصحابة للنكاح ، ولم يخرجوها منه بعد ثبوتها إلا ييقن لأرب فيه ، وهو ثبوت حكم الطاهرات فى حقها من كل وجه إزالة اليقين بيقين مثله ، إذ ليس جعلها حائضا فى تلك الأحكام أولى من جعلها حائضا فى بقاء الزوجية ، وثبوت الرجعة ، وهذا من أدق الفقه والطفه مأخذا .

قالوا : وأما قول الأعمشى : لمضاع فيهما من قروء نساكا . فغايته استعمال القروء فى الطهر ونحن لا نكروه . قولكم : إن الطهر أسبق من الحيفى ، فكان أولى بالاسم فترجيح ظريف جدا ، فمن أين يكون أولى بالاسم إذا كان سابقا فى الوجود ، ثم ذلك السابق لا يسمى قرءا ما لم يسبقه دم عند جمهور من يقول الأقرء الأظهار ، وهل يقال فى كل لفظ مشترك إن أسبق معانيه إلى الوجود أحق به ، فيكون حسس من قوله (والليل إذا حسس) أولى بكونه لإقبال الليل لسبقه فى الوجود ، فإن الظلام سابق على الضياء .

وأما قولكم : إن النسخ صلى الله عليه وسلم فسر القروء بالأطهار ، فلعمري الله لو كان الأمر كذلك لما سيقمونا إلى القول بأنها الأطهار ، ولابد لنا إلى هذا القول اعتقاداً وحسباً ، وهل المولى إلا على تفسيره وبيان :

تقول سلام لو أقسمت بأرضنا ولم تدر أفي المقام أطرف

فقد بينا من صريح كلامه ومعناه ما يدل على تفسيره للقروء بالحليض ، وفي ذلك كفاية .

في الأجوبة عن اعتراضكم على أدلتنا ، قولكم في الاعتراض على الاستدلال بقوله (ثلاثة قروء) فإنه يقتضى أن تكون كواهل أى بقية الظهر قرء كامل ، فهنا ترجمة المذهب والبيان في كونه قرءاً في لسان الشارع ، أو في اللغة ، فكيف تستدلون علينا بالمذهب مع منازعة غيركم له فيه ممن يقول الأقراء الأطهار كما تقدم ، ولكن أوجدونا في لسان الشارع أو في لغة العرب أن اللحظة من الظهر تسمى قرءاً كاملاً . وغاية ما عندكم أن بعض من قال : القروء الأطهار لا كلهم يقولون بقية القرء المطلق فيه قرء ، كيف وهذا الجزء من الظهر بعض ظهر بلا ريب ، فإذا كان سمي القروء في الآية هو الظهر ، وجب أن يكون هذا بعض قرء يبين أو يكون القرء مشتركاً بين الجميع والبعض ، وقد تقدم إبطال ذلك ، وأنه لم يقل به أحد .

قولكم : إن العرب توقع اسم الجمع على التثنية وبعض الثالث . جوابه من وجوه :

أحدها : أن هذا إن وقع ، فلما يقع في أسماء المجموع التي هي ظواهر في مسأها ، وأما صيغ العدد التي هي نصوص في مسأها فكلا ، ولم ترد صيغة العدد إلا مسبوقة بمسأها كقوله : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله) وقوله : (وإبوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسماً) وقوله : (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) وقوله : (مضوا عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) ونظائره مما لا يرد به في موضع واحد دون مسأها من العدد ، وقوله : (ثلاثة قروء) اسم عدد ليس بصيغة جمع ، فلا يصح إلحاقه بأشهر معلومات لوجهين :

أحدهما : أن اسم العدد نص في مسأها لا يقبل التخصيص المنفصل ، بخلاف الاسم العام فإنه يقبل التخصيص المنفصل ، فلا يلزم التوسع في الاسم الظاهر التوسع في الاسم الذي هو نص فيما يتناوله .

الثاني : اسم الجمع يصح استعماله في اثنين فقط مجازاً عند الأكثرين ، وحقيقة عند بعضهم ، فصحة استعماله في اثنين وبعض الثالث أولى بخلاف الثلاثة ، ولهذا لما قال الله تعالى : (فإن كان له إغوة فأكلمه بالسلس) حله الجمهور على اثنين ، ولما قال : (فشهادة أحدهم أربع شهادات) لم يحملها أحد على إحداهن الأربع .

الجواب الثاني : أنه وإن صح استعمال الجمع في اثنين وبعض الثالث إلا أنه مجاز والحقيقة أن يكون المعنى على وفق اللفظ ، وإذا دار اللفظ بين حقيقته ومجازه ، فالحقيقة أولى به .

الجواب الثالث : أنه إنما جاء استعمال الجمع في اثنين وبعض الثالث في أسماء الأيام والشهور والأعوام خاصة ، لأن التاريخ إنما يكون في أثناء هذه الأزمنة ، فتارة يدخلون السنة الناقصة في التاريخ . وتارة لا يدخلونها ، وكذلك الأيام ، وقد توسعوا في ذلك ما لم يتوسعوا في غيره ، فأطلقوا الليالي وأرادوا الأيام معها تارة . وبدونها أخرى وبالعكس .

الجواب الرابع : أن هذا التجوز جاء في جمع القلة ، وهو قوله : (الحج أشهر معلومات) وقوله : (ثلاثة قروء) جمع كثيرة . وكان من الممكن أن يقال ثلاثة أقراء إذ هو الأغلب على الكلام ، بل هو الحقيقة عند

أكثر الصلاة ، فالمعقول عن صيغة الثالثة إلى صيغة الكثيرة لا بد له من فائدة ، ونفى التجوز في هذا الجمع يصلح أن يكون فائدة ، ولا يظهر غيرها ، فوجب اعتبارها ..

الجواب الخامس : أن الجمع إنما يطلق على اثنين وبعض الثالث فيما يقبل التبعيض ، وهو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون ما يقبله ، والحيز والطهر لا يتبعضان ، ولما جعلت عدة الأمة ذات الأقراء قرابين كاملين بالانحاق ، ولو أمكن تنصيف القرء لمجمل قرءا ونصفا ، هذا مع قيام المقضى للتبعيض ، فإن لا يجوز التبعيض مع قيام المقضى للتكامل أولى ، وسر المسألة أن القرء ليس لبعضه حكم في الشرع .

الجواب السادس : أنه سبحانه قال في الآية والصبرة : (فعدن ثلاثة أشهر) ثم انفقت الأمة على أنها ثلاثة كوامل ، وهي بدل الحيز ، فتكامل الجدل أولى .

قولكم : إن أهل اللغة يصرحون بأن له مسميين الحيز والطهر لا تنازعكم فيه ، ولكن حله على الحيز أولى للوجوه التي ذكرناها . والمشارك إذا قرئ به قرآن ترجع أحد معانيه وجب الحمل على الراجح .

قولكم : إن الطهر الذي لم يسبقه دم قرء على الأصح ، فهذا ترجيح وتفسير لفظه بالمعجب ، وإلا فلا يعرف في لغة العرب قط أن طهر بنت أربع سنين يسمى قرءا ، ولا تسمى من ذوات الأقراء لا لغة ولا عرفا ولا شرعا ، ثبت أن الدم داخل في معنى القرء ، ولا يكون قرءا إلا مع وجوده .

قولكم : إن الدم شرط للتسمية كالنكاح والقلم وغيرها من الألفاظ المذكورة تنظير فاسد ، فإن مسمى تلك الألفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط ، والقرء مشترك بين الطهر والحيز ، يقال على كل منهما ، فالحيز منبأ حقيقة لأنه شرط في استعماله في أحد مسميه ، فافترقا .

قولكم : لم يسمى في لسان الشارع للحيز ، قلنا قد بينا مجيئه في كلامه للحيز ، بل لم يسمى في كلامه للطهر البتة في موضع واحد ، وقد تقدم أن سفيان بن عيينة روى عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أقرائها » .

قولكم : إن الشافعي رحمه الله قال : ما حدثت بهذا سفيان قط . جوابه : أن الشافعي رحمه الله لم يسمع سفيان يحدث ، فقال بموجب ما سمعه من سفيان أو عنه من قوله : « تنتظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر » وقد سمعه من سفيان من لا يتراب بحفظه وصدقه وعدالته ، وثبت في السنن من حديث فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت إليه الدم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق فانظري ، فإذا جاء قروك فلا تصلي ، وإذا مر قروك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

فذكر فيه لفظ القرء أربع مرات في كل ذلك يريد به الحيز لا الطهر ، وكذلك إسناد الذي قبله . وقد صححه جماعة من الحفاظ .

وأما حديث سفيان الذي قال فيه : « تنتظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر » فلا تعارض بينه وبين اللفظ الذي احتججنا به بوجه ما حتى يطلب ترجيح أحدهما على الآخر ، بل أحد اللفظين يجري في الآخر مجرى التفسير والبيان . وهذا يدل على أن القرء اسم لتلك الليالي والأيام ، فإنه إن كان جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر فظاهر . وإن كان قد روى بالمعنى فلولا أن معنى أحد اللفظين معنى

الأخيرة وشرعنا لم يجل للروى أن يدل لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يقوم مقامه ، أو لا يسوغ له أن يدل اللفظ بما يوافق مذهبه ، ولا يكون مراد اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما والروى لذلك من لا يدفع عن الإمامة والصدق والورع ، وهو أيوب السخيتي ، وهو أجل من نافع وأعلم .

وقد روى عثمان بن سعيد القرشي : حدثنا ابن أبي مليكة قال : « جاءت خاتني فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة رضى الله عنها فقالت : إني أنعاف أن أقع في النار ، أدم الصلاة السنة والسنين ، قالت : انتظري حتى يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه . فقالت عائشة رضى الله عنها : هذه فاطمة تقول كذا وكذا . قال : قولي لها : فلندع الصلاة في كل شهر أيام قرئها » قال الحاكم : هذا حديث صحيح . وعثمان بن سعيد الكتاب بصري ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه .

قال البيهقي : وتكلم فيه غير واحد ، وفيه : أنه تابعه الحجاج بن أرطاة على ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله عنها . وفي المسند : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : إذا أتيت أيام أقرأئك فاستسكي عليك » الحديث .

وفي سنن أبي داود من حديث علي بن ثابت عن أبيه عن جده : « عن النبي صلى الله عليه وسلم في استحاضة تدع الصلاة أيام أقرأتها ثم تفصل وتصل » .

وفي سننه أيضا : « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت إليه الدم . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق فانظري . فإذا أتى قروئك فلا تصلي ، فإذا مر قروئك فتطهري . ثم صلى ما بين القراء إلى القراء » وقد تقدم ، قاله أبو داود .

وروى قتادة عن عروة عن زيد عن أم سلمة رضى الله عنها : « أن أم حبيب بنت جعش رضى الله عنها استحاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة أيام أقرأتها » .

وتعليل هذه الأحاديث بأن هذا من تغيير الرواة ورووه بالمعنى لا يلتفت إليه ولا يرجع عليه ، فلو كانت من جانب من عليها لأعاد ذكرها ، وأبداه وشنع على من خالفها .

وأما قولكم : إن الله سبحانه وتعالى جعل اليأس من الحيض شرطا في الاعتداد بالأشهر ، فمن أين يلزم أن تكون القروء هي الحيض ؟

قلنا : لأنه جعل الأشهر الثلاثة بدلا عن الأثراء الثلاثة ، وقال : (واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم) فنقلهن إلى الأشهر عند تملؤهن بدمهن وهو الحيض ، فدل على أن الأشهر يدل عن الحيض الذي يئسن منه لامن الطهر ، وهذا واضح .

قولكم : حديث عائشة رضى الله عنها معلول بمظاهر ين أسلم ، وعائشة عائشة رضى الله عنها له ، فنحن إنما احتجنا عليكم بما استدلتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال ، فكل من صنف من أصحابكم في طريق الخلاف أو استدل على أن طلاق العبد مطلقان احتج علينا بهذا الحديث وقال : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العبد تعليقين » ، فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء ، واعتبر العدة بالنساء فقال : (وقراء الأمة حيضتان) فيا سبحان الله يكون الحديث سائيا من الملل ، إذا كان حجة لكم . فإذا احتج به منازعكم عليكم اعتورته الملل المختلفة ، فما أشبهه بقول القائل :

يكون أجماعاً دونكم فإذا انتهى إليكم تلقى نشركم فيطيب !!
فنحن إنما قلنا لكم بالصالح الذي كلمنا به ، بضابطيخس ، ولضابطيخس ، ولا ريب أن مظاهراً ممن
لا ينجح به ، ولكن لا يمتنع أن يعتمد بحديثه ويقوى به ، والدليل غيره .

وأما تعليقه بخلاف عائشة رضي الله عنها له ، فأين فلك من تقريركم أن مخالفة الراوى لا تجوز رد حديثه ،
وأن الاعتبار بما رواه بأجماعه ، وتكرركم من الأمثلة التي أخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها لما كانوا يفعلوا
برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة ، وتركوا رأيه بأن بيع الأمة طلاقها وغير ذلك .

وأما ردكم لحديث ابن عمر رضي الله عنه : « طلاق الأمة طلقتان : وقرؤها حيضاً » ، بطلية العوف ،
فهو وإن ضمه أكثر أهل الحديث فقد احتمل الناس حديثه وخرجه في السنن .

وقال يحيى بن معين : في رواية عباس الدوري عنه : صالح الحديث : وقال أبو أحمد بن محمد بن رحمه الله :
روى عنه جماعة من الثقات ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتمد به . وإن لم يعتمد عليه وحده .

وأما رده بأن ابن عمر منعه أن القروء الأطهار فلا ريب أن هذا يورث شبهة في الحديث ، ولكن ليس
هذا بأول حديث مخالفه رواه . فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب إليه ، وهذا هو الجواب عن ردكم لحديث
عائشة رضي الله عنها بمنعها . ولا يعترض على الأحاديث بمخالفة الرواة لها .

وأما ردكم لحديث الحديث المختلة وأمرها أن تعد بجحضة ، فلما لا نقول به . فلنأس في هذه المسألة قولان وهما
روايتان عن أحمد : أن عندها ثلاث حيض كقول الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله . والثاني : أن عندها
حيضة . وهو قول أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم . وهو
مذهب أبان بن عثمان . وبه يقول إسحاق بن راهويه وابن المنذر . وهذا هو الصحيح في الليل والأحاديث
الواردة فيه لا معارض لها . والقياس يقتضيه حكماً . وسنبين هذه المسألة عند ذكر حكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم في عدة المختلة .

قالوا : ومخالفتنا لحديث اعتداد المختلة بجحضة في بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بجحضة لا يكون
علواً لكم في مخالفة ما اقتضاه من أن القراء الحيض . فنحن وإن خالفناه في حكم فقد وافقناه في الحكم الآخر .
وهو أن القراء الحيض وأنهم خالفتموه في الأمرين جميعاً . هذا مع أن من يقول : الأقراء الحيض ، ويقول :
المختلة تعد بجحضة قد سلم من هذه المطالبة . فإنا تردون به قوله ؟

وأما قولكم في الفرق بين الاستبراء والعدة : إن العدة وجبت قضاء لحق الزوج . فاختصت بزمان حقه
كلام لا تحقيق وراءه . فإن حقه في جنس الاستمتاع في زمن الحيض والطمهر ، وليس حقه مختصاً بزمن الطهر
ولا العدة مختصة بزمن الطهر دون الحيض ، وكلا الوقتين محسوب من العدة ، وعدم تكرار الاستبراء لا يمنع أن
يكون طهرها محتوشاً بدمين كقراء المطلقة ، فتبين أن الفرق غير طائل .

قولكم : إن انضمام قرمين إلى الطهر الذي جامع فيه يجعله علماً ، جوابه : أن هذا يفرض إلى أن تكون
العدة قرمين حسب ، فإن ذلك الذي جامع فيه لا دلالة له على البراءة البتة ، وإنما الدال القرمان بعده ، وهذا
خلاف موجب النص ، وهذا لا يلزم من جعل الأقراء الحيض ، فإن الحيضة وحدها علم . ولهذا اكتفى بها
في استبراء الإمام .

قولكم : إن القراء هو الجمع والحيض مجتمع في زمان الطهر ، فقد تقدم جوابه . وأن ذلك في المعتل لا في المهور .

قولكم : دعونا في ثلاثة يدل على أن واحداً مذكور وهو الطهر ، جوابه أن واحد القراء قراءه ، وهو مذكور فأما الثالثة مراعاة لفظه وإن كان ساءاً حيضة ، وهذا كما يقال جاني ثلاثة أنفس ، ومن ساء باعتبار اللفظ ، والله أعلم . وقد احتج بعموم العدد الثلاث من يرى أن عدة الحرة والأمة سواء . قال أبو محمد بن حرم : وعدة الأمة المزوجة من الطلاق والوفاء كعدة الحرة سواء بسواء ، ولا فرق لأن الله تعالى علمنا العدد في الكتاب ، فقال : (والمطلقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء) والذين يتوفون منكم ويلدرون أزواجاً يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) وقال الله تعالى : (واللاتي يكن من الحيض من نساكنكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وقد علم الله تعالى إذ أباح لنا زواج الإماء أنه عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك (وما كان ربك نسياً) .

وثبت عن سلف مثل قولنا ، قال محمد بن سيرين رحمه الله : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن يكون مضت في ذلك سنة . فالسنة أحق أن تتبع .

قال : وقد ذكر أحمد بن حنبل : أن قول مكحول إن عدة الأمة في كل شيء كعدة الحرة ، وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا ، ولما كلاه .

وقد خالفهم في ذلك جمهور الأمة فقالوا : عدتها نصف عدة الحرة : وهذا قول فقهاء المدينة معبد بن المسيب والقاسم وسالم وزيد بن أسلم وعبد الله بن عتبة والزهرى ومالك ، وفقهاء أهل مكة كسطاه بن أبي رياح وسلم بن خالد وغيرهما ، وفقهاء البصرة كقتادة ، وفقهاء الكوفة كالثوري والي حنيفة وأصحابه ورحمهم الله ، وفقهاء الحديث كإمام وإسحاق والشافعي وأبي ثور رحمهم الله وغيرهم . وسلفهم في ذلك الخليليقتان الراشدان عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما : صح ذلك عنهما ، وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه : كما رواه مالك عن نافع عنه : « عدة الأمة حيضتان ، وعدة الحرة ثلاث حيض » وهو قول زيد بن ثابت كما رواه الزهرى عن قبيصة عن ذؤيب عن زيد بن ثابت : « عدة الأمة حيضتان ، وعدة الحرة ثلاث حيض » وروى حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لو استطلعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً لقلت : فقال له رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهراً ونصفاً » .

وقال عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « جعل لها عمر رضي الله عنه حيضتين » يعني الأمة المطلقة .

وروى عبد الرزاق أيضاً : عن ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر رضي الله عنه : « ينكح العبد التنتين ويطلق تطليقتين وتعد الأمة حيضتين ، فإن لم تحض فشمين » أو قال : « فشهراً ونصفاً » .

وذكر عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم التيمي عن ابن مسعود قال : « يكون عليها نصف العذاب ، ولا يكون لها نصف الرخصة » .

وقال ابن وهب : أخبرني رجال من أهل العلم أن نافعاً وابن قسيط ويحيى بن سعيد وربيعة وغير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قالوا : عدة الأمة حيضتان .

قالوا : ولم يزل هذا عمل المسلمين . قال ابن وهب : أخبرني همام بن سعيد عن الثمام بن محمد بن أبي بكر الصديق رضى الله عنهم قال : « عدة الأمة حبشتان » قال الثمام مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل . ولا يعلمه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن قد مضى أمر للمسلمين على هذا ، وقد تقدم هذا الحديث بيته وقول الثمام وسام فيه لرسول الأمير : قل له : إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عمل به المسلمون .

قالوا : ولو لم يكن في المسألة إلا قول عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر لكنى به . وفي قول ابن مسعود رضى الله عنه : « يعملون عليها نصف العذاب ، ولا يعملون لها نصف الرخصة » دليل على اعتبار الصحابة للأئمة والمعاني : وإلحاق النظر بالنظر .

ولما كان هذا الأمر مخالفا لقول الظاهرية في الأصل والقرع طعن ابن حزم فيه وقال : لا يصح عن ابن مسعود : قال : وهذا بعيد عن رجل من عرض الناس ، فكيف عن مثل ابن مسعود ؟ وإنما جراه على الطعن فيه أنه من رواية إبراهيم النخعي عنه . رواه عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم ، وإبراهيم لم يسمع من عبد الله ، ولكن الوساطة بينه وبين أصحاب عبد الله كملقمة ونحوه . وقد قال إبراهيم : إذا قلت : قال عبد الله : فقد حدثني به غير واحد عنه : وإذا قلت : قال فلان عنه : فهو من سميت ، أو كما قال .

ومن المعلوم أن بين إبراهيم وعبد الله أئمة ثقاة لم يسم قط مبهما ولا مجهولا ، فشيروعه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء ، وكانوا كما قيل سرج الكوفة ، وكل من له ذوق في الحديث ، إذا قال لإبراهيم : قال عبد الله : لم يتوقف في ثبوته عنه ، وإن كان غيره ممن في طبقته لو قال قال عبد الله : لا يحصل لنا التثبت بقوله لإبراهيم عن عبد الله نظير ابن المسيب عن عمر ونظير مالك عن ابن عمر ، فإن الوساطة بين هؤلاء وبين الصحابة رضى الله عنهم إذا سمعهم وجدوا من أجل الناس وأوثقهم وأصدقهم ، ولا يسمون سوام البيت ، ودع ابن مسعود في هذه المسألة فكيف يخالف عمر وزيدا وابن عمر وهم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ، ويخالف عمل المسلمين لا إلى قول الصحابة البيت ، ولا إلى حديث صحيح ولا حسن ، بل إلى عموم أمره ظاهر عند جميع الأمة . ليس هو بما يحتمى دلالته ولا موضعه حتى يظفر به الواحد والاثنان دون سائر الناس هذا من أبيين الحال .

ولو ذهبنا نذكر الآثار عن التابعين بتصنيف عدة الأمة لطالت جدا . ثم إذا تأملت سياق الآيات التي فيها ذكر العدد وجدتها لا تتناول الإمام ، وإنما تتناول الحرائر ، فإنه سبحانه قال : (والطلاق يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل هن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلمن أن حقن بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا ولن مثل الذي عليهن بالمعروف) إلى أن قال : (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتكم من شيئا إلا أن يخاف أن لا يفتيا حدود الله فإن خضتم أن لا يفتيا حدود الله فلا جناح عليكم فيما افئدت به) وهذا في حق الحرائر دون الإمام ، فإن افتداء الأمة إلى سيدها لا إليها . ثم قال : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليكم أن يترجعا) فهمل ذلك إليها ، والراجع المذكور في حق الأمة وهو العقد إنما هو إلى سيدها لا إليها ، بخلاف الحرية فإنه إليها يولن ولها ، وكذلك قوله سبحانه في عدة الوفاة : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) فليكن

أجلهم فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) وهذا إنما هو في حق الحرة ، وأما الأمة فلا فعل لها في نفسها البتة ، فهذا في العدة الأصلية ، وأما عدة الأشهر ففرع وبديل ، وأما عدة وضع الحمل فستويان فيها كما ذهب إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وعمل به المسلمون . وهو بعض الفقه وموافق لكتاب الله في تنصيف الحد عليها ، ولا يعرف في الصحابة مخالف في ذلك ، وفهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله أولى من فهم من شذ عنهم من المتأخرين ، وبالله التوفيق .

ولا يعرف التسوية بين الحرة والأمة في العدة عن أحد من السلف إلا عن محمد بن سيرين ومكحول . فأما ابن سيرين فلم يجزم بذلك ، وأخبر به عن رأيه ، وعلق القول به على عدم سنة تنبع . وأما قول مكحول فلم يذكر له سنداً ، وإنما حكاه عنه أحد رحمه الله ، وهو لا يقبل عند أهل الظاهر . ولا يصح ، فلم يبق معكم أحد من السلف إلا رأى ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ، ولا ريب أن سنة عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ذلك متبعة ، ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، والله أعلم .

فإن قيل : كيف تدعون لإجماع الصحابة وجماع الأمة وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « إن عدة الأمة التي لم تبلغ ثلاثة أشهر » وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد والحسن وربيعة واليث بن سعيد والزهري وبكر بن الأشج ومالك رحمهم الله وأصحابه وأحد بن حنبل في إحدى الروايات عنه ، ومعلوم أن الأشهر في حق الأيسة والصغيرة يدل عن الأقراء الثلاث ، فدل على أن بلحا في حقها ثلاثة ؟ .

فالجواب : أن القائلين بها هم بأنفسهم القائلون إن عتبا حيفتان ، وقد أفتوا بهذا . وهذا . ولم في الاعتداد بالأشهر ثلاثة أقوال ، وهي للشافعي رحمه الله ، وهي ثلاث روايات عن أحد رحمه الله ، فأكثر الروايات عنه أنها شهران ، رواه عنه جماعة من أصحابه ، وهذا إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكرهما الأكرام وغيرها عنه ، وحجة هذا القول أن عتبا بالأقراء حيفتان ، فيجعل كل شهر مكان حيفة .

والقول الثاني : أن عتبا شهر ونصف ، نقلها عنه الأكرام والميمون : وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عمر وابن المسيب وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله في أحد أقواله . وحجته أن التنصيف في الأشهر ممكن فتنصف بخلاف القروء ، ونظير هذا أن الحرم إذا وجب عليه في جزء الصيد نصف مد أخرجه ، فإن أراد الصيام مكانه لم يجز إلا صوم يوم كامل .

والقول الثالث : أن عتبا ثلاثة أشهر كواحد ، وهو إحدى الروايتين عن عمر رضى الله عنه ، وقول ثالث للشافعي رحمه الله ، وهو فيمن ذكره .

والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالأقراء وبين اعتدادها بالشهور ، أن الاعتبار بالشهور للعلم ببراعة زوجها وهو لا يحصل بدون ثلاثة أشهر في حق الحرة والأمة جميعاً ، لأن الحمل يكون نطفة أربعين يوماً ، ثم علقه أربعين ثم مضية أربعين ، وهو الطور الثالث الذي يمكن أن يظهر فيه الحمل ، وهو بالنسبة إلى الحرة والأمة سواء ، بخلاف الأقراء ، فإن الحيفة الواحدة علم ظاهر على الاستبراء ، ولهذا اكتفى بها في حق المملوكة ، فلذا زوجت فقد أخذت شهبا من الحرائر ، وصارت أشرف من ملك العيين ، فجعلت عتبا بين المتدين .

قال الشيخ في المغني : ومن رد هذا القول قال : هو مخالف لإجماع الصحابة لأنهم اختلفوا على القولين الأولين . ومن اختلفوا على قولين لم يجز إحداث قول ثالث لأنه يفضي إلى تحطيمهم ، وخروج الحق عن قول جميعهم .

قلت: وليس في هذا إحصاء ، بل هو إحدى الروايتين عن عمر ، ذكرها ابن وهب وغيره ، وقال به من التابعين من ذكرهما ، وغيرهم .

عدة الآيسة والى لم تحض

وأما عدة الآيسة والى لم تحض فقد بينها سبحانه في كتابه فقال : (واللأى يئسن من الحيض من نسائك إن ارتبتم فلتسبن ثلاثة أشهر وللأى لم يحضن) وقد اضطرب الناس في حد الإياس اضطرابا شديدا ، فمنهم من حده بخمسين سنة وقال : لا تحيض المرأة بعد الخمسين ، وهذا قول إصحاق ورواية عن أحمد رحمه الله ، واحتج أرباب هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها : إذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض .

وحده طائفة بستين سنة وقالوا : لا تحيض بعد الستين ، وهذه رواية ثانية عن أحمد . وعنه رواية ثالثة : الفرق بين نساء العرب وغيرهم ، فبعد ستون في نساء العرب ، وخمسون في نساء الجعم ، وعنه رواية رابعة : أن ما بين الخمسين والستين دم مشكوك فيه ، تصوم وتصل وتقضي الصوم المفروض ، فيه اختيار الخرق ، وعنه رواية خامسة : أن الدم إن عاد بعد الخمسين وتكرر فهو حيض ، وإلا فلا .

وأما للشافعي رحمه الله فلا نص له في تقدير الإياس بمدة ، وله قولان بعد :

أحدهما : أنه يعرف بإياس أقاربها :

والثاني : أنه يعتبر بإياس جميع النساء ، فعلى القول الأول هل المعتبر جميع أقاربها ، أو نساء عصبائها أو نساء بلدتها خاصة ، فيه ثلاثة أوجه . ثم إذا قيل يعتبر بالأقارب فاختلفت عاداتهن هل يعتبر بأقل عادة منهن ، أو بأكثر منهن أو بأقصر امرأة في العلم عادة على ثلاثة أوجه . والقول الثاني : للشافعي رحمه الله أن المعتبر جميع النساء ، ثم اختلف أصحابه هل للذلك حد أم لا ؟ على وجهين : أحدهما : ليس له حد وهو ظاهر نصه . والثاني : له حد ، ثم اختلفوا فيه على وجهين : أحدهما : أنه ستون سنة ، قاله أبو العباس بن القاسم والشيخ أبو حامد والثاني : اثنان وستون ، قاله الشيخ أبو إصحاق في المهذب ، وابن الصباغ في الشامل ، وأما أصحاب مالك رحمه الله فلم يحدوا من الإياس بعد البتة .

وقال آخرون منهم شيخ الإسلام ابن تيمية : الإياس يختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء ، والمراد بالآيسة : أن إياس كل امرأة من نفسها لأن الإياس ضد الرجاء ، فإذا كانت المرأة قد بقيت من الحيض ولم ترجه فهي آيسة ، وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا تأيس منه ، وإن كان لها خمسون .

وقد ذكر الزبير بن بكار : أن بعضهم قال : لا تلتد لخمسين سنة إلا عربية ، ولا تلتد لستين سنة إلا قوشية ، وقال : إنه قد بقيت أبي عبيدة بن عبيد الله بن زينة ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن علي بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ولها ستون سنة .

وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طلق ، فعاثت حيضة أو حيضتين ، ثم يرتفع منقطعاً ، فلا تدعى ما رخصه أنها ترضع ستة أشهر ، لأن استيقان بها حمل وإلا اعتدت ثلاثة أشهر . وقد وافقه الأكثر من أهل العلم منهم مالك والشافعي رحمهم الله في القديم ، قالوا : ترضع غالب مدة الحمل ، ثم تعد عدة الآيسة ، ثم تحل للأزواج ، ولو كانت بنت ثلاثين سنة أو أربعين .

وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه من السلف والخلف تكون المرأة آيسة عندهم قبل الخمسين وقبل الأربعين ، وأن اليأس عندهم ليس وقتا محمدا للنساء ، بل مثل هذه تكون آيسة وإن كانت بنت ثلاثين ، وغيرها لا تكون آيسة وإن بلغت خمسين ، وإذا كانوا فيمن ارتفع حيضها ولا تنزلي ما رخصه جعلوها آيسة بعد تسعة أشهر ، فإني تدري ما رخصه إما بدواء يعلم أنه لا يعود معه . وإما بعادة مستقرة لها من أهلها وأقاربها أولى أن تكون آيسة ، وإن لم تبلغ الخمسين ، وهذا بخلاف ما إذا ارتفع لمرض أو رضاع أو حل فإن هذه ليست آيسة فإن ذلك يزول ، فالمراتب ثلاثة :

أحدها : أن ترتفع لباس معلوم متيقن ، بأن تنقطع عاما بعد عام ، وتكرر انقطاعه أحواما متتابعة . ثم يطلق بعد ذلك ، فهذه تربعس ثلاثة أشهر بنص القرآن سواء كانت بنت أربعين أو أقل أو أكثر . وهي أولى بالرعي بثلاثة أشهر من التي حكم فيها الصحابة والجمهور برعيها تسعة أشهر ثم ثلاثة ، فإن ذلك كانت المحيض وطلقت وهي حائض ثم ارتفع حيضها بعد طلقها لا تنزلي ما رخصه . فإذا حكم فيها بنحو الآيسات بعد انقضاء غالب مدة الحمل فكيف بهن ؟ ولهذا قال القاضي إسماعيل في أحكام القرآن : إذا كان الله سبحانه قد ذكر اليأس مع الرية فقال تعالى : (واللاتي يسنن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر) .

ثم جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفظ موافق لظاهر القرآن ، لأنه قال : « أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفعت حيضها لا تنزلي ما رخصه ، فلها تنتظر تسعة أشهر ثم تعدد ثلاثة أشهر » فلما كانت لا تنزلي ما الذي رخص الحيضة كان موضع الارتباب فحكم فيها بهذا الحكم ، وكان اتباع ذلك ألتزم وأولى من قول من يقول : إن الرجل يطلق امرأته تطليقة أو طليقتين ، فيرتفع حيضها وهي شابة أنها تبقى ثلاثين سنة معتدة ، وإن جاءت بولد لأكثر من سنتين لم يلزمه . فخالف ما كان من إجماع المسلمين الذين مضوا لأنهم كانوا مجمعين على أن الولد يلحق بالأب مادامت المرأة في عتبتها ، فكيف يجوز أن يقول قائل : إن الرجل يطلق امرأته تطليقة أو طليقتين ، ويكون بينها وبين زوجها أحكام الزوجات مادامت في عتبتها من المودة وغيرها ، فإن جاءت بولد لم يلحقه ، وظاهر عدة الطلاق أنها جعلت من الدخول الذي يكون من الولد ، فكيف تكون المرأة معتدة ، والولد لا يلزم ؟

قلت : هذا إزام منه لأبي حنيفة رحمه الله ، فإن عنده أقصر مدة الحمل سنتان ، والمراتب في أثناء عتبتها لا تزال في عدة حتى تبلغ سن اليأس فتعد به . وهو يلزم الشافعي رحمه الله في قوله الجليد سواء ، إلا أن مدة الحمل عنده أربع سنين ، فإذا جاءت به بعدها لم يلحقه وهي في عتبتها منه .

يقال القاضي إسماعيل : واليأس يكون بعضه أكثر من بعض وكذلك القنوط وكذلك الرجال . وكذلك الظن : يومثل هذا يتسع الكلام فيه ، فإذا قيل منه شيء أنزل على قدر ما يظهر من المعنى فيه . فمن ذلك أن الإنسان يقول : قد يشت من مريض إذا كان الأغلب عنده أنه لا يبرأ ، ويشت من غالي إذا كان الأغلب عنده أنه لا يقدم . ولو قال إذا مات غالبه أو مات مريضه : قد يشت منه ، لكان الكلام عند الناس على غير وجهه إلا أن يبين معنى ما قصد له في كلامه مثل أن يقول : كنت وجلا في مرضه مخافة أن يموت ، فلما مات وقع اليأس فيصرف الكلام على هذا وما أشبهه إلا أن أكثر ما يلفظ باليأس إنما يكون فيها هو الأغلب عند اليأس أنه لا يكون ، وليس واحد من الناس والطامع يعلم يقينا أن ذلك الشيء يكون أو لا يكون .

وقال الله تعالى : (ولقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة) والرجاء ضد اليأس . والقاعدة من النساء قد يمكن أن تزوج غير أن الأغلب عند اليأس فيها أن الأزواج لا يرغبون فيها .

وقال الله تعالى : (وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطروا) والقنوط شبه اليأس ، وليس يعلمون يقينا أن المطر لا يكون ، ولكن اليأس دخلهم حين تناول إبطاؤه .

وقال الله تعالى : (حتى إذا استياسوا أرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا) فلما ذكر أن الرسل هم الذين استياسوا كان فيه دليل على أنهم دخل قلوبهم يأس من غير يقين استيقنوه ، لأن اليقين في ذلك إنما يأتيهم من عند الله ، كما قال في قصة نوح : (وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن فلا تبتسب بما كانوا يفعلون) .

وقال الله تعالى في قصة إخوة يوسف (فلما استياسوا منه خلصوا نجيا) فدل الظاهر على أن يأسهم ليس يقين .

وقد حدثنا ابن أبي أويس : حدثنا مالك رحمه الله عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول في خطبته يعلمهم : « أيها الناس إن الطمع فقر ، وإن اليأس غنى ، وإن المرء إذا أبس عن شيء استغنى عنه » فجعل عمر اليأس يلزأ الطمع .

وسمعت أحمد بن المفضل ينشد شعرا للرجل من القدماء يصف ناقة :

صفراء من تلد بنى العباس ضربها كالظبي في الكناس
تلد إن تسمع بالإيأس فالنفس بين طمع ويأس

فجعل الطمع يلزأ اليأس .

وحدثنا سليمان بن حرب : حدثنا جرير بن حازم عن الأعمش عن سلام عن شرحبيل قال : سمع حية بن خالد وسواء بن خالد : « أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : علمنا شيئا ، ثم قال : لا تياسا من الخير ما نهزئت زعوسكما . فإن كل عبد يولد أحر ليس عليه قشرة ، ثم يرزقه الله ويعطيه .. »

وحدثنا علي بن عبد الله : حدثنا ابن عيينة قال : قال هشام بن عبد الملك لأبي حازم : يا أبا حازم ما مالك ؟ قال : خير مال ، نقي باقه ، ويأسي مما أيلئ الناس . قال : وهذا أكثر من أن يحصى انتهى .

قال شيخنا : وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة ، بل فبين من لا تحيض وإن بلغت ، وبين من تحيض حيقا يسرا يتقاعد ما بين أقرانها حتى تحيض في السنة مرة ، ولهذا اتفق العلماء على أن أكثر الطهرين بين الحيضتين لاحد له ، وغالب النساء يحضن كل شهر مرة ، ويحضن ربيع الشهر ، ويكون طهرهن ثلاثة أرباعه ، ومنهن من تطهر الشهور المتعددة لقلة رطوبتها . ومنهن من يسرع إليها الجفاف فينقطع حيضها وتياس منه وإن كان لها دون الخمسين بل والأربعين . ومنهن من لا يسرع إليها الجفاف فتجاوز الخمسين وهي تحيض .

قال : وليس في الكتاب ولا السنة تحديد اليأس بوقت ، ولو كان المراد بالآيسة من الحيض من لها خمسون سنة أو ستون سنة أو غير ذلك لقليل واللاتي يلفن من السن كثيرا وكثنا ، ولم يقل يفسن .

وأيضاً : فقد ثبت عن الصحابة رضى الله عنهم : أنهم جعلوا من ارتفع حيضها قبل ذلك يالسة كما تقدم ، والوجود عتلف في وقت يأسهن غير متفق .

وأيضاً فإنه سبحانه قال : (واللاتى يسن) ولو كان له وقت محدود لكانت المرأة وغيرها سواء في معرفة يأسهن ، وهو سبحانه قد خص النساء بأثنى اللاتى يسن ، كما خصهن بقوله : (واللاتى لم يحضن) فالتى تحيض هى التى تياس ، وهذا بخلاف الارتياب ، فإنه سبحانه قال : (إن ارتبتم) ولم يقل إن ارتبن ، أى إن ارتبتم فى حكمهن ، وشككنم فيه فهو هنا هو الذى عليه جماعة أهل التفسير .

كما روى ابن أبى حاتم فى تفسيره من حديث جرير وموسى بن أعين واللفظ له عن مطرف بن ظريف : عن عمر بن سالم عن أبى بن كعب قال : « قلت يارسول الله إن ناسا بالمدينة يقولون فى عدد النساء ما لم يذكر الله فى القرآن الصغار والكبار ، وأولات الأجمال » فأزل الله سبحانه فى هذه السورة : (واللاتى يسن من الحيض من نساكنم إن ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن) فأجل إحداهن أن تضع حملها ، فإذا وضعت فقد قضت عدتها .

ولفظ جرير : « قلت : يارسول الله إن ناسا من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التى فى البقرة فى عدة النساء قالوا : لقد بقى من عدد النساء عدد لم يذكرن فى القرآن الصغار والكبار التى قد انقطع عنها الحيض ، وذوات الحمل . قال : فأزيلت التى فى النساء القصرى : (واللاتى يسن من الحيض من نساكنم إن ارتبتم) . ثم روى عن سعيد بن جبير فى قوله : (واللاتى يسن من الحيض من نساكنم) يعنى الآيسة العجوز التى لا تحيض . أو المرأة التى قعدت من الحيضة . فليست هذه من القروء فى شيء ، وفى قوله : (إن ارتبتم) فى الآية يعنى إن شككنم فعدن ثلاثة أشهر .

وعن مجاهد : إن ارتبتم لم تعلموا عدة التى قعدت عن الحيض . أو التى لم تحض فعدن ثلاثة أشهر : فقوله تعالى : (إن ارتبتم) يعنى إن سألتم عن حكمهن : ولم تعلموا حكمهن . وشككنم فيه فقد بيناه لكم . فهو بيان لنعمته على من طلب عليه ذلك ليزول ما عنده من الشك والريب بخلاف المعرض عن طلب العلم .

وأيضاً : فإن النساء لاثنتين فى ابتداء الحيض : بل منهن من تحيض لعشر أو اثنتى عشرة أو خمسة عشر أو أكثر من ذلك . فلذلك لاثنتين فى آخر من الحيض الذى هو من اليأس ، والوجود شاهد بذلك .

وأيضاً : فإنهم تنازعوا فيما بلغت ولم تحض ، هل تعد ثلاثة أشهر أو بالحول كالتى ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ؟ وفيه روايتان عن أحمد .

قلت : والجدهور على أنها تعد ثلاثة أشهر . ولم يجعلوا الصغر الموجب للاعتداد بها حداً ، فكذلك يجب أن لا يكون الكبر الموجب للاعتداد بالشهور حداً ، وهو ظاهر والله الحمد .

بيان عدة المتوفى عنها زوجها

وأما عدة الوفاة فتجب بالموت ، سواء دخل بها أو لم يدخل اتفاقاً كما دل عليه عموم الله آن والسنة . واتفقوا على أنها يتوارثان قبل الدخول ، وعلى أن الصداق يستقر إذا كان مسمى ، لأن الموت لما كان انتهاء العقد . وانقضائه استقرت به الأحكام فتوارثا واستقر المهر ، ووجبت العدة . واختلفوا فى مسائلتين : .
 ١ - أحدهما : وجوب مهر المثل إذا لم يكن مسمى . فأوجه أحد وأبو حنيفة والثياضى رحمهم الله فيه أحد

قوليه ، ولم ير به ملك والشافعي رحمه الله في القول الآخر ، وقضى بوجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في السنة الصحيحة الصريحة من حديث بروع بنت واشق وقد تقدم ،
ولم ترد به السنة لكان هو محض القياس ، لأن الموت أجرى مجرى النكاح في تقريره للمسئ ، ووجوب العدة .

والسألة الثانية : هل يثبت تحريم الربيبة بموت الأم كما ثبت بالنكاح بها ، وفيه قولان للصحابة : وهما روايتان عن أحد رحمة الله .

والمتصود أن العدة فيه ليست لعلم ببراءة الرحم ، فإنها يجب قبل النكاح بخلاف عدة الطلاق . وقد اضطربت النكاح في حكمة عدة الوفاة وغيرها ، فقيل : هي إبرة الرحم ، وأورد على هذا القول وجوه كثيرة : منها : وجوبها قبل النكاح في الوفاة ، ومنها : أنها ثلاثة قروء ، وبراءة الرحم يكفي فيها حيضة كما في المستبرأ . ومنها : وجوب ثلاثة أشهر في حق من يقطع ببراءة رحمها لصهرها أو كبرها ، ومن للناس من يقول هو تعبد لا يعقل معناه ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما : أنه ليس في الشريعة حكم إلا وله حكمة وإن لم يعقلها كثير من الناس أو أكثرهم .
الثاني : أن العدد ليست من العبادات المختصة ، بل فيها من المصالح رعاية حق الزوجين والولد والنكاح . قال شيخنا : والصواب أن يقال : إن عدة الوفاة هي حرم لانقضاء النكاح ورعاية حق الزوج ولهذا تعد المتوفى عنها في عدة الوفاة رعاية حق الزوج . فجعلت العدة بما لحق هذا المقد الذي له خطر وشأن ، فيحصل بهذه فصل بين نكاح الأول ونكاح الثاني . ولا يتصل النكاحان .

ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عظم حقه حرم نساؤه بعده . وبهذا اختص الرسول ، لأن أزواجه في الدنيا من أزواجه في الآخرة . بخلاف غيره فإنه لو حرم على المرأة أن تزوج بغير زوجها تضررت المتوفى عنها . وربما كان الثاني خيرا لها من الأول ، ولكن لو تأمعت على أولاد الأول لكانت عمودة على ذلك مستحبا لها .

في الحديث : « أنا وامرأة سقعة الخدين كهاتين يوم القيامة » ولو ما بالوسطى والسبابة امرأة أيمت من زوجها ذات منسوب وجمال . وحبت نفسها على يتامى لها حتى بانوا أو ماتوا .

وإذا كان مقتضى التحريم قائما فلا محل من عدة تربصها ، وقد كانت في الجاهلية تربص سنة ، فخففها الله سبحانه بأربعة أشهر وعشر .

وقيل لعبد بن المسيب : ما بال عشر ؟ قال : فيها ينفخ الروح ، فيحصل بهذه المدة براءة الرحم ، حيث يحتاج إليه ، وقضاء حق الزوج إذا لم يحتاج إلى ذلك .

بيان عدة الطلاق .

وأما عدة الطلاق فهي التي أشكلت ، فإنها لا يمكن تحليلها بذلك ، لأنها إنما تجب بعد المسيس ، ولأن الطلاق قطع للنكاح ، ولهذا يتنصف فيه المسئ ، ويحفظ فيه مهر المثل .

فيقال والله الموقوف للصواب : عدة الطلاق وجبت ليمكن الزوج فيها من الرجعة ، ففيها حق الزوج ، وحق الله ، وحق الولد ، وحق النكاح الثاني .

لحق الزوج ليتمكن من الزوجة في العدة : ونفى الله لوجوب ملازمة المنزل ، كما نص عليه سبحانه .
وهو المنصوص أحد وطلب الحق حقيقة زحمتها الله ؟ ونفى الزود لثلا يسيع نسب ، ولا يدري لأى القائلين ،
وحق المرأة لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة قوت وتووث .

ويدل على أن العدة حق للزوج قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تمتدوتها) فقوله : (فإلكن عليهن من عدة) دليل على أن العدة للمرأة .

وأيضاً : فإنه سبحانه قال : (ويعرفن أحق يردعن في ذلك) فجعل الزوج أحق بردها في العدة وهذا حق له ، فإذا كانت العدة ثلاثة قروء وثلاثة أشهر طالت مدة التبرع ، لينظر في أمره هل يمسكها أو يرحها ؟ كما جعل سبحانه للموتى تبرع أربعة أشهر ، لينظر في أمره هل يمسك ويغيب أو يطلق ؟ وكان تخيير المطلق كتخيير الموتى ، لكن المولى جعل له أربعة أشهر ، كما جعل مدة التفسير أربعة أشهر ، لينظر في أمرهم .

وما يبين ذلك أنه سبحانه قال : (وإذا طلقتم النساء فليكن أجلهن فلا تمضوهن أن يتكهن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف) وبلوغ الأجل هو الوصول والانتها ، وبلوغ الأجل في هذه الآية مجاوزته . وفي قوله : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) مقارنته ومشارفته ، ثم فيه قولان :

أحدهما : أنه حد من الزمان وهو الطعن في الحيضة الثالثة أو انقطاع الدم منها أو من الرابعة ، وعلى هذا فلا يكون مقدورها . وقيل : بل هو فعلها وهو الاغتسال كما قاله جمهور الصحابة ، وهذا كما أنه بالاغتسال يحل للزوج وطؤها ، ويحل لها أن تمسكه من نفسها . فلاغتسال عنهم شرط في النكاح البلى هو العقد ، وفي النكاح الذى هو الوطء ، ولتناس في ذلك أربعة أقوال :

أحدها : أنه ليس شرطاً لا في هذا ولا في هذا كما يقوله من يقول من أهل الظاهر .

والثاني : أنه شرط فيها كما قاله أحد رده الله وجمهور الصحابة كما تقدم حكايته عنهم .

والثالث : أنه شرط في نكاح الوطء لا في نكاح العقد كما قاله مالك والشافعي رحمهما الله .

والرابع : أنه شرط فيها أو ما يقوم مقامه ، وهو الحكم بالطهر بمضى وقت صلاة وانقطاعه لأكثره ، كما يقوله أبو حنيفة رحمه الله ، فإذا ارتجى قبل غسلها كان غسلها لأجل وطئها ، وإلا كان لأجل حلها لغية ، وبالاغتسال يتحقق كمال الحيض وتتمامه ، كما قال الله تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأنهون من حيث أمركم الله) والله سبحانه أمرها أن تبرع ثلاثة قروء ، فإذا مضت الثلاثة فقد بلغت أجلها ، وهو سبحانه لم يقل إنها عقب القربى تبين من زوج ، بل خير الزوج عند بلوغ الأجل بين الإمساك والتمريض .

فظاهر القرآن ما فهمه الصحابة رضى الله عنهم أنه عند انتهاء القروء الثلاثة تغير الزوج بين الإمساك بالمعروف أو التمريض بالإحسان ، وعلى هذا فيكون بلوغ الأجل في القرآن واحداً لا يكون قسمين ، بل يكون بأشياء المدة واستكمالها ، وهذا كقوله تعالى إخباراً عن أهل النار : (وبلغنا أجلنا الذى أجلت لنا) وقوله : (فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيها فعلن في أنفسهن بالمعروف) وإنما حل من قال : إن بلوغ الأجل هو مقارنته أنها بعد أن يحل للخطاب لأبى الزوج أحق برجعها ، وإنما يكون أحق بها ما لم يحل لغيره ، فلا حل لغيره أن يزوجهما صار هو مخاطب من الخطاب ، ونشأ بعد ذلك أنها بلوغ الأجل محل لغيره ، والقرآن يدل

على هذا ، بل القرآن جعل عليها أن تربص ثلاثة قروء ، وذكر أنها إذا بلغت أجلها ، فلما أن تمسك بمعروف ، وإذا أن تسرح بإحسان ، وقد ذكر سبحانه قبل هذا الإمساك أو التسريح عقيب الطلاق فقال : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ثم قال : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) وهذا هو تزويجهما بزوجهما الأول المطلق الذي كان أحق بها ، فالتبصير عن عضلهن مؤكد لحق الزوج . وليس في القرآن أنه بعد بلوغ الأجل تحمل للخطاب ، بل فيه أنه في هذه الحال إما أن يمكك بمعروف ، أو يسرح بإحسان . فإن سرح بإحسان حلت حينئذ للخطاب .

وعلى هذا فدلالة القرآن يفت أنها إذا بلغت أجلها وهو انقضاء ثلاثة قروء بانقطاع الدم ، فلما أن يمككها قبل أن تغتسل فتغتسل عنده ، وإما أن يسرحها فتغتسل وتتكح من شأته ، وبهذا يعرف قدر فهم الصحابة رضي الله عنهم ، وأن من بعدهم إنما يكون غاية اجتباؤه أن يفهم ما فهموه ويعرف ما قالوه .

فإن قيل : فإذا كان له أن يرتجعها في جميع هذه المدة ما لم تغتسل ، فلم قيد التخير ببلوغ الأجل ؟ قيل : ليتبين أنها في مدة العدة كانت مترتبة لأجل حق الزوج ، والتربص الانتظار ، وكانت منتظرة هل يمككها أو يسرحها ، وهذا التخير ثابت له من أول المدة إلى آخرها ، كما غير المولى بين الفينة وعدم الطلاق ، وهنا لما خيره عند بلوغ الأجل كان تخيره قبله أولى وأحرى ، لكن التسريح بإحسان إنما يمكن إذا بلغت الأجل ، وقبل ذلك هي في العدة .

وقد قيل : إن تسريحها بإحسان موثر فيها حين تنقضي العدة ، ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك ، فإنه سبحانه جعل التسريح بإحسان عند بلوغ الأجل ومعلوم أن هذا الترك ثابت من أول المدة . فالصواب أن التسريح إرساها إلى أهلها بعد بلوغ الأجل ورفع يده عنها ، فإنه كان يمكك حبسها مدة العدة ، فإذا بلغت أجلها فحينئذ إن أمسكها كان له حبسها ، وإن لم يمككها كان عليه أن يسرحها بإحسان .

ويدل على هذا قوله تعالى في المطلقة قبل المسيس : (فإلزم عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن سراحا جيلا) فأمر بالسراح الجميل ولا عدة ، فعلم أن تخليتها سبيلها إرساها كما يقال سرح الماء والناقة : إذا مكبتها من الفهاب ، وبهذا الإطلاق والسراح يكون قد تم تطليقها وتخليتها . وقبل ذلك لم يكن الإطلاق تاما ، وقبل ذلك كان له أن يمككها ، وأن يسرحها ، وكان مع كونه مطلقا قد جعل أحق بها من غيره مدة التربص وجعل التربص ثلاثة قروء لأجله ، ويؤيد هذا أشياء :

أحدها : أن الشارع جعل عدة المختلعة حيضة ، كما ثبتت به السنة ، وأقر به عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، وحكاها ابن جعفر النحاس في ناسخه ومنسوخه بإجماع الصحابة ، وهو مذهب إمامنا وأحد بن خنبل في أصح الروايتين عنه دليلا كما سيأتي تقرير المسألة من قرب إن شاء الله تعالى .

فلما لم يكن على المختلعة رجعة لم يكن عليها عدة ، بل استبراء بمحيضة ، لأنها لما انفدت منه وبانت ملكة نفسها فلم يكن أحق بإمساكها ، فلا معنى لتبويل العدة عليها ، بل المقصود العلم ببرائة رحمها فيكنى مجرد الاستبراء .

الثاني : أن المهاجرة من دار الحرب قد جاءت السنة بأنها إنما تستبرأ بمحيضة ، ثم تزوج كما سيأتي .

الثالث : أن الله سبحانه لم يشرع لها طلاقا بالثا بعد الدخول إلا الثالثة ، وكل طلاق في القرآن سواها

فرجعى ، وهوسبعا إنمما ذكر القروء الثلاثة في هذا الطلاق الذى شرعه هذه الحكمة ، وأما المفتدية فليس افتدائها طلاقا بل علما غير محسوب من الثلاث والمشروع فيه حيضة .
فلان قيل : فهذا ينتقص عليكم بصورتين :

إحدهما : بمن استوفت عدد طلاهما : فلها تعدد ثلاثة قروء ، ولا يتمكن زوجها من رجعتها .

الثانية : بالهيرة إذا اعتقت تحت حرأو عبد ، فإن عدتها ثلاثة قروء بالسنة ، كما في السنن من حديث عائشة رضى الله عنها : « أمرت بريرة أن تعتد عدة الحرة » وفى سنن ابن ماجه : « أمرت أن تعتد ثلاث حيض ولا رجعة لزوجها عليها » .

فالجواب : أن الطلاق المحرم للزوجة لا يجب فيه التربص لأجل رجعة الزوج ، بل جعل حريما للنكاح ، وعقوبة للزوج بتطويل مدة تحريرها عليه ، فإنه لو سوغ لها أن تزوج بعد مجرد الاستبراء بمحضة أمكن أن يزوجها الثانى ، ويطلقها بسرعة ، إما على قصد التحايل أو بدونه ، فكان تيسير عودها إلى المطلق والشارع حرمها عليه بعد الثالثة عقوبة له ، لأن الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، إنى أباح منه قدر الحاجة وهو الثلاث .
وحرم المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره ، وكان من تمام الحكمة أنها لا تنكح حتى تربص ثلاثة قروء وهذا لأضرارها بها ، فلها في كل مرة من الطلاق لا تنكح حتى تربص ثلاثة قروء ، فكان التربص هناك نظرا في مصلحتها لما لم يوقع الثلاث الحرمة . وهنا التربص بالثلاث من تمام عقوبته ، فإنه عوقب بثلاثة أشياء : أن حرمت عليه حبيبته ، وجعل تربصها ثلاثة قروء ، ولم يجوز أن تعود إليه حتى يحظى بها غيره حظوة الزوج الراغب بزوجه المروغب فيها ، وفى كل من ذلك عقوبة مؤلفة على إيقاع البغيض إلى الله المكروه له ، فإذا علم أنه بعد الثلاثة لأجل له إلا بعد تربص وتزوج بزواج آخر ، وأن الأمر بيد ذلك الزوج ، ولا بد أن تنوق عسلته ويلوق عسلتها ، علم أن المقصود أن يأس منها ، فلا يعود إليه إلا باختياره لا باختيارها .

ومعلوم أن الزوج الثانى إذا كان قد نكح نكاح رغبة ، وهو النكاح الذى شرعه الله لعباده ، وجعله سببا لمصالحهم فى المعاش والمعاد وسببا لحصول الرخة والوداد ، فإنه لا يطلقها لأجل الأول ، بل يسلك أمراته فلا يصير لأحد من الناس اختيار فى عودها إليه ، فإذا اتفق فراق الثانى لها بموت أو طلاق كما يفرق الزوجان اللذان هما زوجان أبيح للمطلق الأول نكاحها ، كما يباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداء ، وهذا أمر لم يحرمه الله سبحانه فى الشريعة الكاملة المهيمنة على جميع الشرائع ، بخلاف الشرعيتين قبلنا ، فإنه فى شريعة التوراة قد قيل : إنهما متى تزوجت بزواج آخر لم تحل للأول أبدا ، وفى شريعة الإنجيل قد قيل : إنه ليس له أن يطلقها البتة ، فصامت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على أكل الوجوه ، وأحسنها وأصلحها للخلق ، ولهذا لما كان التحليل مباحا للشرائع كلها ، والعقل والقطرة ، ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لمن الله المحلل والمحلل له » .

ولمته صلى الله عليه وسلم لهما إما خبر عن الله تعالى يوقع لعنته عليهما ، أو دعاء عليهما باللعنة ، وهذا يدل على تحريره ، وأنه من الكبار .

والمقصود أن إيجاب القروء الثلاث فى هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريرها على الأول على أنه ليس فى المسألة إجماع ، فذهب ابن اللبان القرطبي صاحب الإيجاز وغيره إلى أن المطلقة ثلاثا ليس عليها غير الاستبراء

بحيضة ، ذكره عنه حسين بن القاضي أني يعلى فقال : مسألة إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا بعد الدخول ، فعدتها ثلاثة أقراء إن كانت من ذوات الأقراء . وقال ابن اللبان : عليها الاستبراء بحيضة ، دليلنا قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .

ولم يقف شيخ الإسلام على هذا القول وعلق تسويفه على ثبوت الخلاف فقال : إن كان فيه نزاع كان القول بأنه ليس عليها ولا على المعتقة الحيرة إلا الاستبراء قولاً متزوجاً ثم قال : ولازم هذا القول أن الآية لا تحتاج إلى عدة بعد الطلقة الثالثة . قال : وهذا لا تعلم أحداً قاله .

وقد ذكر الخلاف أبو الحسين فقال : مسألة إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً وكانت ممن لا تحيض لصغر أو هرم فعدتها ثلاثة أشهر خلافاً لابن اللبان أنه لأحدة عليها . دليلنا قوله تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) .

قال شيخنا : وإذا مضت السنة بأن على هذه ثلاثة أفراد لم يجز مخالفتها ، ولو لم يجمع عليها فكيف إذا كان مع السنة إجماع قال : وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : « اعتدي » قد فهم منه العلماء أنها تعدد ثلاثة قروء ، فإن الاستبراء قد يسمى عدة .

قلت : كما في حديث أبي سعيد في سبأيا أو طاس أنه فسر قوله تعالى : (والمحصنات من النساء) بالسبأيا . ثم قال : « أي فهن لكم حلال إذا انقضت عليهن » فجعل الاستبراء عدة .

قال : فأما حديث عائشة رضي الله عنها : « أمرت بريرة أن تعدد ثلاث حيض » فحديث منكرو فإن مذهب عائشة رضي الله عنها أن الأقراء الأطهار .

قلت : ومن جعل أن عدة المختلة حيضة بطريق الأولى يكون عدة الفسوخ كلها عنده حيضة ، لأن الخلع الذي هو شقيق الطلاق وأشبه به لا يجب فيه الاعتداد عنده بثلاثة قروء ، فالفسوخ أولى وأحرى من وجوه : أحدها : أن كثيراً من الفقهاء يجعل الخلع طلاقاً ينقص به عدده ، بخلاف الفسخ لرضاع ونحوه .

الثاني : أن أبا ثور ومن وافقه يقولون : إن الزوج إذا رد الموضع ، ورضيت المرأة برده ، وراجعه فلهما ذلك بخلاف الفسخ .

الثالث : أن الخلع يمكن فيه الرجوع للمرأة إلى زوجها في عدتها بعقد جديد بخلاف الفسخ لرضاع أو عقد ، أو تحريمه حيث لا يمكن عودها إليه فهذه بطريق الأولى يكفيها استبراء بحيضة ، ويكون المقصود مجرد العلم ببرائة زوجها كالمسبية والمهاجرة والمختلة . والزانية على أصح القولين فيما دليلاً ، وهما روايتان عن أحمد . وما يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن : أن عدة الرجعية لأجل الزوج ، وللمرأة فيها الثقة والسكنى بائناً المسلمين ولكن سكناتها هل هو سكنى الزوجة ؟ فيجوز له أن ينقلها المطلق حيث شاء ، أم يتعين عليها المنزل ؟ فلا تخرج ولا تخرج ؟ فيقولان ، وهذا الثاني هو المنصوص عن أحمد وأي حنيفة رجعها الله عليه يذل القرآن . والأول قول الشافعي رحمه الله ، وهو قول بعض أصحاب أحمد رحمه الله .

والصواب ما جاء به القرآن : فإن سكنى الرجعية من جنس سكنى التوفيق عنها ، ولو تراخيا بإسقاطها

لم يخرج كما أن العدة فيها كذلك ، بخلاف البائن فلها لا يبرئها ولا عليها ، فالزوج له أن يخرجها ، ولها أن تخرج
كقوله النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت عبد المطلب : لا ثقة لك ولا لي .

وأما الرجعة : فهل هي حق الزوج يملك إسقاطها بأن يطلقها واحدة بائنة ، أو هي حق فلا يملك
إسقاطها ؟ ولو قال : أنت طالق طالق بائنة وقعت رجعية أم هي حق لهما ، فإن تراضيا بالخلع بلا عوض دخل
طلاقا بائنا ، ولا رجعة فيه ، فيه ثلاثة أقوال : الأول مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وإحدى الروايات عن
أحمد رحمه الله ، والثاني مذهب الشافعي رحمه الله ، والثالثة مذهب مالك رحمه الله ، والثالث مذهب مالك رحمه
الله ، والرابعة الثالثة عن أحمد رحمه الله .

والضوابط أن الرجعة حتى تهنأ ، ليس لهما أن يتفقا على إسقاطها ، وليس له أن يطلقها طلاق بائنة
ولو رضيت الزوجة ، كما أنه ليس لهما أن يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق .

فإن قيل : فكيف يجوز الخلع بغير عوض في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد رحمه الله ، وهل هذا
إلا اتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض .

قيل : إنما يجوز أحمد رحمه الله في إحدى الروايتين الخلع بلا عوض إذا كان طلاقا ، فأما إذا كان فسخا
فلا يجوز بالاتفاق ، قاله شيخنا رحمه الله تعالى .

قالوا : ولو جاز هذا لحاز أن يتفقا على أن يبينها مرة بعد مرة من غير أن ينقص عدد الطلاق ويكون الأمر
إليهما إذا أراد أن يجعل القربة بين الثلاث جعلها ، وإن أراد أن يجعلها من الثلاث ، ويلزم من هذا إذا قالت
بلا طلاق فأدى أن يبينها بلا طلاق ، ويكون غيرها إذا سألته إن شاء أن يجعل رجعيا ، وإن شاء أن يجعل بائنا
وهذا ممنوع ، فإن تضمنوا أن يغيره إن شاء أن يحرمها بعد المرة الثالثة ، وإن شاء أن يحرمها ، ويمنع أن يغير
الرجل بين أن يجعل الشيء حلالا ، وأن يجعله حراما ، ولكن إنما يغير بين أمرين مباحين له ، وله أن يباشر
أسباب الحل وأسباب التحريم ، وليس له إنشاء نفس التحليل والتحريم .

وأما سبحانه إنما شرع له الطلاق واحدة بعد واحدة ، ولم يشرع له إيقاعه مرة واحدة ، لئلا يتم وتزول
نزعة الشيطان التي حملته على الطلاق ، فتبقي نفسه المرأة فلا يجد إليها سبيلا ، فلو ملكه الشارع أن يطلقها طلاق
بائنة ابتداء لكان هذا المحذور بعينه موجودا ، والشرعية المشتبهة على مصالح العباد تأتي ذلك ، فإنه يبقى الأمر
بيدها إن شامت راجعته ، وإن شامت فلا .

وأما سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمة منه وإحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين ، ثم له أن
يملكها أمرا باختياره ، فيخيرها بين القيام بمعوقها ، وأما أن يخرج الأمر عن يد الزوج بالكلية إليها فهذا
لا يمكن ، فليس له أن يسقط حقه من الرجعة ولا يملك ذلك ، فإن الشارع إنما يملك العبد ما ينفعه ملكه ، ولا
يتضرر به ، ولهذا لم يملكه أكثر من ثلاث ، ولا ملكه جمع الثلاث ، ولا ملكه الطلاق في زمن الحيض والظهر
المواقع فيه ، ولا ملكه نكاح أكثر من أربع ، ولا ملك المرأة الطلاق .

وقد تنهى سبحانه الرجال : (ولا تتوا سلفاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما) فكيف يعملون أمر
الأبضاع الذين في الطلاق والرجعة ، وكما لا يكون الطلاق بيدها لا يكون الرجعة بيدها ، فإن شامت راجعته ،
وإن شامت فلا ، فتبقي الرجعة موقوفة على اختيارها . وإذا كان لا يملك الطلاق البائن فلا يملك الطلاق المحرم

ابتداء أول وأخرى لأن النتم في الطلاق المحرم أقوى منه في البائن ، فمن قال إنه لا يملك الإبانة ، ولو أتى بها لم تبين ، كما هو قول فقهاء الحديث ، لزمه أن يقول إنه لا يملك الثلاث المحرمة ابتداء بطريق الأول والأخرى ، وأن له رجعتها ، وإن أوقعها كان له رجعتها ، وإن قال أنت طالق واحدة بائنة فإذا كان لا يملك إسقاط الرجعة فكيف يملك إثبات التحريم الذي لا تعود بعده إلا بزواج وإصابة .

فإن قيل : فلازم هذا أنه لا يملكه ولو بعد اثنتين ، قيل : ليس ذلك بلازم ، فإن الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين ، وهو أن يطلق واحدة ويكون أحق يرجعها مالم تنقض عتبتها ، ثم إن شاء طلق الثانية كذلك ويبقى له واحدة ، وأخير أنه إن أوقعها حرمت عليه ولا تعود إليه إلا أن تزوج غيره ويصيبها ويفارقها ، فهذا هو الذي ملكه إياه ولم يملكه أن يجرهما ابتداء تحريما تاما من غير تقدم تعليلتين ، وبالله التوفيق .

أحاديثه صلى الله عليه وسلم في عدة المختلعة

قد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المختلعة أنها تعتد بحيضة ، وأن هذا ملحق عثمان بن عفان وابن عباس رضي الله عنهما وإصاحق بن راهويه وأحمد بن حنبل رحمه الله في إحدى الروايتين عنه ، اختارها شيخنا ، ونحن نذكر الأحاديث بذلك بإسنادها .

قال الترمذي في سننه الكبير : « باب في عدة المختلعة » أخبرني أبو علي محمد بن يحيى المروزي حدثنا شاذان بن عثمان أبو عبدان : حدثنا أبي : حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال : أخبرني محمد بن عبد الرحمن « أن الربيع بنت معوذ بن غفارة أخبرته أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي بحيلة بنت عبد الله بن أبي ، فجاء أخوها يشتكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثابت فقال : خذ الذي لها عليك واخل سبيلها ، فقال : نعم ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترخص حيضة واحدة وتلحق بأهلها . »

أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد قال : حدثني عمي قال : أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت : « عن الربيع بنت معوذ قال : قلت لها : حدثيني حديثك . قالت : اختلعت من زوجي . ثم جئت عثمان ، فسألت ماذا علي من العدة ؟ قال : لأعدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك . فتمكثين حتى تحيضين حيضة ، قالت : وإنما يتبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم العالية : كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه . »

وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه : « أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتبتها حيضة » رواه أبو داود عن محمد بن عبد الرحيم الزبارة عن علي بن يحيى القطام عن هشام بن يوسف عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة ، ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الرحيم بهذا الإسناد بعينه ، وقال : حديث حسن غريب .

وهذا كما أنه موجب السنة وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافق لأقوال الصحابة فهو مقتضى القياس ، فإنه استبراء بخبر العلم ببرائة الرحم ، فكفت فيه حيضة كالمسبية والأمة المشتركة والحرمة والمهاجرة والزانية إذا أرادت أن تنكح ، وقد تقدم أن الشارع من تمام حكمته جعل عدة الرجعية ثلاثة قروء لمصلحة المطلق ، والمرأة ليطول زمان الرجعة : وقد تقدم النقض على هذه الحكمة ، والجواب عنه .

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها
الذي توفى زوجها وهي فيه وأنه غير مخالف لحكمه بخروج المبتوتة
واعتمادها حيث شاعت

ثبت في السنن عن زينب بنت كعب بن عجرة عن الزهريمة بنت مالك رحمته الله أخت أبي سعيد الخدري :
« أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خديلة : فإن زوجها خرج
في طلب أعيد له أبوا ، حتى إذا كانوا بطرف العدو لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن أرجع إلى أهل ظنه لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ،
فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني وأمرني فديعت له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه
القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، قالت : فقال : امكئي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله . قالت :
فاعتدلت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت : فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فقضى به وأتبعه ،
قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث مشهور معروف عند
علماء الحجاز والعراق ، وقال أبو محمد بن حزم : هذا الحديث لا يثبت . فإن زينب هذه مجهولة ، ولم يرو
حديثها غير سعيد بن إسحاق بن كعب ، وهو غير مشهور بالعدالة ، ومالك رحمه الله وغيره يقول : فيه سعيد
ابن إسحاق وسفيان ، فقول سعيد وما قاله أبو محمد غير صحيح ، فالحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز
والعراق ، وأدخله مالك في موطئه ، واحتج به وبني عليه ملعبه .

وأما قوله : إن زينب بنت كعب مجهولة . نعم مجهولة عنده . فكان ماذا وزينب هذه من التابعيات .
وهي امرأة أبي سعيد . وروى عنها سعد بن إسحاق بن كعب . وليس بسعيد . وقد ذكرها ابن حبان في كتاب
الثقات . والذي غرأ أبو محمد قول علي بن المنيني لم يرو عنها غير سعيد بن إسحاق .

وقد روي في مسند الإمام أحمد : حدثنا يعقوب : حدثنا أبي عن ابن إسحاق : حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن
عن معمر بن حزم عن سلمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة ، وكانت عند
أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد قال : « اشتكى الناس عليا رضي الله عنه . فقام النبي صلى الله عليه وسلم
خطيبا فسمعه يقول : يا أيها الناس لا تشكروا عليا . فوالله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله ، فهذه امرأة
تابعية كانت تحت مصابي وروى عنها الثقات ولم يظعن فيها بحرف . واحتج الأئمة بحديثها ومحسونه .

وأما قوله : إن سعيد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة ، فقد قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة :
وقال النسائي أيضا . والدارقطني أيضا ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح . وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ،
وقد روى عنه الناس : حماد بن زيد وسفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي وابن جريج ومالك بن أنس
ويحيى بن سعيد الأنصاري والزهري وهو أكبر منه ، وحاتم بن إسماعيل وداود بن قيس ، وخلق سواهم من
الأئمة ، ولم يعلم فيه قبح ولا جرح البتة ، ومثل هنا يحتج به اتفاقا .

وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في حكم هذه المسألة ، فروى عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها : « أنها كانت تقي المتوفى عنها بالخروج في عنتها ،
وخروجت بأختها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة » .

ومن طريق عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج: أخبرني عطاه عن ابن عباس أنه قال: «إنما قال الله عز وجل تمت أربعة أشهر وعشرا، ولم يقل تمت في بيئها فتبينت حيث شأبت» وهذا الحديث مجمعه عطاه عن ابن عباس.

قال علي بن المديني: قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاه قال: «سمعت ابن عباس يقول: قال الله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ولم يقل يتربصن في بيوتهن. تمت حيث شأبت» قال سفيان: قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا.

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير - أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تمت المتوفى عنها حيث شأبت.

وقال عبد الرزاق: حدثنا عن الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: «إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان إذا دخل المتوفى عنده في عيته».

وذكر عبد الرزاق أيضا عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس وعطاء قالوا جميعا: «المتوفى والمتوفى عنها تحبان وتعتبران وتنتقلان وتبينان» وذكر أيضا ابن جريج عن عطاه قال: «لا يضر المتوفى عنها أين اعتلت».

وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاه وأبي الشعثاء قالوا جميعا: «المتوفى عنها تخرج في عتبتها حيث شأبت» وذكر ابن أبي شيبة حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال: «سألت عطاه عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أتحبان في عتبتها؟ قال: نعم» وكان الحسن رضي الله عنه يقول بمثل ذلك.

وقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة عن حنين بن أبي الحكم: «أن امرأة مزاحم لما توفى عنها زوجها بمحصرة. سألت عمر بن عبد العزيز ألمك حتى تنقضي عتقي؟ فقال: لها بل الحق بقرارك ودار أبيك فاعتدى فيها».

قال ابن وهب: وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد الأنصاري: «أنه قال في رجل توفى بالإسكندرية ومعه امرأته وله بها دار وله بالقسطاط دار فقال: إن أحببت أن تمت حيث توفى زوجها فلتعتد، وإن أحببت أن ترجع إلى دار زوجها وقراره بالقسطاط فلتعتد فيها فلترجع».

قال ابن وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال: «سألت سالم بن عبد الله عن عمر عن المرأة تخرج بها زوجها إلى بلد فتوفى قال: تمت حيث توفى عنها زوجها أو ترجع إلى بيت زوجها حتى تنقضي عتبتها».

وهذا مذهب أهل الظاهر كلهم، ولأصحاب هذا القول حجتان أحج بهما ابن عباس قد حكيتا لإحداهما وهي أن الله سبحانه إنما أمرها باعداد أربعة أشهر وعشر، ولم يأمرها بمكان معين.

والثانية: ما رواه أبو داود: حدثنا أحمد بن محمد المروزي: حدثنا موسى بن مسعود: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح قال: قال عطاه: قال ابن عباس: «استفت هذه الآية عنها عند أهلها» فتمت حيث شأبت، وهو قول الله عز وجل (غير إخراج) قال عطاه: «إن شأبت اعتبت عند أهلها وسكنت في وصيتها» وإن شأبت خرجت بقول الله عز وجل: (فإن خرجن فلا جناح عليكم فيها فعلن) قال عطاه: «ثم جاء الميراث ففسخ السكنى» تمت حيث شأبت.

وقالت طائفة ثانية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : تعتد في منزلها التي هوى زوجها وهي فيه . قال وكيع : حدثنا الثوري عن منصور عن عباد عن سعيد بن المسيب : « أن عمر رد نسوة من ذى الحليفة حاجات أو معصرات توفي عنهن أزواجهن » .

وقال عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج : أخبرنا حميد الأهرج عن عباد قال : « كان عمر وعثمان يرجعانه حاجات ومعصرات من الحليفة وذى الحليفة » .

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن ناهك عن أمه مسيكة : « أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عتسها فضر بها الطلق ، فأتوا عثمان فقال : احملوها إلى بيتها وهي تطلق » .

وذكر أيضا عن معمر عن أيوب عن خافع عن ابن عمر : « أنه كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها . وكانت تأتهم بالنيار فتصلح إليهم . فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها » .

وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي ثوبان : « أن عمر رخص المتوفى عنها أن تأتي أهلها بياض يومها . وأن زيد بن ثابت يرضع لما إلا في بياض يومها أو ليلا » .

وذكر عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة : « قال سألت ابن مسعود نساء من همدان نبي إليهن أزواجهن . قلن : إنا نسوحش . فقال ابن مسعود : يجتمع بالنيار ثم ترجع كل امرأة منهن إلى بيتها بالليل » .

وذكر الحجاج بن المهال : حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم : « أن امرأة نثت إلى أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها إلى أبي مريض وأنا في عدة : أفأتيه أمره ؟ قالت : نعم . ولكن بقي أحد طرف الليل في بيتك » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم . أنبأنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : « أنه سئل عن المتوفى عنها أنخرج في عتسها ؟ فقال : كان أكثر أصحاب بن مسعود أشد شيء في ذلك . يقولون لا تخرج . وكان الشيخ يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه يرحلها » .

وقال حماد بن سلمة : أخبرنا هشام بن عروة أن أباه قال : « المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها إلا أن يتوفى أهلها فتتوفى معهم » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم . أخبرنا يحيى بن سعيد هو الأنصاري : « أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها : « لا تخرج حتى تنتقض عتسها » .

وذكر أيضا : عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال : « في المتوفى عنها لا تخرج » .

وذكر وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن إبراهيم : « في المتوفى عنها لا بأس أن تخرج بالنيار ، ولا تبث في بيتها » .

وذكر حماد بن زيد عن أيوب السخاوي عن محمد بن سيرين : « أن امرأة توفي عنها زوجها وهي مريضة فقلها أهلها ثم سألوا فكلمهم بأمرهم أن تود إلى بيت زوجها ، قال ابن سيرين : فرددناها في نخل . وهذا قول الإمام أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله وأصحابهم والأوزاعي وأبي عبيد وإصاق . قال : أبو حمزة ابن عبد البر : « به تقول جماعة قلها الأمصار بالخيار والشام والعراق ومصر » .

وحجة هؤلاء حديث القرية بنت مالك ، وقد تلقاه عطاء بن رافع عن الله عنه بالقبول ، ونفى به بمحض المهاجرين والأنصار وتلقاه أهل المدينة والحجاز والشام والعراق ومصر بالقبول ، ولم يعلم أن أحدا منهم طعن فيه ولا في روايته ، وهذا مالك مع تحريه وتشده في الرواية قال للسائل له عن رجل : ثقة هو ؟ فقال : لو كان ثقة لرأيت في كتبي ، قد أدخله في موطنه ، وبني عليه مذهبه .

وقالوا : ونحن لا ننكر النزاع بين السلف في المسألة ، ولكن السنة تفصل بين المتنازعين .

قال أبو عمر بن عبد البر : أما السنة فثابتة بحمد الله ، وأما الإجماع يستغنى عنه مع السنة لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت الحجة في قول من وافقته السنة .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهري قال : أخبرنا المترخصون في المتوفى عنها بقول عائشة رضي الله عنها : وأخذ أهل العزم بقول ابن عمر .

فإن قيل : فهل ملازمة المنزل حق عليها أو حق لها ؟ قيل : بل هو حق عليها إذا تركها لها الورثة ، ولم يكن عليها فيه ضرر ، وكان السكن لها ، فلو حوّلها الوارث أو طلبوا منها الأجرة لم يلزمها السكن ، وجاز لها التحول . ثم اختلف أصحاب هذا القول : هل لها أن تتحول حيث شاءت أو يلزمها التحول إلى أقرب المساكن إلى مسكن الوفاة ؟ على القولين : فإن خافت هداما أو غرقا أو عدوا أو نحو ذلك ، أو حوّلها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها ، أو بإجارة انقضت مدتها . أو منعها السكنى تعديا أو امتنع من إجارتها أو طلب به أكثر من أجرة المثل ، أو لم يجد ما تكثرى به . أو لم يجد إلا من مالها ، فلها أن تنقل لأنها حال عذر ، ولا يلزمها بذلك أجر المسكن : وإنما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل المسكن ، وإذا تعذرت السكنى سقطت : وهذا قول أحد والشافعي رحمه الله .

فإن قيل : فهل الإسكان حتى على الورثة تقدم الزوجة به على الغرماء . أو على الميراث أو لاحق لها في الزركة منوى الميراث .

قيل : هذا موضع اختلف فيه ، فقال الإمام أحمد رحمه الله : إن كانت حائلا فلا سكنى لها في الزركة ، ولكن عليها ملازمة المنزل إذا بذل لها كما تقدم ، وإن كانت حاملا ففيه روايتان : أحدهما : أن الحكم كذلك . والثاني : أن لها السكنى حتى ثابت في المال تقدم به على الورثة والغرماء ، ويكون من رأس المال ، ولا تباع الدار في دينه . يباع بمنعها سكناها حتى تنقضي عدتها ، وإن تعذر ذلك فعل الوارث أن يكثرى لها مسكنا من مال الميت : فإن لم يفعل أجبره الحاكم ، وليس لها أن تنقل عنه إلا لضرورة ، وإن اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يجوز ، لأنه يتعلق بهذه السكنى حتى الله تعالى ، فلم يجوز اتفاقهما على إبطالها بخلاف سكنى النكاح ، فلها حتى تزوجين .

والصحيح المنصوص أن سكنى الرجعية كذلك ، ولا يجوز اتفاقهما على إبطالها ، هذا مقتضى نص الآية ، وهو منصوص أحمد رحمه الله . وعنه رواية ثالثة : أن للمتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت أو حائلا ، فصار في مذهبه ثلاث روايات : وجوبها للحامل والحائلا ، وإسقاطها في حقهما ، وجوبها للحامل دون الحائلا : هذا تحصيل مذهب أحمد رحمه الله في سكنى المتوفى عنها .

وأما مذهب مالك رحمه الله فلها السكنى حاملا كانت أو حائلا ، وإيجاب السكنى عليها مدة العدة ،

قال أبو عمر : فإذا كان المسكن بكراه ، فقال مالك رحمه الله : هي أحق بسكنائه من الورة والغرماء ، وهو من رأس مال المتوفى إلا أن يكون فيه عقد لزومها وأراد أهل المسكن إخراجها ، وإذا كان المسكن لزومها لم يبيع في دينه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه .

وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله : هي أحق بالسكنى من الورة والغرماء ، إذا كان الملك للميت أو كان قد أدى كراه ، وإن لم يكن قد أدى ففي التهذيب : لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسرا .

وروى عن محمد بن مالك : الكرى لازم للميت في ماله ، ولا تكون الزوجة أحق به : وبخاصة الورة في السكنى ، وللورة إخراجها إلا أن يحب أن تسكن في حصنها ، وتؤدي كراه حصنهم .

وأما مذهب الشافعي رحمه الله : فإن له في سكنى المتوفى عنها قولين :

أحدهما : لها السكنى حاملا كانت أو حائلا .

والثاني : لا سكنى لها حاملا كانت أو حائلا ، ويجب عنده ملازمها للمسكن في العدة بائنا كانت أو متوفى عنها ، وملازمة البائن للمنزل أكد من ملازمة المتوفى عنها ، فإنه يجوز للمتوفى عنها الخروج نهارا لقضاء حوائجها ، ولا يجوز ذلك في البائن في أحد قولي وهو التقديم . ولا يوجب في الرجعية بلى يستجبه :

وأما أحد رحمه الله فعنده ملازمة المتوفى عنها أكدت من الرجعية . ولا يوجب في البائن .

وأورد أصحاب الشافعي رحمه الله على نصه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في أحد القولين على أنه لا سكنى لها سواها ، وقالوا : كيف يجمع النصان ؟ وأجابوا بجوابين :

أحدهما : أنه لا يجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول ، لكن لو أزم الوارث أجرة المسكن وجبت عليها الملازمة حيثئذ ، وأطلق أكثر أصحابه الجواب هكذا .

والثاني : أن ملازمة المنزل واجبة عليها ما لم يكن عليها فيه ضرر بأن تطالب بالأجرة أو يخرجها الوارث أو المالك فتسقط حيثئذ .

وأما أصحاب أبي حنيفة رحمه الله فقالوا : لا يجوز المطلقة الرجعية ولا البائن الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا ، وأما المتوفى عنها فصخرج نهارا وبعض الليل ولكن لا تبث إلا في منزلها .

قالوا : والفرق أن المطلقة تفقها في مال زوجها فلا يجوز لها الخروج كالأزوجة بخلاف المتوفى عنها ، فإنها لا تفقه لها ، فلا بد أن تخرج بالنهار لإصلاح حلقها .

قالوا : وعليها أن تمتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفقرة :

قالوا : فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكتفيها أو أخرجه الورة من نصيبها انتقلت ، لأن هذا عذر ، والكون في بيتها عبادة ، والعبادة تسقط بالعذر .

قالوا : فإن عجزت عن كراه البيت الذي هي فيه لكثرة ، فلها أن تنقل إلى بيت أهل كراه منه ، وهذا من كلامهم يدل على أن أجرة المسكن عليها ، وإنما تسقط السكنى عنها لمعجزها عن أجرته ، ولهذا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاهها ، وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها حاملا كانت أو حائلا ، وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ليلا ونهارا ، فإن بذله لها الورة وإلا كانت الأجرة عليها ، فهذا تحرير مذاهب الناس في هذه المسألة ، وما أخذ الخلاف فيها وبالله التوفيق .

ولقد أصاب فريضة بنت مالك زوجها الله في هذا الحديث نظير ما أصاب فاطمة بنت قيس في حديثها ، فقال بعض المتأخرين في هذه المسألة : لاندع كتاب ربنا لقول امرأة ، فإن الله سبحانه إنما أمرها بالاعتدال أربعة أشهر وعشرا ، ولم يأمرها بالمثل .

وقد أنكرت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وجوب المنزل ، وأفتت المتوفى عنها بالاعتدال حيث شاءت كما أنكرت حديث فاطمة بنت قيس ، وأوجب السكنى المطلقة .

وقال بعض من نازع في حديث القريفة : قد قتل من الصحابة رضي الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم أحد ، ويوم بدر معونة ، ويوم مؤتة وغيرها ، واعتدل أزواجهم بعدهم ، فلو كان كل امرأة منهم تلزم منزلها زمن العدة لكان ذلك من أظهر الأشياء وأبينها بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس وعائشة رضي الله عنها ، فكيف يخفى هذا عليهما وعلى غيرها من الصحابة الذين حكى أقوالهم مع استمرار العمل به استمرارا متتابعيا ، هذا من أبعد الأشياء ، ثم لو كانت السنة جارية بذلك ، لم تأت الفريضة تستأذنه صلى الله عليه وسلم أن تلحق بأهلها ، ولما أذن لها في ذلك ، ثم أمر بردها بعد ذهابها ، ولم يأمرها بأن تمكث في بيتها فلو كان ذلك أمرا مستقرا ثابتا لكان قد نسخ بإذنه لها في الحاق بأهلها ، ثم نسخ ذلك الإذن بأمرها بالتمكث في بيتها ، فيفضي إلى تغيير الحكم مرتين ، وهذا لا عهد لنا به في الشريعة في موضع متيقن .

قال الآخرون : ليس في هذا ما يوجب رد هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأكابر الصحابة بالقبول ، ونفذها عثمان رضي الله عنه وحكم بها ، ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهب سنن كثيرة من سنن الإسلام لا تعرف روايتها عنه إلا النساء ، وهذا كتاب الله ليس فيه وجوب الاعتدال في المنزل حتى تكون السنة مخالفة له ، بل غايته أن تكون بيانا لحكم سكت عنه الكتاب ، ومثل هذا لا ترد به السنن ، وهذا الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه أن ترك السنة إذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب .

وأما ترك أم المؤمنين رضي الله عنها لحديث القريفة ، فلعلم لم يبلغها ، ولو بلغها فلعلم تأولته ، ولو لم تأوله فلعلم قام عندها معارض له ، وبكل حال فالقاتلون به في تركهم تركها لهذا الحديث أحذر من التاركين له ترك أم المؤمنين له ، فبين التركين فرق عظيم .

وأما من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن مات في حياته ، فلم يأت قط أن نسمع من يعتددهن حيث شئن ، ولم يأت حين ما يخالف حكم حديث فريضة البتة ، فلا يجوز ترك السنة الثانية لأمر لا يعلم كيف كان ، ولو علم أنهن كن يعتددهن حيث شئن ، ولم يأت عنهن ما يخالف حكم فريضة ، فلعلم ذلك بجمل استقرار هذا أو ثبوته حيث تكلم الأصول برامة اللمة ، وجمد الوجوب .

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جزيع عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد : دخل رجال يوم أحد فجدله فتأولهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لما سمعوا رسول الله بالليل ، فغيب عند إحدائنا حتى إذا أصبحنا تبدلنا في بيوتنا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تمسكن عند إحدائكم ما بدا لكن ، فظفوا أرواحهم فالتزم كل امرأة إلى بيتها .

وهذا وإن كان مسلماً فالظاهر أن مجاهداً إما أن يكون سمعه من تابعي ثقة أو من صحابي ، والتابعون لم يكن الكلب معروفاً فيهم ، وهم ثاني القرون المفضلة ، وقد شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنبطوا العلم عنهم وهم غير الأمة بعدهم ، فلا يظن بهم الكلب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا الرواية عن الكذابين ، ولا سبياً العالم منهم إذا جزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية . وشهد له بالحديث فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر ونهى : فيبعد كل البعد أن يقدم على ذلك مع كون الوساطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذاباً أو مجموراً . وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم ، فكلما تأخرت القرون ساء الظن بالمراسيل ، ولم يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالجملة فليس الاعتماد على هذا المرسل وحده ، وبالله التوفيق .

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحداث المعتدة نفياً وإثباتاً .

ثبت في الصحيحين ، عن حميد بن قافع ، عن زينب بنت أبي سلمة : أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة . قالت زينب : دخلت على أم حبيبة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان . فدعت أم حبيبة رضى الله عنها بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره : فدعت به جارية ثم مدت بعارضياً ثم قالت : والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحمد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » قالت زينب : ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها ، فدعت بطيب فبست منه ، ثم قالت : والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » قالت زينب : وسمعت أمي أم سلمة رضى الله عنها تقول : « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : إن بقي توفي عنها زوجها . وقد اشتكت عينا أفكحلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، مرة أو مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول : لا . ثم قال : إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحباكن في الجاهلية ترى بالبعرة على رأس الحول . فقالت زينب : كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ، ولبست شرّ ثيابها ، ولم تحس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ، ثم توثق بدابة حمار أو شاة أو طير فتقتض به ، فقلما تقتض بشيء إلا مات ، ثم تخرج فتصلي بكرة فترمي بها ، ثم تراجع بعد ما شامت من طيب أو غيره قال مالك رحمه الله : تقتض : تلك به جلدها . وفي الصحيحين : عن أم سلمة رضى الله عنها : « أن امرأة توفي عنها زوجها . فخافوا على عينا ، فأثوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد كانت إحباكن تكون في شرّ بيتها أو في شرّ أحلاسها في بيتها حولاً فإذا مر كلب رمته ببعرة ، فخرجت ، فلا أقل من أربعة أشهر وعشر » .

وفي الصحيحين عن أم عطية رضى الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحمد المرأة على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا توب عصب ، ولا تكحل ولا تحس طيباً إلا إذا ظهرت نيسة من قسط أو أطفال » .

وفي سنن أبي داود من حديث الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب ، ولا المشقة ، ولا الخيل ، ولا تكتحل ، ولا تختضب » .

وفى سنة أيضا من حديث ابن وهب : أخبرني حمزة عن أبيه قال : سمعت المغيرة بن الصفاك يقول : « أخبرني أم حكيم بنت أسيد عن أمها : أن زوجها توفى ، وكانت تشتكى حينها فتكتحل بالحلاء » .

قال أحمد بن صالح رحمه الله : الصواب تكتحل بالحلاء ، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة رضى الله عنها ، فسألها عن كحل الحلاء فقالت : لا تكتحل به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل ، وتمسحينه بالنهار ، ثم قالت عند ذلك أم سلمة رضى الله عنها : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى أبو سلمة رضى الله عنه ، وقد جعلت على صبرا فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت : هو صبر يارسول الله ليس فيه طيب ، فقال : إنه يصب الوجه ، فلا يجعله إلا بالليل ، وتزعيه بالنهار ، ولا تمتشطى بالطيب ، ولا بالحناء فإنه خضاب ، قالت قلت : بأى شيء أمتشط يارسول الله ؟ قال : بالسدر تغلفين به رأسك » .

وقد تضمنت هذه السنة أحكاما عديدة .

أحدها : أنه لا يجوز الإحداد على الميت فوق ثلاثة أيام كاتئامن كان إلا الزوج وحده ، وتضمن الحديث الفرق بين الإحداين من وجهين :

أحدهما : من جهة الوجوب والجواز ، فإن الإحداد على الزوج واجب ، وعلى غيره جائز .

الثاني : من مقدار مدة الإحداد ، فالإحداد على الزوج عزية ، وعلى غيره رخصة ، واجتمعت الأمة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها ، إلا ما حكى عن الحسن ، والحكم بن عيينة : أما الحسن . فروى حماد بن سلمة عن حميد عنه : أن المطلقة ثلاثا ، والمتوفى عنها زوجها تكتحلان ، وتمتشان ، وتطيبان ، وتختضبان ، وتقتلان . وتصنعان ما شائتا ، وأما الحكم فذكر عنه شعبة : أن المتوفى عنها لا تمعد .

قال ابن حزم : واحتج أهل هذه المقالة ، ثم ساق من طريق الحسن بن محمد بن عبد السلام : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا محمد بن جعفر : حدثنا شعبة : حدثنا الحكم بن عيينة عن عبد الله بن شداد بن الحاد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامرأة جعفر بن أبي طالب إذا كان ثلاثة أيام فالبسى ماشئت ، أو إذا كان بعد ثلاثة أيام ، شعبة شك ، ومن طريق حماد بن سلمة : حدثنا الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد : « أن أسماء بنت عميس استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تبكى على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ، ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى » .

قالوا : وهذا ناسخ لأحاديث الإحداد لأنه بعدها ، فإن أم سلمة رضى الله عنها روت الإحداد ، وأنه صلى الله عليه وسلم أمرها به إثر موت أبي سلمة رضى الله عنه ، ولا خلاف أن موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضى الله عنهما .

وأجاب الناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع ، فإن عبد الله بن شداد بن الحاد لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه ، فكيف يقدم حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التي لا طعن فيها ، وفى الحديث الثاني الحجاج بن أرطاة ، ولا يمارض بحديثه حديث الأئمة الأئبات الذين هم فرسان الحديث .

الحكم الثاني : أن الإحداد تابع للعدة بالشهور ، أما الحامل فإذا انقضت حملها سقط وجوب الإحداد عنها اتفاقاً ، فإن لها أن تزوج وتتجمل وتطيب لزوجها ، وتزين له ما شامت .

فإن قيل : فإذا زادت مدة الحمل على أربعة أشهر وعشر ، فهل يسقط وجوب الإحداد أم يستمر إلى حين الوضع ؟ قيل : بل يستمر الإحداد إلى حين الوضع ، فإنه من توابع العدة ، ولهذا قيد بمدتها . وهو حكم من أحكام العدة ، وواجب من واجباتها ، فكان معها وجوداً وعلماً .

الحكم الثالث : أن الإحداد تستوى فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة . والحرة والأمة . والصغيرة والكبيرة ، وهذا قول الجمهور ، أحد الشافعي ومالك رحمهم الله ، إلا أن أشهب وابن نافع قالوا : لا إحداد على النامية ، ورواه أشهب عن مالك ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولا إحداد عنه على الصغيرة .

واحتج أرباب هذا القول : بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الإحداد من أحكام من يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا تدخل فيه الكافرة . ولأنها غير مكلفة بأحكام الفروع .

قالوا : وعدوله عن اللفظ العام المطلق إلى الخاص القيد بالإيمان يقتضي أن هذا من أحكام الإيمان ولو أزمه وواجباته ، فكانه قال : من التزم الإيمان فهذا من شرائعه وواجباته .

والتحقيق أن نبي حل الفعل عن المؤمنين لا يقتضي نفي حكمه عن الكفار ، ولا إثبات الحكم لهم أيضاً . وإنما يقتضي أن من التزم الإيمان وشرائعه فهذا لا يعمل . ويجب على كل حال أن يلزم الإيمان وشرائعه ، ولكن لا يلزم الشارع شرائع الإيمان إلا بعد دخوله فيه . وهذا كما لو قيل : لا يعمل لمؤمن أن يترك الصلاة والحج والزكاة . فهذا لا يدل على أن ذلك حل للكافر . وهذا كما قال في لباس الذهب : « لا ينبغي هذا للمؤمنين » فلا يدل أنه ينبغي لغيرهم ، وكذا قوله : « لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعانا » .

وسر المسألة : أن شرائع الحلال والحرام والإنجاب إنما شرعت لمن التزم أصل الإيمان . ومن لم يلتزمه وخل بينه وبين دينه . فإنه يخل بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه ، كما خل بينه وبين أصله فلم يحاكم إلينا . وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ، ولكن عثر الذين أوجبوا الإحداد على النامية أنه يتعلق به حق الزوج المسلم . وكان منه إلزامها به كأصل العدة . ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذي : ولا يتعرض لها فيها . فصار هذا كمنقوذهم مع المسلمين . فلهزم يلزمون فيها بأحكام الإسلام وإن لم يتعرض لعقودهم مع بعضهم بعضاً . ومن ينازعهم في ذلك يقولون : الإحداد حق لله تعالى . ولهذا لو انصفت هي الأولياء والمتوفى على سقوطه : بأن أوصاها بتركه لم يسقط ولزمها الإتيان به . فهو جار مجرى العبادات ، وليست النامية من أهلها ، فهذا سر المسألة .

الحكم الرابع : أن الإحداد لا يجب على الأمة ولا أم الولد إذا مات سيدهما ، لأنهما ليسا بزوجين . قال ابن المنذر : لأعلمهم يختلفون في ذلك .

فإن قيل : فهل لها أن تحيض ثلاثة أيام ؟ قيل : نعم لها ذلك ، فإن النص إنما حرم الإحداد فوق الثلاث على غير الزوج ، وواجهه أربعة أشهر وعشر على الزوج ، فنقضت الأمة وأم الولد فيمن يحل له الإحداد ، لا فيمن يحرم عليهن ، ولا فيمن يجب .

فإن قيل : فهل يجب على المعتنة من طلاق أو طء شبهة أو زنا أو استبراء إحداد ؟

قلنا : هذا هو الحكم الخامس الذى دلت عليه السنة ، أنه لا إحداد على واحدة من هؤلاء ، لأن السنة أثبتت ونفت ، فخصت بالإحداد الواجب الزوجات ، وبالحائز غيرهن على الأموات خاصة ، وما عداهما فهو داخل فى حكم التحريم على الأموات ، فمن أين لكم دخوله فى الإحداد على المطلقة البائن .

وقد قال سعيد بن المسيب وأبو عبيد وأبو ثور وأبو حنيفة رحمه الله وأصحابه والإمام أحمد رحمه الله فى إحدى الروايتين عنه . اختارها الخرق : أن البائن يجب عليها الإحداد ، وهذا بحسب القياس ، لأنها معطاة بالئن بمن نكاح ، غلظتها الإحداد كالمتوفى عنها ، لأنها اشتركا فى العدة ، واختلفا فى سببها ، ولأن العدة تحرم النكاح فحرمته دواغيب .

قالوا : ولا ريب أن الإحداد مقول المعنى . وهو أن إظهار الزينة والطيب والحلق مما يدعو المرأة إلى الرجال ، ويدعو الرجال إليها . فلا تؤمن أن تكذب فى انقضاء عدتها استعجالا للكل ، فمنعت من دواعى ذلك ، وسدت إليه الزينة ، وهذا مع أن الكذب فى عدة الوفاة يتعلم غالبا بظهور موت الزوج ، ويكون العدة أياما معدودة بخلاف عدة الطلاق ، فإنها بالأقراء وهى لا تعلم إلا من جهتها فكان الاحتياط لها أولى .

قيل : قد أنكر الله سبحانه وتعالى : (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق) وهذا يدل على أنه لا يجوز أن يحرم من الزينة إلا ما حرمه الله ورسوله . والله سبحانه قد حرم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الإحداد على المتوفى عنها مدة العدة ، وأباح رسوله الإحداد بتركها على غير الزوج ، فلا يجوز تحريم غير ما حرمه ، بل هو على أصل الإباحة . وليس الإحداد من لوازم العدة ولا توابعها . ولهذا لا يجب على المطلوعة بشبهة . ولا الزنى بها . ولا المستبرأة . ولا الرجعية اتفاقا . وهذا القياس أولى من قياسها على المتوفى عنها لما بين العديتين من القروء قدرا أوسبيا وحكما ، فلحاق عدة الأقراء بالأقراء أولى من إلحاق عدة الأقراء بعدة الوفاة . وليس المقصود من الإحداد على الزوج الميت مجرد ما ذكرتم من طلب الاستعجال ، فإن العدة فيه لم تكن بفرد العلم ببراءة الرحم ، ولهذا يجب قبل الدخول . وإنما هو من تعظيم هذا العقد . وإظهار خطره وشرفه . وأنه عند الله يمكن . فجعلت العدة حرما له . وجعل الإحداد من تمام هذا المقصود وتأكله . ومزيد الاعتناء به . حتى جعلت الزوجة أولى بفعله على زوجها من أبيها وابنها وأخيهما وسائر أقاربها ، وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه . وتأكد الفرق بينه وبين السفاح من جميع أحكامه ، ولهذا شرع فى ابتدائه إعلانه ، والإشهاد عليه . والقرب بالدلف لتحقيق المضادة بينه وبين السفاح . وشرع فى آخره واتباهه من العدة والإحداد ما لم يقترع فى غيره .

الحكم السادس : فى النكاح الذى تجتنبها الحادة . وهى التى دل عليها النص دون الآراء والأقوال التى لا دليل عليها ، وهى أربعة : أحدها : الطيب بقوله فى الحديث الصحيح : « لا تمس طيبا » ولا خلاف فى تحريمه عند من أوجب الإحداد ، ولهذا لما خرجت أم حبيبة رضى الله عنها من إحدادها على أبيها أبى سفيان دعت بطيب فمضت منه جارية . ثم مست بعاز ضيبا ، ثم ذكرت الحديث . ويدخل فى الطيب المسك واللبان والكافور والبنج واليافوخ والورد والبنفسج والياسمين والمياه المعطرة من الأدهان الطيبة . كماء الورد وماء القرنفل وما زهر النارنج ، فهذا كله طيب ، ولا يدخل فيه الزيت ولا الشبرج ولا السن . ولا تمنع من الأدهان يشفى من ذلك .

الحكم السابع : وهي ثلاثة أنواع . أحدها : الزينة في بدنها ، فيحرم عليها الخضاب والنقش والتطريش والحمرة والإسفيداج ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب . منها به على هذه الأنواع التي هي أكثر زينة منه وأعظم فتنة ، وأشد مضادة لمقصود الإحسان ، ومنها الكحل . والتي هي ثابت بالنص الصريح الصحيح .

ثم قال طائفة من أهل العلم من السلف والخلف منهم أبو محمد بن حزم : لا تكحل ولو ذهبت عيناها لا ليلا ولا نهارا ، ويساعد قولهم حديث أم سلمة رضي الله عنها المتفق عليه : « أن امرأة توفى عنها زوجها » فخانوا على عيناها . فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فما أذن فيمهل قال : لا مرتين أو ثلاثا ثم ذكر لم ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الإحساد البالغ سنة . ويصبرن على ذلك . أفلا يصبرن أربعة أشهر وعشرا ، ولا ريب أن الكحل من أبلغ الزينة . فهو كالطيب ، أو أشد منه .

وقال بعض الشافعية : للسوداء أن تكحل ، وهذا تصرف مخالف للنصوص والمعنى . وأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض . كما لا تفرق بين الطوال والقصار . ومثل هذا القياس بالرأي الفاسد الذي اشتهر تكبير السلف له وذمهم إياه .

وأما جمهور العلماء كمالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهم رحمهم الله فقالوا : « إن اضطرت إلى الكحل بالإمحاء لازية » ، فلها أن تكحل به ليلا وتسمعه نهارا . وحبهم حديث أم سلمة المتقدم رضي الله عنها فلما قالت في كحل الجلاء : « لا تكحل إلا لما لا بد منه » يشد عليك فتكحلين بالليل وتضليه بالنهار » ومن حبهم حديث أم سلمة رضي الله عنها الآخر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وقد جعلت عليها صبرا . فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت : صبر يارسول الله ليس فيه طيب ، فقال : إنه يشب الوجه . فقال : لا تجعليه إلا بالليل . وتزعيه بالنهار » وهذا حديث واحد فرقه الرواة . وأدخل مالك هذا القدر منه في موطنه بلاغا ، وذكر أبو عمر في التهيد له طرقا يشد بعضها بعضها . ويكنى احتجاج مالك به وأدخله أهل السنن في كتبهم . واحتج به الأئمة . وأقل درجاته أن يكون حسنا . ولكن حديثها هنا مخالف في الظاهر لحديثها المسند المتفق عليه . فإنه يدل على أن المتوفى عنها لا تكحل بحال . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمشتكية عينا في الكحل لا ليلا ولا نهارا . ولا من ضرورة ولا غيرها . وقال : « لا مرتين أو ثلاثا » ولم يقل إلا أن تضطر .

وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة عبيد أنها اشتكت عيناها وهي حادة على زوجها عبد الله بن عمر ، فلم تكحل حتى كادت عيناها تروصان ، قال أبو عمر : وهذا عندي وإن كان ظاهرا مخالفا لحديثها الآخر لما فيه من إراحته بالليل ، وقرره في الحديث الآخر : « لا مرتين أو ثلاثا » على الإطلاق . أن ترتيب الحديثين وانما أعلم على أن الشكاية التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا » لم تبلغ والله أعلم منها مبلغا لا بد لها فيه من الكحل ، فلذلك نهاها . ولو كانت محتاجة مضطرة تخاف فذهب بصرها لأباحت لها ذلك كما فعل بالنبي قال لها : « افعليه بالليل » واسمعه بالنهار » والنظر يشهد لهذا التأويل ، لأن الضرورات تنقل المحظورات إلى حال المباح في الأصول ، ولهذا جعل مالك فتوى أم سلمة رضي الله عنها تفسيراً للحديث المسند في الكحل ، لأن أم سلمة رضي الله عنها روت ، وما كانت لتخالفه إذا صح عندها ، وهي أعلم بتأويله ومخرجه . والنظر يشهد لذلك ،

لأنه المضطر إلى شيء لا يحكم له بحكم المرفه المزين بالزينة ، وليس الدواء والتداوى من الزينة في شيء ، وإنما نهيت الحادة عن الزينة لأعن التداوى ، وأم سلمة رضى الله عنها أعلم بما روت مع صحتها في النظر ، وعليه أهل الحققة وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله ، وأكثر الفقهاء .

وقد ذكر مالك رحمه الله في موطنه : أنه بلغه عن سلم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها : إنها إذا خشيت على بصرها من رمد بعينها أو شكوى أصابها أنها تكتحل : وتتداوى بالكحل وإن كان فيه طيب .

قال أبو عمر : لأن القصد إلى التداوى لا إلى التطيب ، والأعمال بالنيات .

وقال الشافعي رحمه الله : الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب ، وهو كحل الجلاء ، فأذنت أم سامة رضى الله عنها للمرأة بالليل حيث لا ترى ، وتمسحه بالتهار حيث يرى ، وكذلك ما أشبهه .

وقال أبو محمد بن قدامة في المغني : إنما تمنع الحادة من الكحل بالإعمد ، لأنه يحصل به الزينة ، فأما الكحل بالتوتيا والعزروت ونحوهما فلا بأس به ، لأنه لازمة فيه بل يقيح العين ويزيدها مرها ، قال : ولا تمنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنها ، لأنه إنما تمنع منه في الوجه لأنه يصفره فيشبه الخضاب ، فلهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه يشب الوجه » .

قال : ولا تمنع من تقليم الأظفار ، وتنف الإبط ، وحلق الشعر المندوب إلى حلقه ، ولا من الاغتسال بالسدر والامتشاط به لحديث أم سلمة رضى الله عنها ، ولأنه يراد للتنظيف ، لا للتطيب .

وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري في مسأله : وقيل لأبي عبد الله : المتوفى عنها تكتحل بالإعمد ؟ قال : لا ؛ ولكن إن أرادت اكحتل بالصبر إذا خافت على عينها ، واشتكت شكوى شديدة .

النوع الثاني : زينة الثياب . فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم . وما هو أولى بالمنع منه : وما هو مثله ، وقد صرح عنه أنه قال : « ولا تلبس ثوبا مصبوغا » وهذا يعم المصفر والمزعر ، وسائر المصبوغ بالأحمر والأصفر والأخضر والأزرق الصافي ، وكل ما يصبغ لتحسين والزين ، وفي اللفظ الآخر : « ولا تلبس المصفر من الثياب ولا المشق » وهاتان نوعان :

أحدهما : مأخوذ فيه ، وهو مانسج من الثياب على وجهه ، ولم يدخل فيه صبغ من خز أو قر أو قطن أو كان أو صوف أو وبر أو شعر أو صبغ غزله ونسج مع غيره كالبرود .

والثاني : مالا يراد بصبغه الزينة مثل السواد ، وما صبغ لتقحيح أو ليستر الوسخ ، فهذا لا يمنع منه .

قال الشافعي رحمه الله : في الثياب زيتان : أحدهما : جمال الثياب على اللابسين والسرة العورة ، فالثياب زينة لمن يلبسها . وإنما نهيت الحادة عن زينة بدنها ولم تنه عن ستر عورتها ، فلا بأس أن تلبس كل ثوب من البياض . لأن البياض ليس مزينا ، وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ، ولم يدخل عليه صبغ من خز وغيره . وكذلك كل صبغ لم يرد به الزين . بل السواد ، وما صبغ لتقحيح ، أو ليقى الوسخ عنه ، فأما ما كان من زينة أو وشى في ثوبه أو غيره فلا تلبسه الحادة ، وذلك لكل حرة أو أمة ، وكبيرة وصغيرة . مسلمة أو ضمية . انتهى كلامه .

قال أبو عمر : وقول الشافعي رحمه الله في هذا الباب بخلاف قول مالك رحمه الله . وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا تلبس ثوب عصب ولا خز وإن لم يكن مصبوغا إذا أردت به الزينة ، وإن لم ترد بلبس الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس أن تلبسه ، وإذا اشتكت عنها اكتسحت بالأسود وغيره ، وإن لم تشتك عنها لم تكحل .

وأما الإمام أحمد رحمه الله فقال في رواية أبي طالب : ولا تزين المعتلة . ولا تطيب بشيء من الطيب . ولا تكحل بكحل زينة ، وتدهن بدهن ليس فيه طيب ، ولا تقرب مسكا ولا زعفرانا للطيب . والمطلقة واحدة أو اثنتين تزين وتتشوف لعله أن يرجعها .

وقال أبو داود في مسأله : سمعت أحمد قال : المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثا ، والحرة يجتنبن الطيب والزينة .

وقال حرب في مسأله : سألت أحمد رحمه الله قلت : المتوفى عنها زوجها والمطلقة هل تلبسان البرد ليس بخير ؟ فقال : لا تطيب المتوفى عنها ، ولا تزين بزينة ، وشدة في الطيب إلا أن يكون قليلا عند طهرها . ثم قال : وشبهت المطلقة ثلاثا بالمتوفى عنها لأنه ليس لزوجها عليها رجعة .

ثم ساق حرب بإسناده إلى أم سلمة رضى الله عنها قال : المتوفى عنها لا تلبس المصفر من الثياب ولا تخضب ولا تكحل ولا تطيب ولا تمتشط بطيب .

وقال إبراهيم بن هاني النيسابوري في مسأله : سألت أبا عبد الله عن المرأة تنقب في عتباتها ؟ قال : لا بأس به ، وإنما كره للمتوفى عنها زوجها أن تزين .

وقال أبو عبد الله : كل دهن فيه طيب فلا تدنه به .

فقد دار كلام الإمام أحمد والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله على أن الممنوع منه من الثياب ما كان من لباس الزينة من أي نوع كان ، وهذا هو الصواب قطعاً ، فإن المعنى الذي منعت من المصفر والمنشق لأجل ما مفهوم ، والتي صلب الله عليه وسلم خصه بالذكر مع المصبوغ تنبيها على ما هو مثله وأولى بالمنع ، فإذا كان الأبيض والبرود المحررة الرفيعة الغالية الأثمان مما يزداد بالزينة لارتفاعهما ، وتناهى جوفتهما كان أولى بالمنع من الثوب المصبوغ ، وكل من عقل عن الله ورسوله لم يسترب في ذلك ، لا كما قال أبو محمد بن حزم : إنها تجتنب الثياب المصبغة فقط ، ومباح لها أن تلبس بعد ما شامت من حرير أبيض وأصفر من لونه الذي لم يصبغ وصوف البحر الذي هو لونه وغير ذلك . ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب ، والحلى كله من الذهب والفضة والجواهر والياقوت والزمرد وغير ذلك ، فهي حسة أشياء تجتنبها فقط : وهي الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ، ولو ذهبت عيناها لا ليلا ولا نهارا . وتجتنب فرضا كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس والجسد أو على شيء منه ، سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة وغير ذلك ، إلا العصب وحده ، ومن ثياب موشاة تعمل في الخين فهو مباح لها ، وتجتنب أيضا فرضا الخضاب كله جملة : وتجتنب الامتشاط حاشا التسريح بالمنشط فقط ، فهو حلال لها . وتجتنب أيضا فرضا الطيب كله ، ولا تقرب شيئا حاشا شيئا من قسط أو أطفال عند طهرها ، فقط فهذه الخمسة التي ذكرها حكينا كلامه فيها بنصه .

وليس بمعيب منه تحريم لبس ثوب أسود عليها ليس من الزينة في شيء ، وإباحة ثوب بنقد ذهب ولؤلؤا وجوهر ، ولا تحريم المصبوغ الغليظ الحمل الوسخ ، وإباحة الحرير الذي يأخذ بالعين حسه وبهاؤه ورواؤه . إنما العجب منه أن يقول هذا دين الله في نفس الأمر : وأنه لا يعمل لأحد خلافة . وأصعب من هذا إقناعه

على خلاف الحديث الصحيح، في نبيه صلى الله عليه وسلم عن لباس الخلق. وأحسب من هذا أنه ذكر الخبر بذلك، ثم قال: ولا يصح ذلك لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان وهو ضعيف، ولو صح لقلتنا به، فقد نال إبراهيم بن طهمان من أبي محمد بن حزم، وهو من الحفاظ الأثبات الثقات الذين اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثه، واتفق أصحاب الصحيح وفيهم الشيوخ على الاحتجاج بحديثه، وشهد له الأئمة بالثقة والصدق، ولم يحفظ عن أحد منهم فيه جرح ولا خلش، ولا يحفظ عن أحد من الحديثين قط تعليل لحديث رواه ولا تضعيفه به.

وقرئ على شيخنا أبي الحجاج المافظ في التهذيب وأنا أسمع قال إبراهيم بن طهمان بن سعيد الخراساني أبو سعيد المروزي ولد بهراة، وسكن بيسابور، وقدم بغداد وحدث بها، ثم سكن بمكة حتى مات بها، ثم ذكر عن روى ومن روى عنه، ثم قال: قال نوح بن عمرو بن المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك: صحيح الحديث، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وأبو حاتم: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين: لا بأس به، وكذلك قال المجلي. وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال عمر بن سعيد الدارمي: كان ثقة في الحديث، ثم لم تزل الأئمة يشهدون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه. وقال أبو داود ثقة، وقال إسماعيل بن راهويي: كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع، ما كان يخرسان أكثر حديثاً منه، وهو ثقة، وروى له الجماعة، وقال يحيى بن أكثم القاضي: كان من أنبل من حدثت بخرسان والعراق والحجاز، وأوثقهم وأوسعهم علماً. وقال السعدي: سمعت مالك بن سليمان يقول: مات إبراهيم بن طهمان سنة ثمان وستين ومائة بمكة، ولم يخلف مثله.

وقد أفنى الصحابة رضي الله عنهم بما هو مطابق لهذه النصوص، وكاشف عن معناها ومقصودها. فصح عن ابن عمر أنه قال: «لا تكحل، ولا تطيب، ولا تختضب، ولا تلبس المعصر، ولا ثوبا مصبوغا إلا بردا، ولا تزين بجمل» ولا تلبس شيئا تريد به الزينة، ولا تكحل يكحل تريد به الزينة إلا إذا تشكى عينها. وصح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «لا تمس المتوفى هنا طيبا، ولا تختضب، ولا تكحل، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب تتجلبب به». وصح عن أم عطية: «لا تلبس الثياب المصبغة إلا المصب، ولا تمس طيبا إلا أدنى الطيب بالقسط والأظفار ولا تكحل يكحل زينة».

وصح عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «تجذب الطيب والزينة».

وصح عن أم سلمة رضي الله عنها: «لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئا، ولا تكحل ولا تلبس حليا، ولا تختضب، ولا تطيب».

وقالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «لا تلبس معصرا، ولا تقرب طيبا، ولا تكحل، ولا تلبس حليا، ولا تلبس إن شامت ثياب المصب».

وأما الثياب فقال الحرق في عنصره: وتجذب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب، والزينة، والبيوترة في غير منزلها، والكحل بالأمجد، والثياب، ولم أجدها نصا عن أحد.

وقد قال إسماعيل بن هانئ في مسائله: سألت أبا عبد الله عن المرأة تتجذب في حديثها أو تدهن في حديثها؟ قال:

لا بأس به ، وإنما كره المتوفى عنها زوجها أن تزني ، ولكن قد قال أبو داود في مسأله من أحدرجه الله : المتوفى عنها زوجها ، والمطلقة ثلاثا ، والحرة تحتجب الطيب والزينة ، فجعل المتوفى عنها بمنزلة الحرة فيما تحتجب . فظاهر هـا أنهما تحتبان الثياب ، ففعل أبا القاسم أنعلمن نصه جدا والله أعلم . وبهذا علقه أبو محمد في المغنى فقال : فصل الثالث فيما تحتجب الحادة الثياب ، وما في معناه مثل البرقع ونحوه ، لأن المعتدة بمسببة بالحرق المحرمة تمتنع من ذلك ، وإذا احتاجت إلى سر وجهها ، سدلّت عليه كما تفعل الحرة .

فإن قيل : فما تقولون في العوب إذا صبغ غزله ، ثم نسج هل لها لبسه ؟ قيل : فيه وجهان : وهما أحدهما في المغنى : أحدهما يحرم لبسه ، لأنه أحسن وأرفع ، ولأنه مصبوغ للجن ، فأشبهه ما صبغ بعد نسجه ، والثاني لا يحرم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة رضي الله عنها : « لا تأتوب عصب وهو ما صبغ غزله قبل نسجه » ذكره القاضي .

قال الشيخ : والأول أصح ، وأما العصب فالصحيح أنه نبت يصبغ به الثياب . قال المذهب : الورس والعصب نبتان باليمن لا يبتان إلا به ، فأرخص النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب ، لأنه في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالأحمر والأصفر ، فلا معنى لتجوز لبسه مع حصول الزينة بصيفه كحصولها بما صبغ بعد نسجه ، والله أعلم .

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء

ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس ، فلقى عدوا ، فقاتلوهم فظفروا عليهم ، وأصابوا أسبايا ، فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعرجون من غشائهن من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عز وجل في ذلك : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن » . وفي صحيحه أيضا : من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة عجيج على باب فسطاط ، فقال : لعله أن يلم بها . فقالوا : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد هممت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره ، كيف يورثه ، وهو لا يمل له . كيف يستخدمه وهو لا يمل له » . وفي الترمذى من حديث عراب بن سارية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضمن ماني بطونهن » .

وفي المسند وسنن أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبايا أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضتها » . وفي الترمذى من حديث ربيعة بن ثابت رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمسق ماءه ولد غيره » ، قال الترمذى : حديث حسن . ولأن داود من حديثه أيضا : « لا يمل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها » .

وأما قوله : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمسك امرأة ثيبا من السبايا حتى تحيض » .

وذكر البخاري في صحيحه عن ابن عمر : « إذا وهبت الوليدة التي توطأ أويمت أو عتقت فلست براء بحیضة ، ولا تستبرأ العنواء . »

وذكر عبد الرزاق عن معمر بن طلوس : « أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في بعض مغازيه : لا يقعن رجل على حامل ولا حائل حتى تحيض . »

وذكر سفیان الثوري عن زكريا عن الشعبي قال : « أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقعوا على حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض . »

فتضمنت هذه السنن أحكاما عديدة :

أحدها : أنه لا يجوز وطء المسبية حتى يعلم براءة رحمها ، فإن كانت حاملا فهو وضع حملها ، وإن كانت حائلا فإن تحيض حيضة ، فإن لم تكن من ذوات الحيض فلا نص فيها . واختلف فيها وفي البكر ، وفي التي يعلم براءة رحمها ، بأن حاضت عند البائع ، ثم باعها عقيب الحيض ولم يظاها ولم يفرجها عن ملكه ، أو كانت عند امرأة وهي مصونة فانتقلت عنها إلى رجل ، فأوجب للشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله : الاستبراء في ذلك كله أخذًا بعموم الأحاديث ، واعتبارا بالمدة حيث تجب مع العلم ببراءة الرحم ، واحتجاجا بآثار الصحابة كما ذكره عبد الرزاق : حدثنا ابن جريج قال : قال عطاء : « تناول ثلاثين التجار جارية فولدت ، فدعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه القافة ، فألقوا ولدها بأحدهم ، ثم قال عمر رضي الله عنه : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتر بص بها حتى تحيض ، فإن كانت لم تحض فليتر بص بها خمسا وأربعين ليلة . »

قالوا : وقد أوجب الله العدة على من ينسئ من الحيض ، وعلى من لم تبلغ سن الحيض ، وجعلها ثلاثة أشهر ، والاستبراء عدة الأمة ، فيجب على الآيسة ، ومن لم تبلغ سن الحيض .

وقال آخرون : المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم ، بحيث يتقن المسالك ببراءة رحم الأمة فله وطؤها ولا استبراء عليه . كما رواه عبد الله بن زريق عن معمر بن أبيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « إذا كانت الأمة عنفراء لم يستبرأ إن شاء » وذكره البخاري في صحيحه عنه .

وذكر حماد بن سلمة : حدثنا علي بن زيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال : « وقعت في سهمي جارية يوم جلواء كأن عنتها ليريق ففصة ، قال ابن عمر : فما ملكك نفسي أن جعلت أقبليها . والناس ينظرون » ومذهب مالك إلى هذا يرجع ، وهالك قاعدته وفروعه .

قال أبو عبد الله اللزقي : وقد علقا قعدة لباب الاستبراء فنذكرها بلفظها : والقول الجامع : في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء ، وكل من غلب على الظن كونها حاملا أو شك في حملها ، أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها ، وكل من غلب الظن ببراءة رحمها ، لكنه مع الظن الغالب يجوز حصوله فإن المذهب على قولين : ثبوت الاستبراء وسقوطه . ثم خرج على ذلك الفروع المختلفة فيها كاستبراء الصغيرة التي تطيق الوطء والآيسة ، وفيه روايتان عن مالك . قال صاحب الجواهر : ويحب في الصغيرة إذا كانت ممن قارب من الحمل كينت ثلاث عشرة أو أربع عشرة ، وفي إيجاب الاستبراء إذا كانت ممن تطيق الوطء ، ولا يعمل مثلها كينت تسع وعشر ، روايتان أثبت في رواية ابن القاسم ، وقناه في رواية ابن عبد الحكم ، وإن كانت ممن لا يطيق الوطء فلا استبراء فيها .

قال : ويحب الاستبراء فيمن جلوزت سن الحيض ولم تبلغ سن الآيسة مثل ابنة الأربعين والخمسين ،

وأما التي تحدثت عن الخيفين ويشت عنه ، فهل يجب فيها الاستبراء أو لا يجب ؟ روايتان لابن القاسم ، وابن عبد الحكم ، قال المازني : وجه استبراء الصغيرة التي تطيق الوطء والآية أنه يمكن فيها الحمل على التدوير أو لحماية البرية ، لئلا تدعى في مواضع الإمكان أن لا إمكان .

قال : ومن ذلك استبراء الأمة خوفاً أن تكون زنت ، وهو المعبر عنه بالاستبراء لسوء الظن ، وفيه قولان ، والثني لأشهب :

قال : ومن ذلك استبراء الأمة للرخش فيه قولان الغالب عدم وطء السادات لمن ، وإن كان يقع في النادر . ومن ذلك استبراء من باعها عجب أو امرأة أو ذو عرم ، ففي وجوبه روايتان عن مالك ، ومن ذلك استبراء المكاتب إذا كانت تتصرف ثم عجزت ، فرجعت إلى سيدها ، فابن القاسم يثبت الاستبراء ، وأشهب ينفيه ، ومن ذلك استبراء البكر . قال أبو الحسن النخعي : هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب ، وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله : هو واجب ، ومن ذلك إذا استبرأ البالغ الأمة وعلم المشتري أنه قد استبرأها فإنه يجزى استبراء البالغ عن استبراء المشتري . ومن ذلك إذا أودعه أمة فحاضت عند المودع حيضة ثم استبرأها لم يمتنع إلى استبراء ثان ، وأجوزت تلك الحيضة عن استبرائها . ، وهذا بشرط أن لا يخرج ، ولا يكون سيدها يدخل عليها ، ومن ذلك أن يشتريها من زوجته أو ولد له صغير في عياله . وقد حاضت عند البالغ ، فابن القاسم يقول : إن كانت لا تخرج أجزأه ذلك ، وأشهب يقول : إن كان مع المشتري في دار وهو الذائب عنها ، والنظر في أمرها أجزأه ذلك . سواء كانت تخرج أو لا تخرج . ومن ذلك إن كان سيد الأمة غائبا . فعين قدم استبرأها منه رجل قبل أن تخرج ، أو خرجت وهي حائض فاستبرأها قبل أن تطهر فلا استبراء عليه ، ومن ذلك إذا بيعت وهي حائض في أول حيضها ، فالمشهور من منعه أن ذلك يكون استبرأها لا يحتاج إلى حيضة مستأنفة ، ومن ذلك الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية ، وهي تحت يد المشتري منها ، وقد حاضت في يده فلا استبراء عليه ، وهذه الفروع كلها من منعه تنبيهك عن مأخذه في الاستبراء . وأنه إنما يجب حيث لا يعلم ولا يظن براءة الرحم . فإن علمت أو ظنت فلا استبراء .

وقد قال أبو العباس ابن سريج . والعباس بن تيمية : إنه لا يجب استبراء أولئك ، كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما . ويقولون نقول . وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام في وجوب استبراء كل من تجدد له عليها ملك على أي حالة كانت ، وإنما نهى عن وطء السبايا حتى تضع حواملهن ، ويحيض حواملهن . فإن قيل : فعمومه يقتضي تحريم وطء أبكارهن قبل الاستبراء كما يمتنع وطء الثيب . قيل : نعم . وغايته أنه عموم أو إطلاق ظهر القصد منه فيخص أو يقيد عند انتفاء موجب الاستبراء ، ويخص أيضا بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث رويغ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيبا من السبايا حتى يحيض » ويخص أيضا بمنع الصالح ، ولا يعلم له مخالف ، وفي صحيح البخاري من حديث بريدة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه إلى خالد بنس ليقبض الخمس ، فاصطلى على منها صبية فأصبح وقد اغتسل ، فقالت خالد : أما ترى إلى هذا » وفي رواية : « فقال خالد لبريدة ألا ترى ما صنع هذا ؟ قال : بريد توكت أبغض عليا رضي الله عنه ، فلما قلعتنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال : يا بريدة أبغض عليا ؟ قلت : نعم . قال : لا تبغضه ، فإن له في الخمس أكثر من ذلك » .

فهذه الجارية إما أن تكون بكرًا فلم ير على كرم الله وجهه وجوب استيراثها ، وإما أن تكون في آخر حَيْضها فاحتج بالحَيْضَةِ قَبْلَ تَحْلُكِهَا ، وبكل حال فلا بد أن يكون تحقق البراءة ورحمها بحيث أغناه عن الاستبراء ، فإذا تأملت قول النبي صلى الله عليه وسلم حق التأمل وجدت قوله : « ولا توطأ حامل حتى تضع » ، ولا غير ذات حل حتى تحيض » ظهر منه أن المراد بنفوذ الحمل من يجوز أن تكون حاملاً ، وأن لا تكون فيمَسك عن وطئها مخافة الحمل ، لأنه لا علم له بما اشتمل عليه رحمها ، وهذا قاله في المسيات لعدم علم السابى بالحمل .

وعلى هذا فكل من ملك أمة لا يعلم حالها قبل الملك هل اشتمل رحمها على حل أم لا ؟ لم يطأها حتى يستبرئها بحَيْضَةٍ ، هذا أمر معقول ، وليس يتعد محض لا معنى له ، فلا معنى لاستبراء العنراء والصغيرة التي لا يعمل مثلها ، ولقي استبرائها من امرأتها وهي في بيته لا تخرج أصلاً . ونحوها ممن يعلم براءة رحمها ، فكل ذلك إذا زنت المرأة وأرادت أن تزوج استبرأها بحَيْضَةٍ ثم تزوجت ، وكل ذلك إذا زنت وهي مزوجة أسك عنها زوجها حتى تحيض حَيْضَةً . وكل ذلك أم الولد إذا مات عنها سلبها اعتدلت بحَيْضَةٍ .

قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي كرم عدة أم الولد إذا توفى عنها مولاهما أو اعتقها ؟ قال : عدتها حَيْضَةً . وإنما هي أمة في كل أحوالها . وإن جنت فعل سببها قبيحتها ، وإن جنى عليها فعل الجاني مانع من قبيحتها ، وإن ماتت فترك من شيء فليسبها . وإن أصابت حداً فعد أمة ، وإن زوجها سببها فماتت فهم بمنزلتها يعتقون بعقوبتها ، ويرثون برقتها .

وقد اختلف الناس في عدتها . فقال بعض الناس : أربعة أشهر وعشر . فهذه عدة الحرة ، وهذه عدة أمة خرجت من الرق إلى الحرية ، فيأزم من قال : أربعة أشهر وعشر أن يورثها ، وأن يحل حكمها أحكام الحرة . لأنه قد أقامها في العدة مقام الحرة .

وقال بعض الناس : عدتها ثلاث حَيْضٍ ، وهذا قول ليس له وجه ، وإنما تعدت ثلاث حَيْضٍ المطلقة ، وليست هي بمطلقة ولا حرة . وإنما ذكر الله العدة فقال : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) وليست أم الولد بحرة ولا زوجة . فتعد بأربعة أشهر وعشر . قال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وإنما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرية ، وهذا لفظ أحمد رحمه الله ، وكل ذلك قال في رواية صالح : تعد أم الولد إذا توفى عنها مولاهما أو اعتقها حَيْضَةً . وإنما هي أمة في كل أحوالها ، وقال في رواية محمد بن العباس : عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر إذا توفى عنها سببها .

وقال الشيخ في المعنى : وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة عن أحمد : أنها تعدت بشهرين وخمسة أيام . قال : ولم أجد هذه الرواية عن أحمد رحمه الله في الجامع ، ولا أظنها صحيحة عن أحمد رحمه الله . وروى ذلك عن عطاء وطاوس وقائدة . لأنها حين الموت أمة ، فكانت عدتها عدة الأمة ، كما لو مات رجل عن زوجته الأمة فتعت بعد موته . فليست هذه رواية إسحاق بن منصور عن أحمد رحمه الله .

قال أبو بكر عبد العزيز : في زاد للسافر باب القول في عدة أم الولد من الطلاق والوفاء ، قال أبو عبد الله في رواية ابن القاسم : إذا مات السيد وهي عند زوج فلا عدة عليها . كيف تعدت وهي مع زوجها ؟ وقال في رواية مهنا : إذا اعتق أم الولد فلا تزوج أنصها حتى تخرج من عدتها . وقال في رواية إسحاق بن منصور : وعدة أم الولد عدة الأمة في الوفاة والطلاق والفرقة انتهى كلامه .

وحجة من قال عنها أربعة أشهر وعشر : ما رواه أبو داود عن عمرو بن العاص رضى الله عنه أنه قال :
« لا تقصدوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : علة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر » .
وهذا قول السعديين ومحمد بن سيرين ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهري والأوزاعي
وإسحاق . قالوا : لأنها حرة تعتد للوفاة ، فكانت عنها أربعة أشهر وعشر كالزوجة الحرة .
وقال عطاء والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله : « تعتد بثلاث حيض » .

وحكى عن علي وابن مسعود رضى الله عنهما قالوا : « لأنها لا بد لها من علة وليست زوجة فتدخل في
آية الأزواج المتوفى عنهن . ولا أمة فتدخل تحت نصوص استبراء الإمام بحيضة ، فهي أشبه شيء بالملقة
فتعتد بثلاثة أقراء » .

والصواب من هذه الأقوال : أنها تستبرئ بحيضة . وهو قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وعائشة
رضي الله عنها ، وعبد الله بن عمر رضى الله عنه ، والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وأبي قلابة ومكحول
ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله في أشهر الروايات عنه . وقول أبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر .
إِنَّ هذا إنما هو مجرد الاستبراء لزوال الملك عن الرقية ، فكان حيضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراءات
المتعقات والملوكات والمسيبات .

وأما حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه . فقال ابن المنذر : ضعف أحمد رحمه الله وأبو عبيد حديث
عمرو بن العاص .

وقال محمد بن موسى : سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال : لا يصح . وقال الميموني :
رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ، ثم قال : أين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذا . وقال : أربعة أشهر وعشر - إنما هي علة الحرة من النكاح ، وإنما هي أمة عرجت من الرق إلى الحرية ،
ويلزم من قال بهذا أن يورثها . وليس لمن قال : تعتد ثلاث حيض وجه : إنما تعتد بذلك المطلقة . انتهى كلامه .

وقال المنزوي : في إسناده حديث عمرو ومطر بن طهمان أبو رجاء الوراق ، وقد ضعفه غير واحد
وأخبرنا شيخنا أبو الحجاج الحافظ في كتاب التهذيب قال أبو طالب : سألت أحمد بن حنبل عن مطر الوراق
قال : كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن مطر
الوراق قال : كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بأبي أبي ليلى في سوء الحفظ : قال عبد الله :
سألت أبي عنه فقال : ما أقرب من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة ، وقال مطر في عطاء : ضعيف الحديث : قال
عبد الله : قلت ليحيى بن معين : مطر الوراق ؟ قال : ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح ، وقال النسائي
ليس بالقوي ، وبعد فهو ثقة ، قال أبو حاتم الرازي : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ،
واحتج به مسلم ، فلا وجه لضعف الحديث به .

ولإمالة الحديث أنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضى الله عنه ولم يسمع منه . قاله
الدارقطني ، وله علة أخرى وهي أنه موقوف لم يقل لا تلبسوا علينا سنة نبينا ، قال الدارقطني : والصواب
لا تلبسوا علينا ديننا موقوف ، وله علة أخرى وهو اضطراب الحديث واختلافه عن عمرو ، على ثلاثة أوجه :
أحدها هذا ، والثاني : علة أم الولد علة الحرة ، والثالث : عنها إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر ،

فإذا أحقت فمئتها ثلاث حيض ، والأطويل الثلاثة عنه ذكرها البيهقي . قال الإمام أحمد رحمه الله : هذا حديث منكر حكاه البيهقي عنه .

وقد روى غلاس عن علي كرم الله وجهه مثل رواية قبيصة عن عمرو : « إن عذة أم الولد أربعة أشهر وعشر » .

ولكن غلاس بن عمرو قد تكلم في حديثه . فقال أيوب : لا يروى عنه ، فإنه صنف ، وكان مغيرة لا يعأ بحديثه . وقال أحمد : روايته عن علي كرم الله وجهه يقال : إنه كتاب ، وقال البيهقي : روايات غلاس عن علي ضعيفة عند أهل العلم بالحديث فقال : هي من صحيفة ، ومع ذلك فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر في أم الولد يتوفى عناسيدها قال : « تمتد بحضة » فإن ثبت عن علي وعمر رضي الله عنهما ما روى عنهما فهي مسألة نزاع بين الصحابة والدليل هو الحاكم ، وليس مع من جعلها أربعة أشهر وعشرا إلا التعلق بمعوم المعنى . إذ لم يكن معهم لفظ عام ، ولكن شرط عموم المعنى تساوى الأفراد في المعنى الذي ثبت الحكم لأجابه ، فأبطل ذلك لا يتحقق الإلحاق .

والذين ألحقوا أم الولد بالزوجة رأوا أن الشبه الذي بين أم الولد والزوجة أقوى من الشبه الذي بينها وبين الأمة من جهة أنها بالموت صارت حرة ، فلزمها العدة مع حريتها بخلاف الأمة ، ولأن المعنى الذي جعلته له عدة الزوجة أربعة أشهر وعشر موجود في أم الولد ، وهو أدنى الأوقات الذي يتقن فيها خلق الولد ، وهذا لا يفرق الحال فيه بين الزوجة وأم الولد . والشريعة لا تفرق بين مثائلين .

ومنازعهم يقولون : أم الولد أحكامها أحكام الإمامة لا أحكام الزوجات ، ولهذا لم تدخل في قوله : (ولكم نصف مترك أزواجكم) وغيرها فكيف تدخل في قوله : (والذين يتوفون منكم ويلبرون أزواجاً) قالوا : والعدة لم تجعل أربعة أشهر وعشرا لأجل مجرد برائة الرحم . فلأنها تجب على من يقن برائة زوجها . وتجب قبل الدخول والخلوة ، فهي من حرم عقد النكاح وتماهه . وأما استبراء الأمة فالمقصود منه العلم ببرائة زوجها ، وهذا يكفى فيه حضة . ولهذا لم يجعل استبرائها ثلاثة قروء كما جعلت عدة الحرة كذلك تطويلها لزمان الرجعة ونظرا للزوج ، وهذا المعنى مقصود في المستبرأة ، فلانص يقتضى إلحاقها بالزوجات ، فأولى الأمور بها أن يشرع لها ما شرعه صاحب الشرع في المسبيات والمملوكات ، ولا تتمدها وبالله التوفيق .

الحكم الثاني : أنه لا يحصل الاستبراء بظهر البتة ، بل لابد من حيضة ، وهذا قول الجمهور ، وهو الصواب .

وقال أصحاب مالك والشافعي رحمهما الله في قول له : يحصل بظهر كامل ، ومتى طلعت في الحيضة تم استبرأوا بناء على قولهما إن الأقراء الأطهار ، ولكن يرد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة » .

وقال دويقي بن ثابت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ جارية من السبي حتى يستبرأ بحضة » رواه الإمام أحمد رحمه الله ، وعنده فيه ثلاثة ألفاظ . الثاني : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا توطأ الأمة حتى تحيض ، وعن الجبالي حتى تضع » . الثالث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكحن ثيبا من السبايا حتى تحيض » .

ملحق الحلق في ذلك كله بالحیض وحده لا بالطهر ، فلا يجوز إلغاء ما اعتبره واعتبار ما ألفاه ، ولا تحويل على ما عايناه نفيه . وهو مقتضى القياس المحض ، فإن الواجب هو الاستبراء ، والذي يدل على البراءة هو الحيض . فأما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة . فلا يجوز أن يعرّف في الاستبراء على ما لا دلالة له فيه عليه دون ما يدل عليه ، ويتأوّم على هذا أن الأقراء هي الأظهار بناء على الخلاف للخلاف وليس بحجة ولا شبهة ، ثم لم يمكنهم بناء هذا على ذلك حتى خالفوه فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قرماً ، ولم يجعلوا طهر المستبراء الذي تجدد عليها الملك فيه أو مات سيدها فيه قرماً ، وحتى خالفوا الحديث أيضاً كما تبين : وحتى خالفوا المعنى كما بيناه : ولم يمكنهم هذا البناء إلا بعد هذه الأنواع الثلاثة من المخالفة . وغاية ما قالوا : أن بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة ، فيقال لم فكيف يكون الاحتياط حينئذ على بعض الحيضة وليس ذلك قرماً عند أحد ؟ .

فإن قالوا : هو اعتماد على بعض حيضة وطهر ، قلنا : هذا قول ثالث في معنى القرء ولا يعرف . وهو أن تكون حقيقته مركبة من حيض وطهر . فإن قالوا : بل هو اسم للطهر بشرط الحيض ، فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط ، قلنا : هذا إنما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقرء ، فأما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا . الحكم الثالث : أنه لا يحصل ببعض حيضة في يد المشتري اكتنى بها . قال صاحب الجواهر : فإن بيعت الأمة في آخر أيام حيضها لم يكن مابقي من أيام حيضها استبراء لها من غير خلاف ، وإن بيعت وهي في أول حيضتها ، فالشهور من المذهب أن ذلك يكون استبراء لها .

وقد احتج من نازع مالك رحمه الله تعالى بهذا الحديث . فإنه علق الحل بحيضة فلا بد من تمامها . ولا دليل فيه على بطلان قوله ، فإنه لا بد من الحيضة بالاتفاق ، ولكن النزاع في أمر آخر . وهو : أنه هل يشترط أن يكون جميع الحيضة وهي في ملكه . أو يكفي أن يكون معظمها في ملكه ؟ فهلما لا يفي به الحديث ولا يثبت . ولكن لما رآه أن يقولوا : لما اتفقنا على أنه لا يكفي أن يكون بعضها في ملك المشتري وبعضها في ملك البائع إذا كان أكثرها عند البائع علم أن الحيضة المعتبرة أن تكون وهي عند المشتري ، ولهذا لو حاضت عند البائع لم يكن ذلك كافياً في الاستبراء .

ومن قال بقول مالك يجب عن هذا بأنها إذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري ثم باعها عقيب الحيضة ولم تخرج من بيته اكتنى بذلك الحيضة ، ولم يجب على المشتري استبراء ثان ، وهذا أحد القولين في مذهب مالك رحمه الله تعالى كما تقدم ، فهو يجوز أن يكون الاستبراء واقعاً قبل البيع في صور : منها هذه ، ومنها إذا وضعت للاستبراء عند ثالث فاستبرأها ثم بيعت بعده .

قال في الجواهر : ولا يجوز الاستبراء قبل البيع إلا في حالات : منها أن تكون تحت يده للاستبراء أو بالوديعة فتحيض عنده ، ثم يشتريها حينئذ أو بعد أيام ، وهي لا تخرج ولا يدخل عليها سيدها . ومنها أن يشتريها من هو ساكن معه من زوجته أو ولد له صغير في عياله وقد حاضت ، فابن قاسم يقول : إن كانت لا تخرج أبزاه ذلك . وقال أشهب : إن كانت معه في دار وهو اللاب عنها ، والتاظر في أمرها فهو استبراء ، سواء كانت تخرج أو لا تخرج . ومنها : إذا كان سيدها غائباً ، فعين قدم استبرأها قبل أن تخرج أو خرجت وهي حائض فاشتراها منه قبل أن تطهر . ومنها الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منها ، وقد حاضت في يده ، وقد تقدمت هذه المسائل ، فهذه وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع ، واكتفى به مالك عن استبراء ثان .

فإن قيل : فكيف يجمع قوله هذا ، وقوله : إن الحيضة إذا وجد معظمها عند البائع لم يكن استبراء ؟ .
 قيل : لاتناقض بينهما ، وهذه لما موضع يحتاج فيه المشتري إلى استبراء مستقبل لا يميز إلا حيضة لم يوجد
 معظمها عند البائع ، وكل استبراء لا يحتاج فيه إلى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه إلى حيضة ولا بعضها ، ولا اعتبار
 بالاستبراء قبل البيع ، كهلته الصور ونحوها .
 الحكم الرابع : أنها إذا كانت حاملا فاستبرأوها بوضع الحمل ، وهذا كما أنه حكم النص . فهو يجمع
 عليه بين الأمة .

الحكم الخامس : أنه لا يجوز وطؤها قبل وضع حملها أي حل ، سواء كان يلحق بالوطئ كحمل الزوجة
 والمملوكة والموطوعة بشبهة ، أو لا يلحق به كحمل الزانية ، فلا يحل وطء حامل من غير الوطئ البتة ، كما
 صرح به النص ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه زرع
 غيره » وهذا يعم الزرع الطيب والخبيث ، ولأن صيانة ماء الوطئ عن الماء الخبيث حتى لا يختلط به أول من
 صيانه عن الماء الطيب ، ولأن حل الزنا وإن كان لأحرمة له ولألسائه ، فحمل هذا الوطئ وماؤه محترم
 فلا يجوز له خطئه بغيره ، ولأن هذا يخالف لسنة الله في تمييز الخبيث من الطيب ، وتخليصه منه ، وإلحاق كل
 قسم بمجانسه ومثاله .

والذي يقضي منه العجب تجوز من جوز من الفقهاء الأربعة العقد على الزانية قبل استبرائها ووطأها عقيب
 العقد ، فتكون الليلة عند الزاني وقد علقت منه ، واليلة التي تليها فراشا الزوج ، ومن تأمل كمال هذه الشريعة
 علم أنها تأتي ذلك كله كل الإيجاب ، وتمنع منه كل المنع .

ومن مجازن مذهب الإمام أحمد رحمه الله ، وقدم الله روحه : أن حرم نكاحها بالكلية حتى تتوب ، ويرتفع
 عنها اسم الزانية والبنى والفجورة ، فهو رحمه الله لا يجوز أن يكون الرجل زوج بغيره ، ومنافعه يجوزون ذلك
 وهو أسعد منهم في هذه المسئلة بالأدلة كلها من النصوص والآثار والمعاني والقياس والمصلحة والحكمة ، وتحريم
 ما رآه المسلمون قبيحا ، والناس إذا بالغوا في سب الرجل صرحوا له بالزنى والقذف ، فكيف تجوز الشريعة
 مثل هذا مع ما فيه من تعرضه لإفساد فراشه ، وتعليق أولاد غيره عليه ، وتعرضه للاسم المذموم عند جميع الأمم .

وقياس قول من جوز العقد على الزانية ووطأها قبل استبرائها حتى لو كانت حاملا أن لا يوجب استبراء
 الأمة إذا كانت حاملا من الزنا ، بل يطؤها عقيب ملكها ، وهو مخالف لصريح السنة ، فإن أوجب استبرائها
 نقض قوله بجواز وطء الزانية قبل استبرائها ، وإن لم يوجب استبرائها خالف النصوص ، ولا ينفع الفرق
 بينهما . بأن الزوج لا يسهره عليه بخلاف السيد ، فإن الزوج إنما لم يجب عليه الاستبراء ، لأنه لم يعقد على معتدة
 ولا حامل من غيره بخلاف السيد ، ثم إن الشارع إنما حرم الوطء بل العقد في العدة خشية إمكان الحمل فيكون
 واطئا جليلا من غيره ، وساقيا ماءه لزور غيره مع احتمال أن لا يكون كذلك ، فكيف إذا تحقق حملها .

وغاية ما يقال : إن ولد الزانية ليس لاحقا بالوطئ الأول ، فإن الولد للفراش ، وهذا لا يجوز إقدامه على
 خطئه ماءه ونسبه بغيره ، وإن لم يلحق بالوطئ الأول فصيانة ماءه ونسبه عن نسب لا يلحق بواضعه لصيانته
 عن نسب يلحق به .

والمقصود أن الشرع حرم وطء الأمة الحامل حتى تضع ، سواء كان حملها محترما أو غير محترم ، وقد

فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التي تزوج بها فوجدها حبل ، وجدها الحن . وقضى لها بالصدق ، وهذا صريح في بطلان العقد الحامل من الزنا ، وصح عنه أنه مر بامرأة جمع على باب فسطاط فقال : « لعل سيدها يريد أن يلم بها ؟ قالوا : نعم » قال : لقد سمعت أن الله لما يدخل معه قبره ، كيف يستخذه وهو لا يحل له ؟ كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ فجعل يبسبب همه بلعته وطأه للأمة الحامل ، ولم يستفصل عن حملها ، هل هو لاحق بالواطي أم غير لاحق به ؟ وقوله : « كيف يستخذه وهو لا يحل له » أى كيف يجعله عبداً له يستخذه ، وذلك لا يحل ، فإن ما هذا الواطي يزيد في خلق الحمل فيكون بعضه منه .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : يزيد وطؤه في سمعه وبصره ، وقوله : « كيف يورثه وهو لا يحل له » سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول فيه : أى كيف يجعله تركة مورثة منه ، فإنه يعتقد عبده فيجعله تركة يورث عنه ، ولا يحل له ذلك ، لأن ما زاد في خلقه فيه جزء منه .

وقال غيره : المعنى كيف يورثه على أنه ابنه ولا يحل له ذلك ، لأن الحمل من غيره وهو بوطئه يريد أن يجعله منه فيورثه ماله .

وهذا يرده أول الحديث وهو قوله : « كيف يستعبده » أى كيف يجعله عبده ، وهو إنما يدل على المعنى الأول .

وعلى القولين فهو صريح في تحريم وطء الحامل من غيره ، سواء كان الحمل من زنا أو من غيره ، وأن فاعل ذلك جدير بالعن . بل قد صرح جماعة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بأن الرجل إذا ملك زوجته الأمة لم يطأها حتى يستبرأ خشية أن تكون حاملاً منه في صلب النكاح ، فيكون على ولده الولاء لموالى الأمة . بخلاف ما علق به في ملكه ، فإنه لا ولاد عليه ، وهذا كله احتياط لولده ، أهو صريح الحرية لا ولاد عليه أو عليه ولاد ؟ فكيف إذا كانت حاملاً من غيره .

الحكم السادس : استنبط من قوله : « لا توطأ حامل حتى تضع » ولا حائل حتى تستبرأ بمحيضة ، أن الحامل لا تحيض ، وأن ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة الاستحاضة ، تصوم وتصل وتطوف بالبيت وتقرأ القرآن .

وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء ، فذهب عطاء والحسن وعكرمة ومكحول وجابر بن زيد ومحمد بن المنذر والشعبي والنخعي والحكم وحامد والزهرى وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله ، والأوزاعي وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر والإمام أحمد رحمهم الله في المشهور من مذهبه . والشافعي رحمه الله في أحد قوليه : إلى أنه ليس دم حيض .

وقال قتادة وربيعة ومالك والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه : إنه دم حيض ، وقد ذكره البيهقي في سننه .

وقال إسحاق بن راهويه : قال لي أحمد بن حنبل : ما تقول في الحامل ترى الدم ؟ فقلت : تصل . واحتججت بنخبة عطاء عن عائشة رضي الله عنها ، قال : فقال أحمد بن حنبل رحمه الله : أين أنت من خبر المدنيين خير أم علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها ؟ فإنه أصبح ، قال إسحاق : فرجعت إلى قول أحمد رحمه الله . وهو كالصريح من أحمد رحمه الله بأن دم الحامل دم حيض ، وهو الذى فهمه إسحاق عنه .

ونظير الذي أشار إليه أحد ، هو مارويناه من طريق البيهقي : أخبرنا الحاكم : حدثنا أبو بكر بن إسماعيل : حدثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان : حدثنا أبو بكر : حدثنا الليث عن بكير بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها : « أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن الحامل ترى الدم ؟ فقالت : لا تصل » .

قال البيهقي : ورويناه عن أنس بن مالك ، وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدل على ذلك . وروينا عن عائشة رضي الله عنها : أنها أنشدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيت أبي كبير للخليل :

وميراً من كل غير حيضة وقصاد مرضعة وداء مقبل

قال : وفي هذا دليل على ابتداء الحمل في حال الحيض حيث لم ينكر الشعر .

قال : وروينا عن مطر عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها : « أنها قالت : الحبل لا يبيض إذا رأت الدم صلت » .

قال : وكان يحيى القطان ينكر هذه الرواية ويضعف رواية ابن أبي ليلى ومطر عن عطاء .

قال : وروى محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها نحو رواية مطر . فإن كانت محفوظة فيشبه أن تكون عائشة رضي الله عنها كانت تراها لا يبيض فرجعت إلى ما رواه المدنيون . والله أعلم .

قال المانعون من كون دم الحامل دم حيض : قد قسم النبي صلى الله عليه وسلم الإمام قسمين : حاملاً ، وجعل عنها وضع الحمل . وحالاً فجعل عنها حيضة ، وكانت الحيضة علماً على برائة رحمها ، فلو كان الحيض يجمع للحمل لما كانت الحيضة علماً على علمه .

قالوا : ولذلك جعل عدة المطلقة ثلاثة أقراء ليكون دليلاً على عدم حملها ، فلو جامع الحمل الحيض لم يكن دليلاً على علمه .

قالوا : وقد ثبت في الصحيح : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طلق ابنة امرأته وهي حائض : مره فليراجعها ، ثم لم يسكنها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسكها بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العلة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » .

وجه الاستدلال به أن طلاق الحامل ليس ببعدة في زمن الدم وغيره إجماعاً ، فلو كانت تحيض لكان طلاقها فيه وفي طهرها بعد المسيس بعدة عملاً بعموم الخبر .

قالوا : وروى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر أيضاً : « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وهذا يدل على أن ما تراه من الدم لا يكون حيضاً ، فإنه جعل الطلاق في وقته نظير الطلاق في وقت الطهر سواء ، فلو كان ما تراه من الدم حيضاً لكان لها حالان حالة طهر ، وحالة حيض ، ولم يجر طلاقها في حال حيضها ، فإنه يكون بعدة .

قالوا : وقد روى أحمد في مسنده من حديث رويغ : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحمل لأحد أن يسقي مائه زرع غيره . ولا يقع على أمة حتى تحيض أو يتبين حملها » فجعل وجود الحيض علماً على برائة الرحم من الحمل .

قالوا : وقد روى عن عليّ كرم الله وجهه أنه قال : « إن الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم مما تفيض الأرحام » . وقال ابن عباس رضي الله عنه : « إن الله رفع الحيض عن الحمل ، وجعل الدم رزقا للولد » رواه أبو حفص بن شاهين .

قالوا : وروى الأثرم والدارقطني بإسنادهما عن عائشة رضي الله عنها في الحامل ترى الدم فقالت : « الحامل لا تحيض ، وتنقل وتصل ، وقولها « وتنقل » بطريق النذب لكونها مستحاضة .

قالوا : ولا يعرف عن غيرهم خلافهم ، لكن عائشة رضي الله عنها قد ثبت عنها أنها قالت : « الحامل لا تصل » وهذا محمول على ما تراه قريبا من الولادة باليومين ونحوهما ، وأنه تقاس جمعا بين قولها .

قالوا : ولأنه دم لا تنقضي به العلة ، فلم يكن حيضا كالاستحاضة وحديث عائشة رضي الله عنها يدل على أن الحائض قد تحبل . ونحن نقول بذلك . لكنه يقطع حيضا ويرفعه .

قالوا : ولأن الله سبحانه أجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبنا غذاء للولد . فالخارج وقت الحمل يكون غيره ، فهو دم فساد .

قال المحيضون : لا نزاع أن الحامل قد ترى الدم على عادتها . لاسيما في أول حملها . وإنما النزاع في حكم هذا الدم لافي وجوده . وقد كان حيضا قبل الحمل بالاتفاق . فنحن نستصحب حكمه حتى يأتي ما يرفعه يقيين .

قالوا : والحكم إذا ثبت في محل فالأصل بقاؤه حتى يأتي ما يرفعه . فالأول استصحاب لحكم الإجماع في محل النزاع . والثاني استصحاب الحكم الثابت في محل حتى يتحقق ما يرفعه . والفرق بينهما ظاهر .

قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف » وهذا أسود يعرف فكان حيضا .

قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أليست إحداكن إذا حاضت لم تصم . ولم تصل » وحيض المرأة خروج دمها في أوقات معاوية من الشهر لغة وشرعا ، وهذا كذلك لغة . والأصل في الأسماء تفريرها ، لا تغييرها .

قالوا : ولأن الدم الخارج من الفرج الذي رتب الشارع عليه الأحكام قسيان : حيض ، واستحاضة ، ولم يجعل لهما ثالثا . وهذا ليس باستحاضة . فإن الاستحاضة الدم المطبق والرائد على أكثر الحيض ، أو الخارج عن العادة ، وهذا ليس واحدا منها ، فيبطل أن يكون استحاضة فهو حيض .

قالوا : ولا يمكنهم إثبات قسم ثالث في هذا محل وجعله دم فساد ، فإن هذا لا يثبت إلا بنص أو إجماع أو دليل يجب المصير إليه ، وهو متنف .

قالوا : وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة إلى قدر عادتها وقال : « اجلسي قدر الأيام التي كنت تحيضين » فدل على أن عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه ، فإذا جرى دم الحامل على عادتها المعتادة ووقتها من غير زيادة ولا نقصان ولا انتقال ، دلت عادتها على أنه حيض ، ووجب تحكيم عادتها .

وقد يعمد على الفساد الخارج عن العادة .

قالوا : وأعلم الأمة بهذه المسألة نساء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأعلمهن عائشة رضي الله عنها ، وقد صرح عنها رضي الله عنها من رواية أهل المدينة « أنها لا تصل » وقد شهد له الإمام أحمد أنه أصح من الرواية الأخرى عنها ، وكذلك رجح إليه إسحاق وأخير أنه قول أحمد بن حنبل .

قالوا : ولا يعرف صحة الآثار بخلاف ذلك عن ذكرتم من الصحابة ، ولو صحت فهي مسألة نزاع بين الصحابة ، ولا دليل يفصل .

قالوا : ولأن عدم مجامعة الحيض للحمل إما أن يعلم بالحس أو بالشرع وكلاهما متنفذ ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني : فليس عن صاحب الشرع ما يدل على أنها لا يجتمعان .

وأما قولكم : إنه جعله دليلا على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء ، قلنا : جعل دليلًا ظاهرا أو قطعيا ، الأول صحيح ، والثاني باطل ، فإنه لو كان دليلا قطعيا لما اختلف عنه مدلوله ، ولكانت أول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض ، وهذا لم يقله أحد ، بل أول المدة من حين الوطء ، ولو حاضت بعده عدة حيض ، فلو وطئها ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من حين الوطء ، ولأقل منها من حين انقطاع الحيض لحقه النسب اتفاقا ، فلم أنه أمارة ظاهرة . وقد يتخلف عنها مدلولها بخلاف المطر عن الغيم الرطب . وبهذا يخرج الجواب عما استدلتكم به من السنة . فإننا بها قائلون . وإلى حكمتها صائرون ، وهي الحكم بين المتنازعين . والنبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء إلى قسمين : حامل فعنتها وضع حملها ، وحائض فعنتها بالحيض .

ونحن قائلون بموجب هذا غير متنازعين فيه . ولكن أين فيه ما يدل على أن مآثره الحامل من الدم على عذتها تصوم معه وتصل ، هذا أمر آخر لا تعرض للحديث به ، ولهذا يقول القائلون : بأن دمها دم حيض هذه العبارة بعينها ، ولا يعد هذا تناقضا ولا خلا في العبارة .

قالوا : وهكذا قوله في شأن عبد الله بن عمر رضى الله عنه : « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا قبل أن يحسها » إنما هي إباحة الطلاق إذا كانت حاللا بشرطين : الطهر ، وعدم المسيس ، فأين في هذا التعرض لحكم الدم الذي تراه على حملها .

وقولكم : إن الحامل لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة ، وقد اتفق الناس على أن طلاق الحامل ليس ببعدة ، وإن رأت الدم . قلنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أحوال المرأة التي يريد طلاقها إلى حال حمل ، وحال خلوة عنه ، وجوز طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء ، وأما غير ذات الحمل فإنما إباح طلاقها بالشريطين المذكورين ، وليس في هذا ما يدل على أن دم الحامل دم فساد ، بل على أن الحامل تخالف غيرها في الطلاق . وأن غيرها إنما تطلق طاهرا غير مصابة ، ولا يشترط في الحامل شيء من هذا ، بل تطلق عقيب الإصابة . وتطلق وإن رأت الدم ، فكما لا يحرم طلاقها عقيب إصابتها . لا يحرم حال حيضها . وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق إذا ومنما . فإن المرأة متى استبان حملها كان المطلق على بصيرة من أمره ، ولم يعرض له من التهم ما يعرض له بعد الجماع . ولا يشعر بحملها . فليس مامنع منه نظير ما أذن فيه لاشرا ولا واقعا ولا اعتبارا ولا سيما من علل المنع من الطلاق في الحيض بتطويل العدة ، فهذا لا أثر له في الحامل .

قالوا : وأما قولكم : إنه لو كان حيضًا لاقتضت به العدة ، فهذا لا يلزم لأن الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل ، وعدة الحائض بالأقراء ، ولا يمكن انقضاء عدة الحامل بالأقراء لإفضاء ذلك إلى أن يملكها الثاني ويترجها ، وهي حامل من غيره ، فيسقي زرع ماء غيره .

قالوا : وإذا كنتم سلمتم لنا أن الحائض قد تحبل . وحلمت على ذلك حديث عائشة رضى الله عنها ، ولا

يُمكنكم منع ذلك لشهادة الحسن به ، فقد أُعطيتم أن الحيض والحبل يجتمعان ، فبطل استدلالكم من رأسه : لأن مفاده على أن الحيض لا يجتمع الحبل .

فلن قلتم : نحن إنما جَوَزنا ورود الحمل على الحيض ، وكلامنا في حكمه وهو ورود الحيض على الحمل ، وبينهما فرق :

قيل : إذا كانا متنافيين لا يجتمعان ، فأى فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه ؟ .

وأما قولكم : إن الله سبحانه أجرى المادة بانقلاب دم الطمث لبنا يتغذى به الولد . ولهذا لا يحض المراضع . قلنا : وهذا من أكبر حجتنا عليكم ، فإن هذا الانقلاب والتغذية باللبن إنما يستحكم بعد الوضع ، وهو زمن سلطان اللبن ، وارتضاع المولود ، وقد أجرى الله العادة بأن الموضع لا يحض ، ومع هذا فلورأت دما في وقت عادتها لحكم له بحكم الحيض بالاتفاق ، فلأن يحكم له بحكم الحيض في الحال التي لم يستحكم فيها انقلابه ، ولا تغذى الطفل به أولى وأحرى .

قالوا : وهب أن هذا كما تقولون ، فهذا إنما يكون عند احتياج الطفل إلى التغذية باللبن ، وهذا بعد أن ينفخ فيه الروح ، فأما قبل ذلك فإنه لا ينقلب لبنا لعدم حاجة الحمل إليه . وأيضا : فإنه لا يستحيل كله لبنا بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي ، وهذا القول هو الراجح كما تراه نقلا ودليلا : والله المستعان .

فلن قيل : فهل تمنعون من الاستمتاع بالمشترة بغير الوطء في الموضع الذي يجب فيه الاستبراء ؟ قيل : أما إذا كانت صغيرة لوطأ مثلها فهذه لا تحرم قبالتها ولا مباشرتها ، وهذا منصوص أحمد في إحدى الروايتين عنه اختارها أبو محمد المقدسي وشيخنا وغيرهما ، فإنه قال : إن كانت صغيرة بأي شيء تستبرأ إذا كانت رضية ؟ وقال في رواية أخرى : تستبرأ بحبضة إن كانت تحيض وإلا ثلاثة أشهر إن كانت من توطأ وتحبل .

قال أبو محمد : فظاهر هذا أنه لا يجب استبرأؤها ، ولا تحرم مباشرتها ، وهذا اختيار أبي موسى ، وقول مالك وهو الصحيح ، لأن سبب الإباحة متحقق ، وليس على تحريمها دليل ، فإنه لانص فيها : ولا معنى نص ، فإن تحريم مباشرة الكبيرة إنما كان لكونه داعيا إلى الوطء المحرم ، أو خشية أن تكون أم ولد لغيره ، ولا يتوهم هذا في هذه ، فوجب العمل بمقتضى الإباحة ، انتهى كلامه .

وإن كانت من يوطأ مثلها ، فإن كانت بكرا وقلنا : لا يجب استبرأؤها فظاهر ، وإن قلنا : يجب استبرأؤها ، فقال أصحابنا : تحرم قبالتها ومباشرتها . وعندى أنه لا يحرم ولو قلنا بوجود استبرائها لأنه لا يلزم من تحريم الوطء تحريم دواعيه كما في حق الصائم ، لا سيما وهم إنما حرموا تحريم مباشرتها ، لأنها قد تكون حاملا فيكون مستمتعا بأمة الغير ، هكذا عللوا تحريم المباشرة .

ثم قالوا : ولهذا لا يحرم الاستمتاع بالمسبية بغير الوطء قبل الاستبراء في إحدى الروايتين ، لأنها لا يتوهم فيها اتساع الملك ، لأنه قد استقر بالسبي فلم يبق لمنع الاستمتاع بالقبيلة وغيرها من البكر معنى ، وإن كانت ثيبا فقال أصحاب أحمد والشافعي رحمهم الله وغيرهم يحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء .

قالوا : لأنه استبراء يحرم الوطء ، فيحرم بالاستمتاع كالعلة ، وأنه لا يأمن كونها حاملا فتكون أم ولد والبيع باطل ، فيكون مستمتعا بأمر ولد غيره .

قالوا : ولهذا غارق وطء تحريم الحائض والصائم . وقال الحسن البصري : لا يخرج من المشتراة إلا فرجها ، وله أن يستمتع منها بما شاء ما لم يطأ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما منع من الوطء قبل الاستبراء ولم يمنع مما دونه ، ولا يلزم من تحريم الوطء تحريم ما دونه كالحائض والصائم .

وقد قيل : إن ابن عمر قبل جاريته من السي حين وقعت في سهمه قبل استبرائها ، ولم ينصر هذا القول أن يقول : الفرق بين المشتراة والمعتدة أن المعتدة قد صارت أجنبية منه فلا يحل وطؤها ولا دواعيه ، بخلاف المملوكة فإن وطأها إنما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط مائه بماء غيره ، وهذا لا يوجب تحريم الدواعي ، فهي أشبه بالحائض والصائمة . ونظير هذا أنه لو زنت امرأته أوجار يتحرم عليه وطؤها قبل الاستبراء ، ولا يحرم دواعيه ، وكذلك المسبية كما ساقى ، وأكثر ما يتوهم كونها حاملا من سيدها فينفسخ البيع ، فهذا بناء على تحريم بيع أمهات الأولاد على علاته ، ولا يلزم القاتل به ، لأنه لما استمتع بها كانت ملكة ظاهرا ، وذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يخلو بها ويحشها وينظر منها مالا يباح من الأجنبية ، وما كان جوابكم عن هذه الأمور فهو الجواب عن القبلة والاستمتاع ، ولا يعلم في جواز هذا نزاع ، فإن المشتري لا يمنع من قبض أمته وحوزها إلى بيته ، وإن كان وحده قبل الاستبراء ، ولا يجب عليها أن تستر وجهها منه ، ولا يحرم عليه النظر إليها ، والخلوة بها والأكل معها واستخدامها والانتفاع بمناضعها وإن لم يحز له ذلك في ملك الغير .

وإن كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطء قولان للفقهاء ، وهما روايتان عن أحمد رحمه الله . إحداهما : أنها كغير المسبية ، فيحرم الاستمتاع منها بما دون الفرج ، وهو ظاهر كلام الخرقي ، لأنه قال : ومن ملك أمة لم يعصبها ولم يقبلها حتى يستبرئها بعد تمام ملكه لها .

والثانية : لا يحرم ، وهو قول ابن عمر رضي الله عنه . والفرق بينه وبين المملوكة بغير السي : أن المسبية لا يتوهم فيها كونها أم ولد ، بل هي مملوكة له على كل حال ، بخلاف غيرها كما تقدم والله أعلم .

فإن قيل : فهل يكون أول مدة الاستبراء من حين البيع أو من حين القبض ؟ قيل : فيه قولان ، وهما وجهان في مذنب أحمد رحمه الله : أحدهما : من حين البيع ، لأن الملك ينتقل به . والثاني : من حين القبض ، لأن القصد معرفة برادة الرحم من ماء البائع وغيره ، ولا يحصل ذلك مع كونها في يده ، وهذا على أصل الشافعي وأحمد رحمهما الله . أما على أصل مالك فيكفي عنده الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدمت .

فإن قيل : فإن كان في البيع خيار ، ففي يكون ابتداء مدة الاستبراء ؟ قيل : هذا ينتهي على الخلاف في انقضاء الملك في مدة الخيار . فمن قال ينتقل ، فابتداء المدة عنده من حين البيع ، ومن قال لا ينتقل فابتدؤها عنده من حين انقطاع الخيار .

فإن قيل : فما تقولون لو كان الخيار عيب ؟ قيل : ابتداء المدة من حين البيع قولنا واحدا ، لأن خيار العيب لا يمنع نقل الملك بغير خلاف ، والله أعلم .

فإن قيل : قد دلت السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل . وعلى استبراء الحائض ، فكيف سكنت عن استبراء الأيسة والتي لم تحض . ولم تسكت عنها في العدة ؟

قيل لم تسكت عنهما بحمد الله ، بل بينهما بطريق الإجماع والتدريج ، فإن الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلاثة قروء ، ثم جعل عدة الآيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر ، فعلم أنه سبحانه جعل في مقابلة كل قرء شهرا ، ولهذا أجرى سبحانه عادته الغالبة في إمامته أن المرأة تحيض في كل شهر حيضة ، وبينت السنة أن استبراء الأمة المأخوذة بحيضة ، فيكون الشهر قائما مقام الحيضة ، وهذا إحدى الروايات عن أحمد . وأحد قول الشافعي .

وعن أحمد رحمه الله رواية ثانية أنها تستبرأ بثلاثة أشهر ، وهي المشهورة عنه ، وهو أحد قول الشافعي رحمه الله . ووجه هذا القول ما احتج به أحمد رحمه الله في رواية أحمد بن القاسم ، فإنه قال : قلت لأبي عبد الله : كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان حيضة ، وإنما جعل الله سبحانه في القرآن مكان كل حيضة شهرا ؟ .

فقال أحمد : إنما قلنا ثلاثة أشهر لأجل الحمل فإنه لايتين في أقل من ذلك . فإن عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك ، وجمع أهل العلم والقوال ، فأخبروا أن الحمل لايتين في أقل من ثلاثة أشهر فأصبحه ذلك ، ثم قال : ألا تسمع قول ابن مسعود : « إن النطفة أربعين يوما حلقه ، ثم أربعين يوما مضغة بعد ذلك ، فإذا خرجت الثمانون صارت بعدها مضغة وهي لم فيتين حينئذ » .

قال ابن القاسم : قال لي : هذا معروف عند النساء ، فأما شهر فلا معنى فيه انتهى كلامه . وعنه رواية ثالثة : إنما تستبرأ بشهر ونصف . فإنه قال في رواية حنبل . قال عطاء : إن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون ليلة . قال حنبل : قال عبيد الله : لذلك أذهب . لأن عدة المطلقة الآية كذلك انتهى كلامه .

وجه هذا القول أنها لو طلقت وهي آيسة اعتدت بشهر ونصف . فلأن تستبرأ الأمة بهذا القدر أولى . وعن أحمد رواية رابعة أنها تستبرأ بشهرين . حكاه القاضي عنه . واستشكلها كثير من أصحابه حتى قال صاحب المغني : ولم أر لذلك وجها . قال : ولو كان استبرأؤها بشهرين لكان استبراء ذات القروء بقرءين ولم تعلم به قالوا . ووجه هذه الرواية أنها اعتبرت بالمطلقة . ولو طلقت وهي أمة لكانت عدتها شهرين . هذا هو المشهور عن أحمد رحمه الله . واحتج فيه بقول عمر رضي الله عنه وهو الصواب لأن الأشهر قائمة مقام القروء ، وعدة ذات القروء قرءان فيلحقها شهران ، وإنما صرنا إلى استبراء ذات القرء بحيضة ، لأنها علم ظاهر على برامتها من الحمل ، ولا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة تظهر فيها برامتها ، وهي إما شهران أو ثلاثة فكانت الشهران أولى ، لأنها جعلت علما على البرامة في حق المطلقة ، ففي حق المستبرأة أولى ، فهذا وجه هذه الرواية .

وبعد : فالراجع من الدليل الاكتفاء بشهر واحد ، وهو الذي دل عليه إجماع النص وتبيينه ، وفي جعل مدة استبرائها ثلاثة أشهر تسوية بينها وبين الحرة ، وجعلها بشهرين تسوية بينها وبين المطلقة ، فكان أولى المدد بها شهرا ، فإنه البدل التام ، والشارع قد اعتبر نظير هذا البدل في نظير الأمة وهي الحرة . واعتبره الصحابة في الأمة المطلقة . فصمغ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « عدتها حيضتان ، فإن لم تكن تحيض فشهران » احتج به أحمد رحمه الله .

وقد نص أحمد رحمه الله في أشهر الروايات عنه على أنها إذا ارتفع حيضها لا تدرى ما رفقه ، اعتدت بعشرة أشهر : تسعة للحمل ، وشهر مكان الحيضة .

وعنه رواية ثانية تعدّ ستة، هذه طريقة الشيخ أبي محمد. وقال: وأحد ما هنا جعل مكان الحيفة شهرا، لأن اعتبار تكرارها في الأيمنة ليعلم برأيتها من الحمل وقد علم برأيتها منه هاهنا بمضى غالب مدته، فجعل الشهر مكان الحيفة على وفق القياس، وهذا هو الذي ذكره الخرقى مفرقا بين الأيمنة وبين من ارتفع حيفها فقال: فإن كانت مؤسفة فيلانة أشهر، وإن ارتفع حيفها لالتدري مارفعه اعتلت بتسعة أشهر للحمل، وشهر مكان الحيفة.

وأما الشيخ أبو البركات فجعل الخلاف في الذي ارتفع حيفها كانخلاف في الأيمنة. وجعل فيها الروايات الأربع بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الأيمنة، فقال في محرره: والأيمنة والصغيرة بمضى شهر، وعنه بمضى ثلاثة أشهر، وعنه شهرين، وعنه شهر ونصف، وإن ارتفع حيفها لالتدري مارفعه فبلانك تسعة أشهر.

وطريقة الخرقى والشيخ أبي محمد أصح، وهذا الذي اخترناه من الاكتفاء بشهر هو الذي مال إليه الشيخ في المغني، فإنه قال: ووجه استبرائها بشهر أن الله جعل الشهر مكان الحيفة، وكذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيفات، فكانت عدة الحرة الأيمنة ثلاثة أشهر مكان الثلاثة قروء، وعدة الأمة شهرين مكان القرءين، وللأمة المستبرأة التي ارتفع حيفها عشرة أشهر: تسعة للحمل، وشهر مكان الحيفة، فيجب أن يكون مكان الحيفة هنا شهر، كما في حق من ارتفع حيفها.

قال: فإن قيل: فقد وجدتم ما دل على البراءة: وهو تربص تسعة أشهر. قلنا: وها هنا ما يدل على البراءة، وهو الإياس فاستويا.

ذكر أحكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع

حكاه صلى الله عليه وسلم فيما يحرم بيحه

ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل: يارسول الله: رأيت شعوم الميتة؟ فأنها تطلى بها السفن وتلدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس، فقال لا، هو حرام. ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم الشحم جلوده ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

وفيها أيضا: عن ابن عباس قال: بلغ عمر رضي الله عنه أن امرأة باع خرا، فقال: قاتل الله امرأة، ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لن الله اليهود، حرم عليهم الشحم، فجعلوها فباعوها».

فهذا من مستند عمر رضي الله عنه. وقد رواه البيهقي والحاكم في صحيحه، فجعله من مستند ابن عباس. وفيه زيادة ولقظه عن ابن عباس قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، يعني الحرام فرفع بصره إلى السماء فتبسم فقال: لن الله اليهود، لن الله اليهود، لن الله اليهود. إن الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها. إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» وإسناده صحيح.

قال البيهقي: رواه عن ابن عبدان عن الصغار عن إسماعيل القاضي: حدثنا ابن مهنا: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا خالد الحذاء عن بركة أبي الوليد عن ابن عباس، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحوه دون قوله: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه».

فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلاثة أجناس : مشارب تفسد العقول . ومطامع تفسد الطباع . وتفلسف غداه خبيثا . وأيمان تفسد الأديان ، وتدعو إلى الفتنة والشرك ؛ فصان بالتحريم النوع الأول العقول عما يزيلها ويفسدها ، وبالثاني القلوب عما يفسدها من وصول أثر الغلاء الخبيث إليها ، والغاذى شبيه بالمغتدى ؛ وبالثالث الأديان عما وضع لإفسادها ، فتضمن هذا التحريم صيانة العقول والقلوب والأديان ، ولكن الشأن في معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه . وما يدخل فيه ، وما لا يدخل فيه لتستبين عموم كلماته وجمعها . وتناولها لجميع الأنواع التي شملها عموم كلماته ، وأولها بجميع الأنواع التي شملها عموم لفظه ومعناه . وهذه خاصية الفهم عن الله ورسوله التي تفاوتت فيه العلماء ؛ ويؤتيه الله من يشاء .

فأما تحريم بيع الخمر ، فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكر مائعا كان أو جامدا . عصيرا أو مطبوخا . فيدخل فيه عصير العنب وخر الزبيب والتمر والذرة والشعير والعلل والحنطة والقمحة والمعونة لقمة التمسق . والقلب التي تحرك القلب الساكن إلى أخبث الأماكن . فإن هذا كله محرر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الذي لا مطن في سنده ، ولا إجمال في منته ، إذ صرح عنه قول : « كل مسكر خمر » وصح عن أصحابه رضی الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده : « إن الخمر ما خامر العقل » .

فدخل هذه الأنواع تحت اسم الخمر ، كدخل جميع أنواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله : « لا تبين » الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر ، والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والزبيب بالزبيب ، إلا مثلا بمثل » فكما لا يجوز إخراج صنف من هذه الأصناف عن تناول اسمه له . فهكذا لا يجوز إخراج صنف من أصناف المسكر عن اسم الخمر ؛ فإنه يتضمن عذورين :

أحدهما : أن يخرج من كلامه ما قصد دخوله فيه . والثاني : أن يشرع لذلك النوع الذي أخرج حكم غير حكمه ، فيكون تغييرا لألفاظ الشارع ومعانيه ، فإنه إذا سمي ذلك النوع بغير الاسم الذي سماه به الشارع أزال عنه حكم ذلك للمسمى ، وأعطاه حكما آخر .

ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم أن من أمته من يتلى بهذا كما قال : « ليشربن » ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها ؛ قضى قضية كلية عامة ، لا يتطرق إليها إجمال ولا احتمال ، بل هي شافية كافية فقال : « كل مسكر خمر » .

هذا ولو أن أبا عبيدة والحليل وأضرابها من أئمة اللغة ذكروا هذه الكلمة هكذا فقالوا : قد نص أئمة اللغة على أن كل مسكر خمر ، وقولهم حجة . وسيأتي إن شاء الله تعالى عند ذكر هديه في الأطعمة والأشربة مزيد تقرير لهذا ، وأنه لو لم يتناوله لفظه لكان القياس الصريح الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجه حاكما بالنسوية بين أنواع المسكر في تحريم البيع والشرب ، فالصرف بين نوع ونوع تفرق بين مثاليين من جميع الوجوه .

وأما تحريم بيع الميتة ، فيدخل فيه كل ما يسمى ميتة سواء مات حتف أمه أو ذكي ذكاة لا تنفيذ حله . ويدخل فيه أبعاضها أيضا ؛ ولهذا استشكل الصحابة رضی الله عنهم تحريم بيع الشحم مع ما لم فيه من المنفعة ، فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرام ، وإن كان فيه ماذكروا من المنفعة .

وهذا موضع اعترضه الناس فيه لاختلافهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وهو أن قوله : « لا ، هو حرام » هل هو عائد إلى البيع ، أو عائد إلى الأفعال التي سألوا عنها .

فقال شيخنا : هو راجع إلى البيع ، فإنه صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم أن الله حرم بيع الميتة قالوا : إن في شتموها من المنافع كلها وكلها ، يعنون فهل ذلك مسوغ لبيعها ؟ فقال : « لا ، هو حرام » .

قلت : كأنهم طلبوا تخصيص الشحوم من جملة الميتة بالجواز كما طلب العباس رضي الله عنه تخصيص الإذخر من جملة تحريم نبات الحرم بالجواز ، فلم يجبههم إلى ذلك ، فقال : « لا ، هو حرام » .

وقال غيره من أصحاب أحمد رحمه الله : التحريم عائد إلى الأفعال المستثناة عنها ، وقال : هو حرام ، ولم يقل هي لأنه أراد المذكور جميعه ، ويرجع قولهم عود الضمير إلى أقرب مذكور ، ويرجعه من جهة المعنى أن إباحة هذه الأشياء ذريعة إلى اقتناء الشحوم وبيعها ، ويرجعه أيضا : أن في بعض ألفاظ الحديث فقال : « لا ، هي حرام » وهذا الضمير إما أن يرجع إلى الشحوم ، وإما إلى هذه الأفعال . وعلى التفسيرين فهو حجة على تحريم الأفعال التي سألوا عنها .

ويرجعه أيضا : قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في القارة التي وقعت في السمن : « إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوه » ، وإن كان مائما فلا تقربوه » وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قربان له . ومن رجح الأول يقول : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما حرم من الميتة أكلها » وهذا صريح في أنه لا يحرم الانتفاع بها في غير الأكل كالوقيد وسد البثوق ونحوها .

قالوا : والخيث إنما يحرم ملاسته باطنا وظاهرا كالأكل واللبس ، وأما الانتفاع به من غير ملاسة فلا شيء يجرم ؟ .

قالوا : ومن تأمل سياق حديث جابر علم أن السؤال إنما كان منهم عن البيع . وأنهم طلبوا منه أن يرخس لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فأني عليهم . وقال هو حرام . فإنهم لو سألوه عن حكم هذه الأفعال لقالوا : رأيت شحوم الميتة . هل يجوز أن تستصحب بها الناس وتدهن بها الجلود ؟ ولم يقولوا : فإنه يفعل بها كلها وكلها . فإن هذا إختبار منهم لا سؤال ، ولم يجبروه بذلك عقيب تحريم هذه الأفعال عليهم ليكون قوله : « لا ، هو حرام » صريح في تحريمها ، وإنما أخبروه به عقيب تحريم بيع الميتة . فكانهم طلبوا منه أن يرخس لهم في بيع الشحوم في هذه المنافع التي ذكروها فلم يفعل . ونهاية الأمر أن الحديث يحتمل الأمرين ، فلا يحرم مالم يعلم أن الله ورسوله حرمه .

قالوا : وقد ثبت عنه أنه نهى عن الاستسقاء من آبار ثمود ، وأباح لهم أن يطعموا ما عجنوا منه من تلك الآبار للبهائم .

قالوا : ومعلوم أن إيقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خال عن المقدسة ، وعن ملاستها باطنا وظاهرا ، فهو تقع محض لا مفصلة فيه . وما كان هكذا فالشرعية لا تحرمه ، فإن الشرعية إنما تحرم المفاسد المخالصة أو الرابحة وطرقها وأسبابها الموصلة إليها .

قالوا : وقد أجاز أحمد رحمه الله في إحدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة إذا خالطت دهنها طاهرا

فإنه في أكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس ، وظل السفن به ، وهو اختيار طائفة من أصحابه منهم الشيخ أبو محمد وغيره ، واحتج بأن ابن عمر أمر أن يستصبح به .

وقال في رواية ابنه صالح وعبد الله : لا يجنبني بيع النجس . ويستصبح به إذا لم يمسه . لأنه نجس وهذا بيع النجس والنجس ، ولو قدر أنه إنما أراد به المتنجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح بما خالطه نجاسة ميتة أو غيرها ، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله ، وأى فرق بين الاستصباح بشحم الميت إذا كان مفردا . وبين الاستصباح به إذا خالطه دهن طاهر فنجه .

فإن قيل : إذا كان مفردا فهو نجس العين ، وإذا خالطه غيره تنجس به . فأمكن تطهيره بالفسل . فعبار كالقوب النجس . ولهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على إحدى القولين دون دهن الميت .

قيل : لا ريب أن هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما . ولكنه ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يعرف عن الإمام أحد . ولا عن الشافعي رحمه الله البتة غسل الدهن النجس . وليس عنهم في ذلك كلمة واحدة ، وإنما ذلك من فتوى المتسبين . وقد روى عن مالك رحمه الله أنه يطهر بالفسل . هذه رواية ابن نافع وابن القاسم عنه .

الثاني : أن هذا الفرق وإن تأتى لأصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما . فلا يتأتى لهم في جميع الأدهان . فإن منها مالا يمكن غسله . وأحد والشافعي رحمه الله قد أطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفریق . وأيضا فإن هذا الفرق لا يفيد في دفع كونه مستعملا للخبث والنجاسة : سواء كانت عينية أو طارئة فإنه إن حرم الاستصباح لما فيه من استعمال الخبيث فلا فرق . وإن حرم لأجل دخان النجاسة فلا فرق . وإن حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى اقتتاله فلا فرق ، فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا دون هذا لا معنى له .

وأیضا : فقد يجوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقين النجس في عمارة الأرض للزروع والتمر والبقل مع نجاسة عينه . وملابسة المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد . وظهور أثره في البقول والزرع والثمار فوق ظهور أثر الوقيد . وإحالة النار أتم من إحالة الأرض والهواء والشمس للسرقين . فإن كان التحريم لأجل دخان النجاسة . فمن سلم أن دخان النجاسة نجس . وبأى كتاب أم بأى سنة ثبت ذلك ؟ وانقلاب النجاسة إلى الدخان أتم من انقلاب عين السرقين والماء النجس ثمرا أو زرعاً ، وهذا أمر لا يشك فيه ، بل معلوم بالحس والمشاهدة ، حتى يجوز بعض أصحاب مالك وأبي حنيفة رحمه الله بيعه .

فقال ابن الماجشون : لا بأس ببيع العنرة لأن ذلك من منافع الناس . وقال ابن القاسم : لا بأس ببيع الزبل . قال الحمصي : وهذا يدل من قوله على أنه يرى بيع العنرة . وقال أشهب في الزبل المشتري : أعثر فيه من البائع يعني في اشتراؤه . وقال ابن عبد الحكم لم يمتنع أحدنا فيهما ، وهما سيان في الإثم .

قلت : وهذا هو الصواب . وإن بيع ذلك حرام وإن جاز الانتفاع به . والمقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها ، كالوقيد وإطعام الصقور والبزاة . وقد نص مالك رحمه الله على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد ، وعلى جواز عمل الصابون منه ، وينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع أوسع من باب البيع ، فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به ، بل لا تلازم بينهما ، فلا يؤخذ بتحريم الانتفاع من تحريم البيع .

ويدخل في تحريم بيع الميتة بيع جميع أجزائها التي تحملها الحياة وتنفارقها بالموت كاللحم والشحم والعصب ؛ وأما الشعر والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك ، لأنه ليس بميتة ، ولا تحمله الحياة .

وكذلك قال جمهور أهل العلم : إن شعور الميتة وأصوافها وأوبارها طاهرة ، إذا كانت من حيوان طاهر ، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل رحمهم الله والليث والأوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ، ومن التابعين : الحسن وابن سيرين وأصحاب عبد الله بن مسعود .

وانفرد الشافعي رحمه الله بالقول بنجاستها ، واحتج له بأن اسم الميتة يقتلها كما يقتل سائر أجزائها بدليل الأثر والنظر ؛ أما الأثر ففي الكامل لابن عدى من حديث ابن عمر يرفعه : « ادفنوا الأظفار والدم والشعر فلئلا ميتة » وأما النظر فلأنه متصل بالحيوان ينمو نباته فينجس بالموت كسائر أعضائه ، وبأنه شعر نابت في محل نجس فكان نجسا كشعر الخنزير ، وهذا لأن ارتباطه بأصله خلقة يقتضي أن يثبت له حكمه بها ، فإنه محسوب منه عرفا . والشارع أجرى الأحكام فيه على وفق ذلك : فأوجب غسله في الطهارة ، وأوجب الجزاء بأخذه من الصيد كالأعضاء ، والحلقه بالمرأة في النكاح والطلاق حلا وحرمة . وكذلك ههنا ، وبأن الشارع له تشوف إلى إصلاح الأموال وحفظها وصيانتها . وعدم إضاعتها وقد قال لم في شاة ميمونة : « هلا أخذتم إهابها فديتموه فانتفعتم به » ولو كان الشعر طاهرا لكان إرشادهم إلى أخذه أولى ، لأنه أقل كلفة وأسهل تناولا .

قال المظهرون للشعور : قال الله تعالى : (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين) وهذا يعم أحياءها وأمواتها .

وفي مسند أحمد رحمه الله : عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ليمونة ميتة فقال : ألا انتفعتم بإهابها ، قالوا : وكيف وهي ميتة ؟ قال : إنما حرم لحمها » .

وهذا ظاهر جدا في إباحة ماسوى اللحم والشحم والكبد والطحال والألية كلها داخلة في اللحم . كما دخلت في تحريم لحم الخنزير . ولا ينتقض هذا بالعظم والقرن والظفر والحافر ، فإن الصحيح طهارة ذلك كما سقروه عقيب هذه المسألة .

قالوا : ولأنه لو أخذ في حال الحياة لكان طاهرا فلا ينجس بالموت كالبيض . وعكسه الأعضاء .

قالوا : ولأنه لما لم ينجس بجزئه في حال حياة الحيوان بالإجماع ، دل على أنه ليس جزءا من الحيوان ، وأنه لا روح فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أبين من حي فهو ميتة » رواه أهل السنن . ولأنه لا يتلئم بأخذه . ولا ينجس بمسه وذلك دليل عدم الحياة فيه .

وأما التفاء فلا يدل على الحياة والحيوانية التي ينجس الحيوان بمفارقتها ، فإن مجرد التفاء لودل على الحياة ونجس المخل بمفارقة هذه الحياة لتنجس الزرع يبيسه لمفارقة حياة النمو والاعتناء له .

قالوا : فالحياة نوعان : حياة حسي وحركة ، وحياة نمو واعتناء ، فالأولى هي التي يؤثر فقدانها في طهارة الحي دون الثانية .

قالوا : والله إنما يتنجس لاحترقان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه ، والشعور والأصواف بريئة من ذلك ، ولا ينقض بالطعام والأظفار لما سذكروه .

قالوا : والأصل في الأحيان الطهارة ، وإنما يطراً عليها التنجس باستحالتها كالرجيع المستحيل عن الغذاء وكالحمل المستحيل عن العصور وأشبابها . والشعور في حال استحالتها كانت طاهرة ثم لم يعرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان : فلها عرض لها ما يقتضي نجاستها ، وهو احتقان الفضلات الخبيثة .

قالوا : وأما حديث عبد الله بن عمر ، ففي إسناده عبد الله بن عبد العزيز بن أبي داود ، قال أبو حاتم الرازي : أحاديث منكرة ليس عملها عندى الصدوق . وقال علي بن الحسين بن الجعيد : لا يساوى فلساً ، يحدث بأحاديث كذب ، وأما حديث الشاة الميتة وقوله : « ألا انضعم يهاها » ولم يتعرض للشعر فعنه ثلاثة أجوبة : أحدها : أنه أطلق الانتضاع بالإهاب ، ولم يأمرهم بإزالة ما عليه من الشعر مع أنه لا بد فيه من شعر ، وهو صلى الله عليه وسلم لم يقيد الإهاب المنتضع به بوجه دون وجه ، فدل على أن الانتضاع به فرو أو غيره مما لا يخلو من الشعر .

والثاني : أنه صلى الله عليه وسلم قد أُرشدهم إلى الانتضاع بالشعر . في الحديث نفسه حيث يقول : « إنما حرم من الميتة أكلها أو لحمها » .

والثالث : أن الشعر ليس من الميتة ليعرض له في الحديث . لأنه لا يخلع الموت وتعليلهم بالتمية يطل بجلد الميتة إذا دبغ وعليه شعر . فإنه يطهر دون الشعر عندهم . وتمسكهم بغسله في الطهارة يطل بالخبيرة . وتمسكهم بضمائه من الصيد يطل بالبيض وبالحمل . وأما في النكاح فإنه يتبع الجملة لاتصاله ، وزوال الجملة بافصاله منها ، وهذا هو fark الجملة بعد أن تبعا في التنجس لم يفارقها فيه عندهم ، فلم يفرق .

فإن قيل : فهل يدخل في تحريم بيعها تحريم بيع عظامها وفرونها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك . قيل : الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم أكله واستعماله . كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » وفي اللفظ الآخر : « إذا حرم أكل شيء حرم ثمنه » فبذلك على أن الذي يحرم بيعه يحرم أكله .

وأما الجلد إذا دبغ فقد صار عيناً طاهرة ينضغ به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال : فلا يمنع جواز بيعه ، وقد نص الشافعي رحمه الله في كتابه التقديم بأنه لا يجوز بيعه . واختلف أصحابه فقال القفال : لا يتبعه هذا إلا بتقدير قول يوافق مالكا في أنه يطهر ظاهره دون باطنه . وقال بعضهم : لا يجوز بيعه وإن طهر ظاهره وباطنه على قوله الجعيد ، فإنه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه كصمغها ولحمها ، وقال بعضهم : يجوز بيعه بعد الدبغ لأنه عين طاهرة ينضغ بها فجواز بيعها كالمذكي . وقال بعضهم : بل هذا ينفي على أن الدبغ إزالة أو إحالة .

فإن قلنا : إحالة ، جاز بيعه ، لأنه قد استحال من كونه جزء ميتة إلى عين أخرى ، وإن قلنا : إزالة لم يجر بيعه ، لأن وصف الميتة هو الحرم لبيعه ، وذلك باق لم يستحل ، وبنوا على هذا الخلاف جواز أكله .

ولم فيه ثلاثة أوجه : أكله مطلقاً ، وتحريمه مطلقاً ، والتفصيل بين جلد المأكول وغير المأكول ، فأصحاب الوجه الأول غلبوا حكم الإحالة ، وأصحاب الوجه الثاني غلبوا حكم الإزالة ، وأصحاب الوجه الثالث أجزوا الدباغ مجرى الذكاة ، فأباحوا بها ما يباح أكله بالذكاة إذا ذكي دون غيره .

والقول يجوز أكله باطل مخالف لصريح السنة ، ولهذا لم يمكن قائله القول به إلا بعد منتهى كون الجلد بعد الدبغ ميتة ، وهذا منه باطل ، فإنه جلد ميتة حقيقة وحسا وحكما ، ولم يحدث له حياة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة ، وكون الدبغ إحالة باطل حسا ، فإن الجلد لم يستجل ذاته وأجزاؤه وحقيقته بالدبغ ، فدعوى أن الدبغ إحالة عن حقيقة إلى حقيقة أخرى ، كما تحيل النار الحطب إلى الرماد والملاحة مايلقى فيها من الميتات إلى الملح دعوى باطلة .

وأما أصحاب مالك رحمه الله . ففي المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وإن دبغت ، وهو الذى ذكره صاحب التهذيب . وقال المازنى : هذا هو مقتضى القول بأنها لا تطهر بالدبغ . قال : وأما إذا فرغنا على أنها تطهر بالدبغ طهارة كاملة ، فإننا نجيز بيعها لإباحة جلة منافعها .

قلت : عن مالك رحمه الله في طهارة الجلد المدبوغ روايتان : إحداهما : يطهر ظاهره وباطنه . وبها قال وهب ، وعلى هذه الرواية جوز أصحابه بيعه . والثانية وهى أشهر الروايتين عنه : أنه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله في اليابسات . وفي الماء وحده دون سائر المسامعات : قال أصحابه : وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ، ولا الصلاة فيه ، ولا الصلاة عليه .

وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله : فإنه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه . وعنه في جوازه بعد الدبغ روايتان . هكذا أطلقها الأصحاب ، وهما عندى ميّزتان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدبغ .

وأما بيع الدهن النجس ففيه ثلاثة أوجه في مذهبه : أحدها : أنه لا يجوز بيعه . والثاني : أنه يجوز بيعه لكافر يعلم نجاسته ، وهو المنصوص عنه .

قلت : والمراد يعلم النجاسة العلم بالسبب المنجس لا اعتقاد الكافر بنجاسته .

والثالث : يجوز بيعه لكافر ومسلم ، وخرج هذا الوجه من جواز إيقاده ، وخرج أيضا من طهارته بالفصل : فيكون كالثوب النجس ، وخرج بعض أصحابه وجهها ببيع السرقين النجس للوقيد من بيع الزيت النجس له ، وهو تخريج صحيح . وأما أصحاب أبي حنيفة رحمه الله فمجازوا ببيع السرقين النجس إذا كان تبعا لغيره ومنعه إذا كان مفردا .

وأما عظمها فمن لم ينجه بالموت كآبى حنيفة رحمه الله : وبعض أصحاب أحمد رحمه الله . واختيار ابن وهب من أصحاب مالك رحمه الله فيجوز بيعه عندهم . وإن اختلف مأخذ الطهارة ، فأصحاب أبي حنيفة رحمهم الله قالوا : لا يدخل في الميتة ولا يتناوله اسمها ، ومنعوا كون الأثم دليل حياته .

قالوا : وإنما تؤله لما جاوزه من اللحم لآذات العظم ، وحملوا قوله تعالى : (قال من يحيى العظام وهى رميم) على حذف مضاف أى أصحابها . وغيرهم ضعف هذا المأخذ جدا وقال : العظم يألم حسا . والله أشد من ألم اللحم ، ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف لوجهين : أحدهما : أنه تقدير ما لا دليل عليه فلا سبيل إليه . الثاني : أن هذا التقدير يستلزم الإضراب عن جواب سؤال السائل الذى استشكل حياة العظام : « فإن أفى بن خلف أخذ عظمها باليا ، ثم جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففته في يده فقال : يا محمد أترى الله يحيى هذا بعد ما رمى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . ويعملك ويدخلك النار » .

فأخذ الطهارة أن سبب تنجيس الميتة متصف في العظام ، فلم يحكم بنجاستها ، ولا يصح قياسها على اللحم ،

لأن احسان الطوبى والفضائل الطبيعية ينحصر به دون العظام ، كما أن مالا نفيس له سائلة لا ينحصر بالموت وهو حيوان كامل لعدم سبب التنجيس فيه ، فالعظم أولى :

وهذا المتخذ أصبح وفقرى من الأول ، وهل هذا ليجوز بيع عظام الميتة إذا كانت من حيوان طاهر العين .
وأما من رأى نجاستها فإنه لا يجوز بيعها إذ نجاستها عينية ، قال ابن القاسم : قال مالك : لا أرى أن يشتري عظم الميتة ولا يباع ، ولا أيب القيل ، ولا يتجر فيها ، ولا يمشط بأشطاها ، ولا يدهن بدهانها ، وكيف يجعل الدهن في الميتة ، ويمشط عليه بنظام الميتة وهي مبلوثة ؟ وذكره أن يطبخ بنظام الميتة .
وأجاز مطرف وابن الماجشون بيع أنياب القيل مطلقا ؟ وأجاز ابن وهب وأصبح إن غليت وسققت . وجعل ذلك دباها لها .

تحريم بيع الخنزير

ولما تحريم بيع الخنزير في تناول جلته وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة . وتعلم كيف ذكر لحمه عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ، ومعظم اللحم ، فذكر اللحم تنبيها على تحريم أكله دون ما قبله فيجوز للميتة فإنه لم يقل فيه وحرم عليكم لحم الصيد ، بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك أكله وقتله ، وهاهنا لما حرم البيع ذكر جلته ، ولم ينص التحريم بلحمه ليتناول بيده حيا وميتا .

تحريم بيع مثلر آليات الشرع

وأما تحريم بيع الأصنام ، فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة للشرك على أى وجه كانت ، ومن فوى نوع كانت صتا لو وثنا أو حليا ، وكذلك الكتب المشتملة على الشرك . وجعده غير الله ، فلهذا كلها يجب إتلافها وإعدامها . وبيعها خريبة إلى قناتها وإتلافها فهو أول بحرمة البيع من كل ما عطلها ، لأن مجلسه يبيعها بحسب مجلسها في قسمها ، واللهى صلى الله عليه وسلم لم يرضه ذكرها تلجئة أمرا ، ولكنه تخرج من الأصل إلى ما هو أغلظ منه ، فإن النمر أحسن حالا من الميتة ، فلما قد تصير ملاما بهرما إذا عطلها الله سبحانه ابتداء ، لو عطلها الآدمي بعينه عند طائفة من العلماء ، وتضمن إذا أتلفت على الذى عند طائفة بخلاف الميتة ، وإنما لم يعمل الله في أكل الميتة حدا اكفاه بالزجر الذى يحمله الله في الطباع من كراهتها والتزهد عنها وإعدامها بها ، بخلاف النمر والخنزير أشد تحريما من الميتة ، ولهذا ألهمه الله تعالى بطبعه عليه أنه رجس في قوله : (هل لا أجد فيها لوى) إلى ههنا على طامع بطبعه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا) فالقصر في قوله (فإنه) وإن كان مودة إلى الثلاثة للذكورة باعتبار لفظ النحر ، فإنه يرجع اختصاص الخنزير به لثلاثة أوجه : أحدها : قرينه منه ، والثاني : تذكيره دون قوله فلما رجس . والثالث : أنه أتى بالهاء وإن تنبها على علة التحريم لتزجر النفوس عنه ، ويقابل هذه العلة ما في طباع بعض الناس من استلذازه واستمتاعه به ، ففى منه ذلك ، وأخير أنه رجس ، ولهذا لا يحتاج إليه في الميتة والله لأن كونها رجسا أمر مستقر معلوم عندهم ، ولهذا في القرآن نظائر فأتلفها ، ثم ذكر بعد تحريم بيع الأصنام وهو أعظم محرما ولما ، ولما أشد مناعة للإسلام من بيع النمر والميتة والخنزير :

وفي قوله : « إن الله إذا حرم شيئا لم يحرم أكله حتى يحرم نعمة » يراد به أمران :

أحدهما : ما هو حرام البين والانقضاح جلة كالخمر واللبنة والدم والخنزير وآلات الشرك ، فهذه ثمنها حرام كيفما انقضت .

والثاني : ما يباح الانقضاح به في غير الأكل ، وإنما يحرم أكله كجلد الميتة بعد الذباغ وكالخمر الأهلية والبقال ونحوها مما يحرم أكله دون الانقضاح به .

فهذا قد يقال إنه لا يدخل في الحديث ، وإنما يدخل فيه ما هو حرام على الإطلاق .

وقد يقال : إنه داخل فيه ، ويكون تحريم ثمنه إذا بيع لأجل المنفعة التي حرمت ، فإذا بيع البغل والحمار لأكلهما حرم ثمنهما ، بخلاف ما إذا بيعا للركوب وغيره ، وإذا بيع جلد الميتة للانقضاح به حل ثمنه ، وإذا بيع لأكله حرم ثمنه .

وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كأحمد ومالك رحمهما الله ، وأتباعهما : أنه إذا بيع العنب لمن يعصره خرا حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله ، وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلما حرم أكل ثمنه ، وإذا بيع لمن يخرجه في سبيل الله فثمنه من الطيبات ، وكذلك ثياب الحرير إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها .

فإن قيل : فهل يجوزون للمسلم بيع الخمر والخنزير من الذي ، لاعتقاد الذي حلها ، كما يجوز ثمنه البدن المنتجس إذا تبين حاله لاعتقاده طهارته وحله ؟

قيل : لا يجوز ذلك ، وثمره حرام ، والفق بينهما أن البدن المنتجس عين طاهرة خالطها نجاسة ، ويسوغ فيها التزاع .

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا ينجس إلا بالتغير ، وإن تغير فذهب طائفة إلى إمكان تطهيره بالفصل ، بخلاف العين التي حرمها الله في كل ملة ، وعلى لسان كل رسول ، كاللبنة والدم والخنزير ، فإن استبلحته مخالفة لما أجمع الرسل على تحريمه ، وإن اعتقد الكافر حله فهو كبيع الأصنام للمشركين ، وهذا هو الذي خرجه الله ورسوله بينه ، وإلا فالبيع لا يشترى صنفاً .

فإن قيل : فالخمر حلال عند أهل الكتاب ، فجوزوا بيعها منهم . قيل : هذا هو الذي توهمه من توهمه من حال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حتى كتب إليهم عمر رضي الله عنه ينهاهم عنه ، وأمر عماله أن يولوا أهل الكتاب بيعها بأنفسهم ، وأن يأخذوا ما حل لهم من ثمنها .

فقال أبو عبيد : حدثنا عبد الرحمن بن سفيان بن سعيد عن إبراهيم بن عبد الأعلى البجلي عن سويد بن خفلة قال : بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن ناساً يأخذون الجزية من الخنازير ، فقام بلال فقال : إنهم ليفظوا ، فقال عمر رضي الله عنه : لا تفعلوا ، ولوهم بيعها .

قال أبو عبيد : وحدثنا الأنصاري عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن خفلة : أن بلالا قال لعمر رضي الله عنه : إن هناك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج ، فقال : لا تأخذوا منهم ، ولكن ولوهم بيعها ، ففعلوا منهم من آمن .

قال أبو عبيد : يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل اللمة الخمر والخنازير من جزية وغنوسهم ، وخراج أرضهم بقيمتها ، ثم يتولى المسلمون بيعها ، فهذا الذي أنكره بلال ، ونهى عنه عمر رضي الله عنه ،

ثم رخص ثم أن يأخذوا غلاتهم من أمانتها إذا كان أهل اللمة هم المتولون لبيها، لأن النحر والخنزير مال من أموال أهل اللمة، ولا يكون ذلك للمسلمين.

قال : وما بين ذلك حديث آخر لعمر رضى الله عنه : حديث على بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن ليث بن أبي سليم : « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى العمال يأمرهم بقتل الخنازير، وقبض أمانتها لأهل الجزية من جزيتهم ».

قال أبو عبيد : فهو لم يجعلها قصاصا من الجزية إلا وهو يراها من أموالهم، فأما إذا مر الذى بالنحر والخنزير على العاشر فإنه لا يطيب له أن يعشرها، ولا يأخذ من العشر منها وإن كان الذى هو المتول لبيها أيضا، وهذا ليس من الباب الأول ولا يشبهه، لأن ذلك حق واجب على رقابهم، وإن العشر هاهنا إنما هو شيء يوضع على النحر والخنزير أنفسهما، وكذلك نمنا لا يطيب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا حرم شيئا حرم نمته ».

وقد زوى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه أفتى في مثل هذا بغير ما أفتى به في ذلك. وكذلك قال عمر بن عبد العزيز حديث أبي الأسود المصري : حدثنا عبد الله بن هبة عن عبد الله بن هبيرة السبائي : « أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأربعين ألف درهم صدقة النحر، فكتب إليه عمر رضى الله عنه : بعث إلى بصلقة النحر وأنت أحق بها من المهاجرين، وأخير بذلك الثامن وقال : والله لا أستملك على شيء بعدها ».

وقال قزعة : حدثنا عبد الرحمن عن المنى بن سعيد قال : « كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرقاة أن ابعث إلى بتفصيل الأموال التي قبلك من أين دخلت؟ فكتب إليه بذلك وصنفه، وكان فيها كتب إليه من عشر النحر أربعة آلاف درهم، قال : فليتنا ما شاء الله، ثم جاءه جواب كتابه : إنك كتبت إلى تذكر من عشور النحر أربعة آلاف درهم، وإن النحر لا يعشرها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها، فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فاردها عليه، فهو أولى لما كان فيها، فمن ثم طلب الرجل فردت عليه ».

قال أبو عبيد : فهذا عندى الذى عليه العمل وإن كان إبراهيم النخعي قد قال غير ذلك، ثم ذكر عنه في الذى يمر بالنحر على العاشر قال : يضاعف عليه العشور.

قال أبو عبيد : وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول : إذا مر على العاشر بالنحر والخنزير عشر النحر، ولم يعشر الخنازير، سمعت محمد بن الحسن يحدث بذلك عنه. قال أبو عبيد : وقول الخليفة عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما أولى بالاتباع، والله أعلم.

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب والسنور ومهر البهي

في الصحيحين عن ابن مسعود : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب، ومهر البهي، وحلوان الكاهن ».

وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير قال : « سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور فقال : زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ».

وفي سنن أبي داود عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والخنزير »
 وفي صحيح مسلم من حديث رافع بن خديج : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « شر الكلب
 مهر البغي » ، وثمر الكلب ، وكسب المجهول .
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

أحدهما : تحريم بيع الكلب ، وذلك يتناول كل كلب صغيرا كان أو كبيرا للصيد أو للماشية أو للحوث ،
 وهذا منسحب فقهاء أهل الحديث فاطبة ، والزراع في ذلك معروف عن أصحاب مالك وأبي حنيفة وجهما الله :
 فيجوز لأصحاب أبي حنيفة رحمه الله بيع الكلاب وأكل أثمانها . وقال الأئمة عبد الوهاب : اختلف أصحابنا
 في بيع ما أذن في الخلفاء من الكلاب ، فمنهم من قال : يكره ، ومنهم من قال : يحرم ، انتهى .

وعقد بعضهم عقدا لما يصح بيعه ، وبني عليه اختلافهم في بيع الكلب ، قال : ما كانت منافعه كلها
 محرمة لم يحرر بيعه ، إذ لا فرق بين للصوص حسا والمنوع شرعا ، وما تنوعت منافعه إلى محالة وعمره ، فإن كان
 المقصود من العين خاصة كان الاحتياط بها ، والحكم تابع لها ، فاعتبر نوعها وضار الأخر كالمنوع ، وإن
 توزعت في النوعين لم يصح البيع ، لأن ما يقابل المنوع منها أكل مال بالباطل ، وما سواه من بقية الثمن يصير مجهولا .
 قال : وحل هذا الأصل مسألة بيع كلب الصيد ، فإذا بني الخلاف فيها حل هذا الأصل : قيل : في
 الكلب من المنافع كلها وكذا ، وعمدت جملة منافعه ، ثم نظر فيها ، فمن رأى أن جعلها محرمة منع ، ومن رأى
 جميعها محالة أجاز ، ومن رأى متنوعة نظر هل المقصود المحلل أو المحرم ؟ فجعل الحكم المقصود ، ومن رأى
 منفعة واحدة منها محرمة وهي مقصودة منع أياها ، ومن التيسر عليه كونها مقصودة وكلف أو كره .

فأبلى هذا التأصيل والتفصيل وطابق بينهما يظهر الله ما فيها من التناقض والخلل ، ولئن بناء بيع كلب
 الصيد على هذا الأصل من أفعد البناء ، فإنه قوله : من رأى أن جملة منافع الكلب التي للصيد محرمة بعد
 تعد يلحق لم يحرر بيعه ، فإن هذا لم يقله أحد من الناس قط . وقد انفقت الأمة على إباحة مطلق كلب الصيد
 من الاصطياد والحراسة وما جلي منافعه ، ولا يقتضي إلا لذلك ، فمن الذي رأى منافعه كلها محرمة ، ولا يصح
 أن تراد منافعه الشرعية ، فإن إعارته جائزة .

وقوله : ومن رأى جميعها محالة أجاز كلام فاسد أيضا ، فإن منافعه المذكورة محالة اتفاقا ، وبالمجموع
 على عدم جواز بيعه .

وقوله : ومن رأى متنوعة نظر هل المقصود المحلل أو المحرم ، كلام لا فائدة تحت البتة ، فإن منفعة كلب
 الصيد هي الاصطياد دون الحراسة فأبى التنوع ، وما يقدر في المنافع في التحريم يقدر مثله في الحمار والبغل .
 وقوله : ومن رأى منفعة واحدة محرمة وهي مقصودة منع أظهر فسادا عما قبله ، فإن هذه المنفعة المحرمة
 ليست هي المقصودة من كلب الصيد ، وإن قدر أن مشتربه قصد ما فهو كما لو قصد منفعة محرمة من سائر
 ما يجوز بيعه ، وتبين فساد هذا التأصيل ، وأن الأصل الصحيح هو الذي دل عليه النص الصريح الذي لا معارض
 له البتة من تحريم بيعه .

فإن قيل : كلب الصيد مستثنى من التنوع الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدليل ما رواه
 الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد » .

وقال القاسم: لعنني إبراهيم بن الحسن المصيصي: حدثنا ججاج بن محمد عن حذيفة بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن ثمن الكلب والنسور ولا كلب الصيد».

وقال قاسم بن أمية: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي حزم: أخبرنا يحيى بن أبي أيوب: حدثنا المثنى بن الصباح عن عطلة بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثمن الكلب حمت إلا كلب صيد».

وقال ابن وهب عن أخيه عن ابن شهاب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث من حمت: حلوان الكاهن، ومهر الزانية، وثن الكلب المقخور».

وقال ابن وهب: حدثني الميثم بن نعيم عن حسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب المقخور».

ويدل على صحة هذا الاستثناء أيضا: أن جابرا لمعه من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ثمن الكلب. وقد رخص جابر نفسه في ثمن كلب الصيد. وقول الصحابي صالح لتخصيص عموم الحديث عند من جعله حجة. فكيف إذا كان منه النص باستثنائه والقياس أيضا لأنه يباح الانتفاع به. ويصح نقل اليد فيه باليراث والوصية والمبة. ويجوز إعارته وإيجارته في أحد قول العلماء. وهما وجهان للشافعية رحمهم الله، فجاز بيعه كالخيل والحمار.

فالجواب: أنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه. أما حديث جابر رضي الله عنه، فقال الإمام أحمد رحمه الله وقد سئل عنه: هلنا من الحسن بن أبي جعفر رضي الله عنه، وهو ضعيف، وقال الدارقطني: الصواب أنه موقوف على جابر، وقال الترمذي: لا يصح إسناد هذا الحديث.

وقال في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «هذا لا يصح» وأبو لهزم ضعيف، يريدواويه عنه، وقال البيهقي: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ثمن الكلب جماعة منهم ابن عباس وجابر وعبد الله وأبو هريرة ورافع بن خديج وأبو جحيفة رضي الله عنهم: التلظظ مختلف ولحن واحد، والحديث الذي روى في استثناء كلب الصيد لا يصح، وكان من رواه أراد حديث النبي عن اقتناه: فشه عليه، والله أعلم.

وأما حديث حماد بن سلمة عن أبي الزبير فهو الذي ضعفه الإمام أحمد رحمه الله بالحسن بن أبي جعفر، وكأنه لم يقع له طريق حجاج بن محمد، وهو الذي قال فيه الدارقطني: الصواب أنه موقوف، وقد أظه ابن حزم: بأن أبا الزبير لم يصح فيه بالصالح من جابر وهو مدلس، وليس من رواية اليث عنه، وأعله البيهقي: بأن أحد رواه وهم من استثناء كلب الصيد مما نهى عن اقتناه من الكلاب، فنقله إلى البيهقي.

قلت: وما يدل على بطلان حديث جابر هذا وأنه غلط عليه أنه صح عنه أنه قال: «أرجع من السحت: ضراب الفحل، وثن الكلب، ومهر البغي، وكسب الحجام» وهذا علة أيضا للموقوف من استثناء كلب الصيد فهو علة للموقوف والمرفوع.

وأما حديث المثنى بن الصباح عن عطلة عن أبي هريرة رضي الله عنه فيأطل، لأن فيه يحيى بن أيوب: «توفي شهيداً عليه بالكلب» وجرحه الإمام أحمد رحمه الله، وفيه المثنى بن الصباح وضعفه عنه مشهور.

ويدل على بطلان الحديث ما رواه القساق : حدثنا الحسين بن أحمد بن شبيب : حدثنا محمد بن عبد الله بن بهر : حدثنا أسباط : حدثنا الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه : « أبيع من السمك : ضراب النحل ، وثن الكلب ، ومهر البغي ، وكسب الحمام » .

ولما الأثر من أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلا يلزم من أخبر ابن وهب عن ابن شهاب ، ولا من أخبر ابن شهاب عن الصديق رضي الله عنه ، ومثل هذا لا يحتاج به . وأما الأثر عن علي رضي الله عنه ففيه ابن ضمرة في غاية الضعف .

ومثل هذه الآثار الساقطة المعلولة لا تقدم على الآثار التي رواها الأئمة الثقات الأكابر ، حتى قال بعض الحفاظ : إن نقلها نقل تواتر . وقد ظهر أنه لم يصح عن صاحب خلافتها البيت ، بل هذا جابر وأبو هريرة وابن عباس يقولون : « ثمن الكلب نجس » .

قال وكيع : حدثنا إسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه : « ثمن الكلب . ومهر البغي ، وثن الخمر حرام » ، وهذا أقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس .

وأما قياس الكلب على البغل والحمار ، فن أنسد القياس ، بل قياسه على الخنزير أصح من قياسه عليهما ، لأن الشبه الذي بينه وبين الخنزير أقرب من الشبه الذي بينه وبين البغل والحمار ، ولو تعارض القياسان لكان القياس المؤيد بالنص الموافق له أصح وأولى من القياس المخالف له .

فإن قيل : كان النهي عن ثمنها حين كان الأمر بقتلها . فلما حرم قتلها وأبيع اتخذ بعضها نسخ النهي ففسخ تحريم البيع .

قيل : هذه دعوى باطلة ليس مع مدعيها لصحتها دليل ولا شبهة ، وليس في الأثر ما يدل على صحة هذه الدعوى البتة بوجه من الوجوه ، ويدل على بطلانها أن أحاديث تحريم بيعها وأكل ثمنها مطلقة عامة كلها ، وأحاديث الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها نوعان : نوع كلك وهو المتقدم ، ونوع مقيد بمقتضى وهو المتأخر ، فلو كان النهي عن بيعها مقيدا بخصوصا لخاصات به الآثار كلك ، فلما جاءت عامة مطلقة ، علم أن عمومها وإطلاقها مراد ، فلا يجوز لإبطاله والله أعلم .

الحكم الثاني : تحريم بيع السنور ، كما دل عليه الحديث الصحيح الصحيح الذي رواه جابر وأبو جهم ، كما رواه قاسم بن أصبغ : حدثنا محمد بن وضاح : حدثنا محمد بن آدم : حدثنا عبد الله بن المبارك ، حدثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله : « أنه كره ثمن الكلب والسنور » .

قال أبو محمد : فهذه أقوى جابر بن عبد الله أنه كره بما رواه ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وكذلك أفى أبو هريرة رضي الله عنه . وهو مذهب طاوس ومجاهد وجابر بن زيد ، وجميع أهل الظاهر ، وإحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله ، وهي اختيار أبي بكر عبد العزيز . وهو الصواب لصحة الحديث بطلانك ، وعدم ما يعارضه فوجب القول به .

قال البيهقي : ومن العلماء من حل الحديث على أن ذلك حين كان محكما بنجسها ، فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لغيره ليست بنجس » صار ذلك منسوخا في البيع ، ومنهم من حله على السنور إذا خوسح ، ومما يراه ظاهر السنة أولى ، ولو سمع الشافعي رحمه الله الخبر الواقع فيه لقال به إن شاء الله ، وإنما لا يقبل به من أتبعنا .

في تثبيت روايات أبي الزبير ، وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة عيسى بن يونس ، ونحسب بن حبان عن الأعمش عن أبي سفيان : انتهى كلامه : ومنهم من حله على المهر الذي ليس بمملوك ، ولا يخفى ما في هذه الحاصل من الوهن :

والحكم الثالث : مهر البغي ، وهو ما تأخذه الزانية في مقابلة الزنا بها ، فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك خبيث على أي وجه كان حرة كانت أو أمة ، ولا سيما لأن البغاء إنما كان على عهدهم في الإمامة دون الجرائر ، ولهذا قالت هند وقت البيعة : « أو تزني الحرة ؟ » .

ولا نزاع بين الفقهاء في أن الحرة البالغة العاقلة إذا مكنت رجلا من نفسها فزنى بها أنه لا مهر لها . واختلف في مسائلتين : إحداهما الحرة المكرهة . والثانية الأمة المطاوعة :

فأما الحرة المكرهة على الزنا ، ففيها أربعة أقوال : وهي روايات منصوبات عن أحمد رحمه الله .

أحدها : أن لها المهر بكذا كانت أو ثيبا ، سواء وطئت في قبلها أو دبرها .

والثاني : أنها إن كانت ثيبا فلا مهر لها ، وإن كانت بكرا فلها المهر ، وهل يجب معه إرش البكارة ؟ على روايتين منصوبتين ، وهذا القول لاختيار أبي بكر :

والثالث : أنها إن كانت ذات محرم فلا مهر لها . وإن كانت أجنبية فلها المهر :

والرابع : أن من تحرم أبنتها كالأم والبنت والأخت فللمهر لها ، ومن نحل أبنتها كالأمة والنخلة فلها المهر .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا مهر للمكرهة على الزنا بحال ، بكرا كانت أو ثيبا .

فن أوجب المهر قال : إن استيفاء هذه المنفعة جعل مقوما في الشرع بالمهر ، وإنما لم يجب المختارة ، لأنها باذلة للمنفعة التي عوضها لها ، فلم يجب لها شيء كما لو أذنت في إتلاف عضو من أعضائها لم يُلَفَّه :

ومن لم يوجبها قال : الشارع إنما جعل هذه المنفعة مقومة بالمهر في عقد أو شبهة عقد ، ولم يقومها بالمهر في الزنا البتة ، وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس :

قالوا : وإنما جعل الشارع في مقابلة هذا الاستمتاع الحد والعقوبة ، فلا يجمع بينه وبين ضمان المهر :

قالوا : والوجوب إنما يتلقى من الشارع من نص خطابه أو عموم أو ضواء أو تنبيه أو معنى نصه ، وليس شيء من ذلك ثابتا متحققا عنه ، وغاية ما يدعى قياس السفاح على النكاح ، وما أبعد ما بينهما .

قالوا : والمهر إنما هو من خصائص النكاح لفظا ومعنى ، ولهذا إنما يضاف إليه فيقال مهر النكاح ، ولا يضاف إلى الزنا فلا يقال مهر الزنا ، وإنما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم المهر بالمقد كذا قال : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » وكذا قال : « من باع حرا وأكل ثمنه » ونظائره كثيرة .

والأولون يقولون : الأصل في هذه المنفعة أن تقوم بالمهر ، وإنما أسقطه الشارع في حق البغي ، وهي التي تزنى باختيارها ، وأما المكرهة على الزنا فليست بغيًا ، فلا يجوز إنساقها بدل منفعتها التي أكرهت على استيفائها ، كما لو أكره الحر على استيفاء مناهضه ، فإنه يلزمه عوضها ، وعرض هذه المنفعة شرعا هو المهر ، فهذا ما عطف القولين .

ومن فرق بين الفكر والحب رأى أن الواطى لم ينعى على الحب شيئا وحسبه العقوبة التي ترتبت على فعله ، وهذه العقوبة لا يتقلبها شرعا ما يلزم من تقدم عليها ، بخلاف البكر فله أزاله بكارتها ، فلا بد من ضمان ما أزاله ، فكانت هذه الجنابة مضمونة عليه في الجملة ، فضمن ما أتلفه من مهر منقعة ، وكانت المنفعة قابعة للجرى في الضمان ، كما كانت تابعة له في عدمه من البكر المطبوعة .

ومن فرق بين ذوات المحارم وغيرهن . رأى أن تحريمهن لما كان تحريما مستقرا ، وأنهن غير محل الوطء شرعا كان استيفاء هذه المنفعة . نهن بمنزلة التواطؤ فلا يجب مهر ، وهذا قول الشعبي ، وهذا بخلاف تحريم المصاهرة فإنه عارض يمكن زواله .

قال صاحب المغنى : وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لأنه ظاهر أيضا .

ومن فرق في ذوات المحارم بين من تحرم ابنتها وبين من لا تحرم فكانه رأى أن من لا تحرم ابنتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى فأشبهه العارض .

فإن قيل : فما حكم المكرهة على الوطء في دبرها ، أو الأمة المطبوعة على ذلك ؟ قيل : هو أولى بعدم الوجوب ، فهذا كالواطى لا يجب فيه المهر اتفاقا .

وقد اختلف في هذه المسألة الشيخان أبو البركات وابن تيمية وأبو محمد بن قدامة ، فقال أبو البركات في محرمه : ويجب مهر المثل للموطوعة بشبهة ، وللمكرهة على الزنا في قيل لودير . وقال أبو محمد في المغنى : ولا يجب للمهر بالوطء في الدبر ولا الواطء ، لأن الشرع لم يبيح بدله ولا هو بخلاف الشيء ، فأشبهه القبل والوطء دون الفرج .

وهذا القول هو الصواب قطعا . فإن هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلا ، ولا قدر له مهر بوجه من الوجوه ، وفيما على وطء الفرج من أفسد القياس ، ولازم من قوله إيجاب المهر لمن فعلت به الفاحشة من الذكور ، وهذا لم يقل به أحد البتة .

وأما المسألة الثانية : وهي الأمة المطبوعة : فهل يجب لها المهر ؟ فيه قولان :

أحدهما : يجب وهو قول الشافعي رحمه الله ، وأكثر أصحاب أحمد رحمه الله : قلوا : لأن هذه المنفعة لغيرها ، فلا يسقط بدلها مجانا ، كما لو أذنت في قطع طرفها .

والصواب المقطوع به أنه لا مهر لها ، وعظمى المغنى التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها . وأخير أنه خيبت وحكم عليه وعلى ثمن الكلب ولجبر الكاهن بحكم واحد ، والأمة داخلية في هذا الحكم دخيلا أوليا ، فلا يجوز تخصيصها من عمومها لأن الإمام من اللاتي كن يعرفن بالبغاء ، وفيهن وفي ساداتهن أنزل الله تعالى : (ولا تكررهن) فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا فكيف يجوز أن تخرج الإمام من نص أردن به قطعا ويعمل على غيرهن . وأما قولكم إن متعتها ليس بها ولم ياذن في استيفائها ، فيقال : هذه المنفعة يملك السيد استيفاءها بنفسه . وملك المعاوضة عليها بعقد النكاح أو شبهته ، ولا يملك المعاوضة عليها إلا إذا أذنت ، ولم يجعل الشورى سوله لازما عوضا قط غير العقوبة ، فيفوت على السيد حتى يقضى له ، بل هذا تقوم حال هدره الله ورسله ، وإلزام عوض حكم الشرع بجنبه وجعله بمنزلة ثمن الكلب وأجر الكاهن ، وإن كان عوضا خبيثا شرعا لم يجز أن يقضى به ، ولا يقال : فأجر الحجام خيبت ويقضى له به ، لأن متعة الحجاماة متعة مباحة ويجوز

بل يجب على مستأجره أن يوفيه أجره ، فأين هذا من النعمة الخفية المحرمة التي عوضها من جنسها ، وحكمه حكمها ، ولزجباب عوض في مقابلة هذه المصيبة كزجباب عوض في مقابلة الواط ، إذ للشارع لم يعمل في مقابلة هذا الفعل عوضا .

فإن قيل : فقد جعل في مقابلة الوطء في الفرج عوضا ، وهو المهر من حيث الجملة بخلاف الواط . قلنا : إنما جعل في مقابله عوضا ، وهو إذا استوفى بمقد أو بشبهة عقد . ولم يعمل له عوضا إذا استوفى بزنا محض ، ولا شبهة فيه ، وبالله التوفيق .
ولم يعرف في الإسلام قط أن زانيا قضى عليه بالمهر للمزني بها ، ولا ريب أن المسلمين يرون هذا قبيحا . فهو عند الله عز وجل قبيح .

حكمه صلى الله عليه وسلم في كسب الزانية إذا قبضته ،

"فإن قيل : فما تقولون في كسب الزانية إذا قبضته ثم تاب هل يجب عليها رد ما قبضته إلى أربابه أم يطيب لها أم تصدق به ؟

قلنا : هذا يفتي على قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام ، وهي أن من قبض الشيء ليس له قبضه شرعا ثم أراد التخلص منه ، فإن كان المقبوض قد أخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه ، فإن تعلق رده عليه قضى به ديناً يعلمه عليه ، فإن تعلق ذلك رده إلى ورثته ، فإن تعلق ذلك تصدق به عنه ، فإن اختار صاحب الخبز ثوابه يوم القيامة كان له ، وإن أبق إلا أن يأخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للمتصدق بها كاتيت عن الصحابة رضي الله عنهم .

وإن كان المقبوض برضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على غمر أو خنزير أو على زنا أو فاحشة ، فهذا لا يجب رد العوض على الدافع ، لأنه أخرجه باختياره ، واستوفى عوضه المحرم ، فلا يجوز أن يجمع له بين العوض والمعرض ، فإن في ذلك إغانة له على الإثم والعدوان ، وتيسير لأصحاب المعاصي عليه ، وإذا لم يزد الزاني وصاحب الفاحشة إذا علم أنه ينال غرضه ويسترد ماله ، فهذا مما تصان الشريعة عن الإتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن الجمع بين الظلم والفاحشة والفساد ، ومن أتيح التقيح أن يستوفى عوضه من الزني بها . ثم يرجع فيها أعطائها قهرا ، وقبح هذا مستغرق فطر جميع العقلاء ، فلا تأق به شريعة ، ولكن لا يطيب للقابض أكله ، بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن خبيث لخبيث مكسبه لا لظلم من أخذ منه ، فطريق التخلص منه وتعمام التوبة بالصدقة به ، فإن كان محتاجا إليه فله أن يأخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي .

فهذا حكم كل كسب خبيث لخبيث عوضه عينا كان أو منفعة ، ولا يلزم من الحكم بخبيث وجوب رده على الدافع ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بحكم كسب الحجام ، ولا يجب رده على دافعه .

فإن قيل : فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفعه بالأيحوز دفعه ، بل حجب عليه فيه الشارع ، فلم يقع قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعلمه ، فيجب رده على مالكه ، كما لو تبرع المريض لوارثه بشيء أو لأجنبي بزيادة على الثلث ، أو تبرع المحجور عليه بفاس أو سفه ، أو تبرع المتعطل إلى قوته بذلك ونحو ذلك .
بوجود المبالغة أنه محجور عليه شرعا في هذا الدفع ، فيجب رده .

قيل : هذا قياس فاسد ، لأن الدفع في هذه الصور يبرح محض لم يمارض عليه ، والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به أو حتى تنهه المقدمة على غيره ، وأما ما نحن فيه فهو قد جاوز بماله على استيفاء منفعة أو استهلاك عين محرمة ، فقد قبض عوضا محرما وقبض مالا محرما ، فاستوفى مالا يجوز استيفاءه ، وبلد فيه مالا يجوز بلده ، فالقبض قبض مالا محرما ، والدفع استوفى عوضا محرما ، وقضية المدل تباد العوضين ، لكن قد تملز رد أحدهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه ، نعم لو كان الحمر قائما بعينه لم يستلكه ، أو دفع إليها المال ولم يفجر بها ، وجب رد المال في صورتين قطعا ، كما في سائر العقود الباطلة إذا لم يتصل بها القبض .

فلان قيل : وأي تأثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ، ومعلوم أن قبض مالا يجوز قبضه بمنزلة عمله إذ المنوع شرعا كالمنوع حسا ، فقبض المال قبضه يغير حتى ضل عليه أن يرد إلى دافعه .

قيل : والدفع قبض العين ، واستوفى المنفعة بغير حق ، كلاهما قد اشتركا في دفع ما ليس لهما دفعه ، وقبض ما ليس لهما قبضه ، وكلاهما حاصي لله ، فكيف ينحصر أحدهما بأن يجمع له بين العوض والعوض عنه ، ويفوت على الآخر العوض والعوض :

فلان قيل : هو فوت المنفعة على نفسه باختياره ، قيل : والآخر فوت العوض على نفسه باختياره ، فلا فرق بينهما ، وهذا واضح بحمد الله .

وقد توقف شيخنا في وجوب رد عوض هذه المنفعة المحرمة على باذله ، والصدقة به ، في كتاب [اقتضاء الضراط المستقيم طائفة أصحاب الجحيم] وقال : الزاني ومستمع الفناء والنوح قد بدلوا هذا المال عن طيب نفوسهم ، فاستوفوا العوض المحرم ، والتحريم الذي فيه ليس لحقهم ، وإنما هو لحق الله تعالى ، وقد فانت هذه المنفعة بالقبض ، والأصول تقتضي أنه إذا رد أحد العوضين رد الآخر ، فإذا تملز على المتأخر رد المنفعة لم يرد عليه المال ، وهذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أشد منفعته وأخذ عوضا جميعا منه ، بخلاف ما إذا كان العوض خرا أو ميتة ، فإن تلك لا ضرر عليه في فواتها ، فلان لو كانت باقية أتلقتناها عليه ، ومنفعة الفناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه ، بحيث يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر ، أحنى من صرف القوة إلى عمل بها :

ثم أورد على نفسه سؤالا فقال : فيقال على هذا فينبغي أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها . وأجاب عنه بأن قال : نحن لا نأمر بدفعها ولا ردّها كعقود الكفار المحرمة ، فإنهم إذا أسلموا قبل القبض لم يحكم بالقبض ، ولو أسلموا بعد القبض لم يحكم بالرد ، ولكن المسلم يحرم عليه هذه الأجرة ، لأنه كان معتقدا لتحررها بخلاف الكافر ، وذلك لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل يحرم ، فلا يقضى لك بالأجرة ، فإذا قبضها وقال الدافع هذا المال اقضوا له يردّه فلان أقبضته إياه عوضا عن منفعة محرمة ، قلنا : له : دفعته معاوضة رضيت بها ، فإذا طلبت استرجاع ما أخذ فاردد إليه ما أعطت إذا كان له في بقائه منه منفعة ، فهذا محتمل .

قال : وإن كان ظاهر القياس ردّها ، لأنها مقبوضة بعقد فاسد ، انتهى .

حرمة بيع النحر وحملها

وقد نص أحمد رحمه الله في رواية أبي النضر فيمن حمل خرا ، أو غنيزا أو ميتة لنصراني : أمكره أكل كراهة ، ولكن نقضي الحمال بالكراه ، وإذا كان مسلما فهو أشد كراهة ، فاحتلف أصحابه في هذا النص على ثلاث طرق :

أحدهما : إيجازوه على ظاهره ، وأن المسألة رواية واحدة . قال ابن أبي موسى : وكره أحمد أن يؤثر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير لنصراني ، فإن فعل قضى له بالكراه ، وهل يطيب له لم لا ؟ على وجهين : أوجههما أنه لا يطيب له ، ويتصدق به .

وكذا ذكر أبو الحسن الأندلسي قال : إذا أجز نفسه من رجل في حمل خر أو خنزير أو ميتة كره نص عليه . وهذه كرامة محرم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لمن حاملها ، إذا ثبت ذلك فيقضى له بالكراه . وغير ممتنع أن يقضى له بالكراه وإن كان محرما كإجارة الحجام انتهى . فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح .

الطريق الثانية : تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها ، وجعل المسألة رواية واحدة ، وهي أن هذه الإجارة لا تنصح ، وهذه طريقة القاضي في المهرد وفي طريقة ضعيفة ، وقد رجع عنها في كتبه المتأخرة ، فإنه صنف المهرد قديما .

الطريقة الثالثة : تخرج هذه المسألة على روايتين : أحدهما أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة مع الكرامة للفعل والأجرة . والثانية : لا تنصح الإجارة ولا يستحق بها أجرة وإن عمل ، وهذا على قياس قوله في الحمر لا يجوز إمساكها ويجب لإراقبها .

قال في رواية أبي طالب : إذا أسلم وله خر أو خنازير تصب الحمر وتسرّح الخنازير وقد حرما عليه ، وإن قتلها فلا بأس ، فقد نص أحمد أنه لا يجوز إمساكها ، ولأنه قد نص في رواية ابن منصور : أنه يكره أن يؤثر نفسه لنظره كرم نصراني ، لأن أصل ذلك يرجع إلى الحمر ، إلا أن يعلم أنه يباع لغير الحمر ، فقد منع من إجارة نفسه على حمل الحمر ، وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها أكثر أصحابه ، والمنصوص عندهم الرواية المخرجة وهي عدم الصحة ، وأنه لا يستحق أجرة ولا يقضى له بها ، وهي مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله ، وهذا إذا استأجر على حملها إلى بيته للشرب ، أو لأكل الخنزير أو مطلقا ، فلما إذا استأجره لحملها ليريقها ، أو لينقل الميتة إلى الصحراء لئلا يتأذى بها ، فإن الإجارة تجوز حينئذ ، لأنه عمل مباح ، لكن إذا كانت الأجرة جلد الميتة لم تنصح وتستحق أجرة المثل ، وإن كان قد سلخ الجلد وأخذته رده على صاحبه ، هذا قول شيخنا ، وهو مذهب مالك ، والظاهر أنه مذهب الشافعي رحمه الله .

وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله فلهذه كالرواية الأولى ، أنه تنصح الإجارة ويقضى له بالأجرة ، وما أخذته في ذلك أن الحمل إن كان مطلقا لم يكن المستحق نفس حمل الحمر ، فذكره وعدم ذكره سواء ، وله أن يحمل شيئا آخر غيره كخيل وزيت وهكذا ، قال فيها لو أجزه داره أو حاقوته ليتخذها كنيصة أو لبيع فيها الحمر .

قال أبو بكر الرازي : لا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله بين أن يشترط أن يبيع فيها الحمر أو لا يشترط وهو يعلم أنه يبيع فيه الحمر ، أن الإجارة تنصح لأنه لا يستحق عليه بعقد الإجارة فعل هذه الأشياء وإن شرط ذلك لأن له أن لا يبيع فيه الحمر ، ولا يتخذ الدار كنيصة ، ويستحق عليه الأجرة بالتسليم في المدة ، فإذا لم يستحق عليه فعل هذه الأشياء كان ذكرها وتركها سواء ، كما لو أكرى دارا لينام فيها أو ليسكنها ، فإن الأجرة تستحق عليه وإن لم يفعل ذلك ، وكذا يقول فيها إذا استأجر رجلا ليحمل خرا أو ميتة أو خنزيرا أنه يصح ، لأنه لا يمتنع حمل الحمر ، بل لو حمل يبله عصيرا استحق الأجرة ، فهذا التحديد عندهم لغو بمنزلة الإجارة المطلقة ، والمطلقة عنده جائزة ، وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعصي فيها كما يجوز بيع العصير لمن يتخذها خرا ، ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة ، قال : لأن السلاح معمول للقتال لا يصلح لغيره .

وعامة الفقهاء مخالفوه في المقدمة الأولى وقالوا : ليس القيد كالمطلق ، بل المنفعة المحققة عليها هي المستحقة فتكون هي المقابلة بالعوض وهي منفعة محرمة وإن كان المستأجر أن يحمي غير ما حاطاها ، وأزموه ما لو أكرى دارا ليتخذها مسجدا ، فإنه لا يستحق عليه فعل العقود عليه ، ومع هذا فإنه أبطال هذه الإجارة بناء على أنها انقضت بفعل الصلاة ، وهي لا تستحق بمقد إجارة .

ونازعه أصحاب أحمد ومالك رحمهما الله في المقدمة الثانية ، وقالوا : إذا غلب على ظنه أن المستأجر ينفع بها في محرم حرمت الإجارة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها ، والعاصر إنما يعصر عصيرا ، ولكن لما علم أن المعتصر يريد أن يتخذ خرا فيعصره له استحق العقوبة .

قالوا : وأيضا فإن في هذا معاونة على نفس ما يسيطه القوي بفضه ويلعن فاعله ، فأصول الشرع وقواعده تنقض تحريمه وبطلان العقد عليه ، وسيأتي مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتحريم الفتنة وما يترتب من العقوبة .

قال شيخنا رضي الله عنه : والأشبه طريقة ابن موسى ، يعني أنه يقضي له بالأجرة وإن كانت المنفعة محرمة ، ولكن لا يطيب له أكلها قال : فإنها أقرب إلى مقصود أحد رده الله ، وأقرب إلى القياس ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه .

فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضا وهي ليست محرمة في نفسها . وإنما حرمت بقصد المعتصر والمتمتع ، فهو كما لو أعان عاصرا أن يتخذ خرا وفات العصور والخمر في يد المشتري ، فإن مال البائع لا يلعب عينا ، بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وادها المؤجر لالتعب عينا بل يعطى بلها . فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر لا من جهة المؤجر ، فإنه لو حملها للإراقة أو لإخراجها إلى الصحراء خشية التآذي بها جار ، ثم نحن نحرّم الأجرة عليه لحق الله سبحانه لالحق المستأجر والمشتري ، بخلاف من استأجر لزنا أو التواطؤ أو القتل أو السرقة ، فإن نفس هذا العمل محرم لأجل قصد المستأجر ، فهو كما لو باع ميتة أو خرا فإنه لا يقضى له بشئنا ، لأن نفس هذه العين محرمة ، وكذلك يقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة .

قال شيخنا : ومثل هذه الإجارة الجمالة . يعني الإجارة على حل الخمر . والميتة لا توصف بالصحة مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر بمعنى أنه يجب عليه العوض ، وفاسدة بالنسبة إلى الأجير ، بمعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالأجر ، ولهذا في الشريعة نظائر .

قال : ولا ينافي هذا نص أحمد رحمه الله على كراهة نظارة كرم النصارى ، فإنما تنهاه عن هذا الفعل وعن عوضه . ثم نقضى له بكراته . قال : ولو لم يفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصاة ، فإن كل من استأجره على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه ، فإذا لم يعطوه شيئا ووجب أن يرد عليهم ما أخذ منهم كان ذلك أعظم العون لهم وليسوا بأهل أن يعاونوا على ذلك ، بخلاف من أسلم إليهم عملا لقيمة له بحال . يعني كالزانية والمغني والناقة ، فإن هؤلاء لا يقضى لهم بأجرة ، ولو قبضوا منهم المال ، فهل يلزمهم رده عليهم أم يتصدقون به ، فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك ، وبيننا أن الصواب أنه لا يلزمهم رده ، ولا يطيب لهم أكله . والله الموفق للصواب .

تحريم حلوان الكاهن والمرأة والمنجم وما شابهها

التحريم الخامس : حلوان الكاهن ، قال أبو عمر بن عبد البر : لا خلاف في حلوان الكاهن أنه ما يضاهه على كهناته ، وهو من أكل اللؤلؤ بالباطل . والحلوان في أصل اللغة : العلية . قال حلقمة :

فإن رجل أحلوه رجل وناتى يبلغ غنى الشعر إذ مات قاله

وتحريم حلوان الكاهن تنبيه على تحريم حلوان المنجم والزاجر وصاحب القرعة التي هي شقيقة الأزلام . وضاربة الخصا والعراف والرمال ونحوهم ممن يطلب منهم الإخبار عن الغيبات .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إتيان الكاهن ، وأخبر أن من أتى عرافا فصده بما يقول فقد كفر بما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم ، ولا ريب أن الإيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما يحكى به هؤلاء لا يجتمعان في قلب واحد ، وإن كان أحدهم قد يصدق أحيانا فصده بالنسبة إلى كذبه قليل من كثير ، وشيطانه الذي يأتيه بالإخبار لا بد أن يصدقه أحيانا ليفوى به الناس ويفتنهم به ، وأكثر الناس مستحيون هؤلاء مؤمنون بهم ، ولا سيما ضعفاء العقول كالسفهاء والجهال والنساء وأهل البوادي ومن لا علم لهم بمقتضى الإيمان ، فهؤلاء هم المفتنون بهم ، وكثير منهم يحسن الظن بأحدهم ولو كان مشركا كافرا بالله مجاهرا بذلك . ويزوره وينذر له ويلتئس دعاه .

فقد رأينا وصحنا من ذلك كثيرا ، وسبب هذا كله خفاء ما جئت الله به رسوله من الهدى ودين الحق على هؤلاء وأمثالهم (ومن لم يعمل الله له نورا فاله من نور) .

وقد قال الصحابة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم : إن هؤلاء يحدثونا أحيانا بالأمر فيكون كما قالوا فأنهيمهم أن ذلك من جهة الشياطين يلقون إليهم الكلمة تكون حقا فيزيدونهم معها مائة كذبة فيصدقون من أجل تلك الكلمة .

وأما أصحاب الملاحم فركبوا ملاحهم من أشياء : أحدها من أخبار الكهان ، والثاني من أخبار منقولة عن الكتب السافكة . متواترة بين أهل الكتاب . والثالث من أمور أخبر نبينا صلى الله عليه وسلم بها جلة وتفصيلا . والرابع : من أمور أخبر بها من له كشف من الصحابة ومن بعدهم . والخامس : من منامات متواطئة على أمر كلي وجزئي ، فالجزئي يذكرونه بعينه ، والكل يفتصلونه مجلس وقرآن تكون حقا أو تقارب . والسادس : من استدلال بأثار علوية جعلها الله تعالى علامات وأدلة وأسبابا لحوادث أرضية لا يعلمها أكثر الناس .

فإن الله سبحانه لم يخلق شيئا سدى ولا عبثا ، وربط سبحانه العالم العلوى بالسفلى ، وجعل علويه مؤثرا في سفليه دون العكس . فالشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، وإن كان كسوفهما لسبب شر يحدث في الأرض ، ولهذا شرع سبحانه تغيير الشر عند كسوفهما بما يدفع ذلك الشر المتوقع من الصلاة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعتق . فإن هذه الأشياء تمارض أسباب الشر وتقواها ، وتدفع موجباتها إن قويت عليها .

وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر ، واختلاف مطالعتهما سببا لفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف ، وما يحدث فيهما مما يليق بكل فصل منها ، فمن له اعتناء بمحركاتهما ، واختلاف مطالعتهما يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما ، وهذا أمر يعرفه كثير من أهل الفلاحة

والزراعة . ونورق السفن لم استدلالات بأحوالها ، وأحوال الكواكب على أسباب السلامة والعطب من اضطلات الرياح وقوتها ، وعصوفها لا يكاد يختل . والأطباء لم استدلالات بأحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الإنسان ونسبها لقبول التغير ، واستعدادها لأمر غريبة ونحو ذلك .

وواضعو الملحم لم غاية شديدة بهذا ، وأمور متوارثة عن قداماء المتجمين ثم يستخرجون من هذا كله قياسات وأحكاما شبه ما تقدم ونظيره ، وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضته حكمته ، فحكم النظر حكم نظيره ، وحكم الشيء حكم مثله ، وهؤلاء صرخوا قوى أذهانهم إلى أحكام القضاة والقدر ، واعتبار بعضه ببعض ، والاستدلال ببعضه على بعض ، كما صرف أئمة الشرع قوى أذهانهم إلى أحكام الأمر والشرع ، واعتبار بعضه ببعض ، والاستدلال ببعضه على بعض ، والله سبحانه له الخلق والأمر ، ومصدر خلقه وأمره عن حكمة لا تختل ، ولا تتعطل ، ولا تنقض ، ومن صرف قوى ذهنه وفكره واستنفذ ساعات عمره في شيء من أحكام هذا العالم وعلمه ، كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره ، ويكنى الاعتبار بفرع واحد من فروعه ، وهو عبارة الرؤيا ، فإن العبد إذا أنفذ فيها وكل اطلاعه جاء بالمعاني ، وقد شاهدنا نحن وغيرنا من ذلك أمورا عجيبة ، يحكم فيها المعبر بأحكام متلازمة صادقة سريعة وبطيئة ، ويقول سامعها هذه علم غيب ، وإنما هي معرفة ما غاب عن غيره بأسباب ، انفرد هو بعلمها . وخفيت على غيره ، والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك ما مضته راجحة على منفعة ، أو لا منفعة فيه ، أو ما يخشى على صاحبه أن يجره إلى الشرك ، وحرم قبل المال في ذلك ، وحرم أخذه صيانة للأمة عما يفسد عليها الإيمان أو يخلشه ، بخلاف علم عبارة الرؤيا فإنه حتى لا باطل ، لأن الرؤيا مستقلة إلى الوحي المناني ، وهي جزء من أجزاء النبوة ولهذا كلما كان الرائي أصديق وأبر وأعلم كان تعبيره أصح ، بخلاف الكاهن والمنجم وأضرابهما من لم مدد من إخوانهم من الشياطين . فإن صناعتهم لاتصح من صادق ولا بار ولا متعبد بالشرعية ، بل هم أشبه بالسحرة الذين كلما كان أحدهم أكذب وأجبر وأبعد عن الله ورسوله ودينه ، كان السحر معه أقوى وأشد تأثيرا ، بخلاف علم الشرع والحق فإن صاحبه كلما كان أبر وأصدق وأدين كان علمه به ونفوذه فيه أقوى وبالله التوفيق .

خبيث كسب الحجام

الحكم السادس : خبيث كسب الحجام . ويدخل فيه الفاسد والشارط ، وكل من يكون كسبه من إخراج الدم ، ولا يدخل فيه الطبيب ، ولا الكحال ولا البيطار لا في لفظه ولا في معناه .

وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه حكم بخبيثه وأمر صاحبه أن يعلفه ناضحه أو رقيقه » وصح عنه « أنه احتجم وأعطى الحجام أجره » فأشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء . وظنوا أن النهي عن كسبه منسوخ بإعطائه أجره .

ومن سلك هذا المسلك الطحاوي فقال في احتجابه للكوفيين في إباحة بيع الكلاب وأكل أثمانها : لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب . ثم قال : مالى وللكلاب . ثم رخص في كلب العميد وكتب الغنم . وكان بيع الكلاب إذ ذاك والاتضاع به حراما ، وكان قاتله موديا للقرض عليه في قتله ، ثم نسخ ذلك ، وأباح الاصطياد به ، فصارت كسائر الجوارح في جواز بيعه .

قالوا : ومثل ذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وقال : « كسب الحجام خبيث ، ثم أعطى الحجام أجره » وكان ذلك ناسخا لمنه وتحريمه ونهيه ، انتهى كلامه .

وأسهل ما في هذه الطريقة أنها دعوى حرمة لأدليل عليها فلا تقبل ، وكيف وفي الحديث نفسه ما يبطلها ؟
 « فإنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ، ثم قال : ما بالكم وبإل الكلاب ، ثم رخص لكم في كلب الصيد :
 وقال ابن عمر رضي الله عنهما : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب إلا كلب الصيد : أو
 كلب غنم أو ماشية » .

وقال عبد الله بن مغفل : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب . ثم قال : ما بالكم وبإل
 الكلاب ، ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم » والحديثان في الصحيح ، فدل على أن الرخصة في كلب الصيد
 والغنم وقعت بعد الأمر بقتل الكلاب :

فالكلب الذي أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقتنائه هو الذي حرم ثمنه وأخير أنه غيبت دون
 الكلب الذي أمر بقتله ، فإن المأمور بقتله غير مستثنى حتى تحتاج الأمة إلى بيان حكم ثمنه ، ولم تجر العادة ببيعهم
 وشراؤه ، بخلاف الكلب المأفون في اقتنائه ، فإن الحاجة داعية إلى بيان حكم ثمنه أولى من حاجتهم إلى بيان ما لم
 تجر عاداتهم ببيعهم ، بل قد أمروا بقتله .

ومما يبين هنا أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الأربعة التي تبذل فيها الأموال عادة لحرص النفوس عليها ، وهي
 ما تأخذ الزانية والكاهن والحجام وبيع الكلب ، فكيف يحمل هذا على كلب لم تجر العادة ببيعهم وتخرج منه
 الكلاب التي إنما جرت العادة ببيعهم ، هذا من الممتنع البين امتناعه ، وإذا تبين هذا ظهر فساد ما شبه به من
 نسخ حيث أجرة الحجام ، بل دعوى التسخ فيها أبعد .

وأما إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام أجره فلا يعارض قوله : « كسب الحجام حيث » فإنه لم يقل
 إن إعطائه حيث ، بل إعطاؤه إما واجب وإما مستحب وإما جائز ، ولكن هو غيب بالنسبة إلى الأخذ
 وغيبه بالنسبة إلى أكله فهو غيب كسبه . ولم يلزم من ذلك تحريره ، فقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم القوم
 والبصل غيبين مع إباحة أكلهما ، ولا يلزم من إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام أجره حل أكله فضلا
 عن كون أكله طيبا ، فإنه قال : « إنى لأعطي الرجل المعطية يخرج بها يتأبطها نارا » والنبي صلى الله عليه وسلم
 قد كان يعطي المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة والتي مع غنائم وعدم حاجتهم إليه . ليبتلوا من الإسلام والطاعة
 ما يجب عليهم بذله بدون العطاء ، ولا يصلح لهم توقف بذله على الأخذ ، بل يجب عليهم المبادرة إلى بذله بلا عرض .

وهذا أصل معروف من أصول الشرع : أن العقد والبل قد يكون جائزا أو مستحبا أو واجبا من أحد
 الطرفين مكروها أو محرما من الطرف الآخر ، فيجب على الباذل أن يبذل ، ويحرم على الأخذ أن يأخذ :

وبالجملة فغيبت أجر الحجام من جنس حيث أكل القوم والبصل . لكن هذا غيب الزائفة ، وهذا غيب لكسبه .
 فلان قيل : فما أطيب المكاسب وأهلها ؟ قيل : هذا فيه ثلاثة أقوال للفقهاء : أحدها : أنه كسب التجارة .
 والثاني : أنه عمل اليد في غير الصنائع الدنيئة كالخياطة ونحوها . والثالث : أنه الزراعة ، ولكل قول من هذهوجه من
 الترجيح أثرا ونظرا . والراجح أن أهلها كسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو كسب
 الغنائم ، وما أبيع لهم على لسان الشارع ، وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره ، وأتى على
 أهلها ما لم ين على غيرهم ، ولهذا اختاره الله لخير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله حيث يقول : « بعثت بالسيف بين
 يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزق تحت ظل رحمتي ، وجعل النلة والصنار على من
 خالف أمرى » وهو الرزق المأخوذ بعة وشرف وقهر لأعداء الله ، وجعل أحب شيء إلى الله : فلا يقفومه
 كسب غيره ، والله أعلم .

المصل : في حكمه صلى الله عليه وسلم في بيع عصب الفحل ولغيره .

في صحيح البخاري عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن عصب الفحل » .

وفي صحيح مسلم عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضرب الفحل » .

وهذا الثاني تفسير للأول ، وسمى أجرة ضرابه بيما ، إما لكون المقصود هو الماء الذي له فائض ، يذوق في مقابلة عين ماله وهو حقيقة البيع . وإما أنه سمي إجارته لذلك بيما ، إذ هي عقد معاوضة وهي بيع المنافع . والعادة أنهم يستأجرون الفحل للضراب . وهذا هو الذي نهى عنه ، والمقدد الوارد عليه باطل سواء كان بيما أو إجارة . وهذا قول جمهور العلماء منهم أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ورحمهم الله .

وقال أبو الوفاء بن عقيل : ويحتمل عند الجواز ، لأنه عقد على منافع الفحل ونزوه على الأثني وهي منفعة مقصودة ، وماء الفحل يدخل بيما ، والغالب حصوله عقيب نزوه ، فيكون كالعقد عن الظئر ليحصل اللبن في بطن العسي . وكألو استأجر أرضا وفيها يثر ماء فإن الماء يدخل بيما ، وقد يفتقر في الأكباغ مالا يفتقر في المتبوعات .

وأما مالك فتحكى عنه جوازه . والذي ذكره أصحابه التفصيل . فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة نهى الشارع : ومنها بيع عصب الفحل ، ويعمل النهي فيه على استئجار الفحل على لقاح الأثني وهو فاسد ، لأنه غير مقدور على تسليمه . فلما أن يستأجره على أن يحمله عليها دفعات معلومة فذلك جائز . إذ هو أمر معلوم في نفسه . ومقدور على تسليمه . والصحيح تحريمه مطلقا ، وفساد العقد به على كل حال . ويحرم على الآخر أخذ أجرة ضرابه . ولا يحرم على المعلن ، لأنه بذل ماله في تحصيل مباح يحتاج إليه ولا يمنع من هذا كما في كسب الحجام وأجرة الكساح . والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عما يعتادونه من استئجار الفحل للضراب . ويسمى ذلك بيع عصبه . فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد وإخلاله الواقع من البيان مع أنه الذي قصد بالنهي .

ومن المعلوم أنه ليس للمستأجر فرض صحيح في نزو الفحل على الأثني الذي له دفعات معلومة ، وإنما فرضه نتيجة ذلك وثمرته ، ولأجله بذل ماله . وقد علل التحريم بعلته .

أحدنا : أنه لا يقدر على تسليم المقود عليه ، فأشبهه إجارة الأبق ، فإن ذلك متعلق باختيار الفحل وشهرته . الثانية : أن المقصود هو الماء . وهو مما لا يجوز إفراذه بالعقد . فإنه مجهول القدر والعين ، وهذا بخلاف إجارة الظئر . فلها احتملت بمصلحة الأدنى ، فلا يقاس عليها غيرها .

وقد يقال والله أعلم : إن النهي عن ذلك من محاسن الشريعة وكاملها . فإن مقابلة ماء الفحل بالأثمان . وجعله مالا لمقود المعاوضات مما هو مستقيم ومستحسن عند العقلاء ، وفاعل ذلك عندهم ساقط من أيمنهم في أنفسهم ، وقد جعل الله سبحانه فطر عباده لاسيا المسلمين ميزانا للحسن والقيح « فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » . وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح » . ويزيد هذا بيانا أن ماء الفحل لا قيمة له ، ولا هو مما يعاوض عليه . ولهذا لو نزل على الرجل على زمكة غيره فأولدها . فالولد لصاحب الزمكة اتفاقا ، لأنه لم يفصل عن الفحل إلا مجرد الميلاد . وهو لا قيمة له . فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه ، ليتناولها الناس بينهم مجانا . لما فيه من تكثير التسل المحتاج إليه من غير إضرار بصاحب الفحل ، ولا نقصان من ماله .

لأن محاسن الشريعة لإيجاب ذلك هذا مجازاً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من خطيئنا إبطال فعلها وإعارة دلوها » فهذه حقوق يضر بالناس منها إلا بالمعاوضة ، فأوجب الشريعة بدلها مجازاً :

فلان قيل : فإذا أهدى صاحب الأثر إلى صاحب الفحل هدية ، أو ساق إليه كرملة ، فهل له أخذها ؟ قيل : إن كان ذلك على وجه المعاوضة ، والاشتراط في الباطن لم يحل له أخذها ، وإن لم يكن كذلك فلا بأس به . قال أصحاب أحمد والشافعي رحمهم الله : وإن أعطى صاحب الفحل هدية أو كرملة من غير إجارة جاز ، واحتج أصحابنا بحديث روى عن أنس رضي الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا كان إكراماً فلا بأس » ذكره صاحب المغني ، ولا أعرف حال هذا الحديث ، ولا من خرج به .

وقد نص أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم على خلافه ، فقيل له : أن لا يكون مثل الهجاء يعطى وإن كان منياً عنه ؟ فقال : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى في مثل هذا شيئاً كما بلغنا في الهجاء . واختلف أصحابنا في حل كلام أحمد رحمه الله على ظاهره ، أو تأويله ، فحنبله القاضي على ظاهره ، وقال : هذا مقتضى النظر ، لكن ترك مقتضاه في الهجاء فوق فيما عداه على مقتضى القياس . وقال أبو محمد في المغني : كلام أحمد يحمل على الورع لا على التحريم ، والجواز أرفق بالناس ، وأوفق بقياس .

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس

ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفيه عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الفحل ، وعن بيع الماء ، والأرض لتعثر » فمن ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمنع فضل الماء تمتعوا به الكلاً » . وقال البخاري في بعض طرقه : « لا تمتعوا فضل الماء تمتعوا به فضل الكلاً » .

وفي المسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من منع من فضل مائه ، أو فضل كتفه ، منعه الله فضله يوم القيامة » .

وفي سنن ابن ماجه : من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث لا تمتن : الماء ، والكلاً ، والنار » وفي سننه أيضاً : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاث : الماء ، والنار ، والكلاً ، وثمته حرام » .

وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا ينظر الله عز وجل إليهم يوم القيامة ، ولا يزكيم ، ولم عذاب ألم : رجل كان له فضل ماء بالطريق فتمه ابن السبيل ، ورجل بايع إمامه لا يبايعه إلا للدنيا ، فإن أعطاه منها رضي ، وإن لم يعطه منها غبط . ورجل أتاها بنته بعد العصر : فقال : والي لا إله غيره لقد أعطيت بها كفا وكفا فصدته رجل : ثم قرأ هذه الآية : (إن الذين يشرون الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) الآية » .

وفي معنى أبي داود من جهة قالت : « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يدينو منه ويلزمه ، ثم قال : يابني الله : ما الشيء الذي لا يحمل منه ؟ قال : الماء ، قال : يابني الله : ما الشيء الذي لا يحمل منه ؟ قال : للملح ، قال : يابني الله : ما الشيء الذي لا يحمل منه ؟ قال : أن تفعل الخير خير لك . »

الماء خلقه الله في الأصل مشترك بين العباد والبهائم ، وجعله سقيا لهم ، فلا يكون أحد أخص به من أحد ، ولو أقام عليه ، وبني عليه .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ابن السبيل أحق بالماء من الباني عليه ، ذكره أبو عبيد عنه . وقال أبو هريرة : ابن السبيل أول شارب ، فلما من حاز في قربته أو إنائه فذلك غير المذكور في الحديث . وهو بمنزلة سائر المباحات إذا حازها إلى ملكه ثم أراد بيعها كالحطب والكالا والملح .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن يأخذ أحدكم حبلأ فأيضاً حزمة من حطب فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطى أو منع » رواه البخاري .

وفي الصحيحين عن علي كرم الله وجهه قال : « أصبت شارقاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغرم يوم بدر ، وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارقاً آخر ، فأعتهما يوماً عند باب رجل من الأنصار ، وأنا أريد أن أحل عليهما إذخرأ إليهم » وذكر الحديث .

فهذا في الكالا والحطب المباح بعد أخذه وإحرازه ، وكذلك السمك ، وسائر المباحات ، وليس هذا محل التهي بالضرورة ، ولا محل التهي أيضا بيع مياه الأنهار الكبار المشتركة بين الناس ، فإن هذا لا يمكن منها . والحجر عليها وإنما محل التهي صور : أحدها المياه المنقعة من الأمطار إذا اجتمعت في أرض مباحة ، فهي مشتركة بين الناس ، وليس أحد أحق بها من أحد إلا بالتقدم لقرب أرضه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى : فهذا النوع لا يحمل يمه ، ولا منعه ، ومانعه عاصي مستوجب لو عهد الله ، ومنع فضله إذ منع ما لم تعمل يداه .

فإن قيل : فلو اتخذ في أرضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء ، أو حفر بئر ، فهل يملكه بذلك ويحل له يمه ؟ قيل : لأرب أنه أحق به من غيره ، ومنى كان للماء النتائج في ملكه أو الكالا وللملح فوق كفايته لشربه وشرب ماشيته ودوابه ، لم يجب عليه بلله ، نص عليه أحد ، وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه إنما توعد من منع فضل الماء ، ولا فضل في هذا .

وما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائم وزرعه واحتاج إليه آدمى مثله أو بهائم بلله بغير عوض ولكل واحد أن يتقدم إلى الماء ، ويشرب ويسقي ماشيته ، وليس لصاحب الماء منه من ذلك ، ولا يلزم الشارب وساق البهائم عوضاً ، وهل يلزمه أن يبذل له الدلو والبكرة والحبل مجاناً ، أو له أن يأخذ أجرته ؟ على قولين : وهما وجهان لأصحاب أحد رده الله في وجوب إحاطة الناع عند الحاجة إليه ، أظهرهما دليلاً وجوبه ، وهو من الماهون .

قال أحد رده الله : إنما هذا في الصحارى والبرية دون البنيان ، يعني أن البنيان إذا كان فيه الماء فليس لأحد الدخول إليه إلا بإذن صاحبه ، وهل يلزمه بذل فضل مائه لزج غيره ؟ فيه وجهان : وهما روايتان من أحد رده الله .

أحدهما : لا يلزمه ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله . لأن الزرع لاحترقه له في نفسه ، ولهذا لا يجب حل صاحبه سقيه ، بخلاف الماشية .

والثاني : يلزمه بذلك ، واحتج لهذا القول بالأحاديث المقتضية وحقوقها ، وما روى عن عبد الله بن عمر :
« إن قيم أرضه بالزبط كتب إليه بخبره أنه سقى أرضه ، وفعل له من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفاً ، فكتب
إليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : وأتم كلفك ، ثم استق الأدنى فالأدنى ، فإن سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عن بيع فضل الماء » .

قالوا : وفي حقه من سقى الزرع إهلاكه وإفساده ، فحرم كالمشايبة ، وقولكم : لأحرمة له فلصاحبه
حرمة ، فلا يجوز التسبب إلى إهلاك ماله ، ومن يعلم لكم أنه لأحرمة الزرع ؟

قال أبو محمد الملقب : ويحتل أن يمنع نقي الحرمة عنه ، فإن إفساد المال منهي عنها وإتلافه محرم .
وذلك دليل على حرمة .

فإن قيل : فإذا كان في أرضه أو داره بئر نائمة ، أو عين مستنظمة ، فهل تكون ملكاً له تبعاً لملك
الأرض والدار ؟

قيل : أما نص البئر وأرض العين فملوكة لملك الأرض ، وأما الماء ففيه قولان ، وهما روايتان
عن أحمد رحمه الله ، ووجهان لأصحاب الشافعي رحمه الله .

أحدهما : أنه غير مملوك ، لأنه يجري من تحت الأرض إلى ملكه ، فأشبه الجارى في النهر إلى ملكه .
والثاني : أنه مملوك له .

وسئل عن رجل له أرض وآخر ماء ، فاشترك صاحب الأرض وصاحب الماء في الزرع ، ويكون
بينهما ، فقال : لأبأس ، وهذا القول اختيار أبي بكر .

وفي معنى الماء المعادن الجارية في الأماكن كالقار ، والنفط ، والموميا ، والملح ، وكذلك الكلال الثابت
في أرضه ، كل ذلك يخرج على الروايتين في الماء .

وظاهر الملح أن هذا الماء لا يملك ، وكذلك هذه الأشياء . قال أحمد رحمه الله : لا يبيعني بيع الماء البتة .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله : يسأل عن قوم بينهم نهر تشرب منه أرضهم لهذا يوم ولهذا يومان
يتفقون عليه بالخصص ، فجاء يوم ولا احتاج إليه أكرهه بديارهم ؟ قال : ما أدري ، أما النبي صلى الله عليه
وسلم فنهى عن بيع الماء ، قيل : إنه ليس ببيعه ، إنما يكرهه قال : إنما احتالوا بهذا ليحسبوه ، فأى شيء هذا
إلا البيع ؟ انتهى .

وأحاديث اشترك الناس في الماء دليل ظاهر على المنع من بيعه ، وهذه المسألة التي سئل عنها أحمد رحمه الله
وهي التي ابتلى الناس بها في أرض الشام وبساتينه وغيرها ، فإن الأرض والبستان يكون له حق من الشرب من
نهر ، فيفضل أحده ، أو يبيعه ذوراً أو حوائث ، ويؤجر مائه ، فقد توقف أحد ثم أجاب بأن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الماء ، فلما قيل له : إن هذه إجارة قال : هذه التسمية حيلة ، وهي تحسين اللفظ ،
وسحققة العقد البيع ، وقواعد الشريعة تقتضي المنع عن بيع هذا الماء ، فإنه إنما كان له حق التقديم في سقى
أرضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره ، فإذا استغنى عنه لم يجر له المعوضة عنه ، وكان المحتاج إليه أولى به
بطلبه . وهذا تكتل أقام على معدن فأخذ منه حاجته لم يجر له أن يبيع باقيه بعد نزع عنه ، وكذلك من سبق إلى
إبطاف نقي راحة ، أو طريق واسعة ، فهو أحق بها مادام جالساً ، فإذا استغنى عنها ، وأجر مقعده لم يجر .

وكذلك الأرض المباحة إذا كان فيها كلاً أو حشبة فسبق بنوايه إليه فهو أحق برحمه ما دامت دوابه فيه ، فإذا طلب الخروج منها ويبيع ما فضل عنه لم يكن له ذلك ، وهكذا هذا الماء سواء ، فإنه إذا طارق أرضه لم يبق له فيه حق ، وصار بمنزلة الكلال التي لا اختصاص له به ، ولا هو في أرضه .

فإن قيل : الفرق بينهما أن هذا الماء في نفس أرضه فهو منفعة من منافعه فملكه بملكها كما يرى منافعه بخلاف ما ذكرتم من الصور ، فإن تلك الأعيان ليست من ملكه ، وإنما له حق الانتفاع والتقديم إذا سبق خاصة .

قيل : هذه النكته التي لأجلها جوز من جوزه يعم : وجعل ذلك حقاً من حقوق أرضه ، فلك المعاوضة عليه وحده . كما يملك المعاوضة عليه مع الأرض فيقال : حق أرضه في الانتفاع لا في ملك العين التي أودعها الله فيها بوصف الاشتراك ، وجعل حقه في تقديم الانتفاع على غيره في التصحير والمعاوضة ، فهذا القول هو الذي تقتضيه قواعد الشرع وحكمته ، وإشتماله على مصالح العالم ، وعلى هذا فإذا دخل غيره بغير إذنه فأخذ منه شيئاً ملكه ، لأنه مباح في الأصل ، فأشبهه ما لو عشن في أرضه طائر أو حصل فيه ظبي أو نصب ماؤها عن صمك فدخل إليه فأخذه .

فإن قيل : فهل له منعه من دخول ملكه ؟ وهل يجوز له دخوله في ملكه بغير إذنه ؟ قيل : قد قال بعض أصحابنا : لا يجوز له دخول ملكه لأخذ ذلك بغير إذنه ، وهذا لا أصل له في كلام الشارع ولا في كلام الإمام أحمد رحمه الله : بل قد نص أحمد رحمه الله على جواز الرعي في أرض غير مباحة مع أن الأرض ليست بمملوكة له ولا مستأجرة ، ودخولها للرعي ممنوع منه .

فالصواب أنه إن جوز له دخولها لأخذ ماله أخذها ، وقد يتعذر عليه غالباً استئذان مالكها ، ويكون قد احتاج إلى الشرب وسقى بهائمه ورعى الكلال ومالك الأرض غائب ، فلو منعناه من دخولها إلا بإذنه كان ذلك إضراراً بيناً به .

وأيضاً : فإنه لا فائدة لهذا الإذن ، لأنه ليس لصاحب الأرض منعه من الدخول ، بل يجب عليه تمكينه . فغاية ما يقدر أنه لم يأذن له . وهذا حرام عليه شرعاً لا يحل له منعه من الدخول . فلا فائدة في توقف دخوله على الإذن .

وأيضاً : فإنه إذا لم يتمكن من أخذ حقه الذي جعله له الشارع إلا بالدخول فهو مأذون فيه شرعاً . بل لو كان دخوله بغير إذنه لغية على حريمه وعلى أهله فلا يجوز له الدخول بغير إذن . فأما إذا كان في الصحراء أو دار فيها يرسلوا أنيس بها فله الدخول بإذنه وغيره ، وقد قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم) وهذا الدخول الذي دفع عنه الجناح هو الدخول بلا إذن ، فإنه قد منعهم قبل من الدخول بغير بيوتهم حتى يتأنسوا ويسلموا على أهلها ، والاستئناس هو الاستئذان . وهي في قراءة بعض السلف كذلك ، ثم رفع عنهم الجناح في دخول البيوت غير المسكونة لأخذ متاعهم ، فدل ذلك على جواز الدخول إلى بيت غيره وأرضه غير المسكونة لأخذ حقه من الماء والكلأ ، فهذا ظاهر القرآن ، وهو مقتضى نص أحمد رحمه الله ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : : لما تقولون في بيع البئر والعين نفسها هل يجوز ؟ قال الإمام أحمد رحمه الله : إنما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعين في قراره ، ويجوز بيع البئر نفسها والعين ومشتريها أحق بمائها ، وهذا الذي قاله الإمام

أحمد رحمه الله هو الذي دل عليه السنة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من يشتري بئر ويؤمها يوسع بها على المسلمين وله الجنة لو كان قال » فاشترى عثمان بن عفان رضي الله عنه من يهودي بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وسبيلها للمسلمين ، وكان اليهودي يبيع مملوفاً ، وفي الحديث : « أن عثمان رضي الله عنه اشترى منه نصفها بأثني عشر ألفاً ، ثم قال اليهودي : اشتر إما أن تأخذها يوماً وأعطها يوماً ، وإما أن تصيب لك عليها دوا ، وأنصب عليها دلو ، فاختار يوماً ، ويوما فكان الناس يستقون منها في يوم عثمان رضي الله عنه اليومين فقال اليهودي : أفسدت علي بئري ، فاشتر باقيها فاشتره بثمانية آلاف » فكان في هذا حجة على صحة بيع البئر ، وجواز شرائها وتسجيلها ، وصحة بيع ما سقى منها ، وجواز قسمة الماء بالمهاجرة ، وعلى كون المالك أحق بماثبا ، وجواز قسمة ما فيه حق وليس بمملوك .

فإن قيل : فإن كان الماء عندكم بالملك ، ولكل واحد أن يستقي منه حاجته ، فكيف أمكن اليهودي تحميره حتى اشترى عثمان رضي الله عنه البئر وسبيلها ؟ فإن قاتم اشترى نفس البئر وكانت مملوكة ودخل الماء تبعاً لأشكال عليكم من وجه آخر . وهو أنكم قررتم أنه يجوز للرجل دخول أرض غيره لأخذ الكلأ والماء ، وقضية بئر اليهودي تدل على أحد الأمرين ولا بد : إما ملك الماء بملك قراره ، وإما على أنه لا يجوز دخول الأرض لأخذ ما فيها من المباح إلا بإذن مالكها .

قيل : هذا سؤال قوي ، وقد يتمسك به من ذهب إلى واحد من هذين المذهبين . ومن منع الأمرين يوجب عنه بأن هذا كان في أول الإسلام . وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وقبل تقرر الأحكام ، وكان اليهود إذ ذاك لم شوكة بالمدينة ، ولم تكن أحكام الإسلام جارية عليهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما قدم صالحهم وأقرهم على ما بأيديهم ، ولم يتعرض له ، ثم استقرت الأحكام ، وزالت شوكة اليهود لهم ، وجرت عليهم أحكام الشريعة . وسياق قصة هذه البئر ظاهر في أنها كانت حين مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في أول الأمر .

وأما المياه الجارية فما كان نابعاً من غير ملك كالأنهار الكبار وغير ذلك لم يملك بحال ، ولو دخل إلى أرض رجل لم يملكه بذلك . وهو كالطير يدخل إلى أرضه فلا يملك بذلك . ولكل واحد أخذه وصيده . فإن جعل له في أرضه مصنعا أو بركة يجتمع فيها ثم يخرج منها فهو كقطع البئر سواء ، وفيه من الزرع ما فيه ، وإن كان لا يخرج منها فهو أحق به للشرب والسقي ، وما فضل عنه فحكم ما تقدم .

وقال الشيخ في المنى : وإن كان ما يسير في البركة لا يخرج منها فالأولى أنه يملكه بذلك على ما سنده في مياه الأمطار ، ثم قال : فأما المصانع المتخذة لمياه الأمطار تجتمع فيها ونحوها من البركة وغيرها فالأولى أن يملك ماؤها ويصح بيعه إذا كان معلوماً لأنه مباح حصله في شيء معد له ، فلا يجوز أخذه شيء منه إلا بإذن مالكة .

وفي هذا نظر مذهبي ودليلا . أما المذهب : فإن أحمد رحمه الله قال : إنما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره ، ومعلوم أن ماء البئر لا يفارقها ، فهو كالبركة التي انقضت مقراً كالبئر سواء ، ولا فرق بينهما ، وقد تقدم من نصوص أحمد رحمه الله ما يدل على المنع من بيع هذا .

وأما الدليل : فما تقدم من النصوص التي سقناها ، وقوله في الحديث برواه البخاري في عيد الثلاثة .

«والرجل على فضل ماله بمئة ابن السيل» ولم يفرق بين أن يكون ذلك الفضل في أرضه المضمومة به، أو في الأرض المباحة، وقوله: «الناس شركاء في ثلاث» ولم يشترط في هذه الشركة كون مقره مشتركاً، وقوله: «وقد جيل ما الشيء الذي لا يجل منه؟ قال: الماء» ولم يشترط كون مقره مباحاً، فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة أثراً ونظراً.

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الرجل من بيع ما ليس عنده في الدين والمدينة من حديث حكيم بن حزام قال: «قلت يا رسول الله: يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي فأبيعه منه، ثم أبعاه من السوق» فقال: لا تبع ما ليس عندك. قال الترمذي: «أحدث حسن» وفي السنن نحوه من حديث ابن عمر رضي الله عنه ولفظه: «لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع مالم يشحن» ولا بيع ما ليس عندك. قال الترمذي: «أحدث حسن صحيح».

فاللفظ لفظ الحديثين على نيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عنده، فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم، وهو يتضمن نوعاً من الغرر، فإنه إذا باعه شيئاً معيئاً وليس في ملكه لم مضى ليشتره ويسلمه له كان مردداً بين الحصول وعلمه، فكان غرراً يشبه القمار، ففيه غرر.

وقد ظن بعض الناس أنه إنما نهى عنه لكونه معلوماً، فقال: لا يصح بيع المعلوم، وروى في ذلك حديثاً: «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعلوم» وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولأنه أصل، والظاهر أنه مروى بالمعنى من هذا الحديث، وغلط من ظن أن معناها واحد، وأن هذا النبي عنه في حديث حكيم وابن عمر رضي الله عنه لا يلزم أن يكون معلوماً، وإن كان فهو معلوم خاص، فهو كبيع حبيل الحيلة، وهو معلوم يتضمن غرراً وتردداً في حصوله.

والمعلوم ثلاثة أقسام: معلوم موصوف في اللمة، فهذا يجوز بيعه اتفاقاً وإن كان أبو حنيفة رحمه الله شرط في هذا النوع أن يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السلم، وسأني ذكره إن شاء الله تعالى.

والثاني: معلوم تبع للموجود، وإن كان أكثر منه، وهو نوعان: نوع متفق عليه، ونوع يختلف فيه. فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بلوغ صلاح ثمرة واحدة منها، فاتفق الناس على جواز بيع ذلك الصنف الذي بدأ صلاح واحدة منه وإن كانت بقية أجزاء الثمار معلومة وقت العقد، ولكن جاز تبعاً للموجود، وقد يكون للمعلوم اتصال بالموجود، وقد يكون أعياناً أخرى متفصلة عن الموجود لم تحقق بعد.

والنوع المختلف فيه كبيع القاتن والمباطح إذا طالبت، فهذا فيه قولان: أحدهما: أنه يجوز بيعهما جملة، وأخطأ المشتري شيئاً بعد شيء كما جرت به العادة، ويجزئ مجرى بيع الثمرة بعد بلوغ صلاحها، وهذا هو الصحيح من القولين الذي استمر عليه عمل الأمة، ولا غنى لم عنه. ولم يأت بالنسخ منه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أثر ولا قياس صحيح، وهو مذهب مالك رحمه الله وأهل المدينة. وأحد القولين في مذهبي أحمد رحمه الله، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

والذين قالوا: لا يباح إلا لقطة لقطة لا يتصطب قروم شرعاً ولا عرفاً، ويعتبر العمل به غالباً، وإن أمكن في غاية العسر، ويؤدى إلى التنازع والاختلاف الشديد. فإن المشتري يريد أن يعمل الصغار والكبار ولا يؤثر

ذلك، وليس في ذلك حرف منضبط ، وقد تكون القطة كثيرة فلا يستوجب المشتري القطة الظاهرة حتى يحدث فيها لقطة أخرى ، ويحفظ البيع بغيره ، ويعلم تميزه ، ويعلم أو يتصور على صاحب القطة أن يفسر لها بكل وقت من يشتري ما يجد فيها ويفرده يعتقد ، وما كان هكذا فإن الشريعة لا تأني به ، فهذا غير مقدور ولا مشروع ، ولو ألزم الناس به لفست أموالهم وتعلقت مصالحهم ، ثم إنه يتضمن التفرق بين متاعين من كل الوجوه ، فإن بدو الصلاح في المقائي بمنزلة بدو الصلاح في الثمار . وتلاحق أجزائها كتلاحق أجزائه الثمار وجعل مالم يخلق منها تبعاً لما خلق في الصورتين واحداً ، فالتفرق بينهما يفريق متاعين .

ولما رأى هؤلاء بما في بيعها لقطة لقطة من الفساد والتعذر قالوا : طريق دفع ذلك بأن يبيع أصلها معها .

ويقال : إذا كان بيعها جملة مفصلة عندكم وهو يبيع معلوم وغرر فإن هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها . وإن كان لها قيمة فسيارة جدا بالنسبة إلى الثمن المبذول . وليس للمشتري قصد في العروق . ولا يدفع فيها الجملة من المال ، وما الذي حصل ببيع العروق معها من المصلحة لها ، حتى يشترط ؟ وإذ لم يكن يبيع أصول الثمار شرطاً في صحة بيع الثمرة المتلاحقة كالتين والثوت وهي مقصودة فكيف يكون يبيع أصول المقائي شرطاً في صحة بيعها وهي غير مقصودة ؟

والمقصود أن هذا المعلوم يجوز بيعه تبعاً للموجود ، ولا تأثير للمعوم ، وهذا كالتلفع المقصود عليها في الإجارة فإنها معلومة وهي مورد العقد ، لأنها لا يمكن أن تحدث دفعة واحدة ، والشرائع مبناها على رعاية مصالح العباد ، وعدم الحجر عليهم فيما لا يذلم منه . ولا يتم مصالحهم في معاشهم إلا به .

الثالث : معوم لا يندرى يحصل أو لا يحصل ، ولا ثقة لباتمه بحصوله ، بل يكون المشتري منه على خطر ، فهذا الذي منع الشارع بيعه ، لا لكونه معلوماً بل لكونه غرراً ، فنه صورة النهي التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر رضي الله عنهما ، فإن البائع إذا باع ما ليس في ملكه ولا له قدرة على تسليمه لينهب ويحصله ويسلمه إلى المشتري كان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة من غير حاجة بهما إلى هذا العقد . ولا تتوقف مصلحتهما عليه ، وكذلك يبيع حبل الحيلة . وهو يبيع حل ما يحمل ناقته . ولا يختص هذا النهي بحمل الحمل ، بل لو باعه ما يحمل ناقته أو بقرته أو أمته كان من بيع الجاهلية التي يعتادونها .

وقد ظن طائفة : أن يبيع السلم مخصوص من النهي عن بيع ما ليس عنده ، وليس كما ظنوه ، فإن السلم يرد على أمر مضمون في اللزمة ثابت فيها ، مقدور على تسليمه عند محله ، ولا غرر في ذلك ولا خطر ، بل هو جعل المال في ذمة المسلم إليه يجب عليه أدائه عند محله ، فهو يشبه تأجيل الثمن في ذمة المشتري ، فهذا شغل للذة المشتري بالثمن المضمون ، وهذا شغل للذمة البائع بالمبيع المضمون ، فهذا لون ، وبيع ما ليس عنده لون .

ورأيت لشيخنا في هذا الحديث مفصلاً مقيداً وهذا سياقه قال : للناس في هذا الحديث أقوال : قيل المراد بذلك أن يبيع السلعة المعينة التي هي مال الغير فيبيعها ثم يملكها ويسلمها إلى المشتري . والمعنى لا يبيع ما ليس عندك من الأعيان ، ونقل هذا التفسير عن الشافعي رحمه الله فإنه يجوز السلم الحال . وقد لا يكون عند المسلم إليه ما باعه . فحمله على بيع الأعيان ليكون يبيع ما في الذمة غير داخل تحته سواء كان حالاً أو مؤجلاً .

وقال آخرون : هذا ضميم جداً ، فإن حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معينا هو ملك لغيره ، ثم يطلق فيشتره به ، ولا كان الذين ياقونه يقولون : نطلب عبد غلان ولا دار غلان ، وإنما الذي يفسله الناس بأن يآتبه

الطالب فيقول : أريد علما كذا وكذا ، أو ثوبا كذا وكذا ، أو خيرا فكذا فيقول : نعم أعطيك فيه منة ، ثم يلحق فيحصله من عند غيره ، إذا لم يكن عنده . هذا هو الذي يفعله من يفعله من الناس ، ولهذا قال : « يا أيها فيطلب من المبيع ليس عندي » لم يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري ، فالطالب طلب الجنس لم يطلب شيئا معينا ، كما جرت به عادة الطالب لما يؤكل ويلبس ويركب ، إنما يطلب جنس ذلك ، ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه مما هو مثله أو غير مثله .

ولهذا صار الإمام أحمد رحمه الله وطائفة إلى القول الثاني فقالوا : الحديث على عمومته يقتضي النهي عن بيع ما في النمة إذا لم يكن عنده ، وهو يتناول النهي عن السلم إذا لم يكن عنده ، لكن جاءت الأحاديث بجزاز السلم الموجب ، فبقي هذا في السلم الحلال .

والقول الثالث : وهو أظهر الأقوال : أن الحديث لم يرد به النهي عن السلم الموجب ولا الحال مطلقا ، وإنما أريد به أن يبيع ما في النمة بما ليس هو مملوك له ، ولا يقدر على تسليمه ، ويرفع فيه قبل أن يملكه ، ويضمنه ، ويقدر على تسليمه ، فهو نهى عن السلم الحال إذا لم يكن عند المستلف ما به . فيلزم فتمت بشيء حال ويرفع فيه ، وليس هو قادرا على إعطائه ، وإذا ذهب يشتره فقد يحصل وقد لا يحصل ، فهو من نوع الضرر والمخاطرة ، وإذا كان السلم حالا وجب عليه تسليمه في الحال ، وليس يقدر على ذلك ، وبيع فيه على أن يملكه ويضمنه ، وربما أحاله على الذي ابتاع منه فلا يكون قد عمل شيئا ، بل أكمل المال بالباطل .

وعلى هذا إذا كان السلم الحال والمسلم إليه قادرا على الإعطاء فهو جائز ، وهو كما قال الشافعي رحمه الله إذا جاز الموجب . قال الحلال "أول بالجواز ، وما يبين أن هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم أن السائل إنما سأل عن بيع شيء مطلق في النمة كما تقدم . لكن إذا لم يجز بيع ذلك فيبيع المعين الذي لم يملكه أولى بالمنع . وإذا كان إنما سأل عن بيع شيء في النمة . فلماذا سأل عن بيعه حالا ؟ فإنه قال : « أبيع ثم إذا ذهب فابتاعه فقال له : لا تبع ما ليس عنده » فلو كان السلف الحال لا يجوز مطلقا لقال له ابتداء لا تبع هذا سواء كان عنده أو ليس عنده . فإن صاحب هذا القول يقول بيع ما في النمة حالا لا يجوز ولو كان عنده ما يسلمه ، بل إذا كان عنده فإنه لا يبيع إلا معينا لا يبيع شيئا في النمة .

فلما لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقا ، بل قال : « لا تبع ما ليس عنده » علم أنه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عنده ويملكه ، ويقدر على تسليمه ، وما ليس كذلك وإن كان كلاهما في النمة ، ومن تدبر هذا تبين له أن القول الثالث هو الصواب .

وإذا قيل : إن بيع الموجب جائز للضرورة ، وهو بيع المفاليس . لأن البائع احتاج أن يبيع إلى أجل ، وليس عنده ما يبيعه الآن ، فأما الحال فيمكنه أن يحضر المبيع فيراه ، فلا حاجة إلى بيع موصوف في النمة ، أو بيع عين غائبة موصوفة لا يبيع شيئا مطلقا .

قيل : لا نسلم أن السلم على خلاف الأصل ، بل تأجيل المبيع كتأجيل الثمن كلاهما من مصالح العلم . والناس لم يبيع الغائب ثلاثة أقوال : منهم من يجوز مطلقا ولا يجوز معينا موصوفا ، كالشافعي رحمه الله في الشهر عته . ومنهم من يجوز معينا موصوفا ، ولا يجوز مطلقا كأحمد وأبي حنيفة رحمه الله ، والأظهر يجوز هنا وهذا . ويقال للشافعي رحمه الله مثل ما قال هو لغيره إذا جاز بيع مطلق الموصوف في النمة .

للأمين الموصوف أولى بالمجاز ، فإن المطلق فيه من الفرر والخطر والجمل أكثر مما في المعين ، فلذا جاز بيع حطلة مطلقة في الصفة فجواز بيعها معينة بالصفة أولى ، بل أبيع المعين بالصفة فاشتري التجار إذا وآه جاز أيضا كما نقل عن الصحابة ، وهو ملهوب أي حنيفة وأحد رحمهما الله في إحدى الروايتين ، وقد جوز القاضي وغيره من أصحاب أحمد رحمه الله السلم الحال بلفظ البيع .

والتحقيق أنه لا فرق بين لفظ ولفظ ، فالاعتبار في العقود بمقتضاها ومقتضا صحتها ، لا بمجرد ألفاظها ، ونفس بيع الأحيان الحاضرة التي يتأخر قبضها يسمى سلفا ، إذا عجل له الثمن ، كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى أن يسلم في الحائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه ، فإذا بدا صلاحه وقال : أسلمت إليك في عشرة أوسق من تمر هذا الحائط جاز » كما يجوز أن يقول ابتعت عشرة أوسق من هذه الصبرة ، ولكن الثمن يتأخر قبضه إلى كمال صلاحه ، فإذا عجل له الثمن قيل له سلف ، لأن السلف هو الذي تقدم ، والمالك المتقدم ، قال الله تعالى : (فيجعلناه سلفا ومثلا للآخرين) والعرب تسمى أول الرواحل السالفة ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألحقني بسلفنا الخير عثان بن مظنون » وقول الصديق رضي الله عنه : « لا قاتلتهم حتى تنفرد سائقي » وهي المقت .

ولفظ السلف يتناول القرض والسلم ، لأن المقرض أيضا سلف القرض : أي قدمه ، ومنه هذا الحديث : « لا يخل سلف وبيع » ومنه الحديث الآخر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا ، وقضى بخلا رباعيا » والذي يبيع ما ليس عنده لا يقصد إلا الربح وهو تاجر ، فيستلف بسعر ثم يذهب فيشتري بمثل ذلك الثمن فإنه يكون قد أتمب نفسه لغيرة بلا فائدة ، وإنما يفعل هذا من يتوكل لغيرة فيقول : أعطني ، فأنا أشتري لك هذه السلعة . فيكون أمينا . أما أنه يبيعها بثمن معين يقبضه ثم يذهب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعله عاقل .

نعم إذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجا إلى الثمن ، فيسدد له وينتفع به مدة إلى أن يحصل تلك السلعة ، فهذا يقع في السلم المؤجل ، وهو الذي يسمى بيع المغاليس ، فإنه يكون محتاجا إلى الثمن وهو مفاص ، وليس عنده في الحال ما يبيعه ، ولكن له ما ينتظره من مثل أو غيره فيبيعه في الذمة ، فهذا يفعل مع الحاجة ، ولا يفعل بدونها إلا لأن يقصد أن يتجر بالثمن في الحال ، أو يرى أنه يحصل به من الربح أكثر مما يفوت بالسلم ، فإن المستسلف يبيع السلعة في الحال بدون ما تساوى تقدا ، والمسلم يرى أن يشتريها إلى أجل بأرخص مما يكون عند حصولها ، وإلا فلو علم أنها عند طرد الأصل تباع بمثل رأس مال السلم لم يسلم فيها فيذهب تقع ماله بلا فائدة ، وإذا قصد الأجر أقرضه ذلك قرضا ، ولا يجعل ذلك سلما إلا إذا ظن أنه في الحال أرخص منه وقت حلول الأجل ، فالسلم المؤجل في الغالب لا يكون إلا مع حاجة المستسلف إلى الثمن .

وأما الحال فإن كان عنده فقد يكون محتاجا إلى الثمن فيبيع ماعنده معينة تارة وهو صوفا أخرى ، وأما إذا لم يكن عنده فإنه لا يفعله إلا إذا قصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ويشترى بأرخص منه ، ثم هذا الذي قدره قد يحصل كما قدره ، وقد لا يحصل له تلك السلعة التي يسلف فيها إلا بثمن أغل مما سلف فيندم ، وإن حصلت بسعر أرخص من ذلك قدم السلف ، إذا كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن ، فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الآتي ، والبعر الشارد يباع بدون ثمنه ، فإن حصل ندم البائع ، وإن لم

يُجْزَلُ نَدَمُ الْمُشْتَرَى ، وَكَذَلِكَ يَبِيعُ حَبْلَ الْحَبْلَةِ ، وَيَبِيعُ الْمَلَّاحِيحَ وَالْمُضَامِينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مَا قَدْ يَجْزَلُ وَهُوَ لَا يَجْزَلُ ، فَيَبِيعُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ مِنْ جَنْسٍ بَالِغِ الْفَرَرِ الَّذِي قَدْ يَجْزَلُ وَقَدْ لَا يَجْزَلُ وَهُوَ مِنْ جَنْسِ الْقَبَارِ وَالْمَيْسَرِ : وَالْمَخَاطِرَةُ مَخَاطِرَتَانِ : مَخَاطِرَةُ التَّجَارَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ السَّلْعَةَ بِقَصْدِ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَرْبِحَ وَيَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ فِي ذَلِكَ .

وَالْخَطَرُ الثَّانِي : الْمَيْسَرُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ، فَهَذَا الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ، مِثْلُ يَبِيعُ الْمَلَّاسَةَ وَالْمَنَابِتَةَ وَحَبْلَ الْحَبْلَةِ وَالْمَلَّاحِيحَ وَالْمُضَامِينَ وَيَبِيعُ النَّارَ قَبْلَ بِنَاؤِ صِلَاحِهَا ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا قَدْ فَرَّ الْآخَرُ وَظَلَمَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ، بِخِلَافِ التَّاجِرِ الَّذِي قَدْ اشْتَرَى السَّلْعَةَ ثُمَّ بَعَدَ هَذَا تَقْصُرُ سِعْرُهَا فَهَذَا مِنْ اللَّهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ حِيلَةٌ ، وَلَا يَتَظَلَّمُ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْبَايَعِ ، وَيَبِيعُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ مِنْ قِسْمِ الْقَبَارِ وَالْمَيْسَرِ ، لِأَنَّهُ قَصْدُ أَنْ يَرْبِيعَ عَلَى هَذَا مَا بَاعَهُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ ، وَالْمُشْتَرَى لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ ، ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَوْ عَلِمُوا ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرَوْا مِنْهُ ، بَلْ يَلْجِئُونَ وَيَشْتَرُونَ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَى هُوَ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَخَاطِرَةُ مَخَاطِرَةُ التَّجَارَةِ ، بَلْ مَخَاطِرَةُ الْمُسْتَعْجِلِ بِالْبَيْعِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ ، فَإِذَا اشْتَرَى التَّاجِرُ السَّلْعَةَ وَصَارَتْ عَنْدهُ مِلْكًا وَقَبْضًا ، فَحِينَئِذٍ دَخَلَ فِي خَطَرِ التَّجَارَةِ ، وَبَاعَ يَبِيعُ التَّجَارَةَ كَمَا أَحْلَاهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ذَكَرَ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَبِيعِ الْحَصَاةِ وَالْفَرَرِ وَالْمَلَّاسَةِ وَالْمَنَابِتَةَ

فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَبِيعِ الْحَصَاةِ ، وَعَنْ يَبِيعِ الْفَرَرِ » .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ : « أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمَلَّاسَةِ وَالْمَنَابِتَةِ » زَادَ مُسْلِمٌ : « أَمَّا الْمَلَّاسَةُ : فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ مَنِهَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ ، وَالْمَنَابِتَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ الْآخَرِ » .

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَبِيعَتَيْنِ وَلَمَسَتَيْنِ ، نَهَى عَنْ الْمَلَّاسَةِ وَالْمَنَابِتَةِ فِي الْبَيْعِ . وَالْمَلَّاسَةُ لِمَسِ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ : وَالْمَنَابِتَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ » . أَمَّا يَبِيعُ الْحَصَاةِ فَهِيَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْلَرِ إِلَى نَوْعِهِ كَبَيْعِ الْخِيَارِ وَيَبِيعِ التَّسْيِيقَةِ وَنَحْوِهَا ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْلَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ كَبَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِ :

وَالْبَيْعُ الْمَيْتَى عَنْهَا تَرْجِعُ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ، وَلِهَذَا فُسِّرَ يَبِيعُ الْحَصَاةِ بِأَنْ يَقُولَ : أَرَمَ هَذِهِ الْحَصَاةَ فَعَلِ أَيْ ثَوْبَ وَقَعْتَ فَهَوَ لَكَ بِدَرَمٍ . وَفُسِّرَ بِأَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَرْضِهِ قَلْبَرًا مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِمِيَّةُ الْحَصَاةِ . وَفُسِّرَ بِأَنْ يَقْبِضَ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَاةٍ وَيَقُولَ : لِي بِكُلِّ حَصَاةٍ دَرَمٌ . وَفُسِّرَ بِأَنْ يَمْسَكَ أَحَدُهُمَا حَصَاةً فِي يَدِهِ وَيَقُولَ : أَيْ وَقْتُ سَقَطَتِ الْحَصَاةُ وَجِبَ الْبَيْعُ ، وَفُسِّرَ بِأَنْ يَقْبِضَ ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمَا : إِذَا نَبَذْتَ إِلَيْكَ الْحَصَاةَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ . وَفُسِّرَ بِأَنْ يَعْزِضَ الْقَطِيعَ مِنَ الْغَنَمِ فَيَأْخُذَ حَصَاةً وَيَقُولَ : أَيْ شَاءَ أَصَابَتْهَا فَهِيَ لَكَ بِكُلِّهَا ، وَهَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا فَاسْتَفْتَى لَهَا تَضَمُّنُهَا مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ، وَمِنْ الْفَرَرِ ، وَالْخَطَرِ الَّذِي هُوَ شَبِيهُ بِالْقَبَارِ :

ولما بيع الغرر فن إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الملائع والمضامين : والغرر هو البيع نفسه ، وهو فعل بمعنى مفعول : أي مفروزه ، كالقبض والسلب بمعنى القبول والسلب ، وهذا كبيع العبد الآبق الذي لا يقدر على تسليمه ، والغرس الشارد ، والطير في الهواء ، وكبيع ضربة الغائص ، وما تحمل شجرته أو ناقة ، وما يرضى له به ، أو يهبه له أو يورثه إياه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه ، أو لا يعرف حقيقة مقداره :

ومنه بيع حبل الخيلة ، كما ثبت في الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه » وهو نتاج التاج في أحد الأقوال . والثاني أنه أجل ، فكانوا يتبايعون إليه هكذا رواه مسلم ، وكلاهما غرر . والثالث : أنه بيع حل الكرم قبل أن يبلغ ، قاله المبرد .

قال : والخيلة الكرم يسكون الباء وتضعها . وأما ابن عمر رضي الله عنه : فإنه فسره بأنه أجل كانوا يتبايعون إليه ، وإليه ذهب مالك والثوري رحمه الله : وأما أبو عبيدة : ففسره ببيع نتاج التاج ، وإليه ذهب أحمد رحمه الله .

ومنه بيع الملائع والمضامين ، كما ثبت في حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المضامين والملائع » قال أبو عبيد : الملائع ما في البطون من الأجنة . والمضامين ما في أصلاب الفحول ، وكانوا يبيعون الجنين في بطن الناقة : وما يضر به الفحل في عام أو أعوام ، وأنشد :

إن المضامين التي في الصلب ماء الفحول في الظهور الحلب .

ومنه بيع الحجر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، قال ابن الأعرابي : الحجر ما في بطن الناقة . والحجر الربا ، والحجر القمار ، والحجر الحافلة والمزابنة .

ومنه بيع الملامسة والمناينة ، وقد جاء تفسيرهما في نفس الحديث ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى عن بيعتين الملامسة والمناينة » أما الملامسة فإن يلتمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمناينة أن ينبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه بهذا لفظ مسلم . وفي الصحيحين : عن أبي سعيد قال : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولستين : نهى عن الملامسة والمناينة في البيع » .

واللامسة : لس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يغطيه إلا بلك . والمناينة : أن ينبد الرجل إلى الرجل ثوبه وينبد الآخر إليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض . وفسرت اللامسة بأن يقول : بعتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته فهو عليك بكذا . والمناينة بأن يقول : أتى ثوب نبذته إلى فهو على بكذا ، فهذا أيضا نوع من الملامسة والمناينة ، وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله ، والغرر في ذلك ظاهر ، وليس العلة تعليق البيع على شرط ، بل ما تضمنته من الخطر والغرر .

جواز بيع المنيبات في الأرض

وليس من بيع الغرر المنيبات في الأرض كالنبت والجور والكنت والعجل والتفلس والبصل ونحوها ، فإنها معلومة بالمادة ، يعرف أهل الخبرة بها ، فظاهرها عتوان باطنها . فهو كظاهر الصبرة مع باطنها . ولو

قدّر أن في ذلك غرر فهو غرر يسير يخفى في جنب المصلحة العامة التي لا بد للناس منها ، فإن ذلك غرر لا يكون موجبا للضع ، فإن إنبارة الحيوان والبللر والحانوت بمساغات لا يخلو عن غرر ، لأنه يعرض موت الحيوان ، ولهذه الدار وكذا دخول الحمام ، وكذا الشرب من إناء السماء ، فإنه غير مقدر مع اختلاف الناس في قدره . وكذا بيع السلم ، وكذا بيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم مكيلها ، وكذا بيع البيض والرمان والبطيخ والجوز واللوز والفسق والمثل ذلك مما لا يخلو من الغرر .

فليس كل غرر سببا للتحرير . والغرر إذا كان يسيرا أو لا يمكن الاحتراز منه لم يكن مانعا من صحة العقد ، فإن الغرر الحاصل في أساسات الجدران ودخل بطون الحيوان أو آخر الخمار التي بدأ صلاح بعضها دون بعض لا يمكن الاحتراز منه . والغرر الذي في دخول الحمام والشرب من السماء ونحوه غرر يسير .

فهذان النوعان لا يمتدان للبيع ، بخلاف الغرر الكثير الذي يمكن الاحتراز منه ، وهو المدكور في الأنواع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان مساويا لها لافرق بينها وبينه ، فهذا هو المانع من صحة العقد .

فإذا عرف هذا فبيع المغيبات في الأرض انتفى عنه الأمران ، فإن غرره يسير ، ولا يمكن الاحتراز منه ، فإن الحقول الكبار لا يمكن بيع ما فيها من ذلك إلا وهو في الأرض ، فلو شرط لبيعه إخراجها دفعة واحدة كان في ذلك من المشقة وفساد الأموال مالا يأتي به شرع ، وإن منع بيعه إلا شيئا فشيئا كلما أخرج شيئا باعه ، ففي ذلك من الحرج والمشقة . وتعطيل مصالح أبواب تلك الأموال . ومصالح المشتري المالا يخفى ، وذلك مما لا يوجب الشارع ، ولا تقوم مصالح الناس بملك البتة ، حتى أن الذين يمنعون من بيعها في الأرض إذا كان لأحدهم خراج كذلك أو كان ناظرا عليه لم يجد بدا من بيعه في الأرض اضطرابا إلى ذلك ، وبالجملية فليس هذا من الغرر التي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا نظيرا لما نهى عنه من البيوع .

بيع المسك في فأرته

وليس منه بيع المسك في فأرته . بل هو نظير ما مأكوله في جوفه كالجوز واللوز والفسق وجوز الهند . فإن فأرته وعاء له تصونه من الآفات . ويحفظ عليه رطوبته ورائحته . وبقاؤه فيها أقرب إلى صيانتها من الفس . والتخبر . والمسك الذي في الفأرة عند الناس خير من المتفوض وجرت عادة التجار ببيعه وشرائه فيها . ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تخالف . فليس من الغرر في شيء ، فإن الغرر هو ما تردد بين الحصول والفوات . وعلى القاعدة الأخرى هو ما طويت معرفته ، وجهلت عينه . وأما هذا ونحوه فلا يسمى غررا لا لفتولا شرعا ولا عرفا . ومن حرم بيع شيء وادعى أنه غرر طوب ببلوغه في مسمى الغرر لغة وشرعا . وجواز بيع المسك في الفأرة أحد الوجهين لأصحاب الشافعي رحمه الله ، وهو الراجح دليلا .

والذين منعه جعلوه مثل بيع النوى في القبر ، والبيض في الدجاج ، والابن في الضرع ، والسمن في الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر .

ومنازعوهم يجعلونه مثل بيع قلب الجوز واللوز والفسق في صوانه . لأنه من مصلحته ، ولا ريب أنه أشبه بهذا منه بالآول ، فلا هو مما نهى عنه الشارع ، ولا في معناه فلم يشمله نهي لفظا ولا معنى .

وأما بيع السمن في الوعاء فيه تفصيل ، فإنه إن قصه ورأى رأسه بحيث يملكه على جنسه ووصفه جاز بيعه في السماء . لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهد ظاهرها ، وإن لم يره ولم يوصف له لم يميز بيعه ، لأنه غرر فإنه

يختلف جنسا ونوعا ووصفا ، وليس غلوفا في وعاء كالبيض والجوز واللوز والمسلق في نوعيتها ، فلا يصح إلحاقها بها .

وأما بيع اللبن فتمه أصحاب أحمد والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله . وللمي يوجب فيه التفصيل : فإن باع الموجود المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفردا . ويجوز تبعا للحوان . لأنه إذا بيع مفردا تطلت تسليم المبيع بعينه ، لأنه لا يعرف مقدار ما وقع عليه البيع ، فإنه وإن كان مشاهدا كالكالين في الظرف . لكنه إذا حلبه خلقه مثله عالم يكن في الضرع فاختلط المبيع بغيره على وجه لا يتميز . وإن صح الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع صوف على ظهر . أو لبن في ضرع » فهذا إن شاء الله محمله .

وأما إن باع أصواعا معلومة من اللبن يأخذ من هذه الشاة ، أو باع لبنها أياما معلومة . فهذا بمنزلة بيع الثمار قبل بدو صلاحها لا يجوز .

وأما إن باع لبنا مطلقا موصوفا في النمة ، واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة ، فقال شيخنا هذا جائز واحتج بما في المسند من أن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى أن يسلم في حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه » قال : فإذا بدا صلاحه ، وقال : أسلمت إليك في عشرة أوسق من تمر هذا الحائط جاز . كما يجوز أن يقول : اتبعت منك عشرة أوسق من هذه الصبرة ، ولكن الثمن يتأخر قبضه إلى كمال صلاحه . هذا لفظه .

حكمه صلى الله عليه وسلم في إيجار البقرة أو الناقة بقصد الانتفاع بلبنها

وأما إن أجره الشاة أو البقرة أو الناقة مدة معلومة لأخذ لبنها في تلك المدة فهذا لا يجوز الجمهور . واختار شيخنا جوازه ، وحكاه قولاً لبعض أهل العلم . وله فيها مصنف مفرد قال : إذا استأجر غنما أو بقرا أو نوقا أيام اللبن بأجرة مسماة . وعلفها على المالك ، أو بأجرة مسماة مع علفها على أن يأخذ اللبن جاز ذلك في أظهر قولي العلماء . كما في الظئر .

قال : وهذا يشبه البيع ويشبه الإجارة . ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع ، وبعضهم في الإجارة ، لكن إذا كان اللبن يحصل بعاف المستأجر وقيامه على الغنم فإنه يشبه استئجار الشجر . وإن كان المالك هو الذي يعلفها . وإنما يأخذ المشتري لبنا مقدرا فهذا بيع محض . وإن كان يأخذ اللبن مطلقا فهو بيع أيضا . فإن صاحب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظئر ، فإنما هي تسقى الطفل . وليس هذا داخلا فيما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من بيع الفرر ، لأن الفرر ترد بين الوجود والعدم فتبني عن بيعه لأنه من جنس القمار الذي هو الميسر ، والله حرم ذلك لما فيه من أكل المال بالباطل ، وذلك من الظلم الذي حرمه الله تعالى ، وهذا إنما يكون قمارا إذا كان أحد المتعاضدين يحصل له مال والآخر قد يحصل له وقد لا يحصل له ، فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الآبق والبعير الشارد وبيع حبل الحيلة ، فإن البائع يأخذ مال المشتري ، والمشتري قد يحصل له شيء وقد لا يحصل ولا يعرف قدر الحاصل .

فأما إذا كان شيئا مبرورفا بالعادة كنافع الأعيان بالإجارة مثل منفعة الأرض والدابة ، ومثل لبن الظئر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ، ومثل الثمر والزرع المعتاد ، فهذا كله من باب واحد ، وهو جائر . ثم إن حصل على الوجه المعتاد ، وإلا حط عن المستأجر بقدر ما فات من المنفعة المقصودة ، وهو مثل وضع الجناحة في البيع ، ومثل ما إذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض في سائر البيوع .

فإن قيل : مورد عقد الإجارة إنما هو المنافع للأعيان ، ولهذا لا يصح استئجار الطعام ليأكله ، والماء ليشربه ، وأما إجارة الظئر فعلى المنفعة ، وهى وضع الطفل فى حجرها وإلقائه لديها واللبن يدخل ضمنها وتبعا ، فهو كنعق البئر فى إجارة الدار ، ويقتضى فيها دخول ضمننا وتبعا مالا يقتضى فى الأصول والمتبوعات .
قيل : والجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : منع كون عقد الإجارة لا يرد إلا على منفعة ، فإن هذا ليس ثابتا بالكتاب ولا بالسنة ولا بالإجماع بل الثابت عن الصحابة خلافة ، كما صح عن عمر رضى الله عنه : « أنه قبل حديقة أسيد بن حصير ثلاث سنين ، وأخذ الأجرة ففضى بها دينه » والحديقة هى النخل ، فهذه إجارة الشجر لأخذ ثمرها ، وهو ملحق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولا يعلم له فى الصحابة مخالف ، واختاره أبو الوفاء بن عقيل من أصحاب أحمد رحمه الله ، واختار شيخنا قدس الله روحه .

فقولكم : إن مورد عقد الإجارة لا يكون إلا لمنفعة غير مسلم ، ولا ثابت بالدليل ، وغاية ما معكم قياس محل النزاع على إجارة الخبز للأكل والماء للشرب ، وهذا من أفسد القياس ، فإن الخبز تذهب عينه ، ولا يستخلف مثله ، بخلاف اللبن ونقع البئر فإنه لما كان يستخلف ويحدث شيئا فشيئا ، كان بمنزلة المنافع .

يوضحه الوجه الثانى : وهو أن الثمر يجرى مجرى المنافع والقوائد فى الوقف والعارية ونحوها ، فيجوز أن يقف الشجرة لينفع أهل الوقف بثمراتها ، كما يقف الأرض لينفع أهل الوقف بذلتها . ويجوز إجارة الشجرة كما يجوز إجارة الظئر ، وعارية الدار ، ومنيحة اللبن ، وهذا كله تبرع ببناء المال وفائدته . فإن من دفع عقاره إلى من يسكنه فهو بمنزلة من دفع فائده إلى من يركبها ، وبمنزلة من دفع شجرته إلى من يستثمرها . وبمنزلة من دفع أرضه إلى من يزرعها ، وبمنزلة من دفع شاته إلى من يشرب لبنها .

فهذه القوائد تدخل فى عقود التبرع . سواء كان الأصل محبسا بالوقف أو غير محبس . ويدخل أيضا فى عقود المشاركات . فإنه إذا دفع شاة أو بقرة أو ناقه إلى من يعمل عليها يجزء من درها ونسلها . صح على أصح الروايتين عن أحمد رحمه الله . فكذاك يدخل فى العقود للإيجارات .

يوضحه الوجه الثالث : وهو أن الأعيان نوعان : نوع لا يخلف شيئا فشيئا ، بل إذا ذهب ذهب جملة ، ونوع يستخلف شيئا فشيئا كلما ذهب منه شيء خلفه شيء مثله . فهذا رتبة وسطح بين المنافع وبين الأعيان التى لا تخلف . فينبغى أن ينظر فى شبهة أى النوعين فيلحق به ، ومعلوم أن يشبه بالمنافع أقوى ، فلحاقه بها أولى .

يوضحه الوجه الرابع : وهو أن الله سبحانه نص فى كتابه على إجارة الظئر ، وسمى ما تأخذ أجرا . وليس فى القرآن إجارة متصوص عليها فى شريعتنا إلا إجارة الظئر بقوله تعالى : (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا بدينكم بمعروف) .

قال شيخنا : وإنما ظن الظان أنها خلاف القياس حيث توهم أن الإجارة لا تكون إلا على منفعة ، وليس الأمر كذلك ، بل الإجارة تكون على كل ما يستوفى مع بقائه أصله سواء كان عينا أو منفعة ، كما أن هذه العين هى التى توقف وتعارفها استوفاه الموقوف عليه ، والمستعير بلا عوض يستوفيه المستأجر وبالعوض ، فلما كان

لبن الظئر مستوفى مع بقاء الأصل تجاوزت الإجارة عليه ، كما جازت على المنفعة ، وهذا محض القياس ، فإن هذه الأحيان يحسبها الله شيئا بعد شيء ، وأصلها باق ، كما يحدث الله المنافع شيئا بعد شيء وأصلها باق .

ويوضحه الوجه الخامس : وهو أن الأصل في العقود وجوب الوفاء إلا ما حرّمه الله ورسوله ، فإن المسلمين على شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرّم حلالا ، فلا يجرم من الشروط والعقود إلا ما حرّمه الله ورسوله ، وليس مع المانعين نص بالتحريم البتة ، وإنما معهم قياس قد علم أن بين الأصل والفرع فيه من الفرق ما يمنع الإلحاق ، وأن القياس الذى مع من أجاز ذلك أقرب إلى مساواة الفرع لأصله ، وهذا مالا حيلة فيه ، وبالله التوفيق .

يوضحه الوجه السادس وهو أن الذين منعوا هذه الإجارة لما رأوا إجارة الظئر ثابتة بالنص والإجماع والمقصود بالعقد إنما هو اللبن وهو عين تحملوا لجوازها أمرا يعلمون هم والمرضة والمستاجر بطلانه .

فقالوا : العقد إنما وقع على وضعها الطفل في حجرها ، وإقامه ثديها فقط ، واللبن يدخل تبعا ، والله يعلم والعقلاء قاطبة أن الأمر ليس كذلك ، وأن وضع الطفل في حجرها ليس مقصودا أصلا . ولا ورد عليه عقد الإجارة ، ولا عرفا ولا حقيقة ولا شرعا .

ولو أرضعت الطفل وهو في حجر غيرها أو في مهله لاستحقت الأجرة : ولو كان المقصود إلحاق الثدي المبرد لاستوجب له كل امرأة لها ثدى ، ولو لم يكن لها لبن . فهذا هو القياس الفاسد حقا ، والفقهاء الباردة فكيف يقال : إن إجارة الظئر على خلاف القياس ، ويدعى أن هذا هو القياس الصحيح .

الوجه السابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم ندب إلى منيحة الغير : والشاة للبنها ، وحض على ذلك : وذكر ثواب فاعله ، ومعلوم أن هذا ليس ببيع ولا هبة ، فإن هبة المعلوم المجهول لا تنصح ، وإنما هو عارية الشاة للانتفاع بلبنها ، كما يعبره الدابة لركوبها ، فهذا إباحة للانتفاع بدلها ، وكلاهما في الشرع واحد ، وما جاز أن يستوفى بالعارية جاز أن يستوفى بالإجارة . فإن موردهما واحد ، وإنما يختلفان في التبرع بهذا ، والمعاوضة على الآخر .

والوجه الثامن : ما رواه حرب الكرماني في مسأله : حدثنا سعيد بن منصور : حدثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن أبيه : أن أسيد بن حضير توفي وعليه ستة آلاف درهم دين ، فدعا عمر بن الخطاب رضى الله عنه غرامه فقبلهم أرضه سنتين وفيها الشجر والنخل . وحدائق المدينة الغالب عليها النخل ، والأرض البيضاء فيها قليل ، فهذا إجارة الشجر لأخذ ثمارها ، ومن ادعى أن ذلك خلاف الإجماع فمن عدم علمه . بل ادعاء الإجماع على جواز ذلك أقرب ، فإن عمر رضى الله عنه فعل ذلك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين والأنصار وهى قصة في مظنة الاشهار ، ولم يقابلها أحد بالإنتكار ، بل تلقاها الصعابة بالتسليم والإقرار ، وقد كانوا ينكرون ما هو دونها وإن فعله عمر رضى الله عنه ، كما أنكروا عليه عمران بن حصين وغيره شأن متعة الحج ، ولم ينكروا أحد هذه الواقعة ، وسنين - إنه شاء الله تعالى - أنها محض القياس ، وأن المانعين منها لا بد لهم منها وأنهم يتحملون عليها بحيل لا حوز .

الوجه التاسع : أن المستوفى بمقد الإجارة على زرع الأرض هو عين من الأعيان ، وهو المثل الذي يستلذه المستأجر ، وليس له مقصود في منفعة الأرض غير ذلك ، وإن كان له قصد جرى في الانتفاع بغير الزرع فلذلك تبع .

فإن قيل : المقود عليه هو منفعة شق الأرض وبزرها وفلاحها ، والعين تتولد من هذه المنفعة ، كما لو استأجر لحفر بئر فخرج منها الماء فالمقود عليه هو نفس العمل لا الماء .

قيل : مستأجر الأرض ليس له مقصود في غير عين المثل ، والعمل وسيلة مقصودة لغيرها ، ليس له فيه منفعة ، بل هو تعب ومشقة ، وإنما مقصوده ما يحدثه الله من الحب بسقيه وعمله . وهكذا مستأجر الشاة للبنا سواء مقصوده ما يحدثه الله من لبنا بعلفها وحفظها والقيام عليها ، فلا فرق بينهما البتة إلا ما لا تنطاط به الأحكام من الفروق الملقاة ، وتتنظيمكم بالاستئجار لحفر البئر تنظير فاسد ، بل نظير حفر البئر أن يستأجر أكارا الحرث أرضه وبزرها ويسقيها ، ولاريب أن تنظير إجارة الحيوان للبنة بإجارة الأرض لمثلها هو محض القياس ، وهو كما تقدم أصبح من التنظير بإجارة الخبز للأكل .

يوضحه الوجه العاشر : وهو أن العقد والخطر الذي في إجارة الأرض لحصول مغلها أعظم بكثير من الضرر الذي في إجارة الحيوان للبنة ، فإن الآفات والموانع التي تعرض للزرع أكثر من آفات اللبن . فإذا اختلف ذلك في إجارة الأرض فلا بد يغتفر في إجارة الحيوان للبنة أولى وأحرى .

فيه صلى الله عليه وسلم عن شراء مافي بطون الأنعام وما في ضروعها

فالأقوال في العقد على اللبن في الضرع ثلاثة : أحدها : منعه بيعا وإجارة : وهو مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله . والثاني : جوازه بيعا وإجارة وهذا قول بعض أصحاب مالك .

والثالث : جوازه إجارة لا بيعا : وهو اختيار شيخنا رحمه الله : وفي المنع من بيع اللبن في الضرع حديثان :

أحدهما : حديث عثمان بن فروخ وهو ضعيف عن حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : « نهى أن يباع صوف على ظهر : أو من في لبن ، أو لبن في ضرع » وقد رواه أبو إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله دون ذكر السنن ، رواه البيهقي وغيره .

والثاني : حديث رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار : حدثنا حاتم بن إساعيل : حدثنا جهضم بن عبد الله الجاني عن محمد بن إبراهيم الباهلي عن محمد بن يزيد العبدى عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء مافي بطون الأنعام حتى تضع ، وعما في ضروعها إلا بكيل أو وزن . وعن شراء العبد وهو آبق . وعن شراء المغام حتى تقسم : وعن شراء الصدقات حتى تقبض : وعن ضرورة الغاصص ، ولكن هذا الإسناد لا تقوم به حجة .

والنهي عن شراء مافي بطون الأنعام ثابت بالنهي عن الملاحيق والمضامين ، والنهي عن شراء العبد الآبق وهو آبق معلوم بالنهي عن بيع الغرر ، والنهي عن شراء المغام حتى تقسم داخل في النهي عن بيع ما ليس عنده فهو نوع غرر ومخاطرة ، وكذلك الصدقات قبل قبضها .

« وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نبي عن بيع الطعام قبل قبضه مع انتقاله إلى المشتري - وثبت ملكه عليه وتمينه له وانتفاع تعلق غيره به ، فلفظهم والصدقات قبل قبضها أولى بالنهي ، وأما ضربة الغنالم فغرر ظاهر لا يخفاء به .

وأما بيع اللبن في الضرع ، فإن كان معينا لم يمكن تسليم المبيع بعينه ، وإن كان بيع لبن موصوف في القيمة فهو نظير بيع عشرة أفنزة مطلقة من هذه الصبرة ، وهذا النوع له وجهان : جهة إطلاق - وجهة تعيين ، ولا تنافي بينهما ، وقد دل على جوازه « نهي النبي صلى الله عليه وسلم : أن يسلم في حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه » ورواه الإمام أحمد .

فإذا أسلم إليه في كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبونا جاز ، ودخل تحت قوله : « ونهى عن بيع ما في ضرورها إلا بكيل أو وزن » فلهذا إذن ليبسه بالكيل والوزن معينا أو مطلقا ، لأنه لم يفصل ولم يشترط سوى الكيل والوزن ، ولو كان التعيين شرطا لذكره .

فإن قيل : فما تقولون لو باع لبنها أياما معلومة من غير كيل ولا وزن ؟

قيل : إنه إن ثبت الحديث لم يميزه إلا بكيل أو وزن ، وإن لم يثبت وكان لبنها معلوما لا يختلط بالعادة جاز يمه أياما ، وجرى حكمه بالعادة مجرى كيله أو وزنه ، وإن كان مخففا فرة يزيد ومرة ينقص ، أو ينقطع فهذا غرر لا يجوز .

وهذا بخلاف الإجارة ، فإن اللبن يحدث على ملكه بطلقه الدابة كما يحدث الحب على ملكه بالسقي فلا غرر في ذلك . نعم إن نقص اللبن عن العادة ، أو انقطع فهو بمنزلة نقصان المنفعة في الإجارة أو تعطيلها ، يثبت للمستأجر حق الفسخ ، أو ينقص عنه من الأجرة بقدر ما نقص عليه من المنفعة . هذا قياس المذهب .

وقال ابن عقيل وصاحب المعنى : إذا اختار الإمساك لزمه جميع الأجرة : لأنه رضى بالمنفعة ناقصة فلزمه جميع العوض ، كما لو رضى بالمبيع معيبا .

والصحيح أنه يسقط عنه من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ، لأنه إنما بذل العوض الكامل في منفعة كاملة سليمة . فإذا لم تسلم له لم يلزمه جميع العوض ، وقولهم إنه رضى بالمنفعة معيبة فهو كما لو رضى بالمبيع معيبا ، جوابه من وجهين :

أحدهما : أنه رضى به معيبا بأن يأخذ أرشه كان له ذلك على ظاهر المذهب ، فرضاه بالعيب مع الأرض لا يسقط حقه .

الثاني : إن قلنا إنه لا أرض لمسك له الرد ، لم يلزم سقوط الأرض في الإجارة ، لأنه قد استوفى بعض المقبوض عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها ، ولأنه قد يكون عليه ضرر في رد باقي المنفعة ، وقد لا يتمكن من ذلك ، فقد لا يجد بدا من الإمساك فللزمه بجميع الأجرة مع العيب المنقص ظاهرا ، ومنه من استدراك ظلامته إلا بالفسخ ضرره عليه ، ولا سيما لمستأجر الزرع والغرس والبناء ، أو مستأجر دابة السفر فتصيب في الطريق .

فلا صواب أنه لا أرض في المبيع لمسك له الرد ، وأنه في الإجارة له الأرض . والذي يوضح هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بوضع الجوائح ، وهي أن يسقط عن المشتري الثمار من الثمرة بقدر ما أهدبت عليه الجائحة من ثمرته ، ويمسك الباقي بقسطه من الثمن ، وهذا لأن الثمار لم تستكمل صلاحها دفعة واحدة . ولم تجر المادة

بأخذها جملة واحدة ، وإنما تؤخذ شيئا فشيئا فهي بمنزلة المنافع في الإجارة سواء ، والنبي صلى الله عليه وسلم في المصرة خير المشتري بين الرد وبين الإمساك مع الأرض ، والفرق ما ذكرناه ، والإجارة أشبه ببيع الثمار ، وقد ظهر اعتبار هذا التشبه في وضع الشارع للجائحة قبل قبض الثمن .
فإن قيل : فللنفع لا يوضع فيها للجائحة باتفاق العلماء .

قيل : ليس هذا من باب وضع الجوائع في المنافع ، ومن ظن ذلك فقد وهم .

قال شيخنا : ليس هذا من باب وضع الجائحة في المبيع كما في الثمر المشتري ، بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالمقد أو فواتها . وقد اتفق العلماء على أن المنفعة في الإجارة إذا تلفت قبل التمكن من استيفائها ، فإنه لا يجب الأجرة ، مثل أن يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من قبضه ، وهو بمنزلة أن يشترى قميصا من صبرة فتتلف الصبرة قبل القبض والتعزير ، فإنه من ضمان البائع بلا نزاع ، ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من إزراع الأرض لآفة حصلت لم يكن عليه الأجرة ، وإن نبت الزرع ثم حصلت آفة مساوية أتلفته قبل التمكن من حصاده فيه نزاع ، فطائفة ألحقته بالثمرة والمنفعة ، وطائفة فرقت .

والذين فرقوا بينه وبين الثمر والمنفعة قالوا : الثمرة هي المقنود عليها ، وكذلك المنفعة ، وهنا الزرع ليس مقنودا عليه ، بل المقنود عليه هو المنفعة ، وقد استوفاهما .

والذين سواها بينهما قالوا : المقنود عليه بالإجارة هو الزرع ، فإذا حالت الآفة المساوية بينه وبين المقصود بالإجارة كان قد تلف المقصود بالمقد قبل التمكن من قبضه ، وإن لم يعاوض على زرع فقد عاوض على المنفعة التي يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع ، فإذا حصلت الآفة المساوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصاده لم تسلم المنفعة المقنود عليها ، بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع ، ولا فرق بين تعطيل منفعة الأرض في أول المدة أو في آخرها . إذا لم يتمكن من استيفاء شيء من المنفعة ، ومعلوم أن الآفة المساوية إذا كانت بعد الزرع مطلقا بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالأرض مع تلك الآفة فلا فرق بين تقديمها وتأخيرها .

حكاه صلى الله عليه وسلم في بيع الصوف على الظهر

وأما بيع الصوف على الظهر . فلو صح هذا الحديث بالنهي عنه لوجب القول به ، ولم تسمع مخالفته ، وقد اختلفت الرواية فيه عن أحمد رحمه الله . فمرة منعه ، ومرة أجازاه بشرط جزءه في الحال . ووجه هذا القول أنه معلوم يمكن تسليمه ، فجاز بيعه كالرطبة ، وما يقدر من اختلاط المبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزءه في الحال والحادث يسير جدا ، لا يمكن ضبط هذا ، ولو قيل بعدم اشتراط جزءه في الحال ويكون كالرطبة التي تؤخذ شيئا فشيئا ، وإن كانت تطول في زمن أخذها كان له وجه صحيح ، وغايته بيع معلوم لم يخلق تبعا للموجود فهو كأجزاء الثمار لم يخلق ، فلها تابع الموجود منها ، فإذا جعلنا للصوف وقتا معينا يؤخذ فيه كان بمنزلة أخذ الثمرة وقت كمالها . يوضح هذا أن الذين منعه قاسوه على أعضاء الحيوان . وقالوا متصل بالحيوان فلم يجز إفراده بالبيع كأعضائه ، وهذا من أسد القياس ، لأن الأعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان .
فإن قيل : فما الفرق بينه وبين اللبن في الضرع وقد سوتهم هذا دونه ؟ .

قيل : اللبن في الضرع يختلط ملك المشتري فيه بملك البائع سريعا ، فإن اللبن سريع الحدوث كلما حلبه دُرّ بخلاف الصوف ، والله أعلم وأحكم .

فهرس

الجزء الرابع

من كتاب « زاد للماد في هدى خير العباد »

- | حكمة | حكمة |
|---|--|
| ٢٣ حكمه صلى الله عليه وسلم في الثيل وهو وطء
المرضة | ٣ أفضيته وأحكامه صلى الله عليه وسلم في النكاح
وتوابعه |
| ٢٤ حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتداء
والدوام بين الزوجات | حكمه صلى الله عليه وسلم في الثيب والبكر
يزوجهما أبوهما |
| ٢٦ قضاؤه صلى الله عليه وسلم في بحريم وطء المرأة
الحبل من غير الواطئ | ٥ حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي
قضاؤه في نكاح التفويض |
| ٢٧ حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق أمته
ويبيع عتقها صداقها | ٦ حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة
فوجدنها في الحبل |
| قضاؤه صلى الله عليه وسلم في حصة النكاح
الموقوف على الإجازة | ٧ حكمه صلى الله عليه وسلم في الشروط في النكاح
حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار والمهل
والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية
نكاح المهل |
| ٢٨ حكمه صلى الله عليه وسلم في الكفاعة في النكاح | ٨ حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح المتعة
حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح المحرم |
| ٢٩ حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت الخيار
للمتعة تحت العبد | ٩ حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الزانية
١١ ما حكم الله سبحانه بتحريمه من النساء على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم |
| ٣٢ قوله صلى الله عليه وسلم في « إنما الولاء لمن أعتق » | ١٧ حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم
أحدهما قبل الآخر |
| ٣٥ قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة : « لو زلجته .
قالت : أتأمرني ؟ فقال : لا إنما أنا شافع .
قالت لا حاجة لي فيه » | ٢٠ حكمه صلى الله عليه وسلم في العزل |
| جواز أكله صلى الله عليه وسلم من الصدقة المهداة | |
| ٣٦ قضاؤه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل
وكثر ، وقضاؤه بصحة النكاح على ما مع
الزوج من القرآن | |

صفة

صفة

- ٣٧ العيوب التي يرد بها الزوج
 ٤٠ حكمه صلى الله عليه وسلم في خدمة المرأة لزوجها
 ٤١ حكمه صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما
 ٤٣ حكمه صلى الله عليه وسلم في الخلع
 ٤٦ أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق حكمه صلى الله عليه وسلم في طلاق الهازل وزائل العقل والمكره والتطليق في نفسه
 ٥٠ طلاق السكران
 ٥٢ طلاق الإغلاق
 ٥٣ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح
 ٥٤ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة في طهرها وتحريم إيقاع الثلاث جملة
 ٥٥ حكمه صلى الله عليه وسلم في الطلاق المهرم
 ٦٤ حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طلق ثلاثا بكلمة واحدة
 ٧٧ حكمه صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك - هل تحمل له بدون زوج وإصابة
 ٨٠ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طلق دون الثلاث ثم راجعها بعد زوج أنها على بقية الطلاق
 ٨١ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا لا تحمل للأول حتى يطلها الزوج الثاني
 ٨٢ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم شاهدا واحدا على طلاق زوجها والزوج منكر

- ٨٣ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحيير أزواجه بين المقام معه وبين مفارقتن له
 ٩٠ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بينه عن ربه تبارك وتعالى فيمن حرم أمته أو زوجته أو متاعه
 ٩٨ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الرجل لامرأته الحقى بأهلك
 ١٠٠ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهار وبيان ما أنزل الله فيه ومعنى العود الموجب للكفارة
 ١٠٧ القول في وطء ومباشرة المظاهر منها قبل الكفارة
 ١٠٨ بيان عتق الرقية في كفارة الظهار
 ١٠٩ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإيلاء
 ١١٤ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللعان
 ١٣٦ حكم من رأى مع حريمه رجلا قتلته
 ١٣٨ حكمه صلى الله عليه وسلم في حقوق النسب بالزوج إذا خالف لون ولده لونه
 ١٣٩ حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وأن الأمة تكون فراشا ، وفيمن استلمت بعد موت أبيه
 ١٤٦ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استحقاق ولد الزنا وتوريثه
 ١٤٨ ذكر الحكم الذي حكم به علي بن أبي طالب رضي الله عنه في إجماعة الدين وقهوا على امرأة في طهر واحد ، ثم تنزعوا الولد فأقرع بينهم فيه ، ثم بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم ينكره

صيفة

١٨٩. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوف من أن يقع به في الحضانة .
١٩٠. الكلام على هذه الأحكام
١٩١. الاختلاف في سقوط الحضانة بالذكاح
١٩٢. شروط يجب توافرها في الحاضن
١٩٣. حكم الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم في الحضانة .
- قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
١٩٤. قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- قول أبي هريرة رضي الله عنه .
- ما قاله الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الحضانة
١٩٥. حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات
١٩٦. ما روى من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمكين المرأة من فراق زوجها إذا أصر بنفقتها
١٩٧. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المواقف
- كتاب الله أنه لا نفقة للميتة ولا سكران
١٩٨. ذكر موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل
١٩٩. ذكر المطاعن التي طعن بها على حديث فاطمة بنت قيس أنه لا نفقة ولا سكران للميتة
- طعن عمر رضي الله عنه
- طعن عائشة رضي الله عنها
٢٠٠. طعن أسامة بن زيد رضي الله عنه
- طعن مروان
- طعن سعيد بن المسيب
- طعن سليمان بن يسار

صيفة

٢٠١. طعن الأسود بن زيد .
- طعن أبي سلمة بن عبد الرحمن .
٢٠٢. الأجوبة عن هذه المطاعن وبيان بطلانها
٢٠٣. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المواقف
- كتاب الله تعالى من وجوب النفقة للأقارب
٢٠٤. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاة وما يحرم بها وما لا يحرم . وحكمه في القليل المحرم .
- في القليل له تأثير أم لا ؟
٢٠٥. حكمه صلى الله عليه وسلم في العبد
٢٠٦. عدة الآية والتي لم تحض
٢٠٧. بيان عدة المتوفى عنها زوجها
٢٠٨. بيان عدة الطلاق
٢٠٩. أحاديثه صلى الله عليه وسلم في عدة المتفلة
٢١٠. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه وأنه غير مخالف لحكمه بخروج الميتة واعتدادها حيث شاءت
٢١١. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحداد المعتلة نكاحاً وإثباتاً
٢١٢. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء
٢١٣. أحكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع
- حكمه صلى الله عليه وسلم فيما يحرم بيعه
٢١٤. تحريم بيع الخنزير
- تحريم بيع سائر آلات الشرك
٢١٥. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب والسنور ومهر البغي
٢١٦. حكمه صلى الله عليه وسلم في كسب الزانية إذا قبضته

صيفة

- ٣٠٦ حرمة بيع النمر وحملها
 ٣٠٩ تحريم حلوان الكاهن والبراقة والمنجم وما
 شابهها
 ٣١٥ بحث كتب الحجاج
 ٣١٧ حكمة صلى الله عليه وسلم في بيع عصب الفحل
 وضرائفه
 ٣١٣ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع
 من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس
 ٣١٨ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع
 الرجل من بيع ما ليس غنائه

صيفة

- ٣٢٢ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع
 الحصاة والغرر واللامسة والمنايلة
 ٣٢٣ جواز بيع المغيبات في الأرض
 ٣٢٤ بيع المسك في فأرته
 ٣٢٥ حكمة صلى الله عليه وسلم في إيجار البقرة أو
 الناقة بقصد الانتفاع بلبنها
 ٣٢٨ نهى صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون
 الأنعام وما في ضروعها
 ٣٣٠ حكمة صلى الله عليه وسلم في بيع الصوف على
 الظهر

بحمد الله وحسن توفيقه قد تم طبع كتاب :

« زاد المعاد في هدى خير العباد »

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية

مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر ،

ومراجعة الأستاذ طه عبد الرحمن سعد

القاهرة في { ١٩ سنة ١٣٩١ هـ
١٥ أبريل سنة ١٩٧١ م }

مدير الشركة

محمد محمود الحلبي

ملاحظ للطبعة

رجب أحمد علام







